

(الجزء الاول)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي  
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري شيخ الاسلام  
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن  
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني  
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة  
تفحصنا الله

بعلومه  
آمين

(وبها مشه من الجامع الصحيح للامام البخاري)

862  
X  
518

---

\*(الطبعة الاولى)\*  
بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية  
(سنة ١٣٠٠ هجرية)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أفضل الانبياء والمرسلين وأشرف الملائكة أجمعين وأكرم  
 الأولين والآخرين وعلى آله وأصحابه الكرام الطاهرين سبحان ربك رب العزة عما يصفون  
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال شيخ الاسلام الحق المصطفى الحافظ أبو الخير  
 السخاوي في كتابه المسمى التبر المسبوك في ذيل السالك في ترجمة الحافظ بن حجر مؤلف فتح  
 الباري مانص المراد منه أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن أحمد شفي الاستاذ حافظ العصر علامة  
 الدهر شيخ مشايخ الاسلام حامل لواء سنة سيد الانام قاضي القضاة أستاذ الحافظ والرواة  
 شهاب الدين أبو الفضل الكافي العسقلاني الأصل المصري الشافعي عرف بابن حجر ولد في شعبان  
 سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر ونشأ بها حفظ القرآن والحواشي ومختصر ابن الحاجب  
 وغيرها وسافر رحبة أحد أوصيائه إلى مكة المشرفة فسمع بها من حبيب إليه الحديث فسمع الكثير  
 بقرائه وقراءه غيره بالبلاد الشام والمصرية والحجازية وأكثر جردا من السماع والنسوخ  
 وأتقن علم الحديث عند العراقي وفقهه بالبلقيني وابن الملقن والابن السبي وغيرهم وأدناؤه  
 بالتدريس والافتاء وأخذ الاصلين وغيرهما عن العزيز بن جماعة والفتوة عن المجد الفيروز آبادي  
 والعربية عن العماري والادب والعروض عن البدر البشتكي والكتابة عن جماعة وبخفي  
 الفنون حتى بلغ الغاية القصوى وقرأ بعض القرآن بالسبع على التنوخي وقصدي لتشر  
 الحديث وعكف عليه مطالعة وقراءة واقراء وتصنيفا وافتاء وياشر القضاء بالديار المصرية  
 استقلالاً لمدة تزيد على إحدى وعشرين سنة بأشهر بطلها ولاية جماعة والتدريس بعده أما كن  
 في التفسير والحديث والفقه والوعظ وكذا أخطب بجماعي عمرو رضي الله تعالى عنه والازهر  
 وغيرهما وأمل ما ينف على ألف مجلس من حفظه وزادت تصانيفه على مائة وخمسين واشتهر ذكره  
 وبعد صيته وارتحل الأئمة إليه وتبع القضاء بالوفود عليه وكثرت طلبته حتى كان رؤس  
 العلماء في كل مذهب وبكل قطر من تلامذته وقهرهم بكائه وشرفه نظره وسرعة ادراكه  
 وفور أدبه وانتشرت جلته من تصانيفه في حياته وأقرأ الكثير منها وتحدثها الملوك وكتبها  
 الاكابر ولولم يكن له الا شرح البخاري لكان كافيا في ما هو مقدر له ولو وقف عليه ابن خلدون  
 القائل بأن شرح البخاري إلى الآن دين على هذه الامة لقرت عينه بالوفاء والاستيفاء وحديث  
 با كرمه وياه كل ذلك مع تواضعه وحلمه واحتماله وصبره وبهائه وظرفه وصسامته وقيلامة  
 واحتياطه وورعه وبسببه إلى النكت اللطيفة والنوادر الطريفة من خزينة أدبه مع الأئمة  
 المتقدمين والمتأخرين بل ومع كل من يجالس من كبير وصغير ومحبة في أهل الفضل والتواضع  
 يذكروهم وعدم اطراء نفسه وورونه إلى هضمها وبذله وكرمه وخصاله التي لم تجتمع لاحد من أهل  
 عصره وقد شهد له القدامى بالحفظ والمعرفة التامة والذهن الوفا والذكاء المفرط وسعة العلم  
 في فنون شتى وشهد له شيخه الحافظ العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث وقال كل من اتقى القاضي  
 والبرهان الحلبي ماراً بآمنته وسأله الأمير قنبري برمش الفقيه رأيته مثل نفسك فقال قال الله

سبحانه وتعالى فلا تروا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى وقال بعض العارفين إن علم الولاية على رأسه  
 وقال بعضهم من توسل به إلى الله تعالى في حوائجهم قضيت وامتدحه خول الشعراء ونقل عنه  
 الأكابر في تصانيفهم ومحاسنهم وماعسى أن أقول في هذا المحل لكني قد أفردت له ترجمة حافلة  
 في مجلد شخصي ومع ذلك لا تفي ببعض أحواله وما له على من الحقوق كتبها عن الأكابر وتهادوها  
 بينهم وكذا تتبع ما وقفت عليه من مهم فتاويه ولعمري إن ذلك مما لا ينبت أحصره فقد رأيت  
 بخطه مجلد سماه هب الدهر من فتاوي شهر هذا مع كونه لم يكتب فيها غير المهم من الفقه  
 وشعوره وأما الحديث فما كتب منه فيها شيئاً البتة وذكره القاسي في ذيل التقويد والبشكي في  
 طبقات الشعراء والمقرري في العقود القريبة بل وفي تاريخ مصر والعلاء ابن خطيب الناصرية  
 في ذيل تاريخ حلب والتي ابن قاضي شهابية في تاريخه والتي بن فهد في ذيل طبقات الحفاظ  
 والقطب الخيزري في طبقات الشافعية وجماعة من أصحابنا وغيرهم في معاجهم والبرهان  
 الحلبي وأدخل نفسه في مهم القضاة وكان رحمه الله تعالى يودني كثيراً ويؤثره بكري في غيبي  
 حتى قال كما بلغني ليس الآن في جماعتي مثله وكتب لي على بعض مجموعاتي وقفت على هذا  
 التفرغ الفائق وعرفت من الله تعالى على عبادته بأن الحق الأخير السابق ولولا ما أقرط من  
 الاطراء في لمعاقي عن الثناء عليه عاتق والله سبحانه المسؤول أن يعينه على الوصول إلى  
 الحصول حتى يتجرب السابق من اللاحق وكذا كتب لي على تصديق آخر بن بل وخرجت  
 له بإشارته حديثاً ملاماً وغير ذلك مما يطول ذكره وسعت عليه في الصغر مع والوالد رجبهما  
 الله تعالى أشياء وأول ما وقفت عليه من ذلك في سنة ثمان وثلاثين ثم لامته من بعد ذلك أتم  
 ملازمة حتى تجلت عنه والله الحمد علماً جاً واختصت بكثرة المثول بين يديه بحيث كنت من  
 أكثر الاحتزين عنه وأعان على ذلك قرب المنزل منه فذلك كان لا يقوئني مما يستر عليه إلا  
 التادراً مما أكون في غنية عنه وانفردت عن سائر الجماعة بما شامو علم شدة حرصي على ذلك فكان  
 يرسل خلتي أحياناً بعض خدامه يأمرني بالجمي للقراءة وقرأت عليه الاصطلاح بتمامه وكذا  
 سمعت عليه جل كتب هذا الفن كاللقية وشرحها مراراً وأعلوم الحديث لابن الصلاح الألسير  
 من أوائله وسمعت عليه أكثر تصانيفه من الرجال وغيرها كالتقريب وثلاثة أرباع أصله ومعظم  
 نهج المنفعة واللسان بتمامه وكذا مشته النسبة وتخرجه الرافعي وتلخيص مسند النردوس  
 والمقدمة وبذل الماعون ومناب الإمام الشافعي والليث وأماله الحلية والدمشقية وغالب  
 فتح الباري وتخرجه المصايح وابن الحجاب الأصلي وبعض اتحاف المنهرة وتعليق التعليق  
 ومقدمة الاصابة وشياً كثيراً وفي بعض ذلك ما سمعته أكثر من مرة وقرأت بنفسي منها النسخة  
 وشرحهاو الخصال المختصرة والقول المسدد وبلوغ المرام ومخلص ما يقال في الصلح والاسماء  
 وديوان خطبه وديوان شعره والكثير من فهرسته وأشياء يطول إيرادها ومعيت بسؤاله إلى من  
 لفظه أشياء كسلسله الأبراهيمي خارجاً عما كتبت عنه من الاملا مع الجماعة من سنة ست  
 وأربعين إلى أن مات وأذن لي في الاقراء والافادة والتصنيف وعليت به اماماً في التراويح في  
 بعض ليالي رمضان وتدرت به في طريق التوم ومعرفة العالي والتازل والكشف عن التراجم  
 والمتون وغير ذلك وأعاني بنفسه وكتبه ويصت من تصانيفه ما لم أسبق اليه وما كتبه منها

جميع ما حوته وكذلك النكت الطراف على الاطراف وأطراف مستند الامام أحمد وزهر  
القرطوبس وتخريج الكشاف والدرر الكامنة بأعيان المائة الثامنة ورفع الاسر عن قضاء  
مصر ومجيم شيوخه وغيرها مما يفوق العدول في كل على جلالة في العلم وعظمته في النفوس  
ومداومته على أنواع الخيرات الى أن توفي بجزله بالقرب من المدرسة المنكوتية داخل باب  
القطارة أحد أبواب القاهرة منفصلاً عن القضاء بعد العشاء من ليلة السبت ثامن عشر  
ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ وصلى عليه من الغد بسبيل المؤمنين في مشهد عظيم لم يره من حضره مثله  
حتى قيل ان الخضر عليه الصلاة والسلام من شهدته ثم دفن بصدر تربة الزكي الخسروني شرقي  
سحراج وهذه التربة تجاه السروتين عند جامع الشيخ محمد الديلي بالقرافة الصغرى قال الحافظ  
السحراوى وأشد ناشيخنا لنفسه من نظمته مما سمعته منه وقرأه عليه في العشرة المبشرين بالجنة  
رضوان الله تعالى عليهم ولم يسبق بكونهم في بيت واحد

لقد بشر الهادي من العجب زمرة \* بجنات عدن كلهم فضله اشتهر

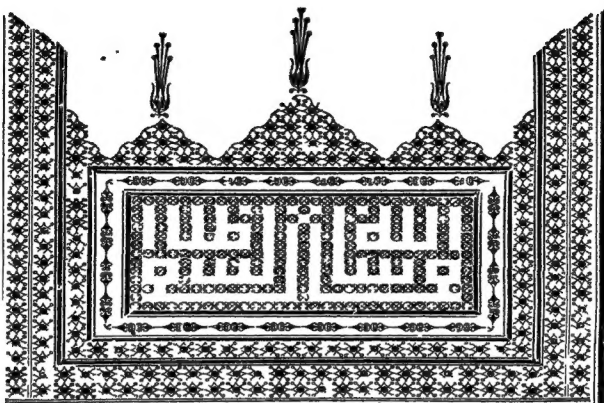
سعيد زير سعد طلحة عامر \* أبو بكر عثمان ابن عوف على عمر

وقوله ثلاث من الدنيا اذا هي حلت ، لشخص فلن يحشى من الضر والضرر

غنى عن غيرها والسلامة منهم \* وصحة جسم ثم خاتمة الخير

اه وفي كشف الظنون ما نصه ومن أعظم شروح الصاري شرح الحافظ العلامة شيخ الاسلام  
أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة وهو في عشرة  
أجزاء ومقدمته في جزء واحد وفتح الباري أوله الحمد لله الذي شرح صدور أهل الاسلام بالهدى  
ومقدمته على عشرة فصول سماها هدى السارى وشهرته وانفرادها بما اشتمل عليه من الفوائد  
الحديثية والنكات الادبية والفوائد الفقهية تعنى عن وصفه سيما وقد امتاز بجمع طرق  
الحديث التي ربما يتبين من بعضها تجميع أحد الاحتمالات شرحاً واعراباً وطريقته في الاحاديث  
المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بقصد الصاري بذلك فيه ويحيل يساقى شرحه على  
المكان المشروح فيه وكذا رعايقه له تجميع أحد الأوجه في الاعراب أو غيره من الاحتمالات  
أو الاقوال في موضع ثم يروح في موضع آخر غيره الى غير ذلك مما لا طعن عليه بسببه بل هذا امر  
لا ينقك عنه كثير من الأئمة المعقدين وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة سبع عشرة وثمانمائة  
على طريق الاملاء بعد أن كملت مقدمته في مجلد ختم في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وسبق منه  
الوعد بالشرح ثم صار يكتب بخطه شيئاً فكتب الكراسة ثم يكتبها جامعاً عن الأئمة المعبرين  
ويعارض بالاصل مع المباحث في يوم من الأسبوع وذلك بقراءة العلامة ابن خضرفصار السفر  
لا يكمل منه شيئاً الا وقد قبل وحزراً الى ان انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين  
وثمانمائة سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك فلم ينته الا قبل وفاته ولما تم عمل مصنفه وكتابة عظمته لم  
يتخلف عن من وجوده المسلمين الا نادراً بالمكان المسمى بالتاج والسبع وجوه في يوم السبت ثاني  
شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة وقرأ المجلس الأخير منه هناك بحضرة الأئمة كالقافى  
والناتى والسعد الدبرى وكان المصروف في الويلة المذكورة نحو خمسمائة دينار عظمه ملوك  
الاطراف بالاستكباب واشترى نحو ثلثمائة دينار وانتشر في الافاق وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم





### (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ونكت في قلوب أهل الطبقات فلاتمى  
 الحكمة أبداً وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الها أحد افراد احدوا وأشهد أن  
 سيدنا محمداً عبده ورسوله ما أكرمهم عبداً وسدا وأعظمه أصلاً ومحتداً وأطهره مضجعاً ومولداً  
 وأجهره صدره ومورداً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوت الندى وليوث العدا صلاة  
 وسلاماً دائماً من اليوم الى أن يبعث الناس غداً (أما بعد) فقد آن الشروع فيما قصدت له  
 من شرح الجملع الصحيح على ما وعدت به في أول المقدمة وكنت عزمتم على أن أسوق حديث  
 الباب بلفظه قبل شرحه ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جداً فسلكت الآن فيه طريقاً  
 وسطياً أرجو نفعها كافة بما اطلعت عليه من ذلك اذ لا يكلف الله تضاعفاً الاوسعها وربما أعدت  
 شامخاً أقدم في المقدمة لعني يقتضيه أما بعد العهد به وأغبر ذلك ولكن اعتقادي غالب على  
 الحوالة عليها (وسمته فتح الباري بشرح البخاري) وقد رأيت أن أبداً الشرح بإسنادي الى  
 الاصل بالسماع أو بالاجازة وأن أسوقها على غط محترج فاني سمعت بعض الفضلاء يقول الاسانيد  
 انساب الصككت فاحيت أن أسوق هذه الاسانيد مساق الانساب (فأقول) وبالله التوفيق  
 اتصلت لنارواية البخاري عنه من طريق أي عبد الله محمد بن يوسف بن مطرب بن صالح بن بشر  
 الفريري وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاثمائة وكان سماعه للصحيح مرتين مرة بقر رسة  
 ثمان وأربعين ومرة ببخاري سنة اثنتين وخمسين ومائتين ومن طريق ابراهيم بن معقل بن  
 الحجاج النسفي وكان من الحفاظ وله تصانيف وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين وكان

فاته من الجامع أوراق رواها بالاجازة عن البزارى شبه على ذلك أبو علي الجبائى فى تقصيد المهمل  
 ومن طريق جاد بن شاذان النسوى وأظنه مات فى حدود التسعين وله فيه فوت أيضا ومن  
 رواية أبي طلبة منصور بن محمد بن علي بن قريشة يقات ونون بوزن يسيرة البرزوى بفتح الموحدة  
 وسكون الزاى وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وهو آخر من حدث عن البزارى بصحيحه  
 كما جزم به ابن ما كولا وغيره وقد عاش بعده من سمع من البزارى القاضى الحسين بن اسمعيل  
 المحاملى ينفذ ادولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح والمنامع منه مجالس أملاها ينفذ فى آخر  
 قدمة قدمها البزارى وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملى المذكور غلطا فاحشا فاما  
 رواية القربرى فاتصلت بنا عن طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن  
 والحافظ أبي اسحق ابراهيم بن أحمد المسقل وأبى نصر أحمد بن محمد بن أحمد الاخشيكى  
 والنفقبة أبي زيد محمد بن أحمد المروزى وأبى علي محمد بن عمر بن شبيب وأبى أحمد محمد بن محمد  
 الجرجاني وأبى محمد عبد الله بن أحمد السرخسى وأبى الهيثم محمد بن مكى الكشمي وأبى علي  
 اسمعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح عن القربرى فاما رواية  
 ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن محمد بن اسد الجهنى وأما رواية المسقلى فرواها عنه الحافظ  
 أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروى وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني وأما رواية الاخشيكى  
 فرواها عنه اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل الصقار الزاهد وأما رواية أبى زيد فرواها عنه الحافظ  
 أبو نعيم الاصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن ابراهيم الاصبلي والامام أبو الحسن علي بن محمد  
 القابسي وأما رواية أبى علي الشيبوى فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفى العبار  
 وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضا وأما رواية أبى أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم  
 والقابسي أيضا وأما رواية السرخسى فرواها عنه أبو ذر أيضا وأبو الحسن عبد الرحمن  
 ابن محمد بن المظفر الداودى وأما رواية الكشمي فرواها عنه أبو ذر أيضا وأبو سهل محمد بن أحمد  
 الحقصي وكرامة بنت أحمد المروزي وأما رواية الكشاني فرواها عنه أبو العباس جعفر بن محمد  
 المستغفرى (فصل) فاما رواية الجهنى عن ابن السكن فاخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن  
 عبد العزيز من مشافهة عن يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي الهمداني عن عبد الله  
 ابن عبد الرحمن الديباجي عن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال حدثنا الحافظ أبو علي  
 الحسين بن محمد الجبائى فى كتاب تقصيد المهمل له قال أخبرني بصحيح البزارى القاضى أبو عمر  
 أحمد بن محمد بن يحيى بن الخداف بقرائى عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ  
 اجازة قال حدثنا أبو محمد الجهنى وكان ثقة ضابطا بسنده وأما رواية أبى ذر عن شيوخه الثلاثة  
 فقرأ على أبى محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجازنى ما فاتني منه قال  
 أبا نا امام المقام أبو أحمد ابراهيم بن محمد بن أبى بكر الطبري أثبا نا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبى  
 حرمى المكي مما عا عليه يجمعه سوى من قوله باب والى مدين أخاهم شعبيا الى قوله باب مبعث  
 النبي صلى الله عليه وسلم فالجزة أثبا نا أبو الحسن علي بن محمد بن عمار الطرايلى أثبا نا أبو مكرم  
 عيسى ابن الحافظ أبى ذر عبد الله بن أحمد الهروى أثبا نا أبى وأما رواية عبد الرحمن الهمداني  
 عن شيخه فاخبرنا بها أبو حيان محمد بن محمد بن حيان ابن العلامة أبى حيان أذنا مشافهة عن جده

في نسخة الطنجاني  
في نسخة التميمي  
في نسخة سليمان  
في نسخة المدني

أبي حبان عن أبي علي بن أبي الأحوص عن أبي القاسم بن بزي عن شريح بن علي بن أحمد بن سعد  
عن عبد الرحمن وأما رواية اسمعيل فبهذا السند إلى أبي حبان أنبأنا أبو جعفر أحمد بن يوسف  
الطنجاني ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربحانة المالقي إجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله  
محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري بن الهيثم أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن الخالدي عنه  
وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فآخبرنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان بن حمزة  
ابن أبي عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدلمي أبو علي  
الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم وأما رواية الأصيلي والقابسي فبالإسناد  
المخاض إلى أبي علي الجبائي أنبأنا أبو شاذي عن عبد الواحد بن محمد بن وهب وغيره عن الأصيلي  
وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القابسي وبالإسناد المخاض إلى جعفر بن علي كُتب إلى الحافظ أبي  
القاسم خلف بن يسكوال أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن غيث عن حاتم وأما رواية سعيد العباد  
فآخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن يوسف بن الهيثم عن العلامة قتي  
الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أنبأنا منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل  
الرازي أنبأنا محمد بن اسمعيل الفارسي سمعا وجد أبي محمد بن الفضل مشافهة أنبأنا سعيد وأما  
رواية الدوادني فهي أعلى الروايات لثلاثين حيث العدد آخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم  
ابن عبد الكريم بن عبد الوهاب الحنوي وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجبزي وأبو اسحق إبراهيم  
ابن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التلي وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوزي  
قال الأولان أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن سنان  
الصلحي وست الوزراء ووزير بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المختار التنوخة وقال أبو اسحق أنبأنا  
أحمد بن أبي طالب بن نعمة وقال علي قُرى علي ست الوزراء وأنا أسمع وكتب إلى سليمان بن حمزة  
ابن أبي عمرو عيسى بن عبد الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال النخبة أنبأنا  
أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سمعا وقالوا سوى المرأة كتب النبا  
أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطبي وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبه القلائسي زاده سليمان  
ومحمد بن زهير شرارة وثابت بن محمد الخنذي ومحمد بن عبد الواحد المدني قالوا أنبأنا أبو الوقت  
عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي عنه وأما رواية الحفص بن أبي اسحق فبالإسناد المخاض إلى منصور  
أنبأنا أبو بكر وجه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذلي سمعا وجد أبي محمد بن الفضل  
الصاعدي إجازة قالوا أنبأنا الحفص وأما رواية كريمة فآخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم  
ابن الحسين الرافعي سمعا عليه بعضه وإجازة لسائر أنبأنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله  
الأنصاري أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي واسم عبد الله الحنفي بن عزون وعثمان  
ابن عبد الرحمن بن رزيق سمعا عليهم روى من باب المسافر إذا جده السير في أو آخر كتاب الحج  
إلى آخر كتاب الحج ومن باب يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة  
ومن باب غزو المرأة في البصر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام منه  
فإجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسن يحيى بن علي العطار يجمعهم قالوا أخبرنا  
أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوسري أنبأنا أبو محمد الله محمد بن بركات النحوي السعدي

عنه وأما رواية المستغفرى فبالاسناد الماضى الى أبى موسى أبى نعيم الحسن بن أحمد عنه (فصل) وأما رواية إبراهيم بن معقل فبالاسناد الى أبى على الجاني أبى نعيم الحسن بن أحمد أبى نعيم الفضل عيسى بن أبى عمران الهروى جماعا لبعضه وأجازة لباقيه أبى نعيم أوصالح خلف بن محمد بن اسمعيل البخارى عنه وأما رواية جادين شاكراً فآخرها أبى جادين أبى بكر بن عبد الحميد فى كتابه عن أبى الربيع بن أبى طاهر بن قدامة عن الحسن بن السيد العلوى عن أبى الفضل بن ناصر الحافظ عن أبى بكر أبى جادين على بن خلف عن الحاكم أبى عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أبى جادين محمد بن ربيع النسوى عنه وأما رواية أبى طلبة البرزوى فبالسند الى المستغفرى أبى نعيم جادين عبد العزيز عنه وقد انتهى الغرض الذى أردته من التوصل الى الذى أردته فليقع الشروع فى الشرح والاقتصار على أنقى الروايات عندنا وهي رواية أبى ذر عن مشايخه الثلاثة لضبطها وتبينها لاختلاف سابقها مع التبيين الى ما يحتاج اليه بما يحتاجها وبالله تعالى التوفيق وهو المسؤول ان يعيننى على السير فى أقوم طريق.

قال البخارى رحمه الله تعالى ورضي الله عنه (بسم الله الرحمن الرحيم كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا فى رواية أبى ذر والاصلى بغير باب وثبت فى رواية غيره ما حكى عياض ومن تبعه فيه التنوين وتركه وقال الكرماني يجوز فقه الاسكان على سبيل التعداد لا بواب فلا يكون له اعراب وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبة نبي عن مقصوده مفتحة بالحمد والثناء امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ الى ما لا يدعاه بجمده الله فهو أقطع وقوله كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كالبداية لهما ما أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبى هريرة والجواب عن الاول ان الخطبة لا ينحصر فيها سابق واحد يتبع العدول عنه بل الغرض منها الافتتاح بما يدل على المقصود وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي والحديث الدال على مقصوده المستعمل على ان العمل دائر مع النية فكأنه يقول قصدت جمع وحى السنة المتلقى عن خير البرية على وجهه سيظهر حسن على فيه من قصدى وانما الكل امرئ ما نوى فاصكتنى بالتأويل عن التصريح وقد سلك هذه الطريقة فى معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء والجواب عن الثانى ان الحديثين ليس على شرطه بل فى كل منهما مقال سلكنا صلاحتهما للصحة لكن ليس فيما ان ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا فاعلمه جدو وشهد نطقاً عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصاراً على البسطة لان القصد الذى يجمع الامور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ويؤيده ان اول شئ منزل من القرآن اقرأ باسم ربك فطريق التأسي به الافتتاح بالبسطة والاقتصار عليها الاسما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الاول بل هو المقصود بالذات من احاديثه ويؤيده ايضا وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوكة وكتبه فى القضايا مفتحة بالتسمية دون جدله وغيرها كما ساقى فى حديث أبى سفيان فى قصة هرقل فى هذا الباب وكما ساقى فى حديث البراءى فى قصة سهيل ابن عمرو فى صلح الحديبية وغير ذلك من الاحاديث وهذا يشعر بان لفظ الحمد والثناء انما يصلح لطلبه فى الخطب دون الرسائل والروايات فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة اجراء مجرى الرسائل الى أهل العلم ليقنعوا بما فيه تعلماً وتعلماً وقد أجاب من شرح هذا الكتاب بما حوى آخرها نظر منها له تعارض عند الاستدانة بالتسمية والحمد فاولا بدأ بالحمد لخالف العادة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام الحافظ

أبو عبد الله محمد بن اسمعيل

ابن ابراهيم بن المغيرة البخارى

رحمه الله تعالى آمين •

كيف كان

أو بالتسمية لم يعتد مبتدئاً بالجملة فاكتمى بالتسمية وتعقبه بأنه لو جمع بينهما كان مبتدئاً بالجملة  
 بالنسبة إلى ما بعد التسمية وهذه هي التسمية في حذف العاطف فكان أول ما لواقعته الكتاب  
 العزيز فإن العجوبة افتتحوها كتابة الإمام الكبير بالتسمية والجملة وتلوها وتعمهم جميع من كتب  
 المحصف بعدهم في جميع الامصار من يقول بان الجملة آية من أول الفاتحة ومن لا يقول ذلك  
 ومنها أنه رأى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه وجهه فليعلم يقيناً على كلام الله  
 ورسوله شيئاً أو كفى به من كلام نفسه وتعقبه بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله  
 تعالى وأيضاً فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث  
 والجواب عن ذلك بان الترجمة والسند وإن كانا مقدمين لفظاً لكنهما متأخران تقديرًا فيه نظر  
 وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتدأ الخطبة فبعثها جند وشهادة خذوها بعض من جعل عنه  
 الكتاب وكان قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره  
 كالشيخ الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأجدق المسند وأبو داود في السنن إلا ما لا يحصى ممن لم  
 يقدم في ابتداء نصه ولم يرد على التسمية وهم الأكثر والقليل منهم من افتتح كتابه بجملة  
 أتت في كل من هؤلاء أن الرواية عنه حذفوا ذلك لابل يحصل ذلك من صنعهم على أنهم حذفوا  
 لفظاً أو يؤيده ما روي الخطيب في الجامع عن أحد أنه كان يلقظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم إذا كتب الحديث ولا يكتبها والحامل له على ذلك اسراع أو غيره أو يحصل على أنهم رأوا ذلك  
 مختصاً بالخطب دون الكتب كما تقدم ولهدا من افتتح كتابه بجملة جند وشهادة كما صنع مسلم  
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد استقر على الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالجملة  
 وكذا معظم كتب الرسائل واختلف القدماء فيها إذا كان الكتاب كله شراً لجامع الشعبي منع  
 ذلك وعن الزهري قال مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد  
 ابن جبيرة عن ابن جندب قال الجهور وقال الخطيب هو المختار (قوله به الوحي) قال  
 عباس روى بالهمز مع مكسور الدال من الابتداء بغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من  
 الظهور قلت ولم أره مضبوطاً في شيء من الروايات التي اتصلت لنا إلا أنه وقع في بعضها كيف كان  
 ابتداء الوحي فهذا ربح الأول وهو الذي سمعنا من أقوال المشايخ وقد استعمل المصنف هذه  
 العبارة كثيراً كبداية الحيز وبداية الأذان وبداية الخلق والوحي لغة الأعلام في خفاء والوحي أيضاً  
 الكتابة والمكتوب والبعث والالهام والأمر والايام والاشارة والتصويت شيئاً بعد شيء وقيل  
 أصله التقيم وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهي وحي وشرعاً الأعلام  
 بالشرع وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى وهو كلام الله المنزل على النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقد اعترض محمد بن اسمعيل النبي على هذه الترجمة فقال لا يجوز كيف كان الوحي  
 لكان أحسن لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط وتعقبه بان المراد  
 من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأه أي تعلق كان والله أعلم (قوله وقول الله) هو ما رفع على  
 حذف الباب عطف على الجملة لأنها في محل رفع وكذا على تنوين باب وبالجر عطف على كيف  
 وأثبت باب بغير تنوين والتقدير باب معنى قول الله كذا أو الاحتجاج بقول الله كذا ولا يصح  
 تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكتب فله عياض ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره

به الوحي إلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وقول الله  
 جل ذكره

(قوله) أنا وأخي البك الانية قبل قدم ذكر نوح فيها لانه أول نبي أرسل أو أول نبي عوف قومهم فلا يرد كون آدم أول الانبياء مطلقا كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة ومناسبة الانية لترجمة واضمح من جهة ان حصة الوصي الى نبينا صلى الله عليه وسلم توافق حصة الوصي الى من تقدمه من النبيين ومن جهة ان أول احوال النبيين في الوصي بالرواية كما رواه أبو نعيم في الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال ان أول ما يؤتى به الانبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم ثم ينزل الوصي بعد في البقعة (قوله) حدثنا الجدي (هو) أبو بكر عبد الله ابن الزبير بن عيسى منسوب الى جدي بن اسامة بن نضر بن بني أسد بن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يجمع معها في أسد ويجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي وهو امام كبير مصنف رافق الشافعي في الطلب عن ابن عينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه الى مصر ورجع بعد وفاته الى مكة الى اثامات بها سنة تسع عشرة ومائتين فكان الحضاري امثله قبله صلى الله عليه وسلم قدموا اقرشا فافتح كتابه بالرواية عن الجدي لكونه افقه قرشي أخذ عنه ولمناسبة اخرى لانه مكى كشحه فناسب ان يذكر في أول ترجمة بدء الوصي لان السند كان بحكمة ومن ثم نفي بالرواية عن مالك لانه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوصي وفي جميع الفضل ومالك وابن عينة قرشيان قال الشافعي لولا هذا لذهب العلم من الحجاز (قوله) حدثنا سفيان (هو) ابن عينة بن أبي عمرو الهلالي أبو محمد المكى أصله ومولده الكوفة وقدم شاركه مالك في كثير من شيوخه وعاش بعده عشر من سنة وكان يذكر انه سمع من سبعين من التابعين (قوله) عن يحيى بن سعيد في رواية غير أبي ذر حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابي ويحيى بن صفار التابعين وشيخه محمد بن ابراهيم بن الحرث بن خالد التيمي من أوساط التابعين وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم ففي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وفي المعرفة لابن منده ما طهره ان علقمة صحابي فلا يثبت لمكان فيه تابعيان وصحبا بيان وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر اصنيع التي يستعملها المحدثون وهي الصدث والاحبار والساجع والعننة والله أعلم وقد اعترض على المصنف في ادخاله حديث الاعمال هذا في ترجمة بدء الوصي وانه لا تعلق له به أصلا بحث ان الخطابي في شرحه والاسمعلي في مستفخره أخرجا قبل الترجمة لان اعتقادهما انه انما ورد للترك به فقط واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الاسمعلي في ذلك وقال ابن رشد لم يقصد البخاري بآراءه سوى بيان حسن نيته في هذا التاليف وقد تكلفت مناسبتة لترجمة فقال كل بحسب ما ظهر له انتهى وقد قيل انه أراد ان يقيم مقام الخطبة للكتاب لان في ساقه ان عمر قاله على المنبر بمحضر الجماعة فاذا صلح ان يكون في خطبة المنبر صلح ان يكون في خطبة الكتاب وحكى المهلب ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب به حين قدم المدينة فهاجر انساب ابراهه في بدء الوصي لان الاحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كلقدمتها لان الهجرة افتتح الاذن في قتال المشركين وبعثه النصر والطرف والفتح انتهى وهذا وجه حسن الاتيان لم ارمأ ذكره من كونه صلى الله عليه وسلم خطب به أول ما هاجر من مكة وقد وقع في باب تركه الحيل بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس انما الاعمال بالنية الحديث ففي هذا ايعا الى انه كان في حال الخطبة أما كونه كان في ابتداء مقدمه

انا وأخي البك كما وأخي  
الى نوح والنبيين من بعده  
حدثنا الجدي قال حدثنا  
سفيان عن يحيى بن سعيد  
الانصاري قال أخبرني محمد  
ابن ابراهيم التيمي انه سمع  
علقمة بن وقاص الليثي  
يقول سمعت عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه

الى المدينة فلم أرمأبدل عليه ولعل قائله استند الى ما روى في قصة مهاجر أم قيس قال ابن دقيق  
العبد نقول ان رجلا هاجر من مكة الى المدينة لا يريد ذلك فضيلة الهجرة وانما هاجر ليتزوج  
امراة تسمى أم قيس فلهذا اخص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به انتهى وهذا الوجه  
لم يستلزم البداهة بذكره اول الهجرة النبوية وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور  
أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال من هاجر يتنى شيئا  
فاغتم له ذلك هاجر رجلا ليتزوج امراة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه  
الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ كان قيسا رجلا خطب امراة يقال لها أم قيس فابت  
أن تزوجه حتى يهاجر فترجى بها فكانت منه مهاجر أم قيس وهذا الاستناد صحيح على شرط  
الشقيين لكن ليس فيه ان حدث الاعمال سبقي بسبب ذلك ولم أرفق شي من الطرق بما يقتضي  
التصريح بذلك وأيضا فلما أراد البخاري اقامته مقام الخطبة فقط اذا ابتدأ به تيمنا وترغيبا في  
الاخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلي وغيره ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن  
البخاري قال التبويب يتعلق بالآية والحديث معالان الله تعالى أوصى الى الانبياء ثم الى محمد صلى  
الله عليه وسلم ان الاعمال بالنيات لقوله تعالى وما أمر والى العبد والله مخلصين له الدين وقال  
أبو العالية في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا قال وصاها به الاخلاص في عبادته  
وعن أبي عبد الملك البولي قال مناسبة الحديث للترجمة ان بدء الوحي كان بالنية لان الله تعالى فطر  
محمد على التوحيد وبغض اليه الاوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهي الرؤيا الصالحة فلما  
راى ذلك أخلص الى الله في ذلك فكان يعبد بغار سرا فقبل الله عمله وأتمه له النعمة وقال المهلب  
ما يحصله قصد البخاري الاخبار عن حال النبي صلى الله عليه وسلم في حال منشئه وان الله بغض اليه  
الاوثان وحبب اليه خلال الخبير ولزم الوحدة قرارا من قرأه السوء فلما لم ذلك أعطاه الله على  
قدر نيته ووهبه النبوة كما يقال الفواقع عنوان الخواتم وتلخصه بصوم هذا القاضي أبو بكر  
ابن العربي وقال ابن المنبر في أول التراجم كان مقدمة النبوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم  
الهجرة الى الله تعالى بالخلوة في غار سرا فغلب الاقتراح بحديث الهجرة ومن المناسبات  
البدعية الوحيدة ما تقدمت الإشارة اليه ان الكتاب لما كان موضوعا لجمع وحى السنة صدره بيده  
الوحي ولما كان الوحي لبسان الاعمال الشريعة صدره بحديث الاعمال ووج هذه المناسبات لا يليق  
الحزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقد وثق النقل عن  
الأئمة في تعظيم قدر هذه الحديث قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء  
أجمع وأغنى وأكبر ثرا فائدة من هذا الحديث واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فمات قوله  
الوحي بطي عنه وأحد بن حنبل وعلى بن المديني وأبو داود والترمذي والداؤقطنى وحزرة الكاظمي  
على انه ثلث الاسلام ومنهم من قال ربعة واختلفوا في تعيين الباقي وقال ابن مهدي أيضا يدخل  
في ثلاثين بابا من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين بابا ويحتمل ان يريد بهذا العدد المبالغة  
وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا ينبغي ان يجعل هذا الحديث رأس كل باب ووجه البهيم كونه  
ثلث العلم بان كسب العبد يقع قلبه ولسانه وجوارحه فالثمة أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها  
لانها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج اليها ومن ثم وردت المؤمن خير من عمله فاذا نظرت

اليها كانت خبر الامر بن وكلام الامام آجديد على أنه أراد بكونه ثلث العلم انه أحد القواعد  
 الثلاث التي تزدلها جميع الاحكام عنده وهي هذا ومن عمل علانيس عليه أمر نافهورة  
 والحلال بينوا الحرام بين الحديث ثم ان هذا الحديث متفق على حصته أخرجه الأئمة  
 المشهورون الا الموطأ وهم من زعم انه في الموطأ مترايض شيخ الشيعين له والنسائي من طريق  
 مالك قال أبو جعفر الطبري قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه  
 فردا لانه لا يرى عن حماد بن الامين رواية علقمة ولا عن علقمة الامين رواية محمد بن ابراهيم ولا عن  
 محمد بن ابراهيم الامين رواية يحيى بن سعيد وهو كما قال فانه انما اشترع عن يحيى بن سعيد ونفرد به  
 من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكن وجزء بن محمد الكوفي وأطلق  
 الخطابي في الخلاف بين أهل الحديث في انه لا يعرف الا بهذا الاسناد وهو كما قال لكن يقدر  
 أحدهما للصحة لانه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن مندوب وغيرهما فأنهما  
 الساق لا فهو ردي معناه عدة أحاديث هت في مطلق النية كحديث عائشة وأم سلمة عن مسلم  
 يهتجون على نياتهم وحديث ابن عباس ولكن جهاد نية وحديث أبي موسى من قال  
 لتكون كلمة الله هي العطا فهو في سبيل الله متفق عليهما وحديث ابن مسعود ريب قيل بين  
 الصفيين الله أعلم بنيت أخرجه أحمد وحديث عباد من غزاوه ولا ينوي الاعتقال فله ما نوى  
 أخرجه النسائي الى غير ذلك مما يتسرحه وعرف بهذا التقرير غلط من زعم ان حديث عمر  
 متواترا لان حال على التواتر المعنوي فيجعل ثم قد فوات عن يحيى بن سعيد في حديث محمد بن علي بن  
 سعيد النقاش الحافظ انه رواه عن يحيى ما تان وخسون نفسا وسرد اسماءهم وأبو القاسم بن  
 منته فافوا للثلاثة وروى أبو موسى المدي عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي  
 اسعيل الانصاري الهروي قال كتبت من حديث سبعائة من أصحاب يحيى (قلت) وأنا  
 أستبعد صحة هذا فقد تتبع طرق من الروايات المشهورة والاجزاء المنشورة منسذبت  
 الحديث الى وقتي هذا فما قدرت على تكميل الماتوق قد تتبع طرق غيره فزادت على ما نقل  
 عن تقدم كما سأفي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة ان شاء الله تعالى  
 (قوله على المنبر) يكسر الميم واللام العهد أي نبر المسجد النبوي ووقع في رواية حماد بن زيد  
 عن يحيى في ترك الحد لمعت عمر يخطب (قوله انما الاعمال بالنيات) كذا أوردها وهو من  
 مقابله الجميع بالجمع أي كل عمل ينشئه وقال الخواري كانه أشار بذلك الى أن النية تنوع كما  
 تنوع الاعمال كن قصد عمله وجه الله وتحصيل موعوده أو الاتقام لوعده ووقع في معظم  
 الروايات بافراد النية ووجه ان محل النية القلب وهو متصف فناسب افرادها بخلاف الاعمال  
 فانها متعلقة بالظواهر وهي متعددة فناسب جمعها ولان النية ترجع الى الاخلاص وهو واحد  
 للواحد الذي لا شريك له ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ الاعمال بالنيات بصحيف انما لوجع  
 الاعمال والنيات وهي ما وقع في كتاب الشهاب القضاي ووصله في مسنده كذلك وانكره  
 أبو موسى المدي كما نقله النووي وأقره وهو متعقب رواية ابن حبان بل ووقع في رواية مالك عن  
 يحيى عند البخاري في كتاب الايمان بلفظ الاعمال بالنية وكذا في المتن من رواية الثوري وفي  
 المهر من رواية حماد بن زيد ووقع عنده في النكاح بلفظ العمل بالنية باسراد كل

على المنبر قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 انما الاعمال بالنيات



منهما والنية بكسر النون وتشديد التثنية على المشهور وفي بعض اللغات بتفضيها قال  
الكرماني قوله انما الاعمال بالنيات هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين واختلف في  
وجه افادته ف قيل لان الاعمال جع محلي بالالف واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للحصر  
لان معناه كل عمل نية فلا عمل الا بنية وقيل لان انما الحصر وهل افادته بالمتطوق أو بالمفهوم  
أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف أو تفيد الحقة أو بالمجاز ومقتضى كلام الامام واباعه  
انها تفيد بالمتطوق وضعا حقيقيا بل قبله شخشا شيخ الاسلام عن جميع أهل الاصول  
من المذاهب الاربعة الا اليسير كالاتى وعلى العكس من ذلك أهل العربية واحتج بعضهم  
بانها لو كانت للحصر لما حسن انما قام زيد في جواب هل قام عمرو أجيب بأنه يصح انه يقع في  
مثل هذا الجواب ما قام الا زيدا وهو الحصر اتفاقا وقيل لو كانت للحصر لاستوى انما قام زيد مع  
ما قام الا زيدا ولا ترد في ان الثاني أقوى من الاول وأجيب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر  
فقد يكون احد اللفظين أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين وقد  
وقع استعمال انما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى انما تجزون ما كنتم تعملون  
وكقوله وما تجزون الا ما كنتم تعملون وقوله انما على رسولنا البلاغ المبين وقوله ما على  
الرسول الا البلاغ ومن شواهد قول الاعشى

ولست بالاكثر منهم حصي \* وانما العزة لكناثر

يعنى ما ثبت العزة الا لمن كان أكثر حصي واختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة فربما الاول وقد  
يرجح الثاني وبجواب عما ورد عليه من قولهم ان اللاتيات واللاتي فيستلزم اجتماع المتضادين  
على مسدد واحد بان يقال مثلاً أصلهما كان اللاتيات واللاتي لكنهما بعد التركيب لم يقبعا على  
أصلهما بل افادتا آخر أشار الى ذلك الكرماني قال وأما قول من قال افادة هذا السياق للحصر  
من جهة ان فيه تأكيداً بعد تأكيد كيد فهو المستفاد من انما ومن الجمع فتعقب بأنه من باب ايها  
العكس لان قائله لما رأى ان الحصر فيه تأكيداً كيد على تأكيد كيد على ان كل ما وقع كذلك يفيد الحصر  
وقال ابن دقيق العيد استدلال على افادة انما الحصر بان ابن عباس استدلى على ان لا يكون الا  
في النسبة بجديت انما الربا في النسبة وعارضه جماعة من العصاة في الحكم ولم يصح القوه في  
فهمه فكان لا اتفاق منهم على انها تفيد الحصر وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة  
بذلك تنزلاً وأما من قال يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله لا ربا الا في النسبة لو ردد ذلك في بعض  
طرق الحديث المذكور فلا يفيد ذلك في رد افادة الحصر بل يقويه ويشعر بان مفاد الصغتين  
عندهم واحد والامام استعملوا هذه موضع هذه وأوضح من هذا حديث انما الما من الماء فان  
العصاة الذين ذهبوا اليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه وانما عارضتهم في الحكم من أدلة  
أخرى كحديث اذا التقي الختانان وقال ابن عطية انما اللفظ لا يفارقه الماء لغوالتاً كيد حيث  
وقع ويصلح مع ذلك الحصر ان دخل في قصة ساعدت عليه لجعل ورود الحصر مجازاً يحتاج الى  
قرينة وكلام غيره على العكس من ذلك وان أصل ورودها الحصر لكن قد يكون في شيء مخصوص  
كقوله تعالى انما الله له واحد فانه سبق باعتبار منكرى الواحد انقر الا الله سبحانه صفات  
أخرى كالعلم والقدرة وكقوله تعالى انما أنت منذر فانه سبق باعتبار منكرى الرسالة والا فله صلى

الله عليه وسلم صفات أخرى كالإشارة إلى غير ذلك من الأمثلة وهي فيما يقال السبب في قول من  
منع إقامتها للصبر مطلقا \* (تكميل) \* الأعمال تقتضي عاملين والتقدير الأعمال الصادرة من  
المكلفين وعلى هذا هل يخرج أعمال الكفار الظاهر الأخرى لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة  
وهي لا تنص من الكافرون كان مخاطبها معاقبا على تركها ولا يرد العتق والصدقة لأنهما  
بدليل آخر (قوله بالنيات) الباء للمصاحبة ويحتمل أن تكون للسياطة بمعنى أنها مقومة للعمل  
فكانها سبب في إيجابه وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تخلف عن أوله قال  
النووي النية القصد وهو عزمة القلب وتعقبه الكرماني بأن عزمة القلب قدر زائد على أصل  
القصد واختلف الفقهاء هل هي ركن أو شرط والمرجح أن إيجابها ذكر في أول العمل ركن  
واستصحابها حكماء بمعنى أن لا يأتي بخلاف شرعها شرط ولا بد من محذوف يتعلق به الجوارح والجرور  
فقبل تعتبر وقبل تكمل وقبل تصح وقبل تحصل وقبل تستقر قال الطيبي كلام الشارع  
محمول على بيان الشارع فينعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي وقال البيضاوي النية عبارة عن  
انبعاث القلب نحو ما يرام موافقا لقرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو ما لا والشرع خصه  
بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا تغايرها الله وامتنال حكمه والنية في الحديث محمولة على المعنى  
اللفظي ليس من تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجرة فانه تنفصل لما أجل والحديث  
متروك الظاهر لأن الذات غير مستقيمة إذا التقدير لأجل الالبان للنية فليس المراد في ذات العمل  
لأنه قد يوجد بغيره بل المراد في أحكامها كالعصاة والكآل لكن الحمل على نفي العصاة أولى لأنه  
أشبه بنفي الشيء نفسه ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبع فلما  
منع الدليل نفي الذات بقيت دلالة على نفي الصفات مستقرة وقال شيخنا شيخ الإسلام الأحسن  
تقدير ما يقتضي أن الأعمال تتبع النية لقوله في الحديث فن كانت همزة إلى آخره وعلى هذا  
يقدر المحذوف ككونا مطلقا من اسم فاعل أو فعل ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى  
اللسان فتدخل الأقوال قال ابن دقيق العيد وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا ترد  
عندي في أن الحديث يتناولها وأما التروك فهي وإن كانت فعل كلف لكن لا يطلق عليها لفظ  
العمل وقد تعقب على من يسمى القول عملا لكونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملا فقال  
قولا لا يحنث وأجيب بأن مرجع اليمين إلى العرف والقول لا يسمى عملا في العرف ولهذا  
يعطف عليه والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا وكذا الفعل لقوله  
تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه بعد قوله زخر في القول وأما عمل القلب كالتنية ولا يتناولها الحديث  
لأنه لا يلزم التسلسل والمعرفة وفي تناولها فطر قال بعضهم هو محال لأن النية قصد المنوى وإنما  
يقصد المراد ما يعرف فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين  
البلقيني بما حاصله أن المراد بالمعرفة مطلق الشعور فسلم وإن كان المراد بالتعريف الدليل فلا  
لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأنه من يدبره فإذا أخذ في التعريف الدليل عليه ليحققه لم تكن النية  
حينئذ محالا وقال ابن دقيق العيد الذين اشتروا النية قدر واجبة الأعمال والذين لم يشترطوها  
قدروها كمال الأعمال ورجح الأول بأن العصاة أكثر من الصالحين والجميع على أولى وفي

هذا الكلام ايهام ان بعض العلماء لا يرى اشتراط النية وليس الخلاف بينهم في ذلك الا في الوسائل  
 واما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء  
 وخالف الاوزاعي في اشتراطها في التيمم ايضا فبين العلماء اختلاف في اقران النية بآول العمل كما  
 هو معروف في مبسوطات الفقه \* (تكميل) الظاهر ان الالف واللام في النيات معاينة للضمير  
 والتقدير الاعمال بانيتها وعلى هذا فيدل على اعتبارية العمل من كونه متلاصقا وغيره ما ومن  
 كونها فرضا وتوقفا ناهيا عنها مقصورة او غير مقصورة وهل يحتاج في مثل هذا الى  
 تعيين لعدد فيه بحث والرابع الاكتفاء بتعين العبادة التي لا تتخلل عن العدد المعين كالمسافر  
 مثلا ليس له ان يقصر الا بنية القصر لكن لا يحتاج الى نية تركه بل لان ذلك هو مقتضى القصر  
 والله اعلم (قوله) وانما كل امرئ ماوى قال القرطبي فيه تحقيق لاشتراط النية والاخلاص  
 في الاعمال فخرج الى انها ما وكدة وقال غيره بل قصد غير ما أفادته الاولى لان الاولى نبت على  
 ان العمل يتبع النية يتو بصاحبها فيترتب الحكم على ذلك والثانية أفادت ان العامل لا يحصل  
 له الامواته وقال ابن دقيق العيد الجملة الثانية تقتضي ان من نوى شيئا يحصل له يعني اذا عمله  
 بشرائطه أو حال دون عمله ما يعذر شرعا بعدم عمله وكل ما لم يشو لم يحصل له ومراعاة بقوله ما لم  
 يشو أي لا خصوصا ولا عموما أما اذا لم ينو شيئا مخصوصا لكن كانت هناك نية عامة تشمله فهذا  
 مما اختلف فيه اقطار العلماء فيخرج عليه من المسائل ما لا يحصى وقد يحصل غير المنوى  
 المذكور آخر كمن دخل المسجد فصلى الفرض أو الرأسة قبل أن يقعد فانه يحصل له نية قصد  
 المسجد أوها أو لم يشو لان قصد النية شغل البقعة وقد حصل وهذا بخلاف من اغتسل يوم  
 الجمعة عن الجنابة فانه لا يحصل له غسل الجمعة على الرابع لان غسل الجمعة ستر فيه الى التعبد  
 لا الى محض التنظيف فلا بد فيه من قصد اليه بخلاف نية المسجد والله اعلم وقال النووي  
 أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كمن عليه صلاة فائنة لا يكفه ان ينوى الفائنة فقط  
 حتى يصنعها مثلا أو عصرا ولا يخفى ان محله ما اذا لم تنصر الفائنة وقال ابن السمعاني  
 في أماليه أفادت ان الاعمال الخاطئة عن العبادة لا تقصد الثواب الا اذا نوى بها فاعلمها القرية  
 كالأكل اذا نوى به القوة على الطاعة وقال غيره أفادت ان النية لا تدخل في النية فان ذلك هو  
 الاصل فلا يرسل نية الولى عن الصبي وقطاره فانها على خلاف الاصل وقال ابن عبد السلام  
 الجملة الاولى لبيان ما يعتبر من الاعمال والثانية لبيان ما يترتب عليها وأفادت النية انما تشتط  
 في العبادة التي لا تنجز بنفسها أو اما ما يميز بنفسه فانه يصرف بصوره الى ما وضعه كالأكل  
 والادعة والنسوة لانها لا تتردد بين العبادة والعادة ولا يخفى ان ذلك انما هو بالنظر الى أصل  
 الوضع أما ما أحدث فيه عرف كالتمسك للجب فلا ومع ذلك فلا قصد لله عز وجل القرية الى الله تعالى  
 لكان أكثر نوبا ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالذكري مع الغفلة عنه فحصل الثواب لانه خير  
 من حركة اللسان بالغبية بل هو خير من السكوت مطلقا أي الجرد عن التفكير قال وانما هو ناقص  
 بالنسبة الى عمل القلب انتهى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحكم صدقة ثم قال في  
 الجواب عن قولهم يأتي أحدنا شهوته ويؤخر أرايت لو وضعها في حرام وأورد على اطلاق  
 الغزالي انه يلزم منه ان المرء يثاب على فعل مباح لاخير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص

من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فإنه لا يحتاج إلى تقيده كقصة المسجد كما تقدم  
وكن ما تزوجها فلم يلحقها النكاح إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي لأن المقصود حصول براءة  
الرحم وقد وجد حدث ومن ثم لم ينجح المتروك إلى النية ونازع الكرمان في المطلق الشيخ يحيى الدين  
كون المتروك لا يحتاج إلى نية فإن الترتل فعل وهو كلف النفس وبأن المتروك إذا أرادهما يحصل  
الثواب باستئثار أمر الشارع فلا بد فيها من قصد الترتل وتعب بان قوله الترتل فعل يختلف فيه  
ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد  
لأن المصنوع فيه هل يلزم التيق في الترتل بحيث يقع العقاب بتركها والذي أوردته هل يحصل  
الثواب بدونها والتفاوت بين المقامين ظاهر والحق أن الترتل المجزئ لا ثواب فيه وإنما يحصل  
الثواب بالكف الذي هو فعل النفس عن لم تخطر المحسنة بآله أصلا ليس كمن خطلت فكف  
نفسه عنها خوفا من الله تعالى فراجع الحال إلى أن الذي يحتاج إلى التيق هو العمل بجميع وجوهه  
لا الترتل المجزئ وادعاه أعلم (تبيين) قال الكرمان إذا قلنا أن تقديم الخبر على المبدأ يقيد  
القصر في قوله وإنما لكل امرئ ما نوى فوعان من الحصر قصر المسند على المسند إليه إذا مراد  
انحلال كل امرئ ما نواه والتقديم المذكور (قوله من كانت هجرة إلى الدنيا) كذا وقع في  
جميع الأصول التي اتصلت للنوع البخاري يحذف أحد وجهي التقسيم وهو قوله من كانت  
هجرة إلى الله ورسوله إلى آخره قال الخطابي وقع هذا الحديث في روايتنا وبجميع نسخ أصحابنا  
مخبر وما قد ذهب بشرطه ولست أدري كيف وقع هذا الاختلال ومن جهة من عرض من رواه  
فقد ذكر البخاري من غير طريق الحميدي مستوفى وقد رواه لنا الأئمة من طريق الحميدي تأمنا  
ونقل ابن التين كلام الخطابي مختصراً وفهم من قوله مخبر وماله قدر يردن في السند انقطاعاً فقال  
من قبل نفسه لأن البخاري لم يلق الحميدي وهو مما يجب من إطلاقه مع قول البخاري حدثنا  
الحميدي وتكرار ذلك منه في هذا الكتاب وحرم كل من ترجمه بأن الحميدي من شيوخه في القصة  
والحديث وقال ابن العربي في مسنده لا عذر للبخاري في إسقاطه لأن الحميدي شخصه قد  
رواه في مسنده على التمام قال وذکر قوم أنه لعله أسقطه من حفظ الحميدي فحدثه هكذا فحدث  
عنه كما سمع أو حدث به تماماً فسقط من حفظ البخاري قال وهو أمر مستبعد جداً عند من اطلاع  
على أحوال القوم وقال الداودي الشارح الأسقاط فيمن البخاري فوجوده في رواية شعبة  
وشيوخه يدل على ذلك انتهى وقدروا من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي  
وغير واحد عن الحميدي تأمنا وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرج أبي نعیم على الصحيحين  
وصحيح أبي حنيفة من طريق الحميدي فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال لم اختار  
الابتداء بهذا الاستساق الناقص والجواب قد تقدمت الإشارة إليه وأنه اختار الحميدي لكونه  
أجل مشايخه المكيين إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة وإن كان الإسقاط منه فالجواب  
ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن محمد الحافظي أجوبة له على البخاري أن أحسن ما يجب به هنا أن  
يقال لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدر استتبعه على مذهب البسه كثر من الناس من  
استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف فكانه ابتداء كتابه بنية ردها  
إلى الله قال فمنه أنه أراد الدنيا وأعرض عن الشيء من معانيها فيجزئ به بنية وتكبر عن أحد

من كانت هجرته

وجهي التقسيم مجانبة للتركية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام انتهى ملخصا وحاصله  
 ان الجملة المحدوفة تشعر بالقرية المحضة والجملة الباقية تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل  
 القرية أو لا فلما كان المصنف كالخبر عن حال نفسه في تصديقه هذا بعبارة هذا الحديث حذف  
 الجملة المشعرة بالقرية المحضة فرار من التركية وبقى الجملة المترددة المخلطة تقوي باللامر الى  
 ربه المطلع على سر ربه المجازي له بقتضي نيته ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب  
 اصطلاحهم في مذاهم واختياراتهم وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والرواية  
 بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإشارا لا غرض على الاجلي وترجيح الاستناد الوارد بالصيغ  
 المصروفة بالسماع على غيره استعمال جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متنا واستنادا  
 وقد وقع في رواية جاد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله عن كانت هجرته الى الله ورسوله عن قوله  
 عن كانت هجرته الى دنيا يصيبها فيجتمعل أن تكون رواية المجسدي وقعت عند البخاري كذلك  
 فتكون الجملة المحدوفة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث وعلى تقدير  
 أن لا يكون ذلك فهو مصدر من البخاري الى جواز الاختصار في الحديث ولو من اثناة وهذا هو  
 الراجح والله أعلم وقال الكرماني في غير هذا الموضع ان كان الحديث عند البخاري تاما لم يخرمه  
 في صدر الكتاب مع ان الخرم مختلف في جوازه (قلت) لاجزئ بالخرم لان المقامات مختلفة فلهذا  
 في مقام بيان ان الايمان بالنسبة واعتقاد القلب سمع الحديث تاما وفي مقام ان الترويع في الاعمال  
 انما يصح بالنسبة سمع ذلك القدر الذي روى ثم انخرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري  
 لامته ثم ان كان منه نخرمه ثم لان المقصود بذكر المقدار (فان قلت) فكان المناسب أن يذكر  
 عند انخرم الشيء الذي يتعلق بمقصوده هو ان النسبة ينبغي أن تكون لله ورسوله (قلت) لعله نظر  
 الى ما هو الغالب الكثير بين الناس انتهى وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت  
 ذكره من الأئمة على هذا الحديث ولا سيما كلام ابن العربي وقال في موضع آخر ان اراد الحديث  
 تاما نارة وغير تام نارة انما هو من اختلاف الرواة فكل منهم قد روى ما سمعه فلا يخرم من أحد  
 ولكن البخاري يذكرها في المواضع التي يناسب كلامها بحسب الباب الذي يضعه ترجمته  
 انتهى وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه فساقه  
 في موضع تاما وفي موضع مقتصر على بعضه وهو كثير جدا في الجامع الصحيح فلا يرتاب في يكون  
 الحديث صناعته ان ذلك من تصرفه لانه عرف بالاستقرار من صنعه أنه لا يدكر الحديث الواحد  
 في موضعين على وجهين بل ان كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني  
 وهكذا ما بعده وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر نارة بالجزء ان كان محصيا نارة بغيره  
 ان كان فيه شيء وليس له الاسند واحد يتصرف في متنه بالاقتصار على بعضه بحسب ما يتفق ولا  
 يوجد فيه حديث واحد كور بجمعه سند او متنا في موضعين أو أكثر لا نادرا فقد عني بعض  
 من لقيته يتبع ذلك فحصل منه نحو عشرين موضعا (قوله هجرته) الهجرة التركية والهجرة الى  
 الشيء الانتقال اليه عن غيره وفي الشرع ترك ما نهى الله عنه وقد وقعت في الاسلام على وجهين  
 الاول الانتقال من دار الكفر الى دار الايمان وكافي هجر في الحديث وابتداء الهجرة من مكة  
 الى المدينة الثانية الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد ان استقر النبي صلى الله

عليه وسلم بالدينه وهاجر اليه من أمكنه ذلك من المسلمين وكانت الهجرة إذ ذاك تقتصر  
بالانتقال إلى المدينة إلى أن قصص مكة فانتقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر  
لأن قدر عليه باقيا فان قيل الأصل تغاير الشرط والجزء فلا يقال مثلا من أطاع أطاع وإنما  
يقال مثلا من أطاع فها قد وقع في هذا الحديث مقصد من فالحجاب أن التغاير يقع أربعة ألقاظ  
وهو الأكثر وتارة بالقياس ويفهم ذلك من السياق ومن أمثلة مقوله تعالى ومن تاب وعمل  
صلحا فإنه يتوب إلى الله متابا وهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس كقولهم أنت  
أنت أي الصديق الخالص وقولهم هم هم أي الذين لا يقدر قدرهم وقول الشاعر  
• أنا أبو الصم وشعري شعري • وهو مؤول على إمامة السب مقام المسبب لا شهارة  
السب وقال ابن مالك قد قصدنا خبر الفرديان الشهرة وعدم التغير في تحديد المبتدأ لفظا  
كقول الشاعر

خيلي خيلي دون ريبورعا • لأن امرؤ لا قلن خيلي

وقد يفعل مثل هذا الجواب الشرط كقول من قصصني فقد قصصني أي فقد قصص من عرف  
بانتجاح فاصده وقال غيره إذا اتصل لفظ المبتدأ والتعبير بالشرط والجزء اعلم منها بالبالغة ما في  
التعظيم وما في التصغير (قوله الدنيا) يضم الدال وحكي ابن قتيبة كسرها وهي فعل من الدنو  
أي القرب بحيث بذلك لسبقها للأخرى وقبل مبيت دينها لوقوعها إلى الزوال واختصفي  
حقيقتهما فقبل ما على الأرض من الهوام والبق وقيل كل الخلق فأت من الجواهر والأعراض  
والأول أولى لكن زاد في مما قبل قام الساعة ويطلق على كل جر منها مجازا ثم إن لفظها  
مقصود غير مبنون وحكي تنوينها وعزاه ابن دحية إلى رواية أبي الهيثم الكشمي وضمها  
وحكي عن بن مغيرة أن أباندر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث  
يتفرد لأنه لم يكن من أهل العلم (قلت) وهذا الس على إطلاقه فان في رواية أبي الهيثم مواضع  
كثيرة فأصوب من رواية غيره كما ساقى مبنيا في مواضعه وقال التميمي في شرحه قوله دنياهو  
قائنا الأدي ليس بصروف لا جتماع الوصفية وزوم حرف التأنيث وتعقب بلن زوم التأنيث  
للافت المقصورة كافي في عدم الصرف وأما الوصفية فقال ابن مالك استعمال دنياهو كإفنه  
اشكال لأنها أفضل التفضيل فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبري والحسي قال  
الإنها خلعت عنها الوصفية وأجريت بحري ما لم يكن وصفها ومثله قول الشاعر

وان دعوت إلى جلي ومكرمة • ومأساة كرام الناس فادعينا

وقال الكرماني قوله إلى تعلق بالهجرة أن كان لفظ كانت تامة وهو خبر وكانت أن كانت ناقصة  
ثم أورد ما يحصله الخطأ كان أن كان اللام الماضي فلا يلم لما الحكم بعد صدور هذا القول في  
ذلك وأجاب بأنه يجوز أن يراد بلفظ كان الوجود من غير تقييد بزمان أو يقاس المستقبل على  
الماضي أو من جهة أن حكم المكلفين سواء (قوله يصيبها) أي يحصلها لأن تخصصها كما صابة  
الفرض بالسهم يتجاع حصول المقصود (قوله وأمرأة) قيل التنصيص عليها من اندا ص بعد  
العام للاهتمام به وتعقبه النووي بأن لفظ دنياهو كإفنه لا يتم في الإثبات فلا يلزم دخول المرأة  
فيها وتعقب بكونها في سياق الشرط فتم ونكتة الاهتمام بالإدانة في التصدي لان الاقتنائها

إلى دنيا يصيبها وإلى امرأة  
ينكحها فهو صرة إلى  
ماهاجرو إليه

أشد وقد تقدم النقل عن حكى ان سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم نقف على تسجيته ونقل ابن دحية ان اسمها قبله بقاء مفتوحة ثم تحتانية ساكنة وحكى ابن بطلان عن ابن سراج ان السبب في تفضيل بعض المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفائة في النسب فلما جاء الاسلام سوى بين المسلمين في مناحيتهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بهن كان لا يصل اليها قبل ذلك انتهى ويحتاج الى نقل ثابت ان هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية وليس ما تقدمه عن العرب على اطلاقه بل قد تزوج خلق كثير منهم جماعة من مواليتهم وحلفاتهم قبل الاسلام واطلاقه ان الاسلام أبطل الكفائة في مقام المنع (قوله فهاجرته الى مهاجر اليه) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها وانما أبرز الضمير في الجملة التي قبلها وهي المحذوفة لقصد الالتذاذ بكراثة ورسوله وعظم شأنهما بخلاف الدنيا والمرأة فان السياق يشعر بالحث على الاعراض عنهما وقال الكرماني يحتمل أن يكون قوله الى مهاجر اليه متعلقا بالهجرة فيكون الخبر محذوفا والتقدير قيصة أو خبر مضمرة مثلاً ويحتمل أن يكون خبر فهاجرته والجملة خبر المبتدأ الذي هو من كانت انتهت وهذا الثاني هو الأرجح لان الاول يقتضي ان تلك الهجرة مذمومة مطلقاً وليس كذلك الا ان حل على تقدير شيء يقتضي الترتيد والقصور عن الهجرة الخالصة كنوى بهجرته مفارقة دار الكفر وتزويج المرأة مع افلا تكون قيصة ولا غير صحيحة بل هي ناقصة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة وانما أشعر السياق بنهم من فعل ذلك بالنسبة الى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة فأما من طلبها مضموماً الى الهجرة فانه يباب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص وكذا من طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة الى الله لانه من الامر المباح الذي قد يباب فاعله اذا قصده القرية كالاعفاف ومثله ذلك ما وقع في قصة اسلام أبي طهة فمارواه التماسي عن أنس قال تزوج أبو طهة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام أسلمت أم سليم قبل أبي طهة فخطبها فقالت اني قد أسلمت فان أسلمت تزوجت بك فأسلمت فترجسته وهو محمول على أنه مضيق الاسلام ودخله من وجهه ومضى الى ذلك ارادة التزويج المباح فصار كنوى بصومه العبادة والجمعة أو بطوافه العبادة وملازمة الغرم واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب انه ان كان القصد الغنيوى هو الاغلب لم يكن فيه أجر والدين أجر بقدره وان تساوى اقتزاد القصد بين الشئين فلا أجر وأما اذا نوى العبادة وخالطها ثم عيما يغازي الاخلاص فقد تنقل أبو جعفر بن جرير الطبري عن جمهور السلف ان الاعتبار بالابتداء كان في ابتداءه لله خالصاً بضره ما عرض له بعد ذلك من المحاب وغيره والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الاقدام على العمل قبل معرفة الحكم لان فيه ان العمل يكون منتظماً اذا خلاص النية ولا يصح يتفعل الشيء الا بعد معرفة حكمه وعلى أن الغافل لا تكلف عليه لان القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير قاصد وعلى أن من صام تطوعاً بنية قبل الزوال أن لا يحسبه الامن وقت النية وهو مقتضى الحديث لكن تمسك من قال بانعطافها بدليل اخر وتظهير حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها أى أدرك فضله الجماعة او الوقت وذلك بالانعطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى وعلى أن الواحد الثقة اذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئاً لا يمكن غفلتهم عنه ولم

يدكره غيره ان ذلك لا يقدح في صدقه خلافا لمن أعل بذلك لان علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر لم يصع من جهة أحد عنه فغير علقمة واستدل بضمومه على أن ما ليس بصلى لا يتسرط النية فيه \* ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فان الرابع من حيث نظرنا له لا يشترط لنية بخلاف ما رجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال الجمع ليس بعمل وانما العمل الصلوة بقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين معه ولو كان شرطاً لأعلمهم به واستدل به على أن العمل اذا كان مضاعفاً الى سبب ويجمع متعدده جنس أن نية الجنس تكن كمن اعتق عن كفارة قول يعين كونها عن ظهرا أو غيره لان معنى الحديث ان الاعمال بنياتهما والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محجوج الى تعيين سبب وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وشك في سببها جراء اخراجها بغير تعيين وقدر زيادة النص على السبب لان الحديث سبق في قصة المهاجر لترويج المرأة فذكر النامع القصص زيادة في التحذير والتفكير وقال شيخنا شيخ الاسلام فيه اطلاق العام وان كان سببه خاصاً فيستطاع منه الإشارة الى أن العبرة بعموم التعلق لا بخصوص السبب وسياً في ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة قد دخل فيه العبادات والأحكام ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق (الحديث الثاني) \* من احاديث بدء الوحي (قوله حديثنا عبد الله بن يوسف) هو التيسر كان نزل تنبى من عمل مصر وأهل دمشق وهو من اتقن الناس في الموطن كذا وصفه يحيى بن عيين (قوله أم المؤمنين) هو ما نؤمن من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أى في الاحترام وتحرر نكاحهن لافى غير ذلك مما اختلف فيه على الرابع وانما قيل الواحدة منهن أم المؤمنين للتقليب والاذلامع من أن يقال لها أم المؤمنين على الرابع (قوله ان الحارث بن هشام) هو الخزوي أخو أبى جهل شقيقه أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة واستشهد في فتوح الشام (قوله سأل) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة فيحصل أن تكون عائشة حضرت ذلك وعلى هذا اعتد أصحاب الاطراف فأخرجوه في مسند عائشة ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة وهو محكوم بصدقه عند الجمهور وقد جاء ما يؤيد الثاني في مسند أحمد ومجموع النجوى وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام قال سألت وعامر فيه ضعف لكن وجدته متابعا عن ابن مندو والمشهور الاول (قوله كيف يأتيك الوحي) يحتمل أن يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أهم من ذلك وعلى كل تقدير يرا فاستاد الاتيان الى الوحي بما زال الاتيان حقيقة من وصف حامله واعتراض الاسماعلي فقال هذا الحديث لا يصح لهمة الترجمة وانما المناسب لكيف بدء الوحي الحديث الذي بعده وأما هذا فهو لكيفية آتيان الوحي لا لبدء الوحي اه وقال الكرماني لعل المرامنه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي أو عن كيفية ظهور الوحي فوافق ترجمة الباب (قلت) سيقا به يشتر بخلاف ذلك لانيته بصيغة المستقبل دون الماضي لكن يمكن أن يقال ان المناسبة تظهر من الجواب لان فيه إشارة الى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الامر بن فيشمل حالة الابتداء وأيضاً فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولم تظهر المناسبة فضلاً عن اننا قدمنا أنه أراد البدء بالصدية عن امامي

حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن عائشة  
أم المؤمنين رضي الله عنها  
أن الحارث بن هشام رضي الله  
عنه سأل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال يا رسول  
الله كيف يأتيك الوحي فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم



الحجاز فبدأ بمكة ثم بنى المدينة وأيضاً فلا يلزم أن تتعلق جميع أحداث الباب بسيد الوصي بل  
يكتفي أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وما يتعلق بالآية أيضاً وذلك أن أحداث الباب تتعلق بلفظ  
الترجة وما اشقت عليه ولما كان في الآية أن الوصي اله نظير الوصي إلى الأنبياء قبله نائب تقديم  
ما يتعلق بها وهو صفة الوصي وصفة حاملة إشارة إلى أن الوصي إلى الأنبياء لا حسان فيه فحسن إيراد  
هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الزكورية أن يرى تعلق  
والله أعلم (قوله أحيانا) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله والمراد هنا مجرد الوقت  
فكانت قال أحيانا يأتي وانتصب على الظرفية وعامل يأتي مؤخر عنه وللمصنف من وجه آخر  
عن هشام بن عبد الخالق قال كل ذلك يأتي الملك أي كل ذلك حدثان فذكرهما وروى ابن سعد  
من طريق أبي سلمة الماجشون أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كان الوصي يأتيني  
على نحوين يأتيني بجبريل فيلقبه علي كناية عن الرجل على الرجل فيقول فوالله ينقلب مني ويأتيني  
في بيتي مثل صوت الجرس حتى يحاط علي فذاك الذي لا يقلت مني وهذا من صل مع منسبة ربه له  
فإن صل فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك كما سأتى فإن الملك قد  
تمثل رجلا في صور كثيرة ولم يقلت منه ما أتاه به كافي في صورة دحية وفي صورة  
أعرابي وغير ذلك وكما في الصحيح وأورد على ما انتضاه هذا الحديث وهو أن الوصي منحصر في  
الحالتين حالات أخرى أما من صفة الوصي كجيشه كدوى النخل والنقث في الروع والالهام والرؤيا  
الصالحة والتكليم ليله الأسراء بلا واسطة وأما من صفة حامل الوصي كجيشه في صورته التي خلق  
عليه السموات جناح ورؤيته على كرسي بن السما والارض وقد سدا الأفق والجواب منع  
المحصر في الحالتين المقدم ذكرهما وجهلها على العالب وأجل ما يفتارهما على أنه وقع بعد  
السؤال أول ما تعرض لصفتي الملك المذكورين لندورهما فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك  
الامرئين أول ما أتته في تلك الحالة توحى أو أتاه به فكانت على مثل صلصلة الجرس فنه بين ما صفة  
الوصي لاصفة حاملة وأما فنون الوصي فدوى النخل لا يعارض صلصلة الجرس لأن سمع الدوى  
بالنسبة إلى الحاضرين كافي حديث عمر بن الخطاب عنده كدوى النخل والصلصلة بالنسبة إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم فشبه عمر بدوى النخل بالنسبة إلى السامعين وشبهه هو صلى الله عليه وسلم  
بصلصلة الجرس بالنسبة إلى معاقمه وأما النقث في الروع فيصعب أن يرجع إلى إحدى الحالتين  
فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس فثبت حديث في روعه وأما الهام فلم يقع السؤال عنه لأن  
السؤال وقع عن صفة الوصي الذي يأتي بحامل وكذا التكليم ليله الأسراء وأما الرؤيا الصالحة  
فقال ابن بطال لارتداد السؤال وقع عما يفترده عن الناس لأن الرؤيا قد يشرك فيها غيره ٨١  
والرؤيا الصالحة وإن كانت جزأ من النبوة فهي باعتبار صدقها لا باعتبار الوضوح لا صاحبها أن  
يسمى نبيا وليس كذلك ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في القطة أو لتكون حال المنام لا يخفى  
عن السائل فاقصر على ما يخفى عليه أو كان ظهرو ذلك صلى الله عليه وسلم في المنام أيضاً على  
الوجهين المذكورين لا غير قاله الكرماني وفيه فطر وقد ذكر الخليلي أن الوصي كان يأتيه على  
سنة وأربعين نواخذ كراهة تألهما من صفات حامل الوصي ومجموعها يدخل فيما ذكره وحديث ابن  
روح القدس نفث في روعه أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة وصححه الحاكم من طريق ابن

مسنود (قوله مثل صلصلة الجرس) في رواية مسلم في مثل صلصلة الجرس والصلصلة بجملة تن  
مقتوحين بينهما لام ساكنة في الأصل صوت وقوم الحديد بعضهم على بعض ثم أطلق على كل  
صوت له طنين وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهله والجرس الجبل الذي يتعلق في  
رؤس الدواب واشتقاقه من الجرس بأصكان الرام هو الجرس وقال الكرماني الجرس ناقوس  
صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكره ساعلي العبر فإذا تحركت تحركت النحاس  
فأصابت السطل فحصلت الصلصلة اه وهو تلويل للعرس بما لا طائل تحتة وقوله قطعة  
نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكوسا لأن تعلقه على تلك الصورة فهو وضعه  
المستقيم فان قيل المحمود لا يشبه بالمذموم إذ حقيقة التشبيه الحاق ناقص بكامل والمثبه الوحي  
وهو محمود والمثبه بصوت الجرس وهو مذموم لصفة التي عنه والتفريق من مراعاة ما هو معلق  
فيه والاعلام بأنه لا يصحهم الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما فكيف يشبه ما قبله الملك  
بأمر يقر منه الملائكة والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المثبه بالمثبه به في الصفات  
كلها بل ولا في أخص وصفه بل يكفي اشتراكهما في صفة ما فالمتصور هنا بيان الجنس فذكر  
ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لأفهامهم والحاصل أن الصوت له جهتان جهة قوة وجهة  
طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه ومن حيث الطرب وقع التفسير عنه وعلى بكونه عزما  
الشیطان ويحتمل أن يكون انتهى عنه وقع بعد السؤال المذكور وقيل نظر قبل الصلصلة  
المذكورة صوت الملك بالوحي قال الخطابي يريد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يبينه أول  
ما يسمعه حتى يشبهه بعد وقيل بل هو صوت خفيف أجنحة الملك والحكمة في تقديمه أن  
يقرب سمعه الوحي فلا يتي فيه مكان لغيره ولما كان الجرس لا يحصل صلصلة إلا متداركة  
وقع التشبيه به دون غيره من الآلات وسبب في كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على  
حديث ابن عباس إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها الحديد عند تفسير  
قوله حتى إذا فرغ عن تلاوتهم في تفسير سورة قسبان شاء الله تعالى (تجمله وهو أشده على) يفهم  
منه أن الوحي كله شديد ولكن هذه الصفة أشدها وهو واضح لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة  
أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود والحكمة فيه أن العادة جرت بالمسابقة بين  
القاتل والسامع هي هنا أمّا باتصاف السامع بوصف القاتل بقلية الر ومانية وهو النوع الأول  
وأما باتصاف القاتل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني والأول أشد بلا شك وقال  
شيخنا شيخ الإسلام البليسي سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام  
به كما سبب في حديث ابن عباس كان يعالج من التزل شدة قال وقال بعضهم وإنما كان  
شديدا عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى لما سمع اه وقيل أنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية  
وعيد أو تهدد وهذا فيه نظر والطاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سبب في بيان حديث يعلى بن  
أمية في قصة لايس الجبة المتضخم الطبيب في الجمع فان فيه أنه رأى صلى الله عليه وسلم حال نزول  
الوحي عليه وأنه لفظ قائدة هذه الشدة ما يترتب على الشققة من زيادة الرطبي والدرجات (قوله)  
فبصم يفتح أوله وسكون القاء وكسر المهملة أي يقطع وتبلي ما يفصح ويروي بضم أوله من  
الر بفتح وفي رواية لا يني بضم أوله وفتح الصاد على البش طبعه يهول وأصل القصم القطع ومنه

مثل صلصلة الجرس وهو  
أشتم على تقيصم عنى

قوله تعالى لا انفصام لها وقبل القصم بالفاء القطع بلا إبانة وبالضام القطع بإبانة فذكر بالقسم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود والجامع بينهما بقاء العلقه (قوله) وقد وعيت عنه ما قال أي القول الذي جاء به في أسناد الوحي إلى قول الملك ولا معارضة بينهما وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار أن هذا القول البشري لهم كانوا ينكرون الوحي وينكرون مجي الملك به (قوله) تتشبه بالملك رجلا) التشبه مشتق من المثل أي تصور واللام في الملك العهد وهو جبريل وقد وقع التصريح في رواية ابن سعد المتقدم ذكرها وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر قال المتكلمون الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أي شكل أرادوا وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ورجلا منصوب بالمصدرية أي تتحل مثل رجل أو بالقياس أو بالحال والتقدير هيئت رجلا قال امام الحرمين تتشكل جبريل معناه أن الله أنفخ الزائد من خلقه وأزاله عنه ثم يعيده إليه بعد وجرم ابن عبد السلام بالازالة دون الفناء مقرر ذلك بأنه لا يلزم أن يكون انتقاله من جملته بل يجوز أن يبقى الجسد حين الان موت الجسد بقاؤه الروح ليس بواجب عقل بل بعبادة أفعال الله تعالى في بعض خلقه وتطهره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور خضر ترشح في الجنة وقال شيخنا شيخ الاسلام مذكره امام الحرمين لا ينصير الحال فيه بل يجوز أن يكون الشيء هو جبريل يتشكله الاصل لأنه انضم فصار على قدر هيئته الرجل وإنه انزل ذلك على هيئته ومثال ذلك القطن إذا جع بعد أن كان منتفشا فإنه بالنفث يحصل له صورة كبيرة وإنه لم يتغير وهذا على سبيل التقريب والحق أن تتشكل الملك رجلا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلا بل معناه أنه يظهر تلك الصورة تأييسا لمخاطبته والظاهر أيضا أن القدر الزائد لا يزول ولا يبقى بل يخفى على الرائي فقط والله أعلم (قوله) تتشكل أي كذا لاكثر ووقع في رواية البيهقي من طريق القعقبي عن مالك فعلم بالعين بدل الكاف والظاهر أنه تعصيف فقد وقع في المطاوعة رواية القعقبي بالكاف وكذا اللذان قطعي في حديث مالك من طريق القعقبي وغيره (قوله) فأما ما يقول (زاد أو عوانة في محبته وهو أهونه على) وقد وقع التغاير في الحالتين حيث قال في الأول وقد وعيت باللفظ الماضي وهنا فأما بلفظ الاستقبال لأن الوحي حصل في الأول قبل القصم وفي الثاني حصل حال المكاملة وأنه كان في الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حاله الجلية كان حافظا للقليل فغير عنه بالماضي بخلاف الثاني فإنه على حاله المعهود (قوله) قال عائشة) هو بالأسناد الذي قبله وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المنصف وغيره كثيرا وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف وقد أخرجه الدارقطني في حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصلا عن الحديث الأول وكذا فصلهما مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التوصل لهما في الأول أخرت عن مسئلة الحرث وفي الثاني أخرت عما شأهت تأييدا للغير الأول (قوله) ليتقصده بالفاء وتشديدا للمهمة تأخوذا من القصص وهو قطع العرق لاسالة الدم شبه جنيته بالعرق المقصود بمسابقة في كثرة العرق وفي قوله في اليوم الشديد البرد دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي لحاشيه من مخالفة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد فإنه يشعر بوجود أمر طارئ زائد على الطبع البشرية وقوله عرفا بالنصب على التمييز زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا

وقد وعيت عنه ما قال  
واحبا ما تتشبه بالملك رجلا  
فكلمني فأما ما يقول قالت  
عائشة رضي الله عنها لقد  
رأيت من عليه الوحي في  
اليوم الشديد البرد فيقصم  
عنه وإن جنيته ليتقصده

الاستناد عند السيق في الدلائل وإن كان ليوحي السبه وهو على ناقته مضرب حوامها من ثقل  
 ما يوحي اليه (تنبيه) حكى العسكري في التمهيد عن بعض شيوخه أنه قرأ ليعقبة القاف  
 ثم قال العسكري أن ثبت فهو من قولهم قصد الشيء إذا تكسر وقطع ولا يخفى بعده انتهى  
 وقد وقع في هذا التمهيد أبو الفضل بن طاهر فرقه عليه المؤمن الساجي بالله قال فأمر على  
 القاف وذكر النحوي في ترجمة بن طاهر عن ابن ناصر أنه روى على ابن طاهر لما قرأها ما قال قال  
 فكار في (قلت) ولعل بن طاهر وجنهما بما أشار إليه العسكري والله أعلم وفي حديث الباب  
 من القواف غير ما تقدم أن السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا بقدر في القبيح وجواز  
 السؤال عن أحوال الأعيان من الوسي وغيره وإن السؤال عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في  
 أول جوابه ما يقتضي التفضيل والله أعلم (الحديث الثالث) (قوله) حديث شيبجي بن بكير (هو)  
 يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة إلى جدته لشهرته بذلك وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس  
 في الحديث من سعد القهفي فقيه المصريين وعقل الناصب على التصغير وهو من أئمة الرواة عن  
 ابن شهاب وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة  
 النخعي نسب إلى جدته لشهرته الزهري نسب إلى جده الأعلى زهر بن كلاب وهو من رسل  
 أئمة أم النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على إقراره وأما منته (قوله) من الوسي) يحصل أن تكون  
 تبعية أي من أقسام الوسي ويحصل أن تكون سياقة وريحه القزاز والرواية الصالحة وتقع في  
 رواية حمير ويونس عند المصنف في التفسير الصادقة وهي التي ليس فيها ضعف وبدي ذلك  
 ليكون قهدها وثقة للقطعة ثم مهله في القطعة لجواز إطلاقها مجازاً (قوله) مثل  
 فلق الصبح) نصب مثل على الحال أي شبهة ضياء الصبح أو على أنه صفة لحنوف أي جاءت مجبئة  
 مثل فلق الصبح والمراد بفلق الصبح ضياءه وخص بالشبه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه  
 (قوله) جيب) لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله وألنبه على أنه  
 لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحي الإلهام والخلافة المأخوذة والسرفه ان الخلوقة  
 فراغ القلب لما توجبه حوام المتوكسر أو كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية الأصلية  
 بالفتح والقصر وقد حكى أيضاً وحكى فيه غير ذلك جواز الرواية وهو جليل معروفاً بحكمه والقار  
 نصب في الجبل وجمعه غيران (قوله) فيجئ) هي معنى ينعى بضع الحنيفة وهي دين إبراهيم  
 والفاء مبتدأ في كسر من كلامهم وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة ينعى بالنساء أو  
 التبعث القاء الحنث وهو الائم تكليل تأنيدهم ونحوهما (قوله) وهو التبعث) هذا مندرج في  
 الخبر وهو من تفسير الزهري كما حرم به الطيبي ولم يذكر له ذلك في رواية المؤلف من طريق  
 يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج (قوله) الليالي ذوات العدد) يتعلق بقوله ينعى وجاهم  
 العدد لاختلافه كذا قيل وهو بالنسبة إلى المدة التي يتخللها مجيئه إلى أهله والأقارب أصل الخلوقة  
 عرفتها هو شهر وذلك الشهر كان رمضان رواه ابن اسحق واليالي منصوبة على  
 الطرف وذوات منصوبة أيضاً وعلامة النصب فيه كسر التاء ونزع بكسر الزاي أي يرجع وزناً  
 ومعنى ورواها المؤلف بلفظه في التفسير (قوله) الليالي ذوات العدد) أي الليالي والتراتيد استعجاب الزاد

• حديث شيبجي بن بكير قال  
 حدثنا الليث عن عقيل عن  
 ابن شهاب عن عروة بن الزبير  
 عن عائشة أم المؤمنين أنها  
 قالت أول ما بيئ به رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من  
 الوسي الرؤيا الصالحة في  
 النوم فكان لا يرى رؤيا  
 إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم  
 حجب إليه الخلاء وكان يخلو  
 بغار حتى يخفى فيه وهو  
 التبعث الليالي ذوات العدد  
 قبل أن ينزع إلى أهله ويتزوّد  
 لذلك ثم يرجع إلى خديجة  
 فيتزود لمثلها

ويقرّوهم معطوف على تبصنت وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى ياق  
 أخبارها في مناقبها (قوله حتى جاءه الحق) أى الأمر الحق وفى التفسير حتى جئته الحق بكسر  
 الخيم أى بعثته وان بنى من مرسل عبيد بن عمير أنه أوصى إليه بذلك فى المنام وأول ما قبل البقطة  
 أمكن أن يكون مجيء الملك فى البقطة أعقب ما تقدّم فى المنام وسعى حقاله وحى من الله تعالى  
 وقد وقع فى رواية أنى الأسود عن عروة بن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أول  
 شأنه يرى فى المنام وكان أول ما رأى جبريل باجساد صخر جبريل يا محمد فتنظر عينا ونحنا لا فم  
 شيا فرجع بصره فاذا هو على أفق السماء فقال يا محمد جبريل جبريل فهرب فدخل فى الناس فلم ير  
 شيئا ثم خرج عنهم فإداه فهرب ثم استعلن لجبريل من قبل حوافه فركضه اقرأ باسم ربك  
 ورأى حينئذ جبريل له جناحان من باقوت يحتفظان البصر وهذا من رواية ابن لهيعة عن ابن  
 الأسود بان لهيعة ضعيف وقد ثبت فى صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة صرّفوا لآله يعنى  
 جبريل على صورته التى خلق عليها الامرتين بنى أحد فى حديث ابن مسعود ان الاولى كانت  
 عند سؤله اياه ان يريه صورته التى خلق عليها والثانية عند المعراج ولقد روى من طريق  
 مسروق عن عائشة لم ير محمد جبريل فى صورته الامرتين مرة عند سدة المنسوى وروى فى ابيجاد  
 وهذا يقوى رواية ابن لهيعة ومكون هذه المتزغرة المتزير المذكورتين وانما لم يصفهما اليهما  
 لاحتمال أن لا يكون رآه فعلى غلام صورته والعم عبد الله تعالى ووقع فى السير التى جمعها  
 سليمان التميمي فرواها محمد بن عبد الادلى عن والده عن مخرّب سليمان عن أبيه ان جبريل أتى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فى حوافه اقرأ باسم ربك ثم انصرف فى متزغرة فادام من امامه فى صورته  
 فرأى امرأته غلبا (قوله بخامه) هذه القاء نسي التفسير وتلبست التعقيد لان مجيى الملك  
 ليس بعد مجيى الوحي حتى تعقب به بل هو نفسه ولا يلزم من هذا القول برأى يكون من باب تشبه  
 انشئ تشبه بل التفسير عن المفسر به من جهة الاجمال وغيره من جهة التفصيل (قوله ما أنا  
 بقارئ) ثلاثا ما ناقة اذ لو كانت استقها مية لم يصلح دخول الباه وان سكى عن الاخفش جواز  
 فهو شاذ واليه اذ دلنا كسده التى أى ما أحسن القراءة فلما قال ذلك ثلاثا قبله اقرأ باسم  
 ربك أى لا تقروه بقوتك ولا بعزتك لكن بمحول ربك واعانتة فهو يعلم كما خلقك وكان زرع  
 عند علق الدم ومضغ الشيطان فى الصغرو علم أمك حتى صارت تكتب بالقلم بعد ان كانت أمية  
 ذكره السهيلي وقال غيره ان مثل هذا التركيب هو قوله ما أنا بقارئ بفصد الاختصاص  
 وروى الطبري بأنه انما يفصد التقوية والتأكد والتقدير ليست بقارئ البتة فان قبل لم تكرر ذلك  
 ثلاثا اجاب أبو شامة بأن يجعل قوله أولاماً ما بقارئ على الاستماع وانما عن الاخبار بالنبي  
 المحض وثالثا على الاستفهام ويؤيده ان فى رواية أنى الأسود فى مقامه عن عروة انه قال  
 كيف اقرأ وفروا به عبيد بن عمر عند ابن اسحق ماذا اقرأ وفى مرسل الزهري فى دلائل  
 النبي كيف اقرأ وكل ذلك يؤيد انما استفهامية والله أعلم (قوله ففطنى) يعنى بجملة وطاه  
 مهملته وقروا الطبري بانه منبهة من فوق كانه أراد ضئى وعصرى والفظ حبس النفس  
 ومنه غطى فى الماء أو أراد غنى ومنه انفتح ولاى داود الطيالسي فى مسنده بسند حسن فاخذ  
 بحقيقى (قوله حتى بلغ من الجهد) وروى بالفتح والنصب أى بلغ الغط من غاية وسعى وروى

حتى جاءه الحق وهو فى  
 غار راء بخامه الملك فقال  
 اقرأ قال ما أنا بقارئ قال  
 فأخذنى فغطى حتى بلغ  
 من الجهد ثم أرسلنى فقال  
 اقرأ رأى ثلاث ما أنا بقارئ  
 فأخذنى فغطى الثانية حتى  
 بلغ من الجهد ثم أرسلنى  
 فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ  
 فأخذنى فغطى الثالثة ثم  
 أرسلنى فقال اقرأ باسم ربك  
 الذى خلق الانسان  
 من علق اقرأ وربك الاكرم

بالضم والرفع أي بلغ معنى الجهد مبلغه وقوله ارسلى أي أطلقني ولم يذكر القط هنا في المرة  
الثالثة وهو ثابت عند المؤلف في التفسير (قوله فرجع بها) أي بالآيات وبالقصص (قوله فرجناه)  
أي لقومه والرجوع بالفتح الفرع (قوله لقد خشيت على نفسي) دل هذا مع قوله فرجناه على  
انفعال حصل له من مجي الملك ومن ثم قال زلتوني والخسفة المذكورة اختلق العلماء في المراد  
بها على اثنين عشر قولاً أولها الجنون وإن يكون ما رآه من جنس الكهانة جامعاً صريحاً في حجة  
طريق وأبعده أبو بكر بن العري وحق له أن يسأل لكن جهل الأسماعلي على أن ذلك حصل له قبل  
حصول العلم الضروري له أن الذي جامع ملكاً وأنه من عند الله تعالى ثابتهما الهاجس وهو باطل  
أيضاً لأنه لا يستقر وهذا المستقر وحصل بينهما اراجعة ثالثها الموت من شدة الرعب  
رابعها المرض وقد جرمه ابن أبي جرة خامسها داء المرض سادسها العجز عن حمل أعباء  
النبوته سابعها العجز عن النظر إلى الملك من الرعب ثامنها عدم الصبر على أذى قومه تساعها  
أن يقتلوه عاشرها فارقة الوطن حادي عشرها تكذيبهم إياه ثاني عشرها العجز عن إياه  
وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتباب المائت والثمان بعد ما عداها فهو  
معتزض وأقوله الموقن (قوله فقلت له خديجة كلا) هناها التي والابعد ويجزئك بتع  
أوله والخفاء المبهمة والزاي المضموه والنون من الحزن ولغير أي ذريضم أوله وانف المبهمة  
والزاي المكسورة ثم إلى الساكنة من انزى ثم استدل على ما أقمت عليه من أن ذلك  
أبداً بأمر استقراني ووصفته بأصول مكارم الأخلاق لأن الإحسان أماني الأتارب أو  
إلى الأجانب وأما بالبنى أو بالبدل وأما على من يستقبل بأمر أو من لا يستقبل وذلك كله مجموع  
فما وصفته به والكل يقع الكفاي هو من لا يستقبل بأمره كما قال الله تعالى وهو كل على مولاه  
وقولها وتكسب المعدوم في رواية الكشيمى وتكسب بضم أوله وعليها قال الخطابي الصواب  
المعدوم بلا أو أى الفقير لأن المعدوم لا يكسب (ثالث) ولا يتبع أن يطابق على الهدم المعدوم  
لكونه كالمعدوم الميت الذى لا تصرف له والكسب هو الاستئادة فكانها قالت إذا رغبت غيرك  
أن يستفيداً لا موجوداً رغبت أنت أن تستفيد بجلال عاجز اقتعونه وقال فاسم من ثابت في  
الذات لقوله يكسب معناه ما يقدمه غيره ويهز عنه يصيبه هو ويكسبه قال اعرابي يمدح انساناً  
كان أكسبهم لمعدوم وأعطاهم محروم وأنشد في وصف ذئب

كسب كذا المعدوم من كسب واحد • أى مما يكسبه وحده انتهى وأقوله الكشيمى  
وتكسب بفتح أوله قال عاصم وهذه الرواية أصح (قلت) قد وجهنا الأولى وهذه الراجحة  
ومعناها تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك هذف إحدى الضعولين ويقال كسبت  
الرجل ما لا أرا كسبه بمعنى وقيل معناه تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك  
وكانت العرب تتباح بكسب المال لا سيما لقرش وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة  
محظوظاً في التجارة وأما يصح هذا المعنى إذا ضم اليه ما يليق به من أنه كان مع أفادته للمال  
يجموده في الوجوه التي ذكرت في المكرمات وقولها وتعين على نوابي الحق هي كلمة جامعة  
لأفراد ما تقدم ولما يتقدم وفي رواية المصنف في التفسير من طريق ونس عن الزهري من  
الزياد وقد صدق الحديث وهي من أشرف النصال وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه

فريح به رسول الله صلى الله عليه وسلم برجف فؤاده  
فدخل على خديجة بنت  
خويلد فقال زلتوني زلتوني  
فزمواوه حتى ذهب عنه الروع  
فقال لخديجة وأخبره الخبر  
لقد خشيت على نفسي فقالت  
له خديجة كلا والله  
ما يصزك الله أبداً أنك  
تصل الرحم وتحمل الكل  
وتكسب المعدوم وتقري  
الضييف وتعين على نوابي  
الحق

القصّة وتؤدّي الامانة وفي هذه القصّة من التواتر استحياب تائيس من نزل به أمر مذ كرتسبره  
 عليه وتهمز به وان من نزل به أمر استحب أن يطلع عليه من شق بنصته وحصة رأيه **(قوله)**  
 فانطلقت به أي مضت معه قاله المصاحبة وورقة بقر الرأ وقوله ابن عم خديجة هو نصب  
 ابنو يكتب بالالف وهو بدل من ورقة أو وصفة أو بيان ولا يجوز حره فانه يصير صفة لعبد العزى  
 وليس كذلك ولا كتبه بغير الف لانه لم يقع بين علي **(قوله تنصر)** أي من انصر اياك وكان قد خرج  
 هو وزيد بن عمرو بن قيس لما كرها عبادة الاوثان الى الشام وغيرها يسألون عن الدين فاما ورقة  
 فأعجبهم دين الصراية فنصر وكان في من بقى الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ولهذا أخبر  
 بشأن النبي صلى الله عليه وسلم والشارقة الى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل وأما زيد بن عمرو  
 فسيا في خبره في المناقب ان شاء الله تعالى **(قوله)** فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من  
 الانجيل بالعبرانية وفي رواية يونس ومعم ويكتب من الانجيل بالعربية ولم يكن يكتب  
 يكتب الكتاب العبراني والجميع صحيح لان ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان  
 يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العبري لئلا يكتفه من الكاين واللسانين ووقع  
 لبعض الشراح هنا خط فلابرج عليه وانما وصفته بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ  
 التوراة والانجيل لم يكن متامرا كثير حفظ القرآن الذي خست به هذه الامة فلها جدا في  
 صفتها اناجيلها صدورها قولها ابن عم هذه النداء على حقيقة ووقع في مسلم اعم وهو وهم  
 لانهم ان كان محمدا ليجوز ارادة التوقير لكن القصّة لم تعدد ونحو رحما محمد فلا يحمل على انها  
 قالت ذلك مرتين فنعين الجمل على الحقيقة وانما يجوز ناذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه  
 من كلام الراوى في وصف ورقة واختلفت الخارج فأمكن التعداد وهذا الحكم بطردي في جميع  
 ما شبهه وقالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم اعم من ابن اخيك لان والده عبد الله بن عبد  
 المطلب وورقة في عدد النسب الى قصي بن كلاب الذي يجمعان فيه سواء فكان من هذه الحاشية  
 في درجة اخوته أو قاله على سبيل التوقير لسنه وفيه ارشاد الى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه  
 من يعرف بقدرة مما يكون أقرب منه الى المسؤل وذلك مستفاد من قول خديجة لو رقة اسمع من  
 ابن اخيك أراد بذلك ان يتأهب لسماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أبلغ في التعليم  
**(قوله)** ماذا ترى فيه حذف بدل عليه سياق الكلام وقد صرح به في دلائل النبوة لاني لم يمسند  
 حسن الى عبد الله بن شداد في هذه القصّة قال فأتته ورقة ابن عمها فآخبرته بالذي رأى **(قوله)**  
 هذا الناموس الذي نزل الله على موسى ولكشمي أنزل الله وفي التفسير أنزل على البناء  
 للمفعول وأشار بقوله هذا الى الملك الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره ونزل منزلة  
 القريب لقرب ذكره والناموس صاحب السر كاجرم به المؤلف في أحاديث الانبياء وزعم ابن  
 ظفر أن الناموس صاحب سر الخبير والناموس صاحب السر والاول الصحيح الذي عليه  
 الجمهور وقد سوى بينهما رتبة بن الهجاج أحد حفصه العرب والمراد بالناموس هنا جبريل عليه  
 السلام وقوله على موسى ولم يقل على عيسى مع كونه نصرا لئلا نكتب موسى عليه السلام  
 مشتمل على أكثر الاحكام بخلاف عيسى وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم وألان موسى بعث  
 بالنبوة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النبوة على يد النبي صلى الله عليه

فانطلقت به خديجة  
 حتى أتت به ورقة بن نوفل بن  
 أسد بن عبد العزى ابن عم  
 خديجة وكان امرأ قد تنصر  
 في الجاهلية وكان يكتب  
 الكتاب العبراني فيكتب من  
 الانجيل بالعبرانية ما شاء الله  
 أن يكتب وكان ذا بصيرة  
 قد عي نقالت له خديجة  
 يا ابن عم اسمع من ابن اخيك  
 فقال له ورقة يا ابن أخي  
 ماذا ترى فأخبره رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى  
 فقال له ورقة هذا الناموس  
 الذي نزل الله على موسى

وسلم فزعون هذه الامة وهو ابو جهل بن هشام ومن معه سبوا وقاله تحقيق الرسالة لان نزول  
 جبريل على موسى حقيق عليه بين اهل الكاين بخلاف عيسى فان كثيرا من اليهود يشكرون  
 نبوته واماماتهم السبلى من ان ورقة صكان على اعتقاد النصارى في عدم نبوة عيسى  
 ودعواهم انه احد الانبياء فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة واسماهاه عن لم يدخل في  
 التدليل ولم يأخذ عن يدل على انه قد ورد عند الزبير بن كابر من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري  
 في هذه القصة ان ورقة قال ناموس عيسى والاصح ما تقدم وعبد الله بن معاذ ضعيف فعرف  
 دلائل النبوة لابي نعيم باسناد حسن الى هشام بن عروة عن ابيه في هذه القصة ان خديجة اولا  
 ائمت ابن عمار ورقة فآخبرته انه يقول ان كنت صدقتي اه ليايته ناموس عيسى المنى لا يعله  
 بنو اسرائيل انما هم فعلى هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى فعند  
 اخبار خديجة له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصارى وعنده اخبار  
 التي صلى الله عليه وآله وسلم له قال له ناموس موسى المناسبة التي قدمناها وكل صحيح والله  
 سبحانه وتعالى اعلم **(قوله الباقى فيها جندع)** كذا في رواية الاصيلي وعبد الله بن النقي فيها  
 جندع انما تصب على انه خير من المقدرة قاله الخطابي وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى تهوا  
 خيرا لكم وقال ابن بري التقدير بالتي جمعت فيها جندعا وقيل التصب على الحال اذا جعلت  
 فيها خبريل والعالم في الحال ما يخلق بها الخسر من معنى الاستقرار قاله السبلى وضرب فيها  
 يعود على ايام الدعوة والبدع ينتج الجهم والذال المجهة هو الصغيرين البهائم كانه نبي ان يكون  
 عند ظهور الدعاة الى الاسلام شاكرا لكونه امكن نصره وبهذا يتبين سر وصفه بكونه كان كبيرا  
 اعنى **(قوله انخيرجك)** قال ابن مالك فيه استعمال انفي المستقبل كذا هو صحيح وشغل عنه  
 ان كثر الخاتمة هو كقوله تعالى واؤذهم يوم الحسرة اذ قضى الامر هكذا ذكره ابن مالك واقره  
 عليه غيره واحذو تعبه شيخنا شيخ الاسلام بان النصارى لم يفضله بل معوا وروده وأولوا ما ظاهره  
 ذلك وقالوا في مثل هذا الاستعمل الصيغة الدالة على المنى لتحق وقوعه فان لم يزل منه وقوى  
 ذلك هناك في رواية النصارى في التعبير حين يخرجك قومك وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك  
 فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ومجازهم أولى لما ينفي عليه من ان يقع  
 المستقبل في صورة المنى تحققا واستحضار الصورة الالية في هذذون تلك مع وجوده في  
 انصح الكلام وكأنه اراد ينح الورود وداعه لاهل حقيقة الحال لاهل تأويل الاستقبال  
 وفيه دليل على جواز نفي المستقبل اذا كان في فعل خبر لان ورقة تنفى ان يعود شاكرا وهو متجمل  
 عاذو يظهر لي ان النقي ليس مقصودا على باب بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبر به  
 والتنويه بقوة تصديقه فيما يبي به **(قوله أو يخرجني هم)** فتح الواو وتشديد الباء مقصودا  
 يخرجهم مبتدأ مؤخر ومخرجني خبر مقدم قاله ابن مالك واستبعد النقي صلى الله عليه وسلم ان  
 يخرجوه لانه يمكن فيه سبب يقتضى الاخبار لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي تقدم  
 من خديجة وصفها وقد استدل ابن الدغنة بثل تلك الاوصاف على ان ابا بكر لا يخرج **(قوله)**  
 الاعدوى في رواية تونس في التقدير الا اؤدى فذكر ورقة ان العله في ذلك مجبته لهم بالاستئصال  
 عن ما فيهم ولا يعلم من الكتب انهم لا يجيبونه الى ذلك والله يارزله ذلك منابتهم ومعانتهم

التي فيها جندع لئني اكون  
 حيا انخيرجك قومك فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أو يخرجني هم قال نعم لم  
 يأت رجل قط بمثل ما جئت  
 به الاعدوى



فتنشأ العداوة من ثم وقبه دليل على ان الحبيب يقم الدليل على ما يجيبه اذا اقتضاء المقام  
 (قوله ان يدركني يومك) ان شرطية والتي بعدها مجزوم زاد في رواية يونس في التفسير حيا  
 ولا ينسحق ان أدركت ذلك اليوم يعني يوم الاخراج (قوله مؤزرا) به زنة أي قويا مأخوذا من  
 الازر وهو القوة أنكر القز أن يكون في اللغة وزر من الازر وقال أبو شامة يحتمل أن يكون  
 من الازر أشار بذلك الى شعيرة في نصرته قال الاخطل

هو قوم اذا حاربوا شدوا ما كثرهم البيت (قوله ثم لم ينشب) ينشع الشين المجهة أي لم يلبث وأصل  
 انشوب التعلق أي لم يتعلق بشي من الامور حتى مات وهذا بخلاف ما في السيرة لابن اسحق ان  
 ورقة كان يمر سلالا وهو يعذب وذلك يقتضي انه تأخر الى زمن الدعوة والى ابن دخل بعض  
 الناس في الاسلام فان تمكنا بالترجيح في الصبح أصبحوا ان لحظنا الجميع أمكن أن يقال الواو في  
 قوله وقت الروي ليست الترتيب فعمل الراوي لم يحفظ لورقة ذكر بعد ذلك في أمر من الامور فجعل  
 هذه القصة انتماء أمر ما حسية الى عمله لا الى ما هو الواقع وقت الروي عبارة عن تأخره من زمن  
 الزمان وكان ذلك ليذهب ما كلن في الله عليه وسلم وحده من الروع ويحصل له التشرف الى  
 العود فقد روى المؤنث في التعبير من طريق معمر مابل الى ذلك (فائدة) وفي تاريخ  
 أجد بن حنبل عن الشعبي ان مدة فترة الروي كانت ثلاث سنين وبجرم ابن اسحق وحكي البيهقي  
 ان مدة الروي كانت سنة أشهر وعلى هذا فابتداء النبوة لثرو ياتبع من شهر وله وهو ربيع  
 الاول بعدا تملكه أو بعين سنقوا شاموس البقرة وقوع في رمضان وليس المراد بشتر انوسى المقدرة  
 ثلاث سنين وهي ما بين نزول اقرأ وأنها المدد معد مجي مجبر الى الهبل تأخر نزول القرآن  
 فقط ثم راجت المنقول عن الشعبي من تاريخ الامام أجد وانقطع من طريق داود بن أبي هند  
 عن الشعبي أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة ففقرت بنو نه اسرافيل ثلاث سنين فكان  
 بعلم الكلمة والثني ولم ينزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة وأحوجه ابن أبي خيثمة من  
 وجه آخر ثم تصراعي دار بدلة طبع لا ريعين وكل به اسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به جبريل  
 فعمل هذا فيحسن هذا المرسل ان ثبت الجميع بين القولين في قدراتهامة بمكة بعد البعثة فتدقيل  
 ثلاث عشرة وقيل عشرة ولا يتعلق ذلك بقدرة مدة الفترة والله أعلم وقد سحى ابن التين هذه القصة  
 لكن وقع عنده سكايل بدل اسرافيل وأكر الوائد في هذه الرواية المرولة وقال لم يترن به  
 من الملائكة الاجبريل انتهى ولا يخفى ما فيه فان المثلث مقدم على الثاني الا ان صاحب الثاني  
 دليل نفسه فيقدم والله أعلم وأخذ الدهلي هذه الرواية تجمع بها اختلف في مكانه صلى الله عليه  
 وسلم بمكة فانه قال جافى بعض الروايات المسند ان مدة الفترة ستين ونصفا وفي رواية أخرى  
 ان مدة الروي باسنة أشهر فمن قال مكث عشرين سنين حذف مدة الروي يافرة ومن قال ثلاث  
 عشرة أضافهما وهذا الذي اعقده الدهلي من الاحجاج بجرم الشعبي لا يثبت وقد عارضه  
 ما لبعض ابن عباس ان مدة الفترة المذكورة كانت أياما موسا في مزبدان في كتاب التعبيران  
 شاء الله تعالى (قوله قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة) انما في جرف العطف ليعلم انه معطوف  
 على ما سبق كما قال أخبرني عروة بكذا وأخبرني أبو سلمة بكذا وأوسلمة هو ابن عبد الرحمن  
 ابن عوف وأخطأ من زعم ان هذا معلق وان كانت صورته صورة التعليق ولولم يكن في ذلك

وان يدركني يومك أنصره  
 نصرا مؤزرا ثم لم ينشب  
 ورقة أن توفي وفترة الروي  
 قال ابن شهاب وأخبرني أبو  
 سلمة بن عبد الرحمن أن جابر  
 ابن عبد الله الأنصاري قال  
 وهو يحدث عن فترة الروي  
 فقال في حديثه منا أنا شمس  
 اذ سمعت صوتا من السماء  
 فرفعت بصري فإذا الملك  
 الذي جاءني بعرا جالس على  
 كرسي بين السماء والارض

الاثبوت الواو العاطفة فانما دالة على تقدم شي وعطفه وقد تقدم قوله عن ابن شهاب عن عروة  
فساق الحديث الى آخره ثم قال قال ابن شهاب أي السند المذكور أو أخبرني أو سئلته بخبر آخر  
وهو كذا ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جافى جبراه على تأخر نزول سورة المدثر  
عن اقرأ ولم اخلط رواية يحيى بن أي كسر الالتمية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين  
الجلتين أو شكل الامر خزم من جزم بان أيها المذثر أول ما نزل ورواية الزهري هذه الصحيحة  
ترفع هذا الاشكال وساق بسط القول في ذلك في تفسير سورة اقرأ **(قوله فرعبت منه)** بضم  
الراء وكسر العين وللأصلي بفتح الراء وض العين أي فرعت دل على بقية بقيت معه من الفرع  
الاول ثم زالت بالتدريج **(قوله فقلت زملوني زملوني)** وفي رواية الاصلي وكرية زملوني مرة  
واحدة وفي رواية يونس في التفسير فقلت دثر وفي قولنا أيها المذثر ثم فأنزل أي حذر من  
العذاب من لم يؤمن بذلك فأنكر أي عظموا ما لم فطهر أي من النجاسة قال الشياطين النفس  
وتطهيرها اجتناب النقا من والبرح من الاوثان كما ساق من تفسير الراوي عند المؤلف في  
التفسير والبرح في اللغة العذاب وسمى الاوثان هنا حرمانها سببه **(قوله فغشى الوحي)** أي جاء  
كثيرا وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخر ما للتوراة لم يقم به الى انقطاع كل في وصف الضد وهو  
البرد **(قوله وتابيع)** تأ كيد معنوي ويحتمل أن يراد به قوى وتابيع تكاثر وقد وقع في  
رواية الكشميني (٣) وأما الوقت ونزول التوراة التي يتلو بعضها بعضا من غير عقل  
**(نتبه)** خرج المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ثم عن جابر بالاسناد  
المذكور هنا فادفيعه بقوله تابع قال عروة وفي السند المذكور اليه ومات حديثه قبل  
أن تفرض الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت خديجة بئامن قصب لا مضجعه  
ولا نصب قال الباري يعني قصب اللؤلؤ **(قلت)** وسأقي مزيد لهذا في مناقب خديجة ان  
شاه الله تعالى **(قوله تابعه)** الضعيف يعود على يحيى بن بكير وتابعه عبد الله بن يوسف عن الليث  
هذه عند المؤلف في قصة موسى وفيه من اللطافة قوله عن الزهري سمعت عروة **(قوله وأبو)**  
صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد أكثر الجاري عنه من الملاحظات وعلق عن الليث  
جمله كثيرة من افراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث اخرجها  
يعقوب بن سفيان ثم تاريخه عنه مقر وناهي بن بكير ورواه من كلفه ما على انه أبو صالح  
عبد الغفار بن داود الخارفي فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب  
الليث **(قوله وتابعه هلال بن زناد)** بدل اليه مسلمين الاولي مثقلة وحديثه في الزهريات  
للذهلي **(قوله وقال يونس)** يعني ابن زيد الأبي ومعه هو ابن راشد **(وادره)** يعني ابن يونس  
ومعه رواه هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقلا عليه الا انها قالوا بل قوله ترجع فتراه  
ترجع وادره والوادرجع بادره وهي الهمزة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فرغ  
الانسان فالروايات مستويان في أصل المعنى لان كلاهما دال على النزاع وقد يتما في رواية  
يونس ومعه من مخالفت رواية عقيل غير هذا في أثناء الساق والله الموفق وسأقي بمبشر  
هذا الحديث في تفسير سورة اقرأ باسم ربك ان شاء الله تعالى **(قوله حدثننا موسى بن اسمعيل)**  
هو أبو سلمة التبوذكي وكان من حفاظ المصريين **(حدثننا أبو عوانة)** هو الوضاح بن عبد الله

فرعبت منه فرعبت فقلت  
زملوني زملوني فأنزل الله  
هو جابر أيها المذثر ثم فأنزل  
الى قوله والبرح فاجبر يحيى  
الوحي ونزل تابعه عبد الله  
ابن يوسف وأبو صالح وتابعه  
هلال بن زناد عن الزهري  
وقال يونس ومعه وادره  
• حدثننا موسى بن اسمعيل  
قال حدثننا أبو عوانة قال  
حدثننا موسى بن أي عائشة  
قال حدثننا سعيد بن جبير عن  
ابن عباس في قوله تعالى  
لا تهرسلن لسانك لتعجل به

(٣) قوله وقد وقع في رواية  
الكشميني الخ أي ورواه أبو  
نور عن كاهن ذلك من شرح  
القطلائي اه معجمه

الشكري مولاهم المصري كان كذبه في غاية الاتقان وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسميه وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير **(قوله)** كان مما يعالج المعالجة بمحاولة النبي بحسنة أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين أي مبدأ العلاج منه أو ما موصولة وأطلقت على من يعقل مجازاً هكذا قرره الكرماني وفيه نظر لان الشدة حاصله قبل التحريك والصواب ما قاله ثابت السرقطلي ان المراد كان كبيراً ما يفعل ذلك وورودهما في هذا كثير ومنه حديث الزوايا كان مما يقول لأصحابه من رأى منكم ربواً ومنه قول الشاعر

وانا لما انضرب الكبش ضربة • على وجهه يلقى اللسان من القم

**(قلت)** ويؤيد ان رواية المصنف في التفسيرين طريق جري عن موسى بن أبي عائشة ولفظها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه فاق بهذا اللفظ مجرداً عن تقديم العلاج الذي قدره الكرماني فظهر ما قال ثابت وجهه فما زال غيره ان من اذا وقع بعدها ما كانت بمعنى ربحاً على القليل والكثير وفي كلامه سيويه واضح من هذا من قوله اعلم انهم مما يحذقون كذا واقعه اعلم ومنه حديث البراء كان اذا ضلنا خلف الى صلى الله عليه وسلم مما مضى أن تكون عن عينه الحديث ومن حديث حمزة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح مما يقول لأصحابه من رأى منكم ربواً **(قوله)** فقال ابن عباس فانما أحركهما • جملة معترضة بالقائه فائدة هذا زيادة البان في الوصف على القول وبه في الاول بقوله كان يحركهما وفي الثاني رأيت لان ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لان سورة القاء متكمية باتفاق بل الظاهر ان نزول هذه الآيات كان في أول الامر وإلى هذا جرح الضاري في ايراد هذا الحديث في بدء الوحي ولم يكن ابن عباس اذا نزل لولاه ولعل قبل الهجرة ثلاث سنين لكن يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بهذا بعد أو بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي صلى الله عليه وسلم والاول هو الصواب فقد ثبت ذلك من صحافي مسند أبي داود الطيالسي قال حدثنا أبو عوانة بسنده وأما سعيد بن جبير فقرأ ذلك من ابن عباس بلا نزاع **(قوله)** فحرك شفتيه • وقوله فارتل الله لا تحرك به لسانك لا تنافي بينهما لان تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها الا اللسان يلزم منه تحريك اللسان أو اكتفى بالشفتين وحذف اللسان لوصوحه لانه الاصل في اللفظ اذا اُصلح حركة القم وكل من الحركتين تأتي عن ذلك وقمضني ان في رواية جري في التفسير يحرك به لسانه وشفتيه فجمع بينهما وكان النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الامر اذا لقن القرآن نازع جبريل بالقراءة ولم يصبر حتى تمها مسارعة الى الحفظ ثلاثين متة من في غاية الحسن وغيره ووقع في رواية الترمذي يحرك به لسانه يريد ان يحفظه وللساني يجعل قراءته ليضبطه ولا في حاتم يلقى أوله ويحرك به شفتيه خشية أن ينسى أوله قبل ان يفرغ من آخره وفي رواية الطبري عن الشعبي جعل تكلم به من جهة الياه وكلا الآخرين مراد لا تنافي بين محبته اياه والشدة التي تلقه في ذلك فأمر بان نصب حتى يقضى اليه وجهه ووعده بأنه آمن من تنفله منه بالنسيان أو غيره ونحوه قوله تعالى ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى اليك وحيه أي بالقراءة **(قوله)** جمعه لك صدركم كذا في أكثر الروايات وفيه اسناد الجمع الى الصدور بالجاز كقوله أثبت الربيع البقل أي أثبت الله في الربيع البقل واللام في ذلك للتبيين

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة وكان مما يحرك شفتيه فقال ابن عباس فانما أحركهما ما كانت كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركهما وقال سعيد بن جبير ما كان يحركه ابن عباس فانما أحركهما ما كانت كما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرك به لسانك لتجمل به ان علياً جمعه وقراءته قال جمعه لك صدركم وقراءته فاذا قرأناه فاسمع قراءته قال فاسمعه وانتم ثم ان علينا سانه ثم ان علينا أن نقرأه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك اذا أتاه جبريل اسقع فاذا انطلق جبريل قرأه النبي صلى الله عليه وسلم كما كان قرأ

أو لتعسل وفي رواية كرمه والجهوى جمعه لك في صدرك وهو توضيح للدول وهذا من تفسير ابن عباس وقال في تفسير فاتح أي فاتحه وأنصت وفي تفسير بيانه أي علينا أن نقرأ أو يحفل أن يرا دالسان بيان بجملة أنه وتوضيح مشكلاته فيستدل به على جواز تأخير السنان عن وقت الخطب كما هو الصحيح في الأصول والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته إلى ذلك التفسير فهو موضعه والله أعلم **(قوله)** حدثنا عبدان **(قوله)** هو عبد الله بن عثمان المروزي أنا عبد الله هو ابن المبارك أنا يونس هو ابن زيد الأبل **(قوله)** أنا يونس ومعه نحوه أي أن عبد الله بن المبارك حدث به عبدان عن يونس وحده وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعه نحوه أما باللفظ فمن يونس وأما المعنى فمن معمر **(قوله)** عبد الله هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود لا تقي الحديث الذي بعده **(قوله)** أجود الناس ينسب أجود لأنهم أخبرنا عن عبد الله بن عباس هذه الجملة على ما بعدهما أن كانت لا تتعلق بالقرآن على سبيل الاحتراز من مفهوم ما بعدها ومعنى أجود الناس أكثر الناس جودا والجود الكرم وهون من الصفات المحمودة وقد أخرج الترمذي من حديث سعد رقه أن الله جواد يحب الجود الحديث وفيه حديث أنس رقه أنا أجود ولد آدم وأجودهم بعدى رجل علم علمه فشرعه ورجل جاد بنفسه في حيل الله وفي سننهم قال وسأقي في الصحيح من وجه آخر عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أتبع الناس وأجود الناس الحديث **(قوله)** وكان أجود ما يكون هو رفع أجود هكذا في أكثر الروايات وأجود اسم كان وخبره محدوف وهو نحو أخطب ما يكون الأمر في يوم الجمعة أو هو من فروع على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو ما يكون وما مصدرية وخبره في رمضان والتقدير أجوداً كوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان والى هذا جرح البخاري في تنبيهه في كتاب الصيام إذا قال باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان وفي رواية الأصلية أجود ما نصب على أنه خبر كان وتعباً بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها وأجيب بجعل اسم كان ضميراً للنبي صلى الله عليه وسلم وأجود خبرها والتقدير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره قال النووي الرفع أشهر والنصب جازم وإنه سأل ابن مالك عنه فتخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب في أماليه الرفع خمسة أوجه فأورد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يرجع على النصب **(قلت)** ويرجع الرفع وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم **(قوله)** فيدارسه القرآن قيل الحكمة فيه أن مدارسة القرآن تعبد له العهد بمن يدق النفس والغنى سبب الجود والجود في الشرع أعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وهو أهم من الصدقة أيضاً فرضان موسم الخير لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره فكان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر ما بقية سنة الله في عباده في مجموع ما ذكر من الوقت والمزول به والتأزل والذاكره حصل المزيد في الجود والعلم عند الله تعالى **(قوله)** فدرس رسول الله صلى الله عليه وسلم القاء اللسيمة واللام للإبتداء وزيدت على المبتدأ تأكيداً وهو جواب قسم مقدر والمرسله أي المطلقة تبقى أنه في الأسرار الجود أسرع من الرمح وعبر بالمرسله إشارة إلى دوامه بها بالرحمة وإلى عموم النفع بمجوده فأنتم الرمح المرسله جيع ما تهب عليه ووقع عند ادق آخر هذا الحديث لا يستل شيئاً إلا أعطاه وثبت هذا الزيادة في الصحيح من حديث

حدثنا عبدان قال أخبرنا  
عبد الله قال أخبرنا يونس  
عن الزهري قال وحدثنا بشر  
ابن محمد قال أخبرنا عبد الله  
قال أخبرنا يونس ومعه  
نحوه عن الزهري قال أخبرنا  
عبد الله بن عبد الله عن ابن  
عباس قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أجود  
الناس وكان أجود ما يكون  
في رمضان حين يقاتم جبريل  
وكان يلقيه في كل ليلة من  
رمضان فيدارسه القرآن  
فدرس رسول الله أجود ما يكون  
الرمح المرسله



علينا فاسقنا جميعا (قوله بابلية) بهم من مكسورة بعد هاء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء  
 أخيرة ثم ألف مهملة وسوى البكرى فيها القصر ويقال لها أيضا بالبعثف الياء الأولى  
 ومكون اللام كهاء البكرى وحكى النوى مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستغفره بقل عنده  
 بيت الله وفى الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حصن إلى  
 ألبان مشركا بقدره إذ ابن إسحق عن الزهرى أنه كان بسطة البسط ووضع عليها الراحين فبشى  
 عليها ونحوه ولا حرم من حديث ابن أخى الزهرى عن عمه وكاتبه ذلك ما رواه الطبرى وابن عبد  
 الملك من طرق متعاضدة ملخصها أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل فقتلوا كثيرا من بني لاه  
 ثم استبطأ كسرى أميره فأراد قله وتولى غيره فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطلح معه  
 على كسرى وإنه يزعم عنه جنود فارس فبشى هرقل إلى بيت المقدس شكر الله تعالى على ذلك واسم  
 الأمير المذكور شهر براز واسم الغير الذى أراد كسرى تأميره فرحان (قوله فدعاهم في مجلسه)  
 أى في حال كونه في مجلسه وللمصنف في الجهاد فادخلنا عليه فادعاهم فجلس في مجلس ملكه  
 وعليه التاج (قوله ودعاه) بالنصب لأنه ظرف مكان (قوله عظماء) جمع عظيم ولأن السكك  
 فادخلنا عليه وعنده بطارقه والقسيون والرهبان والروم من ولد عيسى بن إسحق بن إبراهيم  
 عليهم السلام على الصريح ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ وجرش وشلنج وغيرهم من  
 غسان كانوا أسكانا بالشام لما جلاهم المسلمون عنها فدخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاتحة طلت  
 لنسبهم (قوله ثم دعاهم ودعاهم) والمستقلى بالترجمان مقتضاه أنه أمر بأحضارهم فلما  
 حضروا استدعاهم لأنه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فينزل على هذا ولم يقع تصحيحه رذائل الألف  
 هذه الرواية والترجمان يقع أنما المتنازع بينهم وبينهم الزهرى في شرح مسلم ويجوز ضم التاء  
 اتعاوا ويجوز فتح الجيم مع فتح أو حكاية الجوهرى ولم يصرحوا بالترجمة وهى ضم أوله وفتح الجيم  
 وفى رواية الأصمبى وغيره بترجمانه يعنى أرسل المرسولا أحضره مصيبته والترجمان المعبر عن  
 لغة بلغة وهو مزب وقيل عربى (قوله فقال أياكم أقرب نسبا) أى قال الترجمان على لسان هرقل  
 (قوله في هذا الرجل) زاد ابن السكن الذى خرج بأرض العرب يزعم أنه نبي (قوله قلت أنا  
 أو هم نسب) فيدواة ابن السكن فقالوا هذا أقرب نسبا هو ابن عمه أى أيسرنا كان  
 أبو سفيان أقرب لأنهم بنى عبد مناف وقد أوضع ذلك المصنف في الجهاد بقوله قال ما قرأت منه  
 قلت هو ابن عمى قال أبو سفيان ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيرى اه وعبد مناف الأب  
 الرابع للنبى صلى الله عليه وسلم وكذلك أبو سفيان وأطلق عليه ابن عمه لأنهم نزل كل منهم حاملا من  
 جده فبعد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وعلى هذا أفقيا  
 أطلق في رواية ابن السكن تجوز وانما خص هرقل الأقرب لأنه أسرى بالاطلاع على أموره ظاهرا  
 وباطنا أكثر من غيره ولأن الأبعد لا يؤمن أن يتقدم في نسبه بخلاف الأقرب وظهر ذلك في سؤاله  
 بعد ذلك كيف نسب فيكم وقوله بهذا الرجل ضمن أقرب معنى أوصل فدعا بابا لموقع في رواية  
 مسلم من هذا الرجل وهو على الأصل وقوله الذى يزعم في رواية ابن إسحق عن الزهرى يدعى وزعم  
 قال الجوهرى يعنى قال وحكاية أيضا أنه لم يوجع كسرى فى قصة ضمهم في كتاب العلم (قلت)  
 وهو كثير وأتى موضع الشك غالبا (قوله فاجعلوهم عند ظهره) أى لا يستحيون أن يواجهوه

بابلية فدعاهم في مجلسه  
 ودعاه عظماء الروم ثم دعاهم  
 ودعاهم فقال أياكم أقرب  
 نسب هذا الرجل الذى يزعم  
 أنه نبي فقال أبو سفيان  
 قلت أنا أو هم نسب  
 أدنوه منى وتربوا أصحابه  
 فاجعلوهم عند ظهره ثم قال  
 لترجمانه قل لهم أنى سأل  
 هذا عن هذا الرجل فإن  
 كذبى فكذبوه

بالتكذيب ان كذبوا قد صرح بذلك الواقدي وقوله ان كذبني بتخفيف الغال اي ان نقلت الى  
 الكذب **(قوله قال)** اي اوسفيان وسقط لفظ قال من رواية كريمة واني الوقت فاشكل غلظه  
 وباشتهار يزول الاشكال **(قوله فواته لولا الحيا من ان ياتروا)** اي يتقوا الكذب لكدبت عليه  
 ولا يصلي عنه اي عن الاخبار بجعله وفيه دليل على انهم كانوا يستقيمون الكذب اما لاخذ  
 عن الشرع السابق او بالعرف وفي قوله ياتروا دون قوله يكذبوا دليل على انه كان واقفا منهم  
 بعدم التكذيب ان لو كذب لاشتراكهم معه في عداوة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ترك ذلك  
 استصاء وانفة من أن يتعدوا بذلك بعد ان رجعوا فقصروا عن سامعي ذلك كذا وفي رواية ابن  
 اسحق التصريح بذلك ولفظه فواته لوقد كذبت ما رزوا علي ولكني كنت امر اسيدا اتركهم  
 عن الكذب وعلت ان ايسر ما في ذلك ان انا كذبت ان يصطفوا ذلك عن ثم يتعدوا به فلم اكدبه  
 وزاد ابن اسحق في روايته قال اوسفيان فواته ما رأيت من رجل قط كان ادهي من ذلك الاقف  
 يعني هرقل **(قوله كان اول)** هو بالنصب على التبعوية جاءت الرواية ويجوز رفعه على الامية  
**(قوله كيف نسبة فيكم)** اي ما حال نسبة فيكم فهو من اشرافكم ثم لا نقال هو من ذون نسب  
 فالتسوية فيه للتعظيم واشكل هذا على بعض الشارحين وهذا وجه **(قوله فهل قال هذا القول)**  
 منكم احد قط قبله ولكنكم بيني والاصلي بدل قوله مثله فقوله منكم اي من قومكم يعني  
 قريشا او العرب ويستفاد منه ان الشفاهي يعم لانه لم يرد الخاطين فقط وكذا قوله فهل قاتلوه  
 وقوله بماذا يامرهم واستعمل قط بغير اداة النفي وهو نادر ومنه قول عمر صلينا كثيرا كما قط  
 وآمنه ركعتين ويحفل أن يقال ان النفي مضى فيه كله قال هل قال هذا القول احد ولم يقله  
 احد قط **(قوله فهل كان من آياته ملك)** والكرية والاصلي واني الوقت بن زيادة من الجارية لابن  
 عساكر بفتح من وملك فعل ماض والجاره ارجح لسقوطها من رواية اخرى والمعنى في الثلاثة  
 واحد **(قوله فاشراف الناس اتعوه)** فيه اسقاط همزة الاستفهام وهو قليل وقد ثبت للمصنف  
 في التفسير ولفظه اتبعه اشراف الناس والمراد بالاشراف هنا اهل الضعة والتكبر منهم لا كل  
 شريف حتى لا يرد مثل اي بكر وعمر وأمثالهما من اسم قبل هذا السؤال ووقع في رواية ابن  
 اسحق نعمنا الضعفاء والمساكين فاما ذو الانساب والشرف فماتع منهم احد وهو  
 محمول على الاكثر الاغلب **(قوله مضطه)** يضم اوله وقصه واخرج به ذان ارتد عنهما  
 او لا مضطه لذين الاسلام بل لرغبة في غير مكنت نفسي كما وقع لعبيد الله بن جحش **(قوله)**  
 هل كنتم تهمونه بالكذب اي على الناس وانما عدل الى السؤال عن التهمة عن السؤال  
 عن نفس الكذب تقرر الهم على صدقه لان التهمة اذا انتفت اتى سبها ولهذا عقبه  
 بالسؤال عن القدر **(قوله ولم تكن كلمة ادخل فيها شيا)** اي اتقصه به على ان التقصص هنا  
 امر نسبي وذلك ان من يقطع بعدم غدره ارفع رتبة من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة وقد كان  
 معروفا عند جميع الاستقر من عادته انه لا يفسد ولما كان الامر مضيا لانه مستقبل امن  
 اوسفيان ان يسب في ذلك الى الكذب ولهذا اورد ما تردد من ثم لم يجر هرقل على هذا القدر  
 منه وقد صرح ابن اسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله قال فواته ما التفت اليه مني ووقع  
 في رواية أبي الاسود عن عروة مرسل خارج اوسفيان الى الشام فذكر الحديث الى ان قال فقال

قال فواته لولا الحية من  
 أن ياتروا على كذبا  
 لكدبت عليه ثم كان  
 أول ما سألني عنه أن قال  
 كيف نسبة فيكم قلت هو  
 فينا دون نسب قال فهل قال  
 هذا القول منكم احد قط  
 قبله قلت قال فهل كان  
 من آياته من ملكت لا قال  
 فاشراف الناس يتبعونه أم  
 ضعفاؤهم قلت بل مضواؤهم  
 قال يريدون أم نقصون  
 قلت بل يريدون قال فهل  
 يرتد احد منهم مضطه اليه  
 بعد أن يدخل فيه قلت لا قال  
 فهل كنتم تهمونه بالكذب  
 قبل أن يقول ما قال قلت  
 لا قال فهل يغدر قلت لا  
 ونحن منه في مدة لا ندري  
 ما هو فاعل فيها قال ولم تكن  
 كلمة ادخل فيها شيا غيره  
 الكلمة قال فهل قاتلوه  
 قلت نعم قال فكيف كان  
 قتالكم اياه قلت الحروب  
 يمتنا ويهينه

محال سأل منا وتال منه  
قال ما ذا بأمركم قلت يقول  
اعبدوا الله وحده ولا  
تشرکوا به شيئا واتركوا  
ما يقول آتواكم ويأمرنا  
بالصلاة والصدق والعفاف  
والصلة فقال للرجل ان قل له  
سألتك من نفسه فذكرت  
انه فيكم ذنوب فكذلك  
الرسول تبع في نسب قومها  
وسألتك هل قال أحد  
منكم هذا القول فذكرت  
أن لا فقلت لو كان أحد قال  
هذا القول قبله لقلت رجل  
يتأذى يقول قبل قبله  
وسألتك هل كان من آياته  
من ملك فذكرت أن لا فقلت  
فلو كان من آياته من ملك  
قلت رجل يطلب ملكاً به  
وسألتك هل كنتم تهتمونه  
بالكذب قبل أن يقول  
ما قال فذكرت أن لا فقلت  
أعرف انه لم يكن ليذر  
الكذب على الناس ويكذب  
على الله وسألتك أشرف  
الناس اتبعوه أم ضعفاهم  
فذكرت أن ضعفاهم  
اتبعوه وهم أتباع الرسول  
وسألتك أريدون أم تقصون  
فذكرت انهم يريدون وكذلك  
أمر الامان حتى يتم وسألتك  
أريد أحد خطبة له منه بعد  
أن يدخل فيه فذكرت أن  
لا وكذلك الآيات

أوسفيان هو ساحر كذاب فقال هرقل اني لا أريد شقه ولكن كيف نسبته الى أن قال فهل يغدر  
إذا عاهد قال لا إلا أن يغدر في هدسه هذه فقال وما يخاف من هذه فقال ان قومي أمتوا وحلقاهم  
على حلفائه قال ان كنتم يائس فانتهم أعذر **(قوله محال)** بكسر أوله أي توب والسجيل الدلو  
والحرب اسم جنس ولهذا جعل خبره اسم جمع وسأل أي يصيب فكأنه شبه الحمار بين المستقين  
يستقي هذا دلو وهذا دلو وأشار أوسفيان بذلك الى ما وقع منهم في غزوة بدر وغزوة أحد وقد  
صرح بذلك أوسفيان يوم أحد قوله يوم يوم بدل والحرب محال ولم يذكر عليه النبي صلى الله  
عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان  
يحدث وقد ثقف أن رجلاً من أصحابه وغرره وقهره من رسل عروة قال أوسفيان غلبنا مرة يوم  
بدروا يا غائب ثم غزوتهم في يومهم يقر البطون وجدهم الاذان وأشار بذلك الى يوم أحد **(قوله بما)**  
ذا بأمركم يدل على ان الرسول من شأنه أن يأمر قومه **(قوله يقول اعبدوا الله وحده)** فيه ان  
للامر صفة معروفة لا أي بقوله اعبدوا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الالفاظ في  
هذه المسئلة لأن أوسفيان من أهل اللسان وكذلك الراوي عنه ابن عباس بل هو من أقصاهم وقد  
رواه عنه معترله **(قوله ولا تشرکوا به شيئا)** وسقط من رواية المسقطي الواو فيكون تأكيد القول به  
وحده **(قوله واتركوا ما يقول آتواكم)** هي كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية واتخاذ  
الآيات تنبيها على عذرهم في مخالفتهم لان الآيات قدوة عند الفريقين أي عبدة الاوثان  
والنصارى **(قوله ويأمرنا بالصلاة والصدق)** وللمصنف في رواية الصدقة بدل الصدق ويرجها  
شيخنا شيخ الاسلام ويقومها رواية المؤلف في التفسير ان كاهن اقتران الصلاة بازاء كاهن متعادي  
الشرع ويرجها ايضا متقدم من انهم كانوا يستحقون الكذب فذكر كاهن بالآية الأولى (قلت)  
وفي الجمله ليس الامر بذلك متعديا كما في أسره يومها له وهذا الامانة وقد كانا من مألوف عقلاهم  
وقد نبأ عند المؤلف في الجهاد من رواية أي ذرع سيفه الكشمي والسرخي قال بالصلاة  
والصدق والصدقة وفي قوله يأمرنا بعد قوله يقول اعبدوا الله إشارة الى ان المغيرة بين الأمرين  
لما يتربص على مخالفتها انخالف الأول كافر والثاني من قبل الأول عاجز **(قوله وهو كذلك)**  
الرسول تبع في نسب قومها الظاهر ان اخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في  
الكتب السابقة **(قوله لقلت رجل يتأذى يقول)** كذلك الكشمي ولغيره يتأذى بتقديم اليه  
المثناة من تحت وانما يقل هرقل لافي هذا وفي قوله هل كان من آياته من ملك لان هذين  
المقامين مقام فكر وتطرير بخلاف غيرهما من الاسئلة فانهم ما مقام تفصيل **(قوله فذكرت ان)**  
ضعفاهم اتبعوه هو يعني قول أي سفيان ضعفاهم ومثل ذلك يتسارع به لاتحاد المعنى وقول  
هرقل وهم اتباع الرسول معناه ان اتباع الرسول في الغالب أهل الاستكانة لأهل الاستكثار الذين  
أصروا على الشقاق بغيا وحدا كما في جهل وتأساعه الى أن أهلكهم الله تعالى أن تقصد بعد حين  
من أرا سعادته منهم **(قوله وكذلك الامان)** أي أمر الامان لانه يظهر نوراً ثم لا يزال في زيادة  
حتى يتم بالامور والمعتبرة فيه من صلوات وكرامة وصيام وغيرها ولهذا تزلت في آخر سني النبي صلى  
الله عليه وسلم اليوم أكلت لكم ديسكم وأعمت عليكم نعمتي ومنه ويأمر الله الان يتم نوره  
وكذا جرى لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم ليرتوا في زيادة حتى يكملهم ما اراد الله من اظهار



دينه وتعلم نعمته فله الجد والمثلة **(قوله حين يخاطب بشاشة القلوب)** كذا روي بالنصب على  
 المقبولية والقلوب مضاف أي يخاطب الايمان انشراح الصدور وروي بشاشته القلوب بالضم  
 والقلوب مفعول أي يخاطب بشاشة الايمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها زاد المصنف في  
 الايمان لاسيما عند أحد كما تقدم وزاد ابن السكيت في روايته في مجمل العجايب زجاده عجايبا وفرحا  
 وفي رواية ابن اسحق وكذلك حلاوة الايمان لا تدخل قلبا فخرج منه **(قوله وكذلك الرسل)**  
 لا تقدر لانها لا تطلب سخط الدنيا الذي لا ياتي طالبه بالصدر بخلاف من طلب الاثرة ولم يعرج  
 هرقل على القسيسة التي دسها ابوسفيان كما تقدم وسقط من هذه الرواية ايراد تقرير السؤال  
 العاشر والذي بعده وجوابه وقد ثبت الجمع في رواية المؤلف التي في الجهاد وسيأتي الكلام عليه  
 ثم ان شاذقه على **(قائدة)** قال المازني هذه الاشياء التي مال عنها هرقل ليست طاعة على  
 التوبة الا انه يحتل انها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لانه قال بعد ذلك قد كنت اعلم  
 انه خارج ولم اكن اعلم انه منكم وما ورده احتمالا لاجرم به ان يطال وهو ظاهر **(قوله فذكرت)**  
 انه يا هرقل فذكر ذلك بالاقضاء لانه ليس في كلام أي سفيان ذكر الامر بل بسفاه وقوله وبها كم  
 عن عبادة الاوثان يستفاد من قوله ولا تشر كوايه شيئا وتركوا ما يقول آباءوكم لان مقولهم  
 الامر بعبادة الاوثان **(قوله اخلص)** بضم اللام أي اصل يقال اخلص الى كذا أي وصل **(قوله)**  
**لتبصرت** بالياء والثبني المجبة أي تكلف الوصول اليه وهذا يدل على انه كان يتحقق انه لا يسلم  
 من القتل ان هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم واستفاد ذلك بالعبارة كافي قصة ضعافر الذي  
 اطهر لهم اسلامه فقتلوه والطبراني من طريق ضعيف عن عبيد الله بن شداد عن دحية في هذه  
 القصة محتسرا فقال قصيرا عرف انه كذلك ولكن لا يستطيع ان يفعل ان فعلت ذهب ملكي  
 وقتلني الروم وفي هرقل ابن اسحق عن بعض اهل العلم ان هرقل قال ويحك والله اني لا علم اني به  
 هرقل ولكني اخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاسعته لكن لو فطن هرقل لقوله صلى الله عليه  
 وسلم في الكتاب الذي ارسل اليه اسلم تسلم وحل الجزاء على عومه في الدنيا والاخرة تسلم لو اسلم  
 من كل ما يضايقه ولكن التوفيق بيد الله تعالى وقوله لغسلت عن قديمي ما لغفتني البصودية له  
 والخدمة زاد عبد الله بن شداد عن أبي سفيان ولعلته انه هو لم يثب اليه حتى أقبل رأسه وأغسل  
 قدميه وهي تدل على انه كان بقي عنده بعض شك وزاد فيها ولقد رأيت وجهه تتعادر عرقا من  
 كرب العصفة يعني لما قرئ عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي اقتصاره في ذكر غسل  
 القدمين اشارة منه الى انه لا يطلب منه اذا وصل اليه ما لا ولا ولا مناصبا وانما يطلب ما يحصل  
 له به البركة وقوله وليلفنن ملكه ما تحت قدمي أي بيت المقدس وكفى بذلك لانه موضع استقراره  
 أو أراد الشام كله لان دار ملكه كانت حص وعما يقوى ان هرقل أقر ملكه على الايمان واستمر  
 على الضلال انه حارب المسير في غزوته وثبة سنة ثمان بعد هذه القصة بنون السنين في مغازي  
 ابن اسحق وبلغ المسلمين لآثر زلوا معان من أرض الشام ان هرقل نزل في مائة ألف من المشركين  
 فحكي كفة الواقعة وكذا روي ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب  
 اليه أيضا من تولد بدعوه وانه قارب الاجابة ولم يجب فدل ظاهر ذلك على استمراره على الكفر  
 لكن يحتل مع ذلك انه كان بضمير الايمان ويقبل هذه المعاصي مراعاة للملكة وخوفان ان يقتله

حين يخاطب بشاشة القلوب  
 وسألتك هل يغدر فذكرت  
 أن لا وكذلك الرسل لا تغدر  
 وسألتك بما يأمركم فذكرت  
 انه يأمركم أن تعبدوا الله  
 ولا تشر كوايه شيئا وبها كم  
 عن عبادة الاوثان ويأمركم  
 بالصلاة والصدق والعفاف  
 فان كان ما تقول حقاف سئل  
 موضع قدمي هاتين وقد  
 كنت اعلم انه خارج لم اكن  
 اعلم انه منكم فلما اني اعلم  
 اني اخلص اليه تبصرت  
 لقائه ولو كنت عنده لغسلت  
 عن قدميه

قومه الا ان في مسندنا اجد انه كتب من تولد الى النبي صلى الله عليه وسلم اني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب بل هو علي نصرانيته وفي كتاب الاموال لابي عبد الله مسند صحيح من امر سهل يكره عبد الله المزني نحوه ولفظه فقال كذب دعوا الله ليس عسى فعل هذا الخلاق صاحب الاستيعاب انه آمن أي أظهر التصديق لكنه لم يستقر عليه ويعمل بمقتضاه بل شجع عليه وآثر الغائبة على الباقية والله الموفق **(قوله ثم دعا)** أي من وكل ذلك المولى هذا دعاه الى الكتاب الباطن والله أعلم **(قوله دحية)** بكسر الدال وحكى قصها الفغان ويقال انما الرئيس بلفظ أهل اليمن وهو ابن خليفة الكلبي عمالي جليل كان أحسن الناس وجهاً وأسلم قديماً بعنه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد ان رجع من الحديبية بكتابه الى هرقل وكان وصوله الى هرقل في الحرم سنة سبع فاه الاوادي ووقع في تاريخ خلقه ان ارسال الكتاب الى هرقل كان سنة خمس والاول اثبت بل هذا غلط تصريح أبي سفيان بان ذلك كان في مدة الهدنة والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقاً وما ت دحية في خلافه فعواة وبصري يضم أوله والقصر مديتين بين المدينة ومثق وقيل هي حوران وعظيها هو الحرث بن أبي شر العسافي وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل مع عددي بن حاتم وكان عددي اخذ النصرانيات فومل به هو ودحية معاً وكانت وفاة الحرث المذكور عام الفتح **(قوله من محمد)** فيه أن السنة انبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجهم وبول حتى فيه التماس اجماع الصحابة والحق اثبات الخلاف وفيه ان من التلى لا تبدأ العاة تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو جحان وأظهر انها هنا ايضاً مخرجة عن ذلك لكي يارت كتاب مجاز زاد في حديث دحية وعند ابن ابي خله أحرز ورق سبط الرأس وفيه لما قرأ الكتاب خرف فقال لا تقرأه انما بنا بنفسه فقال قصير لتقرأه فقرأ وقد ذكر البراء في مسنده عن دحية الكلبي انه خوانال الكتاب بقصر ولفظه بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابه الى قصر فأعطيه الكتاب **(قوله عظيم الروم)** فيه عدول عن ذكر مملوك أو الامرة لانه مزول بحكم الاسلام لكنه يضمن اكرام لمصلحة التأني وفي حديث دحية ان ابن أبي قصر أنكر أيضاً كونه يقرأ ملك الروم **(قوله سلام على من اسيع الهندي)** في رواية المصنف في الاستئذان السلام بالتحريف وقد كرت في قصة موسى وهرون مع فرعون وظاهر السياق يدل على انهم جله ما أمر الله ان يقولاه فان قيل كيف بدأ الكافر بالسلام فاجاب ان القسرين قالوا ليس المراد من هذا الصيغة اتعاها مسلم عن عذاب الله من أسلم ولهذا جاء بعد ان العذاب على من كذب وتولى وكذا جاف في بقية هذا الكتاب السلام قصدوا ان كان اللفظ يشعره لكنه لم يدخل في المراد لانه ليس عن اسيع الهندي فلم يسم عليه **(قوله ما بعد)** في قوله ما معني الشرط وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالباً وتوسافة لا لتفصيل كالتي هنا ولتفصيل والتقرير وقال الكرماني هي هنا اما الابداع فهو اسم الله واما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ كذا قال ولفظة تعد مبنية على الضم وكان الاصل ان يشعروا استمرت على الاضافة لكنها قطعت عن الاضافة فثبتت على الضم وسياق من يدعي الكلام عليها في كتاب الجمعة **(قوله بنسابة الاسلام)** بكسر الدال من قولك دعاء دعوا تنقوش كي تنكوش كناية وسلم بدعوة الاسلام اي بالكلمة الداعية الى الاسلام وهي شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً

ثم دعا بكتاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
الذي بعث به دحية الى عظيم  
بصري فدفعه الى هرقل  
فقرأ ما قاذ فيه بسم الله  
الرحمن الرحيم من محمد عبد  
الله ورسوله الى هرقل عظيم  
الروم سلام على من اتبع  
الهدى اياما بعد فاني اذعرك  
ببيعة الاسلام اسلم واسلم

قوله وقال الكرمانى هي هنا  
اما الاستدعاء الخ كذا فى النسخ  
التي يابدين وفيها سقط ظاهر  
ولعل الاصل والله اعلم هي  
هذا التفصيل والتقدير اما  
الاستدعاء الخ او نحو ذلك تأمل  
وسرر اه معصمه

رسول الله بالامام موضع الى وقوله أسلم تسل غاية في البلاغ وقفه نوع من السديع وهو الجناص  
الاشتقاق (قوله يوثق) جواب ثان للامروفي الجهاد للمؤلف أسلم يوثق بتكرار أسلم فحصل  
التأكيده ويحتمل أن يكون الامر الاول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله الآية وهو موافق لقوله تعالى أولئك يوثقون أجروهم مرتين  
الآية واعطاءه الاجر مرتين لكونه كان مؤمنا بنبيه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل  
ان يكون تضعيف الاجر له من جهة اسلامه ومن جهة ان اسلامه يكون سببا لدخوله اتباعه  
وسببا في التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم ان شاء الله تعالى واستنبط  
منه شيئا من اشيع الاسلام ان كل من دان يدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والنياحة  
لان هرثل هو قومه لبسوا من بني اسرائيل وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال  
له ولقومه يا أهل الكتاب فدل على ان لهم حكما أهل الكتاب خلافا لمن خص ذلك بالاسرائيليين  
أو بمن علم ان مقلقه عن دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل والله أعلم (قوله فان توليت)  
أي أعرضت عن الاجابة الى الدخول في الاسلام وحققة التولي انما هو بالوجه ثم استعمل مجازا  
في الاعراض عن الشيء وهي استعارة تبعية (قوله الاريسين) هو جمع اريسق وهو منسوب  
الى اريس يوثق فعيل وقد تقلب همنزيه بيا كما جاء به رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما هناك قال  
ابن سيدة الاريس الا كآرى الفلاح عند غلب وعند كراع الاريس هو الامير وقال ابو هريرة  
هي لفظة شامة أو تكرر ابن فارس ان تكون عربية وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح  
هنا فقد جاء مصرح به في رواية ابن اسحق عن الزهري بلفظ فان عليك امها الاكارين زاد  
البرقاني في روايته يعني الحرائر ويؤيده أيضا ما في رواية المدائني من طريق مرسله فان  
عليك ام الفلاحين وكذا عسدا أي عسدي في كتاب الاموال من مرسل عبد الله بن شداد وان لم  
تدخل في الاسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الاحلام قال أبو عبيد المراد الفلاحين أهل  
ملكته لان كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلب ذلك بنفسه أو غيره وقال  
الخطابي اراد ان عليك ام الضعفاء والاتباع اذ لم يسلموا تقليدا لله لان الاصاغر اتباع الاكابر  
قلت وفي الكلام حذف فعل المعنى عليه وهو فان عليك مع امك ام الاريسين لانه اذا كان  
عليه ام الاتباع بسبب انهم تبعوه على اسقرار الكفر فلا يكون عليه ام نفسه أو لى وهذا  
يعتمد من مفهوم الموافقة ولا يعارض بقوله تعالى ولا تزروا ذنوبا أخرى لان زورا لا يتم الا بصدقه  
غيره ولكن الفاعل المتسبب والمتسبب بالسبب يتصل من جهتين جهة فعله وجهة تسميته وقد  
ورد تفسير الاريسين يعني آخر فقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير من  
طريقه الاريسون العشرون يعني أهل المكس والاول ظهور هذا الصصح ان المراد فالعنى  
بالفظة في الامم ففي الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا لقد ثابتتوبة ثوابها صاحب مكس  
لقبت (قوله ويا أهل الكتاب الخ) هكذا وقع بآيات الواو في أوله وذكر القاضي عياض ان الواو  
ساقطة من رواية الاصلي وأبى ذر وعلى ثوبتها أقوى داخله على مقدور معطوف على قوله ادعوا  
فالتقدير ادعوا بدعاية الاسلام أو قولك ولا تباعك امتنا لا تقول الله تعالى يا أهل الكتاب  
ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لانه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب فاستقص منها أول

يؤتلك الله أجرك مرتين فان  
توليت فان عليك ام اليريسين

الكتاب فذكره وكذا الآية وكلمه قال فيه كان فيه كذا وكان فيما أهل الكتاب قالوا من كلامه  
 لا من نفس الكتاب وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه  
 لفظها المأثرت والسبب في هذا ان هذه الآية نزلت في قصة وقد نجا ان كانت قصتهم سنة الوفود  
 سنة تسع وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست وسبأ في ذلك وانضاف المغازي وقيل بل نزلت  
 سابقة في أوائل الهجرة وواليه يروي كلام ابن اسحق وقيل نزلت في اليهود وجوز بعضهم نزولها  
 مرتين وهو تعبد (قائده) وقيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين وبارسال  
 بعض القرآن إلى أرض العدو وكذا بالسفر فيه وأخر ابن بطل غاذي ان ذلك نسخ بالنهي  
 عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى اثبات التارخيت بذلك ويحتمل أن يقال ان المراد  
 بالقرآن في حديث النبي عن السفر به أي المصحف وسبأ في الكلام على ذلك في موضعه وأما  
 الجنب فيصحب ان يقال ان الذي يقصد التلاوة تجازي ان الاستدلال بذلك من هذه القصة نظر  
 فانها واقعة عين لا عموم فيها فيقصد الجواز على ما ذاقه احتياج إلى ذلك كالأبلاغ والاسرار  
 كما في هذه القصة وأما الجواز مطلقا حيث لا ضرورة فلا يتبعه وسبأ في مز يدلك في كتاب  
 الطهارة ان شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الامر بقوله  
 سلم والترغب بقوله تسلم ويؤتك والجر بقوله فان توليت والترهب بقوله فان عليك والدلالة  
 بقوله أما أهل الكتاب وفي ذلك من السلاعة ما لا يخفى وكيف لا وهو كلام من أوفى جوامع الكلم  
 صلى الله عليه وسلم (قوله فلما قال ما قال) يحتمل أن يشير بذلك إلى الاستسلة والاجوبة ويحتمل  
 أن يشير بذلك إلى القصة التي ذكرها ابن الناطور بعدوا الغما تركها تعود على هرقل والعجب  
 اللفظ وهو اختلاط الاصوات في الخاصمة زاد في الجهاد فلا أدري ما قالوا (قوله فقلت لاصحابي)  
 زاد في الجهاد حين خلوت بهم (قوله أمر) هو فتح الهمة وكسر الميم أي عظم وسبأ في تفسير  
 سخان وابن أبي كبشة أراد به النبي صلى الله عليه وسلم لأن أبا كبشة أحد أجداد معادة العرب  
 إذا اتقصت نسبت إلى جده غامض قال أبو الحسن النسابة الجرجاني هو جد وهب جد النبي صلى  
 الله عليه وسلم لأمته وهذا فيه نظر لأن وهاب جد النبي صلى الله عليه وسلم اسم أمته عائكة بنت  
 الاوقص بن حمزة بن هلال ولم يقل أحد من أهل النسب ان الاوقص يكنى أبا كبشة وقيل هو جد  
 عبد المطلب لأمته وفيه نظر أيضا لأن أبا عبد المطلب سلى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد  
 من أهل النسب ان عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جملة من أجداد  
 النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أبيه ومن قبل أمته كل واحد منهم يكنى أبا كبشة وقيل هو أبوه  
 من الرضاة واسمه الحارث بن عبد العزى قاله أبو الفتح الأزدي وابن ما كولا وذكر يوسف بن  
 بكير عن ابن اسحق عن أبيه عن رجال من قومه انه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها وقال  
 ابن قتيبة الخطاطي والدارقطني هو رجل من خزاعة خالف قريشا في عبادة الأوثان فغيبه  
 الشعري فقتلوه له ولا شتر في مطلق مخالفة وكذا قاله الزبير قال واجهه جز بن عامر بن  
 غالب (قوله انه يخافه) هو بكسر الهمة استثناء فاعلها لا يقتضيه النبوت الا وهو طاعة في رواية  
 أخرى (قوله ملك بن الأصغر) هم الروم ويقال ان جد هم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة  
 بخمارون ولده بن البياض والسواد فقيل له الأصغر حكاه ابن الأباري وقال ابن هشام في التيجان

وأهل الكتاب تعالوا إلى  
 كلمة سواء بيننا وبينكم أن  
 لا نعبد إلا الله ولا نشرك به  
 شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا  
 أربابا من دون الله فإن تولوا  
 فقولوا للمشركين بما سلطون  
 قال أبو سفيان فلما قال  
 ما قال وفرغ من قراءة  
 الكتاب كثر صده العجب  
 وارتفعت الاصوات  
 وأخر حنا فقلت لاصحابي  
 حين أخرجنا لقد أضر  
 أمر ابن أبي كبشة انه يخافه  
 ملك بن الأصغر

انما لقب الاصفر لان جدته سارة تزوج ابراهيم حلتها بالذهب (قوله غارات موقنا) زادني  
 حديث عبد الله بن شداد عن ابي سفيان خازن آل مرعيان عن محمد بن ابي اسلم ان اخرج الطبراني  
 (قوله حتى ادخل الله على الاسلام) أي فاطمة ذلك البقي وليس المراد ان ذلك البقي ارتفع  
 (قوله وكان ابن الناطور) هو بالطاء المهملة وفي رواية الجوى بالطاء المعجمة وهو بالعريسة حارس  
 البسان ووقع في رواية اللث عن بونس ابن طابور ابرياء في آخره فعلى هذا هو اسم ابي  
 (تبسبه) الوافي قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبد الله فذكر الحديث  
 ثم قال الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة الى ابن الناطور لا معلقة  
 كما زعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن وكذلك أعرب بعض المغاربة فزعم ان قصة ابن الناطور  
 مروية بالاسناد المذكور عن ابي سفيان عنه لانه لما رآها لا تصرع فيها بالسجاع عليها على ذلك  
 وقدين أو تعميم في دلائل النبوة ان الزهري قال لقصة به مشق في زمن عبد الملك بن مروان  
 وأظنه لم يتصل عنه ذلك الا بعد ان أسلم وانما وصفت بكونه كانت سقفا لينة هي ان كان مطعلا على  
 أسرارهم كما لا يخفى اتق أخبارهم وكان الذي جزم بانه من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمد على  
 ما رقع في سيره ان اسحق فانه قدم قصة ابن الناطور هذه على حديث ابي سفيان فغندمه عن  
 عبد الله عن ابن عباس ان هرقل أصبح خيث النفس فذكر نحوه وجرم الحفاظ بما ذكره أو لا  
 وهذا مما ينبغي أن يعد قبيحا وقع من الأدراج أول الخبر والله أعلم (قوله صاحب ايلياء) أي أميرها  
 هو منصوب على الاختصاص أو الحال أو مرفوع على الصفة وهي رواية في ذكر بالإضافة التي  
 فيه تقوم مقام التعريف وقول من زعم انها تقدير الانفصال في مقام المنع وهرقل معطوف  
 على ايلياء أو أطلق عليه العصبة اما يعني التبعية واما يعني الصداقة وفيه استعمال صاحب  
 في معنيين مجازي وحقيقي لانه بالنسبة الى ايلياء أمير وذو النجاش وبالنسبة الى هرقل تابع وذلك  
 حقيقة قال الكرماني واردة المعنيين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد بما أن عند الشافعي وعند  
 غيره محمول على ارادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز وقوله سقفا بضم السين والقاف  
 كذا في رواية غير ابي ذر وهو منصوب على أنه خبر كان ويحدث خبر بعد خبر وفي رواية الكشميني  
 سقفا بكسر القاف على ما لم يسم فاعله وفي رواية المستطلى والسرخسي مثله لكن بزيادة ألف  
 في أوله والاسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصارى وقيل عربي وهو الطويل في  
 الضمارة قيل ذلك للرئيس لانه يتشاع وقال بعضهم لا نظيره في وزنه الا الأسير وهو الرصاص  
 لكن حكى ابن سيدة ان التا وهو الاسقف للصانع ولا يرد الارجح لانه جمع والكلام انما هو في المفرد  
 وعلى رواية ابي ذر يكون الخبر الجملة التي هي يحدث ان هرقل قالوا في قوله وكان عاطفة والتقدير  
 عن الزهري أخبرني عبد الله بن عبد الله فذكر حديث ابي سفيان بطوله ثم قال الزهري وكان ابن  
 الناطور يحدث وهذا صورة الارسال (قوله حين قدم ايلياء) يعني في هذه الايام وهي عند غلبة  
 جنوده على جنود فارس وشر اجهم وكان ذلك في السنة التي اعتمر فيها النبي صلى الله عليه وسلم  
 عمره الحادية وبلغ المسلمين نصر الروم على فارس ففرحوا وقد ذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة  
 في تفسير قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف  
 الاشارة الى ذلك (قوله خيث النفس) أي ردى النفس غير طيبها أي مهيموا وقد تستعمل في كسر  
 النفس وفي الصحيح لا يقول أحدكم خيث نفسى كره اللفظوا المبادى على طلب المسلول وأما في حق

غازات موقنا انه سطر حتى  
 ادخل الله على الاسلام  
 وكان ابن الناطور صاحب  
 ايلياء وهرقل اسقف على  
 نصارى الشام يحدث ان  
 هرقل حين قدم ايلياء أصبح  
 خيث النفس فقال بعض  
 بطارقه قد استكرنا  
 هيثك قال ابن الناطور  
 وكان هرقل

هرقل فغير يفتن وصرح في رواية ابن اسحق بقوله لم لقد أصبحت مهسوما وبالطارقة جمع  
 بطريق بكسر واو وهم خواص الغولة **(قوله حراء)** بالهمزة وتشديد الزاي آخره مبنية  
 أي كاهنا يقال حراء بالتحفيف يحز ورواى تكهن وقوله يتطرق في الصوم ان جعلها خبرا انما يصح  
 لانه كان يتطرق في الامرين وان جعلها مقصدا للادول فالكاهنة تارة تستند الى الفناء الشياطين  
 وتارة تستقدم احكام الصوم وكان كل من الامرين في الجاهلية شاعرا ان الله تعالى ان أظهر الله  
 الاسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع والاعتقاد عليهم وكان ما اطلع عليه هرقل من ذلك  
 بمقتضى حساب التخمين انهم زعموا ان المولد النبوى كان بقران العاويين برج العقرب وهما  
 يقترنان في كل عشرين سنة مرة الى ان تستوفي الثلاثة بر وجهاتى ستين سنة فكان ابتداء  
 العشرين الاولى المولد النبوى في القران المذكور وعند علم العشرين الثانية يحى مجبريل  
 بالوحى وعند علم الثالثة فتح خيبر وعرة القضية التي جرت فتح مكة وظهر الاسلام وفي تلك  
 الايام رأى هرقل ما رأى ومن جملة ما ذكره ايضا ان برج العقرب ماوى وهو دليل ملك القوم  
 الذين يحسنتون فكان ذلك دليلا على انتقال الملك الى العرب وأما اليهود فليسوا امر ادها لان  
 هذا المين ينقل اليه الملك لال انقضت ملكه فان قيل كيف ساع للجارى ابراهيم النضر المشر  
 بتقوية امر التخمين والاعتقاد على ما تدل عليه احكامهم فالجواب انه لم يقصد ذلك بل قصد ان  
 يبين ان الاشارات النبوية صلى الله عليه وسلم جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من  
 كاهن او ضمير حق أو مبطل انسى أو جنى وهذا من ابداع ما ينسب اليه عالم أو ينجح اليه منجج وقد  
 قيل ان الخراء هو الذي يتطرق في الاعضاء وفي خلجان الورع فيصمكم على صاحبها بطريق الفراسة  
 وهذا ان ثبت فلا يلزم منه حصرة في ذلك بل اللائق بالساق في حق هرقل ما تقدم **(قوله ملك)**  
 الختان بضم الميم واسكان اللام وللكشميت بفتح الميم وكسر اللام **(قوله قد ظهر)** أي غلب  
 يعني دله نظره في حكم الصوم على ان ملك الختان قد غلب وهو كما قال لان في تلك الايام كان ابتداء  
 ظهور النبي صلى الله عليه وسلم اذ صالح كفار مكة بالهدية وأرسل الله تعالى عليه انا فقتلنا  
 فقتلنا مينا اذ فتح مكة كان سبه نقض قریش العهد الذي كان بينهم بالحديبية ومقدمة الظهور  
 ظهور **(قوله من هذه الامة)** أي من أهل هذا العصر والاطلاق الامة على أهل العصر كلهم فيه  
 تجوز وهذا اختلاف قوله بعد هذا ملك هذه الامة قد ظهر فان مراده العرب خاصة والمصر  
 في قوله الى اليهود هو مقتضى علمهم لان اليهود كانوا بايلاء وهييت المقدس كثيرين تحت الذلة  
 مع الروم بخلاف العرب فانهم وان كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كالغسان لكنهم  
 كانوا اموا كبار اسمهم **(قوله فلا جهنم)** بضم واو من اهم اثار الهم وقوله شانهم أي أمرهم  
 ومداش جمع مدنية قال ابو على القاري من جعله فعيلة من قولك مدني بالمكان أي اقام به هزمه  
 كقبائل ومن جعله مفعلة من قولك مدني أي ملك لهم هزم كعائش انتهى وما ذكره في معاني هو  
 المشهور وقد روى خارجة عن نافع القاري الهمز في معاني وقال القزاز من هزمها هواتها  
 من فعلة لشبهها في اللفظ انتهى **(قوله فيفهمهم على أمرهم)** أي في هذه المنورة **(قوله أنى)**  
 هرقل برجل لم يذكر من أحضره وملك غسان هو صاحب بصري الذي قدمنا ذكره وأشرنا  
 الى أن ابن السكندر روى انه أرسل من عنده على بن حاتم فيصطل ان يكون هو المذكور والله

حراء يتطرق في الصوم فقال  
 لهم حين سألوه انى رأيت  
 الليلة نحن تطرت في الصوم  
 ملك الختان قد ظهر فمن  
 يحسن من هذه الامة قالوا  
 ليس يحسن الا اليهود فلا  
 يملك شانهم واكتب  
 الى مدائن ملكك فقتلوا  
 من فهم من اليهود فيفهمهم  
 على أمرهم أنى هرقل برجل  
 أرسل به ملك غسان يصير

أعلم **(قوله)** عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) فسر ذلك ابن اسحق في روايته فقال خرج بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي فقد أتبعه ناس وشالقه ناس فكانت بينهم ملاحم في مواطن فتركتهم وهم على ذلك فبين ما أجل في حديث الباب لانه يوم ان ذلك كان في أوائل ما ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم وفي روايته أنه قال جردوه فاذا هو محتسب فقال هذا والله الذي رأيته أعطه ثوبه **(قوله)** هم محتسبون في رواية الأصل هي هم محتسبون بالميم والاول أو أقدم أو أشمل **(قوله)** هذا ملك هذه الأمة قد ظهر) كذلك الرواية بالضم ثم السكون وللقاسي بالفتح ثم الكسر ولا يذعن الكشميني وحده على فعله ضارع قال القاضي أغلظها ضمة الميم اتصلت بها فتخصت ووجه السهلي في أماله بأنه مبتدأ وخبر أي هذا المذكور ملك هذه الأمة وقبل يجوز أن يكون ملك نعمنا أي هذا رجل يملك هذه الأمة وقال شيخنا يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين أي هذا الذي يملك وهو نظيره قوله وهذا تخمين طلق على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير الذي يملك من غير حذف قلت لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قال القاضي فيكون شاذ على أي رأي في أصل معتد وعليه علامة السرخسي بياء موحدة في أوله وتوجيهها أقرب من توجيهه الأول لانه حديث تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم والباب متعلقة بظهور أي هذا الحكم ظهر ملك هذه الأمة التي تحت **(قوله)** رومية بالتخفيف وهي مدينة معروفة للروم وحصل مجرور بالقصة منع صرفه للعلية والنايت ويحتمل أن يجوز صرفه **(قوله)** فلم يرم) بفتح أوله وكسر الراء أي لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف وقال الداودي لم يصل إلى حصن وزيقوه **(قوله)** حتى أتاه كتاب من صاحبه) وفي حديث دحية الذي أشرب إليه قال فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل إلى الاسقف وهو صاحب أمرهم فقال هذا الذي كان يروى بشراة عيسى أما فأصدقته وبعثه فقال له قصير أما أن فعلت ذلك ذهب ملكي فذكر القصة وفي آخره فقال لي الاسقف خذ هذا الكتاب وذهب إلى صاحبه فأقرأ عليه السلام وأخبره أني أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وأني قد آمنت به وصدقته وانهم قد أنكروا على ذلك ثم خرج إليهم فستلوه وفي رواية ابن اسحق ان هرقل أرسل دحية إلى ضغاطر الروم وهي وقال انه في الروم أجوز قولاً مني وان ضغاطر المذكور أظهر اسلامه وأتني ما جاءني كانت عليه وليس ما يخاصون خرج على الروم فدعاهم إلى الاسلام وشهد بشهادة الحق فقاموا إليه ففرض يروى حتى قتلوه قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له قد قلت لك ان اتفاقهم على أنفسهم لضغاطر كان أعظم عندهم مني قلت فيصير ان يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا لكن بعكر عليه ما قبل ان دحية لم يقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية وانما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك فالراجح ان دحية قدم على هرقل أيضاً في الاولى فعلى هذا يحتمل ان تكون وقعت لكل من الاسقف ومن ضغاطر قصة قتل كل منهما بسببها أو وقعت لضغاطر قصتان احدهما التي ذكرها ابن المطور وليس فيها أنه أسلم ولا أنه قتل والثانية التي ذكرها ابن اسحق فان فيها قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل والله أعلم **(قوله)** وسار هرقل إلى حصن لانها كانت دار ملكه كما قدمناه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان قصتها

عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخبره هرقل قال اذهبوا فانظروا أمحتسب هو أم لا فانظروا إليه فخذوه أم محتسب وسأله عن العرب فقال هم يحتسبون فقال هرقل هذا ملك هذه الأمة قد ظهر ثم كتب هرقل إلى صاحب له برومية وكان نظيره في العلم وسار هرقل إلى حصن فلم يرم حصن حتى أتاه كتاب من صاحبه يوافق رأي هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وسلم

على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة عشر سنين **(قوله وأنه نى)** بدل  
على أن هرقل وصاحبه اقرا بشوة نيتا على الله عليه وسلم لكن هرقل كاذرنا لم يستقر على ذلك  
بجلاف صاحبه **(قوله فأذن)** هي بالقصر من الأذن وفي رواية المسرلى وغيره بالمتوعداته  
أعلم والدسكرتة يسكنون السيل للمهمة القصر التي حوله بيوت وصككها ثم دخل القصر ثم  
اغلقه وفتح أبواب البيوت التي سوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم فخطبهم  
وأنما فصل ذلك خشية أن يشوا به كابو أو يضاطر **(قوله والرشد)** يقتضين (وأن ثبت  
ملككم) لأنهم أن تعدوا على الكفر كان سببا لذهاب ملكهم كما عرف هؤلاء من الأشبه  
السابقة **(قوله فتبايعوا)** بعنة ثم موحدة ولكن كتمت في شئنا من موحدة ولا صلي فتبايع  
بنو روم موحدة (لهذا النبي) كذا لا يذر للباقين بحدف اللام **(قوله خاصوا)** بجمعتين  
أي نفروا وشبههم بالوحوش لأن نفرتهم أشد من نفرة البهائم الأنسية وشبههم بالجر دون غيرها  
من الوحوش مناسبة الجهل وعدم القطعة بهم أفسل **(قوله وأيس)** في رواية الكشميني  
والأصلي ويس يساير فتبايعت بينهما معنى والاول مقول من الثاني **(قوله من الايمان)**  
أي من ايمانهم لما أظهرهم ومن اعلمه لانه شيع علكه كما قلنا وكان يجب أن يعلموه فيفسره ملكه  
وسلم ويسلو ابا سلامهم فأيس من الايمان بالالشرط الذي اراده والافتقد كان قادرا على  
أن يفر عنهم ويتركه لكرهه فباعد الله والله الموفق **(قوله أيضا)** أي قرا به وهو منصوب  
على الحال **(قوله فقد رايت)** زائد في التفسير فقد رايت منكم الذي أحيت **(قوله فكان ذلك)**  
آخر شأن هرقل أي فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بعائه الى الايمان خاصة لانه انتهى أمره  
حينئذ وأوانه أطلق الأخيرة بالقصة الى ما في علمه وهذا أوجه لأن هرقل قد وقعت له قصص  
أخرى بعد ذلك منها ما أشرفنا اليه من تجهيز الجيوش الى قوته ومن تجهيز الجيوش أيضا  
الى تولد ومكاتبه التي صلى الله عليه وسلم في ثانيا وأرساله الى النبي صلى الله عليه وسلم بسب  
فقهه بين أصحابه كافي رواية ابن حبان التي أشرفنا اليها قبل وأي عبيد وفي المسند من طريق  
سعيد بن أبي راشد الترمذي رسول هرقل قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بولك فبعث  
دحية الى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قسيسي الروم ويطارقه فاذكر الحديث قال قصير واحتج  
أن بعضهم خرج من ربه فقال اسكتوا فاعلموا أن أظلمتكم بديتكم ويوي ابن اسحق  
عن خالد بن يسار عن رجل من قديمه أهل الشام أن هرقل لما أراد أن يفرج من الشام الى  
القسطنطينية عرض على الروم أمورا الاسلام واما الجزية واما ان يصالح اليه صلى الله  
عليه وسلم ويقيم لهم مادن الدرب فأبوا وأمه اطلق حتى اذا أشرف على الدرب استقبل أرض  
الشام ثم قال السلام عليكم أرض سور يقيم الشام تسليم المودع ثم ركض حتى دخل  
القسطنطينية واختلف الاخبار بون حل هو الذي حارب المسلمون في زمن أبي بكر وعمر وأبوه  
والاظهر أنهم هو والله أعلم (تسبه) لما كان أمر هرقل في الايمان عند كثير من الناس مستهما  
لانه يحفل أن يكون عدم نصر بجمه الايمان للوقوف على نفسه من القتل ويحفل أن يكون استمر  
على الشك حتى مات كافرا قال الراوي في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ختمه الجعاري  
هذا الباب الذي استقصه بحديث الاعمال بالتيان كما به قال ان صدقت فيه اتفقت به في الجلالة

وأنه نى فاذن هرقل لعظماء  
الروم في دسكرته بجمعهم ثم  
أمر بأبوابها فغلقت ثم أطلع  
فقال يا معشر الروم حل لكم  
في القلاع والرشد وأن ثبت  
ملككم فتبايعوا بهذا النبي  
خاصوا بصحة جرح الوحش  
الى الابواب فوجدوها قد  
خلقت فلما رأى هرقل  
نفرتهم وأيس من الايمان  
قال ردوهم على وقال اني  
قلت مقاتلي أيضا اختبرها  
شدتكم على دينكم فقد  
رايت فاصدوا له ورضوا  
عنه فكان ذلك آخر شأن  
هرقل



والاقتداب وخسر فظهرت مناسبة ايراد قصة من التا طو في بدء الوحي لمناسبة حديث الاعمال  
المصدر الباب به ويؤخذ للمصنف من أثر لفظ في القصة راحة الاختتام وهو واضح بمخارجه  
فان قبل لمناسبة حديث أي سفان في قصة هرقل ببدء الوحي فالجواب أنهم تضمنت كسفة  
حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الاستدلال الآية المكتوبة التي هرقل للدعاة إلى  
الاسلام ملتزم مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى انا وحيانا اليك كما وحيانا الى نوح الآية  
وقال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الآية فبان أنه أوصى اليهم كما هم أن يقولوا الدين  
وهو معنى قوله تعالى سواء بيننا وبينكم الآية (تمكمل) هذا كرا السبيل أنه بلغه أن هرقل وضع  
الكتاب في قصص من ذهب تعظيمه وانهم لم يزلوا يتوارثونه حتى كان عند ذلك الفرج الذي تغلب  
على طليطلة ثم كان عند سبطه فحدث بعض أصحابنا ان عبد الملك بن سعد أحد قواد المسلمين  
اجتمع ذلك الملك فأنجز له الكتاب فلما رآه استعبر وسأل ان يمكنه من قبيله فامسح (قلت)  
وابتني غيروا واحد عن القاضي نور الدين بن الصانع القميشي قال حدثني سيف الدين فليح  
المصوري قال أرسلني الملك المنصور قلاوون إلى الملك الغريب ببدء فأرسلني ملك الأقرب إلى الملك  
الفرج في شفاعته قبلها وعرض على الإقامة عنده فامتنعت فقال لي لا تحفظك بصفة سنة  
فأخرجني فاستودعني فامسح فمذهب فخرج منه مقلدة ذهب فأنجز منها كتابا قد زالت أكثر  
حروفه وقد التصقت عليه خرقة فخرى فقال هذا كتاب نيكم إلى جدي قصر زمان لا توارثه  
إلى الآن وأوصانا آباءنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك ههنا فحسن بحفظه غاية  
الحفظ ونظمه ونكتته عن الأصاري لسدوم الملك فمنا انتهى ويؤيد هذا ما وقع في حديث  
سعيد بن أبي راشد الذي أشرت إليه أنفان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على التنوخي  
رسول هرقل الاسلام فامتنع فقال له يا أختنوخ اني كتبت إلى ملككم بصفته فأسكنها  
فلن يزال الناس يمجدون منه بأسامادام في العيش خير وهكذا أخرج أبو عبيد في كتاب  
الاموال من مرسل عمر بن اسحق قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقصر  
فاما كسرى فلم يقرأ الكتاب مزقه وأما قصر فلم يقرأ الكتاب طواه ثم رفعه فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أما هؤلاء فمزقوه وأما هؤلاء فمستكون لهم بقية ويؤيد ما روى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لما جاءه جواب كسرى قال مزق الله ملكه ولما جاءه جواب هرقل قال ثبت الله ملكه  
وانه أعلم (قولهم رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهري) قال الكرماني يحتمل ذلك  
وجهين أن يروى البخاري عن الثلاثة بالاستناد المذكور كما قال أنا أبو اليان أنا هؤلاء  
الثلاثة عن الزهري وأن يروى عنهم بطريق آخر كما أن الزهري يحتمل أيضا رواية الثلاثة أن  
يروى لهم عن عبد الله عن ابن عباس وأن يروى لهم عن غيره هذا ما يحتمل اللفظ وان كان  
الظاهر الاتحاد قلت هذا الظاهر كاف لمن شئ أدفعه الحق من علم الاسناد والاحتمالات العقلية  
الجردة لا تدخل لها في هذا الفن وأما الاحتمال الاول فاشد بعد الان بألماني بل يطمح صالح بن  
كيسان ولا يصح من يونس وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت إلى ما عده اولو كان من  
أهل النقل لا يطلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد وقد  
أوصفت ذلك في كتابي تعليق وأشير هنا إليه إشارة مفهومة فرواه صالح وهو ابن كيسان  
أخرجهما المؤلف في كتاب الجهاد بتمامهما من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن

رواه صالح بن كيسان  
ويونس ومعمّر عن الزهري

الزهرى عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس وفيه من القوائد الزوائد ما أشرت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان حتى أدخل الله على الإسلام زادها وأما كارهه ولم يذكر قصة ابن الناطور وكذا أخرجه مسلم بدونها من حديث إبراهيم المذكور ورواية تونس أيضاً عن الزهرى بهذا الاسناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصراً من طريق الليث وفي الاستبذان مختصراً أيضاً من طريق ابن المبارك كلاهما عن تونس عن الزهرى بسنده صحيح ولم يسبقه بقلمه وقد سبقه بقلمه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث وكذا قصة ابن الناطور ورواية معمر عن الزهرى كذلك سابقها المؤلف بقلمه في التفسير وقد أشرت إلى بعض فوائده في المصنف أيضاً وذكره فيمن قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهرى مرسله فقد ظهر لك أن أبا اليان ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة وأن الزهرى أتمار وأما صاحب السند واحد من شيخ واحد هو عبد الله بن عبد الله عند المصنف عن غير أبي الهيثم ولو احتل أن يرويه لهم وألبعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك اختلافاً قد يفضي إلى الاضطراب الموجب للضعف فلاح فساد ذلك الأحقال والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا اله الا هو

### • (كتاب الايمان) •

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان) هو غير مبتدأ محذوف تقديره هذا كتاب الايمان وكتاب مصدق يقال كتب يكتب كتابه وكتاباً ومادة كتب الله على الجمع والضم ومنه الكتيبة والكتابة استعمال ذلك فيما يجتمع أشياء من الابواب والقصول الجامعة للمسايل والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجازاً والباب موضوعه المدخل فاستعمله في المعاني مجازاً والايمان لغة التصديق وشرعاً تصديق الرسول فيما جاءه عن ربه وهذا التقدير متفق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيداً من جهة ابداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذا التصديق من أفعال القلوب أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعال المأمورات وترك المنهيات كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى والايمان فيما قبل مشتق من الا من وقبه نظراً لتساين مدلولي الامن والتصديق الا ان لوحظ فيه معنى مجازي فيقال آمنه اذا صدقه أي آمنه التكذيب ولم يستغن المصنف عن الواو في كتاب لان المقطعة لا تستغنى عما يستغني به غيرها لانها تنطوي على ما يتعلق بمبايعةها واختلفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجهه الاول ظاهر ووجه الثاني وعمله أكثر الروايات ان جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة والاحاديث المذكورة بعد البسملة كالآيات مستقيمة بالبسملة (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام على شخص) سقط لفظ باب من رواية الاصملي وقد وصل الحديث بعد تاماً واقتصر على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث (قوله وهو) أي الايمان (قول يفعل ويريدون يقص) وفي رواية التشميع قول وعمل وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك وهم ابن التيرفطن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع عن علماء معطوف وليس ذلك مراد المصنف وان كان ذلك ورد باسناد ضعيف والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولاً وعمل والثاني كونه يزيدون نقص فاما القول فلما راديه النطق بالشهادتين

• (بسم الله الرحمن الرحيم)  
• كتاب الايمان •  
(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام على شخص)

وهو قول وفصل ويزيد ويتص قال الله تعالى ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم وزدناهم هدى ويزيد الله الذين اهتدوا هدى وقال الذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم ويزداد الذين آمنوا ايماناً وقوله لا يكبر زادته هداية ايماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم ايماناً وقوله جعل ذكره فأخبرهم فزادهم ايماناً وقوله تعالى وما زادهم الا ايماناً وتسلية

واما العمل فالمراد به ما هو أهم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات ومهراد من أدخل ذلك في تعريف الايمان ومن نفاء اعتقادها بالنظر الى ما عند الله تعالى قال السلف قالوا هو اعتقاد القلب ونطق باللسان وعمل بالأركان وأرادوا بذلك أن الاعمال شرط في كماله ومن هنا نشأ لهم القول بأن باده النقص كما سأل في المرتبة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكرامة قالوا هو نطق فقط والمعرفة قالوا هو العمل والتلق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الاعمال شرط في صحته والسلف جعلوها شرط في كماله وهذا كله كما قلنا بالنظر الى ما عند الله تعالى أما بالنظر الى ما عندنا فالاعيان هو الاقرار فقط فمن أقر بحرث عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا ان اقرن به فعل يدل على كفره كالصوره للصم فان كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الايمان فبالنظر الى اقراره ومن نفي عنه الايمان فبالنظر الى كماله ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر الى انه فعل فعمل الكافر ومن نفاء عنه فبالنظر الى حقيقته وأثبت المعرفة الواسطة فقالوا الفاسق لاحق ومن ولا كفر وأما المقام الثاني فذهب السلف الى أن الايمان يزيد وينقص وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً قال الشيخ يحيى الدين وأظهر المختاران التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضع الأدلة ولهذا كان ايمان الصديق أقوى من ايمان غيره بحيث لا يعتبر به الشبهة ويؤيده ان كل أحد يعلم ان ما في قلبه يتفاضل حتى انه يكون في بعض الاحيان اعظم يقيناً واخلاصاً ولو كلامه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور الراهين وكثرتها وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة عن جماعة من الأئمة فحوز ذلك وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في معشقه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والاوزاعي وابن جريج ومعمّر وغيرهم وهو لا يفهمه الا مصاري عصرهم وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنن عن الشافعي وأحمد بن حنبل واصحق بن راويه وأبي عبد الله وغيرهم من الأئمة وروى بسنده الصحيح عن الحضاري قال لقبت أكثر من ألف رجل من العلماء الامصار فمأرايت أحدا منهم يختلف في أن الايمان قول وعمل ويزيد وينقص وأطعن ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالاسانيد عن جمع كثير من العصاة والتابعين وكل من يدور عليه الاجماع من الصحابة والتابعين وحكامه فضل بن عياض وكيع عن أهل السنة والجماعة وقال الحاكم في مناقب الشافعي حدثنا أبو العباس الاصم أنا الربيع قال سمعت الشافعي يقول الايمان قول وعمل ويزيد وينقص وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الخلف من وجه آخر عن الربيع وزاد في رواية الطائفة ونقص بالعصية ثم لم يزد الذين آمنوا آياتنا الآية ثم شرع المصنف يستدل لذلك بما تواتر القرآن مصرحة بالزيادة وبنيوتها يستلزم المقابل فان كل ما قبل للزيادة قابل للنقصان ضرورة (قوله) والحب في الله والبغض في الله من الايمان هو لفظ حديث أخرجه أبو داود ومن حديث أبي أمامة ومن حديث أبي در ولفظه أفضل الاعمال الحب في الله والبغض في الله ولفظه أي أمامة من أحب لله وأبغض لله وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الايمان وللمروزي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاداً أجده في ونصح لله وزاد في أخرى ويعمل لسانه في ذكر الله وله عن عمرو بن الجوح بلفظ لا يجد العبد صريح الايمان حتى يحب لله وبغض لله ولفظه الراهية أو نفي عن الايمان الحب في الله والبغض في الله وسبأني عند المصنف آية الايمان حب الانصار واستدل بذلك على أن

والحب في الله والبغض في الله  
من الايمان

الايمان بن يدرقص لآء الحب والبغض **تفاوتان (قوله)** وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن  
 عدي (عدي) أي ابن عمرة الكندي وهو تابعي من أولاد الحصاية وكان عامل عمر بن عبد العزيز على  
 الجيزة فلذلك كتب اليه والتعلق المذكور وصله أجد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب  
 الايمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال حدثني عدي بن عدي قال كتب الي عمر بن عبد العزيز  
 أما بعد فان للايمان فرائض وشرائع الى آخره **(قوله)** ان للايمان فرائض كذا ثبت في معظم  
 الروايات باللام وفرائض بالنصب على أنها اسم ان وفي رواية ابن عساكر ان الايمان فرائض  
 على ان الايمان اسم ان وفرائض خبرها وبالاول جاء الموصول الذي أشرنا اليه **(قوله)** فرائض  
 أي أعمال مفروضة (وشرائع) أي عقائد دينية وحدود أي منبهات متنوعة وسنأى مندوبات  
**(قوله)** فان أعش فسأينها أي أين تقاربها لأصولها لان أصولها كانت معلومة لهم بمجمل  
 على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب اذ الحاجة هنا لم تتحقق والمرض من هذا الاثر ان  
 عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بان الايمان بن يدرقص حيث قال استكمل ولم يستكمل  
 قال الكرماني وهذا على إحدى الروايتين وأما على الرواية الأخرى فمستبعد ذلك لانه جل  
 الايمان غير الفرائض **• (قلت) •** لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله فمن استكملها أي  
 الفرائض ومعها فقد استكمل الايمان وهذا يتفق الروايتان فالمراد انهما من المكملات  
 لان الشارع أطلق على مكملات الايمان أيما **(قوله)** وقال ابراهيم عليه السلام ولكن  
 ليطمئن قلبي أشار الى تفسير سعيد بن جبيرة ومجاهد وغيرهما لهذه الآية قروى ابن حريز  
 بسنده الصحيح الى سعيد قال قوة ليطمئن قلبي أي يزاد يقيني وعن مجاهد قال لا زداد  
 أيما الى أيما واذا ثبت ذلك ابن ابراهيم عليه السلام مع ان يينا صلى الله عليه وسلم قد أمر  
 باتباع ملة كان كانه ثبت عن يينا صلى الله عليه وسلم ذلك وانما فصل المصنفين هذه الآية  
 وبين الآيات التي قبلها لان الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن ههنا لاشارة والله أعلم **(قوله)**  
 وقال معاذ هو ابن جبل وصرح بذلك الاصيل والتعلق المذكور وصله أجد وأبو بكر أيضا  
 بسنده صحيح الى الاسود بن هلال قال قال الى معاذ بن جبل اجلس بنا ثمن ساعة فبينا نغيد كرات الله  
 لهما كان معاذ بن جبل يقول للرجل من اخواته اجلس بنا ثمن ساعة فبينا نغيد كرات الله  
 تعالى ويحمد الله وعرف من الرواية الاولى أن الأسود أجمع نفسه ويحفل ان يكون معاذ ل  
 ذلك ونظيره ووجه الدلالة منه ظاهر لانه لا يحتمل على اصل الايمان لكونه كل من موثوق  
 مؤمن وانما يحتمل على ارادة أنه يزاد أيما تأيد كراته تعالى وقال القاضي أبو بكر بن العربي  
 لا تعلق فيه الزادة لان معاذ انما أراد تحديد الايمان لان العدي مؤمن في أول مرة فزاد فيكون  
 أبدا محمدا كما تظن أو فكر وما ضاه اولاً تأيده آخر الان تحديد الايمان ايما **(قوله)** وقال ابن  
 مسعود البقين الايمان كله هذا التعلق طرف من أثر وصله الطبراني بسنده صحيح وبقيته والصبر  
 نصف الايمان وأخرجه أبو نعيم في الحلق واليسير في الزهد من حديثه من فروع لا يثبت رفعه  
 وجرى المصنف على عادته في الاقتصار على ما يدل بالاشارة وحذف ما يدل بالصرامة اذ لفظ  
 النصف صريح في التجزئة وفي الايمان لاجل من طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود انه كان  
 يقول اللهم زدنا ايما نويقينا وفقها واسناده صحيح وهذا أصرح في المقصود ولم يذكر المصنف  
 لما أشرنا اليه **• (تيسيه) •** تعلق بهذا الاثر من يقول ان الايمان هو مجرد التصديق وأوجب

وكتب عمر بن عبد العزيز الى  
 عدي بن عدي ان للايمان  
 فرائض وشرائع وحدودا  
 وسنأى فمن استكملها  
 استكمل الايمان ومن لم  
 يستكملها لم يستكمل  
 الايمان فان أعش فسأينها  
 لكم حتى تهـ سالوها وان  
 أمثنا أنا على محبتكم  
 بجرير وس قال ابراهيم  
 ولكن ليطمئن قلبي وقال  
 معاذ اجلس بنا ثمن ساعة  
 وقال ابن مسعود البقين  
 الايمان كله

بان مراد ابن مسعود ان البقن هو أصل الايمان فاذا أبقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء  
 اقتبالا لعمال الصالحة حتى قال سفيان الثوري لو أن البقن وقع في القلب كما ينبغي لطاراً شيئاً  
 الى الجنة وهو بمن النار **(قوله)** وقال ابن عمر الى آخره المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك  
 والاعمال السيئة والمواظبة على الاعمال الصالحة وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف  
 وقوله حال المجتهدة والكاف الحقيقية أي ترتد فقهه اشارة الى أن بعض المؤمنين بلغ كنه  
 الايمان وحقيقته وبعضهم لم يبلغ وقيل ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث النواص  
 مر فوعا وعند أحمد من حديث وابصة وحسن الترمذي من حديث عطية السعدي قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الرجل من المتقين حتى يدع مالا بأس به حذر المأبىة اليأس  
 وليس فيها شيء على شرط المصنف فلهذا اقتصر على أن ابن عمر لم أره الى الآن موصولاً وقد  
 اخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال علم التقوى ان تنسى الله حتى تترك  
 ما يرى انه حلال خشية ان يكون حراماً **(قوله)** وقال مجاهد وصل هذا التطبيق عبد بن جند  
 في تفسيره والمراد ان الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الانبياء كما هم  
 في تنبيهه قال شيخ الاسلام البقني وقع في أصل الضعيف في جميع الروايات في أثر مجاهد  
 هذا تصحيف قل من تعرض لبيان ذلك ان لفظه وقال مجاهد شرع لكم أو صيالك بالمجدوا به  
 وابتاوا واحداً والصواب أو صالوا بالمجدوا ابتاء كذا أخرجه عبد بن جند والقرطبي والطبري  
 وابن المنذر في تفاسيرهم وبه يستقيم الكلام وكيف يفرد مجاهد الضعيف وحده مع ان في  
 السياق ذكر جماعة انتهى ولا مانع من الاقرار في التفسير بان كان لفظ الآية بالجمع على ارادة  
 الخطاب والباقون تبعوا وافراد الضمير لا يتبع لان قوله أفرد في الآية فلم تعين التصحيف وغاية  
 ما ذكر من مجيئ التفسير بخلاف لفظه ان يكون مذكورياً عند المصنف والمعنى والله أعلم وقد  
 استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على ان الاعمال تدخل في الايمان لهذه الآية وما مر والالا  
 لصعدوا الله الى قوله دين القيمة قال الشافعي ليس عليهم أجمع من هذه الآية أخرجه المنذري في  
 كتاب السنة **(قوله)** وقال ابن عباس وصل هذا التطبيق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح  
 والمنهاج السبل أي الطريق الواضح والسرعة والسرعة بمعنى وقيل شرع أي سن فصيلى هذا  
 فيه لفظ ونشر غير مرتب فان قبل هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد أحب بان  
 ذلك في أصول الدين وليس بين الانبياء فيه اختلاف وهذا في الفروع وهو الذي يدخله النسخ  
**(قوله)** دعاؤكم ايمانكم قال النووي يقع في كثير من النسخ هنا باب وهو غلط فاحش وصوابه  
 بحدثة ولا يصح ادخال باب هنا لاذل تطبيقه هنا (قلت) ثبت باب في كثير من الروايات المتصلة منها  
 رواية أبي ذر ويمكن توجيهه لكن قال الكرماني انه وقف على نسخة مسبوغة على القرطبي  
 بصحة فعلى هذا فاقوله دعاؤكم ايمانكم من قول ابن عباس وعطفه على ما قبله كما ذهق  
 حذف اداة العطف حيث ينقل التفسير وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال في قوله تعالى  
 قل ما يعصو بكم ربى لولا دعاؤكم قال يقول لولا ايمانكم أخبر الله الكفار انه لا يعصو بهم لولا  
 ايمان المؤمنين لم يعصو بهم أيضاً ووجه الدلالة للمصنف ان الدعاء عمل وقد أطلقه على الايمان  
 فصيح اطلاقاً ان الاعيان عمل وهذا على تفسير ابن عباس وقال غيره الدعاء هنا مصدر مضاف  
 الى المفعول والمراد الدعاء الرسل المخلق الى الايمان فالمعنى ليس لكم عند الله عذر الا ان يدعوكم

وقال ابن عمر لا يبلغ العبد  
 حقيقة التقوى حتى يدع  
 ما حلف في الصدور وقال مجاهد  
 شرع لكم أو صيالك يا محمد  
 وابتاه دينا واحداً وقال ابن  
 عباس شرعه ومنها جاسيلا  
 وسنة دعاؤكم ايمانكم لقوله  
 تعالى قل ما يعصو بكم ربى لولا  
 دعاؤكم ومعنى الدعاء في اللغة  
 الايمان حدثنا عبد الله  
 ابن موسى قال أخبرنا

الرسول فوثق من آمن و يكفر من كفر فقد كذبتم انتم فسوف يكون العذاب لازماً لكم وقبل  
معنى الدعاء الطاعة ويؤيده حديث النعمان بن بشير ان الدعاء هو العبادة أخرجه أصحاب  
السنن بسند جيد (قوله حنظلة) بن أبي سفيان هو قرشي مكي من ذرية صفوان بن أمية الجهمي  
وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ثقة متفق عليه وفي  
طريقه عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ضعيف ولم يصرح به البخاري نهى  
عليه لشدة التباسه ويقترن أن يسبوخهما ولم يرو الضعيف عن ابن عمر زاد مسلم في روايته عن  
حنظلة قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوساً أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر ألا تفرو فقال  
اني سمعت فذكر الحديث (قائدة) اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي (قوله على  
خس) اي دعاءم وصرح به عبد الرزاق في روايته وفي رواية مسلم على خمسة اركان فان قيل  
الاربعة المذكورة مبنية على الشهادة اذ لا يصح شي منها الا بعد وجودها فكيف يضم معنى  
الى معنى عليه في معنى واحد اوجب بجواز ابتناء امر على امر فينبى على الامر من امر آخر  
فان قيل المبنى لابد ان يكون غير المبنى عليه اوجب بان المجموع غير من حيث الافتراء دعين  
حيث الجع وشاله النبي من الشعر يجعل على خمسة اعمدة أحدها وسط والبقية اركان فإدغام  
الوسط قائم في البيت موجود ولو سقط مهما سقط من الأركان فاذا سقط الوسط سقط  
معنى البيت فالتب بالنظر الى مجموعه شيء واحد بالنظر الى افراده أشياء أيضاً فبالنظر الى أنه  
وأركانه الأسس والأركان تبع وتكملة (تنبيهات) (أحدها) لم يذكر الجهاد لان فرض  
كفاية ولا ينعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد  
الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل الحسن وأغرب ابن بطال فزعم ان هذا الحديث كان أول  
الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظر بل هو خطأ لان فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر وكانت  
في رمضان في السنة الثانية وفيها فرض الصيام والزم كذلك والحج بعد ذلك على الصحيح  
(ثانيها) قوله شهادة ان لا اله الا الله وما يعبدها محفوض على البدل من خمس ويجوز الرفع على  
حذف الخبر والتقدير منها شهادة ان لا اله الا الله أو على حذف المبتدأ والتقدير أحد شهادة  
ان لا اله الا الله فان قيل لم يذكر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال الجبريل  
عليه السلام اوجب بان المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فستلزم جميع ما ذكر من  
المعتقدات وقال الاسعدي ما محصله هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد تريد  
جميع الفاتحة وكذا تقول مثل شهدت برسالة محمد تريد جميع ما ذكر وانه أعلم (ثالثها)  
المراد باقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الاتساق بها والمراد بآيائه الزكاة اخراج جزء من  
المال على وجه مخصوص (رابعها) اشترط بالاقلا في جهة الاسلام تقدم الاقرار بالتوحيد  
على الرسالة ولم يتابع مع أنه اذا قنع فيه بان وجهه ويراد ان يجاهد اذا فرقهما فليتبأسل  
(خامسها) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن لان عموم  
الحديث يقتضي جهة اسلام من يشر ما ذكر ومفهومه أن من لم يشره لا يصح منه وهذا العموم  
مخصوص بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم على ما تقر في موضعه (سادسها)  
وقع هنا تقديم الحج على الصوم وعليه بنى البخاري ترتيبه لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن

حنظلة بن أبي سفيان عن  
عكرمة بن خالد عن ابن عمر  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في الاسلام على  
خمس شهادة أن لا اله الا الله  
وأن محمداً رسول الله وأقام  
الصلاة وآتاه الزكاة والحج  
وصوم رمضان

### «(باب أمور الایمان)»

وقول الله عز وجل ليس  
البر أن تولدوا بوجوهكم  
قبل المشرق والمغرب ولكن  
البر من آمن بالله واليوم  
الآخر والملائكة والكتب  
والنبين وآتى المال على  
حبه ذوى القربى واليتامى  
والمساكين وابن السبيل  
والمساكين وفى الرقاب وأقام  
الصلاة وآتى الزكاة  
والموفون بعهدهم إذا عاهدوا  
الصابرین فی البأسه والضراء  
حين البأس أولئك  
الذين صدقوا وأولئك هم  
المتقون قد أفح المؤمنون  
الآية حد ثنا عبد الله بن  
محمد حدثنا أبو عامر العقدي  
قال حدثنا سليمان بن بلال  
عن عبد الله بن دينار عن  
أبي صالح عن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال الإيمان بضع

عسيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج قال فقال رجل والحج وصيام رمضان فقال ابن  
عمر لا صيام رمضان والحج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فى هذا الشعر  
بانزوا به حنظلة التى فى البضارى مروية بالمعنى اما لانه لم يسمع ردا بن عمر على الرجل لتعدد المجلس  
او حضر ذلك ثم نسبوه ويعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم  
على الوجهين ونسبوا أحدهما عند رده على الرجل ووجه بعده ان تطرق للنسبان الى الراوى  
عن الصحابى الأولى من تطرقه الى الصحابى كيف وفى رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم  
على الحج ولا شىء عوانه من وجه آخر عن حنظلة أنه جعل صوم رمضان قبل فتوى به دال  
على انه روى بالمعنى ويؤيده ما وقع عند البخارى فى التفسير بتقديم الصيام على الزكاة فقال  
ان الصحابى سمعه على ثلاثة أوجه هذا استبعد والله أعلم «(قائدة)» اسم الرجل المذكور  
بن يدين بن السككي ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى «(قوله باب أمور الایمان)»  
أولئك سميت بأمر الایمان بالافراد على ارادة الجنس والمراد بيان الامور التى هي الایمان  
والامور التى للایمان «(قوله وقول الله تعالى)» بالخلف ووجه الاستدلال بهذه الآية  
ومناستها حديث الباب تظهر من الحديث الذى رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن  
أبا ذر رسل النبي صلى الله عليه وسلم عن الایمان قتلا عليه ليس البر الى آخره ورجاله ثقات  
وأنما يسقه المؤلف لانه ليس على شرطه ووجهه ان الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه  
الصفات والمراد المتقون من الشرک والاعمال السئمة فاذا فعلوا وتركوها فهم المؤمنون  
الكاملون والجامعين والآية والحديثان الاعمال مع انقطاعها الى التصديق داخله فى  
مسمى البر كما هي داخله فى مسمى الایمان فان قيل ليس فى المتن ذكر التصديق أجب بان ثابت  
فى أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره والمصنف يذكر الاستدلال بما اشغل عليه المتن الذى  
يذكر أصله ولم يسقه تاما «(قوله قد أفح المؤمنون)» ذكره بلاداة عطف والحذف جائز  
والتقدير وقول الله قد أفح المؤمنون وثبت المحذوف فى رواية الاصيل ويحتمل ان يكون ذكر  
ذلك تفسير لقوله المتقون أى المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفح الى آخره وكان المؤلف  
أشار الى امكان عذ الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ومن ثم ذكر ان حبان انه عذ كل  
طاعة عذها الله تعالى فى كتابه من الایمان وكل طاعة عذها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من الایمان وحذف المكرر فليقتضا وتعين «(قوله عن أبي هريرة)» هذا أول حديث  
وقع ذكره فيه ومجموع ما أخرجه البخارى من المتن المستقلة اربع عشرة حديث وستة  
وأربعون حديثا على الصبر وقد اختلف فى اسمه اختلافا كثيرا قال ابن عبد البر لم يختلف فى  
اسم فى الجاهلية والاسلام مثل ما اختلف فى اسمه اختلف فيه على عشرين قولاً (قلت)  
وسرد ابن الجوزى فى التلخيص منها ثمانية عشر وقال النووى تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً  
(قلت) وقد جعفتا فى ترجمته فى تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ولكن كلام الشيخ مجهول على  
الاختلاف فى اسمه وفى اسم أبيه معا «(قوله بضع)» بكسر أوله وحكى الفتح لغة وهو عدد مهم مقند  
بما بين الثلاث الى التسع كما يرميه القزاز وقال ابن سيده الى العشر وقيل من واحد الى تسعة  
وقيل من اثنين الى عشرة وقيل من أربعة الى تسعة وعن الخليل البضع السبع ويرجى ما قاله

القرآن ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشاً قالوا ذلك لابي بكر وكذا رواه الطبري مرفوعاً وقل الصافي في العباب أنه خاص بصادون العشرة وبصادون العشرين فإذا جاوز العشرين لم يتسع قال وأجازه أبو زيد فقال يقال بضعة بضعة وعشرين رجلاً وبضع وعشرون امرأة وقال الفراهيدي خاص بالعشرات إلى التسعين ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف ووقع في بعض الروايات بضعة ثمانمائة ويحتاج إلى تأويل (قوله وستون) لم يختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ الموقف في ذلك وتأنيده يحيى الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم عن سليمان بن بلال وأخرجه أبو عوانة عن طريق بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال بضع وستون وأبضع وسبعون وكذا وقع الترد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار وأما رواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا بضع وسبعون من غير شك ولا يوافق في مصححه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون وروح البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك فيه نظراً لذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه قديراً أيضاً لكن يرجح أنه المتعين وما عداها مشكوك فيه وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون فمخالفة وعلى احتمال الاختلاف رواية البخاري ترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة كما ذكره الحلبي ثم يحاط لا يستقيم إذا الذي زادها لم يستقر على الجزم به إلا سيما مع اتحاد المخرج وبهذا يشهد شقوف نظراً للبخاري وقد يرجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتعين (قوله شعبة) بالضم أي قطعة والمراد انخلة أو الجزء (قوله والحياء) هو بالدوهو في اللغة تقهره وانكسار يستري الإنسان من خوف ما يعاب به وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب والتبرك أفعالاً هو من لوازمه وفي الشرع خلق يثبت على اجتناب القبيح وينتفع من التقصير في حق ذي الحق ولهذا جاز في الحديث الاتساع لما فيه تركه فإن قيل الحيا من الغرائز فكيف جعل شعباً من الأيمان أجيب بأنه قد يكون غريزاً وقد يكون تعلّقاً ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونسبة فهو من الأيمان لهذا ولكونه باعناً على فعل الطاعة وما جازع فعل المعصية ولا يقال ربّ جاءه يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لأن ذلك ليس شرعياً فإن قيل لم أقصره بالذكر هنا أجيب بأنه كالداعي إلى باقي الشعب إذا لم يخلف في قضية الدنيا والآخرة فيما يقرّ به يزجر والله الموفق وسأبقي مزيداً في الكلام على الحيا في باب الحيا من الأيمان بعد أحد عشر باباً (قائمة) قال القاضي عياض تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صورية ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الأيمان اهـ ولم يتفق من عدا الشعب على نط واحد وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان لكن لم تنفع على بيانها من كلامه وقد خلصت عما أوردوهما ذكرهم هو أن هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات وتشغل على أربع وعشرين خصلة الأيمان بالله ويدخل فيه الأيمان بذاته وصفاته وفوحيدته ما ليس كمثل شيء واعتقاد حدوث ما دونه والأيمان بعلامته وكتبه ورسوله والقدر خيره وشره والأيمان باليوم الآخر ويدخل فيه المسئلة في القبر والبعث والتشور والحساب والميزان والصراط والجنة والنار ومحبة الله والمحبة والبغض فيه ومحبة

وستون شعبة والحياء شعبة  
من الأيمان



الذي صلى الله عليه وسلم واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه الصلاة عليه والتابع ستمه والاخلاص  
 ويدخل فيه ترك الريا والتفاق والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والسير والرضا  
 بالقضاء والتوكل والرجعة والتواضع ويدخل فيه تقدير الكبير ورجعة الصغير وترك الكبر  
 والجب وتترك الحدوت ترك الغضب \* وأعمال اللسان وتشغل على سبغ خصال  
 التلقظ والتوحيد وتلاوة القرآن وتعلم العلم وتعلمه والثناء والذكر ويدخل فيه الاستغفار  
 واجتناب الغف \* وأعمال البدن وتشغل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالأعنان  
 وهي خمس عشرة خصلة التطهير حيا وحكما ويدخل فيه اجتناب النجاسات ويمتنع  
 العودة والسلافة فراضا وتغلا والزكاة كذلك وفلك الرقاب والجود ويدخل فيه اطعام  
 الطعام وكرام الضيف والصيام فراضا وتغلا والحج والعمرة كذلك والطواف والاعتكاف  
 والتمسك بسنة القدر والقرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالند  
 والعمرى في الأيمان وأداء الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال التعفف  
 بالتمكاح والقيام بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وترسية الاولاد  
 وصلة الرحم وطاعة السادة والرفق بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعامه وهي سبع عشرة خصلة  
 القيام بالامر مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولى الامر والاصلاح بين الناس  
 ويدخل فيه قتال الخوارج والبقاء والمعاونة على البر ويدخل فيه الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر وإقامة الحدود والجهاد ومنه المرافعة وإداء الأمانة ومنه أداء النكاح والقرض  
 مع وفائه وكرام الجار وحسن المعاملة وفيه جمع المال من حله وانفاق المال في حقه ومنه  
 ترك التذير والأسراف ورد السلام وتشميت العاطس وكف الاذى عن الناس واجتناب  
 اللهو والمأطاة الاذى عن الطريق فهذه تسع وستون خصلة ويمكن عدتها تسعا وسبعين خصلة  
 باعتبار أفرادها ضمن بعضها البعض محمداً كروا الله أعلم \* (قائمة) \* في رواية مسلم من الزيادة  
 أعلاها لا اله الا الله وأدناها المأطاة الاذى عن الطريق وفي هذا الشان الى أن مر اتمها متفاته  
 \* (تنبيه) \* في الاسناد المذکور رواية الاقران وهي عبد الله بن دينار عن أبي صالح لانهما  
 تابعان فان وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المديح ورجاله من سليمان الى منتهاهم من أهل  
 المدينة وقد دخلها الباقر (قوله باب) سقط من رواية الاصلي وكذا ذكر الاواب وهو  
 منون ويجوز فيه الاضافة الى جملة الحديث لكن لم تأت به الرواية (قوله للمسلم) استعمل لفظ  
 الحديث ترجمته غير تصرف فيه (قوله أي اباس) اسمه ناهية بالنون وبين الهامين أي أخيرة  
 وقيل اسمه عبد الرحمن (قوله أي السفر) اسم سعيد بن محمد كما تقدم واسم جبرور بالفتحة  
 عطف عليه والتقدير كلاهما عن الشعبي وعبد الله بن عمرو بن العاص صحابي من صحابي  
 (قوله للمسلم) قيل الاصل واللام فيه للكمال نحو زيد الرجل أي الكامل في الرجولة وتعبه بأنه  
 يستلزم أن من انقص هذا خاصة كان كاملاً ويجب ان المراد بذلك مع مراعاة باقي الأركان  
 قال الخطابي المراد أفضل المسلمين من جمع الى أي أحقق الله تعالى أي أحقق المسلمين انتهى  
 وإثبات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستفيض في كلامهم ويحتمل أن يكون المراد بذلك  
 أن بين علامة المسلم التي يستدل بها على اسلامه وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده وما ذكر مثله

\* (باب) \* المسلم من مسلم  
 المسلمون من لسانه ويده  
 (حدثنا) آدم بن أبي اباس  
 قال حدثنا شعبة عن  
 عبد الله بن أبي السفر  
 واسم جبرور عن الشعبي عن عبد  
 الله بن عمرو عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال المسلم من سلم  
 المسلمون من لسانه ويده

في علامة المنافق ويحتمل ان يكون المراد بذلك الإشارة الى الحث على حسن معاملته الصبيح به  
 لانه اذا حسن معاملته اخوانه قالوا ان يحسن معاملته ربه من باب التنبه بالادنى على الاعلى  
 (تنبيه) هذا الرجل هنا خرج من الغالب لأن محافظته المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم  
 أشدنا كيدا ولأن الكفار يصدون بقاؤا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه والاتباع يجمع  
 التذكري للقلب فان المسلمين يدخلون في ذلك وخص اللسان بالذكر لانه المعبر على النفس  
 وكذا اليد لأن أكثر الأفعال بها والحديث عام بالنسبة الى اللسان دون اليد لأن اللسان  
 يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادين بعد خلاف اليد ثم يمكن ان تشاركه اللسان  
 في ذلك بالكتابة وإن أثره في ذلك لعظيم ويستثنى من ذلك شرعا عاقل الضرب بالسيف إقامة  
 الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك وفي التعبير باللسان دون القول نكتة قد دخل  
 فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستعزاء وفي ذكر البدون غيره من الجوارح نكتة قد دخل  
 فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق (فائدة) فيه من أنواع البسيع تجنب  
 الاشتقاق وهو كبير (قوله والمهاجر) هو بمعنى المهاجر وإن كان لفظ المقال يقتضي وقوع  
 فعل من اثنين لكنه هنا الواحد كالسافر ويحتمل ان يكون على يابه لأن من لازم كونه هاجرا  
 وطنه مثلا انه مبعور من وطنه وهذه البصرة ضربان ظاهر وباطن فالباطنة ترك ما تدعو اليه  
 النفس الامارة بالسوء والشيطان والظاهرة القربا بالدين من الفتن وكأن المهاجر من غوطبوا  
 بذلك لئلا يتكلموا على مجرد الوصول من دارهم حتى يتنقلوا وأمر الشرع ونواحه ويحتمل ان  
 يكون ذلك قبل بعد انقطاع البصرة لما قصت مكة تطييبا للقلوب من ليد بذلك بل حقيقة الهجرة  
 تحصل لمن هجر ما بهي الله عنه فاشقت هان بالجلوس على جوامع من معالي الحكم والاحكام  
 (تنبيه) هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث  
 المرفوعة عن ابن مسعود أخرج شعاعا من وجه آخر وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من  
 حديث أنس صحبا والمؤمن من آمنه الناس وكأنه اختصر هنا لضمه لعناء واقام علم (قوله  
 وقال أبو معاوية حدثنا داود) هو ابن أبي هند وكذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي  
 المذكور في الاسناد الموصول وأراد بهذا التعليق بيان جماعه من الصحابة والتكليف  
 رواية وتوبيخ ثالثة عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو حكاه ابن عساکر فعلى  
 هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ثم نقله فسمع منه وثبه بالتحقيق لا يخبر عن ابن عبد الله  
 الذي أحمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه والتعليق عن أبي معاوية  
 وصله اسحق بن زاهر في مسنده عنه وأخرج ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه سمعت  
 عبد الله بن عمرو يقول ويحب هذه البنية لسعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المهاجر من  
 هجر الناس والمسلم من سلم الناس من لسانه ويدفعه لهم انما أراد الأصل الحديث والمراد  
 بالناس هنا المسلمون كالحديث الموصول ففهم الناس حقيقة عند الإطلاق لأن الإطلاق  
 يحصل على الكل ولا كمال في غير المسلمين ويمكن جعله على عمومته على ارادة شرط وهو الايجب مع  
 ان ارادة هذا الشرط متعينة على كل حال لما تقدمت من استثناء إقامة الحدود على المسلم والله  
 سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب) هو منون وفيه ما في الذي قبله (قوله حدثنا أبو بردة) هو بريد

والمهاجر من هجر ما بهي الله  
 عنه (قال أبو عبد الله) وقال  
 أبو معاوية حدثنا داود عن  
 عامر قال سمعت عبد الله بن  
 عمرو عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقال عبد الأعلى  
 عن داود عن عامر عن عبد  
 الله عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم (باب) أي الإسلام  
 أفضل (حدثنا) سعد بن  
 يحيى بن عبد القرشي قال  
 حدثنا أي قال حدثنا أبو  
 بردة بن عبد الله بن أبي بردة  
 عن أبي بردة عن أبي موسى  
 رضي الله عنه

قوله الغساني في نسخة  
القباني ١٥ مصححه

قال قالوا يا رسول الله أي  
الاسلام أفضل قال من سلم  
المسلمون من لسانه ويده  
(باب) (أطعام الطعام من  
الاسلام حدثنا عمرو بن خالد  
قال حدثنا الليث عن يزيد  
عن أبي الخير عن عبد الله بن  
عمرو رضي الله عنهما أن  
رجلا سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم أي الاسلام خير

بالموحدة والرمعصرا وشيخه جده واقعه في كنيته لاني اسمه وأوموسى هو الاشعري (قوله  
قالوا) رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسندهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ  
البخاري بإسناده هذا بالفظ قلنا رواه ابن منده من طريق حسين بن محمد الغساني أحد أخصا  
عن سعيد بن يحيى هذا بالفظ قلت فتعين ان السائل أبو موسى ولا تخالف بين الروايات لانه في هذه  
صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة اذ الراضى بالسؤال في حكم السائل وفي  
رواية البخاري أيهم وياهم أرادوا قد سأل هذا السؤال أيضا أبو ذر رواه ابن حبان وعبد بن قتادة  
رواه الطبراني (قوله أي الاسلام) ان قيل الاسلام مفرد وشرط أي ان تدخل على متعدد أجيب  
بان فيه حد فأتى بـ أي دوى الاسلام أفضل ويؤيده رواية مسلم أي المسلمين أفضل والجامع بين  
اللفظين ان أفضلية المسلم خاصة بهذه المصلحة وهذه التقدير أي من تقدير بعض الشراح  
هنا أي خصال الاسلام وانما قلت أنه لا يلهي بانه يترتب عليه سؤال آخر بان يقال سئل عن الخصال  
فاجاب صاحب المصلحة فما المصلحة في ذلك وقد جاب بانه يتألف من حقوقه تعالى يستلزم  
ماذا يتحققون قال ما اتفقتم من خير فلو الدين والافريقين الاتية التقدير بأي دوى الاسلام يقع  
الجواب مطابقا له بغير تاويل واذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالاسلام أفضل من  
بعض حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والتقصان فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما  
قبلهما من تعدادا ورا الايعان اذا الايمان والاسلام عنده مترادفان والله أعلم فان قيل لم يرد  
أفعل هنا عن العمل أجيب بان الحديث عند العلماء جائز والتقدير أفضل من غيره (تنبيه) \*  
هذا الاسناد كله كوفيون ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده ابا ن بن سعيد بن العاص بن  
سعيد بن العاص بن أمية الأموي ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الاعمية يكنى أبا أيوب وفي طبقة  
يحيى بن سعيد القطان وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموي وليس له ابن يروي عنه  
يسمى سعيدا فاخرنا في الكتاب عن بقائه يحيى بن سعيد اثنان أيضا لكن من طبقة فوق طبقة  
هذين وهما يحيى بن سعيد الانصاري السابق في حديث الاعمال أول الكتاب ويحيى بن سعيد  
التميمي أبو حبان ويمنان عن الانصاري بالكنية والله الموفق (قوله باب) هو منون وفيه ما في الذي  
قبله (قوله من الاسلام) للاصلي من الايمان أي من خصال الايمان ولما استدلل المصنف  
على زيادة الايمان ونقصانه بحديث الشعب تتبع ما ورد في القرآن والسنة العصمة من  
سائرنا ما ورد في هذه الابواب تصريحا وتلويحا وترجمنا بقوله اطعام الطعام ولم يقل  
أي الاسلام خير كافي الذي قبله اشعارا باختلاف المقامات وتعدد السؤالين كما سنقره  
(قوله حدثنا عمرو بن خالد) هو الحارثي وهو يفتح العين ويصحف من ضمها (قوله الليث) هو ابن  
سعيد فقه أهل مصر عن يزيد هو ابن أي حبيب الفقيه أيضا (قوله ان رجلا) لم يعرف اسمه  
وقيل أنه أبو ذر وفي ابن حبان أنه هاني بن مرثد والشرع سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو  
ذلك (قوله أي الاسلام خير) فيه ما في الذي قبله من السؤال والتقدير أي خصال الاسلام وانما  
لم أختر تقدير خصال في الأول فرأيت من كثرة الحديث وأيضا فتنبه مع التقدير تضمن جواب  
من سأل فقال السؤالان يعني واحدا والجواب مختلف فيقال له اذا لاحظت هذين التقديرين بيان  
الفرق ويمكن التوفيق بأنهما متلازمان اذا اطعام مستلزم لسلامة البدن والسلامة

اللسان قاله الكرمانى وكأه أراد في الغالب ويحتمل أن يكون الجواب اختلف باختلاف  
السؤال عن الأفضلية أن لو حطين لفظ أفضل ولفظ خبر فرق وقال الكرمانى الفضل بمعنى كثرة  
الثواب في مقابلة القلة والخبر بمعنى النقص في مقابلة الشرف فالأول من الكلمة والثاني من  
الكسفة فاقتراعا واعترض بأن الفرق لا يتم إلا إذا اختلف كل منهما تلك المقولة أما أنا فكان كل  
منهما يعقل تأنيبه في الآخر فلا وكأنه ينبغي على أن لفظ خبر اسم لا أفضل تفضيل وعلى تقدير  
اقتصاد السؤالين جواب مشهور وهو الجمل على اختلاف حال السائلين أو السامعين فيمكن أن  
يراد في الجواب الأول تحذير من خشية منه الإيذاء بدأ ولسان فأرشد إلى الكف وفي الثاني  
ترغيب من ربي فيه النفع العام بالفضل والقول فأرشد إلى ذلك وخص هاتين المصلتين بالذكر  
لمسئس الحاجة إليهما في ذلك الوقت لما كروا فيه من الجهد والحسنة التأليف ويدل على ذلك أنه  
عليه الصلاة والسلام حدث عليهما أول ما دخل المدينة كآراء الترمذي وغيره معهما من حديث  
عبد الله بن سلام **(قوله طعم)** هو في تقدير المصدر أي أن طعم ومثله تسع بالمعنى وذكر  
الطعام ليدل على الضافة وغيرها **(قوله وتقرأ)** بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول قال أبو  
حاتم السبكي تقرأ تقول أقرأ عليه السلام ولا تقول أقره السلام فإذا كان مكتوباً قلت أقره  
السلام أي اجعله يقرأ **(قوله ومن لم تعرف)** أي لا تخص به أحد انكبراً أو تصنعاً بل تعظيماً  
لشعار الإسلام ومراعاة لآخرة المسلم فإن قبل اللفظ عام فيدخل الكافر والمتأفق والفاسق  
أجيب بأنه خص بأداة أخرى أو أن النهي متأخر وكان هذا عاماً لمصلحة التأنيف وأما من شك  
فيه فالأصل البقاء على العموم حتى ثبت بخصوص **(تبيينه)** الأول أخرج مسلم من  
طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الاستاذ فلهذا السؤال لكن جعل الجواب  
كالنفي في حديث أبي موسى فأدعى من منده فيه الاضطراب وأجيب بأنهم سألوا عن أخذ  
استنادهما وافق أحدهما حديث أبي موسى ولثانيهما سألوا عن حديث عبد الله بن سلام كما  
تقدم **(الثاني)** هذا الاستناد كله بصريون والذي قبله كاذب كوفيون والذي بعده من  
طريقه بصريون فوقع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولا وهو من الطائفة **(قوله باب)**  
من الإيمان قال الكرمانى قدم لفظ الإيمان بخلاف أخوانه حيث قال اطعم الطعام من  
الإيمان أما الإهتمام بذكره أو اللصير كأنه قال المحبة المذكورة ليست إلا من الإيمان **(قلت)**  
وهو قبيح حسن الألباء عليه أن الذي بعده ألقى بالإهتمام والحصر معا وهو قوله باب حب  
الرسول من الإيمان فالظاهر أنه أراد التنويع في العبارة ويمكن أنه أهتم بذكر حب الرسول  
تقدمه والله أعلم **(قوله يحيى)** هو ابن سعيد القطان **(قوله وعن حسين المعلم)** هو ابن  
ذكوان وهو معطوف على شعبة في تقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة وإنما يجمعهما  
لأن شعبة أو دهما فإرادته المصنف معطوفاً واختصاراً ولأن شعبة قال عن قتادة وقال حسين  
حدثنا قتادة وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معلقة وهو غلط فقد رواه وأوقع  
في المستخرج من طريق إبراهيم الحري عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم  
وأبدي الكرمانى كعادته بحسب التصور العقلي أن يكون تعظيماً أو معطوفاً على قتادة فيكون  
شعبه رواه عن حسين عن قتادة إلى غير ذلك مما يترجم عنه من ما روى شيبان عن علم الاستاذ والله

فقال طعم الطعام وتقرأ  
السلام على من عرفت  
ومن لم تعرف **(باب)** من  
الإيمان أن يحب لأخيه  
ما يحب لنفسه حدثنا  
مسدد قال حدثنا يحيى عن  
شعبة عن قتادة عن أنس  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وعن حين  
المعلم قال حدثنا قتادة عن  
أنس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال

المستعان (تنبه) المتن المساق هنا لفظ شعبة وأما لفظ حسين من رواية مسدال التي ذكرناها فهو لا يؤمن عبد حتى يجب لآخيه ولجأه ولا سمع على من طريق روح عن حسين حتى يجب لآخيه المسلم ما يجب لنفسه من الخير في المراتب الأخوة وعين جهة الحب وزاد مسلم في أوامره عن أبي خنيفة عن يحيى القطان والذى نفسى سده وأما طريق شعبة فصرح أحمد والتساق في روايتهما بما سمع قتادة هم أنس فاستقتهم تديليه (قولاً لا يؤمن) أي من يدعي الإيمان وللمسكني أحدكم وللأصلي أحد ولا ين عساكر عبد وكذا المسلم عن أبي خنيفة والمراد بالثاني كمال الإيمان وفي اسم الشيء على معنى ثنى الكمال عنهم تقيض في كلامهم كقولهم فلان ليس بإنسان فإن قيل فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمناً كاملاً وإن لم يأت بقية الأركان أجب بان هذا أو رد المبالغة أو يستقادم قوله لآخيه المسلم ملاحظة بقية صفات المسلم وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدي عن حسين العلم بالمراد ولفظه لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان ومعنى الحقيقة هنا الكمال ضرورة أن من لم تصف به هذه الصفة لا يكون كافراً وبهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت وإن هذه الخصلة من شعب الإيمان وهي داخله في التواضع على ما سطره (قولاً حتى يجب) بالنصب لأن حتى جارة وأن بعدها مفعول ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى أذهب الإيمان ليس سبباً للجمعة (قولاً ما يجب لنفسه) أي من الخير كما تقدم عن الأسعلي وكذا هو عند التساق وكذا عند ابن منداه من رواية همام عن قتادة أيضاً والخبر كلفه جامعة ثم الطاعات والمعاملات الذنوب والآخرة وتخرج المنهيات لأن اسم الخير لا يتناولها والمحبة ارادة ما يعقده خيراً قال النووي المحبة الميل إلى ماوافق المحب وقد تكون بمحاسبه كحسن الصورة أو بفعلة ما لا ذاك كلفضل والكمال وأما لآخيه ما يجب فكأن نفع أو دفع ضرر انتهى ملخصاً والمراد بالميل هنا الاختيار بدون الطبيعي والقسري والمراد أيضاً أن يجب أن يحصل لآخيه ما يحصل له لآخيه سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية وليس المراد أن يحصل لآخيه ما حصل له لآخيه لآخيه لآخيه ولا مع بقائه بعينه له إذ قيام الجوهر أو العرض بجلي محال وقال أبو الزناد بن سراج ظاهر هذا الحديث طلب المساواة وحقيقته تستلزم التفضل لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل من غيره فإذا أحب لآخيه مثله فقد دخل في جملة المقضولين (قلت) أقر القاضي عياض هذا وفيه نظر إذ المراد الزجر عن هذه الإرادة لأن المقصود الحث على التواضع فلا يجب أن يكون أفضل من غيره فهو مستلزم للمساواة ويستفاد ذلك من قوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ولا يريدون أن يتركوا الحسد والغفل والحقد والقش وكلها خصال مذمومة (قائدة) قال الكرماني ومن الإيمان أيضاً أن يغض لآخيه ما يغض لنفسه من الثمر ولم يذكره لأن حب الشيء مستلزم بغض نفسه فترك التخصيص عليه كفاً والله أعلم (قولاً ما يجب للرسول) اللام فيه للعهد والمراد أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله حتى أكون أحب وإن كانت محبة جميع الرسل من الإيمان لكن الأجوبة مختصة بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قولاً شيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي واسم أبي حمزة دينار وقد أكثر المصنف من تفضيل حمزة بن عبد الرحمن عن الزهري وأبي الزناد ووقع في غرائب مالك للدارقطني إدخال رجل وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن

لا يؤمن أحدكم حتى يجب لآخيه ما يجب لنفسه (باب) حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان حدثنا أبو البستان قال أخبرنا شيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

بين الاصلين جوابي هريرة في هذا الحديث وهي زيادة شاذة فقد رواه الاسمعيلى بن وهب عن ابي حنيفة  
 مالك ومن حديث ابراهيم بن طهمان وروى ابن منبهم طريق ابي سالم الرازى عن ابي اليمان  
 شيخ البخارى هذا الحديث مصرحاً فيه بالتصديق في جميع الاسناد وكذا النسائي من طريق علي  
 ابن عباس عن شعيب (قوله والذي نفسي بيده) فيه جواز الخلف على الامر المهم وكذا وان  
 لم يكن هناك مستحق (قوله لا يؤمن) أى ايماناً كاملاً (قوله أحب) هو أفعول بمعنى القبول  
 وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله اليه لان المنع الفصل  
 باجتناب (قوله من والده وولده) قدم والوالد لا كثيراً لان كل أحد له والدين غير عكس وفي  
 رواية النسائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد فلما زيد الشفقة لم تختلف الروايات في  
 ذلك في حديث ابي هريرة وهذا هو من افراد البخارى عن مسلم (قوله أخيراً يعقوب بن ابراهيم)  
 هو الدورق والشرقي بن حدثنا وأخيراً لا يقول به المصنف كما يأتى في العلم وقد وقع في غير رواية  
 أى ذكر حديث يعقوب (قوله حدثنا آدم) عطف الاسناد الثانى على الاول قبل أن يسوق المتن  
 فأوهم استواءهما فان لفظ قتادة مثل لفظ حديث ابي هريرة لكن زاد فيه والناس أجمعين ولفظ  
 عبد العزيز مثله الآية قال كبار واما بن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخارى بهذا الاسناد من  
 أهل مواله بدل من والده وولده وكذا المسلم من طريق ابن علية وكذلك الاسمعيلى من طريق  
 عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه لا يؤمن الرجل وهو أشمل من جهة وأحدكم أشمل من  
 جهة وأشمل منهما رواية الاصل لا يؤمن أحد. فان قبل فساق عبد العزيز مغاير لساق قتادة  
 وصنع البخارى وهم اقتصاهما في المعنى وليس كذلك. فالجواب ان البخارى يصنع مثل هذا  
 نظر الى أصل الحديث لا الى خصوص الفاظه واقتصر على ساق قتادة لموافقة لساق حديث  
 ابي هريرة ورواية شعبة عن قتادة ما مؤمن فيها من تدليس قتادة لانه كان لا يسمع منه الا ما سمعه  
 وقد وقع التصريح به في هذا الحديث في رواية النسائي وذكر الوالد والوالدة ادخل في المعنى لانهما  
 أعز على العاقل من الاهل والمال بل ربما يكونان أعز من نفسه ولهذا لم يذكر النفس أيضاً  
 تحديث ابي هريرة وهل تدخل الام في لفظ الوالد ان أراد به من له الولد فم أويقال اكنى بذكر  
 أحدهما كما يكتفى عن أحد الضدين بالآخر ويكون ماذ كر على سبيل القتل والمراعاة لا عزه كما  
 قال أحب اليه من أعز ثم ذكر الناس بعد الوالد والوالدين عطف العام على الخاص وهو كثير وقد  
 والاد على الولد في رواية تقدم مباركمان والاجلال وقد ورد في أخرى يزيد الشفقة وهل تدخل  
 النفس في عموم قوله والناس أجمعين الظاهر دخوله وقيل إضافة المحبة اليه تقتضى خروجه منهم  
 وهو بعيد وقد وقع التخصيص بذكر النفس في حديث عبد الله بن هشام كما ساقى والمراد بالمحبة  
 هنا حب الاختيار لأحب الطبع فانه الخطأ وقال النووي فيه تلخيص الى قصة النفس الامارة  
 والمطمئنة فان من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم راجحاً ومن رجع جانب  
 الامارة كان حكمه بالعكس وفي كلام القاضي عياض ان ذلك شرط في صحة الايمان لانه حل  
 المحبة على معنى التعظيم والاجلال وتوقعه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مراداً لان اعتقاد  
 الاطمئنة ليس مستلزماً للصحة ان قد يجد الانسان اعظامه من غير محبة قال فعل هذا  
 من لم يجعل من نفسه ذلك الميل لم يكمل ايمانه والى هذا هو قول عمر الفاضل المصنف في الايمان

والذى نفسي بيده لا يؤمن  
 أحدكم حتى أكون أحب  
 اليه من والده وولده حدثنا  
 يعقوب بن ابراهيم قال  
 حدثنا ابن علية عن  
 عبد العزيز بن صهيب عن  
 أنس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ح وحدثنا  
 آدم قال - حدثنا شعبة عن  
 قتادة عن أنس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يؤمن أحدكم حتى أكون  
 أحب اليه من والده وولده  
 والناس أجمعين  
 ٣ قوله وقد علم الولد الخ  
 تقدم قرأتى قوله من والده  
 وولده ٥١ من هاشم  
 نسخة ٥١

والنذور من حديث عبد الله بن هشام أن عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تمت  
 يا رسول الله أحب إلى من كل شيء إلا من نفسي فقال لا والتي نفسي سيده حتى أكون أحب  
 إليك من نفسك فقال له عمر فإني لا أرى ما أحب إلى من نفسي فقال لا يا عمر انتهى فهذه  
 المحبة ليست باعتبار مقدار الاعظمة فقط فإنها كانت حاصلة لعمر قبل ذلك قطعا ومن علامة الحب  
 المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رغبة النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن لو كانت ممكنة فإن كان فقد هذا لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه  
 فقد انصف بالاحية المذكورة ومن لا فلا وليس ذلك محصورا في الوجود والتقدير بل يأتي مثله في  
 نصرته ومنه والحب عن شريعته وقع محالها ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي  
 هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير فإن الاحية المذكورة تعرف به وذلك أن محبوب الإنسان  
 إما نفسه وإما غيره أو ما نفسه فهو أن يريد دوام بقائه نفسه البقاء الذي في النعم السرمدي وعلم أن  
 وإما غيره فإذا حقق الأمر فيه فاعلمه بسبب تفصيل تنفع ما على وجوهه المختلفة حالاً وما إذا  
 تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرج من ظلمات الكفر إلى نور  
 الإيمان أما بالباشرة وأما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الذي في النعم السرمدي وعلم أن  
 نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات فاستحق بذلك أن يكون خطمه من محبته أو غيره  
 لأن النعم التي شر المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب  
 احتضار ذلك والعقل عنه ولا شك أن حظ الصحابة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم لأن هذا غرة  
 المعرفة وهم بها أعلم والله الموفق وقال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم إيماناً صحيحاً  
 لا يتجاوز عن وجدان شيء من تلك المحبة إلا حجة غير أنهم متفاوتون فبهم من أخذ من تلك المرتبة  
 بالحفظ الأوفى ومنهم من أخذ منها بالحفظ الأدنى كمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً بالغفلات  
 في أكثر الأوقات لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اشتاق إلى رؤيته بحيث  
 يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ويذل نفسه في الأمور الخطيرة ويحجب عن ذلك من نفسه  
 وحداثاته لا ترد فيه وقد شهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع  
 ما ذكرنا لو قرئ في قلوبهم من محبته غير أن ذلك سريع الزوال يتوالى الغفلات والله المستعان  
 انتهى ملخصاً (قوله باب حلاوة الإيمان) مقصود المصنف أن الحلاوة من غرات الإيمان ولما  
 قدم من محبة الرسول من الإيمان أرده بما وجد حلاوة ذلك (قوله حديثنا محمد بن المنقذ) هو  
 أبو موسى العنزي بفتح التاء بعد هاء زاي قال حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد حدثنا  
 أبو جهم بن أبي عتبة السعدي بفتح السين المهملة على الصحيح وسكن ضمها وكسر هاء عن أبي  
 قلابه بكسر القاف وباء موحدة (قوله ثلاث) هو يمد أو الجمل أو الخمر أو الجاز لا بداهة النكرة لأن  
 التنوين عوض المضاف إليه فالتقدير ثلاث خصال ويحتمل في أعراب غير ذلك (قوله كثر) أي  
 حصل في نامة وفي قوة حلاوة الإيمان استعارة تخبيلة شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشي محلى  
 وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضاف إليه وفيه تلميح إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض  
 الضعيف لا يجد طعم العسل مره والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه وكلما قصت الصحة شأ  
 ما نقص ذوقه بقدر ذلك فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة

• (باب) • حلاوة الإيمان  
 حدثنا محمد بن المنقذ قال  
 حدثنا عبد الوهاب الثقفي  
 قال حدثنا أبو جهم بن أبي  
 قلابه عن أنس رضي الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ثلاث من كن فيهم وجد  
 حلاوة الإيمان أن يكون  
 الله ورسوله

والنقص قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة انما عبر بالحلاوة لان الله شبه الايمان بالشمعة في قوله تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة فالكلمة هي كلمة الاخلاص والشمعة اصل الايمان وانما صانع الامر واجتناب النهي ووقها ما لم يهزم المؤمن من الخير وغيره فاعمل الطاعات وحلاوة الثمر حتى الثمرة غاية كماله تنجلي نضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها (قوله أحب اليه) منصوب لانه خبر يكون قال البيضاوي المراد بالحب هنا الحب العقل الذي هو انما يشقضي العقل السليم ورجائه وان كان على خلاف هوى النفس كالمرضى يعافى الهواء بطبعه فينفر عنه ويعمل اليه بمقتضى عقله فهو يتناولها فاذا تأمل المرء ان الشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه صلاح عاجل او خلاص آجل والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك فترن على الاثم لم يأمر به بحيث يصبر هو له تعالى وابتدئ ذلك التذاعظ اذا اعتلوا اذا التذاعظ العقل ادراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك وغيره الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لانها أظهر الدلائل المحسوسة قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنوانا لكمال الايمان لان المرء اذا تأمل ان المنعم بالذات هو الله تعالى وان لا مانع ولا مانع في الحقيقة فسهوا وان ما عدا ما سيطر وان الرسول هو الذي بين لهم ادر به اقتضى ذلك ان يتوجه بكليته نحوه فلا يحب الا ما يحب ولا يحب من يحب الا من أجله وأن يتبين ان حله ما وعدوا بعد حق يقينا ويغفل اليه الموعود كالواقع فيحب ان يجالس الذكر يرضى الجنة وان العود الى الكفر القاء في النار انتهى ملخصا وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى قل ان كان آباءكم وبنواؤكم ائمان قال أحب اليكم من الله ورسوله ثم هدد على ذلك ونوعه بقوله فربصوا (قائدة) فيه اشارة الى التكلي بالتضائل والتخلي عن الرذائل فالاول من الاول والاخير من الثاني وقال غيره ومجبة الله على قسمين فرض وحب فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أوامره والانهاء عن معاصيه والرضا بما يقدره في وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه والتقصير تارة يكون مع الاستمرار في المباحات والاستسكان منها فيعورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء فيقدم على المعصية وتسفر الغفلة فيقع وهذا الثاني يصير الى الاتقاع مع التندم والى الثاني يشير حديث لا يرى الزاني وهو مؤمن والنائب ان يواظب على النوافل ويتجنب الوقوع في الشهوات والمتصف عموما بذلك نادر قال وكذلك محبة الرسول هي قسمين كما تقدمت وراذان لا يتلقى شيئا من المأمورات والمنهيات الا من مشكاه ولا يسلك الا طريقته ويرضى بما شرعه حتى لا يجد في نفسه حرجا بما قضاه ويخلق باخلاقه في الجود والابانة والخلق والتواضع وغيرها حتى جاهد نفسه على ذلك وحلاوة الايمان وتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك وقال الشيخ محي الدين هذا حديث عظيم أصل من أصول الدين ومعنى حلاوة الايمان استلذا الطاعات وتحمل المشاق في الدين وابار ذلك على أعراض الدنيا ومحبة العبد لله فصل بفعل طاعته وترك مخالفته وكذلك الرسول وانما قال محاسنهما ولم يقل محي ليعلم من يعقل ومن لا يعقل قال وفيه دليل على انه لا بأس بهذه التنية واماقوله الذي خطب فقال ومن يصعبها يس الخطيب أنت قل من هذا لان المراد في الخطب الايضاح واما هنا فالمراد الايجاز في اللفظ ليحفظ ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قاله في موضع آخره لومن يصعبها فلا يضر الانفسه واعترض بان هذا الحديث انما ورد أيضا في حديث خطبة النكاح

أحب اليه محاسنهما



وأجيب بان المقصود في خطبة النكاح أيضا الإيجاز فلا نقض وتم أجوبة أخرى منها دعوى الترتيب فيكون حينئذ المنع أولى لأنه عام والآخر يحتمل الخصوصية لانه ناقل والآخر مبني على الأصل ولانه قول والآخر فعل ورتبان احتمال التخصيص في القول أيضا حاصل بكل قول ليس فيه صيغة عموم أصلا . ومنها دعوى انهم انحصار فتمنع من غير التي صلى الله عليه وسلم ولا تمنع منه لان غيره اذا جمع أو هم اطلاقه التسوية بخلافه هو فان منسبه لا يتطرق اليه إيهام ذلك والى هذا مال ابن عبد السلام . ومنها دعوى التفرقة توجه آخر وهو ان كلامه صلى الله عليه وسلم هنا جلة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر في مقام المضمير وكلام الذي خطب جلة ان لا يكره إقامة الظاهر في مقام المضمير . وتعب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر في مقام المضمير ان يكره إقامة المضمير في مقام الظاهر فوجه الرد على الخطيب جمع انه هو صلى الله عليه وسلم جمع كما تقدم . وبجواب قصة الخطيب كما قلنا ليس فيه صيغة عموم بل هي واقعة عين فيقتل ان يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توهم التسوية كما تقدم . ومن محاسن الاجوبة في البقع بين حديث الباب وقصة الخطيب ان ثنية المضمير هنا للاباء الى ان المعتبر هو المجموع المركب من المختارين لا كل واحد منهما فانها وحدها لا غيبة اذا لم تربط بالآخرى فمن يدعى حب الله مثلا ولا يحب رسوله لا ينفعه ذلك ويشير اليه قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله فأوقع ما تباعه مكتنفة بين قطري حجة العباد وحجة الله تعالى للعباد . وأما امر الخطيب بالافراد فلان كل واحد من العصاة مستقل باستلزام الغواية اذ العطف في تقدير التكرير هو الأصل استقلال كل من المعلقين في الحكم ويشير اليه قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فأعاد أطيعوا في الرسول ولم يعد في أولى الامر لانهم لا استقلال لهم في الطاعة لاستقلال الرسول انتهى لمخاض كلام البيضاوي والطبي ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم منها ان التكلم لا يدخل في عموم خطابه ومنها ان له أن يجمع بخلاف غيره (قوله هو ان يحب المرء) قال يحيى بن معاذ حقيقة الحب في الله ان لا يرد بالروا لا ينقص بالحق (قوله وان يكره ان يعوذ في الكفر) زاد ابو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن المنثري شيخ المصنف بعد اذا أقضاه الله منه وكذا هو في طريق أخرى للمصنف والانتقاد أهم من أن يكون بالعصمة منه انتهاء بان يأنى على الاسلام ويستمر أو بالانحراج من طلبة الكفر الى فور الايمان كما وقع لكثيرين من الصحابة . وعلى الاول فيصل قوله يعوذ على معنى الصبر وضرورة بخلاف الثاني فان العوذ بمعنى ظاهره فان قيل فلم عدى العوذني ولم يعده بالى فالجواب أنه شمنه بمعنى الاستقرار وكأتمه قال يستقر فيه ومثله قوله تعالى وما كان لنا ان نعوذ فيها (تنبيه) . هذا الاسناد كله بصريون وأخرج المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس واستدل به على فضل من أكره على الكفر قتل البيت الى أن قتل وأخرجه من هذا الوجه في الادب في لفظ الحب في الله . ولغته في هذه الرواية وحتى أن يقذف في النار أحب اليه من أن يرجع الى الكفر بعد اذا أقضاه الله منه وهي أبلغ من لفظ حديث الباب لانه سوى فيه بين الامر بين وهذا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أقضاه الله بالغروب منه من نار الاخرى وكذا رواه مسلم من هذا الوجه وصرح التستاق في روايته والاسمعيلى بسماع قتادة له من أنس والله الموفق وأخرجه

وان يحب المرء لا يحبه الا الله  
وان يكره أن يعوذ في الكفر  
كما يكره أن يقذف في النار

النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الحصة الثانية ذكر البغض في الله ونفقه وإن  
يحب في الله وبغض في الله وقد تقدم للمصنف ترجمته والحب في الله والبغض في الله من  
الايان كما أشار بذلك إلى هذه الرواية والله أعلم **(قوله باب)** هو منون ولذلك ذكر في الحديث  
السابق أنه لا يحب الله عقبه بما يشيرا اليه من أن حب الانصار كذلك لأن محبة من يحبهم من  
حيث هذا الوصف هو النصرة انما هو لله تعالى فهم وإن دخلوا في عموم قوله لا يحب الله لكن  
التنصيص بالتقصيص دليل العناية **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطائسي **(قوله جبر)** بفتح الجيم  
وسكون الواو المحذرة هو ابن عتيك الانصاري وهذا الراوي عن وافق اسمه اسم أبيه **(قوله آية)**  
الايان هو بوزن مملوذة وآية تحانية مفتوحة وهما تأنيث والايان مجرور بالاضافة هذا هو  
المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في العيصين والسنن والمستخرجات والمسانيد  
والآية العلامة كما ترجمه للمصنف وقع في اعراب الحديث لآي البقاء العكبري انه الايمان  
بهمزة مكسورة وثقون مشددة وها هو الايمان مرفوع وأعر به فقال ان التأكيد واله صبر  
الشأن والايان مبتدأ وما بعده خبر ويصكون التقديران الشأن الايمان حب الانصار وهذا  
تخصيص منه ثم فيه نظر من جهة المعنى لانه يقتضي حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك  
فان قيل واللفظ المشهور أيضا يقتضي الحصر وكذا ما أورده المصنف في مسائل الانصار من  
حديث البراء عن ابي الانصار لا يحبهم الا مؤمن فالجواب عن الاول ان العلامة كالخاصة قطرد  
ولا تافكس فان أخذ من طريق المقوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به سألنا الحصر لكنه ليس  
حق يقال ادعاء الباطلة وهو حقيقى لكن خاص عن أبيهم من حيث النصرة والجواب  
عن الثاني ان آية ان لا يقع حب الانصار الا مؤمن وليس فيه نفي الايمان عن ايقعه به ذلك  
بل فيه ان غير المؤمن لا يحبهم فان قيل فعلى الشئ الثاني هل يكون من أبيهم متافقا وان  
صدق وأقر فالجواب ان ظاهر اللفظ يقتضيه لكنه غير مادي فيحصل على تقييد البغض بالحققة  
أبغضهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أثر ذلك في تصديقه  
فيصح انه متافق ويقر هذا الجدل زيادة أبي نعم في المستخرج في حديث البراء عن ابيهم من أحب  
الانصار فحبى أحبهم ومن أبغض الانصار فبغضى أبغضهم ويأتى مثل هذا في الحب كما سبق وقد  
أخرج مسلم من حديث أبي سعد رفعه لا يبغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ولا جد  
من حديثه حب الانصار ايمان وبغضهم تفاق ويحتمل ان يقال ان اللفظ خرج على معنى التعذر  
فلا يراد غلاهم ومن ثم لم يقابل الايمان بالكفر الذي هو ضده بل قاله بالتفاق اشارة الى ان  
التعريب والترهيب انما هو طلب به من يظهر الايمان امان يظهر الكفر فلا يذم ترك ما هو  
اشد من ذلك **(قوله الانصار)** هو جمع ناصر كما صواب وصاحب أو جمع نصير كما شراف وشريف  
واللام فيه للمعهد أى انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد الاوس والخزرج وكانوا قبل  
ذلك يعرفون بأبنى قريته بقاء مفتوحة وآية تحانية ساكنة توهى الامم التي تجمع القبيلتين  
فسماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار فصار ذلك علما عليهم وأطلق أيضا على أولادهم  
وحلفائهم ومواليهم وخواصهم المنقبة العظمى لما كانوا يمدون غيرهم من القبائل من ابواب  
النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه والقيام بامرهم ومواساتهم بانفسهم وأموالهم وابتارهم

• (باب) • علامة الايمان  
حب الانصار حدثنا أبو  
الوليد قال حدثنا شعبة قال  
أخبرني عبد الله بن عبد الله  
ابن جبر قال سمعت أنسا  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال آية  
الايان حب الانصار وآية  
التفاق بغض الانصار

اباهم في حكمهم من الامور على أنفسهم فكان منهم ذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق  
 الموجودين من عرب وجمهم والعداوة وتجرب البغض ثم كان ما اختصوا به بمحذره وجبا للصد  
 والحسد يجرب البغض فلهم اجابا التصدي من بغضهم والتغيب في جهم حتى جعل ذلك آية الايمان  
 والنفق تنويها بعظيم فضلهم وتنبيها على كرم فعلهم وان كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا  
 لهم في الفضل المذكور كل يقسطه وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال له لا يحبك الا مؤمن ولا يغضك الا منافق وهذا جابا بطرا في اعيان العصاة لتحقق مشركه  
 الاكرام لما لهم من حسن العنا في الدين قال صاحب المقهم واما الحروب الواقعة بينهم فان وقع  
 من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة بل للامر الطارئ الذي اقتضى الخاتمة ولذلك  
 لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وانما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الاحكام المصيب  
 اجران وللضغنى اجر واحد والله اعلم **(قوله باب)** كذا هو في رواية بلاترجمه وسقط من رواية  
 الاسيبي اصلا فحديثه عند من جله الترجمة التي قبله وعلى روايتنا فهو متعلق بهم ايضا لان  
 الباب اذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون منزلة الفصل عما قبله من تعلقيه كصنع مصنف النقاها  
 ووجه التعلق انه لما ذكر الانصار في الحديث الاول اشار في هذا الى ابداء السبب في تلقيهم  
 بالانصار لان اول ذلك كان لبس العقبة لما وافقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عند عقبة منى في  
 الموسم كما سياتي شرح ذلك ان شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب وقد اخرج  
 المصنف حديث هذا الباب في مواضع اخرى في باب من شهد بدرا لقوله فيه كان شهد بدرا وفي باب  
 وفود الانصار لقوله فيه وهو احد النقا وهو اورد هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه ثم ان في منه ما يتعلق  
 بما بحث الايمان من وجهين آخرين أحدهما ان اجتناب المناهي من الايمان كما تمتثال الاوامر  
 وانها مما تفضي الرذيلة من يقول ان امر تكب الكبيرة كافرا ومخلف النار كما سياتي في تقريره  
 ان شاء الله تعالى **(قوله عاذا لله)** هو اسم علم أي ذو عبادة لله وأو عبادة الله بن عمرو الخولاني  
 صحابي وهو من حيث الرواية تابعي كبير وقد ذكر في الصحابة لان له رؤية وكان مولده عام حنين  
 والاسناد كله شاميون **(قوله وكان شهد بدرا)** يعني حضر الواقعة المشهورة الكائنات بالمكان  
 المعروف يدروهي اول وقعة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها المشركين وسيأتي ذكرها في  
 المغازي ويحتمل ان يكون قاتل ذلك أبو ادريس فيكون متصلا اذا جمل على انه سمع ذلك من  
 عبادة او ازهرري فيكون منقطعاً وكذا قوله وهو احد النقا **(قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم)**  
 سقط قبلهم من اصل الرواية لفظ قال وهو خبر ان لان قوله وكان وما بعده ما معترض وقد  
 جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال وهو خطأ لكن حيث يتكرر في مثل قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا  
 الحديث ما سنده هذا في باب من شهد بدرا فغلطها سقطت هنا عن بعده ولا جدي عن أبي الايمان  
 بهذا الاسناد ان عبادة حديثه **(قوله وحوه)** بفتح اللام على الطرفة والعصاة بكسر العين  
 الجماعة من العشرة الى الاربعين ولا واحد لهما من لفظها وقد جعت على عصائب وعصب  
**(قوله يا يعقوب)** زاد في باب وفود الانصار تعالى يا يعقوب والمبايعة عبارة عن المعاهدة حيث بذلت  
 تشيها بالمعاوضة المالية كفي قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بالهزم

**(باب)** حدثنا أبو الايمان  
 قال أخبرنا شعيب عن  
 الزهري قال أخبرني أبو  
 ادريس عاذا لله بن عبادة  
 أن عبادة بن الصامت رضى  
 الله عنه وكان شهد بدرا  
 وهو احد النقا لبسة  
 العقبة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال وحوه  
 عصاة من أصحابه يا يعقوب  
 على أن لا تشركوا بالله شيئا  
 ولا تسرقوا ولا تزنا

الجنة (قوله ولا تقتلوا أولادكم) قال محمد بن اسمعيل التيمي وغيره خص القتل بالأولاد لأنه قتل وقطعة رحم فالعناية بالنهي عنه أكدولأنه كان شأنهم وهو أدا البنات وقتل البنين خيبة الاملاق وأخصهم بالذكور لأنهم يصدان لا يدفعوا عن أنفسهم (قوله ولا تأتوا بهتان) البهتان الكذب الذي يهت بهت سامعسه وخص الأيدي والرجل الاقراء لأن معظم الأفعال تقع بهما إذ كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي وكذلك يسمون الصانعين الأيدي وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فقال هذا بما كسبت يدك ويحتمل أن يكون المراد لا تهتوا الناس كفاحا وبعضكم يشاهد بعضا كما يقال قلت كذا بين يدي فلان فانه الخطأ في نفسه نظرا لذكر الرجل وبعضكم يصاب بالكرامات بان المراد لا يدي وذكر الرجل تأكيذا وحاصله أن ذكر الرجل ان لم يكن مقتضيا فلس عيان ويحتمل أن يكون المراد بما يمس الأيدي والرجل القلب لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه فلذلك نسب اليه الاقراء كان المعنى لا ترموا أحدا بكذب تزويره في أنفسكم ثم تهتوت صاحب بالستكم وقال أبو محمد بن أبي جرة يحتمل أن يحكون قوله بن أبي بكر أي في الحال وقوله وأرجلكم أي في المستقبل لأن السعي من أفعال الرجل وقال غيره أصل هذا كان في بيعه التماسا وكفى بذلك كما قال الهروي في الفريين عن نسبة المرأة الولد الذي تربيها وتلقطه إلى زوجها ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعه الرجال احتج إلى جهة على غير ما ورد فيه أولا والله أعلم (قوله ولا تعصوا) إلا ما سمع في باب وفود الانصار ولا تعصوني وهو مطابق للإية والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نهيًا وأمرًا (قوله في معروف) قال النووي يحتمل أن يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحد أولى الأمر عليكم في المعروف فيكون التقيد بالعرف متعلقًا بشئ بعده وقال غيره شبه بذلك على ان طاعة الخلق انما تجب فيما كان غير معصية لله فهي جديرة بالتورق في معصية الله (قوله في وفي منكم) أي تمت على العهد وفي في التخييف وفي رواية بالتشديد وهاجتي (قوله فاجره على الله) أطلق هذا على حيل التخييف لانه لما ذكر المباحة المنقضية لوجود العوض انما ذكر الابرج موضع أحدهما وأقصص في رواية الصابحي عن عباد في هذا الحديث في العيصين عيين العوض فقال بالجنة وغيرهنا بلطف على المباحة في تحقيق وقوعه كالواجبات يتعين جده على غير طاهر ولا لالة القائمة على انه لا يجب على الله شئ وسأني في حديث معاذ في تفسير حق الله على العباد تقر بهذا فان قيل لم يقتصر على النهيات ولم يذكر المأمورات فالجواب انه لم يمهلهما بل ذكرها على طريق الاجمال في قوله ولا تهـ رواه العيصان مخالفة الأمر والحكمة في التخصيص على كثير من النهيات دون المأمورات ان الكف ليس من انشاء الفعل لان اجتناب المعاصي مقدم على اجتلاب المصالح والتخلي عن الرذائل قبل التخلي بالفضائل (قوله ومن أصاب من ذلك شئ فاعفوا) زاد احد في روايته به (قوله فهو) أي العقاب كفارة زاد أحده وكذا هو المصنف من وجه آخر في باب المشتة من كتاب التوحيد و زاد وظهر قال النووي عموم هذا الحديث بخصوص بقوله تعالى ان الله لا يفتقر ان يشرك به فالمراد اذا قتل على ارتداد لا يكون القتل كفارة (قلت) وهذا بناء على ان قوله من ذلك شئ يتناول جميع ما ذكره هو ظاهر وقيل يحتمل ان يكون المراد ما ذكره الشرع بشرطه ان الخطاب بذلك المثلون فلا يدخل حتى يحتاج إلى اخراجه ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي

ولا تقتلوا أولادكم ولا  
تأتوا بهتان تفسرونه بين  
أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا  
في معروف وفي منكم  
فاجره على الله ومن أصاب  
من ذلك شئ فاعفوا  
الغنيان وكفارة

الاشعث عن عبادة في هذا الحديث ومن أتى منكم حداً اذ القتل على الشرك لا يسمى حداً  
 لكن يعكر على هذا القائل ان القاء في قوله نحن لترتب ما بعد ما على ما قبلها وخطاب المسلمين بذلك  
 لا يمنع التصديق من الاشراك وما ذكر في الحد في حادث فالصواب ما قال النووي وقال الطبري  
 الحق ان المراد بالشرك الاضغرو هو الربا ويدل عليه تنكير شيئاً أي شركاً كما ما كان  
 وتقبح بان عرف الشارع اذا أطلق الشرك اغمار به ما يقابل التوحيد وقد تكرر هذا اللفظ  
 في الكتاب والاحاديث حيث لا يراد به الا ذلك ويجاب بان طلب الجمع يقتضي ارتكاب المجازفة  
 قاله محتمل وان كان ضعيفاً ولكن يعكر عليه أيضاً انه عقب الاصابة بالعقوبة في الدنيا والربا  
 لا عقوبة فيه فوضع ان المراد بالشرك انه مخصوص وقال القاضي عياض ذهب أكثر العلماء ان  
 الحدود كفارات واستدلوا بهذا الحديث ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا أدري الحدود كفارة لاهلها أم لا لكن حديث عبادة أصح استناداً ويمكن يعني على  
 طريق الجمع بينهما ان يكون حديث أبي هريرة ورداً ولا قبل ان يعلم الله ثم أعلمه بعد ذلك (قلت)  
 حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک والبخاري من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد  
 المقبري عن أبي هريرة وهو صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر  
 وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق يقر بوضوئه وان هشام بن يوسف رواه عن معمر فارسله (قلت)  
 وقد وصله آدم بن أبي اياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم أيضاً فقويت رواية معمر وإذا كان  
 صحيحاً فالجمع الذي جمعه القاضي حسن لكن القاضي ومن تبعه جازمون بان حديث عبادة هذا  
 كان بمكة ليلة العقبة لم يلبع الا نصار رسول الله صلى الله عليه وسلم البعثة الاولى بمعنى وأبو هريرة  
 انما اسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر فكيف يكون حديثه متقدماً وقالوا في الجواب عنه يمكن  
 ان يكون أبو هريرة ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من  
 النبي صلى الله عليه وسلم قديماً ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ان الحدود كفارة  
 كما جمعه عبادة وفي هذا التعسف ويطله ان أباهريرة صرح بسماعه وان الحدود لم تكن نزلت اذ  
 ذاك والحق عندي أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة والمباينة  
 المذكورة في حديث عبادة على الفصة المذكورة لم تقع ليلة العقبة وانما نزلت ليلة العقبة ما ذكر  
 ابن اسحق وغيره من أهل المعازي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن حضر من الانصار يا ايهاكم  
 على ان تتنصروني فماتت عن من نساءكم وأبناءكم فبايعوه على ذلك وعلى ان يرسل اليهم هو وأصحابه  
 وسيأتي في هذا الكتاب في كتاب الفتنة وغيره من حديث عبادة أيضاً قال يا بعنا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على السبع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره الحديث وأصرح من ذلك  
 في هذا المراد ما أخرجه احمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند  
 معاوية بالشام فقال يا أباهريرة انك لم تكن معنا اذ يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السبع  
 والطاعة في التشاؤ والكسل وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى ان تقول بالحق  
 ولا تخاف في الله لومة لائم وعلى ان تصبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم علينا نيترب فتغنه  
 بمناخع منه أنفسنا وأزواجنا وأبناءنا ولنا الجنة فهذه بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي  
 يا بعنا عليها فذكر بقية الحديث وعند الطبراني له طريق أخرى والفاظ قرينة من هذه وقد وضع

ان هذا هو الذي وقع في البيعة الاولى فقد صدرت مبايعات أخرى مستدرك في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن القواض المذكورة والذي يقوى انها وقعت بعد فتح مكة بعد ان نزلت الآية التي في المصنعة وهي قوله تعالى يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك ونزل هذه الآية متأخر بعد قصة الحديسية بلا خلاف والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بايعهم قرأ الآية كلها وعنده في تفسير المصنعة من هذا الوجه قال قرأ النساء وسلم من طريق معمر عن الزهري قال قتلنا عينا آية النساء قال ان لا تشركن بالله شيئا وللنساء من طريق الحرث بن فضال عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبايعوني على ما يبيع عليه النساء ان لا تشركن بالله شيئا الحديث والطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند يا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يبيع عليه النساء يوم فتح مكة وسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء فهذه آية تطارفة في ان هذه البيعة انما صدرت بعد نزول الآية بل بعد صدور البيعة بل بعد فتح مكة وذلك بعد اسلام أبي هريرة بعدة ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي خيفة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس ان لا تشركون بالله شيئا فذكر نحو حديث عبادة ورجاله ثقات وقد قال اسحق بن راهويه اذا صبح الاسناد الى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر اه واذا كان عبد الله بن عمرو أحسن من حضر البيعة وليس هو من الانصار ولا من حضر بيعتهم وانما كان اسلامهم قرب اسلام أبي هريرة وضم تقارير البيعتين بيعة الانصار لبيعة العقبة وهي قبل الهجرة الى المدينة وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهد بها عبد الله بن عمرو وكان اسلامه بعد الهجرة بعدة طويلة ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما يبيع عليه النساء فذكر الحديث وكان اسلام جرير متأخرا عن اسلام أبي هريرة على الصواب وانما حصل الاتيان من جهة ان عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانت بيعة العقبة من أجل ما يتحد به فكان ذكرها اذا حدث تنويها بسابقته فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال ان البيعة الاولى وقعت على ذلك وتلقاه ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده وكان احد النقباء قال يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب وكان عبادة من الاثني عشر الذين يبايعوا في العقبة الاولى على بيعة النساء وعلى السبع والطاعة في عسرا ويزيرا الحديث فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتي في الاحكام ليس فيه هذه الزيادة وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عبادة بن الوليد الصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لان الحرب انما شرع بعد الهجرة ويمكن تأويل رواية ابن اسحق وردها الى ما تقدم وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات بيعة العقبة وصدح انها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصناجعي عن عبادة عند أحمد والثانية بيعة الحرب وسياقي في

الجهاد انما كانت على عدم الفرار والثالثة بعة النساء أى التي وقعت على فطرية النساء والاربع ان التصريح بذلك وهم من بعض الرواة والله أعلم وبمعنى كره على ذلك التصريح فى رواية ابن اسحق من طريق الصنائع عن عبادة ان بعة ليله العقبة كانت على مثل بعة النساء وافق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية وانما اضيفت الى النساء لضبطها بالقرآن وتطهير ما وقع فى الصحيحين أيضاً من طريق الصنائع عن عبادة قال انى من النقباء الذين يابعدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يابعدناه على ان لا نشرك بالله شأ الحديث فظاهر هذا التصاد البعيتى ولكن المراد ما قررته ان قوله انى من النقباء الذين يابعدوا أى ليله العقبة على الانواء والتصر وما يتعلق بذلك ثم قال يابعدناه الى آخره أى فى وقت آخر ويشير الى هذا الايتان بالواو العاطفة فى قوله لو قال يابعدناه وعليك برء ما أتى من الروايات موهما لان هذه البعة كانت ليله العقبة الى هذا التأويل الذى نهجت اليه فترفع بذلك الاشكال ولا يبقى بين حديثى أى هريرة وعبادة تعارض ولا وجه بعد ذلك للتوقف فى كون الحدود كفارة وادعى ان عبادة بن الصامت لم يتقدم برواية هذا المعنى بل روى ذلك على بن أبى طالب وهو فى الترمذى وصححه الحاكم وفيه من أصاب ذنباً فعوقب به فى الدنيا فآله أكرم من ان ينال العقوبة على عبده فى الآخرة وهو عند الطبرانى باسناد حسن من حديث أى نجمة الجهمى ولا حدى من حديث خزيمة بن ثابت باسناد حسن ولقطه من أصاب ذنباً أقيم عليه ذلك الذنب فهو كفارة له ولطبرانى عن ابن عمرو مرفوعاً ما عوقب رجل على ذنب الا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب وانما أطلقت فى هذا الموضع لانى لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضى والله الهادى **(قوله فعوقب به)** قال ابن التين يريد بالقطع فى السرقة والجلد أو الرجم فى الزنا قال وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة الا ان يريد قتل النفس فكفى عنه قلت وفى رواية الصنائع عن عبادة فى هذا الحديث ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق ولكن قوله فى حديث الباب فعوقب به أعم من أن تكون العقوبة حداً أو تعزيراً قال ابن التين وحكى عن القاضى اسمعيل وغيره ان قتل القاتل انما هو رادع لغيره وامافى الآخرة فالطلب للمقتول قائم لانه لم يصل اليه حق (قلت) بل وصل اليه حق وأى حق فان المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد فى الخبر الذى صححه ابن حبان وغيره ان السيف محام للظلمة ومن ابن مسعود قال اذا جاء القتل محام كل شئ رواه الطبرانى وله عن الحسن بن على بن عوف وللزارع عن عائشة مرفوعاً لا عاير القتل بذهب الاحماء قولوا القتل ما كفرت ذنوبه وأى حق يصل اليه أعظم من هذا ولو كان حد القتل انما شرع الردع فقط لم يشرع العفو عن القاتل وهل تدخل فى العقوبة المذكورة المصائب الدنياوية من الآلام والاسقام وغيرها فيه نظروا ويدل المنع قوله ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فان هذه المصائب لا تنافى الستر لكن بينت الاحاديث الكثيرة ان المصائب تكفر الذنوب فيصير ان يراد انما تكفر ما لاحد فيه والله أعلم ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يبق الحدود وهو قول الجهم وروى فى لابن التوبة وبذلك حرم بعض التابعين وهو قول المعتزلة ووافقه ابن حزم ومن المفسرين البغوى وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناء من تاب فى قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم والجواب فى ذلك أنه فى عقوبة الدنيا ولذلك قيدت بالقدر

٢ المازني في نسخة المازني

عليه (قوله ثم ستره الله) زاد في رواية كريمة عليه (قوله فهو الى الله) قال ٢ المازني فمرد على الخوارج الذين يكفرون بالفتوب ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفلاسك اذا مات بلا قوة لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل لابد أن يعذب وقال الطيبي فيه إشارة الى الكعبين الشهادتين النازعين أحداً وبالجنة لا أحد الا من ورد النص فيه بعينه (قلت) أما الشق الاول فواضح وأما الثاني فالإشارة اليه انما تستفاد من الجمل على غير ظاهر الحديث وهو متعين (قوله ان شاء معذبه وان شاء معفاهه) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتوب وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور الى أن من تاب لا يبق عليه مؤاخذة مع ذلك فلا يأمن مكر الله لانه لا اطلاع له هل قلت توبته أو لا وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيه من أقر ماوجب الحد فقبل يجوز أن يتوب سر او يكفه ذلك وقيل بل الأفضل ان راقى الامام ويعترف به ويأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لما عزموا على فصول بعض العلماء بين أن يكون معلناً للعبور فيسحب ان يعلن بتوبته والا فلا - (تنبيه) - زاد في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث ولا ينهب وهو عما تمسك به في أن البيعة متأخرة لان الجهاد عندبيعة العقب لم يكن فرض والمراد بالانتخاب ما يقع بعد القتال في القتائم وزاد في روايته أيضاً ولا يعصى بالجنة ان فعلنا ذلك فان غشينا من ذلك شيئاً ما كان قضاء ذلك الى الله أخرجه المصنف في باب وفروا الانصار عن قتيبة عن الثبث ووقع عنده ولا يقضى وقاف وضاد مجمعة وهو تعصيف وقد تكلف بعض الناس في تحريجه وقال انها كم عن ولاية القضاء وسيطه ان عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنهم ما قبل ان قوله بالجنة متعلق بقضى اى لا يقضى بالجنة لا خدمين (قلت) لكن يبق قوله ان فعلنا ذلك بلا جواب ويكفي في ثبوت دعوى التعصيف فيه رواية مسلم عن قتيبة بالعين والصاد المهملتين وكذا الاممعي عن الحسن بن سفيان ولا ينعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتيبة وكذا هو عند الصارقي أيضاً في هذا الحديث في الدلائل عن عبد الله بن يوسف عن الثبث في معظم الروايات لكن عند الكشيحي بالقاف والضاد أيضاً وهو تعصيف كما ينسب وقوله بالجنة انما هو متعلق بقوله في أوله يا بعينه والله أعلم (قوله باب من الدين القرائن المنقن) عند المصنف عن الترمذي بالامتناع مع كونه ترجم لا جواب الايمان مرعاة لفظ الحديث ولما كان الايمان والاسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام صح إطلاق الدين في موضع الايمان (قوله حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القتيبي أحد رواة الموطأ نسب الى حقه تعصيف وهو بصري أعلم بالمدن متعددة (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحرث بن أبي صعصعة فسقط الحرث من الرواية واسم أبي صعصعة عمرو بن زبد بن عوف الانصاري ثم المازني هل في الجاهلية وشهد بأنه الحرث أحدنا واستشهد بالجماعة (قوله عن أبي سعيد) اسحق عليه الصحيح وقيل سنان بن مالك بن سنان استشهد بأبوه باحد وكان هو من المكثرين وهذا الاستاد كله مدنيون وهو من افراد الصارقي عن مسلم ثم أخرجه مسلم في الجهاد وهو عند المصنف أيضاً من وجه آخر عن أبي سعيد حديث الاعرابي الذي سأل اى الناس خيراً قال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال ثم من قال مؤمن في شعب من الشعاب يتق الله ويعد الناس من شره وليس فيه مدح كالفقن وهي زيادة

ومن أصاب من ذلك شيئاً  
ثم ستره الله فهو الى الله ان  
شاء معفاهه وان شاء عاقبه  
فيا بعينه على ذلك

(باب من الدين الفرار  
من الفتن) -

(حدثنا عبد الله بن مسleme)  
عن مالك عن عبد الرحمن بن  
عبد الله بن عبد الرحمن بن  
أبي صعصعة عن أبيه عن  
أبي سعيد الخدري أنه قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم



من حافظ في قلبه المطلق ولها شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ومن حديث أم مالك  
 البزري عند الترمذي ويؤيده ما ورد من النبي عن سكني البواقي والسباحة والعزلة وسباق  
 حزين بذلك في كتاب الفتن **(قوله وشك)** بكسر الشين المجمة أي يقرب **(قوله خير)** بالنصب على  
 الخبر رغم الاسم واللامبي يرفع خبره ونصب عن على الخبرية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر  
 ويقدر في يكون خبر الشأن قاله ابن مالك لكن لم يمتح به الرواية **(قوله يتبع)** بتشديد التاء ويجوز  
 اسكانها وشعب يفتح المجمة والعين المهملة جمع شعبة كأكمة وهي رؤس الجبال **(قوله)**  
 ومواقع القطر بالنصب عطفا على شعب أي بطون الأودية وخصها بالذكر لأنها مظان المري  
**(قوله يفتردينه)** أي بسبب دينه ومن ابتدائية قال الشيخ النووي في الاستدلال بهذا الحديث  
 للرجحان نظرا لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرادين وانما هو صيانة للدين قال فاعلموا أنه  
 صيانة للدين أطلق عليهم اسم الدين وقال غيره أن أريد به كونها حجة أو تبعيضه فالنظر مخيه  
 وأن أريد كونها ابتدائية أي الفرار من الفتنة منشؤه الدين فلا يتبعه النظر وهذا الحديث قد  
 ساقه المصنف أيضا في كتاب الفتن وهو الحق الموضع والكلام عليه يستوفي هناك إن شاء الله  
 تعالى **(قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم)** هو مضاف بالتردد **(قوله أنا أعلمكم)** كذا  
 في رواية أي ذروهو لفظ الحديث الذي أورد في جميع طرقه وفي رواية الأصلية أعرفكم وكانه  
 مذكور بالعني جلا على ترادفهما هنا وهو نظرها عليه عمل المصنف **(قوله وأن المعرفة)** بفتح  
 أن والتقدير باب بيان المعرفة وورد بكسر ها وتوجيه ظاهر وقال الكرماني هو خلاف  
 الرواية والدراية **(قوله لقوله تعالى)** مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول  
 وحده لا يتم الا انضمام الاعتقاد والاعتقاد فعل القلب وقوله بما كسبت قلوبكم أي بما  
 استقر فيها والآية وان وردت في الإيمان بالفتح فالاستدلال بها في الإيمان بالكسر واضح  
 للاشتراك في المعنى إذ دار الحقيقة فيهما على عمل القلب وكان المصنف لم يتيسر زيد في أصل  
 فانه قال في قوله تعالى لا يؤخذكم ثم الله بالعرفي أي بآئكم قال هو كقول الرجل ان فعلت كذا  
 فأنا كافر قال لا يؤخذ الله بذلك حتى يعقد به قلبه فظهرت المناسبة بين الآية والحديث وظهر  
 وجه دخولهما في مباحث الإيمان فان فيه دليلا على بطلان قول الكرامسة أن الإيمان قول  
 فقط ودليلا على زيادة الإيمان وتقصانه لان قوله صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله ظاهرا في أن  
 العلم بالله درجات وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى  
 الدرجات والعلم بالله يتناول ما يصفاه وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا هو الإيمان حقا  
 • **(فائدة)** قال امام الحرمين أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلقوا في أول  
 واجب فقبل المعرفة وقبل النظر وقال المتقرب لا اختلاف فان أول واجب خطايا ومقصودا  
 المعرفة وأول واجب اشتعلا وأداء المقصد في النظر وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنزعة طوبى له  
 حتى نقل جماعة الإجماع في تقصيره واستدلوا بالطباق أهل العصر الأول على قبول الاسلام عن  
 دخل فيهم عن غير تنقيب والآثار في ذلك كثيرة جدا وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار  
 كانوا يذنون عن دينهم ويقاؤون عليهم فوجعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا  
 ان المعرفة المذكورة يمكن فيها بآتي نظر بخلاف ما قرأوه ومع ذلك فتقول الله تعالى فأتهم جهك

وشك أن يكون خبر  
 مال المسلم عنهم يتبع بها  
 شعب الجبال ومواقع القطر  
 يفتردينه من الفتن

• (باب قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنا أعلمكم بالله  
 وأن المعرفة فعل القلب لقول  
 الله تعالى ولكن يؤخذكم  
 بما كسبت قلوبكم) •

للدن حينما فطرت الله التي فطر الناس عليها حدث كل مولود على الفطرة فظاهر ان دفع هذه المسئلة من أصلها وسياق من يد بيان لهذا في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي حزة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السماني وهو من كبار الاشاعرة أنه سمعه يقول ان هذه المسئلة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان وقال التوروي في الآية دليل على المذهب الصحيح ان افعال القلوب يؤاخذ بها ان استقرت وأما قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتى عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم بها وتعمل فمحمول على ما اذا لم يستقر (قلت) ويمكن ان يستدل بذلك من عموم قوله أو تعمل لان الاعتقاد هو عمل القلب ولهذا المسئلة تكملها تذكري في كتاب الرافق (قوله) حدثنا محمد بن سلام هو يصف اللام على الصحيح وقال صاحب المطالع هو بتشديد هاء عند الاكثر وتضعبه التوروي بان أكثر العلماء على أنه بالتخفيف وقد روي ذلك عنه نفسه وهو أخبرنا به فاعله أراد ان لا أكثر من شأني فاعله وقد صنف المذنبى جرأ في ترجيح التشديد ولكن المعتد خلافه (قوله) أخبرنا عدي هو ابن سليمان الكوفي وفي رواية الاصلى حدثنا (قوله) عن هشام هو ابن عروة بن الزبير بن العوام (قوله) اذا أمرهم أمرهم كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة وعلمه شرح القاضي أبو بكر بن العربي وهو الذى وقع في طرق هذا الحديث الذى وقفت عليها من طريق عمدة وكذا من طريق بن عمر وغيره عن هشام عند أحد كذا ذكره الاحملي من رواية أبي أسامة عن هشام ولفظه كان اذا أمر الناس بالشئ قالوا والمعنى كان اذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه وعمل هو بطريق ما أمرهم به من التفتيق طلبوا منه التكليف بما يشق لاعتقادهم احتياجهم الى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دون تفتيق قولنا لسننا كهنتك في غضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التفتيق في العمل بل يوجب الازدياد شكرا للمعنى الوهاب كما قال في الحديث الا سترأ فلا تكون عبدا شكورا وانما أمرهم بما يسهل عليهم لئلا يروا عليه كما قال في الحديث الا سترأ حب العمل الى الله أدومه وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير أمرهم يكون المعنى كان اذا أمرهم بعمل من الاعمال أمرهم بما يطبقون الدوام عليه فامرهم الثانية جواب الشرط وقالوا اجاب ثاب (قوله) كهنتك أى ليس حالنا كحالكم وغير الهية تأكيذا وفي هذا الحديث فوائد الاولى أن الاعمال الصالحة ترقى صاحبها الى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات لانه صلى الله عليه وسلم لم ينسك وعليهم استدلالهم ولاتطلبهم من هذه الجهة بل من الجهة الأخرى الثانية ان العباد اذا طبع العافية في العباد وقرأتها كان ذلك أدعى الى المواظبة عليها استبقاه النعمة واستزاد لها بالشكر عليها الثالثة الوقوف عند ما حده الشارع من عزقة ورخصة واعتقاد أن الاختيار لا يرفع الموافق للشرع أولى من الانشقاق له الرابعة ان الواجب من العبادات الفصلوا الملازمة بالمبالغة المقتضية الى التزم كما يفي بالحديث الا سترأ المبت أى الجهد في السير لا ارضاقطع ولا نظورا أبهى الخامسة التنبيه على شدة رغبة العباد في العباد وطلبهم الازدياد من الخير السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الامر الشرعي والانتكاح على الحاذق المتاهل لفهم المعنى اذا قصر في الفهم تحريضه على التيقظ السابعة تجاوزت حديث الميرميا فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك

(حدثنا) محمد بن سلام  
اليكنى قال أخبرنا  
عبد عن هشام عن أبيه  
عن عائشة قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا أمرهم أمرهم من  
الاعمال بما يطبقون قالوا  
اننا لسننا كهنتك يا رسول  
الله ان الله قد غفر لك ما تقدم  
من ذنبك وما تأخر في غضب  
حتى يعرف الغضب في وجهه  
ثم يقول ان اتقاكم وأعلمكم  
بالله أنا

عند الامن من المباهاة والتعاظم الثامنة بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبة الكمال الانساني لاه منصرف في الحكمتين العلية والعلوية وقد أشار الى الاولى بقوله أعلمكم والى الثانية بقوله أنفكم ووقع عند أي نعيم وأعلمكم بالله لا بما يزيد لام التأكيد وفي رواية أي أسامة عند الاسماعيل والله ان أكرم وأنفكم أي ما أو يستفاد منه أهامة الضمير المنفصل مقام المتصل وهو ممنوع عند أكثر النحاة الا للضرورة أو لوقول الشاعر ، وانما يدافع عن أحسابهم أي أو مثلي ، بان الاستئافه مقدراً وما يدافع عن أحسابهم إلا تأفال بعض الشراح والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه الا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم وقد أشرت الى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الاحب وذكريه ما يؤخذ منه تعيين المأمورية وبه الحد (قوله باب من كره يجهز فيه التنوين والاضافة وعلى الاول من مبتدأ أو من الايعان خبره وقد تقدم الكلام على حديث الباب ومطابقة الترجمة ظاهرة عما تقدم واستاده كماله بصريون وجرى المصنف على عادته في التوسيع على ما يستفاد من المتن مع انه غابر الاسناد هنا الى أنس ومن في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فانه شرطية (قوله باب تفاضل أهل الايعان في الاعمال) في ظرفية ويحتمل ان تكون سببية أي التفاضل الحاصل بسبب الاعمال (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن أبي أوس عبد الله بن عبد الله الاصمجي المديني ابن اخت مالك وقدوافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعين بن عيسى عن مالك وليس هو في المطاوعة الدار قطن هو غريب صحيح (قوله يدخل) للدارقطني من طريق اسمعيل وغيره يدخل الله وادمن طريق معن يدخل من يشاء برحمته وكذلك ولا اسمعيل من طريق ابن وهب (قوله متقارب) بفتح الحاء هو اشارة الى ما لا أقل منه قال الخطابي هو مثل ليكون صابرا في المعرفة لافي الوزن لأن ما يشك في المعقول يرذالى المحسوس لشفهم وقال امام الحرمين الوزن للضعف المشقة على الاعمال ويقع وزنها على قدر أجور الاعمال وقال غيره يجوز أن تجسد الاعراض فتوزن وما ثبت من أمور الا تتوخى بالشروع لادخل للعقل فيه والمراد بجملة الخردل هنا ما زاد من الاعمال على أصل الترجيد لقوله في الرواية الاخرى أخرجوا من قال لا اله الا الله وعمل من الخير ما ين ذرة ويحمل بسط هذا وقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الرقاق (قوله في نهرا الحياه) كذا في هذه الرواية بالتمه ولكن مرة وغيره بالانقراض وبه جزم الخطابي وعليه المعنى لأن المراد كل ما به تحصل الحياه والحياه بالقصر هو المطر وبه تحصل حياه النبات فهو وألقب يعنى الحياه من الحياه الممدود الذي هو معنى الخيل (قوله الحياه) بكسر الهمزة قال أبو حنيفة الذي توري الحياه جمع زور وابتات واحدتها حبه بالفتح وأما الحبه فهو الحنطة والشعير واحدتها حبه بالفتح أيضا وانما افتقر في الجمع وقال أبو المعالي في المنتهى الحياه بالكسري وزور الصراخ مما ليس بقوت (قوله قال وهيب) أي ابن خالد (حدثنا عمرو) أي ابن يحيى المازني المذكور (قوله الحياه) بالنقص على الحكاية ومراده ان وهيبا وافق ما كافي رؤيته لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسند موثر عن وهيب في نهرا الحياه ولم يشك كاشك مالك (قائمة) أخرج

«باب من كره أن يعوق الكفر كما يكره أن يلق في النار من الإيمان»  
(حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن أحب عبدا لا يحبه الله ومن يكره أن يعوق في الكفر بعد إذ أنقذه الله كأيكره أن يلق في النار

«باب تفاضل أهل الإيمان في الاعمال»

(حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى أخرجوا من كان في قلبه منقار حبه من خردل من إيمان فخرجون منها قد اسودوا فليقن في نهرا الحياه أو الحياه قتلت مالك فنبهتون كما كتبت الحياه في جانب السبل ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية قال وهيب حدثنا عمرو الحياه

مسلم هذا الحديث من رواية مالك فابهم الشارح وقد يفسر هنا **(قوله)** وقال خردل من خبر هو على الحكاية أيضا أي وقال وهيب في روايته مثقال حتمن خردل من خبر ثقات مالك أضاف في هذه الكلمة وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرافعي عن موسى بن اسمعيل عن وهيب وسيأتي أنهم من سياق مالك لكنه قال من خردل من إيمان كرواية مالك فاعترض على المصنف بهذا ولا اعتراض عليه فإن أبابكر بن أبي شبة أخرجه هذا الحديث في مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال من خردل من خبر كماله المصنف فثبت أنه مراده باللفظ موسى وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا لكن لم يبق لفظه ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر وأراد بإبراده الردة على المرحضة لمفسرهم بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للغلو **(قوله)** حدثنا محمد بن عبد الله هو أبو ثابت المدني وأبو مالك الصغير **(قوله)** عن صالح هو ابن كيسان نابعي جليل **(قوله)** عن أبي أمامة بن سهل هو ابن خفيف كاتبت في رواية الأسدي وأبو أمامة مختلف في صحبته ولم يصح له سماع وإنما ذكر في الصحابة لتعرف الرواية ومن حيث الرواية يكون في الاستناد ثلاثة من التابعين وأربعين ومجربان ورجاله كلهم مدنيون كذا في قبله والكلام على المتن باقي في كتاب التعبير ومطابقه للترجمة ظاهر ومن جهة ما قبل القصص بالدين وقدر كراهتهم متفاضلون في البها فدل على أنهم متفاضلون في الإيمان **(قوله)** بنا أنا ثامر رأيت الناس أهل بنيانين ثم أشيعت القصص وفيه استعمال بنيادون أذا بدون أذ وهو فصيح عند الأصمعي ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه فإن في هذا الحديث حجة وقوله الشدي يضم المثلثة وكسر الدال المهملة وتشديد الباء التصانيع سبع ندى بفتح أوله واسكان ثانيه والتصنيف وهو مذكر عند معظم أهل اللغة وسكنى أنه مؤنث والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة وقيل يخص بالمرأة وهذا الحديث يترده ولعل قائل هذا يدعي أنه أطلق في الحديث مجازا والله أعلم **(قوله)** باب هو متون ووجه كون الحيا من الإيمان تقدم مع بقية مباحته في باب أمور الإيمان وقائده أعادته هنا اتخذ كرهناك بالتحية وغنا بالقصد مع فائدة مقابلة الطريق **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يوسف هو التميمي زيل دمشق ورجال الاستناد سواء من أهل المدينة **(قوله)** أخبرنا وللأصلي حدثنا مالك ولكن عمة ابن أنس والحديث في الموطن **(قوله)** عن أبيه هو عبد الله بن عمر بن الخطاب **(قوله)** روى رجل مسلم من طريق هجر من رجل ورتب معنى اجتاز بعدى بعلى وبالبا ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواعد وأخيه وقوله يعني أي يصح أو يخوف أو يذكر كذا شرحوه والادوى أن بشر حجاجه عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه يعاتب أخاه في الحياء يقول أنك لتكني حتى كأنه يقول قد ضربك انتهى ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ فذكر بعض الروايات ما لم يذكره الاستر لكن المخرج متأكد ظاهر أنه من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر وفي نسخة فكان الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يتبعه من استقاما محققة فعاتبه أخوه على ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعه أي اتركه على هذا الخلق السقي ثم زاد في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الإيمان وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه جرت له ذلك تفصيل آخر ذلك الحق لاسيما إذا كان المتروك له مستحقا وقال

وقال خردل من خبر حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا معبد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنا أنا ثامر رأيت الناس يعرفون علي وعلى سم قصص منها ما يبلغ الشدي ومنها ما دون ذلك وعرض على عمر بن الخطاب وعليه قصص يحجزه قالوا فما أولت ذلك يا رسول الله قال الدين

**(باب الحياء من الإيمان)**  
حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فان الحياء من الإيمان

ابن قتيبة معناه ان الحيا يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان فسي ايماننا كما يسي  
 الشيء بلهم ما قام مقامه وحاصله ان اطلاق كونه من الايمان مجاز والظاهر ان التام  
 ما كان يعرف ان الحيا من مكمالات الايمان فلهذا وقع التاكيد وقد يكون التاكيد من جهة  
 ان القضية في نفسها محال لم يوان لم يكن هناك منكر قال الراغب الحيا انتقباض النفس عن  
 القبيح وهو من خصائص الانسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهي فلا يكون كالهيمة وهو  
 مركب من جبن وعفة فلذلك لا يكون المستحي فاسقا وقلما يكون الشجاع مستحي وقد يكون  
 لمطلق الانتقباض كما في بعض الصبيان انتهى لمخا وقال غيره هو انتقباض النفس خشية  
 ارتكاب ما يكره اعم من أن يكون شرعا أو عقليا أو عرفيا ومقابل الاول فاسق والثاني  
 مجنون والثالث أبله قال وقوله صلى الله عليه وسلم الحيا منعة من الايمان أي أثر من آثار  
 الايمان وقال الحلبي حقيقة الحيا خوف الهم بنسبة الشر اليه وقال غيره ان كان في محرم  
 فهو واجب وان كان في مكروه فهو مندوب وان كان في مباح فهو العرفي وهو المراد بقوله الحيا  
 لا يأتي الا بخير ويجمع كل ذلك أن المباح اغما هو ما يقع على وفق الشرع اثباتا ونفيا وحكي عن  
 بعض السلف رأيت المعاصي مذلة فتركتها مرة واحدة فصارته ديانة وقد تروى الحيا من الله تعالى من  
 القلب في نعمة فيستحي العاقل ان يستعين بها على معصيته وقد قال بعض السلف خفا الله  
 على قدر قدرته عليك واستحي منه على قدر قدرته منك والله أعلم (قوله الهباب) هو متروك في الرواية  
 والتفسير هذا باب في تفسير قوله تعالى فان تابوا ويجزوا الاضافة أي باب في تفسير قوله وانما جعل  
 الحديث تقصيرا للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر الى التوحيد ففسره بقوله  
 صلى الله عليه وسلم حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وبين الآية والحديث مناسبة  
 أخرى لأن القطب في الآية والعصمة في الحديث معنى واحد ومناسبة الحديث لابواب  
 الايمان من جهة أخرى وهي الرد على المرجسة حيث زعموا أن الايمان لا يحتاج الى الاعمال  
 (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) زاد ابن عساكر المسندى وهو بفتح النون كما مضى قال حدثنا  
 أبو روح هو بفتح الراء (قوله الحري) هو بفتح المهملةين وللأصلي حري وهو اسم بلفظ النسب  
 شتبهه الآف واللام ويحذف مثل مكى بن ابراهيم الآتي بعد وقال الكرماني أبو روح كنيته  
 واسمه ثابت والحري شتبهه كذا قال وهو خطأ من وجهين أحدهما في جعله اسم نسيته والثاني  
 في جعله اسم جد اسميه وذلك انه حري بن عمار بن أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت وكانه  
 رأى في كلام بعضهم واسمه ثابت فظن ان الضمير يعود على حري لانه المحدث عنه وليس كذلك  
 بل الضمير يعود على أبي حفصة لانه الاقرب وكذلك عنده ورود في هذا السند الحري بالالف  
 واللام وليس هو منسوب الى الحرم بحال لانه بصرى الأصل والمولد والمشاو المسكن والوفاة ولم  
 يضبط ثابتا كعادته وكانه ظنه بالثلاثة كالجدة والصحيح ان أوله نون (قوله عن واقد بن محمد)  
 زاد الاصيلي يعني ابن زيد بن عبد الله بن عرفة ومن رواية الايباء عن الايباء وهو كثير لكن  
 رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وواقد هنا روى عن أبيه عن جده وأيه وهذا الحديث  
 غريب الاستناد فقد روى رايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان وهو عن شعبة عزير بن رقد روى رايته  
 عنه حري هذا وعبد الملك بن الصباح وهو عزير بن حري تفرد به عنه المسندى وابراهيم بن محمد

باب فان تابوا وآتوا الزكاة  
 الصلوة وآتوا الزكاة  
 نفلوا سيلهم

حدثنا عبد الله بن محمد قال  
 حدثنا أبو روح الحري ابن  
 عمارة قال حدثنا شعبة عن  
 واقد بن محمد قال سمعت أبي  
 يحدث عن ابن عمر أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال

ابن عروة ومن جهة ابراهيم أن حرمه أبو عروة وابن حبان والاسمعيلى وغيرهم وهو غير مبين عن عبد الملك بن عبد الله عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم فاتفق الشبان على الحكم بهتت مع غرابه وليس هو في مسند أحد على سعة وقد استبعد قوم بهتت بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لترك أباه سارحاً أبابكر في قتال ماني الزكاة ولو كانوا بهتت فوعدوا كان أبو بكر يصر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله. ومنقول عن الاستدلال بهذا النص الى القياس اذا قال لا أقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة لانها غير شتافي كذب الله والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره في تلك الحالة ولو كان مستحضره فقد يحتمل أن لا يكون حاضر المناظرة المذكورة ولا يتبع أن يكون ذكره لهما بعد ولم يستدل أبو بكر في قتال ماني الزكاة بالقياس فقط بل أخذ أيضاً من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الاجمعي الاسلام قال أبو بكر والزكاة حق الاسلام ولم يفرق ابن عمر بالحديث المذكور بل رواه أبو هريرة أيضاً زيادة الصلاة والزكاة فنفى كاسياً في الكلام عليه ان شاء الله تعالى في كتاب الزكاة وفي القصة دليل على ان السنة قد تفتت على بعض كبار الصحابة ويطلع عليها أحادهم ولهذا اليلقت الى الامامون في منع وجود سنة متفقها ولا يقال كيف تفتت ذاعلى فلان والله الموفق (قوله أمرت) أي أمرني الله لانه لا أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا الله وقياسه في الصحابة اذا قال أمرت فالمرضى أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتمل أن يرده أمرني صحابي آخر لانهم من حيث انهم مجتهدون لا يتبعون بأمر مجتهد آخر واذا قاله التابعي احتل والحاصل ان من أشهر بطاعة رئيس اذا قال ذلك فهم منه ان الأمر به هو ذلك الرئيس (قوله أن أقاتل) أي بأن أقاتل وحذف الخبر من أن كثير (قوله حتى يشهدوا) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكره فتشاه ان من شهد وأقام وأتى عصمه ولو شهدوا بالاحكام والجواب ان الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله الاجمعي الاسلام يدخل فيه جميع ذلك فان قيل فلم يكف به نص على الصلاة والزكاة فالجواب ان ذلك لعظمه والاهتمام بأمرهما لانهما أمان العبادات الدينية والمالية (قوله ويقوموا الصلاة) أي بدأموها على الاتيان بها بشر وطها من قامت السوق اذا تفتت وقامت الحرب اذا اشتد القتال أو المراد بالقيام الاداء تعبيراً عن الكل بالجزء اذا القيام بعض أركانها والمراد بالصلاة المقروض منها الاجتناب فلا تدخل بجبهة التلاوة ومثلاً وان حذف اسم الصلاة عليها وقال الشيخ محي الدين النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمداً يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك وشمل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة وأجابه ان حكمها واحد لا تتركها في الغاية وكأنه أراد في المقاتلة أما في القتل فلا والفرق ان المنع من إتيان الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهر باختلاف الصلاة فان اتى الى نصب القتال لينع الزكاة فقتل وبهذه الصورة قاتل الصديق ماني الزكاة ولم ينقل أن يقتل أحد منهم صبراً وعلى هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة فتنظر للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل والله أعلم وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة

أمرت أن أقاتل الناس  
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله  
وأن محمد رسول الله ويقوموا  
الصلاة ويؤوا الزكاة فاذا  
فعلوا ذلك

القتل لان المقاتلة مفاعله تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل وسكن البيهقي عن الشافعي انه قال ليس القتال من القتل بسبيل قد يصل قتال الرجل ولا يصل قتله (قوله) فاذا فعلوا ذلك) فبحه التعبير بالنعل عما يعضه قول اما على سبيل التغليب واما على ارادة المعنى الاعم اذ القول فعل اللسان (قوله عصموا) أى منعوا وأصل العصمة من العصام وهو المحيط الذى يشذبه فم القرية لمنع سيلان الماء (قوله وحسابهم على الله) أى فى أمر سرأمرهم ولطفه على مشعرة بالايحباب وظاهرها غير مرادفاً ما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه أى هو كالواجب على الله فيتحقق الوقوع وفيه دليل على قبول الاعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر والاكتفاء في قبول الايمان بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الادلة وقد تقدم ما فيه ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع وقبول توبة الكافر من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن فان قيل مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد فكيف ترك قتال مؤتى الجزية والمعاهد فالجواب من أوجه أحدها دعوى النسخ بان يكون الأذن بأخذ الجزية والمعاهد مقتضى آخر هذه الاحاديث بدليل انه متأخر عن قوله تعالى اقتلوا المشركين فانها أن يكون من العام الذى خص منه البعض لان المقصود من الامر حصول المطالب فاذا اختلف البعض لدليل لم يقدر على العموم فانها أن يكون من العام الذى أريد به الخاص فيكون المراد بالناس فى قوله أقاتل الناس أى المشركين من غير أهل الكتاب ويدل عليه رواية النسائي بلفظ أمرت أن أقاتل المشركين فان قيل ادانهم هذا فى أهل الجزية لم يتم فى المعاهدين ولا فى من منع الجزية أجيب بأن الممنوع فى ترك المقاتلة رفعها لاتأخيرها مدة كفى الهينة ومقاتله من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية رابعها أن يكون المراد بجد كرم الشهادة وغيرها التعبير عن اعلاء كلمة الله واذعان الخالفين فيصلى فى بعض بالقتل وفى بعض بالجزية وفى بعض بالمعاهدة خامسها أن يكون المراد بالقتال هو أو ما يقوم مقامه من جريه أو غيرها سادسها أن يقال الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم الى الاسلام وسبب السبب سبب فكأنه قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤذيهم الى الاسلام وهذا أحسن وبأنى فيه ما فى الثالث وهو آخر الاجوبة والله أعلم (قوله باب من قال) هو ضاف حقاً (قوله ان الايمان هو العمل) مطابقة الايات والحديث لما ترجمه بالاستدلال بالجموع على المجموع لان كل واحد منها دال بغيره على بعض الدعوى فقوله بما كنتم تعملون عام فى الاعمال وقد نقل جماعة من المفسرين ان قوله هنا تعملون معناه تؤمنون فيكون خاصاً وقوله كما كانوا يعملون خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف وقوله فليعمل العاملون عام أيضاً وقوله فى الحديث ايمان بالله فى جواب أى العمل أفضل دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الاعمال فان قيل الحديث يدل على أن الجهاد والجمع ليس من الايمان لما تقتضيه ثم من المغارة والترتيب فالجواب ان المراد بالايمان هنا التصديق هذه حقيقته والايمان كما تقدم يطلق على الاعمال الدينية لانها من كماله (قوله أو رثوها) أى صيرت لكم ارباً واطلاق الارث مجاز عن الاعطاء التصقق الاستصقاوق وما فى قوله بما امام صدره أى بعملكم وامام موصولة أى بالذى كنتم تعملون والباء للملابسة والمقابلة فان قيل كيف الجمع بين

عصموا مني دماهم وأموالهم  
الايمان الاسلام وحسابهم  
على الله

• (باب من قال ان الايمان  
هو العمل) •

اقول الله تعالى وتلك الجنة  
التي أورثوها بما كنتم  
تعملون

هذه الآية وحديث ابن يدخل أحدكم الجنة بعمله فالجواب ان المتني في الحديث دخولها بالعمل  
 الجبر عن القبول والمثبت في الآية دخولها بالعمل المتقبل والقبول انما يحصل بركة الله فلم  
 يحصل الدخول الا بركة الله وقيل في الجواب عن ذلك كجسأفي عند ايراد الحديث المذكور  
 «(تنبيه)» اختلف الجواب عن هذا السؤال وأجيب بان لفظ من مراد في كل منهما وقيل  
 وقع باختلاف الاحوال والاشخاص فاجيب كل سائل بالحق اللائق به وهذا اختيارنا الحلبي  
 ونقله عن القفال **(قوله وقال عدمه)** أي جماعه من أهل العلم منهم أنس بن مالك وروىنا حديثه  
 مرفوعا في الترمذي وغيره وفي اسناده ضعف ومنهم ابن عمر وروىنا حديثه في التفسير للطبري  
 والدعاء للطبراني ومنهم مجاهد ورواه عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره **(قوله لتسألهم الخ)**  
 قال النووي معناه عن أعمالهم كلها أي التي تتعلق بها التكليف وتخصيص ذلك بالتوحيد  
 دعوى بلا دليل (قلت) لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله أجبت بعد ان تقدم ذكر  
 الكفار اني قوله ولا تخرن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين فدخل فيه المسلم والكافر فن  
 الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف بخلاف باقي الاعمال ففيها الخلاف هن قال انهم  
 مخاطبون بقول انهم مسؤولون عن الاعمال كلها ومن قال انهم غير مخاطبين يقول انما يسألون  
 عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق عليه فهذا هو دليل التخصيص فعمل الآية عليه  
 أولى بخلاف الاجل على جميع الاعمال فافيه من الاختلاف والله أعلم **(قوله وقال)** أي الله  
 عز وجل (مثل هذا) أي الفوز العظيم (فيعمل العاملون) أي في الدنيا والظاهر ان المصنف تناولها  
 بما تأول به الا بين المتقدمين أي فليؤمن المؤمنون أو يعمل العمل على عومه لان من آمن  
 لا بد ان يقبل ومن قبل فحقه أن يعمل ومن عمل لا بد ان ينال فاذا وصل قال نزل هذا فعمل  
 العاملون «(تنبيه)» يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى قرينه ويحتمل أن يكون  
 كلامه اقتضى عند قوله الفوز العظيم والذي بعده ابتداء من قول الله عز وجل وبعض  
 الملائكة لاحكامه عن قول المؤمن والاحكام ثلاث الاثلاث مذكور في التفسير ولعل هذا هو  
 السرفي ابهام المصنف القائل والله أعلم **(قوله حدثنا أجدين وونس)** هو أجدين عبد الله بن  
 وونس البربري الكوفي نسب الى جده **(قوله سئل)** اسم السائل وهو أنور الغفاري  
 وحديثه في التتق **(قوله قيل ثم ماذا قال الجهاد)** وقع في مسند الحرث بن أي أسامة عن  
 ابراهيم بن سعد ثم جهاد فوافق بين الثلاثة في التنكير بخلاف ما عند المصنف وقال الكرماني  
 الايمان لا يشكر كراجه والجهاد قدي ~~تكرر~~ فالتون للافراد الشخصية والتعريف للكمال  
 اذا جهادوا في به مرة مع الاحتياج الى التكرار لما كان أفضل وتعقب عليه بأن التنكير من  
 جهة وجوهه التعميم وهو يعطى الكمال وبأن التعريف من جهة وجوهه العهد وهو يعطى  
 الافراد الشخصية فلا يسل الفرق (قلت) وقد ظهر من رواية الحرث التي ذكرتها أن التنكير  
 والتعريف فيه من تصرف الر واطلاق مخرجه واحد فالاطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير  
 طائله والله الموفق **(قوله ج مبرور)** أي مقبول ومنه برحك وقيل المبرور الذي لا يعاطله  
 انم وقيل الذي لا يرافقه «(قائده)» قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الايمان  
 وفي حديث أبي ذر لم يذكر الج و ذكر التتق وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد

وقال عنق من أهل العلم  
 قوله تعالى فوريك لتسألهم  
 أجبت عما كانوا يعملون  
 عن لا اله الا الله وقال لمثل  
 هذا فليعمل العاملون  
 (حدثنا) أجدين وونس  
 وموسى بن اسحق فلاح حدثنا  
 ابراهيم بن سعد حدثنا  
 ابن شهاب عن سعد بن  
 السبي عن أبي هريرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم سئل أي العمل أفضل  
 قال ايمان بالله ورسوله قيل  
 ثم ماذا قال الجهاد في سبيل  
 الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور



وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من البدو واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة في ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه ويمكن أن يقال ان لفظة من مرادة كما يقال فلان أعقل الناس أو فلان أعلهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خيرا للناس فان قيل لم تقدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن فالجواب أن تقع الحج فاصرا غالبا وتقع الجهاد متعديا غالبا وكان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين ووقوعه فرض عين اذ ذلك متكرر فكان أهم منه فقدم والله أعلم (قوله) باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة حذف جواب قوله اذا العلم به كانه يقول اذا كان الاسلام كذلك لم ينتفع به في الآخرة ومحصل ما ذكره واستدل به أن الاسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يراعى الايمان ويقع عند الله وعليه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وقوله تعالى فلا وجدنا فيها غيريت من المسلمين ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الاتقاد والاستسلام للحقيقة في كلام المصنفها هي الشرعية ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث ان المسلم يطلق على من أظهر الاسلام وان لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمنا لانه من لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية أو ما اللغوية فخاصة (قوله عن سعد) هو ابن ابي وقاص كما صرح به الاسعدي في روايته وهو والدعمر الراوي عنه كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فها نحن عامر بن سعد عن أبيه واسم أبي وقاص مالك وسياق في تعلم نسه في مناقب سعدان شاء الله تعالى (قوله أعطى رهطا) الرهط عدد من الرجال من ثلاثة الى عشرة قال الفراء وربما جاوزوا ذلك قليلا ولا واحدة من لفظة ورهط الرجل بنو أبيه الا دنى وقيل قبيلته وللإسعدي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاء رهط فسالوه فاعطاهم فترك رجلا منهم (قوله وسعد جالس) فيه تحريف وقوله أعجبهم الى نفسه التفات ولفظة في الزكاة أعطى رهطا وأنا جالس فساقه بالتحريف ودولا التفات وزاد فيه ففقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فساروره وغفل بعضهم فعزاه هذه الزيادة الى مسلم فقط والرجل المروى اسمه جعيل بن سراقه الضمري حماد الواقدي في المغازي (قوله مالك عن فلان) يعني أي سب بعد ذلك عنه الى غيره ولفظ فلان كناية عن اسمهم بعد ان ذكر (قوله فوالله) فيه القسم في الاخبار على سبيل التأكيد (قوله) لاراه) وقع في رواية ابن خنسان طريق أبي ذر وغيره بضم الهمزة هاء في الزكاة وكذا هو في رواية الاسعدي وغيره وقال الشيخ يحيى الدين رحمه الله بل هو بفتحها أي أهله ولا يجوز ضمها فاصير بمعنى أظنه لانه قال بعد ذلك غلبني ما أعلم منه اه ولا دلالة تميزا ذكر على تعين الفتح لجواز اطلاق العلم على الظن الغالب ومنه قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات سلنا لكن لا يلزم من اطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظرا لا يقينا وهو الممكن هنا وبهذا جزم صاحب المقهم في شرح مسلم فقال الرواية بضم الهمزة واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن لان النبي صلى الله عليه وسلم ما نهاه عن الحلف كذا قال وفيه نظر لا يخفى لانه أقسم على وجد ان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الامر المتظنون كالأظن (قوله فقال أو مسلما) هو باسكان الواو لا يقصده فقل هي للتوبيخ وقال بعضهم هي للتشريك وأنه أمر أن يقول لهما معالاة أحوط ويردها رواية ابن الاعراب في محبة في هذا الحديث فقال لا تقبل مؤمن بل مسلم

«باب» اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو انطوف من القتل لقوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا فاذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل ذكره ان الدين عند الله الاسلام ومن يفتخ غير الاسلام دينافلن قبل منه (حدثنا) أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عامر بن سعد عن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رهطا وسعد جالس فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا هو أعجبهم الى فقلت يا رسول الله مالك من فلان فوالله اني لاراه مؤمنا فقال أو مسلما فسكت قليلا ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي فقلت مالك عن فلان فوالله اني لاراه مؤمنا فقال أو مسلما فسكت قليلا ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا سعد

فوضع انما الاضراب وليس معناه الانتكار بل المعنى أن اطلاق المسلم على من لم يجتنب حاله الخيرة  
 الباطنة أو لوى من اطلاق المؤمن لان الاسلام معلوم بحكم الظاهر قاله الشيخ محي الدين لمخصا  
 وقعبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالاعلى ما عقده الباب ولا يكون لرد الرسول  
 صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة وهو تعقب امر ودوقد تناووه المطابقة بين الحديث والترجة  
 قبل ويحصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان توسع العطاء لمن أظهر الاسلام تألف فلما  
 أعطى الرهط وهبهم من المؤلفة وترك جعلا وهو من المهاجرين مع أن الجميع سألوه خاطبه سعد  
 في امره لانه كان يرى ان جعلنا أحق منهم لما اختبره منه دونهم ولهذا راجع فيه أكثر من مرة  
 فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى امرين أحدهما اعلامه بالحكمة في اعطائه أولئك وحرمان  
 جعل مع كونه أحب إليه من أعطى لاهل ترك اعطاه المؤلف يؤمن ارتداده فيكون من أهل  
 النار ثانيا ما أرشده إلى التوقف عن التناهي بالامر الباطن دون التناهي بالامر الظاهر فوضع هذا  
 فائدة رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد وانه لا يستلزم محض الانتكار عليه بل كان أحد  
 الجوابين على طريق المشروقة الأولى والأخر على طريق الاعتذار فان قيل كيف تم قبول شهادة  
 سعد لجعل بالايان ولو شهد بالعدالة لقبل منه وهي تستلزم الايمان فالجواب ان كلام سعد لم  
 يخرج عن شجاعة الشهادة وانما خرج مخرج المدح والتوسل في الطلب لاجله فلذلك افوتش في لفظه  
 حتى ولو كان لفظا الشهادة لما استلزم المشورة عليه بالامر الأولى وشهادته بل السابق برشده إلى  
 أنه قبل قوله فيه دليل أنه اعتذر بالمرور بنا في مسند محمد بن هرون الرواني وغيره ما ساند صحيح  
 إلى أن سالم الجبشاني عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كيف ترى جعلنا قال  
 قلت ككلمة الناس يعني المهاجرين قال فكيف ترى فلا نا قال قلت سيد من سادات الناس  
 قال لجعل خير من مل الأرض من فلان قال قلت فلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع قال انه  
 رأس قومه فانا أنما نفهم به فهذه منزلة جعل المذكور عند النبي صلى الله عليه وسلم كما ترى فظهرت  
 بهذا الحكمة في حرمانه اعطاه غيره وان ذلك الحيلة التأليف كما تقررناه وفي حديث الباب من  
 الفوائد التفرقة بين حقيقى الايمان والاسلام وترك القطع بالايان الكامل لمن لم ينص عليه  
 وأمانع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحا وان تعرض له بعض الشارحين نعم هو كذلك  
 فيمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد على غلاة المرتضى في اكتفائهم في الايمان بنطق اللسان وفيه جواز  
 تصرف الامام في مال المصالح وتقدير الاهم فالاهم وان خفي وجه ذلك على بعض الرعية وفيه  
 جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقد الشافع جوازه وتبني الصغير للكبير على ما ينظر أنه دخل  
 عنه ومر اجعة المشفوع اليه في الامر اذا لم يؤد إلى مفسدة وان الاسرار بالصحة الأولى من  
 الاعلان كما ستأتي في الاشارة اليه في كتاب الزكاة فثبتت الهف سارته وقد يعين اذا جاز الاعلان  
 إلى مفسدة وفيه ان من أشير عليه بما يعتقد المشروعة لا ينكر عليه بل يبين له وجه الصواب  
 وفيه الاعتذار إلى الشافع اذا كانت المصلحة في ترك الاجسام وان لا لعب على الشافع اذا ردت  
 شفاعته لذلك وفيه استحباب ترك الحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف من في الزكاة وسأني  
 تقرره هناك ان شاء الله تعالى (قوله اني لا اعطى الرجل) حذف المفعول الثاني للعميم أي  
 أي عطائه (قوله أعجب الي) في رواية الكشميهني أحب وكذا لا كثر اواة ووقع عند

اني لا اعطى الرجل وغيره  
 أحب الي منه خشية

الاسعيلي بعد قوله أحب إلى منه وما أعطيه إلا محبة أن يكبه الله إلى آخره ولا يهوى دود من طريق معمر إلى أعلى رجال أو أدع من هو أحب إلى منهم لا أعطيه شأ محبة أن يكبو في النار على وجوههم (قوله أن يكبه) هو يفتح أوله وضم الكاف يقال أكب الرجل إذا أطرق وكبه غيره إذا قلبه وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم تعدى بالهزمة وهذا زيدت عليه الهزمة تقصير وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال يقال أكب الرجل إذا كان فعله غير واقع على أحد فإذا وقع الفعل قلت كبه وكبته وجاءت هذه في أحرف بسيرة منها أنسل ريش الطائر ونسلته وأزفت البر وزفتها وحكي ابن الأعرابي في المتعدي كبه وأكبه معاء (تنبيه) ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه وقد روى عن ابن وهب ورشد بن سعيد جعجا عن وثمن عن الزهري بسند آخر قال عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم ونقل عن أبيه أنه خطأ من رآه وهو الوليد بن مسلم عنهما (قوله ورواه يونس) يعني ابن أبي زيد الأدي وحديثه موصول في كتاب الإيمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب برسته نضم الرامو اسكان السين المهملين وقبل الهامزة من فوق مفتوحة ولقطة قرمب من سياق التكمين ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه (قوله ومالك) يعني ابن كيسان وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم مالك والزهري وعاصم (قوله ومعمر) يعني ابن راشد وحديثه عند أحمد بن حنبل والحمدي وغيرهما عن عبد الرزاق عنه وقال فيه أنه أعاد السؤال ثلاثا ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أي عمر عن صفوان بن عينة عن الزهري ووقع في إسناده وهم منه أو من شفه لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عينة عن معمر عن الزهري بن ياقع معمر فنهما وكذا أحدث به ابن أبي عمير شيخ مسلم في مسنده عن ابن عينة وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه زعم أبو مسعود في الأطراف أن الوهم من ابن أبي عمير وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلما لكن لم يتبع الوهم في جهته وجملة الشيخ يحيى الدين على أن ابن عينة حدث به مرة فاسقاط معمر ومرة ثانيا وفيه بعد لأن الروايات قد تناقضت عن ابن عينة بأكثر معمر ولم يوجد إسقاطه إلا عند مسلم والموجود في مسنده ضيفه بلا إسقاط كافتقاره وقد أوضحت ذلك بدلالة في كتابي تعليق التعليق وفي رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة قال الزهري قمتي أن الإسلام الكلمة والإيمان العمل وقد امتشكل هذا بالنظر إلى حديث سؤال جبريل فإن ظاهره يخالفه ويمكن أن يكون مراد الزهري أن المرء يصحك بالإسلام ويسمى مسلما إذا تلفظ بالكلمة أي كلمة الشهادة وأنه لا يسمى مؤمنا إلا بالعمل والعمل يشمل عمل القلب والجوارح وعمل الجوارح يدل على صدقه وأما الإسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه (قوله وابن أخي الزهري عن الزهري) يعني أن الأربعة المذكورين رواهوا هذا الحديث عن الزهري بإسناده كما رواه شعيب عنه وحديث ابن أخي الزهري موصول عند مسلم وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات وقال في آخره تخشية أن يكسب على البناء للمفعول وفي رواية ابن أخي الزهري لطيفة وهي رواية أربعين بن زهرة على الولا معروعه وعاصم وأبوه (قوله باب) هو منون

أن يكبه الله في النار ورواه  
يونس ومالك ومعمر وابن  
أخي الزهري عن الزهري  
(باب) السلام من الإسلام

وقوله السلام من الاسلام زافدي رواية كريمة افشاه السلام والمراد بانما نشره سرا أو جهورا وهو مطابق للمرفوع في قوله على من عرف ومن لم تعرف وبيان كونه من الاسلام فتقدم باب الطعام الطعام مع بقية فوائده وغاير المصنف بين شيعة الذين حدثوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الواحد بالفائدة الاسنادية وهي تكثير الطرق حيث يحتاج الى اعادة المتن فإنه لا يعتمد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة فان قيل كان يمكن ان يجمع الحكمين في ترجعوا واحد في صحيح الحديث عن شيعة معا اجاب الكرماني باحتمال أن يكون كل من شيعة أو ردف معروض غير المعروض الآخر وهذا ليس بطائل لانه متوقف على ثبوت وجود تصنيف محبوب لكل من شيعة والاصل علمه ولان من اعترف بترجيح كل من قتيبة وعمر بن خالد يذكر أن لو واحد منهما تصدق على الابواب ولا تفرق بينهما ان الضاري بطل في التراجم والمعروف الشائع عنه انه هو الذي يستنبط الاحكام في الاحاديث ويترجم لها وتقتضي ذلك بما لا يدركه فيه غيره ولانه يبق السؤال بحاله اذ لا يتبع معه ان يجمعهما المصنف ولو كان معهما مفرقين والظاهر من صنيع الضاري انه يقصد تعدد شعب الایمان كما قلته من ان كل شعبة باب تنويه كرها وقصد التنويه يحتاج الى التاكيد فلذلك غاير بين الترجعتين **(قوله وقال عمار)** هو ابن ياسر أحد السابقين الاولين واثرو هذا أخرجه احمد بن حنبل في كتاب الایمان من طريق سفيان الثوري ورواه يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق شيعة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي اسحق السبيعي عن سلمة بن زرعر عن عمار ولفظ شعبة ثلاث من كن فيه فقد استكمل الایمان وهو بالغ في حكمه ذروني في جامع معمر عن أبي اسحق وكذا حدث به عبد الرزاق في مصنفه عن معمر وحدث به عبد الرزاق باخرة فرقه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه البزار في مسنده وابن أبي حاتم في العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي وكذا رواه البغوي في شرح السنن من طريق أحمد بن كعب الواسطي وكذا أخرجه ابن الاعرابي في معجمه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثتهم عن عبد الرزاق في فروعنا واستغفره البزار وقال أبو زرعة هو خطأ **(قلت)** وهو معلول من حيث صناعة الاسناد لان عبد الرزاق تفرغ باخرة وسمع هو لاه منه في حال تفرغه الآن مثله لا يقال بالرائي فهو في حكم المرفوع وقد رويناه من فروعنا وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده ضعف وله شواهد أخرى ينهيا في تطبيق التطبيق **(قوله ثلاث)** أي ثلاث خصال واعرابه تظهر ما عرف في قوله ثلاث من كن فيه والعالم يفتح الادم والمراد به هنا جميع الناس والاقطار القلة وقيل الاقتدار وعلى الثاني فن في قوله من الاقتار بمعنى مع أو يجمع عند قال أبو الزناد بن سراج وغيره انما كل من جمع الثلاث مستكملا للایمان لان مداره عليها لان العبد اذا اتصف بالاقتاد لم يترك له لوما مقصدا واجبا عليه الاداء ولم يترك شيئا مما يحتاجه الاجتناب وهذا يجمع أركان الایمان وبذل السلام يتضمن مكارم الاخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ويحصل به التالف والتعاضد والاتفاق من الاقتار يتضمن غاية الكرم لانه اذا اتفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر انفاقا والنفقة أهم من أن تكون على العيال واجبة ومندوبة أو على الضيف والزائر وكوفهم الاقتار يستلزم الوفاء بالله والزهد في الدنيا وقصر الامل وغير ذلك من مهمات الآخرة وهذا التقرير يعقوى أن يكون

وقال عمار ثلاث من جمعهن  
فقد جمع الایمان والاتصاف  
من نفسك وبذل السلام للعالم  
والانفاق من الاقتار  
(حدثنا) قتيبة قال حدثنا  
الثلاث عن يزيد بن أبي حبيب  
عن أبي الخير عن عبد الله بن  
عمر أن رجلا سأل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أي  
الاسلام خير قال تعلم الطعام  
وتقرأ السلام على من  
عرفت ومن لم تعرف

الحديث مر فوالله يشبه ان يكون كلام من أوفى جوامع الكلام والله أعلم (قوله باب كفران  
العشر وكفرون كفر) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه مراد المصنف ان بين ان  
الطاغان كانت تسمى ايماناً كذلك المعاصي تسمى كفر الكفر حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به  
الكفر الخرج من الملة قال وخص كفران العشر بين أنواع الذنوب الدقيقة بدعية وهي قوله  
صلى الله عليه وسلم لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لأمرته المرأة أن تسجد لزوجها ففقرن حتى  
الزوج على الزوجة بحق الله فإذا كفر المرأة حتى زوجها وقد بلغ من حقها عليها هذه الغاية  
كان ذلك دليلاً على أنها باهتة بحق الله فذلك يطلق عليها الكفر لكنه كفر لا يخرج عن الملة  
ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لامور اليمان وذلك من جهة كون الكفر ضد  
اليمان وأما قول المصنف وكفرون كفر فأشار إلى أمر واه أحد في كتاب اليمان من طريق  
عطاء بن أبي رباح وغيره وقوله أنه أبو سعيد أي يدخل في الباب حديث رواد أبو سعيد وفي رواية  
كرعة في عن أبي سعيد أي مروي عن أبي سعيد وفائدة هذا الإشارة إلى أن الحديث طريق بقا غير  
الطريق المسافة وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيز وغيره من طريق عباس بن  
عبد الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم للتساءمصدق فاني رأيتك أكثر أهل النار فقل ولم  
بارسول الله قال تكثرون اللعن وتكفرون العشر الحديث ويحتمل ان يريد بذلك حديث أبي سعيد  
أي لا لايشكر الله من لا يشكر الناس قاله القاضي أبو بكر المذكور والاول أظهر وأجرى على  
ما ألّف المصنف وبعضه اراده حديث ابن عباس بلفظ وتكفرون العشر والعشر الزوج قبله  
عشر يعني معاشر مثل أكبل يعني مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث  
طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الاسناد وأما سائر الكلام عليه ثم وثبه  
هنا على فائدة تين من احدهما ان الضاري يذهب الى جواز تقطيع الحديث اذا كان ما يفصله منه  
لا يتعلق بما قبله ولا بعده تعلقاً يقضي الى الفساد المعنى فصنع كذلك يوهم من لا يحفظ الحديث  
ان المختصر غير التام لاسيما اذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فان اوله  
هنا قوله صلى الله عليه وسلم رأيت النار اني أحرم ما ذكر منه واول التام عن ابن عباس قال خسفت  
الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة الكسوف ثم خطبة النبي صلى  
الله عليه وسلم وفيها القدر المذكور وهنا نحن أرادعد الاحاديث التي اشتمل عليها الكتاب بظن ان  
هذا الحديث حديثان أو أكثر لا اختلاف الاستداه وقد وقع في ذلك من حكى ان عده بغير تكرار  
أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محيي الدين ومن بعدهما وليس الامر كذلك بل  
عده على التمر بألفا حديث وخمسائة حديث وثلاثة عشر حديثاً كما بينت ذلك مفصلاً في  
المقدمة القائدة الثانية تقرر ان الضاري لا يعيد الحديث الاتفاضة لكن تارة تكون في المتن  
وتارة في الاسناد وتارة في ما وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه فان  
كثرت طرقه أو رد لكل باب طريقاً وان قلت اختصر المتن أو الاسناد وقد صنع ذلك في هذا  
الحديث فانه أو رده هنا عن عبد الله بن مسلة وهو القضي مختصراً مقتصراً على مقصود  
الترجمة كما تقدمت الإشارة اليه من ان الكفر يطلق على بعض المعاصي ثم أورده في الصلاة في  
باب من صلى وقدمه نار بهذا الاسناد يعينه لكن لم يلم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط

(باب) كفران العشر  
وكفرون كفر، فيه أبو سعيد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
(حدث) عبد الله بن مسلة  
عن مالك بن زيد بن أسلم  
عن عطاء بن يسار عن ابن  
عباس قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم رأيت النار  
فإذا أكثر أهلها النساء  
يكفرون قبل أن يكفرون بالله  
قال يكفرون العشر ويكفرون  
الاحسان لو أحسنت الى  
احداهن الدهر ثم رأت منك  
شيئاً قالت ما رأيت منك  
خيراً قط

ثم أورد في صلاة الكسوف بهذا الاستناد فساقه تاماً وأورد في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير التقني مقتصر على موضع الحاجة ثم أورد في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضاً على هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه فلا يوجد في كتابه حديث على صورة أحد في موضعين فصاعداً والله الموفق وسأني الكلام على ما اقتضته حديث الساب من الفتاوى حديث ذكره تاماً إن شاء الله تعالى **(قوله باب)** هو ممنون وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره والجاهلية ما قبل الإسلام وقد يطلق في شخص معين أي في حال جاهليته وقوله ولا يكفر بتسديد الفتاوى المستوحاة وفي رواية أي الوقت بفتح أوله واسكن الكاف وقوله إلا بالشرك أي أن كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية والشرك أكبر المعاصي ولهذا الاستثناء ومحصل الترجمة أنه لم يقدم أن المعاصي يطلق عليها الكفر بمجرداً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجدار إذ إن بين أنه كفر لا يخرج عن الملة خلافاً لقواعد الذين يكفرون بالذنوب ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء عسى ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة والمراد بالشرك في هذا الآية الكفر لأن من محدثوبة محمد صلى الله عليه وسلم مثلاً كان كافراً ولو لم يحصل مع الله الها آخر والمغفرة منسقة عنه بإخلاف وقيل رد الشرك وروايه ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين قال ابن بطال غرض البضارى الدعي من يكفر بالذنوب كالخوارج ويقولون إن من مات على ذلك يخطف النار والاية ترد عليهم لأن المراد بقوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من مات على كل ذنب سوى الشرك وقال الكرماني في استدلاله بقوله أي ذنوبه فإنه لم ينظر لأن التعبير ليس كبيراً وهم لا يكفرون بالصغار **(قلت)** استدلاله عليهم من الآية ظاهر وذلك أقصر عليه ابن بطال وأما مقصده أي ذنوبه فانه ذكر أن ليستدل بها على أن من بقيت فيه خطيئة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها سواء كانت من الصغار ثم الكبار وهو واضح واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بأن الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم قال إنما المؤمنون إخوة فأصهروا بني أخويكم واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم إذا اتقى المسلمان بسفيهما فمهما مسلمين مع التواعد بالنار والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل مانع واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا يذوق جاهلية أي خصلته جاهلية مع أن منزلة أي ذنوب الإيمان في الدرة العالية وإنما ونجته بذلك على عظيم منزلته عند تحذير الله عن معاودة مثل ذلك لأنه وإن كان معذوراً بوجه من وجوه العذر لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر من هودونه وقد وضع بهذا وجه دخول الحديثين تحت الترجمة وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أي ذنوبه شياضه لكن سقط حديث أي بكرتهم رواية المسجى وأما رواية الأصلية وغيره فافرد بها حديث أي بكرتهم بترجمان طائفتان من المؤمنين وكل من الروايتين جعاً وتفرقاً حسن والطائفة المقطعة من الشيء يطلق على الواحد فافرقه عند الجهور وأما اشتراط حضور أربعة في رسم الزاني مع قوله تعالى وليس به عندنا بهما طائفتان المؤمنين فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرحيم بدليل آخر وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى فلتقم طائفتهم نعمك

• **(باب)** المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك لقول النبي صلى الله عليه وسلم إنك أمرؤ فيك جاهلية وقال الله عز وجل إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

قوله حدثنا أيوب الخ هذا  
مؤخر عن حديث سليمان  
ابن حرب في نسخة المتن التي  
بأيدينا كاترى تأمل  
مصحف

• (حدثنا) • سليمان بن  
حرب قال حدثنا شعبة  
عن واصل عن المعمر قال  
لقيت أبا ذر بالبدعة وعليه  
حلة وعلي غلامه حلة  
فأستمن ذلك فقال لي  
سأيت رجلا

فذا لقوله تعالى وليأخذوا أسلحتهم فذكر بلفظ الجمع وأقله ثلاث على الصحيح (قوله حدثنا  
أيوب) هو السجستاني ويونس هو ابن عبيد عن الحسن هو ابن أبي الحسن البصري والاحنف  
ابن قيس مخضرم وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم لكن قبل إسلامه وكان رئيس خزيمة  
الاسلام به يضرب المثل في الحلم وقوله ذهبت لأنصر هذا الرجل يعني عليا كذا هو في مسلم من  
هذا الوجه وقد أشار إليه المؤلف في الفتن ولفظه أن يدصره أن عمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم زاد الاسعيلي في روايته يعني عليا وأبو بكر قاسم كان الكافي هو الصامي المشهور وكان  
الاحنف أراد أن يخرج بقومه إلى علي بن أبي طالب ليقا تل فعه يوم الجمل فنهاه أبو بكر فرجع  
وحمل أبو بكره الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسيفيهما حسم المائدة والافالحق أنه  
محمول على ما إذا كان القتل منهما بغير تأويل سائغ كما قتلناه ويخص ذلك من عموم الحديث  
المتقدم بدليسه الخاص في قتال أهل البغي وقد رجع الاحنف عن رأي أبي بكر في ذلك وشهد مع  
علي باقي حروبه وسياق الكلام على حديث أبي بكر في كلب الفتن أن شاء الله تعالى ورجال  
استأذه كلهم بصرون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن  
والاحنف (قوله عن واصل) هو ابن حيان وللأصلي هو الاحدب والمصنف في العتق ثنا  
واصل الاحدب (قوله عن المعمر) وفي العتق سمعت المعمر بن سويد هو جمع مملات ساكن  
العين (قوله بالبدعة) هو فتح الرامو المحدة والمجته موضع بالبادية منه بين المدنية ثلاث  
مراحل (قوله وعليه حلة وعلي غلامه حلة) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه لكن في رواية  
الاسعيلي من طريق معاذ عن شعبة أن أبا ذر فإذا حلة عليه منها أيوب وعلي عبيد منها أيوب  
وهذا توافق ما في اللغة أن الحلة ثوبان من جنس واحد ويؤيد ما في رواية الأعمش عن المعمر  
عند المؤلف في الأدب بل نقدر رأي عليه بردا على غلامه بردا فقلت لو أخذت هذا فلبسته  
كانت حلة وفي رواية مسلم فقلنا يا أبا ذر لو جعلت بينهما كانت حلة ولأى داود فقال القوم يا أبا ذر  
لو أخذت الذي على غلامك فجعلته مع الذي عليك لكانت حلة فهذا موافق لقول أهل اللغة  
لأنه ذكر أن التوئين يصيران بالجمع بينهما حلة ولو كلن كما في الأصل على كل واحد منهما حلة  
لكان إذا جمعهما يصير عليه حلتان ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه كان عليه برد جيد فحله  
ثوب خلق من جنسه وعلي غلامه كذلك وكان يحمل له لو أخذت البرد الجسد فأضفته إلى البرد  
الجسد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد الخلق بده لكانت حلة جيدة فقلتم بذلك الروايتان  
ويحمل قوله في حديث الأعمش لكانت حلة أي كاملة الجوده فالتسكير في التثنية والله  
أعلم وقد نقل بعض أهل اللغة أن الحلة لا تكون إلا من جديدين يحملهما من طبعهما  
فأخذ أصل تسمية الحلة وغلام أي ذرا المذكور ولم يسم ويحمل أن يكون ثوبا من أرواح مولى  
أبي ذر وحديثه عنه في الخصمين وذكر مسلم في الكشي أن اسمه سعد (قوله فسأته) أي عن  
السبب في الباسه غلامه فقلير ليسه لاه على خلاف المألوف فأجاب بحكاية القصة التي  
كانت سببا لذلك (قوله سأيت) في رواية الاسعيلي شاعت وفي الأدب للمؤلف كان يني  
ويذكر رجل كلام وراعه مسلم من أخواني وقيل أن الرجل المذكور هو بلال المؤذن مولى  
أبي بكر وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعاً ومعنى سأيت وقع بيني وبينه سبباً بالتصنيف

وهو من السبب بالتشديد وأصله القطع وقيل مأخوذ من السبوة هي حقبة الدرر وهي الناحية  
من القول بالفاضل من الجند فعلى الأول المراد قطع المسبوب وعلى الثاني المراد كشف عورته  
لأن من شأن السبب إبداء عورة المسبوب (قوله نصيرة بامه) أي نسبته إلى العار زائد في  
الادب وكانت أمه أعجمية فقلت منها وفي رواية قلته ابن السوداء أو العجمي من لا يصفح  
باللسان العربي سواء كان عربياً أو عجمياً والقائم في نصيرة بامه كآية بين أن التعدير هو  
السبب والظاهر أنه وقع بينهما سبب وزاد عليه التعدير فتكون عاطفة ويدل عليه رواية مسلم قال  
أعبرته بامه فقلت من سب الرجال ليسوا أباه وأمه قال إنك امرؤ فيك جاهلية أي خصلة من  
خصال الجاهلية ويظهر لي أن ذلك كان من أي ذوق قبل أن يعرف عمره فكانت تلك الخصلة من  
خصال الجاهلية باقية عنده فلذلك قال كما عندها المؤلف في الأدب قلت على ساعتي هذين كبر  
السن قال نعم كأنه تعجب من خفا ذلك عليه مع كبر سنه فينبغي أن يكون هذه الخصلة مدفوعة شرعاً  
وكان بعد ذلك يساوي غلامه في الملبوس وغيره وأخذ بالاحوط وإن كان لفظ الحديث يقتضي  
اشتراط المواصلة للمساواة وسند كرمياً يتعلق بيقينية ذلك في كلب العتق حيث ذكره المصنف  
إن شاء الله تعالى وفي السياق دلالة على جواز تعديده عبرته بالياء وقد أذكره ابن قتيبة وتبعه  
بعضهم وأثبت آخرون انه اللفظ وقد جازى سبب الباس أي ذرغلامه مثل لبسه أترم فروع  
أمر من هذا وأخص أخرجه الطبراني عن طريق أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أعطى أبا ذر عبدًا فقال أطعني عمًا كل وألسه عمًا لبس وكان لا يذوق من شقه  
نصفين فأعطى الغلام نصفه فراء النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال قلت يا رسول الله  
أطعمهم عمًا كلون وألسوهم عمًا لبسون قال نعم (قوله باب ظلم دون ظلم) دون يحتمل أن  
تكون بمعنى غير أي أنواع الظلم متغايرة بمعنى الذي أي بعضها أخف من بعض وهو أظهر  
في مقصود المصنف وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحسن كتب الإيمان من حديث عطاء  
ورواه أيضاً من طريق طائوس عن ابن عباس عن عطاء وهو في معنى قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل  
الله الآية فاستعمله المؤلف ترجيحاً واستدل به بالحديث المرفوع ووجه الدلالة منه أن العصاة  
فهموا من قوله بظلم عموم أنواع المعاصي ولم يشكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأنعموا  
لهم إن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوه فمدل على أن الظلم مراتب متفاوتة  
ومناسبة أراد إذا عقب ما تقدم من أن المعاصي غير الشر لا نسب صاحبها إلى الكفر المخرج  
عن الملة على هذا التقرير ظاهرة (قوله حديثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله وحديث بشر)  
هو في الروايات الصحيحة أو العطف وفي بعض النسخ قلها صورة ح فان كانت من أصل  
التصنيف فهي مهسلة مأخوذة من التحويل على التناثر وإن كانت من حديث من بعض الرواة  
فيحصل أن تكون مهسلة كذلك أو مجعلاً مأخوذة من البخاري لأنها من أي قال البخاري  
وحديث بشر وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف بقدر وهو أئمت الناس  
في شعبة ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عالياً عن أبي الوليد أو لفظ المساق  
هنا لفظ بشر وكذلك أخرج النسائي عنه وتابعه ابن أبي عدي عن شعبة وهو عند المؤلف في تفسير  
الانعام وأما لفظ أبي الوليد فساقه المؤلف في قصة لقمان بلفظ أنا لم يلبس أباه بظلم وزاد فيه

فصبرته بامه فقال لي النبي  
صلى الله عليه وسلم بأنا  
ذراً عبرته بأمته إنك امرؤ  
فيك جاهلية استوائكم  
خولكم جعلهم الله تحت  
أيديكم فمن كان أخوه تحت  
يده فليطعنه مما يأكل  
وليلسه مما يلبس ولا  
تكلفوه هم ما يلبسهم فان  
كلفتموهم فأعينوهم (باب)  
وإن طلاقاً من المؤمنين  
اقتتلوا فأصلحو بينهما  
فصلحهم المؤمنين (حديثنا)  
عبد الرحمن بن المبارك قال  
حدثنا جابر بن زيد قال حدثنا  
أبو يونس عن الحسن بن  
الاحنف بن قيس قال ذهب  
لأنصر هذا الرجل فلقيني  
أوبكره فقال أين تريد قلت  
أنا من هذا الرجل قال اربع  
فاني سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول إذا  
التقى المسلمان بسفيهما  
فالقائلا والمقتول في النار  
فقلت يا رسول الله هذا القاتل  
يخالب المقتول قال إنه كان  
حرباً على قتل صاحبه  
(باب) ظلم دون ظلم (حديثنا)  
أبو الوليد حديثنا شعبة  
قال وحديث بشر قال حدثنا  
محمد بن شعبة عن سليمان  
عن إبراهيم عن علقمة عن  
عبد الله بن مسعود قال سمعت



أو نعيم في مستقر حرمين طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله ان الشرك لظلم عظيم فطابت  
 أنفسهم واقتضوا رواية شعبة هذه ان هذا السؤال سبب نزول الآية الاخرى التي في لقمان لكن  
 رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الاعشى وهو سليمان المذكور في حديث الباب في رواية  
 جرير عنه قالوا يا سالم ليس ايمانه لظلم فقال ليس بذلك ألا تسمعون الى قول لقمان في رواية  
 وكيع عنه فقال ليس كالتظلم وفي رواية عيسى بن نونس انما هو الشرك ألم تسمعون الى ما قال  
 لقمان وظاهر هذا ان الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نهىهم عليها ويحفل  
 أن يكون نزولها وقع في الحال قتلاها عليهم ثم نهىهم فلتتم الروايات قال الخطابي كان الشرك  
 عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم فحملوا الظلم في الآية على معاده بمعنى من المعاصي فسألوا  
 عن ذلك فقلت هذه الآية كذا قال وفيه نظر والذي يظهر لي انهم حملوا الظلم على عومه الشرك  
 فخلوه وهو الذي يقتضيه منصرف الموقوف وانما حملوه على العموم لان قوله بظلم تركه في سياق  
 التي لكن عومه انما يحجب الظاهر قال المحققون ان دخل على التكررة في سياق التي ما يؤكد  
 العموم ويقويه فهو من في قوله ما جاء من رجل اذا تدنصص السموم والا فالعموم مستفاد  
 بحسب الظاهر كافيهم الصحابة من هذه الآية ومن يهمل التي صلى الله عليه وسلم ان ظاهرها غير  
 مراد بل هو المراد بالظلم الذي أريد به الخصاص فالمراد بالظلم أي أنواعه وهو الشرك فان قيل من أين  
 يلزم ان من ليس بالايمن بالظلم لا يكون آسنا ولا مهتد سحى شق عليهم والسياق انما يقتضي ان من  
 لم يوجد منه الظلم فهو آمن ومهتد فليدل على نفي ذلك من وجد منه الظلم فالجواب ان ذلك  
 مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم لهم على  
 الايمن أي لهم الايمن لا لغيرهم كذا قال الزمخشري في قوله تعالى يا ايها النعبد وقال في قوله تعالى  
 كلا انها كلمة هو قائلها تقديم هو على قائلها يفيد الاختصاص أي هو قائلها لا غيره فان قيل  
 لا يلزم من قوله ان الشرك لظلم عظيم ان غير الشرك لا يكون ظلم فالجواب ان التثنية في قوله  
 لظلم التعظيم وقديين ذلك استدلال الشارع بالآية الثانية فالتقدير لم يلبسوا ايمانهم بظلم عظيم  
 أي بشرك اذ لا ظلم أعظم منه وقدر ذلك صريحاً عند المؤلف في قصة ابراهيم الخليل عليه  
 السلام من طريق حفص بن غثا عن الاعشى ولفظه قلنا يا رسول الله يا سالم بظلم نفسه قال  
 ليس كما تقولون لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشرك ولم تسمعوا الى قول لقمان قد ذكر الآية واستنبط  
 منه المأزى جوازاً خيراً البيان عن وقت الحاجة ونازع القاضى عياض فقال ليس في هذه  
 القصة تكليف على بل تكلف اعتقاد تصديق الخبر واعتقاد التصديق لازم لا ولوروده فما  
 هي الحاجة ويمكن أن يقال المعتقدات أيضاً ما تحتاج الى البيان فلما أجل الظلم حتى تناول  
 اطلاق جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فالتفت الحاجة والحقي أن في القصة تأخير  
 البيان عن وقت الخطاب لانهم حيث احتاجوا اليه لم يتأخر (قوله ولم يلبسوا) أي لم يخلطوا  
 تقول ليست الامر بالتعظيم باليه بالحق في الماضي والحق في المستقبل أي خلطه وتقول  
 ليست الشوب اليه بالكسوف في الماضي والحق في المستقبل وقال محمد بن اسمعيل التيمي في  
 شرحه خلط الايمان بالشرك لا يتصور فالمراد انهم لم تحصل لهم الصنتان كفر متأخر عن ايمان  
 مستقيم أي لم يرتدوا ويحتمل أن يراد انهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً أي لم ينافقوا وهذا أوجه

ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أو لم  
 لهم الايمن وهم مهتدون  
 قال أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم يا سالم بظلم فأنزل  
 الله عز وجل ان الشرك لظلم  
 عظيم



الثلاث أنهم اتهموه على ما عداها إذا أصل العناية مختصر في ثلاث القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف لأن خلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان العزم عليه فمارنا للوعد أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدله أو أي فهذا لم يوجد منه صورة النفاق قاله الغزالي في الاحكام في الطبراني في حديث طويل ما يشهد له فقيه من حديث سلمان إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف وكذا قال في باقي الخصال واسناده لا بأس به ليس فيهم من أجمع على تركه وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ إذا وعد الرجل أمراً ومن ينه أن يفي له فلم يفي فلاثم عليه **(قوله إذا وعد)** قال صاحب المحكم يقال وعدته خيراً أو وعدته شراً فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الأخير وعدته وفي الشر أو وعدته وحكي ابن الأعرابي في نوادره أو وعدته خيراً بالهمزة فالمراد بالوعد في الحديث الوعد بالخبر أو ما الشتر فيستحب أخلافه وقديح ما لم يترتب على تركه انتفاء مفسدة وأما الكذب في الحديث فحكي ابن التين عن مالك أنه سئل عن جوب عليه كذب فقال أي نوع من الكذب له حديث عن عيسى له سلف في التقي وصفه فهذا لا ينصرف وإنما يضر من حديث عن الاشياء بخلاف ما هي عليه فأما الكذب انتهى وقال الثوري هذا الحديث عنه جماعة من العلماء مشكلاً من حيث إن هذه الخصال قد توعدت في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره قال وليس فيه إشكال بل معناه صحيح والذي قاله المحققون إن معناه أن هذه خصال نفاق وصاحبها شبه بالمنافقين في هذه الخصال ومتى خالفوا خلافتهم (قلت) ويحصل هذا الجواب الجليل في التسمية على الجمل أي صاحب هذه الخصال كلنفاق وهو يتأصل إن المراد بالنفاق نفاق الكفر وقد قيل في الجواب عنه إن المراد بالنفاق نفاق العمل بكلامه وهذا الرضاء القرطبي وأسنده له يقول عرضة ذقة هل تعلم في شأن النفاق فإنه لم يرد بذلك نفاق الكفر وإنما أراد نفاق العمل ويؤيده وصفه بالخالف في الحديث الثاني بقوله كان منافقاً خالصاً وقيل المراد بإطلاق النفاق الانذار والتعذير عن ارتكاب هذه الخصال وإن الظاهر غير مراد وهذا ارتضاء الخطأ وذكر أيضاً أنه يحتمل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له ديناً قال ويدل عليه التعبير إذا فأنها تدل على تكرور الفعل كذا قال في الأولى ما قال الكرماني أن حذف المقعول من حديث يدل على الصوم أي إذا حدث في كل شيء كذب فيه أو يصير قاصر أي إذا وجد ما هيبة التعذير كذب وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بامرأها فان من كان كذلك كان فاسداً الاعتقاد غالباً وهذه الاجوبة كلها مبنية على أن اللام في المنافق للجنس ومنهم من ادعى أنها للعهد فقال أنه ورد في حق شخص معين أو في حق المنافقين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتسلك هؤلاء باحاديث ضعيفة جاءت في ذلك أو ثبت شيء منها التين المصير البؤس أحسن الاجوبة ما لارتضاء القرطبي والله أعلم **(قوله تابعه شعبة)** وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المغالام ورواية تقيصة عن سفيان وهو الثوري وضعفها يحيى بن معين وقال الشيخ يحيى الدين أنما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الاصلة وتعبه الكرماني بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات فكيف تكون متابعة وجوابه أن المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخبر جافي صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش منها

وإذا وعد أخلف وإذا اتفق خان (حدثنا) تقيصة بن عقبة قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربيع من كن فيه كان منافقاً خالصاً من كانت فيه صفة منهن كانت فيه خلة من النفاق حتى يدعى إذا اتفق خان وإذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر تابعه شعبة عن الأعمش

رواية شعبة المشار إليها وهذا هو السرفي ذكرها هنا وكأهمهم أن المراد بالاتباع حديث أبي هريرة  
 المذكور في الباب وليس كذلك إذ لو أراد له شاهدًا وأما دعواه أن بينهما مخالفة في المعنى  
 فليس بمسلم لما قرأناه اتفاقًا غاية أن يكون في أحدهما زيادة وهي مقبولة لأنها من ثقة متقن  
 والله أعلم (قائده) رجال الاسناد الثاني كلهم كوفون الا حصاة وقد دخل الكوفة أيضا  
 والله أعلم (قوله باب قيام ليلة القدر من الايمان) لما بين علامات النفاق وقصصا رجع الى  
 ذكر علامات الايمان وحسبنا ان الكلام على متعلقات الايمان هو المقصود بالامالة وانما ذكر  
 متعلقات غيره مستطردا ثم رجع فذكر ان قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من  
 الايمان وأورد السلسلة من حديث أبي هريرة بمصداق الباعث والجزاء وعبري ليلة القدر  
 بالمضارع في الشرط وبالماضي في جوابه بخلاف الآخرين قبل الماضي فهما وأبى الكرماني  
 لذلك نكتة لطيفة قال لان قيام رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه بخلاف قيام ليلة القدر فانه  
 غير متيقن فلهذا ذكره بلفظ المستقبل انتهى كلامه وفيه شي مستأني الاشارة اليه وقال غيره  
 استعمل لفظ الماضي في الجزاء اشارة الى تحقق وقوعه فهو قطعي أم والله وفي استعمال  
 الشرط مضارع والجواب ماضيا نزاع بين النحاة فنعاه الاكثر وأجازة آخر ولكن بلفظ  
 استندوا بقوله تعالى ان نشأت نزل عليهم من السماء ففعلت لان قوله ففعلت بلفظ الماضي  
 وهو تابع للوواب وتابع الجواب جواب واستندوا أيضا بهذا الحديث وعندي في الاستدلال  
 به نظر لاني أظنه من تصرف الرواة لان الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في  
 الشرط والجزاء وقدر واد الساسي عن محمد بن علي بن محبوب عن أبي الهيثم شيخ البخاري  
 فلم يفرق بين الشرط والجزاء بل قال من يقيم ليلة القدر يغفر له ورواها أيضا عن أبي الهيثم  
 عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن محمد الوهاب بن نجدة عن أبي الهيثم ولفظه زاد على  
 الروايتين فقال لا يقوم أحدكم ليلة القدر فوافقها ايمانا واحتسابا اغفر الله له ما تقدم من ذنبه  
 وقوله في هذه الرواية فوافقها زيادة بيان والا فالجزاء مرتب على قيام ليلة القدر ولا يصدق  
 قيام ليلة القدر الاعلى من وفاقها والحصر المستفاد من التي والاثبات مستفاد من الشرط  
 والجزاء فوضعت ذلك من تصرف الزيادة المعنى لان مخرج الحديث واحد وسأقي الكلام على  
 ليلة القدر وعلى صام رمضان وقيامه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام (قوله باب الجهاد من  
 الايمان) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه فاما مناسبة ايراده  
 مع باقي الجمل فواضح لا شرا كهافي كونها من خصال الايمان وأما ايراده بين هذين البابين مع أن  
 تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فكذلك لم أر من تعرض لها بل قال الكرماني صنع هذا على أن  
 النظر مقطوع عن بغير هذه المناسبة يعني اشتراكها في كونها من خصال الايمان (وأقول) بل قيام  
 ليلة القدر وان كان ظاهرا المناسبة لقيام رمضان لكن للحديث الذي أوردته في باب الجهاد  
 مناسبة لتمام قيام ليلة القدر حسنة تجد الان التماس ليلة القدر تستدعي بحفاظة زيادة وبمجاهدة  
 تامة ومع ذلك فقد دواقها أولا وكذلك الجهاد بتمس الشهادة بقصد اعلاء كلمة الله وقد يحصل  
 لذلك أولا فتناسي أن في كل منهما مجاهدة في ان كلامهما قد يحصل المقصود الاصل لصاحبه  
 أولا فانما التماس ليلة القدر ما جاور فان وفاقها كان أعظم أجرا والمجاهدة لا تتمام الشهادة

• (باب) قيام ليلة القدر  
 من الايمان (حدثنا) أبو  
 الهيثم قال أخبرنا شعب  
 قال حدثنا أبو الزناد عن  
 الاعرج عن أبي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من يقيم ليلة القدر ايمانا  
 واحتسابا غفر له ما تقدم  
 من ذنبه  
 • (باب الجهاد من الايمان)

ما جرو فان وافقهما كان اعظم أجرا ويسر الى ذلك شبه صلى الله عليه وسلم الشهادة بقوله ولوددت اني اقل في سبيل الله ذكر المؤلف خصل الجهاد فلك استطردا ثم عاد الى ذكر قيام رمضان وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ثم ذكر بعده باب الصيام لان الصيام من التروك فأخرج عن القيام لانهم من الافعال ولان الليل قبل النهار ولعله اشار الى ان القيام مشروع في أول ليلة من الشهر خلا فلبعضهم **(قوله حدثنا حرمي)** هو اسم بلقب النسبة وهو بصري يكنى ابا علي قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري العبدى وقال له الثقة وهو ثقة متقن قال ابن القطان لم يعمل عليه بقادر وفي طبقته عبد الواحد بن زيد بصري أيضا لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الصحيحين شي **(قوله حدثنا عمار)** هو ابن القعقاع بن شرملة الضبي **(قوله اتدب الله)** هو بالنون أى سارع جوابه وحسن جزائه وقيل بمعنى أجاب الى المراد ففي الصحاح ذنب فلانا لكذا فأتدب أى أجاب الله وقيل معناه تكفل بالطلوب وبذل عليه رواية المؤلف في أوامر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ تكفل الله وله في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عنه بلفظ توكل الله وسياق الكلام عليها وهي رواية مسلم هناك ان شاء الله تعالى ووقع في رواية الاصيل هنا اتدب بياض تصانيفهم وزيد النون من المأدبة وهو تعجب وقد وجهوه بتكلف لتمكن الطباير والواعلى خلافه مع اتحاد الخروج كافي في تحفته **(قوله لا يخرج الايمان بي)** كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ وفي رواية مسلم والاصحلى الايمان بالنسب قال النووي هو مفعول له وتقديره لا يخرجني اخرج الايمان والتصدق **(قوله وتصديق برسلي)** ذكره الكرماني بلفظ أو تصديق ثم استشكله وتكلف الجواب عنه والصواب أسهل من ذلك لانه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ أو وقوله أى نفسه عدول من ضمير الغيبة الى ضمير التكميم فهو التقات وقال ابن مالك كان الاثنان في انظارهما الايمان به ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال أى اتدب الله ان خرج في سبيله فائلا لا يخرجني الايمان بي ولا يخرجني مفعول القول لان صاحب الحال على هذا التقدير هو الله وتعبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز وان التعبير باللاتق هنا غير لائق فالاولى أنه من باب الالتفات وهو متعنه وسياق في أثناء فرض الخمس من طريق الأعرج بلفظ لا يخرجني الجهاد في سبيله وتصديق كلمته **(نتية)** جاء هذا الحديث من طريق أبي زرعة هذه شخلا على أم وبن ثلاثة وقد اختصر المؤلف من سياقه أكثر الاخر المتن وساقه الاصحلى وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور بقلعه وكذا هو عنده سلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمار بن القعقاع وساق الحديث مرفقا من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما ساق عند المؤلف في كتاب الجهاد وهذا يأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقد تقدمت الاشارة الى أن الكلام على قيام رمضان وباب صيام رمضان يأتى في كتاب الصيام **(قوله باب الدين يسر)** دين الاسلام ذو يسر أو سعي الدين يسرا بالنسبة بالنسبة الى الايمان قبله لان الله رفع عن هذه الالة الاسر الذي كان على من قبله ومن أوضح الامثلة انه أن توبتهم كانت بمنزلة انفسهم وتوبه هذه الالة لا قلاع والعزم والام **(قوله أحب الدين)** أى خصال الدين لان خصال الدين كلها محبوبة لكن ما كان منها

حدثنا حرمي بن حصص حدثنا عبد الواحد حدثنا عمار حدثنا أبو زرعة بن عمرو قال سمعت ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اتدب الله ان خرج في سبيله لا يخرجني الايمان بي وتصديق برسلي أن أرحمه بما نال من أذى أو غنمة أو أدخله الجنة ولولا أن شق على أمتي ما قدمت خلف سرية ولوددت اني اقل في سبيل الله ثم أحيا ثم اقل ثم أحيا ثم اقل - **(باب تطوع بيام رمضان من الايمان)** حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه **(باب صوم رمضان احتسابا من الايمان)** **(حدثنا ابن سلام)** قال اخبرنا محمد بن فضال قال حدثنا يحيى بن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه **(باب الدين يسر)** وقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الدين الى الله الحنيفية السمحة

سبحه أي سبأ فهو أحب إلى الله ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عمر بن الخطاب  
يسمى الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خير دينكم أي أسمره أو الذين جنس أي أحب  
الاديان إلى الله الخفيفة والمراد بالاديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتصحف والخفيفة ملة  
إبراهيم والخفيف في اللقمة من كان على ملة إبراهيم وسعى إبراهيم خفيفاً عليه عن الباطل أي الحق  
لأن أصل الخف الميل والسحة السهولة أي أنها ميسرة على السهولة لقوله تعالى وما جعل عليكم  
في الدين من حرج ملة أيكم إبراهيم وهذا الحديث المعلق لم يستند المؤلف في هذا الكتاب لأنه  
ليس على شرطه نعم وصله في كتاب الأدب المفرد كما وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق  
محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وأسنده حسن استعمله المؤلف  
في الترجمة لكونه متقاصراً عن شرطه وقواء بمادل عن معناه تناسب السهولة والبسر **(قوله)**  
حدثنا عبد السلام بن مطهر أي ابن هشام البصري وكنته أبو خزيمة بجسة والله  
المقتوحين **(قوله)** حدثنا عمر بن علي هو المقدسي بضم الميم وفتح القاف والدال اشتد تروحو  
بصري ثقة لكنه مدلس شديد التلبس وصفه بذلك ابن معبد وغيره وهذا الحديث من أفراد  
البخاري عن مسلم ومعه وان كان من رواية مدلس بالنعنة لتصريحه في جامع من طريق  
أخرى فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن محمد المقدام أحد مشيخ البخاري عن عمر بن  
علي المذکور قال سمعت معمر بن محمد ذكروهم من أفراد معمر بن محمد وهو مدني ثقة قليل  
الحديث لكن تابعه على شفه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق تبعناه  
ولقطه سددوا وقرّبوا وادّوا في آسره والقصد القصص سلعو وأوليد كرشه الأول وقد أشرنا إلى بعض  
شواهد ومنها حديث عروة القعقي بضم القاف وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أن دين الله يسر ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم هذا فاصدا  
فانه من يشاهد الدين بغيره رواها أحمد وأسناده كل منهما حسن **(قوله)** ولن يشاد الدين إلا  
غلبه هكذا في روايتنا بأخبار الفاعل وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الأصلي  
بلفظ ولن يشاد الدين أحد الأغلبة وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الأعملي وفي تعميم  
وابن حبان وغيرهم والدين منصوب على المنعولة وكذا في روايتنا أيضاً وأضمر لنا على العلم به  
وحي صاحب المطالع أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاد مني لما لم يسم فاعله وعارضه  
النووي بأن أكثر الروايات بالنصب ويجمع بين كلامهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة  
والمشاركين بزيادة النصب لفظ حديث بريدة عند أحدنا من شاهدها الدين بغيره ذكره في حديث  
آخر يصح أن يكون هو سبب حديث الباب والمشادة بالنسبة الغالبة يقال شاد يشاد مشادة  
إذا قاروا والمعنى لا يجمع أحدي الأعمال الدينية في ترك الرفق إلا عجز واقطع فيقلب قال  
ابن المنير في هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل منقطع في  
الدين قطع وليس المراد من طلب الكل في العساة فانه من الأمور المحجوزة بل منع الأفراد  
المؤدّي إلى اللال أو المبالغة في التطوع المنضّي إلى ترك الأفضل أو إخراج العرض عن وقته  
كمن بات يصلي الليل كله ويضال النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في  
الجماعة وإلى أن أخرج الوقت المختار وإلى أن طلعت الشمس فخرج وقت القرينة وفي حديث

(حدثنا) عبد السلام بن

مطهر قال حدثنا عمر بن علي

عن معمر بن محمد لفقاري

عن سعيد بن أبي سعيد المقبري

عن أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال إن الدين يسر ولن يشاد

الدين إلا غلبه

يحسن بن الادرع عند احد انكم لن تنالوا هذا الامر بالمغالبة وغيره شككم البسرة وقد استفاد  
 من هذه الاشارة الى الاختيار لخصه الشريعة فان الاختيار العزيم في موضع الرخصة تطوع كن  
 يترك التيم عند العجز عن استعمال الماء فيفرض به استعماله الى حصول الضرر (قوله  
 فسددوا) أي الزموا السداد وهو الصواب من غير افراط ولا تنريط قال أهل اللغة السداد  
 التوسط في العمل (قوله وقاربوا) أي ان لم تستطعوا الاختيار الاكل فاعلموا بما يقرب منه  
 (قوله وأبشروا) أي بالتواب على العمل الدائم وان قل والمراد بتبشير من عجز عن العمل بالاكل  
 بان العجز اذا لم يكن من ضيقه لا يستلزم نقص أجره وأبهم المشرية تعظيها وتغنيها (قوله  
 واستعينوا بالغدوة) أي استعينوا على مداومة العبادات بما يقع في الاوقات المنشطة والغدوة  
 بالفتح سبر أول النهار وقال الجوهري ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس والروحة بالفتح السير  
 بعد الزوال والدخة يضم أوله وقصه واسكان اللام سيرا آخر الليل وقبل سيرا الليل كله ولهذا عبر  
 فيها بالتبشير ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الاوقات أطيب وأوقات المسافرين وكأنه  
 صلى الله عليه وسلم خطب مسافرا الى مقصد فنهى على أوقات نشاطه لأن المسافر اذا سافر الليل  
 والنهار جميعا عجز واقطع واذا تحرى السير في هذه الاوقات المنشطة مكنته المداومة من غير  
 مشقة وحسن هذه الاستعارة ان الدنيا في الحقيقة دار تنقل الى الآخرة وان هذه الاوقات  
 بخصوصها أرواح ما يكون فيها البدن للعبادة وقوله في رواية ابن أبي ذئب القصد القصد  
 بالنصب فما على الاغرام القصد الاختيار الامر الاوسط ومناسبة ايراد المصنف لهذا الحديث  
 عقب الاحاديث التي قبله ظاهرة من حيث انها تضمنت التزبيب في القيام والصلوات والجهاد  
 فأراد أن بين ان الأولى العامل بذلك ان لا يجهد نفسه بحيث يعجز عن قطع بل يعمل بتلطف  
 وتدرج ليوم عمله ولا يقطع ثم عاد الى سياق الاحاديث الدالة على ان الاعمال الصالحة معدودة  
 من الايمان فقال باب الصلاة من الايمان (قوله باب) هو مرفوع يتنوين وبغير تنوين والصلاة  
 مرفوع وعلى التنوين نقوله وقول الله مرفوع عطف على الصلاة وعلى عدمه مجرور ومضاف  
 (قوله يعني صلاتكم) وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف  
 حديث الباب فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي اسحق عن البراء في  
 الحديث المذكور فأئزله الله وما كان الله ليضيع ايمانكم صلاتكم الى بيت المقدس وعلى  
 هذا فقوله المصنف عند البيت مشكل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ولا اختصاص بذلك  
 بكونه عند البيت وقد دلل ان فيه تحفيضا والصواب يعني صلاتكم لغير البيت وعندي أنه  
 لا تعصيفه بل هو صواب ومقاصد البخاري في هذه الامور دقيقة ويان ذلك ان العلماء اختلفوا  
 في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم توجه اليها الصلاة وهو مكة فقال ابن عباس وغيره كان  
 يصلي الى بيت المقدس لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس وأطلق  
 آخرون أنه كان يصلي الى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي الى الكعبة فلما بقول الى المدينة  
 استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين والاول أصح لانه يجمع بين  
 القولين وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس وكان البخاري أراد الاشارة الى الجزم  
 بالاصح من أن الصلات كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس واقصر على ذلك اكتفاء

فسددوا وقاربوا وأبشروا  
 واستعينوا بالغدوة والروحة  
 وشئ من الجبلية  
 (باب الصلاة من الايمان)  
 وقول الله تعالى وما كان  
 الله ليضيع ايمانكم يعني  
 صلاتكم عند البيت

بالاولية لان صلاتهم الى غريجة البيت وهم عند البيت اذا كانت لاتضع فاحرى ان لاتضع  
اذا بعدوا عنه فتقدر الكلام يعني صلاتكم التي صلصوها عند البيت الى بيت المقدس **(قوله)**  
حدثنا عمر بن خالد **(قوله)** هو فتح العين وسكون الميم وهو ابو الحسن الحراني نزيل مصر أحد الثقات  
الاشاتو وقع في رواية القاسبي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المرزوقي وفي رواية  
أبي ذر عن الكشي عن عمر بن خالد بنضم العين وفتح الميم وهو تصحيفه عليه من القدماء أبو علي  
القاسبي وليس في شيوخ النصارى من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال  
الكتب الستة **(قوله)** حدثنا زهير **(قوله)** هو ابن معاوية أبو خزيمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة بها  
سمع منه عمرو بن خالد **(قوله)** حدثنا أبو اسحق **(قوله)** هو السدي وسامع زهير منه فيما قال أحد بعد  
ان بدلت فيه ولكن تابعه عليه عند المصنف اسرائيل بن فرنس حفيد موسى **(قوله)** عن البراء  
هو ابن عازب الانصاري صحابي ابن صحابي والمصنف في التصريح طريق التوري عن أبي اسحق  
سمعت البراء قال من ما يحتجني من تدليس أبي اسحق **(قوله)** أول بالنسب أي في أول زمن قدمه  
وما مصدرية **(قوله)** أو قال أو أخواله الشك من أبي اسحق وفي إطلاق أجداده أو أخواله مجاز لان  
الانصار أقاربهم من جهة الامومة لان أم جد عبد المطلب بن هاشم منهم وهي سلي بنت عمرو  
أحد بني عدى بن النجار وأما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على اخوتهم في مالئ بن  
النصار فبني على هذا مجاز ثان **(قوله)** قبل بيت المقدس بكسر القاف وفتح الموحدة أي الى جهة  
بيت المقدس **(قوله)** ستة عشر شهرا أو سبعة عشر كذا وقع الشك في رواية زهير ههنا وفي  
الصلاة أيضا عن أبي نعم عنه وكذا في رواية التوري عنه وفي رواية اسرائيل عند المصنف  
وعند الترمذي أيضا ورواه أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن زبارة وغيره عن أبي نعم فقال  
سنة عشر من غير شك وكذا المسلم من رواية أبي الاحوص وللناس في رواية ذكر ابن  
أبي زائدة وشريك ولا يوافقان أيضا من رواية عمار بن زريق بتقديم الراء مصغرا كلهم عن  
أبي اسحق وكذا الأجد بسند صحيح عن ابن عباس والبراء والطبراني من حديث عمرو بن عوف  
سبعة عشر وكذا الطبراني عن ابن عباس والجمع بين الروايتين سهل بان يكون من حرم ستة  
عشر لقوم من شهر القديوم وشهر التحويل شهر أو ألفي الزائد من حرم سبعة عشر عداهما معا  
ومن شك تردد في ذلك وذلك أن القديوم كل في شهر ربيع الاول بخلاف وكان التحويل في  
نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح ويحرم اليهود ورواه الحارثي بسند صحيح  
عن ابن عباس وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام وهو مبني على أن القديوم كان  
في ثاني عشر شهر ربيع الاول وشذت أقوال أخرى في ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش  
عن أبي اسحق في هذا الحديث ثمانية عشر شهرا وأبو بكر سي الحفظ وقد اضطرب فيه فقص  
ابن جرير من طريقه رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر ونرجح بعضهم على قول محمد  
ابن حبيب ان التحويل كان في نصف شعبان وهو الذي ذكره النووي في الزوضه وأقر مع كونه  
ربح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهرا الكونها مجزوما بها هند مسلم ولا يستقيم أن يكون  
ذلك في شعبان الآن ألفي شهر القديوم والتحويل وقدر حرم موسى بن عقبة بان التحويل  
كان في جادى الآخرة ومن الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر وأربعة

• حدثنا عمر بن خالد قال  
حدثنا زهير قال حدثنا أبو  
اسحق عن البراء أن النسبي  
صلى الله عليه وسلم كان أوله  
ما قدم المدينة نزل على  
أجداده أو قال أخواله من  
الانصار وأنه صلى قبل بيت  
المقدس ستة عشر شهرا أو  
سبعة عشر شهرا وكان بعجه  
أن تكون قبلته قبل البيت



أشهر ورواية أشهرين ورواية ستين وهذه الأخيرة يمكن جعلها على الصواب وأسانيد الجميع ضعيفة والاعتماد على القول الأول لجملة ما حكاه تسع روايات **(قوله)** وأنه صلى **(أول)** بالنصب لأنه مقول صلى والعصر كذلك على البدلية وأعره ابن مالك بالرفع وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه أي أول صلاة صلاها متوجهاً إلى الكعبة صلاة العصر وعند ابن سعد حكايت القبله في صلاة الظهر والعصر على التردد وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال صلينا إحدى صلاتي العصر والعشاء التحديق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء من معروراً الظهر وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصحيح فهو من حديث ابن عمر باهله قباء وهل كان ذلك في جدلي الآخرة أو رجب أو شعبان أقوال **(قوله)** نفرح رجل هو عباد بن بشر بن قنطري كاره وأما ابن منده من حديث طلبة بنت أسلم وقيل هو عباد بن نهيك بنغ النون وكسر الهاء واهل المسجد الذين مر بهم قيل هم من بني سلة وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباة في صلاة الصحيح كاسبق في بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة وتذكره كنهالة تقرير الجميع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التنبه على ما فيه من الفوائد إن شاء الله تعالى **(قوله)** أشهد بالله أي أحلف قال الجوهري يقال أشهد بكذا أي أحلف به **(قوله)** قبل مكة أي قبل البيت الذي في مكة ولهذا قال فداروا بكاهم قبل البيت وما موصولة والكاف للمبادرة وقال الكرماني للمقارنة وهم مبتدأ وخبره محذوف **(قوله)** قد أجهمهم أي النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وأهل الكتاب هو بالرفع عطفاً على اليهود من عطف العام على الخاص وقيل المراد النصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصارى لا يبايعون بيت المقدس فكف بجهمهم وقال الكرماني كان أجهمهم بطريق التبعية لليهود (قلت) وفيه بعد لأنهم أشد الناس عداوة لليهود ويحتمل أن يكون بالنصب والواو بمعنى مع أي يصلي مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس واختلف في صلاته إلى بيت المقدس وهو مكة فتروى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عباس المذكورة صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهراً وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين وظاهره أنه كان يصلي بمكة إلى بيت المقدس محضاً وحكي الزهري خلافاً في أنه هل كان يجعل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها منه وبين بيت المقدس (قلت) وعلى الأول فيمكن أن يجعل المزاب خلفه وعلى الثاني كان يصلي بين الركنين الميامين وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة فلما أقدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم سمح وجل ابن عبد البر هذا على القول الثاني ويؤيد جعله على ظهره إمامة جبريل في بعض طرقه أن ذلك كان عند باب البيت **(قوله)** أنكروا ذلك يعني اليهود قتلن سيقول السفه من الناس الآية وقد صرح المصنف بذلك في روايته من طريق إسرائيل **(قوله)** قال زهير يعني ابن معاوية بالأسناد المذكور مجتزأ أداة العطف كعادته وهو ممن قال أنه معلق وقد ساقه المصنف في التفسير مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير ساقاً واحداً **(قوله)** أنه مات على القبلة أي قبله بيت المقدس قبل أن تقول رجالاً (وقتلوا) ذكر القتل لم أره إلا في رواية زهير وباقي الروايات أنما قيل ذكر الموت فقط وكذلك روى أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم جميعاً عن ابن عباس والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من

وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر وصلى معه قوم نخرج رجل عن صلى معه فرعى أهل مسجد وهم راكعون فقال أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة فداروا بكاهم قبل البيت وكانت اليهود قد أجهمهم إذ كان يصلي قبل بيت المقدس وأهل الكتاب فلما ولي وجهه قبل البيت أنكروا ذلك قال زهير حدثنا أبو اسحق عن البراء في حديثه هذا أنه مات على القبلة قبل أن تحول رجال وقتلوا فلم يدر ما تقول فيهم فأزل الله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴿باب حسن إسلام المرء﴾

المسلمين عشرة فأنتس فمكة من قرين عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهري الزهريان والسكران  
 ابن عمرو والعاصري وابارض الحبشة منهم خطاب بالمهمة بن الحرث الجعفي وعمرو بن أمية الاحدي  
 وعبد الله بن الحرث السهمي وعمرو بن عبد العزيز وعدي بن فضالة العدويان ومن الانصار بالمدينة  
 البراء بن معمر وبجملات وأسعد بن زرارة فهو لاء العشرة متفق عليهم ومات في المدينة أيضا ياسر  
 ابن معاذ الاشجعي لكنه مختلف في اسلامه ولم يحد في شيء من الاخبار ان أحدا من المسلمين قتل  
 قبل هويل القبيلة لكن لا يثبت من عدم الذكرك عدم الوقوع فان كانت هذه القبيلة محفولة  
 قصص على أن بعض المسلمين ممن لم يثبت قتل في تلك المدة في غير الجهاد ولم يضبط اسمه لقصة  
 الاعتناء بالتاريخ انذاك ثم وجدت في المعازي نكرا رجل اختلص في اسلامه وهو سويد  
 ابن الصامت فقد ذكر ابن اسحق أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان تلقاه الانصار في العقبة  
 فمرض عليه الاسلام فقال ان هذا القول حسن وانصرف الى المدينة فقتل بها في وقعة بعاث  
 بنهم الموحد واهمال العين واخر مثلثه وكانت قبل الهجرة قال فكان قومه يقولون لقد  
 قتل وهو مسلم فيصطلح أن يكون هو المراد وذكر في بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة  
 من المستضعفين كما يروي عمار (قلت) يحتاج الى شوت ان قتلها بعد الاسراء (تبيينه)  
 في هذا الحديث من القوائد الدعي المربحة في انكارهم تسعة أعمال الدين إيماناً وقية  
 أن تعني تغيير بعض الأحكام جائزاً أظهرت المصلحة في ذلك وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله  
 عليه وسلم وكرامته وربه لا عطاء له ما أحب من غير تصريح بالسؤال وفيه بيان ما كان في  
 الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على اخوانهم وقد وقع لهم قتله هذه المسئلة لم ينزل  
 تحريم الخسر كما صرح من حديث البراء إضافة لليس على الذي آمنوا وعملوا الصالحات جناح  
 فيما طعموا الى قوله والله يحب المحسنين وقوله تعالى ان لا تضيق أجرك من أحسن عملا ولا تخلفه  
 هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله باب حسن اسلام المرء ذكر الدليل على أن المسلم اذا  
 فعل الحسنة أثيب عليها (قوله قال مالك) هكذا ذكره معلقا ولم يوصله في موضع آخر من هذا  
 الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للعصم فقال عقبه أخبرناه النضر روى هو العباس بن  
 الفضل قال حدثنا الحسن بن ادريس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك بن  
 وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك بن وكذا وصله  
 الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبراء بن طريق اسحق الفزري والاحمدي من  
 طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق اسمعيل ابن أبي أويس كلهم عن مالك  
 وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن مالك وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك فقال عن  
 أبي هريرة رتبيل أبي سعيد روايته شاذة ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن عطاء بن  
 زورارة في الخلفيات وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو أثق لحديث أهل المدينة من غيره وقال  
 الخطيب هو حديث ثابت وذكر البراءان مالكاً وقد وصله (قوله اذا أسلم العبد) هذا الحكم  
 يشترط فيه الرجال والنساء وذكره بلفظ المذكر فليس (قوله فحسن اسلامه) أي صار اسلامه  
 حسناً باعتقاده واخلاصه ودخوله فيه بالباطن والظاهر وان يستحضر عند عمله قرب ربه منه  
 واطلاعه عليه كادل عليه تفسير الاحسان في حديث سؤال جبريل كاسياً (قوله يكفر الله)

قال مالك اخبرني زيد بن  
 أسلم أن عطاء بن يسار أخبره  
 أن أبا سعيد الخدري أخبره  
 أنه سمع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول اذا أسلم  
 العبد فحسن اسلامه يكفر  
 الله عنه كل سيئة

هو يرضع الرأى ان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزئ واستعمل الجواب مضارعاً وان كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل وفي رواية البراءة كقوله فواشى بينهما **(قوله)** كان أنزلها) كذا في خبره ولغيره وألفها وهي تخفيف اللام كما ينسبها صاحب الماشق وقال النووي بالتشديد ورواه الدارقطني من طريق طلبة بن يحيى عن مالك بلفظ ما من عبد يسلم فيحسن اسلامه الا كتب الله كل حسنة زلفها وجماعته كل خطيئة زلفها بالتخفيف فيهما وللتأني نحوهم لكن قال أنزلها وزلف بالتشديد وزلف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله الخطابي وقال في المحكم أنزل الشيء قرب به وزلفه محققاً ومثلاً قدمه وفي الجامع الزلفة تكون في الخير والشر وقال في الماشق زلف بالتخفيف أي جمع وكسب وهذا يشمل الأمرين وأما القرية فلا تكون الا في الخير فعلى هذا ترجيح رواية غير أي ذلك لكن منقول الخطابي يساعدها وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الاسلام وقوله كتب الله أي أمر أن يكتب للدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بلفظ يقول الله ملائكتك استكتبوا فقبل ان المصنف أسقط ما رواه غيره مما لا يمتثل على القواعد وقال المازري الكافر لا يصح منه التقرب فلا يباب على العمل الصالح الصادر منه في شركه لان من شرط التقرب ان يكون عارفاً بالتقرب اليه والكافر ليس كذلك وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الاشكال واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل يقل بعضهم فيه الاجماع ان الكافر اذا فعل افعالاً جيدة كاصدقة وصله الرحم ثم أسلم ومات على الاسلام أن ثواب ذلك يكتب له وأما دعوى انه يخالف للقواعد فغير مسلم لانه قديمته ببعض افعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فانه لا يلزمه اعادة ما اذا أسلم وتجزئه انتهى والحق انه لا يلزمه كتابة الثواب للمسلم في حال اسلامه تفضلاً من الله واحساناً ان يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً والحديث انما تضمن كتابة الثواب ولم تعرض للقبول ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقاً على اسلامه فيقبل ويثاب أن أسلم والا فلا وهذا أقوى وقد جزم بما جزم به النووي ابراهيم الحاربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنبر من المتأخرين قال ابن المنبر اختلف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره وأما ان الله يضيف الى حسنة في الاسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كالمو تفضل عليه ابتداء من غير عمل وكما يتفضل على العاجز ثواب ما كان يعمل وهو قادر فاذا اجاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز ان يكتب له ثواب ما عمله غير موافق للشرط وقال ابن بطال الله ان يتفضل على عباده بما شاع ولا اعتراض لاحد عليه واستدل غيرهم بان آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كامل عليه القرآن والحديث الصحيح وهو لو مات على ايمانه الأول لم ينقصه شيء من عمله الاصلح بل يكون بهاء منشوراً نزل على ان ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً الى عمله الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم لما سأله عائشة عن ابن جعدان وما كان يصنعه من الخير هل ينقصه فقال انه لم يقل وما راب اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على انه لو قاله ابدان أسلم نفعه ما عمله في الكفر **(قوله)** وكان بعد ذلك القصص أي كتابة الجواز في الدنيا وهو مرفوع بماه اسم كان ويجوز ان تكون كان تامة وعبر بالماضي لتحقق الوقوع فكانه وقع كقوله تعالى ونادي أصحاب الجنة وقوله الحسنه مبتدأ

كان زلفها وكان بعد ذلك  
القصص الحسنه بعشر  
أمثالها الى سبعائة ضعف  
والسنة بمنزلها

وبعشر الخبر والجلالة استثنائية وقوله الى سبعة اتمتعن على تقدير أي منتهية وحكي الماوردي ان  
 بعض العلماء أخذوا بظاهر هذه القاية فزعم ان التضعيف لا يتجاوز سبعة اتمتعن عليه ورد بقوله تعالى  
 والله يضاعف لمن يشاء الآية المحتملة للامرين فيحصل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة  
 بأن يجعلها سبعة اتمتعن ويحتمل أنه يضاعف المضاعفة بأن يزيد عليها والمصرح بزيادة عليه حديث  
 ابن عباس المخرج عند المصنف في الزقاق ولفظه كتب الله له عشر حسنات الى سبعة اتمتعن ضعف  
 الى اضعاف كثيرة **(قوله)** الا ان يضاعفها الله تعالى زاد حقه في فوائده الا ان يغفر الله وهو الغفور  
 وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالنسب والمرجعين لخلود المؤمنين في النار قال  
 الحديث يرد على من انكر الزيادة والنقص في الايمان لان الحسن يتفاوت درجاته وآخره يرد  
 على الخوارج والمعتزلة **(قوله)** عن همام هو ابن منبه وهذا الحديث من نسخته المشهورة  
 الرواية باسانيد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه وقد اختلف العلماء في افراد حديث من  
 نسخة هل يساق باسانيد او لم يكن مبتدأ أم لا والجمهور على الجواز ومنهم من يضار وقيل يتبع  
 وقيل يبدأ بأبول حديث ويذكر بعده ما أراد في وسطه مسلم فاقى بلفظ يشربان المقر من اجل  
 النسخة فقول في مثل هذا اذا انتهى الاساذف ذكر احدث عنها كذا ثم يذكر أي حديث  
 أراد منها **(قوله)** اذا احسن أحدكم اسلامه كذله وسلم وغيرهما ولا يحق بن زاهوي في مسنده  
 عن عبد الرزاق اذا احسن اسلام أحدكم وكأه واما المعنى لانه من لازم مواراة الاجمعي من  
 طريق ابن المبارك عن معمر كالأول والخطاب باحدكم بحسب اللفظ العاشرين لكن الحكم  
 عام لهم وغيرهم يتفق وان حصل التنازع في كيفية تناول اهي بالحقيقة القولية أو الشرعية  
 أو بالجاز **(قوله)** فكل حسنة يعني أن الأدم في قوله في الحديث التي قبله الحسنة بعشر امثالها  
 للاستغراق **(قوله)** بثلثا زاد مسلم واسحق والاعملي في روايتهم حتى يلقى الله عز وجل  
**(قوله)** يا ابا عبد الله الذي الى الله ادمه مراد المصنف الاستدلال على ان الايمان يطلق على  
 الاعمال لان المراد بالدين هنا العمل والدين الحقيقي هو الاسلام والاسلام الحقيقي مرادف  
 للايمان فيصير هذا مقصوده ومناسبتة لما قبله من قوله عليكم بما تطيقون لا تملأ قلوبكم من الاسلام  
 يحسن بالاعمال الصالحة أراد ان يجه على ان جهاد النفس في ذلك الى حد الغلبة غير معلوم  
 وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين يسر وفي هذا ما ليس في ذلك على ما منضمه ان شاء الله  
 تعالى **(قوله)** ثلثا يعني هو ابن سعد القطان عن هشام هو ابن عروة بن الزبير **(قوله)** فقال من  
 هذه **(قوله)** لا يصلي قال من هذه بغفرنا في وجهه على انه جواب سؤال مقدر كان قائلاً قال ماذا قال  
 حين دخل قالت قال من هذه **(قوله)** قلت فلانة هذه اللفظة كما به عن كل علم مؤت فلا ينصرف  
 زاد عبد الرزاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث حسنة الهيئة **(قوله)** تذكر (يقع التاء  
 القوافية والفاعل عائشة وروى بعض الياء العناية على البناء للمسلم باسمه اهي يذكر ان  
 صلاتها كثيرة ولا جد عن يحيى القطان لان تاء تصلي وللصنف في كتاب صلاة الليل معلقان  
 القضي عن مالك عن هشام وهو موصول في الموطأ للقضي وحده في آخره لان تاء بالنسب وهذه  
 المرأة وقيل في رواية مالك المذكورة انها من بني أسد وسلم من رواية الزهري عن عروة في هذا  
 الحديث انها الحولاء الملهة والمذو هو اسمها بنت قوت بمثنيتين مصفرا ابن حبيب يقع المهلة

الا ان يضاعفها  
 (حدثنا) اسحق بن  
 منصور قال أخبرنا عبيد  
 الرزاق قال أخبرنا معمر  
 عن همام عن أبي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا احسن أحدكم  
 اسلامه فكل حسنة يعملها  
 تكتب له بعشر امثالها الى  
 سبعة اتمتعن وكل سبعة  
 يعملها تكتب له بها  
 و(باب) أحب الدين لي  
 الله ادمه (حدثنا) محمد  
 ابن انثى قال حدثنا يحيى  
 عن هشام قال أخبرني  
 أبي عن عائشة أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم دخل عليها  
 وعندها امرأتان فقال من  
 هذه قالت فلانة تذكركم  
 صلاتها

ابن أسدين عبد العزيز من ردها خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها وفي روايته أيضا وزعموا أنها  
 لا تنام الليل وهذا أبو زيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها فان قيل وقع في حديث الباب  
 حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري أن الحولاء مرت بها فظاهاه التغير  
 فيتمثل أن تكون المارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضا وإن قصتها تعدت والجواب أن القصة  
 واحدة وسين ذلك رواية محمد بن اسحق عن هشام في هذا الحديث ولفظه حرت برسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الحولاء بنفوت أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل في فصل على أنها كانت  
 أولاً عند عائشة فلما دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة قام المرأة بكفى رواية جادين سلمة  
 الثانية فلما قام لتخرج حرت به في خلال ذهابها فسال عنها وهذا مجمع الروايات (تنبيه) \*  
 قال ابن التين لعلها أنت عليها الفتنة فلذلك مدحها في وجهها (قلت) لكن رواية جادين سلمة  
 عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة أخرجه الحسن  
 ابن مسنيان في مسند من طريقه ولفظه كانت عندي امرأة فلما قامت قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من ههنا عائشة قلت يا رسول الله هذه فلانة زهي أعبد أهل المدينة فذكر الحديث  
 (قوله) قال الجوهرى هي كلمة سببية على السكون وهي اسم سمي به الفعل والمصطفى اكف  
 يقال مهمته إذا زجرته فان وصلت فوفت فقلت له وقال الداودى أصل هذه الكلمة ما هذا  
 كالانكار مطروحاً بعض اللفظة فقالوا مفسر والكلمتين كلمة وهذا الزجر يحتمل أن يكون  
 لعائشة والمراد منها من مدح المرأة ما ذكرت ويحتمل أن يكون المراد النهي عن ذلك الفعل  
 وقد أخذت جماعة من الأئمة فقالوا لا يكره صلاة جميع الليل كما سأل في مكانه (قوله) عليكم  
 بما تطيقون أي استقلوا من الاعمال بما تستطيعون المداومة عليه فخطوقه يقتضى الأمر  
 بالانقصار على ما يطاق من العبادة ومفهومه يقتضى النهي عن تكلف ما لا يطاق وقال القاضى  
 عياض يحتمل أن يكون هذا خاصاً بصلاة الليل ويحتمل أن يكون عاماً في الاعمال الشرعية  
 (قلت) مبين ووده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو المعتبر وقد عبر بقوله عليكم أن  
 مخاطب النساء طلب التعميم إليكم فعمل الذكور على الأناث (قوله) فوالله في جوارح الخلف  
 من غير استخلاف وقد يستحب إذا كان في تفهيم أمر من أمور الدين أو حدث عليه أو تغير من  
 محذور (قوله) لا يعل الله حتى تلوا هو يفتح الميم في الموضعين والملال استعقال الشيء وتور  
 النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى باتفاق قال الأصمبلى وجامع من المحققين  
 أعمالاً أطلق هذا على جهة المقابلة للفتنة مجازاً كما قال تعالى وجراسية سبئية مثلها وانظاره  
 قال القرطبي وجه مجازاً أنه تعالى لما كان يقطع ثوبه عن يمينه يقطع العمل ملاعبه عن ذلك بالمال  
 من باب تسمية الشيء باسم سببه وقال الهروي معناه لا يقطع عنكم فضل حتى تعلموا سؤاله  
 فتزهدوا في الرغبة إليه وقال شريحه هذه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهدهم  
 وهذا كله سامع على أن حتى على بيماني في انتهاء للغاية وما يقرب عليها من المفهوم وحين بعضهم إلى  
 تأويلها فنقل معناه لا يعل الله إذا ملتم وهو مستعمل في كلام العرب يقولون لا تفعل كذا حتى  
 يبيض القار أو حتى يشيب القراب ومنه قولهم في البلغ لا يقطع حتى تنقطع خصومه لأنه  
 لو قطع حين تنقطع لم يكن له علم من به وهذا المثال أشبه من الذى قبله لأن شيب القراب

فدلهم عليكم بما تطيقون  
 فوالله لا يعل الله حتى تلوا

ليس بمكعاد بخلاف الملل من العابد وقال المازني قيل ان حق هنا يعني الواو فيكون التقدير  
لايل وتكون فني عنه الملل وابته لهم قال وقيل حتى بمعنى حين والاول البتة وأجرى على  
القرار عدوله من باب المقابلة للفضلة ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظا كلفوا  
من العمل ما تطيقون فان الله لا يمل من الثواب حتى تتلاوا من العمل لكن في مسنده موسى بن  
عبيدة وهو ضعيف وقال ابن حبان في صحيحه هذا من ألقاط التعارف التي لا يبتأى للصناب  
ان يعرف القصد عما يصاطب به الائم وهذا رأي في جميع المتشابه **(قوله أحب)** قال القاضي او  
بكر بن العربي معنى المحبة من الله تعلق الارادة بالثواب أي أكثر الاعمال ثوابا دومها **(قوله)**  
اليه في رواية المسخلى وحده الى الله وكذا في رواية عبدة عن هشام عند اسحق بن راوية في  
مسنده وكذا المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة وسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة وهذا  
موافق لترجمة الباب وقال باقي الرواة عن هشام وكان أحب الدين اليه أي الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وصرح المصنف في الرافق في رواية مالك عن هشام وليس بين الرايتين تخالف  
لان ما كانه أحب الى الله كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والرايتين تخالف  
وللمراقبة والاخلاص والاقبال على الله بخلاف الكثير الشاق حتى يغمر القليل الدائم بحيث  
يزيد على الكثير المنقطع اضعا كثيرة وقال ابن الجوزي انما أحب الله لثمنين أحدهما ان  
التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل فهو معرض للذهم ولهذا ورد الوعيد  
في حق من حفظ آية ثم نسى وان كان قبل حفظها لا يعين عليه ثامنهما ان مداوم الخير  
ملازم للخدمة وليس من لازم الساب في كل يوم وقتا ما كن لازم يوما كسلامة انقطع وزاد  
المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة وان أحب الاعمال الى الله ما دووم عليه وان قل  
**(قوله ياب زيادة الايمان ونقصانه)** تقدم له قبل بسنة عشر بابا باب تفاضل أهل الايمان  
في الاعمال وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري عن حديث أنس الذي أورده هنا فتعقب  
عليه بأنه تكرار واجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الاعمال  
او باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين وخص حديث أبي سعيد بالاعمال لان سياقه  
ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس فيه التفاوت في الايمان القائم بالقلب  
من وزن الشهيرة واليرة والنية قال ابن طحال التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فمن قل  
عليه كان تصديقه مثلا بمقدار ذرة والتي فوقه في العلم تصديقه بمقدار بريرة أو شعيرة الا ان أصل  
التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة بزادة العلم  
والمعانة انتهى وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير الى هذا المعنى ووقع  
الاستدلال في هذه الآية نظرا لما أشار اليه البخاري لسفيان بن عيينة أخرجه أبو نعيم في ترجمته  
من الحلقة من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال قل لابن عينة ان قوما يقولون الايمان كدوم فقال  
كان هذا قبل ان تتزل الاحكام فامر الناس ان يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هذا صعدوا معهم  
وأموالهم فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ولولم يفعلوا ما تنفعهم الاقرار فذكر الاركان  
الى ان قال فلما علم الله متابعتهم من القرائن وقبولهم قال اليوم أكملت لكم دينكم  
الآية فمن ترك شيئا من ذلك كسلا أو مجونا أدبناه عليه وكان ناقص الايمان ومن تركها

وكان أحب الدين  
اليه ما دووم عليه صاحبه  
**(باب)** زيادة الايمان  
ونقصانه وقول الله تعالى  
وزدناهم هدى وزداد  
الذين آمنوا ايماننا وقال  
اليوم أكملت لكم دينكم  
فاذا ترك شيئا من الكمال  
فهو ناقص حدثنا مسلم

جاحدا كان كقرا انتهى ملخصا وتبعه أبو عبيد في كتاب الإيمان فذكر نحو موزان ابن جابر  
 الخاقين لما أكرم بذلك أبيه بيان الإيمان ليس هو مجموع الدين إنما الدين ثلاثة أجزاء الإيمان  
 جزء والأعمال جزء آخر لأنها قرأت في ووافل وتعبه أبو عبيد بأنه خلاف ظاهر القرآن وقد قال  
 الله تعالى إن الدين عند الله الإسلام والإسلام حيث أطلق مفردا دخل فيه الإيمان كما تقدم  
 تقريره فان قيل فما أعاد في هذا الباب الاستيعاب المذكورين فيه وقد تقدم في أول كتاب الإيمان  
 فالجواب أنه أعادهما ليطيها معهما معنى الكلام المذكور في الآية الثالثة لأن الاستدلال بهما  
 نصر في الزيادة وهو يستلزم النقص وأما الكل فليس نصافي الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط  
 واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة من ثم قال المصنف فإذا أتت لشأن الكل فهو ناقص  
 ولهذا التسمية عدل في التعبير لآية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث قال وألا تقول الله وقال  
 ثانيا وقال وجه هذا التقرير يتدفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية اكملت لكم الدين فيها  
 على مراده لأن الكلام إن كان بمعنى اظهار الحاجة على الخائفين أو بمعنى اظهار أهمل الدين على  
 المشركين فالجواب للمصنف فهو أن كان بمعنى اكمل الدين على المشركين لأن قوله لا تقول الله وقال  
 من مات من العصابة قبل نزول الآية كان إيمانه ناقصا وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل  
 تاما ووضع دفع هذا الاعتراض جواب القاضى أبي بكر بن العربي بأن النقص أمر نسبي لكن  
 منه ما يرتب عليه النقص ومنه ما لا يرتب فالأول ما ناقصه بالاختيار كن علم ونطاق الدين ثم  
 تركها عمدا والباقي ما ناقصه بغير اختيار كن لم يعلم أول ما يكافى فهذا لا يذم بل يحمد من جهة أنه  
 كان قلبه مطمئنا لما لم يزل قبل ولو كلف العمل وهذا شأن العصابة الذين ماتوا قبل نزول  
 القرآن ومحصل أن النقص بالنسبة إليهم صوري نسبي ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى  
 وهذا نظير قول من يقول إن شرع محمدا أكمل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الأحكام  
 على ما لم يقع في الكتب التي قبله ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملا ويحدد شرع عيسى  
 بعده ما يحدد فالأحكام أمر نسبي كما تقريره واقعه أعلم (قوله هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستواقي  
 يكنى أبا بكر وفي طبقته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث (قوله يضر) بفتح أوله  
 وضم الراء ويرى بالعكس ويؤيد قوله في الرواية الأخرى أرجو (قوله من قال لا إله إلا الله  
 وفي قلبه) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد والرد بالقول هنا القول النفسي فالمنع من  
 آخر التوحيد وصدق فالأقرار لا يمينه فلهاذا أعاد في كل مرة والتفاوت يحصل في التصديق  
 على الوجه المتقدم فان قيل فكيف ليدكر السألة فالجواب أن المراد المجموع وصار الجزء الأول  
 على علمه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها (قوله مرة) بضم الموحدة وتشديد الراء  
 المفتوحة وهي القصص ومقتضاه أن وزن يرتدون وزن الشعيرة لأنه مقدم الشعيرة وتلاها بالربة  
 ثم الذرة وكذلك هو في بعض البلاد فان قيل إن السباق بالواو وهي لا ترتب فالجواب أن رواية  
 مسلم من هذا الوجه بلفظ ثم وهي للترتيب (قوله ذرة) بفتح المجهدة وتشديد الراء المفتوحة وحفظها  
 شعبة فقار وأمعلم من طريق يزيد بن زريع عنه فقال ذرة بالضم وتخفيف الراء وكان الحامل  
 له على ذلك كونها من الجيوب فناسبت الشعيرة والربة قال مسلم في روايته قال يزيد بن جعفر فيها أو  
 بسطام يعني شعبة ومعنى الذرة قيل هي أقل الأشياء الموزونة وقيل هي الهباء الذي يظهر في شمع

ابن ابراهيم قال حدثنا هشام  
 قال حدثنا قتادة عن أنس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال يخرج من النار من قال  
 لا إله إلا الله وفي قلبه وزن  
 شعيرة من خير ويخرج من  
 النار من قال لا إله إلا الله  
 وفي قلبه وزن بزة من خير  
 ويخرج من النار من قال  
 لا إله إلا الله وفي قلبه وزن  
 ذرة من خير قال أبو عبد الله





جامر جبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس نسبح دوى صوته ولا نثقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلات في اليوم والدية فقال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام رمضان قال هل على غيره قال لا الا ان تطوع قال

ذرونيه وقل الله وما أمر واوبى فيه ماضى في باب الصلوات من الامعان والا بدالة على ما ترجمه لان المراد بقوله دين القيمة دين الاسلام والقيمة المستقيمة وقد جاءه فامر بمعنى استقام في قوله تعالى آية فاتعة أى مستقيمة وانما الخس الزكاة بالترجمة لان ما ذكر في آية والحديث قد افرد به تراجم أخرى ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مديون ومالك والذى سهل هو ابن ابي عامر الاصبى حليف طلحة بن عبيد الله واسماعيل هو ابن ابي اويس ابن اخى الامام مالك فهو من رواية اسمعيل عن خاله عن عمه عن ابيه عن حليفه فهو مسلسل بالاخبار كما هو مسلسل بالبلد **(قوله جاءه رجل)** زادنا في ذكر من أهل نجد وكذا هو في الموطا ومسلم **(قوله ثائر الرأس)** هو مرفوع على الصفة ويجوز نصبه على الحال والمراد ان شعره متفرق من ترك الرقابة فنبهه اشارة الى قرب عهده بالوقاة وأوقع اسم الرأس على الشعر امام اللفظ لان الشعر منه ثبت **(قوله نسبح)** بضم الياء على البناء أو بالتون المقترحة للجمع وكذا في بقية **(قوله دوى)** بفتح الدال وكسر الواو وتشديد اللام كذا في روايتنا وقال القاضي عياض جاءه ثنائى الضارى بضم الدال قال والصواب النصح وقال الخطاى الدوى صوت مرفوع متكرر لا يفهم وانما كان كذلك لانه نادى من بعد وهذا الرجل جزم ابن بطال وآخر وبانه ضلع بن ثعلبة واذا بنى سعد بن بكر والحال لهم على ذلك ابراهيم لفضله عقب حديث طلحة ولان كل منهما مائة بدوى وان كلا منهما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا أنقص لكن تعقبه القرطبي بان سياقهما مختلف واستلهم ما ينال قال ودعوى انهما قصة واحدة دعوى فرط وتكلف شطط من غير ضرورة والله أعلم وقوام بعضهم بان ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا الضمام الا الاول وهذا غير لازم **(قوله فاذا هو يسأل عن الاسلام)** أى عن شرائع الاسلام ويحتمل انه سأل عن حقيقة الاسلام وانما لم يذكروا الشهادة لانه علم انه يعلمها أو علم انه انما يسأل عن الشرائع القلبية أو ذكرها ولم ينقلها الراوى لشهرتها وانما لم يذكروا الحليم امالانه لم يكن فرض بعداً والراوى اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف في الصيام من طريق اسمعيل بن جعفر عن ابي سهل في هذا الحديث قال فاشبهه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فدخل فيما في المقرضات بل والمنسوبات **(قوله خمس صلوات)** في رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة انه قال في سؤاله اخبرني ماذا امرص الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال ويستفاد من سياق ما ذكر انه لا يجب شي من الصلوات في كل يوم ولبه غير انفس خلافاً لما في موجب الوتر وكفى القبر أو صلاة النسي أو صلاة العدا والركعتين بعد المغرب **(قوله هل)** على تفسيرهما قال لا الا ان تطوع تطوع تشديد الطاء والواو واسله تطوع بتامين فادعت احداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف احدهما واستدل بهذا على ان الشروع في التطوع يوجب اتمامه فكما ان الاستثناء فيه متصل قال القرطبي لا ينبغي وجوب شي آخر اما تطوعه والاستثناء من التقي اثبات ولا قائل بوجوب التطوع فيستعين ان يكون المراد الا ان تشرع في تطوع فيلزمك اتمامه وتعقبه الطبري بان ما عكس به مغالطة لان الاستثناء ما من غير الجنس لان التطوع لا يقال فيه عليك فكذلك قال لا يجب عليك شي الا ان أردت ان تطوع فذلك لك وقد علم ان التطوع ليس بواجب فلا يجب شي آخر أصلاً كذا قال وحرق المسئلة

دار على الاستثناء فن قال انه متصل بـ **عسك** بالاصل ومن قال انه منقطع احتاج الى دليل والدليل  
 عليه ما روى النسائي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً ينوي صوم التذرع ثم يقطر  
 وفي البخاري انه أمر جبرية بنت الحارث ان تفسر يوم الجمعة بعد ان شرعت في مفعل على ان  
 الشروع في العبادة لا يستلزم الاتمام اذا كانت ناقلة بهذا النص في الصوم وبالقياس في الباقي  
 فان قيل يرد الحجة قلنا لانه امتناع غير بلزوم المضي في فاسده فكيف في محصيه وكذلك امتناع  
 بلزوم الكفارة في نقلة كفره والله اعلم **علي** ان في استدلال الحنفية بطلان الانه لا يقولون  
 بقرينة الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من القرض منقطع لتباينهما وايضاً فان الاستثناء  
 من الشيء عندهم ليس بالاثبات بل **مسكوت** عنه وقوله الا ان قطعوا استثناء من قوله لا أي  
 لا قرض عليك غيرها **(قوله)** وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في رواية اسمعيل بن  
 جعفر قال اخبرني جعفر بن محمد عن ابي زرارة قال قال جعفر بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بشرائع الاسلام تضمنت هذه الرواية ان في القصة أشياء اجلت منها بيان نص الزكاة فانها لم  
 تفسر في الروايتين وكذا أسماء الصلوات وكان السبب في شهر ذلك عندهم أو القصد من  
 القصة بيان ان المتكلم بالقرآن ناسخ وان لم يفعل النواقل **(قوله)** والله في رواية اسمعيل بن  
 جعفر فقال والشيء أن تركت وفيه جواز الحلق في الامر المهم وقد تقدم **(قوله)** افلح ان صدق  
 وقع صدق مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة افلح وأيه ان صدق أو دخل الجنة أي به  
 ان صدق ولا يداوم مثله لكن يحذف أو فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلق  
 بالاناء اجيب بان ذلك كان قبل النهي أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلق كما  
 جرى على لسانهم عقرى حلق وما أشبه ذلك وفيه اضمار اسم الرب كانه قال ووبأيه وقيل هو  
 خاص ويحتاج الى دليل وحكي السهلي عن بعض شيوخه انه قال هو تعصيف أو تعاصي  
 والله قصرت اللذان واستنكر القرطبي هذا وقال انه يصح الثقة بالروايات الصحيحة وغفل  
 القرطبي فادعى ان الرواية بالنقط وأيه لم تصح لانها ليست في الموطأ ولكنه لم يرتض الجواب فعديل  
 الى رد الخبر وهو صحيح لا مربة فيه وأقوى الاجوبة الاولان وقال ابن بطال دل قوله افلح ان  
 صدق على انه ان لم يصدق فيما التزم لا يفيق وهذا بخلاف قول المرتبة فان قيل كيف أثبت له  
 الفلاح جبر وما ذكره من انه لم يذكر المنهيات أجاب ابن بطال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود  
 فرائض النهي وهو يجب منه لانه من بان السائل ضلماً وأقدم ما قيل فيه انه قد منعه من  
 وقيل بعد ذلك وقد كان أكثر المنهيات واقعاً قبل ذلك والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله  
 فاخبر بشرائع الاسلام كما أشيرنا إليه فان قيل أما فلاحه بانه لا يتقص فواضع أو ما بان لا يزيد  
 فكيف يصح أجاب النووي بانه أثبت له الفلاح لانه في معاليه وليس فيه انه اذا أتى برأيه  
 على ذلك لا يكون مفلاً لانه اذا أفلح بالواجب فحصل له بالسنه وبيع الواجب أولى فان قيل  
 فكيف أثّر على حلفه وقد ورد التكبير على من حلف ان لا يفعل شيئاً أجيب بان ذلك مختلف  
 باختلاف الاحوال والاشخاص وهذا جار على الاصل بانه لا يتم على غير ذلك القرائن فهو  
 مطلق وان كان غيره أكثر فلا حاشه وقال الطبري يحتمل ان يكون هذا الكلام صدر منه على طريق  
 المباعدة في التصديق والقبول أي ثبتت كلامك قبولاً لا من يدعيه من جهة السؤال ولا نقصان

وذكره رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الزكاة قال هل  
 على غيرهما قال لا الا ان  
 تطوع قال فادبر الراس  
 وهو يقول والله لأز يدعي  
 هذا ولا أتقص قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أفلح  
 ان صدق

• (باب) اتباع الجنائز من  
الايمن • حدثنا أحمد بن  
عبد الله بن علي المتصوفي  
قال حدثنا روح قال حدثنا  
عوف عن الحسن ومحمد  
عن أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال من  
اتبع جنازة مسلم إيماناً  
واحتساباً وكان معه حق  
يصلى عليها ويغفر من  
دفنها فإنه يرجع من الأجر  
بقراطين كل قيراط مثل  
أحد من صلى عليها ثم  
رجع قبل أن تدفن فإنه  
يرجع بقيراط تابعه عثمان  
المؤذن قال حدثنا عوف  
عن محمد بن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نحوه

فيه من طريق القبول وقال ابن المنير يحتمل أن تكون الزيادة والنقص يتعلقان بالإبلاغ لانه  
كانوا قد قومه ليتعلم ويعلمهم (قلت) والاحتفالان مردودان برواية اسمعيل بن جعفر فإن  
نصها لا أنطوع شيئاً ولا أنقص بمحضر الله على شيئاً وقبل مراده بقوله لا أنزيد ولا أنقص أي  
لا أغبر صفة القرض كمن نقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب (قلت) ويكره عليه أيضاً لفظ  
الطوع في رواية اسمعيل بن جعفر والله أعلم (قوله) باب اتباع الجنائز من الايمن ختم المصنف  
معظم التراجم التي وقعت له من شعب الايمن • الترجمة لأن ذلك أشرف أحوال الدنيا وأغنى آخر  
ترجمة أداء النجس من الايمن لعني سنذكره هناك • ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد بينها  
عليه في كتابه قبل (قوله المتصوفي) هو يضع الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنة  
فإن نسبة إلى جده متصوف السدوسي وهو بصري وكذا باقي رجال الاستناد غير الصحابي  
وروي يضع الزا هو ابن عبادة القيسي وعوف هو ابن أبي جله يفتح الجيم الاعرابي يفتح الهيمزة  
وإنما قيل بذلك لقصافته • وكنيته أبو سهل واسم أبيه بندوبه بجمو حدة مفتوحة ثم  
نون ساكنة ثم دال مهملة بوزن راحوه والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ومحمد هو ابن سيرين  
وهو مجرور العطف على الحسن فالحسن وابن سيرين حديثه عوف فاعني أي هريرة تابعي صحيحين وأما  
متفرقن فاما ابن سيرين فسماعه من أبي هريرة صحيح وأما الحسن فتحته في سماعه منه والأكثر  
على أنه موثق من أبيه وهو مع ذلك كثير الأرسال فلا يحمل عفته على السماع وإنما أورده  
المصنف كما سمع وقد وقع له نظيره في قصة موسى فإنه أخرجه فيها حديثاً من طريق روح بن  
عبادة بهذا الاستناد وأخرج أيضاً في بدء الخلق من طريق عوف عنهما عن أبي هريرة حديثاً آخر  
واعتمد في كل ذلك على محمد بن سيرين والله أعلم (قوله من اتبع) هو بالتشديد وللأصلي نفع  
يخفف الالف وكسر الموحدة وقد تسلك بهذا اللفظ من زعم أن المشي خلفها أفضل ولا يجزئه  
لانه يقال تبعه إذا مشى خلفه أو إذا مر به فتشى معه وكذلك اتبعه بالتشديد وهو أفعال منه فإذا  
هو متقول بالاشتراك في المرات الحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر  
في المشي أمامها وأما اتبعه بالاسكان فهو بمعنى خلفه إذا كان سبقه ولم تأت به الرواية هنا (قوله  
وكان معه) أي مع المسلم ولكن بمعنى معها أي مع الجنائزة (قوله حتى يصل) بكسر اللام  
ويروي بقصده في الأول لا يحصل الموعود به إلا لو وجد منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل  
له ذلك ولو لم يصل أما إذا قصد الصلاة وحال دونها منع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً والله أعلم  
(قوله وينبغي) يضم أوله وفتح الراء يروي بالعكس وقد أثبت هذه الرواية ابن القيراطين إنما  
يحصلان بمجموع الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد وهذا هو المعتمد  
خلافاً لمن يثبت بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراطين وهذا كبريئة مباحته  
وفوائده في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى (قوله تابعه) أي روح بن عبادة وعثمان هو ابن الهيثم  
وهو من شيوخ البخاري كان سمع هذا الحديث منه فهو له أعلى درجة لكنه ذكر الموصول  
عن روح لكونه أشد اتقائاً منه ونبيه رواية عثمان على أن الاعتقاد في هذا السند على محمد بن  
سيرين فقط لأنه لم يذكر كراحيين فكان عوفاً كالرواية عنه وهو ما حذفه وقد حدث به المتصوفي  
شيخ البخاري مرة بإسقاط الحسن أخرجه أبو يعين في المستخرج من طريقه ومتابعة عثمان هذه

٣ في نسخة يوسف

وصلها أبو نعيم في المستخرج قال ثنا أبو اسحق بن حرة ثنا أبو طالب بن أبي عوف ثنا سليمان بن  
سيف ثنا عثمان بن الهيثم فذكر الحديث ولفظه موافق لرواية روح الأفي قولة وكان معها فاته  
قال بدلهما فزما وفي قولة وبصرغ من دفنها قال بدلهما ودفن وقال في آخره فله قراطيل قولة  
فاته برجع بقرط والباقي سواهم لهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف نحوه وهو يفتح الواو أي  
بجهاه (قوله باب خوف المؤمنين من أن يحبط عملهم وهو لا يشعر) هذا الباب معقول للرد على المرتبة  
خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم لكن قد بشرهم غيرهم من  
أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا المرتبة بنضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز  
تشديد ها بلا همزة سبوا إلى الأرباع وهو التأخير لأنهم أشروا الأعمال عن الإيمان فقالوا الإيمان  
هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جمهورهم الطق وجعلوا العصاة اسم الإيمان على الكمال  
وقالوا لا يضرم الإيمان ذنب أصلا ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول ومناسبة إيراد هذه  
الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنازة مظنة لأن يقصد بها إعادة أهلها ومجموع  
الآخرين في سياق الحديث يقتضي أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن منع ذلك احتسابا أي خالصا  
فعبه بجائز إلى أنه قد يعرض للمرء ما يفتكر على قصد الخالص فيصير به الثواب الموعود وهو  
لا يشعر بقوله أن يحبط عمله أي يصير ثواب عمله لا مثاب الأعلى ما أخلص فيه وبهذا التقرير  
يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوى مذهب الأباطية الذين يقولون أن السباقت  
يطلق الحسنات وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم القول الفصل في هذا أن  
الأباطية أباططان أحدهما ابطال الشيء وإنه باطل بطله كإبطال الإيمان للكفر والكفر  
للإيمان وفلذلك في الحديثين أذهب حقيقى ثانيا حياطة الموازنة إذا جعلت الحسنات  
في كفة والسباقت في كفة فنرجحت حسناته بخاوم من رجحت سببا وقب في المشقة أما  
أن يفقره وأما أن يعذب فالتوقيف ابطال ما لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها ابطال لها  
والتعذيب ابطال أشد منه إلى حين انقروا من البارقي كل منهما ابطال نسى ألحق عليه  
اسم الأباطية مجازا وليس هو أباطية حقيقة لأنه إذا خرج من النار وادخل الجنة عاد إليه  
ثواب عمله وهذا بخلاف قول الأباطية الذين سواهم من الأباطية وحكموا على الناس بحكم  
الكافر وهم معظم القدرية والله الموفق (قوله وقال إبراهيم التيمي) هو من فقهاء التابعين  
وعبادهم وقوله مكذبا يرى بفتح الدال يعني خيبت أن يكذب من رأى على مخالفا لقولي  
فأقول لو كنت صادقا ما فعلت خلاف ما تقول وإنما قال ذلك لأنه كان يعظ الناس ويرى بكسر  
الذال وهي رواية الأكثر ومعناه أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل وقد تم أمر  
بالعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال كبره فتأ عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون فغنى  
أن يكون مكذبا أي شامبا للكذبين وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعم وأجد  
ابن حنبل في الزهد عن ابن مهيدي كلاهما عن صفوان الثوري عن أبي حنن التيمي عن إبراهيم  
المذكور (قوله وقال ابن أبي مليكة الخ) هذا التعليق وصله ابن أبي خزيمة في تاريخه لكن أهم  
العدد وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولا في كتاب الإيمان له وعينه أبو زرعة العسقلاني في  
تاريخه من وجه آخر مختصرا إنما هو العصابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أجلهم تاشتقوا عنها

باب خوف المؤمنين من

أن يحبط عملهم وهو لا يشعر

وقال إبراهيم التيمي اعترض

قولي على علي الأحث

أن أكون مكذبا وقال ابن

أبي مليكة أدركت ثلاثين

من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم كلهم يخاف

التناق على نفسه

أسماء وأصلها والعبادة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن مخرمة فهؤلاء ممن سمع منهم وقد أدرك بالسنة جملة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وقد جزم بأنهم كانوا يخاصمون النفاق في الأعمال ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكانه أجاع وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه بما يخالف الاخلاص ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم وقال ابن بطال انما خافوا لانهم طالت أعصارهم حتى رأوا من التغير ما لم يعمهوه ولم يقدروا على انكاره فخافوا ان يكونوا داهنوا بالسكوت (قوله) ما منهم أحد يقول انه على ايمان جبريل وميكائيل (أي لا يجوز أحد منهم بعد معرض النفاق له كما يجوز بل في ايمان جبريل وفي هذا اشارة الى ان المذكورين كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الايمان خلافا للمرجئة القائلين بان ايمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة وقد روي في معنى أثر ابن أبي ملطحة حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني في الأوسط لكن اسناده ضعيف (قوله) ويذكر عن الحسن هذا التعليق وصله جعفر النضراني في كتابه صفة المناقب له من طرق متعددة بالفاظ مختلفة وقد يستشكل ترك البصري الجزم به مع صحتة عنه وذلك مجهول على قاعدة ذكرها في شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي ان البصري لا يخص صفة التريص بضعف الاسناد بل اذا ذكر المتن المعنى او اختصره أتى بها ايضا لما علم من الخلاف في ذلك فهنا كذلك وقد وقع اختصاره لبعضهم الاضطراب في فهمه فقال النووي ما خافه المؤمن ولا آمنه الا منافق يعني الله تعالى قال الله تعالى ولن يخاف مقام ربه جناتنا وقال فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون وكذا اشرحه ابن التبري وبجاءة من التأخيرين وقرره الكرماني هكذا فقال ما خافه أي ما خاف من الله فنفذ الجار وأوصل الفعل اليه فقلت وهذا الكلام وان كان صحيحا لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار والافساق كلام الحسن البصري بين انه انما أراد النفاق فلنذكره قال جعفر القرطبي ثنا قتيبة ثنا جعفر بن سليمان عن المعلى بن زياد سمعت الحسن يخلف في هذا المسجد بالله الذي لا اله الا هو ماضى مؤمن قط ولا يلقى الا وهو من النفاق مستنق ولا ماضى منافق قط ولا يلقى الا هو من النفاق آمن وكان يقول لم يمتح النفاق فهو منافق وقال أحمد بن حنبل في كتاب الايمان ثنا روح ابن عباد ثنا هشام سمعت الحسن يقول والله ماضى مؤمن ولا يلقى الا هو يخاف النفاق وما آمنه الا منافق انتهى وهذا موافق لاثراين أبي سلكة الذي قبله وهو قوله كلهم يخاف النفاق على نفسه وانحرف من الله وان كان مطروحا محمدا لكن سياق الباب في أمر آخر والله أعلم (قوله) وما يحد من خوف أوله وتشديد الدال المجبة ويروي بخصيفها ومصدر في المجلة في محل جرائها معطوفة على خوف التي باب ما يحد من فصل بين الترجنتين لا لا تخاف التي ذكرها تعلقها بالاولى فقط واما الحد ثان فالاول منهما تعلق بالثانية والثاني يتعلق بالاولى على ما استوضحه فقهه تلف ونشر غير مرتب على حقيقته يوم تبين وجوه الآية ومصدره ايضا الرذعة المرحمة حدث قالوا لاحد من المعاصي مع حصول الايمان ومفهوم الآية التي ذكرها ويرد عليهم لانه تعالى مذكر من استغفر لنفسه ولم يصير عليه مفهوما مذكر من فعل ذلك وما يدخل في معنى الترجمة قول الله تعالى فلما راغوا أنزاع الله قلوبهم وقوله وتقلب أقدتهم

ما منهم أحد يقول انه على ايمان جبريل وميكائيل ويذكر عن الحسن ما خافه المؤمن ولا آمنه الا منافق وما يحد من الاصرار

وأبصارهم كالم يوم نوابه أول مرة قوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له  
بالقول تجهروا بعضكم لبعض ان تحبطوا أعمالكم وهذه الآية أدل على المراد عما قبلها فمن أصر على  
نفاق العصية خشى عليه ان يقضى به الى نفاق الكفر وكان المصنف لم يحدثت عبد الله بن  
عمر والخروج عند أحد مرغوعا قال ويل للمصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون أي  
يعلمون ان من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون قاله مجاهد وغيره وللمتردي عن أي بكر الصديق  
مرغوعا ما أصرم من استغفر وان عاد في اليوم سبعين مرة أسا ذكرا منها حسن (قوله على التقاتل)  
كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب وفي بعضها على النفاق ومعناه صحيح وان لم  
تثبت به الرواية (قوله زيد) تقدم أنه بازي والمحدث معصرا وهو ابن الحرث الباهي ياه محتاتة  
وميم خضيفة يكنى أبا عبد الرحمن وقد روى هذا الحديث شعبة أيضا عن منصور بن المعرق وهو عند  
المصنف في الأدب وعن الأعمش وهو عند مسلم وروى عن ابن جابر من طريق سليمان بن حرب عن  
شعبة عن الثلاثة جميعا عن أبي وائل وقال ابن مندهم يختلف في رتبه عن زيد واختلف على  
الأثرين ورواه عن زيد غير شعبة أيضا عند مسلم وغيره (قوله سألت أبا وائل عن المرتجة) أي  
عن مقالة المرتجة ولا يردا والطالب السوي عن شعبة عن زيد قال لما ظهرت المرتجة أتيت أبا وائل  
فذكرت ذلك فظهر من هذا أن سؤاله كان عن معتقدهم وان ذلك كان حين ظهورهم وكانت  
وفاة أي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وعشرين في ذلك دليل على ان بدعة الارباء قدبة  
وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه  
الترمذي ومحمدا ولفظه قتال المسلم أخاه كثر وسبابه فسوق ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود  
موقوفًا ومرغوعا ورواه السائقي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضا مرغوعا فثبت بذلك  
دعوى من زعم ان أبا وائل تفرد به (قوله سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة وهو مصدر  
يقال سب سبابا وسبابا وقال إبراهيم الحارثي السباب أشتمن السب وهو ان يقول في الرجل  
ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك عيبه وقال غيره السباب عناسل القتال فقتضى المقابلة وقد  
تقدم بأوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية (قوله المسلم) كذا في معظم الروايات  
ولاجد عن غندر عن شعبة المؤمن فكأنه روى ما لم ينعى (قوله فسوق) التسوق في اللغة الخروج  
وفي الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشتمن العصيان قال الله  
تعالى وصرحوا بكم الكفر والفسوق والعصيان في الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على  
من سبه بغير حق بالفسق ومقتضاه الرد على المرتجة وعرف من هذا ما طاعة جواب أي وائل  
للسؤال عنهم كأنه قال كيف تكون مقالتهم فقالوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا (قوله  
وقاله كثر) أن قبل هذا وان تضمن الرد على المرتجة لكن ظاهره يقوى مذهب انوارح الذين  
يكفرون بالمعاصي فالجواب ان المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك ولا تمسك النوارح فيه  
لان ظاهره غير ما ادكن لما كان القتل أشتمن السباب لانه مفض الى ازهاق الروح صبره  
بلطف أشتمن لفظ التسوق وهو الكفر ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الله بل أطلق  
عليه الكفر مبالغة في التصدير معقدا على ما تقر من القواعد ان مثل ذلك لا يخرج عن الله مثل  
حديث السفاعة ومثل قوله تعالى ان الله لا يغير أن يشاءه ويغير ما دون ذلك لمن يشاء وقد

على التقاتل والعصيان من  
غريزة لقول الله عز وجل  
ولم يصروا على ما فعلوا وهم  
يعلمون حدثنا محمد بن  
عمر عزة قال حدثنا شعبة  
عن زيد قال سألت أبا وائل  
عن المرتجة فقال حدثني  
عبد الله أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال سباب المسلم  
فسوق وقوله كثر  
أخبرنا قتيبة بن سعيد  
حدثني اسمعيل بن جعفر

أشرفنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية أو أطلق عليه الكفر لشبهه به لأن قتال المؤمنين من شأن الكافر وقيل المراد هنا الكفر الغفري وهو التغطية لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه فلما قاتله كان كفه غطى على هذا الحق والاولان ألقى برأدا المصنف وأولى بالمقصود من التعذير من فعل ذلك وإن جرحه بخلاف الثالث وقيل أراد بقوله كفر أي قد يؤول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر وهذا بعيد وأبعد منه جعله على المسئل لذلك لأنه لا يطابق الترجمة ولو كان مراد المحصل التفرق بين السباب والقتال فإن مستعمل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضا ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل وقد يؤوب عليه المصنف في كتاب المحاربين كما سألني إن شاء الله تعالى ومثل هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فقيه هذه الاجوبة وسألني في كتاب الفتن ونظيره قوله تعالى أقتلوا من يبعث بعض الكتاب وكفرون بعض بعد قوله ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتفرحون فترحونكم من ديارهم الآية فدل على أن بعض الاعمال يطلق عليه الكفر قطعا وأما قوله صلى الله عليه وسلم قتلوا رءوسا لعن المسلم كقتله فلا يخالف هذا الحديث لأن المشبه فوق المشبه والقدر الذي اشترى كافه بلوغ العامة في التأثر وهذا في العرض وهذا في النفس والله أعلم وقد ورد لهذا المنسب ذكرته في أول كتاب الفتن في أوخر الصحيح **(قوله عن جند)** هو الطويل عن أنس ولا يصح أن أنس بن مالك فأنما ليس جندوه من رواية صحابي عن صحابي أنس عن عباد بن الصامت **(قوله)** خرج بغير بلبلة القدر أي تعيين لبلة القدر **(قوله)** فلا تخافن فيضع الحماة المهمله مشتق من التلاشي بكسرهما وهو التنازع والخاصة والرجلان أقاداب دحية انهما عباد الله بن أي حذردهما مفتوحة ودال ساكنة مهملتين ثم امر مفتوحة ودال مهمله أيضا وكعب بن مالك وقوله فرفعت أي فرقع تعيينها عن ذكرى هذا هو المعتقد والسيخيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال فامر رجلا من أصحابه بتسديد القاف أي يدعى كل منهما أنه الحق منهما الشيطان فنسبها حال القفاضي عباس فيه دليل على أن الخاصة مذمومة وإنها سبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه أن المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير فإن قيل كيف تكون الخاصة في طلب الحق مذمومة قلت إنما كانت كذلك لوقوعها في المسدود وهو محل الذكرا لا القفر ثم في الوقت المخصوص أيضا الذكرا لا القفر وهو شهر رمضان فالذم لما عرض فيها لالذاتها ثم إنها مستلزمة لرفع الصوت ورفعه بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم منهي عنه لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تعجبوا أعمالكم وأنتم لاتشعرون ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فإن قيل قوله وأنتم لاتشعرون يقتضي المواخذة بالفعل الذي لا قصد فيه فالجواب أن المراد وأنتم لاتشعرون بالاحباط لا بتقادكم صغر الذنب فقد يعلم المرء الغضب ولكن لا يعلم أنه كبيرة كما قيل في قوله انهما البعدان وما يعذبان في كبير أي عندهما ثم قال وانه كبير أي في نفس الامر وأجاب القفاضي أبو بكر بن العربي بأن المواخذة تفصل عالم بقصد في الثاني إذا قصد في الاول لأن مراعاة القصد انما هو في الاول ثم يسترسل حكم النية الاولى على مؤتلف العمل وإن عذب القصد خيرا كان أو شرا والله أعلم **(قوله)** وعسى أن يكون خيرا أي وإن كان عدم الرفع أعز خيرا

عن جند عن أنس قال أخبرني عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بغير بلبلة القدر قتلا رجلا من المسلمين فقال اني خرجت لاختبركم بلبلة القدر وانه تلاشي فلان وقلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا لكم التوسها

وأولى منه لأنه متحقق فيه لكن في الرفع خير من جواز استزاده مزيد الثواب لكونه سبيلاً يادة  
 الاجتهاد في التفاسير وانما حصل ذلك ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في السبع  
 والتسع) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السين على التسع فبه إشارة الى ان  
 ربه اعطى السبع أقوى للاهتمام بتقديمه ووقع عند أي نعم في المسخر بتقديم التسع على  
 ترتيب التثنية واختلاف في المراد بالتسع وغيره فاقبل التسع بخمسين من العشر وقبل التسع بخمسين  
 من العشر وسند كبر بسط هذا في محله حيث ذكره المحقق في كتاب الاعتكاف ان شاء الله تعالى  
 (قوله باب سؤال جبريل عن الايمان والاسلام الخ) تقدم ان المستفري ان الايمان والاسلام  
 عبارة عن معنى واحد فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الايمان والاسلام وجوابه يقتضي  
 تفاوتهما وان الايمان تصديق بأمور مخصوصة والاسلام اطهار اعمال مخصوصة أراد ان يرد  
 ذلك بالتأويل الى طريقته (قوله ويان) أي مع بيان ان الاعتقاد والعمل دين وقوله وما بين  
 أي مع ما بين الوفاء ان الايمان هو الاسلام حيث شفره في قصته بعنصره الاسلام هنا وقوله  
 وقول الله تعالى مع ما دللت عليه الآية ان الاسلام هو الدين ودل عليه خبرنا في بيان ان الايمان  
 هو الدين فاقضى ذلك ان الاسلام والايمان امر واحد هذا يحصل كلامه وقد نقل أبو عروبة  
 الاسفراخني في محصيه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد وأنه مع ذلك  
 منه وعن الامام أحمد الجزم بتفاريهما ولكل من القولين أدلة متعارضة وقال الخطابي صنف  
 في المسئلة امامان كبيران وأصككر من الأدلة للقولين وتباين في ذلك والحق ان بينهما عموماً  
 وخصوصاً فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً انتهى كلامه ملخصاً ومقتضاه ان الاسلام  
 لا يطلق على الاعتقاد والعمل معاً بخلاف الايمان فإنه يطلق عليهما معاً ويرد عليه قوله تعالى  
 ورضيت لكم الاسلام ديناً فان الاسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معاً لان العامل غير المعتقد  
 ليس بدين مرضي وبهذا استدلال المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل  
 هذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام هنا اسماً للباطن من الاعمال والايمان اسماً للباطن  
 من الاعتقاد وليس ذلك لان الاعمال ليست من الايمان ولان التصديق ليس من الاسلام  
 بل ذلك تفصيل لجله كلها شيء واحد وجاعها الدين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أنا كم  
 يعلمكم دينكم وقال سبحانه وتعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً وقال ومن فتح غير الاسلام  
 ديناً فلن يقبل منه ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول الا باضطرار التصديق انتهى كلامه  
 والذي يظهر من مجموع الأدلة ان لكل منهما حقيقة شرعية كأن لكل منهما حقيقة لغوية  
 لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له فكان العمل لا يكون مسلماً كاملاً الا اذا  
 اعتقد فكذلك المعتقد لا يكون مؤمناً كاملاً الا اذا عمل وحيث يطلق الايمان في موضع  
 الاسلام أو العكس أو يطلق أحدهما على إرادتهما ما فهو على سبيل المجاز وتبين المراد السابق  
 فان وردا معاً في مقام السؤال جلا على الحقيقة وان لم يردا معاً لم يكن في مقام سؤال أن  
 الجمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن وقد حكى ذلك الاجمعي عن أهل السنة  
 والجماعة قالوا انهما مختلفان لالتباس الاقتراح فان أقر أحدهما دخل الآخر فيه وعلى ذلك  
 يحصل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر انهما سووا بينهما على ما في حديث

في السبع والتسع وانتم  
 (باب) سؤال جبريل  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 الايمان والاسلام والاحسان



عبد القيس وما حكاه اللالكافي وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهم على ما في حديث جبريل واثقه الموفق **(قوله وعلم الساعة)** تفسيره من الله ما يقول جبريل في السؤال متى الساعة أي متى علم الساعة ولا بد من تقدير محدوف آخر أي متى علم وقت الساعة **(قوله وسيان النبي صلى الله عليه وسلم)** هو جبريل ولأنه معطوف على علم المعطوف على سؤال الجبريل بالإضافة فإن قيل لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم وقت الساعة فكيف قال وسيان النبي صلى الله عليه وسلم له فالجواب أن المراد البيان أكثر المسؤول عنه فاطلعه لأن حكم معظم الشيء محكم كله وأوجله الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلمه إلا الله يأناله **(قوله حدثنا حميل بن إبراهيم)** هو البصري المعروف بابن علي قال أخبرنا أبو حيان التميمي وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جبريل بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور ورواه مسلم من وجه آخر عن جبريل أيضا عن عبارة ابن القفطاع ورواه أبو داود والنسائي من حديث جبريل أيضا عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة زاد أبو فروة وعن أبي ذر أيضا وساق حديثه عنهم جميعا وفيه فوائد زائدة سنشير إليها شاء الله تعالى ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير هذا عنه ولم يحضره البخاري الأيمن طريق أبي حيان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب وفي مساقه فوائد زائدة أيضا وأعلم بحضره البخاري لاختلاف فيه على بعض رواه فشهورة رواية كهمس بسين مهملة قبلها هم مفتوحة ابن الحسن عن عبد الله بن يزيد عن يحيى بن يعمر بن شعيب الميم أوله يا فتى فتأنيت مفتوحة عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رواه عن كهمس جملة من الحفاظ وتابعه مطر الوراق عن عبد الله بن يزيد وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن يزيد لكنه قال عن يحيى بن يعمر وجد ابن عبد الرحمن عاصم بن عمر عن جر زاذفه سجدا وحديثه في الرواية المشهورة كزارواية وأخرج مسلم هذه الطرق ولم يسق منها إلا مرقع الطريق الأولي وأحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير سنشير إلى بعضه فأما رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في مصنفه وغيره وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في مصنفه وغيره وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده وقد خالفهم سليمان بن يزيد أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يس مسند ابن عمر لأمير روايته عن أبيه أخرجه أحمد أيضا وكذا رواه أبو نعيم في الحقيقين طريق **هنا** أخرجه أساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني وفي الباب عن أنس أخرجه البزار والبخاري في خلق أفعال العباد وأسنادهم حسن وعن جبريل البجلي أخرجه أبو عوانة في مصنفه وفي أسناده خالد بن زيد وهو العمري ولا يصلح التصحيح وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحسن أسنادهما حسن وفي كل من هذه الطرق فوائد سنذكرها إن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب وانما جلت طرقها هنا وعزوتها إلى مخرجها لتسهيل الحواشي عليها فرأى من التكرار المبين لطريق الاختصار والله الموفق **(قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا للناس)** أي ظاهرهم ليس غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره والبروز الظهور وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا إليها ذلك فإن أوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مجلس بين

وعلم الساعة وسيان النبي صلى الله عليه وسلم له ثم قال جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم فجعل ذلك كله بينا وبين النبي صلى الله عليه وسلم لوقد عبد القيس من الأعيان وقوله تعالى ومن يشق غير الإسلام دينا فلن يقبل منه حدثنا مسدد قال حدثنا حميل بن إبراهيم قال أخبرنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا للناس

أصحابه في الغريب فلا يدري أيهم هو فطلبنا إليه أن يجلس لمجئنا يعرفه الغريب إذا أتاه  
قال فبينما كنا كذلك كان طين كان يجلس عليه انتهى واستتب منه القراطي استحباب جالوس العالم  
بمكان يختص به ويكون مرتفعاً إذا احتلج لذلك لضرورة تعليم ونحوه (قوله فأنما رجل) أي  
ملك في صورة رجل وفي التفسير للمصنف إذا فأنما رجل يعني ولا يفرقة فأنما جالوس عنده إذا  
أقبل رجل أحسن الناس وجهاً وأطيب الناس ريحاً كان يشابه لم يجلسا دنس ولمسلم من طريق  
كهمس في حديث عمر بن الخطاب ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلع علياً رجلاً  
شديد باض الثياب شديد سواد الشعر وفي رواية ابن حبان سواد اللحية لا يرى عليه أثر السجود ولا  
يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على  
خديه وفي رواية لسليمان التيمي ليس عليه سواد السجود وليس من البلد قضى حتى ركب بين يدي  
النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم  
فأفادت هذه الرواية أن الضمير في قوله علي خديه يعود على النبي صلى الله عليه وسلم وبه جزم  
البحراني واسمعل التيمي لهذه الرواية ويرجحها الطبري بمشأنه نسق الكلام خلافاً لما جزم به  
النوراني ووافقه التوربشتي لأنه جاز على أنه جلس كهيئة المتعلم بين يدي من يعلم منه وهذا وإن  
كان نظاهراً من السابق لكن وضع يده على فخذي النبي صلى الله عليه وسلم صريح منه للاصغاء  
إليه وفيه إشارة لما ينبغي للمسؤول من التواضع والصفح عما يسدون به فقه السائل والظاهر أنه  
أراد بذلك المبالغة في تعظيم أمره بقوى الظن بأنهم جفاة الأعراب ولهذا تخطى الناس حتى  
انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ولهذا استغرب الصحابة صنعه ولأنه ليس من أهل  
البلد وجاه ما شاليس عليه أثر سفره فان قيل كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم أجيب بأنه  
يحتفل أن يكون استند في ذلك إلى ظنه أو إلى صريح قول الجاهل من قلة وهذا الثاني أو لم يقد  
جاء كذلك في رواية عثمان بن غياث فان فيما نظر القوم بعضهم إلى بعض فقالوا ما نعرف هذا  
وأفاد مسلم في رواية عاصم بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث فعند في أوله قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سلوني فيها أو أن يسأله قال جاء رجل ووقع في رواية ابن منده من طريق يزيد  
ابن زريع عن كهمس بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلب أنجاه رجل فكان أمره لهم  
يسأله وقع في خطبته وطأه أن يحجى الرجل كان في حال الخطبة فاما أن يكون وافق انقضاءها  
أو كان ذلك القدر جالساً وعمره الراوي بالخطبة (قوله فقال) زاد المصنف في التفسير  
يارسول الله ما لا أيمان أن قيل فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام أجيب بأنه يحتفل أن يكون ذلك  
مبالغة في التعظيم لأمره أو ليسين أن ذلك غير واجب أو مسلم فلم ينقله الراوي قلت وهذا الثالث  
هو المعتمد فقد ثبت في رواية أبي فروة ففهمها بعد قوله كان يشابه لم يجلسا دنس حتى سلم من طرف  
البساط فقال السلام عليه كما يحمد قدر عليه السلام قال أدنو يا محمد قال ادن فزال يقول  
أدنو ثم اراو يقول ادن ونحوه في رواية عطية عن ابن عمر لكن قال السلام عليه يا رسول الله  
وفي رواية مطر الوارق قال يا رسول الله أدن مني قال ادن ولم يذكر السلام فاختلقت الروايات  
هل قال له يا محمد أو يا رسول الله وهل سلم أو لا فاما السلام فنذكره مقدم على من سكت عنه

فأنما رجل فقال

وقال القرطبي يناسي أنه لم يسلم وقال يا محمد أنه أراد بذلك التعمية فصنع صنع الاعراب قلت  
ويجمع بين الروايتين أنه بدأ ولا يشد أنه ما جعل هذا المعنى ثم خاطب بقوله يا رسول الله ووقع  
عند القرطبي أنه قال السلام عليكم يا محمد فاستنبط منه أنه يستحب للدخول أن يصحب بالسلام ثم  
يخص من يريد تخصصه انتهى والذي وقت عليه من الروايات أنما فيه الأفراد هو قوله  
السلام عليكم يا محمد (قوله ما الايمان) قيل قدم السؤال عن الايمان لانه الاصل ونحوه بالسلام  
لانه يظهر مصداق الدعوى وثبت بالايمان لانه متعلق بهما وفي رواية عثمان بن عفان القعقاع بدأ  
بالسلام لانه بالامر الطاهر ونحوه بالايمان لانه بالامر الباطن وروح هذا الطبع لم يغمض من الترق  
ولاشك أن القصة واحدة اختلف الرواة في تأديتها وليس في الساق ترتيب ويدل عليه رواية  
مطر الوراق فإنه بدأ بالسلام ونحوه بالايمان وثبت بالايمان فالخلق أن الواقع أمر واحد والتقديم  
والتاخير وقع من الرواة والله أعلم (قوله قال الايمان أن تؤمن بالله الخ) دل الجواب على أنه  
علم أنه سأل عن متعلقاته لا عن معنى لفظه والالكان الجواب الايمان التصديق وقال الطيبي هذا  
هوهم السكرار وليس كذلك فان قوله أن تؤمن بالله مصحح معنى أن تعترف بعبوديته ما بالياء  
أن تصدق معتقفاً بكذا قلت والتصديق أيضاً يصح بالعبودية يحتاج إلى الدعوى التضمين وقال  
الكرماي ليس هو تعريف بالشئ بنفسه بل المراد من المحدود الايمان الشرعي ومن الحد الايمان  
الغوري قلت والذي يظهر أنه اعتمد لفظ الايمان للاعتناء بشأته تضييعاً لأمره ومنه قوله  
تعالي قل جميعها الذي أنشأها قل مراد في جواب من يصح العظام وهي رمية بمعنى أن قوله أن تؤمن  
يفصل منه الايمان فكأنه قال الايمان الشرعي تصديق مخصوص والالكان الجواب الايمان  
التصديق والايان بالله هو التصديق وجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزوع عن صفات النقص  
(قوله وملائكته) الايمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد  
مكرمون وقسم الملائكة على الكتب والرسول نظر الترتيب الواقع لانه سبحانه تعالى أرسل الملك  
بالكتاب الى الرسول وليس فيه مقسك لمن فضل الملك على الرسول (قوله وكتبه) هذه عند الاصلي  
هنا وافق الرواة على ذكرها في التفسير والايان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وانما  
تضمنت حق (قوله وبلغاه) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسول وكذا المسلم من الطريقتين ولم تقع  
في بقية الروايات وقد قيل انها مكررة لانها داخل في الايمان بالبعث والحق أنها مكررة تفصل  
المراد بالبعث القيام من القصور والمراد بالقيام بعد ذلك وقبل القيام يحصل الانتقال من دار الدنيا  
والبعث بعد ذلك يدل على حذار رواية مطر الوراق فإنها بالموت والبعث بعد الموت وكذا في  
حديث أنس وابن عباس وقيل المراد بالقيام رؤية الله ذكره الخطابي وتعبه النووي بأن أحد الأ  
يقطع لنفسه برؤية الله فأنما اختصه بمن مات مؤمناً والمراد لا يدري به فحتمه فكيف يكون ذلك من  
شروط الايمان وأجيب بان المراد الايمان بان ذلك حق في نفس الامر وهذا الأدلة القوية  
لاهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة أفيجعل من قواعد الايمان (قوله ورسله)  
والاصلي ورساله ووقع في حديث أنس وابن عباس والملائكة والكتب والنبين وكمل من  
السابقين في القرآن في البقرة والتعبير بالنبين يشمل الرسل من غير عكس والايان بالرسل  
التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ودل الاجال في الملائكة والكتب والرسل على

ما الايمان قال الايمان أن  
تؤمن بالله وملائكته  
وكتبه ورسله

الاكتفاء بذلك في الايمان بهم من غير تفصيل الا من ثبتت سمجته فوجب الايمان به على التعبد  
وهذا الترتيب مطابق للائمة آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ومناسبة الترتيب المذكور وان  
كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخبر والحقن الله من أعظم سمجته أن أنزل كتبه  
الى عباده والمثل في ذلك منهم الانبياء والواسطة بين الله وبينهم الملائكة (قوله وتؤمن بالبعث) زاد  
في التفسير لا تروى في حديث عمر واليوم الآخر ففصل ذكر الآخر  
تأكيدا لقولهم أس الذاهب وقيل لأن البعث وقع مرتين الاولى الاخراج من العظم الى  
الوجود واما بطون الامهات بعد النطفة والعلقة الى الحياة الدنيا والثانية البعث من بطون  
القبور الى محل الاستقرار واما اليوم الآخر ففصل لذلك لأنه آخر أيام الدنيا وآخر الازمنة  
المحدودة واما الراد الايمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنس والنار وقد وقع  
التصريح بذلك في الرواية بعد ذكر البعث في رواية سليمان النبي وفي حديث ابن عباس أيضا  
(قائمة) زاد الاسجلى في مستخرجهم هنا وتؤمن بالقدر وهي فدوية أي غروية أيضا وكذلك المسلم  
من رواية عمار بن القعقاع كذب قوله كلف رواية كهمس وسليمان النبي وتؤمن بالقدر  
خبره وشروء كذا في حديث ابن عباس وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بن زادة وحاولوه من الله  
وكان الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر البعث الاشارة الى انفق ع آخر ما يؤمن به لان  
البعث سيوجد بعد وما ذكر قبله موجود الآن ولتنويه بذلك كذا كثر من كان ينكر من الكفار  
ولهذا كثر تكراره في القرآن وهكذا الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر القدر لأنها اشارة الى  
ما يقع فيه من الاختلاف فحصل الاحتمال بشأنه بإعادة تؤمن ثم قرره بالادال بقوله خبره وشروء  
وحاولوه ثم زاده تأكيداً بقوله في الرواية الاخرة من الله والقدر مصدر تقول قدرت الشيء  
يقصفه الدال وقصها اقدره بالكسر والفتح قدر أو قدر اذا احطت بقداره والمراد ان الله تعالى  
علم مقادير الاشياء أزمانها قبل ايجادها ثم اوجدها مسبق في علمه انه يوجد فكل محدث صادر عن  
علمه وقدرته واراذه هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة  
وخيار التابعين الى أن حدثت بعة القدر في أواخر زمن الصحابة وقد روى مسلم النقص في ذلك من  
طريق كهمس عن ابن بري عن يحيى بن يعمر قال كان أول من قال في القدر بالبصرة سعيد الجهمي  
قال فانطلقت أنا وجد الجهمي فذكر اجتماعهما بعد الله من عمرائه سأله عن ذلك فأخبره بأنه  
يرى عن يقول ذلك وإن الله لا يقبل عن المؤمنين بالقدر عملاً وقد حكى المصنفون في المقالات عن  
طوائف من القدرية أنكار كون الباري عالمًا بشئ من أعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما  
يعلمها بعد كونها قال القرطبي وغيره قد انقضض هذا المذهب ولا نعرف أحداً نسب اليه من  
التأخرين من حال القدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها وانما انقضضوا  
السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعته منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه  
مذهباً باطلاً أخف من المذهب الاول وأما المتأخرون منهم فأنكروا تعلق الارادة بأفعال العباد  
فزارعن تعلق القديم بالحدث وهم مخصوصون بما قاله الشافعي أن سلم القدرى العارض عن  
يقال له أيحوز أن يقع في الوجود خلاف ما تفضنه العلم فان منع وافق قول أهل السنة وإن أباز  
لرسالة الجهمي تعالى الله عن ذلك (تنبه) ظاهر السياق يقتضى أن الايمان لا يطلق الا على

وتؤمن بالبعث قال ما  
الاسلام قال الاسلام

من صدق بجميع ما ذكر وقد اكنى الفقهاء ما طلاق الايمان على من آمن بالله ورسوله ولا اختلاف لان الايمان برسول الله المراد به الايمان بوجوده وبما جاء به عن ربه يدخل جميع ما ذكر تحت ذلك وانه أعلم **(قوله أن تعبد الله)** قال النووي يحتل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لادخالها في الاسلام ويحتل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقاً فدخل فيه جميع الوفاً تصفى في هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام **(قلت)** أما الاحتمال الاول فبعيد لان المعرفة من متعلقات الايمان وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبدنية وقد عرفت حديث عمر هنا بقوله ان تشهد أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين وبهذا تبين دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الرأى بالعبادة احتياج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئاً ولم يمتنع التماس رواية عمر لاستزاهما ذلك فان قيل السؤال عام لأنه سأل عن ماهية الاسلام والجواب خاص بقوله أن تعبد وأن تشهد وكذا قال في الايمان أن تكون وفي الاحسان أن تعبد والجواب أن ذلك لتسكنة الفرق بين المصدروين أن والفعل لان أن تفعل تدل على الاستقبال والمصدر لا يدل على زمان على أن بعض الرواة أورده هنا بصيغة المصدر في رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس وليس المراد بمخاطبته بالافراد اختصاصه بذلك بل المراد تعليم السامعين الحق في حقهم وحق من أشبههم من المكلفين وقد تبين ذلك بقوله في آخره يعلم الناس دينهم فان قيل لم يمد كالحج أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض وهو مردود بما رواه ابن نمير في كتاب الايمان بأسناده التي على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمر أنه أن رجلاً في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بطوله وآخر عمره يحتل أن يكون بعد حجة الوداع فانما أسر فراته ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات وكانه انما جاء بعد أن زال جميع الاحكام لتقرير أمور الدين التي بلغها متفرقة في مجلس واحد لتبسيط ويستنبط منه جواز سؤال العالم ما لا يصح له السائل ليعلمه السامع وأما الحج فقد ذكر لكن بعض الرواة ما ذهله عنه وإما نسيه والحليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الاعمال دون بعض ففي رواية كهيمس وتحيى البيت ان استطعت اليه سبيلاً وكذا في حديث أنس وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب ولم يذكر في حديث ابن عباس من بدأ على الشهادتين وذكر سليمان التيمي في روايته بالجميع وزاد به بقوله وتحيى وتغسل من الجنابة وتتم الوضوء وقال مطر الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة قال فذكر عمرى الاسلام قتيبن ما قلناه ان بعض الرواة ضبط ما لم يضبطله غيره **(قوله وتقيم الصلاة)** زاد مسلم المكتوبة أي المفروضة وما عداها المكتوبة للتفتن في العبادة فانه عبر في الزكاة بالمفروضة ولا يباع قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً **(قوله وتقوم رمضان)** استدلل به على قول رمضان من غير إضافة شهر اليه ومستأنى المستلة في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى **(قوله الاحسان)** هو مصدر تقول أحسن بحسن إحساناً وتعدي بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا إذا تقنته وأحسنيت الى فلان إذا وصلت اليه النفع والاول هو المراد لان المقصود اتقان العبادة وقد يلط الثاني بأن المخلص مثلاً

أن تعبد الله ولا تشرك به  
وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة  
المفروضة وتقوم رمضان  
قال ما الاحسان قال أن  
تعبد الله كما أنك تراه فلم  
تكن تراه فانه براك

محسن بإخلاصه الى نفسه واحسان العادة الاخلاص فيها والتشجيع وفرغ البال حال  
التلبس به او امر امة المعبود وأشار في الجواب الى حالتين ارفعهما أن يقبل عليه مشاهدة  
الحق يقبله حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أي وهو يرأى والثانية أن يستحضر  
الحق فمطلع عليه يرى كل ما يعل وهو قوله فانه يرأى هاتان الحالتان يفرهما معرفة الله وخشيته  
وقد صبر في رواية بحمار بن القعقاع بقوله أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس وقال  
الزوي عنهما أنك انما ترى الآداب المذكورة اذا كنت تراه ويرأى لكونه يرأى لالكونك  
تراه فهو دلائل أن ما أحس عبادته وان لم ترقه قدر الحديث فان لم تكن تراه استقر على احسان  
العبادة فانه يرأى قال وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدتهم ممتن  
قواعد المسلمين وهو عدة الصديقين وبيعة السالكين وكذا العارفين ودأب الصالحين وهو من  
جوامع الكلم التي أوتمها صلى الله عليه وسلم وقد نسب أهل التحقيق الى مجالسة الصالحين لكون  
ذلك ما نفع من التلبس بشئ من النقص احتراماً لهم واستماعاً منهم فكيف يجزى لزال انهم تعلموا  
عليهم في صبره وعلايته انتهى وقليق الى أصل هذا التقاضي عياض وغيره وسأفي مزيد لهذا  
في تفسير لقمان ان شاء الله تعالى (فيه) دل سياق الحديث على ان رؤية الله في الدنيا  
بالابصار غير واقعة وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فذلك قليل آخر وقد صرح مسلم في روايته  
من حديث أبي أمامة بقوله صلى الله عليه وسلم وأعلوا أنكم لن تروا ربكم حتى تقوموا أو أقدم بعض  
غلاة الصوفية على ما ويل الحديث بغير علم فقال فيه إشارة الى مقام المحو الفناء وتقديره فان لم  
تكن أي فان لم تصبر شاقفت من نفسك حتى كأنك ليس بموجود فانك حينئذ تراه وغفل قائل  
هذا الجهل بالعريضة عن أعلو كان المراد ما زعم كان قوله تراه محذوف الالف لانه يصح زوما  
لكونه على زعمه جواب الشرط ولم يرد في شئ من طرق هذا الحديث بحذف الالف ومن ادعى أن  
الابتناء في القل المحزوم على خلاف القياس فلا يصار اليه اذ لا ضرورة هنا وإضافه لكون ما عداه  
صحيما كان قوله فانه يرأى ضاع لانه لا ارتباط به بما قبله وما يفسد تأويله رواية كهمن فان  
أقفلها فانك لا تراه فانه يرأى وكذلك في رواية سليمان التيمي فسلط النسي على الرؤية لا على  
الكون الذي سجل على ارتكاب التأويل المذكور وفي رواية أبي فروقان لم تراه فانه يرأى ونحوه  
في حديث أنس وابن عباس وكل هذا يبطل التأويل المتقدم واقفه أعلم (قائده) زائد مسلم في  
رواية بحمار بن القعقاع قول السائل صدقت عقب كل جواب من الاجوبة الثلاثة وزاد أبو فروقة  
في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنك تراه وفي رواية كهمن فحينئذ يسأله ويصدق  
وفي رواية مطر أنزلوا اليه كفى يسأله وانظروا اليه كفى يصدق وفي حديث أنس انظروا  
وهو يسأله وهو يصدق فانه أعلم منه وفي رواية سليمان بن يزيد قال القوم ما رأوا خارجا لاسل  
هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صدقت صدقت قال القرطبي انما يعجبوا من  
ذلك لان ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف الا من جهته وليس هذا السائل عن عرف بلقاء  
التي صلى الله عليه وسلم ولا بالسماع منه ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لانه يفتخر به  
صادق فيه فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك واقفه أعلم (قوله في الساعة) أي متى تقوم  
الساعة وصرح به في رواية بحمار بن القعقاع واللام للمعهود المراد يوم القيمة (قوله ما السؤل)

قال متى الساعة قال  
السؤل

باعلم من السائل وسأخبرك  
عن أشرطها اذا ولدت  
الامة

عنهما ما بقية وزاد في رواية أخرى فروة فنكس فلم يحسه ثم أعاد فليحبه ثلاثاً ثم رفع رأسه فقال ما  
المسؤول (قوله باعلم) الباعثة لئلا كبداً في هذا وان كان مشعراً بالتساوي في العلم لكن المراد  
التساوي في العلم بان الله تعالى استأثر بعلمها القوله بعد خمس لا يعلمها الا الله وسبق في نظير هذا  
التركيب في أوامر الكلام على هذا الحديث في قوله ما كنت باعلم به من رجل متكم فإن المراد  
أيضا التساوي في عدم العلم به وفي حديث ابن عباس هنا فقال سبحانه الله خمس من الغيب  
لا يعلمها الا الله ثم تلا الآية قال الووي يستبطن منه ان العالم اذا سئل عما لا يعلم صرح بأنه  
لا يعلمه ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل يكون ذلك دليلاً على مزبوره وقال القرطبي  
مقصود هذا السؤال كلف السامع من السؤال عن وقت الساعة لانهم كانوا قد أخذوا السؤال  
عنهما كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث فلما حصل الجواب باذكارها حصل اليأس من معرفتها  
بجفاف الاسئلة المناسبة فان المراد من استخراج الاجوبة ليعلمها السامعون ويعملوا بها وبه  
بهذه الاسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته مما لا يمكن (قوله من السائل) عدل عن قوله استبستم باعلم  
بها منك الى لفظ يشعر بالعميم تعريضا للسامع أي ان كل مسئول وكل سائل فهو كذلك (قائدة)  
هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل لكن كان عيسى سائلاً وجبريل مسؤولاً  
قال الجدي في نوادر محدثين اثنان حدثنا ما لث بن مغول عن اسمعيل بن رجا عن الشعبي قال  
سال عيسى بن مريم جبريل عن الساعة قال فانتفض باخضته وقال ما السؤال عنها باعلم من  
السائل (قوله وسأخبرك عن أشرطها) وفي التفسير ولكن سأحدثك وفي رواية أخرى فتقول لكن  
لها علامات تعرف بها وفي رواية كهـمس قال فآخرني عن امارتها فآخرها فقد ورد ما حصل  
التردد هل استأمر بك الامارات أو السائل سأله عن الامارات ويجمع بينهما اياه ابتداء بقوله  
وسأخبرك فقال له السائل فآخرني ويبدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها ولكن اثنيت  
نبأك عن أشرطها قال أجبل وشعوه في حديث ابن عباس وزاد حديثي وقد حصل تفسير  
الاشراط من الرواية الاخرى وانها العلامات وهي بفتح الهمزة جمع شرط بفتحين وكلمة وأقلام  
ويستفاد من اختلاف الروايات أن التحديث والاخبار والانباء بمعنى واحد وانما اختلف بينهما  
أهل الحديث اصطلاحاً قال القرطبي علامات الساعة على قسمين ما يكون من نوع المعتاد وأغربه  
والمذكور منها الاول وما الغريب مثل طلوع الشمس من مغربها فقلت بمقابلة لها ومضايقه والمراد  
هنا العلامات السابقة على ذلك والله أعلم (قوله اذا ولدت) التعبير باذالذ شاعر بتضيق الوقوع  
ووقع هذا الجملة بياناً للاشراط نظر الى المعنى والتقدير ولادة الامم وتطول الرعاة فان قيل  
الاشراط جمع وأقوله ثلاثه على الاصح والمذكور هاتان أجاب الكرماني بأنه قد يستقرض  
القلة للكثرة بالعكس أو لان الفرق القليلة والكثرة انما هو في التكررات لا في المعارف أو لفقد  
جمع التكررة لفظ الشرط وفي جميع هذه الاجوبة نظر ولو أجيب بان هذا دليل القول الصارح الى  
أن أقل الجمع اثنان لمبا بعد عن الصواب والجواب المرضي أن المذكور من الاشراط ثلاثة وانما  
بعض الروايات اقتصر على اثنين منها لانهما ذكر الولادة والتناول وفي التفسير ذكر الولادة وتراوس  
الحفاة وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم استأذنها وساق ابن خزيمة لفظةها عن أبي حيان ذكر  
الثلاثة وكذا في مستخرج الاسعدي عن طريق ابن علية وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ووقع

مثل ذلك في حديث عمر في رواية كهـ من ذكر الولادة والتطاول فخط ووافقه عثمان بن غياث  
وفي رواية تليمان التي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني وكذا ذكر في حديث ابن  
عباس وأبي عامر (قوله إذا ولدت الأمة وربها) وفي التفسير يثبتها ابنه التائب وكذا في حديث عمر  
ومحمد بن بشر مثله وإذا يعني السراي وفي رواية حمزة بن القتيبي أن أبا عبد الله المراءى تندر بها  
ويحتمل أن يكون في رواية عثمان بن غياث الأمانة أربابا من يلقط الجلس والمراد بالرب المالك أو  
السيد وقد اختلف العلماء في معنى ذلك قال ابن التين اختلف فيه على سبعة  
أوجه فذكرها كلها متداخلة وقد تلخصها بلاثنا داخل فإذا هي أربعة أقوال الأول قال الخطابي  
معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهلها على بلاد الشرك وسبي ذراريهم فإذا ملك الرجل الجارية  
واستولدها كان الولد منه بمنزلة ربه لأنه ولد سيدها قال السوي وغيره أنه قول الأكثرين  
قلت لكن في كونه المراد نطرا لأن استيلاء الأماة كان موجودا حين المقاتلة والاستيلاء على  
بلاد الشرك وسبي ذراريهم واتخاذهم سراي وقع أكثره في صدر الاسلام وسبق الكلام  
يقضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سبق قرب قيام الساعة وقد فسره وكيع في رواية ابن  
ماجهما يخص من الأول قال إن تلد الجهم العرب ووجهه بعضهم بأن الأماة يلدن المملوك فخير  
الأم من جلة الرعية والمالك سيدها وهذا إبراهيم الجوني وقوله إن الرؤساء في الصدر الأول  
كانوا يستكفون غالباً من ولده الأماة ويتناقصون في الحرار ثم انعكس الأمر ولا سبغ في أسماء  
دولة بني العباس ولكن رواية ربه تباينة التائب قد لا تساعده على ذلك ووجهه بعضهم بأن إطلاق  
ربه تعالى ولدها مجاز لأنه لما كان سبباً في عقبها يموت أي أنه أطلق عليه ذلك وخصه بعضهم بأن  
السبي إذا كثرت فقد يسمى الولد أولاداً وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيساً لملكان ثم يسمى أمه  
فيما بعد فبشر بها عار قابلاً أو هو ولا يشعر أنها أمه فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يعتقها  
ويترجمها وقد عرفت في بعض الروايات أن تلد الأمة بعلها وهي عند مسلم تحمل على هذه الصورة  
وتحمل المراد بالبعول المالك وهو أولى لتتفق الروايات السابعة أن تبسج السادة أمهات أولادهم  
ويكثر ذلك فيبدأ أول الملائكة المستوفاة حتى يشترهم أولادها ولا يشعربك وعلى هذا فإحدى يكون  
من الأشراف غلبة الجهل بتصرير بيع أمهات الأولاد والاستهانة بالأحكام الشرعية فإن قيل  
هذه المسئلة مختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها لأنه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز فلا يصلح  
أن يحتمل على صورة اتفاقه كبعضها في حال جهلها فانه سراج الإجماع الثالث وهو من غلط  
الذي قبله قال السوي لا يختص شراء الولد أمه بأمهات الأولاد بل يتصور في غيرهن بأن تلد الأمة  
سوا من غير سيدها بوطه شبهة أو رقيقاً شاكحاً أو زناً ثم تباع الأمهات في الصورتين بيعاً صحيحاً وتدور  
في الأيدي حتى يشتريها البنا أو البنات ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المراد السراي لأنه  
تخصيص بفرد جليل الرابع أن يكثر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من  
الاهانة بالسب والضرب والاستخدام فأطلق عليه ربه مجازاً لذلك والمراد بالرب المراءى فيكون  
حقيقة وهذا الوجه الأوجه عندى لعمومه ولأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها  
تدل على فساد الأحوال مستمرة ومحصله الإشارة إلى أن الساعة يتربط قيامها عند انعكاس  
الأمر بحيث يصير المراءى مراءياً والسافل عالياً وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى أن



تصير الحقة العراة لولاء الأرض (تبيين) بها أحدهما حال التروى ليس فيه دليل على تحريم بيع امهات الاولاد ولا على جوازها وقد غلط من استدل به لكل من الامرين لان الشيء اذا حصل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولاباحة الثاني يجمع بين ما في هذا الحديث من اطلاق الرب على السيد المالك في قوله ربهما وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح لا يقل أحدكم ربه ولا يقل ربي ولا يمكن لقل سيدي ومولاي بان اللفظ هنا خرج علىصيل المبالغة أو المراد بالرب هنا المرفى وفي المنهى عنه السيد أو ان انتهى عنه متأخراً ومخصص بفرا الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله تطاول) أي تناخروا في تطويل البناء وتكاثر روابه (قوله رعاة الابل) هو بضم الراء مع راع كقصة وقاض واليه بضم الموحدة وقع في رواية الاصيل بقصصها ولا يتجمل مع ذكر الابل وانما يتجمل مع ذكر الشاة ومع عدم الاضافة كما في رواية مسلم رعاة الهم وميم الهم في رواية الضاري يجوز ضمها على انها صفة الرعاة ويحوز الكسر على انها صفة الابل يعني الابل السود وقل انما نشر الالوان عندهم وشربها الجرا التي شرب بها المثل فقل خبر من جهر الهم ووصف الرعاة بالهم اما لانهم مجهر لوالا نسب ومنه أيمهم الامر فهو ميم اذ لم تعرف حقيقة وقال القرطبي الاول ان يصل على انهم سود الالوان لان الامة غالباً لوالانهم وقيل معناها انهم لاشي لهم كقوله صلى الله عليه وسلم يحشر الناس حفاة صراة يه ما قال وفيه نظر لانه قد نسب لهم الابل فكيف يقال لاشي لهم (قلت) يحصل على انها اضافة لخصاص لملك وهذا هو الغالب ان الراعي يربي نفسه بالجرة وأما المالك فقل ان يراعي نفسه قوله في التفسير وإذا كان الحفاة العراة زاد الامعيل في روايته الصم البكم وقيل لهم ذلك بالمعقة في وصفهم بالهمل أي لم يستعملوا اسماعهم ولا أبصارهم في شيء من أمر دينهم وإن كانت حواسهم سليمة قوله رؤس الناس أي مالوك الأرض وصرح به الاصمعي في رواية أبي فروة مثله والمراد بهم أهل البادية كما صرح في رواية سليمان التيمي وغيره قال ما الحفاة العراة قال العريبي وهو بالعين المهملة على التصغير وفي الطبراني من طريق أبي حنيفة ابن عباس مرفوعاً من انقلاب الدين تفصح التبط واتخاذهم القصور في الامصار قال القرطبي المقصود الاخبار عن تبدل الحال بان يستولى أهل البادية على الامر ويملكوا البلاد بالقهر فتكثر اموالهم وتنصرف همهم الى تشييد البيتان والتفاسر به وقد شاهدنا ذلك في هذه الازمان ومنه الحديث الآخر لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالغبيا لكع ابن لكع ومنه اذا وسد الامر أي استدانى غير أهله فانظروا الساعة وكلاهما في الصحيح (قوله في خمس) أي علم وقت الساعة داخل في جملة خمس وحذف متعلق الجار ساكن كما في قوله تعالى في خمس آيات أي اذهب الى قريعتهم بهذه الآيات في جملة سبع آيات وفي رواية عطاء الخراساني قال في الساعة قال هي في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله قال القرطبي لا مطمع لاحد في علم شيء من هذه الامور الخمس لهذا الحديث وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى وعند مماتهم الغيب لا يعلمها الا هو بهذه الخمس وهو في الصحيح قال ابن ادعي علم شيء منها غير مسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاذباً في دعواه قال وأما من الغيب فقد يجوز من المتعم وغيره اذا كان عن أمر عادي وليس ذلك بعلم وقد نقل ابن عبد البر الاجماع على تحريم أخذ الابرة والجعل واعطائها في ذلك وجامع ابن مسعود قال أوف

ربتها وإذا تطاول رعاة الابل البهي في البناء في خمس لا يعلمن الا الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عنده علم

ينكم صلى الله عليه وسلم علم كل شيء سوى هذه الخس وعن ابن عمر فروقا قوماً من جهة أحد  
 وأخرج جند بن زنجويه عن العصابة أنه ذكر العلم وقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه  
 فقال إنما الغيب خمس وتلاه هذه الآية وما عد ذلك غيب يعلمه قوم ويجهلهم قوم (نسبه)  
 فعرض الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشاداً للإمام لما يترتب على معرفة ذلك من  
 المصلحة فإن قيل ليس في الآية أدلة حصرة كما في الحديث أجاب الطيبي بأن الفعل إذا كان عظيم  
 الخطر وما ينبني عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على ميل الكفاية ولا سيما إذا لم يوضع  
 ذكر في أسباب التناول من أن العرب كانوا يتعجبون من نزول القس فيشعرون أن المراد من الآية  
 نبي عليهم ذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى (قائدة) • التكتة في العلل عن الآيات إلى  
 التي في قوله تعالى وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وكذا التعبير بالدلالة دون العلم بالمصافة  
 والتعميم إذ الدلالة اكتساب علم الشيء بعينه فإذا أسى ذلك عن كل نفس مع كونه من اختصاصها  
 ولم يقع به على علم كان علم اطلاعها على علم غير ذلك من باب أولى اهـ ملخصاً من كلام الطيبي  
 (قوله الآية) أي تلا الآية إلى آخر السورة وصرح بذلك الاستيعلي وكذا في رواية عمارة ولم  
 يذكره الأخير وكذا في رواية أبي فرقة وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله إلى الأرحام فهو  
 قصير من بعض الرواة والسياق يرشد إلى أنه تلا الآية كلها (قوله ثم أدبر فقال رتوه) زاد في  
 التفسير فاخذوا بالرد ومقلروا شيأ فيه أن المأجور أن يتنزل لعن النبي صلى الله عليه وسلم فراه  
 ويتكلم بحضوره وهو يسبح وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسبح كلام الملائكة والله  
 أعلم (قوله جاءهم الناس) في التفسير يعلم ولا جعلي أراد أن تعلموا إذ لم تسألوا ومله لعمارة في  
 رواية أبي فرقة والنبي بعث محمد بالحق ما كنت بأعلم به من رجل مسكم وأنه لجبريل وفي حديث  
 أبي عامر شوي فلما لم يطره قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحانه الله هذا جبريل جاءهم الناس  
 دينهم والذي نفس محمد بيده ما جئني قط إلا وأنا أعرفه الآن تكون هذه المرة وفي رواية سليمان  
 التيمي ثم نهض فولى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على بالرجل فظلمناه كل مطلب فلم  
 تقدر عليه فقال هل تدرون من هذا هذا جبريل أتاكم ليعلمكم دينكم خذوا عنه فوالله  
 نفسي بيده ما شبه على منذ أتاني قبل مرقي هذه وما عرفتم حتى ولى قال ابن حبان فترد سليمان  
 التيمي بقوله خذوا عنه (قلت) وهو من الثقات الآيات وفي قوله جاءهم الناس دينهم إشارة إلى  
 هذه الزيادة فترد الآيات تصريحاً واستناداً لتعليم الجبريل مجازي لأنه كان السبب في الجواب  
 فذلك أمر بالاختذ عنه واتفتحت هذه الروايات على أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر العصابة  
 بشأنه بعد أن التمسوه فلم يجدوه وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عرق في رواية كهمس  
 ثم انطلق فقال جبريل فليت ملياً ثم قال أعمر أدرى من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه  
 جبريل فقد جمع بين الروايتين بعض الشراح بأن قوله فليت ملياً أي زماناً بعد أن أقصر انهم فكان  
 النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم بذلك بعد معنى وقت لكم في ذلك المجلس لكن يعكز على هذا  
 الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي فليت ثلاثاً لكن ادعى بعضهم فيها التصديق وإن ملياً  
 صمرت معها فاشتبهت ثلاثاً لأنها كتبت بلا ألف وهذه الدعوى مردودة فإن في رواية أبي عوانة  
 فليت ثلاثاً فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث ولا بن حبان بعد ثالثاً ولا بن منه بعد

الساعة ثم أدبر فقال رتوه  
 فمروا شيئاً فقال هذا جبريل  
 جاءهم الناس دينهم

ثلاثة أيام جمع التورى بين الحديثين أن عمر لم يحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس بل كان من قام أمامه الذين توجهوا في طلب الرجل وألشغل آخر ولم يرجع مع من رُشِعَ لعارض عرض له فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم الحاضر في الحال ولم يتفق الأخبار لعمر إلا بعد ثلاثة أيام ويدل عليه قوله فلقي وقوله فقال لي بأمر فوجه الخطاب له وحده بخلاف إخباره الأول ووجه حسن • (تبيينات) • الأول دلت الروايات التي ذكرناها على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف أن جبريل آتاه في آخر الحال وإن جبريل آتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم وأما ما وقع في رواية أنساق من طريق أبي ثور في آخر الحديث وأنه جبريل نزل في صورة دحية الكلبي فإن قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم لأن دحية قروء عندهم وقد قال عمر ما يعرفه منا أحد وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الإيمان من الوجه الذي أخرجه من أنساق فقال في آخره فاته جبريل جاءه ليعلمكم دينكم حسب هذه الرواية هي المحفوظة لموافقتنا في الروايات • الثاني قال ابن المير في قوله يعلمكم دينكم دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علما وتعلما لأن جبريل لم يصد عنه سوى السؤال ومع ذلك فقد سماه معلما وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن القائلة عقبه أثبتت على السؤال والجواب معاه الثالث قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنتما نضمه من جعل علم السنة وقال الطبري لهذه السنة استفتح به بغوى كناية عن المصايغ وشرح السنة اقتداء بالقرآن في اقتراحه بالقائمة لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالاً وقال القاضي عياض اشغل هذا الحديث على جميع وطائيف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداء وحالوما لا من أعمال الجوارح ومن أخلاص السر والعلف من آفات الأعمال حتى أن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومنشعقة منه قلت ولهذا أشيع القول في الكلام عليه مع أن الذي ذكره وإن كان كثيرا لكنه بالنسبة لما تضمنه قليل فلم أخالف طريقة الاختصار والله الموفق (قوله قال أبو عبد الله) يعني المؤلف جعل ذلك كله من الإيمان أي الإيمان الكامل المشتمل على هذه الأمور كلها (قوله باب) كذا هو بلا ترجمة في روايه كريمة وأبى الوقت وسقط من رواية أبي ذر والأصلي وغيرهما ورجع النووي الأول قال لأن الترجمة يعني سؤال جبريل عن الإيمان لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح إخلاله فيه قلت في التعلق لا يتم هنا على الحالتين لأنه إن ثبت لفظ باب بالترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به وإن لم يثبت فتعلقه به متعين لكنه يتعلق بقوله في الترجمة جعل ذلك كله يناوجه التعلق أنه مسمى الدين إيمانا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان فان قبل لا حاجة له فيه لأنه متقول عن هرقل فالجواب أنه ما ظاه من قبل اجتماعه وأما ما أخبر به عن أسقرا من كتب الانبياء كما قرأناه فيما مضى وأيضا في هرقل فاته بلسانه الروي وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي وألقاه إلى ابن عباس وهو من علماء اللسان فرواه عنه ولم يشكره فدل على أنه صحيح لفظا ومعنى وقد أقصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة لتعلقها بغيره هنا وساقه في كتاب الجهاد تاما بهذا الاستاد الذي أورده هنا والله أعلم (قوله باب فضل من استبرأ دينه) كأنه أراد أن بين أن الورع من مكملات الإيمان فلهذا

قال أبو عبد الله جعل ذلك كله من الإيمان • باب • حدثنا إبراهيم بن حزم قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره قال أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال سألتك هل يزيدون أم ينقصون فزعمت أنهم يزيدون وكذلك الإيمان حتى يتم وسألتك هل يرد أحد خطيئة بغيره بعد أن يدخل فيه فزعمت أن لا وكذلك الإيمان حين تقاطع بشاشته القلوب لا يخطئه أحد • (باب فضل من استبرأ دينه) • حدثنا أبو يعين

أورد حديث الباب في أبواب الأيمان **(قوله)** حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة واسم أبي زائدة خالد بن ميون الوادعي **(قوله عن عامر)** هو الشعبي القتيبي المشهور بورجال الاستاذ كوفيون وقد دخل النعمان الكوفي وولي أمر تهراولاني عوانة في مجيئه من طريق أبي سريز وهو يفتح الحام المصلحة وآتمه زاي عن الشعبي أن النعمان بن بشير خطب به الكوفة وفي رواية لمسلم أنه خطب به جمع ويجمع بينهما ما سمع منه مرتين فانه ولي أمره بالبلدين واحدة بعد أخرى ورواه مسلم والاعملي من طريق زكريا عنه وأخبرني النعمان بأصبعه إلى آذنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه أن النعمان لا يصح سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على صحة تحمل النبي الميز لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات والنعمان غلب سنين و زكريا موصوف بالثبوت ولم أره في العصيين وغيرهما من روايتهم الشعبي الامتناع ثم وجدت في فوائد ابن أبي الهيثم من طريق يزيد بن هرون عن زكريا حدثنا الشعبي فحصل الأمر من تدليسه **(قائدة)** هادي وأبو عمرو الهادي أن هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجه صحيح فسلم ولا تقدرنا ثم سمعنا حديث ابن عمرو وعمار في الأوسط الطبراني ومن حديث ابن عباس في الكبيرة ومن حديث وائل في الترشيب للأصبهاني وفي أسانيداهما قال وادي أيضا أنه لم يروه عن النعمان غير الشعبي وليس كما قاله فقد روى عنه النعمان أيضا خيفة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره وعبد الملك بن حمير عند أبي عوانة وغيره وسماك بن حرب عند الطبراني لكنه مشهور عن الشعبي رواه عنه جمع من الكوفيين ورواه عنه من البصريين عبد الله ابن عون وقد ساق الضاري أسانده في السبع ولم يسبق نظمه سواقه أبو داود ومثني إلى ما فيه من فائدة أن شاء الله تعالى **(قوله)** الحلال بين والحرام بين أي في بينهما ما وصفهما بإدلتها الظاهرة **(قوله)** وبينهما مشبهات بوزن مقولات بتشديد العين المفتوحة وهي رواية مسلم أي شبهت بغيرها مما يشبه به حكمها على التعيين وفي رواية الأصلية شتمت أن تورن مقولات بئام مفتوحة ومن خفيفة مكسورة وهي رواية ابن ماجه وهو لقط ابن عون والمعنى أنها موحدة اكتسبت التسمي من وجهين متعارضين ورواه الدارقي عن أبي نعيم شيخ الضاري فيه بلفظ وبينهما مشبهات **(قوله)** لا يعلمها كثير من الناس أي لا يعلم حكمها وأحوالها في رواية الترمذي بلفظ لا يدري كثير من الناس أن الحلال هي أم من الحرام ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن لقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حيث لا تظهر لهم ترجيح أحد الدليلين **(قوله)** عن أبي الهيثم أي خدمتها والاختلاف في لفظها بين الرواة نظرا إلى قبلها لكن عند مسلم والاعملي الشبهات بالضم جمع شبهة **(قوله)** استبرأ بالهمز وزن استغفر من البراءة أي برأدين من القص وعرض من الظن فيه لأن من لم يعرف باحتمال الشبهات لم يسلم لقول من يظن فيه وفيه دليل على أن من لم يتروك الشبهة في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه وفي هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة **(قوله)** ومس في الشبهات فيها أيضا ما تمتنع من اختلاف الرواة واختلاف في حكم الشبهات فليس التعريم وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو

قال حدثنا زكريا عن عامر  
قال سمعت النعمان بن بشير  
يقول سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
الحلال بين والحرام بين  
وبينهما مشبهات لا يعلمها  
كثير من الناس فمن اتقى  
المشبهات استبرأ دينه  
وعرضه ومن وقع في الشبهات

كراعى حول الحى يوشك  
أن يواقع

كالخلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما قسره العلماء الشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض  
الأدلة كما تقدم ثانياً الاختلاف العلماء وهو منتزعة من الأولى ثالثاً ان المراجع اسمى  
المكروه لانه يجتنبه بابا الفعل والترك رابعاً ان المراجع المباح ولا يمكن قائل هذا ان عمله  
على متساوى الطرفين من كل وجه بل يمكن حله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بان يكون  
متساوى الطرفين باعتبار ذاته رابع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج ونقل ابن المنير في  
مناقب شيخه القباري عنه انه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام حتى استكثر من  
المكروه تعلق الى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه وفى استكثر منه تعلق الى المكروه  
وهو منتزع حسن ويؤيد مروياً ابن حبان من طريق ذكر مسلم اسنادها ولم يسن لفظها فيها  
من الزيادة اجمالاً يشكم وبين الحرام مستتر من الحلال من فصل ذلك استبرأ لغيره ودينه  
ومن أرقع فيه كان كالمرقع الى جنب الحى يوشك ان يقع فيه والمعنى ان الحلال حيث يمتحن  
أن يول فعله مطلقاً المكروه ومحرم ينبثق اجتنابه كالأكثر مثلاً من الطيبات فانه يهوج  
الى كثرة الاكتساب المرقع في أخذ ما لا يستحق أو ينضى الى بطن النفس وأقل مافيه الاشتغال  
عن مواضع العبودية وهذا معلوم بالعادة مشاهد العيان والذي يظهر ربحان الوجه الأول  
على ما ساد كره ولا يبعد ان يكون كل من الأوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم  
الظفر لا يفتنى عليه غير الحكم فلا يتبع لذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر  
أقبل ودونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من  
المكروه تعريضه جوازاً على ارتكاب المنهى في الجملة أو بحمله اعتياده ارتكاب المنهى غير  
المحرم على ارتكاب المنهى المحرم اذا كان من جنسه أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو ان من تعاطى  
ما منهى عنه يصير غلظ القلب لتفقدان نور الوزع فيقع في الحرام ولولم يجتزأ الوقوع فيه ووقع عند  
المصطفى البيوع من روايته أخرى عن الشعبي في هذا الحديث ثمة ما شبه عليه من الآثم  
كان لا استبان له أثره ومن اجتزأ على ما يشك فيه من الآثم وأشك ان يواقع ما استبان وهذا ربح  
الوجه الأول كما اشترت الله (تسبه) استدله بان المنبر على جواز إمام الجمل بعد النبي  
صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال بذلك نظراً لان أراد به انه جعل في حق بعض دون بعض أو أراد  
الرد على منكري القياس فيستعمل ما قاله الله أعلم (قوله كراعى) هكذا في جميع نسخ  
المصاري المحذوف جواب الشرط ان أعربت من شرطية وقد ثبت المحذوف في رواية الداريمى  
عن أبي نعيم شيخ البخاري في معقال ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرمى ويمكن اعراب  
من في سباق المصاري موصولة فلا يكون فيه محذوف اذا التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع  
يرمى الأول أولى لثبوت المحذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق ذكره بالحق أرجح منها المؤلف  
وعلى هذا فتوقع كراعى حله مستأنفة وردت على سبيل القنيل للتخفيف بالشاهد على القائب  
والحى المحي أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص القنيل بذلك نكتة وهي ان ملوك  
العرب كانوا يحمون لراعى مواشيهم ما كان مختصة بتوعدون من يرمى فيها بغنمهم بالعقوبة  
الشديدة فقتل لهم النبي صلى الله عليه وسلم عاهو مشهور وعندهم فانما تاف من العقوبة المراقب  
لرما الملك يمدح ذلك الحى خشية ان تقع مواشيه في شئ منه فبعده أسلم له ولو اشتد حذره

وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوارحه فلا يأمن ان تنفرد القاذرة قطع فيه بغير  
اختياره أو يحل المكان الذي هو فيه ويقع الخشب في الحى فلا يملك نفسه ان يقع فيه فأنه سبحانه  
وتعالى هو الملك حقاً وحمداً عارمه ﴿تسبيح﴾ اذنى بعضهم ان التثنية من كلام الشعبي وانه  
مدرج في الحديث حتى ذلك أبو عمرو والذائق ولم أتص على دليله الا ما وقع عند ابن الجارود  
والاصمعي من رواية ابن عون عن الشعبي قال ابن عون في آخر الحديث لا تفرى المثل من قول  
النبي صلى الله عليه وسلم **أعني** قول الشعبي قلت وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجاً  
لان الاثبات قد حزموا باتصاله ورفعه فلا يندرج شك بعضهم فيه وكذلك سقوط المثل من رواية  
بعض الرواة كما في فروة عن الشعبي لا يندرج فيمن آتته لانهم حفظوا لعل هذا هو السرق حذف  
البضارى قوله ووقع في الحرام ليس بصريح المثل من ربطه فيسلم من دعوى الادراج وما يقوى  
علم الادراج رواية ابن جبان المخرجة وكذا ثبت المثل مرفوعاً في رواية ابن عباس وعمار بن  
ياسر أيضاً **(قوله)** اذ ان حى الله في أرضه محارمه سقط في أرضه من رواية السجلى وثبت  
الواو في قوله الاوان حى الله في رواية غير اذ ذروا المبدأ محارم فعل المنهى اثم أو ترك الامور  
الواجب ولهذا وقع في رواية أخرى فروة التعبير بالمعاصي بدل المحارم وقوله الاتسيع على محبة  
ما بعد حاو في اعادتها وتكريرها دليل على عظم شأن ملولها **(قوله)** مضغة أى قد ما يسفغ وعبر  
بجهان عن مقدار القلب في الرؤية وسعى القلب لقلبه في الامور ولانه خالص مالى البدن  
وخالص كل شى قلبه اولانه وضع في الجسد مقولاً وقوله اذا صلت واذا فسدت هو يفتح عنهما  
وتضم في المضارع وحكى القراء الضم في ماضى صلي وهو يصم وقاها اذا صار له السلاح حيث  
لازمة لشره ونحوه والتعبير باذا تحقق الوقوع بالواقعة تأتى بمعنى ان كانهما يخص القلب  
بدلاً لانه أمير البدن وبصلاح الامر تصلى الرعية وبفساده تصد وفيه تسبيح على تعظيم قدر  
القلب والحث على صلاحه والاشارة الى ان الطبيب الكسب أثر فيه والمراد المتعلق به من التهم  
الذى ركبها الله فيه ويستدل به على أن العقل في القلب ومنه قوله تعالى فتكون لهم قلوب  
يهقلون بها وقوله تعالى ان في ذلك لادراك لمن كان له قلب قال المنسرون ثم عقل وعبر عنه  
بالقلب لانه محل استقراره **(فائدة)** لم تقع هذه الزيادة التي أتزلها الاوان في الجسد مضغة  
الا في رواية الشعبي ولا حى في اكثر الروايات عن الشعبي انما تفسر بها في العيصين زكريا  
المذكور منه وتابعه مجاهد عند أحد ومغيرة وغيره عند الطبراني وغيره في بعض رواياته عن  
الصلاح والنسابة العصفو السقم ومناصبها الما قبلها بالنظر الى أن الاصل في الاتقاء والوقوع  
هو ما كان بالقلب لانه عماد البدن وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعده وارباع أربعة تدور  
عليها الاحكام كلها عن أبي داود وفيه البيتان المشهوران وهما

عمدة الدين عندنا كملت • مسندتان من قول خير البرية

أتزل المشبهات وازهدودع ما ليس يعيند واعلمن فيه

والمعروف عن أبي داود عنهما منكم عنه فاجنبوه الحديث بدل ازهد فميا في أيدي الناس  
وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثاني وأشار ابن العربي الى انه يمكن ان يتبرع منه وحده  
جميع الاحكام قال القرطبي لانه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع

الاوان لكل ملك حى الا ان  
حى الله محارمه الاوان  
الجسد مضغة اذا صلت  
صلى الجسد كله واذا فسد  
فسد الجسد كله الا وهى القلب

الأعمال بالقلب فنحن هنا يمكن أن يرتفع الاحكام السواء المستحان (قوله باب أداء  
 النجس من الأعيان) هو بضم الخاء المججمة وهو المراد بقوله تعالى واعلموا أن ما غفتم من شيء فغان الله  
 حسبه الآية وقيل هو روى هنا ينتج الحاشاء والمراد قواعدا للاسلام النجس المذكورة في حديث بن  
 الاسلام على خمس وفيه بعد لأن الحرج لم يذكر هنا ولا غيره من القواعد قد تقدم ولم يرد هنا  
 الا ذكر خمس الغنيمة فمن ان يكون المراد افرادها بالذكر وسند كروجه كونه من الايمان قريبا  
 (قوله عن أبي جرة) هو بالجيم والراء كاتقدم واسمه نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الصبي بضم  
 الضاد المججمة وفتح الموحدة من بن ضبيعة بضم أوله مصغرا وهم بن من عبد القيس كما جزم  
 به الرضا طي وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضا وقد وهم من نسب أبي جرة اليهم من  
 شرح البضاري ففسد روى الطبراني وابن مندة في ترجع فوج بن مخلد حديث أبي جرة أنه قد مضى على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عن أنت قال من ضبيعة ربعة فقال خير ربعة عبد القيس  
 ثم اثنى الذين أنت منهم (قوله كنت أقعد مع ابن عباس) بين المصنف في العلم من رواية غندر  
 عن شعبة السبكي أكرام ابن عباس له ولنظرة كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس قال ابن  
 الصلاح أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة وهو عندي هنا عمن ذلك وأنه كان يبلغ كلام ابن  
 عباس إلى من خفي عليه ويبلغه كلامهم أما الزحام أو لقصور فهم قلت الثاني أنه طهر لانه كان  
 جالساً سامعاً على سريره فلا فرق في الزحام بينهما الا ان يحصل على ان ابن عباس كان في صدر السرير  
 وكان أبو جرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم وقيل ان أبي جرة كان يعرف القارسية فكان  
 يترجم لابن عباس بها قال القرطبي فسد دليل على أن ابن عباس كان يكتب في الترجمة واحد  
 قلت وقد نبه عليه البخاري في أوخر كتاب الاحكام كما سيأتي واستنبط منه ان التين جوارز أخذ  
 الاجرة على التعليم لقوله حتى اجعل للسهم من مالي وفيه نظر لا احتمال ان يكون اعطاه ذلك  
 كان بسبب الزوايا التي رآها في العمرة قبل الحج كما سيأتي عند المصنف صرح بها في الحج وقال غيره  
 هو أصل في اتخاذ الحديث المقتضى (قوله ثم قال ان وفد عبد القيس) بين مسلم من طريق غندر  
 عن شعبة السبكي في حديث ابن عباس لا يجره بهذا الحديث فقال بعد قوله وبين الناس فأتته  
 امرأتها تسأله عن نبيذ الجرفني عنده فقلت يا ابن عباس اني أتيت في جرة خضراء بهذا حلوا فأشرب  
 منه ففقرت رطلي قال لا تشرب منه وان كان أحلى من العسل وللمصنف في أوخر المغازي  
 من طريق قرة عن أبي جرة قال قلت لابن عباس اني جرة أتيت فيها فأشرب بها لوانا أنكرت منه  
 فبأست القوم فأطلت الحلوس خشيت أن أفتضح فقال قدم وفد عبد القيس فلما كان أبو جرة  
 من عبد القيس وكان حديثهم يشتمل على النهي عن الانتباه في الجرار ناسب ان يذكره وفي  
 هذا دليل على ان ابن عباس لم يلقه نسخ نصير الانتباه في الجرار وهو ثابت صحيح حديث بريدة  
 ابن الحبيب عنده مسلم وغيره قال القرطبي فيه دليل على ان اللفظة ان يذكر الدليل مستقيماً بعن  
 النصيص على جواب القضا اذا كان السائل يصير بوضع الحجة (قوله لما أتوا النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من القوم ومن الوفد) الشك من احد الروايات اما أبو جرة أو من دونه وأظنه شعبة  
 فإنه رواه قرة وغيره بغير شك وأغرب الكرماني فقال الشك من ابن عباس قال الموروي الوفد  
 الجماعة المختارة للتقدم في العظما واحدهم وافد قال وفد عبد القيس المذكورون

«(باب)» أداء النجس من  
 الايمان • حدثنا علي  
 ابن الجعد قال أخبرنا شعبة  
 عن أبي جرة قال كنت أقعد  
 مع ابن عباس يجلس على  
 سريره فقال أقم عندي حتى  
 أجعل لك سهماً من مالي  
 فأنت معي شهرين ثم قال  
 ان وفد عبد القيس لما أتوا  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من القوم ومن الوفد

كانوا أربعة عشر راكبا كبيرهم الاتبع ذكره صاحب القصر في شرح مسلم وعنه عن ابن عثيمين  
 ابن عثيمين وهو الاتبع المذكور ومن قد بنى حبان ومن بنى من المالك وعمرو بن مروحوم والحرث بن  
 شعب وعبيد بن همام والحرث بن جندب وصهار بن العباس وهو يصاد مضمومة وجميعهم ملهين  
 قال ولم يثر بعد طول التسع على أسماء الباقين (قلت) فقد ذكر ابن سعد منهم عقبه بن جروة  
 وفي سنن أبي داود قيس بن النعمان العبدى وذكر الخطيب أيضا في المهمات وفي مسند البزار  
 وتاريخ ابن أبي خيثمة الجهم بن قثم ووقع ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه وفي مسند  
 أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى وفي المعرفة لابن القيم جورة العبدى وفي العجب البغدادي  
 الزارع بن عامر العبدى فهو لا الستة الباقون من العدد وما ذكر من أن الوقد كانوا أربعة  
 عشر راكبا لم يذكر دليله وفي المعرفة لابن منده من طريق هوذا العصري وهو يعين وصدا  
 مهملين مفتوحين نسبة إلى عصر يطن من عبد القيس عن جده لاته مزينة قال يبعث  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه إذا قال لهم سيطع لكم من هذا الزجر كعبهم خير  
 أهل المشرق فقام عرفلى ثلاثة عشر راكبا فحرب وقرب وقال من القوم قالوا وقد عبد القيس  
 فيمكن أن يكون أحد المذكورين كان غير راكب أو مرثدا وأما ما رواه الفولاني وغيره  
 من طريق أبي خزيمة بنغ انتهاء المجبة وسكون النماء الصائغ بعد الراماه الصبايح وهو بضم  
 الصاد المهملة بعد هامو حدة خضفة وبعد ألفا حمهملة نسبة إلى صبايح يطن من  
 عبد القيس قال كنت في الوقد الذين أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقد عبد القيس  
 وكأثر بعين وجلالها ناعى الديار والتقر الحديث فيمكن أن يجمع بينهما وبين الرواية  
 الأخرى بأن الثلاثة عشر كانوا رؤس الوفود لهذا كانوا راكبا وكان الباقون أتباعا وقد  
 وقع في جملة من الأخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميتهم هنا منهم أخو  
 الزارع واسمه مطروان أخيه ولم يسم وروى ذلك البغوي في معجمه ومنهم مشرج السعدى  
 روى حديثه ابن السكيت وأنه قدم مع وفد عبد القيس ومنهم جابر بن الحرث وزعمه بن عبد  
 ابن عمرو وحماد بن زبيعة وجارية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في معجمه ومنهم  
 مخلد جد أبي جرة وكذا أبو خيرة الصبايح كما تقدم وإنما أطلت في هذا الفصل لقول صاحب  
 التصريح أنه لم ينظر بعد طول التسع إلا عاذ ذكرهم قال ابن أبي جرة في قوله من القوم دليل على  
 استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فينزل منزلة (قوله) قالوا ربيعة) فيه التصريح عن  
 البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة وهذا من بعض الرواة فأن عند المصنف في الصلاح من طريق  
 عباد بن عبد الله بن أبي جرة فقال أنا هذا الحلى من ربيعة قال ابن الصلاح الحلى منصوب على  
 الاختصاص والمعنى أنا هذا الحلى من ربيعة قال والحلى هو اسم لنزل القبلة ثم سميت القبلة  
 به لأن بعضهم يحيا بعض (قوله) هو منصوب بفعل مضمر أى صادفت رجلا بضم الراء  
 أى سعة والرجل الفتح النسي الواسع وقد يزدون معها أهلا أى وجدت أهلا فاستأنس  
 وأقاد العسكري أن أول من قال مر حيا سيف بن ذى رزن وفيه دليل على استحباب تأنيس القدام  
 وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أم هانئ مر حيا تام هانئ وفي قصة  
 عكرمة بن أبي جهل مر حيا إلى أبا المهاجر وفي قصة قاطمة مر حيا إلى وكلها محصية وأخرج

قوله ومن يذوق نسخة برودة

اه محصية

قوله عقبه بن جروة في

نسخة عطية بن جروة فليبرد

اه محصية

قالوا ربيعة قال مر حيا



التساق من حديث عاصم بن بشار الحارثي عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما دخل  
فسلم عليه مرحبا وعلبك السلام **(قوله غير حيا)** نصب غيره على الحال وروى مالك كسر على  
الهفة والمعروف الأول قاله النووي ويؤيده رواية المصنف في الأدب من طريق أبي السباح عن  
أبي جرة مرحبا بالوفد الذين جاؤا غير حيا ولا ندى وغيره يجمع خبران وهو الذي أصابه خبري  
والمعنى أنهم لم يوطأوا من غير حرب أو سي يحزنهم وينقضهم **(قوله ولا ندى)** قال الخطابي  
كان أصله ناد من جمع ناد لأن داي انما هو جمع ندمان أي النادم في اللهو قال الشاعر  
• فان كنت ندماني فبالا كبراسقي • لكنه هنا خرج على الاتباع كما قالوا العبايا والقديا  
وعند اجتماعها القديان لكسبه اتبع انتهى وقد حكى القزاز والجوهري وغيرهما من  
أهل اللغة أنه يقال نادم وندمان في الدماء بمعنى فعلى هذا فهو على الأصل ولا اتباع فيه والله  
أعلم ووقع في رواية النسائي من طريق قرطبة قال مرحبا بالوفد ليس اننا زيا ولا ناديين وهي  
الطبراني من طريق شعبة أيضا قال ابن أبي جرة يشرهم بالخير عاجلا وأجلا لأن الندامة  
انما تكون في العاقبة فإذا انتفتحت ضد هاء فيه دليل على جواز التناهي عن الإنسان في  
وجهه إذا من عليه القسنة **(قوله فقالوا يا رسول الله)** فيه دليل على أنهم كانوا حين المقابلة  
مسلمين وكذا في قولهم كفار مضروفي قولهم الله ورسوله أعلم **(قوله الأفي شهر الحرام)**  
وللاصلي وكريمة الأفي شهر الحرام وهي رواية مسلم وهي من إضافة الشيء إلى نفسه كسجد  
الجامع ونساء المؤمنات والمراد بالشهر الحرام الجنس فيجعل الأربعة الحرم ويؤيده رواية  
قرطبة عند المؤلف في المعازي بقط الأفي أشهر الحرم ورواية جادين زيد عند في المشاقب  
بلفظ الأفي كل شهر حرام وقبل الالام للعهد والمراد شهر رجب وفي رواية طبراني التصريح به  
وكانت مضربا للغي فاعظم شهر رجب فلهذا أضف إليهم في حديث أبي بكر حيث قال رجب  
مضر كما سألني والطاهر أنهم كانوا يحضونه بجزء التظيم مع شجرهم القتال في الأشهر  
الثلاثة الأخرى إلا أنهم ربما أسودوا بخلافه وفيه دليل على تقدم اسلام عبد القيس على  
قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها  
من أطراف العراق ولهذا قالوا كثفي رواية شعبة عند المؤلف في العلم وانا نأنيك من شعبة بعيدة  
قال ابن تيمية الثقة السفر وقول الزباج هي العاية التي تصدو يد على سبقهم إلى الاسلام  
أيضا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضا عن ابن عباس قال ان أول جمعة جئت  
بعد جعتي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجوفان من البحرين  
وجوفان ضم الجيم وبعدا لثلاثة فتوحه وهي قرية شهيرة لهم وانما جعلوا بعد رجوع  
وفد عليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الاسلام **(قوله بأمر فضل)** بالخبرين فيهما  
لأن الإضافة والامر واحد الأمر أي من نابعهم بواسطة أفعلا ولمذا قال الراوي أمرهم  
وفي رواية جادين زيد وغيره عند المؤلف قال النبي صلى الله عليه وسلم أمركم ولهم عن أبي السباح  
بصفة أفعلا والفصل بمعنى الفاضل كالعدل بمعنى العادل أي فصل بين الحق والباطل أو بمعنى  
المفصل أي المدين المكشوف حكاية الطبري وقول الخطابي الفصل بين وبين قبل الحكم **(قوله فغير)**  
(به) بالرفع عن الهفة لا مرو وكذا قوله وتدخل ويرى بالخبرين مع ما على تعجوب الأمر وسقطت

بالقوم وأبو قد غير خبرا  
ولان داي فقالوا يا رسول الله  
انا لا نستطيع أن نأنيك الا  
في الشهر الحرام وينتأنيك  
هذا الحى من كفارة مضر فربما  
بأمر فصل فغيرهم ورواها  
وتدخل به الجنة وسألو عن  
الاشربة

الواو من وتدخل في بعض الروايات فيرفع تخبر ويحزم تدخل قال ابن أبي جرة فيه دليل على  
 ابداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجبا أو مشدوبا وعلى انه سيد بالسؤال عن الاعم  
 وعلى ان الاعمال الصالحة تدخل الجنة اذا قبلت وقبولها يقع بركة الله كما تقدم (قوله فأمرهم  
 بأربع) أي خصال أو جعل لقولهم حديثا يحمل من الامر وهي رواية تترجم عند المؤلف في المغازی  
 قال القرطبي قبل ان أول الاربع الماء ورهما اقام الصلاة واتخاذ الشهادتين تبركها كما قيل  
 في قوله تعالى واعلموا انما فتحتم من شيء فان الله نفسه والى هذا انما الطي فقال عادة باللغة ان  
 الكلام اذا كان منصوبا للعرض جعلوا سياقه وطرحوا ما عداه وهنالك يمكن الغرض في اليراد  
 ذكر الشهادتين لان القوم كانوا مؤمنين بمشرب بكلمة الشهادتين ولكن ربما كانوا يظنون ان  
 الايمان مقصور عليهما كما كان الامر في صدر الاسلام قال فلهذا لم يعد الشهادتين في الاوامر  
 فسل ولا يرعد على هذا الايمان بحرف العطف فصباح الى تقدير وقال القاضي أو يكرن العربي  
 لولا وجود حرف العطف لقلنا ان ذكر الشهادتين ورد على سبيل التصدير لكن يمكن ان يقرأ  
 قوله واما اقام الصلاة بانفس فيكون عطفا على قوله أمرهم بها الايمان والتقدير أمرهم بها الايمان  
 مصدرا به وبشرطه من الشهادتين وأمرهم باقام الصلاة الى آخره قال ويؤيد هذا حديثهما في  
 رواية المصنف في الادب من طريق أبي التياح عن أبي جرة ولقنطه أربع وأربع أقيوا الصلاة الى آخره  
 فان قيل ظاهر ما ترجم به المصنف ان أداء الخمس من الايمان يقتضي ادخاله مع باقي الخصال  
 في تفسير الايمان والقرار بالمدكور مخالفة أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة  
 أخرى وهو أنهم سألوا عن الاعمال التي يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس  
 والاعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الايمان فيكون أداء الخمس من الايمان بهذا التقرير  
 فان قيل فكيف قال في رواية جابر بن زيد عن أبي جرة أمرهم بأربع الايمان بالله وشهادة أن  
 لا اله الا الله وعقدوا واحدة كذا المؤلف في المغازی وله في فرض الخمس وعقد بيده فدل على أن  
 الشهادة احدى الاربع وأما ما وقع عنده في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو في قوله  
 وشهادة أن لا اله الا الله فهو زيادة شاذة لم يتابع عليها جابر بن نهال أحد والمراد بقوله شهادة أن  
 لا اله الا الله أي وان محمدا رسول الله كما صرح به في رواية عباد بن عباد في أوائل المواقيت  
 ولقنطه أمرهم بأربع وأنها كم عن أربع الايمان بالله ثم فسر هالم شهادة أن لا اله الا الله وأن  
 محمدا رسول الله الحديث والاقصار على شهادة أن لا اله الا الله على ارادة الشهادتين معال كونها  
 صارت على ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الايمان وهذا أيضا يدل على أنه عذ الشهادتين من  
 الاربع لانه أعاد الضمير في قوله ثم فسر هالم وثانيه مود على الاربع ولو أراد تفسير الايمان لاعاده  
 مذ كراحي هذا فقال كيف قال أربع والمذكورات خمس وقد أجاب عنه القاضي عياض  
 تعالى بنقله بأن الاربع ما عدا أداء الخمس قال كأنه أراد اعلامهم بقواعد الايمان وفروض  
 الايمان ثم أعلمهم بما يزينهم اخرجها اذا وقع لهم جهاد لانهم كانوا يصعد بحاربة كفا مضرو ولم  
 يقصد كرها بعينها لانها مسمية عن الجهاد ولم يكن الجهاد اذ ذلك فرض عين قال وكذلك لم  
 يذكر الحج لانه لم يكن فرض وقال غيره قوله وان تقطوا معطوف على قوله بأربع أي أمرهم  
 بأربع وبان تقطوا ويدل عليه العدول عن سياق الاربع والايمان بان والتعلل مع توجه

فأمرهم بأربع

الخطاب اليهم قال ابن التين لا يمتنع الزيادة اذا حصل الوقوع بعد الاربع (قلت) ويدل على ذلك لقدر رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أمرهم بأربع أعينوا الختم ولا تشركوا به شيئا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم وقال القاضي أبو بكر بن العربي يحتل أن يقال أنه بعد الصلاة والزكاة واحدة لأنها مقرنة في كتاب الله وتكون الرابعة أداء الخمس أو أنه لم يعد أداء الخمس لأنه داخل في عموم آيات الزكاة والجامع بينهما أنها أخراج مال معين في حال دون حال وقال البيضاوي الظاهر أن الأمور الخمسة المذكورة هنا تفصيل للإيمان وهو أحد الأربعة الموعود به كرها والثلاثة الأخرى حذفها الراوي اختصارا أو ناسنا كذا قال وما ذكر أنه الظاهر له بحسب ما ظهر له والا فظاهر من السياق أن الشهادة أحد الأربعة لقوله وعقدوا واحدة وكان القاضي أراد أن رفع الإشكال من كون الإيمان واحدا والموعود به أربعة وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار آخر أنه المصطلح أربع وهو في حد ذاته واحد المعنى أنه اسم جامع للفصل الأربع التي ذكر أنه يأمرهم بها ثم فسرها فهو واحد بالجمع متعدد بحسب وظائفه كما أن المنهى عنه وهو الابتداء فيما يسرع إليه الاسكار واحد بالجمع متعدد بحسب أوعيته والحكمة في الإجمال بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه وإن يحصل حفظها للسامع فإذا نسي شيئا من تفاصيلها لم يطلب نفسه بالعدد فإذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فات به بعض ما سمع وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحجج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المقدم وقد قمتنا الدليل على قدم إسلامهم لكن بزعم القاضي بأن قدمهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه أوافقى وليس بجيد لأن فرض الحجج كان سنة ست على الأصح كما سنده في موضع أن شاء الله تعالى ولكن القاضي يختار أن فرض الحجج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور أم وقد احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحجج كان بعد الهجرة وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان قادرا على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يهجم إلا في سنة عشر أو ما أقول من قال أنه ترك ذكر الحجج لكونه على التراخي فليس بجيد لأن كونه على التراخي لا يمنع من الإصرار وكذا أقول من قال اعتار أنه لشهرته عندهم ليس بقوى لأنه عند غيرهم ممن ذكره لهم أشهر منه عندهم وكذا أقول من قال إن ترك ذكره لأنهم لم يكن لهم إليه سبيل من أجل كفر مضر ليس بمستقيم لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعمل به عند الامكان كما في الآية بل دعوى أنهم كانوا الأسير لهم إلى الحج ممنوعة لأن الحج يقع في الأشهر الحرم وقد كروا أنهم كانوا يمتنعون فيها لكن يمكن أن يقال أنه إنما أخبرهم ببعض الأمر لكونهم ساءلوه أن يخبرهم عما يدخلون به في الجنة فأقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد إعلامهم بجميع الاستحكام التي يجب عليهم فعلا ولا تركا ويدل على ذلك أقصاؤه في المناهي على الابتداء في الأوعية مع أن في المناهي ما هو أشد في التصريم من الابتداء لكن أقصر عليه الكثرة تعاطيهم لها وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرعة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه ونصبوا البيت الحرام ولم يتعرض لعدد فهي رواية شاذة وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليها والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرعة لم يذكر أحدهم

الحج وأولاه تعبر حفظه في آخر أمره قلعل هذا مما حدثت به في التقدير وهذا بالنسبة لرواية أبي  
 جهم وقوردد كرا ليج أيضا في مستند الامام جلعن روابه آبان الطار عن قتادة عن سعيد بن  
 المسيب وعن عكرمة عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه  
 محظوظا فيصعب في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين فقال المراد الرابع ما عدا الشهادتين  
 واداء الخمس واثقه أعلم **(قوله)** ونهاهم عن أربع عن الحسن بن علي بن فضال عن  
 الاشتر بن ميمون عن اطلاق الحار وارادة الحال أي ما في الحنث ونحوه وصرح بالمراد في رواية النسائي  
 من طريق قرة فقال وإنما كم عن أربع ما يتبذ في الحنث الحديث والحنث يقع المهمة وسكون  
 النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة كذا فسر هان بن عمر في صحيح مسلم وفيه عن أبي هريرة الحنث  
 الجزار الحنث وروى الحري في القريب عن عطاء بن ريار كانت تعمل من طين وشعر ودم والبناء  
 يضم المهمة وتسد سيد المحدث والمدهو القرع قال النووي والمراد الياس منه وحكي القراز  
 فيه القصر والتقدير يقع النون وكسر التثنية أصل التثنية يتفرق فثمنه وعاء والمنزلة بالزاي  
 والقائه ما طلى بالزفت والتقدير بالثاق والياء الأخيرة ما طلى بالثاق ويقال له التقير هو بيت  
 يحرق اذا ليس على السقف وغيرها كما طلى بالزفت قاله صاحب الحكم وفي مستند  
 أبي داود الطيالسي عن أبي بكر قال أما البناء فان أهل الطائف كانوا يخذون القرع  
 فيغزطون فيه العنب ثم يدفونه حتى يهدر ثم يوت وأما الحنث فزار  
 يتقرون أصل التثنية ثم ينفون الرطب والبسر ثم يدفونه حتى يهدر ثم يوت وأما الحنث فزار  
 كانت تحمل البناء النحر وأما الزفت فهذه الاوصية التي فيها الزفت انتهى واستناه  
 حسن وتفسير الصحابي أولى ان يعتقد علم من غيره لانه اعلم بالمراد بمعنى النهي عن التباذ في  
 هذا الاوصية بخصوصه لانه يسر فيها الاسكار فعمل بشر بينهما من لا يشعر بذلك ثم ثبت  
 الرخصة في التباذ في كل وعاء من النبي عن شرب كل مسكر كاسيا في كذب الاشتر ان شاء الله  
 تعالى **(قوله)** وأخبروا بهن من وراءكم) يقع من وهي موصولة ووراءكم يشمل من جاءوا من  
 ههنا هم وهذا ما عدا الممكنا ويشمل من يحدث لهم من الاولاد وغيرهم وهذا ما عدا الزمان  
 فيحصل احوالها في المعنيين معاشقة وبإزا واستغن من المصنف الاعتماد على أخبار الاسناد  
 على ما ساق في باب ان شاة تعالى **(قوله)** باب ما جاء في ماوردنا الاعلى ان الاعمال  
 الشرعية معتبرة بالنية والحسبة والمراد بالحسبة طلب التواب ولم يأت بجديد لفظه الاعمال  
 بالنية والحسبة ولما استدلل بجديت عمر على ان الاعمال بالنية وبجديت أبي مسعود على ان  
 الاعمال بالحسبة وقوله ولكل امرئ ما وى هو بعض حديث الاعمال بالنية وانما أدخل قوله  
 والحسبة بين الحديث والاشارة الى ان الثانية تصدق بالانقضاء الاولى **(قوله)** فدخل فيه) هو من  
 مقول المصنف وليس بقصة محمود وقد أفهم ابن عباس كوفي روايته بذلك فقال قال  
 أبو عبد الله يعني المصنف والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم وتوحيد دخول النية في الايمان  
 على طريقة المصنف ان الايمان على ما تقدم شرحه وأما الايمان بمعنى التصديق فلا يحتاج الى  
 نية كسائر أعمال القلوب من خشية الله وعظمته ومحبة والتقرب اليه لانها مقترنة تعالى فلا  
 يحتاج لنية تميزها لان النية انما تميز العمل الله عن العمل لغيره بما يختص به من ارب الاعمال كالقرض

ونهاهم عن أربع أمرهم  
 بالايان بالله وحسبه كمال  
 أتبدون ما الايمان بالله  
 وحده فالله ورسوله أعلم  
 قال شهادة أن لا اله الا الله  
 وان محمدا رسوله عليه السلام  
 الصلاة وآية اليه كقولهم  
 رضوان وان تعبطوا من المقسم  
 الخمس ونهاهم عن أربع  
 عن الحنث واليدام التقير  
 والمنزلة وريعا قال المصنف  
 وقال احفظوا من وأخبروا  
 بهن من وراءكم باب ما جاء  
 أن الاعمال بالنية والحسبة  
 ولكل امرئ ما وى  
 فدخل فيه الايمان

عن التسبب من العادة عن العادة كالصوم عن الهبة **(قوله والوضوء)** أشار به الى خلاف من لم يشترط فيه البنية كالتقل عن الاوزاعي وأي حنفية وغيرهما وحجته ليس عبادة مستقلة بل وسيلة الى عبادة كالصلاة وتوضؤا بالتم فاهو وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالادلة الصريحة المبررة وبعد الثواب لقله فلا بد من قصد بغيره من غير يحصل الثواب الموعود واما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها واما الزكاة فانها تسقط بانذ السلطان ولو لم يوصاحب المال لان السلطان قائم مقامه واما الحج فانما ينصرف الى فرض من حج عن غير الليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة واما الصوم فاشاره الى خلاف من زعم ان صيام رمضان لا يحتاج الى نية لانه متين بنفسه كما نقل عن زفر وقد المصنف الحج على الصوم بمسكنا ورد عنده في حديث بن الاسلام وقد تقدم **(قوله والاحكام)** أي المعاملات التي يدخل فيها الاحتياج الى النية كما يشتمل اليسوع والائتمة والاقرار وغيرها وكل صورة لم يشترط فيها النية في الدلائل خاص وقد ذكر ابن المنري ضابطا لما يشترط فيه النية مما لا يشترط فقال كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالتبعية شرط فيه وكل عمل ظهرت فائدة ناجرة وتعاظمه الطبيعة قبل الشرع فلا حاجة اليه فلا تشترط النية فيه الا لمن قصد بفعله معنى آخر يرتب عليه الثواب قال وانما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تيق مناط التفرقة قال وأما ما كان من المعاني الخاصة كالنكاح والرجاء فهذا لا يشترط النية فيه لانه لا يمكن ان يقع الا انما هو ما فرضت النية مقدودة فيه احتمالات فنته فالتبعية فيه شرط عقلي ولذلك لا يشترط النية للتبعية فإقرارا من التسلسل واما الاقوال فصالح الى النية في ثلاثة مواطن أحدها التقرب الى الله فإقرارا من الربا على الثاني التميز بين الافعال المحمودة لغرض المقصود والثالث قصد الانشاء لمضج سبق المسان **(قوله وقال الله)** قال الكرماني الظاهر انها جملة حالبة لا عطف أي والحال ان الله قال ويحتل أن تكون للمصاحبة أي مع أن الله قال **(قوله على بيته)** تفسير منه لقوله على شاكته بحذف أداة التفسير وتفسير الشاكته بالنية صح عن الحسن البصري ومعاوية بن قرة المزني وقتادة أحربه عبيد بن جندو الطبري عنهم وعن مجاهد قال الشاكته الطريقة أو الناحية وهذا قول الاكثرو قسلا الدين وكلها متعارفة **(قوله ولكن جهادونية)** هو طرف من حديث ابن عباس أوله لا هجرة بعد الفتح وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طائوس عنه وسيأتي **(قوله الاعمال بالنية)** كذا أوردهم من رواية مالك بحذف الناحية أوله وقد رواه مسلم عن القعني وهو عبد الله بن مسلمة المذكور هنا بابها وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب **(قوله عبد الله بن زيد)** هو الخطمي ففتح المجبة وسكون المظلة المهله وهو حماد بن الصمدي روى عن حماد بن الصمدي وسيأتي ذكره في مسعود المذكور في باب من شهد بدر من المعازي ويأتي الكلام على حديثه في كتاب التنفقات ان شاء الله تعالى والمقصود منه في هذا الباب قوله بيمينها قال القرطبي أقدم من قوله أن الاجر في الاتفاق انما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة وأقدم فهو أنه من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تراءى قسته من الفقه الواجبة لانها معقولة المعنى وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الاجر

والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والاحكام وقال الله تعالى قل كل يعمل على شاكته على بيته وثقة الرجل على أهله بيمينها صدقة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن جهادونية **(حدثنا)** عبد الله بن مسلمة قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن علقمة بن وقاص عن عرائس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لشيء يصيبها أو امرأته يتوجهها فهجرته الى ما هاجر اليه **(حدثنا)** حماد بن منبه قال حدثت شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت قال حدث عبد الله بن زيد عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتفق الرجل على أهله بيمينها فهو له صدقة **(حدثنا)** داود الحكم ابن نافع قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني عامر ابن سعد عن سعد بن أبي وقاص أنه أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

والقرينة الصارفة عن الحقيقة الإجماع على جواز الفتنة على الزوجة الهاجسة التي حرمت  
عليها الصدقة **(قوله أنك)** انخراط لسعد المراد هو من يصح منه الاتفاق **(قوله وجهه)**  
الله أي ما عند الله من الثواب **(قوله الأجر)** يحتاج إلى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء  
**(قوله حتى)** هي عاطفة وما بعدها منصوب المحل ومأمورة والعائد محذوف **(قوله في قم)**  
أمر أنك **(قوله كشميتي في قم)** أمر أنك وهي رواية الأكثر قال القاضي عياض هي أصوب لأن  
الأصل حذف الميم بدل ليل جمعه على أقوامه وتصغيره على فوه قال وانما يحسن استلزام الميم عند  
الأفراد أو ما عند الأضافة فلا لا في لغة قليلة اهـ وهذا طرف من حديث سعد بن أبي وقاص  
في مرضه بحكة وعادة النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله أو صي يسطر)** مالى الحديث وسيأتي  
الكلام عليه في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله يتقى أي يطلب بها وجه الله  
واستنبط منه أنه لا يؤمن إلا الحظ اذا وافق الحق لا يصدق في ثوابه لان وضع الفتنة في الزوجة  
يقع غالباً في حالة المداعبة وشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر ومع ذلك اذا وجه القصد في تلك  
الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل بفضل الله **(قلت)** وجاء ما هو أصرح في هذا المراد من وضع  
الفتنة وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر أنه كره حديثاً فيه وفي وضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله  
أيأتي أحدنا شهوته ويؤجر قال نعم أيأتيه ولو وضعها في حرام الحديث قال وإذا كان هذا بهذا  
المحل مع ما فيه من حظ النفس فما التفت بغيره عما لاحظ للنفس فيه قال ويتشبه بالفتنة بما للفتنة في  
تحقيق هذه القاعدة لانه اذا ثبت الاجر في فتنة واحدة لوجه غير مشطرة فما انظر من أعلم لقما  
نحتاج أو عمل من الطاعات ما مثقته فوقه فتنة عن الفتنة الذي هو من الحقائق بالتحصيل الأدنى  
اهـ وقام هذا أن يقال واذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها في النفع كما  
بما عساه لان ذلك يؤثر في حسن بدنها وهو يتنفع بها بذلك وأيضاً فالأغلب أن الاتفاق على  
الزوجة يقع بدعية النفس بخلاف غيرهما فإنه يحتاج إلى مجاهدتها والله أعلم **(قوله باب قول)**  
النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة هذا الحديث وأورد المصنف هنا ترجمة باب ولم يخرج  
مسنداً في هذا الكتاب لكونه على غير شرطه وبه يبرأه على صلاحه في الجملة وما أوردته من  
الآية لتحديث جرير بن عبد الله على ما تقدمه وقد أخرجه مسلم وحديثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان  
قال قلت لسهيل بن أبي صالح ان عرا حدثنا عن القعقاع عن أبيك حديث ورجوت أن تسمع  
عن رجل لا يفتدني عن أبيك قال فقال سمعته من الذي سمعته منه أي كان صدقاً قاله بالشام  
وهو عطاء بن ربيعة عن عبيد الله بن أبي الدار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة قال قاله عن  
وجيل الحديث ورواه مسلم أيضاً بطريق روح بن القاسم قال حدثنا سهيل بن أبي الدار عن  
أبيه معمر بن يحيى عن أبي صالح أنه ذكره ورواه ابن خزيمة عن حديث جرير عن سهيل أن أبا عبد الله  
عن أبي هريرة يحدث أن الله يرضى لكم ثلاثاً الحديث قال فقال عطاء بن ربيعة سمعته عن أبي الدار  
يقول فذكر حديث النصيحة وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهو  
وهو من سهيل أو عن روى عنه لما ينهه قال الضاري في تاريخه لا يصح إلا عن أبيه وللهذا  
الاختلاف في سهيل لم يخرج في محضه بل لم يخرج في سهيل أصلاً ولحديث طرود بن حذاف  
القوة منها أخرجه أبو يعلى عن حديث أبي عباس والبراء من حديث ابن عمر وقد نفي

قال أنك لن تتفق فتنة حتى  
بها وجه الله الأجر عليها  
حتى ما تجل في قم أمر أنك  
باب قول النبي صلى  
الله عليه وسلم

جميع ذلك في تعاقبها تعلق (قوله الدين الصحيح) يحتمل أن يجعل على المبالغة أي معظم الدين  
النصحة كما قيل في حديث الحج عرفة ويحتمل أن يجعل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامه  
الاخلاص فليس من الدين وقال المازري النصيحة مشتق من نصحت العسل اذا صفت به يقال  
نصح الشيء اذا خلص ونصح له القول اذا خلص له أو مشتقة من النصح وهي الخطاطبة والنصحة  
وهي الابرة والمعنى أنه لم يثبت أحسب النصح كقول النصيحة ومنه التوبة الصوح كأن الذب  
يزق الدين والتوبة تخطئه قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها جائزة الحظف للنصوح  
وهي من وجوب الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة  
وهذا الحديث من الاحاديث التي قيل فيها انها أحاديث رابع الدين وعن غيره في الامام محمد  
ابن اسلم الطوسي وقال النووي بل هو وحده يحصل لغرض الدين كله لانه مختصر في الامور  
التي ذكرها فالنصيحة وصفه بعمله أهل والنصوح ظاهره وأصلها والرغبة في محابه بفعل  
طاعته والرهبة من مساخطه بترك معصيته والجهاد في العاصين اليه وروى الثوري عن  
عبد العزيز بن ربيع عن أبي عثمان صاحب علي قال قال الحواريون لعيسى عليه السلام  
يا روح الله من الماصح لله قال الذي يستنم حق الله على حق الناس والنصيحة كتاب الله تعلبه  
وتعلمه وأما عروقه في التلاوة وتصريرها في النكاح وتفهيم ما فيه وحفظ حدوده والعمل بما  
فيه وذب تحريف الباطن عن النصيحة لرسله تعظيمه ونصره حيا وميتا واحسانه بغيره  
وتعلمه والاعتقاد في أقواله وافعاله ومحبة وموعدة وأتباعه والنصيحة لائمة المسلمين  
اعانهم على ما جاهدوا القيام به وتنبيههم عند الغفلة وسد خللهم عند الهفوة وجمع الكلمة عليهم  
ورد الغلو بالافرة اليهم ومن أعظم نصيحتهم فهم عن الظلم بالتي هي أحسن ومن جله أئمة  
المسلمين أئمة الاجتهاد وتقع النصيحة لهم بث علوهم ونشر مناقبهم وتحسين التلخيص والنصيحة  
لعامة المسلمين الشفقة عليهم والسعي فيما يعود نفعه عليهم وتعليمهم ما ينفعهم وكف وجوه  
الاذى عنهم وان يجب لهم ما يجب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه وفي الحديث فواشأ أخرى  
منها ان الدين يطلق على العمل لكونه سمي النصيحة ديناً وعلى هذا المعنى في المصنف أكثر  
كأب الامان \* ونهاجوا زنا خير البيان عن وقت الخطاب من قوله قل لمن \* ومنه رغبة  
السلف في طلب علو الاسناد وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهل (قوله عن جرير بن عبد  
الله) هو الجليل خج الجهم وقيس الراوي عنه واسماعيل الراوي عن قيس بجليان أيضاً وكل منهم  
يكنى بأب عبد الله وكلهم كوفيون (قوله يا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال القاضي  
عاض اقتصر على الصلاة والركعة كما قلتمهما وليذكر الصوم وغيره لمخول ذلك في السمع  
والطاعة \* قلت زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن  
اسماعيل المذكور وفي الاحكام وسلم من طريق الشعبي عن جرير قال يا بيت النبي صلى  
الله عليه وسلم على السمع والطاعة فلتقضي فيما استطعت والنصح لكل مسلم ورواه ابن حبان من  
طريق أبي ردة عن عمرو بن جرير عن جهم واذ بق فكان جرير اذا اشترى شيئاً أو باع يقول  
لصاحبه اعلم ان ما أخذت منك أحب البنا عما أعطيتنا كما فاختر وروى الطبراني في رتبته ان  
غلامه اشترى له فرساً بثلاثة فلما رآه الى صاحبه فقال ان فرسك خير من ثلثة فم يزل

الدين النصيحة ولرسوله  
ولائمة المسلمين وعاتتهم  
وقوله تعالى اذا نصحو الله  
ورسوله \* حدثنا مسدد  
قال حدثنا يحيى عن اسمعيل  
قال حدثني قيس بن أبي حازم  
عن جرير بن عبد الله قال  
يا بيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على اقام الصلاة  
وايتيه الزكاة والنصح لكل  
مسلم \* (حدثنا) أبو النعمان  
قال حدثنا أبو عواضة عن  
زياد بن حلاقة قال

يزيد حتى أعطاه ثمانمائة قال القرطبي كان مبايعته التي صلى الله عليه وسلم لأصحابه  
 بحسب ما يحتاج اليمن تجدده عهد أو توكيداً من ذلك اختلقت أقوالهم وقوله فيما  
 استطعت رويناه بفتح التاء وخمها وتوجعها وما وضمها والمقصود بهذا التيسر على أن لا ينضم  
 الأمور بالمبايع عليها هو ما يوافق كراهة المشتري في أصل التكليف ويشعر الأمر بقول ذلك اللفظ  
 حال المبايعات للنفوس الهفوة وما يقع عن خطأ وهو والله أعلم (قوله سمعت جبر بن عبد الله)  
 المسعودي عن جبر بن عبد الله والثناء عليه فالتقدير سمعت جبر بن عبد الله والباقي شرح للكيفية  
 (قوله يوم مات المغيرة بن شعبه) كان المغيرة واليالي الكوفة في خلافة معاوية وكانت وفاته سنة  
 تسعين من الهجرة فواستتاب عندهم أنه معروف وقيل استتاب جبر بن المذكور ولهذا اخطب  
 الخطبة المذكورة حتى ذلك العلاء في أخبار يزيد والوفاء بالغرض الزاغة والسكنة السكون  
 وانما أمرهم بذلك فمعه لتقوى الله لأن الغالب أن وفاة الأمر انقضى إلى الاضطراب والفتنة  
 ولا سيما كان عليه أهل الكوفة إذ ذلك من مخالفة ولاة الأمور (قوله حتى يأتيكم أمير) أي  
 يدل الأمر الذي مات ومفهوم القامة هنا هو أن الأمور به فتمت عيسى الأسير من مراديل  
 يلزم ذلك بعد مجيء الأمير بطريق الأولى وشرط اعتباره فهو المخالفة أن لا يعارض مفهوم  
 الموافقة (قوله الآن) أراد به تقرب المدة تسهلاً عليهم وكان كذلك لأن معاوية لم يلبه موت  
 المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو يزيد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها (قوله استمعوا  
 أميركم) أي اطلبوا له الحق من الله كذا في معظم الروايات بالعين المهملة وفي رواية ابن عسار  
 استمعوا وبني من جهة زيادة رايه في رواية الأسدي في المخرج (قوله فانه كان يجب العفو)  
 فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس العمل (قوله قلت أبايعك) ترك أداة العطف ألاما بدل  
 من أيت واستئناف (قوله والصبح) بالحذف عطف على الإسلام ويجوز نصبه عطف على مقدار  
 أي شرط على الإسلام والصحة وفيه دليل على كمال شفقة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله على  
 هذا) أي على ما ذكر (قوله ورب هذا المسجد) مشعر بأن خطبة كانت في المسجد يجوز  
 أن يكون إشارة إلى جهة المسجد الحرام ويدل عليه رواية الطبراني بلفظ ورب السجدة وذكر  
 ذلك للتيسر على شرف المقسم ليكون أدعى للقبول (قوله لاصبح) إشارة إلى أنه وفي مجاليح  
 عليه الرسول وإن كلامه الصبح عن الفرس (قوله وزل) مشعر بأنه خطب على المبرأ والمراد  
 قعد لأنه في مقابلة قوله قام فحمد الله تعالى (قائدة) التيسر للمسلم للأغلب والأقل الصبح  
 للكافر مشعر بأن يهدي إلى الإسلام ويشار عليه بالسواب إذا امتنار واختلف العلماء  
 في البيع على بيعه ونحو ذلك فمن أجد أن ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث (قائدة)  
 أخرى ختم البخاري كتاب الإيمان باب النصيحة مشيراً إلى أنه عمل يقتضاه في الإرشاد إلى  
 العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ثم ختم بخطبة جبر بن المصنف شرح حاله في تصنيقه فأومأ  
 بقوله فأتيناكم الآن إلى وجوب التسليم بالشرائع حتى يأتي من يقيمها لا تزال طائفة  
 منصوره وهم فقهاء أصحاب الحديث وبقوله استمعوا الأمير إلى طلب العلم لعله ليعلم الفاضل  
 ثم ختم بقوله استمعوا وزل فأشعر بجملة الباب ثم ختم بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة  
 أن معظما يقع بالتعلم والتعليم (خاتمة) اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من يد الوحي

سمعت جبر بن عبد الله يقول  
 يوم مات المغيرة بن شعبه قام  
 فحمد الله وأثنى عليه وقال  
 عليكم بآية الله وحده  
 لا شريك له والوفاء بالسكنة  
 حتى يأتيكم أميراً فأتاكم  
 الآن ثم قال استمعوا  
 لا ميركم فانه كان يجب العفو  
 ثم قال أما بعد فاني أيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قلت يا رسول الله أبايعك على  
 الإسلام فشرط على والنصح  
 لكل مسلم فبأيته على هذا  
 ورب هذا المسجداني لناصح  
 لكم ثم استغفر ونزل



الاحاديث المرفوعة على أحد عشرين حديثاً بالمكرر منها في بدء الوحي خمسة عشر وفي الايمان ستة وستون بالمكرر منها ثلاثة وثلاثون منها في المتابعات بصيغة المتابعة والتعلق اثنتان وعشرون في بدء الوحي ثمانية وفي الايمان أربعة عشر ومن الموصول المكرر ثمانية ومن التعلق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة وبقيته ذلك وهو ثمانية وأربعون حديثاً موصولاً بغير تكرير وقد وافقه مسلم على تحريمها الاسبعة وهي الشعبي عن عبد الله بن عمر وفي المسلم والمهاجر والاعرج عن أبي هريرة وفي حباب الرسول صلى الله عليه وسلم وابن أبي عمير عن أبي سعيد في التواريخ من الفتن وأئس عن عباد في ليلة القدر وسعيد عن أبي هريرة في الدين يسر والاحنف عن أبي بكر في القاتل والمقتول وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا أعلمكم بالله وجميع ما فيه من المرفوعات على الصحابة والتابعين ثلاثين عشر أثرها ملقحة غير أثر ابن الناطور فهو موصول وكذا خطبة جبر التي ختم بها كتاب الايمان والله أعلم

### \*(كتاب العلم)\*

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

باب فضل العلم وقول

الله تعالى رفع الله الذين

آمنوا منكم والذين آمنوا

العلم درجات والله يجتمعون

خير وقوله رب زدني علماً

### \*(قوله كتاب العلم)\*

\*(بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل العلم)\*

أحكذ في رواية الاسمي وكربة وغيرهما وفي رواية أبي ذر تقديم البسلة وقد قد منا توجيه ذلك في كتاب الايمان وليس في رواية المسقي لفظ باب ولا في رواية رقيقه لفظ كتاب العلم (فائدة) قال القاضي أبو بكر بن العربي بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقة ذلك لاعتقاده انه في نهاية الوضوح فلا يحتاج الى تعريضه لان النظر في حقائق الاشياء ليس من فن الكتاب وكل من القدرين ظاهر لان الجارية ليضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها بل هو جار على أساليب العرب القديمة فانهم يمدون بفضيلة المطلوب للتشويق اليه اذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة وقد انكر ابن العربي في شرح الترمذي على من تصدى لتعريف العلم وقال هو أين من أين (قلت) وهذه طريقة الغزالي وشيخه الامام ان العلم لا يحد لوضوحه أو لعمره (قوله وقول الله عز وجل) ضبطناه في الاصول بالرفع عطفاً على كتاب أو على الاستئناف (قوله) رفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات) قبل في نفسه هارفع الله المؤمن العالم على المؤمنين غير العالم ورفعة الدرجات تدل على الفضل اذا المراد به كثرة الثواب وبها ترتفع الدرجات ورفعتها تتمثل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت والحسبة في الآخرة بعلو المنزلة في الجنة وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي وكان عادلياً عن علي مكة انه لقبه بعصفان فقال له من استخلف فقال استخلف ابن أري موسى لنا فقال عمر استخلفتموني قال انه فارئ لكتاب الله عالم بالقرآن فقال عمر امان نبيكم قد قال ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى رفع درجات من نشأ قال بالعلم (قوله وقوله عز وجل رب زدني علماً) واضح الدلالة في فضل العلم لان الله تعالى لم يابرئ به صلى الله عليه وآله وسلم يطلب الازيداً من شيء الا من العلم والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يشهد معرفة بما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره وتزويجهم عن النقصان ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه وقد ضرب هذا الجامع

الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة بنصيب فرضي الله عن مصنفه وأعاتاه على ما قصدت منه من توضيح بنية وكرمه فان قيل لم يورد المصنف في هذا الباب شيأ من الحديث فاجواب انه لما ان يكون كتنى بالاشتراك بين ما يبطل له ليلقن فيه ما يناسبه فلم يسمه وأما أو رده فيه حديث ابن عمر إلا في بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة وفيه نظر على ما سنبينه هناك ان شاء الله تعالى ونقل الكرماني عن بعض أهل الشام ان الصاري يوجب الأبواب وترجم التراجم وكتب الاحاديث ورجع ما يبطل بعضها ليلقن بعض أهل العراق انه يعتمد بعد الترجمة عدم ايراد الحديث اشارة الى انه لم يثبت قيمته عنده على شرطه (قلت) والذي يظهر ان هذا محله حيث لا يورد فيه آية ولا أثر أما اذا أورد آية أو أثر فهو اشارة الى ما ورد في تفسير مالك الآيات وان لم يثبت فيه شيء على شرطه وما دلت عليه الآية ~~صكافي~~ في الباب والى ان الاثر الوارد في ذلك بقوى به طريق المرفوع وان لم يصل في القوة الى شرطه والاحاديث في فضل العلم كثيرة صحيح مسلم مباحديث أي هريرة رفعه من التمس طريقا ياتم فيه علم سهل الله له طريقا الى الجنة ولم يخرج به الصاري لأنه اختلف فيه على الاعمش وازاح انه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة والله أعلم (قوله) باب من سئل علما وهو مشغول بمحلة الغيبة على أدب العالم والمعلم أما العالم فلما تضمنه من ترك ترك السائل بل أجبه بالأعراض عنه أو لاحق استوفى ما كان فيه ثم رجع الى جوابه فرقى به لأنه من الأعراب وهم جفاة وفيه العناء بجواب سؤال السائل ولولم يكن السؤال متعلنا ولا الجواب وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل ان لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره لان حق الاول مقدم ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق وكذلك الفتاوى والحكمومات ونحوها وفيه من اجعة العالم اذ لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح لقوله كيف اضاعتها وبوب عليه ابن حبان اناحية اعفا المسؤول عن الاجابة على القول ولكن سياق النص يدلل على ان ذلك ليس على الاطلاق وفيه اشارة الى أن العلم وسؤال وجواب ومن ثم قيل حس السؤال نصف العلم وقد أخذ يظهر هذا القصة مالك وأجد وغيرهما في الخطبة فقالوا لا تقطع الخطبة لسؤال سائل بل اذا فرغ يجيبه وفصل الجمهور بين ان يقع ذلك في أثناء وجبتها فيجوز الجواب او في غير الواجبات فيجيب والاولى حينئذ التفصيل فان كل علمية هي في أمر الدين ولا سيما ان اختص بالسائل فيستجاب اجابته ثم يتم الخطبة وكذا بين الخطبة والصلاة وان كان بخلاف ذلك فيؤخر وكذا قد يقع في أثناء الواجب ما يقتضي تقديم الجواب لكن اذا اجاب استأنف على الاصح ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان السؤال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ولا سيما ان كان ترك السؤال عن ذلك أولى وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة فلما فرغ من الصلاة قال أين السائل فاجابه بأخراجه وان كان السائل به ضرورة ناجرة فتقدم اجابته كما في حديث أبي رفاعه عنده مسلم انه قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطف رجل غريب لا يدري دينه بما سأل عن دينه فترك خطبته وأتى بكرسي فقع عليه فجعل يعلمه ثم أتى خطبته فأتته آخرها وكان حديث حمزة عنده أحدان أخرهما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضيق وكفى الصحيحين في قصة سالم لما دخل المسجد والتجى صلى الله عليه وسلم يخطف فقال له أصليت ركعتين الحديث وسيأتي في الجمعة

باب من سئل علما وهو  
مشغول في حديثه فأنه  
الحديث ثم أجاب السائل  
بحديثنا محمد بن سنان قال  
حدثنا

وفي حديث أنس كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي صلى الله عليه وسلم حتى رجا  
 نفس بعض القوم ثم يدخل في الصلاة وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة **(قوله)**  
**فليح** بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني من طبقة مالط وهو صدوق تكلم بعض  
 الأئمة في حفظه ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما يروى عنه عليه وأخرج له في  
 المواعظ والآداب وما أشاء كلها ما يقتضيه أفرادهم وهذا منها وانما أوردناه بالعلم فليح بواسطة  
 محمد بن سنان فقط ثم أوردناه بالواسطة محمد بن فليح وأبراهيم بن النضر عن محمد لا أنه أوردته في  
 كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط فأراد أن يعيدها طريقتا أخرى ولاجل نزولها قريباً بالرواية  
 الأخرى وهلال بن علي يقال له هلال بن أي ميون وهلال بن أي هلال فقد ينظرون ثلاثه وهو  
 واحد وهو من صفات التابعين وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم **(قوله)** يحدث هو خير  
 المتبادر وحذف مفعوله الثاني دلالة الساق عليه والقوم الرجل وقد يدخل فيه النساء تبعاً  
**(قوله)** جام أعراي لم أقف على تسميته **(قوله)** فغضى أي استمر يحدثه كذا في رواية المسحلي  
 والجوي زيادة هاء وليست في رواية الباقرين وإن ثبت فالغضى يحدث القوم الحديث الذي  
 كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعراي **(قوله)** فقال بعض القوم سمع ما قال انما حصل  
 لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التقاط النبي صلى الله عليه وسلم إلى السر والواصفاء ثم شقوه  
 ولكونه كان يكره السؤال عن هذه المسئلة بخصوصها وقد ثبت عدم انحصار ترك الجواب  
 في الأمرين المذكورين بل احتمل كما تقدم أن يكون أكثر من ذلك الحديث الذي هو نفسه  
 أو أخر جوابه لبوس إليه به **(قوله)** قال أين أراه السائل بالرفع على الحكاية وأراه بالضم أي  
 أنفسه والشك من محمد بن فليح ورواه الحسن بن مضان وغيره عن عثمان بن أي شبة عن  
 يونس بن محمد عن فليح ولفظه أين السائل ولم يشك **(قوله)** إذا وشد أي أسند وأصله من  
 الوسادة وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تفي تحت وسادة فقوله وسداً جعله غير  
 أهله وسداً فتكون إلى بمعنى اللام وأقربها البديل على نفعه معنى أسند ولفظ محمد بن سنان  
 في الرقاق إذا أسند وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم  
 أن اسناد الأمر إلى غير أهله انما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم وذلك من جملة الأشراف  
 ومقتضاه أن العلم مادام قائماً في الأمر فصحته وكان المصنف أشار إلى أن العلم انما يؤخذ عن  
 الأكابر لتجاربهم عن أي أمية الجميع إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أشراف  
 الساعة أن يلقى العلم عند الأصغر وسأق بقة الكلام على هذا الحديث في الرقاق إن  
 شاء الله تعالى **(قوله)** باب من رفع صوته بالعلم حدثنا أبو النعمان زاد الكشي عن أبي ربيعة  
 عنه عارم بن الفضل وعارم لقب واسمه محمد كما تقدم في المقدمة **(قوله)** ما هل بفتح الهمزة  
 كسر هو واو غيره تصرف عبد الأكرين للعلم والجمعة ورواه الأصيلي مصر فافكاً لم يلفظه  
 الوصف واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله فنادى بأعلى صوته وانما يمتنع  
 الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه بعد أكثر من جمع أو غير ذلك وطبق ذلك ما إذا كان  
 في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب وذكر الساعة  
 اشتد غضبه وعلا صوته الحديث أخرجه مسلم ولا جرم من حديث النعمان في معناه وزاد حتى

فليح وحديثي إبراهيم بن  
 المنذر قال حدثنا محمد بن فليح  
 قال حدثني أبي قال حدثني  
 هلال بن علي عن عطاء بن  
 يسار عن أبي هريرة قال بينما  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 في مجلس يحدث القوم جاءه  
 أعراي فقال متى الساعة  
 فغضى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يحدث فقال بعض  
 القوم سمع ما قال فكره  
 ما قال وقال بعضهم بل لم يسمع  
 حتى إذا قضى حديثه قال  
 أين أراه السائل عن الساعة  
 قال هاءاً يا رسول الله قال  
 فإذا ضمنت الساعة فاستمر  
 الساعة قال كيف أضعها  
 قال إذا وسد الأمر إلى غير  
 أهله فاستقر الساعة باب من  
 رفع صوته بالعلم حدثنا  
 أبو النعمان قال حدثنا  
 أبو عوانة عن أبي بشر عن  
 يوسف بن ماهك عن عبد الله  
 ابن عوف قال تخلف النبي  
 صلى الله عليه وسلم في غمرة  
 سافرناها فادركوا وقد  
 أرهقتنا الصلاة ونحن نتما  
 فجعلنا نسمع على أرجلنا  
 فتنادى بأعلى صوته ويل  
 للأعقاب من الناس ونحن  
 أو لا ما



الحاكم أنه مذهب الاثنية الاربعة ومنهم من رأى اطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه  
 وتقييده حيث يقرأ عليه وهو مذهب اصحاب بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منبذ وغيرهم  
 ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التصل فيضنون التصديت بما يلفظ به  
 الشيخ والخبار بما يقرأ عليه وهذا مذهب ابن جرير والاوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور  
 أهل المشرق ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر فنجمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال حدثني  
 ومن مع مع غيره جمع ومن قرأ نفسه على الشيخ أفرد فقال أخبرني ومن جمع بقراءة غيره جمع  
 وكذا اخصوا الانباء بالاجازة التي يشافعيها الشيخ من يجيزه وكل هذا مستقص وليس بواجب  
 عندهم وانما أرادوا التمييز بين أحوال التصل ونظير بعضهم ان ذلك على سبيل الوجوب  
 فتكفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته ثم يحتاج المتأخرون الى مراعاة الاصطلاح  
 المذكور للتلاخيص لانه صار حقيقة عرفية عندهم فنحجز عنها احتجاج الى الاتيان بقرينة  
 تدل على مرادهم ولا فلا يؤمن استطلاط المسموع بالجاز بعد تقرير الاصطلاح فيصعب ما يرد من  
 ألفاظ المتقدمين على محل واحد بخلاف المتأخرين (قوله) ان من الشجر شجرة زاد في رواية  
 مجاهد عند المصنف في باب الفهم في العلم قال صحبت ابن عمر الى المدينة فقال كأعند النبي صلى  
 الله عليه وسلم فاني مجاهد فقال ان من الشجر وله عنه في البيوع كنت عند النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو يا كل جارا (قوله) لا يسقط ورقها وانما مثل المسلم) كذا في رواية أبي ذر بكسر الميم  
 مثل واسكان المثلثة وفي رواية الاصيلي وكرية فخصهما وهما بمعنى قال الجوهرى من مثله ومثله  
 كلمة تنويه كما يقال شبهه وشبهه بمعنى قال والمثل بالتحريك أيضا ما يضرب من الامثال انتهى  
 ووجه التشبيه بين الفخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق ما رواه الحرث بن اسامة في هذا  
 الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه قال كأعند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال  
 ان مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها ثمرة الا ندرن ما هي قالوا لا قال هي الفخلة لا تسقط لها  
 ثمرة ولا تسقط لمؤمن دعوة ووقع عند المصنف في الاطعمة من طريق الاعشى قال حدثني  
 مجاهد عن ابن عمر قال سنا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم اذا في مجاهد فقال ان من الشجر لما  
 بركته كبركة المسلم وهذا أعظم من الذي قبله وبركة الفخلة موجود في جميع أجزائها مستقر في جميع  
 أحوالها حين نطلع الى أن تيسر أو كل أنواعها بعد ذلك يتبع بجميع أجزائها حتى النوى  
 في عقب السواب واللف في الجبال وغير ذلك مما لا يحصى وكذلك بركة المسلم عامة في جميع  
 الأحوال وتنتفع مستقره ولغيره حتى بعد موته ووقع عند المصنف في التفسيرين من طريق نافع عن  
 ابن عمر قال كأعند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أخبروني بشجرة قال رجل المسلم لا يبعث  
 ورقها ولا ولا ولا كذا ذكرنا في ثلاث مرات على طريق الاكتفاء فقيل في تفسيره ولا يستقطع  
 ثمرها ولا ينعقم فيوفا ولا يسلط نفعها ووقع في رواية مسلم ذكرنا في مرة واحدة فظن إبراهيم بن  
 سفیان الرازي عن أبيه متعلق بما بعده وهو قوله توفي أكلمها فاستشككه وقال لعل لازادة ولعله  
 وتوفي أكلمها وليس كما ظن بل معمول التي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بناء وقوله توفي  
 ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم ووقع عند الأصمعي بتقديم توفي أكلمها كل حين على  
 قوله لا يبعث ورقها فاسلم من الاشكال (قوله فوقع الناس) أي ذهب أفكارهم في أشجار

عن ابن عمر قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان  
 من الشجر شجرة لا يسقط  
 ورقها وانما مثل المسلم  
 فقد توفي ما هي فوقع الناس  
 في شجر البوادي

البادية فجعل كل منهم يفسر هابنوع من الانواع وذهلوا عن النحلة يقال وقع الحائر على الشجرة  
اذن ترك عليا **(قوله قال عبد الله)** حبان عر الروى **(قوله ووقع في نفس)** بين ابوعوانة  
في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال فظننت انها النحلة من اجل الجبل الذي  
اقى به وفيه اشارة الى ان المفزلة ينبغي ان تقطن لتراثر الاحوال الواقعة عند السؤال وان المفز  
ينبغي له ان لا يبالغ في التبعية بحيث لا يجعل للمفزع باليدخل منه بل يلقاه به كان وقع في نفس  
سامعه **(قوله فاستصيت)** زاد في رواية مجاهد في باب الفهم في العلم فارتدت ان اقول هي النحلة  
فاذا انما صغر القوم وفي الاطعمة فاذا انا عشر عشرة اما احدثهم وفي رواية نافع وبأيت  
ابا بكر وعمر لا يشكلمان فكرهت ان اتكلم فلما قلت لعمر يا ابتام في رواية مالك عن عبد الله  
ابن دينار عند المؤلف في باب الحما في العلم قال عبد الله فحدثني ابي جعفر في نفسي فقال لان  
تكون قلنا أحب الي من ان يكون لي هكذا وكذا زاد ابن حبان في صحيحه أحبه قال جر  
التم وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم اخص العالم اذهان الطلبة بما يلقى في معانيهم  
ان لم يفهموه وأما ما رواه ابو داود من حديث معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه منى عن  
الاغلوطن قال الازواحي أحد رواه هي معاب المسائل فان تحول على لا تقع فيه  
أما نرجح على سبيل تغت المسؤل أو تعجزه وفيه التعريض على الفهم في العلم وقد يوب عليه  
المؤلف باب الفهم في العلم وفيه استحباب الحياء ما لم يؤدلى تقويت مصلحة ولهذا اتفق عريان  
يكون انه لم يسكت وقد يوب عليه المؤلف في العلم وفي الادب وفيه دليل على ركة النحلة وماتره  
وقد يوب عليه المصنف ايضا وفيه دليل على ان يسع الجمل جاز لان كل ما جاز اكله جاز به  
ولهذا يوب عليه المؤلف في البيوع وتعقبه ابن بطال لكونه من الجمع عليه وأجيب بأن ذلك  
لا يمنع من التبيعه عليه لانه أورد عقب حديث النهي عن بيع الثمار حتى يدور صلا حها فأكاه  
يقول لعل مقصدا لا يتصل ان هذا من ذلك وليس كذلك وفيه دليل على جواز تبعية النخل وقد  
يوب عليه في الاطعمة لئلا يظن ان ذلك من باب اضاعة المذنب وأورد في تفسير قوله تعالى  
ضرب الله مثلا كلمة طيبة اشارت منه الى ان المراد بالنحلة النحلة وقد ورد صريحها في ابرار  
من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذه  
الاية فقال لا تدرون ما هي قال ابن عمر يحفظ على انها النحلة فنهى ان اتكلم مكان سفي فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النحلة ويجمع بين هذا وبين ما تقدم انه صلى الله عليه وسلم قال  
بالجار فشرح في كاهه لئلا يالاه قائلان من النحلة شجرة الى آخره ووقع عند ابن حبان من رواية  
عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يخبرني عن  
شجرة مثلها مثل المؤمن اصلها ثابت وفرعها في السماء فذكر الحديث وهو يؤيد رواية الزوار  
قال القرطبي فوقع التشبيه بينهما من جهة ان اصل دين المسلم ثابت وان ما يصدر عنه من العلوم  
والخير قوت للارواح مستطاب وانه لا يزال المستور ابد به وانه يتنفع بكل ما يصدر عنه حيا وميتا  
انتهى وقال غيره والمراد يكون فرع المؤمن في السماء فرع عمله وقبوله وروى الزوار ايضا من  
طريق سفيان بن حسين عن ابي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مثل المؤمن مثل النحلة ما اناله منها تفعل هكذا وأورد محصرا واسناده صحيح وقفا فصح

قال عبد الله ووقع في نفس  
انها النحلة فاستصيت ثم قالوا  
حدثنا ما هي يا رسول الله  
قال هي النحلة

بالمقصود بيان عبارة وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والخلة من جهة كون الخلة إذا قطع رأسها ماتت أو لأنها لا تحمل حتى تلقى أو لأنها موت إذا عرفت أولان لطلعهما النجاسة متى الأدى أو لأنها تعشق أو لأنها تشرب من أعلاها ذكراً أو وجه ضيقة لأن جميع ذلك من المشابهات مشتركة في الاختصاص بالعلم وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يثبت والله أعلم وفيه ضرب الامثال والاشباه لزيادة الافهام وتصور المعاني لترسم في الذهن وتفيد الفكر في النظر في حكم الحادثة وفيه إشارة إلى أن نسيبه الشيء لا يلزم أن يكون تطهيره من جميع وجوهه فإن المؤمن لا يمانه شيء من الجادات ولا يعادله ونسبه توقيف الكبير وتقديم الصغير بأما في القول وأنه لا يبادره بما فهمه وإن ظن أنه الصواب وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هودونه لأن العلم مواهب والله يوفق فضله من يشا واستدل بمالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة التنازع على أعمال الخير لا يقدح فيها إذا كان أصلها لله وذلك مستفاده من غنى عمر المذكور ووجه غنى عمر رضي الله عنه ما طبع الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ولتظهر فضله الولد في الفهم من صغره وليزداد من النبي صلى الله عليه وسلم خطوة ولعله كان يرجو أن يدعو له إذا نال زيادة في الفهم وفيه الإشارة إلى حقارة الدنيا في عين عمر أنه قابل فهمه لمستله واحدة يصحرا النعم مع عظم مقدارها وغلا عنها (قائدة) قال البراء في مسنده لم يرو هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا السياق إلا ابن عمر وحده ولهذا ذكره الترمذي قال في الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك إلى حديث محمد بن أبي هريرة أو رده عبد بن حمدة في تفسيره لفظه مثل المؤمن مثل الخلة وعند الترمذي أيضاً والتسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم راو مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة قال هي الخلة تنفرد برقع جاد من لملة وقد تقدم أن في رواية بمجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة فاستقذنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر وأبا هريرة وأنس بن مالك أن كان جمعا ما رواه من هذا الحديث في ذلك المجلس والله تعالى أعلم (قوله باب طرح الامام المسئلة) أو رده فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله وانما أو رده ما سناد أسوأ يثار لايدافاً تدفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صريح مشايخه في تراجم مصنفاتهم وأن رواة قتيبة هنا كانت في بيان معنى الحديث والاختبار رواية خالد كانت في بيان طرح الامام المسئلة فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي يروي له الحديث لذلك الامر قائمها غير مقبولة ولم تجد عن أحد من عرف حال البخاري وسعة علمه وجوده تصرفه في أنه كان يثقل في التراجم ولو كان كذلك لم يكن له منزلة على غيره وقد ورد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كلاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أو أوجه الذي ادعاه الكرماني بقضي أنه لا منزلة في ذلك لأنه مقلد فيه لمشايعه ورواه ذلك أن كلام من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لاحد منهم ما عن صف في بيان حالهم أنه تصنفوا على الابواب فضلا عن التدقيق في التراجم وقدا عاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مرارا ولم أجده سلفاً في ذلك والله المستعان ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان هو ابن بلال المدني القتيبة المشهور ولم أجده من روايته الاعتد البخاري ولم يقع لاحد

• (باب) طرح الامام المسئلة على أصحابه ليقتبر ما عندهم من العلم • حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من الشجر شجرة لا يقط ورقها وانما مثل المسلم حدثوني ما هي قال فوقع الناس في خصر البواذي قال فوقع في نفسي أنها الفضلة ثم قالوا حدثنا ما هي يا رسول الله قال هي الخلة • (باب) ما جاني العلم وقول الله تعالى وقل رب زدني علما

عن استخرج عليه حتى ان ابا انعيم انما اورد في المستخرج من طريق الثوري عن الجبائي نفسه  
وقد وجدته من رواية ثالين بن محمد الراوي عن سليمان المذكور أخرجه أبو عوانة في صحيحه  
لكنه قال عن مالك بن سليمان بن بلال فان كان محفوظا فلنا فيه شيخان وقد وقع التصريح  
بسماع عبد الله بن زيد شارحه من عبد الله بن عمر عن عيسى بن عمار (قوله باب القراءة والعرض على  
المحدث) انما عاب بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لان الطالب اذا قرأ كان أهم  
من العرض وغيره ولا يقع العرض الا بالقراءة لان العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل  
شيء معه أو مع غيره بخصته فهو أخص من القراءة وتوسع فيه بعضهم فاطلقه على ما اذا حضر  
الأصل لشخصه فنظر فيه وعرف محمته وأذنه ان يرويه عنه من غير ان يحذنه به أو يقرأه الطالب  
عليه والحق ان هذا يسمى عرض المناولة بالتقييد لا الاطلاق وقد كان بعض السلف لا يعتدون  
الابناء مجموع من الفاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم ولهذا ابواب البصري على جوازها وأورد فيه  
قول الحسن وهو البصري لا بأس بالقراءة على العالم ثم أسنده اليه بعد ان علقه وكذلك كرم  
سفيان الثوري ومالك موصولا انهم ساءوا بين السماع من العالم والقراءة عليه وقوله جازا  
وقع في رواية أبي ذر جازة أي القراءة لان السماع لا نزاع فيه (قوله واضح بعضهم) الخ في ذلك  
هو الجبدي شيخ البصري قال في كتاب الوارد له هكذا قال بعض من أدركته وتبعته في  
المقدمة ثم ظهر لي خلافه وان قال ذلك أبو سعيد الحداد أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن  
خزيمة قال سمعت مجدي بن اسمعيل البصري يقول قال أبو سعيد الحداد عندى خبر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم في القراءة على العالم فقل له فقال قصة ضمام بن ثعلبة قال الله أمرنا بهذا قال نعم  
انتهى وليس في الخبر الذي ساقه البصري بعد من حديث أنس في قصة ضمام بن ثعلبة ما أخبر قومه  
بذلك وانما وقع ذلك من طريق آخر يذكرها احمد وغيره من طريق ابن اسحق قال حدثني محمد  
ابن الوليد بن زريق عن عكرمة بن عمار قال سمعت بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة فذكر  
الحديث بطوله وفي آخره ان ضماما قال لقومه عند ما رجع اليهم ان الله قد بعث رسولا وأزل  
عليه كنانا وقد حدثكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه قال فوائده ما أمسى من ذلك اليوم وفي  
خاتمه رجل ولا امرأة الا لسليمان بن قول البصري فأجازه أي قبلوه منه ولم يقصد الاجازة  
المصطلحة بين أهل الحديث (قوله واضح مالك بالصلح) قال ابو جهرى الصليحي يعني بالفتح الكتاب  
فارسي معرب والجمع صكك وصكوك والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه اقرار القراءلة اذا قرئ  
عليه فقال نعم سألته الهادة عليه به وان لم يلفظ هو بما فيه فكذلك اذا قرئ على العالم فاقر به  
صريحه ان يرويه عنه وأما قاسم مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية  
من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا وسئل عن الكتب التي تعرض عليه يقول الرجل  
حدثني قال نعم كذلك القرآن أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول أقرأت فلان وروى الحاكم  
في علوم الحديث من طريق مطرف قال سمعت مالكا سبع عشرة سنة فلما قرأ الموطأ على  
أحمد بن يقرن عليه قال وسمعت يابى أشد الاباء على من يقول لا يجز به الا السماع من لفظ  
الشيخ و يقول كيف لا يجز بك هذا في الحديث ويجز بك في القرآن والقرآن اعظم (قلت) وقد  
اتقضى الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى وانما كان يقوله بعض المتشددين من أهل

باب القراءة والعرض  
على المحدث (قوله رأى الحسن  
وسفيان ومالك القراءة  
جازة) قال ابو عبد الله  
سمعت ابا عاصم يذكر عن  
سفيان الثوري ومالك  
الامام انهما كانا يريان  
القراءة والسماع جازة  
حدثنا عبد الله بن موسى  
عن سفيان قال اذا قرئ  
على المحدث فلا بأس أن  
يقول حدثني وسمعت واضح  
بعضهم في القراءة على العالم  
بحديث ضمام بن ثعلبة أنه  
قال للنبي صلى الله عليه وسلم  
أمرنا أن نصلي  
الصلاة قال نعم قال فهذه  
قراءة على النبي صلى الله  
عليه وسلم أخبر ضمام قومه  
بذلك فاجازوه واحتج مالك  
بالصلح يقرأ على القوم  
فيقولون أشهدنا فلان  
ويقرأ ذلك قراءة عليهم  
ويقرأ على المقرئ فيقول  
القارئ أقرأت فلان حدثنا  
محمد بن سلام قال حدثنا محمد  
ابن الحسن الواسطي عن  
عوف



العراق غروري الخطيب عن ابراهيم بن سعد قال لا تدعون تطعمكم يا اهل العراق العرو من مثل  
 السماع وبان بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا ان القراء على الشيخ ارفع من السماع  
 من نقله ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه ونقله الخطيب باسانيد صحيحة عن شعبان بن ابي  
 ذئب ويحيى القطان واعتلوا بان الشيخ لو سألهم بهذا الطالب الرد عليه ومن ابي عبيد قال القراءة  
 على ثابت واقهرهم من ان اتولى القراءة أنا والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن  
 سفيان وهو الثوري انهما سواه والمشهور الذي عليه الجمهور ان السماع من لفظ الشيخ ارفع  
 رتبة من القراءة عليه ما لم يعرض عارض بصد القراءة عليه اولى ومن ثم كان السماع من لفظه في  
 الاملاء ارفع الدرجات لما يرم منه من تقرر الشيخ والطالب والله اعلم **(قوله عن الحسن قال**  
**لا يباس بالقراءة على العالم)** هذا الاثر رواه الخطيب انتم مسياها ما هنا فخرج من طريق ابي اسعد  
 ابن خنبل عن محمد بن الحسن الراسبي عن عوف الاعرابي ان رجلا سأل الحسن فقال يا ابا  
 سعيد نزلت بعد والاختلاف يشق على فان لم تكن ترى بالقراءة باسأقرت عليك قال ما لا يابى  
 فرائد عن اوقرأت على قال فاقول حدثني الحسن قال فم قل حدثني الحسن وردا ما ابو  
 الفضل السلمي في كتاب الحديث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال حدثنا محمد  
 ابن سلام بلفظ قلنا الحسن هذه الكتب التي تقرأ عليك ايش تقول فيها قال قولوا لحدثنا الحسن  
**(قوله الليث عن سعيد)** في رواية الا سمع لي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد  
 وكذا ابن منده من طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على ان رواية النسائي من طريق  
 يعقوب بن ابراهيم بن سعيد عن الليث قال حدثني محمد بن جحلا بن غير عن سعيد هو مودة  
 من المزني في متصل الاسانيد او يحمل على ان الليث سمع عن سعيد بواسطة ثم نقله لحدثه به  
 وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبقوي من طريق الحرث بن عمار عن عبيد الله بن عمر  
 وذكره ابن منده من طريق الفضال بن عثمان كلاهما عن سعيد عن ابي هريرة ولم يقدح هذا  
 الاختلاف فيه عند البصري لان الليث ائتمهم في سعيد المقبري مع احتمال ان يكون لسعيد فيه  
 شيان لكن تنجح رواية الليث بان ائتمهم عن ابي هريرة جادة أو ففة فلا يعدل عنها الى غيرها  
 الا من كان ضابطا متثبتا ومن ثم قال ابن ابي حاتم عن ابيه رواية الفضال وهم وقال الدارقطني في  
 العلل رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبيد الله والفضال بن عثمان عن المقبري عن ابي هريرة  
 وهو ما فيه والقول قول الليث اما مسلم فلم يخرجه من هذا الوجه بل أخرجه من طريق  
 سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وقد أشار اليها المصنف عقب هذه الطريق وما تفرسته  
 مسلم وقع في نظيره فان جاد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت قاربه  
 ورجح الدارقطني رواية جاد **(قوله ابن ابي غر)** هو يفتح النون وكسر الميم لا يعرف اسم ذكره  
 ابن سعد في الصحابة وأخرجه ابن السكن حدثنا واغفله ابن الاثر عن اصوله **(قوله في**  
**المسجد)** أي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم)** مسكن  
 فيه جواز ان كان الامام بين اتباعه وفيه ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من ترك التكبر  
 لقوله بين ظهراتهم وهي يفتح النون أي ينتهم وزيد لفظ الظهر ليدل على ان ظهر انتم قدامه  
 وظهر وراهم فهو مخوف بهم من جانيه والالف والذون فيه للتأكيد قاله صاحب الفائق

عن الحسن قال لا يباس  
 بالقراءة على العالم  
 حدثنا عبيد الله وأخبرنا  
 محمد بن يوسف القري  
 وحدثنا محمد بن اسمعيل  
 البصري قال حدثنا عبيد  
 الله بن موسى بن اذام عن  
 سفيان قال اذ قرأت على  
 الحديث فلا بأس أن يقول  
 حدثني قال وسمعت ابا عاصم  
 يقول عن مالك وسفيان  
 القراءة على العالم وقراءته  
 سواء • حدثنا عبيد الله بن  
 يوسف قال حدثنا الليث  
 عن سعيد المقبري عن  
 شريك بن عبد الله بن ابي  
 غر أنه سمع انس بن مالك  
 يقول يفتحن جالوس مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم في  
 المسجد

ووقع في رواية موسى بن اسمعيل الا في ذكرها آخر هذا الحديث في قوله عن أنس قال سمنا  
 في القرآن أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان يجيبنا أن يجي الرجل من أهل البادية العاقل  
 فسا له ونحن نسبح فخرج رجل وكان أنس أشار إلى آية المائدة وسأني بسط القول فيها في التفسير  
 أن شاء الله تعالى (قوله دخل) زاد الأصل قبلها (قوله ثم عقله) بتخفيف القاف أي  
 شد على ساق الجمل بعد أن شرب ركبته حبلا (قوله في المسجد) استنبط منه ابن بطال وغيره طهارة  
 أبواب الأبل وأروائها الذلائيم من ذلك منه مدة كونه في المسجد لم يشكره النبي صلى الله عليه  
 وسلم ودلالة غير واضحة وانما فيه مجرأ احتمال ويدفعه رواية أبي نعيم أقبل على بعيره حتى أتى  
 المسجد فأناخه ثم عقله فدخل المسجد فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد وأصرح منه  
 رواية ابن عباس عند أحمد وأحمد وكذا غيره فأناخه على باب المسجد فدخل فدخل فعلى هذا في  
 رواية أنس مجاز الحذف والتقدير فأناخه في ساحة المسجد وأخوذ ذلك (قوله الأيسر) أي  
 المشرب بصحرة كما في رواية الحرب بن عبيد الله الأعمري أي بانين المجعة قال حمزة بن حنبل هو الأيسر  
 المشرب بصحرة ويؤيد ما في حقيقة صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أيسر ولا آدم أي لم يكن  
 أيسر صرفا (قوله أجبتك) أي جعتك أو المراد انشاء الإجابة أو زل تقرره للصعبة في الأعلام  
 عن مئة النطق وهذا لا يفي بما إذا المصنف وقيل نعم لا لم يطالبه بما يليق بمنزلة  
 من التعظيم لا سيما مع قوله تعالى أن تجعلوا دعا الرسول ينكم كدعاء بعضكم بعضا الصغرة  
 أن قلنا أنقدم مسلما لم يبلغه النهي وكانت فيه يقسم بقاء الأعراب وقد ظهرت بعد ذلك في  
 قوله فشد عليك في المسئلة وفي قوله في رواية ثابت وزعم رسولك أنك تزعم ولهذا وقع في أول  
 رواية ثابت عن أنس كأنه ينفي القرآن أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان  
 يجيبنا أن يجي الرجل من أهل البادية العاقل فبأسأله ونحن نسبح زاد أبو عوانة في صحيحه وكانوا  
 أبرأ على ذلك منا يعني أن الصعبة واقفون عند النهي وأولئك يعذرون بالجمل وتغمو عاقلا  
 ليكون عارفا بما يسأل عنه وظهر عقل فعلم في تقديمه الاعتذار بين يدي مسئلتهم لأنه أنه  
 لا يصل إلى المقصود إلا تلك المخاطبة وفي رواية ثابت من الزيادة أنها لمن رفع أسماء وبسط  
 الأرض وغير ذلك من المنصوعات ثم أقسم عليه بأن يصدق عما يسأل عنه وكررا تقسم في كل  
 مسئلة تأكيداً وتقريراً للأمر صرح بالتصديق فكل ذلك دليل على حسن تصرفه ويمكن  
 عقله ولهذا قال عرف في رواية أبي هريرة ما رأيت أحدا أحسن مسئلة ولا أوجز من عظام (قوله  
 ابن عبد المطلب) بفتح التون على النداء وفي رواية الكشميهني بابن أبيات حرق النداء (قوله  
 فلا تجحد) أي لا تقضب ومادة وجد متحدة الماضي والمضارع مختلفا المصدر وبسبب اختلاف  
 المعاني يبالغ في الغضب موحدة وفي المطايع وجودا وفي الضالة توجد أنا وفي الحب وجد بالفتح  
 وفي المال وجد بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع  
 ذلك وقالوا الإضافي المكتوب ويد تدوي مولدة (قوله أنشدكم) بفتح الهمزة وضم الميم وأصله من  
 التشد وهو رفع الصوت والمعنى سألتكم أرفعاً تشدق قاله البغوي في شرح السنن وقال  
 الجوهري تشدك بالله أي سألتك بالله كذا ذكره فشد أي ذكر (قوله الله) بالمد في المواضع  
 كلها (قوله اللهم نعم) الجواب حصل نعم وانما ذكر اللهم تتركها وكانوا استشهدوا بالله في ذلك

دخل رجل على جمل  
 فأناخه في المسجد ثم عقله  
 ثم قال لهم أيكم محمد والنبي  
 صلى الله عليه وسلم منك  
 بين ظهرانيهم فقلنا هذا  
 الرجل الأيسر المتكبر  
 قتله الرجل ابن عبيد  
 المطلب فقال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم قد أجبتك  
 فقال الرجل للنبي صلى الله  
 عليه وسلم في ما أتيتك فشد  
 عليك في المسئلة فلا تجد  
 علي في نفسك فقال سل عما  
 بدا لك فقال أسألك بربك  
 ورب من قبلك الله أرسلنا  
 إلى الناس كلهم فقال اللهم  
 نعم قال أنشدك بالله الله  
 أمرك

تأكيد الصدقة ووقع في رواية موسى فقال صدقت قال بن خلق السماء قال الله قال بن خلق الأرض والجبال قال الله قال بن جعل فيها المنافع قال الله قال بن أنى خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع الله أرسلك قال نعم وكذا هو في رواية مسلم (قوله ان تصلى) بنية مخاطب فيه وفي بعده ووقع عند الاصيل بالنون فيها قال القاضي عياض هو الوجه ويؤيده رواية ثابت بلقظ ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا وساق البقية كذلك وتوجيه الاول ان ~~كل~~ ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص ووقع في رواية الكشمي والسرخسي الصلاة الخمس بالافراد على ارادة الجنس (قوله ان تأخذ هذه الصدقة) قال ابن التين فيه دليل على ان المرء لا يفرق صدقة بنفسه (قلت) وفيه نظرو قوله على فقرائنا خرج مخرج الغلب لانهم معظم أهل الصدقة (قوله آمنت بما جئت به) يحتمل ان يكون اخبارا وهو اختيار البخاري ووجه القاضي عياض واه حضر بعد اسلامه مستتبثا من الرسول صلى الله عليه وسلم ما أخبره به رسوله اليهم لانه قال في حديث ثابت عن أنس عنده مسلم وغيره فان رسولك زعم وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني آمنت بكتبك وأنتارسلك واستبسط منها الحاكم أصل طلب علو الاسناد لانه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق ولكنه أراد ان يسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم مشافهة ويحتمل أن يكون قوله آمنت انشأه هو رحمه القرطبي لقوله زعم قال والزم القول الذي لا يوثق به فاه ابن السكت وغيره (قلت) وفيه نظران الزعم يطلق على القول المحقق أيضا كما نقل أبو عمر والزهدي في شرح صحيح شيخه ثعلب وأكبر سيمويه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج وقد أشيرنا الى ذلك في حديث أبي سفيان في بدء الوحي وأما أبو يبي أي داود عليه باب المشرية يدخل المسجد فليس مصرا منه الى ان ضامما قدم مشركا بل وجهه انهم تركوا شخصا قداما يدخل المسجد من غير استئصال ومعاينة فان قوله آمنت اخبارانه لم يسأل عن دليل التوحيد بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الاسلام ولو كان انشاء لكان طلب مهجزة توجب الصدقة فاه الكرماني وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة ايمان المقلد للرسول ولولم تظهر له مهجزة فكذلك أشار اليه ابن الصلاح والله أعلم (تبيه) لم يذكر الحج في رواية شريك هدموقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته وان علينا حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال صدق وأخرجه مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضا وأغرب ابن التين فقال انما لم يذكر لانه لم يكن فرض وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدى ومحمد بن حبيب ان قدوم ضمام كان سنة خمس فكون قيل فرض الحج لكنه غلط من أوجه أحدها ان في روايته مسلم ان قدومه كان بعد نزول النبي في القرآن عن سؤال الرسول رواية النبي في المائدة وزولها متاخر جدا ثانيا ان ارسال الرسل الى الدعاء الى الاسلام إنما كان ابتداء بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة ثالثا ان في القصة ان قومه أوفدوه وانما كان معظم الوفود بعد فتح مكة رابعها ان في حديث ابن عباس ان قومه اطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد رجوعه اليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن في الاسلام الا بعد وقعة خيبر وكانت في شوال سنة ثمان كما ساق مشروحا في حكمه ان شاء الله تعالى فالصواب ان قدوم ضمام كان في سنة تسع وبه جزم ابن ابي عمير وأبو عبيدة وغيرهما وغفل البدر الزركشي فقال

أن تصلى الصلوات الخمس في اليوم والليله قال اللهم نعم قال أنشدك الله آله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة قال اللهم نعم قال أنشدك الله آله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيا تانفسهما على فقرائنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم فقال الرجل آمنت بما جئت به

أخبرنا بذلك كالحج لانه كان معلوما عندهم في شريعة ابراهيم انتهى وكما لم يراجع صحيح مسلم  
 فضلا عن غيره **(قوله)** وأما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من موصولة ورسول مصنف اليها ويجوز  
 تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية ووقع في رواية كريب عن ابن عباس عند  
 الطبراني بإسناد من في سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسترضاعهم  
 فقال أنا وأبو فديك وحمير رسولهم وعند احمد والحاكم بعثت بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة  
 وأخذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم عليهما فذكر الحديث فقال ابن عباس فقدم  
 عليهما يدل على تأخير وفادته أيضا لأن ابن عباس إنما قدم المدنية بعد الفتح وراحمهم في آخر  
 الحديث قال والذي بعثك بالحق لا أريد علمي ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لأن صدق ليس دخل الجنة وكذا هي في رواية موسى بن اسمعيل ووقع هذه الزيادة في حديث  
 ابن عباس وهي الخامسة تسمى المبهمة في حديث طلحة بن عمار بن ثعلبة كان عبد البر وغيره  
 وقد قدمنا هناك ان القرطبي مال إلى أنه غير موثق في رواية عبد الله بن عمر عن المقبري عن  
 أبي هريرة التي أثرت اليها قبل من الزيادة في هذه القصة ان ضماما قال بعد قوله وأنا ضمام  
 ابن ثعلبة فاما هذه اللفظة فوالله ان كانت ترفع عنها الجاهلية يعني الفواش فلما ان ولّى  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم فقه الرجل قال وكان جرير الخطاب يقول ما رأيت أحسن  
 مسئلة ولا أجز من ضمام ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود وخامسنا واذا  
 قوم كان أفضل من ضمام وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم العمل بخبر الواحد لا يقدح  
 فيه مجيئ ضمام مستتباً لانه قصد اللقائ والمشاهدة كما تنقسم عن الحاكم وقد يرجع ضمام إلى  
 قوم موحده فصدقه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس وفيه نسبة الشخص إلى جده إذا كان  
 أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم يومئذ أنا ابن عبد المطلب وفيه الاستعلاء على  
 الأمر المحقق زيادة التأكيد وفيه رواية الأقران لأن سعيدا وشريكا تابعان من درجة واحدة  
 وهما دنيان **(قوله)** رواه موسى هو ابن اسمعيل أبو سلمة التبوذكي شيخ البصري وحديثه  
 موصول عند أبي عوانة في صحيحه وعند ابن منجد في الإيمان وإنما علقه البخاري لانه لم ينجح  
 بشيخ سليمان بن المغيرة وقد خول في موصلة فرواها جاد بن حلة عن ثابت حر سلا وبهجها  
 الدارقطني وزعم بعضهم أنها حلة تنفع من تصحيح الحديث وليس كذلك بل هي دالة على ان  
 الحديث شرطي أصلا **(قوله)** وعلى بن عبد الحميد هو المعنى بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر  
 النون بعدها هاء النسب وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البصري عنه وكذا أخرجه  
 الدارقطني عن علي بن عبد الحميد وليس في البصري سوى هذا الموضع المعلق **(قوله)** أي  
 هذا المعنى والألفاظ كما بينا تختلف وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر  
 والله سبحانه وتعالى أعلم **(تنبيه)** وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن  
 الصغاني اللغوي بعد ان جمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات  
 عقب قوله رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه حد ثنا موسى بن  
 اسمعيل ثنا سليمان بن المغيرة ثنا ثابت عن أنس وصاح الحديث بقوله وقال الصغاني في  
 الهامش هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا النسخة التي قرئت على القري صاحب

وأما رسول من ورائي من  
 قوي وأنا ضمام بن ثعلبة  
 أخو بني سعد بن بكر رواه  
 موسى وعلى بن عبد الحميد  
 عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن  
 أنس عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بهذا

النجاري وعليها خطه (قلت) وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقعت عليها والله تعالى أعلم بالصواب **(قوله)** باب ما يذكر في المناولة للمفرغ من تقرير السماع والعرض أرففه بجمعه وجوه التوصل المعتبر عند الجمهور رقتها المناولة وصورتها ان يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول له هذا اسمي فلان أو هذا تصنيفي فاروه عنى وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهي احضار الطالب الكتاب وقدموا في الجمهور الرواية منها وردها من رجع عرض القراءة من باب الاولى **(قوله)** الى البلدان) أي الى أهل البلدان وكتاب مصدر وهو متعلق الى وذكر البلدان على سبيل المثال والافالم حكم عام في القرى وغيرها والمكاتب من أقسام التوصل وهي ان يكتب الشيخ حديثه بخطه أو يذنب لمن يتق به يكتبه ويرسله بعد تصحيحه الى الطالب ويأذنه في روايته عنه وقسوى المصنف بينها وبين المناولة ورجع قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالاذن دون المكاتب وقد جرت عاداتهم القدماء المطلق الاخبار فيهما والاولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك **(قوله)** نسخ عثمان المصاحف) هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى ودلائله على تسويغ الرواية بالمكاتب واضع فان عثمان أمرهم بالاعتقاد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعثه المصاحف انما هو ثبوت اسناد صورة المکتوب فيها الى عثمان لا أصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم **(قوله)** ورأى عبد الله بن عمر) هكذا في جميع نسخ الجامع هر يضم العين وكرت أظنه العمري المدني ونحوها الاثر عنه بذلك في تعليق التعليق وكذا جزم به الكرماني ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في الذكر على يحيى بن سعيد انه غير العمري لان يحيى أكبر منه سنًا وقد را فتبعت فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب صرحا لكن وجدت في كتاب الوصية لابي القاسم بن مسلم عن طريق الضاري بسنده صحيح الى أبي عبد الرحمن الحبلي بضم المهملة والموحدة انه اتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال انظر في هذا الكتاب فما عرفت عنه اتركه وما لم تعرفه امحه فذكر انه خبروه هو أصل في عرض المناولة وعبد الله يحتمل ان يكون هو ابن عمر ابن الخطاب فان الحبلي مع منعه ويحتمل ان يكون ابن عمرو بن العاص فان الحبلي مشهور بالرواية عنه وأما الاثر بذلك عن يحيى بن سعيد ومالك فان رجحه الحاكم في علوم الحديث من طريق اسمعيل بن أبي أويس قال سمعت خالي مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد الانصاري لما أراد الخروج الى العراق التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويهما عنك قال مالك فكنت بما ثم بعثتها اليه وروى الزاهر عن طريق ابن أبي أوشب ايضا عن مالك في وجوه التوصل قال قرأتك على العالم ثم قرأته وانت تسمع ثم ان يدفع اليك كتابه فيقول أو هذا عنى **(قوله)** واحتج بعض أهل الجاز) هذا الحديث هو الحمدي ذكر ذلك في كتاب النوادر **(قوله)** في المناولة أي في صحة المناولة والحديث الذي أشار اليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب وهو صحيح وقد وجدته من طريقين احدهما مرسله ذكرها ابن اسحق في المغازي عن يزيد ابن رومان وأبو اليمان في نسخته عن شعيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير والاخرى موصولة أخرجهما الطبراني من حديث جندب الجبلي بإسناد حسن ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير فيجمع هذه الطرق يكون صحيحا وأمير السيرة اسمه

باب ما يذكر في المناولة وكتاب  
أهل العلم بالعلم الى البلدان  
وقال أنس نسخ عثمان  
المصاحف فبعث بها الى  
الاستاق ورأى عبد الله  
ابن عمر ويحيى بن سعيد  
ومالك ذلك جائزا واحتج  
بعض أهل الجاز في المناولة  
بحديث النبي صلى الله  
عليه وسلم حيث كتب  
لاسر السيرة كتابا وقال  
لا تقرأه

حتى تبلغ مكان كذا وكذا قلنا

بلغ ذلك المكان فسر أفعلى  
الناس وأخبرهم بأمر النبي  
صلى الله عليه وسلم حدثنا  
أحمد بن عبد الله قال  
حدثني إبراهيم بن سعد عن  
صالح عن ابن شهاب عن  
عبد الله بن عبد الله بن  
هشيم عن مسعود بن عبد الله  
ابن عباس أخيه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعث  
بكتاب رحلا وأمره أن يذفعه  
الى عظيم الجبرين فذفعه  
عظيم الجبرين الى كسرى  
فلما قرأ أمره فحسب أن  
ابن المسيب قال فخطأ عليهم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يقولوا كل يترقى  
حدثنا محمد بن مقاتل قال  
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
شعبة عن قتادة عن أنس بن  
مالك قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم كتابا أراد أن  
يكتب فقبله انهم لا يقرؤن  
كتابا لم يخشوا فأتخذ خاتما  
من فضة نقشه محمد رسول  
الله كأنى أنظر الى ياضه  
في يده فقلت افتاد من قال  
نقشه محمد رسول الله قال  
أنس هباب بن قعد حدث  
يثنى به الناس ومن رأى  
فريجة في الخلقه فجلس  
فيها حدثنا أحمد بن حنبل  
حدثني مالك عن أنس بن  
عبد الله بن أبي طلحة أن أبا  
مرة مولى عقيس بن أبي  
طالبا أخبره

عبد الله بن جهم الأسدي أخو زبائم المؤمنين وكان تامة في السنة الثانية قبل وقعة بدر  
والسرية بفتح المهدي وكسر الراء وتشديد الهمزة القطع عن الجيش وكانوا اثني عشر  
رجلا من المهاجرين **(قوله)** حتى تبلغ مكان كذا وكذا حكاه في حديث جندب على الأجماع وفي  
رواية عروقه قال له إذ أسرت يومين فافتح الكتاب قال فقصه هناك فآذابه ان ارض حتى تزل  
فعله فتأبنا من أخا قرش ولا تستكرهن أحدا قال في حديث جندب فرجع رجلا ومضى  
الباقون فلقوا عمرو بن الحضرمي ومعه عيرى فحارة لقرش فقتلوه فكان أول مقتول من  
المكفار في الاسلام وذلك في أول يوم من وجب وغفوا ما كان معهم فكانت أول غنمة في  
الاسلام فعاب عليهم المنكر كون ذلك فآزل الله تعالى يستولك عن الشهر الحرام قتال فيه الآية  
وبوجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة فانه ناوله الكتاب وأمره ان يقرأه على أصحابه ليعلموا بما  
فيه فقبه المأولة ومعنى المكاتب وقبته بعضهم بأن أظفوا فوجب بل عدم توهم التبدل  
والتغيير فبعضه لعدالة العصابة بخلاف من بعدهم كحكا البيهقي وأقول شرط ما أظفوا بالمكاتب  
ان يكون الكتاب محتوما وطامع مؤثما والمكتوب اليه يعرف خط الشيخ الى غير ذلك من  
الشروط النافعة لتوهم التغيير والله أعلم **(قوله)** حدثنا أحمد بن حنبل عن ابن مسعود  
وصالح هو ابن كيسان **(قوله)** بعث بكتاب رحلا هو عبد الله بن حذافة السهمي كما حله المؤقت في  
هذا الحديث في المغازي وكسرى هو ابرويز بن هرم بن أنوشروان وهو من قال هو أنوشروان  
وعظيم الجبرين هو المنذر بن ساوى بالهمزة ونفع الواو والمالعة وسياق الكلام على هذا الحديث  
في المغازي **(قوله)** فحسب القتال هو ابن شهاب راوى الحديث قصة الكتاب عند موصولة  
وقصة الدعاء مسرلة وتوجه ذلك الى المكاتب على الظاهر ويمكن ان يستدل به على المتأولة من  
حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب رسول الله وأمره ان يخبر عظيم الجبرين بان هذا كتاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن مع ما فيه ولا قرأ **(قوله)** عبد الله هو ابن المباركة **(قوله)**  
كتب وأراد ان يكتب شلمن الراوى ونسبة الكتابة الى النبي صلى الله عليه وسلم مجازية أى  
كتبه الكاتب بأمره **(قوله)** لا يقرؤن كتابا لا يخشوا يعرف من هذا فائدة اراده هذا الحديث  
في هذا الباب لينبه على ان شرط العمل بالمكاتب ان يكون الكتاب محتوما لمصلحة الامن من توهم  
تغييره لكن قد يستغنى عن ختمه اذا كان الحامل عدلا مؤثما **(قوله)** فقلت القتال هو شعبة  
وسياق باقي الكلام على هذا الحديث في الجهاد وفى اللباس ان شاء الله تعالى به فائدة لم يذكر  
المصنف من أقسام الفصل الاجازة المجردة عن المناولة والمكاتب والالوة والالوة ولا  
الاعلام المجردات عن الاجازة وكان لا يراى يثنى منها وقد اثنى ابن منته ان كل ما يقول النصارى  
فيه قال في فهو اجازة وهى دعوى مردود بتدليل الى استقرت كثيرا من المواضع التى يقول فيها  
في الجامع قال في فوجدته في غير الجامع يقول فيها حدثنا والنجارى لا يثبت في الاجازة والاطلاق  
التصديق فدل على انها عند من السهموع لكن بسبب استعماله لهذا الصيغة لفرق بين ما يبلغ  
شرطه وما لا يبلغ والله أعلم **(قوله)** باب من قد حدث يثنى به المجلس مناساة هذا الكتاب العلم من  
جهة ان المراد بالجلس وبالخطبة حلقة العلم ومجلس العلم فدخل في ادب الطالب من عدة أوجه  
كما سنسبه والتراجم الماضية كلها تتعلق بمصنفات العالم **(قوله)** مولى عقيل (بفتح العين وقيل لابي

من تلك الزمومة اياه وانما هو مولى اخته هاني بنت أبي طالب **(قوله عن أبي واقد)** صرح  
 بالحدوث في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن اسحق فقال عن أبي هريرة أن ابا واقد  
 حدثه وقد تبحرنا ان اسم أبي واقد الحرث بن مالك وقيل ابن عوف وقيل عوف بن الحرث وليس له  
 في البخاري غير هذا الحديث ورجال اسنادهم مذبذوبون وهو في الموطأ ولم يرو عنه أبي واقد الا  
 أبو هريرة ولا عنه الا اسحق وأبو هريرة الراوي عنه بايعان وله شاهد من حديث أنس أخرجه  
 الزوار والحاكم **(قوله ثلاثة نفر)** الفريابي التصريح للرجال من ثلاثة الى عشرة والمعنى ثلاثة هم نفر  
 والنفر اسم جمع ولهذا وقع عبر الجمع كقوله تعالى تسعة رهط **(قوله فاقبل اثنان)** بعد قوله اقبل  
 ثلاثة هما اقبلان كما أنهم أقبلوا أو لامن الطريق فدخلوا المسجد ما زينا كما في حديث أنس فاذا  
 ثلاثة نفر عرونا فلما رأوا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أقبل اليه اثنان منهم واستقر الثا لثا ذاهبا  
**(قوله فوقها)** زاد كمد يوة الموطأ فلما وقفوا سألوا كذا عند الترمذي والنسائي ولم يذكر المصنف  
 هنا ولا في الصلاة السلام وكذا لم يقع في رواية مسلم ويستفاد منه ان الداخل يدا بالسلام  
 وان القائم يسلم على القاعد وانما يذكر الصلاة السلام عليهما اكتفاء بشهرته أو يستفاد منه ان  
 المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد وسياق البحث في كتاب الاستئذان ولم يذكر انهما صليا  
 ناحية المسجد اما لكون ذلك كان قبيل ان تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام  
 بغرض ذلك من القصة أو كان في غيرة وقت تنقل قاله القاضي عياض بناء على مذهبه في انها اتصلت في  
 الاوقات المكروحة **(قوله فوقها على رسول الله صلى الله عليه وسلم)** أي على مجلس رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعلى بمعنى عند **(قوله فريضة)** بالضم والفتح معاهي الخليل بين الشيتين  
 والحلقه باسكان اللام كل شيء يستدير على الوسط والجمع حلق بفتحين وسكن فتح اللام في الواحد  
 وهو نادر وقسمه استصواب الصلح في مجالس الذكر والعلم وفيه ان من سبق الى موضع منها كان  
 أحق به **(قوله وأما الآخر)** بفتح الخاء المعجمة ومنه رد على من زعم انه يخص بالخير لا طلاقه  
 على ان شاء **(قوله فأوى الى الله فأواه الله)** قال القرطبي الرواية القصبة بقصر الآزل ومدا الثاني  
 وهو المشهور في اللغة وفي القرآن اذ أوى القصة الى الكهف بالقصر وأواهها الى روبة بالمد  
 وسكن في اللغة القصر والمد معافيه ما معنى أوى الى الله لجأ الى الله وأعلى الحذف أي انضم الى  
 مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى فأواه الله أي جازاه بمنظرة فعله ان ضمه الى ربحته  
 ورضوانه وفيه استحباب الادب في مجالس العلم وفضل سدخل الحلقه كما ورد الترغيب في سدخل  
 الصوف في الصلاة وجواز التنظي لسد الخلل ما لم يؤذ فان خشى استصباح الجالوس حيث ينبغي  
 كما فعل الثاني وفيه التنصلي من زاحم في طلب الخير **(قوله فاستصباحا)** أي ترك المزاجه كما فعل  
 رفيقه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم وعن حضرته قاله القاضي عياض وقد بين أنس في روايته  
 سبب استصباحه هذا الثاني فلنقطه عند الحائكم ومضى الثاني قبل ان يلامه بما جلس فالفحى انه استصباحا  
 من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث **(قوله فاستصباحا الله منه)** أي رحمه ولم يعاقبه **(قوله)**  
 فأعرض الله عنه أي سقط عليه وهو محمول على من ذهب معرضا لا لعذر هذا ان كان مسلما  
 ويحتمل ان يكون منافقا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على أمره كما يحتمل ان يكون قوله صلى الله  
 عليه وسلم فأعرض الله عنه اخبارا أو دعاء ووقع في حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا

عن أبي واقد النبي أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بينما  
 هو جالس في المسجد والباس  
 معه اذ أقبل ثلاثة نفر فاقبل  
 اثنان الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وذهبوا واحد  
 قال فوقها على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاما  
 أحدهما فرأى فرجة في  
 الحلقه جلس فيها وأما الآخر  
 جلس خلفهم وأما الثالث  
 فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ألا أخبركم عن النفر الثلاثة  
 أما أحدهم فأوى الى الله  
 تعالى فأواه الله اليه وأما  
 الآخر فاستصباحا فاستصباح الله  
 منه وأما الآخر فأعرض

فأعرض الله عنه

يرشح كونه خبراً واطلاق الاغراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيحصل  
كل لفظ مهم على ما يليق بحجالة سبحانه وتعالى فائدة اطلاق ذلك بيان النبي طريق واضح وفيه  
جواز الاخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم لأن جرحها وان ذلك لا يعضد الغيبة وفي الحديث  
فصل ملازمة طلق العلم والذكر وجاوس العالم والمذكر في المسجد وفيه التنازع المستحي  
والجساوس حيث ينهى به المجلس ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من  
الثلاثة المذكورين والله تعالى أعلم **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ريب يبلغ أوى  
من سامع هذا الحديث المعلق أو رد المصنف في الباب معناه وأما لفظه فهو وصول حسنه  
في باب الخطبة يعني من كذب الحجة أو رد فقه هذا الحديث من طريق قرين خلد عن محمد بن سيرين  
قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رجل أقبل في نفسه من عبد الرحمن بن جندب عن عبد الرحمن  
كلامه عن أبي بكرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال أسرون أي يوم هذا  
وفي آخره هذا اللفظ وعقل القلب الحلي ومن تبعه من الشرايع في عز وجهه إلى التخصيص الترمذي  
من حديث ابن مسعود قال بعدوا للصلاة وأمرنا عند تخريج المصنف والله المستعان ورب  
للتقليل وقد تكرر الكثير وبلغ فزع اللام وأرى نعتة والتي يتعلق به ريب محذوف وتقديره  
يوجد أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن ريب اسم أن تكون هي مبتدأ أو أوى الخبر  
فلا حذف ولا تقدير والمراد برب يبلغ عنى أوى أي أفهمها أقول من سامع في وصرح بذلك أبو  
القاسم بن منقذ رواه اسم طريق هوزة عن ابن عون ولفظه فانه عسى أن يكون بعض من لم  
يشهد أو لم يسمع أقول من بعض من شهد **(قوله)** بشر هو ابن الفضل ورجال الاسناد كلهم  
بصريون **(قوله)** ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بنصب النبي على المقولة وفي ذكره ريب يعود  
على الراوي يعني أن أبي بكرة كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال قعد على بعده وفي  
رواية الساق ما يشهد بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قالوا وما  
حالة وأما ما طفق المعطوف عليه محذوف وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قعد ولا اشكال فيه **(قوله)** وأمسك انسان بخطامه أو رزنامه الشك من  
الراوي والزمام والخطام يعني وهو الخيط الذي تشد فيه الحلقة التي تسمى بالبرقع من الموحدة  
وتخفف الراء المفتوحة في أغلب العبر وهذا المسك سماه بعض الشرايع بلالا واستند إلى  
مارواة النسائي من طريق أم الحصين قالت سمعت خرايت بلالا يقول بخطام راحلة النبي صلى  
الله عليه وسلم انتهى وقد وقع في السنن من حديث طريق عمرو بن خارجة قال كنت أخطأ  
بزمام نافذة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذكر بعض الخطبة فهو أولى أن يفسره المبهم من بلال  
لكن الصواب أنه هنا أبو بكرة فقد ثبت ذلك في رواية الأعمش على من طريق ابن المبارك عن  
ابن عون ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلة يوم النحر وأمسك أماً قال  
خطامها وأما قال رزنامها واستندنا من هذا أن الشك من دون أي بكرة لانه وقائدة أسالك  
الخطام صوت البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راكبه **(قوله)** أي يوم هذا سقط من  
رواية أئمتنا والجرى السؤال عن الشهر والجواب الذي قبله فصار هكذا أي يوم هذا فسكتنا  
حتى ظننا أنه سيخبره سوى اسمه قال ليس بنى الحجة وكذا في رواية الأصلية وتوجيهه

**(باب)** قول النبي صلى  
الله عليه وسلم ريب يبلغ  
أوى عن سامع وحديثنا  
مسند قال حدثنا بشر قال  
حدثنا ابن عون عن ابن  
سيرين عن عبد الرحمن بن  
أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي  
صلى الله عليه وسلم قعد على  
بعيره وأمسك انسان  
خطامه أو رزنامه ثم قال  
أي يوم هذا فسكتنا حتى  
ظننا أنه سيخبره سوى اسمه  
قال ليس يوم النحر قلنا بل  
قال فأى شهر هذا فسكتنا  
حتى ظننا أنه سيخبره بنفسه  
اسمه فقال ليس بنى الحجة  
قلنا بل قال



ظاهر وهو من المطلق الكل على البعض ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ثابت  
 عند الكهنيين وكريهة وكذا وقع في مسلم وغيره السؤال عن البلد وهذا كله في رواية ابن  
 عون وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الأضاحي من رواية أيوب وفي الحج من رواية حمزة  
 كلاهما عن ابن سيرين قال القرطبي سألته صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال  
 منها كان لاستحضار فهمهم وليقبوا عليه بكتبتهم وليستشعروا عظمت ما يخبرهم عنه ولذلك قال  
 بعده هذا فان دماءكم إلى آسمي بالغة في بيان تحريم هذه الاشياء انتهى وباط التشبيه في قوله  
 تحريمه يومكم وما بعده ظهره عند الساء حين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في  
 قوسهم مقترراً عندهم بخلاف الاتصاف والاموال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستصحبونها  
 طعراً للشرع عليهم بان تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد  
 حكون التشبيه ما خفض رتبة من التشبه لان الخطايا انما وقع بالنسبة لما اعتادها الخطايون  
 قبل تقرير الشرع ووقع في الروايات التي أشترها بها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل  
 سؤال بقولهم الله ورسوله عز وجل من حسن أدبهم لانهم علوا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه  
 من الجواب وأنه ليس مراد مطلق الاخبار بما يعرفونه ولهذا قال في رواية الباب حتى ظننا  
 أنه سببهم سوى أحده فنبهه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ويستقدمه المحلة  
 للمتيقن الحق في الشرعية **(قوله فان دماءكم إلى آخره)** هو على حذف مضاف أي سفلك دماءكم  
 وأخذوا أموالكم وثلب أعراسكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان  
 في نفسه أو سلبه **(قوله ليسيلغ الشاهد)** أي الحاضر في المجلس (القائب) أي العائيب عنه والمراد  
 أما يبلغ القول المذكور أو يبلغ جميع الأحكام وقوله منه صلة لأقل التصيل وجاز الفصل  
 بينهم لأن في الطرفين سعة وليس الفاصل أيضاً جنيهاً (فائدة) وقع في حديث الباب فسكننا  
 بعد السؤال وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب  
 الناس يوم النحر فقال أي يوم هذا قالوا يوم حرام وظاهرهما التعارض والجمع بينهما أن الطائفة  
 الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا بالطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله  
 أعلم كأشترنا الله أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى لأن في حديث أبي بكر عند المصنف في  
 الحج وفي الفس أنهما قال أليس يوم النحر فالوايلي يقولهم بل يعنى قولهم يوم حرام بالاستزمام  
 وعائيه أن أبا بكر نقل السياق بتمامه واختصره ابن عباس وكان ذلك كان بسبب قرب أبي بكر  
 منه لكونه كان أخذ الخطباء النقة وقال بعضهم يحتمل تعدد الخطبة فان أراد أنه كرها  
 في يوم النحر فيحتاج لدليل فان في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج أن ذلك كان يوم الضرين  
 الجرات في حجته وفي هذا الحديث من التواتر غير ما تقدم الحديث على تبليغ العلم وجواز العمل  
 قبل كمال الأهلية وإن الفهم ليس شرطاً في الاداء وأنه قد يأتي في الآس من المتقدمين يكون  
 أفهم من قديمه ولكن عقله واستنبط ابن المبرين تعليل كون المتأخر أرحم نظراً من المتقدمين  
 تفسيراً راوى أرحم من تفسير غيره وفيه جواز التعمود على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتج إلى  
 ذلك وحمل التهي الوارد في ذلك على ما إذا كان لغرض ضرورة وتوبه الخطبة على موضع عال ليكون  
 أبلغ في إسماعه الناس ورويتهم إياه **(قوله باب العلم قبل القول والعمل)** قال ابن المنير أراد به أن

فان دماءكم وأموالكم  
 وأعراسكم ينسبكم حرام  
 حكمة يومكم هذا في شهركم  
 وهذا في بلدكم هذا يبلغ  
 الشاهد القائب فان  
 الشاهد عسى أن يبلغ من  
 هو أو يحمله منه (باب)  
 العلم قبل القول والعمل  
 لقول الله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله

العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يقتران الا به فهو مقدم عليهما لانه معصية لنية المعصية  
للعلم فيه المصنف على ذلك حتى يسبق الى الذهن من قولهم ان العلم لا يتبع الا بالعمل تهوين  
امر العلم والتساهل في طلبه (قوله فبدأ بالعلم) أي حيث قال فاعلمه لانه الا لا تفتح قال  
واستغفر لذنبيك وانخطبوا وان كان للنبي صلى الله عليه وسلم فهو متناول لاسمه واستدل بصفان  
ابن عبيد بن هذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع  
ابن نافع عنه انه تلاها فقال ألم تسع انما بدأ به فقال اعلم ثم أمر بالعلم واستخرج منها دليل ما يقوله  
المتكلمون من وجوب المعرفة لكن التزاع كما قلده مناه انما هو في اصحاب تعلم الأدلة على المتقنين  
المذكورة في كتب الكلام وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الايمان (قوله وان العلماء)  
يقع أن ويجوز كسرهما من هنا الى قوله وافر طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن  
حبان والحاكم معصيان حديث أي الدرء وحسنه جزء الكافي وضعفه غيره بالاضطراب  
في مسنده لكن له شواهد يستوي بها ولم يضعه المصنف بكونه حديثا فهذا الأبعد في تعالقه  
لكن أراد له في الترجمة يشعر بان له أصلا وشاهدا في القرآن قوله تعالى ثم أوتينا الكتاب الذين  
اصطبقنا من عبادنا ومناسبتهم للترجمة من جهة ان الوارث قائم مقام المورث فله حكمه فيما قام  
مقامه فيه (قوله وروا) تشديد الراء المفتوحة أي الانبياء يروى بتصفيهما مع الكسرى  
العلماء ويؤيد الاول ما عدا الترمذي وغيره فسهوان الانبياء لم يروا ديارا ولا درهما وانما  
رواوا العلم (قوله يحفظ) أي نصب وافر أي كامل (قوله ومن سلك طريقا) هو من جملة  
الحديث المذكور وقد أخرج هذه الجملة أيضا مسلم من حديث الاعشى عن أي صالح عن أي  
هريرة في حديث غيره هذا أخرجه الترمذي وقال حسن قال ولم يقل له صحيح لانه يقال ان الاعشى  
دلس فيه فقال حدثت عن أي صالح (قلت) لكن في رواية مسلم عن أي أسامة عن الاعشى  
حدثنا أي صالح فانقتضت تدليس (قوله طريقا) نكرها وتكرر علم التناول أنواع الطرق  
الموصلة الى تحصیل العلوم الدينية وليندرج فيه القليل والكثير (قوله سهل اقله طريقا) أي  
في الآخرة أو في الدنيا بان وفقه للاعمال الصالحة الموصلة الى الجنة رفيه بشارة بتسهيل العلم على  
طالبه لان طلبه من الطرق الموصلة الى الجنة (قوله وقال) أي اقله عز وجل وهو معطوف على  
قوله تقول الله انما يخشى الله أي يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس  
(قوله وما يعقلها) أي الامثال المضرية (قوله لو كان سبع) أي سبع من بني وي يفهم (أو يعقل)  
عقل من يعجز هذه وأوصاف أهل العلم فالعقل لو كان من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فاعلمنا  
به فنحنوا (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من يرد الله بخيرا يغفره) كذا في رواية  
الاكبر وفي رواية المستثني يفهمه باللهاء المشددة المكسورة بعدها ميم وقد وصله المؤلف باللفظ  
الاقول بعدها يابيين كاسياتي وأما اللفظ الثاني فآخريه ابن أي عاصم في كتاب العلم من طريق  
ابن عمر عن عمر مرفوعا واستاده حسن واللفظ هو الفهم قال الله تعالى لا يكونون يفقهون حديثنا  
أي لا يفهمون والمراد الفهم في الاحكام الشرعية (قوله وانما العلم بالتعلم) هو حديث مرفوع  
أي أيضا ورد به ابن أي عاصم والطبراني من حديث معاوية أيضا بلفظ يا أيها الناس تعلموا انما العلم  
بالتعلم والفتة بالفتة ومن يرد الله بخيرا يغفره في الدين استاده حسن لان فيه مبدءا اعتمد

فبدأ بالعلم وان العلماء  
هم ورثة الانبياء رووا العلم  
من أخذنا أخذ بحظ وافر  
ومن سلك طريقا يطلب  
به علم سهل اقله طريقا  
الى الجنة وقال جل ذكره  
انما يخشى الله من عباده  
العلماء وقال وما يعقلها الا  
العلمون وقالوا لو كان سبع  
أو نضل ما كنا في اصحاب  
السبع وقال هل يستوي  
الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
وقال النبي صلى الله عليه  
وسلم من يرد الله بخيرا  
يقفه في الدين وانما العلم  
بالتعلم

جميعه من وجه آخر وروى البراء بن رباح عن حديث ابن مسعود موقوفا ورواه أبو نعيم الإصمائي  
 مرغوا وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره فلا يغتر بقول من جعله من كلام الضاري والمغنى  
 ليس العلم المعتبر إلا ما أخذ من الأناسم ورتسم على سبيل التعلم (قوله وقال أبو ذر الخ)  
 هذا التلقين ورواه موصوف لافي مستند الدارمي وغيره من طريق الأوزاعي حديث أبو كثير يعني  
 مالك بن مريد عن أبيه قال أتيت أبا ذر وهو جالس عند البجرة الوسطى وقد اجتمع عليه الناس  
 يستفتونه فأنام رجل فوقف عليه ثم قال ألم تنه عن الفتيا فرفع رأسه إليه فقال أرقب أنت على  
 الوضوء ثم فذ كر مثله ورواه في الطلعة من هذا الوجه وروى أن الذي خاطبه رجل من قريش  
 وأن الذي نهاه عن الفتيا عثمان رضي الله عنه وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاشتد مع معاوية  
 في تأويل قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنضة فقال معاوية تزل في أهل الكتاب خاصة  
 وقال أبو ذر زلت فيهم وفيما كتب معاوية إلى عثمان قال أرسل إلى أي ذر فخطبت مناعة أدت إلى  
 انتقال أبي ذر عن المدينة ففسكن الرية فخرج الرامو الموحدة والذال المجبهة إلى أن مات رواء  
 القسافي وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الإمام إذا نهى عن الفتيا لأنه كان يرى أن ذلك  
 واجب عليه لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما تقدم ولعلنا نسمع الوعد في حق  
 من كتم علمه لعله وسبأ في لعل مع عثمان نحوه والعصامة بمجملتين الأولى مقسومة هو  
 السيف العارم الذي لا يثنى وقيل الذي لا حد واحد (قوله هذه) إشارة إلى الفتا وهو يذكر  
 ويؤتى وأضيقضم الهمزة وكسر القاف والذال المجبهة أي مضى وتجزوا بضم المثناة وكسر  
 الجيم وبعد الياء زاي تكملوا قتل ونكر كلة ليشمل القتل والكثير والمراد أنه يبلغ ما تعلمه في  
 كل حال ولا ينهي عن ذلك ولو أشرف على القتل ولو في كلامه بجره بالشرط من غير أن يلاحظ  
 الامتناع أو المراد أن الاتفاضا حصل على تقدير وضع العصامة وعلى تقدير عدم حصوله أولى  
 فهو مثل قوله لو لم يحق الله لم يصح فيه الحث على تعلم العلم واحتمال المشقة وهو السبيل على  
 الذي طلب الثواب (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضا باسناد حسن  
 والخطيب باسناد آخر حسن وقد فسر ابن عباس الرائي بأنه الحكيم الفقيه واقفه ابن مسعود  
 فيمأ رواء إبراهيم الخريفي عن غيره عنه باسناد صحيح وقال الأصمعي والاصمعي الرائي بنسبة إلى  
 الرب أي الذي يقصده أمره الرب بقصده من العلم والعمل وقال الخطيب قيل للعلماء يابون  
 لأنهم يرون العلم أي يقومون به ويريدون الاتصاف بالصفات والحاصل أنما تختلف في  
 هذه النسبة قيل هي نسبة إلى الرب أي إلى التريفة والترقيقة على هذا الظاهر وعلى ما حكاه الجوزي لتعلمه  
 والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله ويكاد ما دفع منها وقيل يعلمهم بمراتبه قبل كتابته أو  
 فروعه قبل أصوله أو مقدماته قبل مقاصده وقال ابن الأعرابي لا يقال للعلماء رائي حتى يكون  
 عالما بعلومه (قاعدة) أقصر المصنف في هذا الباب على ما أورد من غير أن يورد حثا  
 موصولا على شرطه فأما أن يكون يضرب له ليو دفعه ما ثبت على شرطه أو يصحكون تسمى ذلك  
 اكتفاء بحدوثه أو لا أعلم (قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولهم) هو بانفاذ المهمة  
 أي تعهدهم والموعظة النصيح والتذكير وعطف العلم عليهم باب عطف العلم على الخاص  
 لأن العلم يشمل الموعظة وغيرها وانما عطفها لأنها موصوفة في الحديث وذكر العلم استبطا

وقال أبو ذر لو وضعتم  
 العصامة على هذه وأشار إلى  
 قتاده ثم ظننت أنه أتى فذكر كلمة  
 سمعت من النبي صلى الله عليه  
 وسلم قبل أن يجيزوا على  
 لا تخذتها وقال ابن عباس  
 كوفوا رايين حله فقهاء  
 علمه ويقال الرائي الذي  
 يرى الناس بصغار العلم قبل  
 كبارهم (باب) ما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقولهم  
 بالموعظة

(قوله لا ينفروا) استعمل في الترجمة معنى الحديثين الذين هما قدامه وتضمن ذلك تفسير السامة بالتهور وهما متقاربان ومناسبة لما قبله من جهة ما حكاه آخر من تفسير الرباني كما سببه الذي قبله من تشديداً في ذوق الأمر التبليغ لقلبه من الأمر بالتبليغ وغالب أبواب هذا الكتاب لمن آمن الظفر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك (قوله سفيان) هو الثوري وقد رواه أحمد في مسنده عن ابن عينة لكن محمد بن يوسف الثريائي وإن كان يروي عن السفياني فإنه حين يطلق يريده الثوري كأنه البصري حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريده إلا الثريائي وإن كان يروي عن محمد بن يوسف السكندري أيضاً وقد وهم من زعم أنه هذا السكندري (قوله عن أبي وائل) في روايه أحمد المذكرة مسكتة شقيقة وهو أبو وائل وأما هذا التصريح برفع ما يوههم في رواية مسلم التي أخرجهما من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فقد أخرج الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش وحديثي عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله فقد يوههم هذا أن الأعمش دلله أولاً عن شقيق ثم سعى الواسطة بينهما وليس كذلك بل معهم من أبي وائل بلا واسطة ومعهم عنه بواسطه وأراد به الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيده وألبنه على عنيته بالرواية من حيث أنه معه بالرافل يقع بذلك حتى معه عالوا وكذا صرح الأعمش بالتصديت عند المصنف في الصحوات من رواية شخص بن غياث عنه قال حدثني شقيق وزاد في روايته أنهم كانوا يفترون عبد الله بن مسعود ليضرب اليهم فيذكرهم وأنهم لا يخرج قال أما في أخرجهما كما ذكره ولكنه عني من الخروح اليكم فقد أخرج الحديث (قوله كان يقولنا) بأنه المصحة وتشديد الواو قال الخطابي الخاطي بالمصحة هو القائم المتعهد بالمال يقال حال المال يقولنا يقولنا إذا تعهدوا وأصله والمعنى كان يراي الأوقات في ذكرنا ولا يفعل ذلك كل يوم للاستغلال والتخزين بالون أيضاً يقال يقولنا الشيء إذا تعهدوا وحفظه أي اجنب الخيانة فيه كما قيل في تحنت وتأنم ونطارهما وقد قيل إن أبا عمرو بن العلاء مع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال يقولنا باللام فرده عليه بالنون فلم يرجع لأجل الرواية وكلا القطعين جائز وحكي أبو عبد الله الهروي في الفريسيين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول الصواب يقولنا بالخاء المهملة أي يطلب أحوالنا التي نشط فيها للموعظة وقلت والصواب يقولنا بالحاء فقد رواه منصور بن أبي وائل كرواية الأعمش وهو في السبب الآخر في روايته الثوري عن أبي وائل المعنى بطل الاعتراض (قوله علينا) أي السامة الطارئة علينا وأرض السامة معنى الموعظة فعداها بطي والصلة بمحذوفة والتقدير من الموعظة ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة في الجدي العمل الصالح خشية الملل وإن كانت المداومة مطلوبة لكها على قسمين إما كل يوم مع عدم التكلف وإما ما بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثاني بشاط وإما ما في الجمعة يختلف باختلاف الأحوال والانتخاص والضابط الحاجب مع مراعاة وجود النشاط واحتمل على ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى في اليوم الذي عنه واحتمل أن يكون اقتدى بعبد الفضل بين العمل والترك الذي عبر عنه القول الثاني أظهر وأغنى بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الروايات بالروايات المأثورة عليها في وقت معين دائماً جاعل ما لا يشبه ذلك (قوله)

والعلم كلاب نفروا  
حدثنا محمد بن يوسف قال  
أخبرنا سفيان عن الأعمش  
عن أبي وائل عن ابن مسعود  
قال كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يقولنا بالموعظة في الأيام  
كرهة السامة علينا

أو السباح) تقدم انه فتح المشاة القوقازية وتشديد الصنانية وآخره مهملة (قوله ولا تعسروا)  
 الثالث فيه التصريح باللازم تأكيذا وقال النووي واقتصر على يسروا لصديق على من  
 يسرهم وتوسع كثيرا فقال ولا تعسروا والنفي التعسير في جميع الاحوال وكذا القول في عطفه  
 عليه ولا تنفروا وأيضا فان المقام مقام الاطباب لا اليجاز (قوله وبشروا) بعد قوله يسروا  
 فيه الجنس انطوى ووقع عند المصنف في الادب عن آدم عن شعبة بن وهب وسكنوا وهي التي  
 تقابل ولا تنفروا لان السكون ضد القور كما ان ضد البشارة التذارة لكن لما كانت الذارة  
 وهي الاخبار بالشر في استدعاء العلم بوجوب الفرة قولت البشارة بالتفريع والمراد تأليف من  
 قرب اسلام وترك التشديد عليه في الاستدعاء وكذلك الزجر عن المعاصي ينبغي ان يكون بتلطف  
 القبول وكذا تعليم العلم فيجب ان يكون بالتدريج لان الشيء اذا كان في استعداد سهل حجب الى  
 من يدخل فيه وتلقاه بانسباط كانت عاقبته غالبا الا بزيادة بخلاف ضده والله تعالى أعلم (قوله)  
 باب من جعل لاهل العلم يوما معلوما في روايه كريمة تأييدا معلومة وللكشميني معلومات وكأني  
 أخذ هذا من صنيع ابن مسعود في تذكره كل جنس أو من استنبط عبد الله ذلك  
 الحديث الذي أورده (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد منصور هو ابن المعتمر (قوله كان عبد الله)  
 هو ابن مسعود وكنته أبو عبد الرحمن (قوله فقال له رجل) هذا المبهمة يشبه ان يكون هو يزيد  
 ابن معاوية النخعي وفي سياق المصنف في اواخر الدعوات ما مرشد اليه (قوله لوددت) اللام  
 جواب قسم محذوف أي والله لوددت فاعل يعنى اني أكره ففزع همزة اني وأملككم بضم الهمزة  
 أي أي أفخركم وإنى بالنسبة يكسر الهمزة وقد تقدم شرح المتن فريسا والاسناد كذا كوفيون  
 وحديث أنس الذي قبله بصريون (يل) باب يسر يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ليس في أكثر  
 الروايات في الترجمة قوله في الدين وثبتت للكشميني (قوله حدثنا سعد بن عفير) هو سعيد  
 ابن كثير بن عفير نسب الى جده وهو بالمهمله متصرفا (قوله عن ابن شهاب) قال جليل الاختصاص  
 لا مؤلف من هذا الوجه أخبرني جده ولمسلم حدثني جده بن عبد الرحمن بن عوف زاد قسمه جده  
 (قوله سمعت معاوية) هو ابن أبي سفيان (قوله خليا) هو حال من المفعول وفي رواية بمسلم  
 والاعتصام سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو متحجب وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام  
 أحدها أفضل الثقة في الدين وثانيها ان المعطى في الحقيقة هو الله وثالثها ان بعض هذه  
 الامية يتن على الحق أبدا فالاول لا تقي بأبواب العلم والثاني لا تقي بقسم الصدقات ولهذا أورده  
 مسلم في الركاو المؤلف في التمس والثالث لا تقي بذكر اشراط الساعة وقد أورده المؤلف في  
 الاعتصام للثقافة الى مسئلة عدم خلو الزمان عن مجيء دوسيا في بسط القول فيه هناك وان  
 المراد بأمر الله هنا الرخ التي تقبض روح كل من قلعه شيء من الايمان وتسقي شرارا الناس  
 افعلهم تقوم الساعة وقد تعلق الاحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة من  
 جهة اثبات الحبر بل تنقذ دين الله وان ذلك لا يكون بالاكسباب فقط بل بل ينفع الله عليه به  
 وان من ينفع الله عليه بذلك لا يزال جنسه مع وجود اخي ياقى أمر الله وقد جزم البصري بان  
 المراد بهم أهل العلم بالآثار وقال أحمد بن حنبل ان لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم  
 وقال القاضي عياض أراد أجدأ أهل السنة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث وقال النووي

• حدثنا محمد بن بشار قال  
 حدثنا يحيى قال حدثنا  
 شعبة قال حدثني أبو السباح  
 عن أنس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال يسروا ولا  
 تعسروا وبشروا ولا تنفروا  
 (باب) • من جعل لاهل  
 العلم أياما معلومة • حدثنا  
 عثمان بن أبي شيبة قال  
 حدثنا جرير عن منصور  
 عن أبي وائل قال كان عبد  
 الله يذكر الناس في كل جنس  
 فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن  
 لوددت أنك كرتنا كل يوم  
 قال أما انه يمنعني من ذلك  
 أني أكره أن أملككم وإنى  
 أفخر لكم بالموعظة كما كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يفخر لنا بمخافة السامة  
 علينا • (باب) • من يرد الله به  
 خيرا يفقهه • حدثنا سعد بن  
 عفير قال حدثنا ابن وهب  
 عن يونس عن ابن شهاب قال  
 قال جده بن عبد الرحمن  
 سمعت معاوية خطيبا يقول  
 سمعت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقول من يرد الله به  
 خيرا

يحتل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين من يقيم أمر الله تعالى من مجاهد وفقهه  
 ومحدث وزاهد أو أمر بالمعروف ونه عن المنكر من أنواع الخلق لا يلزم اجتمعهم في مكان واحد بل  
 يجوز أن يكونوا متفرقين قلت ومسانى بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى **(قوله)**  
 يفقهه أي يفهمه كما تقدم وهي سائكة الهاء لأنها جواب الشرط يقال يفقهه بالفهم إذا صار  
 الفقه له حقيقة وفقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم وفقه بالكسر إذا فهموا نكرا خبر الشغل  
 القليل والكثير والتسكين لتعظيمه لأن المقام يقتضيه ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين  
 أي تعلم قواعد الإسلام وما يصلح به من القروع فقد حرم التغيير وقد أخرج أبو يعلى حديث  
 معاوية بن وهب أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول في الحديث لم يبال الله به والمعنى صحيح لأن  
 من لم يعرف أمور دينه لا يصح أن يكون فقيها ولا طالب فقه فيصير أن يوصف بأنه أعمى أو أنه  
 وفي ذلك بيان طاهر لفضل العلم على سائر الناس ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم وسأنت  
 بقية الكلام على الحديث الآخر في موضع مما من الجنس والاعتصام إن شاء الله تعالى  
 وقوله لن تزال هذه الأمة حتى يبعث الله نبيها في مصر حيا في موضع الذي أشرت إليه إن شاء  
 الله تعالى **(قوله باب الفهم)** أي فضل الفهم في العلم أي في العلوم **(قوله حديثنا على)** في رواية  
 أبي ذر بن عبد الله وهو المعروف بابن المديني **(قوله حديثنا أسفيان قال قال لي ابن أبي عمير)**  
 في مسند الجدي عن أسفيان حديث ابن أبي عمير **(قوله حديث ابن عمير في المدينة)** فيه ما كان  
 بعض الصحابة عليه من توقي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الاعتدال الحاجة خشية الزيادة  
 والنقصان وهذه كانت طريقة ابن عمر والذين عرجوا عنهما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك  
 لكن كثرت كان بساؤه ويستفهمه وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم  
 ومناسبة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم المشقة عند أحدهما الجمار إليه فهم  
 أن المسؤل عنه التعلية قال فهم فطنة يفهمها أصحابها من الكلام ما يفتقرون به من قول أو فعل وقد  
 أخرج أحمد في حديث أبي سعيد الأقي في وفاة النبي فحدث قال النبي صلى الله عليه وسلم إن  
 عبد الله خير الله فبكر وقال غدي نالنا ما سافهت به الناس وإننا بكمزهم من المقام أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم هو خير مني ثم قال أبو سعيد فكان أبو بكر أعلمنا به والله الهادي إلى  
 الصواب

بسم الله الرحمن الرحيم **(قوله باب الاعتباط في العلم)** هو بالعين المعجمة **(قوله في العلم والحكمة)**  
 فيه تعليل لما ذكرنا في قوله بالاعتباط في العلم لكن هذا عكس ذلك وأهو من العطف بالتفسير إن قلنا  
 أنهم ما تراءفان **(قوله وقال عرف تفقهوا قبل أن تسودوا)** هو بضم التاء وفتح المهمل وتشديد  
 الواو أي يجعلوا سادة زادا لشيء مني في روايته قال أبو عبد الله أي الجاري وبعد أن تسودوا  
 إلى قوله منهم أما إن عرفنا فخرج ابن أبي شيبة وغيره عن طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن  
 قيس قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وبعد أن تسودوا ليس أن  
 لا مفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة تمنع من التفقه وإنما أراد عمر أن لا يفتقد  
 تكون سببا للمنع لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين ولهذا قال  
 مالك من عيب القضاء أن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذي كان يتعلم فيه وقال الشافعي

يفقهه في الدين وإنما تأقاسم  
 والله يعطى ولن تزال هذه  
 الأمة قائمة على أمر الله  
 لا يضرهم من خالفهم حتى  
 يأتي أمر الله **(باب الفهم)**  
 في العلم **(قوله حديثنا على)**  
 حديثنا أسفيان قال قال لي  
 ابن أبي عمير عن مجاهد قال  
 سمعت ابن عمر في المدينة  
 فراجع حديث عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 الأحاديث واحدًا قال كأعند  
 النبي صلى الله عليه وسلم فاق  
 يجمار فقال إن من الشجر  
 شجرة مثلها كمثل المسلم  
 فأردت أن أقول هي النلة  
 فإذا ما أصغر القوم فسكت  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 هي النلة حباب الاعتباط  
 في العلم والحكمة وقال عمر  
 رضي الله عنه تفقهوا قبل  
 أن تسودوا وقد تعلم أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم في  
 كبر سنهم **(قوله حديثنا الجدي)**  
 قال حديثنا أسفيان قال

إذا تصدرا الحديث فانه علم كثير وقد فسره أبو عبيد في كتابه غريب الحديث فقال معناه تفقهوا  
وأتمم مغفرا قبل ان تصيروا أسادة ففتحكم الأنفة عن الأخذ عن هودوكم فتقبوا أحوالها  
وفسره شمرا القوي بالترشح فانه إذا ترشح صار سيدا له ولا سيما ان ولده وقيل أراد عمر الكف  
عن طلب الرياسة لان الذي يتفقه يعرف ما فيها من الفوائد فيصحبها وهو جل بعد اذا المراد بقوله  
تسودوا السادة وهي أعم من الترويج ولا وجه لمن خصه بذلك لأنها قد تكون به وبغيره من  
الاشياء الشاغلة لا لصحابه عن الاشتغال بالعلم وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللمعة  
فكفون أمر الشباب بالتفقه قبل ان تسود لغيره أو أمر للكهل قبل أن يتسود لسواد اللبسة إلى  
الشيب ولا يخفى تكلفه وقال ابن المنير مطابقة قول عمر لترجعه انه جعل السيادة من غرات  
العلم وأوصى الطالب باعتناء الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة وذلك يحقق استحقاق العلم  
بان يغبط صاحبها فانه سبب لسيادته كذا قال والذي يظهر لي أن مراد البخاري ان الرياسة وان  
صككاته مما يغبط بها أصحابها في العادة لكن الحديث دل على ان الغبطة لا تكون الا باحد  
أمرين العلم أو الجود ولا يكون الجود محمودا الا اذا كان يعلم فكا به يقول تعلموا العلم قبل  
حصول الرياسة لتغبطوا اذا عظمتم بحق ويقول أيضا ان يجعلكم الرياسة التي من عادتها ان تنفع  
صاحبها من طلب العلم فأتروا تلك العادوة تعلموا العلم لتصل لكم الغبطة الحقيقية ومعنى  
الغبطة تنفي المرفأ أن يكون له نظير ما لا ستر من غير أن يزول عنه وهو المراد بالاحسد الذي أطلق في  
الخير كما سنسبه (قوله) حدثنا اسمعيل بن أبي خالد على غير ما حدثناه الزهري يعني ان الزهري حدث  
سفيان بهذا الحديث بلقط غير اللفظ الذي حدث به اسمعيل ورواية سفيان عن الزهري أخرجهما  
المصنف في التوحيد عن علي بن عبد الله عنه قال قال الزهري عن سالم ورواهما مسلم عن  
زهري بن حرب وغيره عن سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه ساهقه مسلم تاما  
واختصره البخاري وأخرجه أيضا تاما في فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهري  
حدثني سالم بن عبد الله بن عمر فذكره مؤسدا كروا متخالف فيه الرواياتان بعد ان شاء الله تعالى  
(قوله قال سمعت) القائل هو اسمعيل بن علي ما رواه (قوله لاحد) الحسد تنفي زوال النعمة  
عن المنعم عليه وخصه بعضهم بان تنفي ذلك لنفسه والحق انه أعم وسببه ان الطباع مجبولة على  
حب الترفع على الجنس فاذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه ليرتفع عليه أو مطلقا  
لساويه وصاحبه منموم اذا عمل يقتضي ذلك من تصميم أو قول أو فعل وينبغي لمن خطر له ذلك  
أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب المنيات واستنوا من ذلك ما اذا كانت النعمة  
لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته وأما  
الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة وأطلق الحسد عليها مجازا وهي أن تنفي أن يكون له  
مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه والحرص على هذا يسمى منافسة فان كان في الطاعة فهو محمود  
ومنه فليتنافس المنافسون وان كان في المعصية فهو منموم ومنه ولا تنافسوا وان كان في  
النجازات فهو مباح فكا به قال في الحديث لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين  
ووجه الحصر ان الطاعات اما بدنية أو مالية أو كانت تعتمدها وقد أشار إلى البدنية بآيات الحكمة  
والقضاء بها وتعليمها ولفظ حديث ابن عمر رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار

حدثني اسمعيل بن أبي خالد  
على غير ما حدثناه الزهري  
قال سمعت قيس بن أبي حازم  
قال سمعت عبد الله بن  
مسعود قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم لاحد

والمراد بالقيام به العمل بمطلق أهم من تلاوته داخل الصلاة وخارجها ومن تعليمه والحكم  
 والمتوى يقتضاه فلا تخالف بين الحديثين ولا حد من حديث يزيد بن الأختس السلي  
 رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ويتبع ما فيه ويجوز رجل المسند  
 الحديث على حقيقته على أن الاستدانة منقطع والتقدير في المسند مطلقا لكن هاتان الخصلتان  
 محمودتان لا أحسد فيهما أحدا أصلا (فيما لا في التنبؤ) كذا في معظم الروايات انتهى  
 بتاء التانيث أي لأحد محمود في شيء إلا في خصلتين وعلى هذا فقوله رجل بالرفع والتقدير رخصة  
 رجل حلت المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والمصنف في الاعتصام إلا في اثنين وعلى هذا  
 فقوله رجل بالخفض على البدلية أي خصلته رجل ويجوز النص بما مر أعني وعلى رواية ابن  
 ماجة (قوله مالا) نكره ليشمل القليل والكثير (قوله تسلط) كذا في ذروا لما قبله فسلطه  
 وعبر بالتسلط لأنه لا تله على قهر النفس أصوله على التسليم (ترار هلكته) ينتج اللام والكاف أي  
 الهلاكه وعبر بذلك للدلالة على أنه لا يلقى منه شيئا وكذا بقوله في الحق أي في الدعايات ليريل عنه  
 أيهم الأسراف المذموم (قوله الحكمه) اللام ليعهد لان المراد بها القرآن على ما أثرنا في القبل  
 وقيل المراد بالحكمة كل مانع من الجهل وزجر عن القبيح (قائدة) زائدة وهو رتبة في هذا  
 الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذكر هنا القبطه كذا ذكرنا لفظه فقال رجل لثني  
 أو تيت مثل ما أوق فلان فعلمت مثل ما يعيل أو رده المصنف في فضائل القرآن وعند الترمذي  
 من حديث أبي بكشة الأعمري بفتح الهزرة واسكان النون أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول فذكر حديثا طويلا فيه استواء العامل في المال والحق والتمني في الاجر وظنه وعبر رزقه  
 الله علما ولم يرزقه مالا فهو صادقة السيرة يقول لو أني مالا لعلمت مثل ما يعيل فلان فأجرهما  
 سواء وذكر في خندهما أنهما في الوزر سواء وقال فيه حديث حسن صحيح واطلاق كونهم سواء  
 برز على الخطأ في جزءه بان الحديث يدل على أن العسنى إذا طم بشرط المال كان أفضل من  
 الفقير نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يمتن لكن الأفضلية المستفادة منه هي بالنسبة  
 إلى هذه الخلقة فقط لا مطلقا وسكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسئلة في حديث الصاعم  
 الشاكر كالصائم الصابر حيث ذكره المؤلف في كتاب الطاعة إن شاء الله تعالى (أراد ما بدأ ذكر  
 في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة طلب العلم  
 لأن ما يقتضيه به تحتمل المشقة ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يتبعه بلوقه من السادة  
 المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والجر لاجل فطره هذا مناسبة هذا الباب لما قبله وظاهر  
 التوسيع أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف  
 وغيره ما أخرجه في البروسيا في لفظ خراج عيسى بن أبي العزرة وأما ركب البحر  
 في السبقية هو وأنظر بعد أن التقيا فيقول قوله إلى الخضر على أن فيه مذكرا أي إلى المقصد  
 الخضر لأن موسى لم يركب البحر طاعة لنفسه وإنما ركبته تبع الخضر ويجعل أن يكون التقدير  
 ذهاب موسى في ساجل البحر فيكون فيه حذف ويكن أن يقال مقصود الذهاب انما حصل بتمام  
 القصة ومن تملها أنه ركب معه البحر فاطلق على جبره اذهابا إذا ما من اطلاق الكل على  
 البعض وأمن تسوية السبب باسم ما تسبب عنه وجعله ابن المنير على أن إلى بمعنى مع وقال ابن

الافى اثنين رجل آتاه الله  
 مالا فسلط على هلكته في  
 الحق ورجل آتاه الله  
 الحكمة فهو يقضى بها  
 ويهملها (باب) ما ذكر  
 في ذهاب موسى في البحر  
 إلى الخضر عليهما السلام  
 وقوله تعالى هل أتبعك  
 على أن تعلى



الزهري قال حدثنا يعقوب  
ابن ابراهيم قال حدثني ابي  
عن صالح عن ابن شهاب  
حدثه ان عبد الله بن  
عبد الله اخبره عن ابن عباس  
انه تمارى هو والحريز قيس  
ابن حصن الفزاري في  
صاحب موسى فقال ابن  
عباس هو خضر فربهما  
آتي بن كعب فدعا ابن  
عباس فقال آتي تماريت  
أنا وصاحبي هذا في صاحب  
موسى الذي سأل موسى  
السيبل اني لقيته هل سمعت  
التي صلى الله عليه وسلم  
يذكر شاته قال نعم سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول ينخل موسى في  
ملا من بني اسرائيل جهنم  
وجبل فقال هل تعلم احدا  
أعلم منك قال موسى  
لا فأوحى الله الى موسى بلي  
عبدنا خضر فسأل موسى  
السيبل اليه فعمل الله له  
الحوت آية وقيل له اذا  
فقدت الحوت فأرجع فانك  
ستلقاه وكان يتبع أثر  
الحوت في البحر فقال لموسى  
قياه أرايت اننا ورسالي  
العبدة فانني نسيت الحوت  
وما أنسانيه الا الشيطان  
أن أذكره قال ذلك ما كنا  
نبغي فارتد اعلى آثارهما  
فصافوا فوجد احضرا فكان  
من شأنهما الذي قص الله  
عز وجل في كتابه

وشد يجهل ان يكون ثبت عند الضاري ان موسى توجه في البحر لما طلب الخضر (قلت) لعله  
قوى عنده أحد الاحتمالين في قوله فكان يتبع أثر الحوت في البحر قال ظرف يجهل أن يكون  
لموسى ويجهل أن يكون الحوت ويؤيد الاول ما جاء عن أبي العالية وغيره في موسى عبد بن جسد  
عن أبي العالية ان موسى التقي بالخضر في جزيرة من جزائر البحر انتهى والتوصل الى جزيرة في  
البحر لا يقع الا بسواك البحر غالبا وعنده ايضا من طريق الربيع بن أنس قال انجب الماء عن  
مسلك الحوت فصارت طاعة مفتوحة فدخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى الى الخضر فهذا  
أوجه صحابه ركب الجباليه وهذا ان الاثر ان الموقوف ان رجالهما ثقات (قوله الآية) هو بالنسب  
بتقدير فذكر على المعنوية وقد ذكر الاصل في روايته باقي الآية وهي قوله مما علمت رشدا  
(قوله حدثنا) وللأصلي حديث بالافراد (قوله غرير) تقدم في المقدمة أنه قال في المجهمة مصغرا  
وعمد وشبهه وأبو ابراهيم بن سعد زهريون وكذا ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان (قوله  
حدثه) للكشيم في حديث بغيره وهو محمول على السماع لان ما لم يغير مدلس (قوله غاري) أي  
تجادل (قوله والحريز) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملة وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن  
 وغيره ولقد ذكر عند المسنف ايضا في قصة له مع عمر قال فيها وكان الحرمن النفر الذين يدتهم عمر  
 مشهور يعني لفضلهم (قوله قال ابن عباس هو خضر) لم يذكر ما قال الحريز قيس ولا وقفت على  
 ذلك في نسخ من طرق هذا الحديث وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله واسكان ثانيه ثبتت  
 بهما الرواية وباشبات الالف واللام فيه ويتجدهما وهذا التماري الذي وقع بين ابن عباس والحريز  
 غير التماري الذي وقع بين سعد بن جبير ونوف البكالي فان هذا في صاحبه موسى هل هو الخضر  
 أو غيره وذلك في موسى هل هو موسى بن عمران الذي أنزل عليه التوراة أو موسى بن ميشا بكسر  
 الميم وسكون النونية بعدهما جهة وساق سعد بن جبير الحديث عن ابن عباس أنهم من ساق  
 عبد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشي كثير وساق في ذلك مفصلا في كتاب التفسير ان شاء الله  
 تعالى ويقال ان اسم الخضر بلياعمر ولام سأكمة ثم تحتانية وساق في أحاديث الانبياء النقل  
 عن سبب تلقيبه بالخضر وساق في نقل الخلاف في نسبه وهل هو رسول أو نبى فقط أو ملك يتبع  
 اللام أو ولي فقط وهل هو باق أو مات (قوله فدعا) أي ناداه وذكرا ابن التين ان فيه حذف  
 والتقدير فقام الله فساه لان المعروف عن ابن عباس التأديب مع من يأخذ عنه وأخباره في  
 ذلك شهيرة (قوله اخبار رجل) لم أقف على تسميته (قوله بلي عبدا) أي هو أعلم والكشيم في  
 بل باسكان اللام والتقدير فأوحى الله الله لسه لا تطلق النسخ بل قل خضر وانما قال عبدا وان كان  
 السياق يقتضي ان يقول عبد الله لكونه أورد على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى  
 والاشفاق فيه للتعظيم (قوله يتبع أثر الحوت في البحر) في هذا السياق اختصار يأتي بانه  
 عند شرحه ان شاء الله تعالى (قوله ما كان نبى) أي طلب لان فقد الحوت جعل آية أي  
 علامة على الموضوع الذي فيما الخضر وفي الحديث جواز التجادل في العلم اذا كان بغير رغبة  
 والرجوع الى أهل العلم عند النزاع والعمل بغير الواحد الصدوق وركوب البحر في طلب  
 العلم بل في طلب الاستكثار منه ومشروعية جعل الزاد في السفر ولزوم التواضع في كل حال  
 ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليه السلام وطلب التعلم منه تعليم القوم ان

تأدوا بأدبه وتنبهوا لذكر نفسه أن يسلط مسلط التواضع **(قوله)** بل يقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب استعمل لفظ الحديث ترجحه كما كان ذلك لا يختص جواز بيان عباس والضمير على هذا لفهم مذكور ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذي قبله إشارة إلى أن الذي وقع لابن عباس من غلبته للبر بن قيس إنما كان بعبادة النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن أبي الجراح المعروف بالمقعدي البصري **(قوله)** حدثنا خلد هو ابن مهران الخداه **(قوله)** ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد بن عبد الوارث قال حدثنا عبد الله بن عباس أن ذلك غلاما عيازا فاستفاد منه جوازا احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة **(قوله)** علمه الكتاب بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الكلام ولقظه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلافة وصعد له وضوا أدامه فخرج قال من وضع هذا فأخبره ولمسلم قالوا ابن عباس ولا جند وابن جابر من طريق مسدد بن جبير عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك كان في بيت البلاء ولعل ذلك كان في الليلة التي مات ابن عباس فيها عند هاربي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألت في وضعه أن شاء الله تعالى وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وفيه فقال لي ما بالك أجعلت هذا في قفطنتي قلت أو ينبغي لأحد أن يصلي هذا وأنت رسول الله فدعا لي أن يري في أقمعه ما وعلموا والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعي عليه والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه ووقع في رواية مسدد الحكمة بدل الكتاب وذكر الأسمعي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خلد الخداه كذا حال وفيه نظر لأن المصنف أخرجه أيضا من حديث وهيب عن خالد بلفظ الكتاب أيضا فحصل على أن المراد بالحكمة أيضا القرآن فكون بعضهم رواه بالهني والنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس دل دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوتي الحكمة مرتين فيحصل تعدد الواقعة فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة وبإيدها في رواية عبيد الله بن أبي ريدان في قدمناها عند الشيخين اللهم فقهه في الدين لكن لم يقع عندهم سلم في الدين وذكر الجدي في الجمع أن أبا مسعود ذكر في أطراف العصيين بلفظ اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل قال الجدي وهذه الآية ليست في العصيين **(قلت)** وهو كما قال ثم هي في رواية سعيد ابن جبيرة التي قدمناها عند أحمد وابن جابر والطبراني ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلا وأخرج البيهقي في معجم الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر عن عبد الله بن عباس ويقره ويقول الذي رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم دعائه يوم الفصح راسل وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الخداه في حديث الباب بلفظ اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه فقد رواه الترمذي والأسمعي وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونها وقد وجدتها عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع علي ناصيتي وقال اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وقدرناه أجدع

• (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب •  
• حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا خلد عن عكرمة عن ابن عباس قال ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب

هشيم عن خالد بن حديث الباب بلفظ مسجع على رأسي وهذه الدعوة مما تحقق اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيها لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضي الله تعالى عنه واختلف الشراح في المراد بالحكمة ما قيل القرآن كما تقدم وقيل العمل به وقيل السنة وقيل الاصابة في القول وقيل الخشعة وقيل التهم عن الله وقيل العقل وقيل ما يشهد العقل بصحته وقيل بغير قربة بين الالهام والوسواس وقيل سرعة الجواب مع الاصابة وبعض هذه الاقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة والاقرب ان المراد بها في حديث ابن عباس التهم في القرآن وسيأتي بذلك في المناقب ان شاء الله تعالى (قوله) باب متى يصح سماع الصغير

حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبيد الله بن عباس قال اقبلت راكبا على جارا ثمان وأنا ومثد قد ناهزت الاحتلام وورس رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يميني الى شبر جدار غررت بين يدي بعض الصف وأرسلت الاثان ترتع

متى يصح سماع الصغير زاد الكشي في المصنف في هذا الاختلاف وقوع بين أحد بن حنبل ويحيى بن معين ودواء الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره ان يحيى قال اقل سن التصل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر يوم أحد اذ لم يبلغها فبلغ ذلك أحد فقال بل اذ اقل ما يصح وانما قصة ابن عمر في القتال ثم اورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير وأحد نوابعها بعد ذلك وقلت عنهم وهذا هو العند وما قاله ابن معين ان أراد به تحديدا استداه الطلب بنفسه فوجبه وان أراد به رد حديث من سمع اتفاقا واعتني به فسمع وهو صغير فلا وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وقد يدل على ان مراد ابن معين الاول وما احتجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وغيره يوم بدر من كان لم يبلغ خمس عشرة فرددوا بان القتال يقتضيه من بدعوة والصبر في الحرب فكانت مظنة سن البلوغ والسماع يقتضيه الفهم فكانت مظنة التميز وقد احتج الاوزاعي بذلك بحديث مروى بالصلاة لسبع (قوله) حدثنا اسمعيل هو ابن أي أو يس وقد ثبت ذلك في رواية كريمة (قوله) على جدار هو اسم جنس يشمل الذكر والانثى كقولك تعبر وقد شذ جدار في الانثى حكاه في الصحاح وأما فتح الهمة وشذ كسرهما كما حكاه الصغاني هي الانثى من الجبر ورجعوا الى اللانثى اثنان حكاه بونس وأما كرهه فخره في الرواية على اللغة الفصحى وجار اثنان بالنسبة فيهما على التثنية والبذل وروى بالاضافة وذكر ابن الاثير قاعدة النصيب على كونها أنثى للاستدلال بطريق الاول على ان الانثى من بني آدم لا تقطع الصلاة لاهل أشرف وهو قياس صحيح من حيث النظر الا ان الخبر الصحيح لا يدفع عنه كما ساقى المصنفه في الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله) ناهزت أي طابت والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي (قوله) الى غر جدار أي الى غير ستة قاله الشافعي وساقى الكلام يدل على ذلك لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على أن المروء بين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية البزار بلفظ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ليس لشي يسترد (قوله) بين يدي بعض الصف هو تبايع الصف لان الصف ليس له يد وبعض الصف يحتل ان يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني (قوله) ترتع بمثنيتين مفتوحتين وبضم العين أي تأكل ما تشاء وقيل تسرع في المشي وجاء أيضا بكسر العين بوزن يقتل من الرمي وأصله ترتعي لكن حذف الياء تخفيفا والاول أصوب ويدل عليه رواية المصنف في الحج زلت عنها

فتركت (قوله ودخلت) وللكشميني فدخلت بالتمام (قوله فلم تذكر ذلك على أحد) قبل فيه جواز تقديم المصلحة الرجحة على المفسدة الخفيفة لأن المروءة مفسدة خفيفة والدخول في الصلاة مصلحة راجحة واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الانتكار لا تنافي الموانع آنذاك ولا يقال منع من الانتكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفي الانتكار مطلقا فتناول ما بعد الصلاة أيضا فكل الانتكار يمكن بالإشارة وفيه ما ترجمه أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية وانما يشترط عند الأداء ويلحق بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر وقامت حكاية ابن عباس لقول النبي صلى الله عليه وسلم وتقرر به مقام حكاية قوله إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة في شرائط الأداء فإن قيل التقيد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس أجاب الكرمانى بأن المراد بالصغير غير البالغ وذكر الصبي معهما باب التوضيح ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ولقد نص الصبي يتعلق بهما معا والله أعلم وسأنا في ما بحث هذا الحديث في كتاب الصلاة أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو اليكسندى كما ترجمه البيهقي وغيره وأما القرياني فاستلزمه معنى في مسهر وكان أبو مسهر شيخ الشافعين في زمانه وقد نقله الأنصارى وسمع منه شيئا يسيرا وحدث عنه بما بواسطة وذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشد عنه أن أبا مسهر تفرق برواية هذا الحديث عن محمد بن حروب وليس كما قال ابن المرباط فإن النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن الحسن عن محمد بن حروب وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاه وهو يفتح الجيم والماله الملهمة من سلمة بن الخليل وأبى النقي وهو يفتح المنة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حروب فهو لاه ثلاثة غير أبي مسهر روي عنه محمد بن حروب فكاكة المتفرقة عن الزبيدي وهذا الاستناد إلى الزهري شاميون وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراققة عمرو الأنصارى الخزرجي وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتيان بن مالك الآتي في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن الزهري وفي الرقاق من طريق معمر عن الزهري أشد في محمود (قوله عقلت) هو يفتح القاف أى حفظت (قوله هجة) يفتح الميم وتشديد الجيم والمج هو إرسال الميم من القم وقيل لا يسمى بها إلا أن كان على بعد وفعاله صلى الله عليه وسلم مع محمود أمامه أعية معه أوليائكم عليه بها كما كان ذلك من شأنهم وأولاد العصابة (قوله أو) بأن خبر سنين) لم أر التقيد بالسن عند نقله في شيء من طرقه لأنى الصبي ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد الآتي طريق الزبيدي هذه والزبيدي من كبار الحفاظ المتقين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الأوزاعي يفضل على جسيم من معمر عن الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن ثمر عن الزهري ومن نقله عند الطبراني وانطبع في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن ثمر وهو يفتح الميم وكسر الميم عن الزهري وغيره قال حدثني محمود بن الربيع ووفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه ملئت سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية يقر كذا القاضي عياض في الإلماع وغيره وأن بعض الروايات أنه كان ابن أربع ولم أقص على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التبع التام إلا أن كان ذلك مأخوذا من قول صاحب الاستيعاب أنه عقل الهجة وهو ابن أربع سنين وأما ابن خمس

ودخلت الصف فلم تذكر ذلك على أحد حدثني محمد بن يوسف قال حدثنا أبو مسهر قال حدثني محمد بن حروب قال حدثني الزبيدي عن الزهري قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم هجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين

الحامل له على هذا التردد قول الواقدي أنه كان ابن ثلاث وتسعين لملمات والاولى والى الاعتقاد  
لحصة استناده على ان قول الواقدي يمكن جملته ان صح على انه ألغى الكسرو وجعله غيره والله أعلم  
واذا تقرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في ربه  
والله يوم يقره بطله وصرح بجمعه في ذلك ففيه السماع ممنوكان سنة اذ ذلك ثلاث سنين أو أربعاً  
فهو أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى  
لهذين المعنيين وأجاب ابن المبريد البخاري انما أراد نقل السنن التولية لا الاحوال الوجودية  
ومحمود نقل سمة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وسلم يجمع في وجهه بل في مجرد رؤيته اياه  
قائمة شرعية بنت كونه محمياً أو ما قصه ابن الزبير ليس فيما نقل سنة من السنن النبوية حتى  
تدخل في هذا الباب ثم أنشد \* وصاحب البيت أدرى بالذي فيه \* انتهى وهو جواب مسدد  
وتكتمله ما قد تقدم قبل ان المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو ما ينزل منزلة من نقل الفعل  
أو التقرير وغنل البدران ركشي فقال يحتاج المهلب الى ثبوت ان قصة ابن الزبير مخصصة على  
شرط البخاري انتهى والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب ابن الزبير الصحيح  
قالايرامو جوه وقد حصل جوابه والجبس متكلم على كلب يفعل عما وقع فيه في المواضع  
الواضحة ويعرضها على ذوي النفي ورودها فيه قوله من دلو زاد الشافعي معلق وابن حبان  
معلقة والدلو يد كرو يؤث وللمصنف في الرقاق من رواه معمر من دلو كانت في دارهم وله في  
الطهارة والصلاة وغيرهما من يربل دلو ويجمع بينهما بان الماء اخذ بالدلو من البئر تناوله النبي  
صلى الله عليه وسلم من الدلو وفي هذا الحديث من التواتر غير ما تقدم جوازا احضار الصبيان  
مجالس الحديث وزيارة الامام اصحابه في دورهم ومداعبته صبيانهم واستدله بعضهم على  
تسليم من يكون ابن خمس ومن كان دونها يكتب له حضور وليس في الحديث ولا في توبيخ  
البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم فمن فهم الخطاب مع من كان دون ابن  
خمس والاقتلا وقال ابن رشييد الطاهر انهم أرادوا بصيد الخس انها مظنة لذلك لأن بلوغها  
شرط لا بد من تحققه والله أعلم وقرب منه ضبط الفقهاء من التبريت او سبغ والمرجح انها  
مظنة لا تعدد من أقوى ما يتسلطه في ان المراد في ذلك الى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص  
ما ورد ان خطيب من طريق أبي عاصم قال ذهبت يا بني وهو ابن ثلاث سنين الى ابن الزبير فبذنه  
قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني اذا كان فيما  
وقصة أبي بصير بن المقرئ الحافظ في تسبيحه لابن أربع بعد ان امتحنه بصفت سور من القرآن  
مشهورة (قوله باب الخروج) أي السفر (في طلب العلم) ليدكر فيه شياً من فروعها وما قد  
أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه من سائر طريقا يتس فيه علم سهل الله به طريقا الى الجنة  
ولم يضره المصنف لاختلاف فيه (قوله) ورحل جابر بن عبد الله هو الانصاري الصحابي المشهور  
وعبد الله بن أنس يضم الهمزة فصعرا هو الهنسي حليف الانصار (قوله) في حديث واحد هو  
حديث آخرجه المصنف في الادب المفرد واحد وأبو يعلى في مسندهما من طريق عبد الله بن محمد  
ابن عجل الله مع جابر بن عبد الله يقول بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاستر به بعد ان شئت برحلي فسرته اليه شهر حتى قدمت الشام فاذا عبد الله بن أنس

من دلو (باب) الخروج  
في طلب العلم ورحل جابر  
ابن عبد الله مسيرته شهر الى  
عبد الله بن أنس في حديث  
واحد

حدثنا أبو القاسم خالد بن  
خني قال حدثنا محمد بن  
حرب

فقلت للبواب قل لهم جابر على الباب فقال ابن عبد الله قلت نعم فخرج فاعتنقني فقلت حدثتني  
عنك أنت مفتع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعته فقال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله الناس يوم القيامة عراة فذكر الحديث وله طريق  
أخرى أخرجه الطبراني في مسندهنا لا بأس به في قوله من طريق العلاء بن رزق  
محمد بن السكندر عن جابر قال كان يلحن عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصاص وكان  
صاحب الحديث يصيح فاشترت بهما فاسترحت حتى وردت مصر فقصت إلى باب الرجل فذكر  
نحوه واستأذنه صالح وله طريق ثالثه أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود  
القمي وهو بالنون الساكنة عن جابر قال بلغني حديث في القصاص فذكر الحديث نحوه وفي  
استأذنه وادعي بعض الناس من أن هذا يقضي القاعدة المشهورة أن البصري حيث يتعلق  
بصفة الحرم يكون مباحا وحيث يتعلق بصفة القربى يكون فيه علة للأعانة بالزمن هاتما  
أخرج هارم في مشقه في كتاب التوحيد بصفة القربى فقال ويدكر عن جابر عن عبد الله بن أبي  
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت الحديث بهذه  
الدعوة مردودة والقاعدة بحمد الله غير متقصرة نظر البصري أقدم من أن يعترض عليه بمثل  
هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط حرم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد حدث ذكره طرأ من  
المتن لم يحرم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبه إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا  
يكفي فيه مجيئ الحديث من طريق يختلف فيها ولو اعتضدت ومن هنا يظهر شوقي عليه وثقة  
تأمر وحسن تصرفه رحمه الله تعالى ووجه ابن بطال فزعهم أن الحديث الذي روى عنه جابر إلى  
عبد الله بن أبي هو حديث السرة على السلم وهو قال سمعت حديث الحديث فأن الرأى في  
حديث السرة هو أبو أيوب الأصم روى عنه إلى هبة بن عامر الجهني أخرجه أحمد بسند  
منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال أتاني جابر فقال لي حديث بلغني أنك  
ترويه في السرة فذكره وقد وقع ذلك لغيري ذكره فروى أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد أن  
رجلا من الصابة روى إلى فضالة بن عبيد وهو يصرف حديث وروى الخطيب عن عبيد الله بن  
عدي قال بلغني حديث عند علي فقلت إن مات أن لا أجتمع عنده فخرجت حتى قدمت عليه  
الفراروق تبسب ذلك بكتروسيأ في قول الشعبي في مسنده أن كان الرجل ليرحل فجددتها إلى  
المدية وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب قال إن كنت لأرحل الأيام والليالي  
في طلب الحديث الواحد وسألت نحو ذلك عن غيره وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد  
لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أبي فلحقه حتى رجع فاستخذه عنه بلا واسطة وسألت عن ابن  
مسعود في ذلك فضائل القرآن قوله لو أعلم أحد أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه وأسأله عن الحديث  
عن أبي العالبة قال كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا رضى حتى خرجنا  
اليهم فسمعنا منهم وقيل لأجد رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثيرا ورجل قال رجع  
يكتب عن علمه إلا مصاريفها لم يسمع منهم وفيه ما كان عليه الأصحاب من الحرص على  
محصل السنن النبوية وفيه سوا اعتنا القاصد حيث لا تحصل الرتبة (قوله حدثنا ابن  
خني) هو شقيق الله المجهت وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تختاسه مشددة كما تقدم في المقدمة

صحن الخزاري في صاحب  
موسى فخرهما إلى بن كعب  
قدماه ابن عباس فقال اني  
تمارىت أنا وصاحبي هذا  
في صاحب موسى النبي  
سأل السبل الى لقبه هل  
سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يذكر كثرته فقال  
أبى نعم سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يذكر كثرته يقول  
يبقده موسى في سلا من بني  
اسرائيل انجاهم رجل  
فقال أتعلم أحد أعلم منك  
قال موسى لأفأوى الله  
تعالى الى موسى بل عيذا  
خضر فسأل السبل الى لقبه  
يخضر اقله الحوت آية  
وقبله اذا فقصت الحوت  
فأرجع فأنك ستلقاه فكان  
موسى يبع أثر الحوت في  
البحر فقال حتى موسى لموسى  
أرأيت اذا وينا الى العنبرة  
فأني نبت الحوت وما أنسانيه  
الا الشيطان أن أذكره قال  
موسى ذلك ما كنا نفي فارتدا  
على آثارهما قصاصا فوجدوا  
خضرا فكان من شأنهما  
ما قص الله في كتابه (باب)  
فضل من علم وعلم حدثنا  
عبد بن العلاء قال حدثنا  
جمال بن أسامة عن يزيد بن  
عبد الله عن أبي بردة عن  
أبي موسى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال مثل ما بعثني  
الله من الهدى والعلم كمثل  
الغيث الكثير أهـ

وانما أهدته لانه وقع عندنا زكشي مضبوطا بلام مشددة وهو سبق قلم وخطا من الناسخ  
(قوله قال الاوزاعي) فدرواية الاصل حدثنا الاوزاعي (قوله انه تمارى هو واختر) سقطت  
هو من رواية ابن عسار فنعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل وهو جازع عند البعض  
وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل ما بين وليس بين الروايتين اختلاف الا فيما لا يغير المعنى  
وهو قليل وفيه فضل الازيد من العلم ولوع المشقة والنصب بالفرو وخضوع الكبير لمن يعلم  
منه ووجه الدلالة منه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام أو لك الذين هدى الله فبما هم  
أقنوه وموسى عليه السلام منهم قد دخل أمة النبي صلى الله عليه وسلم تحت هذا الامر الا فيما  
ثبت نسخه (قوله باب فضل من علم وعلم) الاول بكسر اللام الخفيفة أي صار عالما والى الثانية  
بفتحها وتشديد هاء (قوله حدثنا محمد بن العلاء) هو أبو بكر يبه شهر بكنيته أكرم اسمه  
وكذا شيوخه أو أسامة بن زيد بن جهم الموحدة أو برة جدته هو ابن أبي موسى الأشعري وقال  
في الساق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه فنعنا والاسناد كذا كوفيون (قوله مثل) بفتح المثناة  
والمراد به العسفة المحببة لا القول السائر (قوله الهدى) أي الدلالة الموصلة الى المطلوب  
والعلم المراد به معرفة الادلة الشرعية (قوله نقيية) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي  
أرأيناها بالنون من النقاء وهي صفة لمخدوف لكن وقع عند الخطابي والجدي وفي حاشية أصل  
أبي ذرغبة بثلاثة مشطوبة وعين مجهزة مكسورة بعدها موحدة خفيفة مفتوحة قال الخطابي  
هي مستنقعة الماء في الجبال والخصور قال القاضي عياض هذا غلط في الرواية واحدة للمعنى  
لان هذا وصف الطائفة الاولى التي تنبت وما ذكره يصلح وصفا للثانية التي تنبت الماء قال  
وما ضبطناه في البخاري من جمع الطرق الا لتقية بفتح النون وكسر القاف وتشديد الهمزة  
التصانيفية وهو مثل قوله في مسلم طائفة طيبة قلت وهو في جميع ما وقعت عليه من المسانيد  
والمستخرجات كأحمد مسلم وفي كتاب الزركشي وروى بقعة قلت هو بمعنى طائفة لكن ليس  
ذلك في شيء من روايات العصمين ثم قرأت في شرح ابن رجب ان في رواية بالموحدة بدل النون  
قال والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ومنه فلان كان من القرون من قبلكم  
اولوية (قوله قلت) بفتح القاف وكسر الموحدة من القول كذا في معظم الروايات  
ووقع عند الاصل قلت بالتصانيفية المشددة وهو تعجيف كما سذكر بعد (قوله الكلا)  
بالمهززة بلاء (قوله والعشب) هو من ذكر الخاص بعد العلم لان الكلا يطلق على النبات  
الطيب والباسر معا والعشب للطيب فقط (قوله اخاذات) كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة  
واخاها والذال المهملة وآخر منقاة من فوق قبلها ألف جمع اخاذة وهي الارض التي تنبت الماء  
وفي رواية غير أبي ذر وكذا في مسلم وغيره أجاب بالهم والذال المهملة بعدها موحدة جمع جذب  
بفتح الدال الموحدة على غير قياس وهي الارض الصلبة التي لا ينبت منها الماء وضبطه المازري  
بالذال المعجمة ووجهه القاضي ورواها الاحملي عن أبي يعلى عن أبي كريب أحارب بجاء  
ورامه لنت قال الاحملي لم يضبطه أبو يعلى وقال الخطابي ليست هذه الرواية بشيء قال وقال  
بعضهم أجاب بجمع وراه ثم دال مهملة جمع جردا وهي البارزة التي لا تنبت قال الخطابي هو صحيح  
الغنى ان ما عدته الرواية واغرب صاحب المطالع فجعل الجميع روايات وليس في العيصين

سوى روايتين فقط وكذا جزم القاضى **(قوله فنفع اقصها)** أى بالاخذات والاصلي به أى  
بالماء **(قوله وزرعوا)** كذا المزبلة زاعى من الزرع ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم  
وغيرهما عن أبى بكر بن يوسف والقاسم وغيرهما عن أبى كريب وزرعوا يضرب زاعى من  
الزعى قال الووى كلاهما صحيح وزرع التناشى رواه مسلم بلا مرجح لأن رواه زرعوا تدل على  
مباشرة الزرع لتطابق فى التنبيل بمباشرة طلب العلم وإن كانت رواه زرعوا مطابقة لقوله أثبت  
لكن المراد أنها قابلة للتأنيبات وقيل أنه روى وزرعوا أبو داود ولا أصل لذلك وقال القاسمى قوله  
وزرعوا راجع للاولى لأن الثانية لم يحصل منها ثبات انتهى ويمكن أن يرجع الى الثانية أيضا  
معنى أن الماء الذى استقر بمساقته منه أرض أخرى فاشت **(قوله فأصاب)** أى الماء  
والاصلي وكرة أصابت أى طائفة أخرى ووقع كذلك سر بحا عبد التناشى والمراد بالباقة  
القطعة **(قوله فبعان)** بكسر القاف جمع فاع وهو الأرض لمستوية المساء التى لا تبس **(قوله)**  
فقه بضم القاف أى صار فقها وقال ابن التين وناه بكسر ها والضم أشبه قال القرطبي وغيره  
ضرب النبي صلى الله عليه وسلم لاجابهم من الذين مثلبا بالفتى العام الذى يأتى الناس فى حال  
حاجتهم اليه وكذا كان لى الناس قبل بعثه فكما أن الفتى يصحى البلد الميت فكذلك علم الدين  
تقى التلب الميت ثم شبه السامعين به الأرض المختلفة التى ينزل بها الفتى ففهم العالم العامل  
المعلم فهو بمنزلة الأرض السبية شربت فاشتقت فى نفسها وأثبت فنفع غيرها ومنهم الجامع  
للعلم المستغرق لزمانه فغيره أنه لم يعمل برفاهه أول مبتغىه فيما جمع لكنه أداه لغيره فهو بمنزلة  
الأرض التى يستقر عليها الماء فنفع الناس وهو المشار اليه بقوله نضراقه أمر أجمع مقابلى  
فأذاها كما معها ومنهم من يجمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا يتقله لغيره فهو بمنزلة الأرض  
السبية أو المساء التى لا تقبل الماء وتفسده على غيرها وانما جمع فى المثلىين الطائفتين الاولى  
المخودتين لا شترأ كهما فى الانتفاع بهما وأقرد الطائفة الثانية للمثبومة لعدم الشترأ بهما والله أعلم  
ثم ظهر أن فى كل مثل طائفتين فالاول قدأ وضناه والثانى الاولى منه من دخل فى الدين ولم  
يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه مناهما من الأرض السباخ وأشير اليها بقوله صلى الله  
عليه وسلم من لم يرفع بذلك رأسا إلى أعرش عنه فلم ينتفع به ولا تقع والثانية ممن لم يدخل فى  
الدين أصلا بل غفركفر به ومناهان الأرض الصماء المسبوبة التى يجز عليها الماخلا  
ينتفع به رأسا إلى أبقوله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل هدى الله الذى جتبه وقال الطبرى  
بقى من أقسام الناس قسمان أحدهما الذى انتفع بالعلم فى نفسه ولم يعلمه غيره والثانى من لم ينتفع  
به فى نفسه وعلمه غيره **(قلت)** والاول داخل فى الاول لأن النفع حصل فى الجملة وإن تفاوت  
مراتبه وكذلك ما تنبأ به الأرض فنه مائة تقع الناس به ومنه ما يصبرهما واما الثانية فإن كان  
عمل القرائن وأعمل النوافل فقد دخل فى الثانى كقوله زاعوا وان ترك القرائن أيضا فهو قاسم  
لا يجوز الاخذ عنه ولعل يدخل فى عموم من لم يرفع بذلك رأسا والله أعلم **(قوله وقال اصحق وكان)**  
منها طائفة قلت أى تشديد الياء التصانية أى ان اصحق وهو ابن زاهويه حيث روى هذا  
الحديث عن أبى اسامة خالف فى هذا الحرف قال الاصيل هو تصفىص اصحق وقال غيره بل  
هو صواب ومعناه مشرت والقليل شرب نصف النهار يقال قلت الابل أى شربت فى القليلة

فنفع اقصها الناس فشرروا  
وسقوا وزرعوا وأصاب منها  
طائفة أخرى انما هى فبعان  
لا تحس ماء ولا تبس كلاً  
فذلك مثل من فقه فى دين  
الله ونفعه ما بعنى الله به  
فعلم وعلم ومثل من لم يرفع  
بذلك رأسا لم يقبل هدى  
الله الذى ارسلت به قال  
أبو عبد الله قال اصحق  
وكان منها طائفة قلت الماء



وتعبه القربى بان المقصود لا يتحصن بشرب القنطرة واجيب بان يكون هذا أصلاً لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزاً وقال ابن دريد قيل المله في المكان المنخفض اذا اجتمع فيه وتعبه القربى أيضاً به يفسد التثليل لان اجتماع المله انما هو مثال الطائفة الثانية والكلام هنا اعلم في الاولى التي شربت وانتبت قال ولا تظهر آتية تعصف **(قوله)** فاع يعلو الماء والصفف المستوى من الارض هذا ثابت عند المستقي وأراد به ان قيعان المذ كورة في الحديث جمع فاع وانما الارض التي يعلوها الماء لا يستقر فيها وانما ذكر الصفف معه جري يعلو عاذته في الاعشاء يتعصف ما يقع في الحديث من اللفاظ الواقعة في القرآن وقد يستطرد ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصفف وهو تعصف **(هـ)** **(نبه)** « وقع في رواية كريمة وقال ابن اسحق وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أجمع ذلك منه وقد وقع في نسخة الصغاني وقال اسحق عن أبي أسامة وهذيرج الاول **(قوله)** باب رفع العلم مقصود الباب الحث على تعلم العلم فانه لا يرفع الا بعض العلماء كاسيأتى صريحاً وما دام من يتعلم العلم موجوداً لا يحصل الرفع وقد تبيين في حديث الباب ان رفعهم علامات الساعة **(قوله)** وقال ربيعة هو ابن عبد الرحمن الفقيه المدني المعروف ببيعة الراي باسكان الهمة قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد ومراد ربيعة انه من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينسحق له ان يهمل نفسه فترك الاشتغال لتلاوي ذلك الحرف العلم وأمراده الحث على نشر العلم في أهله لتلاوي العلم قبل ذلك فيوتى الى رفع العلم وأمراده أن يشهر العلم نفسه وينصدي الاخذ عنه لتلاوي علمه وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره فلا يهين نفسه بان يجعله عرضاً للذرية وهذا معنى حسن لكن اللاتي يتوبون المصنف ما تقدم وقد وصل أثر ربيعة المذ كورا خطيب في الجامع والسيقي في المدخل من طريق عبد العزيز الرايبي عن مالك عن ربيعة **(قوله)** حدثنا عمران بن ميسرة في بعضها عمران بن ميسرة كورا الاب وقد عرف من الرواية الاخرى انه ابن ميسرة وقد نرجسه التلساني عن عراب بن موسى القزاز وليس هو شيخ البخاري فيه **(قوله)** عبد الوارث هو ابن سعيد (عن أبي التياح) بمشناه مفتوحة فوقانية بعد اختناية تقبله وآخره عامهم له كما تقدم **(قوله)** عن أنس زاد الاسلمي وأوذرا بن مالك وللتلساني حدثنا أنس ورجال هذا الاسناد كاهم بصرون وكذا الذي بعده **(قوله)** اشراط الساعة أي علاماتها كما تقدم في الامعان وتقدم انه بما يكون من قليل المعتاد منها ما يكون خارقاً للعادة **(قوله)** أن يرفع العلم هو في محل نصب لانه اسم ان وسقطت ان من رواية التلساني حيث أخرجه عن عمران بن شيخ البخاري نفسه فعلى روايته يكون مرفوع المجل والمراد برفعهم من حلقته كما تقدم **(قوله)** وينت **(قوله)** هو ففتح أوله وسكون المثناة وضم الموحدة وفتح المثناة وفي رواية مسلم ويث بضم أوله وفتح الموحدة بعد هاء المثناة أي يتشرون غفل الكرماني فخره اهل البخاري وانما حكاها الهروي في الشرح لمسلم قال الكرواني وفي رواية ويث بالون بدل المثناة من التثبات وحكي ابن رجب عن بعضهم ويث بنون ومثلث من التثنية وهو الاشاعة قلت وولست هذ في شيء من العصمين **(قوله)** وتشرب الخمر هو اضم المثناة أوله وفتح الموحدة على العطف والمراد كثر ذلك واشتارمو عند المصنف في السكاح من طريق هشام عن قتادة ويكثر شرب الخمر فالعلامة مجموع ما ذكر **(قوله)** ويظهر الزنا أي يشكوا في رواية مسلم **(قوله)** حدثنا يحيى

فاع يعلو الماء والصفف المستوى من الارض **(هـ)** **(باب)** « رفع العلم وظهور الجهول وقال ربيعة لا ينبغي لاحد منكم من العلم أن يضيع نفسه حدثنا عمران ابن ميسرة قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقن اشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهول ويشرب الخمر ويظهر الزنا حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبن قتادة

هو ابن عبد القطان **(قوله عن أنس)** زاد الاصيل ابن مالك **(قوله لا يحدثكم)** يفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أي والله لا يحدثكم وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة وسلم من رواية غندر عن شعبة ألا يحدثكم فيصنع أن يكون قال لهم ولا إلا أحدثكم فقالوا نعم فقال لا يحدثكم **(قوله لا يحدثكم أحد يصلي)** كذا هو لم يحد في المقول وابن ماجه من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد يصلي والمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به غيره ولا يروى عن هذا الوجه لا يحدثكم أحد معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وعرف أنس أنه لم يبق أحد من معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره لأنه كان أحرم مات بالبصرة من العصاة فلعن الخطاب بذلك كان لاهل البصرة أو كان عاماً وكل من تحد بشبه ذلك في آخر عمره لأنه لم يبق بعده من العصاة من ثبت جماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا البدرين لم يكن هذا المتن في مرويه وقال ابن بطال يحتل أنه قال ذلك لما رأى من تعب وتقص العلم يعني فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد يطلع **(قلت)** والاولا أولى **(قوله سمعت)** هو بيان أو بدل لقوله لا يحدثكم **(قوله أن يقل العلم)** هو بكسر القاف في القلة وقد روى مسلم عن غندر وغيره عن شعبة أن رفع العلم وكذا في رواية سعيد عن ابن أبي شيبة وهشام عند المصنف في الحدود وهشام عنده في السكاح كلهم عن قنعة وهو موافق لرواية أبي السباح والمصنف أيضاً في الاثرية من طريق هشام أن يقل فيصنع أن يكون المراد بقلته أو العلامة ويرفعه آخرها أو أطلقت القلة وأريد بها العلم كما يطلق العلم ويراد بها القلة وهذا البقي لا يتعاد الخروج **(قوله وتكثر النساء)** قيل سببه ان الفتن تكثر فيه كثر القتل في الرجال لانهم أهل الحرب دون النساء قال أبو عبد الملك هو إشارة الى كثرة الفتوح فتكثر النساء باقتضاء الرجل الواحد عدة موطأت **(قلت)** وفيه نظر لأنه صرح بالعله في حديث أبي موسى الآتي في الزكاة عند المصنف فقال من قلة الرجال وكثرة النساء الظاهر انها علامة محضة لا لسبب آخر بل بقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يؤمن الله كور ويكثر من لا يؤمن الايات وتكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم وقوله تنسب يحتل أن يراد به حقيقة هذا العدد أو يكون مجازاً عن الكثرة ويؤيد ان في حديث أبي موسى وتزى الرجل الواحد بضعاً أربعون امرأة **(قوله القيم)** أي من يقوم بأمرهن واللام للعهد اشعاراً بما هو معهن ومن كثر الرجال قوامهم على النساء كانت هذه الامور الخمسة خست بالذکر لو كانت مشعرة باختلال الامور التي يحصل بفسادها صلاح المعاش والمعاد وهي الدين لان رفع العلم يحل به والعقل لان شرب الخمر يحل به والسبب لان الزنا يحل به والنفس والمال لان كثرة الفتن تقل بهما قال الكرماني واما ككفن اختلال هذه الامور مؤذناً بغيرها لان العالم لان الخلق لا يتركون هملوا ولا يبعثوننا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين فتعبر ذلك وقال القرطبي في المقهم في هذا الحديث علم من اعلام النبوة اذا خبر عن أمور متعقبة فوقع خصوصاً في هذه الازمان وقال القرطبي في التذكرة يحتل أن يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطأ أم لاو يحتل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغيره بعد جهلها بالحكم الشرعي **(قلت)** وقيل وجد ذلك من بعض أمراء التركان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع عوادة الاسلام

عن أنس قال لا يحدثكم  
حديثاً لا يحدثكم أحد  
يصلي سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
من أشرط الساعة أن يقل  
العلم ويظهر الجهل فيظهر  
الزنا وتكثر النساء ويقل  
الرجال حتى يكون نسين  
أمرأة القيم الواحد

«(باب) فضل العلم» حدثنا

محمد بن عوف قال حدثني  
الليث قال حدثني عقيل  
عن ابن شهاب عن جرير بن  
عبد الله بن عروة عن ابن عمر  
قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال يئسنا أن تأتي  
بصدقين يفسرون حتى أتى لا يرى  
يخرج في أظفارهم ثم علمت نفسي  
عمر بن الخطاب قالوا أنا  
أولئك يا رسول الله قال العلم

«(باب)» الفقيه هو واقف  
على الدابة وغيرها» حدثنا  
إسماعيل قال حدثني مالك

عن ابن شهاب عن عيسى بن  
طلحة بن عبد الله عن عبد الله  
ابن عمرو بن العاصي أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وقف  
في حجة الوداع بين الناس  
يسألونه عنه رجل فقال لم  
أشعر فقلت قبل أن أذبح  
فقال أذبح ولا حرج جهاه  
آخر فقال لم أشعر فنصرت  
قبل أن أرى قال ارم ولا  
حرج فغسل النبي صلى الله  
عليه وسلم عن شيء فدم ولا  
آخر الأفعال فعل ولا حرج

«(باب)» من أجاب الفقيه  
بشارة اليد والرس» حدثنا  
موسى بن إسماعيل قال حدثنا  
وهيب قال حدثنا أيوب عن  
عكرمة عن ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم

والله المستعان (قوله باب فضل العلم) الفضل هنا بمعنى الزيادة أي ما فضل عنه والفضل الذي  
تقدم في أول كتاب العلم يعني الفضيلة فلا يفتن أنه كره (قوله حدثنا سعيد بن عوف) هو سعيد  
ابن كثير بن عوف الصري نسب إلى جده كما تقدم وعوف بنضم المهمل بعدها فاء كما تقدم أيضا  
(قوله حدثنا الليث) هو ابن سعد بن عقيل ولا يصلي وكريمه حدثني الليث حدثني عقيل (قوله  
عن جرير) والضعف في التعبير أخير في جزء (قوله بنا) أصله بن فاشبت القصة (قوله أتت)  
بضم الهجمة (قوله ففسرت) أي من ذلك اللين (قوله لا يرى) يفتح الهمزة من الرؤية أو من  
العلم واللام للتأكيذا وجواب قسم محذوف والرى يكسر الزا في الرواية وسكى الجوهري القنع  
وقال غيره بالكسر الفعل والفتح المصدر (قوله يخرج) أي الرى وأطلق رؤيته أي به على سبيل  
الاستعارة (قوله في أظفارهم) في رواية ابن عسار من أظفارهم وهو أبلغ وفي التعبير من أطرافهم  
وهو بمعناه (قوله قال العلم) هو بالنسب وبالرفع معارف الرواية وتوحيها طاهر ونفسه اللين  
بالعلم لا اشتراكهما في كثرة النفع بهما وسيأتي بقية الكلام عليه في مناقب عمر في كتاب التعبيران  
شاء الله تعالى قال ابن المنبر وجه الفضيلة للعلم في الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضيلة النبي  
صلى الله عليه وسلم ونصيب مما آتاه الله وناله بذلك انتهى وهذا كله بناء على أن المراد بالفضل  
الفضيلة وعقل عن النكتة المتقدمة (قوله باب الفقيه) هو بضم الفاء وان قلت القنوى فصحا  
والمصادر الأربعة توزن قساقلة مثل تقارور جعي (قوله وهو) أي المتقي ومراعاة العالم  
يجب سؤال الطالب ولو كان راكباً (قوله على الدابة) المراد به في اللغة كل ما مشى على الأرض  
وفي العرف ما يركب وهو المراد بالترجمة بعض أهل العرف خصها بالجار فان قيل ليس في سياق  
الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردناها في السج فقال كان  
على ناقته ترجم له باب الفقيه على الدابة عند الجحرة فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب  
فذكره كالذي هاتم من طريق ابن جريج نحوه ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بلفظ  
وقد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته قال فذكر الحديث ولم يسبق لفظه وقال بعده تابعه  
معمر بن الزهري انتهى ورواية معمر وصلها أحمد ومسلم والنسائي وفيها آيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على ناقته (قوله حدثنا إسماعيل) هو ابن إسماعيل وأويس (قوله حجة الوداع) هو  
بفتح الحاء ويموزن كسرهما (قوله للناس يسألونه) هو ما حال من فاعل وقفاً ومن الناس  
أو استأثف يا نا السبب الوقوف (قوله هاتم جمل) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعده  
في قوله جهاه آخر والطاهران العاصي لم يسم أحداً لكثرة من سألوا ذلك وسيأتي بسط ذلك  
في المجلد (قوله ولا حرج) أي لا شيء عليك مطلقاً من الإثم لا في الترتيب ولا في تركه الفدية هذا  
طاهر وقال بعض الفقهاء لم يرد في بعض الروايات العيصية ولم يصر  
بكثرة وسيأتي مباحث ذلك في كتاب المخرج شاء الله تعالى ورجال هذا الاستناد كلهم  
مدينون (قوله باب من أجاب الفقيه بإشارة اليد والرس) الإشارة اليد يستفاد من الحديثين  
المدكورين في الباب أولاً وهما مرفوعان وبالرأس مستفاد من حديث أسماء فقط وهومن  
فعل عاذة فيكون مرفوعاً لكن لحكم المرفوع لأنها كانت فعلية خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
وكان في الصلاة يرمى خلفه فيدخل في التقرير (قوله وهيب) بالتصغير غوابن خالد من حفاظ

البصر فمات سنه خمس وستين وقيل تسع وستين وأرخه المعاطي في حوائش نحيته سنة ست وخسين وهو وهم وأيوب هو السخاني وعكرمة هو مولد ابن عباس والاسناد كله بصريون (قوله سئل) هو بضم أوله (نقال) أي السائل (ذهب) أي أن أرى) أي فهل على شيء (قوله) فأوماً بيده فقال لا حرج) أي عليك وقوله فقال يحتمل أن يكون ما لقوله أو ما أو يكون من إطلاق القول على التعليل كما في الحديث الذي بعده فقال كذا بيده ويحتمل أن يكون حالاً والتقدير فأوماً بيده فأنا لا حرج فجمع بين الإشارة والنطق والاول ألين بترجمة المصنف (قوله) وقال سلفت) يحتمل أن السائل هو الاول ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا وقال آخر كذا وهو الاظهر لوافق الرواية التي قبله حيث قال غناه آخر (قوله) فأوماً بيده ولا حرج) كذا ثبت الزاوي قواً ولا حرج وليست عندني ذوق الجواب الاول قل الكريماني لان الاول كان في ابتداء الحكم وانما عطف على المذكور أولاً انتهى وقد ثبت الزاوي الاول أيضاً برواية الاصيل وغيره (قوله) حدثنا السكي) هو اسم وليس نسب وهو من كبار شيوخ الصاري كما سئل كره في باب الثامن كذب (قوله) أخبرنا حنظلة) هو ابن جهمان بن عبد الرحمن الجهمي المدني (قوله) عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب وفي رواية الاصيل من طريق اسحق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال سمعت سالموا زادفه لا ذري كرويت أبا هريرة فأتاني السوق يقول يقبض العلم فذكره موقوفاً لكن ظهر في آخره أنه مرفوع (قوله) يقبض العلم) ينسر المراد بقوله قبل هذا برفع العلم والقبض يفسره حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد انه يتبع صوت العلماء (قوله) ويظهر الجمل) هو من لازم ذلك (قوله) والفن) في رواية الاصيل وغيره وتظهر التنزيل (قوله) الهرج) هو بفتح الهاء وسكون الراء بعد هاء جيم (قوله) فقال كذا بيده) هو من إطلاق القول على الفعل (قوله) غرضها) الفاضية تفسيره مكان الراوي بين الأبيات كان محرراً (قوله) كانه يريد القتل) كان ذلك فهمهم من تحريف البدو حر كنه كلفار ب لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكانها من تفسير الراوي عن حنظلة فان أبا عاترة روى عن عباس الدوري عن أبي عامر عن حنظلة وقال في آخره وأرانا أبو عامر كانه يضرب عنق الانسان وقال الكريماني الهرج هو الفتنه فأرادة القتل من لقطه على طريق الجوزان فهو لازم معنى الهرج قال الألبان يشترى رواد الهرج جهنم القتل لغة قلت وهي غنله عافى الصاري في كتاب التنزيل والهرج القتل بلسان الحبشة وسيأتي بضمه مباحث هذا الحديث هناك ان شاء الله تعالى (قوله) هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن فاطمة) هو بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه (قوله) عن أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جميعاً (قوله) فقلت ما شأن الناس) أي لما رأيت من اضطرابهم (قوله) فاشترت) أي عاتشة إلى السماء أي انكسفت الشمس (قوله) فاذا الناس قيام) كأنهم اتسعت من حمرة عاتشة إلى من في السعد فوجدتهم قياماً في صلاة الكسوف ففهم إطلاق الناس على البعض (قوله) فقالت سبحان الله) أي أشارت قائلة سبحان الله (قوله) قلت آية) هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هذه آية علامة ويجوز حذف حمرة الاستعظام وانها (قوله) ففقت) أي في الصلاة (قوله) حتى علاي) كذا لا كثيراً بعين المهملة وتخفيف اللام وفي رواية كريمة

سئل في حجه فقال ذهبت قبل أن أرى فأوماً بيده قال لا حرج وقال سلفت قبل أن أذبح فأوماً بيده ولا حرج • حدثنا المكي بن ابراهيم قال أخبرنا حنظلة عن سم بن قيس سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقبض العلم وينظهر الجمل والفتن ويكثر الهرج قبل ارسول الله وما الهرج فقال هكذا بيده غرضها كأنه يريد القتل • حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت أتيت عاتشة وهي تصلي فقلت ما شأن الناس فأشارت إلى السماء فاذا الناس قيام فقلت سبحان الله قلت آية فأشارت برأسها أي نعم ففقت حتى علاي الغشى فجعلت أصب على رأسي اللهم محمد الله النبي صلى الله عليه وسلم وأخيه عليه

ثم قال ما من شيء أكن أريته إلا شقي معي حتى الجنة والنار فاقى الى أنكم تقتنون في قبوركم مثل أوقرياء لأدري أي ذلك قالت أجاس من قسنة المسيح النجالي يقال ما علمكم هذا الرجل فاما المؤمن أو المؤمن لأدري أيها قالت أجاس فيقول هو محمد ورسول الله جاءه نبالا لينت والهدى ١٦٦ فأجبنا واتبعنا هو محمد ثلاثا فيقال ثم ما لحاقه علمنا ان كنت لوقفتا بسوا ما التافق

أو المرتب لأدري أي ذلك قالت أجاس فيقول لأدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلت (باب) - فحريص الذي صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس على أن يصنعوا بالايان والعلم ويجربوا به من وراهم وقال مالك بن الحويرث قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم ارجعوا الى أهليكم فعملوهم به حدثنا محمد بن يشار قال حدثنا عنده رجل حدثنا شاعة عن أبي جرة قال كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس فقال ان وفد عبد القيس أو النبي صلى الله عليه وسلم فقال من الوفد ومن القوم قالوا ربيعة فقال مرحبا بالقوم أو بالوفد غير خرايا ولا ندى قالوا انا نأتك من ثمة بهدقو شيئا وبينك هذا الشيء من كفار مضر ولا نستطيع أن نأتيك الا في شهر حر أم غير نايأ من غيرهم من ورا نأدخل به الجنة فأمرهم بأربع ونهاهم من أربع أمرهم بالايان بالله عز وجل وحده قال هل تدرون ما الايمان بالله وحده

أمام وخلف المرء من لطفه به \* كوالى تزوى عنه ما هو محذر وفي رواية بترك التنوين في الثاني أيضا وتوجيه انه مضاف الى قسنة أيضا وأظهر حرف الجزين المضاف والمضاف اليه جاز عند قوم وقوله لأدري أي ذلك قالت أجاس جلة معترضة بين الراوي ان الشك منه عمل قالت أجاس مثل أو قالت قريبا وسأني مباحث هذا المتن في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى \* (تبيينه) \* وقع في نسخة الصغاني هنا قال ابن عباس مرقدنا بخيرنا وفي ثبوت ذلك نظر لانهم يقع في الحديث لذلك ذكر وان كان قد ينظر لمناسبة وقد كذا في موضع من سورة يونس (قوله باب فحريص) هو بالاضاد المجهضة ومن قالها بالهمزة هنا فقد حذف (قوله وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث وهذا التعليل طرف من حديثه مشهور يأتى في الصلاة (قوله أبي جرة) هو بالجمع والراء كما تقدم (قوله من ثمة) يضم الشين المجهضة وتشديد التاق (قوله وتقطعوا) كذا وقع وهو منصوب بتقدير أن وساغ التقدير لان المعطوف عليه اسم قاله الكرماني قلت قد روي ما أحمد عن عنده فقال وأن تعطوا فكان حديثهم من شيخ البخاري (قوله قال شعبة ورجع قال القير) أي بالنون المفتوحة وتخفيف التاقى المكسورة (ورجع قال القير) أي بالنون المفتوحة وفتح التاقى وتشديد الباء المستوحدة وليس المراد انه كان يتردد في هاتين اللفظتين لثبوت احداهما دون الاخرى لانه يلزم من ذكر القير التكرار لسبق ذكر المزمط لانه بمنه بل المراد انه كان جازما بذكر الثلاثة الاول شا كافي الرابع وهو النقيير فكان تارة يذكروا تارة لا يذكروا وكان أيضا شا كافي التلطف بالثالث فكان تارة يقول المزمط وتارة يقول المقيير وهذا توجيه فلا يلتفت الى ما عدها وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في آخر كتاب الايمان وآخرجه المصنف هناك عالما على بن الجعد عن شعبة ولم يتردد الا في المزمط والمقيير فقط وجرى به النقيير هو يؤيد ما قلته والله أعلم (قوله وأخبروه) هو

تعالى الله وسوله أعلم قال شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأقام الصلوات وآتاه الزكوة وصوم رمضان وتقطعوا الخس من النعم ونهاهم عن الدنيا والجنم والمزمت قال شعبة رجعا قال القير ورجعا قال أحفظوه وأخبروه ومن وراكم

هو

(باب) \* الرحلة في المسئلة النازلة \* حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمر بن سعد بن أبي حسين قال حدثني عبد الله بن أبي مليكة عن عتبة بن الحرث أنه تزوج ابنة لاي ١٦٧ اعلم بن عزير فاته امرأته فقالت اني قد

أرضعت عقمة والتي تزوج بها فقال لها عقمة ما أعلم انك أرضعتي ولا أخبرتي فركب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فانه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكت وقد قيل فصار لها عقبة ونكحت زوجها غيره (باب) انما وفي العار حدثنا أبو الجان قال أخبرنا شعب عن الزهري ح قال أبو عبد الله وقال ابن وهب أخبرنا يونس عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن أبي نورة عن عبد الله بن عباس عن عمر قال كنت أبا وجاري من الانصار في رواية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا تناوب انزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل يوما وأزل يوما فاذا نزلت حفته بحب ذلك اليوم من الوحي وغيره واذا نزل فعل مثل ذلك فنزل صاحبي الانصاري يوم فوته فضربت باني ضربا شديدا فقال انتم توفقونني فخررت اليه فقال قد حدثت امر عظيم فدخلت على حفصة فاذ هي تبكي فقلت

هو فتح الله بن بكر الباهو الكشمي وأخبرنا محمد بن الضمير (قوله باب الرحلة) هو بكر الراصي الارتمال وفي رواية أيضا بنع الرائي الواحدة وامامهما قالوا رايه الجملة وقد تطلق على من يرثى اليه وفي رواية كريمة وتعليم أهلها بعد قوله في المسئلة النازلة والصواب خلفنا لانها تأتي في باب آخر (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة نسب الى جدهم (قوله عن عتبة بن الحرث) ساقى تبصره بالسماع من عتبة في كتاب التكاثر خلافا لمن أنكره وساقى الخلاف في كنية عتبة في قصة حبيب بن عدى (قوله أنه تزوج ابنة) اسمها غنية بنع النجعة وكسر النون بعد هاءه تحتانية مشددة وكنتما أم يحيى كاتبا في الشهادات وجميع الكرماني فقال لا يعرف اسمها وأبوها بكسر الهمزة لا يعرف اسمها وهو مذكور في العصابة وعزير بنع العين المسجلة وكسر زاي وأخبرنا زاي أيضا كما تقدم في المسئلة ومن قاله بضم أوله فقد حرف (قوله أنه تزوج ابنة) لم أقف على اسمها (قوله ولا أخبرني) بكسر المثناة أي قبل ذلك كانه اسمها (قوله فركب) أي من مكة لانها كانت حارقاته والفرق بين هذه الترجمة وترتيبها انطوى في طلب العلم ان هذا أخص وذلك أعم وساقى مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله ونكحت زوجها غيره) اسم هذا الزوج غلب بضم النجمة المسئلة وفي رواية أخرى موحدة مصفرا (قوله باب التساوب) هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون (قوله وقال ابن وهب) هذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حملة عنه يستعملون في روايته قول عمر كنت أبا وجاري من الانصار تناوب التزول وهو مقصود هذا الباب وانما وقع ذلك في رواية شعب وسد عن الزهري نص على ذلك الذهلي والدارقطني والحاكم وغيرهم وقد ساق المصنف الحديث في كتاب التكاثر عن أبي الجان وحده ثم سماها بكثر وانما ذكرنا رواية يونس بن يزيد ليدلوا على أن الحديث كله ليس من افراد شعب (قوله عن عبد الله بن عبد الله بن أبي نورة) هو مكى نويرة وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه في الرواية عن ابن عباس وفي رواية الزهري عنهما عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المديني الهذلي لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في الصحيحين وليس لابن أبي نورة عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد (قوله وجاري) هذا الجار هو عتب بن مالك أخاه ابن القسطلاني لكن لم يذكر له (قوله بن أمية) أي ناحية بن أمية سميت البقعة باسم من نزلها (قوله انتم) هو فتح الثلاثة (قوله دخلت على حفصة) ظاهرا سابقا يوم انه من كلام الانصاري وانما الدار على حفصة عمر ولكت سميت فدخلت على حفصة أي قال عمر فدخلت على حفصة وانما جاء هذا من الاختصار والافتقار أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه قلت قد كنت أظن ان هذا أكثر حتى اذا صلت الصبح شددت على حماتي ثم نزلت فدخلت على حفصة يعني أم المؤمنين بته وفي هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل بعامل العصابة وفيه ان الطالب لا يقفل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره مع أخذها بالحزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته

أطلقك رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لا أدري ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا قائم أطلقت نسائي قال لا أطلقت الله أكبر



لا يقضي وهو غضبان والفرق ان الواظظ من شأنه ان يكون في صورة الغضب ان لا يقوله  
 يقتضي تكلف الزجاج لانه في صورة اللذوذ وكذا المصلح اذا انكر على من ينظر منه سوتهم  
 ونحوه لانه قد يكون ادعى للقبول منه وليس ذلك لازما في حق كل احد بل يختلف باختلاف  
 احوال التعلين واما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في باب فان قيل فقد غفني عليه  
 الصلوات والسلام في حال غضبه حيث قال اوله فلان قالوا بان يقال اوله وليس هذا من  
 باب الحكم وعلى تقديره فيقال هذا من خصوصياته لمصلحة العصة فاستوى غضبه ورضه  
 ويجوز غضب من الشيء دال على صغره او كراهته بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم **(قوله)** يا ايها  
 برك هو يفتح الموحدة والراء المنخفضة يقال برك الجواد اذا استخاض واستعمل في الاذى مجازا  
**(قوله)** خرج فقام عبد الله بن حذافة فنهض في يظهر من الرواية الاخرى والتقدير خرج  
 فنهض فاكروا عليه فنهض فقال سلوى فقام عبد الله **(قوله)** فقال رضينا بالله ربا قال ابن بط  
 لهمس عمر من شأنه ان لا يسهل قد تكون على سبيل التعنت والتكسفي ان تنزل العقوبة  
 بسبب ذلك فقال رضينا بالله ربا الى آخره فرضي النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فسكت **(قوله)**  
 باب من اعاد الحديث ثلاثا فيهم هو يضم الما وفتح الما وفي رواية ثانيا بيا بكسر الما انكر  
 في رواية الاصلي وكره ليعلمهم عنه هو يفتح الما لا غير **(قوله)** فقال الاول قول الزور كذا في  
 رواية أبي ذر وفي رواية غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف معلق من حديث أبي بكر  
 المذكور في المنهايات وفي البياض الذي اوله الا بيشكم يا كبر الكاثر ثلاثا فاذكر الحديث  
 فيه معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثا **(قوله)** فما زال يكررها أي في جملة ذلك والضمير  
 يعود على الكلمة الاخيرة وهي قول الزور وسأقي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في مكانه  
**(قوله)** وقال ابن عمر هو طرف ايضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود واوله  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أي شهر هذا فذكر الحديث وقوله هذا القدر  
 المعلق وقوله ثلاثا متعلق يقال لا يوقه بلغت **(قوله)** حدثنا عبدة الصغار وفي رواية الاصلي  
 يفرح البصري عن عبدة بن عبد الرحيم الروزي وهو من طبقة عبدة الصغار وفي رواية الاصلي  
 حدثنا عبدة الصغار **(قوله)** ثنا عبدة الصغار هو ابن عبد الوارث بن معدي يكنى ابا سهل والمتفق  
 والحدث الله هو يضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن  
 مالك وشماعة همه ورجل هذا الاسناد كما هم بصرون **(قوله)** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
 أي من عادة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد اننا نحضر عما عرف من شأن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وشاهده لان النبي صلى الله عليه وسلم أخره بذلك ويؤيد ذلك ان المصنف أخرجه في كتاب  
 الاستئذان عن ابي بصير وهو ابن منصور عن عبد الصمد بهذا الاسناد الى أنس فقال ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قاله **(قوله)** اذا تكلم قال الكرماني مثل هذا التركيب يشعر بالاستقراء عند  
 الاثولين **(قوله)** بكلمة أي بجملة مقبلة **(قوله)** اعادها ثلاثا قدين المراد بذلك في تفسير  
 الحديث بقوله حتى فهم عنه ولترميض والحاكم في المستند حتى تعقل عنه وهو الماحكم  
 في استدراكه وفي دعواه ان البصري لم يضرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب انما عرفه  
 من حديث عبد الله بن المتني انتهى وعبد الله بن المتني عن قنبر البصري بأخراج حديثه دون  
 فهم

**(باب)** من يركب على  
 ركبته عند الاذنين  
 حدثنا أبو الحسن قال أخبرنا  
 شعيب عن زر هري قال  
 أخبرني أنس بن مالك أن  
 رسوله صلى الله عليه  
 وسلم خرج فقام عبد الله بن  
 حذافة فقال من أي فقال  
 أوله حذافة ثم كثر أن  
 يقول سلوى فنهض فنهض  
 ركبته فقال رضينا بالله ربا  
 وبالإسلام ديننا يا محمد  
 صلى الله عليه وسلم  
 فسكت **(باب)** من اعاد  
 الحديث ثلاثا فيهم عنه  
 فقال الاول قول الزور فقال  
 يكررها وقال ابن عمر قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 هل بلغت ثلاثا  
 عبدة قال حدثنا عبد الصمد  
 قال حدثنا عبد الله بن المتني  
 قال حدثنا شماعة عن أنس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه كان اذا سلم سلم ثلاثا وإذا  
 تكلم بكلمة أعادها ثلاثا  
 حدثنا عبدة بن عبد الله قال  
 حدثنا عبدة الصغار قال  
 حدثنا عبدة بن المتني  
 قال حدثنا شماعة عن عبد الله  
 عن أنس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه كان اذا تكلم  
 بكلمة أعادها ثلاثا حتى  
 فهم



مسلم وقد وثقه العجلي والترمذي وقال أبو حاتم صالح وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بشي وقال النسائي ليس بالقوي قلت له أراذني بعض حديثه وقد تقرر ان البصري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً عما أنكر عليه وقول ابن معين ليس بشي أراد به في حديثه يعني سئل عنه وقد قواه في رواية اسحق بن منصور عنه وفي الجلة فالرجل اذا ثبت عدالة لم يقبل فيه الجرح الا اذا كان مفسراً بما رآه وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا وقد قال ابن حبان للذكره في الثقات رجباً خطأ والذي أنكر عليه انما هو من روايته عن غيره من جماعة البصري انما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شك ان الرجل أضيف الحديث آل منه من غيره وقال ابن المنينة البصري بهذه الترجمة على الردعي من كره إعادة الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعدة من البلادة قال والحق ان هذا يختلف باختلاف القرائح ولا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة اذا استعاد ولا عذر للمفيد اذا لم يعدل الاعادة عليه أكتمس الا بآء لان الشروع ملازم وقال ابن التيمي ان الثلاث غاية ما يتبع به الاعتذار والبيان (قوله واذا أتى على قوم) أي وكان اذا أتى (قوله فلم يعلم) هو من تمة الشرط وقوله سلم عليهم هو الجواب قال الامعني يشبه ان يكون ذلك كل ان اسلم سلام الاستئذان على ماروباء أبو موسى وغيره وأما ان يمر المارم مسلماً فله عرفي عدم التكرار قلت وقد فهم المصنف هذا يعني فأورد هذا الحديث مقروناً بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كسابق في الاستئذان لكن يحتمل ان يكون ذلك كل يقع ايضاً منه اذا اخشى أنه لا يسمع سلامه وما دعاه الكرماني من ان الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما نازع فيه والتماعل (قوله في حديث عبد الله بن عمرو فادركنا) هو بفتح الكاف وقوله أرهبنا بسكون القاف والاصل أرهقنا وقوله صلاة العصر هو يدل من الصلاة ان رفعاً فرغ وان فصاف نصب (قوله مرتين وثلاثاً) هو شك من الراوي وهو يدل على ان الثلاث ليست شرطاً بل المراد التفهيم فإذا حصل بدونهما جازاً وسأقي الكلام على المتن في الطهارة ان شاء الله تعالى (قوله باب تعليم الرجل أمته وأهله) مطابقة الحديث للترجمة في الامة بالنسب وفي الاهل بالنسب اذا اعتناه بالاهل الحران في تعليم فرائض الله وسنن رسول الله أكد من الاعتناء بالامه (قوله حدثنا محمد بن سلام) كذا في روايتنا من طريق أبي ذر وفي رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام ولا يصلي حدثنا محمد بن سلام واعتقه المزني في الاطراف فقال رواه البصري عن محمد بن سلام (قوله اخبرنا) في رواية كريمة حدثنا البخاري وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في العدين وذكر أبو علي الجبائي ان بهض أهل بلدهم صحف البخاري فقال البخاري فاختأ خطأ فاختأ (قوله حدثنا صالح بن حبان) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حبان نسب الى جد أبيه وهو بفتح الهمزة وتشديد الياء النضائية ولقبه سي وهو أشهر به من اسمه وكذا من نسب اليه قال للواحد منهم غالباً فلان بن سي كصالح بن سي هذا وهو ثقة مشهور وفي طبقته راو آخر كوفي أيضاً يقال له صالح بن حبان القرشي لكنه ضعيف وقد وهم من زعم ان البخاري أخرجه فانه انما أخرج لصالح بن سي وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشي وقد أخرجه البصري من حديثه من طرق منها في الجهاد من طريق ابن عيينة قال حدثنا صالح بن سي أبو

واذا أتى على قوم سلم عليهم واذا أتى على قوم سلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً • حدثنا مسدد قال حدثنا أبو حنيفة عن أبي بشر عن يوسف بن مائل عن عبد الله بن عمرو قال تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر سافراً فادركنا وقد أرقنا الصلاة صلاة العصر ونحن نوضأ طعنا فانسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً • (باب) • تعليم الرجل أمته وأهله • حدثنا محمد بن سلام قال حدثنا البخاري قال حدثنا صالح بن حبان قال

حين قال سمعت الشعبي وأصرح من ذلك أنه أخرج الحديث المذكور في كلب الأدب المقرد  
بالاستناد إلى آخرجه هنا فقال صالح بن حي **(قوله قال عامر)** أي قال صالح قال عامر وعادتهم  
حذف قال إذا تكررت خطأ لفظها **(قوله عن أبيه)** هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في الفتق  
وغیره **(قوله ثلاثة لهم أجران)** ثلاثة مبتدأ والتقدير ثلاثة رجال أوردوا ثلاثة ولهم أجران  
خبره **(قوله رجل)** هو يدل تنصيص أو يدل كل النظر إلى المجموع **(قوله من أهل الكتاب)**  
لفظ الكتاب عام ومعناه خاص أي المزل من عند الله والمراد به التوراة أو الأنجيل كما تطاهر به  
نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب وقيل المراد به هنا الأشجيل خاصة أن قلنا أن  
النصرانية ناحضة لليهودية كذا قرير جماعة ولا يحتاج إلى اشتراط السخ لان عيسى عليه الصلاة  
والسلام كان قد أرسل إلى بني إسرائيل بلا خلاف فمن أجابه منهم نسب إليه ومن كذب منهم  
واسقر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يتأوله الخبر لارسله أن يكون مؤمنا بنبيه ثم من دخل  
في اليهودية من غير بني إسرائيل أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم تلعه دعوته بصدق عليه  
أنه يهودي مؤمن اذهو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب بما أخرجه من أدركه عشة  
محمد صلى الله عليه وسلم على كان بهذه المثابة وآمن به لا يشك أنه يدخل في الخبر المذكور ومن هذا  
القبيل العرب الذين كانوا بين وغيرهم على دخولهم في اليهودية ولم تلغهم دعوة عيسى عليه  
السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة ثم الاشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي  
صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى أولئك يؤثرون  
أجرهم مرتين نزلت في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره في الطبراني من حديث رفاعة  
القرظي قال نزلت هذه الآيات في وهم آمن مهي وروى الطبري بإسناد صحيح عن علي بن رفاعة  
القرظي قال خرج عشرة من أهل الكتاب منهم أبو رفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به  
فاؤذوا فآذنت الذين آمنتهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون والآيات فهو لا من بني إسرائيل ولم  
يؤمنوا بعيسى بل استقر وأعلى اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أنهم  
يؤثرون أجرهم مرتين قال الطبري فيصمحل أجراء الحديث على جموعه إذ لا يعد أن يكون طريان  
الايمن بمحمد صلى الله عليه وسلم سببا لقبول تلك الايمان وان كانت منسوخة انتهى وسأذكر  
ما يؤيده بعد ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة أنه لم تلغهم دعوة عيسى عليه  
السلام لآلام تنشر في أكثر البلاد فاستقر وأعلى يهوديتهم مؤمنين بنبيه موسى عليه السلام  
إلى أن جاء الإسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فبهذا يرتفع الاشكال أن شاء الله تعالى  
**(فوائد)** الأولى وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الاحبار  
وعبد الله بن سلام وهو صواب في عبد الله خطا في كعب لأن كعب ليست له محبة ولم يسلم الا في عهد  
عمر بن الخطاب والذي في تفسير الطبري وغيره في قتادة أنها نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان  
الفسري وهذا مستقيم لان عبد الله كان يهوديا فأسلم كما ساقى في الهجرة وسلمان كان نصرانيا  
فأسلم كما ساقى في البسوع وهما محاسبان مشهوران الثانية قال القرطبي الكتابي الذي يضاعف  
أجرهم مرتين هو الذي كان على الحق في شرع عقدا وفعلا إلى أن آمن بنبي صلى الله عليه وسلم  
فيؤثر على اتباع الحق الأول والثاني انتهى ويشك عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى

قال عامر الشعبي حديث  
أبو بردة عن أبيه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثلاثة لهم أجران رجل  
من أهل الكتاب آمن بنبيه  
وآمن بمحمد صلى الله عليه  
وسلم والعبد المألول إذا  
أدى حق الله تعالى وحق  
مواله ورجل كانت عنده  
أمة فآذنها فاحسن تأديها  
وعلمها فاحسن تعليمها ثم  
أعتقها فآذنها

فرحل أسلم بوثك الله أسركم من يورحل كان من دخل في النصيرية بعد التبدل وقد قدمنا  
بحث شيخ الإسلام في هذا حديث أبي سفيان في الودي الثالثة قال أبو عبد الملك البكري  
وغیره ان الحديث لا تناول اليهود البتة وليس يستقيم كذا فيناه وقال النادري ومعه جماعة  
يعمل ان تناول جميع الامم فيمخلصوا من خير كافي حديث حكيم بن حزام الا في أسلمت على  
ما أسلمت من خير وهو متعقب لان الحديث مقيد باهل الكتاب فلا تناول غيرهم الا بقصاص انفي  
على الايمان وأيضا فانكسكة في قوله آمن بنبيه الاشعار بعلية الاجر أي ان سب الاجرين الايمان  
بالنبيين والكفار ليسوا كذلك ويمكن ان يقال الفرق بين اهل الكتاب وغيرهم من الكفار ان  
اهل الكتاب يعرفون محمد صلى الله عليه وسلم كمال الله تعالى يحذونه ويحذونهم في التوبة  
والاخيال على آمن وهو اتهمهم كان في فضل على غيره وكذا من كذبهم كان في تورية أسلم  
وزغيره وقد ورد في ذلك في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم فيكون الودي كان فزل في سوتين  
فان قيل فلم يزد في هذا الحديث فيكون العدد أربعة أباي شجنا شيخ الإسلام بان  
قصيتن خاصة بين قصورة عليهن والثلاثة المذكورة في الحديث مسقرة الى يوم القيامة وهذا  
مصر من شجنا الى ان قصية مؤمن اهل الكتاب مستورة وقد ادعى الكرماني اختصاص ذلك بمن  
آمن في عهد البعثة وعلى ذلك بان بينهم بعد البعثة انما هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم  
بعثته انتهى وقصيته ان ذلك ايضا لا يتم ان كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان خصه عن لم  
تلقه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبصله ما قاله شجنا أظهر والمراد بنسبهم الى غير نبيه  
صلى الله عليه وسلم انما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك وأما ما قوى به الكرماني دعواه يكون  
السابق مختلفا حيث قيل في مؤمن اهل الكتاب وسجل التسكير وفي العبد بالتعريف وحيث  
زيد فيه اذ الله على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الاجرين لمؤمن اهل الكتاب لا يقع في  
الاستقبال بخلاف العبد انتهى وهو غير مستقيم لان معنى فيه مع ظاهر اللفظ وليس متقاطعة  
بين الروايتين هو عند المصنف وغير مختلف فقد عرفت في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وعرفت في  
النكاح بقوله ايمارجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم وأما الاختلاف بالتعريف  
والتسكير فلا أثر لها لان المعترف بلام الجنس مؤداه مؤدى التسكرة والله أعلم الرابعة حكم  
المرأة النكاحية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الاحكام حيث يدخلن مع الرجال بالبيعة الا  
ما خصه البليل وساقى مباحث العتق ومباحث الامة في النكاح (قوله فله اجران) هو  
تكرير لطول الكلام لا اقسامه (قوله ثم قال عامر) أي الشجعي أعطينا كما اظهروا انه خاطب  
بذلك صالحا الراوي عنه ولهذا ازم الكرماني بقوله الخطاب لصالح وليس كذلك بل انما خاطب  
بذلك رجلا من اهل خراسان سأله عن يعتق أمته ثم يترجها كما سئذ كذا في ترجمة عيسى عليه  
السلام من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله نفريتي) أي من الامور الدينية والا فالاجر  
الانروي حاصله (قوله يركب فمادونها) أي رجل لاجل ما هو آهون منها كما عند في الجهاد  
والضمير عائدة على المسئلة (قوله الى المدينة) أي النبوية وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه  
وسلم وانلقاه الراشدين ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الانصار وسكنوها فاكثى اهل  
كل بلد بعلما له الامن طلب التوسع في العلم فرحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك ولهذا عرفت

قوله اجران ثم قال عامر  
عطينا كما نفرتي قد كان  
يركب فمادونها الى المدينة

الشيء من كونه من كبار التابعين قوله سبحانه واسئل آل ابن عباس وعشيرته من المالكية على  
 شخص من العلم بالحدثة فيقولوا نعم والله المستعان وقد روي الدارمي بسند صحيح عن بشر بن عبد الله  
 وهو بضم الموحى وسكون المهملة قال ان كنت لا ركب الى مصر من الامصار الى الحديث  
 الواسع عن آل العامة قال كانسمع الحديث عن العصابة فلا ترضى حتى ترك اليهم فتبعه  
 منهم **(قوله باب غنة الامام الهادي)** بهيئة الترجعة على انما سبق من التنب الى تعليم الاهل  
 ليس محتاجا اليهم بل ذلك سندوب للامام الاعظم ومن ثوب عند استبعاد الوعد بالتصريح  
 من قوله في الحديث فوعظهم وكانت الموعظة بقوة اني رأيتكم انكراهل النار لا تكثر تكثرون  
 اللعن وتكفرون العشر واستبعد التعليم من قوله وأمرهن بالصدقة كما أعلمهن ان في الصدقة  
 تكفير لخطايتهن **(قوله عن أيوب)** هو الضعيف وعطاهوا ابن أبي رباح **(قوله)** أو قال عطاه  
 أشهدهم بمحمدان الراوي قد دخل لفظ أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاه وقد وادى الضم  
 أو ما جاز من زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج وأخرجه أحد من خيل عن غندور عن  
 شعبة بن باز بلفظ أشهد عن كل منهما وأما خبر بلفظ الشهادة تأكيد الحقيقة ووثوقا فوقعه  
**(قوله)** ومعه بلال كذا لكنهم في وسقط الواو للباقي **(قوله)** القريط هو بضم القاف  
 واسكان الراء بعد طاء مهملة أي الحلقة التي تكون في قصبة الاذن وساقى من يد في هذا المتن  
 في الحديث ان شاء الله تعالى **(قوله)** وقال اسمعيل هو المعروف بابن عيسى وأرجع هذا التعليق  
 أخرجه عن أيوب بان لفظ أشهد من كلام ابن عباس فقط وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي  
 في مسنده عن شعبة وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الاسعدي وأخرجه اكرماني فقال  
 يحتفل ان يكون قوله وقال اسمعيل عطفا على حديث شعبة فيكون المراد حديث سليمان بن حرب  
 عن اسمعيل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مردود بان سليمان بن حرب لا رواية عن اسمعيل  
 أصلا لا لهذا الحديث ولا لغيره وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن  
 هشام عن اسمعيل كما ساقى وقد قلنا غير مرة ان الاحتمالات العقلية لا تدخل لها في الامور  
 النقطية ولو استرسل فيما استرسل لقال يحتمل أن يكون اسمعيل هنا آخر غير ابن عيسى وان أيوب  
 آخر غير الضعيف وهكذا في كثرة الروايات يخرج بذلك الى ما ليس برضى وفي هذا الحديث جواز  
 المعاطاة في الصدقة وصدقة المأمن المأمن بها غير اذن زوجها وان الصدقة تقبض كثيرا من القيوب  
 التي تدخل النار **(قوله باب الخرص على الحديث)** المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أريد بمقابلة القرآن لانه قديم **(قوله)** حديثنا عبد العزيز هو  
 أبو القاسم الاويسى وسليمان هو ابن بلال وعمرو بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن عبد الله بن  
 حنطب واسم أبي عمرو ميسرة والاسناد كله مذبنون **(قوله)** انه قال قبل يا رسول الله كذا  
 لا يذركم وسقط قبل الباقي وهو الصواب ولعلها كانت قلت فتصفت فقصدت أخرجه  
 المصنف في الرافق كذلك ولا اسمعيل انه سأل ولابي نعيم ان أبا هريرة قال يا رسول الله **(قوله)**  
 أو لم ينك وقع في روايتنا رفع اللام ونصبها فالرفع على النصفة لاحدا والبدل منه والنصب على  
 الصفة لاني لظننت فاما القاضي غياض وقال أبو البقاء على الحال ولا يضر كونه نكرة لانها

**(باب)** غنة الامام الهادي  
 وتعليمهم حديثنا سليمان  
 ابن حرب قال حديثنا شعبة  
 عن أيوب قال سمعت عطاه  
 قال سمعت ابن عباس قال  
 أشهد على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم أو قال عطاه أو قال  
 ابن عيسى ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خرج  
 ومعه بلال فظن انه لم يسمع  
 التسامع فظن وأمرهن  
 بالصدقة فحفل المراءى على  
 القريط والظاهر بلال بن رباح  
 في ظرف ثوبه وقال اسمعيل  
 عن أيوب عن عطاه وقال  
 عن ابن عباس أشهد على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
**(باب)** الخرص على الحديث  
 حديثنا عبد العزيز بن عبد  
 الله قال حديثنا سليمان  
 عن عمرو بن أبي عمرو عن  
 سعد بن أبي سعيد المقبري  
 عن أبي هريرة انه قال قبل  
 يا رسول الله من أسعد  
 الناس يشق عاكس يوم  
 القيامة قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لقد ظننت  
 يا أبا هريرة أن لا يسألني عن  
 هذا الحديث أحد أول  
 منك لما رأيت من حرصك  
 على الحديث أسعد الناس  
 يشقاني يوم القيامة

في ساق التي كقولهم ما كان أحد مثلك وما في قوله للموصولة ومن يائية أو تبعية وفيه  
 فضل أي حررة وفضل الحرس على تحصل العلم **(قوله من قال لا اله الا الله)** احترازين الشرك  
 والمراد مع قوله محمد رسول الله لكن قديكني بالجزء الاول من كلتي الشهادة لا صراحة  
 لجموعهما كما تقدم في الايمان **(قوله خالصا)** احتراز من المنافق ومعنى أقفل في قوله أسعد الفعل  
 لانها أقفل التفصيل أي أسعد الناس كقوله تعالى وأحس مقبلا ويحتمل أن يكون أقفل  
 التفصيل على بابها وإن كل أحد يحصل له أسعد بشفاعته لكن المؤمن المخلص أكثر سعادته فانه  
 على الله عليه وسلم يشفع في الخلق لأراحته من هول الموقف ويشفع في بعض الكفار بضعف  
 العذاب كما صرح في حق أبي طالب ويشفع في بعض المؤمنين بانفروا من البار بعد أن دخلوها  
 وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب وفي  
 بعضهم رفع الدرجات فيها فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم هم المؤمن المخلص  
 وأهله أعلم **(قوله من قلبه أو نفسه)** شأن من الراوي والمصنف في الرقاق خالصا من قبل نفسه  
 وذكر ذلك على سبيل التاكيد كما في قوله تعالى فانه آثم قلبه وفي الحديث دليل على اشتراط النطق  
 بكلتي الشهادة لتعريف القول في قول من قال **(قوله باب كيف يقبض العلم)** أي كيفية قبض  
 العلم **(قوله إلى أبي بكر بن حزم)** هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب إلى جد أبيه وولده  
 عمرو وصحبه ولديه محمد وزياد وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على امرأة المدينة  
 وقضاها ولهذا كتب إليه ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو  
 بكر وقيل اسمه كنيته **(قوله انظر ما كان)** أي اجمع الذي تجد ووقع هاهنا الكشمية عند أي  
 في بلدك **(قوله فاكتبه)** يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي وكانوا قبل ذلك يعتقدون  
 على الحفظ فلهذا في عمر بن عبد العزيز وسكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بعوت  
 العلماء أي أن في تدوينه ضبط له وإيقاه وقد روى أبو نعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ  
 كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأفاق انظر واحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعوه **(قوله)**  
 ولا يقبل هو بضم الاء التصانيد وسكون اللام ويسكونها وكسر هاء عافى وليقتوا وليجلسوا  
**(قوله حتى يعلم)** هو بضم أوه وتشد اللام وللكشمية يعلم بفتح أوه وتثقيف اللام **(قوله)**  
**(هناك)** بفتح أوه وكسر اللام **(قوله حدثنا العلامة)** لم ينح وصل هذا التعليق عند الكشمية  
 ولا ذكره ولا ابن عساکر إلى قوله ذهاب العلم وهو محتمل لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر  
 أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية والاول أظهر وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده  
 في مواضع كثيرة الا كذلك وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أو رده نكاح كلام عمر ثم إن  
 ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى **(قوله حدثني مالك)** قال  
 الدارقطني لم يروه في الموطأ إلا عن عيسى ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك  
 خارج الموطأ وأما ابن عبد البران سليمان بن زياد وأما في الموطأ والله أعلم وقد اشتهر هذا  
 الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواه أكثر من سبعين نفسا عنه من أهل الحرمين  
 والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرهم وأوافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود الدؤلي  
 وحديثه في الصحيحين والزهري وحديثه في التيساق ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح

من قال لا اله الا الله خالصا من  
 قلبه أو نفسه (باب) كيف  
 يقبض العلم وكتب عمر بن  
 عبد العزيز إلى أبي بكر بن  
 حزم انظر ما كان من  
 حديث رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاكتبه فاني  
 خفت دروس العلم وذهاب  
 العلم ولا يقبل الأحديث  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 وليقتوا العلم وليجلسوا  
 حتى يعلم من لا يعلم فان العلم  
 لا يهلك حتى يكون سرا  
 \* حدثنا اسمعيل بن أبي  
 أويس قال حدثني مالك  
 عن هشام بن عروة عن أبيه  
 عن عبد الله بن عمرو بن  
 العاصي قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 ان الله

لا يقبض العلم ارتقاء  
 يتزعمه من العباد ولكن  
 يقبض العلم يقبض العلم  
 حتى اذا لم يبق عالم اخذ  
 الناس رؤساجها لافستوا  
 فاقفوا بغير علم فضلوا  
 وأضلوا قال القسري  
 حدثنا عباس قال حدثنا  
 قتيبة قال حدثنا بر عن  
 هشام نحوه (باب) هل  
 يجعل للنساء وما على حدة  
 في العلم حدثنا آدم قال  
 حدثنا شعبه قال حدثني  
 ابن الاصهاني قال سمعت  
 ابا صالح ذكر ان يحدث عن  
 أبي سعيد الخدري قال  
 قال النساء للبي صلى الله  
 عليه وسلم غلبنا عليك  
 الرجال فاجعل لنا يوماً من  
 نفسك فوعدهن يوماً  
 فلقين فيه فوعظهن  
 وأمرهن فكان فيما قال  
 لهن ما منكن امرأة تقدم  
 ثلاثة من ودها الا كلت لها  
 جها من النار فقالن أراء  
 واشين فقالوا اثنين حدثنا  
 محمد بن بشار قال حدثنا  
 غندر قال حدثنا شعبه عن  
 عبد الرحمن بن الاصهاني  
 عن ذكران عن أبي سعيد  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بهذا وعن عبد الرحمن بن  
 الاصهاني قال سمعت أبا  
 حازم عن أبي هريرة قال  
 ثلاثة لم يلقوا الخنث

أبي عوانة ووافق أبا علي روايته عن عبد الله بن عمرو عن الحكم بن قتيبة عن محمد بن قيس  
 (قوله لا يقبض العلم ارتقاء) أي عجمي الصدور وكان يحدث النبي صلى الله عليه وسلم  
 بذلك في حجة الوداع كما رواه أحد الطبراني من حديث أبي أمامة قال لما كان في حجة الوداع  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا العلم قبيل أن يقبض أو يرفع فقال أعراي كيف يرفع فقال  
 إذا نذهب العلم فذهب جملته ثلاث مرات قال ابن المنير نحو العلم من الصدور بما روي في القعدة  
 الآن هذا الحديث يدل على عدم وقوعه (قوله حتى إذا لم يبق عالم) هو وضع الياء والقاف  
 وللأصلي بضم أوله وكسر القاف وعالم المنسوب أي لم يبق الله عالم في الدنيا بقوله حتى إذا لم  
 يترك عالماً (قوله رؤساً) قال النووي ضبطنا بضم الهاء والنون جمع رأس قلت وفي رواية  
 أخرى أيضاً بفتح الهاء وفي آخره هـ من تأخرى مفتوحة جمع رئيس (قوله بغير علم) وفي رواية أخرى  
 الأسودي الاعتصام عند المصنف فيفتون برأيهم ورواهما مسلم كالأولى (قوله وقال القسري)  
 هذا من زيادات الراوي عن البصري في بعض الأسانيد وهي قليلة (قوله نحوه) أي بمعنى حديث  
 مالك ولقد روي بفتح الثانية هذا أخرجهما مسلم عنه وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم والتدبر  
 من ترئيس الجاهل وفيه إن الفتوى هي الرياضة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم واستدل به  
 الجمهور على القول بخلق الزمان عن محمد بن وهب قال لا يفعل ما يشاء من سكون لنا في المسئلة عود  
 في كذب الاعتصام إن شاء الله تعالى (قوله باب هل يجعل) أي الإمام ولا يصلي وكرهه يجعل  
 بضم أوله وعندهما يوم بالرفع لأجل ذلك (قوله على حدة) بكسر الميم وفتح الدال المهملة  
 الخفيفة أي ناحية وحدهن والماء عوض عن الواو المحذوفة كما هو في عدة من الوعد (قوله  
 حدثنا آدم) هو ابن أبي الميس (قوله قال النساء) كذا في الأثرين الباقي قالت النساء كذا هما جازر  
 وغلبنا بفتح الواو المتحدة والرجال بالضم لأنه فاعله (قوله فاجعل لنا) أي عرلنا وعبر عنه بالجمع لأنه  
 لازمه ومن ابتدائية متعلقة بأجل والمراد بذلك إلى اختباره (قوله فوعظهن) التقدير  
 فوفى بوعده فلقين فوعظهن ووقع في رواية سهل بن أبي صالح عن أبي هريرة بنحو هذه  
 القصة فقال موعدين بيت علان فانهن فحقتين (قوله وأمرهن) أي بالصدقة أو حذفت  
 المأمورة لإزالة التعميم (قوله ما منكن امرأة) وللأصلي ما من امرأة ومن زائدة لقطا وقوله  
 تندم صفة لآمرأة (قوله الا كلت لها) أي التقدير (بجها) وللأصلي بجها بالرفع ونعرب كان  
 تامة أي حصل لها جها وللصنف في الجهاز الا كلن لها أي الانفس التي تقدم وله في الاعتصام  
 الا كلن أي الأولاد (قوله فقال امرأة) هي أم سليم وقيل غيرها كما سنوضحه في الجناز  
 (قوله واثنين) ولعله عوانة بن زيد بن ثابت وهو منصوب به لطف على ثلاثة ويصحب  
 اللطف التلقيني وكلنا فهمت الحضر وطعت في الفضل فالتبس حكم الاثنين هل يعلق  
 بالثلاثة ولا ويساق في الجنائز الكلام في تقديم الواحد (قوله حدثني محمد بن بشار) فأدبنا  
 الاستاذ فادبنا نحن أحدهما تسمية ابن الاصهاني المهم في الرواية الأولى والتبعية زائدة طريق أبي  
 هريرة التي زاد فيها التقدير بعدم بلوغ الحنف أي الآثم والمعنى أنهم ما أقبل أن يلقوا لان الآثم  
 انما يكتب بعد البلوغ وكان السرفية أنه لا ينسب اليهم اذ لا حقوق فيكون الجزن عليهم أشد  
 وفي الحديث ما كان عليه نساء العصابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد وإن

أطفال المسلمين في الجنة وإن من مات له ولدان حجاب من النار ولا اختصام لذلك بالنساء كما  
 ساقى التنصيص عليه في الخنازير (تنبه) حديث أبي هريرة مرفوع والواو في قوله وقال  
 للعطف على محذوف تقديره مثله أي مثل حديث أبي سعيد والواو في قوله وعن عبد الرحمن  
 للعطف على قوله أولاً عن عبد الرحمن والحاصل أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بن أساندين  
 فهو موصول ووجه من زعم أنه معلق (قوله بلاب من سمع شياً) زادوا ورفعه فمعه (قوله  
 فراجع) أي أراجع الذي جمعه منه وللأصل في فراجع فيه (قوله إن عائشة) ظاهر أوله الأرسال  
 لأن ابن أبي مليكة تابعي لم يدرك مراجعة عائشة التي صلى الله عليه وسلم لكن تبين وصله بعد في  
 قوله قالت عائشة فقلت (قوله كانت لا تسمع) أتى بالمضارع استحضار الصورة الماضية لقوة  
 تصحيقها (قوله إنما ذلك) بكسر الكاف (العرض) أي عرض الناس على الميزان (قوله نوقش)  
 بالثقاف والمجهول من المناقشة وأصلها الاستخراج ومنه نقش الشوك إذا استخرجها والمراد هنا  
 المبالغة في الاستفهام والمعنى أن تحرير الحبيب يقضي إلى استحقاق العذاب لأن حنات العبد  
 موقوفة على القبول وإن لم تقع الرحمة المقتضية لقبوله لا يحصل النجا (قوله في آخره جهلك) بكسر  
 اللام واسكان الكاف وفي الحديث ما كان عندنا شئ من الحرص على تفهم معاني الحديث  
 وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتخير من المراجعة في العلم وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة  
 بالكتاب وتفاوت الناس في الحساب وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما ينهي العصابة  
 عنه في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء وفي حديث أنس كان ههنا أن سأل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن شيء وقد وقع نحو ذلك لغير عائشة ففي حديث حفصة أم الماسعت لا يدخل النار أحد من  
 شهد بدرا والحديثية قالت أليس الله يقول وإن منكم الأوردها فاجبت بقوله ثم نفى التين  
 اتقوا الآية وسأل العصابة لما نزلت الذين آمنوا ولم يلبسوا أعيانهم ينظروا إنما ينظرون فما جابوا  
 بأن المراد باللبس التستر والخلع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العلم في الحساب والورود  
 والنظر فأوضح لهم أن المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من العصابة إلا قليلا مع توجيه  
 السؤال وطهوره وذلك لكمال فهمهم ومعرفةهم باللسان العربي فيحصل ما ورد من ذم من سأل  
 عن المشكلات على من سأل فعسا كما قال تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه  
 اتقاء الفتنة وفي حديث عائشة فإذا رأيتهم يسألون عن ذلك فهم الذين سبى الله فأخذوهم  
 ومن ثم أنكر عمر على ضبيب لما رأه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه وسأقياً بإيضاح هذا  
 كلفه كتاب الاعتصام أن شاء الله تعالى وسأقياً بقائه في كتاب الرقاق وكذا الكلام على انتقاد  
 الدارقطني لأسناد ما شاء الله تعالى (قوله باب يبلغ العلم) بالنصب والشاهد بالرفع والغائب  
 منصوب أيضاً والمراد بالشاهد هنا الحاضر أي يبلغ من حضر من غاب لأنه المفعول الأول والعلم  
 المفعول الثاني وإن قدم في الذكر (قوله قاله ابن عباس) أي رواه وليس هو في من طرق  
 حديث ابن عباس بهذه الصورة وانعطف في روايته ورواية غيره بخلاف العلم وكأنه أراد بالمعنى  
 لأن الأمور يتبلغه هو العلم (قوله عن أبي شريح) هو الخزانة الحاصي المشهور وعمر بن  
 سعيد هو ابن أبي عاصم بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالاشدق وليس له  
 حصة ولا كان من التابعين بإحسان (قوله وهو يبعث البعوث) أي يرسل الجيوش إلى مكة

(باب) من سمع شياً فراجع  
 حتى يعرفه حديثنا بعد  
 ابن أبي حريم قال أخبرنا  
 نافع بن عمر قال حدثني  
 ابن أبي مليكة أن  
 عائشة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم كانت لا تسمع  
 شيئاً لا تعرفه إلا راجعت  
 فيه حتى تعرفه وأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال من  
 حوسب عيب قالت عائشة  
 فقلت أليس يقول الله  
 تعالى فسوف يحاسب حساباً  
 يسيراً قالت فقال إنما ذلك  
 العرض ولكن من نوقش  
 الحساب جهلك (باب) يبلغ  
 العلم الشاهد الغائب قاله  
 ابن عباس عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم حديثنا بعد  
 الله بن يوسف قال حدثني  
 الليث قال حدثني سعيد بن  
 أبي شريح أنه قال لعمر بن  
 سعيد وهو يبعث البعوث  
 إلى مكة

أثنت على أبيها الاميرأحدثت  
 قولا قام به النبي صلى  
 الله عليه وسلم العبدن  
 يوم الفتح سمعته أذناي  
 ووعاء قلبي وأبصرته عياني  
 حين تكلم به جده الله وأثنى  
 عليه ثم قال إن مكة حرمها  
 الله ولم يحرمها الناس لا  
 يحل لأمرئ يومس بالله  
 واليوم الآخر أن يسفك  
 بها دما ولا يعرض بها شعرة  
 فإن أحد ترخص لقتال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فيها فقولوا إن الله قد  
 آذن رسوله ولم يأن لكم  
 واتخاذن فيها ساعة من  
 نهار ثم عانت حرمتها اليوم  
 كحرمها بالأمس وليس بلغ  
 الشاهد العاتب فليل لأبي  
 شرح م قال عمرو قال أما  
 أعلم منك يا أباشر حيان مكة  
 لا تعصا مساولا قافرا بدم  
 ولا قافرا بخبره حلت شعاعبد  
 الله بن عبد الوهاب حدثنا  
 جلد عن أبيه عن محمد عن  
 ابن أبي بكر عن أبي بكر  
 ذكر النبي صلى

أقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكلن عمرو والي  
 يزيد على المدينة القصة شهيرة ومطهرها أن معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعة  
 الناس إلا الحسين بن علي وابن الزبير فاما ابن أبي بكر فثابت قبل موت معاوية وأما ابن عمرو فبايع  
 ابنه يعقوب موت أبيه وأما الحسين بن علي فصار إلى الكوفة لاستدعائهم أيام أبي يعقوب فكان ذلك  
 سبب قتله وأما ابن الزبير فاعتصم وبسعى عاتذ البيت وغلب على أمر مكة فكان يزيد بن  
 معاوية يهاجمه على المدينة أن يجهزوا إليه الحيوش فكان آخر ذلك أن أهل المدينة  
 اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة **(قوله أئذني)** فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء  
 الجور ليكون أدعى لقبولهم **(قوله أحدنك)** بالجزم لأنه جواب الأمر **(قوله قام صفة)**  
 القول والمقول هو جده الله إلى آخره **(قوله العد)** بالنصب أي أنه خطب في اليوم الثاني من فتح  
 مكة **(قوله سمعته أذناي إلى آخره)** أراد أنه بالغ في حفظه والتب فيه وأتم يأخذه بواسطة  
 وأثنى بالتبنيته تأكيذا والضمير في قوله تكلم به عاتذ على قوله قولا **(قوله ولم يحرمها الناس)**  
 بالضم أي أن تحريمها كان يومى من الله لأن اصطلاح الناس **(قوله يسفك)** بكسر القاف وهو كى  
 ضجها وهو صب الدم والمراد به القتل **(قوله بها)** وللمسئلى فيها **(قوله ولا يعرض)** بكسر  
 الصاد المجبهة ونفع الدال أي يقطع بالمعضد وهو آلة كالقناص **(قوله وانما أئذني)** أي الله وروى  
 بضم الهجمة وفي قوله إلى التفات لأن نفس الكلام وانما أئذني له أي لرسوله **(قوله ساعة)** أي  
 مقدرا من الزمان والمراد به يوم الفتح وفي مسند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر والمأذون فيه القتال لا قطع الشجر **(قوله)**  
 ما قال عمرو أي في جوابك **(قوله لا تعصم)** بضم المثناة وله وآخرو ذال هجمة أي مكة لا تعصم  
 العاصي عن إقامة الحد عليه **(قوله ولا قافرا)** بالفاء والراء المشددة أي هاربا لعدم بغضهم مكة  
 كليا يقتصر منه **(قوله بخبره)** بفتح الخاء وسكان الراء ثم موحدة بمعنى السرقة فكذلك ثبت  
 تفسيرها في رواية المسئلى قال ابن بطال الخربة بالضم الفساد والفتح السرقة وقد تصرف عمرو  
 في الجواب وأثنى بكلام ظاهر محق لكن أراد به الباطل فإن الصحابي أنكر عليه نصب الحرب على  
 مكة فأجابها بما لا تنفع من إقامة القصاص وهو صحيح لأن ابن الزبير لم يرتكب أمرا يجب عليه  
 فيه شيء من ذلك وسند كرمباحث هذا الحديث في كتاب الحج وما للعلماء فيه من الاختلاف  
 في القتال في الحرم إن شاء الله تعالى وفي الحديث شرف مكة وتقدم الحمد والثناء على القول  
 المقصود أو بآيات خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم واستواء المسلمين معه في الحكم الامانة  
 تخصيصه ووقوع التسخير وقضلى أبي شرح اتباعه أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ  
 عنه وغير ذلك **(قوله حدثنا جلد)** هو ابن زيد **(سنة عن محمد)** هو ابن سيرين **(عن)**  
 ابن أبي بكر كذا المسئلى والكشميني وسقط عن ابن أبي بكر للباقين فصار قطعنا  
 لأن محمد لم يسمع من أبي بكر وفي رواية عن محمد بن أبي بكر وهو خطأ وكان سنة طلت منها وقد  
 تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طرق أخرى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن  
 أبيه وهو الصواب وسيأتي بهذا السند في تفسير سورة راءة باقطة عن بعضهم وسأب عليه  
 هناك إن شاء الله تعالى وفيه عن ابن أبي بكر تعدد الجميع ويأتي في بيان الخلق **(قوله ذكر الربي صلى)**



الله عليه وسلم) فيه اختصار وقد قلنا توجيهه هناك وكما حدث بحديث ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وشأمن كلامه ومن جملته قوله فان دعاهكم الى آخرة (قوله) قال محمد) هو ابن سيرين (قوله) أحسبه) كما نهى في قوله وأعرضكم قالها ابن أبي بكره أم لا وتد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالغطف (قوله) لا لاهل بلغت) هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو تكلمه الحديث واعترض قوله وكان محمداً في قوله كان ذلك في أثناء الحديث هذا هو المعتقد فلا يلتفت الى معاده والله عند الله تعالى (قوله) باب اثمن من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الاحاديث التي في الباب تصريح بالاثم وانما هو مستأد من الوعيد بالنار على ذلك لانه لازمه (قوله) منصور) هو ابن المغيرة الكوفي وهو تابعي صغير روى عن بكسر أوله واسكن الموحدة وأبو هرثمة بكسر المهملة أوله وهو من كبار التابعين (قوله) سمعت علياً) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه (قوله) لا تكذبوا على) هو عام في كل كذب مطلق في كل نوع من الكذب ومعناه لا تنسوا الكذب الى ولا تفروم لقوله على لانه لا يتصور ان يكذب له به عن مطلق الكذب وقد اغترقوا من الجهلة فوضوا الاحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأيد شريعته ودروا أن تقولوا صلى الله عليه وسلم ما لم يقل بقتضي الكذب على الله تعالى لانه اثبات حكم من الاحكام الشرعية مواءمة كان في الإيجاب والادب وكذا ما قبله وهو الحرام والمكروه ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما روي في القرآن والسنة وانما كذب له عليه وهو جهل باللغة العربية ونسب بعضهم مجاور في بعض طرق الحديث من زيادته ثم ثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ من كذب على فيلضل به الناس الحديث وقد اختلف في وصله وارساله ورجح الدارقطني والحاكم ارساله وأخرجه الدرر في حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف وعلى تقدير بثبوته فليست اللام فيه له بل للصراحة كما فسر قوله تعالى فمن أعظم من اقترى على الله كذباً دخل الاس والمعنى ان ما كلف امره الى الاضلال او هو من شخص بعض افراد لعبود بل ذكر فلا مضموم له كذوه تعالى لانما كوا الربا اضعا فاضاعة ولا يقتلوا أولادكم من املاق فان قتل الاولاد ومضة عنة الربا والاضلال في هذه الآيات انما هو لتأيد الامر بها اختصاراً للحكم (قوله) فليج النار) جعل الامر بالولوج مسياعاً للكذب لان لزوم الامر بالزام والالزام بولوج التارسيه الكذب عليه او هو بلفظ الامر ومعناه المنسب ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ من كذب على فيج النار ولا يباحه من طريق شريك عن منصور قال الكذب على فيج أي يدخل النار (قوله) حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (و) جامع بن شداد) كوفي تابعي صغير وفي الاساطيفتان احدهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يرويه يحيى عن يحيى ثانيهما أنه من رواية الانباء عن الاباء بخصوص رواية الاب عن الحجة وقدا أدرفت بالتمهيد (قوله) قلت للزبير) أي ابن العوام (قوله) تحدثت) حذف فمفعولها الشبل (قوله) كما يحدث فلان وفلان) سعى منه في رواية ابن ماجه عبد الله بن مسعود (قوله) أما) بالميم المحفنة وهي من حروف التنبيه وانما بكسر الهمزة ولم أقارقه أي لم أقار رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الاسماعيلي منذ أملت والمراد في الغلب والافتقار جابر

الله عليه وسلم قال فان دعاهكم وأعرضكم قال محمد وأحسبه قال وأعرضكم عليكم حرام كرامة ومكرم هذا في شهركم هذا لا يبلغ الشاهد الغائب وكان محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك الأهل بلغت مرتين (باب اثمن من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) حدثنا علي بن الجعد قال أخبرنا شعبة قال أخبرني منصور قال سمعت ربي بن حراش يقول سمعت علياً يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكذبوا على فانه من كذب على فليج النار حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن جامع بن شداد عن عامر ابن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال قلت للزبيراني لا أعلمك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تحدثت فلان وفلان قال أما اني لم أقارقه

الزبير الى الحشدة وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته الى المدينة وإنما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال لان لازم الملازمة السماع ولازمة إعادة التعبد بشك من منعه من ذلك ما حشيه من معنى الحديث الذي ذكره ولهذا أتى بقوله لكن وقد أخرج الزبير ابن بكار في كتاب التسبب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال عني ذلك يعني قوله رواية الزبير فسأله أي عن ذلك فقال يا بني كان بيني وبينه من القراءة والرحم ما عطلت وعجبت أعي وزوجته خديجة عتي وأمه أمانة بنت وهب وجدق هالة بنت وهب يا بني عبد مناف بن زهرة وعندي أمك وأختها عائشة عنده ولكني سمعته يقول (قوله من كذب على) كذا رواه البخاري ليس فيه متعمد وكذا أخرجه الاماعلي من طريق غندر عن ثعبة وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه متعمدا وكذا للاماعلي من طريق معاذ عن ثعبة والاختلاف فيه على شعبة وقد أخرجه الدارمي من طريق آخر عن عبد الله بن الزبير بلقظ من حديث عني كذا ولم يذكر الاعمدة في أن الكذب هو الاخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عدا أم خطا والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالاجماع لكن الزبير خشي من الاكثار ان يقع في الخطا وهو لا يشعر لانه وان لم يأثم بالخطا لكن قد يأثم بالاكثار اذا كان رغبة الخطا والنقاة اذا حدث بالخطا فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطا بعمل به في الدوام واللوق بقوله فيكون سببا للعمل بما لم يقبله الشارع عن شخص من الاكثار والوقوع في الخطا لا يؤمن عليه الاثم اذا تعدد الاكثارين ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الاكثار من التعبد وأما من أكثر منهم فحمل على أنهم كانوا واشقين من أنفسهم بالتبني وطالت أعمارهم فاحتج الى ما عندهم فستأولوا فيهم الكتمان رضى الله عنهم (قوله فليتبوا) أي فليخذلوا أنفسهم فلا يزالوا يقولون تبرأ الرجل المكيان اذا اتخذ سكا وهو أمر بمعنى التبرأ أيضا ويعني التهديدا ويعني التكم أو دعاء على فاعل ذلك أي نواه الله ذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الأمر على حقيقة والمعنى من كذب فلأمر نفسه بالتبرؤ ويزم عليه كذا قال وأولها أوله فقد رواه أحمد باسناد صحيح عن ابن عمر بلقظ نحوه بيت في النار قال الطبري فيه إشارة الى معنى القصد في الذنب وجرأته أي جائته قصص في الكذب التعبد فليقصص بجرأته التبرؤ (قوله حدثنا أبو معمر) هو البصري المقعد عبد الوارث هو ابن سعيد عبد العزيز هو ابن مهيب والاسناد كله بصريون (قوله حديثا) المراد به جنس الحديث ولهذا وصفه بالكثر (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم) هو ما عنده في محل الرفع لانه فاعل عني وإنما خشي أن يفسر ما خشي منه الزبير ولهذا صرح بلقظ الاكثار لانه يظن من حاكم حول الحى لا يأمن وقوعه فيه فكان التفاضل منهم للاحتراز ومع ذلك فأنس من الكثيرين لانه تأخرت وفاته فاحتج اليه بما قد مناه ولم يكنه الكتمان ويجمع به انه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به ووقع في رواية عتاب بهمله ومثله قافية مولى هرمز سمعت أنسا يقول لولا أني أخشى ان أخطئ لحدثتك بأشياء قالها رسول صلى الله عليه وسلم الحديث أخرجه أحمد باسناد فأشار الى أنه لا يحدث الا ما يحققه ويترك ما يشك فيه وحله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية

ولكن سمعته يقول من كذب لي قليتوا مقعده من النار حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال قال أنس انه يمين عني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

باللفظ فالتأثير في ذلك بقوله لو أن أخطئ وفيه نظر والمعروف عن أنس جواز الرواية بالعنى كما  
أخرجها الخطيب عنه صريحاً وقد وجد في روايته ذلك كالحديث في البسلة وفي قصة تكثير الماء  
عند الوضوء وفي قصة تكثير الطعام **(قوله كذا)** هو كذا في ساق الشرط في جميع  
أنواع الكذب **(قوله حدثنا المكي)** هو اسم وليس بنسب كما تقدم وهو من كبار شيوخ البخاري  
سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المنصور وهو مولى سلة بن  
الأكوع صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أول ثلاث وقع في البخاري وليس فيه  
أعلى من الثلاثين وقد أفردت فليفتأ أكثر من عشرين حديثاً **(قوله من يقل)** أصله يقول  
وأنعجهم بالشروط **(قوله ما لم يقل)** أي شيئاً لم يقله حلف العاصي وهو جازم في القول لأنه لا كذب  
وحكم الفعل كذلك لا شراً فيهما في علة الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس  
السابقين تعميرهما بلفظ الكذب عليه ومثلهما حديث أي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلة  
فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا إذا لم يكن قالة أو  
فعله وقد تمسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالعنى وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن  
الايان بلفظي وجب تغيير الحكم مع (٣) الايان باللفظ لا في أوليته والله أعلم **(قوله حدثنا)**  
موسى) هو ابن اسمعيل التبوذكي **(قوله عن أبي حمزة)** هو محمد بن مثنى وهو الأول وأوصاه  
هو كروان السمان وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بقامه في كتاب الأدب من هذا الوجه وما يأتي  
الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى وقد اقتصر مسلم في روايته على البسلة الأخيرة وهي مقصود  
الباب وأما ساق المؤلف بقامه ولم يتحصره كعادته لنبه على أن الكذب على النبي صلى الله عليه  
وسلم يستوي فيه البسلة والمنام والله سبحانه وتعالى أعلم فإن قيل الكذب بمصيبة الأما استثنى  
في الإصلاح وغيره والمعاصي قد وعد عليها بالنار في امتنازه الكذب على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من الوعد على من كذب على غيره فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن الكذب  
عليه يكفر متعمداً عند بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو محمد الجويني لكن متعمداً منه أمام الحرمين  
ومن بعده وما إن المنع في اختياره وجهه بأن الكاذب عليه في تحصيل حرام مثلاً لا ينكح من  
استحل ذلك الحرام أو أوجله على استحلها واستحل الحرام كزواله على الكفر وكروفيها  
قالة نظراً لا ينجي والجهور على أنه لا يكفر إذا اعتقد حل ذلك الجواب الثاني أن الكذب عليه  
كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ولا يلزم من استواء الوعد في حق من كذب عليه أو  
كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً وأطول أقامتهما مساوياً فقد دل قوله صلى الله عليه  
وسلم فليتبوا على طول الأقامة فيما بل ظاهره أنه لا يخرج نهالاً له ليجعل له منزلاً غيره إلا أن  
الأدلة القطعية قامت على أن خلاص التآب يحدتص بالكافرين وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم  
بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما ساق في الجنائز في حديث المغيرة فثبت يقول أن كذباً  
على ليس ككذب على أحد وسند كرميا حنه هناك إن شاء الله تعالى ويذكر فيه الاختلاف  
في توبة من تعمد الكذب عليه هل تقبل أو لا **(تنبيه)** رتب المصنف حديث الباب ترتيباً  
حسناً لأنه بدأ بحديث على وفيه مقصود الباب ونحوه حديث الزبير الدال على نوقى العبادة  
وتحرزهم من الكذب عليه وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم عما كان من الآثار

من تعمد على كذباً فليتبوا  
مقدم من النار حدثنا  
المكي بن إبراهيم قال حدثنا  
يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن  
الأكوع قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول  
من يقل على ما لم يقل فليتبوا  
مقدم من النار حدثنا  
موسى قال حدثنا أبو عوانة  
عن أبي حمزة عن أبي صالح  
عن أي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
ثموا باسمي ولا تكتموا  
بكتيتي ومن رأى في المنام  
فقد رأى فإن الشيطان  
لا يمثّل في صورتي ومن  
كذب على متعمداً فليتبوا  
مقدم من النار

(٣) قوله تغيير الحكم مع  
الايان الخ كذا في النسخ  
التي يابى وأول فيه سقطاً  
بين قوله تغيير الحكم وقوله  
مع الايمان فقامه وحور  
اه معصية

المقتضى الي الخطأ لانه اصل الحديث لانهم مأمورون بالتبليغ ونتم بحديث أبي هريرة  
الذي فيه الإشارة الى استواء تعزيم الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع عنه في القطة أو  
في المنام وقد أخرج البخاري حديث من كذب على أبيه من حديث المغيرة وهو في الجنازة ومن  
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ومن حديث أبيه من حديث  
وهو في مناقب قريش لكن ليس هو بلفظ الوعيد بل بالمراد بغيره واتفق مسلم عليه على تخرج  
حديث علي وأبي هريرة والمغيرة وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً وصح أيضاً في غير  
الصحابين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمرو وأبي قتادة وجابر بن عبد الله وأبو  
ياسيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي  
وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن  
أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الانصبي والسائب بن زيد وطلحة بن عرفة وأبي أمامة وأبي  
قريصة وأبي موسى الغافقي وعائشة فهؤلاء ثلاثون نفساً من الصحابة وورد أيضاً نحو من  
خمسين غيرهم بأسانيده ضعيفة وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيده ساقطة وقد اعتمدت جماعة من  
الحفاظ بجمع طرقه فأول من وقف على كلامه في ذلك علي بن المديني وقبعه يعقوب بن شيبة  
فقال روى هذا الحديث من عشرين وجهاً من الصحابة من الجاهليين وغيرهم ثم ابراهيم الحارثي  
وأبو بكر الزائر فقال كل منهما أنه ورد من حديث أبي يعين من الصحابة وجمع طرقه في ذلك العصر  
أبو محمد يحيى بن محمد بن ساعد فزاد قليلاً وقال أبو بكر الصري في شرح رسالة الشافعي رواه ستون  
نفساً من الصحابة وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلاً وقال أبو القاسم بن منده روى ما ذكر من ثمانين  
نفساً وقد ذكر جماعة بعض النسابورين فزاد قليلاً وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب  
الموضوعات فجاء التسعين وبذلك جزم ابن حنبل وقال أبو موسى المديني يرويه نحو مائة من  
الصحابة وقد جمعها بعدد الحفاظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع  
لكل منهما ما ليس عند الآخر ويحصل من مجموع ذلك كمر رواية مائة من الصحابة على ما فصلته  
من صحيح وحسن وضعف وساقط مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا  
الوعد الخاص ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة لأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة  
أنه متواتر وأزع بعض مشايخنا في ذلك حال لأن شرط التواتر استواء طرقه وما يتيسر في  
الكثرة وليس موجود في كل طريق منها مجرداً وأوجب بأن المراد بطلاق كونه متواتراً  
رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه في كل عصر وهذا كافي في إقناع العلم وأيضاً  
فطريق أنس وحده قادر وأما هذه العدد الكثير فواترت عنهم فلم يحدث على رواه منه ستة  
من مشاهير التابعين وثقاتهم وكذلك حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وفلق في كل  
منه مائة متواترة من صحابته لكان صحيحاً فإن العدد المعين لا يشترط في التواتر بل ما أفاد العلم  
كفي والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد وتزيد عليه كما قرئته في نكت علوم الحديث  
وفي شرح غيبة الفكر ويت هناك الرد على من ادعى أن مثال التواتر لا يوجد الا في هذا  
الحديث وينت أن أمثله كثيرة منها حديث من رآه في مسجد أو المسجد على أنفخين ورفع  
اليدين والشفاة والحوض ورواية الله في الآخرة لا نعمت قريش وغير ذلك والله المستعان

وأما ما نقله اليه في عن الحاكم ووافقه أنه يام من رواية العشرة المشهورة قال وليس في الدنيا حديثاً أجمع العشرة على روايته غيره فقد تعقبه غير واحد لكس الطرق عنهم موجوداً فيها جمعه ابن الجوزي ومن بعده والبايت منها قدمت ذكره في النسخ على والزي يروى من الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة ومن الضعيف التماسك طريق عثمان وبنة تهاضيف وسائط (قوله باب كتابة العلم) طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشئ بل يوردها على الاحتمال وهذه الترجمة من ذلك لأن السلف اختلفوا في ذلك عمل وتركوا أن كان الأمر استقروا لأجماع فقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يعدو جوبه على من خشي القسبان من يتعين عليه تبليغ العلم (قوله حديثنا ابن سلام) كذا للأصلي واسمه محمود قد صرح به أبو داود وغيره (قوله عن سفان) هو الثوري لأن وكيعاً مشهور بالرواية عنه وقال أبو مسعود العسقي في الأطراف يقال أنه ابن عيسى (قلت) لو كان ابن عيسى لنفسه لأن القاعدة في كل من روى عن متقى الاسم أن يعمل من أهل نسبته على من يكون له به خصوصية من أكتار ونحوه كما تضمنه قبل هذا وهكذا نقول هنا لأن وكيعاً قبل الرواية عن ابن عيسى بخلاف الثوري (قوله عن مطرف) هو بفتح الطاء المهمة وكسر الراء ابن طريف بطامهمة أيضاً (قوله عن الشعبي) والمصنف في الباب سمع الشعبي (قوله عن أبي جعفر) هو وهب السوائي وقد صرح بذلك الأمامي في روايته والمصنف في الباب سمع أبي جعفر والأسماء كما أوفى ابن الأشج البخاري وقد دخل الكوفة وهو من رواية مصابي عن مصابي (قوله قلت لعل) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه (قوله هل عندكم) الخطاب لعل والجمع أما لارادته مع بقية أهل البيت أولاً لتعظيم (قوله كآب) أي مكتوب أخذتموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أرى إليه ويدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد هل عندكم شيء من الوحي الأنا في كتاب الله وفي الباب هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وفي مسند اسمعق بن زاهر عن حرير عن مطرف هل علمت شيأ من الوحي وأما أسأله أبو جعفر عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت لأسماء علياً شيأ من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم به لم يطع غيرهم عليها وقد سأل علياً عن هذه المسئلة أيضاً قيس بن عباد وهو يضم المهمة وتحقير الموحدة والأشترانضي وحديثهما في مسند النسائي (قوله قال لا) زاد المصنف في الجهاد لارادته فلق الحسبة وبرأ النسبة (قوله الا كتاب الله) هو بالرفع وقال ابن المنبر في دليل على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنيط من كتاب الله وهي المراد بقوله أو فهم أعطه رجل لأنه ذكره بالرفع فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوباً كذا قال والقاهر أن الاستثناء فيه منقطع والمراد به كراهية ما ثبت أمكان الزيادة على ما في الكتاب وقد رواه المصنف في الباب بلفظ ما عندنا أما في القرآن إلا فهم أعطى رجل في الكتاب فلاه شنه الأول من غير والثاني منقطع معناه لكن أن أعطى الله رجلاً فله في كآبه فهو يقدر على الاستنباط فتصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار وقد روى أحمد بإسناد حسن من طريق طارق ابن شهاب قال شهدت علياً على المنبر وهو يقول والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم الا كتاب الله وهذه الصحيفة وهو يؤيد ما قلناه أنه لم يردنا عنهم شيأ مكتوباً (قوله الصحيفة) أي الورقة المكتوبة

(باب كتابة العلم) حدثنا ابن سلام قال أخبرنا وكيع عن سفان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جعفر قال قالت لعل هل عندكم كتاب قال لا الا كتاب الله أو فهم أعطه رجل مسلم أرماني هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة

وللتساقط من طريق الاشتقاق خرج كتاب من قرايبه **(قوله العقل)** أي القية وانما سميت به لانهم كانوا يعطون فيها الابل ويربطونها في دار المقتول بالثقل وهو الحبل ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل الفيات والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها **(قوله وفكك)** بكسر الفاء وفتحها وقال الفراء الفتح أنصح والمعنى ان فيها حكم تحلص الاسير من يد العدو والترغب في ذلك **(قوله ولا يقتل)** بضم اللام والكنهى في أن لا يقتل بفتح اللام وعطفت الجملة على المفرد لان التقدير فيها أي العصفه - حكم العقل وحكم يحرم قتل المسلم بالكافر وسيأتي الكلام على مسئلة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والديات ان شاء الله تعالى ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد التي عن علي قال ما عندنا شيء مقرر إلا كتاب الله وهذه العصفه فإذا فيها المدينة حرم الحديث ومسلم عن أبي الطفيل عن علي ما خلا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومه الناس كافة إلا ما في قرايبه هذا وأخرج مصنفه كونه فيها لمن اتهم في ذم لغرض الله الحديث والتساقط من طريق طارقيين شهاب في فرائض الصدقة والجمع بين هذه الأحاديث ان العصفه كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبا فيها فقل كل واحد من الروايات عنه ما حفظه والله أعلم وتدين ذلك قادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي وبين أيضا السبب في سؤالهم له في رضي الله عنه في ذلك أخرجه احمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان ان عليا كان يأمر بالامر فيقال قد فعلت اذ يقول صدق الله ورسوله فقال له الاشتراء الذي تقول أهو شي معناه الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون الناس فذكره بطوله **(قوله حدثنا شيان)** هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية وهو فتح الشين المجبة بعدها تحتانية ثم موحدة وليس في البصري جهده الصورة غيره **(قوله عن يحيى)** هو ابن أبي كعب **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية المصنف في البات حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة **(قوله)** ان خراعة أي القبيلة المشهورة والمراد واحد منهم فاطلق عليه اسم القبيلة مجازا واسم هذا القائل خراش بن أمية اندزاعي والمقتول في الحاطية منهم اسمه أحر والمقتول في الاسلام من بني ثعلبة لم يسم **(قوله حبس)** أي منع عن مكة (القتل) أي بالقاف والمثنان من فوق (أو القتل) أي بالالف المكسورة بعدها تحتانية **(قوله كذا قال أبو نعيم)** أراد البصري ان الشك فيه من شيعة **(قوله)** وغيره يقول القيسل أي بالقاف ولا يشك والمراد البصري من روى عن شيان ومعاوية بن عمار وهو عبد الله بن موسى ومن روى عن يحيى ريفع الشين وهو جوب بن شداد كما ساق في بانه عبد المصنف في البات والمراد حبس القتل أهل القتل وأشار بذلك الى القصة المشهورة الحبشة في غزوهم كدوهم القيل ففتحها الله عنهم وسلط عليهم الطير الا يابل مع كون أهل مكة اذ ذلك كانوا اكفارا خرمه أهلها بعد الاسلام كد لكن غزو النبي صلى الله عليه وسلم اياها مخصوص به في ظاهر هذا الحديث وغيره وسيأتي الكلام على المسئلة في كتاب الحج مفصلا ان شاء الله تعالى **(قوله وسلط عليهم)** هو بضم أوله ورسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه **(قوله ولا تحل)** للكنهى في لم تحل والمصنف في القطة من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي القيسيل **(قوله لا يحل)** بانها المجبة أي لا يحصد يقال اختلفه

قال العقل وفكك الاسير  
ولا يقتل مسلم بكافر حدثنا  
أبو نعيم الفضل بن ذكين  
قال حدثنا شيان عن  
يحيى عن أبي سلمة عن أبي  
هريرة أن خراعة قتلوا  
رجلا من بني ثعلبة ففتح  
مكة بقتل منهم قتله فأخبر  
بذلك النبي صلى الله عليه  
وسلم فركب راحته فخطب  
فقال ان الله حبس عن مكة  
القتل أو القتل قال أبو عبد  
الله كذا قال أبو نعيم  
وسلط عليهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والمؤمنون  
ألا وانتم لم تحل لاحد قبلي  
ولا تحل لاحد بعدى ألا  
وانها أحلت لي ساعة من  
نهار ألا وانما ساعتي هذه  
حرام لا يحل لي شوكها ولا  
بعض شعرها ولا تلتقط  
ساقطتها

أذا قطعت وذكر الشوك دال على منع قطع غير من باب أولى وسيأتي ذكر الخلاف فيه في المحج  
 ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا تشد أي معروف وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في كآب القطعة  
 ان شاء الله تعالى **(قوله)** فغن قتل فهو غير النظرين كذا وقع هنا وفيه حذف وقع بانه  
 في رواية المصنف في النبات عن أبي نعم بهذا الاسناد فغن قتل له قتل **(قوله)** وإما أن يقاد هو  
 بالقاف أي يقص ويقع في رواية سلم أما أن يقاد بالقاف أو زيادة بعد الدال والصواب أن  
 الرواية على وجهين من قالها بالقاف قال فيما قبلها إمام يعقل من العقل وهو الندية ومن قالها  
 بالقاف قال فيما قبلها إمام يقتل بالقاف والثناء والحاصل تفسير الطبرين بالقصاص أو الندية  
 وفي المسئلة بحث بأني في النبات ان شاء الله تعالى **(قوله)** فغن رجل من أهل اليمن هو أبو شهاب  
 منونة وسيأتي في القطعة مسمى والاشارة إلى حرقه وهذا الثمن الزيادة عن الوليد بن سلم  
 قلت للأوزاعي ما قوله اكتبوا إلى قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قلت أبو هذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة **(قوله)** فقال رجل من قريش هو العباس  
 ابن عبد المطلب كآي في القطعة ووقع في رواية لابن أبي شبة فقال رجل من قريش يقال له شاه  
 وهو غلط **(قوله)** الا الاذخر كذا هو في رواية ابنه التميمي ويحذفه على البدل عما قبله **(قوله)**  
 الا الاذخر الا الاذخر كذا هو في رواية ابنه التميمي على سبيل التأكيد **(قوله)** حدثنا عمرو  
 ابن دينار المكي **(قوله)** عن أخيه هو همام بن منبه بتشديد الواو المحذورة وكان أكبر منه  
 سنالكن تأخرت وفاته عن وهب وفي الاسناد ثلاثة من التابعين من طبقة مقاربه أو لهم عمرو  
**(قوله)** فانه كان يكتب ولا أكتب هذا الاستدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند  
 عبد الله بن عمرو وأبي ابن العاص على ما عنده ويستفاد من ذلك ان أبا هريرة كان جازما بأنه ليس  
 في الصحابة أكثر من حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحياء مع ان الموجود المروي عن  
 عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة فان قلنا الاستثناء  
 منقطع فلا إشكال اذا التقدير لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن متى سوا لزمنه  
 كونه أكثر حديثا تقتضيه العادة أم لا وان قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات  
 أحدها ان عبد الله كان مستغلا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه ثانيا أنه  
 كان أكثر مقامه بعد فتوح الامصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة إليها مما يطلب العلم  
 كالرحلة إلى المدينة وكان أبو هريرة متصديقا فيها للفتوى والتحديث إلى ان مات وبطهر هذا من  
 كثر من جعل عن أبي هريرة فقد ذكر البخاري انه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ولم  
 يقع هذا الغرر ثانيا ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له بان لا ينسى  
 ما يحدثه به فكأنه كرم قريشا وإيهام أن عبد الله كان قد طفر في الشام فجعل جعل من كتب أهل  
 الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فجنب الاخذ عنه لذلك كثرت أئمة التابعين والله أعلم  
**(تنبيه)** قوله ولا أكتب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن  
 أمية قال تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأخذ يدي إلى يمينه فأرانا كتابا من حديث النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقال هذا هو مكتوب عندي قال ابن عبد البر حديث همام أصح ويمكن الجمع  
 بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعلمه قلت وأقوى من ذلك انه لا يلزم من وجود

الا تشد فغن قتل فهو غير  
 النظرين أما أن يعقل وإما أن  
 يقاد أهل القتل فغن رجل  
 من أهل اليمن فقال اكتبوا  
 يا رسول الله فقال اكتبوا  
 لا في فلان فقال رجل من  
 قريش الا الاذخر الا الاذخر  
 يا رسول الله فانا نحصه في  
 بيتنا وبقبورنا فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم الا الاذخر  
 حدثنا علي بن عبد الله قال  
 حدثنا عثمان قال حدثنا  
 عمرو قال أخبرني وهب بن  
 منبه عن أخيه قال سمعت  
 أبا هريرة يقول ما من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 أحدا أكثر حديثا عنه مني  
 الا ما كان من عبد الله بن  
 عمرو فانه كان يكتب  
 ولا أكتب

الحديث مكتوب بأعده ان يكون بخطه وقد ثبت انه لم يكن يكتب فتعين ان المكتوب عنده بغير خطه (قوله) تابعه معمر أي ابن زاشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر وأخرجهما أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم عن مجاهد بن السمر عنه وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد بن المغيرة بن حكيم قال سمعنا أبا هريرة يقول ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب سدمو يبي قلبه وكتب أمي ولا أكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه فأذن له استأذنه حسن وله طريق أخرى أخرجهما العقبى في ترجمة عبد الرحمن بن سبلان عن عقيب عن المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب بيده ما سمع منه فأذن له الحديث وعند أحمد وإبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهني قريش الحديث وفيه كتبوا الذي نسي بيده ما يبرح منه إلا الحق ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يتوى بعضها بعضا ولا يلزمه أن يكون أفي الوحي سواء لما تقدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم النسيان ويحتمل أن يقال تحصل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فاز به عبد الله بن الزبابة قبل الدعاء لابي هريرة لانه قال في حديثه ثمانيت شأ بعد فإذن أن يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء بخلاف عبد الله فان الذي سمعه مضبوطا بالكتابة والذي انشروا عن أبي هريرة مع ذلك اضعاف ما انشروا عن عبد الله بن عمرو لتصدي أبي هريرة بذلك ومقامه المديونة التوبة بخلاف عبد الله بن عمرو في الامر من يستفاد منه ومن حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شامان التي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابة الحديث عنه وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا حتى شأ غير القرآن رواه مسلم والجميع بينهما أن النبي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو ان النبي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والاذن في غير بقية أو النبي متقدم والاذن ناسخ له عندنا لا من من الالتباس وهو أقر بهما مع انه لا يناقها وقيل النبي خاص بن خشيته منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والاذن لمن آمن منه ذلك ومنهم من أعل حديث أبي سعيد قال الصواب وقته على أبي سعيد قاله البخاري وغيره قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا ان يؤخذ عنهم خطا كما أخذوا حفظا لكن لما قصرت الهمم وخشي الأثرة ضياع العلم دونوا من دون الحديث ابن شهاب الزهري يهي رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التنيف وحصل بذلك خير كثير فنه الحديث (قوله) أخرني بنون هو ابن يزيد (قوله) عن عبد الله بن عبد الله أي ابن عتبة ابن مسعود (قوله) لما اشتد أي فؤي (قوله) وجهه أي في مرض موته كجاسأ في ولده صف في المغازي ولله من قبل لما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة ولله من قبل ما سمعته من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته صلى الله عليه وسلم باربعة ايام (قوله) بكتاب أي بابوات الكتاب ففيه مجاز الخلف وقد صرح بذلك في رواية تلم قال اتوني بالكف والدواة

تابعه معمر عن همام عن  
أبي هريرة حدثنا يحيى بن  
سليمان بن يحيى قال حدثني  
ابن وهب قال أخبرني يونس  
عن ابن شهاب عن عبيد  
الله بن عبد الله عن ابن  
عباس قال لما اشتد بالنبي  
صلى الله عليه وسلم وجهه  
قال اتوني بكتاب





في رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره قال عبد الله فكان ابن عباس يقول وكذا  
 لاجل من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد عن ابن تيمية في الرد على الرافضي بحديثه  
 وكل من الأحاديث يأتي بسط القول فيه في كتابه اللاتقي به الأحاديث عبد الله بن عمر وهو عمدة  
 الباب وجه رواية حديث الباب ان ابن عباس لما حدث عبيد الله هذا الحديث خرج من  
 المكان الذي كان به وهو يقول ذلك ويدل عليه رواية أبي نعشم في المستخرج قال عبد الله  
 فسمعت ابن عباس يقول الى آخره وانما تعين جده على غير ظاهره لان عبيد الله تابعي من الطبقة  
 الثانية لم يدرك القصة في وقتها ولا بعد النبي صلى الله عليه وسلم عمدة طويلة ثم جمعها من ابن  
 عباس بعد ذلك عمدة أخرى والله أعلم (قوله الرزية) هي بغض الرامو كسر الزاي بعد حاء حمزة  
 وقد تسهل الهمزة وتشدد الساكن معناه الحسية وزاد في رواية معمر لاختلافهم ولطفهم أي ان  
 الاختلاف كان ميسرا لقرآن كتاب الكذب وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم وعلى ان  
 الاختلاف قد يكون سببا في حرمان الغير كما وقع في قصة الرجلين اللذين خصا صانرا فرفع تعين  
 ليلة القدر بسبب ذلك وفيه وقوع الاحتجاج بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم مما لم ينزل عليه  
 فيه وسند ذكر بقية ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المعاني ان شاء الله تعالى  
 (تنبيه) قدم حديثي على أنه كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرقه احتمال أن يكون  
 انما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه انتهى وفي حديث أبي هريرة وفيه الأمر  
 بالكتابة وهو بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيكون ناسخا وثالث حديث عبد الله بن عمرو وقد بينت ان في بعض  
 طرقه اذن النبي صلى الله عليه وسلم له في ذلك فهو أقوى في الاستدلال للبرهان من الأمر أن  
 يكسوا الاي شاء لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعمى وختم حديث ابن عباس الدال  
 على أنه صلى الله عليه وسلم هم ان يكتب لامتة كما يحصل به الامن من الاختلاف وهو لا يهم  
 الا بفتح (قوله باب العلم) أي تعليم العلم بالليل والعظة تقدم انها الوعظ وأراد المصنف التنبيه على  
 ان انتهى عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخبر (قوله صدقة) هو ابن  
 الفضل المروزي (قوله عن هند) هي بنت الحارث القراسية بكسر القاف والسين المهملة وفي  
 رواية الكشي عن أبيه عن امرأته (قوله وعمرو) كذا في رواية الرفع ويجوز الكسر والمعنى  
 ان ابن عينة حدثهم عن معمر ثم قال وعمرو هو ابن ذر بن شافعلى رواية الكسر يكون معطوفا  
 على معمر على رواية الرفع يكون استئنافا كان ابن عينة حدث يحدف صفة الاداء وقد جرت  
 عادته بذلك وقد روي الحديث هذا الحديث في مسنده عن ابن عينة قال حدثنا معمر عن  
 الزهري قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهري فصرح بالتصديق عن الثلاثة (قوله  
 ويحيى بن سعيد) هو الانصاري وأخطأ من قال انه هو القطن لانه لم يسمع من الزهري ولا لقبه  
 ووقع في غير رواية أبي ذر عن امرأته يدل قوله عن هند في الاستناد الثاني والحاصل ان الزهري  
 كان زعماءهم وروى ما سمعها وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصاري عن  
 الزهري ولم يذكر هند ولا أم سلمة (قوله سحان الله ماذا) ما استفهامية متضمنة لعني التعجب  
 والتعظيم وعبر عن الرحمة بانفراش كقوله تعالى خزان رحمنك وعن العذاب بالفتن لانها أسبابه  
 فانه الكرماني ويحتمل ان تكون ما نكره معروفة (قوله أنزل) يضم الهمزة وتكون لكشمع في أنزل

الرزية ما حال بين رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وبين  
 كلمة  
 (باب العلم والعظة بالليل)  
 • حدثنا صدقة قال أخبرنا  
 ابن عينة عن معمر عن  
 الزهري عن هند عن أم سلمة  
 وعمرو ويحيى بن سعيد عن  
 الزهري عن هند عن أم سلمة  
 قالت استنقذ النبي صلى  
 الله عليه وسلم ذات ليلة  
 فقال سحان الله ماذا أنزل  
 البلية من الفتن

أقبلها والقاض والمراذيل أنزال اعلام الملائكة بالأمر المقدور وأذن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أوحى اليه في نومه ذلك بما سقعه بعد من الفتن فغير عنه بالانزال (قوله وماذا فتن من الخرافات)  
 قال الله أودى الثاني هو الأول والنبي قد يعطف على نفسه كما كد الان ما يفتن من الخرافات يكون  
 سببا للفتنة وكافهم ان المراد بالخرافات خرافات فارس والروم وغيرها مما افتن على العبادة لكن  
 المخافة بين الخرافات والفتن أوضح لانهم غير متلازمين وكمن نائل من تلك الخرافات سالم من الفتن  
 (قوله صاحب الجبر) يضم الحام وفتح الجيم جمع جحر وهي منازل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 وانما خصص بالابقاط لانهم الخاضعون حينئذ ومن باب ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله قريب  
 كاسية) استدلل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير لان هذا الوصف للنساء وهن أكثر  
 أهل النار انتهى وهذا يدل لورودها في التنكير لا لاكثرها في التثنية (قوله عارية) بتصفيف الباء  
 وهي مجرورة في أكثر الروايات على التثنية حال السهولة انه الاحسن عند سيبويه لان رب عنده  
 حرف جر يلزم صدور الكلام قال ويجوز الرفع على اخصار مستدوا الجملة في موضع التثنية  
 هي عارية والنفع الذي يتعلق به رب محذوف انتهى وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك الى موجب  
 استيقاظ أزواجه أي ينبغي لهن أن لا يتغافلن عن العبادات ويعقدن على كونهن أزواج النبي  
 صلى الله عليه وسلم وفي الحديث جواز قول سبحانه الله عند التهج وبديعة ذكر الله بعد  
 الاستيقاظ لابقاط الرجل أهله بالليل للعبادة لأسماء عند آية تحدث وسيأتي بقية الكلام في  
 هذا الحديث في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفي هذا الاستدواء الاقران في موضعين أحدهما  
 ابن عينة عن جعفر والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن  
 بعض في نسق وحسن قد قيل انها محمية فان صرح قومون برواية نابي عن مشهده عن مهاجرين  
 مثلها وام حلة هي ام المؤمنين وكانت تلك الليلة ليلتها وفي الحديث استصحاب الامراع الى  
 الصلاة عند خشية الشرك كما قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وسلم اذا حزبه  
 أمر فزع الى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وسأني ذلك في مواضع وفيه التسليم  
 عند رؤية الاشياء الموهلة وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله والارشاد  
 الى ما يدفع ذلك المحذور والله أعلم (قوله باب السر) هو بفتح الميم والميم وقبل الصواب  
 اسكان الميم لانه اسم للفعل ومعناه الحديث بالليل والنوم وبهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة  
 والتي قبلها (قوله في العلم) كذا في رواية أخرى ذرا باضافة الباب الى السر وفي رواية غيره باب  
 السر في العلم يتويز باب (قوله حديثي اللث قال حديثي عبد الرحمن) أي انه حديثه  
 عبد الرحمن وفي رواية أخرى ذر حديثي عبد الرحمن واللث وعبد الرحمن قرنان (قوله  
 عن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله أي حقة) بفتح الميم وسكون المثناة واسم أي حقة  
 عبد الله بن حذيفة العدوي وأما أبو بكر الرازي فتأني مشهور ولم يسم وقد قيل ان اسمه  
 ككنيته (قوله صلى لنا) أي اماما وفي رواية بناجوحقة (قوله العشاء) أي صلاة العشاء  
 (قوله في آخر حياته) كما سقده في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم  
 بشهر (قوله أرايتكم) هو بفتح المثناة لانها ضمير المخاطب والكاف ضمير ثان لا محل لها  
 من الاعراب والهزمة الاولى للاستفهام والروية بمعنى العلم والبصر والمعنى اعلمت أو ابصرت

وماذا فتن من الخرافات يقتلوا  
 صواحب الجبر قرب كاسية  
 في الله يناعاره في الآخرة  
 (باب السر في العلم)  
 «حدثنا سعد بن عسبر  
 قال حدثني اللث قال  
 حدثني عبد الرحمن بن خالد  
 عن ابن شهاب عن سالم الو  
 يكر بن سليمان بن أبي حقة  
 أن عبد الله بن عمر قال صلى  
 بنا النبي صلى الله عليه وسلم  
 العشاء في آخر حياته فلما سلم  
 قام فقال أرايتكم ليستم  
 هذه

لستكم وهي منصوبة على المفعولية والجواب مخدوف تقديره قالوا نعم قال فاضبطوا وزيد  
 أرايتكم للاختبار في قوله تعالى قل أرايتكم انما كنتم عذاب الله الآية قال الزنجشري  
 المعنى آخر وفيه متعلق الاختبار مخدوف تقديره من تدعون ثم يكتم فقال أعير الله تدعون  
 انتهى وانما ورد هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزنجشري في الآية إلى هذا الحديث وفيه  
 نظر لأنه جعل التقدير أخبروني بليستكم هذه فاحفظوها وليس ذلك مطابقا لسياق الآية  
 (قوله فان آمن) وللأصلي فان على رأس أي عند انتهاء مائة سنة (قوله منها) فيه دليل على  
 أن من تكون لا ابتداء العاية في الزمان كقول الكوفيين وقد رد ذلك نخبة البصرة وأولوا ما  
 من شواهد كقوله تعالى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول أنس ما زلت أحب النيام من  
 يومئذ وقوله مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة (قوله لا يبق من هو على ظهر الأرض) أي لأن  
 موجودا أحد اذ ذلك وقد ثبت هذا التقدير عند المصنفين رواية شعيب عن الزهري كما ساقى  
 في الصلاة مع بقية الكلام عليه قال ابن بطال انما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه  
 المدة يتقدم الجليل الذي فيه فيه فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم ان أعمارهم ليست كأعمار من  
 تقدمهم من الأمم ليصتدوا في العبادة وقال النووي المراد ان كل من كان تلك الليلة على الأرض  
 لا يعيش بعدها هذه الليلة أكثر من مائة سنة وسوا على عمره قبل ذلك لم لا وليس في حياته أحد  
 يولد بعد تلك الليلة مائة سنة والله أعلم (قوله حدثنا الحكم) يقتضيه هو ان غيبة الملائكة تصغر  
 عتمة وهو تابعي صغير وكان أحد الفقهاء (قوله ثم جاء) أي من المسجد (قوله نام الغليم) يضم  
 المجهمة وهو من تصغير الشفقة والمراد به ابن عباس ويحتمل أن يكون ذلك اخبارا منه صلى الله  
 عليه وسلم بنومه أو استشفها ما يحذف الهمزة وهو الواقع وقوع في بعض النسخ يام الغليم بالنداء  
 وهو تصغير بنيت به رواية (قوله أو كلمة بالشك) من الراوي والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة ففي  
 رواية أخرى نام الغلام (قوله غطيطه) فتح الغين المجهمة وهو صوت نفس السائم والتخفيف أقوى  
 منه (قوله أو غطيطه) بانداء المجهمة والشك فيه من الراوي وهو بمعنى الاول قاله الداودي وقال  
 ابن بطال لم أجدهم ينادوا المجهمة عند أهل اللغة وتبعه القاضى عياض فقال هو هنا وهم انتهى وقد  
 نقل ابن الاثير عن أهل القريب انه دون القطيط (قوله ثم صلى ركعتين) أي دعى الفقير  
 واغرب الكرماني فقال انما فصل بينهما وبين النجس ولم يقل سبع ركعات لأن النجس اقتدى ابن  
 عباس به فيما يختلف الركعتين أو لأن النجس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى وكأهه ظن ان  
 الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن جملة ما على سنة الفجر أولى ليحصل النجس ما وثر  
 وساقى تفصيل هذه المسئلة في كتاب الصلاة في باب الوتر ان شاء الله تعالى ومناسبة حديث ابن عمر  
 للترجمة ظاهرة لقوله فيه قام فقال بعد قوله صلى العشاء وأما حديث ابن عباس فقال ابن النمر  
 ومن تبعه يحتمل أن يبدأ اصل السمر بثبت هذه الكلمة وهي قوة نام الغليم ويحتمل أن يبدأ  
 ارتقاء ابن عباس لاحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من  
 الفعل فقد سمر ابن عباس ليلة في طلب العلم زاد الكرماني وما يشبههم جعلها يام على عينه كما  
 قاله تقي عن يحيى فقال وقتت ٨٠ وكل ما ذكره معترض لأن من سلك بكلمة واحدة لا يسمى  
 ساهرا أو صنيح ابن عباس يسمى سهر الاسمر اذا السمر لا يكون الا عن يتحدث قاله الامميلي

فان رأس مائة سنة منها  
 لا يبق من هو على ظهر الأرض  
 أحد • حدثنا آدم قال  
 حدثنا شعيب قال حدثنا  
 الحكم قال سمعت سعيد بن  
 جبير عن ابن عباس قال كنت  
 في بيت خالتي ميمونة بنت  
 الحارث زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم وكان النبي صلى  
 الله عليه وسلم عندها في الليل  
 فسلم النبي صلى الله عليه  
 وسلم العشاء ثم جاء الى منزلة  
 فسلمي أربع ركعات ثم نام ثم  
 قام ثم قال نام الغليم أو كلمة  
 تشبها ثم قام فقامت عن  
 يساره فسلمني عن يمينه فسلمي  
 خمس ركعات ثم سلمي ركعتين  
 ثم نام حتى سمعت غطيطه أو  
 غطيطه ثم خرج الى الصلاة

وبعد هذا الاخير لان ما يقع بعد الاتباع من النوم لا يسمى سجدة وقال السكرماني تبع القهره ايضا  
 فيقول أن يكون مراد البصري أن الاقارب اذا اجتمعوا لا بد أن يجري بينهم حديث للغواصة  
 وحديثه صلى الله عليه وسلم كله علم وفوائد (قلت) والاولى من هذا كله ان مناسبة الترجمة  
 مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى وهذا يصنع المصنف كثيرا يريد  
 به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتسبع طرق الحديث والنظر في مواقع الفاظ الرواة لان  
 تفسير الحديث بالحديث اولى من الخوض فيه بالنظر وانما أراد البصري هنا ما وقع في بعض طرق  
 هذا الحديث مما يدل صريحا على حقيقة السجدة بعد العشاء وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من  
 طريق كريب عن ابن عباس قال بت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله  
 ساعة ثم قدما الحديث فصحت الترجمة بحمد الله تعالى في غير حاجة الى تعسف ولا رجحان بالنظر فان  
 قيل هذا التعميد على السجدة مع الادلل في العلم فالجواب أنه يلحق به والجاء في تحصيل الفائدة أو  
 هو دليل القوي لانه اذا شرع في المباح في المنصب من طريق الاولى وسنذكر باقي مباحث هذا  
 الحديث حيث ذكره المصنف مطولا في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ويدخل في  
 هذا الباب حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد العشاء وقد ذكره المصنف في كتاب  
 الصلاة ولأن حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب وحديث عمر كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين أخرجه الترمذي والنسائي  
 ورجاله ثقات وهو صريح في المقصود الآن في استناد اختلافه على علقمة فلذلك لم يصح على  
 شرطه وحديث عبد الله بن عمرو كان نبى الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن نبي اسرائيل حتى  
 يصبح لا يقوم الا في عظيم صلاة رواء أو داود وصحبه ابن خزيمة وهون من رواية أبي حسان عن  
 عبد الله بن عمرو وليس على شرط البصري وأما حديث لاسمر بالاصل أو مسافر فهو عند أحد بسند  
 فيه راوي مجهول وعلى تقدير ثبوته فالسمر في العلم يلحق بالسمر في الصلاة ناقله وقد سمر عمر أي  
 موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى الصلاة فقال عمر أنا في صلاة والله أعلم  
 (قوله باب حفظ العلم) لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة وذلك لانه كان أحفظ العصابة  
 للحديث حال الشافعي رضى الله عنه أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره وقد كان ابن عمر  
 يترجم عليه في جنازته ويقول كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم رواء ابن  
 سعد وقد دل الحديث الثالث من الباب على انه لم يحدث بجميع محفوظه ومع ذلك فالوجود  
 من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المكثرين ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه  
 عبد الله بن عمرو على نفسه في كثرة الحديث لانه قد تناهوا عن ذلك ولأن الحديث الثاني من  
 الباب دل على انه لم ينس شيئا عنه ولم يثبت مثل ذلك لغيره (قوله حديث عبد العزيز) هو الاويسى  
 المدني والاسناد كله مدنيون (قوله أكتب أبو هريرة) أي من الحديث عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شعيب عن الزهري وله فيه في المزارعة من  
 طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي ويقولون ما للمهاجرين والانصار لا يجتمعون  
 مثل أحاديثه وهما تين الحكم في ذكر المهاجرين والانصار ووضعه المظهر موضع الضمير على

باب حفظ العلم) حدثنا  
 عبد العزيز بن عبد الله قال  
 حدثني مالك عن ابن شهاب  
 عن الأعمش عن أبي هريرة  
 قال قال الناس يقولون أكثر  
 أبو هريرة

طريق الحكاية حيث قال أكثر أبو هريرة ولم يقل أكثر **(قوله ولو لا آيتان)** مقول قال لا مقول يقولون وقوله ثم يقولون الآخر جوزه بلفظ المضارع اختصار الصورة التسلاوة ومعناه لو لا أن الله تم الكائنات لعلم ما حدث أصل لكن لما كان الكتاب حراما وجب الاظهار فلهذا حصلت الكثرة لكثرة ما عساه ثم ذكر سبب الكثرة بقوله ان اخواتنا أراد بصيغة الجمع نفسه وأشأله والمراد الاخوة واخوة الاسلام **(قوله يشغلهم)** يفتح أولهم التثنية وحكي ضمهم وهو شاذ **(قوله الصنف)** بالسكان الفاعل هو ضرب البدعي البدويون بعادتهم عند عقد البيع **(قوله في أموالمهم)** أي القيام على مصالح زوجهم وسلم كان يشغلهم عمل أرضهم ولا ين ساعد كان يشغلهم القيام على أرضهم **(قوله وان أبا هريرة)** فيه التفات اذ كان نسق الكلام ان يقول وأي **(قوله لشيع)** بلام التعليل لا أكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضا ولا يصلي بشيع وسعدا ولا هو زاد المنصف في البيع وكنت امر أمكسبتنا من مسكين الصفة **(قوله ويحضر)** أي من الاحوال **(ويحفظ)** أي من الاقوال وهما معطوفان على قوله يلزم وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرل من حديث طلحة بن عبيد الله شاهد الحديث أي هريرة هذا ولفظه لا أشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا نسمع وذلك انه كان مكسبا لا شيء ضيقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمرو بن حزم انه قل في مجلس فيه مشيخة من العصابة بضعة عشر رجلا جعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرف بعضهم فقرا جاون فيه حتى يعرفوه ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل امر اضرقت ومثله ان أبا هريرة أحفظ الناس وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لا يهريرة كنت أنزلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه قال الترمذي حسن واختلف في اسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ووافقه ابراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة وتابعه نونس بن يزيد الاستاذان جميعا محققان صحيحهما الشيطان وزادوا في روايتهم عن الزهري شيئا سندا كره في هذا الحديث الثاني **(قوله ثنا أجدن أبي بكر)** هو الزهري الذي صاحب مالك وسقط قوله أبو مصعب عن رواية الاصيل وأبي ذر وهو تكنيه انتهى والاسناد كله مدينون أيضا وكذا الذي بعده **(قوله كثيرا)** هو صفة لقوله حديثنا لانه اسم جنس **(قوله غفر)** لم يذكر المعروف منه وكانها كانت إشارة تحضة **(قوله لهم)** وللشعيبين والباقيين ضمهم وهو يفتح الميم ويجوز ضمها وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء ويجوز كسرهما لكن مع اسكان الهاء وكسرها **(قوله فانسيت شيئا بعد)** هو مقطوع الاضافة سبق على الضم وتكريرا شيئا بعد الذي ظاهرا العموم في عدم التيسان منه لكل شيء من الحديث وغيره ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي فوالذي بعثه بالحق مانيت شيئا سمعته منه وفي رواية نونس عن مسلم فانسيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهذا يقتضي تخصيص عدم التيسان بالحديث ووقع في رواية شعيب فانسيت من مقالته تلك من شيء وهذا يقتضي عدم التيسان بتلك المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية نونس ومن وافقه لان أبا هريرة تبعه على كثره محفوظه من الحديث فلا يصح جعله على تلك المقالة وحدها

ولو لا آيتان في كتابه ما حدثت حديثا ثم قال ان الذين يكفون ما أنزلنا من البينات والهدى الى قوله الرحيم ان اخواتنا من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق وان اخواتنا من الاقارب كان يشغلهم العمل في أموالمهم وان أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشيع بطنه ويحضر مالا يحضرون ويحفظ مالا يحفظون حدثنا أجدن أبي بكر أبو مصعب قال حدثنا محمد بن ابراهيم بن دينار عن أبي ذئب عن سعد المقبري عن أبي هريرة قال قلت لمارسول الله اني أجمع منك حديثنا كثيرا ان شاء قال ايسر رد انك لم تسطع قال فخرق يديه ثم قال ضم فضمتها فانسيت شيئا بعد حدثنا ابراهيم بن النضر قال أخبرنا

ويحتمل أن تكون وقعت له قضيتان فالتى رواها الزهرى محتصة تلك المقالة والقصة التى رواها  
 سعد المقرئ عامتوا أما أخرجه ابن وهب عن طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال فقدت عندى  
 هريرة فأتى ذكره فقلت اني سمعته منك فقال ان كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي فقد  
 يتسلل به في شخصيص عدم التيسان تلك المقالة لكن سند هذا ضعيف وعلى تقريره فهو نادر  
 ويلحق به حديث أى سلة عنه لأعدوى فإنه قال فيه ان أباهريرة أنكره قال فلما رأته نسي شيأ  
 غيره (قائدة) المقالة المشار إليها في حديث الزهرى أجمعت في جميع طرقه وقلوبه حدثنا مصرحا  
 بها في جامع الترمذى وفي الحلة لاى نصيب من طريق أخرى عن أى هريرة قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمين أو ثلاثا أو أربعاً أو خسا بما فرض الله فيعلمهن ويعلمهن  
 الا دخل الجنة فذكر الحديث وفي هذين الحديثين فضله طاهرة لاى هريرة ومجربة واخصه من  
 علامات النبوة لأن التيسان من لوازم الانسان وقد اعترف أباهريرة بأنه كان يكتمه ثم تخلف  
 عنه بركة النبي صلى الله عليه وسلم وفي المستدرک لهما كمن حديث يزيد بن ثابت قال كنت أبا وأبو  
 هريرة وآخرا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدهوت أبا وصاحبي وأتمن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ثم دعا أباهريرة فقال اللهم اني أسألك مثل ما سألك صاحبى وأسألك علما ليس فأتى  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال سبقك العلام الدوسى وفيه  
 الحث على حفظ العلم وفيه ان التقليل من الدنيا أمكن لحفظه وفيه فضله التمسك به له عال  
 وفيه جواز اخبار المراجع به من فضله اذا اضطر الى ذلك وأمن من الاغصاب (قوله) ابن أبى فديك  
 بهذا) أشكل قوله بهذا على بعض الشايعين لأن ابن أبى فديك لم يتقدم له ذكر وقد ظن بعضهم  
 انه محجب عن ابراهيم بن دينار المذکور قبل فيكون مراده ان السابقين متقدمان الا فى اللفظة المينة  
 فيه وليس كما ظن لأن ابن أبى فديك اسمه محمد بن اسمعيل بن مسلم وهو لى يكتفى أبا اسمعيل وابن  
 دينار جهنى يكتفى أبا عبد الله لكن اشتركا فى الرواية عن ابن أبى ذئب لهذا الحديث ولغيره وفى  
 كونهما مدينين وجوز بعضهم ان يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبى ذئب وكل  
 ذلك خفلة عما عند المصنف فى علامات النبوة فقد صاها باسناد المذکور والمتن من غير تغيير الا فى  
 قوله بيده فإنه ذكرها بالافراد وقال فيها أيضا فقرف وهي رواية الاكثر بن فى حديث الباب بوقع  
 فى رواية السجلى وحده بخد فى بدل فقرف وهو تصحيف لما وضع من سابقه فى علامات النبوة وقد  
 رواه ابن سعد فى الطبقات عن ابن أبى فديك فقال فقرف (قوله) حدثنا اسمعيل) هو ابن أبى أوس  
 (حدثنى أخى) هو أبو بكر عبد الحميد (قوله) حفظت عن) وفي رواية الكشميهني من بدل عن وهي  
 أمصر حى تلقين من التى صلى الله عليه وسلم بلا واسطة (قوله) وعامين) أى طرفين أطلق المحل  
 وأراد به الحال أى نوعين من العلم وهذا التقرير يتدفع ايراد من زعم ان هذا يعارض قوله فى  
 الحديث الماضى كنت لا أكتب واعامر اده ان محضوطه من الحديث لا تكتب لا وعامين ويحتمل  
 ان يكون أباهريرة أملى حديثه على من يتق به فكتبه له وتركه عنده والاولى ووقع فى المسند  
 عنه حفظت ثلاثة أجوبة شئت منها جواين وليس هذا بخلاف الحديث الباب لانه لا يصح على ان  
 أحد الوعامين كلنا أكبر من الآخر بحيث يبي مائى الكبير فى جواين ومائى الصغير فى واحد ووقع فى  
 الحديث الفاضل للراهم رضى من طريق منقطعة عن أى هريرة خمسة أجوبة وهو ان ثبت محمول

ابن أبى فديك بهذا أو قال  
 غرق بيده فيه حدثنا  
 اسمعيل قال حدثنى أخى عن  
 ابن أبى ذئب عن سعد  
 المقرئ عن أى هريرة قال  
 حفظت عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وعامين فأما  
 أحدهما فينته وأما الآخر

على نحو ما تقدم وعرف من هذا ان ما نشره من الحديث اكثر مما لم ينشر **(قوله يشته)** يفتح  
الموحدة والمثلثة وي بعدها مثلثة ساكنة تدغم في المثناة التي بعدها أي ادغموا وشته زائد  
الاسمي في الناس **(قوله قطع هذا البلعوم)** زاد في رواية السقلى قال أبو عبد الله يعني المصنف  
البلعوم مجرى الطعام وهو بضم الموحدة وكفى بذلك عن القتل وفي رواية الاسمي لقطع هذا  
يعنى رأسه وجعل العلة الوعاء الذي لم يشته على الاحاديث التي فيها اثنين أسأى أمر السوء  
وأحوالهم وزمنهم وقد كان أبو هريرة يكتفى عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم  
كقوله أعوذ بالله من رأس السنين وأما الصبيان يشعروا بخلافه في دين معاوية لانها  
كانت سنة ستين من الهجرة واستجاب الله دعاء أبي هريرة فقلت قبلها يستوسق في الإشارة  
الى شيء من ذلك أيضا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى قال ابن المنير جعل الباطنية هذا الحديث  
ذريعة الى تعذيب باطلهم حدثا اعتقدوا ان للنشر بعة تطاهر أوطا وذلك الباطل انما حاصله  
الافضل من الذين قالوا انما أراد أبو هريرة بقوله قطع أي قطع أهل الجور رأسه اذا سمعوا  
عيبه لضعفهم وتضليله لهم ويؤيد ذلك ان الاحاديث المكتوبة لو كانت من الاحكام  
الشريعة ما وسعوا كفانها لما ذكر في الحديث الاول من الآية الله اعلى ذم من كتم العلم وقال  
غيره يحتمل ان يكون أراد مع السنف المذكور ما يتعلق باسراء الساعة وقبيل الاحوال  
والملاحق في آخر الزمان فيسرك ذلك من لم يات به ويعترض عليه من لا شعوره به **(قوله باب)**  
الانصات للعلم أي السكوت والاستماع لما يقولونه **(قوله حدثنا جاج)** هو ابن منهل **(قوله)**  
عن جرير هو ابن عبد الله الجلي وهو جد أبي زرعة الراوي عنه هنا **(قوله قال في حجة)**  
الوداع ادعى بعضهم ان لفظة زيادة لان جريرا انما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين فقد  
جرم ابن عبد البر بانه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم باريين يوما وما جرم بهما رضه  
قول البغوي وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث  
في باب حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم له ليلته في هذا لا يحتمل التأويل فيقوى  
ما قاله البغوي والله أعلم **(قوله يضرب)** هو بضم الباء في الروايات والمعنى لا تتعلوا فاعمل  
الكفار فتشبهوهم في حالة القتل بعضهم بعضا وساق بقية الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله  
تعالى قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعلين لان العلم ضرورة الانبياء كانه أراد بهذا  
مناسبة الترجمة للحديث وذلك ان العقبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جدا وكان  
اجتماعهم لرحى الجمار وغير ذلك من أمور الحج وقد قال لهم خذوا عن مناسككم كما كتبت في مصحبي  
مسلم فلما خطبهم ليعلمهم مناسك ان يأمرهم بالانصات وقد وقع التفرق بين الانصات والاستماع في  
قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ومعناها مختلف فالانصات هو السكوت وهو  
يحصل عن يسقم وعجز لا يستمع كان يكون معكرا في أمر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع  
السكوت وقد يكون النطق بكلام آخر لا يشغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه وقد  
قال سفيان الثوري وغيره أول العلم الاستماع ثم الانصات ثم الحفظ ثم العمل ثم النشر وعن  
الاصمعي تقديم الانصات على الاستماع وقد ذكر علي بن المديني أنه قال لابن عينة اخبرني معقرب بن  
سليمان عن كهس عن مطرف قال الانصات من العيش فقال له ابن عينة وما يدري كيف ذلك

فلو يشته قطع هذا البلعوم  
**(باب)** الانصات للعلم  
حدثنا جاج قال حدثنا  
شعبة قال أخبرني علي بن  
مدرك عن أبي زرعة عن  
جرير ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال في حجة  
الوداع استنصت للناس  
فقال لا ترجعوا بعدي كفارا  
يضرب بعضهم رقاب بعض



قوله قال لا اذا حدثت الخ  
كذا يانسخ التي يابد تناول  
فهي اسقطوا الاصل لا تناد  
تكون لا زائد من قلم النسخ  
اه محب

قال لا اذا حدثت رجلا فلم ينظر اليك لم يكن منصتا انتهى وهذا محمول على الغالب والله اعلم  
(قوله باب ما يستحب للعالم اذا شئ الى الناس اعلم) أي من غيره والفاء في قوله في كل تفسيرية بناء  
على ان فصل المضارع بتقدير المصدر أي ما يستحب عند السؤال هو الوجود في رواية ان يكل  
وهو اوضح (قوله حديثا عند الله بن محمد) هو الجعقي المسندي وسبق ان هو ابن عيينة وعمره هو  
ابن دنا ووفى بفتح النون وبالفاء البكالى ففتح الموحى وكسرها وتخفيف الكاف ووهم من  
شددها منسوب اليه بكمال بطن من جهر ووهم من قال انه منسوب اليه بكمال الكاف بطن من  
هذه ان لانهم ما متقاربان ووفى المذكور تابعي من اهل دمشق فاضل عالم لاسيما بالاسرائيليات  
وكان ابن امرأه كعب الاحبار وقيل غيره ذلك (قوله ان موسى) أي صاحب الخضر وصرح به  
المصنف في التفسير (قوله انه هو موسى آخر) كذا في رواية ثمانية تنوين فيهما وهو علم على شخص  
معين قالوا انه موسى بن ميثا بكسر الميم والشدن المجعولة وجرم بعضهم انه منون مصر ورف لانه  
نكره قتل عيسى ابن ماله انه جعله من الالام اذا نكر تخففا قال ورفه بفتح (قوله كذب عدوا الله)  
قال ابن التين لم ير ابن عباس اخرايج عن ولادة الله ولكن قلوب العلماء تنفر اذا سمعت غير  
الحق فيقولون امثال هذا الكلام لقصد الزجر والتعذيب منه وحقيقته غير مودة (قلت)  
ويجوز ان يكون ابن عباس انهم نوافي حصص اسلاهم فلهذا لم يقل في حق الحزبن قبس هذه المقالة  
مع نوافرها عليها واما تكذيبه فيستفاد منه ان العالم اذا كان عنده علم بشي خضع غيره به كرفيه  
شباب علم ان يكذبه وتطوره قوله صلى الله عليه وسلم كذب أو السائل أي أخبره علمه باطل في  
نفس الامر (قوله حديثي أي بن كعب) في استدلاله ذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده  
حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه وفي الاستدراك رواية تابعي عن تابعي وهما عمرو  
وسعد ومجاشع عن مجاشع وهما ابن عباس وأبي (قوله فقال أنا أعلم) في جواب أي الناس أعلم  
قبل انه يخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال هل تعلم أحدا أعلم منك  
وعندي لا يخالف بينهما لان قوله أنا أعلم أي فيما أعلم فيطابق قوله لا في جواب من قال له هل  
تعلم أحدا أعلم منك في استاذ ذلك الى علمه لا الى ما في نفس الامر وعند التساقط من طريق عبد الله  
بن عبد بن سعد بن جبير هذا السند فام موسى خطيبا فعرض في نفسه أن أحد الميراث من العلم  
ما أوتي وعلم الله بما حدث به نفسه فقال يا موسى ان من عبادي من أتيتهم من العلم ما لم يأتوا وعند  
عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق عن سعد بن جبير فقال ما أحد أعلم بالله وأمره مني وهو  
عند مسلم من وجه آخر عن أبي اسحق بلفظ ما أعلم في الأرض رجلا أخيرا وأعلم مني قال ابن النثير  
ظن ابن بطال ان تلميذ موسى الجواب عن هذه المسئلة كان أولي قال وعندى الله ليس كذلك بل ردة  
العلم الى الله تعالى متعين اجاب أولي يجب فلو قال موسى عليه السلام أنا والله أعلم لم تفصل  
المعاني وانما علمي على اقتضاه على ذلك أي لان الجزم بوجه أنه كنه في نفس الامر وانما  
مراده الاخبار بما في علمه كما قلناه والقسيم الله تعالى محمول على ما يليق به لاعلى بهناه  
العرفى في الآدميين كتنافره (قوله هو أعلم منك) ظاهر في ان الخضر بن علي بن مرسل اذ لم يكن  
كذلك لزم تفصيل العالي على الاعلى وهو باطل من القول ولهذا أورد الشيخ في سؤالاته  
دلت حاجته موسى الى التعليم من غيره انه موسى بن ميثا كما قيل ان الذي يجب أن يكون أعلم

باب ما يستحب للعالم اذا  
سئل أي الناس أعلم في كل  
العلم الى الله حديثا عند  
الله بن محمد قال حدثنا  
سفيان قال حدثنا عمرو قال  
أخبرني سعد بن جبير قال  
قلت لابن عباس ان نوافي  
البكالى يزعم أن موسى ليس  
بموسى بن اسرائيل انما هو  
موسى آخر فقال كذب  
عبد الله حديثا أي بن  
كعب عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال فام موسى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
خطيبا بن اسرائيل فمثل  
أي الناس أعلم فقال أنا أعلم  
فعب الله عليه اذ لم ير العلم  
اليه فأوسى الله اليه ان عبدا  
من عبادي يجمع الجهرين  
هو أعلم منك قال ريب وكيف  
فيه فقبل له اجل حونا

وضعاروسه حوا نافي مكمل  
الحوت من المكمل فالتخذ  
سبيله في العرصر باركان  
لوسى وفشاء عجا فاطلعا  
بقية ليلتهما ويومها فلما  
أصبح قال موسى لفتاة آتنا  
هذا نال القدر لفتان سفرنا  
هذا انصبا ولم يعجد موسى  
مسامح النسب حتى جاوز  
المكان الذي أمر به فقال له  
قتله أرايت اذا ورسالي  
العصرة فاني نسيت الحوت  
قال موسى ذلك ما كنا نفي  
فارتداعا على آثارهما قصصا  
فلما اتيا الى العصرة اذ ارسل  
مسيحي ثوب أو قال سجي  
ثوب يغسل موسى فقال  
الخضرواني بأرضك السلام  
فقال أنا موسى فقال موسى  
فأمر إسرائيل قال نعم قال  
هل أعلمك على أن تعلمي بما  
علت زشدا قال انك لن  
تستطيع معي صبرا يا موسى  
اني على علم من علم الله عليه  
لأعلمه أنت وأنت على علم  
عليك الله لأعلمه قال يستعيني  
ان شاء الله صابرا ولا أعصى  
لأمرأ فاطلعا عيشان  
على ساحل البحر ليس لهما  
سفينة فمرت بهما سفينة  
فكلموهم أن يحملوهما  
ففرقوا الخضروانيهما  
بغير قول جاءه صفور فوقع  
على حرف السفينة فنقر  
تقررة وأقررتين في البحر فقال  
الخضري موسى ما نقص على وعلمك من علم الله الا كفرة هذا الصفوري في البحر

أهل زمانه وأجاب عنه بأنه لا نقص بالتي في أخذ العلم من بني مثله (قلت) وفي الجواب نقلناه  
يستأنم نفي ما أوجب والحق أن المراد بهذا الإطلاق قصد الاغلبة بامر مخصوص لقوله بعد  
ذلك اني على علم من علم الله عليه لآعلمه استوائت على علم عليك الله لأعلمه المراد يكون التي  
أعلم أهل زمانه أي بمن أرسل اليه ولم يكن موسى مرسل الى الخضرواني فاذلا نقص به اذا كان  
الخضري أعلم منه ان قلنا انه نبي مرسل أو أعلم منه في أمر مخصوص ان قلنا انه نبي أو ولي ويصل  
بهذا التقرير اشكالان كثيرة ومن أوضع ما يستدل على نية الخضرواني وما فعلته عن أمرى  
ويضيغ اعتقاد كونه نبيا ثلاث تدفع بذلك أهل الباطل في دعواهم ان الولي أفضل من النبي حاشا  
وكلا وقد عتب ابن المنذر على ابن بطال اراد في هذا الموضوع كثيرا من أقوال السلفي الخضرواني  
الدعوى في العلم والحث على قول العالم لأدري بأن ساق مثل ذلك في هذا الموضوع غير لائق وهو  
كما قال رحمه الله قال وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل فلان وكذا نتيجة  
قوله كتيبة قولهم فان نصيبه قولهم العجب والكبر وتنتيجة قوله المزيمن العلم والحث على التواضع  
والحرص على طلب العلم واستدلاله به ايضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالصقل على الشرع  
خطا لان موسى انما اعترض بظاهر الشرع لا بالباطل المجرد فحقه حجة على حجة الاعتراض بالشرع  
على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما باطن الامر (قوله في مكمل) يكسر الميم وفتح الثبائين  
فوق (قوله) فاطلعا بقية ليلتهما) بالجر على الاضافة ويومهما بالنصب على ارادة سر جيعه  
ونبه بعض الحدائق على أنه مقول وان الصواب بقية يومهما وليتهما لقوله بعده فلما أصبح  
لانه لا يصح الاعين ليل انتهى ويحتمل أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أي من الليلة التي تلي  
اليوم الذي سارا جميعه والله أعلم (قوله اني) أي كيف بأرضك السلام ويؤيده ما في التفسير  
هل بأرضي من سلام أو من أي كافي قوله تعالى اني لك هذا والمعنى من أين السلام في هذه  
الارض التي لا يعرف فيها وكأنا كانت بلاد كفرة أو كانت تصبهم بغير السلام وفيه دليل على  
أن الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو كان الخضرواني يعلم كل غيب  
لعرف موسى قبل ان يسأله (قوله) فاطلعا عيشان) أي موسى والخضرواني بذكر قري وموسى وهو  
يوضع لانه تابع غير مقصود بالاصالة (قوله) وكلموهم ضم بوضع معهما في الكلام لاهل السفينة  
لان المقام يقتضي كلام التابع (قوله) فاعلموهما يقال فيه ما قيل في عيشان ويحتمل ان يكون  
يوضع لم يركب معهما لانه لم يقع له ذكر بعد ذلك (قوله) فاجتمع صفور بضم أو لم يزل هو المصدر  
بضم المهملة وفتح الراء في الرحلة للتعب انه الخفاف (قوله) ما نقص على وعلمك من علم الله  
لفظ النقص ليس على ظاهره لان علم الله لا يدخله النقص فقل معناه لم يأخذوا حذوا توجه حسن  
ويكون التشبيه واقعا على الاستدلال على المأخوذه ومنه أن المراد بالعلم المعامير بدليل  
دخول حرف التبعيض لان العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبعه والمعلوم هو الذي  
يتبعيض وقال الاسعدي المراد ان نقص الصفوري لا ينقص البحر بهذا المعنى وهو كاقيل

ولا عيب فيهم غير أن سوفهم \* جهن فاعلم من قراء الكتاب  
أي ليس فيهم عيب وحاصله أن نفي النقص أطلق على دليل المبالغة وقيل الإيجي ولاي ولا  
كثرة هذا الصفوري وقال القرطبي من أطلق اللفظ هنا تجوزا هذه التمسك والتعظيم اذ

لا تنقص في علم الله ولا نهاية لمعلوماته وقد وقع في رواية ابن جريج بلقفاً أحسن سياقاً من هذا  
وأبعداً شكلاً لا فقال ما علي وعلمك في جنب علم الله ألا أخذ هذا العصفور بعقار من الجبر وهو  
تفسير للفظ الذي وقع هنا قال وفي قصة موسى والخضر من القوائد أن الله يفعل في ملكه ما يريد  
ويحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر فلا مدخل لله في أعماله ولا عارضة لأحكامه بل  
يجب على الخلق الرضا والتسليم فإن ادرك العقل لاسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه  
كم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وكيف وأن العقل لا يحسن ولا يقيع وأن ذلك راسخ  
إلى الشرع فاحسنه بالشأن عليه فهو حسن وما قبله بالذم فهو قبيح وأن الله تعالى فيما يقضيه حكماً  
وأمراراً في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بعشيقته وإرادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل  
يتوجه إليه بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه فما أطلع الخلق عليه من تلك الأسرار عرف  
والأفاله عقل عبده وأوقف فاليحذر المؤمن الاعتراض فإن ما ل ذلك إلى الخشية قال ولتبين هنا  
على مغلفين الأولى وقع لبعض الجهلة أن الخضر أفضل من موسى فكأن هذه القصة وبما  
اشتكت عليه وهذا إنما يصدر عن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى  
عليه السلام من الرسالة وسماح كلام الله وإعطائه التوراة فبما علم كل شيء وأن أنبياء  
إسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكمه نبوته حتى عسى وأدلة ذلك في القرآن  
كثيرة ويكتفي من ذلك قوله تعالى يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي وسأفك  
في أحاديث الأنبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية قال والخضر وإن كان نبيا فليس برسول باتفاق  
والرسول أفضل من نبي ليس برسول ولوقته لنا على أنه رسول فرسالة موسى أعظم وأمنه أكثر  
فهو أفضل وغاية الخضر أن يكون كواحد من أنبياء بني إسرائيل وموسى أفضلهم وإن قلنا أن  
الخضر ليس نبي بل ولي قالبي أفضل من الولي وهو أمر مقطوع به عقلاً ونقلًا والصائر إلى  
خلافه كافر لأنه أمر معلوم من الشرع بالضرورة قال وإنما كانت قصة الخضر مع موسى امتحاناً  
لموسى ليعتبر الثانية ذهب قوم من الزنادقة إلى سلوة طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا  
أنه يستفاد من قصة موسى والخضر أن الأحكام الشرعية العامة تختص بالعامة والأعيان وأما  
الأولياء وأنواع خاص فلا حاجة بهم إلى تلك النصوص بل انما أراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم  
عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاة قلوبهم عن الكدور وخلوها عن الأغبار فتختل لهم العلوم  
الالهية والحقائق الربانية فيقفون على أسرار الكليات ويعلمون الأحكام الجزئية  
فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات كما اتفق الخضر فانه استغنى بما ينصلي له من تلك  
العلوم عما كان عنده موسى ويؤيده الحديث المشهور استفت قلبك وإن أقولك قال القرطبي  
وهذا القول زندقه وكفر لأنه إنكار لما علم من الشرائع فإن الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بأن  
أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسوله السفراء بينه وبين خلقه المثبتين لشرائعه وأحكامه كما قال  
تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلاً ممن الناس وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته وأمر  
بطاعته في كل ما جازاه وحث على طاعتهم والفسك بما أمر وأمره بأن فيه الهدى وقد حصل  
العلم اليقين واجماع السلف على ذلك فمن ادعى أن هناك طريقاً أخرى يعرف بها أمره ونهيه في  
الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب قال وهي دعوى

فعمد انظر الى لوح من ألواح السيفينة فترعه فقال موسى قوم جازوا بغير نول ١٩٧ عدت المسبقة منهم فخرتها اتفرق أهلها

قال ألم أقل انك لن تستطيع  
معي صبرا قال لا تؤاخذني بما  
نسيت فكانت الأولى من  
موسى نسيانا فأنطلقا فإذا  
غلام يلعب مع الغلمان  
فأخذ انظر برأسه من  
أعلاه فاقترع برأسه بيده  
فقال موسى أقتلت نفسا  
زكية بغير نفس قال ألم أقل  
لك انك لن تستطيع معي  
صبرا قال ابن عتبة وهذا  
أو كذا فأنطلقا حتى أتيا أهل  
قرية استطعما أهلها فابوا  
أن يقضوها فوجد فيها  
جدا أريد أن ينقض قال  
انظر يسلم فقامه قال  
موسى لو شئت لأقتلت عليه  
أجرا قال هذا أفرق بيني  
وبنك قال النبي صلى الله  
عليه وسلم يرحم الله موسى  
لو ندنا لو صبر حتى ينقض  
علينا من أمرهما (باب) هـ  
من سأل وهو قائم عالما  
جالسا حدثنا عثمان قال  
أخبرني جابر عن منصور  
عن أبي وائل عن أبي موسى  
قال جابر عن أبي النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال أرسل  
الله ما أقتال في سبيل الله  
فإن أحدنا يقاتل غضبا  
ويقاتل حمية فرفع اليه  
رأسه قال وما رفع اليه  
رأسه إلا الله كان قائما فقال  
من قاتل لتكون كلمة الله

تسليما أثبات سورة مينا لا من قال أنه يأخذ عن قلبه لأن الذي يقع فيه هو حكم الله وأنه يعمل  
بحق مقتضاه من غير حاجة منه إلى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا صلى الله  
عليه وسلم أن روح القدس نفثت فريضي قال وقد بلغنا عن بعضهم أنه قال ألا أخذ عن الموتي  
وانما أخذ عن الحي الذي لا يموت وكذا قال آخر أنا أخذ عن قلبي من ربي وبك ذلك كفر باتفاق  
أهل الشرائع ونسأل الله الهداية والتوفيق وقال غيرهم من استدلل بقصة انظر على أن الذي  
يجوز أن يطلع من خفايا الأمور على ما يخالق الشر يعقو ويجوز له فعله فقد ضل وليس متمسك به  
صحيحا فإن الذي فعله انظر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع فإن نقض لوح من ألواح السيفينة  
لقدفع الطامع عن غصبها ثم إذا تركها عبد اللوح جازا شرعا وعقلا ولكن مبادرة موسى  
بالانكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك وأخفى في رواية أبي اسحق التي أخرجهما سلم ولطفه فإذا  
جاء الذي يضرهما فوجد ما يفرقه فجاوزها فأصلح ما فيه فتقادمه وجوب الثاني عن الانكار في  
التمكلات وأما قوله الغلام فعلمه كان في تلك النثر بعة وأما إقامة الحدادين بآب عقابته الاسماء  
بالاحسان والله أعلم (قوله فعمد) بفتح الميم وكذا قوله عمدت ونول بفتح النون أي أجرة  
(قوله فأنطلقا) أي غريبا من السفينة فأنطلقا كما صرح به أضافي التفسير (قوله قال انظر  
بيده) هو من اطلاق القول على الفعل وسند كبريا في مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير  
شاهد الله تعالى (قوله يا ب من سأل وهو قائم) جله حاله من الفاعل وقوله عالم فقول وجالسا  
صفة له والمراد ان العالم بالمالس إذا سأل شخص قائم لا يعلم باب من أحب أن تختله الرجال  
قيامه بل هذا جائز بشرط الأمن من الاغصاب قاله ابن المنذر (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة  
وجابر هو ابن جبريد الجدي منصور هو ابن العفر وأبو وائل هو شقيق وأبو موسى هو الأشعري  
وكاهم كوفون (قوله قال وما رفع اليه رأسه) ظاهره ان القتال هو أبو موسى ويحتمل أن يكون  
من دونه فتكون مدرجا في أثناء الخبر (قوله من قاتل الخ) هو من جوامع كله صلى الله عليه  
وسلم لأنه أجاب بلفظ جامع لعني السؤال مع الزيادة عليه وفي الحديث شاهد حديث الاعمال  
بالنبات وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند من الكبر وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين  
مختص بمن قاتل لاعلاء دين الله وفيه استحباب اقبال المسؤول على السائل وسأني بقية الكلام  
عليه في كتاب الجهاد شاهد الله تعالى (قوله باب السؤال والقتا صرحي الجار) مراده ان  
اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها وأن الكلام في الرى  
وغیره من المناسك جائز وقد تقدم هذا الحديث في باب القضا على الدابة وآخر الكلام على المتنازل  
الجموع عبد العزيز بن أبي سلمة هو ابن عبد الله نسب إلى جدته أي سلة الماحشون بكسر الجيم  
وبشني ميمته وقد اترض بعضهم على الترجية بأنه ليس في الخبر ان المسئلة وقعت في حال الرى بل  
فيه أنه كان واقفا عند ما فقط وأجيب بأن المصنف كثيرا ما تمسك بالصوم فوق وقوع السؤال  
هذه الجرة أعظم من أن يكون في حال اشتغاله بالرى أو بعد الفراغ منه واستدل الأصمعي  
بالخبر على أن الترتيب قائم مع اللفظ أي بأي صيغة ورد ما يقيم دليل على عدم ارادته والله أعلم  
وحاصله أنه لم يهتم يفهموا أن ذلك هو الأصل لما احتاجوا إلى السؤال عن حكم تقديم الأول على  
الثاني إذا ورد الأمر لثنتين معطوفا لثنتين فقال الأصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى

هي العليافي في حيل الله عز وجل هـ (باب) هـ السؤال والقتا صرحي الجار حدثنا أبو يعين قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن

الهرري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عند الجمر وهو يستل فقال رجل يا رسول الله تخبرني قبل أن أرى قال ارم ولا حرج ١٩٨ قال آخر يا رسول الله هل قلت قبل أن أخمر قال لا أخمر ولا حرج فاستل عن

بني هاشم ولا آخر الأهل  
افعل ولا حرج (باب)  
قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلا (حديثنا فيس  
ابن حفص قال حدثنا عبد  
الواحد قال حدثنا الاعمش  
سليمان عن ابراهيم عن  
علاقة عن عبد الله قال سنا  
أنا أمسي مع النبي صلى الله  
عليه وسلم في خرب المدينة  
وهو يتوكأ على عسيب  
معه من يفر من اليهود فقال  
بعضهم لبعض سلوه عن  
الروح وقال بعضهم لا تسالوه  
لا يبي فيه بنى تكرهه  
فقال بعضهم لتسألوه فقام  
رجل منهم فقال يا أبا القاسم  
ما الروح فسكت فقلت  
أه بوحى الله فقلت فلما  
انجلي عنه فقال يا سواك  
عن الروح قل الروح من  
أمر ربى وما أوتوا من العلم  
الا قليلا قال الاعمش  
هـ كذا في قراءة (باب)  
من ترك بعض الاختيار  
هـ أنه أن يقصر فهم بعض  
الناس عنه فقعوا في أشد  
منه (حديثنا فيس  
موسى عن اسراييل عن  
أبي اسحق عن الأسود قال  
قال لي ابن الزبير كانت  
عثة تسر البك كثرانها  
حدثت في الكعبة فقلت

يقوم الدليل على التسوية ولكن يقول بعدم الترتيب أصلاً إن يتكلم بهذا الخبر يقول ٢٠٣ يقوم  
دليل على وجوب الترتيب واعتراض الاعمش على أبي اسحق الترتيب فقال لا فائدة ذكر المكان  
الذي وقع السؤال فيه حتى يفرديا بوعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم باب السؤال والمؤول  
على الراحة (باب السؤال يوم النحر قلت انما في الفائدة لتقدم الجواب عنه ويراد أن سؤال  
من لا يعرف الحكم عنه في وضع فعله حسن بل واجب عليه لأن صحة العمل متوقفة على العلم  
بصحته وإن سؤال العالم على فاعلة الطريق عما يحتاج اليه السائل لانقص فيه على  
العالم إذا أجاب ولا لوم على السائل ويستفاد منه أن يضاعف وهم من يظن أن في الاشتغال  
بالسؤال والجواب عند الجمر تضييق على الرام من هذا وإن كان كذلك لكن يستغنى من  
المنع ما إذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة وأما الزام الاعمش بجوابه أنه ترجم للأول فيما  
مضى باب القنسا وهو واقف على الدابة وأما الثاني فكانه أراد أن يقابل المكان بالزمان وهو  
تجه وإن كان معلوماً أن السؤال عن العلم لا يتقدم يوم دون يوم لكن قد يغفل من كون  
يوم العيد يوم لهو واستماع السؤال عن العلم فيه والله أعلم (قوله باب قول الله عز وجل وما أوتيتم  
من العلم الا قليلا (عبد الواحد) هو ابن زباد البصري واستند الاعمش الى منتهاه مما قيل  
أنه أصح الأسانيد (قوله خرب) بكسر الخاء المعجمة وفتح الزايمع خربة ويقال بالعكس وان خرب  
ضد العامر ووقع في موضع آخر يفتح المهملة واسكان الراء بعد هاء مثله (قوله عسيب) أى  
عصى من برد النخل (قوله يفر من اليهود) لم أقف على أصلهم (قوله لا تسألوه يحنى) في  
روايتنا بالخبر على جواب انتهى ويجوز التصويب والمعنى لا تسألوه خشية أن يبي فيه بنى  
ويجوز الرفع على الاستئناف (قوله لنسئله) جواب القسم المخذوف (قوله فقلت) أى حتى  
لا يكون مشوا عليه أو فقلت فأنما تلايته وبينهم (قوله فلما انجلي) أى الكبر الذى كان  
يفشاء حال الوصى (قوله الروح) الاكثر على أنهم سالوه عن حقيقة الروح الذى في الحيوان  
وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرآن وقيل من خلق عظيم روحانى وقيل غير ذلك  
وسبق بسط ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى ونشر هناك الى ما قيل في الروح الحيوانى  
وان الأصح ان حقيقة مما سأل الله بعلمه (قوله هى كذا) ولكشيمى هكذا في قراءة  
أى قراءة الاعمش وليست هذه القراءة في السبعة بل ولا في المشهور من غيرها وقد أعفلها أو  
عبيد كذا القراءة لمن قراءة الاعمش والله أعلم (قوله باب من ترك بعض الاختيار) أى فعل  
الشيء المختار والأعلام به (قوله عن اسراييل) هو ابن زباد النخعي واستند اليه كلهم كوفون  
المهملة وهو جد اسراييل الراوى عنه والأسود هو ابن يزيد النخعي واستند اليه كلهم كوفون  
(قوله قال لي ابن الزبير) يعنى عبد الله الصغرى المشهور (قوله كانت عائشة) أى أم المؤمنين  
(قوله في الكعبة) يعنى في شأن الكعبة (قوله قلت قالت لي) زاد فيه أى شيعى في مسنده عن  
عبد الله بن موسى بهذا الاسناد قلت لقد حدثتني حديثاً كثيراً نسب بعضه وأنا أذكر  
بعضه قال أى ابن الزبير ما نسب أنك قلت قلت قالت (قوله حديث عهدهم) يتوون حديث  
ورفع عهدهم على أعمال الصفة المشبهة (قوله قال) ولا أصلي فقال ابن الزبير بكثر أى أذكره

ابن

قالت لي قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو أقومك حديث عهدهم

(٣) قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ التي بايدنا ولعل القننة يقول زائد من قام النسخ ٨١ مصحوب

ابن الزبير يقوله بكفر كان الاسود نسبا وأما ما بعد ما هو قوله لتقتضى الخ فيحصل أن يكون  
 محاسنى أيضا أو محذور وقد رواه الترمذى من طريق شعبة عن أبي إسحق عن الأسود  
 بقوله أقوله بكفر فقال بدلها بجاهلية وكذا المصنف في الحج من طريق أخرى عن الأسود  
 ورواه الأصبهاني من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحق ولفظه قلت حدثني جدنا حفظت  
 أوله ونسبت آخره ووجهها الاستعسالي على رواية إسرائيل وفيما قال نظيرا لقوله ما هو على قوله  
 يكون في رواية شعبة ادراج والله أعلم **(قوله بابا)** بالنصب على البدل كذا لا في طرق الموضوعين  
 ولغيره بالرفع على الاستئناف **(قوله ففعله)** يعنى بكى الكعبة على ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما سبق في ذلك مسوطا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وفي الحديث معنى ما ترجمه لأن قريشا  
 كانت تعظم أمر الكعبة جدا فغشى صلى الله عليه وسلم أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالاسلام  
 أنه غير ناهك النفس بدافعهم عليهم في ذلك لو استفاد منه ترك المصلحة لا من الوقوع في المقدسة ومنه  
 انكار ترك المتكره خشية الوقوع في أنكره متوأن الامام يسوس رعيته بموافقه اصلاهم ولو  
 كان مضطورا لما لم يكن محرم **(قوله باب من خص بالعلم قومادون قوم)** أى سوى قوم لا يعنى  
 الادون وكرهية الاضافة بغير تنوين وهذه الترجمة قريبة من الترجمة التي قبلها ولكن هذه في  
 الاقوال وتلك في الأفعال أو فيهما **(قوله حدثنا عبيد الله)** هو ابن موسى كاتب للباقيين **(قوله)**  
**عن معروف** هو ابن خزيمة رواية كفى رواية كريمة وهو تابعي صغير مكي وليس له في البخاري غيره هذا  
 الموضوع وأوله بفتح الميم وتشديد الراء المفتوحة وخم الموحدة وآخره مبهمة وهذا الاسناد من  
 عوالى البخارى لأنه يفتقر بالثلاثيات من حيث ان الراوى الثالث منه ضايع وهو أبو الطفيل  
 عامر بن واثله الذى آخره الضايع وتاويله في البخارى غيره هذا الموضوع **(قوله حدثنا الناس)**  
**بما يعرفون** كذا وقع في رواية أبي ذر وسقط كمن روايته عن الكشيحي وغيره بتقديم المتن  
 استدأ بمعلقا فقال وقال على الخ ثم عقبه بالاسناد والمراد بقوله بما يعرفون أى يفهمون وزاد  
 آدم بن أبي إمام في كتاب العلم عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره ودعوا ما يشكرون أى  
 ما يشبهه عليهم فهمه وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج وفيه دليل على ان التشابه لا ينبغي أن يذكر  
 عند العامة ومثله قول ابن سعد وما أت محمد بن داود ما حد ثنا لعله عقولهم إلا كان لبعضهم  
 قنطرة وامسلم وعن كره الحديث بعض دون بعض أحسن في الأحاديث التي ظاهرها الخروج  
 على السلطان ومالك في حديث الصفات وأبو يوسف في الغرائب ومن قبلهم أو هو مرة كما تقدم  
 عنه في الجرايين وإن المراد ما يقع من الفتن وشيوعه من حديثه عن الحسن أنه أنكر حديث أنس  
 الطحاوي بقصة العريين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعقده من المبالغة في سفك الدماء وتأويله  
 الواضح وضابط ذلك أن يكون ظاهرا الحديث يقوى البديهة وظاهرها في الأصل غير مراد  
 فالاستساك منه عند من يفتنى عليه الأخذ بظاهره مطلوب والله أعلم **(قوله حدثني أبي)** هو  
 هشام بن أبي عبد الله الدستواقي **(قوله روينه)** أى راكب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وإجلالة حاله والرجل باسكان الحاء المهملة وأكثر ما يجعل للبعير لكن معاذ كان في تلك الحالة  
 روينه صلى الله عليه وسلم على جارية يأتى في الجهاد **(قوله قال يا معاذ بن جبل)** هو خبران  
 المتقدمان ابن جبل يفتح النون وأما معاذ بن الضم لانه منادى مفرد على هذا اختيار ابن مالك لعدم

قال ابن الزبير بكفره تفتت  
 الكعبة فجعلت لهبا بين  
 بابا يدخل الناس وبابا  
 يخرجون ففعله ابن الزبير  
 (باب) من خص بالعلم  
 قومادون قوم كراهية أن  
 لا يفهموا وقال على حدثنا  
 الناس بما يعرفون أن يحبون  
 أن يكتب الله ورسوله  
 حدثنا عبيد الله بن موسى  
 عن معروف بن خزيمة عن  
 أبي الطفيل عن علي بن ذلك  
 حدثنا إسحق بن إبراهيم  
 قال حدثنا معاذ بن هشام  
 قال حدثني أبي عن قتادة  
 قال حدثنا أنس بن مالك  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ومعاذ رديسه على  
 الرجل قال يا معاذ بن جبل

قال ليسك يا رسول الله  
وسعديك قال يا معاذ قال  
ليسك يا رسول الله وسعديك  
ثلاثا قال ما من أحد يشهد  
أن لا اله الا الله وأن محمدا  
رسول الله صدق ما من قلبه  
الا حرمه الله على النار قال  
يا رسول الله أفلا أخبره الناس  
فيسبشروا قال اذا يتكلموا  
وأخبر بها معاذ عندهمونه

احتياجه الى تقدير واختيار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كانه  
أضيف والمنادى المضاف منصوب وقال ابن التين يجوز النصب على ان قوله معاذ ثلثه فالتقدير  
يا ابن جبل وهو يرجع الى كلام ابن الحاجب بتأويل (قوله قال ليسك يا رسول الله وسعديك)  
اللب بفتح اللام معناه ههنا الاجابة والسعد المساعدة كانه قال ليا لك واسعدالك ولكنك ما تبنا  
على معنى التأكد والتكرير اجابة بعد اجابة واسعدا بعد اسعدا وقيل في أصل ليسك  
واشتقاقها غير ذلك وستوضحه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله ثلاثا) أى الدوام الاجابة  
قبلا ثلاثا وصرح بذلك في رواية مسلم ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد الحديث ثلاثا  
ليفهم عنه (قوله صدقا) فيه احتراز عن شهادة المصدق وقوله من قلبه يمكن أن يتعلق بصدقا أى  
يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ويمكن أن يتعلق يشهد أى يشهد بقلبه والا قول أولى وقال الطبري  
قوله صدقا أى هم مقام الاستقامة لان الصدق يعبر به قول عن مطابقة القول لغيره  
ويصبر به فعلا عن تحري الاخلاق المرضية كقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدقه أى حقق  
ما أورده قولنا بجملة فلا انتهى وأراد به هذا التقرير ورفع الاشكال عن ظاهر الخبر لانه يقتضى  
عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لمخيه من التعميم والتأكد لكن ذلك الادلة  
القطعية عند أهل السنة على ان طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار الشفاعة  
فعل أن ظاهره غير مدفكاته قال ان ذلك مقيد بعمى عمل الاعمال الصالحة قال ولا يهل خفاء  
ذلك لم يؤذن لها فى التشهير وقد أجاب العلماء عن الاشكال أيضا بأجوبة أخرى منها ان مطلقه  
مقيد بعمى قالها تأييدا ثم مات على ذلك ومنها أن ذلك قال قبل نزول القرآن وفيه نظر لان مثل  
هكذا الحديث وقع لاهى هريرة كما رواه مسلم وصحبه متأخر عن نزول كثر القرآن وكذا  
وردد نحو من حديث أبي موسى رواه أحمد بإسناد حسن وكان قدومه فى السنة التى قدم  
فيها أبو هريرة ومنها انه خرج نحو القالب اذا الغالب أن الموحى يعمل الطاعة ويحجب  
المعصية ومنها أن المراد بصرى على النار تحريم خلقه فيها لا أصل دخولها ومنها أن المراد  
النار التى أعدت للكافرين لا الطيقة التى أقررت لعصاة الموحدين ومنها أن المراد بصرى على  
النار سر مجلته لان النار لا تأكل كل مواضع السجود من المسلم كما ثبت فى حديث الشفاعة  
أن ذلك محرم عليها وكذا السائر الناطق بالتوحيد والعلم عند الله صلى الله عليه وسلم (قوله فيستبشرون)  
كذا لاى ذراى فهم يستبشرون وللباقين يحذف النون وهو وجه لوقوع القاء بعد النون أو  
الاستفهام أو العرض وهى تنصب فى كل ذلك (قوله اذا يتكلموا) تشديد المناء المقنونة وكسر  
الكاف وهو جواب وجواب أى ان أخبرتهم يتكلموا ولا يصلى والكشيمى يتكلموا باسكان  
النون وضم الكاف أى يستعوان العمل اعتمادا على ما يتلوه من ظاهره وروى البرزالي بإسناد  
حسن من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه فى هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أدت  
لمعاذ فى التشهير فلقبه عمر فقال لا يهل ثم دخل فقال يا نبي الله أنت أفضل رأيا ان الناس اذا سمعوا  
ذلك اتكلموا عليها قال فرددوه هذا معدود من موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد بخبره صلى الله  
عليه وسلم واستدل بعض متكلمي الاشاعرة من قوله يتكلموا على ان اللعنة اختارها كاسين فى علم  
الله (قوله عندهمونه) أى موت معاذ وأغرب الكرماتى فقال يحتل أن يرجع الضمير الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم (قلت) ويرثه ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال  
 أخبرني من شهد معاذاً حين حضرته الوفاة يقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً  
 لم ينعني أن أحدكم موه بالاحفافة أن تسلكوا فذكره (قوله تأتما) هو قطع الهزمة وتشديد  
 المثلثة المضمومة أي خشية الوقوع في الآثم وقد تقدم توجيهه في حديثه الوحي في قوله  
 يفتن والمراد بالآثم الحاصل من كثرة العلم ودل منيع معاذ على أنه عرف أن النبي من التبشير  
 كان على التنبيه لعل الصريح والالما كان يحبره أملاً أو عرف أن النبي مقصد الاتكال  
 فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد الأول وأوجه لكونه خبر ذلك إلى  
 وقت موته وقال القاضي عياض لعل معاذ لم يفهم النبي لكن كثر عزمه على العمل فمنهم  
 تبشيره (قلت) والرواية لا تنقص صحة في النبي فالأولى ما تقدم وفي الحديث جواز  
 الإدراك بيان نواضع النبي صلى الله عليه وسلم ومنفعة معاذ بن جبل من العلم لأنه خصه بمآذ  
 وفيه جواز استقصار الطالب عما يترد فيه واستدانة في اشاعة ما يعلم به وحده (قوله حدثنا  
 مسدد حدثنا معمر) كذا الجميع وذكر الجبائي أن عبد وسوا القاسمي رواية عن أبي زيد المروزي  
 باسقاط مسدد من السند قال وهو وهم ولا تصل السند إلا بذكره انتهى ومعمر هو ابن سليمان  
 التيمي والسند كله بصريون الامعاذا وكذا الذي قبله إلا اسحق فهو مروزي وهو الامام  
 المعروف بابن زاهره (قوله ذكرى) هو باضم على البناء للما يسم فاعله ولم يسم أنس من ذكر  
 له فلنك في جميع ما وقت عليهم من الطرق وكذلك جابر بن عبد الله كما تقدم من عند أحمد لأن  
 معاذ إنما حدث به عن موته بالشام وجابر وأنس إذ ذلك بالدين في شهادته وقد حضر ذلك من  
 معاذ عمرو بن ميون الأودي أحد المخضرمين كما سيأتي عند المصنف في الجهاد وبأن الكلام  
 على ما في سابقه من الزيادة ثم روى النسائي من طريق عبد الرحمن بن مرة العمصاني المشهور أنه  
 سمع ذلك من معاذ أيضاً فيحصل أن يقصر المذهب بأحدهما والله أعلم (بشيء) أو المرزى  
 في الأطراف هذا الحديث في مسند أنس وهو من مر اسئل أنس وكان حقه أن يذكر في المبهعات  
 والله موفق (قوله من أن الله) أي من أني لأجل القى قدره الله يعني الموت كذا قاله جماعة  
 ويحصل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة (قوله لا يشرك به) اقتصر على نفي  
 الاشتراك لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء ويستدعي إثبات الرسالة بالضرورة إذ من كذب رسول  
 الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك أو هو مثل قول القائل من توأمت صلاته أي  
 مع سائر المشركين فإلزام من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به وليس في قوله دخل  
 الجنة من الاشكال ما تقدم في السياق الماضي لأنه أهم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده  
 (قوله فآخرها معاذ عن موته تأتما) معنى التأمم الصريح الوقوع في الآثم وهو كالتبشير وإنما  
 خشي معاذ من الآثم المرتب على كثرة العلم وكأنه فهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبر  
 بها أخباراً ما قاله أنس فلا أنشأ الناس فأخذ هو أو لا يصحوم المنع فلم يخبر بها أحد ما طهره  
 أن المنع إنما هو من الأخبار عما يقابل قبل موته فآخرها خاصاً من الناس فجمع بين الحكمين  
 ويقوى ذلك المنع لو كان على عمومته في الأشخاص لما أخبر به بذلك وأخبرته أن من كان  
 في مثل مقامه في الفهم أنه ينبغي من أخباره وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد من وجه

تأتما • حدثنا مسدد قال  
 حدثنا معمر قال سمعت أبي  
 قال سمعت أنساً قال ذكرني أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لمعاذ من أن الله لا يشرك به  
 شيئاً دخل الجنة فقال لا أبشر  
 الناس



أخبره انقطاع عن معاذاته لما حضرته الوفاة قال أَدْخُلُوا عَلَى النَّاسِ فَادْخُلُوا عَلَيْهِ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا جَعَلَهُ اللَّهُ فِي الْجَنَّةِ وَمَا كُنْتُ أَحَدُكُمْ هُوَ الْأَعْدَاءُ الْمَوْتِ وَشَاهِدِي عَلَى ذَلِكَ أَوْ الدَّرَدَاءُ فَقَالَ صَدَّقَ أَخِي وَمَا كَانَ يَحْدِثُكُمْ بِهِ إِلَّا خُسْرًا وَمَوْتَهُ وَقَدْ وَقَعَ لَأَيُّ أَيْبٍ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَدْنِ طَرِيقَ أَيُّ طَبِيعَانِ أَبَا أَيُّوبَ غَزَا الرُّومَ فَغَرَسَ فَلَمَّا حَضَرَ قَالَ سَأَلْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ لَأَحَى هَذِهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ هُوَ سَمِعْتُمْ يَقُولُ مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِذَا عَرَضَ هَذَا الْجَوَابُ فَأَجِبْ عَنِ أَمْسَلِ الْأَشْكَالِ بَانَ مَعَاذَ الطَّلَعِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ مِنَ الْمَنْعِ التَّصَرُّمِ بِذَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِأَهْرَ بَرَّةً أَنْ يَشْرِبَ ذَلِكَ النَّاسُ فَلَقِيَهُ عَمْرُو بْنُ قَعْقَعٍ وَقَالَ ارْجِعْ يَا أَهْرَ بَرَّةُ وَدَخِلْ عَلَى إِثْرِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَفْعَلْ فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَشْكَلَ النَّاسُ فَعَلِمَ يَعْمَلُونَ فَقَالَ فَعَلِمَ أَوْ جَرَّهَ مَسْلَمٌ فَكَانَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِهَذَا أَخَافُ أَنْ يَشْكَلَ النَّاسُ كَانَ بَعْدَ قِصَّةِ أَيُّ هَرِيقَ فَكَانَ النَّبِيُّ لِلْمَصْلَةِ لَا لِلتَّصَرُّمِ فَلِذَلِكَ أَخْبَرَهُ بِمَعَاذِ الْعَمَلِ الْإِثْمَ بِالتَّبْلِغِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **(قَوْلُهُ لَا)** هِيَ لِلنَّبِيِّ لِسْتَ دَاخِلَةٍ عَلَى أَخَافُ بِلِ الْمَعْنَى لَا يَشْرِبُ اسْتَأْذَنَ فَقَالَ أَخَافُ وَفِي رِوَايَةٍ كَرِيمَةٍ أَنِّي أَخَافُ بِأَثْبَاتِ التَّعْلِيلِ وَالْحَسَنِ بِنِ سَفِيَّاتٍ فِي مَسْنَدِهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ مَعْقَرٍ قَالَ لَا دَعْمَ فَلْيَتَنَافَسُوا فِي الْأَعْمَالِ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَشْكَلَ **(قَوْلُهُ بَابُ الْحَيَاءِ)** أَيْ حَكَمَ الْحَيَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ وَهُوَ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يَقَعُ عَلَى وَجْهِ الْأَجْلَالِ وَالْاحْتِرَامِ لِلْكَأْبَرِ وَهُوَ مَحْمُودٌ وَأَمَّا يَقَعُ سَبَابُ التَّكْرُّمِ أَمْ شَرْعِيٌّ فَهُوَ مَذْمُومٌ وَلَيْسَ هُوَ بِحَاجِ شَرْعِيٍّ وَانْمَاحِو ضَعْفَ وَمَهَانَةٍ وَهُوَ الْمَرَادُ يَقُولُ بِمَجَاهِدٍ لَا يَنْعَلُ الْعِلْمُ مَسْتَحْيٍ وَهُوَ بِاسْكَنْ الْحَيَاءَ وَلَا فِي كَلَامِهِ نَاقِصَةٌ لَا نَاقِصَةٍ وَلِهَذَا كَانَتْ مَسِيئَةٌ تَعْلَمُ مَضْعُومَةً وَكَأَنَّهُ أَرَادَ تَحْرِيسَ الْمُتَعَلِّينَ عَلَى تَرْكِ الْهَجْزِ وَالتَّكْبَرِ لِيَا يُوْثِرُ كُلِّ مَنَافِعٍ مِنَ النِّقْصِ فِي التَّعْلِيمِ وَقَوْلُهُ بِمَجَاهِدٍ هَذَا أَوْ صَاحِبُهُ أَوْ نَعِيمٌ فِي الْحَلِيقَةِ طَرِيقٌ عَلَى بَنِ الْمَدِينِ عَنْ ابْنِ عَيْنٍ مَعْنَى مَنصُورٍ عَنْهُ وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ جَمِيعٍ عَلَى شَرْطِ الْمَصْنُفِ **(قَوْلُهُ وَفَاتَتْ عَائِشَةَ)** هَذَا التَّعْلِيلُ وَمَعْلَمُهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَابِرٍ عَنْ مَضِيَّةَ بَنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي حَدِيثٍ أَوَّلُهُ أَنَّ سَمْعَةَ بَنْتَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّةَ سَأَلَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غَسْلِ الْخَضِرِ **(قَوْلُهُ هَاشِم)** هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ فِي الْأَسْنَادِ مِنَ الطَّلَاقِ رِوَايَةُ تَابِي عَنِ مَثَلِهِ عَنِ جَمَاعَةٍ عَنْ مَثَلِهَا وَفِيهِ رِوَايَةُ الْأَنْبَاءِ عَنْ أَبِيهِمُ الْبَنَاتِ عَنْ أَهْلِهَا وَزَيْبُهَا هِيَ بَنْتُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ رِبِيَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسَبَتْ إِلَى أُمِّهَا تَشْرِبُ فَقَالَ كَرِهَ نَهَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **(قَوْلُهُ جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ)** هِيَ بَنْتُ حُلَيْثَانَ وَالدَّاءُ أَنْسَ بَنُ مَالِكٍ **(قَوْلُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَنْصَحِي مِنَ الْحَقِّ)** أَيْ لَا يَأْمُرُ بِالْحَقِّ فِي الْحَقِّ وَقَعْتُ أُمُّ سَلِيمٍ هَذَا الْكَلَامُ بِسَطَا الْعِزَّةَ فِي ذِكْرِ مَا تَنْصَحِي النَّاسَ مِنْ ذِكْرِ بَعْضَةِ الرِّجَالِ وَلِهَذَا قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ كَأَنَّكَ تَقُولُ بِمَسْلَمٍ مَضْمُونِ الْمَضْمُونِ **(قَوْلُهُ أَذَاهِي أَحْتَمَلُ)** أَيْ رَأَيْتُ فِي مَنَامِهَا أَنِّي أَتَجَمَّعُ **(قَوْلُهُ أَذَارَاتُ الْمَاءِ)** يَدُلُّ عَلَى تَحْقُوقِ ذَلِكَ وَجَعَلَ رُفَّةَ الْمَاءِ شَرْطًا لِلتَّحْقُلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا تَمَزَّجَتْ بِالْمَاءِ لَأَغْلَسَ عَلَيْهَا **(قَوْلُهُ فَعُطِفَتْ أُمُّ سَلَمَةَ)** فِي مَسْلَمٍ مِنْ حَدِيثِ أَنْسَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لِعَائِشَةَ أَيْضًا وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَاتِمًا كَأَنَّهَا حَاضِرَتَيْنِ **(قَوْلُهُ تَعْنِي وَجْهَهَا)** هُوَ الْمُنْتَهَى فَوْقَ وَالْقَاتِلِ عُرْوَةَ وَقَالَ تَعْنِي زَيْبُهَا الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ **(قَوْلُهُ وَتَحْتَمَلُ)** بِحَذْفِ هَمْزَةٍ لَا اسْتِفْهَامَ وَلِلْكُتْمِيقِ أَوْ تَحْتَمَلُ بِأَيْتَامِ قَيْسِلٍ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَحْذِلَامَ يَكُونُ فِي بَعْضِ النَّاسِ وَبَعْضُ

قَالَ لَا أَخَافُ أَنْ يَشْكَلَ **(بَابُ)** الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ وَقَالَ بِمَجَاهِدٍ لَا يَنْعَلُ الْعِلْمُ مَضْمُونِ وَلَا مَسْكُورٍ وَقَالَتْ عَائِشَةُ نَسِمُ التَّسَاءُفِ الْأَنْصَارُ لَمْ يَنْعَمَنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَّقَهُنَّ فِي الدِّينِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو معاوية قَالَ حَدَّثَنَا هَاشِمٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْصَحِي مِنَ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ غَسْلُ إِذَا أَحْتَمَلَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذَارَاتُ الْمَاءِ فَعُطِفَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تَعْنِي وَجْهَهَا وَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَتَحْتَمَلُ الْمَرْأَةُ قَالَ نَمُ

ثوبت يمينك فيهم بهما والله حدثنا استعمل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حدوتني ما هي فوقع ٢٠٣ التماس في شجر البادية ووقع في نفسي

انها النخلة قال عبد الله فاستحييت فقالوا يا رسول الله اخبرنا بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة قال عبد الله حدثتني أي بعلو في نفسي فقال لأن تكون قلنا أحب الي من أن نكون لي كذا وكذا (باب) من استضاف امر غير بالسؤال حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود عن الامش عن منصور الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي قال كنت رجلا مذا فامرت المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال فيه الأوضاع (باب) هذا كرا العلم والفتيا في المسجد حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث بن سعد قال حدثنا أنفسم مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر أن رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن ننهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل المدينة من ندى الحنفية ومن أهل الشام من الحنفية ومن أهل نجد من نجد وقال ابن عمر وزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن أهل اليمن من

ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على انها انما أنكرت وجود المني من أصله ولهذا أنكرت عليها (قوله) رب عيذك أي أقفرت وصارت على التراب وهي من الالفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها طاهرها (قوله) فم بهما حقه كسوقه في الكلام على مباحته في كذب الطهارة ان شاء الله تعالى (قوله) حدثنا جميع هو ابن أبي أويس وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم وأوردته هنا ليعرف ابن عمر فاستحييت ولأن سفيان عري كونه لم يقل ذلك لتعنه فضله فاستنزه حياته بن عمر فتوي ذلك وكان يمكنه اذا استخيا اجلا لان هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سرا ليعبر به عنه فجمع بين المصطنع ولهذا عقبه المصنف باب من استضاف امر غير بالسؤال وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب قال كنت رجلا مذا موهو بتقبل الذال المهية والمذمى كبر المذمى وهو باسكان المهية المله الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة وسياق الكلام علمية في الطهارة أيضا واستدل ببعضهم على جواز الاعتدال على الخبر الملقنون مع القدح على المقطوع وهو خاطفي النسائي ان السؤال وقع وعلى حاضر (قوله) باب ذكر العلم أي القاء العلم والفتيا في المسجد وأشار بهذه الترجمة الى الردعي من وقفه في المايعة في المباحة من رفع الأصوات فنهى على الجواز (قوله) ان رجلا قام في المسجد لم أفت على اسم هذا الرجل والمراد بالمسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد منه ان السؤال من مواقت الحج كان قبل السفر من المدينة وقرن باسكان امر الموعظ من قطعها وقول ابن عمر وزعمون الى آخره يفسر عن روى الحديث تاما كابن عباس وغيره وفيه دليل على اطلاق الزعم على القول الحق لان ابن عمر سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يفهمه لقوله لم أفت هذه مائة الى آخره قصار رويها عن غيره وهو دال على شدة قصر رويها عنه وسياق الكلام على فوائده في الحج ان شاء الله تعالى (قوله) باب من أجاب السائل بأكرما سأله قال ابن المبرم وقع هذه الترجمة التنبية على ان مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل اذا كان السبب خاصا والجواب عاما جاز وحل الحكم على عموم القسط لاهل خصوص السبب لانه جواب وزيادة فائدة ويؤخذ منه أيضا ان المقي اذا استل عن واقعة واحفل عنده أن يكون السائل يتدبر بجوابه الى ان يعيده الى غيره محل السؤال تعبه عليه أن يفصل الجواب ولهذا قال فان لم يجد ملين فكما سأل عن حالة الاختيار فاجاب بها وزاد حالة الاضطرار وليست أجنبية عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك وما مام وقع في كلام كثير من الأصوليين ان الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مقصدا الحكم المسؤل عنه فانه ابن دقيق العيد في الحديث أيضا الصمدون عمالا ينصرون ما ينصرون طلبا للايجاز لان السائل سأل عما ليس فاجب بما لا يلبس اذا الاصل الاباحة ولو عدد لما يلبس لطالبه بل كان لا يؤمن أن تحسك بعض السامعين يتفهوهم فظن اختصاصه بالحرم وأيضا فالمقصود ما يحرم لسه لا ما يحل له لسه لانه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه ان يحتجب شيئا مخصوصا (قوله) وابن أبي ذئب هو باضم عطفه على قول آدم حدثنا ابن أبي ذئب والمراد ان آدم معهم من ابن أبي ذئب باسنادين وفي رواية غير ابن ذئب عن الزهري بالعطف على نافع ولم يعد

يلزم وكان ابن عمر يقول لم أفتقه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب) من أجاب السائل بأكرما سأله قال حدثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن

ذكر ابن أبي ذئب (قوله ان رجلاً) لم أقف على اسمه وساق بقية الكلام على فوائد في كتاب الحج  
أيضاً ان شاء الله تعالى • (خاتمة) • اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث  
وحديث منتهى التابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر والتعليق التي لم وصلها في مكان  
آخر أربعة وهي كتب لأمير السريّة ورجل جابر إلى عبد الله بن أبي نضرة وقصة ضمام في رجوعه إلى  
قومه وحديث أنما العلم بالعلم وباقي ذلك وهو عثمان بن حذيفة كلهما موصولة فالحكم ومنها ستة  
عشر حديثاً وبغير تكرير أربعة وستون حديثاً وقدوافقه مسلم على تخريجها إلا ستة عشر  
حديثاً وهي الأربعة المتعلقة بالذكورة وحديث أبي هريرة ما رواه داود وسد الأمر إلى غير أهل وحديث  
ابن عباس المهم على الكتاب وحديثه في الذبح قبل الرمي وحديث عقبة بن الحارث في شهادة  
المروضة وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثاً وحديث أبي هريرة أسعد الناس بالشفاقة  
وحديث الزبير بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث علي وحديث علي في الصفقة وحديث أبي  
هريرة في كونه أكرم الصحابة حديثاً وحديث أم سلمة ما إذا أرسل الله من الفتى وحديث أبي هريرة  
حفظت وعاطين والمراد بموافقة مسلم موافقة على تخريج أصل الحديث عن صحابة وإن وقعت  
بعض المخالفة في بعض الساقات وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنتان  
وعشرون أثر أربعة منها موصولة وبقيتها معلقة قال ابن رشد في البخاري كتاب العلم سلب من  
أجاب السائل بما كثر عاقل عنه أشار قمته إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالصحة اعتقاداً على  
النسبة للصحة وأشار قبل ذلك بقليل بترجمته في بعض الاختيار بحفاة أن يقصر فهم بعض  
الناس عنه إلى أنه لم يسمع ذلك فأنفع الطيب بالطلب بارع عساق وأبدع الأساق رحمه الله تعالى

• (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء) •

باب ما جاء في قول الله عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة الآية وفي رواية الأصل ما جاء في قول الله عز وجل  
ما قبله ولكريمة باب في الوضوء وقول الله عز وجل إلى آخره والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشرائطه  
وصفته ومقدماته والوضوء المضم هو الفعل والفتح الماء الذي يوضأ به على المشهور وقيل ما وسحق  
في كل منهما الأمران وهو مشتق من الوضوء ومعنى بذلك لأن المصلي يتنظف به فيصبر وضاً  
وأشار بقوله ما جاء إلى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون التقدير إذا قمتم إلى الصلاة  
محدثين وقال الآخرون بل الأمر على عموم من غير تقدير بحذف الألف حتى أئخذت على  
الاجاب في حق غيره على التنب وقال بعضهم كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً وبذلك لهذا  
ما رواه أحمد وأبو داود ومن طريق عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أبا هريرة بن زيد بن  
الخطاب حدثت أم عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهر أكل أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الأمن حدث  
ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح  
صلى الصلوات بوضوء أحق فقال له عمر إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله فقال عبد الله بن أبي ليلى  
الجواز وساق حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حديث واختلف العلماء في ما يضاف من وجوب  
الوضوء قبل يجب بالحدث وجوباً موصلاً وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معاً ورجمه جماعة من  
الشافعية وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن

النبي صلى الله عليه وسلم  
ان رجلاً سألهم ما يبلى الحرم  
فقال لا يبلى القميص ولا  
العصامة ولا السراويل ولا  
البرنس ولا ثوباً باسمه الويس  
أو الزعفران فان لم يجد  
التعطين فليبلى الخفين  
وليقطعهما حتى يكونا تحت  
الكعبي

• (بسم الله الرحمن الرحيم  
كتاب الوضوء) •

• (باب) • ما جاء في قول الله  
تعالى إذا قمتم إلى الصلاة  
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم  
إلى المرافق وأمسحوا  
برؤسكم وأرجلكم إلى  
الكعبي

عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أمرت بالوضوء إذا قمنا إلى الصلاة واستنبت بعض العلماء من قوله تعالى إذا قمنا إلى الصلاة أن يجاب السنة في الوضوء لأن التقدير إذا أردت القيام إلى الصلاة فتوضأ لإجلها ومثله قولهم إذا رأيت الأمر معك أي لأجله وتسلط هذه الآية من قال إن الوضوء أول ما فرض بالدينه فاما ما قبل ذلك فنقل عن عبد البر اتفاق أهل السيرة على أن غسل الجنابة أغفر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو عكة كافر فثبت الصلاة وأنه ليس قط الوضوء الوضوء كما لا يخفى له عالم وقال الحاكم في المستدرج أن أهل السنة مجمعة على دليل الردي على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المسألة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تكي فقلت هو لا محالة من قرش فقد جاءهوا القتل فقال "توفى وضوء" فتوضأ المحدث (قلت) وهذا يصلح رداعلى من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة لآل من أنكر وجوبه حيث ذكر وقد جزم ابن الجهم المالكي بأنه كان قبل الهجرة فتقدموا بوجوه من به لا يشرع إلا بالدين سنة فيرويه عليه ما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يرويه عن أبي الأسود ديم عروقه أنه ان جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى وهو مرسل ووصلنا أحمد بن طريق ابن لهيعة أيضاً لكن قال عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه وأخرجه ابن ماجه من رواه يزيد بن سعد عن عيسى بن الزهري فهو موقوف لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الثوري عن عيسى بن موصول ولوليت مكان على شرط الصحيح لكن المرفوع فيه رواية ابن لهيعة (قوله) بين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة (قوله) كذا في رواية تينابز رفع على الخبرية ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق أي فرض الوضوء غسل الأعضاء غسل مرة أو على الحال السابقة مسنداً لغيره أي فعل مرة أو على لغة من يشب الجزأين بأن أو أعاد لفظة مرة لإرادة التفسير أي الوجه مرة واليد مرة الخ والبيان المذكور يمكن أن يشر به إلى حارو أو بعد من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وهو يات الفعل لجل الآية إلا أن الأثر يفيد طلب اتحاد الحقيقة وقولاً يتعين بعد ذلك الشارع أن المرة الواحدة للإيجاب وما زاد على الاستصحاب وساقى الأحاديث على ذلك فيبايعد وأما حديث أبي ابن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بما حق توضأ مرة وتوالت هذا وضوءاً لا يقبل أنه الصلاة الأب فقيه بيان القول معالكة حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه بطريق أخرى كلها ضعيفة (قوله) وضوءاً بضاعتين مرتين) كذا في رواية أخرى وهو غير متين بغير تكرار وساقى هذا التعليق موصولاً باب مفرع الكلام عليه (قوله) ثلاثاً أي وضوءاً أيضاً ثلاثاً زاد الأصل ثلاثاً على نسق ما قبله وساقى موصولاً أيضاً باب مفرع (قوله) ولم يدعى ثلاثاً أي لم يأت في حق من الأحاديث المرفوعة حق وضوءه صلى الله عليه وسلم أن يغزى على ثلاث بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم من زاد عليها وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال من زاد على هذا أرفق فقد أساء وظلم أسانيد جيد لكن عدمه مسلم في جملة ما أنكره على عمرو بن شعيب لأن ظاهره عدم النص من الثلاث وأوجب بأنه أمر سني والأسمه تتعلق بالنقص والظلم بالزيادة وقيل فمخلف تقدير من قصر من واحدة وثو دمه ماروا نعم من جاد من طريق المطلب من خلفه مرفوعاً الوضوء مرة مرتين

قوله ابن الجهم في نسخة ابن  
الحكم

قال أبو عبد الله وبين النبي  
صلى الله عليه وسلم أن فرض  
الوضوء مرة مرة وتوضأ  
أيضاً مرتين مرتين وثلاثاً  
ولم يزد على ثلاث

وثلاثا فان نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ وهو من سل رجليه ثقات وأجيب عن الحديث أيضا بان الرواية لا تنفقوا على ذكر النقص فيه بل أكثرهم مقتصر على قوله نحن زاد فقط كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الأسفرائني عن بعض العلماء انه لا يجوز النقص من الثلاث وكما يتسلسل بظاهر الحديث المذكور وهو مجيب على الجاحج وأما قول مالك في المدونة لأحب الواحدة الأمن العالم فليس فيه إيجاب زيادة عليها والله أعلم (قوله ذكره أهل العلم الأسرافيه) يشهد بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريقين هلال بن يساف أحد التابعين قال كان يقال من الوضوء أسراف ولو كنت على شاطئ نهر وأنت رطب لمحوه عن أبي النضر ابن مسعود وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسنادين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (قوله وإن تجاوزوا الخ) يشهد إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال ليس بعد الثلاث شيء قال أحدوا سحقا وغيرهما لا يجوز الزيادة على الثلاث وقال ابن المبارك لا آمن أن يأثم وقال الشافعي لأحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث فان زاد لم أكرهه أي لم أكرهه لأن قوله لأحب يقتضي الكراهة وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه ومكرهاته تنزيه وحكي الدارمي عنهم عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة فهو قاس فاسد يلزم من القول بصرم الزيادة على الثلاث أو كراهتها انه لا ينبغي تجديد الوضوء على الإطلاق واختلف عند الشافعية في القيد الذي يمتنع منه حكم الزيادة على الثلاث فالأصح أن صلى به فرضا أو قلا وقيل الفرض فقط وقيل مثله حتى سجدة التلاوة والشكر ومن المصنف وقيل ما يقصده الوضوء وهو أعم وقيل إذا وقع الفصل زمن يحفل في مثله قضى الوضوء عادة وعند بعض الحنفية انه راجع إلى الاعتقاد فان اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة أخطأ ودخل في الوعيد أو فلا يشترط للصددي بل لو زاد إلى اربعه غير هالولوم ولا سيما إذا قصد به القرية للحدث الواردة الوضوء على الوضوء فور (قلت) وهو حديث ضعيف ولعل المصنف أشار إلى هذه الرواية وسماها في بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى ويستقيم من ذلك ما لو علم انه يني من العضوض لم يصبه المأثم المرات أو بعضها فانه يقبسل موضعه فقط وأما مع الشك الطارئ بعد الفراغ فلا ثلاثا يقول به الحال إلى الوسواس المذموم (قوله باب لا تقبل صلاة بغير طهور) هو بضم الطاء المهملة والمراد به ما هو أعم من الوضوء والغسل وهذه الترجمة فقط حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر وأبو داود وغيره من طريق أبي الليخ بن اسامة عن أبيه وله طرق كثيرة ولكن ليس فيها شيء على شرط الناصري فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه (قوله لا تقبل) كذا في روايتنا انضم على البناء لما يسم فاعلموا أخرجه المصنف في قوله الحبل عن اسحق بن نصر وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل انه والمراد بالقبول هنا ما راد في العصة وهو الاجزاء وحقيقة القول غرة وقوع الطاعة مجزئة وافعة لما في التعمول كما كان الامان بشرطها مظنة الاجراء الذي القول ثمره عبر عنه بالقبول مجازا وأما القول المتني في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من أفى عرفا لم تقبل صلاة فهو المصطفى لا مقصد يصح العمل ويتحقق القول لما تعلق ولهذا كان بعض السلف يقول لأن تقبل في صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا فانه ابن عمر قال لأن الله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين

وكره أهل العلم الأسرافيه فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم (باب) لا تقبل صلاة بغير طهور حديثا اسحق بن ابراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه انه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاقم

(قوله أحدث) أي وجدته الحديث والمراد به الخلل من أحد السبلين وانحساره أو هزيمة  
 بأخص من ذلك تسيبها لاخف على الاغلق ولأنها قد بقيت في أثناء الصلاة أكثر من غيرها  
 وأما باقي الأحداث اختلف فيها بين العلماء كمن المذكور ليس المراد التي ملأ القوم والجماعة فقل  
 أبا هريرة كان لا يرى النقض بشئ منها وعليه معنى المصنف كما سبق في باب من لم ير الوضوء الامن  
 انحر حين وقيل ان أبا هريرة إنما انصرف في الجواب على ما ذكر لعلمه ان السائل كان يعلم ما هذا ذلك  
 وفيه بعدوا استدلال الحديث على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان خروجه اختياريا ام اضطراريا  
 وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لان القبول انتهى إلى غاية الوضوء وما بعده مما عتق قبلها  
 فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا (قوله يتوضأ) أي الماء أو ما يقوم مقامه وقد روى  
 التساقط اسناد قوي عن أبي ذر مرفوعا الصعد العطب وضوء المسلم فاطلق الشارع على التيمم  
 وضوءه كونه فاهم مقامه ولا يخفى أن المراد بقبول صلاته كان محمدا فتوضأ أي مع باقي شروط  
 الصلاة والله أعلم (قوله باب فضل الوضوء والفرج المحجلون) كذا في أكثر الروايات بالرفع وهو على  
 سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث أنتم الفرج المحجلون وهو عند مسلم وأبو داود واستثنائية  
 والفرج المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل وأما خبر قوله من أثار الوضوء في رواية  
 المسنن والفرج المحجلين بالعطف على الوضوء أي وفضل الفرج المحجلين كما صرح به الاصطفي في روايته  
 (قوله عن خالد بن زيد الاسكندراني) أحد فقهاء الثقات وروايته عن معمر بن أبي هلال  
 من باب رواية الاقران (قوله عن نعيم الجمر) يضم الميم واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني وصف  
 هو أو موهبه لكونهما كافا بغير ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وزعم بعض العلماء ان وصف  
 عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز وفيه نظر فقد جزم ابراهيم الحارثي بان نعيم كان  
 يباشر ذلك ورجال هذا الاسناد الثلاثة تصفهم مصريون وهم اللث وشبهه والراوي عنه والمصنف  
 الآخر مدنيون (قوله رقيت) بضم الراء وكسر القاف أي صنعت (قوله فتوضأ) كذا في الجمهور  
 الروايات والمكتسبين بومابذل قوله فتوضأ وهو تصفيف وقد رواه الاسماعيلي وغيره من الوجه الذي  
 أخرجه عنه البخاري بلفظ ثم توضأ و زاد الاسماعيلي فيه غسل وجهه ويديه ورفع في عضديه وغسل  
 رجله فرفع في سابقه وكذا المسلم من طريق عمرو بن الحارث عن معمر بن أبي هلال بنحو مومن طريق  
 عمارة بن غزوة عن نعيم وزاد في هذه ان أبا هريرة قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يتوضأ فأخاد دفعه وفهذه على من زعم ان ذلك من رأى أبي هريرة قبل هومن روايته ورواه معا (قوله  
 أمي) أي أمة الاجابة وهم المسلمون وقد تطلق أمة محمد براهبها أمة الدعوة وليست مرادها  
 (قوله يذعون) بضم الهمزة أي ينادون ويسهون (قوله غرا) بضم الغيم وتشد الراء جمع أغراي  
 ذو غرة أو أصل الغرة لغة بياض تكون في جهة الفرس ثم استعملت في الجمال والتبرع وطيب الذكر  
 والمراد بها هنا النور الكائن في وجوده أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغرا منصوب على المفعولية  
 ليدعون أو على الحال أي أنهم اذا دعوا على رؤس الاشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه  
 الصفة (قوله محجلين) بالمهمل والجيم من التعجيل وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم  
 الفرس وأصله من الجعل بكسر الملهة وهو الخلل والمرض هنا أيضا النور واستدل الحلبي بهذا  
 الحديث على ان الوضوء من خصائص هذه الامة وفيه نظر لانه ثبت عند المصنف في قصة سارة

أحدث حق يتوضأ قال  
 رجل من حضرموت  
 ما أحدث بأبا هريرة قال  
 فسأه وضراطه (باب فضل  
 الوضوء والفرج المحجلون من  
 آثار الوضوء) حدثنا يحيى  
 ابن بكير قال حدثنا الليث  
 عن خالد بن سعيد عن أبي  
 هلال عن نعيم الجمر قال  
 رقيت مع أبي هريرة على  
 ظهر المسجد فتوضأ فقال  
 اني سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول ان أمي  
 يذعون يوم القيامة غرا  
 محجلين

رضي الله عنهم الملك الذي اعطاها هاجر ان سار قلهم الملك بالدنو منها قامت تموضاً وتوسلي  
وفي قصصهم رجع الاربأيضاً فام تموضاً وصلى ثم كالم الغلام قالوا هجران الذي اختصت به هذه  
الامة هو الفرة والتجيب لا أصل للوضوء وقد صرح بذلك في رواية مسلم عن أبي هريرة أيضاً فروا  
قال سيبالست لا حد غيركم وله من حديث حديثه نحوه وسبب كسر الهمزة واسكان الياء  
الاخرة أي علامة وقدا عترض بعضهم على الحلبي بحدوث هذا وضوء الانبياء قبل  
وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه واحتمال ان يكون الوضوء من  
خصائص الانبياء دون أئمتهم الا هذه الامة **(قولهم من آثار الوضوء)** بضم الواو ويجوز قصها على  
أنها ما قاله ابن دقيق العيد **(قولهم من استطاع منكم ان يطيل غرته فليقل)** أي فليقل الفرة  
والتجيب واقتصر على احدها لما دللتها على الاخرى نحو سبيل تقصيم الحرا واقتصر على ذكر  
الفرة وهي مؤنث تدون التجيب وهو مذكر لان عمل الفرة أشرف اعضاء الوضوء وأول ما يقع عليه  
النظر من الإنسان على ان في رواية مسلم من طريق عمار بن غزيرة ذكر الامر بن ولقته فليقل غرته  
وتجيبه وقال ابن بطال كنى أبو هريرة بالفرة عن التجيب لان الفرة لا سبيل الى الزيادة في غسله  
وفيما حال فقل له يستلزم قلب اللغة وما نقاه ممنوع لان الاطالة ممكنة في الوضوء بان يفصل الى  
صفحة العنق مثلاً ونقل الزايعي عن بعضهم ان الفرة تطلق على كل من الفرة والتجيب ثم ان  
ظاهره انه بقية الحديث لكن رواه أحمد بن محمد بن طريق فليقل عن نعيم وفي آخره قال نعيم لا أدري قوله  
من استطاع الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أومن قول أبي هريرة ولم أره من الجلة في رواية  
أحمد بن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا من رواه عن أبي هريرة غير رواية  
نعيم هذه والله أعلم اختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التجيب فقبل الى المنكسب  
والركبة وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأى عن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبد  
باسناده حسن وقيل المستحب الزيادة الى نصف العضد والساق وقيل الى فوق ذلك وقال  
ابن بطال وطائفة من المالكية لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى الله عليه وسلم  
من زاد على هذا فقد أضاف وظلم وكلامهم معترض من وجوه ورواية مسلم صريحة في الاستحباب  
فلا تعارض بالاحتمال وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي  
مردودة عما قلناه عن ابن عمر وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكبر الشافعية والحنفية  
وأما ما أولهم الاطالة المطالبة بالمدومة على الوضوء فمعترض بان الراوي أدري بمعنى ما روى كيف  
وقد صرح رفعه الى الشارع صلى الله عليه وسلم وفي الحديث معنى ما ترجمه من فضل الوضوء لان  
الفضل الحاصل بالفرة والتجيب من آثار الزيادة على الواجب فكيف الظن بالواجب وقد وردت  
فيه احاديث مختصرة محجة أخرجهما مسلم وغيره وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد لكن اذا  
لم يحصل منه أدنى للمسجد أو لم ين فيه والله أعلم **(قولهم باب)** بالنون لا يتوضأ بفتح الواو على البناء  
للفعل **(قولهم من الشك)** أي بسبب الشك **(قولهم حدثنا علي)** هو ابن عبد الله المدني وسفيان  
هو ابن عيينة **(قولهم عن عباد)** هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب وسقطت الواو من  
رواية كريمة غلط لان سعيد الرواية عن عباد أصلاً ثم ان شيخ سعيد في محتمل ان يكون هم عباد  
كله قال كلاهما عن عمأى هو الثاني وهو عبادي محتمل ان يكون محذوفاً ويكون من حراسيل

من آثار الوضوء عن استطاع  
منكم أن يطيل غرته  
فليقل (باب) لا يتوضأ  
من الشك حتى يستيقن  
حدثنا علي قال حدثنا  
سفيان قال حدثنا الزهري  
عن سعيد بن المسيب وعن  
عباد بن نعيم

ابن المسيب وعلى الأول جرى صاحب الأطراف ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن  
 الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه ورواه ثقات لكن سئل أحمد  
 عنه فقال انه منكر **(قوله عن عه)** هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الانصاري مسلم  
 وغيره في رواية سمع لهذا الحديث من طريق ابن عينة واختلف هل هو عم عباد له أو ولاته  
**(قوله انه شك)** كذا في روايتنا شكنا في ذلك وقضاء ان الراوي هو الشاك وصرح بذلك ابن  
 خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفان ولفظه عن عه عبد الله بن زيد قال سألت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن الرجل يوقع في بعض الروايات شك فيضم أوله على البناء للمفعول وعلى  
 هذا قالوا في أنه غير الشان ووقع في مسلم شك في الضم أيضا كما ضطه النووي وقال لم يسم  
 الشاك قال وجاه في رواية البخاري أنه الراوي قال ولا ينبغي ان يتوهم من هذا ان شكى بالفتح أي  
 في رواية مسلم وانما ثبت على هذا لان بعض الناس قال انه لم يظهر له كلام النووي **(قوله الرجل)**  
 بالضم على الحكاية وهو وما بعده في موضع نصب **(قوله يحتمل)** يضم أوله وفتح المجهة وتشديد  
 الباء الاخيرة المفتوحة أصل من انه بال والمعنى يظن والظن هنا أعين من تساوى الاحتمالين  
 أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل التقدير ان الظن خلاف اليقين **(قوله يحتمل الثاني)** أي  
 الحديث خارجا عنه وصرح به الاسعدي ولفظه يحتمل اليه في صلته انه يخرج منه شيء وفيه  
 العدول عن ذكر الشيء المستقذر بخاص اسمه الألف ضرورة **(قوله في الصلاة)** تحت بعض  
 المالكية نظارهم فقصوا الحكم عن كان داخل الصلاة وأوجبوا الوضوء على من كان خارجا  
 وفرقوا بالنهي عن ابطال العبادة والنهي عن ابطال العبادة متوقف على صحتها فلا معنى  
 للتريق بذلك لان هذا التحليل ان كان ناقضا خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيما كسبه  
 النواقض **(قوله لا يقتل)** بإجزم على النهي ويجوز الرفع على أن لا نافية **(قوله أولا ينصرف)**  
 هو شك من الراوي وكأنه من على لان الرواية غيره روى وعن سفان لفظ لا ينصرف من غير شك  
**(قوله صوتا)** أي من مخرجه **(قوله أو يحد)** أو للتوبيخ وعبر بالوجدان دون التمسك لما لو  
 لمس المثل ثم يده ولا حاجة فيه لمن استدله على أن لمس الذبر لا ينقض لان الصورة تحمل على  
 لمس ما قارب له ليعنه ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يقض الحديث وليس المراد  
 تخصيص حديث الأمرين باليقين لان المعنى اذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى فاه  
 الخطأ في وقال النووي هذا الحديث أصل في حكم بقاء الاشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف  
 ذلك ولا يضر ذلك الطارئ عليه وأخذ هذا الحديث جمهور العلماء وروى عن مالك التقض  
 مطلقا وروى عنه التقض خارج الصلاة دون داخلها وروى هذا التفصيل عن الحسن  
 البصري والاول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي وهو رواية ابن القاسم عنه وروى ابن نافع  
 عنه لا وضوء عليه مطلقا كقول الجمهور وروى ابن وهب عنه أحب الي أن يوضو ورواية  
 التفصيل لم تثبت عنه وانما هي لاصحابه وجل بعضهم الحديث على من كان به وسواس وتمسك  
 بأن الشكوى لا تكون الا عن علمه وأوجب بجا دل على التعميم وهو حديث أبي هريرة عند  
 مسلم ولفظه اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشك على نفسه أي لا فلا يخرج من  
 المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا وقوله فلا يخرج من المسجد أي من الصلاة وصرح بذلك

عن عه أمشكا الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 الرجل الذي يحتمل اليه أنه  
 يجد الشيء في الصلاة فقال  
 لا يقتل أو لا ينصرف حتى  
 يسمع صوتا أو يجد ريحا



(باب) التخصف في الوضوء  
 • حدثنا علي بن عبد الله قال  
 حدثنا سفيان عن عمرو قال  
 أخبرني كريب عن ابن عباس  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 نام حتى نفخ ثم صلى وبعث  
 قال اضطجع حتى تنفخ ثم  
 قام فصلى ثم حدثنا سفيان  
 مرة بعد مرة عن عمرو بن  
 كريب عن ابن عباس قال  
 بت عندنا حتى يموت ليلة  
 فقام النبي صلى الله عليه  
 وسلم من الليل فلما كان في  
 بعض الليل قام النبي صلى  
 الله عليه وسلم فتوضأ من  
 شئ معلق وضوءاً خفيفاً  
 يحققه عمرو ويطمسه فقام  
 يصلي فوضأت نحوهما  
 توضأ ثم جثث حتى صحت عن  
 يساره ورجع قال سفيان  
 من شاله فحولي فجعلني عن  
 عنقه ثم صلى ما شاء الله ثم  
 اضطجع فنام حتى نفخ ثم  
 أنا المنادي فاذن الصلاة  
 فقام معي إلى الصلاة فصلى  
 ولم يتوضأ قلنا العسمران  
 ناسا يقولون إن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم تنام  
 عينه ولا ينام قلبه قال عمرو  
 سمعت عبيد بن عمر يقول  
 روي الألبانوسجي ثم قرأني  
 أرى في المنام أني أتجسك

أبو داود في روايته وقال العراق ما ذهب إليه مالك راجح لانهما خطأ للصلاة وهي مقصود والشي  
 الشك في السبب المبرئ وغيره احتاط للطهارة وهي وسيلة والتي الشك في الحدث التامض لها  
 والاحتياط للمقاصد وأول من الاحتياط للوسائل وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوي لكنه  
 غير ليدل على الحديث لانه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق وقال الخطابي يستدل به على أن وجب  
 الحدث من وجده من رجع انخر لانه اعتبر وجدان الرجوع ورتب عليه الحكم ويمكن الفرق بأن  
 الحدود تدرك بالشبهة والشبهة هنا قائمة بخلاف الأول فانه تحقق (قوله باب التخصف في  
 الوضوء) أي جواز التخصف (قوله سفيان) هو ابن عينة وعمرو هو ابن دينار المكي لا البصري  
 وكريب بالتصغير من الاسماء المفردة في الصحاح والاستاذ يكون سوى على وقد أقام بهادة  
 وفيه رواية تاتي عن تابعي عمرو عن كريب (قوله ورجع) قال اضطجع أي كان سفيان يقول  
 تارة تام وتارة اضطجع وليسامة تافين بل بينهما عموم وخصوص من وجه لكنه لم يرد إقامة  
 أحدهما فقام الاخر بل كان إذا روى الحديث مطولاً قال اضطجع فنام كما ساقى وإذا  
 اختصره قال نام أي مضطجعا واضطجع أي ناماً (قوله ثم حدثنا) يعني أن سفيان كان يحدثهم  
 بمختصراتهم صاري يحدثهم مطولاً (قوله ليله فقام) كذلك أكثر ولابن السكن فنام النون  
 بدل القاف وضوحها القاضى عياض لاجل قوله بعد ذلك فلما كان في بعض الليل قام انتهى ولا  
 ينبغي الجزم بغيره لأن توجيهها ظاهر وهو أن الفاء في قوله فلما فصلت فاجله الثانية وإن كان  
 مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل (قوله فلما كان) أي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم (في بعض الليل) وللكشف معنى. يدل في فمجهول أن تكون معناه هو ما يحفل أن  
 تكون زائدة وكان تامة أي فلما حصل بعض الليل (قوله ثم) يقع المعية وتشديد النون أي  
 الثيرة العسقة (قوله معلق) ذكر على إرادة الجلاء والوعاء وقد أخرج بعد أبواب بلفظ معلقة  
 (قوله يحققه عمرو ويطسه) أي يصفه بالتخصف والتقليل وقال ابن المنير يحققه أي لا يكثر  
 الدلك ويقله أي لا يزيد على مرة مرة وفيه دليل على إيجاب الدلك لانه لو كان يمكن اختصاره  
 لا اختصره لكنه لم يختصره انتهى وهي دعوى مردودة فانه ليس في الخبر ما ينتهي الدلك بل  
 الاقتصار على سيلان الماء على العضو أخف من قتل الدلك (قوله نحوهما توضأ) قال الكرماني  
 لم يقل مثلاً لان حقيقة مماثلته صلى الله عليه وسلم لا يقدر عليها غيره انتهى وقد ثبت في هذا الحديث  
 كما ساقى بعد أبواب فتمت فصنع مثل ما صنع ولا يلزم من اطلاق التسمية المساواة من كل جهة  
 (قوله فانه) بالنداء أي أعلمه والمستقل فناداه (قوله فلي ولم توضأ) فيه دليل على أن النوم  
 ليس حدثاً بل مظنة الحدث لانه صلى الله عليه وسلم كان تمام عينه ولا ينام قلبه فلما أحدث لهم  
 بذلك ولهذا كان رجوعاً إذا قام من النوم ورجعاً لم يوضأ قال الخطابي وانما يمنع قلبه النوم  
 ليس الوحي الذي يأتيه في منامه (قوله قلنا) القائل سفيان والحديث المذكور صحيح كما ساقى من  
 وجه آخر وعبيد بن عمر من كبار التابعين ولا يه عمير بن قنادة صحبة وقوله روي الألبانوسجي رواه  
 مسلم مرفوعاً وساقى في التوحيد من روايته بشرط عن أنس ووجه الاستدلال بما تلا من جهة  
 أن الرأى لم تكن وحيداً لما جاز لأبراهيم عليه السلام الاقدام على ذبح ولده وأغربه الداودي  
 الشارح فقال قول عبيد بن عمر لا تعلق له بهذا الباب وهذا الزام منه للشارح بأن لا يذكر من

الحديث بالإمامة على الترجمة فقط ولم يشترط ذلك أحدوان أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً  
 مخشوع والله أعلم وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة أن شاء الله  
 تعالى **(قوله باب اسباغ الوضوء)** الاسباغ في اللغة الاتمام ومنه درج اسباغ **(قوله وقال ابن عمر)**  
 هذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه باسناد صحيح وهو من تفسير الشئ بلازمه إذا الاتمام  
 يستلزم الاتمام عادة وقدرى ابن المنذر باسناد صحيح أن ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع  
 مرات وكان بالغ فيها دون غيرها لأنها محل الأسباغ غالباً للاعتناء بهم المشي حفاظاً والله أعلم  
**(قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة)** هو القعني والحديث في المطا والاسناد كله مدينون وفيه رواية  
 تأتي عن نايبي موسى عن كريب وأسماء بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يسهو وحده صحبة وسأقي مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى **(قوله دفع من عرفة)** أي فاض  
**(قوله بالشب)** بكسر الشين المنجحة هو الطريق إلى الجبل واللام فيه للمهد **(قوله ولم يسبغ الوضوء)**  
 أي خففه ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث المسمى **(قوله فقلت الصلاة)** هو بالنسب  
 على الإغراء وعلى الحذف والتقدير تريد الصلاة يؤيد مقوله في رواية تأتي فقلت أفصلي  
 يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير رأت الصلاة **(قوله قال الصلاة)** هو بالرفع على الابتداء  
 وأمامك بفتح الهمزة خبره وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه  
 صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً وأما من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستعاضة فباطل  
 لقوله في الرواية الأخرى فجعلت أصب عليه موعوضاً ولقوله هنا ولم يسبغ الوضوء **(قوله نزل)**  
 فتوضاً فأسبغ الوضوء فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يصل بينهما بصلاته قاله  
 الخطابي وفيه نظر لا محتمل أن يكون أحدث **(قوله فأنشد)** المأثري توضأ به صلى الله عليه وسلم  
 لما شئت كان من ما زعم أن أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه باسناد حسن  
 من حديث علي بن أبي طالب فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ما زعم لمغير الشرب  
 وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى **(قوله باب غسل الوجه باليد)**  
 من غرفة واحدة) مراد بهذا التسمية على عدم اشتراط الاعتراف باليدين جميعاً والاشارة إلى  
 تضعيف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيمنه وجميع الحائضين بينهما  
 بأن هذا حدث كان توضأ من أنه يصيبه من يساره على يمينه والآخر حيث كان يفتقر لكن  
 سياق الحديث بإياه لأن فيه بعد أن تناول الماء أحدي يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما  
**(قوله حدثنا عبد الرحمن بن عبد الرحيم)** هو أبو يحيى المعروف بصاعقة وكان أحد الحفاظ وهو من مسار  
 شيوخ البخاري من حيث الاسناد وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضاً وقد أدركه البخاري  
 لكن لم يرقه وفي الاسناد رواية نايبي عن نايبي زيد بن عطاء **(قوله أنه توضأ)** زاد أبو داود وفي أثره  
 من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن محبوباً أراكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم توضأ فغاباً فغاب ما وللناسق من طريق محمد بن مجاهد عن زيد بن أسلم أول الحديث وضاً  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة **(قوله فغسل وجهه)** القاء تفصيله لأنها داخله بين  
 الجمل والمفصل **(قوله أخذ غرفة)** وهو بيان لفصل وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جملة  
 غسل الوجه لكن المراد بالوجه ألاما هو أهم من المقروض والمستون بدليل أنه أعاد ذكره ثانياً

**(باب) • اسباغ الوضوء**  
 وقال ابن عمر اسباغ الوضوء  
 الاتمام • حدثنا عبد الله بن  
 مسلمة عن مالك عن موسى  
 ابن عقبة عن كريب مولى  
 ابن عباس عن أسماء بن زيد  
 أنه سمعه يقول دفع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من  
 عرفة حتى إذا كان بالشب  
 نزل فقال ثم توضأ ولم يسبغ  
 الوضوء فقلت الصلاة يا رسول  
 الله فقال الصلاة أمامك  
 فركب فلما جاء المذبة نزل  
 فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم  
 أقيمت الصلاة فغسل المغرب  
 ثم أقم كل انسان يعبده في  
 منزله ثم أقيمت العشاء فغسل  
 ولم يصل بينهما • **(باب) •**  
 غسل الوجه باليد من  
 غرفة واحدة • حدثنا عبد  
 الرحمن بن عبد الرحيم قال أخبرنا  
 أبو سلمة الخزاعي منصور بن  
 سلمة قال أخبرنا ابن بلال  
 يعني سليمان بن زيد بن أسلم  
 عن همام بن يسار عن ابن  
 عباس أنه توضأ فغسل  
 وجهه أخذ غرفة من ماء  
 فغضم به ما واستنشق ثم  
 أخذ غرفة من ماء فجعل بها  
 هكذا

بعذر كالمضضة والاستساق بفرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضضة والاستساق بفرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا اذا كان بفرفة واحدة لان اليد الواحدة قد لا تستوعبه **(قوله)** اضافها بيان لقوله فجعل بها هكذا **(قوله)** فغسل بها أي بالفرفة ولا يصلي وكذا يغتسل بها أي باليدين **(قوله)** ثم مسح برأسه لم يذكر لها غفرة مستقلة فقد يتبادر به من يقول بطهورة الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نفض يده ثم مسح رأسه زاد التساق من طريق عبد العزيز الذروري عن زيد وأذنيه مرة واحدة ومن طريق ابن مهزيان ما تضمنها السباحين وظاهرهما باليهاميه وزاد ابن خزيمه في هذا الوجه وادخل امسح به فيها **(قوله)** فرش أي سكب الماء قليلا قليلا الى ان يندقق عليه مسمى الغسل **(قوله)** حتى غرلها صريح في أنه لم يكف بالرش واما ما وقع عند أبي داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسح يديه يذوق القدم ويد تحت النعل فالمراد بالمسح تيسيل المسالك حتى يستوعب العضو وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في النعل كما ساقى عند المصنف من حديث ابن عمر وأما قوله تحت النعل فان لم يصل على التجوز عن القدم والأفهي رواية مشادة ورواها هاشم بن سعد لا يخرج ما تفرد به فكيف اذا خالف **(قوله)** فغسل بها رجله يعني اليسرى قائل يعني هو زيد بن أسلم أو من دونه واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لان العضو اذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء الوضوء الذي يليه وأيضا فالفرفة تلاقى أول بر من أجزائه كل عضو فصر مستعملا بالنسبة اليه وأوجب بان الماء مادام متصلا باليد مثلا لا يسهى مستعملا حتى ينقل وفي الجواب بحث **(تبيين)** ذكر ابن السكيت أنهم رواه بلفظ فغسل بها رجله اليمنى المهمة واللام المشددة قال ففعله جعل الرجلين غفلة العضو الواحد فعد الغفلة الثانية تكرر لان العمل هو الشرب الثاني انتهى وهو تكلف ظاهر والحق أنها تعصيف **(قوله)** باب التسمية على كل حال وعند الوقاع أي الجماع وعطفه عليه من عطف الخاص على العام للاهتمام به وليس العموم ظاهر من الحديث الذي أورده لكن يستفاد من باب الاولى لانه اذا شرع في حالة الجماع وهي مما أمر فيه بالصمت فغفرا أو في شبه اشارة الى تضعف ما ورد من كراهة ذكر الله في حال الخللا من الوقاع لكن على تقدير رجعه لا ينافي حديث الباب لانه يحصل على حال ارادة الجماع كما ساقى في الطريق الاخرى ويقدم ما أطلقه المصنف ما رواه ابن أبي شيمون طريق علقمة بن مسعود وكان اذا غشي أهله فأنزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيبا **(قوله)** جرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن العتقر من صفار التابعين وفي الاسناد ثلثون من التابعين **(قوله)** فقضى بينهم كذا السبق والجرى والباقيين بينهما هو أصوب ويحصل الاول على أن أقل الجمع اثنان وساقى مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وأفاد الكرماني انه رأى في نسخة قوت على الفريرى قبل لاي عبد الله يعني المصنف من لا يحسن العربية يقولها بالافارسية قال ثم **(قوله)** باب ما يقول عند الغفلة أي عند ارادة دخول الخللا ان كان معذ الذلل والافلا تقدير **(تبيين)** أشكل ادخال هذا الباب والابواب التي بعد ما باب الوضوء مرة واحدة لا شرع في ابواب الوضوء ذكرتم ما فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تحفيقه واستصحاب اسبابه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا تزل تأخيرها عن غسل الوجه لان محلها مقارنة أول بر منته قد غشيها في الذكر عنه وتأخيرها سواء لكن ذكر بعدها

أضافها الى يده الاخرى فغسل بها وجهه ثم أخذ غفرة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غفرة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه ثم أخذ غفرة من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غفرة أخرى فغسل بها رجله اليمنى اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ **(باب)** التسمية على كل حال وعند الوقاع **(حديثنا)** على بن عبد الله قال حدثنا جري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم اذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ففقطي بينهما ولد لم يضره **(باب)** ما يقول عند الغفلة **(حديثنا)** آدم قال حدثنا شعبة عن عبد العزيز ابن صهيب قال سمعت أنسا يقول كن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الغفلة قال اللهم اني أعوذ بك من

القول عند الخلاء واستقر في ذكر ما يتعلق بالاستجماء ثم رجع فذكر الوضوء مرة ومرة وقد خفي وجه المناسبة على الكرماني فاستروح فأثلا ما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع ان النجاسة انما هي قبل غسل الوجه لا بعده ثم توسط أبواب الملاحة بين أبواب الوضوء وأجاب بقوله قلت البضاري لا يراعي حسن الترتيب وجه قصده انما هو في نقل الحدو شوما تعلق به حصه لا غير انتهى وقد أبطل هذا الجواب في ذلك نفسه فقال لما ناقش البضاري في أشخاص ذكرهم تفسير بعض الالتفات بما عندنا وترك البضاري هذا المكان أولى لأنه ليس من موضوع كتابه وكذلك قال في واضع آخر اذا لم يظهر له توجيه ما يقوله البضاري مع ان البضاري في جميع ما يورد من تفسير الغريب انما يتقلد عن أهل ذلك القرن كابي عبيدة والتضرب بن جميل والقرطبي وغيرهم وأما المباحث الفقهية ففعلها مستقلة لمن الشافعي وأبي عبيد وأما المائل الكلاسي فأكثرها من الكراييسي وابن كلاب وشيوخهما والعجب من دعوى الكرماني انه لا يقصد تحيين الترتيب بين الأبواب مع أنه لا يعرف لاحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره حتى قال جمع من الأئمة نفسه البضاري في تراجمه وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا يخفى وقد أفغنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادئ الرأي ينظر الناظر فيه أهل يمينه بترتيبه كما قال الكرماني لكنه اعترضني بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاما كما سأذكر هذا وقد تلمح انه ذكر أولاً فرض الوضوء كذا ذكرناه وأنه شرط لصحة الصلاة ثم فضله وأنه لا يجب الامع التيقن وأن الزيادة فيه على ايهال الماء الى العضو ليس بشرط وأن ما زاد على ذلك من الاسباغ فضل ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بغرفة واحدة وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشترع الله عند دخول الخلاء فاستطرد من هنا لآداب الاستجماء وشروطه ثم رجع ليبان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وان التين والثلاث سنة ثم ذكر سنة الاستئثار اشارة الى الابتداء بتطهير البواطن قبل الظواهر وورد الامر بالاستجماء وترافق حديث الاستئثار فترجم به لأنه من جملة الخلف ثم رجع الى حكم التخصيف فترجم بغسل التدين لاجمع الخفين اشارة الى أن التخصيف لا يمكن فيه المسح دون مسمي انفسل ثم رجع الى المظففة لأنها أخت الاستئثار ثم استدرك بغسل العينين ثلاثين لأنهما لا يدخلان في معنى القدم وذكر غسل الرجلين في التعلين دعا على من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على التعلين على ما سأبينه ثم ذكر فضل الابتداء بالماء فيجب طلب الماء للوضوء ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضوء ثم ذكر الاستئانة في الوضوء ثم ما يمنع على من كان على غرضه واستقر على ذلك اذا ذكر شياً من أعضاء الوضوء استطرده الى ما له به تعلق لمن يمين التأمل الى أن أكل كتاب الوضوء على ذلك وسلك في ترتيب الصلاة أبطل من هذا المسلك فأورد أبواب طاهرة تناسب في الترتيب فكانت في ذلك والله أعلم (قوله الخبث) بضم الميم الواحدة كذا في الرواية وقال الخطاط انه لا يجوز زغره وقد سبق بأنه يجوز اسكان الواحدة كذا في طاهره مما جاء على هذا الوجه ككتاب وكتب قال النووي وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بان البلاء هنا ساكنة بينهم أبو عبيدة الا ان ديان ان ترك التخصيف أولى لأنه يشبهه بالمصدر والخبث جمع خبث والخبثات جمع خبيثة يريد ذكر ان الشياطين وانهم قاله الخطاط وابن حبان وغيرهما وقع في نسخة

ابن عساكر قال أبو عبد الله يعني البخاري ويقال الخبث أي باسكان الموحدة فإن كانت محقة  
 عن الحركة فقد تقدم توجيهه وإن كانت بمعنى المفرد فعناء كما قال ابن الأعرابي المكروه قال  
 فإن كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من الملال فهو الكثر وإن كان من الطعام فهو الحرام  
 وإن كان من الشراب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخبثات المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة  
 ليحصل التناسب ولهذا وقع في رواية الترمذي وغيره أعود بالله من الخبث والخبثات والخبث  
 والخبثات هكذا على الشك الأول بالاسكان مع الآخر والآخر الثاني بالتحريك مع الجمع أي من الشيء  
 المكروه ومن الشيء المذموم أو من ذكران الشياطين وأنهم وإن صلى الله عليه وسلم يستعيد  
 اظهار العبودية ويجهز بها للتعليم وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن  
 المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الآخر قال إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعود بالله  
 من الخبث والخبثات واستأذني على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره هذه الرواية  
 (قوله تابعه ابن عرعر) اسمه محمد وحديثه عند المصنف في الدعوات (قوله وقال غندر) هذا  
 التعليق وصله البرز في مسنده عن محمد بن يشار بن داود عن غندر بن زائدة عن حماد بن حنبل عن  
 غندر بلفظ إذا دخل (قوله وقال موسى) هو ابن اسمعيل التبوذي (قوله عن حماد) هو ابن  
 سلمة يعني عن عبد العزيز بن صهيب وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور (قوله  
 وقال سعيد بن زيد) هو أخو حماد بن زيد ورأى هذه وصلها المؤلف في الادب المفرد قال  
 حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء قال فذكر مثل حديث الباب وأفادت  
 هذه الرواية تعيين المراد من قوله إذا دخل الخلاء أي كان يقول هذا الذكر عند ارادة الدخول  
 لا بعده والله أعلم وهذا في الامكنة المعتدلة لذلك بقربة الدخول ولهذا قال ابن بطال رواية إذا أتى  
 أعم لشمولها انتهى والكلام هنا في مقامين أحدهما هل يخص هذا الذكر بالامكنة المعتدلة لذلك  
 لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن ويشمل حتى لو بال في انه  
 مثلاً في جانب البيت الأصغر الثاني ما لم يشترع في قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فمن يكره  
 ذكر الله في تلك الحالة يفضل أمافي الامكنة المعتدلة ذلك فقوله قبل دخولها أمافي غيرها فقوله  
 في أول الشرع وكشعر يشابه مثلاً وهذا مذهب الجمهور وقالوا فمن نسي يستعد بقلبه لا بلسانه  
 ومن يمينين طلقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج الى تفصيل (تنبيه) سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية  
 المينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه وليس له في البخاري غير هذا الموضوع المعلق لكن لم ينفرد  
 بهذا اللفظ فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز مثله وأخرجه البيهقي من طريقه  
 وهو على شرط البخاري (قوله باب وضع الماء عند الخلاء) هو بالماء وحقيقته المكان الخالي  
 واستعمل في المكان المعتد لقضاء الحاجة مجازاً (قوله ورواه) هو ابن عمر (قوله عن عبد الله)  
 بالصغير (ابن أبي زيد) مكى ثقة لا يعرف اسم أبيه ووقع في رواية الكشي عن ابن أبي زائدة وهو  
 غلط (قوله فوضعت له وضوءاً) بفتح الواو أي ما ليسوا به قبل يحتمل أن يكون ناوله إليه استخفى  
 به وفيه نظر (قوله فأخبر) تقدم في كتاب العلم أن معوية بنت الحرث خالة ابن عباس هي الخبيرة  
 بذلك قال التميمي فيه استحباب المكافأة للدعاء وقال ابن التميمي مناسبة الدعاء لابن عباس بالتسليم

تابعه ابن عرعر عن شعبة  
 وقال غندر عن شعبة إذا أتى  
 الخلاء قال موسى عن حماد  
 إذا دخل وقال سعيد بن زيد  
 حدثنا عبد العزيز إذا أراد  
 أن يدخل (باب) وضع الماء  
 عند الخلاء حدثنا عبد الله  
 ابن محمد قال حدثنا هشام بن  
 القاسم قال حدثنا ورقاء  
 عن عبد الله بن أبي يزيد عن  
 ابن عباس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم دخل الخلاء  
 فوضعت له وضوءاً قال من  
 وضع هذا فأخبر فقال اللهم  
 فقه في الدين

على وضعه المائمين جهة أنه تردين ثلاثة أمورا ما أن يدخل اليه بالماء الى الخلاء أو يضعه على الباب ليتأمله من قرب أو لا يفعل شأ فقرأى الثاني أوفق لان في الأول تعرضا للاطلاع والثالث يستدعي مشقة في طلب الماء الثاني أسهلها ففعله بدل على ذكائه فناسب أن يدعيه بالتفقه في الدين ليعمل به النفع وكذا كان وقد تدمت باقي باحثة في كتاب العلم **(قوله باب لا تستقبل القبلة)** في رواية تناهض المنشأة على البناء للمفعول ورفق القبلة وفي غيرها ينفع الماء للصيانة على البناء للفاعل ونصب القبلة ولا تستقبل مضمومة على أن لا نافعة ويجوز كسر هاء على أنها نافية **(قوله)** الاعند البناء جداراً ونحوه) ولكن شيهي أو غيره أي كالأحجار الكبار والسورى الخشب وغيره من السوراة قال الامام علي ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور وأوجب بثلاثة أجوبة أحدها أنه بحسب حقيقة الغائط لأنه المكان المظلم من الارض في الفضاء وهذه حقيقة القوية وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعده لذلك مجازاً فيخص التهي به اذا اُصل في الاطلاق الحقيقة وهذا الجواب للأصمعي وهو أقواها ثانياً ان استقبال القبلة انما يتحقق في القضاء وأما الجدار والابنية قائما اذا استقبلت أضف اليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنبر ويعقوب بأن الابنية المستعدة ليست صالحة لأن يصل فيها فلا يكون فيه قبله بحال وقد عقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة وهو باطل ثالثاً الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعده لأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله كانه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه ابن التبر وغيره لكن مقتضاه أن لا يقي لتفصيل التراجع معنى فان قيل لم حلت الغائط على حقيقته ولم تحمله على ما هو أعم من ذلك لتناول الفضاء والبناء لا سيما والعصا يراوى الحديث قد جعله على العموم فيما لأنه قال كما سأتى عند المصنف في باب قبله أهل المدنة في أوائل الصلاة فقد تناولنا الشام فوجدنا حراً حصي بنيت قبل القبلة فنحن عرف ونستغفر فالجواب ان أبا أيوب أعمل لفظ الغائط في حقيقته ومجازه وهو العقد كانه لم يلحقه حديث التخصيص ولو لا ان حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالابنية قلنا بالتعميم لكن العمل بالدليلين أولى من الفاء أحدهما وقد بينا عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ونظيره عند أحمد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستقبل القبلة أو نستقبلها بغير وجهنا اذا عرفنا الماء قال ثم رأيت قبل موته بعام يقول مستقبل القبلة والحق أنه ليس ينافي حديث النبي خلافاً لنزعه بل هو محمول على أنه رأى في بناء ونحوه لأن ذلك هو المعمود من حاله صلى الله عليه وسلم لما بلغته في التسرور رؤية ابن عمر له كانت عن غير هذا كما سأتى فكذا روايته جابر ودعوى خصوصية ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليها اذا انحصارنا لا لتبطل الاحتمال ودل حديث ابن عمر الاتي على جواز استدبار القبلة في الابنية وحديث جابر على جواز استقبالها ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخصص من عموم مجدي ابن عمر الاجواز الاستدبار فقط ولا يقال يلحق به الاستقبال قياساً لأنه لا يصبغ الحلقه لكونه فوقه وقد تسلكه قوم فقالوا يجوز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد وبالثوري بن النضران والعمري المطلقات الجهور وهو مذهب مالك والشافعي وأصحق وهو أحمد الاقوال لا عملها جميع الأدلة يؤيد من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنبر ان الاستقبال

• (باب) • لا تستقبل القبلة  
يقول ولا غائط الاعند البناء  
جداراً ونحوه • حدثنا  
أحمد قال حدثني ابن أبي ذئب  
قال حدثني الزهري عن عطاء  
ابن يزيد السبيعي عن أبي أيوب  
النصاري قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا  
أى أحدكم الغائط



جواب الواسع بل الفاء في قوله فقال سببية لان ابن عمر ورد القول الاول منكره ثم بين سبب  
انكاره عاروا من النبي صلى الله عليه وسلم وكان يمكنه أن يقول فلقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم  
الراوي عنه وهو واسع أراد التأكيد بما جادة قوله قال عبد الله بن عمر (قوله ان ناسا) يشير بذلك  
الى من كان يقول بعموم النهي كمن سبق وهو مروى عن أي أو بى أو أى هريرة ومقل  
الاسدى وغيرهم (قوله اذا قدمت) ذكر القعود لكونه الغالب والاحال القيام كذلك (قوله  
على حاجتك) كنى بهذا الصبر وزحفه (قوله لقد) اللام جواب قسم محذوف (قوله على  
ظهر بيت لنا) وفي رواية يزيد الاستيعة على ظهر بيتنا وفي رواية عبد الله بن عمر الاستيعة على ظهر  
بيت حفصة أى اخته كما صرح به في رواية مسلم ولا بن خزيمة دخلت على حفصة بنت عمر فوجدت  
ظهر البيت وطريق الجمع أن قال اضافته اليه على سبيل المجاز لكونها اخته فله منه سبب  
أو حيث اضافته الى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذى اسكنها النبي صلى الله عليه وسلم فيه  
واسم في هذا المكان ماتت فورث عنها وساقى التزاوج المنفذ ذلك من هذا الحديث في كتاب  
الشمس ان شاء الله تعالى وحيث اضافته الى نفسه كان باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث حفصة دون  
اخوته لكونها كانت شقيقة ولم تترك من يعجبها عن الاستيعاب (قوله على لبتين) ولا بن خزيمة  
فاشترط على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على خلاه وفي رواية فرأته يقضى حاجته  
محبوبه عليه بلين والحكيم الترمذى بسند صحيح فرأته في كنف وهو يفتح الكفاف وكسر الراء  
بعدها مفتحة ثم فاهوا حتى هذا ابراهيم قال من يرى الجواز مطلقا يحتمل أن يكون رآه في  
الفضاء لكونه على لبتين لا يدل على البناء الاحتمال أن يكون جلس عليه ما لم يرفع بهما عن الارض  
ويرتد هذا الاحتمال ايضا ان ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في القضاء الا بستر كزاروا وما واد  
والحكم بسند لا بأس به يوم يقصد ابن عمر الاشراف على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحافة وانما  
صعد السطح لضرورة وكفى الزاوية الاستيعاب منه التفاهة كفى رواية للبيهقي من طريق  
نافع عن ابن عمر لم لا تفقت له رؤيته في تلك الحافة عن غير قصد أحب ان لا يحتمل ذلك من قاعدة  
لحفظ هذا الحكم الشرعي وكأنه انما آمن جهة ظهره حتى ما غله تأمل الكيفية المذكورة  
من غير محذور ودل ذلك على شدة حرص هذا العاصي على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم  
لبيتهما وكذا كان رضى الله عنه (قوله وقال) أى ابن عمر (الملك) الخطاب الواسع وغلط من زعم  
أنه مرفوع وقد فسر مالك المراد بقوله يصلون على أو أراكم أى من يلقى بطه وركبه اذا جعد  
وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهى التماسي والتصني كاساقى ساقى موضع موفى النهاية  
وفسر بأنه يخرج ركبته فصوره محمدا على وركبه وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع  
المسئلة السابقة فتأمل يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذى خاطبه لا يعرف السنة اذ لو كان عارفا  
بها لعرف الفرق بين القضاء وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس وانما كنى عن  
لا يعرف السنة بالذى يصل على وركبه لان من يفعل ذلك لا يكون الا جاهلا بالسنة وهذا  
الجواب الكرماني ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس في السياق ان واسعا سأل ابن عمر عن المسئلة  
الاولى حتى ينسب الى عدم معرفتها ثم الحصر الاخير مردود لانه قد يصعد على وركبه من يكون  
عارفا بسنن الخلاص الذى يظهر في المناسبة معادل عليه سياق مسلم في قوله عنده عن واسع قال

ان ناسا يقولون اذا فعلت  
على حاجتك فلا تستقبل  
القسلة ولا بيت المقدس  
فقال عبد الله بن عمر لقد  
ارتقت يوم اعل على ظهر بيت  
لنا فرأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على لبتين  
مستقبلا بيت المقدس لحاجته  
وقال لعلي من الذين يصلون  
على أو أراكم فقلت لا أدرى  
وا لله قال مالك بعضى الذين  
يصلون ولا يرفع عن الارض  
بسجد وهو لا يصق بالارض



كنت أصلي في المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت صلاتي انصرفت اليهم حتى فقال  
عبد الله يقول ناس قد كرا الحديث فكان ابن عمر رأى منه في حال سجود شيئا لم يتحققه فسأله  
عنه العبارة المذكورة وكان هذا بالقصة الأولى لأنهما من روايته المرفوعة المحققة عندهم فقدمها  
على ذلك الأمر المظنون ولا يعد أن يكون قرب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأسبب أن  
يعرف الحكم لهذا التابعي ليقوله عنه على أنه لا يمنع إبداء مناسبة بين هاتين المسألتين  
بخصوصهما وإن لاحدهما بالآخرى تعطف بأن يقال لعسل الذي كان يسجد وهو لاصق بطنه  
بوركته كان يظن أنه سماع استقبال القبلة بفرجه في كل حالة كما تقدم في الكلام على منار النهي  
وأحوال الصلاة أربعة قيام بركوع وسجود وقعود وانضم الفرج فيها بين الوركين يمكن إلا  
إذا جاف في السجود فرأى أن في الالصاق ضم الفرج ففعله ابتداء وتطعا والسنة بخلاف ذلك  
والاستبر بالتياب كاف في ذلك كما أن الحدار كاف في كونه خاتلين العورة والقبلة أن قلنا منار  
النهي الاستقبال بالعمرة فلما حدث ابن عمر التابعي بالحكم الأول أشار له إلى الحكم الثاني منهاله  
على ما ظن منه في تلك الصلاة التي رآه صلاها وما قول واسع لأدري فدل على أنه لا شعور عنده  
بشيء مما ظن به ولهذا لم يقل ابن عمر في الزجر واقع أعلم (قوله باب خروج النساء إلى البراز)  
أي القضاء كما تقدم وهو فتح الموحدة ثم راع بعد الالتزاي قال الخطابي كترار واد وهو لونه  
بكسرة أو وه وهو غلط لأن البراز بالكسرة هو المبرزة في الحرب (قلت) بل هو موحه لأنه يطلق  
بالكسرة على قص النسيج قال الجوهري البراز المبرزة في الحرب والبراز أيضا كما بينت فنقل  
العدا وهو الغائط والبراز القبح القضاء الواسع انتهى فعلى هذا من فتح أراد القضاء كان أطلقه  
على الخروج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم شله في الغائط ومن كسر أراد نفس  
الخارج (قوله حديثنا يحيى بن بكير) تقدم هذا الأضداد رتبته في بدء الوحي وفيه تأييدان عروقا بن  
شهاب وقرئ بالثبوت وعقيل (قوله المصاحف) بالنون وكسر الصاد المهيمة بعد هاء من مهيمة جمع  
منصع وزن مضعوهي أما صكن معروفه من ناحية البقع قال الداودي صيب بذلك لأن  
الإنسان ينصع فيها أي يخلص والظاهر أن التفسير مقول عائشة والأصح بالخاء المهيمة المتسع  
(قوله احجب) أي امسحهن من الخروج من بيوتهن بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال للسودة  
ما قال كاسا في قريسا ويحتمل أن يكون أراد أولا الأمر يسترو وجوههن فلما وقع الأمر وفق ما أراد  
أحب أيضا أن يحجب أشخاص مبالغ في التستر فله يجب لأجل الضرورة وهذا أظهر الاحتمالين  
وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقته كاسا في تفسر سورة الاحزاب وعلى هذا فقد  
كان له في التستر عند قضاء الحاجة حالات أولها بالطلبة لأنهم كثر يخرجون بالليل دون النهار كما  
قالت عائشة في هذا الحديث كس يخرجون بالليل وسبأ في حديث عائشة في قصة الإفك  
نفرحت معي أم سلمة قبل المصاحف وهو متبرزا وكذا لا يخرج إلا لاليل انتهى ثم نزل الحجاب  
فتسترون بالتياب لكن كانت أشخاص رجعا متبرزا ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول  
الحجاب أما والله ما تخفين علينا ثم اتخذت الكنف في البيت فتسترن بها كما في حديث عائشة في  
قصة الإفك أيضا قلنا بها وذلك قبل أن اتخذ الكنف وكانت قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب كما  
سبأ في شرحه في موضعه أن شاء الله تعالى (قوله فأزل الله الحجاب) وللمسألة آية الحجاب زاد أبو

(باب) وخروج النساء إلى  
البراز حديثنا يحيى بن بكير  
قال حدثنا الليث قال حدثني  
عقيل عن ابن شهاب عن  
عروة عن عائشة أن أزواج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كن يخرجن بالليل إذا تبرزن  
إلى المصاحف وهو صعيد أبيض  
فكان عمر يقول للنبي صلى  
الله عليه وسلم احجب نسائك  
فلم يكن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يفعل فخرجت  
سودة بنت زمعة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم ليلة من  
الليالي عثما وكانت امرأة  
طويلة فناداها عمر ألا قد  
هرقتك يا سودة حرصا على  
أن ينزل الحجاب فأزل الله  
الحجاب

## • حديث آخر كما قال حدثنا

أبو أسلمة عن عثمان بن عمار عن أبيه عن عائشة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال قد أذن أن يخرج جن في  
الحجاب فقال هشام بن  
البراء (باب) التبرؤ  
البيوت • حدثني إبراهيم بن  
المسعود قال حدثنا أنس بن  
عياض عن عبيد الله عن  
محمد بن يحيى بن حبان عن  
واسع بن حبان عن عبد الله  
ابن عمر قال ارتقت فوق  
ظهر بيت حفصة لبعض  
حاجتي فראيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقضي  
حاجته مستدبر القبلة  
مستقبل الشام • حدثنا  
يعقوب بن إبراهيم قال  
حدثنا يزيد قال أخبرنا يحيى  
عن محمد بن يحيى بن حبان  
أن عمه واسع بن حبان أخبره  
أن عبد الله بن عمر أخبره قال  
نقدت ظهر ذات يوم على  
ظهر بيتنا فראيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قائما  
على البتتين مستقبل بيت  
المقدس • (باب) الاستنجاء  
بالماء • حدثنا أبو الوليد  
هشام بن عبد الملك قال  
حدثنا شعبه عن أبي معاذ  
واحه عطاء بن أبي ميمونة  
قال سمعت أنس بن مالك  
يقول كان النبي صلى الله  
عليه وسلم إذا خرج لحاجته  
أبى أن يغتسل بالماء

عوائف في صحبته من طريق الزبيدي عن ابن شهاب قال قال الله الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا  
بيوت النبي إلا به وسألت في تفسير الاحزاب ان سبب نزولها قصته فبفتحه من ليل لم يعلمها  
وتأخر النفر الثلاثة في البيت واستخفا النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمرهم بالخروج فقلت آية  
الحجاب وسألت أيضا حديث عمر قلت يا رسول الله ان نسألك تدخل علينا البر والفاخر فلو  
أمرتهم ان يفتحن فقلت آية الحجاب وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال بينا النبي  
صلى الله عليه وسلم يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم اذا صابت يدرجل منهم يدها  
في فم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فقلت آية الحجاب وطريق الجمع بينهما أن أسباب نزول الحجاب  
تصددت وكانت قصته في آية الحجاب على قصة في الآية والمراد آية الحجاب في بعض ما قوله  
تعالى يدين علي بن جلايهين (قوله) حدثنا زكريا هو ابن يحيى وسألت حديثه هذا في التفسير  
مطولا ومحصلا ان سورة فخرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها وكانت عظمة اللحم فقرأها عمر بن  
الخطاب فقال يا سورة أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين فخرجت ففكك ذلك الذي  
صلى الله عليه وسلم وهو يتعشى فأرسل اليه فقال انه قد أذن لكن ان تخرجين لحاجتك قال  
ابن بطال فقه هذا الحديث انه يجوز زلتها التصرف فيما لها من الحاجة اليه من مصالحه وفيه  
مراجعة الادنى للاعلى فيما يتبين انه الصواب وحيث لا يقصد التعت وفيه منقبية لتعريفه  
جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الاغلاط في القول بل يقصد انه يعرفه  
جواز وعظ الرجل أتمه في الدين ان سورة من أتهات المؤمنين وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يتنظر الوحي في الامور الشرعية لانه يأمرهم بالحجاب مع وضوح الحاجة اليه حتى نزلت  
الآية وكذا في انه لم يخرجه بالخروج والله أعلم (قوله) باب التبرؤ البيوت • عقب المستفاد هذه  
الترجمة ليس الى ان خروج النساء للبراء لم يسفر بل اتخذت بعد ذلك الاخلاق في البيوت فاستغنين  
عن الخروج الا للضرورة (قوله) عبيد الله بن عمر أي ابن خص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو  
تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة فواتهم والاسناد كالمسندون (قوله) حدثنا يعقوب بن  
إبراهيم هو العمري ويزيد هو ابن عمرو بن كلال ذرو الاصلي ويحيى هو ابن سعيد الانصاري الذي  
روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم ولم يصر في رواية يحيى مستدبر القبلة أي الكعبة كما في  
رواية عبيد الله بن عمرو ان ذلك من لازم من استقبال الشام بالمدى فواتهم كمن فواته عبيد الله  
لأنه كذا التصريح به والتفسير نارة بالشام وتارة بيت المقدس بالحق لانها في جهة واحدة  
(قوله) باب الاستنجاء بالماء أراد به الترجمة الرد على من كرهه على من نفي وقوعه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه انه  
سئل عن الاستنجاء بالماء فقال اذا ازال في يدي فمخرج نافع ان ابن عمر كلن لا يستنجي بالماء وعن  
الحسن الزبير قال ما كنا نغسله ونقل ابن التين عن مالك انه أنكر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم  
استنجى بالماء عن ابن جبيب عن مالك الكعبة انه منع الاستنجاء بالماء لمطعموم (قوله) هشام بن  
عبد الملك هو الطائفي والاسناد كله بصريون (قوله) أي أنا وغلاد زاذق الرواية الآتية  
عقبها ما أي من الانصار وصرح به الاجاعلي في روايته ولمسلم يخفى أي مقابله في السنن  
والغلام هو المتخرج قاله أبو عبيد وقال في الحكم من لدن القطام الى سبع سنين وسكى

الزنجشتر في أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير إلى حد الالتصافان قبل له بعد الالتصافان  
فهو مجاز **(قوله اداة)** بكسر الهمزة أو ما صغير من جلد **(قوله من ماء)** أي ملامتين **ماء** **(قوله)**  
يعني يستقي به **(قوله)** قال يعني هو هشام وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب بن زيد  
لكنه رواه عن طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال يستقي بالماء أو الاسماعيل بن طريق ابن  
مرزوق عن شعبة فأنطلق أو غلام من الانصار معنا اذا وقف به ماء يستقي منها النبي صلى الله  
عليه وسلم والمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة اذا تبرز لحاجة آتته به  
فيعمل به وسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء بن أنس عن نجران علينا وقد استقي بالماء وقد ثاب  
بهذه الروايات حكاية الاستحمام من قول أنس راوى الحديث فحبه الرعلى الأصل في حيث  
تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستحمام بالماء لا أن قوله يستقي به ليس هو  
من قول أنس إنما هو من قول أبي الوليد أي أحد الرواة عن شعبة قال وقد رواه سليمان بن حرب  
عن شعبة فلم يذكرها قال فيصم أن يكون الماء لوضوءه انتهى وقد اتى هذا الاختلاف بالروايات  
التي ذكرناها وكذا فيه الرعلى من زعم أن قوله يستقي بالماء مدرج من قول عطاء الراوى عن  
أنس فيكون مرسلًا فلا يحقه كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك البوني فان رواة خالد التي  
ذكرناها تدل على أنه قول أنس حيث قال فخرج علينا ووقع هنا في نكت البدر الزركشي تعصف  
فانه نسبة التعقب المذكور إلى الاسماعيل وانما هو للاسماعيل وأقره فكاك بن ارضاه وليس عرضي كما  
أو خصناه وكذا نسبة الكرماني إلى ابن بطال وأقره عليه وابن بطال انما أخذ عن الأصل **(قوله)**  
باب من جعل معه الماء الطهور **(قوله)** هو بالضم أي يستطهر به **(قوله)** وقال أبو الدرداء أليس فيكم هذا  
الخطاب لمعقبة من قيس والمراد بصاحب النعلين وما ذكر معهما عبد الله بن مسعود لانه كان تولى  
خدمة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وصاحب النعلين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم  
وقيل لأن مسعود صاحب النعلين مجازا لكونه كان يحملهما وسأني الحديث المذكور  
موصولًا عند المصنف في المناقب ان شاء الله تعالى وأراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف  
من حديث أبي الدرداء يشتر اشعارا قويا بان الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود وقد  
قدمنا ان لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأن مسعود  
بكرة وهو ربي العلم انك لعلام معلم وعلى هذا فقول أنس وغلام من أي من العصابة أو من خلم  
النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواية الاسماعيل التي فيها من الانصار فلعلها من تصرف الراوى  
حيث رأى في الرواية مناخلها على القبلة فرواها بالمعنى فقال من الانصار أو اطلاق الانصار  
على جميع العصابة سائق وان كان العرف خصه بالالوس والخزرج وروى أبو داود من حديث أبي  
هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتى الغلام آتته بهما في ركوة فاستني فبصم أن  
يفسره الغلام المذكور في حديث أنس ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجمن من حديث أبي  
هريرة أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الادوة لوضوءه وحليته وأيضا فان رواية  
أخرى لمسلم أن أنسا وصفه بالغفر في ذلك الحديث فبعبه ذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم  
ويكون المراد بقوله أصغرنا أي في الحال اقرب عهدا بالاسلام وعند مسلم في حديث جابر الطويل  
التي في آخر الكتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم أنطلق لحاجة فاتبعه جابر اداة فيصم أن

اذا وقف من ماء يعني يستقي به  
باب من جعل معه  
الماء الطهور وقال أبو  
الدرداء أليس فيكم صاحب  
النعلين والطهور الوساد  
حدثنا سليمان بن حرب  
قال حدثنا شعبة عن عطاء  
ابن أبي ميمونة قال سمعت  
أنسا يقول كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا  
خرج لحاجة تبعه أنا  
وغلام من ماء اذا وقف من ماء

يفسر به المهم ولا سما هو انصارى ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة  
 فاجمعوا غلاماً بتقديم الواو فتكون الباء لكن تعقبه الاسماعيلي بأن المصنف أو غلام أي أو  
 العطف **(قوله باب جعل العترة مع الماسق الاستثناء)** العترة يخرج النون عصى أقصر من الرخ لهما  
 سنان وقيل هي الحربة القصيرة ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب العترة عصى  
 عليها سنان برأى مضعومة ثم جيم مشددة أي سنان وفي الطبقات لابن سعد أن البغائي كان  
 أهداه الله نبي صلى الله عليه وسلم وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لأنها من آلات الحبيشة  
 كما ساق في العبد بن أن شاء الله تعالى **(قوله مع أنس بن مالك)** أي أنه سمع ولقطة أمه تعطف في  
 الخط صفا **(قوله يدخل الخلاء)** المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الأخرى كان إذا خرج لحاجته  
 ولقوله يتجمل العترة مع الماسق الصلاة إليها التمام تكون حديث لا ستر غيرها وأيضاً فإن الأخيلة  
 التي في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله وفهم بعضهم من توبيخ البخاري أنها كانت  
 تجعل ليستريحها عند قضاء الحاجة وفيه نظر لأن ضابط السترة في هذا ما يستر الأسافل والعترة  
 ليست كذلك نعم يحصل أن يركزها أمامه ويضع عليها الثوب الساتر أو يركزها بحيث لا تكون  
 إشارة إلى منع من يروى المرو ويحرقه أو يجعل لنش الأرض الصلبة أو يمنع ما يعرض من هوائ  
 الأرض لكونه صلى الله عليه وسلم كان يعد عند قضاء الحاجة أو يجعل لأنه كان إذا استغنى  
 قوضاً وإذا قوضاً صلى وهذا الظاهر الوجه وسأني التوبيخ على العترة في ستر المصلي في الصلاة  
 واستدل البخاري بهذا الحديث على غل البول كما ساق وفيه مجواز استعمال الأحرار خصوصاً  
 إذا أصدوا ذلك ليصل لهم القرن على التواضع وفيه أن في خدمة العالم بشر قال للشمع لكون أبي  
 الدرداء مدح ابن مسعود بذلك وفيه جمعة على ابن حبيب حيث منع الاستعانة بالله معطوف لأن  
 ما المدة سنة كان عبداً واستدل به بعضهم على استحباب التوضي من الأواني دون الأنهار والبرك  
 ولا يستقيم الأول لأن النبي صلى الله عليه وسلم وجد الأنهار والبرك فعدل عنها إلى الأواني **(قوله)**  
 تابعه النضر أي ابن جميل تابع محمد بن جعفر وحديثه موصول عند النسائي **(قوله وشاذان)**  
 أي الأسود بن عامر وحديثه عند المصنف في الصلاة ولقطة ومعناه عكازة أو عصي أو عترة  
 والظاهر أن أو شكت من الزاوي لتوافق الروايات على ذكر العترة والله أعلم بوجع الرواة  
 المذكورين في هذه الأبواب الثلاثة بصرون **(قوله باب النهي عن الاستعانة بالعين)** أي باليد  
 العين وعبر بالي إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للكرم أو للتزبه أو أن القرينة الصارفة للنهي  
 عن التصرم لم تظهر له وهي أن ذلك أدب من الآداب ويكون للتزبه قال الجمهور وذهب  
 أهل الظاهر إلى أنه للكرم وفي كلام جامع من النافعة ما يشعر به لكن قال النووي حاردم  
 قال منهم لا يجوز الاستعانة بالعين أي لا يكون ما يستوى طرفه بل هو مكره وراجح القول بوجع  
 القول بالكرم فمن فهمه أساء أو أوجأ أو قال أهل الظاهر وبعض الخنا بة لا يجوز ويحمل هذا  
 الاختلاف حيث كانت اليد تشارك في غيرها كلبا وغرها ما يغفر له فحرام غير يجزئ بلا  
 خلاف واليسرى في ذلك كالنهي والله أعلم **(قوله حديثنا معاذ بن فضالة)** بفتح الفاء والضاد المعجمة  
 وهو بصري من قدماء مشيخ البخاري **(قوله هو البستواني)** أي ابن عبد الله لابن حسان وهما  
 بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة **(قوله عن أبيه)** أي أبي قتادة الخثر وقيل عمرو

**(باب جعل العترة مع الماسق)**  
 في الاستعانة **(حديثنا محمد بن)**  
 ابن بشير قال حدثنا محمد بن  
 جعفر قال حدثنا شعبة عن  
 عطاب بن أبي معوية سمع أنس  
 بن مالك يقول كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يدخل  
 الخلاء فاحمل أو غلام  
 أداة من ماله وعترة يستني  
 بالماء تابعه النضر وشاذان  
 عن شعبة العترة عصا عليه زج  
**(باب النهي عن الاستعانة)**  
 بالعين **(حديثنا معاذ بن)**  
 فضالة قال حدثنا هشام هو  
 البستواني عن يحيى بن أبي  
 كثير عن عبد الله بن أبي  
 قتادة عن أبيه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إذا شرب أحدكم

وقيل النعمان الانصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مشاهد ما حدث ومات سنة  
 أربع وخمسين على الصحيح فهما **(قوله)** فلا يتنفس بالجزم ولا ناهية في الثلاثة وروى ما ضم فيها  
 على ان لافئة **(قوله)** في الاشارة أي داخله وما إذا أضافه وتنفس فهي السنة كما سأل في  
 حديث أنس في كتاب الاشارة ان شاء الله تعالى وهذا النهي للتأديب لا رادة المبالغة في التظافة  
 اذ يقتضي جمع النفس بواحد أو محاط أو بخار يرد في فكبه وانحط كبره فبقية قد علمها أو غيرها  
 عن شربه **(قوله)** وإذا أتى الخلاء أي فبال كما فسره الرواية التي بعدها **(قوله)** ولا يتسمم  
 بيمينه أي لا يستنج وقد علمنا الخطأ هنا جهاً وبالغ في التبعيض هو كمن عن أي على بن أبي هريرة أنه  
 قال طر رجل من الفقهاء انرا سائين فسأله عن هذه المسئلة فأجابها بما ثم أجاب الخطأ عنه  
 بجواب فيه نظر وحصل الايراد ان المستعمر متى استعمر يساره استعمر من ذكره بيمينه ومتى  
 أمسكه يساره استعمر استعمر بيمينه وكلاهما قد فعله النهي وحصل الجواب انه يقصد الاشياء  
 الضميمة التي لا تزول بالحركة كالجلدار وقوم من الاشياء الباردة فيستعمر بها يساره فان لم  
 يجد قبل يمينه مقعدته بالارض وسلك ما يستعمر به بين عقبه أو أجهى رجله ويستعمر  
 يساره فلا يكون متصرفاً في شيء من ذلك بيمينه انتهى وهذه هيته متكررة قبل تعذر فعلها في غالب  
 الاوقات وقد تعقبه الطي بأن النهي عن الاستعمار باليمين محقق باليد والنهي عن المس  
 محقق بالذ كر فبطل الايراد من أصله كذا قال وماذا عمن تخصيص الاستعمار باليد مردود  
 والمن وان كان محصاً بالذ كر لكن يلق به الذ كر فيما سأل التخصيص على الذ كر لا مضى بوله بل فخرج  
 المرأة كذلك وانما خص الذ كر بالذ كر لكون الرجال في الغالب هم المخطوبون والتمسك شائئ  
 الرجال في الاحكام الاماخص والصواب في الصورة التي أوردها الخطابي ما قاله امام الحرمين  
 ومن بعده كالغزالي في الوسيط والغيوى في التهذيب انه يتر العضو يساره على شيء يمسكه بيمينه  
 وهي قارة غير متحركة فلا يعتد مستعمر باليمين ولا ما سبها ومن ادعى انه في هذه الحالة يكون  
 مستعمر بيمينه فقد غلط وانما لو كان حب بيمينه الماحل يساره حال الاستبصار **(قوله)** باب  
 لا يمسك ذكره بيمينه اذا مال أشار بهذه الترجمة الى ان النهي المطلق عن مس الذ كر باليمين كافى  
 الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ماعدا ما سأل بعض العلماء ليكون ممنوعاً  
 أيضاً من باب الاولى لا انتهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة وتعقبه أبو محمد بن أبي جرة  
 بان مظنة الحاجة لا تقتضي بحالة الاستبصار وانما خص النهي بحالة البول من جهة ان مجاور  
 الشيء يعطى حكمه فلم يمنع الاستعمار باليمين منع من آكله حسماً للمادة ثم استدلل على الاباحة  
 بقوله صلى الله عليه وسلم المطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره وانما هو بضعة منك فدل على  
 الجواز في كل حال فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعدا ما على الاباحة انتهى  
 والحديث والنهي أشار اليه صحيح أو حسن وقد يقال حل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين  
 العلماء ومن قال به اشتراطه شروطاً ولكن نه ابن دقيق الصدي ان محل الاختلاف انما هو  
 حيث يتغير بخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين فاما اذا اتحد اخرج وكان الاختلاف  
 فيه من بعض الروايات فينبغي حل المطلق على المقيد بلا خلاف لان التقيد حيث لا يكون زيادة  
 من عدل فقبل **(قوله)** حدثنا محمد بن يوسف هو القريابي وقد صرح ابن خزيمة ورواه بهما

فلا يتنفس في الايام اذا أتى  
 الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه  
 ولا يتسمم بيمينه **(باب)**  
 لا يمسك ذكره بيمينه اذا مال  
 حدثنا محمد بن يوسف قال  
 حدثنا ابو زاهي عن يحيى  
 ابن أبي كثير عن عبد الله بن  
 أبي قتادة عن أبيه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال اذا  
 مال أحدكم

يحيى لمن عبد الله بن أبي قتادة وصرح ابن المنذر في الاوسط بالصديق في جميع الاسناد وورد  
من طريق بشر بن بكر عن الاوزاعي غسل الامن من محدور الدليس **(قوله فلا ياخذن)** كذا  
لاي ذنبون التاكيد لغيره بدونه وهو مطابق لقوله في الترجمة لا يغسل وكذا في مسلم التعبير  
بالغسل من رواية همام عن يحيى ووقع في رواية الاسماعيلي لا يغسل فاعترض على ترجمة البخاري  
بان المسمى منهم من المسك يعني فكيف تستدل بالاعم على الاخص ولا اراد على البخاري من هذه  
الحديث بما رواه واستنبط منه بعضهم منع الاستجماء بالدائي في الخاتم المنقوش فيه اسم الله  
تعالى ليكون النهي عن ذلك لتشريف المؤمنين فيكون ذلك من باب الاولى وما وقع في العتيقة عن  
مالك من عدم الكراهة قد انكره حذاق اصحابه وقيل الحكمة في النهي لكون المؤمنين معصية  
للاكل بها فلو تعاطى ذلك بها الامكن ان يتذكر منه عند الاكل فيتأذى بذلك والله اعلم **(قوله ولا**  
**ينفس في الاناء)** جملة تعبير مستقلة ان كانت لا نافية وان كانت نافية فمطوفة لكن لا يلزم من  
كون المعطوف عليه مقيدا بقيد ان يكون المعطوف مقديا به لان التنفس لا يتعلق بحالة البول  
وانما هو حكم مستقل ويحتمل ان تكون الحكمة في ذكره هنا ان الغالب من اخلاق المؤمنين  
التأني بافعال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان اذا بال وضأوبت أو شرب فضل وضوءه  
فالزم من يسد ان يفعل ذلك فله ادب الشرب مطلقا لاستحضار التنفس في الامعاء مختص  
بحالة الشرب كادل عليه سياق الرواية التي قبله ولما لم من حديث أبي هريرة لا ينفس أحدكم  
في الاناء اذا كان يشرب منه والله اعلم **(قوله باب الاستجماء بالجار)** أراد بهذه الترجمة الرد على  
من زعم ان الاستجماء مختص بالماء والدلالة على ذلك من قوله استنفض فان معناها استغنى كما  
سبق **(قوله حدثنا أجد بن محمد المكي)** هو أبو الوليد الأزرق جتأى الوليد محمد بن عبد الله  
صاحب تاريخ مكة وفي طبقة أجد بن محمد المكي أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون  
ويعرف بالقواس وقد وهم من زعم ان البخاري روى عنه وانما روى عن أبي الوليد وهم أيضا  
من جعلهما واحدا **(قوله عن جده)** يعني سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي  
الأموي وعمرون سعيد هو المعروف بالاشدق الذي ولي امرأة المدنية وكان يجيز البعوث  
الى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزاز وكان عمرو هذا قد قلب على دمشق في زمن  
عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسبوا ولده الى المدينة وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة  
بن العباس فاستمر بها في الاسناد مكان ومدينان **(قوله اتعت)** بتشديد التاء المشنة أي  
سرت وراحوالوا في قوله وخرج حاله وفي قوله وكان استنافية وفي رواية أي ذر فكان قاله  
**(قوله فدنوت منه)** زاد الاسماعيلي استأنس واتخض فقال من هذا فقلت أو هريرة **(قوله**  
**انني)** بالوصل من الثلاث أي اطلب لي يقال بعيتك الشيء اطلبته لك وفي رواية اقطع أي  
أعني على الطلب يقال بعيتك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل اليك بالسيف ويؤيده  
رواية الاسماعيلي انني **(قوله استنفض)** بضم كسورة وضاد مجهزة لا يجوز لام جواب الامر  
ويجوز الرفع على الاستئناف قال القزاز قوله استنفض استغفل من الغسل وهو ان تهر الشئ  
ليطير بشاره قال وهذا موضع استختلف أي تقدم التاء المشالة على الفاعل ولكن كذا روى  
انتهى والذي وقع في الرواية معواب في القاموس استنفضه استغفره وبالجواز استغنى وهو

فلا ياخذن ذكره  
ولا يستنج بينه ولا ينفس  
في الاناء **(باب الاستجماء**  
**بالجار)** حدثنا أحمد  
ابن محمد المكي قال حدثنا  
عمرو بن يحيى بن سعيد  
ابن عمرو المكي عن جده عن  
أبي هريرة قال اتعت النبي  
صلى الله عليه وسلم وخرج  
لحاجته فكان لا يلتفت  
قدنوت منه فقال انني  
اجازا استنفض بها أو شقوه

ما أخذ من كلام الطريزي قال الاستفاض الاستفراج ويصفي بعض الاستفاج من رواه  
 بالقاف والساد للمهمله فقد صحف انتهى ووقع في رواية الاسماعيلى أستغنى بدل استفض  
 وكأنها المراد بقوله في روايتنا ونحوه ويكون التردد من بعض رواه **(قوله ولا تاني)** كأنه  
 صلى الله عليه وسلم خشى أن يفهم أو هو يرسم قوله أستغنى أن كل ما ينزل الأترويق كلف ولا  
 اختصاص لذلك بالأخبار ففيه باقتصار في انتهى على العظم والروث على أن ماسوا ههنا يجرى  
 ولو كان ذلك محصلا لأخبار كما يقوله بعض الخنا بة والظاهر لم يكن تخصص هذين بالهني  
 معنى وانما يخص الأخبار بالذكر ككثره وجودها وزاد المصنف في المبحث في هذا الحديث أن أبا  
 هريرة قال صلى الله عليه وسلم لما فرغ ما بال العظم والروث قال ههنا طعام الجن والظاهر  
 من هذا التعليل اختصاص المع بهما ثم يلحق بهما جميع المطعومات التي لا تميز بقياسا  
 من باب الاولى وكذا المحرمات كأوراق كتب العلم ومن قال على انتهى عن الروث كونه غيبا  
 الحق به كل نجس ومتجسس وعن العظم كونه لاجفلا ينزل ازالة التامة الحق بهما في معناه كازج  
 الامس ويؤيده ارواء الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن الذي صلى الله عليه وسلم نهى  
 أن يستنثر بروث أو يعظم وقال انهما لا يطهران وفي هذا رد على من زعم ان الاستفاج بهما يجرى  
 وان كان منهما عنه وسأقي في كتاب المبحث بيان قصة وفد الجن وأى وقت كانت ان شاء الله تعالى  
**(قوله وأعرضت)** كذا في أكثر الروايات ولكن كشمي واعتزفت بزيادة من بعد العين والمعنى  
 متقارب **(قوله فلما قضى)** أى حاجته (أنه) بهمة قطع أى الحقه وكفى بذلك عن الاستفاج  
 وفي الحديث جواز اتباع السادات وان لم يأمر وابتدأ واستخدام الامام بعض رعيته  
 والاعراض عن فاضى الحاجة والاعانة على احضار ما يستوفي به واعداه عنده لئلا يحتاج  
 الى طلبا بعد الفراغ فلا يامن التلوث والله تعالى أعلم **(قوله باب)** بالنون (لا يستغنى) يضم  
 أوله **(قوله زهير)** هو ابن معاوية الحنفى الكوفي والاسناد كله كوفون أو واصق هو السبيعي  
 وهو تابعي وكذا نصه عبد الرحمن وأبوه الاسود **(قوله ليس أبو عبيدة)** أى ابن عبد الله بن مسعود  
 وقوله ذكره أى (ولكن عبد الرحمن بن الاسود) أى هو الذى ذكره كفى بدليل قوله في الرواية  
 الاتية المتعلقة بحديث عبد الرحمن وانما عجل أو اصحق عن الرواية عن أبي عبيدة الى الرواية  
 عن عبد الرحمن مع ان رواية أبي عبيدة أعلى لم تكن أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح  
 فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فانها موصولة ورواية أبي اصحق لهذا الحديث  
 عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذى وغيره من طريق اسرايل بن يونس  
 عن أبي اصحق فخرادى اصحق هنا بقوله ليس أبو عبيدة ذكره أى لست أرويه الا عن أبي  
 عبيدة وانما أرويه عن عبد الرحمن **(قوله عن أبيه)** هو الاسود بن زيد الصفي صاحب ابن  
 مسعود وقال ابن التين هو الاسود بن عبيد بن الزهرى وهو غلط فاحش فان الاسود الزهرى لم  
 يسم فضلا عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود **(قوله فى العائذ)** أى الارض  
 المطمئنة لقضاء الحاجة **(قوله فلم أجدها)** أى الجرد الثالث **(قوله ثلاثة)**  
 أخبار فيه العمل بمثلها انتهى في حديث معلن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يستغنى  
 أحدكم بأقل من ثلاثة أخبار ورواه مسلم وأخذ بهذا الشافعى وأجدوا أصحاب الحديث فاشترطوا

ولا تاني بعظم ولا روث  
 فأنته بأخبار بطرفين  
 فوضعتها الى جنبه  
 وأعرضت عنه فلما قضى  
 أحجمه من (باب) لا يستغنى  
 بروث حدثنا أبو نعيم قال  
 حدثنا زهير عن أبي اصحق  
 قال ليس أبو عبيدة ذكره  
 ولكن عبد الرحمن بن الاسود  
 عن أبيه أنه سمع عبد الله  
 يقول فى النبي صلى الله عليه  
 وسلم الفأط فأمرنى أن  
 آتية ثلاثة أخبار فوجدت  
 جبر بن القس الثالث فلم  
 أجده

ان لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الاتقاء اذا لم يحصل بها قيراد حتى يتقوى ويحبب حيث  
 الابتداء لقوله ومن استعجز فليوتر ليس واجباً بل يادق في أي داود حسنة الاسناد قال ومن  
 لا فلا حرج وهذا يحصل للجميع في الروايات في هذا الباب قال الخطابي لو كان المقصد  
 الاتقاء فقط خلا لاشتراط العدد عن الفاشية فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الاتقاء فيه معنى دل  
 على إيجاب الأمرين وتطهير العدة بالقرامان العدد مشروط ولو تحقق برائة الرحمن بقدر واحد  
 (قوله) فأخذت روثه زاد ابن حزم في رواية في هذا الحديث أنها كانت روثه جارو ونفل  
 التي ان الروث مختص بما يكون من الخليل والبغال والحمير (قوله) وألقى الروث استدل به  
 الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثاً كما قال وغسل رجه  
 الله عما حمر رجه أحسن من مسنده من طريق عمر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في  
 هذا الحديث كان فيه فالتى الروث وقال ابنه ركن استحق بحجر ورجاله ثقات أثبت وقد تابع عليه  
 معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف أرجوه الدارقطني وتابعهما مع ابن زريق أحد الثقات  
 عن أبي اسحق وقد قبل ابن أبي اسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت جماعه لهذا الحديث عنه  
 الكرامى وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضاً اذا اعتضد  
 واستندال الطحاوي فيه نظر بعد ذلك لا احتمال أن يكون أكتفى بالأمر الأول في طلب  
 الثلاثة فلم يجد الأمر بطلب الثالث أو أكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود بالثلاثة  
 أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو واحد والدليل على صحتها أنه لو مسح بطرف واحد  
 ورياء ثم جاء منضم آخر فمسح بطرفه الآخر لا يجزأهما بلا خلاف وقال أبو الحسن بن القصار  
 المالكي روى أنه ثابث ليس لا يمسح ولو مسح فالاستدلال به لا يشترط الثلاثة قائم لأنه  
 اقتصر في الموضوعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى وفيه نظر أيضاً لأن الزيادة  
 ثابته كما قدمناه وكانه انما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط ثم يحتل أن يكون لم يخرج  
 منه شيء إلا من سبيل واحد وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيصطلح أن يكون أكتفى للقبيل  
 بالمسح في الأرض وللا بر بالثلاثة أو مسح من كل منهما بطريقين أما استدلالهم على عدم الاشتراط  
 للعدد بالقصاص على مسح الرأس ففاسداً لا اعتبار لانه في مقابلة النص الصريح كما قدمناه من  
 حديث أبي هريرة وسلمان وأبو عبد الله (قوله) هذا ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء واسكان الكاف  
 فقبل على لغة في ركس بالجيم ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن حزم في هذا الحديث فلما عدهما  
 بالجيم وقبل الركس الرجيم رتبهما حالة الطهارة الى حالة العاسة قاله الخطابي وغيره والاولى أن  
 يقال رتبهما حالة الطعام الى حالة الروث وقال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني الركس  
 بالكاف وبقية أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى أركسوا فيها أي ردوا فكانه قال هذا  
 رد عليك انتهى ولو ثبت ما قاله لكان يفتح الراء يقال أركس ركسا اذا رد وفي رواية الترمذي هذا  
 ركس يعني نجسا وهذا يؤيد الاول وأغرب النساء فقال عقب هذا الحديث الركس طعام الجس  
 وهذا ان ثبت في اللغة فهو مرعى من الاشكال (قوله) وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه يعني  
 يوسف بن اسحق بن أبي اسحق السبيعي عن أبي اسحق وهو جدته قال حدثني عبد الرحمن يعني ابن  
 الأسود بن زيد بالاسناد المذكور وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا اسحق

فأخذت روثه فأنثه بها  
 فأخذ الحجرين وألقى الروث  
 وقال هذا ركس وقال  
 ابراهيم بن يوسف عن أبيه  
 عن أبي اسحق حدثني عبد  
 الرحمن



دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذ كوفي حيث قال لم يسمع في التدليس بأحد من هذا  
قال ليس أبو عبيدة كره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره انتهى وقد استدل الاسماعيلي أيضا  
على صحة سماع أبي اسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن يكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال  
بعلأن أخرجه من طريقة القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير بالنسب سماع لا يصدق وكأنه  
عرف ذلك بالاستقرار من منيع القطان وبالصريح من قوله فأنزاحت عن هذه الطريق علة  
التدليس وقد أعلمه قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فسي على أبي اسحق في كتاب  
العلل واستوفيت في مقدمة الشرح الكبير لكن رواه زهير هذه تروى عنه عند البخاري بمناجعة  
يوسف خفيد أبي اسحق وتابعهما شريك القاضي وزكريا بن أبي زائدة وغيرهما وتابع أبي اسحق  
على روايته عن عبد الرحمن المذكور لثبوت أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة  
ومعمر بن يحيى أيضا استقصا أبي اسحق الطريق إلى عبيدة وعدله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه  
عن أبي عبيدة فإنه لم تعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه البرمكي وغيره فلما اختلفت رواية  
زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن  
عنده أرجح والله أعلم **(قوله باب الوضوء مرة مرة)** أي لكل عضو والحديث المذكور في الباب  
محل وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليد من غرفة واحدة وسفيان هو الثوري والراوى  
عنه القريابي لا يسكندى وصرح أبو داود والاسماعيلي في روايتهما بسماع سفيان من زيد  
ابن أسلم **(قوله باب الوضوء مرتين مرتين)** أي لكل عضو **(قوله حدثنا الحسين بن عيسى)** هو  
السطاى بفتح الموحدة وونس هو المؤتب وفليح ومن فوقه مديون وعبد الله بن زهير هو ابن  
عاصم المازني وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صحة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم  
كأسه أي بعد من حديث مالك وغيره لكن ليس فيه الفصل مرتين إلا في الدين إلى المرفيع نعم  
روى القسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد الثقفي في الدين والجلين  
ومسح الرأس وثبت غسل الوجه لكل في الرواية المذكورة فطر سفيان إليه بعد أن شاء الله  
تعالى وعلى هذا الحق حديث عبد الله بن زيد أن سيوبه غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين  
وبعضها ثلاثا وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه فيصير أن يكون حديثه  
هذا المجل غير حديث مالك المين لا اختلاف فخرجهما والله أعلم **(قوله باب الوضوء ثلاثا ثلاثا)**  
أي لكل عضو **(قوله عطاء بن يزيد)** هو اللبي المدني والاسناد كله مدينون وفيه ثلاثة من  
التابعين جران وهو بضم المهملة ابن أبيان وعطاء هو ابن شهاب وفي الاسناد الذي يليه أربعة  
من التابعين جران وعروقه هو مارقان وابن شهاب وصالح بن كيسان وهو مارقان أيضا **(قوله)**  
دعانا يا ابن آدم وفي رواية تشعب الأتية قريبا دعاه وضوء وكذا المسلم من طريق وونس وهو فضخ  
الواو اسم للماء المعتد للوضوء بالضم الذي هو الفعل ونفسه الاستعاقة على احضار ما يوضو به  
**(قوله فافزع)** أي مضى **(قوله على كعبه ثلاث مرار)** كذا الذي ذروا في الوقت وللأصلي وكعبة  
مرات بمجئته آخره وفيه غسل الدين قبل ادخالهما لا يخلو لم يكن عقب نوم احتضا **(قوله ثم)**  
أدخل يمينه فيه الاعتراف باليمين واستدل بعضهم على عدم اشتراطية الاعتراف ولادالة

**• (باب) • الوضوء مرة مرة**

**• حدثنا محمد بن يوسف**

**قال حدثنا سفيان عن زيد**

**ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن**

**ابن عباس قال توضأ النبي**

**صلى الله عليه وسلم مرتين**

**• (باب) • الوضوء مرتين**

**مرتين • حدثنا الحسين بن**

**عيسى قال حدثنا وونس بن**

**محمد قال حدثنا فليح بن**

**سليمان عن عبد الله بن أبي**

**بكر بن عمرو بن حزم عن عباد**

**ابن عيم عن عبد الله بن زيد**

**أن النبي صلى الله عليه وسلم**

**توضأ مرتين مرتين • (باب) •**

**الوضوء ثلاثا ثلاثا • حدثنا**

**عبد العزيز بن عبد الله**

**الأولسي قال حدثني إبراهيم**

**ابن سعد عن ابن شهاب أن**

**عطاء بن زيد أخبره أن جران**

**• ولي عثمان أخبره أنه رأى**

**عثمان بن عفان دعانا فافزع**

**على كعبه ثلاث مرار**

**ففسلهما ثم أدخل يمينه**

**في الأمانة**

فيه نفا ولا آياتا (قوله) فمض واستنتر) ولكنهم في واستنتر قبل واستنتر الاول اعم  
وقيت الثلاث في رواية شعب الا حقيقه باب المضضة ولم أرفي في من طرق هذا الحديث فتعبد  
ذلك بعدد من ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود ومن وجهين آخرين  
عن عثمان وأتقت الروايات على تقديم المضضة (قوله) ثم غسل وجهه) فيه فأخبر عن  
المضضة والاستسقاء وقد ذكره ابن حكمة ذلك اعتبارا وصف الماء لأن اللون يدرك بالصر  
والعلم يدرك بالعلم والريح يدرك بالانف فتعبد المضضة الاستسقاء وهما مستنونان قبل  
الوجه وهو مفروض احتسابا للعبادة وسيأتي ذكر حكمة الاستنتر في الباب الذي يليه (قوله)  
وبديه الى المرفقين) أي كل واحدة كآينه المصنفة في رواية معمر عن الزهري في الصوم  
وكذا المسلم من طريق يونس وفيها تقديم البقي على اليسرى والتعبير في كل منهما بميم وكذا  
القول في الرجلين أيضا (قوله) ثم مسح برأسه) هو بحذف الباقي الروايتين المذكورتين وليس في  
شي من طرقهما الضمير ذكره عند المسح به قال أكثر العلماء وقال الشافعي يشب التثنية  
في المسح كافي النفس واستدل به بظاهر رواية مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا  
وأوجب بانه يجمل تسبيح في الروايات الصحيحة أن المسح لم يكرر فيصل على الغالب أو يقتصر  
بالمسح قال أبو داود في السنن أحاديث عثمان الصالح ~~كلها تدل على أن مسح الرأس مرة~~  
واحدة وكذا قال ابن المنذر أن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة وإن  
المسح مبي على التخصف فلا يقاس على النفس المراد منه المبالغة في الاستسقاء وإن العدلو اعتبر  
في المسح لاصرف صورة النفس اذ حقيقة النفس جريان الماء في ذلك ليس بمشترط على الصحيح  
عند أكثر العلماء بالغ أو بعيد فقال لا تعلم أحد من السلف استحب تليث مسح الرأس إلا  
أبراهيم التيمي وفيما قال تفرقة قل ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما وقد روى  
أبو داود ومن وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتليث مسح الرأس والزائدة  
من الثقة مقبولة (قوله) نحو وضوءي هذا) قال النووي إنما يقل مثل لأن حقيقة مماثلته لا يقدر  
عليها غيره (قلت) لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن  
عن حمران عن عثمان ولفظه من توضأ مثل هذا الوضوء وله في الصيام من رواية معمر من توضأ  
وضوءي هذا ومسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمران توضأ مثل وضوءي هذا وهي هذا التعبير  
بعض من تصرف الرواة لأنها تطلق على المثلية مجازا ولا مثل وإن كانت تقتضي المساواة ظاهرا  
لكنها تطلق على الغالب فهذا أتت الروايات ويكون المتروك بحث لا يحصل المقصود والله  
تعالى أعلم (قوله) ثم صلى ركعتين) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء في أي فيها ما يأتي في  
تحفة المسجد (قوله) لا يحدث فيها نفسه) المراد به ما ترسل النفس معه يمكن المرقطة لأن  
نحوه لا يحدث يقتضي تكسبا منه فاما ما فهم من الخطرات والواسوس وتعد دفعه فذلك معفو  
عنه ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل لم يحدث النفس أصلا ولا أو يشهد  
لهما آخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يستر فيها ورواه النووي في الصواب حصول هذه  
الفضيلة مع طربان الحواطر العارضة غير المستقرة نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس  
أصلا أعلى درجة بالرب ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالنيا والمراد دفعه مطلقا ووقع في

فمض واستنتر ثم  
غسل وجهه ثلاثا وبديه  
الى المرفقين ثلاث مرار ثم  
مسح برأسه ثم غسل رجليه  
ثلاث مرار الى الكعبين ثم  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من توضأ نحو  
وضوءي هذا صلى على ركعتين  
لا يحدث فيها نفسه عقوله

رواية الحكم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشي من الدنيا وهي في الزهد لان المارئة  
 أيضا والمحب لان في شيبة ومنها ما يتعلق بالآخرة فان كان أجنيا أشبه أحوال الدنيا وان كان  
 من متعلقات تلك الصلاة فلا وسأفي بقية ما بحث ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى **(قوله)**  
 من ذنبه) ظاهره يرمي الكبار والمغار لكن العلية خصوصها الصغار ولورود مقيد باستثناء الكبار  
 أي غرض هذه الرواية وهو في حق من له كبار وصغار فني ليس له الا صغار تكفرت عنه ومن ليس له  
 الا كبار تخفف عنه منها بقدر ما صاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبار زاد  
 في حسناته بطريق ذلك وفي الحديث التعليم بالنفل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم والترتيب في أعضاء  
 الوضوء للآتيان في جميعها يتم والترغيب في الاخلاص وتحذير من له في صلاته بالتفكير في  
 أمور الدنيا من عدم القبول والاسكان كان في العزم على عمل معصية فانه يحضر المرق في حال صلاته  
 ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية المصنف الرقاق في آخر هذا الحديث قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تقروا أي فتسكروا من الأعمال السيئة بناهي ان الصلاة تكفرها  
 فان الصلاة التي تسكفها الخطايا هي التي يقبلها الله وأني للعبد بالاطلاع على ذلك **(قوله)** وعن  
 ابراهيم) أي ابن سبه وهو معطوف على قوله حديث ابراهيم بن سبه وهو زعيم مغلطاي وغيره انه  
 معلق وليس كذلك فقد أخرجه مسلم والاسماعيلي من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه  
 بالاسنادين معا واذا كانا جميعا عند يعقوب فلا مانع ان يكون عند الاوسى ثم وجدت  
 الحديث الثاني عند أبي عوانة في مصححه من حديث الاوسى المذكور فصح ما قلته به جدا انه  
 تعالى وقد أوضحت ذلك في تعليق التعليق **(قوله)** ولكن عرو ويصحت) يعني أن شيخي ابن شهاب  
 لاختلاف روايتهما عن ابراهيم بن عوفان عن عوفان عن عطاء عن عطاء عن عرو وعرو على صفة وليس ذلك  
 اختلافا وانما هو حديثان متقاربان وقد رواهما معا عن عبد الرحمن فأخرج البخاري في طريقه  
 فهو سابق عطاه ومسلم من طريقه فهو سابق عرو وأخرجه ايضا من طريق هشام بن عروة عنه  
 عن أبيه **(قوله)** لولا آية) زاد مسلم في كتاب الله لاجل هذه الزيادة مصنف بعض رواة آية فجعلها انه  
 بالتون المشددة وجاء الشان **(قوله)** ويصلي الصلاة) أي المكتوبة ورواية مسلم فيصلي هذه  
 الصلوات الخمس **(قوله)** وبين الصلاة) أي التي تليها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة **(قوله)**  
 حتى يصليها) أي يشرع في الصلاة الثانية **(قوله)** قال عروة الآية ان الذين يكفون حالنا) يعني  
 الآية التي في البقرة الى قوله اللاعنون كما صرح بمسلم ومرا عمن رضي الله عنه أن هذه الآية  
 تعرض على ابلغ وهي وان نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ وقد تستدمل لمحمد ذلك  
 لا يهر في كتاب العلم وانما كان عثمان يرى ترك تسليمه ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم  
 من الافتقار والله أعلم وقد روي مالك هذا الحديث في الموطاع هشام بن عروة لم يقع في روايته  
 تعيين الآية فقال من قبل نفسه أراه يريد وأقم الصلاة طرقي النهار ولقمان الليل ان الحسنة  
 يذهبن الساعات انتهى وما ذكره عروة زاول الحديث بل حزم أولى والله أعلم **(قوله)** باب الاستئذان  
 هو استعمال من الدنيا بالتون والمثلث هو طرح الماء الذي يستنشق المتوضي أي يجذبه برح أنه  
 لتطيق ما في داخله فيخرج برح أنه سواء كان باعانة يده أم لا وعني عن مالك كراهة فعله بغير اليد  
 لكونه يشبه عمل الدابة والمشهور عدم الكراهة اذا استنثر بيده فالمسحب أن يكون بالنسري  
 بوقب عليه التماسي وأخرجه مقيدا بها من حديث علي **(قوله)** ذكره) أي روى الاستئذان عثمان

ما تقدم من ذنبه وعن  
 ابراهيم قال قال صالح بن  
 كيسان قال ابن شهاب ولكن  
 عروة يحدث عن جرمان فلما  
 نوضا عثمان قال ألا أحدثكم  
 حديثا لولا آية ما حدثكموه  
 سمعت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقول لا يتوضأ رجل  
 يحسن وضوءه ويصلي  
 الصلاة الا يغفر له ما بينه وبين  
 الصلاة حتى يصليها قال عروة  
 الآية ان الذين يكفون ما  
 أنزلنا **(باب)** الاستئذان  
 في الوضوء ذكره عثمان  
 وصلى الله بن زيد

وقد تقدم حديث محمد بن عبد الله بن زيد وسياق حديثه **(قوله)** هو ابن عباس تقدم حديثه في حصة  
الوضوء في باب غسل الوجه من غرة فليس فيه ذكر الاستنار وكان المصنف أشار بذلك إلى  
ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعاً استناراً مرتين بالفتن وأثلاً وأولاً في داود  
الطبراني إذا توضأ أحدكم واستنار فليجعل ذلك مرتين وأثلاً وأولاً أسأله حسن **(قوله)** أبو  
ادريس هو الخولاني **(قوله)** أنه سمع أبا هريرة **(قوله)** زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس  
أبا سعيد مع أبي هريرة **(قوله)** فليستشر ظاهر الأمر أنه للوجوب فيلزم من قال بوجوب  
الاستنار أن يكون ذلك واجباً كما جددوا حتى وأبي عبيدوا في نوري ابن المنذر أن يقول به في الاستنار  
وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك وإن مشروعه الاستنار لا يتحصل إلا  
بالاستنار وصرح ابن بطلان بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنار وفيه تعقب على من نقل  
الإجماع على عدم وجوبه واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للبدن بما حسنه الترمذي وصححه  
الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي توضأ كما أمرك الله فأحاله على الآية وليس فيها  
ذكر الاستنار وأجيب بأنه محتمل أن يراد بالأمر ما هو أعين آية الوضوء فتدأمر الله سبحانه  
بأتباعه صلى الله عليه وسلم وهو المين عن الله أمره ولم يحد أحد ممن وصف وضوءه عليه  
الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنار بل ولا المضمضة وهو يرتضى من لم  
يوجب المضمضة أيضاً وقد ثبت الأمر بها بإضافة من أبي داود بإسناد صحيح وذكر ابن المنذر  
أن الشافعي لم يجهج على عدم وجوب الاستنار مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يلزم خلافه في  
أن ناركه لا يبيد وهذا دليل قوي فإنه لا يحتفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن  
عطاء وثبت عنه أنه رجح عن إيجاب الإعادة ذكره كله ابن المنذر ولم يذكر في هذه الرواية عدداً  
وقد ورد في رواية شفيان عن أبي الزناد ولقظه وإذا استنر فليستشر وترأخه المحدث في  
مسنده عنه وأصله لم وفي رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق إذا  
استيقظ أحدكم من منامه قوضاً فليستشر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه وعلى هذا  
قال المراد بالاستنار في الوضوء التطيق لمناقضه من المعونة على القراءة لأن بقية مجرى النفس  
تصعق خارج للحروف ويراد بالتستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان وسد كراهه بإحقة في مكانه  
إن شاء الله تعالى **(قوله)** ومن استعصر أي استعمل الجمار وهي الجارية الصغار في الاستنار  
وجعله بعضهم على استعمال البصير فإنه يقال فيه تعصروا استعصروا حكاية ابن حبيب عن ابن عمر ولا  
يصح عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافاً وقال عبد الرزاق عن  
معمر أيضاً بما أفقه الجمهور وقد تقدم القول على معنى قوله فليوتر في الكلام على حديث ابن  
مسعود واستدل بعض من نفي وجوب الاستنار بهذا الحديث إلا أن فيه بحرف الشرط ولا  
دلالة فيه واتمم مقتضاه التعبير بالاستنار بما لم يأت بالأخبار وأما **(قوله)** باب الاستنار  
وترأ استنار كل إدخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء والجواب أنه لا اختصاص لها  
بالاستنار كإثبات أبواب الاستنار لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب حصة الوضوء لتلازمهما  
ويحتمل أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشير إليه في المقدمة والله أعلم وقد ذكرت توجيهه  
ذلك في أول كتاب الوضوء **(قوله)** إذا توضأ أي إذا شرب في الوضوء **(قوله)** فليجعل في أنفه ماءً كذا

وابن عباس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم حدثنا  
عبد أن أخبرنا عبد الله  
قال أخبرنا يونس عن  
الزهري قال أخبرني أبو  
ادريس أنه سمع أبا هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال من توضأ فليستشر  
ومن استعصر فليوتر **(باب)**  
الاستنار وترأ  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن أبي الزناد  
عن الأصمعي عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال إذا توضأ أحدكم  
فليجعل في أنفه ماءً

لا يذوق سقط قوله ما فيه وكذا اختلف رواة الموطا في اسقاطه وذكره مؤيد كره لمسلم من رواية  
 حنبل عن أبي الزناد **(قوله ثم لينتروا)** كذا لا يذوق الاصل في وزن لينتروا وغيرهما ثم لينتروا  
 بثلاثة مضمومة بعد النون الساكنة والواو ايتان لاصحاب الموطا ايضا قال القراء يقال تترجل الرجل  
 واستروا استروا اذا حرك الشرة وهي طرف الانف في الطهارة **(قوله واذا استسقط)** هكذا عطفه  
 المصنف واقتضى سياق انه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطا وقد أخرجه ابو نعيم في  
 المستخرج من موطايحي رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مقترقا وكذا هو في موطايحي  
 ابن بكير وغيره وكذا فرقه الاسماعيلي من حديث مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث الاول من  
 طريق ابن عينة عن أبي الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا  
 فكان البخاري كان يري جواز جمع الحديثين اذا اتفقت سندهما في مساق واحد كما يري جواز  
 تفريق الحديث الواحد اذا اشقل على حكمين مستقلين **(قوله من فومه)** أخذ به مومه الشافعي  
 والجمهور واقصوه عقب كل قوم ونحوه أحد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث ثابت يده لان  
 حقيقة الميت أن يكون في الليل وفي رواية لا يداود ساق مسلم استأدها اذا قام أحدكم من الليل  
 وكذا الترمذي من وجه آخر صحيح ولا يروى في رواية لا يداود ساق مسلم استأدها ايضا اذا  
 قام أحدكم الى اوصومحين يصبح لكن التعليل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وانما يخص نوم  
 الليل بالكر الغلة قال الرافعي في شرح المسند يمكن أن يقال الكراهة في النفس لمن نام ليلا  
 أشده لمن نام ناهرا لان الاحتمال في نوم الليل اقرب لطوله عادة ثم الامر عند الجمهور على التنب  
 وجهه اشد على الوجوب في نوم الليل دون النهار وعنه في رواية استسبا في نوم النهار وانفقوا على  
 أنه لو غس يده لم يصر المسأ قال اسحق وداود والطبري يفسس واستندل لهم عاير ومن الامر  
 باراقه لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي والقريضة الصارفة للامر عن الوجوب عند  
 الجمهور والتعليل بأمر يقتضي الشك لان الشك لا يقتضي وجوبا في هذا الحكم استسبا بالاصل  
 الطهارة واستندل أبو عوانة على عدم الوجوب بوصونه صلى الله عليه وسلم من الشن المعلق  
 بعد قيامه من النوم كما ساق في حديث ابن عباس وقعب بأن قوله أحدكم يقتضي اختصاصه  
 بنفوه صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه صرح عنه غسل يده قبل ادخالها في الاناء حال القفلة  
 فاستسبا بعد النوم ولي يكون تركه لبيان الجواز وايضا فقد قال في هذا الحديث في روايات  
 لمسلم وغيره ما فليصلهما ثلاثا وفي رواية ثلاث مرات والتقييد بالعد في غير الخاصة  
 الصبية يدل على التديت ووقع في رواية هما من أبي هريرة عند أحد فلا يضر به في الوضوء  
 حتى يغسلها والهي فيه للتره كما ذكرنا ان فعل استسب وان تركه كمر ولا تزال الكراهة  
 بدون الثلاث نص عليه الشافعي والمراد بالسدها الكف دون ما زاد عليها اتفاقا وهذا كله  
 في حق من قام من النوم لم يداود عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكثر اما المستسقط فيسبب  
 له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه وقد روى سعيد بن  
 منصور بسند صحيح عن أبي هريرة انه كان يغسله ولا يري بتركه بأسا وسيأتي عن ابن عمر والبراء  
 نحوه ذلك **(قوله قبل أن يدخلها)** ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق فلا يغسل يده في الاثاء  
 حتى يغسلها وهي آيين في المرام من رواية الادخال لان مطلق الادخال لا يرتب عليه كراهة كمن

ثم لينتروا من استسبم فليوتر  
 واذا استسقط أحدكم من فومه  
 فليغسل يده قبل أن يدخلها

أدخل بيضا فأنما واسع فاعترف منه بأنا صغير من غير أن تلامس يده المله **(قوله في وضوءه)**  
 بفتح الواو الاء الذي اعتلوضوه وفروا به الكسح في الاء وهي رواية مسلم من  
 طرق أخرى وابن خزيمة في آناه أو وضوءه على الشك والطاهر اختصاص ذلك بأنا وضوءه  
 ويطبق به الماء النفس لانه وضوءه وزيادة وكذا باقي الاستسقاء لكن في الاستسقاء  
 غير كراهة لعدم ورود النهي فيها من ذلك والله أعلم وخبر يحد كراهة البول والحاض التي  
 لا تقصد بغسل اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النبي والله أعلم **(قوله فان أحكم)**  
 حال البضاي في إياه إلى أن الساعت على الأمر بذلك احتمال التماسه لأن الشارع  
 إذا ذكر حكاية بعبارة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها ومثله قوله في حديث الحرم التي سقط  
 ثلث فأنه يثبت عليها بعدتهم عن تطيبه فنبه على علم النبي وهي كونه محرما **(قوله لا يدري)**  
 فيه أن علم النبي احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أو لاوه فتصاه الحاق من شك في ذلك  
 ولو كان مستقطا ومفهومه أن من درى أين يمتد يده على غيره فتمسك فاستيقظ وهي  
 على حالها لا كراهة وإن كان غسلها مستصعبا على المختار كما في المستقط ومن قال بان الأمر في  
 ذلك للتعبيد كالتفريق بين شالوميق واستدل بهذا الحديث على التفريق بين ورود الماء على  
 التماسه وبين ورود التماسه على الماء وهو ظاهر وعلى أن التماسه تنوزر في الماء هو صحيح لكن  
 كونه تنوزر التماسه وإن لم يتغير فيه نظر لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير في التماسه  
 فيصير أن تكون الكراهة بالتأثير أشد من الكراهة بالمطون فانه إن دقق العبد ومراعاة أنه  
 ليست فيه دلالة قطعية على من يقول ان الماء لا ينفس إلا بالتغير **(قوله أين بات يده)** أي من  
 جده قال الشافعي رحمه الله كالأول يستصبرون وبلادهم حارة فربما عرف أحدهم إذا نام  
 فيصير أن تطوف يده على الحمل أو على بئر أو دم حيوان أو فذر غيره ذلك وتعبه أو الوليد  
 البابي بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل يوب الشايب أو ذلك عليه وأجيب بأنه محمول على ما إذا  
 كان العرق في البدن أو الحمل أو أن المستقط لا يريد من يديه في المعنى يؤمر بغسله بخلاف  
 السيد فانه يحتاج إلى غسلها وهذا أقوى الجوابين والجلس على أنه لا اختصاص لذلك بحمل  
 الاستسقاء ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد  
 الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أي هرة في هذا الحديث قال في آخر ما بات يده منه وأمله  
 في مسلم دون قوله منه قال الدارقطني تفرد بها شعبة وقال البيهقي تفرد بها محمد بن الوليد **(قلت)**  
 إن أراد من محمد بن جعفر مسلم وإن أراد مطلقا فلا فتد قال الدارقطني تابعه عبد الصمد عن شعبة  
 وأخرجه ابن مديم طريقه وفي الحديث الاشتغال بيقظ العمل بالاحتياط في العبادة والكتابة  
 عما يستصعبه إذا حصل الإقحام بها واستصحب غسل التماسه فلا فانه أمر نال التمسك عند  
 نومه فانه قد ثبتها أولى واستنبط منه قوم فواشأ أخرى فيها بعد منها أن موضع الاستسقاء  
 مخصوص بالرخصة في جوار الصلاة مع هاء أثر التماسه عليه فانه الخطأ ومنها يجب الوضوء  
 من النوم فانه ابن عبد البر ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه  
 عن ابن عينة ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملا بأدخال اليد فيه إن أراد الوضوء فانه  
 الخطأ صاحب الاتصال من الشافعية **(قوله باب غسل الرجلين)** كذا لا كثر وأدبر

في وضوءه فان أحكم لا يدري  
 أين بات يده (باب) غسل  
 الرجلين

ولا يمسح على القدمين **(قوله)** حديثي موسى بن اسماعيل هو التبوذ **(قوله)** عن أبي سفيان (نزل في رواية كريمة سفرناها وظاهره أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة وتوقف في رواية مسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ولم يقع ذلك لعبد الله محققا إلا في حجة الوداع أما غزوة الفتح فقد كان فيها السكن ما رجح النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى المد من مكة بل من الجعرانة ويحتمل أن تكون غرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريباً منه **(قوله)** أرهقنا بضع الهام والقفاف والعصر مرفوع بالقاف عليه كذا الأبي ذر وفي رواية كريمة باسكان القاف والعصر منصوب بالمفعولية ويحوي الأول رواية الأصيل أرهقنا بضع القاف بعدهما مناساكة ومعنى الأرهق الأدرأ والغشيان قال ابن بطال كائن العصابة آخر الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلا معه فلما ذاق الوقت جادوا إلى الوضوء ولحقهم لم يسبقوه فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم (قلت) ماذا كرم من تأخيرهم قاله احتمالاً ويحتمل أيضاً أن يكونوا آخر الكونهم على ظهر أول جلاء الوصول إلى المأمور بدله عليه رواية مسلم حتى إذا كملوا بالطريق جعل قوم عند العصر أي قرب دخول وقتها اقتوضوا وهم يحال **(قوله)** ونسح على أرجلنا انتزع عنه الجاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل فلماذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد مسلم فأتيناهم إليهم وأمعناهم بعض تلوح لم يسمها المصنف سلك بهذا من يقول بإبراء المسح ويحتمل الانكار على ترك التعصيم لكن الرواية المتفق عليها أرفع فتعمل هذه الرواية عليها بالتأويل فيبطل أن يكون معنى قوله لم يمسحوا أي ما الفسل جمعاً بين الروايتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال ذلك أيضاً فقال بالمسح لم يوجب مسح العقب والحدوث بحجته عليه وقال الطحاوي لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهن المعة دل على أن فرضهما الفسل وتعميمه ابن المنبر بأن التعصيم لا يستلزم الفسل فالرأس تم بالمسح وليس فرضها الفسل **(قوله)** أرجلنا فأقبل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل **(قوله)** ويل) جاز الابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن جبار في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً ويل وأدب جهنم قال ابن خزيمة لو كان المسح مؤثراً للقرص لما توعد بالتأويل وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة وأرجلكم بالخفض وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في حقه وضوئه أنه غسل رجله وهو المين لأمر الله وقد قال في حديث عمرو بن عتبة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطلوباً في غسل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمر الله ولم يثبت عن أحد من العصابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأُسْ وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين وأما سعد بن منصور ورواها الطحاوي وابن خزيمة أن المسح منسوخ والله أعلم **(قوله)** لا لعقاب أي المثرة الذالك فاللام العهدوي يلتحق بها ما يشار إليها في ذلك والعقب مؤخر القدم قال البغوي معناه ويسل لأصحاب العقاب المنصرين في غسلها وقيل أراد أن العقب مختص بالعقاب إذا قصر في غسله وفي

حديثي موسى قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماحل عن عبد الله بن عمر وقال يخلف النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي سفيان فأنكر عليهم (قلت) ماذا كرم من تأخيرهم قاله احتمالاً ويحتمل أيضاً أن يكونوا آخر الكونهم على ظهر أول جلاء الوصول إلى المأمور بدله عليه رواية مسلم حتى إذا كملوا بالطريق جعل قوم عند العصر أي قرب دخول وقتها اقتوضوا وهم يحال **(قوله)** ونسح على أرجلنا انتزع عنه الجاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل فلماذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد مسلم فأتيناهم إليهم وأمعناهم بعض تلوح لم يسمها المصنف سلك بهذا من يقول بإبراء المسح ويحتمل الانكار على ترك التعصيم لكن الرواية المتفق عليها أرفع فتعمل هذه الرواية عليها بالتأويل فيبطل أن يكون معنى قوله لم يمسحوا أي ما الفسل جمعاً بين الروايتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال ذلك أيضاً فقال بالمسح لم يوجب مسح العقب والحدوث بحجته عليه وقال الطحاوي لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهن المعة دل على أن فرضهما الفسل وتعميمه ابن المنبر بأن التعصيم لا يستلزم الفسل فالرأس تم بالمسح وليس فرضها الفسل **(قوله)** أرجلنا فأقبل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل **(قوله)** ويل) جاز الابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن جبار في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً ويل وأدب جهنم قال ابن خزيمة لو كان المسح مؤثراً للقرص لما توعد بالتأويل وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة وأرجلكم بالخفض وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في حقه وضوئه أنه غسل رجله وهو المين لأمر الله وقد قال في حديث عمرو بن عتبة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطلوباً في غسل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمر الله ولم يثبت عن أحد من العصابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأُسْ وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين وأما سعد بن منصور ورواها الطحاوي وابن خزيمة أن المسح منسوخ والله أعلم **(قوله)** لا لعقاب أي المثرة الذالك فاللام العهدوي يلتحق بها ما يشار إليها في ذلك والعقب مؤخر القدم قال البغوي معناه ويسل لأصحاب العقاب المنصرين في غسلها وقيل أراد أن العقب مختص بالعقاب إذا قصر في غسله وفي

• (باب) المضمضة في الوضوء

قال ابن عباس وعبد الله ابن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم • حدثنا أبو العيان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيد عن جرثوم بن عثمان بن عفان أنه رأى عثمان بن عفان دعا بوضوء فأمر غلى يديه من أناته فغسلهما ثلاث مرات ثم أدخل يمينه في الوضوء ثم مضمض واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ثم مسح برأسه ثم غسل كل رجل ثلاثاً ثم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئي هذا وقال من توضأ نحو وضوئي هذا وصلى ركعتين لم يجتهد فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه • (باب) غسل الاعقاب وكان ابن سيرين يغسل موضع الخشاء إذا توضأ • حدثنا آدم بن أبي اساب قال حدثنا شعبة قال حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة وكان يترى بنا والناس يتوضئون من المطهرة قال أسبقوا الوضوء قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من النار • (باب) غسل الرجلين في التلويح ولا يمسح على التلويح

الحديث تعليم الجاهل وزرع الصوت بالانكار وتكرار المسئلة لتفهيمه كما تقدم في كتاب العلم (قوله) باب المضمضة في الوضوء أصل المضمضة في اللغة التبرك ومنه مضمض النعاس في عنقه إذا تحر كذا النعاس ثم أشهر استعماله في وضع الماء في القم وتحر كذا وأما معناه في الوضوء الشري فأكسبه أن يضع الماء في القم ثم يدبره ثم يجمع والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحر كذا ولا يجمع وهو عجيب ولعل المراد أنه لا يتعين المجدل لو ابتلعه أو ترك حتى يسيل أبواً (قوله) قال ابن عباس قد تقدم حديثه في أوائل المطهرة (قوله) وعبد الله بن زيد) سابق حديثه قرياً (قوله) ثم غسل كل رجل) كذا الأصل والكسبي ولا بن عباس كذا تاريخه وهي التي اعتمدها صاحب العمدة والمستقى والجوى كل رجله وهي تفيد تعمير كل رجل بالغسل وفي نسخة رجله بالثنية وهي بمعنى الأولى (قوله) لا يجتهد تقدمت بما حقه قرياً وقال بعضهم يحتمل أن يكون المراد بذلك الاختلاص أو ترك العجبان لا يرى لنفسه عز من شعبة أن يتغير فيسكب ريقه (قوله) غفر الله له) كذا المستقى ولغيره غفره على البناء بالمفعول وقد تقدمت بما حقه إلا أن في هذا الساق من الزيادة رفع صفة الوضوء إلى فعل النبي صلى الله عليه وسلم وزاد مسلم في رواية يكون قال الزهري • كان علماءنا يقولون هذا الوضوء أسبق ما يتوضأ به أحد للصلاة وقد ثبت بهذا من لا يرى تثليث مسح الرأس كما ساق في باب مسح الرأس مرة أن شاء الله تعالى (قوله) في باب غسل الاعقاب وكان ابن سيرين) هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسمعيل عن مهدي بن موهب عنه وروى ابن أبي شعبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا توضأ لم يخلقه والاستنادان صحيحان ففعل على أنه كان وأما بحث بصل الماء إلى من تحته بالبرك وفي ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعاً نحو ما ساق ضعيف (قوله) محمد بن زياد) هو الجعي المذني الإلهاني المحصى (قوله) وكان) الواو الحذف من مفعول سمعت والناس يتوضئون حال من فاعل يتر (قوله) المطهرة) بكسر الميم هي الأماناء المعدل لتطهر منه (قوله) أسبقوا) فتح الهمزة أي أكملوا وكان رأي من منهم تقصير أو خشي عليهم (قوله) فإن أبا القاسم) فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنيته وهو حسن وذكره وصف الرسالة أحسن وفيه أن العالم يستدل على ما يفتي به ليكون أوقع في نفس سامعه وقد تقدم شرح الاعقاب وأما خصت بالذكر ضرورة السبب كما تقدم في حديث عبد الله بن عمرو فليقتضيهما في موضعها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في أسباغها وفي الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحرث ويل للاعقاب وبطون الإقدام من النار ولهذا ذكر في الترجمة أثر ابن سيرين في غسله موضع الخشاء لأنه قد لا يصل إليه الماء إذا كان مضطجاً أو تعالى أعلم (قوله) باب غسل الرجلين في التلويح) ليس في الحديث الذي ذكره نص في ذلك وأما ما هو مأخوذ من قوله يتوضأ به إلا أن الأصل في الوضوء هو الغسل ولا نقوله فينبأ دل على الغسل ولو أريد المسح لقال عليها (قوله) ولا يمسح على التلويح) أي لا يكتفى بالمسح عليهما كما في الخفين وأشار بذلك إلى ما روي عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على تعاليمهم في الوضوء ثم صلوا وروى في ذلك حديث مرفوع أثره أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبة • لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة واستدل الطحاوي على عدم الإجماع على أن الخفين إذا ختر فاحتق تبدوا القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما



قال فكذلك التعلان لانهما لا يفسدان القديمين انتهى وهو استدلال صحيح لكنه متازع  
في نقل الاجماع المذكور وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة ولكن نشير الى منقص منها فنقد  
تمسك من اصكتفي بالسم بوجه تعالى وارجلكم عنده فاعلى وامسحوا برؤوسكم فذهب الى  
ظاهر واجماعه من العصابة والتابعين فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه  
وعن عكرمة والشعي وقادة وهو قول الشيعة عن الحسن البصري الواجب الغسل  
أو المسح وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما ووجه الجهور الاحاديث العصبية المذكورة  
وغيرها من أهل النبي صلى الله عليه وسلم فانه بيان للمراد واجابوا عن الآية بأجوبة منها انه  
تري وارجلكم بالنصب عطفا على أيديكم وقيل معطوف على محل رؤوسكم كقوله يا جبال أي  
معه والطير بالنصب وقيل المسح في الآية محمول على غسل الرجلين وقرئ ذلك أبو بكر بن العربي تقريراً  
على مسح الخنقين وقراءة النصب على غسل الرجلين وقرئ ذلك أبو بكر بن العربي تقريراً  
فقال لمن نفسه بين القراءتين تعارض ظاهر والحكم في ظاهره التعارض انه ان أمكن العمل  
بهما وجب العمل بالقدر الممكن ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة  
واحدة لانه يؤدي الى تكرار المسح لان الغسل يتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار  
ففي أن يعمل بهما في حالين يوفقاً بين القراءتين وعلامة القدر الممكن وقيل انما عطف على  
الرؤس المسوحة لانها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلنزع الاسراف عطفك وليس المراد انها  
تمسح حقيقة ويدل على هذا المراد قوله الى الكعبين لان المسح رخصة فلا يقيد بالعادة ولان  
المسح يطلق على الغسل الخفيف يقال مسح على أطرافه ملن وصلاً ذكره أبو زيد الفلوي وابن  
قتيبة وغيرهما (قوله عبيد بن جريح) هو ملن ملن بن جريح وليس منه وبين ابن جريح الققيه  
المكي ملن بن أبي سنان وقد تقدم في المقدمة ان الققيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن  
جريح فقد نزل ان هذا هو وليس كذلك وهذا الاسناد كاهن مذبذب وقيل رواية الاقران لان  
عبيد او عبيد انما كان من طبقة واحدة (قوله أربعا) أي أربع خصال (قوله لم أر أحداً)  
من أصحابي أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق  
انفراد ابن عمر بما ذكره عن غيره عن رآهم عبيد وقال المازري يحتمل ان يكون مراده لا يصنعهم  
غيره كجمعة وان كان يصنع بعضها (قوله الأركان) أي أركان الكعبة الاربعه وظاهره ان  
غير ابن عمر من العصابة الذين رآهم عبيد كانوا يستلون الأركان كلها وقدم ذلك عن معاوية  
وابن الزبير وسأني الكلام على هذه المسئلة في المجلد ان شاء الله تعالى (قوله السبئية) بكسر  
المهمل هي التي لا شعر فيها مستقمن السب وهو الخلق قالة في التهذيب وقيل السب جلد  
البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسب بضم أوله وهونيد بن عتبة قاله صاحب المنهاج وقال  
الهروري قيل لها سبئية لانها انسبت بالباغ أي لانت به يقال رطبة منسبة أي لبسة (قوله  
قصص) بضم الموحدة وحكى قصها وكسر ها وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر يأتي الكلام على  
ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله أهل الناس) أي رفعوا  
أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة (قوله ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية  
أي الناس من ذي الحجة ومراده فهل أنت حينئذ وتبين من جواب ابن عمر انه كان لا يهل حتى

وحدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن عبيد  
المقبري عن عبيد بن جريح  
أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا  
عبد الرحمن رأيتك تصنع  
أربعاً لم أر أحداً من أصحابك  
يصنعها قال وما هي يا ابن  
جريح قال رأيتك لا تغس  
من الأركان الا العلبتين  
ورأيتك تلبس التعال السبئية  
ورأيتك تصبغ بالشفرة  
ورأيتك اذا كنت بمكة أهل  
الناس اذا رأوا الهلال ولم  
تهل أنت حتى كان يوم  
التروية

قال عبد الله أما الاركان  
فاني لم ار رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يمس الا اليدين  
وأما النعال السبئية فاني  
رايت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يلبس النعال التي  
ليس فيها شعر ويتوضا فيها  
فاني أحب أن ألبسها وأما  
الصقرة فاني رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يصنع  
بها فاني أحب أن أصبغ بها  
وأما الإحلال فاني لم ار رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يهل  
حسبي تبعث به راحلته  
(باب) التيمم في الوضوء  
والغسل به حدثنا مسدد  
قال حدثنا اسمعيل قال  
حدثنا خالد عن حفصة بنت  
سيرين عن أم عطية قالت  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لمن في غسل  
ابنته ابدان بجمامنها ومواضع  
الوضوء منها حدثنا حفص  
ابن عمر قال حدثنا شعبة قال  
أخبرنا أشعث بن سليم قال  
سمعت أبا عبد الله عن  
عائشة قالت كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يجهجه التين  
في تنعله وترجله وطهوره  
وفي شأنه كله

يركب قاصدا الى منى وساقى الكلام على هذه المسئلة أيضا في الحج ان شاء الله تعالى (قوله) قال  
عبد الله) أي ابن عمر جيب العبد والمصنف في اللباس فقال له عبد الله بن عمر (قوله) (البيانين)  
تنبه عيان والمراد بهما الركن الاسود الذي يسامته من مقابلة الصفا وقبل الاسود عيان  
تقبليا (قوله) فاني أحب ان أصبغ) وللشعيرين والباقيين قانا أحب كالتين قبلها وساقى  
باقى الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله) باب التين) أي الانشاء  
بالعين (قوله) اسمعيل) هو ابن علي بن خالد هو الحذاء والاسناد كله بصريون (قوله) في غسل)  
أي في حصة غسل ابنته وهو زيب عليها السلام كما ساقى تحقيقه في كتاب الجنائز ان شاء الله  
تعالى وأورد المصنف من الحديث طرقا ليعين به المراد بقوله عائشة يجهجه التين اذ هو لفظ مشترك  
بين الابتداء بالعين وتعالى الشيء بالعين والتبرك وتصد العين فيان يحدث اسم عطية ان المراد  
بالطهور الأول (قوله) سمعت أي) هو سلم بن أسود الحارثي الكوفي أو الشعة مشهور بكنيته  
أكثر من اسمه وهو من كبار التابعين كنهه مسروق فيهما فخرين كان أشعث وشعبة قرنان  
وهما من كبار اتباع التابعين (قوله) كان يجهجه التين) قيل لأنه كان يحب القول الحسن  
اذا صاحب العين أهل الجنة و زاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة ما استطاع  
قنسه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع (قوله) في تنعله) أي لبس فعله وترجله أي تبرجل  
شعره وهو ترصيعه منه قال في المشارق رجل شعره اذا مشطه جاءه ودهن ليلين ويرسل الناثر  
ويجد المتقبض زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه (قوله) في شأنه كله) كذا  
للاكثر من الرواة بقوله وفي رواية أي الوقت ما تاتى الواو وهي التي اعتدها صاحب العمدة  
قال الشيخ في الدين هو عام مخصوص لأن دخول الخلاع والخروج من المصباح ونحوهما يبدأ  
فيهما باليسار انتهى وتأكده الشأن بقوله كله يدل على التعميم لأن التاكيد يرفع الجواز فيمكن  
ان يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيسر ليس من الأفعال  
المقصودة بل هي اماترون وما غير مقصودة وهذا كله على تقدير آيات الواو وما على امقاطها  
فقوله في شأنه كله متعلق بجهجه لا بتين أي يجهجه في شأنه كله التين في تنعله إلى آخره أي لا يترك  
ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغل ولا نحو ذلك وقال الطبري قوله في شأنه يدل من قوله في  
تنعله عادة العامل قالوا كما ذكر النعل لتعلقه بالرجل والتبرجل لتعلقه بالرأس والظهور لكونه  
مفتاح أبواب العبادة فكانت به على جميع الاعضاء فيكون كبد الكل من الكل (قلت)  
ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله في شأنه كله على قوله في تنعله إلى آخره وعليها شرح الطبري  
وجميع ما قدمناه مبنى على ظاهر السياق الوارد هنا لكن من المصنف في الاطعمة من طريق عبد  
الله بن المبارك عن شعبة ان أشعث شيعة كان يحدث به تارة مقتصرا على قوله في شأنه كله وتارة  
على قوله في تنعله إلى آخره وزاد الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ان عائشة أيضا كانت تفعله  
تارة وتنبه أخرى فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من النعل وغيره ويؤيد رواية مسلم من  
طريق أبي الاحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله في شأنه  
كله وكان الرواية المقتصرة على في شأنه كله من الرواية بالمعنى ووقع في رواية السلم في طهوره وفعله  
بفتح النون واسكان العين أي هيئة تنعله وفي رواية ابن ماجة في مسلم وفعله بفتح العين وفي الحديث

استصحاب البداهة بشق الرأس الايمن في الترجل والفصل والخلق ولا يقال هو من باب الازالة  
 قيداً فلهذا لا يسرسل هو من باب العبادة والتزيم وقد ثبت الابتداء بالشق الايمن في الخلق كما  
 سبق في رسالته البداهة قال جل العيني في التعل وفي ازالته بالسري وفيه البداهة بالبد العيني في  
 الوضوء وكذا الرجل وبالشق الايمن في الفصل واستدل به على استصحاب الصلاة عن عين الامام  
 وفي معنية المسح وفي الاككل والشرب بالعين وقد ورد المصنف في هذه المواضع كلها قال  
 النووي قاعدة الشرع المسقرة استصحاب البداهة بالعين في كل ما كان من باب التكرم والتزيم  
 وما كان بضدهما استصحابه التباساً قال واجمع العلماء على ان تقدم العين في الوضوء سنة من  
 خالفها فانه انقضت وتم وضوءه انتهى ومراده بالعلماء اهل السنن والاذهب الشبهة الوجوب  
 وغلط المرتضى منهم فنسبه للشافعي وكأنه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم  
 يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لانهما بمنزلة العضو الواحد ولا من جماعتي لفظ القرآن لكن  
 يشكل على اصحابه حكمهم على المباح الاستعمال اذا اتقل من يده الى أخرى مع قوله بان الماء  
 ما دام متردداً على العضو لا يسمى مستعملاً في استدلالهم على وجوب الترتيب بانه لم يتقل أحد  
 في صفته وضوء النبي صلى الله عليه وسلم انه توضعاً منكسراً وكذلك لم يتقل أحد انه قدم اليسرى  
 على اليمنى ووقع في البيان العمراني والتجريد للبند نبي نسبة القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة  
 وهو تحصيل من الشبهة وفي كلام الرافعي ما يوهن ان أحد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل  
 قال الشيخ الموفق في المعنى لا تعلم في عدم الوجوب خلافاً (قوله باب الناس الوضوء) بفتح الواو أي  
 طلب الماء للوضوء اذا كانت بالمهمله أي قربت الصلاة المراد وقتها الذي وقع فيه (قوله) وقالت  
 عائشة هذا طرف من حديثها في قصة نزول آية التيمم وساق في كتاب التيمم ان شاء الله تعالى  
 وساقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها وهو موصول عنده في  
 تفسير المائدة قال ابن المنذر أراد الاستدلال على انه لا يجب طلب الماء للتطهر قبل دخول الوقت  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز (قوله فانفس) بالضم على  
 البناء للمفعول وللكشميين قالتموا (قوله وحان) وللشميين وحانت الواو والصال بتقدير قد  
 (قوله الوضوء) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به (قوله فلم يجدوا) وللشميين فلم يجدوه بزيادة  
 الضمة (قوله فأتى) بالضم على البناء للمفعول وبين المصنف في رواية قتادة ان ذلك كان بالرواء  
 وهو سوق البلدينة (قوله بوضوء) بالفتح أي باناء فيه ما ليتوضأ به ووقع في رواية ابن المبارك في  
 رجل بقدر فيه ماء يسير فصران يسطح على الله عليه وسلم فيه كفه فضم أصابعه وشحوه في رواية  
 أحمد الآتية في باب الوضوء من الغضب (قوله ينبع) بفتح الواو وضوء الموحدة ويجوز كسرها  
 وفقهها وساقى الكلام على قوائمه هذا الحديث في كتاب علامات النبوة مستوعباً ان شاء  
 الله تعالى (قوله حتى وضوا من عند آخرهم) قال الكرماني حتى للتدرج ومن البيان أي  
 وضواً للناس حتى توضعاً الدين عند آخرهم وهو كتابة عن جمعهم قال وعند بعضي لان عند  
 اوان كانت لظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان تكون لطلق الظرفية فكانه قال الذين  
 هم في آخرهم وقال التيمي المعنى وضواً للقوم حتى وصلت النوبة الى الآخر وقال النووي من  
 اهان بعضي الى وهي لفظة وتعبه الكرماني بانها شاذة قال ثمان الى لا يجوز ان تدخل على عند

باب التماس الوضوء  
 اذا حانت الصلاة وقالت  
 عائشة حضرت العيص فالتمس  
 الماء فلم يوجد فنزل التيمم  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن  
 اسحق بن عبد الله بن أبي  
 طلحة عن أنس بن مالك قال  
 رأيت النبي صلى الله عليه  
 وسلم وحانت صلاة العصر  
 فالتمس الناس الوضوء فلم  
 يجدوا فأتى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بوضوء  
 فوضع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في ذلك لانه يده  
 وأمر الناس أن يتوضأ منه  
 قال فرأيت الماء ينبع من  
 تحت أصابعه حتى وضوا من  
 عنده آخرهم

ويؤمر عليه وعلى ما قال النبي ان لا يدخل الاخير لكن ما قاله الكرماني من ان الى لا تدخل على عند لا يلزم منه ذلك من اذا وقعت بمعنى الى وعلى فوجه النووي يمكن ان يقال عندنا في الحديث دليل على ان المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مأثم فضل عن وضوئه وفيه ان اعتراف المتروك من الماء القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على ان الامر بغسل اليد قبل ادخالها الا ان امر نبي لاحتماله (نبيه) قال ابن بطال هذا الحديث يعني حديث سبع الماء شهده جمع من الصحابة الا انه لم يروا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند كذا قال وقد قال القاضي عياض هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفيري عن الكافق متصلا عن جهم من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم أنكاره للغير ومتعلق بالقطعي من معجزاته انتهى فانظر كبرين الكلامين من التفاوت وصغر هذا الموضع في كتاب علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب الماء) أي حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان أشار المصنف الى أن حكمه الطهارة لان المغتسل قد يقع في ماء غسله من شعره فلو كان فحشا لم ينسب الى الما جلا ولم يبق أن النبي صلى الله عليه وسلم يحب ذلك في اغتساله بل كان يحلل أصول شعره كما ساقى وذلك بغض غالبا الى تناثر بعضه فدل على طهارته وهو قول جمهور العلماء وكذا قاله الشافعي في التقدم ونص عليه في الجديد أيضا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة انطرباين وصححه جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة العراقيين واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع وتعقب بان شعر النبي صلى الله عليه وسلم كرم لا يقاس عليه غيره ونقضه ابن المنذر والخطابي وغيرهما بان الخصوصية لا تثبت الا بدليل والاصل عدمه قالوا يلزم القائل بذلك أن لا يخرج على طهارة المني بان عائشة كانت تفركه من قوبه صلى الله عليه وسلم لا يمكن ان يقال له منه طاهر فلا يقاس عليه غيره والحق ان حكمه حكم جميع المكافين في الاحكام التكليفية الا في خاص بليل وقد كثرت الأدلة على طهارة فضله وعدا لاثمة ذلك في خصائصه فلا يلتفت الى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الامر بين أئمتهم على القول بالطهارة هذا كما في شعر آدمي أما شعر الحيوان غير المأكول المذكي ففيه اختلاف مبنى على ان الشعر هل يحل له الحياة فيجس بالموت أو لا فالأصح عند الشافعية انه نجس بالموت وذهب جمهور العلماء الى خلافه واستدل ابن المنذر على انه لا تحل له الحياة فلا نجس بالموت ولا بالانفصال بانهم أجسام على طهارة ما يخرج من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالي الموت والانفصال والله أعلم وقال البغوي في شرح السنة قوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميتة انما حرم أكلها يستدل لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من اجزاء الميتة لا يحرم الاتعاق به اه وسياق الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفر من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله) وكان عطاه هذا التعليق وصله محمد بن اسحق الفاكهي في اخبار مكة بسند صحيح الى عطاه وهو ابن أبي رباح انه كان لا يرى بأسا بالاتعاق بشعر الناس التي تخلق بمعنى (قوله وسور الكلاب) هو بالجر صقلا على قوله الماء التقدير وباب سور الكلاب أي ما حكمه وسور البقية وانظروا من

• (باب) الماء الذي يغسل  
بشعر الانسان وكان  
عطاه لا يرى به بأسا أن يقض  
منها الخسوط والحبال ونسور  
الكلاب وعمرها في المهد

تصرف المصنفاته يقول بطهارته وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجدواكلها وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل **(قوله وقال الزهري إذا ولغ الكلب)** جمع المصنف في هذا الباب بين مثلين وهما حكم شعر الأدي وسؤر الكلب فذكر الترجمة الأولى وأثرها معها ثم في الثانية وأثرها معها ثم يرجع إلى دليل الأولى من الحديث المرفوع ثم في بابتها الثانية وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الأوزاعي وغيره عنه ونقطه جمعت الزهري في أنما ولغ في كلب فلم يجدوا ما غيره قال يتوضأه وأجرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح **(قوله وقال سفیان)** المتبادر إلى الذهن أنه ابن عينة لكونه معروفا بالرواية عن الزهري دون الثوري لكن المراد به هنا الثوري فإن الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله فذكر ذلك لسفیان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه فذكره وزاد بعد قوله في ثوري أن يتوضأه ويتم فسمى الثوري الأخذ بلالة العموم فقهاوه هي التي تضمنتها قوله تعالى فلم يجدوا ما لكونها نكرة في سياق النفي فتم ولا تنقص الإبدل وتنجيس المأبولوج الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم وزاد من رواية التميم احتياطاً وتقية الأسماح على أن اشتراطه جواز التوضي به إذا لم يجد غيره يدل على تنصصه عنده لأن ظاهره يجوز توضؤ به مع وجود غيره وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره علم يختلف فيه أولى فاما إذا لم يجد غيره فلا يدل عنه وهو يعتقد طهارته إلى التيم وأما قسافيان بالتيم بعد توضؤهم فلا يرى أنه ما من شك فيمن أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة وقد تعقب بأنه يلزم من استعماله أن يكون جسده طاهر بلا شك فصرح باستعماله مشكوكاً في طهارته ولهذا قال بعض الأئمة الأولى أن يريق ذلك الماء ثم يتيمم والله أعلم **(تبيينه)** وقيل في رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زيد المروزي في حكاية قول سفیان يقول الله تعالى فإن لم تجدوا ما وضوكم فامسحوا بأيديكم في الماء فمضى على البخاري وفي باقي الروايات فلم تجدوا وهو الموافق للتلاوة وقال القاسبي وقد ثبت ذلك في الأحكام لا جعل القسافيين يعني بإسناده إلى سفیان قال وما أعرف من قرأ بذلك **(قلت)** لعل الثوري حكاهما المعنى وكان يرى جواز ذلك وكان هذا هو الذي جرح المصنف أن يأق بمنزل هذه العبارة في كلب التيمم كما سبأني أن شاء الله تعالى **(قوله عن عاصم)** هو ابن سليمان وابن سيرين عن محمد وعبيدة هو ابن عمرو السلمي أحد كبار التابعين الحضر من أهل قبل وفاء النبي صلى الله عليه وسلم بستين ونيرو **(قوله من شعر النبي صلى الله عليه وسلم)** أي شيء **(قوله أصبناه)** أي حصل لنسمن جهة أنس بن مالك وأراد المصنف ما يرد هذا الأمر تقرير أن الشعر الذي حصل لأبي طلحة كافي الحديث الذي يليه يعني عند آل بيته أن صاروا لهم به من لأن سيرين والدمحمد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس يرب أي طلحة وجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر والأما حفظه ولا تنفي عبدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه وإذا كان طاهر فأما الذي يغسل به طاهر **(قوله حدثنا عباد)** هو ابن عباد الملهبي وقد نزل البخاري في هذا الإسناد لأنه قد سمع من شيخه سعيد بن سليمان بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع عنه وبين ابن عون واحد وثانيه وبينه ثلاثة أنس **(قوله المالحق)** أي أمر الخلاق خلقه فاضاف الفعل إلى المعجز أو كان ذلك في حجة الوداع كما سبنيته **(قوله كان أبو طلحة)** يعني الأنصاري زوج أم سليم

وقال الزهري إذا ولغ الكلب في أنما ليس هو وضوء غيره يتوضأه وقال سفیان هذا الفقه بعينه يقول الله تعالى فلم يجدوا ما في النفس . نسئ يتوضأه ويتم . حدثنا مالك بن أنس . قال حدثنا إسرائيل عن عاصم عن ابن سيرين . قال قلت لعبيدة عنده من شعر النبي صلى الله عليه وسلم . صنباه من قبل أنس . أو من قبل أهل أنس . فقال لأن تكون هندی شعره منته . أحب إلى من الشياو . فيها . حدثنا محمد بن عبد الرحيم . قال حدثنا سعيد بن سليمان . قال حدثنا عباد عن ابن عون عن ابن سيرين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يالحق رأسه كان توضئة أولى من أخذ من شعره .

والدة أنس وقد أخرج أبو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق معيين لمجان المذكور أبي  
 محاسنة محمد بن عبد الرحيم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخلاق خلق رأسه  
 ودفع الى أبي طلبة الشق الايمن ثم خلق الشق الاخر فأمره ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم من  
 طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين يلفظ لما رأى الجفرة ونحرتك ناول الخالق  
 شقه الايمن خلقه ثم دعا بأباطلحة فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الايسر خلقه فأعطاه بأباطلحة فقال  
 أقسمه بين الناس ولهم رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الايمن فعين يله وفي لفظ  
 فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين وأعطى الايسر أم سليم وفي لفظ أبا طلبة ولا تناقض في  
 هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما ناول أبا طلبة كلام من الشقين فأما الايمن فوزعه أبا طلبة  
 بأمره وأما الايسر فأعطاه لأم سليم زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم أيضا زاد أحد في روايته  
 تبعه في طبيها على هذا قال الضعيف في قوله يقسمه في رواية أبي عوانة يعود على الشق الايمن وكذا  
 قوله في رواية ابن عبيدة فقال أقسمه بين الناس قال النووي فيه استحباب البداءة بالشق الايمن  
 من رأس المخلوق وهو قول الجمهور وخلافه لا يثبت فيه طهارة شعر الاذى به قال الجمهور  
 وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتائه وفيه المماساة بين  
 الاصحاب في العطة والهدية أقول وفيه ان المماساة لا تستلزم المساواة وفيه تنقل من يتولى  
 التفرقة على غيره قال واختلغا في اسم الخالق قال الصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري  
 وقيل هو خراش ابن أمية وهو مجتهد اه والصحيح ان خراشا كان الخالق بالحديثة والله أعلم  
 ووقع هنا في رواية ابن عساكر قبل ايراد حديث مالك باب اذا شرب الكلب في الاء **(قوله اذا**  
**شرب)** كذا هو في الموطأ والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور اصحابه عنه اذا ولغ وهو المعروف  
 في اللغة يقال ولغ بلفظ غيما اذا شرب بطرف لسانه وأدخل لسانه فيه لمركه وقال فعلى هو  
 ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل ما يقع فيه كذا ان درستوه شرب أو لم يشرب قال ابن مني  
 فان كان غير ما يقع يقال لعقه وقال الطبري فان كان فارغا يقال لحسه واذى ابن عبد البر ان لفظ  
 شرب لم يروه الا مالك وان غيره يرواه بلفظ ولغ وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من  
 طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ اذا شرب لكن المشهور عن  
 هشام بن حسان بلفظ اذا ولغ كذا أخرجه مسلم وغيره من طريق عنه وقد رواه عن أبي الزناد  
 شيخ مالك بلفظ اذا شرب ورواه عن عمار بن عمار الجوزقي وكذلك المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه  
 أبو يعلى ثم روى عن مالك بلفظ اذا ولغ أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهورة عن اسمعيل بن عمر  
 عنه ومن طريقه وأورده الاسماعيلي وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ عنه من طريق أبي علي  
 الحنفي عن مالك وهو في نسخة صحيحه من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عباد عن مالك أيضا  
 وكان ابن الزناد حدث به باللفظ لتقار بها في المعنى لكن الشرب كما بناه خص من الولوغ فلا  
 يقيم مقامه ومفهوم الشرب في قوله اذا ولغ يقتضي قصر الحكم على ذلك لكن اذا قلنا ان الامر  
 بالنفس للتجسس بتدبى الحكم الى ما اذا لمس أو لفق مثلا ويكون ذكر الولوغ للبالغ وأما  
 الحائض في اعضائه كبدته ورجله المذهب المنصوص انه كذلك لان فيه أشرفه فيكون الباقي من  
 باب الاولى وخصه في التقديم بالاول وقال النووي في الروضة انه وجهه شاذ وفي شرح المذهب

• (باب) • اذا شرب الكلب  
 في اناء أحدكم فليغسله  
 سبعاً • حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف عن مالك عن أبي  
 الزناد عن الأعرج عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا  
 شرب الكلب

قوله ابن مني في نسخ حذف  
 ابن خضير اه محصيه

انه القوي من حيث الدليل والاولوية المذكورة قد تمنع ليكون منه محل استعمال التماسات  
**(قوله في انما احدثكم)** ظاهره العموم في الآتية ومفهوه يخرج الماء المستقم مثلاً به قال  
 الاوزاعي مطلقا لكن اذا قلنا ان الفسل للتخيس يجري الحكم في القليل من الماء دون الكثير  
 والاضافة التي في انما احدثكم يلغى اعتبارها لان الظاهرة لا توقف على ملكه وكذلك قوله  
 فليفسله لا يتوقف على ان يكون هو الفسل وزاد مسلم والتساقى من طريق علي بن مسهر عن  
 الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة في هذا الحديث فليفسله وهو يعقوى القول بان  
 الفسل للتخيس اذا المراق أهم من ان يكون ماء أو طعاما فلو كان طاهر لم يؤمر بآراقته للثبوت عن  
 اضافة المال لكن قال التساقى لأعلم أحدا تابع علي بن مسهر على زياد فليفسله وقال حصة السكاني  
 انها غير محفوظة وقال ابن عبد البر لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كالي معلومة وشعبة  
 وقال ابن مندة لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه الا على بن مسهر بهذا  
 الاسناد قلت قد ورد الأمر بالآرافة ايضا من طريق عطاء عن أبي هريرة ثم فوجأ أخرجه ابن عدى  
 لكن في رفعه نادر الصحيح انه موقوف وكذا ذكر الآرافة جاذب زبيد عن أيوب عن ابن سيرين عن  
 أبي هريرة موقوف واستأذنه صحيح أخرجه الدارقطني وغيره **(قوله فليفسله)** يقتضي القول بكون  
 حله الجوهري على الاستصحاب الا اني اراد ان يستعمل ذلك الاناء **(قوله سبعا)** أي سبع مرار ولم  
 يقع في رواية مالك الشرب ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن ابن سيرين على ان  
 بعض أصحابه لم يذكره وروى ايضا عن الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد  
 السدي عند البزار واختلفت الروايات عن ابن سيرين في محل غسله الترتيب فليفسله وغيره من طريق  
 هشام بن حسان عنه أولا هن وهي رواية الأكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة  
 واختلفت عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعد بن بشير عنه أولا هن أيضا أخرجه الدارقطني وقال  
 أبا عن قتادة السابعة أخرجه أبو داود وروى الشافعي عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين أولا هن  
 أو أحدا هن وفي رواية السدي عن البزار أحدا هن وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه  
 فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال أحدا هن مبهمه وأولا هن والسابعة معينة وأوان كانت  
 في نفس الخبر فهي للتصريح يقتضي حل المطلق على اقتيدان يحمل على أحدهما لان فيه زيادة على  
 الرواية المعينة فهو الذي نص عليه الشافعي في الأم والبويطي وصرح به المصنف وغيره من  
 الأصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بحثا وهو منصوص كما ذكرنا وان كانت أو شكلمن  
 الراوي فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أبهم أو شك فسق النظر في الترجيح بين رواية  
 أولا هن ورواية السابعة ورواية أولا هن أرجح من حيث الأكتبة والاحتفظية ومن حيث المعنى  
 أيضا لان ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج الى غسله أخرى لتطبيقه وقد نص الشافعي في حمله  
 على ان الاول أولى واقفه أعلم وفي الحديث دليل على ان حكم الخاصة يتعدى عن محلها الى  
 ما يجاوزها بشرط كونهما معا وعلى تخصيص المائعات اذا وقع في جر منها نجاسة وعلى تخصيص الاناء  
 الذي يصل بالمائع وعلى ان الماء القليل ينفس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتعد لان ولوغ الكلب  
 لا يغير الماء الذي في الاناء عاليا وعلى ان ورود الماء على النجاسة بخلاف ورودها عليه لأنه أمر بآرافة  
 الماء لوروده عليه النجاسة وهو حقيقة في آرافة جميعه وأمر بغسله حقيقة تنادي بما يسهي

في انما احدثكم فليفسله سبعا





من كلام الترمذي وأما الخفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب واعتبروا الطحاوي وغيرهم عنهم بأمر منها كون أي هريرة راويه أفتى بثلاث غلات فثبت بذلك نسخ السبع ونصب بأنه محتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده بندية السبع لا وجوبها أو كان نسي ما رواه ومع الاحتمال لا ثبت النسخ وإضافه ثبت أنه أفتى بالفصل سبعاً ورواية من روى عنه موافقة قتيبة لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الأسناد ومن حيث النظر أما النظر فظاهر وأما الأسناد فالموافقة وردت من رواية جادين زيد بن عدي عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الأسانيد وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في القوة بكثير ومنها أن العذرة أشد في التجاسم من سؤر الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى وأجيب بأنه لا يلزم من كونهما أشد في الاستفزاز أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم وبالعكس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها دعوى أن الأمر بذلك كان عند الأمر يقتل الكلاب فلما نسي عن قتلها نسخ الأمر بالفصل وتغيبان الأمر بقتلها كافي أوائل الهجرة والأمر بالفصل متأخر جداً لأنه من رواية أي هريرة وعبد الله بن مغفل وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالفصل وكان إسلامه سنة سبع كما في هريرة بل ساق مسلم ظاهري أن الأمر بالفصل كان بعد الأمر بقتل الكلاب ومنها الزام الشافعية بإيجاب ثمان غلات عملاً بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه فأغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب وفي رواية أحمد التراب وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا العمل بالحديث أصلاً ورأساً لأن اعتذار الشافعية عن ذلك أن كل متعبها فذلك والافضل من الفريقين ما لم يترك العمل به قاله ابن حقيق العبد وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالإجماع على خلافه وفيه نظر لأنه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري وبه قال أحمد بن حنبل في رواية حرب الكرماني عنه ونقل عن الشافعي أنه قال هو حديث لم أقف على صحته ولكن هذا لا يثبت العذلين وقف على صحته وضع بعضهم إلى الترجيح لحديث أي هريرة على حديث ابن مغفل والترجيح لا يصار إليه مع إمكان الجمع والاختصاص بين ابن مغفل يستلزم الاختصاص بآي هريرة دون العكس وزيادة من التعميم قبوله وليس كذلك الترجيح في هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلاً لأن رواية مالك بسننه أرجح من رواية بنمي أثبتة ومع ذلك فقلنا به أخذاً بزيادة الثقة وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من الجواز فقال لما كان التراب جنساً غير الماء يجعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدوداً اثنتين وتغيبه ابن حقيق العبدان قوله وعفروه الثامنة بالتراب طاهر في كونهما غسلة مستقلة لكن لوقع التعريف ولتقبل ورود الفصول السبع كانت الفصول ثمانية ويكون إطلاق الفصول على الترتيب مجازاً وهذا الجمع من مرجحات تعين التراب في الأولى والكلام على هذا الحديث وما يتفرع عنه متشرداً ويمكن أن يرد ما التصنف ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر والله المستعان (قوله حديثنا الصحيح) هو أن منصور الكوسج كابر به أبو نعيم في المستخرج وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم ينفرد بهذا الحديث والاستاد منه فصاعداً مديون وأبو موسى شيخه أبو صالح السنان تابعيان (قوله

حديثنا الصحيح قال أخبرنا  
عبد الصمد قال حدثنا  
عبد الرحمن بن عبد الله بن  
ديشار قال سمعت أبي عن  
أبي صالح عن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم

أن رجلا لم يرسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كلباني **(قوله)** يا كل الثرى يا كل الثرى يا كل الثرى  
 الثرى الندى وفي المحكم الثرى الثراب وقيل الثراب الذي أذاب لم يصير طينا لأزيا **(قوله)** من  
 العطن أي بسبب العطش **(قوله)** يعرف به استدل به المصنف على طهارة تصور الكلب لأن  
 ظاهره أنه سقى الكلب فيه وتغيبان الاستدلال بصحة على أن شرع من قبلنا شرع لنا وفيه  
 اختلاف ولو قلناه لكان محله فيما لم ينسخ ومع ارتد العنان لا يمت الاستدلال أيضا لاحتمال  
 أن يكون حبه في شيء فسقاه أو غسل خفه بعد ذلك ولم يلبس به بعد ذلك **(قوله)** فذكر الله أي  
 أتى عليه فجاءه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة وساقى بقية الكلام على قوائمه هذا الحديث  
 في باب فضل سقى الماش من كتاب الشرب إن شاء الله تعالى **(قوله)** وقال أحد بن شبيب يفتح المصحة  
 وكسر الموحدة **(قوله)** حجة بن عبد الله أي ابن عمر بن الخطاب **(قوله)** كانت الكلاب زاد  
 أبو نعيم واليه بقي فروا بها لهذا الحديث من طريق أحد بن شبيب المذكور موصولا بصريح  
 التصديق قبل قوة تقبل تول وبسببها والعلف وكذا ذكر الأصلي أنها في رواية إبراهيم بن  
 معقل عن العناري وكذا أخرجه أبو داود والاسماعيلي من رواية عبد الله بن جوب عن يونس بن  
 يزيد بن شبيب بن سعيد المذكور وعلى هذا فلا حاجة في معنى استدلاله على طهارة الكلاب  
 للاتفاق على نجاسة تولها قاله ابن المنذر وتغيبان من يقول أن الكلب يؤكل وإن لم يؤكل  
 لحمه طاهر قدح في نقل الاتفاق لاسمها وقد قال جميع أنوال الحيوانات كلها طاهرة إلا الأذى  
 ومن قال به ابن زهر حكمة الاسماعيلي وغيره عنه وساقى في باب غسل البول وقال المذني المراد  
 أنها كانت ببول خارج المسجد في مواضعها ثم تقبل وتدبر في المسجد إذ لم يكن عليه في ذلك الوقت  
 مطلق قال ويعد أن ترك الكلاب تناب في المسجد حتى تنهه بالبول فيه وتغيبان به إذا قبل  
 بطهارتها لم يمنع ذلك كافي الهرة والأقرب أن يقال إن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل  
 الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهرها وجعل الأبواب عليها ويشير إلى ذلك ما زاده  
 الاسماعيلي أن فروا يجمع طريق ابن جوب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول بأعلى  
 صوته اجتبوا القعر في المسجد قال ابن عمر وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وكانت الكلاب إلى آخره فأشار إلى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد الأمر  
 بتكريم المسجد حتى من لعوا الكلام وبهذا يدفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله  
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وإن كان عاما في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه  
 مخصوص بمقابل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد وفي قوله فلم يكونوا يرشون مما لا دلالة  
 على ثبوت الغسل من باب الأولى واستدل بذلك ابن بطال على طهارة سورة لأن من شأن الكلاب  
 أن تتبع مواضع الماء كقول وكان بعض العصاة لا يوت لهم إلا المسجد فلا يتأول أن يصل لعابها  
 إلى بعض أجزاء المسجد وتغيبان طهارة المسجد بمقتضى ما ذكره في قوله لم يكونوا يرشون  
 بالشك ثم إن دلالاته لا تعرض دلالة منطوق الحديث الواردة في الأمر بالغسل من ولوغه  
 واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تطهر إذا لقيتها بالصاسقة الجفاف يعني أن قوله  
 لم يكونوا يرشون يدل على ثبوت الماء من باب الأولى فلو أن الجفاف يقصد تطهير الأرض  
 ما تركوا ذلك ولا يعني ما فيه **(تبيه)** حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبدل قوله

أن رجلا رأى  
 يا كل الثرى من العطش  
 فأخذ الرجل خفه فجعل  
 يعرف به حتى أروا فاشكر  
 الله له فأدخله الجنة وقال  
 أحد بن شبيب حدثنا أي  
 عن يونس عن ابن شهاب قال  
 حدثني حجة بن عبد الله عن  
 أبيه قال كانت الكلاب  
 تقبل وتدبر في المسجد في  
 زمان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فلم يكونوا يرشون  
 شأن ذلك حدثنا شخص  
 ابن عمر قال حدثنا شخص

يرشون بلفظ يرتقبون باسكان الراء ثم شدة مفتوحة ثم فاف مكسورة ثم موحدة وفسر بيان  
معناه لا يخشون نقص الفلفظ وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الاستطراء أو اتقوا من  
نفي الارتقاب فهو تفسير بعض لوازمه والله أعلم **(قوله ابن أبي السفر)** تقدم في المقدمة أن اسمه  
عبد الله وأن السفر فتح الفاء وهم من سكنها **(قوله عدي بن حاتم)** أي الطائي **(قوله سألت)** أي  
عن حكم صيد الكلاب وحذف لفظ السؤال إكتفاء بدلالة الجواب عليه وقدر وجه المصنف  
من طريق أخرى في الصيد كما سيأتي الكلام عليه مستوفى هناك أن شاء الله تعالى وإتساق  
المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لذهبه في طهارة سؤر الكلب ومطابقته للترجمة من قوله  
فيها وسؤر الكلاب ووجه الدلالة من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن له في أكل  
ما صاده الكلب ولم يصد ذلك بفعل موضع فقه ومن ثم قال مالك كيف يؤكل صيده يكون  
لعله نجسا وأجاب الأصمعي بأن الحديث سبق لتعرف أن قتله كانه وليس فيه أثبات  
نجاسة ولا نفيه وبدل لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم فأخرج من روح نابه لكنه وكه إلى ما تقرر  
عنده من وجوب غسل الدم فلعله وكه أيضا إلى ما تقرر عنده من غسل ما يماسه فقه وقال ابن المنير  
عند ذلك أفعية أن السكن إذا سقت على نجس وذبح بها فنجست الذبضة وناب الكلب عندهم  
نجس العين وقد وافقوا على أن ذكاه شرعية لا تنجس المذكي وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق  
على أن الذبضة لا تصير نجسة ببعض الكلب ثبوت الإجماع على أنها لا تصير نجسة غدا زهمهم به  
من التساخر ليس يلزم على أن في المسئلة عندهم خلافا للشهور وجوب غسل المعض وليس  
هذا موضع بسط هذه المسئلة **(قوله ابن من لم ير الوضوء الآمن المخرجين)** الاستثناء مفرغ والمعنى  
من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شيء من مخارج البدن الآمن القبل والمبر وأشار بذلك  
إلى خلاف من رأى الوضوء مخلص من غيرهما من البدن كالتق والمخاطم وغيرهما ويمكن أن  
يقال أن توافق الوضوء المعسرة ترجع إلى المخرجين فالنوم مظنة خروج الريح وليس المرأة  
ومس الذكر مظنة خروج المذى **(قوله لقوله تعالى أوجاه أحدكم من الفائط)** فعلق  
وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على الجبه من الفائط وهو المكان المظلم من الأرض  
الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة فهذا دليل الوضوء مما ينجس من المخرجين وقوله أو لا يستم  
التساعيل الوضوء من ملأمة النساء وفي معناه من الذكر مع صحة الحديث فيه إلا أنه ليس  
على شرط الشيخين وقد صححه مالك وجمع من أخرجه الصحيح غير الشيخين **(قوله وقال عطاء)** هو  
ابن أبي رباح وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بصوره وأسناده صحيح والمخالف في ذلك  
أبراهيم النخعي وقتادة وحاذ بن أبي سلمة قالوا لا ينقض النادر وهو قول مالك قال إلا أن حصل  
معه تلويث **(قوله وقال جابر)** هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما وهو  
صحيح من قول جابر وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعا لكن ضعفهوا المخالف في ذلك  
أبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا ينقض النكاح إذا وقع داخل  
الصلاة لا خارجها قال ابن المنذر أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة وأختلفوا إذا وقع فيها  
فخالفهم من لم يبال بالنكاح الخلق وتسمكوا بحدوثه لا يصح وحاشا لأصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الذين هم خير القرون أن يفسحوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله صلى الله عليه

ابن أبي السفر عن الشعبي  
عن عدي بن حاتم قال سألت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال إذا أرسلت كلبك المعلم  
فقتل فكل وإذا أكل فلا  
تأكل فأنما أمسك على  
نفسه قلت أرسل كلبك فأجبت  
معه كلبا آخر قال فلا تأكل  
فأنما سميت على كلبك ولم  
تسم على كلب آخره **(باب)**  
من لم ير الوضوء الآمن  
المخرجين القبل والبر لقوله  
تعالى أوجاه أحدكم من  
الفائط وقال عطاء فحين  
يخرج من دبره الود أوجين  
ذكره نحو القملة بعيد  
الوضوء وقال جابر بن عبد الله  
إذا ضحك في الصلاة أعاد  
الصلاة لا الوضوء



وعطاها أهل الطائفة في  
 الدم وضوء عصر ابن عمر  
 نخرج منها الدم ولم يتوضأ  
 وبرق ابن أبي أوفى دما غشى  
 في صلاته وقال ابن عمر  
 والحسن فحين يتعجم ليس  
 عليه الا غسل محاجه  
 • حديثنا آدم بن أبي اياس  
 قال حدثنا ابن أبي ذئب  
 قال حدثنا سعيد القفري عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يزال العبد في صلاة  
 ما كان في المسجد ينتظر  
 الصلاة ما لم يحدث فقال  
 رجل أجهي ما يحدث  
 يا أبا هريرة قال الصوت يعني  
 الضربة • حديثنا أبو الوليد  
 قال حدثنا ابن عيينة عن  
 الزهري عن عباد بن قيس  
 عن عه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لا يصرف  
 حتى يسمع صوتا أو يجسد  
 رجلا • حديثنا قتية قال  
 حدثنا جابر بن الاعشى عن  
 منذر بن يحيى التوري عن  
 محمد بن الحنفية قال قال  
 علي كنت رجلا مذاه  
 فاستحييت أن أسأل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 فأمرت المقداد بن الأسود  
 فسأله فقال فيه الوضوء  
 ورواه شعبه عن

الاعشى أي بالاسناد المذكور وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك **(قوله)**  
 حدثنا سعد بن حفص كذا البصم الا القاسي فقال سعيد **كذا صنع في حديثه الاخر**  
 الا في باب فضل الثقة في سبل الله من كتب الجهاد عنه عليهما الجاني **(قوله)** حدثنا شاذان  
 هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الاسناد  
 تابعان كبيران مدنيان يروى أحدهما عن الآخر وهما سان كذلك يحيى بن أبي كثير أيضا  
 تابعي صغير فقيه ثلاثة من التابعين في شمس **(قوله)** أرايت أي أخبرتني **(قوله)** اذا جامع أي  
 الرجل فلم ينع بضم التصانيف وسكون الميم **(قوله)** كما يتوضأ للصلاة بيان لان المراد بالوضوء  
 الشرعي لا الغوي وسأفي حكم هذه المسئلة في آخر كتاب القسلة وتبين هنالك ما عتصموا به  
 يقال اذا كان منسوخا تحف بصح الاستدلال به لا تقول المنسوخ منه عدم وجوب القسلة  
 وناسخه الامر بالقسلة وأما الامر بالوضوء فهو باق لا يمتدح تحت القسلة والحكمة في الامر  
 بالوضوء قبل ان يجب القسلة اما لكون الجاهل مقلد من روج المذبي واللامسة المأثورة هذا اظهر  
 مناسية الحديث للترجمة **(قوله)** حدثنا اسحق كذا في رواية كريمة وغيرها زاد الاصيل هو ابن  
 منصور وفي رواية أبي ذر حدثنا اسحق بن منصور بن بهرام بن قتيبة المحدث وهو المعروف بالكوسج  
 كما صرح به أبو نعيم **(قوله)** حدثنا النضر هو ابن خليل بالمجبة مصغرا والحكم هو ابن عينة  
 بن جندب وهو محدث مصغرا **(قوله)** اذ ارسلا الرجل من الانصار وسلم وغيره على رجل فيعمل  
 على انه من يمارس اليهود هذا التصاريح سلمه في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد  
 عتيان وهو بكسر المهملة وسكون المثناة ثم موحدة خفيفة ولفظ من رواية شريك بن أبي نجر  
 عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال خرج جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قباء  
 حتى اذا كان في بني سالم وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان فخرج جبرائله فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلنا الرجل قد كرا الحديث بجماعه وعتيان المذكور هو ابن مالك  
 الانصاري كما نسبته في بن مختلف روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ووقع في رواية في صحيح أبي  
 عوانة انه ابن عتيان والاول أصح ورواه ابن اسحق في المعازي عن سعد بن عبد الرحمن بن أبي  
 سعيد عن أبيه عن جده لكنه قال فقتل رجل من أصحابه فقال له صالح فان جلد على تعدد  
 الواقعة والا فطريق مسلم أصح وقد وقعت القصة أيضا لافن بن خديج وغيره أخرجه أحد  
 وغيره ولكن الاقرب في تفسير الميم الذي في البخاري انه عتيان والله أعلم **(قوله)** بقطر أي ينزل  
 منه المله قطر قطرة بن أثر القسلة **(قوله)** اجعلنا أي هي فراغ ما حدثت من الجاهل عنه فيه  
 جوارزا لا خشيته القرائن لان العاصي لما أبطاعن الاجابة مدة الاعتقال خاف المجهود منه وهو  
 سريع الاجابة للتي صلى الله عليه وسلم فلما رأى عليه أثر القسلة دل على ان شغلته كان به  
 واحتل ان يكون نزاع قبل الانزال ليسرع الاجابة أو كان أنزل فوقع السؤال عن ذلك وفيه  
 احتساب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يشكر عليه تأخير اجابته وكان  
 ذلك كان قبل ايجابه اذا الواجب لا يؤخر للمصنف وقد كان عتيان يطلب من النبي صلى الله عليه  
 وسلم ان ياتيه فيصلي في بيته في مكان يتخذه صلى الله عليه وسلم كاسبا في موضع فضئل ان تكون  
 هي هذه الواقعة وقد اتم الاعتقال ليكون متأهبا للصلاة معه والله أعلم **(قوله)** اذا أجمعت بضم

الاعشى • حدثنا سعد بن  
 حفص قال حدثنا شاذان  
 عن يحيى عن أبي سلمة ان  
 عطامن يسأله أخبره أن غريد  
 ابن خالد أخبره أنه سأل  
 عثمان بن عفان قلت أرايت  
 اذا جامع فلم ينع قال عثمان  
 يتوضأ كما يتوضأ للصلاة  
 ويفصل ذكره قال عثمان  
 سمعته من النبي صلى الله  
 عليه وسلم قالت عن ذلك  
 عليا والزبير وطهحة وأبي  
 ابن كعب قاصروا بذلك  
 • حدثنا اسحق هو ابن منصور  
 قال أخبرنا النضر قال  
 أخبرنا شعبة عن الحكم  
 عن ذكوان أبي صالح عن  
 أبي سعيد الخدري أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أرسل  
 الى رجل من الانصار فجاءه  
 ورأسه بقطر فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم اجعلنا  
 الرجل فقال نعم فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا أجمعت أو قطعت

الهمزة وكسر الجيم وفي أصل أي ذر إذا جعلت بلا همز وقطعت وفي رواية غيره أن قطعت وزن  
 أجمعت وكذا المسلم قال صاحب الأفعال يقال أقطعت الرجل إذا جامع ولم ينزل وسكن ابن الجوزي  
 عن ابن الخشاب أن المحدثين يقولون قطعت بفتح القاف قال والصواب الغنم (قلت) وروايتي  
 أم إلى أي على القافي بالوجهين في القاف ويزيد الهمة المضمومة يقال قطعت الناس وأقطعوا  
 إذا حبس عنهم المطر وسمه استبر ذلك لتأخر الزوال قال الكرماني ليس قوة أولئك بل هو  
 لبيان عدم الزوال سواء كان حبساً أم من ذات الشخص أم لا وهذا بناء على أن أحدهما  
 بالاعتدة والآخرى للشك (قوله تابعه وهب) أي ابن جرير بن حازم والضمير يعود على النضر  
 ومتابعيه وهب وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زيار بن أيوب عنه (قوله لم يقل غندر  
 ويحيى عن شعبة الوضوء) يعني أن غندراً وهباً ومحمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعد القطان روى  
 هذا الحديث عن شعبة بهذا الاستاد والمثل لكن لم يقلوا فيه عليك الوضوء فأما يحيى فهو كما قال  
 فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولقظه فلا غسل عليك الوضوء وهكذا أخرجه أحمد  
 أيضاً في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولقظه فلا غسل عليك الوضوء وهكذا أخرجه مسلم  
 وابن ماجه والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق ٣ عنه وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كما في داود  
 والطحاوي وغيره عنه فكان بعض مشايخ البخاري حديثه ينعى يحيى وغندر معافاة له على  
 لفظ يحيى وأنه أعلم وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسئلة كما سئذ ذكره في تركاب الفسل  
 أن شاء الله تعالى (قوله باب الرجل يوضي صاحبه) أي ما حكمه (قوله ابن سلام) هو محمد بن  
 رواية كريمة ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري وفي هذا الاستاد رواة الأقران لأن يحيى وموسى بن  
 هبة تابعان لصغيران من أهل المدينة وكريب بن أيوب ابن عباس من أوساط التابعين فبها ثلاثة  
 من التابعين في نسق وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من مباحث هذا الحديث في باب أسباغ الوضوء  
 وبأني باقيها في كتاب الحج ووقع في تراجم البخاري لابن المنبر في هذا الموضع وهم فاته قال فيه ابن  
 عباس عن أسامة بن مولى هوم بن ربيعة ابن عباس وأما هوم بن ربيعة كريب بن مولى ابن عباس (قوله  
 أصب) بتشديد الموحدة ومفعوله محذوف أي المأهولة ويؤيده أن هو يتوضأ واستدل به  
 المصنف على الاستعانة في الوضوء لكن من يدعي أن الكراهية محضة بغير المشقة أو الاحتياج  
 في الجلالة لا يستدل عليه بحدوث أسامة لأنه كان في السفر وكذا أحدث المغيرة المذكور قال ابن  
 المنبر قال البخاري وثقة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الاعانة (قلت)  
 والفرق بينهما ظاهر ولم يفتصم البخاري في المسئلة بتجاوز ولا غيره وهذا عادة في الأمور المحتملة  
 قال الموصلي الاستعانة ثلاثة أقسام أحضار الماله ولا كراهية فيه أصلاً (قلت) لكن الأفضل  
 خلافه قال الثاني مباشرة الأجني الفسل وهذا مكروه والاحتياج الثالث الصب وفيه وجهان  
 أحدهما يكره والثاني خلاف الأولى وتوقف بانه إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله  
 لا يكون خلاف الأولى وأوجب بأنه قد فعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى  
 بخلاف غيره وقال الكرماني إذا كان الأولى تركه كيف تنازع في كراهته وأجيب بأن كل مكروه  
 فله خلاف الأولى من غير عكس إذا المكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر (قوله حديثنا  
 عمرو بن علي) هو القلاس أحد الحفاظ البصريين وعبد الوهاب هو ابن عبد الحميد الثقفي ويحيى

فعلك الوضوء تابعه وهب  
 قال حديثنا شعبة قال أبو  
 عبد الله ولم يقل غندر  
 ويحيى عن شعبة الوضوء  
 (باب) الرجل يوضي  
 صاحبه حديثنا محمد بن سلام  
 قال أخبرنا يزيد بن هرون  
 عن يحيى عن موسى بن شعبة  
 عن كريب بن مولى ابن عباس  
 عن أسامة بن زيد أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لما  
 أقام من عرفة عدل إلى  
 الشعب فقصى حاجته قال  
 أسامة فقلت أصب عليه  
 ويتوضأ فقلت يا رسول الله  
 أتلقى فقال المصلي أياك  
 حديثنا عمرو بن علي قال  
 حديثنا عبد الوهاب قال  
 سمعت يحيى بن سعد قال  
 أخبرني سعد بن إبراهيم أن  
 نافع بن جبير بن مطعم أخبره  
 أنه سمع هرون بن المغيرة بن

٣ قوله وأبو نعيم من طرق  
 في بعض النسخ من طريق  
 فليصره مع

ابن سعيد هو الانصاري وسعد بن ابراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الاسناد رواية الاقران  
 في موضعين لان يحيى وسعدا تابعان صغيران ونافعين بن جبر وعروة بن المغيرة تابعان وسطان  
 فقيه اربعة من التابعين في نسق وهو من النوادر (قوله انه كان) اثنى عشرة معنى كدام آية  
 بعبارة نفسه والافكان السياق يقتضي ان يقول قال اني كنت وكذا قوله وان المغيرة جعل  
 ويحصل ان يقال هو التفات على رأي فيكون عروءة اثنى لفظ آية والضمير في قوله وآية ذهب  
 وفي قوله للثني صلى الله عليه وسلم ومباحث هذا الحديث تأتي في المسح على الخفين ان شاء الله  
 تعالى والمراد منه هنا الاستدلال على الاستعانة قال ابن بطلان هذا من القربات التي يجوز للرجل  
 ان يعملها عن غيره بخلاف الصلاة قال واستدل الانصاري من صلب المسألة عند الوضوء انه  
 يجوز للرجل ان يوضئه غيره لانه لا يلزم المتوضي الاغتراف من الماء لاعتقاده وجاز ان يكنه  
 ذلك غير ما لصب والاغتراف حص على الوضوء كذلك يجوز في بقية أعماله ونعقب ابن المبركان  
 الاغتراف من الوسائل لامن انقاصه لولا ما اعترف ثم نوى ان يوضئ ولو كان الاغتراف عملاً  
 مستقلاً لكان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز وحاصله التفرقة بين الاعانة بالصب وبين الاعانة  
 بمباشرة العمل لصلب الاعضاء وهذا هو الفرق الذي أشرنا اليه قبل والحد ثبانه لان على عدم  
 كراهة الاستعانة بالصب وكذا احضار الماس من باب الاولى وأما المباشرة فلا دلالة فيما عليها انهم  
 يستحبون ان لا يستعين أصلاً وأما ما رواه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر انه كان يقول ما بالي من  
 أعانني على طهورى أو على ركوعى وسجودى فعمول على الاعانة بالمباشرة لا بالصب بدليل ما رواه  
 الطبري أيضاً وغيره عن مجاهد انه كان يسكب على ابن عمر وهو يعمل رجليه وقد روى الحاكم في  
 المستدرک من حديث الربيع بنت معوذ انه قالت آتيت النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه فقال  
 اسكبى فسكب عليه وهذا أصح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين لكن في الحصر  
 ولكونه بصحة الطلب لانه ليس على شرط المصنف والله أعلم (تجدد باب قراءة القرآن بعد  
 الحدث) أي الأصغر (وغيره) أي من معان الحديث وقال الكرمي الضعيف يعود على القرآن  
 والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أي الدكر والسلام ونحوهما بعد الحدث ولم منه التصل  
 بين المتعاطفين ولانه ان جازت القراءة بعد الحدث فجواز غيرهما من الاذكار بطريق الاولى فهو  
 مستغنى عن ذكره بخلاف غير الحدث من فوائض الوضوء وقد تقدم بيان المراتب والحدث وهو  
 يؤيد ما قرره (قوله وقال منصور) أي ابن المعقر (عن ابراهيم) أي الضحى وأثر هذا وصله  
 سعد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال  
 سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال لم يسن القراءة (قلت) وهذا لا يخالف رواية أبي عوانة  
 فانها تتعلق بخلق الجواز وقد روى سعد بن منصور أيضاً عن محمد بن أبان عن جابر بن أبي سليمان  
 قال سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك انتهى والاسناد الاول أصح وروى ابن  
 المذعن عن علي قال بش البيت الحمام بنزع فيه الحياض ولا يقرأ فيه آتمن كتاب الله وهذا لا يدل على  
 كراهة القراءة وانما هو اخبار بما هو الواقع بأن شأنه ان يكون في الحمام أن يلتجئ عن القراءة  
 وحسب كراهته عن أبي حنيفة نزع لقه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقال لا يكره لانه ليس فيه  
 دليل خاص به صرح صاحبها الصدوق والبيان من الشافعية وقال النووي في البيان عن

شعبة يحدث عن المغيرة بن  
 شعبه أنه كان مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في سفر  
 وانذهب لحاجة وأثناء  
 مغيرة جعل يصب الماء عليه  
 وهو توضأ ففصل وجهه  
 ويديه ومسح برأسه ومسح  
 على الخفين (باب قراءة  
 القرآن بعد الحدث وغيره) هـ  
 وقال منصور عن ابراهيم  
 لا بأس بالقراءة في الحمام



الاصحاب لا تذكره فأطلق لكن في شرح الكفاية للصمري لا ينبغي ان يقرأ أو سوى الحلبي بينه وبين القراءة حال قضاء الحاجة وروح السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بان القراءة مطلوبة والاستكثار نهما مطلوبان والحديث بكثره لو كرهت لفات خير كثير ثم قال حكم القراءة في الحمام ان كان القارئ في مكان تنفسه وليس فيه كشف عورته لم يكرهه والا كرهه **(قوله ويكتب الرسالة)** كذا في رواية الأكثر بلفظه صار كتب وفي رواية كريمة يكتب بوحدة مكسورة وكاف مفتوحة عطفاً على قوله بالقراءة وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري أيضاً عن منصور قال سالت ابراهيم **أ** كتب الرسالة على غرضه قال نعم وتبين بهذا ان قوله على غرضه متعلق بالكتابة لا بالقراءة في الحمام ولما كان من شأن الرسائل ان تصدر بالجملة توهم السائل ان ذلك يكره لمن كان على غرضه ولكن يمكن ان يقال ان كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوي مع القراءة **(قوله وقال جلد)** هو ابن أبي سامية فضة الكوفة عن ابراهيم **أ** أي النصي (ان كان عليهم) أي على من في الحمام ان ازار المراد به الجنس أي على كل منهم ازار وأثره هذا وصله الثوري في جامعهم عنه والهي عن السلام عليهم اما هاته لم يكن منهم على بدعة واما لكونه يستدعي منهم الرد والتلفظ بالسلام فيه ذكرا لله لان السلام من أسمائه وان لفظ سلام عليكم من القرآن والمعنى عن الاثر مشابه لما في هوق في السلام وهذا التقرير يتوجه ذكرا هذا الاثر في هذه الترجمة **(قوله)** حدثنا اسمعيل **أ** هو ابن أبي رويس **(قوله محرمه)** بفتح الميم واسكان المججمة والاستناد كله مدينون **(قوله فاضطبع)** قال ذلك هو ابن عباس وفيه الفات لان اسلوب الكلام كان يقتضي ان يقول فاضطبع لانه قال قبل ذلك انه بات **(قوله في عرض)** بفتح أوله على المشهور وبالضم أيضا وأذكره الباقى من جهة النقل ومن جهة المعنى أيضا قال لان العرض بالضم هو الجانب وهو لفظ مشتق قلت **(لكن لما قال في طولها تعين المراد وقد صحت به الرواية فلا وجه لانكار)** **(قوله سمع النوم)** أي يسمح يديه بعينه من باب اطلاق اسم الحال على المفعول أو أثر النوم من باب اطلاق السبب على المسبب **(قوله ثم قرأ العشر الآيات)** أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على ردس كره قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وسلم فرأه في الآيات بعد قيامه من النوم قبل ان يتوضأ وتعبه ابن المنبر وغيره بان ذلك فرع على ان النوم في حقه تقص وليس كذلك لانه قال تنام عيناى ولا ينام قلبي وأما كونه نواضعب ذلك فله جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك قوضاً **(قلت)** وهو تعقب جدي بالنسبة الى قول ابن بطال بعد قيامه من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم لكن لما تعقب ذلك بالوضوء كان ظاهراً في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا تقص وضوءه ان لا يقع منه حدث وهو ناتم نعم خصوصيته انه ان وقع شعره به بخلاف غيره وما ادعوه من التعبد وغيره الاصل عنده وقد سبق الاسماعيلى الى معنى ما ذكره ابن المنبر والاطهر ان مناسبتة الحديث للترجمة من جهة ان مضاجعة الاهل في الفراش لا تتحول من الملاسة ويمكن ان يؤخذ ذلك من قول ابن عباس فصنعتم مثل ما صنع ولم يرد المصنف أن مجرد نومه صلى الله عليه وسلم يتقص لان في آخر هذا الحديث عنده في باب التخصف في الوضوء ثم اضطجع فنام حتى فتح ثم صلى ثم رمت في خليات السبكي الكبير بعد ان ذكر اعتراض الاسماعيلى لعل البصري احتج بفعل ابن

ويكتب الرسالة على غرضه وضوءه وقال جلد عن ابراهيم ان كان عليهم ازار أو فسلم والا فلا تسلم **•** حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن محرمه ابن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن عبد الله بن عباس أخبره انما بات ليلة عنده يومه تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته فاضطبع في عرض الوضوء واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله في طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتصف الليل وأقبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقليل يمسح النوم عن وجهه بيده ثم قرأ العشر الآيات الخواتيم من سورة آل عمران ثم قام

الى من معلقة فتوشا منها فاحسن وضوء ثم قام يصلي قال ابن عباس بقيت صنعت مثل ما صنع ثم ذهبت ففقت الى جنبه فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى يفتلها فبقيت ركعتين ثم ركعتين ٢٥١ ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين

ثم أوتر ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى

الصبح (باب) ومن لم يتوضأ لأمن أغشى المقل حدثنا اسفيل قال حدثني

مالك عن هشام بن عروة عن امرأة فاطمة عن جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت

أبنت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خفت النفس فإذا الناس يقيم

يصلون وإذا هم قاعة فقل يصلون فإذا هم السجدة فقلت ما الناس فأشارت

بيدها نحو السماء وقالت سبحان الله فقلت أيتها فاشارت

أنتم ففقت حتى يجلاني النفس وجلت أصب فوق رأسي فأخبرني أنصرف

رسول الله صلى الله عليه وسلم جده الله وأثنى عليه ثم قال ما من شيء كنت لم أراه

الاقدرا به في مقامى هذا حتى الجن والانس ولقد أوحى

الى أنكم تقتنون في القبور مثل أقرى ما من قننة الجنان لا أدري أى ذلك قالت أسماء

بوقت أحدكم فيقال له ما علمت بهذا الرجل فأما المؤمن أو المؤمن لا أدري أى ذلك

قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات

عباس بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو اعتبر اضطجاع النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله واللس ينقض وضوءه (قلت) ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قد تد الحديث به في ترجمة الباب وإن المراد به الأصغر أن ذلك كان الأكبر كما أقصر على وضوءه صلى بل كان يقتل (قوله الى من معلقة) قال الخطابي السنن القبرية التي تبعدت للسلام كذلك قال في هذه الرواية معلقة فأنث لا رادة القبرية (قوله ففقت صنعت مثل ما صنع) قدمت الاشارة في باب تخفيف وضوء الى هذا الموضوع فليراجع من ثم وسأني بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر ان شاء الله تعالى (تبيه) روى مسلم بن حديث ابن عمر كراهة بعد الحديث ولكنه على غير شرط المصنف (قوله بابس لم يتوضأ) أى من الغشي (الاس الغشي المقل) فلا استثنا مفرغ والمقل بضم الميم واسكان المثناة وكسر القاف ويجوز فتحها وأشار المصنف بذلك الى الرد على من وجب وضوء من الغشي مطلقا والتقدير باب من لم يتوضأ من الغشي الا اذا كانت مقل (قوله حدثنا اسفيل) هو ابن أبي إسحاق والاسناد كله منيون أيضا وفيه رواية الاقران هشام امرأة فاطمة بنت عمه المنذر (قوله فاشارت انتم) كذا اكثرهم بالنون وكترية أى نعم وهي رواية وهيب المتقدمة في الهروم يرفها ان هذه الاشارة كانت برأسها (قوله تجلاني) أى غطاني قال ابن بطال الغشي مرض يعرض من طول التعب والوقوف وهو ضرب من الاعياء الاله دونه وانما صب اسماء الماء على رأسها دفاعة له ولو كان شديد المكان كالانعام هو ينقض وضوءه ما لا يجاع انتهى وكونها كانت تولى صب الماء عليها دل على ان حواسها كانت مدركة وذلك لا ينقض وضوءه ومحل الاستدلال بفعلها من جهة انها كانت تغطي خفيف النبي صلى الله عليه وسلم وكان يرى الى خلقه وهو في الصلاة ولم يتقل انه أتسرك عليها وقد تقدم من ثم مباحث هذا الحديث في كتاب العلم وأبني بقية مباحث في كتاب الصلاة الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله باب مسح الرأس كله) كذا اكثرهم وسقط لنظ كله للمسح (قوله وقال ابن المسيب) أى سجدوا أثره هذا واصله ابن أبي شيبة بلفظ الرجل والمرأة في المسح مواء ونقل عن أسماء قال يكنى المرأة مسح مقدم رأسها (قوله وسئل مالك) السائل عن ذلك هو اسحق بن عيسى بن الطباع عنه ان حرمته في محضه من طر يقيم ولفظه سألت مالك عن الرجل يمسح برأسه في وضوءه أيجزئ ذلك فقال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبيد الله بن زيد قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوءه ن ناصيته الى قفاه ثم يرد يده الى ناصيته يمسح برأسه كله وهذا الساق أصرح للترجمة من التي ساقه المصنف قبل وموضع الغلاظة من الحديث والاية ان لنظ لا يجهل لانه يحتمل ان يهاد منها مسح الكل على ان الباء زائدة ومسح البعض على انها تبعية فحين يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد الاول ولم ينقل عنه انه مسح بعض رأسه الا في حديث الغيرة انه مسح على ناصيته وعلمته فان ذلك دل على ان التمسح ليس بفرض ففعل هذا فالاجال في المسند اليه في الاصل (قوله عن أبيه) أى أبي عثمان ييجي بن عمارة بن أبي حسن واصله

والهدي فاجبنا وأتمنا واعتنا فقال صلحنا فحدثنا ان كنت لموقنا رأ ما المذوق أو المراتب لا أدري أى ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري جمعت الناس يقولون شيئا فقله (باب مسح الرأس كله) لقوله تعالى وأمسحوا برؤسكم وقال ابن المسيب المرأة تجزئ الرجل مسح على رأسها وسئل مالك أيجزئ أن يمسح بعض الرأس حاجج بحدديث عبد الله بن زيد حديث عبد الله بن يوسف قال أخبرني مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه

ثم بن عبد عمر وولده أبي حسن حجة وكذا العمارة فيما جرمه ابن عبد البر وقال أبو نعيم فيه نظر  
 والاسناد كله مذبذبون الا عبد الله بن يوسف وقد دخلها **(قوله ان رجلا)** هو عمرو بن أبي  
 حسن كما سئل المصنف في الحديث الذي بعده هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى وعلى  
 هذا قوله هنا وهو جده عمرو بن يحيى فيه تجوز لانه عم أبيه وسجله جد الكونية في منزله وهو هم  
 من زعم ان المراد بقوله وهو عبد الله بن زيد لانه ليس جده العمرون يحيى لاحقية ولا بهمازا  
 وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى انه ابن بنت عبد الله بن زيد فغلط  
 نوهه من هذه الرواية وقد ذكر ابن سعد ان أم عمرو بن يحيى هي جيلة بنت محمد بن ياس بن البكير  
 وقال غيره هي أم النعمان بنت أبي حنة فاقه أعلم وقد اختلف رواة اللوطا في تعيين هذا السائل  
 وأما أكثرهم فأيهم قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو بن أبيه يحيى انه سمع أبا الحسن  
 وهو جده عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد وكان من الصغاة فذكر الحديث وقال محمد  
 ابن الحسن الشيباني عن مالك حدثنا عمرو بن أبيه يحيى انه سمع جده أبا حسن يقول لعبد الله  
 ابن زيد وكذا ساقه مضمون في المدونة وقال الشافعي في الام عن مالك عن عمرو بن أبيه انه قال  
 لعبد الله بن زيد ومثله رواية الامام علي عن أبي خليفه عن القعني عن مالك عن عمرو بن أبيه  
**قال قلت** وأني يجمع هذا لاختلاف ان يقال اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الانصاري  
 وابنه عمرو وابن ابني يحيى بن عمار بن أبي حسن فسالوه عن صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم  
 ووفى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن فبحث نسب اليه السؤال كان على الحقيقة ويؤيده  
 رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التوراة الحديث عن عمرو بن يحيى عن أبيه  
 قال كان عمي يحيى عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء فقال لعبد الله بن زيد اخبرني فذكره وبحث  
 نسب السؤال الى أبي حسن فعلى الجواز أيضا لكونه كان الاكبر وكان حاضرا وبحث نسب  
 السؤال ليحيى بن عمار فعلى الجواز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال ووقع في رواية  
 مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال  
 قيل له فوضأ فذكره مباه وفي رواية الامام علي من طريق وهيب بن بقية عن خالد المذكور  
 بلفظ قلناه وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله لكن متولى السؤال منهم  
 عمرو بن أبي حسن ويؤيد ذلك وضو حاروا به الدراويدي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد  
 ابن أبي حسن قال كنت كثيرا وضوء فقلت لعبد الله بن زيد فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في  
 المستخرج وانه أعلم **(قوله أن تستطيع)** فيملا طقة الطالب للشيخ وكذا أراد ان يريه بالفعل  
 ليكون أبلغ في التعليم وسب الاستفهام ما قام عنده من احتمال ان يكون الشيخ نسي ذلك  
 لعبد العهد **(قوله فدعا بجاء)** وفي رواية وهيب في الباب الذي بعده فدعا بتور من ماء التور عثانة  
 مفتوحة قال الداودي قدح وقال الجوهري اناء يشرب منه وقيل هو الطست وقيل يسته  
 الطست وقيل هو مثل القدر يكون من صقرا وبجاجة وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلفه عند  
 المصنف في باب الفسل في الخضب في أول هذا الحديث انما ارسل الله صلى الله عليه وسلم  
 فاخرجناه ما في تور من صفراء والصفير يضم المهمل واسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد  
 الخاص قيل انه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ويسمى أيضا الشبه بفتح المجبة والموحدة والتور

أن رجلا قال لعبد الله بن  
 زيد وهو جده عمرو بن يحيى  
 أن تستطيع أن تربي كيف  
 كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تروا فقال لعبد الله  
 ابن زيد نعم فدعا بجاءه



كون ذلك ظاهر من السياق فطروا الله أعلم وقال الزنجشري لفظ الى يقيد معنى النائية بطلقة فاما  
 دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل دليل عدم  
 الدخول انتهى عن الوصال وقول التائل جفنت القرآن من أوله الى آخره دليل الدخول كون  
 الكلام مسوقا لحفظ جميع القرآن وقوله تعالى الى المرافق لا دليل فيه على أحد الأمرين قال  
 فاخذ العلماء بالاحتياط وتخصر فرمع المتبصر انتهى ويمكن ان يستدل بدخولها بفعله صلى  
 الله عليه وسلم في الدار فطنى باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء فغسل يده الى  
 المرفقين حتى مس أطراف العضدين وفيه عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 توضأ أمنا الماء على مرفقيه لكن اسناده ضعيف وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر  
 صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن  
 عباد عن أبيه مرفوعا ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه فهذه الاحاديث يقوى  
 بعضها ببعض قال الحسن بن راهويه الى في الاية يحتمل ان تكون بمعنى النائية وان تكون بمعنى  
 مع فبنت السنة انها بمعنى مع انتهى وقد قال الشافعي في الام لا أعلم محالنا في ايجاب دخول  
 المرفقين في الوضوء فعلى هذا فزعموا لا يجاع قلبه وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده  
 ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وانما حكى عنه أشهب كلاماً محتملاً والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء  
 هو الغصم الناقص في آخر النزاع يمي بذلك لانه يرتفع به في الاتكاء ونحوه (قوله ثم مسح رأسه)  
 زاد ابن الطبايع كله كاتقدم عن رواية ابن خزيمة وفي رواية ثعلبة بن عبد الله برأسه ثم يادة الباه  
 قال القرطبي الباه للتعبدية يجوز حذفها وابتنائها كقولك مسح رأس التيم ومسحت برأسه  
 وقيل دخلت الباه لتشيده على آخر وهو ان الفصل لغة يقتضي مقسولاً به والمسح لغة لا يقتضي  
 محسولاً به فلو قال وامسحوا رؤسكم لاجراً المسح بالدين غير ما فكانه قال وامسحوا برؤسكم المله  
 فهو على القلب والتقدير امسحوا رؤسكم بالماء وقال الشافعي احتمل قوله تعالى وامسحوا  
 برؤسكم جميع الرأس أو بعضه فدللت السنة على ان بعضه يجزئ والفرق بينه وبين قوله تعالى  
 فامسحوا بوجوهكم في التيمان المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافتراه ولا يرد  
 كون مسح الخلف بدلاً عن غسل الرجل لان الرخصة فيه تثبت بالاجماع فان قيل قلعه اقتصار على  
 مسح الناصية لاعتداله كذا في سفره وهو مظنة العذر ونهذه اسم على العمامة بعد مسح الناصية  
 كما هو ظاهر من سياق ما سلم في حديث المغيرة بن شعبه قلنا قد روى عنه مسح مقدم الرأس من  
 غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفره وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم توضأ فمسح العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو مرسل لكنه اعتضد بحجته  
 من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو دارق من حديث أنس وفي اسناده أبو يعقل لا يعرف حاله فقد  
 اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القو من الصورة انجموعه و هذا امثال لما  
 ذكره الشافعي من ان المرسل يعتضد برسل آخر أو مستند وتظهر من اجاب من أو رد ان الحجة  
 حينئذ المسند فيقع المرسل لقوا وقد قررت جواب ذلك فيما كتبه على علوم الحديث لابن  
 الصلاح وفي الباب ايضا عن عثمان في صفة الوضوء قال ومسح مقدم رأسه أخرجه سعيد بن  
 منصور وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه وصرح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس

ثم مسح رأسه بيديه فاقبل  
 بهما وأدبر

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ وَلَمْ يَصْعَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّاهِبَةِ أَنْكَارُ ذَلِكَ قَالَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَهَذَا كُلُّهُ مَا يَقُولُ  
 بِهِ الْمُرْسَلُ الْمُتَقَدِّمُ كَرَوَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ بِأَقْدَمُ رَأْسَهُ) الْمَاهِرَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ وَلَيْسَ مَدْرَاجُهَا  
 كَلَامُ مَالِكٍ فَتَبَيَّنَ حُجَّتُهُ عَلَى مَنْ قَالَ السَّنَةَ أَنْ يَدَّ بِغَيْرِ الرَّأْسِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مُقَدِّمِهِ لِنَظَرِهِ قَوْلَهُ  
 أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنْ الْوَالِدَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَسَاقِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ قَرِيبَانِ مِنْ رَوَايَةِ طَلِيحَانَ  
 ابْنِ بِلَالٍ فَادْبَرَ بِدِيهِ وَأَقْبَلَ فَلَمْ يَكُنْ فِي ظَاهِرِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّ الْأَقْبَالَ وَالْأَدْبَارَ مِنَ الْأُمُورِ الْأَضَافِيَّةِ وَلَمْ  
 يَعْينَ مَا أَقْبَلَ إِلَيْهِ وَلَا مَا أَدْبَرَ عَنْهُ وَخَرَجَ الطَّرِيقَ بَيْنَ مُتَعَدِّفِهِمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَعِنْتُ رَوَايَةُ مَالِكٍ  
 الْبِدَايَةُ بِالْمُقَدِّمِ فَصَلَّ قَوْلَهُ أَقْبَلَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَسْمِيَةِ الْفِعْلِ بِأَنَّهُ أَيُّ مَا أَقْبَلَ الرَّأْسَ وَقِيلَ فِي  
 تَوْجِيهِهِ غَيْرُ ذَلِكَ وَالْحِكْمَةُ فِي هَذَا الْأَقْبَالَ وَالْأَدْبَارَ اسْتِعَابَ جِهَتِي الرَّأْسَ الْمَسْمُوعِ فَعَلِيَ هَذَا  
 يَتَخَصَّرُ ذَلِكَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ بِشْعَرًا مَشْهُورًا عَنْ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ الْأَوَّلَى وَاجِبَةٌ وَالثَّلَاثَةُ سَنَوِيَّةٌ مِنْ هُنَا  
 يَتَبَيَّنُ ضَعْفُ الْأَسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجوبِ التَّعْمِيمِ رَأْيُهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ) زَادَ  
 فِي رَوَايَةٍ وَهَيْبُ الْأَسْتِثْنَاءِ إِلَى الْكُعْبَيْنِ وَالْبَصِيفَةِ كَالْبَصِيفَةِ قَوْلُهُ لِي الْفَرْقَيْنِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّ  
 الْكُعْبَ هُوَ الْعِظَامُ النَّاشِئَةُ عِنْدَهُ لَتِي السَّاقِ وَالْأَنْدَمِ وَحَكَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ  
 الْعِظَامُ الَّتِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَقْعَدِ الشَّرَكِ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ مِثْلَهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ  
 الْحَصْبِيُّ الَّذِي يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْفَلَاحَةِ وَقَدْ كَثُرَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ رَدِّهِ عَلَى مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ وَمَنْ أَوْضَحَ الْأَدْلَةَ  
 فِيهِ حَدِيثُ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ صِفَةُ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْ بَابِ رِجْلَيْهِ كَعْبَهُ  
 يَكْتَبُ صَاحِبُهُ وَقِيلَ إِنَّ مُحَمَّدًا أَعْمَرَ أَيْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ قَطْعِ الْحَرَمِ الْخَفِيِّ إِلَى الْكُعْبَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ  
 الثَّعْلَيْنِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ التَّوَاتُؤِ الْإِفْرَاقُ عَلَى الْيَدَيْنِ مَعَافَى أَسَدَاءِ الْوُضُوءِ وَالْوُضُوءِ  
 الْوَاحِدُ يَكُونُ بَعْضُهُ بِجَمْعِهِ وَبَعْضُهُ بِجَمْعِهِ وَبَعْضُهُ بِثَلَاثٍ وَفِيهِ عَجَبٌ إِلَّا مَا أَلَامَ إِلَى يَدَيْ بَعْضٍ رِجْلَيْهِ  
 وَابْتَدَأُوهُمْ أَيْ مَا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ لِمَا حَاجَهُ وَجَوَازُ السَّعْيَةِ فِي أَحْضَارِ الْمَاسَمِ غَيْرُكَ أَحْوَ الْعَلِيمِ  
 بِالْفِعْلِ وَإِنْ الْأَعْتَرَفُ مِنَ الْمَاءِ الْمَلِيلِ لِلظَّهْرِ لَا يَصِيرُ الْمَاسَمُ مَلَامًا لِقَوْلِهِ فِي رَأْيِهِ وَهَيْبُ وَغَيْرُهُ  
 ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فغَسَلَ وَجْهَهُ الْخَوَافَ مَا أَشْرَاطُ نِيَّةِ الْأَعْتَرَفِ فَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِدَاعٌ مَا يَنْتَهَى وَلَا  
 مَا يَنْتَهَى وَاسْتَدْلَلَ بِهِ أَبُو عَوَانَةَ فِي مَجْمَعِهِ عَلَى جَوَازِ الظَّهْرِ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَتَوْجِيهِهِ أَنَّ التَّلَمُّ لَمْ يَنْتَهِ  
 فِيهِ وَقَدْ ادْخَلَ بِهِ لِلْأَعْتَرَفِ بِغَسْلِ الْوَجْهِ وَهُوَ وَثَقَ غُسْلُهَا وَهَذَا الْقَوْلُ يَجُوزُ الْأَعْتَرَفُ  
 لَا يَصِيرُ الْمَاسَمُ مَلَامًا لِأَنَّ الْأَسْعَالَ أَنْ يَأْتِيَ شَيْءٌ مِنَ الْمُتَقَرِّفِ فَيَنْتَهَى بِهَذَا قَطْعُ الْبِقُولِ وَاسْتَدْلَلَ بِهِ  
 الْمُصَنِّفُ عَلَى اسْتِعَابِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَقَدْ دَعَيْنَا التَّمْيِيزَ لِمَا لَا يَفْرَاقُ رَأْيَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ تَكَرُّرُهُ  
 كَمَا سَأَفِي فِي بَابِ مُفْرَدٍ عَلَى الْجَمْعِ مِنَ الْمُخَفَضَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ عَرَفَةِ كَمَا سَأَفِي أَيْضًا عَلَى جَوَازِ  
 الظَّهْرِ مِنْ آيَةِ النَّعَاسِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ بِأَغْسَلَ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكُعْبَيْنِ) فَقَدِمْتُ مَبَاحَثَهُ فِي الْبَابِ  
 الَّتِي قَبْلَهُ وَعَمْرُو الْمَذْكُورُ هُوَ ابْنُ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ شَيْخُ مَالِكٍ الْمُتَقَدِّمُ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَسَنِ عَمَّ أَيْهَ كَمَا  
 تَعَدَّاهُ وَسَمَاهُ هُنَا جَدُّ عَمْرُو أَوْ غَرِبَ الْكُرْمَانِيُّ تَعَالَى الصَّاحِبُ الْكِبَالُ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنِ  
 جَدُّ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ وَقَدْ دَعَيْنَا أَنَّ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى لَيْسَتْ مَتَالَعَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنِ فَلَمْ  
 يَسْتَقِمْ مَا قَالَهُ لِأَحْتِمَالِ (قَوْلُهُ قُضِيَ أَلَهُمْ أَيْ لَا طَهُمَ) وَضُوءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَيْ مِثْلُ  
 وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ وَضُوءُ مَبَالِغَةِ) (قَوْلُهُ ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فغَسَلَ وَجْهَهُ)  
 بَيْنَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَجْدِيدُ الْأَعْتَرَفِ لِكُلِّ عَضْوَانِهِ اعْتَرَفَ بِإِسْدَى يَدِهِ وَكَذَلِكَ هُوَ بَاقِي الرِّوَايَاتِ

بِأَقْدَمُ رَأْسَهُ مَقْتَضِي تَجْدِيدِهِمَا  
 إِلَى فَقْدِهِ ثُمَّ رَدَّ هُمَا إِلَى الْمَكَانِ  
 الَّتِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ  
 (بَابُ) غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ إِلَى  
 الْكُعْبَيْنِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 ابْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا  
 وَهَيْبُ عَنْ عَمْرُو بْنِ أَبِي حَسَنِ  
 شَهَدْتُ عَمْرُو بْنَ أَبِي حَسَنِ  
 سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ  
 وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ فَلَدَعَا نَوْرًا مِنْ مَاءِهِ  
 قُضِيَ أَلَهُمْ وَضُوءُ النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَأَنَّ عَلَى يَدِهِ  
 مِنَ التَّوَرِّقِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا  
 ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوَرِّقِ فَغَسَلَ  
 وَاسْتَشْنَقَ وَاسْتَنْثَرَا ثَلَاثَ  
 غُرَفَاتٍ ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فغَسَلَ  
 وَجْهَهُ ثَلَاثًا

ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ثم أدخل يده فمسح رأسه فاقبل بهما وأدبر مرة واحدة ثم غسل رجله إلى الكعبين (باب استعمال فضل وضوء الناس) وأما من جبر ابن عبد الله هؤلاء يوضؤون بفضل سواك، حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم قال سمعت أبا جحيفة يقول خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجر عثاق وضوء فوضأ فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيمسحون به فغسل النبي صلى الله عليه وسلم الظهركعتين والعصر وكعتين وبين يديه عترة وقال أبو موسى دعا النبي صلى الله عليه وسلم بقدر فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ورج فيه ثم قال لهما اشرباهما وأفرغاه على وجوهكما وتحورا \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع قال وهو النخعي رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو غلام من يثرهم وقال عروة عن السور وغيره يصدق كل واحد منهما صاحبه وإذا فوضأ النبي صلى الله عليه وسلم

وفي مسلم وغيره لكن وقع في رواية ابن عباس كروا في الوقت من طريق سليمان بن بلال الأسدي ثم أدخل يده بالكتفة وأمسك ذلك في رواية أخرى ولا يصلي ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح فانه لا يورى وأما أن الأئمة كان صغيرا فاعترف بإحدى يديه ثم أمضاها إلى الأخرى كما تقدم نظيره في حديث ابن عباس والأخلاق اعترف باليدين جميعا، سهل وأخبر تناولا كما قال الشافعي (قوله ثم غسل يديه مرتين) المراد غسل كل يده مرتين كما تقدم في طريق مالك ثم غسل يديه مرتين ومرتين وليس المراد توزيع المراتين على اليدين فكان يكون لكل يده مرة واحدة (قوله باب استعمال فضل وضوء الناس) أي في التطهر والمراد بالفضل الماء الذي بقي في الطرف بعد الفراغ (قوله وأما من جبر ابن عبد الله) هذا لا أثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن أبي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جبر يستاك ويغمس رأسه سواك في الماء ثم يقول لأهل وضوئه انظروا بفضله لا يرى به بأس وهذه الرواية مبنية للمراد وطن ابن التين وغيره أن المراد بفضل سواك الماء الذي ينتفع به العود من الأراك وغيره للين فقلوا يحمل على أنهم يغير الماء وإنما أراد البخاري أن صنعت ذلك لا يغير الماء وكذلك مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمنع التطهر به وقد صححه الدارقطني بنقطة كان يقول لأهل وضوئه من هذا الذي أدخل فيه سواك وقدرى مرفوعا أخرجه الدارقطني من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوضأ بفضل سواك مسند ضعيف وذكر أبو طالب في مسأله عن أحد أئمة السلف عن معنى هذا الحديث فقال كان يدخل السواك في الأنايب يستاك فإذا فرغ فوضأ من ذلك الماء وقد استشكل إيراد البخاري في هذا الباب المعقود لطهارة الماء المستعمل وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهرة للثم فإذا خلط الماء ثم حصل الموضوع لك الماء كان فيه استعمال للمستعمل في الطهارة (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة تصغيره على المناء ثم الموحدة كان من الفقهاء الكوفيين وهو تابعي صغير وحديث أبي جحيفة المذكور ساقى مباحته في باب الستر في الصلاة وقوله يأخذون من فضل وضوئه كلهم اقتصموا الماء الذي فضل عنه ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سأل من أعضائه وضوئه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل (قوله وقال أبو موسى) هو الأشعري وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المؤلف في المغازي وأوله عن أبي موسى أن كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه بلال فأتاه امرأ في ذكر الحديث وعرف منه تفسير المجهين في قوله اشرباوهما أبو موسى وبلال وقد ذكر المؤلف طرقا منه أيضا باستناد في باب العسل والوضوء في الخضب كما ساقى بعد قليل (قوله ورج فيه) أي صب ما تناوله من الماء في الأنايق أو الفرض بذلك إيجاد البركة بريقه المباركة (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وصالح هو ابن كيسان وقد تقدم الكلام على حديث محمود بن الربيع هذا في باب متى يصح مسح الخضر من كتابنا (قوله وقال عروة) هو ابن الزبير عن السور هو ابن نخعمة (قوله وغيره) هو مروان بن الحكم كما ساقى موصولا مطولا في كتاب الشروط وقال الكرماني هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها ما يصح ويغتفر فيها لا يفتقر في الأصول (قلت) وهذا صحيح إلا أنه لا يثبت به هالان المذهب معروفا وأما ما بسمه اختصارا كما اختصر السند فعلقه أوزعم الكرماني أن قوله وقال عروة معطوف على قوله في السند الذي قبلها أخبرني محمود فيكون

صالح بن كيسان روى عن الزهري حديث محمود بن علف عليه حديث عروة فعلى هذا لا يكون  
حديث عروة معلقا بل يكون موصولا بالسند الذي قبله ومنع أئمة النقل علقا سماعه واستمر  
الكرمانى على هذا التبريز حتى زعم أن الضمير في قوله يصدق كل واحد منهم صاحب للمسور  
ومحمود وليس كازعم بل هو للمسور ومن هو تميز من عروة العقل والرجوع الى النقل في  
باب النقل أول (قوله) كانوا يقتتلون كذا لا يذروا للباقيين كذا وبالاقبال وهو الصواب لانه لم يقع  
منهم قتال وانما حكى ذلك عروة من مسعود الثقفي لما رجع الى قريش ليعلمهم شدة تعظيم المعصية  
التي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أطلق القتال المعاقبة (قوله) كذا المستحق كانه  
كالفصل من الباب الذي قبله وجعله الباقي منه بلا فصل (قوله) حدثنا عبد الرحمن بن يونس (هو  
أبو مسلم المستطلى أحد الحفاظ (قوله) عن الجعد كذا هنا ولا كثر الجعديا تصغير وهو المشهور  
والسائب بن يزيد من صفار العصابة وسياق حديثه هذا يميناني كتاب علامات النبوة ان شاء  
الله تعالى (قوله) وقع بكسر القاف والتنوين ولكشهمى وقع بلفظ الماضي وفي رواية كريمة  
وجع بالجيم والتنوين والوقع ومع في القدمين (قوله) زرا طيلة بكسر الزاي وتشديد الراء طيلة  
بفتح الميم واحدة الخال وهي بيوت تزين بالباب والاسرة والستور لها عري وأزرار  
وقيل المراد بطلاط الطير وهو يعقوب يقال لا تخمنه جملة وعلى هذا فالمراد بن زهايتها  
ويؤيد هذا في حديث آخر مثل نسخة الجامعة وسياق الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى  
الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى وأراد الضاري الاستدلال بهذه الأدب على روى قول لمن  
قال بنباسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكى الشافعي في الامم عن محمد بن الحسن  
ان أبا يوسف رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة ثلاث روايات الأولى طاهر  
لا ظهور وهي رواة محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المقتضى به عند  
الخفضة الثانية نقص نباسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه الثالثة نقص نباسة غليظة  
وهي رواية الحسن اللؤلؤى عنه وهذه الأحاديث ترد عليه لان النص لا يترك به وحديث  
الجبعة وان لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه ان القائل بنباسة الماء المستعمل اذا علمه  
بانما مضى قبله هو مضى في طاهر لم يتغير به وكذلك الماء الذي خالطه الريق طاهر  
لحديث الجعة وأما من علمه منهم به ما لا ينوب فيباعد بمحض الأحاديث الواردة في ذلك عند  
مسلم وغيره فاحاديث الباب أيضا ترد عليه لان ما يجب إبعاده لا يترك به ولا يشترط قال ابن  
المنذرى في أجامع أهل العلم على ان البلب الباقي على أعضاء المتوضئ مما قطع منه على ثيابه  
طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل وأما كونه غير طاهر فسياق الكلام عليه  
في كتاب الفسل ان شاء الله تعالى واقه أعلم (قوله) باسمن من مضمض واستنشق من  
غرفة واحدة تقدم الكلام على ذلك غريفا في باب مسح الرأس وتقدم المسئلة أيضا في حديث  
ابن عباس في أوائل الوضوء (قوله) ثم غسل أى فيه (أو مضمض) كذا عندنا ليشك وأخرجه مسلم  
عن محمد بن الصباح عن خالد بن سنده هذا من غير شك ولفظه ثم أدخل يده فاستفرجه فمضمض  
واستنشق وأخرجه أيضا الأحاديث من طريق وهب بن زينة عن خالد كذلك قال طاهر ان الشك  
فيه من مسند شيخ البخاري وأغريب الكرماني فقال التناهر ان الشك فيه من التامى (قوله) من

كانوا يقتتلون على وضوئه  
(باب) حدثنا عبد الرحمن  
ابن يونس قال حدثنا حماد  
ابن اسمعيل عن الجعد قال  
سمعت السائب بن يزيد  
يقول ذهبني خالي الى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقاتل يارسول الله ان ابن  
أختي وقع فسمع رأيي  
ودعاني بالبرص فمكة ثم وضأ  
فشربت من وضوئه ثم شق  
خاف ظهره فظنرت الى  
خاتم النبوة بين كتفيه مثل  
زواله

(باب) من مضمض واستنشق  
من غرفة واحدة حدثنا  
مسدد قال حدثنا خالد بن  
عبد الله قال حدثنا عمرو بن  
يحيى عن أبيه عن عبد الله  
ابن زيد انه أفرغ من الاثاء  
على يده فمسحها ثم غسل  
أو مضمض واستنشق



كفة واحدة) كذا في رواية أخرى في نسخة من غرقة واحد ولا كثر من كفة بغرهما قال ابن  
بطال المراد بالكفة العرفة فأشبه ذلك من اسم الكفة عبارة عن ذلك المعنى قال ولا يعرف في  
كلام العرب إلحاقها التأنيث في الكف ويحصل أن المراد بقوله كفة فعله لأنها تأنيث الكف  
وقال صاحب المشارك قوله من كفة هي بالضم والفتح كعرفة وعرفة أي بعملها كعنه من الماء  
(قوله ثم غسل يديه) لم يذكر غسل الوجه اختصاصا وهو ثابت في رواية مسلم وغيره وبقيته مباحث  
هذا الحديث تقدمت خبرنا (قوله باسم) مسح الرأس مرة (قوله ولا يصلي مسحا) (قوله فدعا  
بنور من ماء) كذا لا ذكر ولا كشمع في فدعا بما هو مذكر التور (قوله فكفاه) أي أماله ولا يصلي  
فأكفاه وقد تقدم النقل أنه ما يعني (قوله فأقبل يده) كذا هنا بالافراد ولا كشمع في التثنية  
(قوله حدثنا وهيب) أي بإسناده المذكور وحديثه وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل  
الرجلين إلى الكعنين وذكر فيها أن مسح الرأس مرة وقد تقدمت الخلاف في استحباب العدد  
في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان وذكرنا قول أبي داود أن  
الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس وأنه أورد العدد من طريقين صحح  
أحدهما غيره وإن يادتمن الثقة مقبولة فيصلى قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين اللذين  
ذكرهما فكانت قال الأهدب الطريقين قال ابن السعالي في الاصطلاح اختلاف الرواية  
يصل على التحديد فيكون مسح تارة مرة وثلاثة ثلاثا لمسح في رواية مسح مرة جمعة على منع التعدد  
ويجوز للتعدد بالقياس على المسحول لأن الوضوء مطهرة حكمية ولا فرق في الطهارة الحكمية بين  
المسح والمسح وأجيب بقوله قد علم من أن المسح مبني على التقصيف بخلاف المسح ولو شرع  
التكرار لاصلت صورته صورة المسحول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بل المسح وإن كان  
يجزئ وأجاب بأن النسخة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروح بالاتفاق فليكن العدد كذلك  
وجواب واضح ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره  
من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد أن فرغ من زاده على هذا فقد أسأمت فلم يبق في رواية مسعد بن منصور أنه التصريح بأنه مسح  
رأسه مرة واحدة فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحصل ما ورد من  
الاحاديث في ثلث المسح إن صححت على إرادة الاستيعاب للمسح لأنها أمصاصات مستقلة لجميع  
الرأس جميعا بين هذه الأدلة (تسبه) لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه وجوز  
الكرمان أن يكون هو مقول غسل الذي وقع فيه الشك من الرواية والتقدير فغسل وجهه  
أو تقصص واستشقق (قلت) ولا يتحقق بعده وقد أخرج الحديث المذكور مسحا ولا ما عبط في  
روايتهما المذكورة وفيما بعد ذكر المصنعة والاستشقاق ثم غسل وجهه ثلاثا فدل على أن  
الاختصاص من مسد كما تقدم أن الشك منه وقال الكرمان يجوز أن يكون حذف الوجه أذ لم  
يقتض في منه اختلاف وذكر ما عدا ما عبط في المصنعة والاستشقاق من الأفراد والجمع ولما في  
أدخال المرفقين ولما في مسح جميع الرأس ولما في الرجلين إلى الصبي انتهى لمناضوا ولا  
يحتج تكلفه (قوله باسم) وضوء الرجل بعزم الزاوان القصبة الفعل (قوله) وفصل  
وضوء المرأة) يفتح الزاوان المراد به الماء القاض في الأمان بعد الفراغ من الوضوء وهو بالتحقيق

من كفة واحدة ففعل ذلك  
ثلاثا فغسل وجهه ثلاثا  
ثم غسل يديه إلى المرفقين  
مرتين مرتين ومسح برأسه  
ما أقبل وما أدبر وغسل  
رجليه إلى الكعنين  
ثم قال هكذا وضوء رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
(باب مسح الرأس مرة)  
• حدثنا سليمان بن حرب  
قال حدثنا وهيب قال حدثنا  
عمرو بن يحيى عن أبيه قال  
شهدت عمرو بن أبي حسن  
سأل عبد الله بن زيد عن  
وضوء النبي صلى الله عليه  
وسلم فدعا بنور من ماء  
فتوضأ لهم فكفاه على يديه  
فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده  
في الأمان فقصص واستشقق  
واستنثر ثلاثا ثلاثا غرقات  
من ماء ثم أدخل يده فغسل  
وجهه ثلاثا ثم أدخل يده في  
الأمان فغسل يديه إلى المرفقين  
مرتين مرتين ثم أدخل يده  
في الأمان فمسح برأسه فأقبل  
بيده وأدبر بها ثم أدخل يده  
فغسل رجليه • حدثنا  
موسى قال حدثنا وهيب  
قال مسح رأسه مرة (باب  
وضوء الرجل مع امرأته  
وفصل وضوء المرأة)



في موضع واحد هو لأعلى حدة وهو لأعلى حدة والزيادة المتقدمة في قوله من أنا واحد ترد عليه  
وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب وقد أجاب ابن التين عنه بحكمه عن  
صحتهم أن معناه كل الرجال يتوضئون ويذهبون ثم تأتي النساء فيوضئون وهو خلاف الظاهر  
من قوله جميعا قال أهل اللغة الجميع ضد المقترب وقد وقع مصرحاً بوحدة الألف في صحيح ابن خزيمة  
في هذا الحديث من طريق معتبر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي صلى الله عليه  
وسلم وأصحابه يطهرون والنساء معهم من أنا واحد كلهم تطهر منه والأولى في الجواب أن يقال  
لأمانع من الاجتماع قبل نزول الجباب وأما بعده فيقتصر بالزواج والمهارم ونقل الطحاوي ثم  
القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الألف الواحد وفيه نظر لما  
حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث  
صحته عليهم ونقل النووي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس وفيه  
نظر أيضاً فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن  
مقتداً بما إذا كانت حائضاً وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرحس العاصي وسعيد بن المسيب  
والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة وبه قال أحمد وأبو حنيفة لكن قيداً بما إذا صلت  
به لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمعوا ونقل الميوني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في  
منع التطهر بفضل المرأة في جواز ذلك مضطربة قال لكن صح عن عطاء عن العاصي المنع فيما إذا  
صلت به وهو رخص بصفة الجواز عن جماعة من العاصي منهم ابن عباس والله أعلم وأشهر  
الأحاديث في ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمرو الغفاري في المنع وحديث ميمونة في الجواز  
أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب  
النووي فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم لكن أحله قوم لتردد وقوعه  
في رواية عمرو بن دينار حيث قال علي والذي يضطر علي بالي أنا بالشعناء أخبرني فذكر الحديث  
وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد لكن راويها غير ضابط وقد خولفوا المحفوظ ما أخرجه  
الشيخان بلقت أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من أنا واحد وفي المنع أيضاً  
ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الجعفي قال لقيت رجلاً صاحب النسب  
صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل  
الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليغترقا جعلا رجلاه ثقات ولم أقف لن أحله على جهة قوية  
ودعوى البهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إجماع العاصي لا يضر وقد صرح التاجي بأنه لقيه  
ودعوى ابن حزم أن داوداً وبه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة  
فأنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة وقد صرح بإسمايه أبو داود وغيره ومن أحاديث الجواز  
ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس  
عن ميمونة قالت أجنبنا فغسلت من جفنة فغسلت فيها فغسلت فجاء النبي صلى الله عليه وسلم  
يفتسل منه فقلت فقال الماطيس عليه جنابة واعتسل منه لفظ الدارقطني وقد أحله قوم  
بسماكة بن حرب داوياً عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل  
عن مشايخه الأصح حديثهم وقول أحمد أن الأحاديث عن الطريقين مضطربة أعياها سار إليه

(باب) حب النبي صلى الله عليه وسلم وضواؤه على المغني عليه \* حدثنا ٢٦١ أبو الوليد قال حدثنا شعب بن محمد بن

### المنكدر قال سقطت جابرا

يقول جاء رسول الله صلى

اللَّهُ عَلِيمٌ وَسِعِلُهُ عَوْدَتِي وَأُمَّا

مریضی لا اعضاء قتمرضا

من على من ومنه ومنه

نصبت على من وهب له

فقلت يا رسول الله لمن الميراث

انما يرى كلاله فترك

آية الفرائض • (باب) •

### الغسل والوضوء في المنحصر

والقدح والخشب والحجارة

• حدثنا عبد الله بن منير

مع عبد الله بن بكر قال

حدثنا حماد بن أنس قال

حضرت الصلاة فقاموا:

كل من يبيع في السوق الجاهل

من قریب ادارای اعلیٰ

وَلَقَدْ مَوَّلَتْهُ قَوْمُ آلِ رَسُولِ اللَّهِ

عليه وسلم يخضب

من حجارة فيه ماء فصر

المختضب أن يسط فيه كفه

فتوضا القوم كلهم قلنا كم

کنتم قال عثمان بن زیاد

• حدثنا محمد بن العلاء قال

حدثنا أبو أسامة عن

عن أبيه عن حماد بن عمار

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَمْسَكَ عَيْنَهُ عَنْ حَرْثِ الشَّهْرِ بَلَغَ مِنْ عَمَلِهِ يَوْمَئِذٍ كَمَنْ أَكْمَلَ حَرْثَ بَنِي إِسْرَءِيلَ»

ان النبي صلى الله عليه وسلم

دعا بخدح قيه ما ففسل يد

ووجهه فیہ ورج فیہ • حدثنا

أحمد بن يونس قال حدثنا

عبد العزيز بن أبي سلمة قال

محمد ثنا عمرو بن يحيى عن

أَسْمَاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ

آق رسول الله صل الله

علمه وسئل فأخبر عن حاله ما

عليه وسلم ما ربحناه الا  
بالحق والعدل والبر

وَجَلِيَّةٌ مِّنْ حَيْثُ مَا جَاءُوا يَمُرُّ بَيْنَهُمَا الْمَوْزِ الَّذِي يُؤْتِيهِمَا مَعِينٌ ۚ وَنُفِثَ بِهِمَا يَوْمَ تَبَايَعُوا ۚ وَفِي هَٰذَا آيَاتٌ لِّمَن يَعْلَمُ ۚ

عند تصديا لجمع وهو ممكن بأن يحصل لأحد النبي على ما تناقش من الأعضاء والجوازل  
ما بين من الماء وبذلك الجع انطوائا أو يحصل النبي على التزيج بجابين الأدلة والله أعلم **(قوله)**  
**باب** حب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه **(قوله)** الأولان المراد به الماء الذي توشأ به  
والغنى بضم الميم واسكان المجهمة من أصابع الأظفار **(قوله)** يعوذني زادا المصنف في الطب ما شا  
**(قوله)** لأعقل أي لأفهم وحذف مفعوله إشارة إلى عظم الحال أي لأعقل شأ وصرح بق  
تفسيره في العلب فوجدني قد أغنى علي وهو المطابق للترجمة **(قوله)** من وضوءه **(قوله)** يتخلل أن  
يكون المراد حب على بعض الماء الذي توشأ به وما عني منه والأول المراد أنه المصنف في الاعتصام  
ثم حب وضوءه على ولا يداد وقتضاً وصبه على **(قوله)** لمن المراتن اللام بدل من المضاف إليه  
كما قال ميراثي ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال كيف أصنع في مالي والمراد بآية القرائن هنا  
قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة كما سأني بمعنى أن يتصوره ويذكره هناك بقية  
مباحثه أن شاء الله تعالى **(قوله)** باب الفصل والوضوء في الخضب هو يكسر الميم ويكون  
انثناء المجهمة ورفع الصاد المهملة بعدها من وجدة المشهور أنه الإداء الذي يقل فيه الشيا من أي  
جنس كان وقد يطلق على الأناصغيا أو كبيراً والقصد أح أكثر ما يكون من الخضب مع ضيقه  
وعطفه الخضب والجارة على الخضب والقصد ليس من عطف العام على الخاص فقتل بين  
هذين وهذين في وضوء وضوء من وجه **(قوله)** حدثنا عبد الله بن حنبل هو بضم الميم وكسر التوت  
بعدها مخفية كما قدمنا في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الأصيلي ابن المنير زيادة الألف  
واللام فقد يلبس باب المنبر الذي ينقل عنه في هذا الشرح لكنه يتشعب في اليوم من مضوحة وهو  
متأخر عن هذا الراوي بأكثر من أربعين سنة **(قوله)** حضرت الصلاة هي العصر **(قوله)** إلى  
أهله أي لأرادة الوضوء **(وقتي قوم)** أي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن في قوله من حجارة  
لبان الجنس **(قوله)** فصرح بفتح الصاد المهملة وضم الفين المهملة أي بسم بيط كفته صلى الله  
عليه وسلم فيه وللأحاديث في بيط استطاع أن يسط كفته من صغر الخضب وهو دال على ما قلناه أن  
الخضب قد يطلق على الإداء الصغير ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس الوضوء وباق  
الكلام عليه يأتي في علامات النبوة أن شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله بن  
منبر أيضاً لكنه قال عن يزيد بن هرون يدل عبد الله بن بكر فكما جمعهم شيعين حدثه كل منهما  
به عن جيد **(قوله)** عن يزيد بالوجهة والراء صغرا هو ابن عبد الله بن أبي بردة والقدر المذكور  
من المتن تقدم بمضمونه علقاً في باب استعمال غسل وضوء الناس وسأني محطوا في المخازن أن شاء  
الله تعالى والغرض من ذكر الضحوق وقد ذكرنا ما فيه **(قوله)** جدير بن وثن هو ابن عبد الله بن  
ونيس نسب إلى جده وعبد العزيز شيعه هو ابن عبد الله بن أبي سلة نسب إلى جده أيضاً فتنقفاً في  
أن كلا منهما نسب إلى جده وأن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلا منهما يكنى أبا عبد الله  
وأن كلا منهما ثقة حافظ فضيه **(قوله)** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن شيعته وأبي الوقت  
آبانا **(قوله)** غسل وجهه تفسيره قوله فتوضأ وفيه حذف تقديره مفضل واستثنى كإدلت عليه  
بأبي الروايات والمخرج معتد وقد تقدمت مباحثه وأن عبد العزيز هذا زاذني روايته أن التوركان

أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة قالت

لما قتل النبي صلى الله عليه وسلم واشتد وجهه استأذن أزواجه في أن يعرضن بيته فاذن له فخرج النبي صلى الله عليه وسلم  
بين رجلين يخطران الأرض بين ٢٦٢ هـ من رجل آخر قال عبد الله فأخبرني عبد الله بن عباس فقال أئذني من

الرجل الاخر قلت لاهل  
هو على وكانت عائشة تحدث  
ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال بعد ما دخل بيته واشتد  
وجسه هو يقول اعلني من  
سبع قرب لم تغسل او كبتين  
لعلني اعهد الى الناس  
واجلس في محض خفصة  
زواج النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم طمعتنا نصب عليه  
من ثلث القرب حتى طلق  
يسمى النان قد فعلت ثم  
خرج الى الناس (باب) هـ  
الوضوء من التوراة حدثنا  
خالد بن محمد قال حدثنا  
عليان قال حدثني عمرو بن  
يحيى عن ابيه قال كان على  
بكر بن عازم الوضوء قال  
لعبد الله بن زيد اخبرني كيف  
رايت النبي صلى الله عليه  
وسلم توضأ فدعا بتورين  
ما عن كفاحي بيده فغسلهما  
ثلاث مرات ثم ادخل يده  
في التور فغمض واستثر  
ثلاث مرات من غمرة  
واحدة ثم ادخل يده فاعترق  
به انفسل وجهه ثلاث  
مرات ثم غسل يديه الى  
المرفقين مرتين مرتين ثم  
اغخذ بيدهما فمسح به رأسه  
فادبر به وأغسل ثم غسل  
برأسه فقال هكذا رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم تواجدنا مسدداً لحدثنا جاد عن ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بأمن ما ألقى بقلع حرس أرفج فشي من من ما فوض أصابعه في قال أنس جعلت أظفر إلى الم اليه فبيع من بين أصابعه

بمهمات الأولى مفتوحة بعد ما سكن أي متسع القم وقال الخطابي الرحاح الألب الواسع  
 العين القرب القفر ومثله لا يسع الله الكثير فهو أدل على عظم المجزة (قلت) وهذه الصفة شبيهة  
 باللبس وجه هذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد  
 ابن حنبل عن جادين زيد فقال بدل راح زجاج بن أي مضموم ومجيز ويوب عليه الوضوء  
 من آية الرابح ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك أسراف لا سراغ الكسر اليه (قلت)  
 وهذه اللفظة تفرجهم أجدن عبدة وخالفه أصحاب جادين زيد فقالوا راح قال بعضهم واسع  
 القم وهي رواية الإسماعيلي عن عبدة الله بن ناجية عن محمد بن موسى وأصح بن أي أسراثل  
 وأجدن عبدة كلهم عن جادوك أنه ساقه على لفظ محمد بن موسى وصرح جميع من الخذاق بأن  
 أجدن عبدة مصفها ويقوى ذلك أنه أتى في روايته بقوله أحسبه قتل على أنه لم يتقنه فإن كان  
 ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لا حقال أن يكونوا وصفوا عبته وذكره وجنسه  
 وفي مسند أحمد بن حنبل عن ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم قدحاً من زجاج لكن  
 في أسناده مقال (قوله خنزرت) بتقديم الزاي أي قدرت وتقدم من رواية محمد بن كافو الثماني  
 وزيادة وهنا قال ما بين السبعين إلى الثمانين وأجمع بينهما أن أناساً لم يكن يضبط الصدقة بل كان  
 يتحقق أنها تنفع على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثمان أو تجاوزته فربما لم يجرأوا  
 حيث يقلب ذلك على ظنه واستدل الشافعي بهذا الحديث على أن قول من قال من أصحاب الرأي  
 أن الوضوء مقدر بقدر من المأمعين وجه الدلالة أن العصابة اعترفوا من ذلك القدر من غير  
 تقدير لأن الماء التابع لم يكن قلد من معلوما لهم فدل على عدم التقدير وبهذا يظهر مناسبة تعقيب  
 المصنف هذا الحديث بآب الوضوء للثمة والمذايا بسبع رطلًا وثلاثاً بالبغدادى قال جمهور أهل  
 العلم وخالف بعض الخنفية فقالوا المترطلان (قوله ابن جبر) يفتح الجيم وسكون الموحدة ومن  
 قاله بالتصغير فقد صحف لأن ابن جبر وهو سبيل رواية عن أنس في هذا الكتاب والراوى هنا  
 هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الأنصاري وقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم شيب  
 الأنصاري قال حدثنا مسعر حدثني شيب عن أنس بن مالك قال قال ابن جبر في الإسناد كوفان أبو نعيم  
 وشيخه وبصران أنس والراوى عنه (قوله يغسل) أي جسدوا الشك فيه من الجضاري ومن أبي  
 نعيم أحد أنه به فقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم فقال يغسل ولم يشك (قوله الصاع)  
 هو أناس بسبع خسة أو رطلًا وثلاثاً بالبغدادى وقال بعض الخنفية ثمانية (قوله إلى خسة أمداد)  
 أي كان ربحاً اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد وربما زاد عليها إلى خسة فكان أناساً يطعم على  
 أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي  
 الله عنها أنها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من أناساً واحد هو القرق قال ابن عسبة  
 والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وروى مسلم أناساً حديثها أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يغسل من أناساً بسبع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رتبة على  
 من قدر الوضوء والغسل جاذ كوفي حديث الباب كان شعبان من المالكية وكذا من قال بمن  
 الخنفية مع مخالفتهم في مقدار الماء الصاع وجهه الوجه على الاستصحاب لأن أكثر من قدر  
 وضوءه وغسله صلى الله عليه وسلم من العصابة قدرهما بذلك في مسلم عن سفينة مثله ولا جدواي

قال أنس خنزرت من وضوء  
 منه ما بين السبعين إلى  
 الثمانين (باب) الوضوء  
 بالثمة • حدثنا أبو نعيم قال  
 حدثنا مسعر قال حدثني  
 ابن جبر قال سمعت أناساً  
 يقول كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يغسل أو كان  
 يغسل بالصاع إلى خسة  
 أمداد ووضوءاً بالثمة

داود باسناد صحيح عن جابر مثله وفي السليبي عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا  
 اذا لم تدع الحاجة الى الزيادة وهو ايضا في حق من يكون خلقه معسدا ولا والى هذا اشار المصنف  
 في أول كتاب الموضوع بقوله وكما أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم **(قوله)** **باب** المسح على الخفين قل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على  
 الخفين عن العصابة اختلاف لان كل من روى عنهم انكاره فقد روى عنه ابائنه وقال ابن  
 عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك سمع أن الروايات العديدة عنه  
 مصرحة بآبائنه وقد أشار الشافعي في الام الى انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم  
 الا نقول ان الجواز مطلقا فانهما للمسافرة دون المقيم وهذا الثاني **فخصي** ما في المدونة فيه  
 جزء ابن الحليج وصحح البلي الا قبله من ابن وهب وعن ابن نافع في المسطرة فهو موافق  
 مالك انما كان يتوجه فيه في خاصة نفسه مع افتائه بالجواز وهذا مثل ما صح عن أبي أيوب  
 العصاري وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو رزعهما وأفضل القدمين  
 قال والذي اختاره أن المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض  
 قال واحكامنا طعن فيه الخالفون من السنة أفضل من تركه اه وقال الشيخ يحيى الدين مصرح جميع  
 من الاصحاب بأن الفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قاله في تفصيل القصر  
 على الاعمال وقد مصرح جميع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر مع بعضهم رواه جاوزوا  
 الخافض ومتهم العشرة في ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري حدثني سبعة من اصحابه  
 بالمسح على الخفين **(قوله)** **حديثنا** (ص) يخضع الهمز وكان الصاري اجاز الرواية عنه لهذا الحديث  
 لقوله المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن كبار اصحابه في الحضرة أثبت عندنا وأقوى من أن  
 تتبع ما كان على خلافه وعبروه بان الحرث وهو من دونه ثلاثه مصررون والخين فوقه ثلاثة  
 مدنيون وفي الاستناد رواية تايي عن تايي أبو النضر عن أبي سلمة وصاحبي عن حماد **(قوله)** وان  
 عبد الله هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول اذا جلتنا على أن آسلة سمع ذلك  
 من عبد الله بن الا فأسلة ليدرك التمسك وقد أخرجه أحد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي  
 سلمة عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص يسبح على خفيه بالعراق حين تضافا نكرت ذلك  
 عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد بن أبي سلمة فذكر القصة ورواه ابن خزيمة من طريق أيوب  
 عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كما ونحن مع بنيانتمسح على خفافنا لا ترى بذلك بأسا  
**(قوله)** فلا تسأل عنه غيره أي اتوة الوثوق بنقله فيه دليل على ان الصفات الموجبة للرجوع اذا  
 اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي اذا حفت خبر الواحد قامت مقام الانضمام  
 المتعددة وقد يشيد العلم عند البعض دون البعض وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما  
 نقل عنه من التوثيق انما كان عند وقوع ريبه في بعض المواضع واحتج به من قال بتفاوت وتخي  
 العلماء في دخول الترجيح في ذلك عند التعارض ويمكن ابداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة  
 وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد بن أبي النضر في القديم العصابة فديني عليه من الامور الجليله  
 في الشرع ما يطالع عليه غيره لان ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قدم محبته وكثرة روايته  
 وقد روى قصه ما لا في الموطن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه ان ابن عمر قدم الكوفة

**(باب)** المسح على الخفين  
 سعد بن أبي سلمة بن القريش  
 عن ابن وهب قال حدثني  
 جبر قال حدثني أبو النضر  
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن عبد الله بن عمر عن سعد  
 بن أبي وقاص عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أنه مسح على  
 الخفين وأن عبد الله بن عمر  
 سأل عمر عن ذلك فقال نعم  
 اذا حدثت شيئا سعد بن  
 النضر صلى الله عليه وسلم  
 فلا تسأل عنه غيره

على سعد هو أمير هافر أعجم على الخفين فانكر ذلك عليه فقال له سعد هل أباك فذكر القصة  
ويحتمل أن يكون ابن عمهما أنكر المسح في الحضرة في السفر لظاهر هذه التهمة ومع ذلك  
فالتائيد بجهالة الله أعلم **(قوله)** وقال موسى بن عقبة هذا التعلق وصله الإجماع على وغير هذا  
الاستاد وفيه ثلاثة من التابعين على الولاية أولهم موسى وموسى وأبو النضر قرئان **(قوله)**  
أن سعداً حدثني أي حدث أنيسة والمحدث به محذوف تسعين الرواية للموصولة أن لقطه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين **(قوله)** فقال هو معطوف على المقدر **(قوله)**  
نحوه بالنصب لأنه مقول القول وظاهر أن قول عمر في هذه الرواية المعلقة بمعنى الرواية التي  
وصلها المؤلف لا يقطعها وقصده الإجماع على أيضاً من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولقطه  
وان عمر قال لعبد الله أي ابنه كانه أبوه إذا حدثني سعد بن النضر صلى الله عليه وسلم فلا يتبع  
ورأى حديثه شيئاً **(قوله)** حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد هو الانصاري وقد تقدم هذا  
الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوشى صبيحة وإنه ما رُبِعَ من التابعين على الولاية  
وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث بن سعد عن عبد العزيز بن أبي سلمة بن  
يحيى بن سعيد وساقه أتم فكان في حديثه شيئاً **(قوله)** أنه خرج لحاجته في الباب الذي به  
هذا أنه كان في سفره في المغازي أنه كان في غزوة بولك على ترديد ذلك من بعض رواة مالك  
وأحمد وأبو داود ومن طريق عباد بن زياد عن عروة بن الزبير أنه كان في غزوة بولك بالترديد كان  
ذلك كان عند صلاة العجر **(قوله)** فأنه يشهد الشاة المفتوحة والمصنف من طريق مسروق  
عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يبعه بالاداة وزاد  
فانطلق حتى توارى عن فضتي حاجته ثم أقبل فتوضأ وعبأ أحمد من طريق أخرى عن المغيرة  
أن المله الذي توصاه بأخذه المغيرة من أعراية صلبته من قرية كانت جلد ميمية وإن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال له سليمان كان كاسد يبعها فبوطه ورواها قالت أي والله لقد صدقتها **(قوله)**  
فتوضأ زاد في الجهاد وعليه جبة شامية ولا بد من توضأ من جباب أروم وزاد المصنف  
في الطريق الذي في باب الرجل يوشى صبيحة ففعل وجهه ويديه والناحية مسهل تفصيلية  
وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أي بالكيفية المذكورة لأنه غسل وجهه واستدل به  
القرطبي على الاقتصاد على فروض الوضوء دون سننه لاسيما في حان مظنة قوله المالك لسفر قال  
ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فلو كان كرها للمغيرة قال والمجاهد خلافه **(قلت)**  
بل فعلها وزكرها المغيرة في رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة أنه غسل كفه و  
من وجهه آخر قوى فغسلهما فأحسن غسلهما قال وأنتك قال ذلكهما بتراب أم لا والمصنف  
في الجهاد أنه تغمض واستشق وغسل وجهه زاد أحمد ثلاث مرات فذهب بغير يد يمينه  
فكفها بيمينه فأنزعها من تحت الجبة ولمسلم من وجهه آخر وألقى الجبة على منكبيه  
ولاحد فغسل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات والمصنف ومسح برأسه في  
رواية لمسلم ومسح بياصيته وعلى عنقه وعلى الخفين وسيأتي قوله أنه أدخله من طاهرين  
في الباب الذي بعده هذا وحديث المغيرة هذا ذكر البراءة وأما عنه ستون رجلا وقد نلت  
مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة وفيه من القوائد الأبعاد عن نفسه الحاجة والتوازي

وقال موسى بن عقبة أخبرني  
أبو النضر أن أنيسة أخبره  
أن سعداً حدثه فقال عمر  
لعبد الله نحوه حدثنا عمرو  
ابن خالد الحارثي قال حدثنا  
الليث عن يحيى بن سعيد  
عن سعد بن إبراهيم عن نافع  
ابن جبير عن عروة بن المغيرة  
عن أبيه المغيرة بن شعبة  
رضي الله عنه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه خرج  
لحاجته فبعه المغيرة بأداة  
فيها ما يقص عليه حين فرغ  
من حاجته فتوضأ ومسح  
على الخفين حدثنا أبو نعيم



عن الاعين واستصحاب الدوام على الطهارة لأمه صلى الله عليه وسلم المغيرة أن تبعه بالمجمع أنه لم يستنج به وانما هو ضابط رجع وفيه جواز الاستعانة كاشترى فيه غسل ما يصبب البدن الذي عند الاستحصاء وأنه لا يكفي إزالته بغسل الماء والاستعانة على إزالة التلحاة القرب ويحرمه وقد يتبسط منه ما امتشر عن المعتدل لأن الألبان وفيه الاستفاد بجلاو المسحة إذا دبغت والاستفاد بتياب الكفار حتى يتحقق نجاستها لأنه صلى الله عليه وسلم ليس الحبة الرومية ولم يستعمل واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينعم بالموت لأن الحبة كانت شامية وكانت الشلم اذا لم تدارك فروما كقول أهلها الميتات كذا قال وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين مندوخ بآية الرضوخ التي في المسألة لأنها زلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعد ما باتفاق وساق حديث جرير البجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى وفيه التعمير في السفر وليس الثياب الضيقة فكيف تكون أعون على ذلك وفيه المراقبة على سنن الوضوء حتى في السفر وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت أمه أمه كان ذلك فيما تم به البأوى أم لأنه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الاعرابية كما تقدم وفيه أن الإقصار على غسل معظم المروض غسله لا يميز لآخره صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الحبة ولم يكتف فيما بقي منهما بالمسح عليه وقد يستدل به على من ذهب إلى وجوب نعم مسح الرأس لكونه كل بالمسح على العامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه **(قوله شيبان)** هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله عن أبي سلمة)** وللإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية وفي الإسناد ثلاث من التابعين على الأولاد أولهم يحيى وهو تابعي صغير وأبو سلمة وجعفر قرطبان **(قوله)** وتابعه أي تابعي شيبان (حوب) وهو ابن شاذو حديثه موصل عند التساق والطبراني **(قوله)** وأبان هو ابن يزيد الطخارفي وهو معطوف على حرب وحديثه موصل عند الطبراني **(قوله)** أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك **(قوله)** عن يحيى ولا جد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى **(قوله)** على عامته وخفيه حكنا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه وأسقط بعض الرواة عنه جعفر من الإسناد وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي **(قوله)** وتابعه أي تابعي الأوزاعي (معمر) بن راشد في المتن لاقى الإسناد وهذا هو السبب في سباق المصنف الإسناد ثانياً ليس في رواية معمر ذكر جعفر وذكر أبو ذر في روايته لفظاً آخر وهو قوله يمسح على عامته زاد الكشيبي وخفيه وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح ورواية معمر قد أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة لكن أخرجهما ابن مندق في كتاب الطهارة له من طريق معمر بإسنادها وأغرب الأصلي فيما حكاه ابن بطلال فقال ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن شيبان وغيره يروونه عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد قال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي أيضاً من سلة لأن بالسلة لم يسمع من عمرو (قلت) جماع أبي سلمة من عمرو يمكن فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما أوجب له عمرو وقد روى بغيره الأئمة عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فرجع إليه فأخبره به فلا مانع أن يكون أبو سلمة أجمع بصحة ما يرويه عنه من غيره ويقتوه في تفرده عنهم على

قال حدثنا شيبان عن يحيى  
هو أبي سلمة عن جعفر بن  
عمرو بن أمية الضمري أن  
أباه أخبره أنه رأى النبي  
صلى الله عليه وسلم يمسح على  
الخفين وتابعه حرب وأبان  
عن يحيى • حدثنا عبد الله  
قال أخبرنا عبد الله قال  
أخبرنا الأوزاعي عن يحيى  
عن أبي سلمة عن جعفر بن  
عمرو عن أبيه قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يمسح على عامته وخفيه  
وتابعه معمر عن يحيى عن  
أبي سلمة عن عمرو قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم

الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجه من طريق معمر بن ثابت ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تكرر الاوزاعي ذكرها لا يستلزم ذلك تخطئته لانها تكون زيادة من تحقه لا خلاف غير منافسة لرواية رفقته فقبيل ولا تكون شاذة ولا معني لرد الروايات الصحيحة هذه التعليقات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقبيل أنه كل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم بن عبد الله على ذلك والى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والمسح في مسح العمامة محمول للتأويل فلا يتركه المتيقن للمحصل قال وقياسه على مسح الخف بعد لانه يتنزع به بخلافها وقعبان الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة بشرط وانه المشقة في نزاعها كافي النصف وطريقه أن تكون محكمة كعمامة العرب وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم بقا المسح على حاله كالقصد في وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سماعنا من يحمل المشتك على حقيقته ويجوز لأن من قال قبيل رأس فلا ينصدق ولو كان على حائل والى هذا ذهب الاوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد وإسحق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد صرح ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن بطع الناس أبا بكر وعمر رشدوا والله أعلم **(قوله)** إذا أدخل رجله وهما طاهرتان هذا لفظ رواية أبي داود عن طريق يونس ابن أبي إسحق عن الشعبي في هذا الحديث وسنين ما بينها وبين لفظ حديث السلب من التفاوت **(قوله)** حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة (عن عاصم) هو الشعبي وزكريا مدلس ولم أر من حديثه الا بالغفنة لكن أخرجني أحمد عن يحيى القطان عن زكريا والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين الا ما كان مسوعا لهم صرح بذلك الاسماعيلي **(قوله)** فاهوت أي مددت يدي قال الأصمعي أهو بيت النبي إذا أومأ به وقال غيره أهو بيت قصدت الهوام من القيام الى القعود وقبل الاهواء الامالة قال ابن بطال في خدمته العالم وان للخدم أن يقصد الى ما يعرف من عادة تخدمه قبل أن يأمره وفيه الفهم عن الإشارة ورد الجواب عما يفهم عنها لقوله فقال دعهما **(قوله)** فأتى أدخلتهما أي القديمين (طاهرتين) كذا لا كثيرا وكثيرا شعبي وهما طاهرتان ولا يدا ودقأتى أدخلت القديمين الخفين وهما طاهرتان واليمينى في مسند قلت يا رسول الله أسمع أحدنا على خفيه قال نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان ولا ينزع يمين من حديث صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا وبواصلة إذا قلنا قال ابن خزيمة للزنى فقال لي حدثت بها أصحابنا فانه أقوى حجة للشافعي انتهى وحديث صفوان وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط الضاري لكن حديث الباب موافقه في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس وأشار المزني بما عالج الى الخلاف في المسئلة وحاصله أن الشافعي والجمهور جازوا الطهارة على التبرعة في الوضوء واختلفهم اود فقال اذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ولو تيمم ثم لبسهما لم يمسح لغيره لان التيمم مسيح لا رافع واختلفهم أصبح ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسهما ثم أكمل باقي الاعضاء لم يمسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب وكذا عند من لا يوجب بقاء الطهارة لا تتبع بعض لكن قال صاحب الهداية من الخنفية شرط

**(باب)** إذا أدخل رجله وهما طاهرتان • حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكريا عن عاصم عن عروة بن المغيرة عن أبيه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهوت لأمر خفيه فقال دعهما فأتى أدخلتهما طاهرتين مسح عليهما

الاجرة المسح لبسها على طهارة كاملة قال والمراد بالكمال وقت الحدث لا وقت اللبس ففي هذه الصورة اذاكمل الوضوء ثم أحدث جازله المسح لانه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى الحديث جفعليه لانه جعل الطهارة قبل لبس الخفش طابوا والمسح والمعلق بشرط لا يصح الا بوجود ذلك الشرط وقد سلم ان المراد بالطهارة الكماله ولو وضأ مرتين وبقي غسل احدى رجليه فليس ثم غسل الثانية وليس لم يعمه المسح عندنا اكثر وأجازة الثوري وانكوفون والمرئي صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق انه أدخل كلامه من رجليه انكوفين وهي طاهرة وتعقبان الحكم المرتب على التنبيه غير الحكم المرتب على الوحدة واستحققه ابن دقيق العيد لان الاحتمال باق قال لكن ان ضم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تتبع اتمجه (فائدة) المسح على الخفين خاص بالوضوء لا يدخل الغسل فيه بالاجماع (فائدة) أخرى لم يزوج خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالوقت أعاد الوضوء عند أحدوا صحق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمرئي وأبو ثور وكذا قال مالك والليث الا ان تناول وقال الحسن وابن أبي ليلى وجاعة ليس عليه غسل قدميه وقاسوه على من مسح رأسه غسله انه لا يجب عليه عادة المسح وفيه نظر (فائدة) أخرى لم يصرح البخاري ما يدل على نوبت المسح وقد دل به الجمهور وبمالك في المشهور عنه فقال يمسح بالمخلع وروى مثله عن عمرو بن حزم مسلم انوة من حديث علي كان تقدم من حديث صفوان بن عسال وفي الباب عن أبي بكر وعصمته الشافعي وغيره **قوله ما** من لم يتوضأ من لم الشاة (قوله والسويق) قال ابن التين ليس في حديث الباب ذكر السويق واجيب انه دخل من باب الاولى لانه اذا لم يتوضأ من الصلوة مع دسوته فعلمه من السويق وأولى بولعله أشار بذلك الى حديث الباب الذي بعده (قوله) وأكل أبو بكر الخ (مقطع قوله لحسن رواه في ذرا ليعن الكشميني وقد وصله الطبراني في مسند الشاميين باسناد حسن من طريق سليمان بن عام قال رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا بمسحت النار ولم يتوضأوا وروى من طريق كريمة عن جابر بن عمر فاعلموا وموقوفوا على الثلاثة منفردا ومجموعا (قوله أكل كفشاة) أي لجه وللمصطفى الاطعمة تعرق أي كل ما على العرق يشق المهلة يرسكون لراه وهو الغنم ويقال له العراق بالضم أيضا وأفاذا تقاضى اسمعيل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتفل انه كان في بيت ميمونة كلباسي من حديثها وهي صلة ابن عباس كما أن ضباعة بنت عمرو بن التماسي من حديث أم سلمة ان الذي دعاه الى الصلاة هو بلال (قوله يحد) بالمهلة والزراي أي يقطع زاد في الاطعمة من طريق عمر عن الزهري باكل نها وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري باكل زرا عا يحدنها (قوله فألقى السكين) زاد في الاطعمة عن أبي الحسن عن شعب عن الزهري فأتاهاوا السكين وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبي الهيثم في آخر الحديث قال الزهري فذهب تلك أي اقصه في الناس ثم أخبر رجال من أصحاب النبي صلى الله

(باب) من لم يتوضأ من لم الشاة والسويق وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يتوضأوا حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كفشاة ثم صلى ولم يتوضأ حدثني يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر ابن عمرو بن أسامة أن أباه عمرا أخبره انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتزم كفف شاة فدهى الى الصلاة فألقى السكين فصلى ولم يتوضأ

عليه وسلم وناس من أنواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال توضع اعلمت النار قال  
فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما علمت النار ناسخ لأحد الحديث إلا أنه لا الاحتساب  
واعتبر على بصيرة جابر قال كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك  
الوضوء مما علمت النار رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما  
نحوه قال أبو داود وغيره أن المراد بالامر هنا الشأن والقصة لا مقابل النبي وإن هذا اللفظ  
مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها  
ثم توضع وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم توضع فيصنع أن تكون هذه القصة وقعت  
قبل الأمر بالوضوء مما علمت النار وإن وضوءه لمصلحة الظهر كان عن حدث لا يسبب الاكل  
من الشاة وسكن البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يثن الرابع  
فيها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرجحناه أحد الجانبين  
وارتضى النووي هذا في شرح المذهب وهذا أظهر حكمته تصدر البخاري حديث الباب بالآخر  
المقول عن الخلفاء الثلاثة قال النووي كان الخلاف فيه معروفا بين الصائغين والتابعين ثم استقر  
الاجماع على أنه لا وضوء مما علمت النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الأبل وجمع الخطائي  
بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بمحوته على الاستصحاب لا على الوجوب والله أعلم واستدل  
البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام  
الراغب وعلى جواز قطع العلم بالسكن في النبي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود وقان بت  
خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من التسبب بالأعاجم وأهل الترف وفيه ان الشهادة على  
الشيء إذا كان محصورا تقبل (قائلة) ليس لعمرين أمية رواية في البخاري إلا هذا الحديث  
والذي مضى في المسح فقط (قوله) ما سمع من مضى من السويفي قال الداودي هو دقيق  
الشعير والسلب المقلوب قال غيره ويكون من القمع وقد وصفه أعرابي فقال عدة المسافر وطعام  
الجهان وبلغه المريض (قوله) عن يحيى بن سعيد هو الاتصاري والاستناد مدينون الأشيخ  
البخاري ويشرح الموحدة والمجبة مصفرا ويسار الصنائع والمهمة (قوله) بالصبيان) شيخ  
المهمة والمد (قوله) وهي أدنى خير أي طرفها عمالي المدينة المصنعة في الأضمة وهي على  
روحة من خير وقال أبو عبيد البكري في مجمل البلدان هي على يرد وبين البخاري في موضع  
آخر من الأضمة من حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت وسألت  
الحديث عمر بن يارود الزيات عن طريق سليمان بن بلال عن يحيى (قوله) ثم دعا بالازواد) فيه جمع  
الرفقاء على الزاد في السفر وإن كان بعضهم أكثر كالأزواد في الأسفار وإن ذلك  
لا يقدح في التوكل واستنبط منه المذهب أن الإمام يأخذ المحترمين بإخراج الطعام عند قلته  
ليستعوم أهل الحاجة وإن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليسبب منه من لازمه  
(قوله) فترى) يضم المثلة وتشديد الراء يجوز تخفيفها أي بل بالماله لما لمع من اليس (قوله)  
وأكلنا) زاد في رواية سليمان وشربنا في الجهاد من رواية عبد الوهاب فذكرنا أكلنا وشربنا  
(قوله) ثم قام إلى الحرب فخصم أي قبل الدخول في الصلاة وقائدة المنضم من السويفي وإن  
كان لادهم لكان يحبس بجأه من الأسان ونواحى التمهيشغلة تبعه من أحوال الصلاة (قوله)

• (باب) • من مضى من  
السويفي ولم توضع  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن يحيى  
ابن سعيد عن بشير بن يسار  
مولى بني حارثة بن سويد بن  
النعمان أخيه أنه خرج مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عام خير حتى إذا كانوا  
بالصبياء وهي أدنى خير  
فصلى العصر ثم دعا بالازواد  
فلم يوث الأبالسويفي فأمر  
به فترى فأكل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأكلنا  
ثم قام إلى المغرب فخصم

ولم يتوضأ) أي بسبب أكل السويق وقال الخطابي فيه دليل على أن الوضوء عاصمت النار  
منسوخ لأنه تقدم وخبر كانت سنة سبع (قلت) لا دلالة فيه لأن أبا هريرة حضر بعد  
فتح خيبر وروى الأمر بالوضوء كما في مسلم وكان يفتي به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به  
الضاري على جواز صلاتين فأكثر وضوء واحد على استحباب المضمضة بعد الطعام (قوله  
آخرى عمرو) هو ابن الحرث ويكبر هو ابن عبد الله بن الأشج ومباحث المتن تقدمت في الباب  
التي قبله ونصف الأسناد الأول مصريون ونصفه الأعلى مديون ولعمرو بن الحرث فيه  
أسناد آخر إلى ميمونة ذكره الأسماعيلي مقرنا بالأسناد الأول وليس في حديث ميمونة ذكر  
المضمضة التي ترجمها فقبل أشار بذلك إلى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث مع أن  
المأكول دسم يحتاج إلى المضمضة منه فتركها لسان الجواز أو أفاد الكرماني أن في نسخة الفرري  
التي بخطه تقدم حديث ميمونة هذا إلى الباب التي قبله فعلى هذا هو من تصرف التسامخ  
(قوله ما) هل يعض من اللبن وقيية) هذا أحد الأحاديث التي أخرجه الأئمة  
الحنابلة وهم الأضياف وأودود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد هو قتيبة (قوله شرب  
لبننا) زاد مسلم ثم دعاه (قوله أنه دسم) قال ابن طالع المذهب فيه بيان أنه الأمر  
بالوضوء عاصمت النار وذلك لأنهم كانوا اتفوا في المجاهدة فله السطف فأمره بالوضوء  
عاصمت النار فلما تقررت الفائنة في الإسلام وشاعت نسخ كذا قال ولا تعلق حديث  
الباب بما ذكرناه في بيانه من المضمضة من اللبن فسدل على استحبابه من كل شيء دسم  
ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف (قوله تابعه) أي عقيل (يونس) أي ابن  
يزيد حديث موصول عند مسلم وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج في مسنده  
وتابعهم أيضا الأوزاعي أخرجه المصنف في الأطعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب  
لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي ذكره بصيغة الأمر  
مضمونا في المتن الحديث كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الثبت بالأسناد المذكور  
وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله وأسناد كل منهما حسن والليل  
على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبننا  
فعض ثم قال لو لم أعض ما لبثت وروى أودود بأسناد حسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم شرب لبننا فلم يعض ولم يتوضأ وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس بألفاظ الحديث  
ابن عباس ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى الدعوى التمسح (قوله ما  
الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب وظاهر كلامه أن التمسح بسجي نوما والمشهور  
التفرقة بينهما وإن من قرئت حواسه بحيث يسبح كلامه جليسه ولا يشبههم معاهقه وأنس وإن زاد  
على ذلك فهو نائم ومن علامات النوم الرطابات أو قصرت وفي العين والحكم التماس النوم  
وقبل مقارنته (قوله ومن لم ير من التمسح) هو قول المصنف ويترجم من جعل التماس  
نوماً من يقول النوم حدث نفسه وجب الوضوء من التماس وقد روى مسلم في صحفه قصة  
صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالليل قال فجعلت إذا أغثت أخذ شعبة أخرى فدل  
على أن الوضوء لا يجب على غير المستغرق وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال وجب الوضوء

ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ  
حدثنا أصبغ قال أخبرنا  
ابن وهب قال أخبرني عمرو  
عن بكير عن كريب عن  
ميمونة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أكل عندها  
كففا ثم صلى ولم يتوضأ  
(باب) هل يعض من  
اللبن حدثنا يحيى بن  
بكير وقيية قال حدثنا  
الثبت عن عقيل عن ابن  
شهاب عن عبيد الله بن عبد  
الله بن عتبة عن ابن عباس  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شرب لبننا فعض  
وقال أنه دسم تابعه  
يونس وصالح بن كيسان  
عن الزهري (باب) هل  
الوضوء من النوم ومن لم ير  
من التمسح والتمسح أو  
انشفقة وضوء

على كل نائم الامن خفق خفقة والخفقة بفتح المعجمة واسكان الفاء معدها فافى قال ابن التين هي  
 العسة وانما كرر لاختلاف اللفظ كذا قال والظاهر انه من التماس بعد العام قال اهل اللغة  
 خفق رأسه اذا حر كما هو ناعس وقال أبو زيد خفق رأسه من التماس أمله وقال الهروي معنى  
 تخفق رؤوسهم تنسقط اذانهم على صدورهم وأشربك الى حديث أنس كان أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيسبسون حتى تخفق رؤوسهم ثم يقومون الى الصلاة زوا  
 محمد بن نصر في قيام الليل واسناده صحيح وأمله عند مسلم **(قوله عن هشام)** زاد الاصل بن  
 عروة والاسناد مدينون الاشياء البخاري **(قوله اذا ناعس)** بفتح العين وغلطوا من ضمها **(قوله)**  
 فليرقد وللناسى من طريق أبي بن عبيد عن هشام فليصرف والمراد به التسليم من الصلاة وجهه  
 المذهب على ظاهره فقال انما أمره بقطع الصلاة اقلية اليوم عليه فدل على انه اذا كان التماس  
 أقل من ذلك عني عنه قال وقد أجمعوا على ان التزم القليل لا يتقص الوضوء وخالف المزني  
 فقال ينقص قلبه وكثيره نغرق الاجماع كذا قال المذهب وجه ابن مال وابن التين وغيرهما  
 وقد تظاهروا على الرقي في هذا الدعوى فقد نقل ابن المذروعي عن بعض الصحابة والتابعين  
 المصير الى ان التوم حدث ينقص قلبه وكثيره وهو قول أبي عبيدة واسحق بن راويه قال ابن  
 المذروعي أقول لعموم حديث صفوان بن صالح يعني الذي صححه ابن حريمة وغيره ففقه الامن  
 غلط أو لول أن يوم قسوى بينهم في الحكم واراد قلبه وكثيره طول زمانه وقصره لا مباد  
 والذين ذهبوا الى ان التوم غلة الحديث اختلقوا على أقوال التفرقة بين قليلة وكثيره وهو قول  
 الزهري ومالك بن المنصور وغيره وهو قول الثوري وبين المصالح والمستند وغيرهما وهو  
 قول أصحاب الرأي وبينهما الساجد بشرط قصده التوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف وقيل  
 لا ينقص نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم وعنه التفصيل بين خارج الصلاة  
 فينقص أو داخلها فلا وفصل في الجليدين القاعد المتكفي فلا ينقص وبين غيره فينقص وفي  
 المذهب وان وجد منه التوم وهو قاعد ومحل الحديث منه مقتضى بالارض فالنصوص انه  
 لا ينقص وضوءه وقال في البويطي ينقص وهو اختيار المزني انتهى وتعب بأن لفظ البويطي  
 ليس صريحا في ذلك فانه قال ومن نام جالسا أو قائما أو راويا وجب عليه الوضوء قال الثوري  
 هذا قابل للتأويل **(قوله فان أحدكم)** قال المذهب فيه اشارة الى العلة الموجبة لقطع الصلاة  
 من ارقى مثل هذا الحال فقد انقص وضوءه بالاجماع كذا قال وفيه نظرات الاشارة الى ان  
 جواز قطع الصلاة أو الانصراف اذا سلم منه أو اما القرض فلا يتبين من سياق الحديث لان  
 جريان ما ذكر على اللسان يمكن من التماس وهو القائل ان تحليل التوم لا ينقص فكيف بالتماس  
 وما ادعاه من الاجماع من ينقص فقد صرح عن أبي موسى الاشعري وابن عمر وعبد بن المسيب  
 الجوز لا ينقص مطلقا وفي صحيح مسلم وأبي داود كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يظنون  
 الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون فجعل في ذلك كان نومهم  
 قعود بل كن في مسجد البراء باسناد صحيح في هذا الحديث فيضعون جنوبهم فتمهم من شام ثم  
 يشرون الى الصلاة **(قوله فيسب)** بالنصب ويجوز الرفع ومعنى يسب يدعوى على نفسه وصرح  
 به القسائي في روايته من طريق أبي بن عبيد عن هشام ويحتمل ان يكون غلة النبي خشية ان يوافق

حدثنا عبد الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك عن هشام عن  
 أبيه عن عائشة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 اذا ناعس أحدكم وهو يصلي  
 فليرقد حتى يذهب عنه  
 النوم فان أحدكم اذا صلى  
 وهو ناعس لا يدري لعنه  
 يستغفر فيسب نفسه



فعله قال ويحتمل انه كان قبله استصحابا ثم شئى أن ينفذ ويجوز فذكره كلبان الجواز (قلت)  
وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالسكان قبل التثنية دليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في  
شيعته من قبل التثنية زمان (قوله كيف كنتم) القائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة وللتأني من  
طريق شعبة عن عمرو انه سأل أنسا كان النبي صلى الله عليه وسلم تروى لكل صلاة قال نعم ولا ين  
ماجه وكنا نحن نعلم الصلوات كلها وضوء واحد (قوله يجرى) بالعم من أير أى يكنى  
والا حاصي يكنى (قوله حديثنا سليمان) هو ابن بلال ومباحث المتن تقدمت قريبا وأقادت  
هذه الطريق التصريح بالانبار من يحيى وشيخه وليس لسويد بن النعمان عند البخاري الا هذا  
الحديث الواحد وقد أخرج في واضح كما تقدمت الاشارة اليه وهو أنصاري حارثي شهيدة  
الرضوان كاسيا في المعازي أن شاء الله تعالى وذكر ابن سعد انه شهد قتل ذلك أحدوا وما بعد هذا  
(قوله ما سمع) بالنورين (من الكبار) أى التي وعدم استنبها بالمعزة (قوله حديثنا  
عثمان) هو ابن أبي شيبة وسرر هو ابن عبد المجيد ومور هو ابن العقر ومجاهد هو ابن جبر  
صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه وأشهر بالاختصاصه لكن روى هذا الحديث الأعمش عن  
مجاهد فأدخل بنو ابن عباس طائوسا كما أخرج المولف بعد قليل وأخرجه على الوجهين  
يقضي ههنا عنده ففعل على ابن مجاهد اسمهم طائوس عن ابن عباس ثم سمع من ابن  
عباس بلا واسطة والعكس ويؤيدان في سابقه عن طائوس زيادة على ما قد رواه سمع من ابن  
عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معا وقال الترمذي رواية الأعمش أصح (قوله لم  
الجبى صلى الله عليه وسلم بمجانة) أى بستان ولله صنف في الأدب شرح النبي صلى الله عليه وسلم  
من بعض حيطان المدينة فيصل على ان الحائط الذي خرج منه غير الحائط الذي مر به وفي  
الأفراد لا رقطي من حديث جاران الحائط كان لا ثم يشر الانصارية وهو يقوى رواية  
الأدب لمزنها بالمدينة من غير شك والشك في قوله أو مكة ويرى (قوله سمع صوت أناس  
يعذبون في قبورهما) قال ابن مالك في قوله صوت أناس يشاهد على جواز أفراد المصنف المتن  
إذا كان جزئيا أضف اليه شعرا أو كت رأس شاتين وجمعه أجود شعور فتصدفت قلوبكم وتدد  
اجتمع التثنية والجمع في قوله «طهرها مثل طهروا الترسين» فان لم يكن المضاف «ما أضف  
اليه» فالأكثر مجيئه بلقط التثنية فمن أم اللبس جزئيا المضاف بلقط الجمع وقوله يعذبون  
في قبورهما شاهد لذلك (قوله يعذبون) في رواية الأعمش مر بشعيرين زاد ابن ماجه جديدين فقال  
انهم يعذبون فيصطلح ان يقال أعاد الله عليهم على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه وأن  
يقال أعاده على القبرين مجازا والمراد منهما (قوله وما يعذبون في كبريتهم) قال (بلى) أى وانه  
لكبير وصرح بذلك في الأدب من طريق عبد بن جدد عن منصور فقال وما يعذبون في كبريتهم  
الكثير وهذا من زادات رواية منصور على الأعمش ولم يعرجها مسلم واستدل ابن بطال برواية  
الأعمش على أن التعذيب لا يخص بالكبار بل قد يقع على الصغار قال لان الأكثرين  
البول لم يرد فيه وعيد يعني قبل هذه القصة وقت قبيله الزنادقة وقد رددت لها من حديث أبي  
بكر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ولتطهروا وما يعذبون في كبريتهم قال ابن مالك في قوله في كبريتهم شاهد  
على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وسلم عذبتم أمر أنفى مرة قال وكني ذلك

قال كل التي صلى الله عليه وسلم تروى عند كل صلاة  
قلت كيف كنتم تصنعون  
قال يجرى أحدنا وضوء  
ما لم يحدث حدثنا  
ابن محمد قال حدثنا سليمان  
قال حدثني يحيى بن سعيد  
قال أخبرني بشعيرين يسار  
قال أخبرني سويد بن النعمان  
قال خر جذايع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام خير  
حتى إذا كنا يصيبنا صلى  
لنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم العصر لما صلى  
بالاطعمة لم يؤت الا بالسويق  
فأكلنا وشربنا ثم قام النبي  
صلى الله عليه وسلم إلى  
المغرب فقص ثم صلى لنا  
المغرب ولم يوصاه (باب)  
من الكبار أن لا يستتر من  
بوه حدثنا عثمان قال  
حدثنا جرج عن منصور عن  
مجاهد عن ابن عباس قال  
مر النبي صلى الله عليه وسلم  
بجائط من حيطان المدينة  
أو مكة فسمع صوت أناس  
يعذبون في قبورهما فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يعذبون وما يعذبون في كبريتهم  
ثم قال بلى



كان أحدهما لا يستمر  
بوجه وكان الاسترخيش  
بالنمعة

على أكثر التصورين مع ورود في القرآن كقوله تعالى لمسكتم فيما أخذتم وفي الحديث  
كانتدم وفي الشعر فذكر شواهد انتهى وقد اختلف في معنى قوله وأنه لكبير فقال أبو عبد الملك  
البوني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير فأوصى إليه في الحال بأنه كبير فاستدركه  
وتعقبه بأنه يستلزم أن يكون نكحاً والنكح لا يدخل الخمر واجبة على الحكم بانفسه يجوز  
نكحه فقوله وما يعذبان في كبير أخبار بالحكم فإذا أوصى الله أنه كبير فآخيره كان نكحاً لذلك  
الحكم وقيل يحتمل أن الضمير في قوله وأنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من  
حديث أبي هريرة يعذبان عذاباً شديداً في ذنوبهن وقيل الضمير يعود على أحد الذنبتين وهو  
النمعة لانها من الكآرب بخلاف كشف العورة وهذا مع ضعفه غير مستقيم لان الاستمرار المتني  
ليس المراد به كشف العورة فقط كما ساقى وقال الداودي وابن العربي كبير المني يعني أكبر  
والثبث واحد البكر أي ليس ذلك بأكبر البكر كالقتل مثلاً وإن كان كبيراً في الجملة  
وقيل المني ليس بكبير في الصورة لان تعاطي ذلك يدل على الدائمة والحفاة وهو كبير في الذنب  
وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد مخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى  
وتحسبوه هيناً وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في شدة الاحتراز أي كان لا يشق عليهما  
الاحتراز من ذلك وهذا الأخير حرم به بغوى وغيره ووجه ابن دقيق العيدوجاءة وقيل ليس  
بكبير بمجرد وإنما صار كبيراً بالمخالطة عليه ورشد إلى ذلك السياق فاه وصف كلامهما بما جلد  
على تعبد ذلك منه واستقراره عليه للاثبات بصيغة المضارعة بعد حرف كان والله أعلم (قوله  
لا يستمر) كذا في أكثر الروايات مجتازين من فوق الأولى مقروحة والثانية مكسورة وفي رواية  
ابن عسار كبريتري بموحدة ساكنة من الاستمرار لمسلم وأبي داود في حديث الأعمش يستمره  
بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء فعلى رواية الأكثر معنى الاستمرار أنه لا يجعل ينسه وبين قوله ستره  
يعنى لا يصفق منه فتوافق رواية لا يستمره لانها من التزه وهو الابعاد وقد وقع عند أبي نعيم  
المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش كان لا يتوقى وهو مفسرة للمراد وأجوابهم على  
ظاهره فقال معناه لا يستمر عورته وضعف بان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل  
الكشف بالسيدة وأمرح اعتبار البول في تلب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا  
ولا يخفى فأنه وسماق كلام ابن دقيق العبد قرباً وأما رواية الاستمرار فهي أغلغ في التوقى  
وتعقب الاجماع على رواية الاستمرار بما يحصل جوابه عما ذكرنا قال ابن دقيق العبد وحصل  
الاستمرار على حقيقته لزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور وسياق الحديث  
يدل على أن البول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي  
هريرة مرفوعاً أن عذاب القبر من البول أي بسبب تركه التصر منته قال أبو يونس إن لفظاً من  
في هذا الحديث لما أضيف إلى البول اقتضى نسبة الاستمرار الذي عنده سبب العذاب إلى البول  
يعنى ان ابتداء سبب العذاب من البول فلو جعل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى فتعين  
العمل على الجواز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لان محرجه واحد يؤيده ان حديث  
أي بكرة عند أحمد وابن ماجة أما أحدهما فذهب إلى البول ومثله للطبراني عن أنس (قوله من  
بوجه) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعدهم (قوله عيش بالنمعة) قال ابن دقيق العيد نقل

كلام الناس والمراد منه هنا ما كان يقصد الاضرار فاما ما اقضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب انتهى وهو تفسير للنسبة المعنى الاعم وكلام غير متخالفه كما سئل كذلك مبسوطا في موضعه من كتاب الادب قال الترمذي هي نقل كلام الغير قصد الاضرار وهي من أجمع القبايح وتعميقه الكريماني فقال هذا الاصبع على قاعدة الفقهاء أنهم يقولون الكبيرة هي الموجبة للعذر ولا حذر على المثني بالنسبة الا ان يقال الاستمرار هو المستقام منه جعله كبيرة لان الاضرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة وان المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الصكبار انتهى ولا بد من حل القول الاول على ان المراد به غير ماض عليه في الاحاديث العيصية والازم ان لا يعذر عقوب الوالد بن شهادة الزور من الكثر مع ان النبي صلى الله عليه وسلم عداهما أكبر الكفار ومما في الكلام على هذه المسئلة مستوفى في أول كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكريماني بان النعمة قد نص في الصحيح على انها كبيرة كما تقدم (قوله ثم عاب جريدة) ولا عشب قد عاب بسبب رطب والعيب مجمل بين بوزن فعيل هي الجريدة التي لم ينبت فيها خوص فان نبت فهي السعفة وقيل انه خص الجريدة بذلك لانه يلقى الخفاف ويرى التساقط من حديث أبي رافع يستند ضعف ان الذي أنما بالجريدة بلال ولفظه كأمع التي صلى الله عليه وسلم في جنازة اذ سمع شيئا زفر فقال بلال انني جريدة خضراء الحديث (قوله فكسرها) أي فأتى بها فكسرها أو في حديث أبي بكره عند أحمد الطبراني انه الذي أتى بها الى النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في آخر الكتاب انه الذي قطع العصين فهو في قصة أخرى غير هذه فالمقارنة بينهما من أوجه منها ان هذه كانت في المدينة وكان معه صلى الله عليه وسلم جماعة وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فتبعه جابر وحده ومنها ان في هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم غرس الجريدة بعد ان شقها نصفين كما في الباب الذي بعده من رواية الاعمش وفي حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بهما عند قضاء حاجته ثم أمر جابرا فأتى القصين عن يمينه وعن يساره حيث كان صلى الله عليه وسلم جالسا وان جابرا سأل عن ذلك فقال اني مررت بقرين بعينان فأحببت يشفاني ان يرفه فنهسا ما دام العصان وطيبين ولم يذكر في قصة جابر أيضا السبب الذي كانا يعينان به ولا التبري الا في قوله له لعل بيان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر واهما كما في قصتين مختلفتين ولا يجد تعدد ذلك وقد روى ابن جابر في صحيحه من حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم مر بقر فوقه فقال اتولي بقر يدين فجعل احدهما عند راسه والاخرى عند رجله فصعل ان تكون هذه قصة ثالثة ويؤيده ان في حديث أبي رافع كما تقدم فسمع شأ في قبر وفيه فكسرها ما ثبت ترك نصفها عند راسه ونصفها عند رجله وفي قصة الواحدي جعل نصفها عند راسه ونصفين عند رجله وفي قصة الاثنين جعل على كل قبر جريدة (قوله كسرتين) بكسر الكاف والكسرة القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الاعمش انها كانت قصفا

ثم عاب جريدة فكسرها  
كسرتين

وفي رواية بربر عنه ما تبين قال النووي البازئة للتركيد والنصب على الحال (قوله فوضع)  
وفي رواية الاشمس الآتية ففرغوهي أخصر من الأولى (قوله فوضع على كل قبر منهما كسرة) وقع  
في مسند عبد بن جهم طر يق عبد الواحد بن زياد عن الاعشى ثم غرغز عند رأس كل واحد منهما  
قطعة (قوله فقتله) بولادعش قالوا أي العصاة ولم تنقف على تعيين السائل منهم (قوله له) قال  
ابن مالك يجوز ان تكون الياء ضمير الشأن وماز تفسره بان وصلتها لانها في حكم جملة الاشمالها  
على مسند ومسند اليه قال ويحتمل ان تكون ان زائدة مع كونها ناصبة كزيادة البامع كونها  
جارية انتهى وقد ثبت في رواية الآتية بحذف ان فقوى الاحتمال الثاني وقال الكرماني شبه  
لعل بعض قارئ بان في خبره (قوله يخفف) بالضم ونفع الفاء أي العذاب عن المقبورين (قوله مالم  
تيسا) كذا في كثر الروايات بل ثبت في القوافية أي الكسرة وان للكشعبي الا ان تيسا بحرف  
الاستثناء والمسنخ إلى أن ييسا بالي التي لقيا في رواية الثانية أي العودان قال المازري  
يحتمل ان يكون أوصى اليه ان العذاب يخفف عنها هذه المدة انتهى وعلى هذا فاعل هذا الفعل  
قال ولا يظهر له وجه غير هذا ونعقبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف التبري كذا قال  
ولا يراد عليه ذلك اذا حملنا على التعديل قال القرطبي وقيل انه شفع لهما هذه المدة كما صرح به  
في حديث جابر لان الظاهر ان القصة واحدة وكذا راجح النووي كون القصة واحدة وفيه نظر  
لما أخصهما من المفارقة بينهما وقال الخطاي هو محمول على انه دعا لهما بان يخفف مدة بقائه  
التداوة لأن في الجريد تمعق ينجسه ولان في الرطب معنى ليس في اليابس قال وقد قيل ان  
المعنى فيه انه سبغ مادام رطبا فيحصل التخفيف ببركة التسبغ وعلى هذا فيطرف كل  
ما فيه رطوبة من الاسجار وغيرها وكذلك فيما فيه بركة كاذ كرو تلاوة القرآن من باب الأولى  
وقال الطبري الحكمة في كونهما مادامتا رطبتين تمنعان العذاب يحتمل ان يكون غير  
معلوما كما كعدال زانية وقد استسخر الخطاي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر  
علا بهذا الحديث قال الطبري لأن ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي عياض لانه على  
غررهما على القبر بامر مغيب وهو قوله له ذيان (قلت) لا يلزم من كوننا لا تعلم ان يعذب أم لا  
ان لا تسببه في أمر يخفف عنه العذاب ان لو عذب كالأمتنع ككوننا لا ندري أرسم أم لا ان  
لاندعوله بالرحمة وليس في ههنا ما يقطع على انه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل ان  
يكون أمر به وقد تسمى بريد بن الحبيب العصاة بذلك فأوصى ان يوضع في قبره بريدتان  
كما سألني في الجنائز من هذا الكتاب هو أولي ان يتبع من غيره (تنبيه) لم يعرف اسم  
المقبورين ولا أحدهما والظاهر ان ذلك كان على عمد من الرواة قصد الاسترخاء عليهما وهو عمل  
مستحسن وينبغي ان لا يبالغ في التخصيص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به وما يحكمه القرطبي في  
التذكرة وضعه عن بعضهم ان أحدهما معدن هذا فهو قول باطل لا يذم في ذكره الا قرونا  
بيانه ومجمل على بطلان الحكاية المذكورة ان النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن معاذ  
كأب في الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي امامة عندنا أنه صلى الله  
عليه وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا تدفن على انه لم يحضرهما وانما ذكر هذا اتباعا لهذا  
السيد الذي معه النبي صلى الله عليه وسلم سيدا وقال لاحصاء قوموا الى سيدكم وقال ان حكمه

فوضع على كل قبر منهما  
كسرة فقبل له يا رسول الله  
لم فعلت هذا قال صلى الله  
عليه وسلم لعله ان يخفف  
عنهما مالم تيسا

قدوافوق بحكم الله وقال ان عرش الرحمن اهتز لولته الى غير ذلك من مناقبه الجليلة خشية ان يعثر ناقص العلم بحكمه القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل وقد اختلف في المقبورين فقول كانا كافرين به جزم أبو موسى المديني واحتج بملأه من حديث جابر بسند فيه ان لهعة ابن النبي صلى الله عليه وسلم متر على قبرين من بني النصارى تلك في الجاهلية فسمعها بعدئذ في البول والنخمة قال أبو موسى هذا وان كان ليس بقوي لكن معناه صحيح لانهم قالوا كانا مسلمين لما كان لشقاعة الى ان تيسر الجريدتان معني ولكنهما لما رأيا بعدئذ لم يسبحن لطفه وعطفه سرمانهما من احسانه فشجع لهما الى المدة المذكورة وجزم ابن العطار في شرح العمدتينهما كانا مسلمين وقال لا يجوز ان يقلل منهما كانا كافرين لانهم قالوا كانا كافرين لم يدع لهما بخفيف العذاب ولا اتركه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لينة وبني كافي قصة أبي طالب (قلت) وما قاله أخيرا هو الجواب وما طالب به من البيان قد حصل ولا يلزم التخصيص على لفظ النصوصية لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما عترف به وقد رآه احمد بن اسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب فهو من تقلب ابن لهعة وهو مطابقي لحديث جابر الطويل الذي قد سنا مسلم آخرجه واحتمل كونهما كافرين فيه طاهر وأما حديث الباب فالتاخر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين فأتى كونهما في الجاهلية وفي حديث أبي أمامة عند احمد صلى الله عليه وسلم مر بالبيع فقه لمن دفنتم اليوم ههنا فهدا يدل على أنهما كانا مسلمين لان البيع مقبرة المسلمين والخطاب للمسلمين مع بيان العاديتان كل فريق يتولاه من هونهم وبقي كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند احمد والطبراني باسناد صحيح بعدئذ وما بعدئذ في كبير وبني وما بعدئذ الا في الغيبة والبول فهذا الحصر متى كونهما كانا كافرين لان الكافر وان عذب على ترك احكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على أكثر بلا خلاف وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم اشارت عذاب القبر وسأني الكلام عليه في الحاشية ان شاء الله تعالى وفيه التحذير من ملابسة البول وبلتصق به غيره من البصايات في البدن والنوب ويستدل به على وجوب ازالة النجاسة خلافا لمن خص الوجوب بوقت ايراد الصلاة والله اعلم (قوله) ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر أي عن صاحب القبر وقال الكرماني اللامعني لاجل (قوله) كان لا يستمر من بوله يشير الى لفظ الحديث الذي قبله (قوله) لم يذكروا بول الناس قال ابن بطال أراد العار ان المراد بقوله في رواية الباب كان لا يستمر من البول بول الناس لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه جحتمن حله على العموم في بول جميع الحيوان وكأه أراد الدعي الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة الاوبال كلها ومحصل الرداء العموم في رواية من البول اريد به النصوص لقوله من بوله أو الاتصا بالامهيد من الضمير لكن يلتصق ببوله من هو في معناه من الناس لعدم التفريق قال وكذا غير لما كقول وأما ما كقول فلا حجة في هذا الحديث لكن قال بنجاسته وله لمن قال بطهارته صحيح أخرى وقال القرطبي قوله من البول اسم مقدر لا يقتضي العموم ولو سلم فهو مخصوص بالادلة القنضية بطهارة بول ما ذكر (قوله) حدثنا يعقوب بن ابراهيم هو والنورقي فان أخبرنا ولا كثر حدثنا اسماعيل بن ابراهيم وهو المعروف بابن علي وليس هو أخا يعقوب وروى عن القاسم بنغ الرامعي

(باب) ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر كان لا يستمر من بوله ولم يذكر سوى بول الناس حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا اسمعيل بن ابراهيم قال حدثني روح ابن القاسم قال حدثني عطاء ابن أبي معوية عن أنس بن مالك

قال تكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل لحاجته أتته بجماعة فقتل به (باب) حدثنا محمد بن المنثري قال حدثنا محمد بن خازم قال حدثنا الأعمش عن مجاهد بن طائوس عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال لهما لعمري ما أحدهما يعنيان في كبريأ ما أحدهما فكان لا يستميرين البول وأما الآخر فكان يشي بالسجدة ثم أخذ برادة وطبة فشقها نصفين فغرز في كل قبر واحدة قالوا يا رسول الله قلت قال لعلي يحفف عنهما لما لم يبسا قال ابن المنثري وحدثنا وكيع قال حدثنا الأعمش قال سمعت مجاهدًا مثله (باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي حتى فرغ من بول في المسجد) حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام قال أخبرنا إسحق عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى المسجد فقال دعوه حتى إذا فرغ دعا بجماعة فصلى عليه (باب صبا الماء على البول في المسجد) حدثنا أبو أيوب قال أخبرنا قال أخبرنا عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أباه زهرة قال قام

اعرابي فبالي في المسجد

المشهور وقتل ابن التين والقابسي أنه قرئ بضعتها وهو شاذ مردود وقد تقدمت حياض المتن في باب الاستنجاء بالماء والاستدلال به هنا على غسل البول أعين الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه (قوله فقتل به) كذا في الأثرين وشغل لغوه بفتح العين وسكون القين وكسر السين وحذف فغوه العلم به أو الصبا من ذكره (قوله ما) كذا ثبت لا يذوق وقد قرنا أنه في موضع الفصل من الباب والاستدلال به على غسل البول واضح لكن ثبت الرخصة في حق المستعصر فيستدل به على وجوب غسل ما تشتر على المثل (قوله محمد بن خازم) بالخاء المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضرير (قوله فغرز) وفي رواية وكيع في الأدب فعرس وهما بمعنى وأفاد سعد الدين الحارثي أن ذلك كان عند رأس القبر وقال أنه ثبت باسناد صحيح وأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن جبان وقد قلنا لفظه ثم وجدته في مسند عبد بن حيد بن طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس مريحا (قوله لم فعلت) سقط لفظ هذا من رواية المسنوني والرسخسي (قوله قال ابن المنثري وحدثنا وكيع) هو معطوف على الأول وثبت أدلة العطف فيه للأصلي ولهذا ظن بعضهم أنه علق وقد وصله أو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المنثري هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعا عن الأعمش والحكمة في أفراد الحارثي أنه في رواية وكيع التصريح بسماع الأعمش دون الآخر وباقي مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله (قوله ما) ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي اللام فيه العهد الذهني وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية عربا كانوا أو همما وأما تركه يبول في المسجد لأنه كان شرع في المسفلة فلو منع زادت إذ حصل تلويث جر من المسجد فلو منع لدارين أمرين أما أن يقطعه فيضطرر وأما أن لا يقطعه فلا يأمن من تقييس بئنه أو بول أو بول أو بول أخرى من المسجد (قوله همام) هو ابن يحيى وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة (قوله عن أنس) وسلم حدثني أنس (قوله رأى أعرابي) حتى أبو بكر التماري عن عبد الله بن نافع المزني أنه الأقرب من حابس القبيس وقبل غيره كإسحاق قريبا (قوله في المسجد) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال دعوه) كان هذا الأمر بالترك عقب زجر الناس بكسائي (قوله حتى) أي فتركوه حتى فرغ من بول فمنا فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم على أي في دلو كبير فصبه أي فأمر بصبه بكسائي ذلك كله مريحا وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق يثقله من عمار بن إسحق فساقه مطولاً بنحو ما شرحناه وما ذكره ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فقال له أن هذا المسجد لا تصلح لتي من هذا البول ولا القذر أنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن وسنذكر فوائد في الباب الآتي بعده إن شاء الله تعالى (قوله ما) صبا الماء أخبرني عبيد الله كذا رواه أكثر الراويين وهو رواه صفوان بن عينة عنه عن سعيد بن المسيب بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن الزهري قال أخبرني عن الرواة بين حصصان (قوله قام أعرابي) زاد ابن عينة عند الترمذي وغيره وفي أنه صلى ثم قال اللهم أرحمني ومحمد ولا ترحم معنا أحد أقاله النبي صلى الله عليه وسلم لقد تعجرت وأسعافك يلبث ابن أبي في المسجد وهذه الزيادة تستأني عند المنصف مفرقة في الأدب عن طريق الزهري عن أبي حنيفة عن أبي هريرة وقد روى ابن ماجه وابن جبان الحديث تاما من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه أيضا من

حديث وثالثه بن الاسقع وآخر جمعه أبو موسى المديني في العصابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء  
عن سليمان بن يسار قال الملقح ذوالخويصرة العائلي وكان رجلا جافيا فذكره ناسا جافا فذكره ناسا جافا فذكره ناسا جافا فذكره ناسا جافا  
مرسل وفي أسناده أيضا بهم بن محمد بن اسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عنده من طريق  
الاصم عن أبي زعرة الدمشقي عن أحمد بن خالد الذهبي عنه وهو في جمع مسند ابن اسحق لأبي زعرة  
الدمشقي من طريق الشامي عن عبد الله السند لكن قال في آثره أطلعت ذوالخويصرة التميمي  
وكان جافيا والتمحي هو حرقوس بن زهير القتي صاري بذلك من رؤس الخوارج وقد فرق  
بعضهم بينه وبين العائلي لكن له أصل أصيل واستقدم منه نسخة الأعرابي وقد تقدم قول التاريخي  
أنه الأقرع ونقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينة بن حسن والعلم عند الله تعالى **(قوله)** فتناوله  
الناس أي بالنسب وللمصنف في الأدب غشار له الناس وله في رواية عن أنس فقاموا إليه  
وللاصم أصلي فأراد أصحابه أن ينعوه موقفاً عن أنس في هذا الباب فجزه الناس وأخرج له ليبي  
من طريق عبد الله بن شبيب المصنف فيه بل قد فصاح الناس به وكذا القسائي من طريق ابن المبارك فظهر  
بأن تناوله كلن بالأسنة لا بالذي وسلم من طريق أصم عن أنس فقال العصابة سمعه **(قوله)**  
وهو يقو وللمصنف في الأدب واهر يقو وقد تقدم توجيهها في باب الفصل في الخضب **(قوله)**  
سجلا فتح المهمل وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو اللؤلؤ لا يقال له ذلك وهي  
فارقة وقال ابن دريد السجل دلوا وسعة وفي الصحاح اللؤلؤ الضيعة **(قوله)** وأذنوبيا قال الخطيب  
الدولماني ما وقال ابن فارس اللؤلؤ العظيمة وقال ابن السكيت فيها ما قرئ من الملو ولا يقال  
لها وهي فارقة ذنوب انتهى على الترادف أو لئلا من الراوي والأقوى التضيير والاول أظهر فان  
رواية أنس لم تختلف في أنها ذنوب وقال في الحديث من مامع أن الذنوب من شأنها ذلك لكنه  
لفظ مشتمل بنمو بين القرس الضويل وغيرهما **(قوله)** فقاموا بعثهم أسناد البعث إليهم على طريق  
الجزالة هو المعبرث صلى الله عليه وسلم عما ذكرنا كتبها كالأقوى مع التبعيض عنه في حضوره  
وعينه أطلق عليهم ذلك إذ هم معوثون من قبله بذلك أي مأمورون وصكان ذلك شأنه صلى  
الله عليه وسلم في حق كل من بعثه إلى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا **(قوله)** أخبرنا  
عبد الله هو ابن المبارك ويحيى بن سعيد هو الأنصاري **(قوله)** وحدنا خالد سمعت الراوي  
رواية كريمة العطف على قوله وحدنا عبدان وسلمان هو ابن بلال وإن في أن التز على لفظ  
روايته لأن لفظ عبدان فيه مخالفة لسابقه كما أشيرنا إليه عند البيهقي **(قوله)** في طائفة المصنف  
أي ناحيته والطائفة القطعة من الشيء **(قوله)** فنهاهم في رواية عبدان فقال أتركوه فتركوه  
**(قوله)** ففريق عليه كذا الذي نذر والباقي فافريق عليه ويجوز أن سكان الهام وقعها كانت قد  
وضبطه ابن الأثير في النهاية بفتح الهاء أيضا وفي هذا الحديث من الفوائد أن الاحتراز من الخصامة  
كان مقررا في قوم العصابة ولهذا يادروا إلى الانكسار بحضرة صلى الله عليه وسلم قبل استئذنه  
ولما تقرر عندهم أيضا من طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز التمسك  
بالعموم إلى أن يظهر المخصوص قال ابن دقيق العيد والذي يظهر أن التمسك بعمومهم عند احتمال  
التخصيص عند انجته لا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لأن عليه الامام ما برحوا  
يقفون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ولهذا القصص أيضا أذم شكر النبي صلى

فتناوله الناس فقال لهم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
دعوه وهريقوا على بوله  
سجلا من ماء أو ذنوبيا من  
ماء فقاموا بعثهم ميسرين ولم  
تبعوا ميسرين **(قوله)** وحدنا  
عبدان قال أخبرنا عبد الله  
قال أخبرنا يحيى بن سعيد  
قال سمعت أنس بن مالك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
**(باب)** «يهريق الماء على  
البول وحدنا خالد قال  
وحدنا سليمان عن يحيى  
ابن سعيد قال سمعت أنس بن  
مالك قال جاءه راي فبذل  
في طائفة المصنف فزوجه  
الناس فنهاهم النبي صلى الله  
عليه وسلم فلما قضى بوله أمر  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بذنوب من ماء ففريق عليه

الله عليه وسلم على العصاة ولم يقل لهم لم تهتبعوا الاعراب بل أمرهم بالكف عنه للصحة الرجعة  
وهو دفع أعظم المقدسين باحتلال أسرهما وتحصيل أعظم المصلتين بترك أسرهما وقبضه  
المبادئة الى إزالة المقاسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغه بصب الماء فيه تعيين الماء لازالة  
الخصاسة لان الحقائق بالريح أو الشمس لو كان يكفي للحاصل التكليف بطلب الدلو وقبضه ان  
غسله الخاصة الواقعة على الارض طاهرة بل يتحقق به غير الواقعة لان البله الناقصة على الارض  
غسله نجاسة فاذا لم يثبت ان التراب نقل وعلم ان المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البله  
واذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضا مائها لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب  
الماء لانه لو اشتراط لتوقفت طهارة الارض على الحقائق وكذا لا يشترط عصر الثوب اذا فارق  
قال الموقفي في المعنى بعد ان حكى الخلاف الى الاولى الحكم بطهارة مطلقا لان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يشترط في الصب على بول الاعراب شيئا وفيه الفرق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذا  
لم يكن ذلك منه عناد ولا سيما ان كان ممن يحتاج الى استلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه  
وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعراب بعد ان فقه في  
الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وسلم باي وأى فلم يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المصداق وتزويه  
عن الاقتدار وظاهر المحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز في المسجد شيئا غير ما ذكر من  
الصلاة والقرآن والذي ذكره لكن الاجماع على ان مفهوم المحصر من غير معمول به ولا ريب ان فعل  
غير المذكورات وما في معناها خلاف الاولى والله أعلم وفيه ان الارض تطهر بصب الماء عليها ولا  
يشترط حفرها خلا للصفحة حيث قالوا لا تطهر الا بحفرها كذا أطلق النووي وغيره والمذكور  
في كتب الحنفية التفصيل بين ما اذا كانت رخوة بحيث يغلها الماء حتى يغمرها فهذه لا تحتاج  
الى حفر وبين ما اذا كانت صلبة فلا بد من حفرها والقلة التراب لان الماء يغمر أعلاها وأسفلها  
واحتوا قبسه بحدوثه من ثلاث طرق احدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي  
لكن استناده ضعيف قاله أحد وغيره والآخر ان مرسلان أخرجا أحدهما أبو داود من طريق  
عبد الله بن معقل بن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاريس ورواهما ثقات  
وهو يلزم من يحتاج بالمرسل مطلقا وكذا من يحتاج به اذا اعتضد مطلقا والشافعي انما يعتضده  
اذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل اذا سمى لا يسمى الا ثقة وذلك منقود في المرسلين  
المذكورين على ما هو ظاهر من سندهما والله أعلم وسأبقى باقي فوائده في كتاب الادب ان شاء الله  
تعالى (قوله باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويجوز فتحها جمع صبي أي ما حكمه وهو يلتصق به  
بول الصبا جمع صبية أم لا وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف منها حديث علي مرفوعا  
في بول الرضيع ينضغ بول الفلام ويغسل بول الجارية أخرجه أحمد وأصحاب السنن الا التناهي  
من طريق حشم عن قتادة عن أبي حبيب بن أبي الاسود عن أبيه عنه قال قتادة هذا ما لم يطغما  
الطعام واستناده صحيح ورواه سعيد عن قتادة وقفه وليس ذلك بصله فادحة ومنها حديث  
لبابة بنت الحرث مرفوعا انما يغسل من بول الاتي وينضغ من بول الذكرا أخرجه أحمد وابن ماجه  
وصححه ابن خزيمة وغيره ومنها حديث أبي السهم نحوه بلفظ يرض رواء أبو داود والتناهي وصححه  
ابن خزيمة أيضا (قوله بصبي) يظهر في ان المراد به ابن أم قيس المذكور بعدوه يحتمل أن يكون

«(باب)» بول الصبيان  
«حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن عائشة  
أم المؤمنين أنها قالت أفي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلمة أنها سئلت الحسن قالت  
 يا الحسن أو الحسين علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره حتى قضى نوبته ثم جاء بحمضه  
 عليه ولا جعد عن أبي ليلى غمو ورواه الطحاوي من طريقه قال فبني ما للحسن ولم يتردد كذا  
 للطبراني عن أبي أمامة وأما رجعت أنه غيره لأن عند المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان  
 عن هشام بن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم يصي بحنكه وفي قصته أنه قال علي نوبه وأما قصة  
 الحسن ففي حديث أبي ليلى وأم سلمة أنه قال علي بن طلحة صلى الله عليه وسلم وفي حديث زبنيب بنت  
 جحش عند الطبراني أنه جاء وهو محبوس والنبي صلى الله عليه وسلم تأتم فعد على بطنه ووضع ذكره  
 في سرة فبال فذكر الحديث بشواه فظهرت التفرقة بينهما **(قوله فأتبعه)** بإسكان المنة أي  
 أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد الذي على الثوب المايصبه عليه زاد مسلم من طريق  
 عبد الله بن عمر عن هشام فأتبعه ولم يفسله ولان المنذر من طريق الثوري عن هشام فصب عليه  
 الماء والطحاوي من طريق زائدة التقي عن هشام فنفضه عليه **(قوله عن أم قيس)** قال ابن  
 عسجد البراءة حادثة يعني بالجيم المحبة وقال السهيلي أحبا أمه وهي أخت عكاشة بن  
 محسن الأموي وكانت من المهاجرات الأولى كان عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا  
 الحديث وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب وفي كل منها قصة لا بها ومات  
 ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كثر وأما الساقى ولم أقف على تسميته **(قوله)**  
 لم يأكل الطعام المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي رضعه والقر الذي يحد به الوصل الذي يلقفه  
 للدماء وقصرها فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتداء بهرا لأن على الاستقلال هذه فتضى  
 كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تعالها أنه لم يطعم ولم يشرب  
 غير اللبن وقال في نكت التسمية المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحد به وما أشبهه وجل الموفق  
 الجوى في شرح التسمية قوله لم يأكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بهما الطعام في فيه والأول  
 أظهر وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره وقال ابن التين يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم  
 يستغن به عن الرضاع ويحتمل أنها اتعاجبت به عند ولادته ليحكه على الله عليه وسلم فيحصل  
 النبي على عومه ونؤيده ما تقدم أنه المصنف في العقيقة **(قوله فأتبعه)** أي وضعه أن قلنا  
 أنه كان كالماء ويحتمل أن يكون الجملوس حصل منه على العادة أن قلنا كل من من يحسبوا  
 في قصة الحسن **(قوله على نوبه)** أي نوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شهاب من المالكية  
 فقال المراد به نوب المصطفى والصواب الأول **(قوله فنفضه)** وبمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب  
 فلم يرد على أن نفض المايصب من طريق ابن عينة عن ابن شهاب فرشه إذا نزع عوانته في حمضه عليه  
 ولا تصاق بين الروايتين أي بين نفض ورش لأن المراد به أن الأشداء كلن بالرش وهو تنقيط الماء  
 وانتهى إلى النفض وهو صب المايصب ويذكر رواة مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن  
 هشام فدعا بحمضه عليه ولا ينع عوانته فصبه على البول تبعه أباه **(قوله ولم يفسله)** ادعى  
 الأصمعي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وإن المرفوع انتهى عند قوله فنفضه  
 قال وكذلك يروى معمر بن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال فرشه لم يرد على ذلك انتهى  
 وليس في سياق معمر ما يدل على ما دعاه من الإدراج وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق

قوله بالجيم المحبة كذا في  
 النسخ التي بأيدينا ولعل فيها  
 سقطوا الأصل بالجيم والذال  
 المحبة فان الاصطلاح ليحبر  
 وصف الجيم المحبة استغناء  
 عنه اه معصية

بصبي قال علي نوبه فدعا به  
 فأتبعه أباه حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن ابن شهاب عن عبيد الله  
 ابن عبد الله بن عتبة عن أم  
 قيس بنت محسن أنها أتت  
 بابن لها صغير لم يأكل الطعام  
 إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فأجلسه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في حجره فقال  
 علي نوبه فدعا بحمضه ولم  
 يفسله



مالك لكنه لم يقل ولم يغسله وقد قاله اجمع مالك الليث وعمر بن الحرث وبنس بن زيد كلهم عن  
 ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاعمالي وغيرهم من طريق ابن وهب عنهم وهو مسلم عن بنس  
 وحده ثم زاد مع رفيق روايته قال قال ابن شهاب خضت السنة ان يرش بول الصبي ويغسل بول  
 الحمار فيقولوا كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنها غيرها  
 فلا ادراج هو اما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عينة عن  
 ابن شهاب وقد ذكرناها عن مسلم وغيره وبنيناها غيرنا الفقهاء والمالك والفقهاء اقرروا على هذا  
 الحديث من القوائد النذبة الى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتجنبك المولود  
 والتبرك يا أهل الفضل وجعل الاطفال الهمم حال الولادة وبعدها وحكم بول الغلام والحمار يقبل  
 ان يطعم وهو مقصود الباب واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية  
 اصحاب الاكفام النضج في بول الصبي لا الحمار وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأسد  
 واصحق وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك وقال اصحابه هي رواية شاذة والثاني  
 يكتفى بالنضج فيهما وهو مذهب الاوزاعي وحكى عن مالك والشافعي وخص ابن العربي النقل  
 في هذا اذا كانا لم يدخل أجوافهما شي أصلا والثالث هما سواهما فوجب الغسل وبه قال  
 الخنفة والمالكية قال ابن دقيق الصمد اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقوله ولم يغسله  
 أي غسلهما بالفقيه وهو خلاف الظاهر وعنده ما ورد في الاحاديث الاخرى التي قدمناها  
 من التفرقة بين بول الصبي والصبي فانهم لا يفرقون بينهما قال وقد ذكر في التفرقة بينهما الوجه  
 منها ما هو ركنك وأقوى ذلك ما قبل ان النفوس اطلق بالذكور منها بالاناث يعني فصلت  
 الرخصة في الذكور لكثرة المشقة واستدل ببعض المالكية على ان الفصل لا بد من أمر  
 زاد على مجرد ابدال الماء الى المحل (قلت) وهو مشكل عليهم لانهم يدعون ان المراد بالنضج هنا  
 الغسل (تسبه) قال الخطابي ليس يجوز من جواز النضج من أجل ان بول الصبي غير نجس ولكنه  
 لتضيق شجاسته انتهى وأثبت الطحاوي التلافي فقال قال قوم يطهرون بول الصبي قبل الطعام  
 وكذا جرهم ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي وأجد وغيرهما ولم يعرف ذلك  
 الشافعية ولا الحنابلة وقال النووي هذه حكاية باطلة انتهى وكانهم أخذوا ذلك من طريق  
 اللانزم وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراده من غيرهم والله أعلم (قوله ما البول قائما  
 وقاعدا) قال ابن بطال دلالة الحديث على القعود بطريق الاولى لانه اذا أجاز قائما فقد أجاز  
 (قلت) ويحتمل ان يكون أشار بذلك الى حديث عبد الرحمن بن حنينة الذي أخرجه الترمذي وابن  
 ماجه وغيرهما فان فيه بالرسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا فقلنا انظر والله يقول كما يقول  
 المرأة وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول قائما لا تراه يقول  
 في حديث عبد الرحمن بن حنينة قد سيول كما يقول المرأة قال في حديث حذيفة فقام كما يقوم  
 أحكم ودل حديث عبد الرحمن المذكور على انه صلى الله عليه وسلم كان يحلقهم في ذلك  
 ففعل ككيفية استروا بعد من محاسة البول وهو حديث صحيح صحيحه الدارقطني وغيره وبديل  
 عليه حديث عائشة قالت ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما منذ أنزل عليه القرآن ورواه  
 أبو عاتبة في صحيحه والحاكم (قوله عن أبي وائل) ولا يداود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن

باب البول قائما  
 وقاعدا وحديثنا آدم قال  
 حدثنا شعبة عن الأعمش  
 عن أبي وائل عن حذيفة قال  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم



الى البول فلما بعد لتضر رواستنى حذيفة ليسترو من خلقه عن روق من لعله هو كان قد اماه  
مستورا بالباطل أو لعله فعل لسان الجواز ثم هو في البول وهو اخفى من الفاظ لاحتاجه الى  
زيادة تكسّف ولما يقترن به من الرخصة والغرض من الانعقاد التستر وهو يحصل باربعة الذليل  
والذؤنم السائر وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال خرج علينا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في بعض سكك المدينة فأتته الى سباطة قوم فقال يا حذيفة أسترتني فذكر الحديث  
وظهر منه الحكمة في ادناؤه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره  
وطهر أيضا ان ذلك كان في الحضرة في السمرقند يستفاد من هذا الحديث دفع أشد المقدس من  
باخضهما والاتبان باعظم المصلتين اذ لم يكامعا وبانه صلى الله عليه وسلم كان يطيل  
الجولس لمصلحة الامم في كثير من زيارته أصحابه وبعادتهم فلما حضره البول وهو في بعض تلك  
الحالات لم يؤخر حتى يبعد كعادته لمائة ربي على تأخير من الضرور فرائى أهم الامر من وقدم  
المصلحة في تقريب حذيفة من ليسترو من المصلحة على مصلحة تأخير عنه اذ لم يكن بينهما **(قوله)**  
في باب البول عند سباطة قوم كان أبو موسى الاشعري يشد في البول بين ابن المنذر  
وأوجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه انه سمع أبا موسى ورأى  
رجلا يبول قائما فقال ويحك افلا قاعدا أخذ ركعة في اسرايل وهذا يظهر مطابقة حديث  
حذيفة في تعقبه على أبي موسى **(قوله)** وبأحدهم وقع في مسلط جلد أحدهم قال القرطبي مراده  
بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها وجليدهم على طاهر وزعم انه من الاسرائيل جلدوه  
ويؤيده رواية أبي داود فصح ان اذا اصاب جسدا أحدهم لكن رواية الجناري صريحة في الثياب  
فلعل بعضهم رواها على **(قوله)** قرضه أي قطعه زاد الاسماعيلي بالمقرض وهو يدفع جل من  
جل القرص على العسل بالماء **(قوله)** لبته أمسك ولا ماعلى لودت ان صاحبكم لا يشد هذا  
التشديد وانما احتج حذيفة بهذا الحديث لان البائل عن قيام قد تعرض للرشاء ولم يلتفت  
التي صلى الله عليه وسلم الى هذا الاحتمال فدل على ان التشديد بخالف السنة واستدل به المالك في  
الرخصة في مثل رؤس البر من البول وقيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل الى بدنه  
منه شي في الى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال لانه لم يجدهم كما يابطل للعود فقام  
لكون الطرف الذي يلعب من السباطة كان عاليا فأمن ان يرتد المشي من بوله وقيل لان السباطة  
رخوة فضللها البول فلا يرتد الى البائل منه شي وقيل انما يال قائما لانها حالة يؤمن معها خروج  
الرجم بصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من النبار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن عبد الله عنه  
قال البول قائما أحسن للدير وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحدان العرب كانت  
تستسنى لوجع الصلب بذلك فلهذا كان به وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال انما يال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما لمخرج كان في ما يرضه والمبايض بهمزة ساكنة بعدها موحدة  
ثم معجمة باطن الربعة فكانه لم يتمكن لاجلته من القعود ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى  
عن جمع ما تقدم لكن ضعفه الذارقطني والبيهقي والظاهر انه فعل ذلك لسان الجواز وكان أكثر  
أحواله البول عن قعود الله أعلم وسلك أبو عوانة في صحبه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فحما  
ان البول عن قيام منسوخ واستدل عليه بحديث عائشة الذي قلناه ما بال قائما منذ أنزل عليه

**(باب)** البول عند سباطة  
قوم حدثنا محمد بن عرفة  
قال حدثنا شعبة عن منصور  
عن أبي وائل قال كان أبو  
موسى الاشعري يشد  
في البول ويقول ان بني  
اسرايل كان اذا اصاب نوب  
أحدهم قرضه فقال حذيفة  
لبته أمسك أتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سباطة  
قوم فقال قائما

القرآن ويحدثها أيضاً من حديثكم أنه كان يول ثامناً فلا تصنعوا ما كان يول إلا فاعدا  
والصواب أنه غير منسوخ الجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها فحصل على ما وقع منه  
في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه وقد سئل عن حديثه وهو من كبار الصحابة وقد بينا  
أن ذلك كان بالمدينة فتعفن الرذع ما نضته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن عمر  
وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعا ما هو دال على الجواز من غير إرادة إذا أمن الرشاش  
وأما ما علم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح  
الترمذي وأما ما علم **(قوله باب غسل الدم)** يفتح الغين ويجي هو ابن حبيدة القطن  
وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي زوجته بنت عمه المندروا أسماء هي جدتها لا زوجها بنت أبي بكر  
الصديق **(قوله جاءت امرأته)** وقع في رواية الشافعي عن صفوان بن عيينة عن هشام في هذا  
الحديث أن أسماء هي السائلة وأغرب التنوير فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاستناد  
لأصلها ولها ولا يعد في أن يهسم الراوي اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي سعيد في قصة الرقية  
بهاضمة الكتاب **(قوله تحضض في الثوب)** أي يصل دم الحوض إلى الثوب وللحوض من طريق  
مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحوض **(قوله تحته بالفتح)** وضع المهمة وتشديد المثانة  
القروائية أي تحكوك كذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إزالة عصبه **(قوله ثم قرصه)** بالفتح  
واسكان القاف وضم الراء والصلاد المهمتين كذا في روايتنا وحكي القاضى عياض وغيره  
فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة أي بذلك موضع الدم بالطرف أصابعها بالخل  
بذلك ويخرج ما تنسره في الثوب منه **(قوله وتغصه)** يفتح الصاد المعجمة وضم الحاء أي غسله قاله  
الخطابي وقال القرطبي المراد به الرش لأن غسل الدم استقيم من قوله تفرصه بالماء وأما الضم  
فهو لما شكت فيه من الثوب (قلت) فعلى هذا فالضمير في قوله تغصه يعود على الثوب بخلاف  
تغصه فإنه يعود على الدم فإنهم منه اختلاف الضم فهو على خلاف الأصل ثم إن الرش على  
المشكوك فيه لا يقصد شلاله إن كان طاهر فلا حاجة إليه وإن كان متنجساً لم يظهر بذلك  
فالأحسن ما قاله الخطابي قال الخطابي في هذا الحديث دليل على أن النجاسات انحترق  
بالماء دون غيرها من المانع لأن جميع النجاسات نجاسة الدم لا فرق بينه وبينها أجمعاً وهو قول  
الجمهور أي تعين الماء لإزالة النجاسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل  
مائع طاهر ومن يجهل حديث عائشة ما كان لا أحدنا إلا الأثوب واحد فخص فيه فإذا أنصاه شيء  
من دم الحوض قالت برقهما قصصته بنظره والي داود بن برة برقهما وجهه انجتمعت منه أنه لو كان  
الريق لا يطهر إذا النجاسة وأوجب باحتمال أن تكون قصصت بذلك تحليل أثره ثم غسله بعد  
ذلك كما سيأتي تقرير في كتاب الحوض في باب هل تولى المرأة في ثوب حاضت فيه **(قائدة)** تعقب  
استدلال من استدل على تعين إزالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس  
بمحجة عند الأكثر ولأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط وأوجب بأن الخبر نص على  
الماء فالحاق غيره به بالقياس وشرطه أن لا ينقص القصر عن الأصل في الملة وليس في غير الماء ما في  
الماء من رقة وسرعة تفوقه فلا يلحق به وسياق باقي فوائده في باب غسل دم الحوض إن شاء الله

• (باب) • غسل الدم • حدثنا  
محمد بن المنذر قال حدثنا  
يحيى عن هشام قال حدثني  
فاطمة عن أسماء قالت  
جاءت امرأة النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت أرأيت  
أحدنا نخيض في الثوب  
كيف تصنع قال تغصه ثم  
تقرصه بالماء وتغصه وتصل  
فيه

تعالى **(قوله حدثنا محمد)** كذا لاكثر غير منسوب وللأصلي ابن سلام ولا ولاي ذر هو ابن سلام  
 وأبو معاوية هو الضرير **(قوله حدثنا هشام)** زاد الأصلي ابن عروة **(قوله فاطمة بنت أبي**  
**حيش)** بالحاء المهملة والموحدة والشين المتحبة بصيغة التصغير اسم قيس بن المطلب بن أسد  
 وهي غير فاطمة بنت قيس التيطلقت ثلاثاً **(قوله استعاض)** بضم الهمزة وفتح المشنة يقال  
 استعاضت المرأة إذا استقر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستعاضة والاستعاضة جريان  
 الدم من فرج المرأة في غير أوانه **(قوله لا)** أي لا تدعى الصلاة **(قوله عرق)** بكسر العين هو  
 المسحى بالعازل بالله الالمجة **(قوله حيفتك)** بفتح الحاء ويحوز كسر هاء والمراد بالاقبال  
 والادبار هاتين عدم الحيف وانقطاعه **(قوله فدعى الصلاة)** بتضعف نهي الحائض عن  
 الصلاة وهو التصريح ويقتضي فساد الصلاة بالإجماع **(قوله فاعطى ذلك الدم)** أي  
 واعتلى والامر بالاعتسال مستقادم أدلة أخرى كما سيأتي بسطهافي كتاب الحيف ان شاء  
 الله تعالى **(قوله قال)** أي هشام بن عروة **(وقال أبي)** بفتح الهمزة وتوصف الموحدة أي عروة  
 ابن الربيع وأدعى بعضهم ان هذا معلق وليس يصواب بل هو بالاسناد المذکور عن محمد بن أبي  
 معاوية عن هشام وقد يبر ذلك الترمذي في روايته وأدعى آخر أن قوله ثم توضع من كلام عروة  
 موقوفاً عليه وفيه نظر لا مطلق كان كلامه لقال ثم توضع بصيغة الاخبار فلما أتى به بصيغة الامر  
 شاكلة الامر الذي في المرفوع وهو قوله فاعطى وسد تركه هذه المثلثة في كتاب الحيف  
 ان شاء الله تعالى **(قوله باب غسل المني وعره)** لم يخرج البخاري حديث الفرقة بل اكتفى بالاشارة  
 اليها في الترجمة على عادته لانه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سجد ذكره وليس بين حديث الغسل  
 وحديث الفرقة معارض لان الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل  
 على الاستحباب للتطيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأجدوا صاحب الحديث  
 وكذا الجمع يحكم على القول بصلاته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرقة على ما كان  
 يابساً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الاولى أرجح لان فيها العمل بانطرو القياس معالنهو كان  
 نجس المكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعني  
 عنهم من الدم بالفرقة ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن حريجة من طريق أخرى من  
 عائشة كانت تسلم المني من ثوبه يفرق الأدر ثم يمسح فيه ويحكمه من ثوبه يمسح فيه  
 فانه يتعفن ترك الغسل في الحائضين وأما مالك فلم يعرف الفرقة وقال ان العمل عندهم على  
 وجوب الغسل كسائر الصلوات وحديث الفرقة حجة عليهم وجل بعض اصحاب الفرقة على  
 الدليل بالاهو هو مردود على إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني وإني لأحكم من ثوب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً نظري وما سمعته الترمذي من حديث همام بن الحرث  
 ان عائشة أتت على صفتها غسله الثوب فقالت لم أفسد علي ثوباً ما كان يكفه من أن يفركه  
 بأصابعه فربما فكرت من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي  
 اكتفت فيه بالفرقة ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود أيضاً على إحدى  
 روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفركت من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصلى  
 فيه وهذا التعقيب بالقائه في احتمال تحلل الغسل بين الفرقة والصلاة وأصر عنه روايت ابن

• حدثنا محمد قال  
 حدثنا أبو معاوية قال  
 حدثنا هشام بن عروة عن  
 أبيه عن عائشة قالت جاءت  
 فاطمة ابنة أبي حيش الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت يا رسول الله أتى امرأتى  
 أشخاص فلا أظهر فأدع  
 الصلاة فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا إنما  
 فلك عرق وليس بحيف  
 فإذا أقبلت حيفتك فدعى  
 الصلاة وإذا أدبرت فاعطى  
 ذلك الدم ثم صلى قال وقال  
 أبي ثم توضع لكل صلاة  
 حتى يجي ذلك الوقت **(باب)**  
 غسل المني وفركه

نزع ثيابها كانت تتحكم من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك  
فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لان غسلها قتل وهو لا يدل على الوضوء بمجرد  
والله أعلم وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث القرشي على طهارة المني بأن من النبي صلى الله عليه  
وسلم طاهر دون غيره كاسترضائه والحوار على تقدير صحة كونه من الخصاص أن عنه كان  
عن جامع فضائط في المرأة فلو كان من الخصاص يكتف به بالركوع وهذا احتج الشيخ الموفق  
وغيره على طهارة رطوبه فخرجها قال ومن قال ان المني لا يسلم من المني فتتخص به لم يصب لان  
الشبهة اذا استندت خرج المني دون المني والبول كحالة الاحتلام والله أعلم **(قوله)** وغسل  
ما يصب أي الثوب وغيره من المرأة وفي هذه المسئلة حدث صريح ذكره المصنف بعد في أو آخر  
كتاب الفصل من حديث عثمان ولم يدركها وكانه استنبطه عما أثير اليه من أن المني الخاصل  
في الثوب لا يضر ما لبس من غلظته ماء المرأة وطوبى لها **(قوله)** عمرو بن ميمون الجزري كـ  
الجمهور وهو الصواب وهو يفتح الجيم والزاى بعد هاء راسم سوب الى الجزيرة وكان ميمون بن  
مهران والد عمرو بن زلفة فكتب اليه بالدم ووقع في رواية الكشي عن وحده الجوزي أو باسكة  
بعد هاء زاي وهو غلط منه **(قوله)** أغسل الجنابة أي أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف أو  
أطلق اسم الجنابة على المني مجازاً **(قوله)** بضع بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة قال أهل اللغة  
البقع اختلاف اللوتين **(قوله)** في الاسناد الثاني حديثنا يزيد قال أبو مسعود الدمشقي كذا هو  
غير منسوب في رواية القريري وحاجد بن شريك وقال انه ابن هرون وليس ابن زريع وجميعا قد  
رواه يعني عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكيت أحد الروا عن القريري حديثنا يزيد  
يعني ابن زريع وكذا أشار اليه الكلابي وروى القطب الحلبي في شرحه انه ابن هرون قال لانه  
وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع **(قلت)** ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع  
صحيح وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه قدل علي وحدها هو الثالث مقدم على الثاني وقد ترجمه  
الاسماعيلي وغيره من حديث يزيد بن هرون بلفظ مخالف للساق اسي أو ربه البصري وهذا من  
مرجحات كونه ابن زريع وأيضا فقتيبة عروفي بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هرون قاله  
الزبي والقاعدة في من أهل أبي يحمل على من الراوي به خصوصه كالأكثر وغيره فخرج أنه  
ابن زريع وأهل **(قوله)** حدثنا عمرو كذا لا يكره ولا يذري عن ابن ميمون وهو ابن مهران كما  
سأقي في آخر الباب الذي يليه **(قوله)** سمعت عائشة وفي الاسناد الذي يليه سألت عائشة فقمره  
على الزنا رحت زعم ابن سليمان بن يسار لم سمع من عائشة على ان الزنا راسم سوب في هذه الدعوى  
فقد حكاه الشافعي في الأم عن غيره زاد أن الحفاظ قالوا ان عمرو بن ميمون غلط في رفضه وانما  
هو في فتوى سليمان انتهى وقد تبين من جميع البصري وموافقته مسلم له على تعصيه صحة  
سماع سليمان منها وان رفضه صحيح وليس بين فتوأم روايته تناقض وكذا الاتان لا اختلاف في  
الروايتين حيث وقع في أحدهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان وفي الأخرى أن سليمان سأل  
عائشة لأن كلاهما سأل شيعة فحفظ بعض الروايات لم يحفظ بعض وكلمة ثقات **(قوله)** عبد  
الواحد هو ابن زياد البصري في طبقته عبد الواحد بن زيد المصري ولم يخرج له البصري شيئا  
**(قوله)** عن النبي أي عن حكم النبي هل يشرع غسله أم لا لفصل الجواب بأنها كانت تغسله

وغسل ما يصب من  
المرأة • حدثنا عبدان  
قال أخبرنا عبد الله قال  
أخبرنا عمرو بن ميمون  
الجزري عن سليمان بن يسار  
عن عائشة قالت كنت  
أغسل الجنابة من ثوب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فيضخ إلى الصلاة وان يقع  
الماء في ثوبه • حدثنا قتيبة  
قال حدثنا يزيد قال حدثنا  
عرو عن سليمان قال سمعت  
عائشة ح وحدثنا مسدد  
قال حدثنا عبد الواحد قال  
حدثنا عمرو بن ميمون عن  
سليمان بن يسار قال سألت  
عائشة عن النبي يصب الثوب  
• قالت كنت أغسله من  
ثوب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم

وليس في ذلك ما يقتضي إيجابه كالتعمه **(قوله فيخرج)** أي من الحجر إلى المسجد **(قوله يجمع المله)** يضم العين على أميل من قوله أثر الغسل ويجوز النسب على الاختصاص وفي هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يقتضي من ملصقة تعلم الأحكام وفيه خدمة الزوجات للازواج واستدله المصنف على أن بقائه الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلهذا ترجم باب إذا غسل الجنابة وأغبرها فلم يذهب أثره وأعاد الضمير مذ كرا على المعنى أي فلم يذهب أثر النجس المغسول وهو أدها أن ذلك لا يضر وذ كرا في السبب حديث الجنابة وألحق غيره بما أضاف وأشار بذلك إلى عباراته أودا ودو غيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الأقوب واحدا وأنا أحض فكنف أصنع قال إذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه قالت فإن لم يخرج القدم قال يكفيك الماء لا يضر لك أثره وفي أسناده ضعف وله شاهد من حديث أبي بصير والمراد بالآخر ما قصير أزاله جعاب وهذا حديث أم قيس حكى بضع وأغسله بما وسدر أخرجه أبو داود أيضا وأسناده حسن ولم يكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته **(قوله المتقري)** بكسر الميم واسكان التون وفتح القاف نسبة إلى بني منقر بن منعم وهو أبو سلة التبوذة كى وجهد الواحد هو ابن زياد أيضا **(قوله جعت حامين بن يسار في الثوب)** أي يقول في مسئلة الثوب ولكن شمني سألت حليمان بن يسار في الثوب أي قلت ما تقول في الثوب أو في معنى عن **(قوله أغسله)** أي أثر الجنابة أو المني **(قوله وأثر الغسل فيه)** يحتمل أن يكون الضمير رجعا إلى أثر الماء أو إلى الثوب أو يكون قوله يجمع المله بدلا من قوله أثر الغسل كما تقدم والمعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء فيه من يقع المله المذكور وقوله في الرواية الأخرى ثم أراد فيه بعد قوله كانت تغسل المني يرجع هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور وهو المني **(قوله زهر)** هو ابن معاوية الجعفي **(قوله أنها كانت)** يحتمل أن يكون مذكور بالمعنى من نقلها أي قالت كنت أغسل لبشا كل قولها ثم أراما وحذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراه **(قوله قعة أو قعا)** يحتمل أن يكون من كلامها وينزل على حالتين أو شكاً من أحدر رواه والله أعلم **(قوله ما)** أبواب الأبل والنواب والغتم المراد بالنواب معناه العرق وهو قنات الحافرس انخيل والنبال والجبر ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام والاول أوجه ولهذا ما قال أثر أي موسى في صلاته في دار البرد لأنها مأمورة بالنواب التي تركب وحديث العرنيين ليستدل به على طهارة أبواب الأبل وحديث من ابض الغتم ليستدل به على ذلك أيضا منها **(قوله وهو ابضا)** جمع من ابض يكسر أؤه وفتح الموحدة بعد ما مجعته وهي الغتم كالطامن للأبل والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغتم ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه لكن ظاهره أراد حديث العرنيين يشعر باختياره الطهارة ويدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولید كرسوى بول الناس وإلى ذلك ذهب الشعبي وابن علية وداد وغيرهم وهو ردة على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقا وقد قدمنا ما فيه **(قوله وصلى أبو موسى)** هو الأشعري وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة قال حدثنا الأعشى عن مالك بن الحويرث هو السلي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا أبو موسى في دار البرد وهناك سرقين

فخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه يجمع المله **(باب)** إذا غسل الجنابة أو غبرها فلم يذهب أثره **•** حدثنا موسى بن اسمعيل المتقري قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون قال سمعت سليمان بن يسار في الثوب قصيه الجنابة قال قالت عاتشة كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل فيه يجمع المله **•** حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا زهير قال حدثنا عمرو ابن ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار عن عاتشة أنها كانت تغسل المني من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أراد فيه بقعة أو قعا **(باب)** أبواب الأبل والنواب والغتم وهو ابضا وصلى أبو موسى

الواب والبرية على الباب فقالوا وصلت على الباب فذكروا السرقين بكسر الميم صلة واسكن  
 الراه هو الزبل وحكي فيه ابن سيدة فتح أوله وهو فارسي معرب ويقال له السرجين بالجيم وهو في  
 الاصل حرف بين اللقاف والجيم يقرب من الكفاف والبرية العجرام منسوبة الى البرودار البريد  
 المذكور موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه اذا حضرت من الخلفاء الى الامراء ولكن ابو  
 موسى اميرا على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدارق طرق البلد ولهذا كانت  
 البرية الى جنبها وقال المطري البريد في الاصل الدابة المربطة في الرباط ثم سمي به الرسول المحمول  
 عليها ثم سميت به المسافة المشهورة (قائمة) هذا كذا في تاريخه عند ابن زيد عمر وهو يروي  
 عن عمرو له اثر ذكر المصنف تعليقاً عن غير كاساني يخرجه من طريقه (قوله سواء) يريد انهما  
 متساويان في صحة الصلاة وتعبق باه ليس فيه دليل على طهارة ارواث الدواب عند ابن موسى  
 لانه يمكن ان يصل فيها على ثوب يسطه واجيب بان الاصل عدمه وقد رواه اسحاق التوريني  
 جامعه عن الاعشى بسنده ولفظه صلى بنا ابو موسى على مكان فيه سرقين وهذا طاهر في انه يفسر  
 حائل وقد روى سعد بن منصور عن سعد بن المسيب وغيره ان الصلاة على الطنفسة محدث  
 واسناده صحيح والاولى ان يقال ان هذا من فعل ابن موسى وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر  
 وغيره فلا يكون حجة اوله ايام موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل رهاها واجبة  
 برأسها وهو مذموم مشهور وقد تقدم مثله في خمسة العصا التي صلى بعد ان خرج ونظر عليه  
 الدم الكثير فلا يكون فيه حجة على ان الروث طاهر كما له لاجبة في ذلك على ان الدم طاهر وقياس  
 غير المأكول على المأكول غير واضح لان الفرق بينهما متباعدة لو ثبت ان الروث المأكول طاهر  
 وسنذكر ما فيه مفرقاً والتمسك بعوم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن حزم وغيره مرفوعاً  
 بلفظ استز هو امن البول فان عامة عذاب القبر منه أولى لاظهار في تناول جميع الاوال  
 فيجب اجتنابها لهذا الوعيد والله اعلم (قوله عن ابي عن ابي قلابه) كذا رواه البخاري وتابعه  
 ابو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه ابو عوانة في صحيحه عن ابي داود السجستاني وابي داود  
 الطرقي وابو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان وخالفهم مسلم  
 فاخرجه عن هرون بن عبد الله عن سليمان بن حرب وزاد ابن ابي قلابه وأبي قلابه ابا جاسمولى ابي  
 قلابه وكذا أخرجه ابو عوانة عن ابي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره ثبت  
 ابي رباح وحذفه في حديث جادين زيد عن ابي صواب لان ابي صواب حدث عن ابي قلابه بقصة  
 العرين خاصة وكذا رواه اكثر اصحاب جادين زيد عن مقتصرين عليه ما حدث به ابي رباح  
 عن ابي رباح مولى ابي قلابه عن ابي قلابه وزاد فيه قصة طوله لا في قلابه مع عمر بن عبد العزيز  
 كاساني في ذلك في كتاب النيات وواقعه على ذلك حجاج الصواف عن ابي رباح فالطريقان جميعا  
 صحيحان واقعه اعلم (قوله عن انس) زاد الاصل ابن مالك (قوله قدم اناس) ولا يصلي  
 والكشميني والسرخسي ناس اى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح المصنف في  
 النيات من طريق ابي رباح عن ابي قلابه (قوله من عكل او عرشة) الشك فيه من جاد والمصنف  
 في المحاريق عن قتيبة عن جادين رهطان عكل او قال من عرشة ولا اعلم الا قال من عكل وله في  
 الجهاد عن وهيب عن ابي رباح ان رهطان عكل ولم يشك وكذا في المحاريق عن يحيى بن ابي كثير

في دار البريد والسرقين  
 والبرية الى جنبه فقال ههنا  
 وشموا محدثا سليمان بن  
 حرب قال حدثنا جادين  
 زيد عن ابي عن ابي قلابه  
 عن انس قال قدم اناس من  
 عكل او عرشة



وفي العباد عن أبي ربيعة كلاهما عن أبي قلابة وفي الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناسا  
من عرسه ولم يشك أيضا وكذا المسلم من روايته معاوية بن قرة عن أنس وفي المغازي عن سعد بن  
أبي هريرة عن قتادة أن ناسا من عكل وعرسه بالواو والعاطفة وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو  
عوانة والطبري عن طريق سعد بن بشير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عرسه ثلثة  
من عكل ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب وفي السبا عن  
طريق جراح الصوافي عن أبي ربيعة كلاهما عن أبي قلابة عن أنس أن رهطاً من عكل ثلثة  
لا احتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أساعهم فلم ينسب وشغل من نسب  
عندهم غانية رواية أبي يعلى وهي عند البصري وكذا عند مسلم وزعم ابن التين أنها لا تدل على أن  
عرسه هم عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متقاربان عكل من عدنان وعرسه من قحطان وعكل  
بضم المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم الرباب وعرسه بالعين والراء المهملتين والنون معضرا  
عن من مضاعفة وحسن من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي وكذا رواه  
الطبري من وجه آخر عن أنس ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بأسناد سقط عنهم  
من بن فزارة وهو غلط لأن بن فزارة من مضرا لا يجتمعون مع عكل ولا منع عرسه أصلاً وذكر ابن  
أصحق في المغازي أن قدموهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست وذكروها  
المصنف بعد الحديبية وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وبعثه  
ابن سعد وابن جبان وغيرهما والله أعلم والمصنف في المغازي من طريق وهيب عن أيوب أنهم  
كانوا في الصفقة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الأبل **(قوله فاجتروا المدينة)** زائد في رواية يحيى بن  
أيوب كثر قبل هذا فأصلوا وفي رواية أبي ربيعة قبل هذا فاجتمعوا على الإسلام قال ابن فارس  
اجتريت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة وقصد الخطأ بما إذا اضطرر بالامانة  
وهو المناسب لهذه القصة وقال القزاز اجتروا أي لم يوافقهم طعامها وقال ابن العمري الجوى  
داه يأخذ من الوياه وفي رواية أخرى يعني رواية أبي ربيعة المذكورة استسجوا وقال وهو بعثه  
وقال غيره الجوى ما يصيب الحرف والمصنف من رواية سعد عن قتادة في هذه القصة فقالوا  
يا بني الله أنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف وله في الطبري رواية ثابت عن أنس أن ناسا كان  
بهم سقم قالوا يا رسول الله آوأنوا أطعمنا فاجتمعوا قالوا أن المدينة وثجة والظاهر أنهم قدموا  
سقاما فاجتمعوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوجها فأما السقم الذي كان بهم فهو اليزال  
الشديد أو الجهم من الجوع فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس كان بهم هزال شديد وعنده  
من رواية أبي سعد عن صفرة أنهم وآما الوخم الذي شكوا منه بعد أن همت أجسامهم فهو  
من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية جيد عن أنس وسياق في ذكر حمى المدينة من حديث  
عائشة في الطب وأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الله أن ينقلها إلى الحظفة ووقع عند مسلم من  
رواية معاوية بن قرة عن أنس ووقع بالمدينة الموم أي بضم الميم وسكون الواو وقال وهو البرسام أي  
بكسر الموحدة سرائي معرب يطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر  
والمراد هنا الآخر فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة فغلظت  
بطونهم **(قوله فامرهم بفتح)** أي فامرهم أن يفتحوا والمصنف في رواية همام عن قتادة

فاجتروا المدينة فامرهم  
الذي صلى الله عليه وسلم  
بفتح الجاء أن يفتحوا من أبو الهيثم  
وأبناهم فأنطقوا

فأمرهم أن يلحقوا برأعيه وله عن قتيبة عن حماد فأمرهم بلقاح بزادة اللام فيستعمل أن تكون زائدة وللتعليل أو لشبه الملك أو للاختصاص وليست للثقل وعندي عوافة من رواية معاوية ابن قرة التي أخرج مسلم استأدها منهم بدوا يطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا يا رسول الله قد وقع هذا الوجه فلماذا نلتفت لنا نخرجنا إلى الأبل وللمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا يا رسول الله أيفتار سأل أي طلب لنا البنا قال ما أجلكم إلا أن تلتحقوا بالأنود وفي رواية أخرى رجا هذه ثم لتأخر فأنخرجوا فيها واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهمله التوقذوات الألبان واحدها القصة بكسر اللام واسكان القاف وقال أبو عمرو يقال لهذا ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون وظاهر ما مضى أن اللقاح كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في البخارين عن موسى عن وهيب بسنده فقال الآن تلتحقوا بأبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وله من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده فأمرهم أن يأوا إلى الصدقة وتكذ في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة والجميع بينهما أن أبل الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادق بعث النبي صلى الله عليه وسلم بلقاحه إلى المرحى طلب هؤلاء النفر الخروج إلى العراء لشرب الأبلان الأبل فأمرهم أن يخرجوا معهم وأعيه فخرجوا معه إلى الأبل ففعلوا ما فعلوا وظهر بذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم إن المدينة تنقي خبيثها وسيأتي في موضعه وذكر ابن سعد أن عند لقاحه صلى الله عليه وسلم كانت خمس عشرة وأنهم فحروا منها واحدة يقال لها الحناء وهو في ذلك متابع للواقدي وقد ذكره الواقدي في المغازي بأسناد ضعيف مرسل (قوله وإن يشربوا) أي وأمرهم أن يشربوا وله في رواية أخرى رجا فأنخرجوا فأنشروا من الألبان أو أوالها بصيغة الأمر وفي رواية شعبة عن قتادة فرخص لهم أن يأوا إلى الصدقة فيشربوا فأما شربهم الألبان الصدقة فلا عنهم من أبناء السبيل وأما شربهم لبن لقاح النبي صلى الله عليه وسلم فبإذنه المذكور وأما شربهم البول فمخرج من قال بطهارة أمان الأبل فهذا الحديث وأمان ما كول اللحم بالقياص عليه وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ووافقه من الشافعية ابن حزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطغري والروائي وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بنجاسة الأوال والأرواث كلها من ما كول اللحم وغيره واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى ثبت النجاسة قال ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب إذا نخصائص لا ثبت الأبدليل قال وفي ترك أهل العلم بيع الناس أبعار الغنم في أسواقهم واستعمال أوال الأبل في أدويتهم قديما وحديثا من غير تكدير دليل على طهارتها (قلت) وهو استدلال ضعيف لأن الاختلاف فيه لا يجب انتكاره فلا يدل ترك انتكاره على جواز فضله عن طهارته وقد دل على نجاسة الأوال كلها حديث أبي هريرة الذي قد مرنا في سابقه قال ابن العربي تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أوال الأبل وهورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوي ووقع بأن التداوي ليس حال ضرورة بدليل أنه لا يجب فكيف بإباح الحرام للملايحية وأجيب بجمع أنه ليس حال ضرورة بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتد على خبره وما أبيع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله لمقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه فما اضطرر إليه المرء فهو غير محرم عليه كالمسكين للمضطر والله أعلم وما تضمنه كلامهم أن الحرام لا يباح إلا بالضرورة واجب غير مسلم فإن الفطر في رمضان حرام ومع



رجلا ولم يقل من الانصار بل سمى منهم جماعة من المهاجرين منهم يزيد بن الحبيب وسلمة بن  
الاكوع والاسلمان وجندب ورافع ابنا مكيت الجهميان وأبو ذر وأبو هريرة الثقفانيان وبلال بن  
الحرث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم والواقدي لا يجهز به اذا انشرف كفافا  
خالف لكن يحتمل ان يكون من لم يجهز الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تقليبا أو قبل  
الجميع انصار بلحقى الاعمى في معاني موسى بن عتبة ان أمير هذه السرية سعد بن زيد كذا  
ضحه بن بادشا والذى ذكره غيره انه سعد بن سكون العين ابن زيد الاشلمي وهذا أيضا انصاري  
فيحصل أنه كان رأس الانصار وكان كروا أمير الجساعة وروى الطبري وغيره من حديث جبر بن  
عبد الله البجلي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم لكن استاده ضعيف والمعروف ان  
جبر راتبنا خاسلا من هذا الوقت بعد واقعه أعلم **(قوله فلما ارتفع)** فيه حذف تقديره  
فأذكر كوفي ذلك اليوم فأخذوا فلما ارتفع النهار سمى بهم أي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أسارى  
**(قوله فامر بقطع)** كذا اللامبلي والسقفي والسرخسي والباقي قطع أيديهم وأرجلهم قال  
الداودي يعني قطع يدي كل واحد وجليه **(قلت)** ترجم رواية الترمذي من خلاف وكذا  
ذكره الاصل على عن الثوري عن الاوزاعي بسندوه للمصنف من رواية الاوزاعي أيضا ولم  
يصرحهم أي لم يكونوا قطع منهم بالنار لقطع الدم بل تركه ينفذ **(قوله وسمرت أعينهم)** تشديد  
الميم وفي رواية أي رجاء ومن تفضف الميم ولم تختلف روايات الثوري في انه لم يقطع من  
رواية عبد العزيز وسئل بالتحفيف واللام قال الخطابي السهل في العين بأي شيء كان قال  
أبو ذؤيب الهذلي والعين بعدهم كان حداقها • سملت بشولة فهي عورتهم  
قال والسرمل في السبل وعمرهما متقارب قال وقد يكون من المتقاربين يدانهم ككوايا سبال  
قدأجت **(قلت)** قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية  
الاوزاعي عن يحيى كلاهما عن أي قلابه ولنظفه ثم أمرهم بسمير فاجت فكلهم بها فهذا وضع  
ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية السهل لانه في العين بأي شيء كان **(قوله وألقوا)**  
في الحفرة هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة وانما اتقوا فيها لانها قرب المكان الذي  
فعلوا فيه ما فعلوا **(قوله يستقون فلا يسقون)** زاد وهيب والاوزاعي حتى ما أوفى رواية أي  
رجاء ثم نهضهم في الشمس حتى ما أوفى رواية شعبة عن قتادة يعضون الحجارة في الطبعين من رواية  
ثابت قال أنس فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ولا يبرأ عواقبه من هذا الوجه  
يضل الأرض ليعذب ردها عليه بطن الحزن والشدة وزعم الواقدي انهم حملوا والروايات  
التي تصح ترويه لكن عند أي عواقبه من رواية أي عقيل عن أنس فسلم اثنين وقطع اثنين وسمل  
اثنين كذا ذكرته فقط قال كان مخفوا فاقبوا بهم كانت موزعة ومال جماعة منهم ابن الجوزي  
إلى ان ذلك وقع عليهم على سبيل القصاص لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس  
اتمسح النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة وقصر من اقتصر عن عزوه  
للترمذي والنسائي ونقبه ابن دقيق العيدان المله في حقهم وقت من جهات وليس في الحديث  
الا السمل فيحتاج إلى ثبوت البقرة **(قلت)** كمنهم تسكوا بجماعته أهل المغازي انهم سملوا  
بالراعي وذهب آخرون إلى ان ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في

فلما ارتفع النهار سمى بهم  
فامر بقطع أيديهم وأرجلهم  
وسمرت أعينهم واتقوا في  
الحفرة يستقون فلا  
يسقون

النبي عن المثلة هذا الحديث ينسخ كل مثله وتعبه ابن الجوزي بأن إسناده النسخ يحتاج إلى تاريخ (قلت) يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النبي عن التعذيب بالنار بعد الأذن فيه وقصة العرين قبل إسلام أبي هريرة وقد حضر الأذن ثم النبي وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ولويس بن عصفه في المغازي وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلة الآية التي في سورة المائدة وإلى هذا مال البخاري وحكمه امام الحرمين في النهاية عن الشافعي واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء للاجماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا وقع منه منعه عن سقيهم انتهى وهو ضعيف جداً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك وسكونه كاف في ثبوت الحكم وأجاب النووي بأن المحارب المرتد لا حرمته له في سقي المأسولاً غيره وبدل عليه أن من ليس معه ماء الاظهار له ليس له أن يسقيه للمرتد ولو يتم بل يستعمله ولو مات المرتد عطشاً قال الخطاي انما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك لأنه أرادهم الموت بذلك وقيل إن الحكمة في تعطشهم لكونهم كفروا ونعمة سقى البان الابل التي حصل لهم بها الشفا من الجوع والوجع ولأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصص رواها القسافي فيحصل أن يكونوا في تلك السلسلة سمعوا إرسال ما جرت به العادة من الابل الذي كان يرأى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة كاذ كاذ ابن سعد والله أعلم (قوله قال أبو قلابه فهو لا سرقوا) أي لاهم أخذوا اللقاح من حرز مثلها وهذا قاله أبو قلابه استبطاً (قوله وقتلوا) أي الرأى كما تقدم (قوله وكفروا) هو رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي وكذا في رواية وهيب عن أبي ب في الجهاد في أصل الحديث وليس موقفاً على أبي قلابه كما ذهب بعضهم وكذلك قوله وحاربوا ثبت عند أحمد بن حنبل من رواية سعيد عن أنس في أصل الحديث وهو راجح وأما بين وسأني قصة أبي قلابه في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسئلة القسام من كتاب الديات إن شاء الله تعالى وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم قدوم الوفود على الامام ونظره في مصالحهم وفيه مشروعية الطيب والتداوي بالبان الابل وأبو الهاء وفيه أن كل جسد يطيب بما اعتاده وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوا وغلبه أو حراة إن قلنا أن قتلهم كان قصاصاً وفيه المأثلة في القصاص وليس ذلك من المثلة انتهى منها وثبوت حكم المحاربة في العصراء وأما في القرى ففيه خلاف وفيه جواز استعمال البان السبل ابل الصدقة في الشرب وفي غيره قياساً عليه بأن الامام وفيه العمل بقول القائف وللعرب في ذلك المعرفة التامة (قوله أبو التياح) تقدم انه بالمنااة القوافية ثم الصانعة المشددة وآخر مهملة وهذا الحديث في الصلاة في مرابض الغنم تسكت بهم قال بطهارة أبو الهاء وأبصارها قالوا الانها لا تحل من ذلك فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ونوزع من استدل بذلك لاحتمال الحائل وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الارض وفيه نظراً لأنها شهادة في لكن قد يقال انها مستندة إلى اصل والجواب أن في المصحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمير في دارهم ومنع عن عائشة أنه كان يصلي على النخلة وقال ابن حزم هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد فاقضى انه في أول الهجرة وقد صح عن عائشة أن النبي

قال أبو قلابه فهو لا سرقوا وقتلوا وكفروا بعد اعلمتهم وحاربوا الله ورسوله ه حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال أخبرنا أبو التياح عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل أن يبنى المسجد في مرابض الغنم

صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور وان تطيب وتكثف رواداً وحلو أبوداود وغيرهما وصحبه ابن خزيمة وغيره ولا يروى داود بن قيس من حديث حمزة وزاد ان تطهره قال وهذا بعد بناء المسجد وما ادعاه من التمسك يقتضي الجواز ثم المنع وفيه نظر لان اذنه صلى الله عليه وسلم في الصلاة في موضع الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة فم ليس فيه دلالة على طهارة المراض لكن فيه ايضا النهي عن الصلاة في معاطن الابل فلا يقتضي الاذن الطهارة لا يقتضي النهي التخصيص ولم يقل أحسب الفرق لكن المعنى في الاذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا التماسه وهو ان الغنم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين والله أعلم **قوله** ما يقع من التماسات في العين والماء) أى هل ينصهما أم لا ولا ينص الماء الا اذا تغير دون غيره وهذا الذي ينظر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث **(قوله** وقال الزهري) وصلة ابن وهب في جامععه عن نونس عنه وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الاوزاعي عن الزهري **(قوله** لا بأس بالماء) أى لا حرج في استعماله في كل حالة فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أى من شئ نجس أو رجع منه أو لون ولقطة نونس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الذي حتى لا يغير ذلك طعمه ولا يضره لونه فهو طاهر ومقتضى هذا انه لا يفرق بين القليل والكثير الا بالقوة المانعة للملاقاة ان يغير أحداً أو صافه فالعبرة عندنا بالتغير وعدمه ومذهب الزهري هذا صار اليه طوائف من العلماء وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهورة بأنه يلزم منه ان من بال في ابريق ولم يغير الماء صفاً لم يجز له التطهر به وهو مستبعد ولهذا انصرف قول التفرقة بالقتل وانعالم يخرج به الضاري لاختلاف وقع في استناد لكن رواه ثقات وصححه جماعة من الأئمة الا ان مقدار القلتين لم يتفق عليه واعتبره الشافعي بنفس قرب من قرب الحجاز احتياطاً وخصص به حديث ابن عباس مرفوعاً الماء لا ينصه شئ وهو حديث صحيح رواه الاربعون ابن خزيمة وغيرهم وساقى من يلقون في هذا في الباب الذي بعده وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لأعلم في المسئلة خلافاً يعني في تخصيص الماء اذا تغير أحد أو صافه التماسه والحديث المشار اليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي امامة واستاده ضعيف وفيه اضطراب أيضاً **(قوله** وقال حماد) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي **(قوله** لا بأس بریش الميتة) أى ليس نجساً ولا ينص الماء بملاقاة سواء كان ريش ما كولا وغيره وأثر هذا وصلة عبد الرزاق عن معمر عنه **(قوله** وقال الزهري في عظام الموتى نحو القليل وغيره) أى مما لا يؤكل (أدركت ناساً) أى كثيراً والتونير للتكثير **(قوله** ويدهنون) يشد يد الدال من باب الارتفاع ويجوز ضم أوله واسكان الدال وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته وسند كالحال فيه قريباً **(قوله** وقال ابن سيرين وإبراهيم) لم يذكر السرخسي إبراهيم في روايته ولا أكثر الرواة عن القريري وأثر ابن سيرين وصلة عبد الرزاق لفظه يمكن لا يرى بالتصاري في العلاج بأسوا هدايل على أنه كان يراه طاهراً لانه لا يجيز بيع النجس ولا التخصيص الذي لا يمكن تطهيره بدليل قسمته المشهورة في الزيت والعلاج هو ناب القليل قال ابن سيرين لا يسمى غير صابا وقال القرظا أنكر الخليل أن يسمى غير ناب القليل عابا وقال ابن فارس والجوهري العلاج عظم القليل فلم يخصه بالتاب وقال الخطابي تبعاً لابن قتيبة العلاج الدليل وهو طهر الحلقفة الجرة وفيه نظر ففي

(باب) ما يقع من التماسات في  
العين والماء وقال الزهري  
لا بأس بالماء لم يغيره طعم  
أو رجع أو لون وقد لحاد  
لا بأس بریش الميتة وقال  
الزهري في عظام الموتى نحو  
القييل وغيره أدركت ناساً  
من سبق العلماء يتشبهون  
بها ويدهنون فيها لا يرون به  
بأساً وقال ابن سيرين  
وإبراهيم لا بأس بشعارة العلاج

حدثنا اسمعيل قال  
حدثني مالك بن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله  
عن ابن عباس عن ميمونة  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سئل عن فارة سقطت  
في من فقل ألقوها وما  
حولها فاطر حوه وكلوها  
منكم . حدثنا علي بن عبد  
الله قال حدثنا معن قال  
حدثنا مالك بن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة بن مسعود عن ابن  
عباس عن ميمونة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل عن  
فارة سقطت في من فقل  
خذوها وما حولها فاطر حوه  
قال معن حدثنا مالك مالا  
أحسبه يقول عن ابن عباس  
عن ميمونة

الصالح المسك السوار من عاج أو دبل فغير بينهما لكن قال القائل العرب تسمى كل عظم عاجا  
فإن ثبت هذا فلا حجة في الأمر المذكور على طهارة عظم القليل لكن إيراد الباري بعقب أثر  
الزهرى في عظم القليل يدل على اعتبار ما قال الحليل وقد اختلفوا في عظم القليل بناء على أن  
العظم هل تحله الحياة أم لا فذهب إلى الأول الشافعي واستدل بقوله تعالى قال من يحيي العظام  
وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة فهذا ظاهر في أن العظم تحله الحياة وذهب إلى الثاني  
أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقا وقال مالك هو طاهر إن ذكر بناء على قوله إن غير المالك  
يظهر بالتدريج فهو قول أبي حنيفة (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله عن  
ميمونة) هي بنت الحارث خالة ابن عباس (قوله سئل عن فارة) بيمزة ساكنة والسائل عن ذلك  
هي ميمونة وقع في رواية بعض القطان وسورية عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة استفتت  
رواه الدارقطني وغيره (قوله سقطت في من) زاد النسائي في رواية عبد الرحمن بن مهدي  
عن مالك في من جامد وزاد المصنف في النبات مع رواية ابن عينة عن ابن شهاب ثقات (قوله  
وما حولها) أي من السم (قوله حدثنا معن) هو ابن عيسى القزاز (قوله خذوها وما حولها  
فاطر حوه) أي الجميع وكنكوا الباقي كأدلت عليه الرواية الأولى (قوله قال معن) هو قول  
علي بن عبد الله فهو متصل وأبعد من قال انصهلق وأما إيراد الباري كلام معن وساق حديثه  
بإيراد النسبة للأسناد الذي قبله مع موافقته في الساق للاشارة إلى الاختلاف على مالك  
في استاده فروا أصحاب الموطأ عنه واختلفوا عنهم من ذكر عنه هكذا كعبي بن يحيى وغيره  
ومنهم من لم يذكره ميمونة كالقنعي وغيره ومنهم من لم يذكره ابن عباس كاشبه وغيره  
ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كعبي بن بكر وأبي مصعب ولم يذكر أحد منهم لطفة جامد  
الأعبد الرحمن بن مهدي وكذا أنصكرها أو داود الطيالسي في مسنده عن سفان بن عينة  
عن ابن شهاب ورواه الحمدي والحفاظ من أصحاب ابن عينة بدونها وجودوا استاده فذكروا  
فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب بحدوده فيه عن  
ابن شهاب استناد آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولقظه سئل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الفارة تقع في السم قال إذا كان جامدا ألقوها وما حولها وإن كان متاعدا فلا  
ألقوها وحكي الترمذي عن الباري أنه قال في رواية معمر هذه هي خطأ وقال ابن أبي حاتم عن  
أبيه أنها وهم وأشار الترمذي إلى أنها شاذة وقال الذهلي في الزهرات الطريقتان عندنا محفوظتان  
لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر وأثمة أعلم وقد استشكل ابن التين إيراد الباري كلام معن  
وامع كونه غير محال لرواية اسمعيل وأجيب بأن مراد ابن اسمعيل لم يشترط ينعو بد استناده  
وظهر في وجه آخر وهو أن رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا وقد رواها في الموطأ فلم  
يدكر ابن عباس ولا ميمونة كذا أخرجه الإسماعيلي وغيره من طريقه فاشار المصنف إلى أن  
هذا الاختلاف لا يضر لأن مالك كان يصله تاريخه بترس له تارة ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه  
من معن بن عيسى مرارا وتابعه غيره من الحفاظ وأنه أعلم (قائده) أخذ الجمهور بحديث  
معمر الدالي عن التفرقة بين الجامد والذائب ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا  
وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئا من أجزاءها يصل إلى غير ذلك منه

وأما المانع فاختلّفوا فيه فذهب الجمهور إلى أنه ينقص كماله علاقة النجاسة وتوافق فريق منهم الزهري والأوزاعي وسياق إيضاح ذلك في كتاب النجاسات وكذلك مسئلة الاتفااق باليمن النص وأما التخصيص إن شاء الله تعالى قال ابن المنذر مناسبة حديث اليمن إلا ما رآني قوله اختيار المصنف إن المنع في التخصيص تغير الصفات فلما كان يرش المية لا يتغير بتغيرها بلوت وكذا علمها فكذلك اليمن البعيد عن موقع المية إذا لم يتغير واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقه النجاسة لم يتغير أنه لا يتنقص **(قوله)** حدثنا أحمد بن محمد أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بمردو بموعدا لله هو ابن المبارك **(قوله)** كل كلم) بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) يضم أوله واسكان الكاف وفتح اللام أي كل جرح يجرحه **(قوله)** في سبيل الله) قيل يجرح ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله وإن زاد الجهاد من طريق الأعراب عن أبي هريرة قاله أعلم من يكلم في سبيله وفيه إشارة إلى أن ذلك إنما يحصل لمن حصلت نيته **(قوله)** تكون كهيئتها) عاد الضم ونشأ الإرادة الجراحية ويوضحه رواية القاسبي عن أبي زيد المروزي عن القريبي كل كلمة يكلمها وكذا هو في رواية ابن عساکر **(قوله)** تغير) بفتح الجيم المتدعة وحذف التاء الأولى إذا لم يتغير **(قوله)** والعرف) بفتح المهملة وسكون الراء الريح والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بقضه وعلى ظالمه بغيره فائدة قرأته الطبية أن تنتشر في أهل الموقف أطهارا لفضيلته أيضا ومن ثم لم يشرع غسل التهنيد في المعركة وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب فقال الإمام علي هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته وإنما ورد في غسل المطعون في سبيل الله وأجيب بأن مقصود المصنف بإرادته تأكيده بذهب في أن الماء لا يتنقص بمجرد الملاقاة ما لم يتغير فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة تؤز في الموصوف فكان تغير صفة الدم بالرائحة الطبية أخرجه من الدم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج عن صفة الطهارة إلى النجاسة وتقريبان الفرض اثبات انحصار التخصيص بالتغير وما ذكر يدل على أن التخصيص يحصل بالتغير وهو وفاق لأنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع وقال بعضهم مقصود البخاري أن بين طهارة المسك رداعلي من يقول بنجاسته لكونه عندما انعقد فلما تغير عن الحالة المكروهة من الدم وهي الرائحة إلى الحالة الملوحة وهي طيب الرائحة المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة إلى حالة الطهارة كالخمر إذا تحللت وقال ابن رشيد مراده أن انتقال الدم إلى الرائحة الطبية هو الذي يقدم من حالة القم إلى حالة المدح فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون فيستطبع منه انتهى فقيرا أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساده الوصفان اليقين وكأما ما أشار بذلك إلى رد ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجمع وصفان قال ويمكن أن يستدل به على أن الماء إذا تغير ريحه بشئ طيب لا يلبس به اسم الماء كان الدم لم يتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته إلى الرائحة المسك لأنه قد سماه ذم مع تغير الرائحة فادام الاسم واقعا على السمي فالحكم تابع له كلامه ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة قاطعة ثم تغيرت صفة واحدة منها إلى صلاح أنه يحكم بصلاحه كله وهو ظاهر القساذع على الثاني أنه يلزم من كونه لم يلبس باسم الماء أن لا يكون موصوفا بصفة فتخرج من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله

• حدثنا أحمد بن محمد قال  
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
معمر عن همام بن منبه عن  
أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال كل كلم بكلمه  
المسلم في سبيل الله يكون يوم  
القيامة كهيئتها أظلمت  
تغير ما اللون لون الله  
والعرف عرف المسك





أورد من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صده أيضاً قوله ضمن الآخرون السابقون قال  
وبإسناده ولا يتأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التكلف والتظاهر بنسخة أبي الزناد  
عن الأعرس عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ولهذا قل حديث يوجب هذا لا وهو  
في الآخر وقد اشتغل على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان عنها وأبداً كل نسخة منها حديث  
ضمن الآخرون السابقون فلهذا صده العناري فيما أخرجه من كل منهما وسلم في نسخة  
همام طرماً أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرر  
أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل الحديث الذي يريد به شيء فذلك إلى الله  
من إثبات النسخة لأولها والله أعلم (قوله الذي لا يجري) قبل هو تفسير الدائم وإيضاح لعناه  
وقيل احتزبه عن راكبي عريضة كالكرك وقيل احتزبه عن الماء الدائم لأنه جار من حيث  
الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا المبدأ كره هذا القس في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي  
تقدمت الإشارة إليها حيث جاء فيها بلفظ الرا كبدل الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر  
وقال ابن الأثير الدائم من حروف الازداد يقال للساكن والدائم منه أصاب الرأس دوام  
أي دوامه على هذا أقوله الذي لا يجري حقة مخصوصة لا دمعنى المشترك وقيل الدائم والراكد  
مقابلان للباري لكن الدائم هو الذي لا يبع والراكد الذي لا يبع (قوله ثم يقتل) يضم اللام  
على المشهور وقال ابن مالك يجوز الجزم عطف على يولن لأنه مجزوم الموضع بلا الناهية ولكنه بنى  
على الفتح توصي كيد بالتون ومنع ذلك القرطبي فقال لو أراد النبي لقال ثم لا يقتلن هيتخذ  
تساوى الأمر في النبي عنهما لأن أهل الذي أراد عليه شيء واحد وهو الماء حال فعلوه فمن  
ذلك بدل على أنه لم ير العطف بل نبه على ما لا الحال والمعنى أما إذا مال فيه فديحتاج إليه فنتع  
عليه استعماه ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضربن أحدكم امرأته ضرب الأمة ثم يضاجعها  
فإنه لم يروه أحدنا بالجزم لأن المراد النبي عن الضرب لأنه يحتاج فيما لحاله إلى مضاجعها فقتنع  
لإساءته إليها فلا يحصل له مقصود ومقتدراً للقط ثم هو يضاجعها وفي حديث الباب ثم هو يقتل  
منه وققيب أنه لا يلزم من تأكيده النبي أن لا يعطف عليه مني آخر غير مكد لا حقال أن  
يكون لئلا كيد في أحدهما معنى ليس للآخر قال القرطبي ولا يجوز النصب إذ لا تغفر أن بعدتم  
وأجازة ابن مالك أعطاهم حكم الواو وتعبه النووي بأن ذلك يقتضي أن يكون المنهي عنه الجمع  
بين الأمرين دون أفراد أحدهما وضعفه ابن دقيق العبدية لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة  
لفظ واحد فيؤخذ المنهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث أن يقتضيه رواية السبب يؤخذ  
المنهي عن الأمر من حديث آخر (قلت) وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه منهي عن البول في الماء الراكد وعند من طريق أبي السائب عن أبي هريرة بلفظ  
لا يقتل أحدكم في الماء الدائم وهو حجب وروي أبو داود والنهي عنهما في حديث واحد ولفظه  
لا يولن أحدكم في الماء الدائم ولا يقتل فيمنه الجنابة واستدل به بعض الحنفية على تخصيص  
الماء المستعمل لأن البول ينفس الماء فكذلك الاغتسال وقد نهي عنهما معاً وهو للخصم فيدل  
على التماسه فيهما وروى يانها دلالة اقتران وهي ضعيفة وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية  
فيكون المنهي عن البول للثلاثين وعن الاغتسال فيه ثلاثين ليليه الطهوية فيؤيد ذلك وضوحاً

الذي لا يجري ثم يقتل فيه

قوله في رواية مسلم كفى يفعل بالآباهرية حال تناوله وتناوله لا قبل على أن المنع من الانقصاص فيه  
 ثلاثا يصير مستعملا فيستعمل على الغير لا تنفع به العاصي أعلم عوارده الخطاب من غيره وهذا من  
 أقوى الأدلة على أن المستعمل غير ظهور وقد تقدمت الأدلة على طهارته ولا فرق في الماء الذي  
 لا يجري في الحصى المذكور بين قول الأدهمي وغيره مخالفا لبعض الخنابلة ولا بين قول  
 في الماء أو يبول في أنه ثم يصب فيه مخالفا للظاهرية وهذا كله محمول على الماء القليل عند  
 أهل العلم على اختلافهم في حد القليل وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغيير وعدمه وهو أقوى  
 لكن الفصل بالقلتين أقوى لصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه  
 اعتذر عن القول بمان القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كما جرت ولم يثبت من الحديث  
 تقديرهما فيكون مجالا فلا يعمل به وقواه من دقيق الصيد لكن استدله غيرهما فقال أبو عبيد  
 القاسم بن سلام المراد القلة الكبيرة اذ لو أراد الصغيرة لم يحتج ذكر العدد فان الصغيرين قدر  
 واحدة كغيره ويرجع في الكبيرة إلى العرف عند أهل الجواز والطاهر أن الشارع عليه السلام  
 ترك تحديدهما على سبيل التوسعة والعلم محبط بأنه ما خاطب العصابة إلا بما يفهمون فأتى  
 الإجمال لكن لعدم التصديد وقع انطفاق السلف في مقدارهما على تسعة أقوال حكاهما  
 ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالأرطال واختلف فيه أيضا وقيل عن مالك أنه  
 حمل النهي على التزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقر في الكثير وقال القرطبي يمكن جملة على  
 التصريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لانه يفضي إلى تخصيص الماء (قوله ثم يقتل فيه) كذا  
 هنا وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد ثم يغسل سموكه المسلم من طريق ابن سيرين وكل من  
 القلتين يحد حكما بالنص وحكما بالاستنباط قال ابن دقيق العيد ووجهان الرواية يلفظ فيه  
 تدل على منع الانقصاص بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط والرواية يلفظ منه يمكن ذلك  
 وكله مبنى على أن الماء ينقص بملامسة النجاسة والله أعلم (قوله ما) إذا أتى على ظهر  
 المصلي (قذر) بفتح الهمزة أي شئ نجس (أو جيفة) أي ميتة لها رائحة (قوله لم تقصد) محله  
 ما إذا لم يعلم بذلك وتعالى ويحتمل العصية مطلقا على قول من ذهب إلى أن اجتناب النجاسة  
 في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب إلى مع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ أو الميعيل  
 المنصوف عليه فيخرج صنيع العاصي الذي استغرق الصلاة بعد أن سالت منه الدماء برمي من  
 رماه وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم يبرأ وضوء الأيمن المخرجين (قوله وكان ابن  
 عمر) هذا الأمر وصله ابن أبي شيبة عن طريقين سنان عن نافع عنه أنه كان إذا كان في الصلاة  
 فرأى في ثوبه دما فاستطاع أن يضعه موضعه وإن لم يستطع خرج فغسله ثم جالس على ما كان  
 صلى وإسناده صحيح وهو يفتى أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والادوام وهو قول جماعة من  
 الصحابة والتابعين والأوزاعي وإسحق وأبو ثور وقال الشافعي وأحمد بعد الصلاة وقيد هاتين  
 بالوقت فإن خرج فلا قضاء وفيه بحث يطول واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله  
 عليه وسلم خلع ثوبه في الصلاة ثم قال إن جبريل أخبرني أن فيه ما قد رآه آخر جه أجدوا أبو  
 داود وصحبه ابن خزيمة وشاهد من حديث ابن مسعود آخر جه الحاكم ولم يذكر في الحديث  
 اعادته وهو اختيار جماعة من الشافعية ولهما مسئلة البناء على ما مضى فتأني في كتاب الصلاة  
 أن شاء الله تعالى (قوله وقال ابن المسيب والشعبي) كذا لا كثر وهو الصواب والمستطلي

(باب) إذا أتى على ظهر  
 المصلي قذرا أو جيفة لم تقصد  
 عليه الصلاة وكان ابن عمر  
 إذا رأى في ثوبه دما وهو  
 يصلي وضعه ومضى في  
 صلاته وقال ابن المسيب  
 والشعبي إذا صلى وفي ثوبه  
 دما وجب عليه الصلاة  
 أو تيمم وصلى ثم أدرك الله  
 في رقبته لا يعيد

والسرخسي وكان خان كانت محفوفة فأنزله اذ أصلى على إرادة كل منهما والمراد بمسئلة  
 العلم ما إذا كان بغير علم المصلي وكذا الجنبه عند من يقول بعبادة المني ومسئلة القبله ما إذا  
 كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ ومسئلة التعميم ما إذا كان غير واحد لما هو كل ذلك ظاهر عن  
 سابق الا ثمار الاربعة المذكورة عن التابعين المذكورين وقد وصلها عبد الرزاق وسعد بن  
 منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفروقة أو مختصراً في تعليق التعليق وقد تضمنت الإشارة إلى  
 مسئلة العلم وأما مسئلة التعميم فقدم وجوب الاعادة لقول الأئمة الاربعة وأكثرا السلف وذهب  
 بعض من التابعين منهم عطاء وابن سيرين ومكحول إلى وجوب الاعادة مطلقاً وأما مسئلة بيان  
 الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم لا يعيد وهو قول الأكثر أيضاً وقال في الجديد  
 يجب الاعادة واستدل الاثني بحدوث أخرجه الترمذي عن طريق عبد الله بن عامر بن زرعة  
 عن أبيه وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال العقيلي لا يروى عن وجه ثبت وقال ابن العربي  
 مستند الجديد أن خطأ المجتهد يطل إذا وجد النص بخلافه قال وهذا الأيم في هذه المسئلة إلا  
 بمكة وأما غيرهما فلا ينقص الاجتهاد بالاجتهاد وأجيب بأن هذه المسئلة مقصورة فيما إذا  
 تبين الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى القطع القوي فليس فيه نقص اجتهاد بالاجتهاد والله  
 أعلم **(قوله)** حدثنا عبدان أن أعمام المصنف في أواخر الخيرة عنه فقال حدثنا عبدان عن عبد الله  
 ابن عثمان وعرفنا من سابقه هناك أن اللفظ هال رواية آجدين عثمان وأما قوله نهار رواية عبدان  
 فتوفيها لأن في إبراهيم بن يوسف مقالاً وأجد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي  
 وهو من سفار شيوخ البخاري وفي هذا الحديث اسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن  
 مخلد عن علي بن صالح عن أبي إسحق ورجال اسنادهم جميعاً كوفيون وأبو إسحق هو السبيعي  
 ويوسف الرازي عنه هو ابن أبي إسحق وأما حديث روايته التصريحاً بالتصديق لابي إسحق عن عمرو  
 ابن ميمون ولعمرو عن عبد الله وعين أيضاً عبد الله بن مسعود وعمرو بن ميمون هو الأودي  
 تابعي كبير ضرهم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ثم رل الكوفة وهو غير عمرو بن  
 ميمون الجزري الذي تقدم قريباً وهذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بأسناد  
 أبي إسحق وهذا وقدرناه الشك من طريق الثوري والبخاري أيضاً من طريق إسرائيل  
 وزغير ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة وكلهم عن أبي إسحق وسند كرم في اختلاف رواياتهم  
 من الفوائد ميبداً أن شاء الله تعالى **(قوله)** ينادي رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد) بقسمته من  
 رواية عبدان المذكورين نحوه ناس من قریش من المشركين ثم ساق الحديث مختصراً **(قوله)**  
 أن عبد الله) في رواية الكشي عن عبد الله **(قوله)** وأوجهل وأصحابه) هم السبعة المدعو  
 عليهم بعد نبينا الزار من طريق الأجلج عن أبي إسحق **(قوله)** إذا قال بعضهم) هو أبو جهل سمه  
 مسلم من رواية زكريا المذكورين وأدغمه وقد فحرت بزور بالاسم والجزور من الأبل ما يجزر  
 أي يقطع وهو شفع الجلم والسلي مقصور بفتح المهملة هي الخلطة التي يكون فيها الولد يقال  
 لها ذلك من الهائم وأما الأكميات فالشعبة وحكي صاحب المحكم أنه يقال فيها أن ينادي  
**(قوله)** فضعه) زافر رواية إسرائيل فيعمد إلى فرنها ودمها وسلاها ثم يهله حتى يبعده **(قوله)**  
 فأنعت أشق القوم) ولكنهم يسمون السرخسي أشق قوماً بالنكير فضعه مبالغة تكن المقام

حدثنا عبدان قال أخبرني  
 أبي عن شعبة عن أبي إسحق  
 عن عمرو بن ميمون عن عبد  
 الله قال ينادي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ساجد  
 هو حدثني آجدين عثمان  
 قال حدثنا بشر عن مسلة  
 قال وحدثنا إبراهيم بن  
 يوسف عن أبيه عن أبي  
 إسحق قال حدثني عمرو بن  
 ميمون أن عبد الله بن مسعود  
 حدثنا أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يصلي عند البيت  
 وأوجهل وأصحابه جلوس  
 إذا قال بعضهم لبعض أيكم  
 يحيى مبسلي جزور بن فلان  
 فضعه على ظهر محمد إذا سجد  
 فأنعت أشق القوم فضاه  
 فنطرح حتى إذا سجد النبي صلى  
 الله عليه وسلم وضعه على  
 ظهره بين كتفيه وأما نظر

يقتضي الاثر لان الشاهدين بالنسبة الى اولئك الاقوام فقط كما سطر بعدوه وعقبه بن أبي  
 معيط يجهل من مضرا اسماء شعبة وفي سياق عند المصنف اختصار يوم انه فعل ذلك لانه قد  
 سلكه او داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه جافا عقبه بن أبي  
 معيط فذهب على ظهره (قوله لا أغنى) كذلك اكثر ولكشم بن المسكلى لا غير ومعناها  
 جميع أي لا أغنى في كشفهم ولا أغنى شأنا من فعلهم (قوله لو كانت له منعة) قال النووي  
 المنع بفتح النون القوة قال وحكي الاسكان وهو ضعيف وجرم القرطبي بسكون التون قال  
 ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككتاب وصكبة وقد رجع القزويني والهري الاسكان في المفرد  
 وعكس ذلك صاحب اصلاح المنطق وهو معقد النووي قال وانما قال ذلك لانه لم يكن له بمكة  
 عشرة لكونه ههنا حليفا وكان حلفاؤه انذاك كمارا وفي الكلام حذف تقديره لغيره من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به مسلم في رواية ذكره بالبراز فانه اذهب أي اخاف منهم  
 (قوله ويجعل بعضهم) كذا هنا بالمهمل من الاحالة والمراد ان بعضهم ينبغي فعل ذلك الى  
 بعض بالاشارة تمكيا ويجعل أن يكون من حال يجعل الفتح اذا وثب على ظهره رأسه أي شب  
 بعضهم على بعض من المرح والبطر ويسلم من رواية ذكره ويعمل بالمهمل أي من كثرة الغش وكذا  
 للمصنف رواية اسرايل (قوله فاطمة) هي بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد اسرايل  
 وهي جارية فاقبلت بنى وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا (قوله فطرسته) كذا  
 لا اكثر ولكشم بن محمد المفعول زاد اسرايل واقبلت عليهم تشبههم زاد البراز في رواية عليها  
 شأ (قوله فرغ من رأسه) زاد البراز من رواية يزيد بن أبي اسحق فحمد الله وأغنى  
 عنه ثم قال أما بعد اللهم قال البراز قد بقوله أما بعد زيد (قوله ثم قال) يشترحه بين الزعم  
 والدعاء هو كذلك ففي رواية الابعج عند البراز فرغ رأسه كما كان يرفع عند تمام جوده فلما  
 قضى صلاته قال اللهم وسلم والتساقى نحو ما اظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج  
 الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير بن أبي اسحق عند الشيخين  
 (قوله عليك بقرش) أي باهلال قرش والمراد الكفار منهم وأمن سعى منهم فهو عام ايده  
 الخصوص (قوله ثلاث مرات) كره اسرايل في روايته لفظا لا عددا وزاد مسلم في رواية  
 ازكرها بانها لو كان اذا دعا عائلته او اذا سال سأل ثلاثا (قوله فشق عليهم) ولمسلم من رواية  
 ازكرها بانها لو كان اذا دعا عائلته او اذا سال سأل ثلاثا (قوله فشق عليهم) ولمسلم من رواية  
 ازكرها بانها لو كان اذا دعا عائلته او اذا سال سأل ثلاثا (قوله فشق عليهم) ولمسلم من رواية  
 من الرأي أي يعتقدون وفي غيرها بالضم أي يظنون والمراد باللمكة وقوعه في مسخرة أي نعيم  
 من الوجه الذي أخرجه في البخاري في الثالثة بدل قوله في ذلك البلد ساسبه قوله ثلاث  
 مرات ويمكن أن يكون ذلك مما عني عندهم من شريعة ابراهيم عليه السلام (قوله ثم  
 سعى) أي فذل من أجل (قوله بأي جهل) في رواية اسرايل يعصرون هشام وهو اسم أبي جهل  
 ففعله سماعا وكامعا (قوله والوليد بن عتبة) هو ولد المذكور بعد أبي جهل ولم يختلف الروايات  
 في انه يمين مهمل بعد هامة سامة ثم موحدة لك عند مسلم من رواية ذكره بالفتح بدل  
 التثنية وهو وهم قد تم عليه ابن شفيان الراوي عن مسلم وقد أخرجه الامام علي بن طريق  
 شيخ مسلم في الصواب (قوله وأمية بن خلف) في رواية شعبة أو أبي بن خلف شك شعبة وقد

لا أغنى شيئا لو كانت له منعة  
 قال فجعلوا يفككون ويحصل  
 بعضهم على بعض ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ساجدا  
 لا يرفع رأسه حتى يافته  
 فاطمة فطرسته عن ظهره  
 فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك  
 بقرش ثلاث مرات فشق  
 عليهم ادعاهم عليهم قال وكانوا  
 يرون أن الدعوة في ذلك البلد  
 مستجابة ثم سعى اللهم عليك  
 بأي جهل وعليك بعتبة بن  
 ربيعة وشيبة بن ربيعة  
 والوليد بن عتبة وأمية بن  
 خلف وعتبة بن أبي معيط

ذكر المصنف الاختلاف فيه عقب رواية الثوري في الجهاد وقال الصنيع أمة لكن وقع عنده  
 هذا الثاني بن خلف وهو وهم منه أو من شخصه أي بكر بن عبد الله بن أبي شبة أخرجه فقدرناه  
 شخصه أبو بكر في مسنده فقال أمة وكذا رواه مسلم عن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي شبة أخرجه فقدرناه  
 أي بكر كذلك وهو الصواب وأطبق أصحاب المغازي على أن المقتول سدا أمة وعلى أن أخاه أيا  
 قتل بأحد وسأقي في المغازي قتل أمة سيدان شاء الله تعالى **(قوله)** وعدا السابع فلم يحفظه  
 وقع في رواية ابن النون وهي الجمع وفي غير هذا الباب التصانيع قال الكرماني فاعل عدو رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل فلم يحفظه ابن مسعود أو عمرو بن ميمون **(قلت)**  
 ولا أدري من أين تهيأ له الجزم بذلك مع أن رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل فلم  
 يحفظه أو اسحق ولفظه قال أو اسحق ونسبت السابع وعلى هذا ففاعل عمرو بن ميمون على  
 أن أو اسحق قد نذر كرمه أخرى فسماه عمارة بن الوليد كذا أخرجه المصنف في الصلوات من رواية  
 إسرائيل عن أبي اسحق وسماع إسرائيل عن أبي اسحق في غابة الاتقان للروسة إياه لانه جده  
 وكان خصما به قال عبد الرحمن بن مهدي ما قال في الذي فأتى من حديث الثوري عن أبي اسحق  
 الاتكان الأعلى إسرائيل لانه كان ياتيه أتم وعن إسرائيل قال كنت أحفظ حديث أبي اسحق  
 كما حفظ سورة الحمد واستشكل بعضهم عد عمارة بن الوليد في المذكورين لانه لم يقتل بيد رجل  
 ذكر أصحاب المغازي أنه مات بأرض الحبشة ولحقه قصص التصلبي اذ تعرض لامرأته فأمر  
 التصلبي ساحر افتنم في اسبل عمارة من مصر وعقوبة فمقتوحين وصار مع البهائم إلى أن مات  
 في خلافة عمرو وقصة مشهورة والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه أتم صريح في القلب محمول  
 على الأكثر ويدل عليه أن عقبه بن أبي معيط لم يطرح في القلب وإنما قتل صبرا بعد أن رحلوا  
 عن بدر من حلة وأمية بن خلف لم يطرح في القلب كما هو بل مقطعا كجسأقي وسأقي في المغازي  
 كيفية مقتل المذكورين بيدرو زيادة بيان في أحوالهم أي شاء الله تعالى **(قوله)** قال أي ابن  
 مسعود المراد باليد هنا القدرة وفي رواية مسلم والتي بعث محمد بالحق والتساق والذى أرسل  
 عليه الكتاب وكان عبد الله قال كل ذلك ما كيدا **(قوله)** صريح في القلب في رواية إسرائيل  
 لقد أتيتهم صريح يوم بدر ثم ذهبوا إلى القلب قلب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأتبع أصحاب القلب لعنه وهذا يحتمل أن يكون من علم الدعاء المأني فيكون فيه علم عظيم  
 من أعلام النبوة ويحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم بعد أن ألقوا في القلب وزاد شعبة  
 في روايته الأسمية فانه قطع أوصاله زاد لانه كان يادنا قال العلماء إنما أمر بالقائم فيه  
 لتساق الثاني التمس برصهم والافاخرى لا يصيب دفته والطاهران البئر لم يكن فيها ماء عين  
**(قوله)** قلب بدر بالجر على البدلية والقلب بفتح القاف وآخره موحدة هو البئر التي لم تملأ  
 وقيل العادية القديمة التي لا يعرف صاحبها **(قائدة)** روى هذا الحديث ابن اسحق في  
 المغازي قال حدثني الأجلع عن أبي اسحق فذكر هذا الحديث وزاد في آخره قصة أبي الجعدي  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم في سؤاله إياه عن القصة ونزول أبي الجعدي بأبجهم وشبهه إياه  
 والقصة مشهورة في السيرة وأخرجها الزا من طريق ابن اسحق وأشار إلى تفرد الأجلع بها عن  
 أبي اسحق وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار وما زادت عند المسلمين الاعتظام

وعدا السابع فلم يحفظه قال  
 فوالذي نفسي بيده لقد  
 رأيت الذين عدوا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صريح في  
 القلب قلب بدر

وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وسلم لخوفهم من دعائه ولكن جلهم المحدث على ترك  
 الاتقية وفيه حله صلى الله عليه وسلم عن أداء في رواية الطالبي عن شعبة في هذا  
 الحديث ان ابن مسعود قال لم أرى دعاءهم الا يومئذ وانما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا  
 عليه من الاستغفار به حال عبادة به وفيه استحباب الدعاء ثلاثا وقد تقدم في العلم استحباب  
 السلام ثلاثا وغير ذلك وفيه جواز الدعاء على الطالم لكس قال بعضهم محله ما اذا كان كافرا فاما  
 المسلم فيستحب الاستغفاره والدعاء بالتوبة ولوقيل لادلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان  
 بعيد الاحتمال أن يكون اطلع على الله عليه وسلم على ان المذكورين لا يؤمنون والاولى أن  
 يدعى لكل على بالهداية وفيه قوة نفس فأطمة الزهراء من صعرها الشرفها في قومها ونفسها  
 لكونها صرحت بشتمهم وهمزوس قرين فلم يردوا عليها وفيه ان المباشرة أككدس السبب  
 والاعانة لقوله في عقبة أشق القوم مع انه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كفرا وأذى للنبي صلى  
 الله عليه وسلم لكن الشفاء هنا بالنسبة الى هذه القصة لانهم اشتروا في الامر والرضا وانفرد  
 عقبة بالمباشرة فكان أشقاهم ولهذا اقتتلوا في الحرب وقتل هو صبرا واستبدل به على أن من  
 حدث له في صلاته ما يخضع امتدادها ابتداء لاسط صلاته ولوقد أدى وعلى هذا ينزل كلام المصنف  
 فلو كانت خاصة فأز الهافى الحال ولا أثر لها صحت اتفاقا واستدل به على طهارة فوث ما يور كل  
 له وعلى أن ازالة العناسة ليست فرض وهو ضعف وجهه على ماسبق أولى وتعقب الاول بأن  
 القورث لم يفرديل كان مع الدم كافي رواية اسرائيل والدم نجس اتفاقا وأجيب بان القورث والدم  
 كانا داخل السلي وجللة لسلي الطاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرمصة وتعقب بانها  
 ذبصة ونجس جميعا بانها نجاسة لانها ميتة وأجيب بان ذلك كان قبل التعبد يتصرم ذبا نجسهم  
 وتعقب بانها يحتاج الى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال وقال النووي الجواب المرضي انه صلى الله  
 عليه وسلم لم يعلم ما وضع على طهره فاستقر في صوره استعصا بالاصل الطهارة وتعقب بانها بشكل  
 على قولنا وجوب الاعادة في مثل هذه الصورة وأجيب بان الاعادة انما تجب في الفريضة فان  
 ثبت انها فريضة فالوقت موضع فعله أعاد وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم ينقل وبأن الله تعالى لا يقره  
 على التماذي في صلاة فاسدة وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لان جبريل أخبره أن فيها  
 قدرا يدل على أنه علم ما أتى على ظهره ان فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته  
 بالدعاء عليهم والله أعلم (قوله باب الصاق) كذا في رواية لا كثيرا لا يرى وهي لغة فيه وكذا  
 السنين وضعت (قوله في التوب) أي والبدن ونحوه ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة  
 أنه لا يقصد الماخذ داخله (قوله وقال عروة) هو ابن الزبير وهو ابن الحكم وأشار بهذا  
 التعليق الى الحديث الطويل في قصة الحديبية وسبق في مقامه في الشروط من طريق الزهري  
 عن عروة وقد علق منه موضعا آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس (قوله فذكر  
 الحديث) يعني وفيه وما تختم وغفل الكرماني فطن ان قوله وما تختم الى آخره حديث آخر يجوز  
 أن يكون الراوي ساق الحديثين سوفا واحدا أو يكون أمر التخم وقع بالحدسية انتهى  
 ولوراجع الموضع الذي صاق المصنف فيه الحديث تاما للطهارة الصواب والنجاسة بالضم هي  
 الصاعة كذا في المحمل والصاح وقيل بالميم ما يصرح من القم وبالعين ما يخرج من الخلق

(باب الصاق والخاط  
 وقوله في التوب) وقال  
 عروة عن المسور ومروان  
 خرج النبي صلى الله عليه  
 وسلم زمن حديبية فذكر  
 الحديث وما تختم النبي صلى  
 الله عليه وسلم لخصامة  
 الا وقعت في كعب رجل منهم  
 فذلك بها وجهه وجلده

والقرص من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه وقد نقل بعضهم فيه الاجماع لكن روى  
 ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابراهيم التيمي انه ليس بطاهر وقال ابن حزم صحيح عن سلمان  
 الفارسي وابراهيم التيمي ان اللعاب نجس اذا فارق الفم **(قوله)** حدثنا محمد بن يوسف هو  
 القرباني وسفيان الثوري وقدرى أبو نعيم في مستخرجهم هذا الحديث من طريق القرباني  
 وزاد في آخره وهو في الصلاة **(قوله)** طوله ابن أبي حريم هو سعيد بن الحكم المصري أحد  
 شيوخ البخاري نسب الى حده وأثبت روايته تصريح سعيد السماع له من أنس خلافا لما  
 روى يحيى القطان عن جابر بن سلمة انه قال حديث جديد عن أنس في البراق انما سمع من ثابت  
 عن أبي نضرة فظهور ان حديثه ليس فيه ومفعول سمعت الثاني محذوف العلم هو المراد انه كالمتن  
 الذي قبله مع زيادات فيه وقد وقع مطولا ايضا عند المصنف في الصلاة كما سأق في باب حكم  
 البراق باليد في المسح **(قوله)** بال لايحوز الوضوء باله ذنوبا المسكر هو من  
 عطف العام على الخاص والمراد بان التيمم لا يبلغ حد الاسكار **(قوله)** وكرهه الحسن أي  
 البصري روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال لا وضوء ينسذروى أبو عبيد من  
 طريق أخرى عنه أنه لا بأس بفعل هذا مسكراته عنه على التيمم **(قوله)** وأبو العالية روى  
 أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خليفة قال سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده  
 ماء أبستل به قال لا وفرواية أبي عبيد فكرهه **(قوله)** له لعله هو ابن أبي رباح روى أبو  
 داود ايضا من طريق ابن جريج عنه أنه كره الوضوء بالتيمم والين وقال ان التيمم أحب الى من  
 ذهب الاوزاعي الى جواز الوضوء بالينة كلها وهو قول عكرمة مولى ابن عباس وروى عن علي  
 وابن عباس ولم يصح عنهم ما قديمه أو خفيفه في المشهور عنه بنسذ التيمم واشترط أن لا يكون بمضرة  
 ماء وأن يصكون خارج المصر أو القرية وتلقه صاحباه فقال محمد يجمع به وبين التيمم قيل  
 الجواب وقيل استحبابا وهو قول اصحق وقال أبو يوسف بقول الجمهور لا يتوضأ به بحال واختاره  
 الطحاوي وذكره ايضا فان أبا حنيفة يرجع الى هذا القول لكن في المقيمين كتبهم اذا أتى  
 في المأتمرات غلا ولم يزل عنه اسم المأتمراز الوضوء به بلا خلاف يعني عدهم واستدلوا بحديث ابن  
 مسعود حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم لعله الجن ما في ادواتك قال نسد قال غرة طيبة وماء  
 طهور ورواه أبو داود والترمذي وزاد قنوصا وهذه الحديث أطلق على السلف على تضعيفه  
 وقيل على تقدير رحمة الله منسوخ لان ذلك كان حكمة ونزول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا  
 كان بالندسة بلا خلاف أو هو محمول على ماء أقيمت فيه تميرات ياسة لم تعبره وصفوا وانما كانوا  
 يصنعون ذلك لان غالب مياههم لم تكن حلوة **(قوله)** عن الزهري كذا الاصل وغيره ولا يذر  
 حدثنا الزهري **(قوله)** كل شراب أسكر أي كان من شأنه الاسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا  
 قال الخطابي في سبيل على ان قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان لانهم اصبغوه عموم  
 أشربها الى جنس الشراب الذي يكون منه السكر فهو كالوفاة كل طعام أشبع فهو حلال فانه  
 يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الاشباع وان لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض ووجه  
 احتجاج البخاري به في هذا الباب ان المسكر لا يصل شره يوما لا يصل شره لايحوز الوضوء به  
 اتفاقا والله أعلم وسيأتي الكلام على حكم شرب التيمم في الاشارة ان شاء الله تعالى **(قوله)**

• حدثنا محمد بن يوسف قال  
 • حدثنا سفيان عن حميد  
 عن أنس قال ريق النبي  
 صلى الله عليه وسلم في ثوبه  
 قال أبو عبد الله طوله ابن  
 أبي حريم قال خبرنا يحيى  
 ابن أيوب قال حدثني حميد  
 قال سمعت أنسا عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم • (باب) •  
 لايحوز الوضوء بالتيمم ولا  
 المسكر وكرهه الحسن وأبو  
 العالية وقال عطاء التيمم  
 أحب الى من الوضوء بالتيمم  
 والين • • حدثنا علي بن  
 عبد الله قال حدثنا سفيان  
 قال حدثنا الزهري عن  
 أبي سلمة عن عائشة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال كل  
 شراب أسكر فهو حرام



**باب غسل المرأة أباه** منسوب على المغفولة والدم منسوب على الاختصاص وأعلى البدن هو ما استحال أو بعض من كل ووقع في رواة ابن عباس كغسل المرأة الدم من وجه أبيها وهو بالفتح **(قوله)** عن وجهه في رواية الكشمش من وجهه وعن رواية غيره ما يعنى من أو ضمن الفصل معنى الإزالة وهذه الترجمة معقودة لسان أن إزالة العناسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقتضى في الموضوع بهذا ينظر ناسية أن رأى العالية حديث سهل **(قوله)** وقال أبو العالية هو الرابح بكسر الراء ياء تحتها وثة هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم ابن سليمان قال دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضوه فلما قبضت إحدى رجله قال امسحوا على هذه فأنها مريضة وكان بها حرة وزاد ابن أبي شيبة أنها كانت مصوبة **(قوله)** حدثنا محمد قال أبو علي الحياتي لم ينسب أحسن الرواة وهو عندى ابن سلام **(قوله)** وسأله الناس رجله حالية وأراد بقوله وما يقى وينه أحدى عند السؤال يكون أدل على صحة سماعه لقربه منه **(قوله)** يدوى يضم الدال على البناء المجهول وحذفت إحدى الواو بن في الكتابة كداود **(قوله)** ما يقى أحد أنما قال ذلك لأنه كان آسرى من الحبالة بالمدينة كاسرح به المصنف في النكاح في روايته عن قتيبة عن سفیان ووقع في رواية الجدي عن سفیان اختلاف الناس بأى شىء يدوى جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأى ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المعازي في وقعة أحد إن شاء الله تعالى وكان بينهما وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة **(قوله)** فأخذ يضم الهمزة على النون الميمول في الطب فغارات فاطمة الدم بزدي على الماء ككرة عمدت إلى حصر فاحرقها وألصقتها على الجرح فخرقا الدم وفي هذا الحديث مشروعية التدوى ومعالجة الجراح أو اتخذ الترس في الحرب وأن جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصدره من سيد التوكلين وفيه مباشرة المرأة لأبيها وكذلك لغريم من ذوى محارمها ومدواها لأمراضهم وغير ذلك مما يلقى الكلام عليه في المعازي إن شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** السوال هو بكسر السين على الألفض ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا **(قوله)** وقال ابن عباس هذا التعليق مقطوع من رواية المستطى وهو طرق من حديث طويل في قصة ميت ابن عباس عند خاتمه بمومة لتأخذ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقد وصله المؤلف من طرق منها بإفعله هذا في تفسير آل عمران وأقصدى كلام عبد الحق أن هذا اللفظ من أفراء مسلم وليس بمجد **(قوله)** عن أبي بردة هو ابن أبي موسى الأشعري **(قوله)** يستي يفتح أوله وسكون المهملة وفتح النشاة وتشديد النون من السن بالكسر والفتح أما لان السوال يتزعى الاسنان أو لانه يستنهاى يحددها **(قوله)** يقول أى النبي صلى الله عليه وسلم أو السوال مجازا **(قوله)** أع أع يضم الهمزة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهمزة ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد بن حماد بتقديم العين على الهمزة وكذا أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن القاضى عن عازم وهو أبو النعمان شيخ البخارى فيه ولا يداودهمزة مكسورة ثم هو التلويق في تخافهمزة بدل الها هو الرواية الأولى أشهر وأغما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الحروف وكلها ترجع إلى حكاية صوته أن يجعل السوال على طرف لسانه كما

**باب غسل المرأة أباه** منسوب على المغفولة والدم منسوب على الاختصاص وأعلى البدن هو ما استحال أو بعض من كل ووقع في رواة ابن عباس كغسل المرأة الدم من وجه أبيها وهو بالفتح **(قوله)** عن وجهه في رواية الكشمش من وجهه وعن رواية غيره ما يعنى من أو ضمن الفصل معنى الإزالة وهذه الترجمة معقودة لسان أن إزالة العناسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقتضى في الموضوع بهذا ينظر ناسية أن رأى العالية حديث سهل **(قوله)** وقال أبو العالية هو الرابح بكسر الراء ياء تحتها وثة هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم ابن سليمان قال دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضوه فلما قبضت إحدى رجله قال امسحوا على هذه فأنها مريضة وكان بها حرة وزاد ابن أبي شيبة أنها كانت مصوبة **(قوله)** حدثنا محمد قال أبو علي الحياتي لم ينسب أحسن الرواة وهو عندى ابن سلام **(قوله)** وسأله الناس رجله حالية وأراد بقوله وما يقى وينه أحدى عند السؤال يكون أدل على صحة سماعه لقربه منه **(قوله)** يدوى يضم الدال على البناء المجهول وحذفت إحدى الواو بن في الكتابة كداود **(قوله)** ما يقى أحد أنما قال ذلك لأنه كان آسرى من الحبالة بالمدينة كاسرح به المصنف في النكاح في روايته عن قتيبة عن سفیان ووقع في رواية الجدي عن سفیان اختلاف الناس بأى شىء يدوى جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأى ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المعازي في وقعة أحد إن شاء الله تعالى وكان بينهما وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة **(قوله)** فأخذ يضم الهمزة على النون الميمول في الطب فغارات فاطمة الدم بزدي على الماء ككرة عمدت إلى حصر فاحرقها وألصقتها على الجرح فخرقا الدم وفي هذا الحديث مشروعية التدوى ومعالجة الجراح أو اتخذ الترس في الحرب وأن جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصدره من سيد التوكلين وفيه مباشرة المرأة لأبيها وكذلك لغريم من ذوى محارمها ومدواها لأمراضهم وغير ذلك مما يلقى الكلام عليه في المعازي إن شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** السوال هو بكسر السين على الألفض ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا **(قوله)** وقال ابن عباس هذا التعليق مقطوع من رواية المستطى وهو طرق من حديث طويل في قصة ميت ابن عباس عند خاتمه بمومة لتأخذ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقد وصله المؤلف من طرق منها بإفعله هذا في تفسير آل عمران وأقصدى كلام عبد الحق أن هذا اللفظ من أفراء مسلم وليس بمجد **(قوله)** عن أبي بردة هو ابن أبي موسى الأشعري **(قوله)** يستي يفتح أوله وسكون المهملة وفتح النشاة وتشديد النون من السن بالكسر والفتح أما لان السوال يتزعى الاسنان أو لانه يستنهاى يحددها **(قوله)** يقول أى النبي صلى الله عليه وسلم أو السوال مجازا **(قوله)** أع أع يضم الهمزة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهمزة ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد بن حماد بتقديم العين على الهمزة وكذا أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن القاضى عن عازم وهو أبو النعمان شيخ البخارى فيه ولا يداودهمزة مكسورة ثم هو التلويق في تخافهمزة بدل الها هو الرواية الأولى أشهر وأغما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الحروف وكلها ترجع إلى حكاية صوته أن يجعل السوال على طرف لسانه كما

عند مسلم ولم يراد طريقه الداخل كما عندنا حديثنا في فوق ولهذا قال هنا كما هيتهوع والتروع  
 التقى أي له صوت كصوت المتقي على سبيل المبالغة ويستفاد منه مشروعية السؤال على  
 اللسان طولاً أما الاسنان فالأجيب فيها أن تكون عرضاً وفيه حديث مرسل عندنا في داود وله  
 شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء وفيه تأكيد السؤال وأنه لا يخص بالاسنان وأما من  
 باب التلطف والطيب لامن باب إزالة القاذورات لكونه صلى الله عليه وسلم لم يصفه وبوبوا  
 عليه استبناك الإمام بمضرة رعيته **(قوله عن حذيفة)** هو ابن العيان والاسناد كله كوفيون  
**(قوله يشوص)** بضم المجمة وسكون الواو بعدها همزة والشوص بالفتح الفصل والتلطف  
 كذا في الصحاح وفي المحكم الفصل عن كراع والتقية عن أبي عبد الله ذلك عن ابن الأباري  
 وقيل الأمر ارفع على الاسنان من أسفل إلى فوق واستدل بأنه بما أخو من الشوصة وهي  
 رشح ترفع القلب عن موضعها وعكسه انه لما يقال هو ذلك الاسنان بالسؤال أو الاصابع  
 عرضاً قال ابن حقيق العبد فيه استحباب السؤال عند القيام من النوم لأن اليوم مقتضى تغير  
 القلب لمساعدته من اجترار المعنى والسؤال آفة تتلفه فيسبب عند مقتضاه قال وظاهر  
 قوله من الليل عام في كل حال ويحتمل أن يخص عاذا قام إلى الصلاة **(قلب)** وبديل عليه  
 رواية المصنف في الصلاة إذا قام للهجد وسلم ثم رجع وحديث ابن عباس يشهد له وكان  
 ذلك هو السري في ذكره في التبرج قد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السؤال في الصلاة وفي الصيام  
 كما سأل في أما كتبنا الله تعالى في **(قوله باب)** دفع السؤال إلى الأكبر وقال  
 عفان قال الأصمعي أخرجه البخاري بالرواية **(قلت)** وقد وصله أبو حنيفة في صحيحه عن محمد  
 ابن اسحق الصفاي وغيره عن عفان وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه **(قوله راني)**  
 بفتح الهمزة من الرؤى وهوهم من ضهاوى رواية المستخلى راني تقدم الراوى الأول أشهر وسلم  
 من طريق علي بن نصر الجعفي عن محمد راني في المسامع والأصمعي رأيت في المنام فعل هذا  
 فهو من الروايات **(قوله فقبل لي)** فأنزل ذلك جبريل عليه السلام كما سجد كرم رواية ابن المبارك  
**(قوله كبر)** أي قدم الأكبر السن **(قوله قال أبو عبد الله)** أي البخاري اختصر ما في المتن  
 نعم هو ابن جاد واسمته هو ابن زيد اللبثي الذي ورواية نعم هذه وصلها الطبراني في الأوسط  
 عن بكر بن سهل عنه بلفظ آخر في جبريل إن أصكبر ورواها في الغيليات من رواية أبي  
 بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ أن أقدم الأكبر وقد رواه جماعة عن أصحاب ابن  
 المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والأصمعي والبيهقي عنهم بلفظ رأيت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يستقفا عطاهم أكبر القوم ثم قال ابن جبريل أمرني أن أكبر وهذا يقتضي  
 أن تكون القضية وقعت في القطة ويجمع بينه وبين رواية محمد أن ذلك لما وقع في القطة  
 أخرجه صلى الله عليه وسلم علماً في النوم تنبها على أن الأمر بذلك يوحى متقدماً فحفظ بعض  
 الروايات يحفظ بعض ويشهد له رواية ابن المبارك ماروا وأودوا بناسنا حسن عن عائشة  
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن وعندهم حلال فأوحى إليه أن أعط السؤال  
 الأكبر قال ابن بطال فيه تقدم ذي السن في السؤال ولحقه الطعام والشراب والمنى  
 والكلام وقال المذهب هذا ما يترتب القوم في الجلس فإذا تربعوا فالسنة فتقدم الامين

عن حذيفة قال كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم إذا قام  
 من الليل يشوص فاه  
 بالسؤال **(باب)** دفع  
 السؤال إلى الأكبر **وهو**  
 عفان حدثنا عن جبرية  
 عن نافع عن ابن عمر أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 أراني أنسألك بسؤال يخافني  
 ويحزن أحدهما أكبر من  
 الآخر فتأولت السؤال  
 الأصغر منهما ففضل لي كبر  
 فدفعته إلى الأكبر منهما  
 قال أبو عبد الله اختصره  
 فصح عن ابن المبارك عن  
 أسامة عن نافع عن ابن عمر

الوضوء • حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن منصور عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت مغيبك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسلم وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا إليك اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ونيك الذي أرسلت فإن كنت من ليلتك فأتيت على الفطرة واجعلهن آخر ما تكلم به قال فردتها على النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت ورسولك قال لا ونيك الذي أرسلت

٣ قوله ولغيري ذكر على وضوء كذا النسب التي يدينها وصار القسطلاني باب فضل من بات على الوضوء بالالف واللام ولا يورى ذرو الوقت والاصبني وضوء بالتسكير اه

فليصر اه معجمه

٤ قوله واجعلهن آخر ما تقول هذه رواية وعليها كتب شارحنا والرواية التي شرح عليها القسطلاني واجعلهن آخر ما تكلم به اه معجمه

وهو صحيح وسأقي الحديث فيه في الاشارة وفيه ان استعمال سائلة الغبر ليس يحكموه الا ان المستحب ان يغسل ثم يستعمله وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني السوائل لا يغسلها فإدأ به فاستلم ثم أغسل ثم أدفعه اليه وهذا دل على عظيم أدبها وكبير فطنتها لانهم تفصلوا بينها حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته تأدبا واستئذنا لا ويحتمل أن يكون المراد بامرها يغسله تطييبه وتليينه بالماء فيحتمل أن يستعمله والله أعلم

٥ قوله **باب فضل من بات على الوضوء** ولغيري ذكر على وضوء ٣ قوله أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر **قوله فتوضأ** ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل ان يكون مخصوصا بمن كان محدثا ووجه مناسبتة للترجمة من قوله فان كنت من ليلتك فأتيت على الفطرة والمراد بالفطرة السنة وقدر وي هذا الحديث النحاض وغيرهما من طرق عن البراء وليس في هذا كراهة الوضوء الا في هذه الرواية وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث عن علي أخرجه البزار وليس واحد منهما على شرط البخاري وسأقي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى **قوله واجعلهن آخر ما تقول** (٤) في رواية الكشي من آخر وهي تسببه لا يمنع أن يقول بعدهن شيئا مما شرع من الذكر عند النوم **قوله** قال لا ونيك الذي أرسلت قال الخطابي فيه جملة لمن منع رواية الحديث على المعنى قال ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونيك الى أنه كان نيا قبل أن يكون رسولا أولا نه ليس في قوله ورسولك الذي أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه جملة على منع ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكأنه أراد ان يجمع الوصفين صريحا وان كل وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة ولان الفاظ الاذكار توقيفية في تعين اللفظ وتقدير الثواب فرمما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان برادفة في الظاهر وألعله أوصى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو ذكره احترازا من أن يرسل من غير نبوة يكبر يل وغيرهم الملائكة لانهم رسل لا أنبياء فعلمه أراد تخليص الكلام من اللبس أولا ن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانهم مشترك في الاطلاق على كل من ارسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا فقول من قال كل رسول خير من غيره عكس لا يصح إطلاقه وامامنا استدله على انه لا يجوز ابدال لفظه قال يحيى الله متلافي الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزأنا الرواية بالمعنى فلا جملة فيه وكذا الجملة في معنى أجاز الاول دون الثاني لتكون الاول أحسن من الثاني لانا نقول الذات الخيرة صفات الرواية واحدة فبأى وصف وصفته تلك الذات من أوصافها اللائقة بعالم القصص والخبر عنه ولو تباينت معاني الصفات كما لو ابدل اسم الجنة أو كنيسة باسم فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلا عن أبي عبد الله البخاري أو عن محمد بن اسمعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب فانه يحتمل ما تقدمت من الراجحة التي ينشأها من ارادة التوقيف وغيره والله أعلم (تنبيه) في الكتبة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر وضوء أمر به المكلف في الفطرة وقوله في نفس الحديث واجعلهن آخر ما تقول فاشعر ذلك بختم الكتاب والله الهادي للسواب (خاتمة) اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه والاستطابة

والاستكباب من الاحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثا الموصول منها مائة وستة عشر حديثا والمذكور منها بالفظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثا فالذكر كرمها فيه وفيها مائة وثلاثة وسبعون حديثا والخالص منها احدون وخمسون حديثا ثلاثون منها معلقة والبقية موصولة وافقه مسلم على تحريجها سوى تسعة عشر حديثا وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه في وضو امره وحديث أبي هريرة في اغتسال وحديث ابن مسعود في الجهرين والروثة وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أبي هريرة في الرجل الذي هنت الكلب وحديث السائب بن زيد في خاتم النبوة وحديث سعيد وعمر في المسح على الخفين وحديث عمرو ابن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضغ من السويق وحديث أنس اذا نضح في الصلاة فليمن وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث حميرة في قراءة سقطت في سنن وحديث أنس في البزاق في التوب وفيمن الاثم الموقوف على العصابة والتابعين غيبة وأربعون أثر الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة والله أعلم

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الغسل﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الغسل﴾

وقول الله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون وقوله جل ذكرها أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم الله كان عفوا غفورا ﴿باب﴾ الوضوء قبل الغسل

كذا في رواية بتقديم البسملة وللاكثر بالعكس وقد تقدمت وجع ذلك وحذفت البسملة من رواية الاصل وعند باب الغسل وهو يضم الغن اسم للاغتسال وقبل اذا اراد به الماء فهو مضموم أو ما المصدر فيوضه الضم والفتح حكاه ابن سبويه وغيره وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم وقيل الغسل بالفتح فعل الغتسل والضم الماء الذي دسليه وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاثنان وحقيقة الغسل جريان الماء على الاعضاء واختلاف في وجوب ذلك فلم يوجبه الاكثر وقيل عن مالك والمزني وجوبه واحتج ابن بطال بالاجماع على وجوب امرار اليد على أعضائه الوضوء عند غسلها قال فيصير ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما وتعب بأن جميع من لم يوجب ذلك اجازوا غمس اليد في الماء للموضوء من غير امرار فبطل الاجماع وانتفت الملائمة ﴿قوله﴾ وقول الله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا قال الكرماني غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستقادم القرآن (قلت) وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لصدقته وهي أن لفظ التي في المائدة فاطهروا فيها اجمال وللفظ التي في النساء غتسلوا فغسلوا فغسلوا قوله تعالى في الخافض ولا تقربوهن حتى يطهرن فلذا طهرن أي اغتسلن اتفاقا ودلت آية النساء على أن استحابة الجنب الصلاة وكذا البعث في المسجد يتوقف على الاعتسال وحقيقة الاعتسال غسل جميع الاعضاء مع تيممها للعبادة عما العادة بالنسبة ﴿قوله﴾ بالوضوء وقيل الغسل أي استحبابه قال الشافعي رحمه الله في الام فرض الله تعالى الغسل مطلقا ليدرك فيه شيئا يداؤه قبل شيء فحكيما جامعاه المتكسر اجزاء اذا أتى بغسل جميع بدنه والاختيار في الغسل ما روت عائشة ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده وهو

في الموطأ كذلك قال ابن عبد البر هو من أحسن حديثي في ذلك (قلت) وقد رواه عن هشام  
وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير ما لك كما سئله إليه (قوله) كان إذا اغتسل أي شرع في  
الغسل ومن في قوله من الجنابة سببية (قوله) بدأ بفعل يديه بمحتمل أن يكون غسلهما للتطيف  
معلمهما من مستقرو سببية في حديث ميمونة تقوية ذلك ومحتمل أن يكون هو الغسل  
المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا الحديث عن هشام قبل أن  
يدخل حافي إلا ما رواه الشافعي والترمذي وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذلك المسلم من رواية أبي  
معوية ولا بد من رواية جابر بن زيد كلاهما عن هشام وهي زيادة جلية لأن بتقديم غسله  
يغسل الأيمن من مسه في أثناء الغسل (قوله) كما يتوضأ للصلاة فيه احتراز عن الوضوء الغروي  
ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع  
أشبهه الجسد في الغسل ويحتمل أن يكتب يغسلها في الوضوء من أعادته وعلى هذا فصالح إلى أنه  
غسل الجنابة في أول عضو وانما تقدم غسل أعضاء الوضوء وتشترطها لها ولتوصل له صورة  
الطهارة بين الصغرى والكبرى وإلى هذا جزم الدودي شارح المختصر من الشافعية فقال يقدم  
غسل أعضاء وضوءه على ترتيب الوضوء لكن نية غسل الجنابة وقيل ابن بطال الاجماع على  
أن الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقيل ذهب جماعة منهم بأبو رويدا وغيرهما إلى أن  
الغسل لا ينوب عن الوضوء فحدث (قوله) في كل بها أي بأصابعه التي أدخلها في الماء لمسلم ثم  
ياخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ولقمة رمذي والتساق في طريق ابن عيينة ثم يشرب  
شعره الماء (قوله) أصول الشعر) ولكنك شئ من أصول شعره أي شعر رأسه ويدل عليه رواية جابر  
ابن سلمة عن هشام عند البيهقي يحلل بها شعر رأسه الأيمن فتيح بها أصول الشعر ثم يغسل بشق  
رأسه الأيسر كذلك وقال القاضي عياض احتج به بعضهم على تحلل شعر الجسد في الغسل أما  
لعموم قوله أصول الشعر وأما القياس على شعر الرأس وفائدة التفضل بإصال الماء إلى الشعر  
والبشرة ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء وتأنيس البشرة قليلا يصيبها بالصاب ما سألني به  
ثم هذا التفضل غير واجب اتفاقا إلا أن كان الشعر ملبدا بشئ يحول بين الماء وبين الوصول إلى  
أصوله وإقنه أعلم (قوله) ثم يدخل) اغتذره بلفظ المضارع وما قبله مذكور بلفظ الماضي وهو  
الأصل لإرادة استحضار صورة الحال للسامعين (قوله) ثلاث غرف) يضم المجعوتين في الجمع  
غرفة فوهي قدما ينصرف من الماء الكف ولكنك شئ من ثلاث غرفات وهو المشهور في جمع القلة  
وفيه استحباب التثنية في الغسل قال النووي ولا تعطل فمخلافا لما انفرد به الماوردي فإنه قال  
لا يستحب التكرار في الغسل (قلت) وكذا قال الشيخ أبو علي السفي في شرح الفروع وكذا  
قال القرطبي وحمل التثنية في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الاستبصار ما كان  
مقتضاها أن كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس وسألت في آخر الكلام على حديث  
ميمونة زيادة في هذه المسئلة (قوله) ثم يفيض أي يسيل والإفاضة الإسالة واستبدل به من لم يشرط  
الدلك وهو ظاهر وقال المازري لا يحقه لأنه لا فاض يعني غسل والخلاف في الغسل قائم (قلت)  
ولا يخفى ما فيه والله أعلم وقال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر  
التكرار (قلت) بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما التساق والبيهقي من رواية أبي سلمة عن

حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن هشام  
عن أبيه عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه صلى الله عليه وسلم  
كان إذا اغتسل من الجنابة  
بدأ بفعل يديه ثم توضأ كما  
يتوضأ للصلاة ثم يدخل  
أصابعه في الماء فيحلل بها  
أصول الشعر ثم يصب على  
رأسه ثلاث غرف بيديه ثم  
يفيض الماء

عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم تيمم  
 ثلاثا ويستشق ثلاثا ويغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا (قوله على  
 جلده كله) هذا التأكيد على أنه يجب جميع جسمه بالغسل بعدما تقدم وهو يؤيد الأول  
 الأول أن الوضوء مستقلة قبل الغسل وعلى هذا فنسبوا الغسل الوضوء أن كان محدثا والا  
 فسنة الغسل واستدل بهذا الحديث على استحباب تكال الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل  
 الرجلين في فراغه وهو ظاهر من قولها كما تروى الصلاة وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة  
 من هذا الوجه لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره ثم أفاض على سائر  
 جسده ثم غسل رجله وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام قال البيهقي  
 غريبة صحيحة (قلت) لكن في رواية أبي معاوية عن هشام نقلتم شاهد من رواية أبي سلمة  
 عن عائشة أن رجلا أودع الطائسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند نسائي وزاد  
 في آخره فإذا فرغ غسل رجله فامأ أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها وضوء  
 الصلاة أي أكثره وهو ما سوي الرجلين ويجعل على ظاهره ويستدل برواية أبي معاوية على  
 جواز تقريظ الوضوء ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم غسل رجله أي أعاد غسلها  
 لاستحباب الغسل بعد أن كان غسلها في الوضوء غير وافق قوله في حديث الباب ثم يفيض على  
 جلده كله (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القزويني وسبقنا هو الثوري وجرم الكرماني بان  
 محمد بن يوسف هو البكندى وسبقنا هو ابن عينة ولا أدري من أين له ذلك (قوله وضوء الصلاة  
 غير رجله) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل إلى آخره وهو مخالف لظاهر رواية  
 عائشة ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على المجاز كما تقدم وإما بحمله على أنه آخرى  
 وبحسب اختلاف هاتين الجاليتين اختلف علماء هذه الجهور إلى استحباب تأخير غسل  
 الرجلين في الغسل وعن مالك أن كان المكان غير نظيف فاستحب تأخيرهما والأول تقدم  
 وعند الشافعية في الأفضل قولان قال الثوري أحدهما وأشهرهما وتأخيرهما أنه يكمل وضوءه  
 قال لأن أكثر الروايات عن عائشة ومعمونة كذلك انتهى كذا قال أبو إسحق في من الزوايات  
 عنهما التصريح بذلك بل هي إما محتملة كرواية تروى وضوءه للصلاة أو ظاهرة في تأخيرهما  
 كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهدها من طريق أبي سلمة ووافقها أكثر الروايات عن معمونة  
 أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ورواها تقدم في الحفظ واللقه على جميع من رواه من  
 الأعمش وقول من قال انما فعل ذلك مرة لبيان الجواز متعقب فان في رواية أحمد عن أبي معاوية  
 عن الأعمش ما يدل على المواظبة وقطعه كان إذا اغتسل من الجنابة يده أو يغسل يديه ثم يفرغ  
 يمينه على شماله فيغسل فرجه فذكر الحديث وفي آخره ثم يني فيغسل رجله قال القزويني  
 الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء (قوله وغسل  
 فرجه) فيه تقديم وتأخير لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء إذا الواو لا تقتضي الترتيب وقدين  
 ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المنصف في باب الستر في الغسل فذكر أن لا يغسل البدن ثم غسل  
 الفرج ثم مسح يدهما لم يأت في الوضوء غير رجله وأقربهم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (قوله  
 هذه غسله) الإشارة إلى الأفعال المذكورة أو التقدير هذه مصفة عنه ولكن شهي في هذا غسله وهو

على جلده كله  
 محمد بن يوسف قال  
 حدثنا إسحاق بن الأعمش  
 عن سالم بن أبي الجعد عن  
 كريب عن ابن عباس عن  
 معمر بن الزبير عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قالت تروى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 وضوء الصلاة غير رجله  
 وغسل فرجه وما أصاب من  
 الأذى ثم أفاض عليه الماء  
 ثم غشي رجله فغسلها هذه  
 غسله من الجنابة

ظاهروا أشارا لاسماعيل الى ان هذه الجملة الاخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعدون زائدة بن  
 قدامة بن ذلك في روايته عن الاعمش واستدل البصري بحديث ميمونة هذا على جواز تقرير  
 الموضوع وعلى استحباب الإفراغ باليمين على الشمال لدخول من الماء لقوله في رواية أبي عوانة  
 وحفص وغيرهما ثم أفرغ يمينه على شماله وعلى مشروعية الحفصة والاستسقاء في غسل  
 الجنابة لقوله فيها ثم تحمض واستنشق وتسلط به الحنفية للقول بوجودها وتعقب بأن الفعل  
 الجرد لا يدل على الوجوب الا اذا كان بيانا للمحل تعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك قاله ابن  
 دقيق العيد على استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة  
 ثم ذلك يده الأرض أو بالحائط قال ابن دقيق العيد قد يترشح منه الاكتفاء بغسله واحدة  
 لازالة النجاسة والفصل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار وفيه خلاف انتهى وصحح النووي  
 وغيره انه يجوز لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة بل يحتمل أن يكون  
 للتتليف فلا يدل على الاكتفاء ما دلت اليد بالأرض فللمباغضة فيه ليكون أقوى كما قال البصري  
 وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الأصل ليس مقصودا على  
 ازالة النجاسة وقوله في حديث الباب وما أصابه من أذى ليس بظاهر في النجاسة أيضا واستدل  
 به البصري أيضا على ان الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى ان من توضأ بنية الفصل ثم  
 أكل باقى أعضاءه لا يشرع له تجديد الموضوع من غير حدث وعلى جواز نقض البدن من ماء  
 القبل وكذا الموضوع وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولغفله لا تنقضوا أيديكم في  
 الموضوع فانها من أوح الشيطان قال ابن الصلاح لم أجده وتبعه النووي وقد أخرجه ابن حبان  
 في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ولولم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن  
 صالحا لأن يحتاج به على استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت وقد عقد المصنف لكل  
 مثله بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطرق ومدارها على الاعمش وعند بعض الرواة  
 عنه ما ليس عند الآخر وقد جمعت فوائدها في هذا الباب وصرح في رواية حفص بن غياث عن  
 الاعمش بسماع الاعمش من سالم بن عبد الله في الاستناد ثلاثة من التابعين على الولاية الاعمش  
 وسالم وكريب وجهان بيان ابن عباس وخالفه ميمونة بنت الحارث وفي الحديث من الفوائد أيضا  
 جواز الاستعانة بأحد من ماء القبل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره وضعت لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم غلا في رواية عبد الواحد ما يقتل به وفيه خدمة الزوجات لازواجهن  
 وفيه الصب باليمين على الشمال لغسل الفرج بها وفيه تقديم غسل الكف عن غسل الفرج لمن  
 يريد الاغتراق لتلايد خلفهما في الماء وفيها ما له له يستقذرا ما اذا كان الماء في ابريق مثلا  
 فالاولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الموضوع ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التخصيص  
 على مسح الرأس في هذا الموضوع وتسلط به المالكية لقولهم ان وضوء القبل لا يمسح فيه الرأس بل  
 يكتفى عنه بغسلها واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حنيفة وغيره فناولته ثوبا فلم ياخذها على  
 كراهة التنشيف بعد الغسل ولا حجة فيه لانها واقعة حال تطرق اليها الاحتمال فيجوز أن يكون  
 عدم الاخذ لآخر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لآخر يتعلق بالخرقة أو لكونه كان مستجلا أو  
 غير ذلك قال المهلب يحتمل تركه التوب لابقاء بركة الماء أو للتواضع أو لشيء من أفعال التوب من حرير

أو ومن وقد وقع عندنا جدوا الاسماعيلي من روايه أي عوانة في هذا الحديث عن الاعمش قال  
 قد كرت ذلك لأبراهيم النخعي فقال لا بأس بالمتدبل وإنما رد مخافة أن يصير عادة وقال التيمي في  
 شرحه في هذا الحديث دليل على أنه كان يتشكك ولو لا ذلك لم تأمه بالمتدبل وقال ابن دقيق العيد  
 نقضه المايهيد يدل على أن لا كراهة في التنسيف لأن كلامهما إزالة وقال النووي اختلف  
 أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه وقبل مكروه وقبل مباح وقبل مستحب  
 وقبل مكروه وفي الصف مباح في الشتاء واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المظهر  
 خلافاً لمن غلظ من الحنفية فقال بنعاسه **(قوله)** غسل الرجل مع امرأته عن  
 عروقه أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري وقالهم إبراهيم بن محمد فرواه عنه من  
 القاسم بن محمد أخرجه الترمذي وروى أبو زرعة الأول ويحتمل أن يكون الزهري شخفاً  
 فإن الحديث محفوظ عن عروقه والقاسم من طرق أخرى **(قوله)** أنا والني) يحتمل أن يكون  
 مفعولاً معه ويحتمل أن يكون عطفاً على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب  
 لكونها هي السبب في الاعتسال فكانها أصل في الباب **(قوله)** من أنا واحد من قدح  
 من الأولى ابتداءً بقول الثانية يبينه محتمل أن يكون قدح بدلاً من أنا بتكرار حرف الجر وقال  
 ابن التين كان هذا إلا أن من شبهه وهو يفتح المجبة والموحدة كما تقدم فوضيحه في صفة الوضوء  
 من حديث عبد الله بن زيد وكان مستنده ما رواه الحاكم من طريق جلد بن سلمة عن هشام بن  
 عروة عن أبيه يوفى بظنه وزمن شبهه **(قوله)** يقال له الفرق) ولما كان الزهري هو الفرق وزاد  
 في روايته من البخاية أي سبب البخاية ولا يداود البخالسي عن أبي أي ذنب وثلك القسح  
 يومئذ في الفرق قال ابن التين الفرق تسكن الراء وروىناه بقصها ويجوز بعضهم الأمرين  
 وقال القتيبي وغيره هو بالفتح وذل النووي الفتح أفصح وأشهر وزعموا أن الوليد الباجي أنه  
 الصواب قال وليس كما قال بل هما لغتان (قلت) لعل مستند الباجي ما حكاه الأزهرى عن ثعلب  
 وغيره الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب الفتح انتهى وقد حكى الأسكنا أبو زيد  
 وأبريد وغيرهما من أهل اللغة والذي يروى أنها بالفتح والله أعلم وحكى ابن الأثير أن الفرق  
 بالفتح ستة عشر رطلاً والأسكان مائة وعشرون رطلاً وهو غريب أما مقداره فعند مسلم في آخر  
 رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة الفرق ثلاثة أصع قال  
 النووي وكذلك قال الجاهلي وقيل الفرق صاعان لكن قل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق  
 ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً وله يدا اتفاق أهل اللغة والاتقيد قال بعض  
 الفقهاء من الحنفية وغيرهم إن الصاع ثمانية أرطال وتكونوا إجراوى عن مجاهد في هذا الحديث  
 الاق عن عائشة أم المؤمنين أنها ثمانية أرطال والصحيح الأول فإن الحزنا ليعارضه بالتحديد أيضاً  
 فلم يصح مجاهد بن الإمام المذکور صاع فيصلى على اختلاف الأوامر مع تقاربها ويؤيد كون  
 الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن جبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ قدر ستة أقداساً وقلط  
 يكسر القاف وهم باتفاق أهل اللغة قسماً صاع ولا اختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً  
 فصم إن الصاع خمسة أرطال وثلاث وتوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذي لا الفسل ثمانية  
 أرطال والذي لا كذا القطر وغيره خمسة أرطال وثلاث وهو ضعيف ومباحث المتأخرين في باب  
 وضوء الرجل مع امرأته واستدل به الداودى على جواز نظره إلى رجل إلى عورة امرأته وعكسه

**(باب)** غسل الرجل مع  
 امرأته حديثنا آدم بن أبي  
 إياس قال حدثنا ابن أبي  
 ذئب عن الزهري عن عروة  
 عن عائشة قالت كنت  
 أسأل أباي وأبني صلى الله  
 عليه وسلم من أنا واحد من  
 قدح يقال له الفرق



ويؤيده ما رواه ابن جبان عن طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بجمعه وهو نص في المسئلة والله أعلم

**(قوله ما غسل بالصاع)** أي غسل الصاع ونحوه أي ما يقاربه والصاع تقدم أنه خمسة أرطال وثلاث برطل بقدره وعلى ما قاله الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما وربع النوى أنه مائة وعثمانية وعشرون درهما واربعة أسباع درهم وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال إنه كان في الأصل مائة وعثمانية وعشرين واربعة أسباع ثم زادوا فيه مثقالا لراقة جبر الكسرة فصارت مائة وثلاثين قال والصعل على الأقل لأنه هو الذي كان موجودا وقت تقدير العلماء به **(قوله حدثنا عبد الله بن محمد)** هو الجعفي وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وأبو بكر بن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص شاركت شخصه بأبيلة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهريا مدنيًا مشهورا بالبكنة وقد قيل إن اسم كل منهما عبد الله **(قوله وأخوه عائشة)** زعم الداودي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقال غيره هو أخوها الماهو الطليل بن عبد الله ولا يصح واحدا منهما المأدوي مسلم من طريق معاذ والتسائي من طريق خالد بن الحرث وأبو عوافة من طريق يزيد بن هرون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاة وقال النوى وجماعة أنه عبد الله بن يزيد معقدين على ما وقع في صحيح مسلم في الجنازة عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد ضع عائشة عنها فذكرنا غير هذا ولم يعين عندي أنه المراد هنا لأنها أخت من الرضاة وهو كثير بن عبد رضيع عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الآداب المفرد للبخاري وسنن أبي داود من طريق أبي سعيد بن كبر عنه وعبد الله بن يزيد بصري وكثير بن عبيد كوفي فيصير مثل أن يكون المبهمة هاهنا أحدهما ويحتمل أن يكون غيره هما أعلم **(قوله فذعت بأنا مضى)** بالجز والتويز صفة لا يابى في رواية كريمة نحوها بالنصب على أنه نعت للجبرور باعتبار المحل أو بأضمار أعني **(قوله)** وبيننا وبينها حجاب قال القاضي عياض غلظه أنهم أرادوا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يصل نظره للصرم لأنها خالة أي سلة من الرضاة أرضعته أختها أم كلثوم وانما سترت أسافل بدنهما عما لا يصل للصرم النظر إليه قالوا لم يكن لاغتسالها بمحضرتيها معنى وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التحليم بالفعل لأنه أوقع في النفس ولما كان السؤال محتملا للكشفة والكسوة ثبت لهما ما يدل على الأمرين معا ما الكسفة لا لاقتصار على إقاضة المله واما التكية فبالاكتفاء بالصاع **(قوله)** قال أبو عبد الله أي البخاري المصنف **(قال يزيد بن هرون)** هذا التعليق وصله أبو عوافة أو تميم في مستخرجيهما **(قوله)** وبهز بالزاي المجعولة هو ابن أمدو وحديثه موصول عند الأصمعي وزاد في روايتهما من الجنابة وعندهما أيضا على رأسها ثلاثا وكذا عند مسلم والقسائي **(قوله)** والجدي يضم الجيم وتشديد الدال ذنة إلى جنة ساحل مكة وكان أصلهما التكنسكن البصرة **(قوله)** قدر صاع بالكسرة على الحكاية ويجوز النصب كما تقدم والمراد من الروايتين أن الاقتسال وقع على الصاع من الماهة فصره بالاكتفاء

**(قوله)** حدثنا عبد الله بن محمد هو الجعفي **(قوله)** حدثنا يحيى بن آدم قال أبو علي الجبائي ثبت لجسع الرواة إلا لا يذرعن الجوى فسقط من روايته يحيى بن آدم وهو وهم فلا يصل السند إليه **(قوله)** زهير هو ابن معاوية وأبو اسحق هو السبيعي وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي

**(باب)** غسل الصاع ونحوه حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثني عبد الصمد قال حدثني شعبة قال حدثني أبو بكر بن حفص قال سمعت أبابيلة يقول دخلت أنا وأخوه عائشة على عائشة فإلهما أخوها عن غسل النبي صلى الله عليه وسلم فذعت بأنا مضى من صاع فاعتسلت وأفاضت على رأسها وبيننا وبينها حجاب قال أبو عبد الله قال يزيد بن هرون وبهز والجدي عن شعبة قدر صاع حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا زهير

ابن أبي طالب المعروف بالباقر **(قوله هو أبوهم)** أي علي بن الحسين **(وعنده)** أي عند جابر **(قوله قوم)** كذا في التسمية التي وقفت عليها من البخاري ووقع في العمدة عند قوم به زيادة الهاء ويجعلها شراحيها خبرا يعود على جابر وفيه ما فيه وليست هذه الرواية في مسلم أصلا وذلك وارد أيضا على قوله أنه يخرج المتفق **(قوله فسألوه عن الفسل)** أفادوا حتى يراهوه في مسنده ان متولى السؤال هو أبو جعفر الرازي فخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال سألت جابرا عن غسل الجنابة وعن التساقط في رواية عنه بسبب السؤال فخرج من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عن أبي جعفر قال سألنا في الفسل عند جابر فكان أبو جعفر يروي السؤال الواسع في السؤال في هذه الرواية إلى الجمع مجازا القصد هم ذلك ولهذا أقر جابر الجواب فقال يكفيك وهو بفتح أوله وسياق مزيد لهذا الموضوع في الباب الذي يليه **(قوله فقال يرسل)** إذا الاستعجال منهم أي من القوم وهذا يؤيد ما ثبت في رواية اتانان هذا القائل هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الذي يعرف بأبو هارن الحنفية كجرحه به صاحب العمدة وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمي وجابر أنصاري **(قوله أوفى)** يحتمل الصفة والقدار أي أطول وأكثر **(قوله وخبرنيك)** بالرفع عطفا على أوفى الخبر به عن هو وفي رواية الأصلية أو خبرا بالنصب عطفا على الموصول **(قوله ثم أمنا)** فاعل أمنا هو جابر كإسباغ ذلك وانحصار فعله في كلب الصلاة ولا التفات إلى من جعلهم مقوله والفاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتياج بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم والاتقاد إلى ذلك وفيه جواز الرخص على من يماري بفعله إذا اقتصد الرضا الحق وتقدّر السامعين من مثل ذلك وفيه كراهة التلخيص والاسراف في المله **(قوله عن عمرو)** هو ابن دينار وفي مسند الجدي حدثنا سفيان الثوري أن أبا الشعثاء وهو جابر بن زيد المذکور **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف **(قوله كان ابن هبنة)** كذا رواه عنه أكثر الرواة وأما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه فقليلوا تعاريج البخاري رواية أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين لأن من جله المرحمات عندهم قدم السماع لأنها مظنة قوة حفظ الشيخ ولو رواية الآخر بن جهة أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عددا وملازمة لسفيان ووجهها الإجماع على من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم في حالة إقامة مع موعظة فبدل على أنه أخذه عنها وقد أخرج الرازي المذکور الشافعي والجلبي وابن أبي عمير وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن صفين ومسلم والشافعي وغيرهما من طريقهم يستقل من هذا البصان البخاري لا يرى التسوية بين عن فلان وبين أن فلانا وفي ذلك بحث يطول ذكره وقد حققته فيما كتبه على كلب ابن الصلاح وأدعى بعض الشارحين أن حديث موعظة هذا الانساسة بالترجمة لا لم يذكر فيه قدرا إلا أن الجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى وهي أن أواميرهم كانت مغفارا كما صرح به الشافعي في عمدة مواضع فبدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوه أي نحو الصاع ويحمل المطلق فيه على التقيد في حديث عائشة وهو الفرق لكون كل منهما زوجه وأغفلت معه فيكون حصه كل منهما أزيد من صاع فبدخل تحت الترجمة ما يقرب والله أعلم **(قوله باب)** من أقاض على رأسه ثلاثا تقدم حديث موعظة عائشة في ذلك **(قوله حدثنا زهير)**

عن أبي اسحق قال حدثنا أبو جعفر أنه كان عند جابر ابن عبد الله هو وأبو نعيم قوم فسألوه عن الفسل فقال يكفيك صاع فقال يرسل ما يكفيك فقال جابر كان يكفي من هو أوفى منك شعرا وخبرنيك ثم أقاض ثوب حدثنا أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يفتسلان من انما واحد قال أبو عبد الله كل ابن هبنة يقول أخبرا عن ابن عباس عن موعظة والصحيح ما رواه أبو نعيم **(باب)** من أقاض على رأسه ثلاثا حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي اسحق قال حدثني سليمان ابن مرد قال حدثني جبير ابن مطعم

هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاستناد وزل في الباب الذي قبله وأبو اسحق هو  
 السبيعي أيضا وسليمان بن صردخراني وهو من أفاضل الصحابة وأبو مبهم الميملة وفتح الراموشه  
 من مشاهير الصحابة نفسه رواية الاقران **(قوله)** أما أنا فاقبض بضم الهزة وقسم أما محذوف  
 وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سبيهم من هذا الوجه وأوله عنده ذكر واعد النبي صلى الله عليه وسلم  
 الفسل من الجنابة فقد ذكره ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق تذاواني الفسل عند  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا فقد ذكر الحديث وهذا  
 هو القسم المحذوف ودل قوله ثلاثا على ان المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ولمسلم من وجه آخر  
 ان الذين ما لواعن ذلك هم وقد تنصف والسياق مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يفيض  
 الا ثلاثا وهي محقة لان تكون للتكرار ومحقة لان تكون للتوزيع على جميع البدن لكن  
 حديث جابر في آخر الباب يقوى الاحتقال الاول وسند كراميه **(قوله)** كذا ثلاثا أكثر  
 وللكشميهي كلاهما وحكي ابن التين ان في بعض الروايات كانا هما وهي مخرجة عن من يراها  
 ثنية ويرى ان الثنية لا تغفر كقوله قد بلغنا في الحديث ثنها وهكذا القول في رواية الكشميهي  
 وهو مذهب القرافي كلاهما للبصريين ويمكن أن يصرح بالرفع فيها على القطع **(قوله)** حدثني  
 ولا أصلي حدثنا (عبد بن بشار) هو بن داود كصره له الاسماعيلي في روايته حيث أخرجه عن  
 الحسن بن صفوان وغيره عنه وأبوه بالموحدة ويقبل المجهلة بخلاف وليس في الصحبة بهذه  
 الصورة غيره قاله أبو علي الجنابي وسجاعة بعد موثقه بعض المتأخرين فضبطه جنتا وسنة مهلة  
 واختابته عليه ثلاثا بغيره فإنه لا يخفى على من له أدنى عمارسة في هذا الشأن **(قوله)** محمول بكسر  
 أوله واسكان المجهلة ويوزن محمدا أيضا وهذا ان الوجهان في رواية أبي ذر الاول للثلاث الثاني لابن  
 عسار وليس في البصري سوى هذا الحديث ومحمد بن علي شنه هو أبو جعفر المعروف بالباقر  
**(قوله)** يفرغ بضم أوله **(قوله)** ثلاثا أي غرقات زاد الاسماعيلي قال شعبة أعلمنهم غسل الجنابة  
 وفيه وقال رجل من بني هاشم ان شعري كثير فقال جابر شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 أكثر من شعرك وأطيب **(قوله)** حدثنا معمر (اسكان العين في أكثر الروايات وهو جزم المزي في  
 رواية القاسبي وزن محمد ويهجن الحاكم وليس له أيضا في البخاري غيره هذا الحديث وقد نسب  
 الى جده سام فقال معمر بن سام وهو بالمهمله وتحذف الميم **(قوله)** ابن علك فيه تجوز فإنه ابن  
 عمه والله على بن الحسين بن علي بن أبي طالب والحنيفة كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد  
 فاطمة رضي الله عنها قولن له محمد أفاشهر بالنسبة اليها وقول جابر أنا في شعره ان سؤال الحسن  
 ابن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله لان ذلك كان عن  
 الكمية كما أشعر بذلك قوله في الجواب يكفك صاع وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله كيف  
 الفسل ولكن الحسن بن محمد في المستلذين جميعا هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب الكمية  
 ما يكفي أي الصاع ولم يعط وقال في جواب الكمية اني كثير الشعر أرى قاحتاج الى أكثر من  
 ثلاث غرقات فقال لجابر في جواب الكمية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعرا منك  
 وأطيب أي واكثر في الثلاث فاقضى أن الاتقاء يحصل بهما وقال في جواب الكمية ما تقدم  
 وناسب ذكره لغيره لان طلب الازدياد من الماء يلطف فيه التصري في ابدال الماء الى جميع الجسد

قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أما أنا  
 فأقبض على رأسي ثلاثا  
 وأشار بيده كنيهما  
 حدثني محمد بن بشار قال  
 حدثنا غندر قال حدثنا  
 شعبة عن محمول بن راشد  
 عن محمد بن علي عن جابر بن  
 عبد الله قال كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يفرغ على  
 رأسه ثلاثا حدثنا أبو  
 نعيم قال حدثنا معمر بن  
 يحيى بن سام قال حدثني  
 أبو جعفر قال قال لي جابر  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالحسن بن محمد بن الحنفية  
 قال كيف الفسل من الجنابة

فقلت كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ ثلاثة أكف ويضعها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده فقال لي الحسن اني رجل كثير الشعر فقلت كان النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منك شعرا (باب) الفسل من قواعد حديثنا موسى قال حدثنا عبد الواحد عن الاعشى عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء الفسل ففسل به مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ على خاله ففسل مذابه ثم مسح به الأرض ثم مضى واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم أقاض على جسده ثم تحول من مكانه ففسل قدميه (باب) من بدأ بالخلاب والطيب عند الفسل حدثنا محمد بن المنذر قال حدثنا أبو عاصم عن حفظة عن القاسم عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعا ثوبين نحو الخلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر فقال بهما على رأسه

وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورع وأتق الناس قوما أعلمهم به وقد أكتفى بالصاع فاشا رجاء إلى أن الزيادة على ما أكتفى به تنفع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت إليه (قوله ثلاث أكف) وفي رواية تركية ثلاثة أكف وهي جمع كف والكف نذر كروتوتش والمراد أنه يأخذ في كل مرة كمين ويبل على ذلك رواية أخرى بن زاهره من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في آخر الحديث وبسط يديه ويؤيد به حديث جابر بن مطعم الذي في أول الباب والكف اسم جنس فيعمل على الاثنين ويحتمل أن تكون هذه الفرقان الثلاث للكرار ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس عرقه كما سألني في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قهرها (قوله) ما غسل مرة واحدة قال ابن بطال يستأخذ ذلك من قوله ثم أقاض على جسده لأنه لم يقيد بعد فيعمل على أقل ما يسيى وهو المتر الواحد لأن الأصل عدم الزيادة عليها (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وباقي الأساد ولتن تقدم في باب الوضوء قبل الفسل (قوله في هذه الرواية) ففسل يده ولكن شبيه في يده (مرتين أو ثلاثا) الشك من الاعشى كما سألني من رواه أبي عروانة عنه وغسل الكرواني فقال الشك من ميمونة (قوله مذابه) هو جمع ذكر على غير قياس وقيل واحد مذ كرواكنهم فرقوا بين العضوين خلافاً للآخر قال الاخفش هو من الجمع الذي لا واحد له وقيل واحد مذ كروا قال ابن خروف انما جمعه مع أنه ليس في الجسد الا واحداً نظراً إلى ما اتصل به وأطلق على الكل اسمها فكأنه جعل كل جزء من المجموع كذا كرف حكم الفسل (قوله) من بدأ بالخلاب والطيب عند الفسل مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قد يبدو حديثاً على جماعة من الأئمة فيهم من نسب البضاري فيها إلى الروم وهم منهم من ضبط لفظ الخلاب على غير المعروف في الرواية لتسببه المطابقة ومنهم من تكلف لها توحيها من غير تغيير فاما الطائفة الأولى فالهمم الاسماعيلي فإنه قال في مستخرجهم رحم الله أباعد الله يعني البضاري من ذا الذي يسلم من الخلط مسبق إلى قلبه ان الخلاب طيب وأي معنى للطيب عند الاغتسال قبل الفسل وانما الخلاب تام هو ما يغلب فيه يسمى خلابة وغلابة قال وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه كان يغتسل من خلابة انتهى وهي رواية ابن خروف عن ابن حبان أيضاً وقال الخطابي في شرح أعيان السلف انما يسبغ قدر خلابة ناقة قال وقد ذكره البضاري وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه فوهم أنه يريد به الخلاب الذي يستعمل في غسل الأيدي وليس الخلاب من الطيب في شيء وإنما هو ما قسرت لك قال وقال الشاعر

صاحل ريت أو سمعت براعي رذق الضرع ما فرى في الخلاب

وتبع الخطابي ابن خروف في المطالع وابن الجوزي وجماعة وأما الطائفة الثانية فاولهم الأزهري قال في التهذيب الخلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام المنخفضة أي ما يغلب فيه كالمغلب فمضموم وانما هو الخلاب يضم الجيم وقشد بدأ اللام هو ما الورع فإسرى معرب وقد أشكر جماعة على الأزهري هذا من جهة أن المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة المعنى أيضاً قال ابن الأثير لأن الطيب لا يستعمل بعد الفسل البقي منه قبله أو لأن لانه اذا بدأ به ثم اغتسل أذهب الماء وقال الحميدي في الكلام على غريب الصحاح ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث قدرا الصاع في موضع واحد فكأنه تأوله على الآراء وأما البضاري

فربما نحن نلأن أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الغسل لانه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى فجعل الحديث كون البضاري أو اد ذلك احتمالاً لا أي ويحتمل انه أراد غير ذلك لكن لم يقصص به وقال القاضي عباس الحلاب والحلب بكسر الميم انا عيلزة قدر حلب الناقة وقيل المراد أي في هذا الحديث محل الطيب هو بفتح الميم قال وترجمة البضاري تدل على انه التفت الى التأويلين قال وقد روى بعضهم في غير النص من الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام يشير الى ما قاله الازهرى وقال النووي قد اُحْكِرَ أبو عبيد الهروي على الازهرى ما قاله وقال القرطبي الحلاب بكسر الميم لا يصح غيرها وقد وهم من ظننه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى وأما المطائفة الثالثة فقال المحب الطبري لم يرد البضاري بقوله الطيب ماله عرف طيب وانما أراد تطيب البدن بازالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة ان كانت وانما أراد بالحلاب الاناء الذي يقتسل منه يدايه فيوض فيه ماء الغسل قال وأوفي قوله أ والطيب بمعنى الواو وكذا ثبت في بعض الروايات كما ذكره الحديث ومحصل ما ذكرناه أنه يجعله على اعداد ماء الغسل ثم الشروع في التطيف قبل الشروع في الغسل وفي الحديث البداة يشق الرأس لكونها أكثر شعثاً من بقية البدن من أجل الشعر وقيل يحتمل أن يكون البضاري أراد الإشارة الى ما روى عن ابن مسعود انه كان يغسل رأسه بضمي ويكتفي بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ورواه أبو داود ومروان عان عائشة باسناد ضعيف فكأنه يقول دل هذا الحديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ولم يثبت انه كان يقدم على ذلك شيئاً مما شق البدن كالسدرو وغيره فيقوى ذلك ما في معظم الروايات بالحلاب أ والطيب فقوله أ يدل على ان الطيب قسم الحلاب فيصلى على أنه من غير جنسه وجميع من اعترض عليه جعله على أنه من جنسه فذلك أشكل عليهم والمراد بالحلاب على هذا الماء الذي في الحلاب فأطلق على الحلال اسم الحبل مجازاً وقال الكرماني يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الاناء الذي فيه الطيب فالمعنى بدأ بآثاره يطلب ظرف الطيب وآثاره يطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الاول دون الثاني انتهى وهو مستحسن كلام ابن بطال فإنه قال بعد حكايته لكلام الخطابي وأعلن البضاري جعل الحلاب في هذه الترجمة ضرباً من الطيب قال فان كان غلن ذلك فقد وهم وانما الحلاب الاناء الذي كان فيه طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يستعمله عند الغسل قال وفي الحديث الحوض على استعمال الطيب عند الغسل تأسيماً بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه فكأنه جعل قوله في الحديث فاخذ بكمه أي من الطيب الذي في الاناء فيبدأ بشق رأسه الاين أي قطيعه الى آخره ومحصله أن الصفة المذكورة في الحديث حفة التطيب لا الاقتسال وهو توجيه حسن بالنسبة للظاهر لفظ الرواية التي ساقها البضاري لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الاسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب فروى الاسماعيلي من طريق مكى بن ابراهيم عن حنظلة في هذا الحديث كان يغتسل بقدح يدل قوله بحلاب وزاد فيه كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول يده ثلاث غرف الحديث وللجوزق من طريق جدان السلي عن أبي عاصم اغتسل فأتى بحلاب فغسل شق رأسه الاين الحديث فقوله اغتسل ويغسل يدل على أنه اناء الماء لا اناء الطيب وأما رواية الاسماعيلي من طريق سندار عن أبي عاصم بلفظ كان اذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا

يشي دوره الحلاب فاخذ بكفه بعد ما لثق اليمين ثم الايسر ثم اخذ بكفه ما حفر غ على رأسه  
فقلوا قوله ما لا يمكن حله على الطبيب قبل الغسل لم يكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان  
عن أبي عاصم يلفظ كان يغتسل من حلاب فباخذ غرة بكفه فيصعلها على شقه اليمين ثم الايسر  
كذلك فقرة يغتسل وقوله غرة أيضا عميل على أنه انه لما صوفي رواية لابن جبان واليهيقي ثم  
يصب على شق رأسه اليمين والطبيب لا يعرف عنه الصب فهذا كله بعد تاويل من حله على الطبيب  
ورأيت عن بعضهم ولا حفظه إلا أن المراد الطبيب في الترجمة الاشارة الى حديث عائشة  
انها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الاصرام قال والغسل من سنن الاحرام وكان  
الطيب حصل عند الغسل فاشار البخاري هنا الى أن ذلك لم يكن مستقرا من عادته انتهى وقرره  
تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب من طيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ثم ساق حديث  
عائشة انا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما وفي رواية بعدها  
كانت انظر الى ويص الطيب أي لعانه في فقرة صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي رواية أخرى  
عنده قبيل هذا الباب ثم أصبح محرما ينضح طيبا فاستسقط الاغتسال بعد الطيب من قولها ثم  
طاف على نسائه لانه كآبة عن الجماع ومن لازمه الاغتسال فعرف أنه اغتسل بعد الطيب وبقي  
أثر الطيب بعد الغسل لكثرة لانه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ويكرمه فعلى هذا فقله  
هنا من بدأ بالحلاب أي بآء الماء الذي للغسل فاستدعي به لاجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند  
ارادة الغسل فالترجمة تردد بين الامرين فقل حديث الباب على مداومته على البداهة بالغسل  
وأما الطيب بعد فغرف من شاته وأما البداهة بالطيب قبل الغسل فبالاشارة الى الحديث الذي  
ذكرناه وهذا أحسن الاجوبة عندى وألقها شرفات البخاري والله أعلم وعرف من هذا أن  
قول الاسماعيلى وأى معنى الطيب عند الغسل مغترض وكذا قول ابن الاثير الذى تقدم وفي كلام  
غيرهما مما تقدم مؤاخذات لم تعرض لها الظهور والله الهادى للصواب (تكميل) أبو عاصم  
المدكور في الاسناد هو النبل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه  
نزل في هذا الاسناد فادخل بينه وبينه واسطة وحتظه هو ابن أسفيان الجهمي والقاسم هو ابن  
محمد بن أبي بكر وقوله كان اذا اغتسل أى اذا أراد أن يغتسل فأتين من رواية الاسماعيلى وقوله  
دعا إلى طيب وقوله فغرف الحلاب أى انما قرب من الاء الذى يسمى الحلاب وقوله أو عاصم  
بانه أقل من شربى شربا آخر به أبو عوانة في صحيحه عنه وفي رواية لابن جبان وأما أبو عاصم  
بكفه فمكنا متعلق بشربه يصف به دوره الاعلى وفي رواية للبيهقي كقد كوز زم غشاة ارطال  
وزاد مسلم في روايته لهذا الحديث عن محمد بن المنثى أيضا هذا الاسناد بعد قوله الايسر ثم أخذ  
بكفه فقال بها على رأسه فاشار بقوله أخذ بكفه الى الفقرة الثالثة كما صرح به رواية أبي  
عوانة وقوله بكفه وقع في رواية الكشميهن بكفه بالثنية وقوله على وسط رأسه هو بفتح السين  
قال الجوهري كل موضع ملح فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو بالتصريك وفي الحديث  
استحب البس الدائم باليمن في التطهر وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي وفيه الاحتياط بالغسل  
ثلاث غرفات وترجم على ذلك ابن جبان وسند كرا الكلام على قوله فقال بها في الباب الذى بعده  
ان شاء الله تعالى **قوله باب** المضمضة والاستنشاق في الجنابة أى في غسل الجنابة

• (باب) • المضمضة  
والاستنشاق في الجنابة



مسلم ابن قتيب **(قوله حدثنا)** ولكن مرة أخبرنا أفلح وهو ابن جندب كار وامسلم ولم يصرح البخاري عن أفلح بن سعيد شيئا والقاسم هو ابن محمد وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره وزاد مسلم في آخره من الجنبه أي لاجل الجنبه ولا ي عوانه وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة تذكرك وزاد فيه وتلقى بعد قوله تختلف أي بنا فيه ولا سمع علي من طريق إسحق بن سليمان عن أفلح تختلف فيه أي بنا يعني حتى تلتقي واليهيقي من طريق مصنف أي بنا فيه يعني وتلقى وهذا بشران قوله وتلقى مدح وسبأني في باب تغليل الشعر من وجه آخر عنها كما تقتل من أنا واحد فتعرف منه جميعا فلفل الراوي قال وتلقى بالمعنى ومعنى تختلف أنه كان يفتقر في نارة قبلها وتفتقر هي نارة قبله وسلم من طريق معاذة عن عائشة فتبادرن حتى أقول دع لي زاد النسائي وأبدره حتى يقول دع لي وفي هذا الحديث جواز اعتراف الجنب عن الماء القليل وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ويدل على أن النسي عن انعماء الجنب في الماء الدائم انعماء للتزنيه كراهية أن يستقذرا لكونه يصير نجسا بالقاسم الجنب فيه لانه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه وأما وجه الاستدلال بالترجعة فلان الجنب لما جاز له أن يدخل يده في الأنامل فتعرف بها قبل ارتفاع حذته فلعلم الفصل كما في حديث الباب دل على أن الأمر بفصل يده قبل ادخالها ليس لاسريرج إلى الجنبه بل إلى ما عليه يكون يديهم نجاسة متبقية أو مظنونة **(قوله حدثنا سعد قال حدثنا جاد)** هو ابن زيد ولم يسمع من جاد بن سلمة وهشام هو ابن عروة **(قوله غسل يده)** هكذا ورد مختصرا وقد أخرجه أبو داود وأما عن مسند هذا السند لكن قال يديه بالثنية فوزاد يصيب على يده يعني أي من الأناجيل فرجه يفرغ على شعله ترويضاً وضوءاً للصلاة الحديث وهكذا أخرجه الأما على من طريق عن جاد بن زيد وسبأني فتعوه من وجوه أخر عن هشام في باب تغليل الشعر قال المهلب جمل البخاري أحاديث الباب التي لم يذكرها غسل الدين قبل ادخالها سمعنا حال تبين ثقافة اليد وحديث هشام يعني هذا على ما إذا خشي أن يكون خلق جهاشي فاستعمل من اختلاف الحديثين ما يجمع بينهما ونفى التعارض عنهما انتهى ويمكن أن يصح الفعل على التنب والتلذ على الجواز أو يقال حديث الترمذ مطلق وحديث الفصل مقيد فيصير المطلق على التقيد لان قد واد الفصل زيادة لم تذكر في الأخرى **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسي **(قوله من جنبه)** ولكن سمعني من الجنبه أي لاجل الجنبه **(قوله وعن عبد الرحمن بن القاسم)** هو معطوف على قوله شعبية عن أبي بكر بن حفص فلقية فيه أسنادان إلى عائشة حذته أحد شعبه عن عروة قال أخرجه القاسم وقد وهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معلقة وقد أخرجهما أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالأسنادين وقال أخرجه البخاري عن أبي الوليد بالأسنادين جميعا وكذا قال أبو مسعود وغيره في الأطراف **(قوله مثله)** أي مثل المتن المذكور ولا يصح عنده زيادة نحو حذق أو له **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسي أيضا وهذا أسناد ثالث عن شعبه أيضا في هذا المتن لكن من طريق يحيى آخر وهذا الأسناد بعينه تقدم لثنا آخر في باب علامة الإيمان **(قوله والمرأه)** يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على العبة واللام فيها الجنب **(قوله زاد مسلم)** هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ البخاري

قال أخبرنا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أنا واحد تختلف أي بنا فيه حدثنا مسدد قال حدثنا جاد بن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنبه غسل يده حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن أبي بكر بن حفص عن عروة عن عائشة كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أنا واحد جنبه وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله حدثنا شعبه عن عبد الله بن عبد الله بن جبر قال سمعت أنس بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأه من نساءه يغتسلان من أنا واحد زاد مسلم



ووهب عن شعب بن الجنازة (باب) ٣٢٢ تفریق الغسل والوضوء وبذکر عن ابن عمر أنه غسل قدميه بعد ما جف

وضوءه • حدثنا محمد  
ابن محبوب قال حدثنا عبد  
الواحد قال حدثنا الأعمش  
عن سالم بن أبي الجعد عن  
كريب مولى ابن عباس عن  
ابن عباس قال قالت ميمونة  
وضعت لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم ماء يفتسل به  
فأفرغ على يديه فغسلهما  
مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ  
بينهما على شاة فغسل  
مذاً كره ثم ذلك يد في الأرض  
ثم تمضمض واستنشق ثم  
غسل وجهه وبديه وغسل  
رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على  
جسده ثم تعبى من مقامه  
فغسل قدميه • (باب)  
من أفرغ بين يديه على شاة في  
الغسل • حدثنا موسى بن  
إسماعيل حدثنا أبو عوانة قال  
حدثنا الأعمش عن سالم بن  
أبي الجعد عن كريب مولى  
ابن عباس عن ابن عباس  
عن ميمونة بنت الحارث قالت  
وضعت لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم غسلًا وسترته  
فصب على يديه فغسلهما مرة  
أو مرتين قال سليمان لا أدري  
أذكر الثالثة أم لا ثم أفرغ  
بينهما على شاة فغسل فرجه  
ثم ذلك يد بالأرض أو بالباطن  
ثم تمضمض واستنشق وغسل  
وجهه وبديه وغسل رأسه  
ثم صب على جسده ثم تعبى

(قوله ووهب) زاد الأصل وأبو الوقت ابن جرير رأى ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ووقع  
في رواية أبي خذرو ووهب بالتصغير وأعلمه وهما قال الحديث وجب بعد تمضمض كثير من رواية  
وهب بن جرير ولم يجمع من رواية ووهب بن خالد ووهب بن جرير من الروايات شعبة وأما ووهب  
فهو من أقربهم وأدا البصري أن مسلم بن إبراهيم ووهب بن جرير رواه هذا الحديث عن شعبة  
بهذا الإسناد الذي رواه عنه أبو الوليد فزاد في آخره من الجنازة وقد أخرجه الإسماعيلي من  
رواية ووهب بن جرير بدون هذه الزيادة والله أعلم • (قوله ما) تفریق الغسل  
والوضوء أي جواز وهما قول الشافعي في الحديث واضح له بأن الله تعالى أوجب غسل أعضائه  
فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقه أو فسقها ثم أي ذلك بفعل ابن عمر وبذلك قال ابن  
المسيب وعطاء وجاعة وقال ربيعة ومالك ثم نعم ذلك فغسله الإعادة ومن نسي فلازم مالك  
أن قرب التفریق بخوان طال أعاد وقال قتادخو الأوزاعي لا يصيد إلا أن جف وأجازة الضعي  
مطلقا في الغسل دون الوضوء كجميع ذلك ابن المنذر وقال ليس مع من جعل الجفافي حدا  
لذلك حجة وقال الطحاوي الجفافي ليس يحدث فيمنقض كالرف جميع أعضاء الوضوء لم يطل  
الطهارة (قوله وبذکر عن ابن عمر) هذا الأثر يوافق الأم عن مالك عن نافع عنه لكن فيه أنه  
نوضا في السوق دون رجليه ثم يرجع إلى المسجد يسع على خفيه ثم صلى والإسناد صحيح فيحصل  
أما أعلم فيجزئه لكونه ذكر بالحق قال الشافعي لعله قد جف وضوءه لأن الجفافي قد يحصل بأقل  
محامين السوق والمسجد (قوله حدثنا محمد بن محبوب) هو البصري وعبد الواحد هو ابن زياد  
البصري وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه في باب الغسل مرة وسبقا قهما  
واحد غالبا إلا أن في ذلك ثم تحول من مكانه وفي هذا ثم تعبى من مقامه وهما بمعنى وأبى  
الكرمانى من هذا احتمال أن يكون اقتتل قائما • (قوله ما) من أفرغ هذا  
الباب مقدم عند الأصل وابن عساكر على الذي قبله واعتراض على المستفيهان الدعوى أعم  
من اللبيل والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنص وفي غيره بما عرفت من شأنه أنه كان يجب  
التيامن كما تقدم ومجمله هنا فيما إذا كان يغتفر من الأنا قاله الخطابي قال فاما إذا كان ضيقا  
كالتمضمض فانه يضعه عن يساره ويصب المضمضة على يمينه (قوله حدثنا موسى بن إسماعيل) تقدم  
هذا الحديث من روايته أضاف إلى باب الغسل مرة ولكن شعبة هناك عبد الواحد هو أبو عوانة وهو  
الوضاح البصري (قوله وسترتنه) زاد ابن فضيل عن الأعمش ثوب والواو فيه سالية (قوله  
فصب) قيل هو معطوف على محذوف أي فأراد الغسل فكشفت رأسه فأخذ هذا المصعب على يده  
قاله الكرمانى ولا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون الوضع معقبا بالسب على ظاهره والإرادة  
والكشف فيمكن كونهما قاعا قبل الوضع والاخذ هو عين الصب هنا والمعنى وضعت له ماء فشرع  
في الغسل ثم نزلت الصفة (قوله قال سليمان) أي الأعمش وقال ذلك أبو عوانة وقاعا ذكر  
سالم بن أبي الجعد وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعمش فغسل يديه مرتين أو ثلاثا  
ولابن فضيل عن الأعمش فصب على يديه ثلاثا ولم يشك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه فكان  
الأعمش كأن يشك فيه ثم ند كرجزم لأن معاج ابن فضيل منتمنا آخر (قوله ثم تمضمض) والأصل  
مضمض بغير تاء (قوله وغسل قدميه) كذا الأبي ذر ولا ذكر فغسل بالفاء (قوله فقال يده) أي

أشاروه من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله **(قوله ولم يردّها)** بضم أوله واسكان الدال من الإرادة والأهل يردّها لكن جزم لم ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال وهي وهم وقد رواه الإمام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا وأشار يده أن لا يردّها وسأني في رواية أبي جزة عن الأعمش فتناوله ثوبان فلم يأخذه والله أعلم **(قوله ما)** إذا جامع ثم عاد أي ما حكمكم ولكن شقي عاود أي الجماع وهو أهم من أن يكون تلك الجماع مرة أو غيرها وقد أجمعوا على أن الفسل بينهما لا يجب ويبدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والتمساق عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يقتل عندهن وعندهنه قال فقلت يا رسول الله لا تجعله غسلا واحدا قال هذا أذكرى وأطيب وأطهر واختلفوا في الوضوء بينهما فقال أبو يوسف لا يستحب وقال الجمهور يستحب وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب واحبوا يصعد أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم رده ابن خزيمة عمار ومن طريق ابن عينة عن عاصم في هذا الحديث فقال فليتوضأ وضوءا للصلاة وأطعن المشار إليه هو أصح بن زاهويه فقد نقل ابن المنذر عنه أنه قال لا يمين غسل الفرج إذا أراد العود ثم استدل ابن خزيمة على أن الأمر بالوضوء للندب لا للوجوب بجماره من طريق شعبة عن عاصم في حديث أبي سعيد المذكور كرواية ابن عينة وزاد أنه انشط للعود فدل على أن الأمر للارشاد أو للندب ويبدل أيضا على أنه تفسير للوجوب بما رواه الطحاوي عن طريق موسى بن عقبة عن أبي اسحق عن الأسود عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع ثم يعود ولا يتوضأ **(قوله ويحيى بن سعيد)** هو القطان وينبغي أن يشترط القراءة قبل قوله عن شعبة لفظ كلاهما لأن كلا من ابن أبي عدي ويحيى رواية لمحمد بن بشر عن شعبة وحذف كلاهما من انشط اصطلاح **(قوله ذكرته)** أي قول ابن عمر المذكور بعد باب وهو قوله ما أحب أن أصبح محرما أتضع طيبا وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنذر قال سألت عبدا لله بن عمر عن الرجل يطيب ثم يصبح محرما فذكره وزاد قال ابن عمر لأن أظلي بقطران أحب إلي من أن أفعل ذلك وكذا أساقه الأساعلي بضمه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشر فكان المصنف اختصره ليكون المحذوف معلوما عند أهل الحديث في هذه القصة وأوجده به محمد بن بشر مختصرا **(قوله أبا عبد الرحمن)** يعني ابن عمر استرجعته عائشة أشعارا بالله قدسها فقالة أذلو استصفر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك **(قوله فطوف)** كناية عن الجماع وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال الأساعلي يحتمل أن يراد به الجماع وإن يراد به تقبيل المهملين قلت والاحتال الأول برجمه الحديث الثاني لقوله فيه أعطى قوة ثلاثين ويطوف في الأول مثل ما يدور في الثاني **(قوله ينضم)** بفتح أوله ويقع الضاد بالمهجمة وبانتهاء المهجمة قال الأصمعي التنضم بالمهجمة أكثر من النضم بالمهجمة وسوى بينهما أوزيد وقال ابن كيسان أنه بالمهجمة لما نضم وبالمهجمة لما رقصا ظاهرا من عين الطبيب ثبت بعد الإحرام قال الأساعلي

ولم يردّها (باب) إذا جامع ثم عاد من دار على نسائه في غسل واحد حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا ابن أبي عدي ويحيى بن سعيد عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه قال ذكرته لعائشة فقالت بريح الله أبا عبد الرحمن كنت أظبط رسول الله صلى الله عليه وسلم فطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضم طيبا • حدثنا محمد بن بشر

بحيث انه صار كانه يساقط منه الشيء بعد الشيء وسند كرسكم هذه المسئلة في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله معاذ بن هشام) هو الحسن بن الحسن والاسناد كله بصريون (قوله في الساعة الواحدة) المرادها قد قدم من الزمان لاما اصلح عليه اصحاب الهشة (قوله من الليل والنهار) الواو بمعنى او وجزءه الكرماني ويحتمل ان تكون على بابها بان تكون تلك الساعة جزءا من آخر أحدهما وجزءا من أول الآخر (قوله وعن احدي عشرة) قال ابن خزيمة تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره عن قتادة فقالوا تسعة نسوة انتهى وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هناك ووصل إلى بعد اثني عشر بابا بلقط كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله نوادر تسعة نسوة وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروايتين بان حل ذلك على حاتين لكنه وهب في قوله ان الاولى كانت في أول قدمه المدينة حيث كان تحت تسعة نسوة الحالة الثانية في آخر الامر حيث اجتمع عنده احدي عشرة امرأة أو موضع الوهم منه انه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحت امره تسعة نسوة ثم دخل على عائشة بالمدينة ثم تزوج أم سلمة وخصه وزين بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ثم جويرية في السادسة ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة وهؤلاء جميع من دخل من من الزوجات بعد الهجرة على المشهور واختلف في ربحانة وكانت من سبي بني قريظة فزم من اسحق بانه عرض عليها ان يتزوجها او يضرب عليها الجلب فاختارت البقاء ملكة والاكثر على انها ماتت قبل في سنة عشر وكذا ما تقرر بن بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل قال ابن عبد البر مكث عنده شهرين أو ثلاثة فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسعة مع أن سودة كانت وحبوب ومها لعائشة كما ساقى في حكاية فربحت رواية سعيد لكن تحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وربحانة اليهن وأطلق عليهن لفظ نسائه قطليا وقد سرد الدماطي في السيرة التي جمعها من أطلع عليه من أزواجه من دخل بها وعقد عليها فقط أو طاقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين وفي المختار من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن بأحدى عشرة ومات عن تسعة وسر أسماء هن أيضا أو الفتح العمري ثم مغلطاي فزاد على العدد الذي ذكره الدماطي وأكبر ان القيم ذلك والحق ان الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء ويقتضي ذلك نقص العدد والله أعلم (قوله أو كان) بفتح الواو وهو قول قتادة والهمزة للاستفهام وعمر ثلاثين محذوف أي ثلاثين رجلا وقع في رواية الاسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام أربعين بدل ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في مراسيل طائوس مثل ذلك وزاد في الجماع وفي صفة الجنة لا ينعى من طريق مجاهد ثم لوزان من رجال أهل الجنة من حديث عبد الله بن عمرو رفعه أعطت قوة أربعين في البطش والجماع وعند أحدنا ساقى وصحبه الحاكم من حديث يزيد بن أرقم رفعه ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والنهضة فعلى هذا يكون حساب قوة نساء أربعة آلاف (قوله وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة هكذا الجمع الآن الاصل قال انه وقع في نسخة شعبة بدل سعيد قال وفي عرضنا على أبي زيد بكه سعيد قال أو على الجاني وهو الصواب قلت وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد وأما رواية شعبة لهذا

قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وعن احدي عشرة قال قلت لأنس أو كان يطبقه قال كانت تصدق انه أعطى قوة ثلاثين وقال سعيد بن قتادة ان أنسا حدثتهم تسعة نسوة

الحديث عن قتادة فقد وصلها الامام أحمد قال ابن المنبر ليس في حديث خوراه على نسائه دليل على الترجمة فصملاً أنه طلق طهين واغتسل في خلال ذلك عن كل فعله غسلًا قال والاحتمال في رواية الليلة أظهر منه في الساعة قلت التقييد باليلة ليس صريحاً في حديث عائشة وأما حديث أنس فثبت جافيه التصريح باليلة فقد لاغتسل بالمرة الواحدة كذا وقع في روايات التناق وابن خزيمة وابن حبان ووقع التقييد بالنفس الواحدة غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم وحيث جافيه حديث أنس التقييد بالساعة لم يمتنع إلى تقييد النفس بالمرة لأنه يتعدا ويتعسر وحيث جافيه تكرار البشارة والنفس معا وعرف من هذا أن قوله في الترجمة في غسل واحد أشار به إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوصاً فيها أخرجه كجرت به عادته ويجعل المطلق في حديث عائشة على التقيد في حديث أنس ليتوافقا ومن لازم جافيه في الساعة أو الليلة الواحدة هو دلالة الجاه كآثر جهم به والله أعلم واستدل به المصنف في كتاب السكاح على استحباب الاستكثار من النساء وأشار فيه إلى أن القسم لم يكن واجباً عليه وهو قول طوائف من أهل العلم وبه جزم الأصغر من الشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ويصحب من قال به إلى الجواب عن هذا الحديث فقيل كان ذلك رضاً صاحبة النوبة كما استأذنها أن يرض في بيت عائشة ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استئذان القصة ثم يستألف القصة وقيل كان ذلك عند قبالة من غفر لانه كان إذا سافر أفرع يتهنئ فيسافر عن جفن سهمها فإذا انصرف استألف وهو أخص من الاحتمال الثاني والاول الذي يحدث عائشة وكذا الثاني ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القصة ثم ترك بعدها وأغرب ابن العربي فقال إن الله خص نبيه بأشياء منها أنه اعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لازماً فيها حق يدخل فيها على جميعه فيفعل ما يريد ثم يستقر عندهن لها النوبة وكانت تلك الساعة بعد العصر فإن استغفل عنها كانت بعد المغرب ويحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلاً وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وحملة الذكورية والحكمة في كثرة أزواجه إن الأحكام التي ليست ظاهرة بطلن عليها فينقلتها وقد جافيه عائشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على البقيات ثم استدل بها ابن التيمي بقوله مالك بازوم الظهار من الأماء يناس على المراد بالزنادين على القسم مارية وريحانة وقد أطلق على الجميع لفظ نساؤه وتعبان الإطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فليس فيه حجة لما ادعى واستدل به ابن المنبر على جواز وطء الحرة بعد الأمة من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك أنه لا يأتى كذا الاستحباب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب **(قوله يا غسل المنى)** والوضوء منه أي يسيبه وفي المنى لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الهمزة والمجتمعة وتحذف الهمزة ثم بكسر الهمزة وتشديد الهمزة هو ما يضي رقبتك من يحسن عند الملاعبة أو تدرك الجماع أو أرادته وقد لا يحسن بفروجه **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسي **(قوله عن أبي عبد الرحمن)** هو السلي **(قوله مذهب)** مسيقة مبالغة من المنى يقال منى عنى مثل مضى بمعنى تلامى يقال أيضاً منى عنى يؤزى أعطى يعطى رابعاً **(قوله فامرت رجلاً)** هو المقداد بن الأسود كما تقدم

• (باب غسل المنى والوضوء منه) • حدثنا أبو الوليد قال حدثنا زائدة عن أبي حبيب عن أبي عبد الرحمن عن علي قال كنت رجلاً مذهباً فامرت رجلاً يسأل النبي صلى الله عليه وسلم

في باب الوضوء من الخرجين من وجه آخر وزاد فيه فاستصيت ان أسأل **(قوله لمكان ابنته)** في رواية مسلم من طريق ابن الحنفية عن علي بن أبي حمزة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول **(قوله وضأ)** هذا الامر بلقد الافراد يشعرون ان المقداد اسأل نفسه ويحتمل أن يكون سأل لهم أو لعل في قوله النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب المو القاهر أن عليا كان حاضر السؤال فقد أطبق أصحاب المسانيد والاطراف على ايراد هذا الحديث في مسند علي ولو جاءه على انه لم يحضر لا ورود في مسند المقداد ورواه في رواية التماسي من طريق أبي بكر بن عباس عن أبي حمزة في هذا الحديث عن علي قال فقلت لرجل جالس الى جنبي سألته ووقع في رواية مسلم فقال يغسل ذكره ويتوضأ بلقد الغائب فيصم أن يكون سؤال المقداد وقع على الابهام وهو الاظهر في مسلم ايضا فساله عن المذي يخرج من الانسان وفي الموطأ نحوه ووقع في رواية داود والتماسي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حمزة بن عيسى عن علي قال كنت رجلا مذا فجلت فاعتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل ولا يداود ابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف انه وقع له وضوء ذلك وأمسأله عن ذلك نفسه ووقع في رواية التماسي أن عليا قال أمرت عمارا أن يسأل في رواية لابن جابر والاسماعيلي أن عليا قال سألت رجلا من جنابيين هذا الاختلاف بان عليا أمر عمارا أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل نفسه وهو جمع جيدا لا بالنسبة الى آخره لكونه مغاير لقوله اما استحيي عن السؤال بنفسه لاجل فاطمة فبينما جله على الجوزيان بعض الزواة اطلق أنه سأل لكونه الامر بذلك وبهذا جزم الاسماعيلي ثم التوى ويؤيدانه امر كلام من المقداد وعمارا بالسؤال عن ذلك مار واه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال تذاكر علي والمقداد وعمارا المذي فقال علي اخي رجل مذا فاستثلا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أحد الرجلين وصحبه ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد وعلي هذا فاستسبب عمارا الى أنه سأل عن ذلك بمجولة على الجوزا ايضا لكونه قصد لمكان تولى المقداد ان الخطاب دونه واقه أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم توضأ على أن الفصل لا يجب بضرر من المذي وصرح بذلك في رواية لابن داود وغيره وهو اجاع وعلي أن الامر بالوضوء منه كالاخر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المستغيبه في باب من لم ير بالوضوء الامن الخرجين وحكي الطعاري عن قوم انهم قالوا وجوب الوضوء بمجرذ وجه ثم رده عليهم بعماروا من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال فيه الوضوء في المني غسل فعرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لانه وجوب الوضوء بمجرده **(قوله واغسل ذكره)** هكذا وقع في البخاري تقديم الامر بالوضوء على غسله ووقع في العمدة نسب ذلك الى البخاري بالعكس لكن الواو لا ترتب فالعني واحده في رواية الاسماعيلي فيبوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من قول ينقض الوضوء بمجرده يشترط أن يكون ذلك بماتل واستدل به ابن دقيق العيد على تعيين المامفيه دون الاجحار ونحوها لان ظاهره يعين الغسل والمعين لا يقع الامتثال الا به وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم وصح في باقي كتبه جوازا لاقصا رالحاقا لمبالبول وجلال الامر بغسله على الاستحباب وأعلى أنه خرج مخرج الغالب وهذا هو المعروف في المذهب واستدل به

لمكان ابنته فقال  
توضأ واغسل ذكره

بعض المالكية والحنفية على إيجاب استعابه بالتسلي علما بالحقيقة لكن الجمهور نظروا الى المعنى فان الموجب لنفسه انما هو خروج الخارج فلا تجب المجاوزة الى غيره بل يؤيد بما عند الاسماعيل في رواية فقال وتوضاوا غسله فلما عاد الضريح الى المذي وتظلي هذا قوله من من ذكره فليتوضا فان التقض لا يتوقف على من جميعه واختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول المعنى او لا بعد فعل الثاني يجب التسقيفه قال الجماوي لم يكن الامر بغسله لوجوب غسله كله بل ليتقلص فيفضل خروجه ما في الضرع اذا غسل بالماء البارد فيفرق بينه الى داخل الضرع فينقطع خروجه واستدل بما يضاعف نجاسة المذي وهو ظاهر وخروج ابن عجل الحنبلي من قول بعضهم ان المسكن من اجزاء المذي رواية بطهارته وتعقب بأنه لو كان حسنا لوجب الغسل منه واستدل به على وجوب الوضوء على من يمسس المذي للامر بالوضوء مع الوصف بصفة المبالغة الدالة على الكثرة وتعقبه ابن دقيق العيد ان الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد بخلاف صاحب السلس فانه يشاع عن غلبة في الجسد يمكن أن يقال أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستعمل فدل على عموم الحكم واستدل به على قبول خبر الواحد على جواز الاعتماد على الخبر المطنون مع القدرة على القطوع وفيها نظر لما تقدم من ان السؤال كان بحضرة على ثم لوصف ان السؤال كان في غيبته لم يكن دليلا على المدعى لاحوال وجود القرائ التي تخف الخسب فترقب عن القتل الى القطع فانه القاضي عياض وقال ابن دقيق العيد المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كون خبر واحداه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحجة بجمعها لا بفردها مع غيرها وفيه جواز الاستئانة في الاستئانة وقد ورد عنه جواز دعوى الوكيل بحضوره موكلا معه ما كان الحصة عليه من حصة النبي صلى الله عليه وسلم ووقره وفيه استعمال الادب في ترك المواجهة لما يتبع من عار فاجاب عن المعاشرة مع الاصهار وترك ذكر ما يتعلق بجميع المراتق نحو محضرة فاجابها وقد تقدم استدلال المستفاد في العلم بان احتضا فامر غيره بالسؤال لان فيه جميعا بين المصلتين استعمال الحماة عدم التفریط في معرفة الحكم

**(قوله باب من تطيب ثم اغتسل)** تقدم الكلام على الحديث قبل بياب وموضع الاستدلال به ان قولها طاف في فناءه كناية عن الجماع ومن لازمه الاحتسا وقد ذكرت انها طيبة قبل ذلك وانه اصبح محرما ومن فوائده ايضا وقوع رد بعض العصاة على بعض الدليل واطلاع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما لم يبلغ عليه غيره من آفاضل العصابة وخدمة الزوجات لازواجهن والتطيب عند الاحرام وساق في الخج وقال ابن بطال فيه ان السنة اتخذا الطبيب للرجال والنساء عند الجماع **(قوله)** حدثنا الحكم هو ابن عينة وهو وشيخه ابراهيم النخعي وشيخه الاصولين يزيد فقها كوفيون تابعيون **(قوله)** ويص (يقع الواو وكسر الواو المتحدة بمجدها ما تحتانية ثم صاد مهيمة هو البريق وقال الاسماعيلي ويص الطبيب فلا تؤمنون ذلك لعين فائمة لا لاصح فقط **(قوله)** مفرق) يقع الميم وكسر الراء يجوز فتحها ودلالة هذا المتن على الترجمة اما لكونها حقيقة واحدة واما لان من الاحرام الغسل عنده ولم يكن اليه صلى الله عليه وسلم يدعه وفيه ان بقاء الطبيب على بدن الحرم لا يضر بخلاف ابتداءه بعد الاحرام **(قوله)** باب تحليل الشعر اي في غسل الجنابة **(قوله)** عبدالله هو ابن المبارك **(قوله)** اذا اغتسل أي

**(باب)** من تطيب ثم اغتسل ويبقى أثر الطيب **•** حدثنا أبو النعمان قال حدثنا أبو هريرة عن ابراهيم ابن محمد بن المنتشر عن أبيه قال سألت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر ما أحب أن أصبح محرما أتضع طيبا فقلت عاذتني ما طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما **•** حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كاتي أنظر الى ويص الطبيب في مفرق النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم **(باب)** قتل الشرحي اذا ظن أنه قد أوى بشرته **•** أفاض عليه **•** حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه وتوضأ وضوءا للصلاة ثم اغتسل ثم

يخلل يده شعره حتى اذا نزل  
انه قد اوى بشرة افاض  
عليه الماء ثلاث مرات ثم  
غسل ما ربحه و قال  
كنت اغتسل انا والى صلى  
الله عليه وسلم من افاض واحد  
ففرق منه جميعا (باب) هـ  
من وضأ الجنابة ثم غسل  
سائر جسده ولم يعد غسل  
مواضع الوضوء منه مرة  
أخرى هـ حدثنا يوسف بن  
عيسى قال أخبرنا الفضل  
ابن موسى قال أخبرنا الاعشى  
عن سالم عن كريب مولى ابن  
عباس عن ابن عباس عن  
ميمونة قالت وضع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وضوء  
الجنابة كغسل يمينه على  
يساره مرتين أو ثلاثا ثم  
غسل فرجه ثم ضرب يده  
بالارض أو الحائط مرتين  
أو ثلاثا ثم مضمض واستنشق  
وغسل وجهه وذراعيه ثم  
أفاض على رأسه الملة ثم  
غسل جسده ثم نصى فغسل  
رجليه قالت فأتيت بصفرقة  
فليردها جعل ينفض الماء يده  
(باب) هـ اذا ذكر في المصعد  
أنه جنب ينضح كما هو ولا يتيمم

أراد ان يغتسل (قوله اذا نزل) يستعمل ان يكون على يديه يكتفي فيه بالغلبة ويستعمل ان يكون  
جميع على (قوله اوى) هو فعل ماض من الارواه يقال ارواه اذا جعله ياء أو المراءى بشرة هنا  
ما تحت الشعر (قوله افاض عليه) أى على شعره (قوله ثم غسل ما ربحه) أى بقية جسده  
وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الفسل هنا على جلده كله فصعل ان يقال ان  
سائر هنا بمعنى الجميع جميعا من الروايتين بقية مباحث الحديث تقدمت هناك (قوله وقال) أى  
عائشة هو معنوف على الأول فهو متصل بالاساد المذكور (قوله نعرف) باسكان النجمة بعدها  
وامكنسورة وفي الاعتماد نشرع فيه جميعا وقد تقدمت مباحثه في باب هل يدخل الجنبة يده في  
الظهور (قوله باس) من وضأ الجنابة سقط من أواخر التبرجة لفظ متمم  
رواية غير أبي ندر (قوله أخبرنا) ولا يذرح حديثا (الفضل) (قوله وضع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وضوء الجنابة) كذا لاكثر بالاضافة والكرينة وضوء التورين لجنابة بلام واحدة  
ولكنه يمين الجنابة ولا يفقه موضع على البناء المفعول لرسول الله بادة اللام أى لوجه وضوء  
بالرفع والتورين (قوله فكفا) ولعمري ذوقا كفا أى قلب (قوله على سائر) كذا لاكثر  
وللمسقى وكريمة على شمله (قوله ضرب يده بالارض) كذا لاكثر للكتفين ضرب يده  
الارض (قوله ثم غسل جسده) قال ابن بطال حديث عائشة الذي في الباب قبله ألقى للتبرجة  
لان فيه ثم غسل سائر جسده وأما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عموم مواضع  
الوضوء فلا يطابق قوله ولم يعد غسل مواضع الوضوء وأجاب ابن المنبر بان تبرئة الحال والعرف  
من سباق الكلام يخص أعضاء الوضوء فان تقدم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من  
مفهوم الجسد اذا أطلق بعده يعطى ذلك اهـ ولا يصح تركه وأجاب ابن التين بان مراد  
البضاري أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أى ما بقي من جسده بدليل الرواية  
الأخرى وهذا فيه نظر لان هذا القصص غير تلك القصص كما قدمنا في أوائل الفسل وقال الكرماني  
لفظ جسده شامل لجميع أعضاء البدن فيصلى عليه الحديث السابق والمراد هناك بسائر جسده  
أى ببقية بعد الرأس لأعضاء الوضوء (قلت) ومن لازم هذا التقرير ان الحديث غير مطابق  
للتبرجة والذي يطهر لى ان البضاري جعل قوله ثم غسل جسده على الجواز أى ما بقي بعدما تقدم ذكره  
ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجله اذ لو كان قوله فغسل جسده محمولا على عموم لم يحتاج لغسل  
رجليه ثانيا لان غسلهما كان يدخل في العموم وهذا أشبه بتصرفات البضاري اذ من شأنه  
الاختصاص بالاشئى أكثر من الاجل واستتب ابن بطال من كونه لم يعد غسل مواضع الوضوء  
أجره غسل الجمعة عن غسل الجنابة وأبراهمه أصلا قالوا وضوء الجسد ثين أنه كان قبل التصديق  
محمد أو الاستنباط المذكور بسبب عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنابة سنة وأجره  
ذلك عن غسل ثلثة الأعضاء بعده وهو دعوى مردودة لان ذلك يختلف باختلاف السنة في فوى  
غسل الجنابة فقدم أعضاء الوضوء لنفسه ثم غسلها ولا يصح البناء المذكور والله أعلم (قوله  
ينفض الماء يده) سقط الما من غير رواية أى نذر ولا يصح لي جعل ينفض يده مابقا مباحث  
المتن فتتق في أوائل الفسل والله المستعان (قوله باس) اذا ذكر أى تذكر (الرجل) وهو  
في المسجد انه جنب خرج ولا يذرك ركة (يخرج كاهر) أى على حاله (قوله ولا يتيمم) إشارة

• حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرنا يونس عن الزهري ٣٢٩ عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال سمعت

الصلاة وعذلت الصفوف

كما نخرج الميناوسول

الله صلى الله عليه وسلم

فلما قام في الصلاة كراهه

جنب فقال لتساكنكم ثم

رجع فأعقل ثم خرج البنا

ورأسه يقطر فذكر فضلتنا

معه تابعه عبد الأعلى عن

معمر عن الزهري ورواه

الأوزاعي عن الزهري (باب)

نفض البدن من الغسل

عن الجذبة • حدثنا عبدان

قال أخبرنا أبو جزة قال

سمعت الأعمش عن سالم عن

ريب عن ابن عباس قال

قالت ميمونة وضعت النسي

صلى الله عليه وسلم غسلا

فسترته بثوب وصب على

يده فغسلهما ثم صب بيته

على شماله فغسل فرجه

فصرب يده الأرض

فغسها ثم غسلها فحضم

واستنق وغسل وجهه

وذراعيه ثم صب على رأسه

وأفاض على جسده ثم تعص

فغسل قدميه فناولته

ثوبا فلبسها وأطلق

وهو تنفض يده

• (باب) من بدأ بشئ رأسه

الأيمن في الغسل • حدثنا

خالد بن يحيى قال حدثنا

إبراهيم بن باقر عن الحسن

ابن مسلم عن صفية بنت شيبة

عن عائشة قالت كأنما

أصاب أحدا ناجية أخذت

يديها ثلاثا فوق رأسها

التي روى في هذه الصورة وهو منقول عن الثوري وأصح وكذا قال بعض المالكية فبين  
 نام في المسجد فاحتلج بتمصيل أن يخرج • وورد ذكر معنى تدكر من الذكر بضم الذال كثرا وان  
 كان المتبادر أنه من الذكر بكسر ها وقوله تخرج كما هو قال الكرمانى هذه الكفاى كافى المقاربة  
 لا كفاى التشبيه كذا قال وعلى التنازل فالتشبيه هنا ليس معتبلا لأنه يتعلق بمحاسبته أى خروج  
 فى حالة تشبيه بمحاسبته التى قبل خروج وجهه فيما يتعلق بالحدث لم يفعل ما يفعله من غسل أو ما ينوب  
 عنه من التيمم (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد هو الجعفي ويوفى هو ابن يزيد (قوله) وعذلت  
 أى سوت وكان من شأن التى صلى الله عليه وسلم أن لا يكثر حتى تستوى الصفوف (قوله) فلما  
 قام في الصلاة ذكر أى تذكر كراهه قال ذلك لفظا وعلم الراوى بذلك من قرأ من الحال أو بإعلامه  
 له بعد ذلك وبين المصنف فى الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن أرهرى أن ذلك كان قبل  
 أن يكثر التى صلى الله عليه وسلم للصلاة (قوله) فقال لما كنتم بالانصب أى الزموا مكانكم  
 وقه اطلاق القول على الفعل فان فى رواية الاسماعيلي فاشأر يبدأن مكانكم ويحتمل أن  
 يكون جمع بين الكلام والاشارة (قوله) ورأسه يقطر أى من ماء الغسل وظاهر قوله فكبر  
 الاكتفاء بالاقامة السابقة • وختم منه حوارا لثقل الكثيرين الاقامة وال دخول فى الصلاة  
 وسبأ فى منع قيمة مباحث هذا الحديث فى كتاب الصلاة قليل أبواب صلاة الجماعة بعد أبواب  
 الاذان ان شاء الله تعالى (قوله) تابعه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصرى وروايته موصولة  
 عند الامام أحمد عنه وقد تابع عثمان بن عمر ورواه عن يونس بن عبد الله بن وهب عن عبد مسلم  
 وهذه متتابعة تامه (قوله) ورواه الأوزاعي • روايته موصولة عند المؤلف فى أوائل أبواب الاقامة  
 كما سبأ فى وطن بعضهم ان السبب فى التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة عذرت  
 باقتضاه والرواية بمعناه وليس كامل بل هو من الشذوذ فى العبارة (قوله) ما نفض  
 اليدين من الغسل عن الجنابة كذا فى ذكر وكرة وللباقين من غسل الجنابة (قوله) حدثنا  
 أبو جزة هو السكري (قوله) فأنطلق وهو تنفض يده استدل به على جواز تنفض ماء الغسل  
 والوضوء وقد تقدم ذلك فى أوائل الغسل وهو ظاهر وفى هذا الاسناد دمر وزان عبدان  
 وشيخه وكوفيان الأعمش وشيخه وميدان ريب وشيخه وفيما قبله باب كذلك لان يوفى بن  
 عيسى وشيخه هو وزان وفيما قبل ذلك بصريان موسى وأبو عاتة وكذا موسى وعبد الواحد  
 وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد وفيما قبل أيضا مكان المجندى وسفيان وكلهم روى عنه  
 الأعمش بالاسناد المذكور (قوله) ما نفض يده أى يشرى رأسه الأيمن فى الغسل (قوله) فقدم مثل  
 ذلك فى باب من بدأ بالجلاب (قوله) حدثنا خالد بن يحيى هذا من كبار شيوخ البضارى وهو كوفى  
 سكن مكة ومن فوقه عائشة مكين (قوله) من صفية • وللإسماعيلي أنه سمع صفية وهي من  
 صفار الصمالية وأوهاشية هو ابن عثمان الحلبي العبدري صحابى مشهور (قوله) أصاب • ولكرية  
 أصابت (احدانا) أى أرواح التى صلى الله عليه وسلم ولحديث حكم الرفع لان الظاهر اطلاع  
 النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وهو معمر بن البضارى الى القول بان لمول العصابى كفضل  
 كذا حكم الرفع سواء صرح باضاقة الى زنه صلى الله عليه وسلم أم لاويه جزم الحاكم (قوله)  
 أخذت يديها ولكن عمة يدها أى الما صرح به الاسماعيلي فى روايته (قوله) فوق رأسها أى



فصبته فوق رأسها وللا ماعلي أخذت يديها الماء ثم صبته على رأسها **(قوله ويدها الأخرى)**  
 في رواية الاماعلي ثم أخذت يدها وهي أدل على الترتيب من رواية المصنف وان كان لفظ  
 الأخرى يدل على ان لها أولى وهي متأخرة عنها فان قيل الحديث دل على تقديم أيمن الشخص  
 لأيمن رأسه فكيف يطابق الترجمة أجاب الكرماني بان المراد من أيمن الشخص أيمنه من رأسه  
 الى قدمه فطابق والذي يظهر انه جعل الثلاث في الرأس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ  
 بالخلاب وفيه التصريح بانه بدأ فشق رأسه الايمن والله اعلم **(قوله ما)** من اغتسل  
 عرياناً وحده في خلوة أي من الناس وهو تأكيد لقوله وحده ودل قوله أفضل على الجواز وعليه  
 أكثر العلل وخالفه ابن أبي ليلى وكأنته تحل بجديته على من أمة من فروعاً اذا اغتسل أحدكم  
 فليستر قاله رجل رآه يغتسل عرياناً وحده وراه أبو داود والبخاري ومن حديث ابن عباس  
 مطولا **(قوله وقال بن زاذ الاصيل)** ابن حكيم **(قوله عن جده)** هو معاوية بن حيدة بمحاسبه له  
 وباء تحتانية ساكنة صحابي معروف **(قوله ان يستحاضه من الناس)** كذا في الرواة  
 والسر خفي أحق ان يستتر منه وهذا المعنى وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن  
 بهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وقال ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هرون عن نسيب بن حكيم  
 عن أبيه عن جده قال قلت لابي الله عوراً ما تأتي منها وما تدرى قال احفظ عورتك الا من  
 زوجتك أو ما ملك عينك قلت يا رسول الله أحدنا اذا كان خالفاً قال الله أحق ان يستحاضه من  
 الناس قال استأذنا اهل بيته صحيح ولهذا جزمه البخاري وأما بهز أو فليس من شرطه ولهذا المعلق  
 في السكاح شيأ من حديث جليمن لم يجز به بل قال ويدكر عن معاوية بن حيدة تعرف من هذا ان  
 مجرد جزمه بالتعلق لا يدل على صحة الاستدلال الى من خلق عنه وأما فوقه فلا يدل وقد حقت  
 ذلك فيما كتبه على ابن الصلاح وكنت له أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها وعرف من  
 سياق الحديث انه واد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الملك البوني ان المراد بقوله أحق  
 ان يستحاضه أي فلا يصح ومفهوم قوله الا من زوجتك يدل على انه يجوز لها النظر الى ذلك  
 منه وقياسه انه يجوز له النظر ويدل أيضاً على انه لا يجوز للنظر فيه من استثنى ومنه الرجل للرجل  
 والمرأة للمرأة وفيه حديث في صحيح مسلم ثم ان ظاهر حديث بهز يدل على ان التعز في الخلوة  
 غير جائز مطلقاً لكن استدلال المصنف على جوازها في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام  
 ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطلان انها ممن أحرى بالاقتران به وهذا انما يأتي على رأي من  
 يقول شرع من قبلنا شرع لنا والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم قص  
 اللصتين ولم يتعقب شأمنهما فدل على موافقتهم الشرعاً والافلو كان فيهما شيء غير موافق  
 لبيته فبطل هذا فيصعب بين الحديثين يحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليه أشار في الترجمة  
 ورجع بعض الشافعية فتريعه والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط **(قوله)** كانت بنو  
 اسرائيل أي جماعتهم وهو كقوله تعالى قالت الاعراب آتنا **(قوله يغتسلون عراة)** ظاهره ان  
 ذلك كان جازاً في شرعهم والامأأقرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يغتسل وحده  
 أحد ابداً لأفضل وأغرب ابن بطلان فقال هذا يدل على انهم كانوا أعصاة له وتعم على ذلك القرطبي  
 فأطال في ذلك **(قوله لا تدرك)** بالمد وقع الدال المهملة وبخفيف الراء قال الجوهري الادرة تفتحة

ثم تأخذ يدها على شقها  
 الايمن ويدها الأخرى على  
 شقها الايسر

• (بسم الله الرحمن الرحيم)  
 • (باب) من اغتسل  
 عرياناً وحده في خلوة ومن  
 تستر فالتستر أفضل وقال  
 بهز عن أبيه عن جده عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 الله أحق ان يستحاضه من  
 الناس • حدثنا اسحق بن  
 نصر قال حدثنا عبد الرزاق  
 عن معمر عن همام بن منبه  
 عن أبي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 كانت بنو اسرائيل يغتسلون  
 عراة ينظر بعضهم الى بعض  
 وكان موسى يغتسل وحده  
 فقالوا والله ما يمنع موسى  
 أن يغتسل معنا إلا أنه أدرك  
 فذهب مرة يغتسل فوضع  
 نوبه على حجر ففرط فطرح نوبه

فلمع موسى في أثره يقول نوبى يا حجر نوبى يا حجر حتى نظرت سواسر آتيل الى عوصي فقالوا الله ما جوس من باس واخذونه فلفلق بالحجر ضربا فقال اهر ربه والله انه تلبد بالحجر سسة أو سبع بعض بالحجر ٣٤١ وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله

في انصبة وهي ففحات وحكي بضم أوله واسكان الدال **(قوله ففح موسى)** أي جرى مسرعا وفي رواية فخرج **(قوله ففح ياجرج)** أي أعلق وانما خاطبه لأنه أجازا مجرى من يعقل لكونه فز ثوبه فانتقل عنده من حكم الجاد الى حكم الحيوان ففاده فلما لم يبطه ضربه وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه الهمازا المجعزة بتأثير ضربه فيه ويحتمل ان يكون عن موسى **(قوله حتى نظرت)** طاهره أنهم أروا جنده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة لمداواة وشبهها وأبدى ابن الجوزي احتمال ان يكون كان عليه منزلا لم يظهر ما قمته بعد الليل واستحسن ذلك ناقلا عن بعض مشايخه وقه نظر **(قوله ففحق بالخرضيا)** كذا الاكثر الرواة والكشيب في الجوزي ففحق بالخرضيا والخرج على هذا منصوب بفعل مقدر أي طفق ينثر بالخرضيا **(قوله قال أبو هريرة)** هو من تنمة مقول همام وليس يعلق **(قوله لنسب بالون)** والدال المسئلة المقنوتين وهو الاثر وسبق بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى **(قوله وعن أبي هريرة)** هو معطوف على الاستدلال الاول وجرم الكرماني عنه تعليق بصيغة التثنية فاختار ان الحديث ثابتن في انصبة هماما بالاستناد المذكور وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الاستناد في أحاديث الانبياء **(قوله يحسب)** باسكان المسئلة وقع المتن بعد هاتين الاصلتين هي الاخذ باليد ووقع في رواية القاسبي عن ابي زيد يحسب ثوبون في آخره بدل الياء **(قوله لا تخف)** بالقصير ثلاثون بنو دينا بالثوبين أيضا على ان لا يجيء ليس **(قوله وروا ابراهيم)** هو ابن طهمان وروايته موصولة بهذا الاستناد عند التساق والاحكام على قال ابن بطال وجه الدلالة من حديث أيوب ان الله تعالى عاتى على جميع الجراد ولم يعاتيه على الاعتسالى عر يا نافذ على جواز زوسباني بقية الكلام عليه في أحاديث الانبياء أيضا **(قوله باب التستر)** للمخرج من الاستدلال لاحد الشقين وهو التعري في الخلوة أورد الشق الآخر **(قوله دوى عمر بن عبد الله)** بالتصغير هو التمي وأما هاتين همن منوية **(قوله فقال من هذه)** يدل على ان التستر كان كشيئا وعرف انها امره لا تكون ذلك الموضوع لا يدخل عليه فيه الرجال ووسباني الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أورد المصنف تاما **(قوله أخبرنا عبد الله)** هو ابن المياثري ومضاهي هو النوري وقد تقدم الحديث في أول الفصل المصنف االى الى النوري ونزل فيه هنا درجة وكذلك نزل فيه شعبة عبدان درجة لانه سبق في روايته عن أبي حمزة عن الاعمش والسبب في ذلك اعتناؤه بظاهرة الطرق عند تغار الاحكام **(قوله تابعه أبو عوانة)** أي عن الاعمش باستناده هذا وقد تقدمت هذه المتابعة موصولة في باب من أفرغ بينه **(قوله وابن فضال)** أي عن الاعمش أيضا بهذا الاستناد وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الاسفراحي فهو رواية أبي عوانة المصري وقد وقع ذكر التستر أيضا في هذا الحديث عن رواية أبي حمزة عند المصنف ومن رواه أيضا عن عبد الاحكامي وسبقته مباحث الحديث في أول الفصل واقام المستعان **(قوله باب اذا احتلت المرأة)** اعلمه بالمرأع ان حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال ولاشارة الى الرد على من

أصابه ثم مسح يده على الخائط أو الأرض ثم توضأ وضوء الصلاة غير جليبه ثم أقاض الماسح على جسده ثم تقي ففعل قدمه تابعه أو هوافه وابن فضال في البستر: (باب) إذا احتلم المرء حدثت عياله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام ابن عمرو عن أبيه

منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم التيمي واستبعد  
 النووي في شرح المذهب صحتة عنه لكن رواه ابن أبي شيبة عنه باسناد جيد **(قوله من**  
**زني بنت أي سلمة)** تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر وفيه زني  
 بنت أم سلمة نسبت هذا إلى أمها وهما إلى أبيها وقد اتفق الشافعيان على إخراج هذا  
 الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ورواه مسلم أيضاً من رواية الزهري عن  
 عروة **لكن** قال عن عائشة وفيه ان المراجعة وقعت بين أم سلمة وعائشة ونقل القاضي  
 عياض عن أهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة لعائشة وهذا يقتضي ترجيح  
 رواية هشام وهو ظاهر من صنع البصري لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين  
 وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة  
 وأخرج مسلم أيضاً رواية نافع وأخرج أيضاً من حديث أنس قال جاءت أم سلمة إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالت وعائشة عنده فذكر نحو ما روى أحمد بن محمد عن طريق أبيه عن عائشة  
 ابن أبي طلحة عن جده أم سلمة وكانت مجاورة لام سلمة فقالت أم سلمة يا رسول الله فذكر الحديث  
 وفيه أن أم سلمة هي التي راجعت وهذا يقوى رواية هشام قال النووي في شرح مسلم يحتل ان  
 تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سلمة وهو جمع حسن لأنه لا يمنع حضور أم سلمة وعائشة  
 عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد وقال في شرح المذهب يجمع بين الروايات بأن أنسا  
 وعائشة وأم سلمة حضرن والقصة انتهت والذي يظهر أن أنسا لم يحضر القصة وانما تأتي ذلك من  
 أمه أم سلمة وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشهد إلى ذلك وروى أحمد بن محمد بن عوف  
 هذه القصة وانما تأتي ذلك ابن عمر من أم سلمة وأغبرها وقد ردت عن هذه المسئلة أيضاً خولة بنت  
 حكيم هنداً وجدو النسائي وابن ماجه وفي آخره كاليس على الرجل غسل إذا رأى ذلك فلم ينزل  
 وسهله بنت سهيل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة **(قوله ان الله لا يستحي من**  
**الحق)** قدمت هذا القول تمهيداً للعدول في ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي  
 إذا حياء الشرعى خبر كله وقد تقدم في كتاب الايمان ان الحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل  
 في حق الله تعالى فيحصل هنا على ان المراد ان الله لا يأمر بالحياء في الحق ولا يمنع من ذكر الحق وقد  
 يقال انما يحتاج إلى التأويل في الالفاظ ولا يشترط في الشيء ان يكون ممكلاً لكن لما كان المفهوم  
 يقتضي انه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الاثبات فاحتج إلى تأويله قاله ابن دقيق العيد  
**(قوله هل على المؤمن غسل)** من زانته وقد سقطت في رواية المصنف في الادب **(قوله احتلت)**  
 الاحتلام افعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام وهو ما رآه النائم في نومه يقال منه حلم  
 بالفتح واحتلم والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع وفي رواية أحمد بن محمد حديث أم سلمة أنها  
 قالت يا رسول الله إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام أتغتسل **(قوله إذا رأيت المنام أي**  
**التي بعد الاستيقاظ وفي رواية الجدي عن شعبان عن هشام إذا رأيت احداً من المأخلة تغتسل**  
**وزاد فقال أم سلمة وهل تغتسل المرأة وكذا ترى هذه الزيادة أصحاب هشام عنه غير ما ذكر فلم**  
**يذكرها وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في العلم وفيه أنه يغتسل المرأة وهو**  
**معطوف على قدر يظهر من السياق أي ترى المرأة الله لا يغتسل وفيه فغفلت أم سلمة وجهها**

عن زني بنت أي سلمة عن  
 أم سلمة أم المؤمنين أنها  
 قالت جاءت أم سلمة امرأة  
 أبي طلحة إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالت  
 يا رسول الله ان الله لا يستحي  
 من الحق هل على المرأة  
 غسل إذا هي احتلت فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نعم إذا رأيت المأخلة

ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام فخصت أم سلمة وتجمع بينهما بأنها تسعت  
تجسداً وغطت وجهها حياءً وتسلم من رواية وكيع عن هشام فقالت لها يا أم سلمة فخصت النساء  
وكذا لا تجد من حديث أم سلمة وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة  
شبهتهن بالرجال وقال ابن بطال فيه دليل على أن كل النساء يحتلن وعكسه فيه فقال فيه دليل  
على أن بعض النساء لا يحتلن وانما هو ان مراد ابن بطال الجواز لا الوقوع أي فحين قابلية ذلك  
وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة لانزال وثني ابن بطال الخلاف فيه وقد قدمنا من  
النفسي وكان أم سلمة لم تسمع حديث الماهن الماء وسجته وقام عندها ما يؤخر خروج المرأة عن  
ذلك وهو تدوير وزال منها وقد روي أحسن حديث أم سلمة في هذه النسخة أن أم سلمة قالت  
يا رسول الله وهل للمرأة ماء فقال هي شقائق الرجال وروي عبد الرزاق في هذه القصة إذا رأيت  
أحدًا كن الماء كإبراهيم الرجل وروي أحسن حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس  
عليها غسل حتى تقول كما ينزل الرجل وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف  
انزالها بشبهتها وجعل قوة إذا رأيت الماء أي علمت به لأن وجود العلم هنا مذهب لأنه إذا أراد به  
علمها بذلك وهي ناقصة فلا يثبت حكمه لأن الرجل لو رأى أمه جامعاً وعلم أنه أنزل في النوم ثم استسقط  
فأمر بالاداء لم يجب عليه الغسل اتفاقاً وكذلك المرأة وإن أراها عليه بذلك بعد أن استسقطت فلا  
يصح لأنه لا يستمر في البقعة ما كان في النوم إلا أن كل مشاهد الخلل الروية على ظاهرها هو  
الصواب وفيه استفتاء المرأة بنفسها وصواب صور الأحوال في الواقع التي هي على ما يستقام من  
ذلك وفيه جواز التسليم في التعجب وسأني الكلام على قوة فهم شبهها وإدراكها في ذلك ان شاء  
الله تعالى **(قوله ما عرق الخب واهن المسلم لا ينصب)** كان المصنف يشير بذلك إلى  
الخلاف في عرق الكافر وقال قوم أنه ينصب ما على القول بخاصة عينه كما سيأتي في تقدير  
الكلام بيان حكم عرق الجنب ويبان أن المسلم لا ينصب وإذا كان لا ينصب فعرقه ليس ينصب  
ومفهومه أن الكافر ينصب فكون عرقه نجساً **(قوله حدثنا يحيى)** هو ابن سعيد القطان وجد  
هو الطويل وبكر هو ابن عبد الله المزني وأورافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ومن دونه في  
الاسناد بصرون أيضاً وجدو بكر وأورافع ثلاثة من التابعين في نسق **(قوله في بعض طرق)**  
كذلك لا كره وفي رواية كريمة والأصلي طرق ولا يداد والنسائي لقسته في طريق من طرق  
المدني وهي توافق رواية الأصلي **(قوله وهو جنب)** يعني نفسه وفي رواية أبي داود وأما جنب  
**(قوله فالتخست)** كذا للكشيميين والجري وكرهية بنون ثم جاءه مجهة ثم بنون ثم سين مهمله  
وقال القزاز وقع في دواية فالتخت يعني بنون ثم موحدة ثم مجهة ثم سين مهمله قال  
ولا وجه له والصواب أن يقال فالتخت يعني كما تقدم قال والمعنى مضيت عنه مستحقاً ولذلك  
وصف الشيطان بالنجاس وقوله الرواية الأخرى فالتخت انتهى وقال ابن بطال وقعت هذه  
اللفظة فالتخت يعني كما تقدم قال ولا بن السكن بالجيم قال ويحتمل أن يكون من قوله تعالى  
فالتخت منه اثنا عشر عينا أي جرت وأندفعت وهذه أيضاً رواية الأصلي وأبى الوقت وابن  
عساكر ووقع في رواية المسنن فالتخت بنون ثم مشددة فو ثانية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجساً  
ووجه الرواية التي أنكرها القزاز أنها مأخوذة من النص وهو القص أي اعتقدت قصان

**(باب) عرق الخب**  
**وأن المسلم لا ينصب**  
**حدثنا يحيى بن عبد الله**  
**قال حدثنا يحيى قال حدثنا**  
**جديد قال حدثنا بكر عن أبي**  
**رافع عن أبي هريرة أن النبي**  
**صلى الله عليه وسلم لقبه في**  
**بعض طريق المدينة وهو**  
**جنب فالتختست منه ذهب**  
**فاغتسل ثم جاء فقال ابن**  
**كثير أن أبا هريرة قال كنت**  
**جنباً ففكرت أن أجالس**  
**وأنا على غير طهارة**

نفسه يجنبه عن مجالسة رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن  
السكن وقال معنى انجست منه نصبت عنه ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدم وأشبهاها  
بالصواب الاولى ثم هذه وقد نقل السراج فيها ألفاظا مختلفة مما يحفظه بعض الرواة لا معنى  
للتشاغل بذلك كانه ثبت بشين مجع من الخيش وبنون وسامه ملة ثم موحدة ثم سين مة  
من الانقياس **(قوله ان المؤمن لا ينص)** تنصبت مجعوه بعض أهل الظاهر فقال ان الكافر  
نجس العين وقواه بقوله تعالى انما المشركون نجس وأجاب الجمهور عن الحديث بان المراد ان  
المؤمن طاهر الاضلاع عبادا بحاجته النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه من النجاسة ومن  
الاية بأن المراد انهم نجس في الاعتقاد والاستعداد وجعهم ان الله تعالى أباح تكاح نساء أهل  
الكتاب ومعالم ان عرقهم لا يسل من من يصاحبهم ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل النكابة  
الامثل ما يجب عليه من غسل المسلة فدل على ان الادعى الحلي ليس بنجس العين اذا لفرق بين  
النساء والرجال وأغرب القروطي في الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى  
الشافعي وساقى الكلام على مسئلة الميت في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث  
استصحاب الظاهر عند ملايسة الامور المعظمة واستصحاب احترام أهل الفضل وتوقيرهم  
ومصاحبهم على اكل الهيات وكان سبب ذهاب أبي هريرة اهل الله عليه وسلم كان اذا لقي  
أحد من اصحابه ما معه ودعا له كذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة فلما ظن أبو  
هريرة ان الجانب بنص الحديث خشي ان يماحه على الله عليه وسلم كعادته فيادر الى الاعتسال  
وانما أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله وأما على غرطاه توقير لسمان الله تعجب من  
اعتقاده في حرمة التمسك بالجنابة أي كيف يخفى عليه هذا الظاهر وفيه استحباب استئذان  
التابع المتبوع اذا أراد ان يفارقه لقوله ابن كثر فاشار الى انه كان ينبغي له ان يفاوضه حتى  
يعلم وفيه استحباب تبية المتبوع لتابعه على الصواب وان لم يسأله وفيه جواز تأخير الاعتسال  
عن أول وقت وجوبه ويؤيد عليه ابن حبان الردي من زعم ان الجانب اذا وقع في البئر فنوى  
الاعتسال ان ماء البئر نجس واستدل به البخاري على طهارة عرق الجانب لان بنيه لا ينص  
بالجنابة فكذلك ما تعطل منه وعلى جواز تصرف الجانب في حوائجه قبل ان يقتل فقال  
**(باب)** الجانب يخرج ويمشي في السوق **(قوله وغيره)** بالجزأ وغير السوق ويحفل  
الرفع عطا على يخرج من جهة المعنى **(قوله وقال عطاء)** هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن  
ابن جرير عنه وزاد في بطي بالتورق وتل هذه الافعال هي المرادة بقوله وغيره بالرفع في الترجمة  
**(قوله حدثنا سعد)** هو ابن أبي عروبة كذا لهم الا الاصل فيقال شعبة **(قوله ان النبي)** وفي رواية  
الاصلي وكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب اذا  
جامع ثم عادوا برأيه في هذا الباب بقوى رواية وغيره بالجزأ لان حجر أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه الى هذه الى المشي وعلى هذا المقتضى ايراد  
أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجانب بغير الفسل وقد خالف عطاء وغيره كما رواه  
ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا يستحب له الوضوء وحديث أنس بقوى اختيار  
عطاء لانه لم يذكر فيه انه وضأ فكان المصنف أورد له يستدل به لا يستدل به **(قوله حدثنا**

فقال سبحان الله ان المؤمن  
لا ينص **(باب)** الجانب  
يخرج ويمشي في السوق  
وغيره وقال عطاء يخرج  
للبني ويقسم أظفاره  
ويحلق رأسه وان لم يتوضأ  
**حدثنا عبد الاصل بن حمد**  
**قال** حدثنا يزيد بن زريع  
**قال** حدثنا سعد بن قتادة  
أن أنس بن مالك حدثهم أن  
نبي الله صلى الله عليه وسلم  
كان يظوف على نساءه في  
الليلة الواحدة قوله يومئذ  
تسم نسوة **حدثنا**

قال حدثنا جندب عن بكر بن  
 أبي رافع عن أبي هريرة قال  
 لقيني رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأجيب فأخذ  
 بيدي فبست معصتي فقد  
 فأنسلت فأتيت الزحل  
 فاعتسلت ثم جثت وهو  
 قاصد فقال أين كنت أبا  
 هريرة فقلت له فقال بصان  
 ألقنا بأهريرة ان المؤمن  
 لا يفس (باب) كنبونة  
 الجنب في البيت اذا توضأ  
 حدثنا أبو نعيم قال حدثنا  
 هشام وشبان عن يحيى عن  
 أبي سلمة قال سألت عائشة  
 أكلن الذي صلى الله عليه  
 وسلم رقد وهو جنب قالت  
 نعم وتوضأ حدثنا قتيبة  
 قال حدثنا الليث عن نافع  
 عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب  
 سأل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أيرقدنا حدثنا  
 وهو جنب قال نعم اذا توضأ  
 أحكمكم فليرقد وهو جنب  
 (باب) الجنب يتوضأ ثم  
 نام حدثنا يحيى بن بكير  
 قال حدثنا الليث عن عبيد  
 الله بن أبي جعفر عن محمد  
 ابن عبد الرحمن عن عروة  
 عن عائشة قالت كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا أراد  
 أن ينام وهو جنب غسل  
 فرجه وتوضأ للصلاة حدثنا  
 موسى بن اسمعيل قال  
 حدثنا جويرية عن نافع

عاش) يوم تفتانته وشين مجة هو ابن الوليد القاهم وعبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى والاسناد  
 أيضا الى أبي رافع نصرون وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله (قوله)  
 فأنسلت (أي ذهب في خفية والرجل بجماعه مله ساكنة أي المكان الذي ماوى فيه وقوله)  
 يا أبا هريرة وقع في رواية المسحق والكشميني يا أبا هريرة بالترجم (قوله) باب كنبونة  
 الجنب في البيت (أي استقراريه) كنبونة مصدر كان يكون كونا وكنبونة ولم يجي على هذا  
 إلا أخرف معدودته مثل ديومة من دام (قوله) اذا توضأ زاد أو الوقت وكريه قبل أن يفتسل  
 وسقط الجنب من رواية المسحق والجوى قبل أشار المصنف بهذه الترجمة الى تضعيف ما ورد  
 عن علي مرفوعا أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كاب ولا صورة ولا جنب رواه أبو داود وغيره وفيه  
 نجي يضم النون وفتح الجيم الحضرى ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول لكن وثقه الجي  
 ويصح حديثه ابن حبان والحاكم فيصطلح كمال الخطأ ان المراد بالجنب من يتأوى بالاعتسالة  
 ويقتدر كعادته لا من يؤخره ليلغله قال يرفقه ان المراد بالجنب غير ما أذن في اتخاذها بالصورة  
 ما فيه روح وما لا يمتن قال النووي وفي الكلب قطرانته ويحصل أن يكون المراد بالجنب في  
 حديث علي من لم يرتفع حذنه كله ولا بعضه وعلى هذا فلا يكون منه وبين حديث الباب منافاة  
 لانه اذا توضأ ارتفع بعض حذنه على الصحيح كساقى تصويره (قوله) حدثنا هشام (هو) الدستواي  
 وشبان هو ابن عبيد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير وصرح بتحديث أبي سلمة في رواية ابن  
 أبي شيبة ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه الترمذي (قوله)  
 قال نعم وتوضأ هو معطوف على ما سلفه فتم مسده أي يرقد وتوضأ والاول لا تقتضى الترتيب  
 فالمعنى يتوضأ ثم يرقد ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ كان اذا أراد أن ينام وهو جنب  
 توضأ وضوء الصلاة وهذا السياق وضع في المراتب للمصنف منه في الباب الذي بعده هذا من  
 رواية عروة عن عائشة زيادة غسل الفرج وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ  
 البخاري في آخر حديث الباب وتوضأ وضوء الصلاة ولا يخفى على من وجه آخر عن هشام  
 بن عروة في من حل الموضوع على التنظيف (قوله) أن عمر بن الخطاب سأل) فظاهره ان  
 ابن عمر حضر هذا السؤال فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع وروى عن  
 أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عماره قال يا رسول الله أخرجه الترمذي وعلى هذا فهو من مسند  
 عمر وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن علي بن  
 ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث ومطابقة الحديث للترجمة من جهة ان جواز  
 وقاد الجنب في البيت يقتضى جواز استقراره فيه يظن ان عدم الفرق اولان نومه يستلزم  
 الجواز لحصول اليقظة بين وضوءه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير ووقع في رواية كريمة  
 قبل حديث ابن عمر باب نوم الجنب وهذه الترجمة زائدة للاستغناء عنها باب الجنب يتوضأ ثم نام  
 ويحصل ان يكون ترجم على الاطلاق وعلى التقيد فلا تكون زائدة (قوله) عن محمد بن عبد  
 الرحمن) هو أبو الاسود الذي يقال له شيم عروة وتوصف هذا الاسناد بالمبتدأ بمصر بن وصفه  
 الاعلى مدنيون (قوله) وضوء الصلاة) أي وضوء وضوءا ككمال الصلاة وليس المعنى انه توضأ  
 لاداء الصلاة وانما المراد توضأ وضوءا شرعيا للعبادة (قوله) حدثنا جويرية) بالجيم والراء مصغرا

وهو اسم رجل واسم أبيه اسم ابن عبيد وقد سمع جويرية هذا من نافع مولى ابن عمر بن مالك  
 عن نافع **(قوله عن عبد الله)** في رواية ابن عساكر عن ابن عمر **(قوله)** فقال ثم إذا توضأ وسلم من  
 طريق ابن جريح عن نافع لتوضأ ثم لنعم **(قوله عن عبد الله بن دينار)** هكذا رواه مالك في الموطأ  
 باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع بدل عبد الله بن دينار وذكر أبو علي الجاني أنه  
 وقع في رواية ابن السكن عن نافع بدل عبد الله بن دينار وكان كذلك عند الأصمعي إلا أنه ضرب  
 على نافع وكتب فوقه عبد الله بن دينار قال أبو علي والحديث محفوظ لمالك عنهما جميعاً انتهى  
 كلامه قال ابن عبد البر الحديث لمالك عنهما جميعاً لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار وحديث  
 نافع غريب انتهى وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة أو ستة فلا غرابة وإن ساقه الدارقطني في  
 غرائب مالك فخراده ما رواه خارج الموطأ في ص أبيه خاصة بالنسبة للموطأ ثم رواية الموطأ أشهر  
**(قوله ذكر عمر بن الخطاب)** مقتضاه أيضاً أن من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ورواه أبو نوح  
 عن مالك فخراده في نفسه عن عمرو بن دينار في الساقى سبب ذلك في روايته من طريق ابن عوف عن نافع قال  
 أصاب ابن عمر جناية فاقى عمر فذكر ذلك فاقى عمر ابنه صلى الله عليه وسلم فاستأمره فقال لتوضأ  
 ويرقدوا على هذا الضمير في قوله في حديث الباب أنه تصبى يعود على ابن عمر لا على عمرو وقوله في  
 الجواب توضأ يصح أن يكون ابن عمر كان حاضر فوجه الخطاب إليه **(قوله بانه)** كذا اللسلي  
 والجوى وللباقى رانه **(قوله فقال له)** سقط لفظ له من رواية الأصمعي **(قوله توضأ)** وأغسل  
 ذكرك في رواية أبي نوح أغسل ذكرك ثم توضأ ثم هو يرعد على من جله على ظاهره فقال يجوز  
 تقديم الوضوء على غسل الذكر لانه ليس بوضوء يرفع الحدث وانما هو لتعبد أذا الحنابة أشد  
 من من الذكر فتبين من رواية أبي نوح أن غسله قدم على الوضوء ويمكن أن يؤخر عنه بشرط  
 أن لا يسهل على القول بأن من يفيض وقال ابن دقيق العيد جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء  
 بصيغة الشرط وهو قسطن قال بوجوبه وقال ابن عبد البر ذهب الجمهور إلى أنه لا لاستصحاب  
 وذهب أهل الطاهر إلى إيجابه وهو شذوذ وقال ابن العربي قال مالك والساقى لا يجوز للجنب أن  
 يتام قبل أن يتوضأ واستكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الساقى بوجوبه ولا يعرف  
 ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد أن في الإباحة المستوية الطرفين  
 لا إثبات الوجوب أو إرادته واجب وجوب سنة أي متى كذا الاستصحاب ويدل عليه أنه قاله  
 بقول ابن حبيب هو واجب وجوب الفرائض وهذا موجود في عبارة المالكية كثيراً وأشار ابن  
 العربي إلى تقوية قول ابن حبيب ووجب عليه أبو عوانة في محبيه إيجاب الوضوء على الجنب إذا  
 أراد التيمم ثم استدلل بذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرعوا  
 انما أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد وقد قدح في هذا  
 الاستدلال ابن رشد المالكي وهو واضح وقتل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم  
 الاستصحاب وتسلط بما رواه أبو إسحق عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يجنب ثم نام ولاعى ما رواه أبو داود وغيره وتعب بان الحفاظ قالوا أنا أبا إسحق غلط فيه  
 وبانه لو صح على أنه ترك الوضوء لكان الجواز لا لا يعتقد بوجوبه أو أن معنى قوله لا يمس ما أتى  
 للفصل وأورد الطحاوي من الطريق المذكور عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ثم جرح الطحاوي إلى

عن عبد الله قال استفتى  
 عمر النضر صلى الله عليه وسلم  
 أيتام أحدنا هو جنب قال  
 نعم إذا توضأ حدثنا عبيد  
 الله بن يوسف قال أخبرنا  
 مالك عن عبد الله بن دينار  
 عن عبد الله بن عمر أنه قال  
 ذكر عمر بن الخطاب لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بانه  
 تصبى الجنبية من الليل فقال  
 له رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم توضأ وأغسل ذكرك ثم ثم

ان المراد بالوضوء التطفيف واحتيج بان ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو  
 جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع وأبي جابر أنه ثبت تقيد الوضوء بالصلاة من  
 روايتهم من رواية عائشة كما تقدم فيحتمل وجعل ترك ابن عمر يغسل رجله على ان ذلك كان لعذر  
 وقال جمهور العلماء المراد بالوضوء الشرى والحكمة فيه انه يحذف الحدث ولا يسامح على القول  
 بجواز تركه في غسل فينوبه فيرتفع الحدث عن تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح ويؤيده  
 ما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس العيصي قال اذا أحب أحدكم من  
 الليل ثم أراد ان ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة فيه انه احدى الطهارتين  
 فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان  
 اذا أحب فاراد ان ينام توضأ أو تيمم ويحتمل ان يكون التيمم هنا عسرو وجود الماء وقيل  
 الحكمة فيه أنه نخط الى العود الى الغسل وقال ابن دقيق العيد من الشافعي رحمه الله على  
 ان ذلك ليس على الخائض لانها لو اغتسل لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب لكن اذا قطع دها  
 انصب لها ذلك وفي الحديث ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما يضيّق عند القيام الى  
 الصلاة واستصحاب التطفيف عند التيمم قال ابن الجوزي والحكمة فيه ان الملائكة تبعه من  
 الوضوء والريح الكريمة بخلاف الشياطين فانها تقر من ذلك واثقه أعلم **(قوله ما)**  
**اذا اتى الختانان** المراد بهما التثنية ختن الرجل والخنق قطع طرفة كثره وخضاض المرأة  
 وانخفض قطع جلده في أعلى فرجها تنسب عرف الديك بينها وبين مدخل الذر كجلده رقعة  
 وانما بنا بلفظ واحد تعليلا وله نظائر وقاعدته رد الاثقل الى الاخص والادنى الى الاعلى **(قوله)**  
**هشام** هو المستوإ في الموضوعين وانما تقرقهما لان معاذ قال حدثنا وأبى نعيم قال عن  
 وطريق معاذ الى العيصي كلهم بصريون **(قوله اذا جلس)** الضمير المستتر فيه وفي قوله جهد  
 للرجل والضمير ان البارز ان في قوله شعبا وشعبا هو جهدا للرمز تركها اظهار ذلك للمعرفة وقد وقع  
 مصرحاً به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال اذا غشى الرجل امرأته فقعدين  
 شعبا الحديث والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء قيل المراد هنا دها ورجلاها وقيل  
 رجلاها ونحذاها وقيل ساهاها ونحذاها وقيل نحذاها واسكأها وقيل نحذاها وشقراها وقيل  
 نواس فرجها الاربع قال الازهرى الاسكان ناحية القربج والشفران طرف الناحيتين وروج  
 القاضى عياض الاخرى اختار ابن دقيق العيد الاول قال لانه أقرب الى الحقيقة وهو حقيقة في  
 الخلوين وهو كما كتبه عن الجامع فاكتفى به عن التصريح **(قوله ثم جهدها)** بفتح الجيم والهاء يقال  
 جهد أو جهد أى بلغ المشقة قيل معناه كدها بمجر كته أو بلغ جهده في العمل بها ولمن طريق  
 شعبة عن قتادة ثم اجتهد ورواها أبو داود ومن طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ وأزق  
 الختان بالختان يدل قوله ثم جهدها وهذا يدل على ان الجهد هنا كناية عن معالجة الايلاج ورواه  
 البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصراً ولفظه اذا اتى الختانان فقد وجب الغسل  
 وهذا مطابق للفظ الترجمة فكان المصنف أشار الى هذه الرواية كعادته في التيسير بلفظ احدى  
 روايات حديث الباب وروى أيضاً بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق  
 معبد بن المسيب عنها وفي اسناده على بن زيد وهو ضعيف وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد

**(باب) اذا اتى الختانان**  
 حدثنا معاذ بن فضالة قال  
 حدثنا هشام ح وحدثنا  
 أبو نعيم عن هشام عن قتادة  
 عن الحسن عن أبي رافع عن  
 أبي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اذا جلس بين  
 شعبا الاربع ثم جهدها  
 فقد وجب الغسل



عنهما ورجاله ثقات ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنه بالقطعة ومن الثمان المختار  
والمراد بالثمان والاتقاء الحفاضة ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ إذا جاوز وليس المراد بالثمان  
حقيقته لأنه لا يتصور عند غيبة الحنفية ولو حصل المس قبل الايلاج لم يجب الغسل بالإجماع  
قال النووي معنى الحديث ان استحباب الغسل لا يتوقف على الانزال وتعب ما به يحتل ان يراد  
بالجهد الانزال لأنه هو الغاية في الامر فلا يكون فيه مدلل والحواب أن التصريح بعدم التوقف  
على الانزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فأنى الاحتفال في رواية مسلم من طريق  
مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث وان لم ينزل. ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا ورواه  
ابن أبي خنيفة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة وهو زاذلي آخره أنزل  
أو لم ينزل وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن مهسل عن عفان وكذلك ذكرها أبو داود  
الطبراني عن حماد بن سلمة عن قتادة (قوله تابعه عمرو) أي ابن مرزوق وصرح به في رواية  
كرية وقد روىنا حديثه موصولا في فوائد عفان بن أحمد السملك حدثنا عثمان بن عمر  
الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة فذكر مثل سابق حدث الباب لكن قال  
وأجد هذا يعرف بهذا الشعبة ورواه عن قتادة عن الحسن لأن الحسن نفسه والضمير في  
تابعه يعود على هشام لأعلى قتادة وقرأت بخط الشيخ مغلطاي ان رواية عمرو بن مرزوق هذه  
عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جليل عن وهب بن جبر وأبان أي عدى كلاهما عن عمرو بن  
مرزوق عن شعبة وتبعه بعض الشراح على ذلك وهو غلط فان ذكر عمرو بن مرزوق في اسناد  
مسلم زيادة بل لم يصرح مسلم بعمرو بن مرزوق شيئا (قوله وقال موسى) أي ابن اسمعيل قال  
(حدثنا) وللأصلي أخبرنا (أبان) وهو ابن يزيد الطلحاني ورواه التصريح بعد حديث الحسن  
لقتادة وقرأت بخط مغلطاي أيضا ان رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجهما من طريق عفان  
وهما كلاهما عن موسى عن أبان وهو مخطئ تتبعه عليه أيضا بعض الشراح وانما أخرجهما  
البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة فهما شيخ عفان لارقيقه وأبان رفيق  
همام لاشيخ شيخه ولاد كروسي فيه أصلا بل عفان ورواه عن أبان كرواه عنه موسى فهو رفيقه  
لا شيخه والله الهادي الى الصواب (تبيه) زاد هنا في نسخة الصغاني هذا أجود وأكد  
وانما عني الى آخر الكلام الا في آخر الباب الذي يليه والله أعلم (قوله) غسل  
ما يصيب أي الرجل (من فرج المرأة) أي من رطوبة وغيرها (قوله عن الحسن) زاذلي أو المراد المعلم  
(قوله قال يحيى) هو ابن أبي كثير أي قال الحسن قال يحيى ولفظ قال الاولى تحذف في الخط  
عراقا (قوله وأخبرني) هو عطف على مقدر أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا ووقع في رواية مسلم  
يحذف الواو قال ابن العربي لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال قال يحيى كذا ذكره كروم بأن  
بديل وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين عن يحيى وليس الحسين بدلس وضعفة  
غير الدلس محمولة على السماع اذا لقينه على الصحيح على انه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة  
رواية الحسين عن يحيى بالتدوين ولفظه حدثني يحيى بن كثير ولم يفردهما عن ذلك  
فقد روى عنه يحيى أيضا معلومة بن سلام أخرجه ابن شاهين وشبان بن عبد الرحمن أخرجه  
المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الاستدلال

تابعه عمرو عن شعبة مثله  
وقال موسى حدثنا أبان  
قال حدثنا قتادة قال  
أخبرنا الحسن مثله  
(باب) غسل ما يصيب  
من رطوبة فرج المرأة  
حدثنا أبو معمر قال حدثنا  
عبد الوارث عن الحسن  
قال يحيى وأخبرني أبو سلمة  
أن عفان بن يسار أخبره أن  
زيد بن خالد الجهني أخبره  
أنه سأل عثمان بن عفان  
فقال أ رأيت اذا جامع  
الرجل امرأته فلم ينزل  
عفان يتوضأ كما يتوضأ  
للصلاة ويغسل ذكره قال  
عثمان سمعته من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فسألت  
عن ذلك علي بن أبي طالب  
والزبير بن العوام وطلحة بن  
عبيد الله وأبي بن كعب

المتن (قوله) فامر وبذلك (فيه التقات لان الاصل أن يقول فامروني أو هو مقول عطية بن يسار  
 فيكون مرسلًا وقال الكرماني الضعيف يعود على الجماع الذي في ضمن إذا جامع وجرم أيضًا بانه  
 عن عثمان اقتناه رواية مرفوعة عن الباقر اقتناه فقط قلت وظهره انهم أمر وعما أمره  
 عثمان فليس صريحاً في عدم الرفع لكن في رواية الاسماعيلي فقالوا مثل ذلك وهذا ظاهر الرفع  
 لان عثمان اقتناه بذلك وحديثه به عن النبي صلى الله عليه وسلم فالثانية تقتضي انهم أيضاً أنتموه  
 وحديثه موقوف صريح الاسماعيلي بالرفع في رواية أخرى له ونقله فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقال الاسماعيلي لم يقل ذلك غير يحيى الجاني وليس هو من شرط هذا الكتاب (قوله)  
 وأخبرني أبو سلمة (كذا لا يذرو الباقرين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة وهو المراد هو معطوف  
 بالاسناد الأول وليس معطفاً وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه  
 بالاسنادين معا (قوله) انه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الدارقطني هو وهم لان  
 أبي أيوب انما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشلم بن عمرو عن أبيه (قلت) الطاهران أن أبي أيوب  
 سمعه منهما لاختلاف السباق لان في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم مع أن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قد رواه سنا وعلمنا هشلم بن  
 عمرو روايته عن عروة بن أبي ربيعة وابن أبي عمير أنهما بايعان فقهاء من طائفة واحدوا كذلك  
 رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لانهما بايعان فقهاء من طائفة واحدوا كذلك  
 عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارقطني وابن ماجه وقد حكى الأثر عن أحمد  
 ان حديث زيد بن خالد كور في هذا الباب معلول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة القوي بخلاف  
 ما في هذا الحديث وقد حكى يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني انه شاذ والجواب عن ذلك  
 ان الحديث ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ روايته وقد روى ابن عيينة أيضاً عن زيد بن أسلم  
 عن عطية بن يسار فهو رواية أبي سلمة عن عطية أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فرداً وأما  
 كونهم أفتوا بخلأفه فلا يقدح ذلك في صحة لاحتمال انه ثبت عندهم ناصه فذهبوا اليه وكم من  
 حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية وقد ذهب الجمهور الى أن ما دل عليه  
 حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل الجماع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة  
 وعائشة المذكوران في الباب قبله والدليل على النسخ ما رواه أحمد بن حنبل عن طريق الزهري عن  
 سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب ان العباس التي كانوا يقولون الما من الما من خصة كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتسالة بعد مجيء ابن خزيمة وابن  
 حبان وقال الاسماعيلي هو صحيح على شرط البخاري كذا قال وكذا لم يطلع على علته فقد  
 اختلقوا في كون الزهري سمعه من سهل ثم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً عن طريق أبي حازم  
 عن سهل ولهذا الاسناد أيضاً له أخرى ذكرها ابن أبي حاتم وفي الجلة هو اسناد صالح لان يحيى  
 به وهو صريح في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أرجح من حديث الما من الما لانه  
 بالمنطوق وترك الغسل من حديث الما من الما بالمفهوم وبالمنطوق أيضاً لكن ذلك اصرح  
 منه وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس انه سئل حديث الما من الما على صورة مخصوصة  
 وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو تاويل يصحح بين الحديثين من غير تعارض

فامر به بذلك قال يحيى  
 وأخبرني أبو سلمة أن عروة  
 ابن الزبير أخبره أن أبي أيوب  
 أخبره انه سمع ذلك من  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وحديثه مسند قال  
 حدثنا يحيى

«تحيه» في قوله الماسمن الماسحتاس تام والمراد بالمسح الاول ما الفسل وبالتالي الحق وذكر الشافعي ان كلام العرب يقتضي ان الحنبلية تطلق بالحقيقة على الجماع وان لم يكن معه انزال فان كل من خربط بان فلاناً اجنب من فلانة عقل انه اصابها وان لم ينزل قال ولا يختلفان الزنا الذي يجب به الخلد هو الجماع ولو لم يكن معه انزال وقال ابن العربي يجب الفسل بالايلاج بالنسبة الى الانزال نظير ايجاب الوضوء على الذكر بالنسبة الى خروج البول فهما متفقان دليلاً وتعليلاً والله اعلم (قوله عن هشام بن عروة قال اخبرني ابي يعني ابا عروة وهو واضح وانما انتهت عليه ثلثا يظن انه اسم فطير ابي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد (قوله ماسمن الماسمنه) أي بفسل الرجل العضو الذي من فرج المرأة وهو من اطلاق الملتزم واردة الا لازم لان المراد بطو فقرهما (قوله ثم روضاً) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه وضوء الصلاة (قوله ويصلي) هو امر حفي الدلالة على ترك الفسل من الحديث الذي قبله (قوله قال ابو عبد الله) هو المصنف وقاتل ذلك هو الراوي عنه (قوله الفسل أحوط) أي على تقدير ان لا يثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح فالاحتياط للذين الاشتغال (قوله الاخير) كذا لا يذروا لغيره الا ستر بالمذهب بما أي آخر الامر من من الشارع أو من اجتهد الاثمة وقال ابن التين ضبطناه بفتح الخاء على هذا الاشارة في قوله وذلك الى حديث الباب (قوله انما ينالنا الاختلافهم) وفي رواية كرية انما بنا اختلافهم وللاصلي انما بناه لاختلافهم وفي نسخة الصغالي انما بنا الحديث الا ستر لاختلافهم والماء أني واللام تعليلة أي حتى لا يظن ان في ذلك اجلما واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال ايجاب الفسل أطبق عليه العصابة ومن بعدهم وما خالف فيه الاداد ولا عبرة بخلافه وانما الامر الصعب بخلافه البخاري وسكبه بان الفسل مستحب وهو أحد اثمة الدين وأجله عليه المسلمين ثم أخذت كلهم في تضعيف حديث الباب بما قبل منه وقد أثرنا في بعضه ثم قال ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله الفسل أحوط أي في الدين وهو باب مشهور في الاصول قال وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه (قلت) وهذا هو الظاهر من تصرفه فانه لم يترجم بجواز ترك الفسل وانما ترجم بعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسئلة كما استدلل به على ايجاب الوضوء فيما تقدم واما في ابن العربي الخلاف فغير عرض فانه مشهور بين العصابة ثبت عن جماعة منهم لكن ادعى ابن القصار ان الخلاف ارتفع بين التابعين وهو معترض أيضاً فقد قال الخطابي انه قال به من العصابة جماعة سمى بعضهم قال ومن التابعين الاعشى وتبعه عياض لكن قال لم يقل به أحد بعد العصابة غيره وهو معترض أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح وعن هشام بن عروة وعند عبد الرزاق باسناد صحيح وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء انه قال لا تطيب نفسي اذا لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف الناس لاخذنا بالعروة الوثقى وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث الماسمن الماسمنه ثابت لكنه منسوخ الى ان قال خالفنا بعض أهل ناحيتنا يعني من الحجازيين فقالوا لا يجب الفسل حتى ينزل اه فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم لكن الجمهور على ايجاب الفسل وهو الصواب والله اعلم «خاتمة» اشغل كتاب الفسل وما معه من أحكام الجناية من الاحاديث

عن هشام بن عروة قال  
اخبرني ابي قال اخبرني ابو  
أيوب قال اخبرني ابي بن  
كعب انه قال يا رسول الله  
اذا جامع الرجل المرأة فلم  
ينزل قال بفسل ماسمن المرأة  
منه ثم روضاً ويصلي قال ابو  
عبد الله الفسل أحوط وذلك  
الاخير انما بنا لاختلافهم

المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً المكر منها فيه وفيه ماضى خستوناً ثلاثون حديثاً الموصل منها أحد وعشرون البقية تطبق ومتابعة وألغى ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث يهز عن أبيه عن جده وقد وافقه مسلم على تحريمها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء في الغسل بصاع وحديث أنس كل يدور على نسائه وهي إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديثه في الاعتساع مع المرائين أواخر واحد وحديث عائشة في حفرة غسل المرائين الجنابة وفيه من الآثار المرفوعة على الصحابة والتابعين عشرة الملق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطه وعروة بن الزبير والمذكور في الباب الآخران كان مرفوعاً عنهما فتزيد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفراد عن مسلم والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
• (كتاب الحيض) •

وقول الله تعالى ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أكرم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين • (باب) • كيف كان بدء الحيض وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شئ كتب الله على نساء آدم وقال بعضهم كان أول ما أرسل الحيض على نساء إسرائيل قال أبو عبد الله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أن

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
• (كتاب الحيض) •

أصله السلائق وفي العرف جر بان دم المرائين موضع مخصوص في أوقات معلومة (قوله) وقول الله تعالى بالجرح عطف على الحيض والحيض عند الجمهور هو الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه (قوله) أنس قال الطيب سمى الحيض أنثى لشمه وقدره ونجاسته وقال الخطابي الذي المكره الذي ليس بشديد كما قال تعالى لن يضرركم الذي فأنعني أن الحيض أنثى يعتزل من المرأة موضعه ولا يعتد ذلك إلى بقية بناتها (قوله) فاعتزلوا النساء في الحيض كروى مسلم وأبو داود عن حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حضت المرأة خرجوا من البيت فغسلت التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فزلت الآية فقال اصنعوا كل شئ إلا التكساح فأنكرت اليهود ذلك فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا يا رسول الله ألا نجامعهم في الحيض يعني خلافا لليهود فبأن ذلك يروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولاهن ذلك هو ثابت بن قيس (قوله) ما كيف كان بدء الحيض أي ابتدأه وفي أعراب باب الأوجه المتقدمة أول الكتاب (قوله) وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شئ يشيرون إلى حديث عائشة المذكور عقبه لكن يلفظ هذا أمر وقد وصله بلفظ شئ من طريق أخرى بعد خمسة أبواب واستعملوا الإشارة بقوله هذا إلى الحيض (قوله) وقال بعضهم كان أول ما بلغه لانه اسم كان واخبر علي بن إسرائيل أي على نساء إسرائيل وكانه يشيرون إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة تشرف للرجل فالتق الله عليهن الحيض ومنعهن المساجد وعنده عن عائشة قصوه (قوله) وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر قيل معناه أشعل لانه عام في جميع بنات آدم فقتلوا إسرائيليات ومن قبلهن أو المراد أكثر شواهداً أو كثر قوة وقال الدارودي ليس بينهما مخالفة فإن نساء بني إسرائيل من بنات آدم فعل هذا فقوله بنات آدم عام أو بديه الخصوص • (قلت) • هو يمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتحريم بأن الذي أرسل على نساء بني إسرائيل طول مكنته من عقوبة لهن لا ابتدأه وجوده وقدره الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم وإسماعيل قائمة ففهمك أي حضت والقصة منقذة على بني إسرائيل بل يروى الحاكم وابن المنذر بسناد صحيح عن ابن عباس أن

باب) الامر بالنساء اذا اتسن حديثا على بن عبد الله قال حدثني عثمان بن القاسم قال سمعت قال سمعت الله يقول سمعت عائشة تقول خرجنا لآل نزي (٢٤٢) الا الحج فلما كننا بسرف حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم

واذا ابى فقال مالك انتفت قلت نعم قال ان هذا امر كسبه الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير ان لا تطوف بالبيت قالت وخي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالقر (باب) غسل الحائض رأس زوجها وترجله حديثا لعبد الله ابن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كنت أرسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض حديثا لآل إبراهيم بن موسى قال حدثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرنا هشام بن عروة عن عروة أنه سئل أنقص مني الحائض أو تدنوني المرأة وهي جنب فقال عروة كل ذلك على حين وكل ذلك تنقصني وليس على أحد في ذلك بأس أخبرني عائشة أنها كانت ترجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ نجوا في المسجد يدنو لهما رأسه وهي في حجرها فقبله وهي حائض (باب) قراءة الرجل في

استاءه الحوض كان على حواصم بعد ان أهبط من الحنف فواذا كان كذلك فبنات آدم بناتهن والله أعلم (قوله) باب الامر بالنساء أي الامر المتعلق بالنساء والجمع في قوله اذا اتسن باعتبار الجنس وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أن في الوقت وترجم بالنساء اشعارا بأن ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة في الحديث حضرت وقوله صلى الله عليه وسلم لها انتفت وهو يضم التوضيها وكسر القاف ضمها وقيل بالضم في الولادة وبالقفع في الحيض وأصله خروج الدم لأنه يسمى نفسا وسبأ في من يديسب لذلك بعدا بين (قوله) سمعت القاسم يعني أبا وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله) لآل نزي بالضم أي لا تظن وسرف بفتح المهملة وكسر الراء بعد هاء فاموضع قريب من مكة بينهما شعوب من عشرة أميال وهو موضع الصرف وقد يصرف (قوله) فاقضى المراد بالقضاء الاداء وهو ما في الفقة بمعنى واحد (قوله) غير ان لا تطوف بالبيت زاد في الرواية الا تنسختي تطهري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجمع أحوال المرأة وسبأ في الكلام على هذا الحديث بعلمه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله) باب غسل الحائض رأس زوجها وترجله بالجر عطف على غسل أي ترسج شعرا رأسه والحديث مطابق للترجم من جهة الترجيل وألحق به الغسل قياسا أو إشارة الى الطريق الآتية في باب مباشرة الحائض فانها صريحة في ذلك وهو دال على أن ذات الحائض ظاهرة وعلى ان حضيها لا يمنع ملاستها (قوله) أخبرنا هشام وفي رواية الاكثر أخبرني هشام بن عروة في هذا الاسناد لطيفة وهي اتفاق اسم شيخ الراوي وتلميذه مثله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام قال اعلى ابن عروة والادني ابن يوسف وهو نوع عقلاء ان السلاح (قوله) مجاور أي معكف وبثبت هذا التفسير في نسخة الصافي في الأصل وبجرحه عائشة كانت ملاصقة للمحسد والحق حرمة الجنابة بالحض قياسا وهو جلي لان الاستعداد بالحائض أكثر من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها وان المباشرة الممنوعة للمعكف هي الجماع ومقدماته وان الحائض لا تدخل المسجد وقال ابن بطال فسه حجة على الشافعي في قوله ان المباشرة مطلقا تنقض الوضوء كذا قال ولا حجة فيه لان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث انه يحق ذلك الفعل بالصلاة وعلى تقدير ذلك نفس الشعر لا ينقض الوضوء والله أعلم (قوله) باب قراءة الرجل في حجر أمه وهي حائض الخبر بفتح المهملة وسكون الجيم ويحوز كسر أوه (قوله) وكان أبو وائل هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود وأثره هذا واصله ابن أبي شيبة عنه باسناد صحيح (قوله) يرسل خادمه أي جارية أو خادم يطلق على الذكر والآن (قوله) الى أي رزين هو التابعي المشهور أيضا (قوله) بعلاقته بكسر العين أي الخيط الذي يربط به ككيسه وذلك مضمير منهما الى جواز جل الحائض المعكف لكن من غير مسه ومن استعمل حديث عائشة من جهة انه ينظر رجل الحائض الصلاة التي فيها المعكف يحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لأنه حامل في خوفه وهو موافق لمذهب أبي حنيفة ومنع الجمهور ذلك وقرروا بان الحل محل بالتعظيم والاكتمال لا سيما في العرف حلا (قوله) مع زهيرا هو ابن معاوية الجعفي ومنصور بن صفية منسوب الى أمه

يجر أمه وهي حائض وكان أبو وائل يرسل خادمه وهي حائض الى أي رزين لتأنيبه بالمعكف فتسكه بعلاقته لشهرتها حديثا أبو نعيم الفضل بن دكين مع زهيرا عن منصور بن صفية أن أمه حدثته أن عائشة حدثتها أن النبي صلى الله عليه وسلم

لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الحنظلي وأمه صفية بنت شيبة بن عثمان بن صفار العبادة  
**(قوله ثم يقرأ القرآن)** وللمصنف في التوحيد كان يقرأ القرآن وأسه في مجريه وأما الحائض فعلى  
 هذا أقام أديا لا تكاد موضع رأسه في حجرها قال ابن دقيق العديق هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض  
 لا تقرأ القرآن لأن قراءتها لو كانت جارية لكانت جارية فممتنع القراءات في حجرها حتى استجيب إلى  
 التنصيص عليها وفيه جواز ملازمة الحائض وإن ذاتها وبها على الطهارة وما لم يلق شامتها  
 فبحسب ما هو هذا مبني على منع القراءات في المواضع المستندة وفيه جواز القراءات بقرب محل الخاصة  
 قاله النووي وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أو ألبها طاهرة قاله  
 القرطبي **(قوله بأب)** من سمي النفاس حضا قبل هذه الترجمة فقلوبه لأن حضا  
 أن يقول من سمي الحاض نفاسا وقبل يحمل على التقديم والتأخير والتقدير من سمي حضا  
 النفاس ويحمل أن يكون المراد بقوله من سمي من أطلق لفظ النفاس على الحاض فبطاق مافي  
 الخبر غير تكلف وقال المهلب وغيره لم يجد المصنف ناصعا على شرطه في النفاس ووجدت في  
 الحاض نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحاض وقعب بأن الترجمة  
 في التسمية لا في الحكم وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي وقال  
 ابن رجب وغيره المراد بالضاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به  
 تعبيرا بالمعنى الآخر والتعبير عنه بالحاض تعبيرا بالمعنى الآخر فغير الذي صلى الله عليه وسلم  
 بالآول وعبرت أم سلمة بالثاني فالترجمة على هذا مطابقة لما صيرت به أم سلمة والله أعلم **(قوله حدثنا)**  
 هشام هو الدستوائي **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية مسلم حدثني أبو سلمة أخرجهما من طريق معاذ  
 ابن هشام عن أبيه **(قوله مضطجعة)** بالرفع ويجوز النصب **(قوله في خيمه)** يقع الظاهر المجهول  
 وبالصاد المهملة كساء أسود له أعلام يكون من صوف وغيره ولم أر شي من طرقه بلقط خيمه  
 إلا في هذه الرواية وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خيمه باللام بدل الصاد وهو موافق  
 لما في آخر الحديث قبل الجملة القطيعة وقبل الطنفسة وقال الخطيب الجملة ثوبه خيل أي خدب  
 وعلى هذا الامتافاة بين الخيمه والخنجر فكانت كساء أسود لها أهداب **(قوله فأنسلت)**  
 بلامين الأولى مفتوحة والثانية ماضية كثرة أي ذهبت في خفية إذا المصنف من رواية شيخان عن  
 يحيى كما سيأتي قرأنا فخرجت منها أي من الخيمه قال النووي سكانها خافت وصول شي من  
 دهمها إليه أو خفت أن يطلب الاستتاع بها فذهبت لتأهب لذلك أو تفقدت نفسها ولم ترضها  
 لمضاجعتها فلذلك أذن لها في العود **(قوله ثياب حشيتي)** وقع في روايتنا بفتح الحاء كسر هاءها  
 ومعنى القتح أخذت ثيابي التي ألبسها من الخيمه لان الخيمه بالقح هي الخيمه ومعنى الكسر  
 أخذت ثيابي التي أعدتها للسباحة الخيمه ويرمز الخطابي برواية الكسر ويرجمها النووي  
 ورجح القرطبي رواية القتح لوروده في بعض طرقه بلقط حشيتي بعزناه **(قوله أنفست)** قال  
 الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحاض والنفاس  
 فقالوا في الحاض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن  
 حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الحاض والولادة بضم النون فيهما وقد ثبت  
 في روايتنا بالوجهين فتح النون بضمها وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها ولا اضطرار

كان يكي في مجريه وأما  
 حائض ثم يقرأ القرآن  
 من سمي النفاس  
 حضا حدثنا المكي بن  
 ابراهيم قال حدثنا هشام  
 عن يحيى بن أبي كثير عن أبي  
 سلمة أن زينب بنت أم سلمة  
 حدثت أنه أم سلمة حدثتها  
 قالت بينما أنا مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم مضطجعة في  
 خيمه إذ حشيت فأنسلت  
 فأخذت ثياب حشيتي فقال  
 أنفست قلت نعم فلتعاني  
 فاضطجعت معي في الخيمه

معها في لحاق واحدواستحباب اتخاذ المراد ما بالخص غير ثابها المعتادة وقد ترجم المصنف على ذلك كإساق وساق الكلام على مباشرته في الباب الذي بعده **(قوله)** مباشرة **(قوله)** مباشرة الخافض المراد بالمباشرة هنا التقابل بين البشريين لا الجماع **(قوله)** حتى شاقبصة بالقاف والصاد المهملة هو ابن عقبة وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المقر والاسناد كله الى عائشة كوفيون وقدم الكلام على اقتسالمهم مع النبي صلى الله عليه وسلم من انما واحد في كتاب الفصل **(قوله)** فأنز كذا في رواية غيرنا وغيره بالتشديد انما المنة بعد الهمزة وانه فأنز بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المنة بوزن أفتعل وأنكر أكثر النحاة لا انعام حتى قال صاحب المفصل انه خطأ لكن نقل غيره انه من ذهب الكوفيين وحكاها الصغاني في جمع البصرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع وبه قراءة ابن محسن فلو رد النبي اثن بالتشديد المراد بذلك انها تشدد ازارها على وسطها وحد ذلك الفقهاء بين السر والركعة حملا بالعرف الغالب وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيابين **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن خليل كذا في رواية أبي دروكة وغيرهما الخليل والاسناد أيضا الى عائشة كلهم كوفيون **(قوله)** احدا أنا اي احدي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ان تقرر بتشديد المنة السابقة وقد تقدم وجهها للكشحي أن تقرر بهمزة ساكنة وهي أقص **(قوله)** في فور حضاها قال الخطابي نور الحضي أوله ومعلمه وقال القرطبي فور الحضيبة معظم صها من فوران القدر وغلباها **(قوله)** يملك اربه بكسر الهمزة وسكون الراء ثم مر حدة قبل المراد ضوه الذي يستمع به وقيل حاجته والحاجة تسهي اربا بالكسر ثم السكون وأربا بفتح الهمزة والراء ذكر الخطابي في شرحه انه روى هذا الوجهين وأنكر في موضع آخر كاتفها للثوري وغيره عنه رواية الكسر وكذا أنكرها النحاس وقد ثبت رواية الكسر وجهها ظاهر فلا معنى لانكارها والمراد انه صلى الله عليه وسلم كان أمك الساس لأمه فلا يحسن عليه ما يحسن على غيره من ان يحوم حول الحى ومع ذلك فكان يمشى فوق الأزار تشرع العبرى عن ليس معصوم بهذا قال أكثر العلما وهو جار على قاعدة المالك في باب سد الذرائع وذهب كثير من السلف والثوري وأحمدوا حتى الى ان الذي يتبع من الاستمتاع بالخافض القرن حفظه به قال محمد بن الحسن بن الحنفية ورجحه الطحاوي وهو اختيار أصبغ من المالكين وأحد القولين والوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النووي هو الأرجح دليلا لحديث أنس في مسلم صنعوا كل شيء الانجاع وجلوا حديث الباب وشبهه على الاحتجاب جهابيز الادة وقال ابن دقيق الصدي ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الأزار لانه فعل مجرد انتهى وبذل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود واسناد قوي عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا أراد من الخافض شيأتى على فرحها أو باو استدلت الطحاوي على الجواز ان المباشرة تحت الأزار دون الفرج لا لتوجب جدوا ولا غسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال ان كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويترق منها باحتجابها بازاو الأفلوا واستحسنه النووي ولا يعترض في وجهه مفرق بين ابتداء الحضي وما بعده لظاهر التقيد بقولها فور حضاها ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتق سورة ثلاثا ثم يمشى يمشى بعد ذلك ويجمع منه وبين

**(باب)** مباشرة الخافض  
حدثنا قيسة قال حدثنا  
سفيان عن منصور عن  
ابراهيم عن الاسود عن  
عائشة قالت كنت أغتسل  
أنا والنبي صلى الله عليه وسلم  
من اناء واحد كلانا جنب  
وكان بأمر في فأنز رقبنا ثم  
وأنا حاض وكان يصير  
رأسه الى وهو منكف  
فأغسله وأنا حاض حدثنا  
اسمعيل بن خليل قال  
أخبرنا علي بن مسهر  
قال أخبرنا أبو اسحق هو  
الشباني عن عبد الرحمن  
ابن الاسود عن أبيه عن  
عائشة قالت كانت احدا أنا  
اذا كانت حاضا فأرسل  
الله صلى الله عليه وسلم أن  
يمشى بها ثم تفرق  
فور حضاها ثم يمشى بها  
قالت أريكم يملك اربه كما  
كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يملك اربه

الاحاديث الواردة على المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين **(قوله)** تابعه **(قوله)** هو  
 ابن عبد الله الواسطي وهو ابن عبد الحميد بن أبيه علي بن مسهر في رواية هذا الحديث عن  
 أبي اسحق الشيباني بهذا الاسناد والشيباني فيه اسناد آخر كجسائي عقبه ومناجعة خالد وصلها  
 أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت اسنادها في تعليق  
 التعليق ومناجعة جوير وصلها أبو داود والاسماعيلي والحاكم في المستدرک لهذا عملهم  
 في استصدار حكمه ليكون مخرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ورواه أيضا عن الشيباني عن  
 عبد الرحمن بن الأسود بسنده من مصنفين إلى الأسود أخرجه أبو عروبة في صحيحه **(قوله)**  
 حدثنا أبو النعمان هو الذي يقال له عارم وعبد الواحد هو ابن زياد البصري **(قوله)** عبد الله  
 ابن شداد أي ابن أسامة بن الهاد الذي هو من أولاد الصابئة روي **(قوله)** أمرها أي  
 بالانزاع **(قوله)** فأنزرت وهو في رواية أبي الباقيات الهزني في اللغة النضي **(قوله)** رواه سفيان يعني  
 الثوري (عن الشيباني) يعني بسنده الواسطي عند الامام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي  
 عن سفيان ثبوته وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عنده علم جوير  
 ابن عبد الحميد عند الاسماعيلي وذلك ما عدي عنه فهو الاضطراب وكان الشيباني كان يحدث به  
 تارة من مسند عائشة وتارة من مسند سميرة فسمع منه جوير ورواهما الاسنادين وسمعه غيرهما  
 باحدهما ورواه عنه أيضا باسناد سميرة شخص بن شهاب عن أبي داود وأبو معاوية عند  
 الاسماعيلي وأصحابنا بن محمد عن أبي عروبة في صحيحه وقد تقدم ذكر من رواه عنه باسناد  
 عائشة **(قوله)** باب ترك الحائض الصوم قال ابن رشد وغيره جري الضاري  
 على عادة في ابضاع المشكل دون الجلي وذلك ان تركها صلاة واضحة من أجل ان الطهارة  
 مشترطة في صحة الصلاة وهي غيظا طهرا أو الصوم فلا يشترط في الطهارة فكان تركها تعبدا  
 محضا فاحتاج إلى التمسك عليه بخلاف الصلاة **(قوله)** حدثنا سعد بن أبي حمزة هو سعد بن  
 الحكم بن محمد بن سالم المصري الجلي بقية الضاري وروي مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة  
 ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير أو خواسم بن الاسناد منه قصاعا مدنيون وفيه تابعي عن تابعي  
 زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري لا يبه هبة **(قوله)** في أخفى أو  
 فطر شلن الراوي **(قوله)** إلى المصلي فرعى التساء اختصره المرفق هنا وقد ساق في كتاب  
 الزكاة تأما ونقطه إلى المصلي فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال أيها الناس تصدقوا فصرى  
 التساء وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد السامان فرددهن  
 بالموعظة فأعجز ذلك اليوم وفيه أنه وعظهن وبشرهن **(قوله)** يا معشر النساء العشر كل جماعة  
 أمرهم وأصله نقل عن ثعلب أنه مخصوص بالرجال وهذا الحديث يرويه إلا أن كان مراده  
 بالتخصص حالة إطلاق العشر لا تصيد كافي الحديث **(قوله)** أريتم كن العشر كل جماعة  
 أراعتي البناء المفعول والمراد أن الله تعالى أراهن له ليله الأسراء وقد تقدم في العلم من  
 حديث ابن عباس يلفظ أريتم النار فريتم أكثر أهلها النساء ويستفاد من حديث ابن عباس  
 ان الروية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كجسائي واضحا في باب صلاة الكسوف  
 جماعة **(قوله)** الواسطي في رواية أبي اسحق الشيباني في قوله الاستقامة فنفذتها

تابعه أبو جوير عن الشيباني  
 حدثنا أبو النعمان قال  
 حدثنا عبد الواحد قال  
 حدثنا الشيباني قال حدثنا  
 عبد الله بن شداد قال سمعت  
 سميرة تقول كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا أراد  
 أن يباشر امرأته أقمن نسائه  
 أمرها فأنزرت وهي حائض  
 رواه سفيان عن الشيباني  
 • (باب ترك الحائض الصوم)  
 • حدثنا سعد بن أبي  
 حمزة قال أخبرنا محمد  
 ابن جعفر قال أخبرني زيد  
 هو ابن أسلم عن عياض بن  
 عبد الله عن أبي سعيد  
 الخدري قال خرج رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في  
 أمية أو فطر إلى المصلي فمر  
 على النساء فقال يا معشر  
 النساء تصدقن فأنزرت  
 أكثر أهل النار قلن يا  
 رسول الله قال تكثرن  
 اللعن



الاقتصضا **(قوله)** وتكفرن العشير أي تجعلن حق الخلط وهو الزوج أو أهم من ذلك **(قوله)**  
 من ناقصات صفته موصوف محذوف قال الطبري في قوله ما رأيت من ناقصات إلى آخر زيادة  
 على الجواب تسمى الاستبعاد كذا قال وفيه نظرو يظهر في أن ذلك من جملة أسباب كونهم أكثر  
 أهل التار لانهن إذا كن سببا لأذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي ففقد  
 شاركته في الاثم وزدن عليه **(قوله)** أذهب أي أشداه أيا واللب أخص من العقل وهو الخالص  
 منه والحازم الضابط لأمر موهنة مباغتة وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان يتقادلهن  
 فقهر الضابط أولى واستعمال أفعل التفضيل من الأذهاب جائز عند سيبويه حيث جوزه من  
 الثلاث المزيدي **(قوله)** قلن وما نقصان دننا كانه خلق عليهن ذلك حتى سألن عنه ونقص هذا  
 السؤال دل على القصاص لانهن ملن ما نسب اليهن من الأمور الثلاثة الاكثر والكفران  
 والأذهاب ثم امتشكل كونهن ناقصات وما ألقف ما أجابه به صلى الله عليه وسلم من غير  
 تعسف ولا لوم بل خاطبن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله  
 تعالى فرجل وأمر أن ان عن تزويج من الشهادة لأن الاستطهار بأخرى مؤذن بقوله مبطلها  
 وهو مشعر بنقص عقلها وحكي أن التين عن بعضهم أنه جعل العقل هنا في الدية وفيه بعد قلت  
 بل سياق الكلام بآية **(قوله)** فذلك بكسر الكاف خطا بالواحدة التي تولى الخطأ ويجوز  
 فتحها على أنه الخطأ العام **(قوله)** لم تصل ولم تصم فيه اشعار بان منع الحائض من الصوم  
 والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس وفي هذا الحديث من القوا بمنسوعة  
 الخروج إلى المصلى في العداوة أمر الامام الناس بالصدقة فيه وامتنعت منه بعض الصوفية جواز  
 الطلب من الاغنياء للفقراء له شروط وفيه حضور النساء العبد **لكن** بحيث يفرقون عن  
 الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الامام للنساء على حدة وقد تقدم في العلم وفيه ان بعد  
 النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام الشيع كاللبن والشم واستدل النووي على أنهم ممن  
 الكبار بالتوجه عليهم ما بالنا وفيه ذم اللبن وهو المتاع بالبعد من رجة الله تعالى وهو محمول  
 على ما إذا كان في معين وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تقصر عن الله تعال على  
 فاعلمها قوله في بعض طرقه يكفرهن كما تقدم في الايمان وهو كاطلاق في الايمان وفيه الاخلاط  
 في النصح بما يكون سببا لارادة الصفة التي تعاب وان لا يواجه بذلك الشخص المصين لان  
 في التعصيم تسهلا على السامع وفيه أن الصدقة تدفع العذاب وأنها قد تكفر الذنوب  
 التي بيننا ونحوها وان العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الايمان كما تقدم وليس المقصود  
 بد كالتقص في السالمونهم على ذلك لانهم أصل الخلقة لكن التبعية على ذلك تحذيرا  
 من الاقتتان بهن ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على التقص وليس  
 نقص الدين مختصرا فيما يصل به الاثم بل في أعظم من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي  
 فالكمال مثلا ناقص عن الاكمل ومن ذلك الحائض لانها تترك الصلاة ومن الحيض  
 لكنها ناقصة عن المصلي وهل ناب على هذا الترتيب لكونها مكففة بكاتباب المريض على  
 التوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها قال النووي الظاهر انها لا ناب والفرق  
 بينها وبين المريض انه كان يفعلها في الدوام عليها مع أهليته والحائض ليست كذلك وعندى

وتكفرن العشير ما رأيت  
 من ناقصات عقل ودين  
 أذهب لب الرجل الحازم من  
 احدا كن قلن وما نقصان  
 ديننا وهقلنا يا رسول الله  
 قال أليس شهادة المرأة  
 مثل نصف شهادة الرجل  
 قلن بلى قال فذلك من  
 نقصان عقلها أليس اذا  
 حاضت لم تصل ولم تصم قلن  
 بلى قال فذلك من نقصان  
 دينها

في كون هذا الفرق مستلزما لكونها المتأبى وقفه وفي الحديث أيضا من اجتمع المتعلم لعله  
 والتابع لتبوعه فيما لا ينظر له معناه وقبسه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من التلقى العظيم  
 والصق الجليل والرفق والراقة زاده الله تشرقا وتكراروا تعظيما **(قوله باب)**  
 تقضى الحائض أى تقوى (المناسك كلها الا الطواف بالبيت) قبل مقصود البعاري بعد كرى  
 هذا الباب من الاحاديث والاولى ان الحائض وما في معنائه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات  
 بل حصت معه عبادات يستثنى كذا وغيره فانها من الحج من جهة ما لا ينافيها الا الطواف فقط  
 وفي كون هذا امراده نظر لان كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال  
 عليه والاحسن ما قاله ابن رشد بعد ان يقال وغيره ان امراده الاستدلال على جواز قراءة  
 الحائض والجنب بحديث عائشة رضى الله عنها لانه صلى الله عليه وسلم لم يستثنى جميع مناسك  
 الحج الا الطواف وانما استثناءه لكونه صلاة مخصوصة وأعمال الحج مشقة على ذكر وتبعية ودعاء  
 ولم تنفع الحائض من شيء من ذلك فكذلك الجنب لان حديثه أعظم من حديثه ومنع القراءة ان  
 كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكره وان كان تعديا فصالح الى دليل خاص ولم يصح  
 عند المصنف شيء من الاحاديث الواردة في ذلك وان كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند  
 غيره لكن أكلها قابل للتأويل كما نشر اليه ولهذا تمسك البعاري ومن قال بالجواز غيره  
 كالطبري وابن المنذر وداود بن عيسى حديث كان يذكر الله على كل أحيائه لان الذكر أهم من أن  
 يكون بالقرآن أو غيره والتميز بين الذكروا والتلاوة والعرف والحدث المذكور وصله وسلم  
 حديث عائشة وأورد المصنف أثر ابراهيم وهو النسخ اشعارا بان مع الحائض من القراءة ليس  
 مجعاه لعله وقدمه لانه يردى وغيره بلفظ أربعة لا يقرؤون القرآن الجنب والحائض وعندنا فلا  
 وفي الجمل الا لا يقرأه والجنب والحائض وروى عن مالك نحو قول ابراهيم وروى عنه  
 الجواز مطلقا وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب وقد قيل انه قول الشافعي في القديم ثم  
 أورد أثر ابن عباس وقدمه لهما ابن المنذر فلفظ ان ابن عباس كان يقرأ وروى عنه وهو جنب أو ما حديث  
 أم عطية فوصله المؤلف في الصدوق فلفظه ويدعون كذا الاكثر الرواة ولكنهم يدين به  
 قصبة بدل الواو ووجه الدلالة من هذا تقدم أنه لا فرق بين التلاوة وغيره ثم أورد المصنف  
 طرفا من حديث أبي ميثان في قصة هرقل وهو موصول عنده في هذا الوجه وغيره ووجه الدلالة  
 منه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الروم وهم كفار والكافر جنب كانه يقول اذا جاز  
 من الكتاب للجنب مع صكوته مشغلا على آيتين فكذلك يجوز لقراءته كذا قاله ابن رشد  
 ووجه الدلالة منه انما لم يسم من حيث انه انما كتب اليهم ليقروا فاستلزم جواز القراءة بالنص  
 لا الاستنباط وقد أجيب عن منع ذلك وهم اليهود بان الكتاب اشتمل على أسماء غير الآيتين  
 فأشبهه ما لو ذكر بعض القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فانه لا يمنع قراءته ولا منه عند  
 الجمهور لانه لا يقصد منه التلاوة ونص أحد انه يجوز مثل ذلك في المكتبة لصلحة التبليغ  
 وقال به كثير من الشافعية ومنهم من خص الجواز بالقليل كالأية والآيتين قال انثوري  
 لا بأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه أو كراه يعلم الآية  
 هو كالجنب وعسى أن يفسد القرآن في غير موضعه وعنه ان رجي منه الهداية يماز

**(باب)** تقضى الحائض  
 المناسك كلها الا الطواف  
 بالبيت وقال ابراهيم  
 لا بأس أن تقرأ الآية ولم  
 يابن عباس بالقراءة للجنب  
 بأسا وكان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يذكر الله على كل  
 أحيائه وقالت أم عطية كنا  
 نؤمر أن يصرح الحائض  
 فتكبرن بكبيرهم ويدعون  
 وقال ابن عباس أخبرني  
 أبو سفيان أن هرقل دعا  
 بكتاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقرأه فاذا فيه  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 بأهل الكتاب تعالوا الى  
 كلمة الآية

وقال صاحبنا جابر سألته  
عائشة فسكت المتألمة  
كلها غير الطواف بالبيت  
ولا تصلي وقال الحكم  
أن لا تصلي وأجاب وقال  
الله عز وجل ولا تأكلوا  
مما لم ينكره الله  
عليه حديثنا أبو يعين قال  
حدثنا عبد العزيز بن أبي  
سليمة عن عبد الرحمن بن  
القاسم عن القاسم بن محمد  
عن عائشة قالت خرجنا  
مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لأنه أراد الحج فلما  
جئنا سرف طمخت فدخل  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم وأما أبي فقال ما كنت  
قلت لو حدث والله أني أرى  
العلم قال لعلى فكت  
قلت نعم قال فأن ذلك شيء  
كتبه الله على نبت آدم  
فاغسل ما يغسل الحاج غير  
أن لا تطوف بالبيت حتى  
تطهرى (باب الاستحاضة)  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن هشام  
بن عروة عن أبيه عن عائشة  
أنها قالت قالت فاطمة  
بنت أبي حنيفة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يا رسول  
الله انى لا أظهر أفادع  
الصلاة فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إنما ذلك  
هرق وليس بالحضة فإذا  
أقبلت الحضة فافتركي  
الصلاة فإذا ذهب قدرها  
فاغسلى عنك الدم وصلى

والأفلا وقال بعض من منع دلالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن لأن الجنب إنما  
منع التلاوة إذا قصد هاهو عرف أن الذي يقرؤه قرأنا ما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن  
فإنه لا يمنع وكذلك الكافر وسأيت من يدل هذا في كتاب الجهاد أن شاء الله تعالى (تبيينه)  
ذكر صاحب المشارقة وقع في رواية القابسي والتسني وعبدوس هنا وأهل الكتب زيادة  
وأول ما وسقط لا في ذرو الأصيل وهو الصواب (قلت) فأنهم أن الأولى خطأ لكونها مخالفة  
للتلاوة وليست خطأ وقد علمت توجيهه ثابت الوافي بد الوسى (قوله) وقال عطاء عن جابر  
هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره غير أنها لا تطوف بالبيت  
ولا تصلي وأما أثر الحكم وهو القصة الكوفي فوصله البيهقي في الجعديات من روايته عن  
علي بن الجعد عن شعبة عنه موجه الدلالة منه أن النزع مستلزم لذكر الله بجمعه الآية التي ساقها  
وفي جميع ما استدلل به من نزع يطول ذكره ولكن الطاهر من تصرفه ما ذكرناه واستدل الجمهور على  
النزع بحديث علي كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصحبه عن القرآن شيء ليس الجنبه رواه  
أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان وضعف بعضهم بعض رواه الخواري من قبل  
الحسن يصلح للجمعة لكن قبل في الاستدلال بنظر لانه فعل عز وجل لا يدل على قصر ما عاده وأجاب  
الطبري عنه بأنه محمول على الأكمل جعابن الأدلة وأما حديث ابن عمر فروعا لا يقرر الحائض  
ولا الجنب شيئا من القرآن فضعف من جميع طرقه وقد تقدم الكلام على حديث عائشة  
في أول كتاب الحيض وقولها طمخت بفتح الميم واسكن المثناة أي خضت ويجوز كسر الميم  
يقال طمخت المرتبة الفتح والكسر في الماضي طمعت بالضم في المستقبل (قوله) (باب الاستحاضة)  
تقدم أنها جريان الدم من فرج المرأة غير أن ما رواه بعض من عرق يقال له  
العاذل بعين مهملة وذال مجهلة (قوله) أنى لا أظهر (تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية  
عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح بجريان السبب وهو قولها في استحضار مكان  
عند هان طهارة الحائض لا تعرف إلا باقطاع الدم فكت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد  
علمت أن الحائض لا تصلي فطعت أن ذلك الحكم مقتضى جريان الدم من الفرج فأرادت تحقق  
ذلك فقالت أفادع الصلاة (قوله) إنما ذلك (بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية فقال لا  
(قوله) وليس بالحضة) بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر محدثيها وكلهم وإن كان قد اختار  
الكسر على إرادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر وقال النووي وهو متعين وأقر به من المتعين لانه  
صلى الله عليه وسلم أراد أن يثبت الاستحاضة فوق الحيض وأما قوله فإذا أقبلت الحضة فيغير وجهه  
الوجهان معاجزا أحسن انتهى كلامه والذي في رواية ابنه بفتح الحاء في موضعين والله  
أعلم (قوله) فاعسلى عنك الدم وصلى أي بعد الاعتسال كما سأيت التصريح به في باب إذا حضت  
في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسلمة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره ثم  
اعتسلى وصلى ولم يذكر غسل الدم وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من ذكر غسل  
الدم ولم يذكر الاعتسال ومنهم من ذكر الاعتسال ولم يذكر غسل الدم وكلهم ثقاة وأما حديث  
العضم فيصلى على أن كل فريق اختصر أحدا الأمرين لوضوحه عنده وفيه اختلاف ثالث  
أشربنا إليه في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية قد كثر حديث الباب وزاد ثم توضى لكل

صلاة وردها هناك قول من قال انه مدرج وقول من جزم بانه موقوف على عسر وتولي بتقديروا معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق جادين يزيد عن هشام وادعى ان جادا قد ربه من الزيادة وأما مسلم أيضا الى ذلك وليس كذلك فقد رواه الدارمي من طريق جادين سلمة والسراج من طريق يحيى بن مسلم كلاهما عن هشام وفي الحديث دليل على أن المرأة اذا سبغت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على اقباله واداءه فاذا انقضت قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحديث فتوما لكل صلاة لكنها لا تصلى بذلك الوضوء أكثر من ثمر بضة واحدة مؤداة أو مقبضة لظاهر قوله ثم توضئ لكل صلاة وهذا قال الجمهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلى به التريضة الحاضرة وما شئت من الفوائت ما يخرج وقت الحاضرة وعلى قولهم المراد بقوله وتوضئ لكل صلاة أي لوقت كل صلاة بنفسه مجازا لحدوثه ويحتاج الى دليل وعند المالكية يتبعضها الوضوء لكل صلاة ولا يجب الا يحدث آخر وقال أحمد واسحق ان اغتسلت لكل فرض فهو أحوط وفيه جواز استقائه المرأة بنفسها وشارفها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء جواز اجتماع صورتها بالحاجة وفيه غيرة وقد استنبط منه الرازي الحنفى ان مدة غسل الحيض ثلاثة أيام أو أكثر عشرة لقوله قدر الأيام التي كنت تحيض فيها لا أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة وأكثر عشرة فأما دون ثلاثة فأنما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فأنما يقال أحد عشر يوما وهكذا الى عشرين وفي الاستدلال بذلك نظير **(قوله)** غسل دم الحيض هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة في كتاب الوضوء وهي غسل الدم وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا أخرجه هائل عن رواية يحيى القطان عن هشام وأسانده الرواية كالتى قبلها مديون سوى شخصه وفيهم من القوائد ما فى الذى قبله وجواز سؤال المرأة عما يستصامه ذكره والافصح يذكر ما يستقذ للضرورة وأن دم الحيض كغيره من الدماء في وجوب غسله وفيه استحباب فرق الحصة اليابسة ليهون غسلها **(قوله)** حدثنا أصبغ هو وشبهه وشبهه شخصه الثلاثة مصريون والباقيون وهم ثلاثة أيضا مديون **(قوله)** كانت أحدانا أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول على انهن كن يصنعن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم وبهذا يتحقق هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيده حديث أسماء الذى قبله قال ابن بطال حديث عائشة يصبر حديث أسماء وأن المراد بالضحى حديث أسماء الفصل وأما قول عائشة وتضع على سائرته فأنما فعلت ذلك دفعا للوسوسة لانه قد كان في ساق حديثها أنها كانت تغسل الدم لبعضه وفي قولها ثم تصلى فيه إشارة الى امتناع الصلاة في التوب البص **(قوله)** ثم تقتصر الدم) بالقاف والصاد المهملة وزن تقتل أي تعسلها بمراد أصابعها وقال ابن الجوزي معنى تقتطع كأنها تحوز دون باقي المواضع والاول أشبه بحديث أسماء **(قوله)** عند طهرها كذا في أكثر الروايات والمستعمل والجوى عند طهره أي التوب والمعنى عند اذانة تطهره وفيه جواز ترك الحصة في التوب عند عدم الحاجة الى تطهيره **(قوله)** بأس اعتكاف النخاضة أي جوازه **(قوله)** حدثنا ابن عبد الله هو الطيان الواسطي وشبهه خالده بن مهران الذى يقال له الخذاج الملهمة والذال الملهمة المنقلة ومدار الحديث

**(باب غسل دم الحيض)**  
 حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام عن قاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أرايت أحدانا اذا أصاب نوبها الدم من الحيضة كيف تصنع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أصاب نوب أحدنا كن الصائم من الحيضة فلتقرصه ثم لتغسله بماء ثم تصلى فيه حدثنا أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عائشة قالت كانت أحدانا تحيض ثم تقتصر من الدم نوبها عند طهرها فتغسله وتضع على سائرته ثم تصلى فيه **(باب اعتكاف النخاضة)** حدثنا اسحق قال حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد بن عكره

المدكور عليه وعكرمة هو مولد ابن عباس (قوله بعض نسائه) قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من كانت مستحاضة قالوا ان عائشة أشارت بقولها من نساءه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش اخت زب بنت جحش (قلت) روى هذا التأويل قوله في الرواية الثانية امرأته من أزواجه وقد ذكرها الجلي عقب الرواية الأولى خطأ أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي وفي الرواية الثالثة قص أمهات المؤمنين ومن المستبعد أن تصفك مع علي الله عليه وسلم امرأة غير زوجاته وإن كان لها به تعلق وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاثة كن مستحاضات زب بنت أم المؤمنين وحفنة زوج طلبة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة فنهن بذلك وسأني حديثها في ذلك وذكر أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة استحصت زب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلي لكل صلاة وكذا وقع في الموطأ أن زب بنت جحش استحصت وزجر ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وإلى كانت تحت عبد الرحمن بن عوف انما هي أم حبيبة اختها وقال شيخنا الامام البلقيني يحصل على أن زب بنت جحش استحصت وقتها فلا في اختها فان استحاضتها امت (قلت) وكذا يحصل على ما سأد ذكره في حق سودة وأم سلمة والله أعلم وقرأت بخط غلط في عد المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال وسودة بنت زعدة ذكرها العلاء بن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين فلعلها هي المدكورة (قلت) وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه تعلقا وذكره البهي ؟ أن ابن خزيمة أخرجه موصولا (قلت) لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يدرك من حديثه بوقرات في السنن لسعيد بن منصور وحديثنا اسمعيل بن إبراهيم حديثنا فهو الحديث عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معتكفة وهي مستحاضة قال وحديثنا خلاصة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وروى جلي الطست تحتها (قلت) وهذا أولى ما قسرت به هذه المرأة لاتحاد الخبر وقد أرسله اسمعيل بن عيسى عن عكرمة وروى خالد الطعان ويريدين بن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه وروى البصاري الموصول فأخرجه وقد أخرج ابن أبي شيبة عن اسمعيل بن عيسى هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم سلمة والله أعلم (قوله من الدم) أي لاجل الدم (قوله وزعم) هو معطوف على معنى الضعفة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا أو بعد من زعم أنه معلق (قوله كان) بالهمزة تشديد الون (قوله فلاة) الظاهر انها تعني المرأة التي ذكرتها قبل ورأت على حاشية نسخة مصحفة من أصل أبي خذ ما نصه فلاة هي رمل أم حبيبة بنت أبي سفيان فان كان ثابتا فهو قول ثالث في تفسير المسئلة وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روي أن زب بنت أم سلمة استحصت روى ذلك البيهقي والاسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زب عن غيرها وهو أشبه ما قلنا كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم صبرة لانه دخل على أمها في السنة الثالثة وزب ترضع وأسماء بنت عيسى حكاها الدارقطني من رواية سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها (قلت) وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو طائفة بنت أبي حيش وهاتان لها به صلى الله عليه وسلم تعلق لأن زب بنت أم سلمة

عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف معه يوم نساءه وهي مستحاضة ترى الدم فرعا وضعت الطست تحتها من الدم وزعم بكرمة أن عائشة رأت ما هذا العصف فقالت كان هذا شيء كانت فلاته تحببه وحديثنا قبيح قال حدثنا يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة قالت اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفر فوالطست تحتها وهي تصلي به فحدثنا مسدد قال حدثنا معمر بن خالد عن عكرمة عن عائشة أن بعض أمهات المؤمنين اعتكف شوها مستحاضة

قوله البيهقي كذا في نسخ وفي نسخ أخرى السهلي بدله اه

أخت امرأته ميمونة لأمها وكذا الجنة وأم حبيبة تعلق وحديثها في سنن أبي داود فهو لا مسمع  
 يمكن أن تنصر الميمنة باحداهن وأما من استخفى في عهده صلى الله عليه وسلم من الصحابة  
 غيرهن فسهلة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضا وأسماء بنت حمرث ذكرها البيهقي وقهره وباءة بنت  
 غيلان ذكرها ابن مندو فاطمة بنت أبي حبيش وقصتها عن عائشة في الصحيحين ووقع في سنن أبي  
 داود عن فاطمة بنت عيسى فظن بعضهم أنها القرشية القهرية والصواب أنها بنت أبي حبيش  
 واسم أبي حبيش قيس فهو له أربع نسوة أيضا وقد كلى عشر ابنا حذف زينب بنت أبي سلمة وفي  
 الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حديثها في المسجد  
 عندنا من التلوين وتلقينها إياهم الحديث ومن يروح يسبل **(قوله ما)** سهل تعلق  
 المرأة في ثوب حاضت فيه يسبل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يركب لها إلا ثوب واحد  
 تقيص فيه عن المعلوم أنها تعلق فيه لكن بعد نظهره وفي الجمع ينمو بين حديث أم سلمة  
 الماضي الدال على أنه كان لها ثوب مختص بالحض ان حديث عائشة محمول على ما كان في أول  
 الأمر وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد انشاع الحال ويحتمل أن يكون مراد عائشة  
 بقولها ثوب واحد مختص بالحض وليس في مساقها ما يثنى أن يكون لها غيره وفي زمن الظهر  
 فهو اتفاق حديثنا أم سلمة وليس فيه أيضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه محتمل أن يجازاة الصلوة  
 بعير المله وأما أن زالت النهر بقها اليذهب أمره ولم تقصد نظهره وقد مضى قبل سبب عن هذا ذكر  
 الفسلب بعد القرص قالت ثم تعلق فيه فعد على أنها عند ارادة الصلاة فيه كانت تقبله وقولها في  
 حديث الباب قالت برقيها من اطلاق القول على الفعل وقولها فصمتا بالصاد والعين المهملتين  
 المفتوحتين أي حكمته وفرقه نظفرها ويرواه أبو داود والشافعي بدل الميم والقصع الدال ووقع في  
 رواية له من طريق عطام عن عائشة بمعنى هذا الحديث ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه نظفرها  
 فعلى هذا فيصير حديث الباب على أن المراد دم يسير يعني عن مثله والتوجه الأول أقوى  
**(قائده)** طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاطراب  
 فأما الانقطاع فقال أبو حاتم لم يسمع مجاهد عن عائشة وهذا امر دود قد وقع التصريح بسماعه  
 منها عند الضاري في غير هذا الاستناد وأثبت على بن المدني فهو مقدم على من نقاه وأما  
 الاضطراب فلو راية أبي داود عن محمد بن كثير عن ابراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل  
 ابن أبي نعيم وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لأنه محمول على أن ابراهيم بن نافع سمعه من  
 شيخه ولم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ الضاري فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيمو قد  
 تابعه أبانهم خلادين يحيى وأبو عبد الله والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته والرواية  
 المرجوحة لا تؤثر في الرواية الأربعة والله أعلم **(قوله ما)** الطب للمراة المراد  
 بالترجمة أن طبيب المرأة عند الفسل من الحوض متا كنجيحت أنه رخص الصلاة التي حرم عليها  
 استعمال الطبيب في شيء منه مخصوص **(قوله)** عن أيوب عن حفصة عن أم عطية زاد المسئل  
 وكريمة قال أبو عبد الله أي المصنف أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية كانت تملك في  
 شيخ جاد أو هو أيوب أو هشام ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب المستقرجات ولا الأطراف  
 وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الاطلاق بهذا الاستناد فلم يذكر ذلك **(قوله)** كانت تعلق

**(باب)** هل تعلق المرأة في ثوب حاضت فيه • حدثنا أبو نعيم قال حدثنا ابراهيم بن نافع عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قالت عائشة ما كان لاحدا الا ثوب واحد تقيص فيه فإذا أصابه شيء من دم قالت برقيها فتقصعه **(باب)** الطبيب للمرأة عند غسلها من الحيض • حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا جلد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت كانت تعلق

كانت تعلق

بضم التون الاولى وقاعل النهى التي صلى الله عليه وسلم كجاءت عليه رواية هشام المعلقة  
المدكور بعد عهد احوال السرف ذكرها **(قوله)** فخذ بضم التون وكسر المهمله من الاحداد  
وهو الامتناع من الزينة **(قوله)** الاعلى زوج كذا لا كرو في رواية السخلى والحوى الاعلى  
زوجها والاولى موافقة للفظ فخذ ووجه الثانية ان الضمير يعود على الواحدة المندرجة في قولها  
كانت هي أى كل واحد منهما **(قوله)** ولا تكمل بالرفع والنصب ايضا على العطف ولا زائنة  
واكسبها لان في النهى معنى التنى **(قوله)** نوب عصب يفتح العين وسكون الصاد المهملة قال  
في المحكم هو ضرب من بردا العين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج وسبأى الكلام على  
أحكام الثلاثة في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى **(قوله)** في بذنة أى قطعة **(قوله)** كست  
انظفار كذا في هذه الرواية قال ابن تين صوابه قسط انظفار كذا قال ولم أر هذا في هذه الرواية  
لكن حكاه صاحب المشرق ووجهه بأنه منسوب الى انظفار مدينة معروفة بسواحل اليمن يجلب  
اليها القسط الهندي وحكى في ضبط ظفارو جهين كسراً وله وصرفه أو قصه والبنا يوزن قظام  
ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه من قسط أو انظفار باثبات أو وهى الضمير قال في المشرق  
القسط بضم معروف وكذلك الانظفار قال في البارع الانظفار ضرب من العطر يشبه الظفر  
وقال صاحب المحكم الظفر ضرب من العطر اسود مخلف من أصله على شكل ظفر الانسان  
يوضع في البخور والجميع انظفارو قال صاحب العين لا واحده والكسب بضم الكاف وسكون  
المهمله بعدها ثناء هو القسط قاله المصنف في الطلاق وكذا قاله غيره وحكى الفضل بن سلمه أنه  
يقال بالكاف والطاء ايضا قال النووي ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وانما رخص فيه  
للمادة اذا اعتسلت من الخفض لازالة الرائحة الكريهة قال المذهب رخص لها في التضرع بل دفع  
رائحة الدم عنها لما استقبله من الصلاة وسبأى الكلام على مسئلة اتباع الجنائز في موضعه  
ان شاء الله تعالى **(قوله)** روى كذا لا في ذرو لغيره ورواه أى الحديث المدكور وسبأى موصولا  
عند المصنف في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى من حديث هشام المدكور ولم يقع هذا التعليق في  
رواية السخلى وأغرب الكرماني يجوز أن يكون قائل ورواه جاد بن زيد المدكور في أول الباب  
فلا يكون تعليقا **(قوله)** ما ذلك المرأة نفسها الى آخر الترجمة قيل ليس في الحديث  
ما يطابق الترجمة لانه ليس فيه كسفة الغسل ولا ذلك وأجاب الكرماني بغيره بأن تتبع  
أثر الدم يستلزم ذلك وبأن المراد من كسفة الغسل الصفة المختصة بغسل الخفض وهى التطيب  
لانفس الاعتسال انتهى وهو حسن على ما فيه من كلفه وأحسن منه أن المصنف جرى على عادته  
في الترجمة بما اقتضته بعض طرق الحديث الذى يورده وان لم يكن المقصود من صوابها ساقه  
وبيان ذلك أن مسلماً أخرجه هذا الحديث عن طريق ابن عيينة عن منصور التى أخرجه منها  
المصنف ذكر بعد قوله كيف تقتسل ثم تأخذ زائداً ثم الله على تراخى تعليم الاخذ عن تعليم  
الاغتسال ثم روى عن طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كسفة الاعتسال  
المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه فقال تأخذ احداً كن ماها وسدرتها فتظهره فقصن  
الظهور ثم تصب على رأسها قندل كذا كاشدا حتى تبلغ شون رأسها أى أصوله ثم تصب عليها  
الماء ثم تأخذ فرصة فتقهض امراد الترجمة لاشغالها على كسفة الغسل وذلك وانما لم يخرج

ان فخذ على ميت فوق ثلاث  
الاعلى زوج أربعة أشهر  
وعشر ولا تكمل ولا تطيب  
ولا تلبس ثوباً مصبوغاً الا نوب  
عصب وقد رخص لما عاهد  
الظهور اذا اعتسلت احداً  
من محضها في بذنة من كست  
انظفارو كان نهى عن اتباع  
الجنائز قال وروى هشام بن  
حسان عن حفصة عن أم  
عطية عن النبي صلى الله  
عليه وسلم (باب ذلك المرأة  
نفسها اذا تظهرت من  
الخفض وكيف تقتسل  
وتأخذ فرصة عمكة فتسبح  
بها أثر الدم)

المصنف هذه الطريق لكونها من رواية ابراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه **(قوله)** حدثنا يحيى هو ابن موسى البجلي كما جزمه ابن السكن في روايته عن القري وقال البجلي هو يحيى بن جعفر وقيل هو وقع كذلك في بعض النسخ **(قوله)** عن منصور بن صفية هي بنت شعبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدري نسب اليها شهرتها واسم أبي عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة ابن أبي طلحة العبدري وهو من ردها زوجته صفية وشيعة صفية ولها أيضا وقتل الحارث بن طلحة بأحد لعبد الرحمن رؤية ووقع التصريح بالسماح في جميع السند عند الجدي في مستند **(قوله)** أن امرأته زاد في رواية وهيب بن الانصار ومعهما سلم في رواية أبي الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر أمها بنت شكل بالشين المجبة والكافي المتوخين ثم اللام ولم يسم أباهما في رواية غندر عن شعبة عن ابراهيم روى الخطيب في المبهات من طريق يحيى بن سعد عن شعبة هذا الحديث فقال اسمه بنت بن السكن بالمهمله والتون الانصاره التي يقال لها خطيبة **(قوله)** سمعنا ابن الجوزي في التلخيص والمصطفى وزاد الذي وقع في مسلم تصنف لانه ليس في الانصار من يقال له شكل وهو رطل رواية النابتة بغير دليل وقد يحتمل ان يكون شكل لقباً لا اسماً والمشهد في المسند والجوامع في هذا الحديث اسمه بنت شكل كافي مسلم أو أمه لغير نسب كافي أي داود وكذا في مستخرج أي نعم من الطريق التي أخرجهما الخطيب وحكي النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله أعلم **(قوله)** فامرأها كيف تقتل قال خذني قال الكرماني هو بيان لقولها أمرها فان قيل كيف يكون بياناً للاغتسال والاعتزال صب الماء لأخذ القرصة فالجواب ان السؤال لم يكن عن نفس الاعتزال لانه معروف لكل أحد بل كان لقدرته أنه على ذلك وقد سبقه الى هذا الجواب الرافعي في شرح المسند وابن أبي جرة وروفا مع هذا اللفظ الوارد مع قطع التنس عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم المعلقة على ان بعض الرواة اختصروا وأقصروا الله أعلم **(قوله)** فرصة بكسر القاء وحكي ابن سيده نلشهاو باسكان الزاواها مال الصادقة قطع من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاة أو عبيدة وقصره وحكي أبو داود أن في رواية أبي الاحوص قرصة بفتح القاف ووجهه المذري فقال يعني شيئاً يسيراً من القرصة بطرف الأصبعين أي هي ووجه من عزاه هذه الرواية للضاري قال ابن تيمية في قرصة بفتح القاف وبالضاد المجبة وقوله من مسك بفتح الميم والمراد قطعة جلد وهي رواية من قاله بكسر الميم واحتج بانهم كانوا في شيق يمنع معاً أن يمتصوا المسك مع غلاته وتبعه ابن بطال وفي المشارق أن أكثر الروايات بفتح الميم وروح النووي الكسر وقال ان الرواية الأخرى وهي قوله فرصة ممسكة تدل عليه وفيه نظر لان الخطأ في قال يحتمل أن يكون المراد بقوله ممسكة أي مأخوذة قاله يقال أمسكته ومسكته لكن يبقى الكلام ما مر الك لانه يصير هكذا خذني قطعة مأخوذة وقال الكرماني صنيع الضاري يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للامر بالطيب باباً مستقلاً انتهى واقتصار الضاري في الترجمة على بعض ما دل عليه لا يدل على ثني ما هذه ويقوى رواية الكسر وأن المراد للطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث توقع عندهم ذرية وما استبعده ابن تيمية من امتحان المسك ليس بجيد لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب وقد يكون المأمور به من يقدر عليه قال النووي المقصود باستعمال الطيب

حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عبيدة عن منصور بن صفية عن أمه عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض فأمرها كيف تعتقل قال خذني فرصة من مسك



فقطهرى بها قالت كيف  
أظهر بها قال سبحان الله  
قطهرى فاجتسبها الى  
فقلت تبسبى بها أثر الدم  
(باب) غسل المحيض  
حدثنا مسلم قال حدثنا  
وهيب قال حدثنا منصور  
عن أمه عن عائشة أن امرأة  
من الانصار قالت للنبي  
صلى الله عليه وسلم كيف  
أغتسل من المحيض قال  
خذى فرصة مسكة وتوضى  
ثلاثا ثم ان النبي صلى الله  
عليه وسلم استحبها فاعرض  
بوجهه أو قال توضى بها  
فاخذتها فغذبتا فاجرتا  
يعايرد النبي صلى الله  
عليه وسلم (باب امتشاط  
المرأة عند غسلها من  
المحيض) حدثنا موسى  
ابن اسمعيل قال حدثنا  
ابراهيم قال حدثنا ابن  
شهاب عن عروة أن عائشة  
قالت أهلك مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حجة  
الوداع فكنت ممن قنع ولم  
يسق الهدى فزعت انها  
حاضت ولم تطهر حتى دخلت  
لله عرف فقالت يا رسول  
الله هذه لي عرفة وانما  
كنت تتبع بعيرة فقال لها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انقضى رأسك وامتشطى  
وأمسكى عن عركم ففعلت

طلعت الحجة أمر عبد

الرحمن ليلة الحجة قاعري  
من التعميم مكان عرقى التي  
نسكت (باب) نقض  
المرأة شرها عند غسل  
الحميم - حدثنا عبد بن  
اسماعيل قال حدثنا أبو  
أسامة عن هشام عن أبيه  
عن عائشة قالت خرجنا  
موافين لهلال ذي الحجة  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أحب أن يهلك  
بعمرة فليل فليأتى  
أحدث لاحت بعمرة  
فأهل بعضهم بعمرة وأهل  
بعضهم بجمع وكنت أنا من  
أهل بعمرة فذكرني يوم  
عرفت أن الحائض فشكوت  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال دعي عركتك وانقضي  
رأسك وامتنطي وأهلى  
بجمع ففعلت حتى إذا كان  
ليلة الحجة أرسل معي أخي  
عبد الرحمن بن أبي بكر  
نفرحت إلى التعميم فأهلت  
بعمرة مكان عرقى قال هشام  
ولم يكن في شيء من ذلك  
هدى ولا صوم ولا صدقة  
(باب) - مخلقة وغير مخلقة  
- حدثنا مسدد قال حدثنا  
حماد عن عبيد الله بن أبي  
بكر عن أنس بن مالك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال إن الله عز وجل وكل  
بالرحم ملكا يقول يارب

يكن منصوبا فيلسافه ويحتمل أن يكون الدودي أراد بقوله لا عند غسلها أي من الحيض ولم  
يردني الاغتسال مطلقا والحامل على ذلك ما في الصحيحين أن عائشة أتت بالمرأة من جبهة يوم  
النفر فلم تقتل يوم عرفه الا لأحرام وأما ما وقع في مسلم من طريق حماد عن عائشة أنها حاضت  
بسرف وتماهت بعرفة فهو محمول على غسل الأحرار جميعا بين الروايتين وإذا ثبت أن غسلها  
إذا ذلك كان للأحرام استفيد معنى التبرج من دليل الخطاب لأنه إذا أجاز لها الامتناع في غسل  
الأحرام وهو مندوب كان جواز له لغسل الحميم وهو واجب أولى (قوله) أمر عبد الرحمن  
يعني ابن أبي بكر وليلة الحجة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملة ثم الموحدة هي الليلة التي نزلوا  
فيها في المحصب وهو المكان الذي نزلوا بعد النفر من منى خارج مكة (قوله) التي نسكت كذا  
للاكثر مأخوذ من النسك وفي رواية أبي زيد المروزي سكبت بفتح السين وتشديدا ثم رمى  
عنها في القابسي بجهة والتضغف والضغف رفعه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات وفي الباق  
الفتات آخر بعد الالتفات وهو ظاهر المتأمل (قوله) نقض المرأة شرها عند  
غسل الحميم أي هل يجب أم لا ظاهر الحديث الوجوب وبه قال الحسن وطاوس في الحائض  
دون الخب وبه قال أحمد وجميع جماعة من أصحابنا أنه لا استحباب فيها قال ابن قدامة ولا أعلم  
أحدًا قال بوجوبه فيها إلا الماروي عن عبد الله بن عمرو (قلت) وهو في مسلم عنه وفيه انكار  
عائشة عليه الأمر بذلك لكن ليس فيه قصر صحيح بأنه كان وجوبه وقال النوروى حكاه أصحابنا عن  
النسفي واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة قالت يا رسول الله إن امرأَةً أشد  
ضمر رأسي أفاقضه لغسل الحائض قال لا يؤام مسلم وفي رواية للبيهقي والخنازب وجعلوا الأمر  
في حديث الباب على الاستحباب جميعا بين الروايتين وجميع التفصيل بين من لا يصل الماء إليها  
الابتنقض فإنهم والأفلا (قوله) فليل في رواية الأصل فليل بلام واحدة تشددة (قوله)  
لاحت في رواية كريمة والجوى لأهلت بالها وسبأ في الكلام على بقية فوائد هذا الحديث  
والذي قبله في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله) بأب مخلقة وغير مخلقة (قوله) رويته  
بالإضافة أي باب تفسير قوله تعالى مخلقة وغير مخلقة وبالتنوين وتوجيه ظاهر (قوله) حدثنا  
حماد هو ابن زيد وعبيد الله الصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك (قوله) إن الله عز وجل وكل  
وقع في رواية ثناء بالتضغف يقال وكله بكذا إذا استكفاه إياه وصرف أمره إليه ولا كبريا للتشديد  
وهو موافق لقوله تعالى ملك الموت الذي وكل بك (قوله) يقول يارب نطفة بالتنوين أي  
وقعت في الرحم نطفة وفي رواية القابسي بالنصب أي خلقت يارب نطفة وهذا الملك المأمور  
الثلاثة ليس في دفعه واحدة بل بين كل حالة وحالة تبيين من حديث ابن مسعود إلا أن في كتاب  
القدراهم أربعمون وما وسبأ في الكلام هناك على بقية فوائد حديث أنس هذا والجمع بينه وبين  
ما ظاهره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ومناسبة الحديث للترجمة من جهته أن  
الحديث المذكور مفسر لآية وأوضح منه سياقا وأما الطبري من طريق داود بن أبي هند عن  
الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود قال إذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكا ففاضل يارب  
مخلقة وغير مخلقة فإن قال غير مخلقة فجها الأرحم وما قال مخلقة قال يارب فخالقة هذه  
النطفة فذكر الحديث وإسناده صحيح وهو موقوف لفظا مرفوعا حكوا عن الطبري لاهل

نطفة يارب علقمة يارب مضغة فإذا أراد أن يقضي خلقه قال إذا كرام أم شق أم عبيد الرزق والاجل فيكتب في بطن أمه

التفسير في ذلك أقوالا وقال الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقا تاما وغير المخلقة السقط قبل تمام خلقه وهو قول مجاهد والشعب وغيرهما وقال ابن بطال غرض الصاري بإدخال هذا الحديث في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول أن الحمل لا يخص وهو قول الكوفيين وأجدوا في ثور وابن المنذر وطائفة والمذهب الشافعي في القديم وقال في الجديد إنها تخص به قال أصحق وعن ذلك روايتان (قلت) وفي الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تخص نظر لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحمل هو السقط الذي لم يصور أن لا يكون الدم الذي تراه المرأة التي يسقطها ليس بحيض وما ادعاء المخالف من أنه رشح من الولد أو من فصله غذاءه أو دم مسدود له محتاج إلى دليل وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت لأن هذا دم صفات دم الحيض وفي من أمكنه فله حكم دم الحيض فمن ادعى خلافه فعليه البيان وأقوى حججه أن استبراء الأمة باعتبار الحيض لتصح برائة الرحم من الحمل فلو كانت الحامل تخص لا تمت البرائة بالحيض واستدل ابن المنبر على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل والملائكة لا تدخل يتأقبه فذروا بلائها ذلك وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلًا به أن يكون حالا فيه ثم هو مشترك الألام لأن الدم كله قد روي أنه أعلم **(قوله بأس)** كفتل الحائض بالحيض والعمره مراده بيان صحة اهلال الحائض وهي كيفية الترجة العلما بها للحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة وهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجة أدليس فهذا كصفة الاهلال **(قوله من أهل يجمع)** في رواية المسهل بجمعة في الموضوعين وكذا العموي في الموضع الثاني **(قوله قالت فحقت)** أي يسرق قبل دخول مكة **(قوله حتى قضيت حجي)** في رواية كريمة وأبى الوقت حجي والكلام على فوائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى **(قوله بأس)** إقبال الحيض وإدباره) اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يعرف بالدقعة من الدم في وقت إمكان الحيض واختلوا في إدباره فقبل يعرف بالحقوف وهو أن يخرج ما يحتمس به جافا وقبل بالقصة البيضاء والمبيل المصفى كما سنوضحه **(قوله وكن)** هو صيغة جمع المؤنث ونسما بالرفع وهو بدل من الضمير فتحو كالو في البراغش والتكبر في نساء للتنوع أي كان ذلك من نوع من النساء لا من كلهن وهذا لا أثر قد روي ما لث في الموطأ من علقمة إن أي علقمة المدني عن أمه واسمها امرأته مولاة عائشة قالت كان النساء **(قوله بالدرجة)** بكسر الهمزة وفتح الراء والجيم جمع دج بالضم ثم السكون قال ابن بطال كذا روي به أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون وقال أنه ثابت دج والمراد به ما تحتش المرأة من قطن وغيره مما تعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا **(قوله الكرسف)** بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة هو القطر **(قوله فيه الصفرة)** زاد ما لث من دم الحيفة **(قوله فتقول)** أي عائشة والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي النورة أي حتى تخرج القطننة بيضاء نقية لا يخالطها صفرة وفيه دلالة على أن الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض وأما في غيرها فمبني على الكلام على ذلك في باب مقرر إن شاء الله تعالى وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاء الحيض وتبين بها ابتداء الطهر واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالحقوف بأن القطننة قد تخرج جافة في أثناء الامر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء أبيض

**(باب) كفتل الحائض بالحيض والعمره** حدثنا يحيى ابن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقام من أهل بعمرة وثمان من أهل يجمع فقدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكرم بصمركم ولم يهد فليصل ومن أكرم بعمرة وأهدى فلا يصل حتى يصل بصره هديه ومن أهل يجمع فليتم حجه قالت فحقت فلم أزل حائضا حتى كان يوم عرفة ولم أحلل إلا بعمرة فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أنقض رأسي وأمتشط وأهل يجمع وأثرك العمرة ففعلت ذلك حتى قضيت حجي فبعثني عبد الرحمن بن أبي بكر وأمرني أن أعتمر مكان عسرى من التميم **(باب) إقبال الحيض وإدباره** وكن نساء يعني إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول لا تبجل حتى ترين القصة البيضاء ترين ذلك

يدفعه إليهم عند انقطاع الحيض قال مالك سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن  
يعرفه عند الطهر **(قوله)** وبلغ ابتزوين ثابت كذا وقعت مبهمة هنا وكذا في المواضع  
روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته عنها وقد ذكرنا زيد بن  
ثابت من النبات حسنة وعمر قوام كلثوم وغيرهم ولم أر لأحد منهن رواية إلا ما كلثوم وكانت  
زوجة سالم بن عبد الله بن عمر فكان نهاي المبهمة هنا وزعم بعض الشراح أنها أم سعد قال لأن  
ابن عبد البر ذكره في العصابة انتهى وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه لم يقل إنها صاحبة  
هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره إلا من طريق عنبسة بن عبد الرحمن وقد كذبوه  
وكان مع ذلك يضرب فيها فتارة يقول بن زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد لم يذكر أحد  
من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد وأمعة عبد الله بن أبي بكر فقال  
ابن الحذاقي عمرة بن حزم عمه جد عبد الله بن أبي بكر وقبل لها عمته بجاز (قلت) لكنها صاحبة  
قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصائفي روى عنها بن زيد بن ثابت بعد أن كانت فائمة  
فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يذكرها ويحتمل أن تكون المرادة عمته الحسبية وهي أم عمرو  
أو أم كلثوم والله أعلم **(قوله)** يدعون أي يطلبون وفي رواية الكشي عن يدين وقد تقدم مثلها  
في باب تقضي الحائض المناسك كلها وقال صاحب المقاموس دعت لعة في دعوت ولم ينبه على  
ذلك صاحب المشارق ولا المطالع **(قوله)** إلى الطهر أي إلى ما يدل على الطهر واللام في قولها  
ما كان النساء لله سدى نساء العصابة وانما عابت عليهن لأن ذلك يقتضي الحرج والتقطع وهو  
مذموم قاله ابن بطال وغيره وقبل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل وفيه  
نظر لأنه وقت العشاء ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يبين به البياض الخالص من غيره  
فخصن انهن طهرن وليس كذلك فخصلن قبل الطهر وحديث فاطمة بنت أبي حيش تقدم في  
باب الاستحاضة وسفان في هذا الأسناد هو ابن هبنة لأن عبد الله بن محمد وهو المستند لم يسمع  
من الثوري **(قوله)** ما لا تقضي الحائض الصلاة نقل ابن المنذر وغيره بإجماع أهل  
العلم على ذلك وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال أجمع الناس عليه وحكي  
ابن عبد البر عن طائفة من أنوار أرح انهم كانوا يوجبون من ميرة من جنس دابة كان يارب  
فأنكرت عليه أم سلمة لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره **(قوله)** وقال  
جابر بن عبد الله وأبو سعيد هذا التعلق عن هذين الصائين ذكره المؤلف بالمعنى فأما حديث  
جابر فأشار به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة حص  
عائشة في الحج وفيه غير أنها لا تقوف ولا تعلى ولم يسمي من طريق أبي الزبير عن جابر وأما  
حديث أبي سعيد فأشار به إلى حديث المتقدم في باب ترك الحائض الصوم وفيه أليس إذا حاضت  
لم تصل ولم تقسم فإن قيل الترجمة لعدم القضاء وهذا إن لم يلدن لعدم الإيقاع فلو وجه المطابقة  
أجاب الكرمانى بأن الترتيب قوله تدع الصلاة مطلق إذا وقضاه انتهى وهو غير صحيح لأن منعهما  
هو في زمن الحيض فقط وقد وضع ذلك من سياق الحديث والذي يظهر أن المصنف أراد أن  
يستدل على الترتيب ولا يتعلق المذكور وعلى عدم القضاء بحديث عائشة فجعل المطلق كالقدمة  
لحديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة والله أعلم **(قوله)** حدثني معاذاً هي بنت عبد الله

قوله أي ابن محمد في نسخة  
ابن أبي محمد أم معصية

الطهر من الحيضة وبلغ  
ابتزوين ثابت أن نسائه  
يدعون بالمصاييم جوف  
الليل نظرن إلى الطهر  
فقال ما كان النساء يصنعن  
هذا وعابت عليهن حدثنا  
عبد الله بن محمد قال حدثنا  
سفيان عن هشام عن أبيه  
عن عائشة أن فاطمة بنت  
أبي حيش كانت تسحاض  
فسألت النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال ذلك عرق وليس  
بالحيضة فإذا أثقلت الحيضة  
فدعي الصلاة وإذا أدبرت  
فأغتسلي وصلى **(باب)**  
لا تقضي الحائض الصلاة  
وقال جابر وأبو سعيد عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
تدع الصلاة **حدثنا موسى**  
**ابن اسمعيل** قال حدثناهما  
قال حدثنا قتادة قال  
حدثني معاذاً

أعجزني احدًا اصلها اذا طهرت فقالت أو روية أنت كذا فخصص مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يامر بانه أو قالت فلانصله (باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها) حدثنا سعد بن حفص قال حدثنا شيخان عن يحيى عن أبي سلمة عن زبابة أن أم سلمة قالت حدثتني مع النبي صلى الله عليه وسلم في الخبلة فأنزلت فخرجت منها فأخذت ثياب حضيي قلبتها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أتفتت قلت نعم فدعاني فدخلني معه في الخبلة قالت وحدثني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أنا واحد من الجنابة (باب) من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر (حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زبابة بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت بينا أنا مع النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعة في خبلة حضت فأنزلت فأخذت ثياب حضيي فقال أتفتت فقلت نعم فدخلني فاضطجعت معه في الخبلة

(باب) شهدت الحائض الصبيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلي (حدثنا محمد

الصدوق وهو معدود في فقهاء التابعين ورجال الاسناد المذكور لها بصريون (قوله ان امرأه قالت لعائشة) كذا فيهمها همام وبين شعبة في روايته عن قتادة انها هي معاذة الراوية أخرجه الاسماعيلي من طريقه وكذا المسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة (قوله أعجزني) بفتح أوله أي أعجزني ومسلاتها بالنصب على المفعولية ويروي أعجزني بضم أوله والهزاي أنسكت المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج الى قضاء الفائتة في زمن الحيض فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية والاولى أشهر (قوله أو روية) الحروري منسوب الى حروراء بفتح الحاء ومن الزاء المهملةين وبعد الواو الساكنة راء أيضا بلدة على ملين من الكوفة والأشهر انها بالذ قال المبرد النسبة اليها حروراء وكذا كل ما كان في آخره ألف تانيث معدودة ولكن قيل الحروري بمعنى الزوائد ويقال لمن يعقد مذهب انوار ج حروري لان أول فرق بينهم جرواعى على بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة اليها وهم فرق كثيرة تكمن من أصولهم المتفق عليها بينهم الاخذ بعادل عليه القرآن ورواية عاصم عن معاذة فقلت لاولكني أسأل أي عائشة معاذة استفهام انكار وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة فقلت لاولكني أسأل أي سؤالا مجردا لطلب العلم لا للتعنت وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقصرت في الجواب عليه دون التعليل والذي ذكره العلما في الفرق بين الصلاة والسيام ان الصلاة تكرر فلم يجب قضاؤها الصريح بخلاف الصيام ولين يقول بان الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بينهم لم تحاطب بالصلاة صلا وقال ابن دقيق العيد اكتفا عائشة في الاستدلال على اسقاط القضاء بكونهم نومهم يحتمل وجهين أحدهما انها أخذت اسقاط القضاء من اسقاط الاداء فتقبل به حتى يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم ثانيها قال وهو أقرب ان الحاجدة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم وحيث لم يبين هل على عدم الوجوب لاسما وقد اقرن بذلك الأمر بقضائه الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم (قوله فلا يامرنا به أو قالت فلا تفعله) كذا في هذه الرواية بالشك وعند الاسماعيلي من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم تؤمر به والاستدلال بقولها فلم تكن تقضى أو ضم من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به لان عدم الأمر بالقضاء معانداً نازع في الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم (قوله بالنوم مع الحائض) زاد في رواية الصاغاني وهي في ثيابها تقدم الكلام على ذلك في باب من سعى النفس حياضاً يعني المذكور وهو ابن أبي كثير (قوله قالت وحدثني) هو مقول زبابة بنت أم سلمة وقاعل حدثني أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وسياق الكلام على ذلك في كتاب الصيام (قوله وكنت) معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وقد تقدم الكلام على فوائد في كتاب الفضل (قوله ما) من اتخذ ثياب الحيض وفي رواية الكشي من أعد العين والذال المهملةين وهشام المذكور هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير والكلام على الحديث قد تقدم في باب من سعى النفس حياضاً (قوله ما) شهدت الحائض الصبيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلي والجمع بالنظر الى ان الحائض اسم جنس أو فيه حذف والتقدير ويعتزلن الحيض كما سيذكر بعد (قوله حدثنا محمد)

قال الآخر ناعبد الوهاب  
عن أيوب عن حفصة قالت  
كانت مع صواقتنا أيضاً  
في العدين فقدمت امرأة  
فتركت قصر بني خلف  
فحدثت عن أخها وكان  
زوج أخها فزاع النسي  
صلى الله عليه وسلم تتي  
عشرة وكانت أختي معي  
ست قالت كاندأوى الكلمي  
وتقرم على المرضى فسالت  
أختي النبي صلى الله عليه  
وسلم أهل أحد أفاضل إذا  
لم يكن لها جلاباب أن لا تخرج  
قال لتلبسها صلبتها من  
جلابابها وتشهد الخمر ودعوة  
المسلمين فلما قدمت أم عطية  
سألها ما صنعت النبي صلى الله  
عليه وسلم قالت باني نعم  
وكانت لا تذكره إلا قالت  
باني سمعته يقول تخرج  
العواتق وذوات الخدور  
أو العواتق وذوات الخدور  
والحيض وليشهدن الخبر  
ودعوة المؤمنين ويعتزل  
الحيض المصلى قالت حفصة  
فقلت ألتخص فقلت أليس  
تشهد عرفه وكذا وكذا  
(باب) إذا حاضت في شهر  
ثلاث حضض وما يصدق  
التماس في الحيض والحمل  
وفيما يمكن من الحيض

كذلك لا حكمة ومنسوب ولا يذرح محمد بن سلام (قوله) حدثنا عبد  
الوهاب (قوله) عواتقنا العواتق جمع عاتق وهي من بفت الحلم أو فارت أو استصقت  
التزويج وهي الكريمة على أهلها أو التي عقت عن الالهة في النجس للخدمة وكانهم كانوا  
يغنون العواتق من الخمر لما حدث بعد العصر الأول من الفساد ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل  
رأت استقرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فقدمت امرأة لم تأت  
على تسميتها وقصر بني خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي  
المعروف بطلحة الطحاوي وقدولى امرأة حبسات (قوله) فحدثت عن أخها قيل هي أم عطية  
وقيل غيرها وعليه معنى الكرماني وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم تقف على تسميتها وزوجها  
أيضاً (قوله) تتي عشرة زاد الأصل غزوة (قوله) وكانت أختي فم حذف تقديره قالت المرأة  
وكانت أختي (قوله) قالت أي الأخت والكلبي يفتح الكاف وسكون اللام جمع كلب أي جمع  
(قوله) من جلابها قبل المراد به الجنس أي تعبرها من ثيابها ما لا يحتاج إليه وقبل المراد تنسرها  
معها في لبس الثوب الذي عليها وهذا ينبغي على تفسير الجلاباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام  
وبوجودتين يتم ما ألف قبل هو المقنعة أو النجار أو أعرض منه وقبل الثوب الواسع يكون دون  
الرداء وقبل الأزاروقيل المحفة وقيل الملا فوقيل القصيص (قوله) ودعوة المسلمين في رواية  
الكشميين المؤمنين وهي موافقة لرواية أم عطية (قوله) وكانت أي أم عطية لا تذكره أي النبي  
صلى الله عليه وسلم (الاقال باني) أي هو فدى باني وفي رواية عبدوس ميني ساهت تانية بديل  
المهز في المؤمنين وللأصلي بفتح الواو المتحدة الثانية مع قلب المهز تانية كعدوس لكن ففتح ما بعدها  
كانه جعله لكثرة الاستعمال واحداً ونقل عن الأصلي أيضاً كالأصل لكن ففتح الثانية أيضاً وقد  
ذكر ابن مالك هذه الأربعة في شواهد التوضيح وقال ابن الأثير قوله باني أصلياً هي يقال بانيات  
المصلى إذا قلته أفديك باني فقلوا الماء أنفاً كما في رواية (قوله) وذوات الخدور بضم الخاء المعجمة  
والدال المهملة جمع خدر بكسرها وسكون الدال وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه  
وللأصلي وكريمة العواتق وذوات الخدور أو العواتق وذوات الخدور على الشديد وبين العاتق  
والبكر عموم وخصوص وجهي (قوله) ويعتزل الحيض المصلى بضم اللام وهو خبر بمعنى الأمر  
وفي رواية ويعتزل الحيض المصلى وهو نحو كلوف البراغش وحل الجمهور الأمر المذكور على  
الندب لأن المصلى ليس بمسجد ففتح الحض من دخوله وأغرب الكرماني فقال الاعتزال واجب  
والخروج والشهود مندوب مع كونه نقل عن النووي تصوير عدم وجوبه وقال ابن التبر  
الحكمة في اعتزالهن أن في وقوعهن وهن لا يصلين مع المصلات أظهر استهانة بالحال فاستحب  
لهن اجتناب ذلك (قوله) فقلت ألتخص جهن ممدودة كأنها تنجس من ذلك (فقلت) أي أم  
عطية (أليس تشهد) أي الحيض ولكن كشميين أليست وللأصلي أليس تشهدن (قوله) وكذا  
وكذا أي ومن دلفه قومي وغيرها وفيه أن الحاض لا يهرد كراهه ولا مواطن الخمر كجالس  
العلو الذي كسوى المساجد وفيه امتناع خروج المرأة نذر جلاباب وغرض ذلك محاسباتي استغاثه  
في كتاب العدين أن شاء الله تعالى (قوله) ما إذا حاضت في شهر ثلاث حضض بفتح الماء  
جمع حضضة (قوله) وما يصدق بضم واو وتشديد الدال المقنوعة (قوله) فيما يمكن من الحيض أي

فأذا لم يمكن لم يصدق **(قوله لقول الله تعالى)** يشير إلى تفسير الآية المذكورة وقد روى الطبري  
بأسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا أن المراد بما خلق الله في أرحامهن الحمل أو الحيض فلا يصلح لهن  
أن يكن ذلك لتقضي العدة ولا يكمل الزوج الرجعة إذا كانت له وروى أيضا بأسناد حسن عن  
ابن عمر قال لا يصلح لها أن كانت حائضا أن تكتم حبضا ولأن كانت حاملا أن تكتم حملها وعن  
بجاءه لا تقول إلى حائض وليست بحائض ولا تستبجائض وهي حائض **وصك** إذا حمل  
ومطابقة الترجمة لا يقيم جهتان الآية دالة على أنها يجب عليها الظاهر فأولم تصدق فيه لم يكن  
له فائدة **(قوله ويدكر عن علي)** وصله الدارمي كإسناد في ورقات وثقات وانما لم يجرم به للتدقيق في سماع  
الشعبي عن علي ولم يقل أنه سمع من شريح فيكون موصولا **(قوله إن جاءت)** في رواية كريمة أن  
أمر أُمّ جاءت بكسر النون **(قوله يبنفن من بطة أهلها)** أي خواصها قال اسمعيل القاضي ليس  
للمراد أن يشهد النساء ذلك وقع وانما هو فقيرات أي يشهدن أن هذا يكون وقد كان في نسائهن  
**(قلت)** وسياق القصة يدفع هذا التأويل قال الدارمي أخبرني يعلى بن عبيد حدثنا اسمعيل بن أبي  
سائد عن عامر هو الشعبي قال جاءت أمراة إلى علي بن أبي طالب على خصام زوجها طلقها انفصلت حلفت في شهر  
ثلاث حيض فقال علي لشريح يبنفن من بطة أهلها قال يا أمير المؤمنين وأنت ههنا قال أقض بينهما  
قال إن جاءت من بطة أهلها ممن رضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض فظهر عند  
كل قرفو نضلي جازها ولا افلا قال علي قالون قال وقالون بلسان الروم أحسنت فهذا ظاهر في أن  
المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها وانما أراد اسمعيل رخصته القصة في الموافقة مذهب به وكذا  
قال عطاء أنه يستبرأ في ذلك عادت قبل الطلاق واليه الإشارة بقوله أقرواها وهو المذموم فقرأ أي في  
زمان العدة (ما كانت) أي قبل الطلاق فلو ادعت في العدة ما يضاف ما قبلها لم يقبل وهذا الأثر  
وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء **(قوله وبه قال أراهم)** يعني الضبي أي قال بها قال  
عطاء ووصله عبد الرزاق أيضا عن أي معشر عن إبراهيم بن عوف وروى الدارمي أيضا بأسناد صحيح  
إلى إبراهيم قال إذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض فذكر نحو أثر شريح وعلى  
هذا فيصنع أن يكون الضمير في قول البخاري وبه يعود على أثر شريح وفي التسمية تقديم  
وتأخير أول إبراهيم في المسئلة قولان **(قوله وقال عطاء الخ)** وصله الدارمي أيضا بأسناد  
صحيح عنه قال أقض الحيض خمس عشرة وأدنى الحيض يوم ورواه الدارمي قطعي بلفظ أدنى وقت  
الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة **(قوله وقال معتمر)** يعني ابن سلمان النبي وهذا الأثر  
وصله الدارمي أيضا عن محمد بن عيسى عن معتمر **(قوله حدثنا أحمد بن أبي رباح)** هو أحمد بن  
عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد وهو حنفى النسب لا المذهب وقصة فاطمة بنت أبي  
حديش تقدمت في باب الاستحاضة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله قدرا الأيام التي كنت  
تخصين فيها فوصل ذلك إلى أماتها ورده إلى عاداتها وذلك يختلف باختلاف الانحصاص  
واختلف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر ونقل الداودي أنهم اتفقوا على أن أكثر خمسة  
عشر يوما وقال أبو حنيفة لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا فأقل الحيض ما تقضي به العدة عنده  
ستون يوما وقال صاحبنا تقضي في تسعة وثلاثين يوما بنا على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وان  
أقل الطهر خمسة عشر يوما وان المراد بالقرء الحيض وهو قول الثوري وقال الشافعي القرء

لقول الله تعالى ولا يصلح  
من أن يكن ما خلق الله في  
أرحامهن ويدكر عن علي  
وشريح أن جاءت بينفن من  
بطاة أهلها ممن رضى دينه  
إنها حاضت في شهر ثلاثا  
سدقت وقال عطاء أقرواها  
ما كانت وبه قال إبراهيم  
وقال عطاء الحيض يوم إلى  
خمس عشرة وقال معتمر عن  
أبيه سألت ابن سيرين عن  
المرأة ترى الدم بعد قرءها  
بخمسة أيام قال النساء أعلم  
بذلك حدثنا أحمد بن أبي  
رباع قال حدثنا أبو أسامة  
قال سمعت هشام بن عروة  
قال أخبرني أبي عن عائشة  
أن فاطمة بنت أبي حبيش  
سألت النبي صلى الله عليه  
وسلم قالت إني استمضت  
فلا أطهر أقادع الصلاة  
فقال لأن ذلك عرق ولكن  
دعي الصلاة قدرا الأيام التي  
كنت تخصين فيها ثم اغتسلي  
وصلى

الطهر وأغله خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوم وليلة فتستقضي عنده في اثني وثلاثين يوما  
 ولطختين وهو موافق لقصة على وشريح المقدمة إذا جاز ذكر الشهر فباعي الفاء الكسر  
 ويدل عليه رواية هشيم عن اسمعيل فيها يلتقط حاصت في شهر أو خمسة وثلاثين يوما **قوله**  
**باب** الصفرة والكدر في غير أيام الحيض) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة  
 المتقدم في قولها حتى تزين القصة البيضاء وبين حديث أم عطية المذکور في هذا الباب بأن ذلك  
 محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدر في أيام الحيض وأما في غيرهما فعلى ما قالته أم عطية  
**قوله** (أوب عن محمد) هو ابن سيرين وكذا رواه اسمعيل وهو ابن طيبة عن أيوب ورواه موسى بن  
 خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه وقيل عن الذهلي أخرجه  
 رواية وجيب وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية اسمعيل أرجح لوافقته معمله ولأن اسمعيل  
 أحفظ لحديث أيوب بن غيرهم يمكن أن أيوب سمعه منهما **قوله** كالأنثى) أي في زن التي  
 صلب الله عليه وسلم مع علمه بذلك وبهذا يعلى الحديث حكم الرق وهو مبرور الجأري  
 إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولو لم يصرح المحضاي بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبهذا جزم الخاصكم وغيره خلافا للطلب **قوله** الكدرة والصفرة) أي الماء الذي تراه  
 المرأة كالصديد يعلو أصفرار **قوله** (شياً) أي من الحيض ولا يداود من طريق قتادة عن  
 حفصة عن أم عطية كالأنثى الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً وهو موافق لما ترجمه البخاري  
 وأما أعلم **قوله** **باب** عرق الاستحاضة) بكسر العين واسكان الراء وقد تقدم  
 بيانه في باب الاستحاضة **قوله** (وعن عمرة) يعني كلاهما عن عائشة كذا لا كرواية أبي  
 الوقت وابن عساکر كجده في الوافصامس رواية عمروة عن عمرة كذا كذا لا كرواية أبي  
 ابن الحسن الصوفي حديثهم عن خلف بن سالم عن معن والحفظة أثبات الوأوان الزهري رواه  
 عن شفيق عمروة وعمرة كلاهما عن عائشة وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طرق عن ابن أبي  
 ذئب وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما عن  
 الزهري عنهما وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث عن الزهري عن عمروة ومسلم أيضاً من  
 طريق إبراهيم بن سعد وأبو داود من طريق ونس كلاهما عن الزهري عن عمروة وحدهما قال  
 الدارقطني هو صحيح من رواية الزهري عن عمروة وعمرة جميعاً **قوله** (أن أم حبيبة) هي بنت جحش  
 أخت زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وقد قيل اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء قاله  
 الواقدي وتبعه الحريزي ورجحه الدارقطني والمشهور في الروايات الصريحة أم حبيبة ثبات الهاء  
 وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كاتبة هند مسلم من رواية عمرو بن الحارث ووقع في الموطن عن  
 هشام بن عمروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن  
 ابن عوف كانت تستعاض الحديث فقبل هو وهم وقيل بل صواب وان اسمها زينب وكنيتها أم  
 حبيبة وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فانه لم يكن اسمها الأصلي وإنما كان اسمها بغيره  
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسباب النزول للمواحد أن تغير اسمها كان بعد أن تزوجها صلى  
 الله عليه وسلم فقلعه صلى الله عليه وسلم اسمها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها الكنية فأم  
 اللبس ولهما أخت أخرى اسمها حنيفة بنت الممثلة وسكون الميم بعدها ون وهي إحدى

• **(باب)** الصفرة والكدر  
 في غير أيام الحيض • حدثنا  
 قتيبة بن سعيد قال حدثنا  
 اسمعيل عن أيوب عن محمد  
 عن أم عطية قالت كالأنثى  
 الكدرة والصفرة • **(باب)** عرق الاستحاضة  
 • حدثنا إبراهيم بن المنذر  
 قال حدثنا معن قال حدثني  
 ابن أبي ذئب عن ابن شهاب  
 عن عمروة وعن عمرة عن  
 عائشة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن أم حبيبة



المستحاضات كما تقدم وتنعف بعض المالكة فزعم ان اسم كل من بنات جحش زينب قال فاما  
 أم المؤمنين فاشهرت باسمها وأما أم حبيبة فاشهرت بكنيتها وأما جنة فاشهرت بلقبها ولم يأت  
 بدليل على دعواها بان حنة لقب ولم يتقدم الموطأ بتسمية أم حبيبة قريب فقد روى أبو داود  
 الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال ان زينب بنت جحش وقد تقدم  
 توجيهه (قوله استحيضت سبع سنين) قبل فيه حجة لابن القاسم في اسقاطه عن المستحاضة قضاء  
 الصلاة اذ انزكتها طاعة ان ذلك حصل لانها صلى الله عليه وسلم لها بالاعادة مع طول المدة  
 ويحتمل أن يكون المراد بقوله سبع سنين بان مدة استحاضتها مع قطع السطر هل كانت المدة  
 كلها قبل السؤال أولا فلا يكون فيه حجة لذكر (قوله فامر هان تغتسل) زاد الاسماعيلي  
 وتصلى وسلم فحرم وهذا الامر بالغتسل مطلق فلا يدل على التكرار فقلها ففهم طلب ذلك  
 منها بقرينة قوله كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشافعي انما أمرها صلى الله عليه وسلم ان  
 تغتسل وتصلى وانما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد في رواية عند  
 مسلم لم يدكر ان بها صلى الله عليه وسلم أمرها ان تغتسل لكل صلاة ولكنه شيء فعلته هي  
 والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة الا المتبعة ولكن يجب  
 عليها الوضوء يؤيده ما رواه أبو داود ومن طريقه عن أم حبيبة استحيضت فامرها صلى  
 الله عليه وسلم ان تتطهر أيام اقرائها ثم تغتسل وتصلى فإذا رأت شيئا من ذلك وضأت وصليت  
 واستندل المهلب بقوله لها هذا عرق على انه لموجب عليها الغسل لكل صلاة لان دم العرق  
 لا يوجب غسلا وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن اسحق عن الزهري في  
 هذا الحديث فامرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لان الثابت من  
 أصحاب الزهري لم يدكرها وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بان الزهري لم يدكرها لكن روى  
 أبو داود ومن طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة في هذه القصة فامر هان  
 تغتسل عند كل صلاة فيصلى الامر على النذب بجائين الروايتين هذه ورواية عن عكرمة وقد  
 جهل الخطابي على انها كانت مختصة وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة انه أمر هان بنظر أيام  
 اقرائها ولمسلم من طريقه عن ابن مالك عن عروة في هذه القصة فقال لها امكني قدوما كانت  
 تحبسك حبسة ولا يداود وغيره من طريق الاوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب  
 نحوه ولكن استكرأ أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري وأجاب بعض من زعم انها كانت عمرة  
 بان قوله فامر هان تغتسل لكل صلاة أي من الدم الذي أصابها لانه من ازالة النجاسة وهي شرط  
 في صحة الصلاة وقال الطحاوي حديث أم حبيبة منسوخ بحدِيث فاطمة بنت أبي حبيش أي لان  
 فيه الامر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل والجمع بين الحديثين يجعل الامر في حديث أم حبيبة  
 على النذب أولى والله أعلم (قوله ما) المرأة تحيض بعد الاضائة أي هل تنح من  
 طواف الوداع أم لا (قوله عن عزة بنت عبد الرحمن) هي المذكورة في الاسناد الذي قبله وهذا  
 الاسناد سوى شيخ الضاري مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة  
 (قوله ان جنية) أي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا بلى) أي التماس من معهن من  
 الحارم (قوله فأنزج) كذا لا كثيرا بالافراد خطبا بالسقفة من باب العدول عن العيبة وهي

استحيضت سبع سنين  
 فسألت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن ذلك  
 فأمر هان أن تغتسل فقال  
 هذا عرق فكانت تغتسل  
 لكل صلاة (باب المرأة  
 تحيض بعد الاضائة)  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن عبد الله  
 ابن أبي بكر بن محمد بن  
 عمرو بن حزم عن أبيه عن  
 عمة بنت عبد الرحمن عن  
 عائشة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنها قالت لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يا رسول  
 الله ان حصة بنت حنيفة قد  
 حاضت قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لعلها تحبسنا  
 ألم تكن طافت معك فقالوا  
 بلى قال فأنزج (حدثنا  
 معلى بن أسد قال حدثنا  
 وهيب عن عبد الله بن طاوس  
 عن أبيه عن ابن عباس قال  
 رخص للأنثى أن تنفر اذا  
 حاضت

قوله أم تكن طافت الى الخطاب أو هو خطاب لعائشة أي فأنرجى فهي تخرج معك وللمسئلي  
والكشميين فأنرجى وهو على وفق الساق وسأقي الكلام على هذا الحديث والذي يعنى  
كتاب الحج إن شاء الله تعالى وقوله فيه وكان ابن عمر هو مقول طاوس لابن عباس وكذا قوله ثم  
سمعت يقول وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها أن تسانر الى أن تطهر من أجل طواف الواضع ثم  
بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن في تركه ضار له أو كان نسي ذلك فقد كره فيه  
دليل على أن الحائض لا تطوف ﴿قوله باب﴾ إذا رأيت المستحاضة الطهر أي  
تطهرها دم العرق من دم الحيض فسي زمن الاستحاضة تطهر الله كذلك بالنسبة الى زمن الحيض  
ويحتمل أن يراد به انقطاع الدم والاول أو وفق الساق ﴿قوله﴾ قال ابن عباس تقتل وتصل وتلو  
ساعة قال الداودي معناه إذا رأيت الطهر ساعة ثم عاودها دم فأنها تعتدل وتصل والتعلق  
المذكور وصلها بن أي شبيهة والدأرى من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس أنه سأل عن  
المستحاضة فقال أما رأيت الدم الجرائي فلا تصل وإذا رأيت الطهر ولو ساعة فلتعتدل وتصل  
وهذا موافق للاحتقال المذكور ولا لأن الدم الجرائي هو دم الحيض ﴿قوله﴾ وباتينها زوجها  
هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال المستحاضة  
لا بأس أن باتينها زوجها ولا يداود من وجه آخر عن عكرمة قال كانت أم حبيسة تستحاض  
وكان زوجها يفتشها وهو حديث صحيح كان عكرمة معهم منها ﴿قوله﴾ إذا صلت شرط  
محدوف الجزاء أو برأؤهم مقدم وقوله الصلاة أعظم أي من الجماع والطهارة هذا يصح من  
البخاري أراد به بيان الملازمة أي إذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من  
أمر الجماع ولهذا أعقبه بحديث عائشة التي قصته فاطمة بنت أبي حبيش المصر بحاضر  
المستحاضة الصلاة وقد تقدمت مباحته في باب الاستحاضة وزهر المذكور عنها هو ابن معاوية  
وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تماماً وأشار البخاري بما ذكره من منع وطء  
المستحاضة وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي والحكم والزهري وغيرهم وما استدلل به على  
الجواز ظاهر فيه وذكر بعض الشراح أن قوله الصلاة أعظم من بقية كلام ابن عباس وعزمه الى  
تفريع ابن أبي شيبة وليس هو فيه ثم روى عبد الرزاق والدأرى من طريق سالم الأقطس أنه  
سأل سعيد بن جبيرة عن المستحاضة أتجماع قال الصلاة أعظم من الجماع ﴿قوله باب﴾  
الصلاة على النفساوسننها أي سنة الصلاة عليها ﴿قوله﴾ حدثنا أحمد بن أبي سريج تقدم أنه  
بالمسجلة والجيم واسمه الصباح وقيل أن أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكله نسب الى جده  
﴿قوله﴾ إن امرأة هي أم كعب سمها هاسم في رواية من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم  
وذكر أبو نعيم في الصحابة أنها أنصارية ﴿قوله﴾ ماتت في بطن أي بسبب بطن يعني الحمل وهو تقدير  
قوله عذبت امرأة في هرة قال ابن التيمي قبل وهم البخاري في هذه الترجمة فظن أن قوله ماتت في  
بطن ماتت في الولادة قال ومعنى ماتت في بطن ماتت بطوئة (قلت) بل الموهبة هو الولد فإن  
هذه المسند في هذا الحديث عن كتاب الجنائز ماتت في نفاسها وكذا المسلم ﴿قوله﴾ فقام وسطها  
يفتح السنين في روايتها وكذا ضبطه ابن التيمي وضبطه غيره بالسكون والكشميين فقام عند وسطها  
وسأقي الكلام على ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى قال ابن بطال يحتمل أن يكون البخاري

وكان ابن عمر يقول في أول  
أمره أنها لا تنفر ثم سمعته  
يقول تنفران رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رخص لهن  
﴿باب﴾ إذا رأيت المستحاضة  
الطهر قال ابن عباس  
تعتدل وتصل ولو  
ساعة وباتينها زوجها إذا  
صلى الصلاة أعظم حدثنا  
أحمد بن يونس عن زهير قال  
حدثنا هشام عن عروة عن  
عائشة قالت قال النبي صلى  
الله عليه وسلم إذا أفليت  
الحبيسة فدى الصلاة وإذا  
أدبرت فأغسل عند الدم  
وصلى ﴿باب الصلاة على  
النفساوسننها﴾ حدثنا  
أحمد بن أبي سريج قال  
أخبرني شبابة قال أخبرنا  
شعبة عن حسين المعلم  
ابن بريدة عن سمرة بن جندب  
أن امرأة ماتت في بطن  
فصلى عليها النبي صلى الله  
عليه وسلم فقام وسطها



## (قوله كذب التيمم)

الجملة قوله لكبريعة بعد لا يذروا قد تقدم توجيه ذلك والتيمم في اللغة القصد قال امرؤ القيس

تيممها من أذونات وأهلها • يثرب أدنى دارها قطر على

أي قصدتها وفي الشرع القصد إلى الصعد لمسح الوجه واليدين بنية امتباحة الصلاة ونحوها وقال ابن السكيت قوله تيمموا صعيدا أي أقصدوا الصعيد ثم كثر استعمالهم حتى صاروا التيمم مسح الوجه واليدين بالتواب اه فعلى هذا هو مجاز لقوى وعلى الأول هو حقيقة شرعية واختلف في التيمم هل هو عزمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم المأخذ منة والعذر رخصة (قوله قول الله) في رواية الأسبلي وقول الله عز وجل واو الجلالة استضافة (قوله فلم يجدها ماء) كذا اللالكثري والنسفي وعبدوس والمتمم والنجوى فان لم يجدها ماء قال أبوذر كذا في روايتنا والتلاوة فلم يجدها قال صاحب المشارق هذا هو الصواب (قلت) ظهر لي ان الضاري أراد ان بين ان المراد الآية المبهمة في قول عائشة في حديث الباب فانزل الله آية التيمم انها آية المأذنة وقد وقع التصريح بذلك في رواية جلد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال فانزل الله آية التيمم فان لم يجدها ماء فتيمموا الحديث فكان الضاري أشار إلى هذه الواو في المخصوصة واحتمل ان تكون قراءة شاذة لها من سلمة أو غيره أو وهما منه وقد ظهر انما عنت آية المأذنة وان آية التماس قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد بخصوص نزولها في قصته ابل اللفظ الذي على شرطه يحتمل للأمرين والصحة على رواية جلد بن سلمة في ذلك فانها عبت فيها زيادة على غير ما رواه الله أعلم (قوله) وأيديكم) الى هنا في رواية أبي ذر زائدة في رواية الشويبي وكرهية منه وهي تعين آية المأذنة دون آية التماس والى ذلك نحا الضاري فخرج حديث الباب في تفسير سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمرو ابن الحرث عن عبد الرحمن بن العباس في هذا الحديث ولفظه فتركت بأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الى قوله أشكروا (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ووجه السوى شيخ الضاري مديون (قوله في بعض أسفاره) قال ابن عبد البر في التمهيد يقال انه كان في غزاة بني المصطلق وجرم بذلك في الاستدكار وسبقه الى ذلك ابن سعد وابن جبان وغزاة بني المصطلق هي غزوة المريسيع وفيها وقعت قصة الافك لعائشة وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدها أيضا فان كان ما جزموا به ناتجا لعل على انه سقط منها في تلك السفرة فحين لا اختلاف القصتين كما هو بين في سابقهما واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال لان المريسيع من ناحية مكة بين قديما والساحل وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث حتى اذا كنا بالبيداء أو بذات الجبل وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي (قلت) وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فانه قال البيداء هي ذوالخليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة قال وذات الجبل هي ذوالخليفة وقال أبو عبيد البكري في معجمه البيداء أدنى الى مكة من ذى الحليفة ثم ساق حديث عائشة هذا ثم ساق حديث ابن عمر قال بدأوا هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد الحديث قال والبيداء هو الترف الذي قد امد ذى الحليفة في طريق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب التيمم)

قول الله تعالى فلم يجدها ماء

فتيمموا صعيدا طيبا

فامسحوا بوجوهكم

وأيديكم منه • حدثنا عبد

الله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن عبد الرحمن بن

القاسم عن أبيه عن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم قالت خرجنا مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم في

بعض أسفاره حتى اذا كنا

بالبيداء أو بذات الجبل

مكة وقال أيضا ذات الجبش من المدينة على ريد قال وينها وبين العقين سبعة أميال إلى العقين  
من طريق مكة لاس طريق خير فاستقام ما حال ابن التين ويؤيده ما رواه الجدي في مسنده عن  
سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه ان القلادة سقطت ليلة  
الابواء ٥١ والابواء بين مكة والمدينة وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال  
وكان ذلك المكان يقال له الصلصل رواه جعفر القرياني في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من  
طريقه والصلصل يجمع لثنتين مضمومتين ولا من الاولى ساكنة بين الصادقين قال البكري هو جبل  
عند ذي الحليفة كذا ذكره في حرف الصاد المهملة وهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم انه ضبطه  
بالضاد المعجمة وقوله في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم وعرف من تضائر  
هذه الروايات تصويرا ما قال ابن التين واعتقد بعضهم في تعدد السفر على رواية للطبراني  
صريحا في ذلك كما سبق والله أعلم **(قوله عقد)** بكسر المهملة كل ما يعقد ويلقى في العقد  
ويسمى قلادة كما ساقى وفي التفسير من رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادة بالبيداء ونحن  
داخلون المدينة قلادة قلنا خ التي صلى الله عليه وسلم ونزل وهذا مخرجنا ان ذلك كان عند قبرهم من  
المدينة **(قوله على القلعة)** أي لأجل طلبه وساقى ان البعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره  
**(قوله وليسوا على ما وليس معهم ماء)** كذا لا لا ككفر في الموضع وسقطت الجلة الثانية في  
الموضع الاقل من رواية أبي ذر واستدل بذلك على جواز الاقامة في المكان الذي لا ماء فيه وكذا  
سأله الطريق التي لا ماء فيها وفيه نظر لان المدينة كانت محروقة منهم وهم على قصد دخولها  
ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم لم يعط بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم ان المكان لا ماء  
فيه ويحتمل أن يكون قوله ليس معهم ماء أي للوضع أو ما يحتاجون اليه للشرب فيحتمل ان  
يكون معهم والاول محتمل لجواز ارسال المطر أو نبع المائمين بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما  
وقع في موطن أخرى وفيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قلت فقد نقل ابن بطال انه  
روي ان عن العقد المذكور كان اثني عشر درهما ويطبق تصدق الضائع الاقامة للصوق المنقطع  
ودفن الميت وبخود ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاحة المال **(قوله طاف الناس)**  
الى أبي بكر فيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج وكأنتهم انما شكوا الى أبي بكر لكون  
الي صلى الله عليه وسلم كان تأملوا كالأبوقطونه وفيه نسبة الفعل الى من كان سببا فيه لقولهم  
صنعت وأقامت وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك  
ولم تكن حافة مباشرة **(قوله فعاتني أبو بكر)** وقال ما شاء الله ان يقول (في رواية عمرو بن الحرث  
فقال حسب الناس في قلادة أي يسبها وساقى من الطبراني ان من جلة ما عاتبها قوله في كل  
مرة تكونين عناءو السكتة في قول عائشة فعاتني أبو بكر ولم نقل أي لان قصة الابوة الخنوع  
وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير ان ذلك في الظاهر فذلك أنزلت منزلة الاجنبى  
فلنقل إلى **(قوله يطعن)** هو يعض العين وكذا في جميع ما هو حسي وأما المعنوي فيقال يطعن  
بالنفع هذا هو المشهور وفيه ما. وحكى الفتح فيها معاني المطالع وغيرها والضم فيها استحباب صاحب  
الجامع وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مروجية كبيرة خارجة عن بيته ويلحق بذلك تأديب  
من له ذية ولو لم يأذن له الامام **(قوله فلا ينعني من التعزك)** فيه استعجاب الصبر لئلا

انقطع عقلي فاقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على  
التماسه وأقام الناس معه  
وليسوا على ما عاتى الناس  
الى أبي بكر الصديق فقالوا  
الآثرى الى ما صنعت عائشة  
أقامت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والناس وليسوا  
على ما وليس معهم ماء فقام  
أبو بكر ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم واضع رأسه على  
غفنى قد نام فقال حسب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والناس وليسوا على  
ما وليس معهم ماء فقامت  
عائشة فعاتني أبو بكر وقال  
ما شاء الله أن يقول وجعل  
يطعنني سيدة في خاصرقي  
فلا ينعني من التعزك  
الامكان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على غفنى

ما يوجد بالحركة أو يحصل به تشويش لنسبهم وكذا المصل أو قارئ أو مستغل يعلم أو ذكر **(قوله)** فقام حين أصبح كذا أو ربه هنا أو ربه في فضل أبي بكر عن قتيبة عن مالك بلفظ فقام حتى أصبح وهي رواية مسلم ورواة الموطأ والمعنى فيها متقارب لأن كلامهم يدل على أن قيامه ممن نومه كان عند الصبح وقال بعضهم ليس المراد بقوله حتى أصبح بيان غاية النوم إلى الصباح بل بيان غاية فقه الملة إلى الصباح لأنه قد بقوله حتى أصبح بقوله على غير ما أي آل أمره إلى أن أصبح على غير ما وأما رواية عمرو بن الحرث فلفظها ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت الصبح فان أعربت الواو جالية كان دليلا على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر واستدل به على الرخصة في ترك التهجيد في السفر أن التهجيد كان واجبا عليه وعلى أن طلب الملة لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحرث بعد قوله وحضرت الصبح قالتم الملة فلم يوجد وعلى أن الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استغفوا نزولهم على غير ما ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد البر معلوم عند جميع أهل المخازن أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ اقترضت الصلاة عليه إلا بوضوء ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند قال وفي قوله في هذا الحديث آية التيمم إشارة إلى أن الذي طرأ اليهم من العلم حينئذ حكم التيمم لحكم الوضوء قال والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متولوا بالتزويل وقال غيره بمحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديما فعملوا به الوضوء ثم نزل بقبتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمة الكل باسم البعض لكن رواية عمرو بن الحرث التي قدمنا أن المصنف أخرجها في التفسير تدل على أن الآية نزلت جمعها في هذه القصة فالظاهر ما قاله ابن عبد البر **(قوله)** فانزل الله آية التيمم قال ابن العربي هذه معضلة ما وجدنا لها من دواء إلا بالانفعل أي الآية عشت عائشة قال ابن بطال هي آية النساء أو آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء وجهه أن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فخصه بخصصها بآية التيمم وأورد الواحد في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري من أن المراد بها آية المائدة تفسيره زيد رواية عمرو بن الحرث إذ صرح فيها بقوله فنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة الآية **(قوله)** فتيمموا) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل الصحابة أي تيمم الناس بعد نزول الآية ويحتمل أن يكون حكايه لبعض الآية وهو الأمر في قوله تيمموا صعدا طبعا بآية لقوله آية التيمم أو بدلا لاستدلال الآية على وجوب التيمم في التيمم لأن معنى تيمموا أقصدوا كما تقدم وهو قول فقهاء الامصار إلا الأوزاعي وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كالواو أصابه مطر فنوى الوضوء فانه يجزئ ولا يظهر الأجزاء لمن قصد التراب من الريح الهابة بخلاف من لم يقصد هو اختيار الشيخ أبي حامد وعلى تعين الصعد الطيب للتيمم لكن اختلف العلماء في المراد بالصعد الطيب كما سألني في باقرية وأعلى العجب التيمم لكل فريضة وسنذكر فيه وما ردد عليه بعد أربعة أبواب **(تيسره)** لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة هذا كسفة التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه في ذلك لكن اختلف الرواة على عمار في الكيفية كما سنده وبنين الأصح منه في باب التيمم للوجه والكفين **(قوله)** فقال أسيد) هو

تسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصبح على غير ما فانزل الله آية التيمم فتيمموا فقال أسيد بن الحضير

بالتصغير (ابن الحضير) بمهمله ثم ميمه مصغراً أيضاً وهو من كبار الانصار وساق ذكره في المنقلب  
وانما قال ما قال دون غيره لانه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي ضاع (قوله ما هي بأول  
بركتكم) أي بل هي مسبوقة بغيرها من البركات والمراد بأول أي بكر نفسه وأهلها وآله واهله  
دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار المحبة بينهما وفي رواية عمرو بن الحارث لقد بارك الله لك  
فيكم وفي نفسى راحق البسقي من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة النبي صلى الله عليه وسلم قال لها  
ما كان أعظم بركة قلادتك وفي رواية هشام بن عروة الأتية في الباب الذي يليه فوالله ما نزل بك  
من أمر تكبره الله إلا جعل الله للمسلمين فيه خيراً وفي السكاح من هذا الوجه الاجل الله له منه  
مخرجاً وجعل للمسلمين فيه بركة وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيبقى قول من  
ذهب إلى تعدد ضياع العقد وعن يرمي بذلك محمد بن حبيب الاخبار فيقال مطلق عقد عائشة في  
غزوة ذات الرقاع وفي غزوة بني المصطلق وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزتين كانت  
أولاً وقال الداودي كانت قصة التيمم في غزاة الفتح ثم ترد في ذلك وقد روى ابن أبي شيبة من  
حديث أبي هريرة قال لما نزلت آية التيمم لم أدركه أصنع الحديث فهذا يدل على تأخرها عن  
غزوة بني المصطلق لان اسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بخلاف وساق  
في المغازي أن الصاري يرى ان غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى وقدمه كان وقت  
اسلام أبي هريرة وميل على ناسخ القصة أيضاً من قصة الافك ما رواه الطبراني من طريق عباد  
ابن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الافك ما قالوا  
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضاً عقدي حتى حبس الناس  
على التماسه فقال لي أبو بكر يا شبة في كل سفرة تكونين عنا وهو يلا على الناس فأنزل الله عز وجل  
الرخصة في التيمم فقال أبو بكر ألك مباركة ثلاثاً وفي استناده محمد بن حيدر الرازي وفيه مقال وفي  
سابق من الفوائد يسأل عتاب أبي بكر الذي أبهم في حديث الباب والتصريح بان ضياع العقد  
كان مرتين في غزوتين والله أعلم (قوله فبعثنا) أي أئزنا البعير الذي كنت عليه أي حالة السفر  
(قوله فاصبنا العقد تحت) ظاهره ان الذين توجهوا في طلبه أولاً لم يجدوه وفي رواية عروة في  
الباب الذي يليه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فوجدوا أي القلادة والمصنف في  
فضل عائشة من هذا الوجه وكذا المسألة فبعث ناساً من أصحابه في طلبها ولا يداود فبعث أسيد بن  
حضير وناساً معه وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيد كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي  
في بعض الروايات دون غيره وكذا استند الفعل إلى واحد منهم وهو المراد به وكانهم لم يجدوا  
العقد أولاً فلما رجعوا نزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأما رواة البعير جده أسيد بن حضير فعلى  
هذا فقوله في رواية عروة الأتية فوجدوا أي بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره وقال  
النووي يحتمل ان يكون فاعل وجدها النبي صلى الله عليه وسلم وقد بالغ الداودي في توهيم رواية  
عروة ونقل عن اسمعيل القاضي انه حمل الوهم فيها على عبد الله بن عمرو وقد بان بطلان كتمان الجمع  
بين الروايتين ان لاختلاف بينهما ولا وهم وفي الحديث اختلاف آخر وهو قول عائشة انقطع  
عقدي وقالت في رواية عمرو بن الحارث سقطت قلادتي وفي رواية عروة الأتية عنها انها  
استعارت قلادة من أسماء يعني أختها فلهكت أي ضاعت والجمع بينهما ان اضافة القلادة إلى

ما هي بأول بركتكم ما آل أي  
بكر قالت فبعثنا البعير الذي  
كنت عليه فاصبنا العقد  
تحتة حدثنا محمد بن سنان  
قال حدثنا هشيم ح

عائشة لكونها في دهاوت صرفها والى أحوال كونها ملكها التصريح عائشة في رواية عمرو بنانها  
استعارتها منها وهذا كله بناء على اتحاد القصص وقد جرح النصارى في التفسير إلى تعدد هاجب أو رد  
حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عمرو في تفسير النساء فكان نزول آية المائدة بسبب عقد  
عائشة وآية النساء بسبب قلادة أسماء وما تقدم من اتحاد القصص أظهر والله أعلم (قائفة) وثم  
في رواية عامر بن عثمان بن داود وغيره في هذه القصة أن المقداد كور كان من جرح نظار وكذا وقع في  
قصة الأفلح كما ساق في موضعه أن شاء الله تعالى والجرح يفتح الجرح وسكون الزاي خروجه ونظار  
مدينة تقدم ذكرها في باب الطبيب المرأة عند غسلها من المحض وفي هذا الحديث من القول غير  
ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تحميلا لا زواجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول  
على رضا صاحبها (قوله) وحديث سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أعلم جميع البصريين بين شخصيه  
في هذا الحديث مع كونهم واحد ثابتهن هشيم لأنه سمعهن جميعا متفرقين وكأنه سمعهن مع محمد بن  
سنان مع غيره فلهذا جرح فقال حديثا وسمعه من سعد وحده فلهذا أفرد فقال حديثي وكان محمد بن  
سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال حديثا وكان سعيد اقرا أم وسمعه يقرأ على هشيم فلهذا قال أخبرنا  
ومر اعاد هذا كله على سبل الاصطلاح ثم ان ساق المتن لفظ سعد وقد ظهر بالاستقرار من  
صنيع البصري أنه إذا ورد الحديث عن غيره واحد فان اللفظ يكون للاخروا أعلم (قوله)  
أخبرنا سيار) جملة بعدهما تقييداً لمشهد أو آخر مرادهم أو الحكم الغزالي الواسطي البصري  
واسم أبي يوردان على الأشهر ويكنى بأبي سياراً فتقوا على توثيق سيار وأخرج له الأئمة الستة  
وغيرهم وقد رتب بعض الصحابة لكن يلقى أحد منهم فهو من كبار أتباع التابعين ولهم شيخ آخر  
يقال له سيار لكنه تابعي شامي أخرج له الترمذي وذكر ابن حبان في الثقات وأما ذكره لأنه  
روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كالم ينسب سيار في حديث الباب  
فربما ظن بعضهم من لا يميزه واحداً فظن أن في الاسناد اختلافاً وليس كذلك (قوله)  
حدثنا يزيد الفقير) هو ابن صهيب يكنى بأبي عثمان تابعي مشهور قيل له الفقير لأنه كان يشكو  
فقار ظهره ولم يكن فقيراً من المال قال صاحب المحكم رجل فقير مكسور فقار الظهر ويقال له  
فقير بالتشديد أيضاً (قائفة) مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد وله شواهد من  
حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر بن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواها كلها  
أحمد بن إسحاق بن حسان (قوله) أعطيت حسناً) بين في رواية عمرو بن شعيب أن ذلك كان في غزوة  
تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) لم يعطهن أحد قبلي) زاد في  
الصلاة عن محمد بن سنان من الانبياء وفي حديث ابن عباس لا أقولهن فخر ومفهومه أنه لم  
يخصن بغيرهن من المذكورة لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة عن فوفاً فضلت على  
الانبياء يستخذر كأرباع من هذه الجنس وزاد تبين كما ساق بعد وطريق الجمع أن يقال لعله اطلع  
أو لأعلى بعض ما خص به ثم اطلع على الباقي ومن لا يرى مفهوم العدد يفتدفع هذا الاشكال  
من أصله ويظهر الحديث يقتضي أن كل واحد من الجنس المذكورات لم تكن لاحد قبله وهو  
كذلك ولا يعترض بأن فوجاً عليه السلام كان معوناً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا  
من كان مؤمناً معه وقد كان من سلالهم لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق بالحادث

قال وحديث سعيد بن  
النضر قال أخبرنا هشيم  
قال أخبرنا سيار قال حدثنا  
يزيد الفقير قال أخبرنا جابر  
ابن عبد الله أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال أعطيت  
حسناً لم يعطهن أحد قبلي



نصرت بالعرب مسيرته  
وجعلت في الأرض مسجدا

الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس وأما نبينا صلى الله عليه وسلم  
فعموم رسالتهم من أصل البعثة ثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقفت لنوح كما صرح في  
حديث الشفاعة أنه أتى أول رسول إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية  
إرساله وعلى تقدير أن يكون مرادهم ومخصوص بتعيينه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن  
إرسال نوح كان إلى قومه ولما ذكر أنه أرسل إلى غيرهم واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على  
جميع من في الأرض فاهلكوا بالفرق الأهل الشقية ولولم يكن معوثا إليهم لما أهلكوا لقوله  
تعالى وما كنا معذبين حتى نبشره ولا وقد ثبت أنه أول الرسل وأجيب بجواب أن يكون غيره  
أرسل إليهم في أمته نوح وعلم نوح بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم  
فأجيب وهذا جواب حسن لكن لم يتقل الله نبي في زمن نوح غيره ويحتمل أن يكون معنى  
الخصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بقاشر بعثته إلى يوم القيامة ونوح وغيره بعدد أن  
يبحث نبي في زمانه أو بعده فينبغي بعض شريعته ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد  
بلغ رقة الناس فتداعوا على الشرك فاستحقوا العقاب وإلى هذا انما ابن عطية في تفسير سورة  
هود قال وغيره يمكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ووجهه ابن دقيق العيد  
بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عامما في حق بعض الأنبياء وإن كان التزام فروع شريعته  
ليس عامما لأنهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولم يكن التوحيد لازما لهم لم يقاتلهم  
ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قوم نوح فبعثته خاصة لكونهم إلى قومه فقط  
وهي عامية في الصورة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن معوثا إليهم وغفل  
الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال قوله لم يعطهم أحد يعني لم يجتمع لاحد قبله لأن نوح جاء  
إلى كافة الناس وأما الأربع فلم يعط أحد واحد منهم وكانه نظري أول الحديث وغفل عن  
آخره لأنه نص صلى الله عليه وسلم على خصوصيته بهذه أيضا لقوله وكان النبي بعث إلى قومه  
خاصة وفي رواية مسلم وكان كل نبي إلى آخره (قوله نصرت بالعرب) زاد أبو أمامة يقذف في  
قلوب أعدائي أخرجه أحد (قوله مسيرته) مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصير بالعرب في  
هذه الملة ولا في أكثر من أمم آدم وها فلا لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت إلى العدو  
بالعرب ولو كان يعني بينهم مسيرته فالظاهر اختصاصه بمطلقا وانما جعل القية شهرا  
لأنه لم يكن بين بلد وبين أعدائهم أعداء كثر منه وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق  
حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصلة لامتته من بعده فيه احتمال (قوله وجعلت في  
الأرض مسجدا) أي موضع سجود لا يختص بالسجود منها موضع دون غيره ويمكن أن يكون  
مجازا عن المكان البسي للصلاة وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت  
كل مسجد في ذلك قال ابن التيمي قبل المراد جعلت في الأرض مسجدا وظهر ما جعلت لغيري  
مسجدا ولم تجعل لغيري لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أذكره الصلاة كذا  
قال وسبقه إلى ذلك الداودي وقبل انما أبع إليهم في موضع يتقنون طهارته بخلاف هذه الآية  
فأبع إليهم في جميع الأرض الأنما يتقنون نجاسته والظاهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله انما  
أبع إليهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ويؤيد روايته عمرو بن شعيب بلفظ

وجنبها من بعض النسخ  
كذا في الأصل المقابل على  
المؤلف أخيرا لفظ التين مصلح  
بالتيم مع بقاء لفظ ابن  
قبلها ولعل الكاتب نسي  
أن يضرب عليها اه اه

وكان من قبلي انما كانوا يصلون في مكانهم وهذا قضى في موضع النزاع ثبتت الخصوصية  
 وروى بعد ما أخرجه الزائر من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه ولم يكن من الايمان أحد  
 يصلي حتى يبلغ محرابه **(قوله وطهورا)** استدلى به على ان الطهور هو المطهر لغيره لان الطهور لو  
 كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية الحديث انما سبق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن  
 الجارود اسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت في كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة  
 طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهرا للزم تحصيل الحاصل واستدل به على ان التيمم يرفع الحدث  
 كالماء لا شرا كهماء في هذا الوصف وفيه نظروا على ان التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض وقد  
 أكد في رواية أبي أمامة بقوله وجعلت في الأرض كلها ولا تقي مسجدا وطهورا وسألت البعث  
 في ذلك **(قوله فاعبرجل)** أي مبتدأ فيه معنى الشرط وما زادنا لئلا يكيد هذه صيغة عموم  
 يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا وحدثنا من أجزاء الأرض فانه يتيمم به ولا يقال هو خاص  
 بالصلاة لا تقول لفظ حديث جابر مختصر وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي فاعبرجل من أتى  
 أي الصلاة لم يجد ماء موجودا في الأرض طهورا ومسجدا وعند أحد فقهاء طهورا ومسجدا وفي  
 رواية عمرو بن شعيب فاعبرجل أدركت في الصلاة غصت وصليت واحتج من خص التيمم بالتراب  
 بحديث حديثه عنده مسلم بلفظ وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم  
 نجد الماء وهذا خاص فنيقني ان يجعل العامة عليه تقتضى الطهورية بالتراب ودل الاتفاق في  
 اللفظ حيث حصل التاكيد في جعلها مسجدا دون الأخر على افتراق الحكم والالفاظ  
 أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على  
 خصوصية التيمم بالتراب بأن قال تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره وأجيب بأنه ورد في  
 الحديث المذهب كقول بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا  
 أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن ويقوى القول بأنه خاص بالتراب ان الحديث سبق لأظهار  
 التشريف والتخصيص فلو كان جائزا لغير التراب لما احتج عليه **(قوله فليصل)** عرف ما  
 تقدم ان المراد فليصل بعد ان يتيمم **(قوله وأحلت لي الغنائم)** ولكنكم هي الغنائم وهي رواية مسلم  
 قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مقام ومنهم  
 من أذن له فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئا لم يحل لهم ان يأكلوه ويأمنوا فأسرقته وقيل المراد انه  
 خص بالتصرف في الغنمة يصرفها كيف شاءوا الاول أصوب وهو ان من مضى لم يحل لهم الغنائم  
 أصلا وساق بسط ذلك في الجهاد **(قوله وأعطيت الشفاعة)** قال ابن دقيق العيد الأقرب ان  
 اللام فيها العهد والمراد الشفاعة العظمى في أراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في  
 وقوعها **وصكذا حرم النووي** وغيره وقيل الشفاعة التي اختص بها الله لا ردي فيها بسا وقيل  
 الشفاعة تخرج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان لان شفاعة غيره تقع في قلبه أكثر من ذلك  
 قاله عياض والذي يظهر لي ان هذه من ادفع الاولى لانه تبعها بما كما ساق واضحا في حديث  
 الشفاعة ان شاء الله تعالى في كلب الرقاق وقال البيهقي في البعث يحتمل ان الشفاعة التي  
 يختص بها الله يشفع لاهل الصغائر والكبار وغيره انما يشفع لاهل الصغائر دون الكبار ونقل  
 عياض ان الشفاعة المختصة بشفاعة لا ترد وقد وقع في حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة

وطهورا فاعبرجل من  
 أتى أدركه الصلاة فليصل  
 وأحلت لي الغنائم ولم تحل  
 لأحد قبلي وأعطيت  
 الشفاعة وكان النبي يبعث  
 إلى قومه خاصة وبعثت إلى  
 الناس عامة

قوله في البعث في بعض النسخ  
 في الشعب اه من هاشم  
 نسخة اه معصية

فاخرتها لآتق فيهن لا بشرنا بالله ما في حديث عمرو بن شعيب فهي لكم وفي شهد أن لا اله الا الله فالتاخران المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث اخراج من ليس له عمل صالح الا التوحيد وهو مختص ايضا بالشفاعة الاولى لكن جاء التنويه بذلك هذه لانها غاية المطلوب من تلك لاقتضائها الراحة المستمرة وواقعه أعلم وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتي في كتاب التوحيد ثم أرجع الى رواية في الرابعة فاقول يا رب اذن لي فيمن قال لا اله الا الله فيقول وعزني وجلالي لاخرجن منهن قال لا اله الا الله ولا يعكر على ذلك ما وقع عندهم مسلم قبل قوله وعزني فيقول ليس ذلك وعزني الخ نزل المراد انه لا يباشر الاخراج كما في الزمان الماضية بل كانت شفاعة سيأتي ذلك في الجملة والله أعلم وقد تقدم الكلام على قوله وكان النبي يعث الى قومه خاصة في أوائل الباب وأما قوله ويعث الى الناس عامة فوقع في رواية مسلم ويعث الى كل أحر وأسود فقيل المراد بالاجر الجهم وبالأسود العرب وقيل الاجر الانس والأسود الجان وعلى الاول التمييز على الانس من باب التمييز بالادنى على الاعلى لانه مرسل الى الجميع وأصرح الروايات في ذلك وأعملها رواية أي هريرة عندهم وأرسلت الى الخلق كافة (تكميل) هـ أول حديث أي هريرة هذا فضلت على الانبياء فذكرنا من المذكورة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصتين وهما ما أعطيت جوامع الكلم وختمت النبيون فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم ايضا من حديث حذيفة فضلا على الناس ثلاث خصال جعلت صفونا كصفوف الملائكة وذكر خصلة الارض كما تقدم قال وذكر خصلة أخرى وهذه الخصلة المهمة بينها انزيمية والتسائي وهي وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كن تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتعميل ما لاطاقة لهم به ورفع الخطايا والتساي فصار التماسك تساعوا لاحد من حديث علي أعطيت أو يعالم يعطهن أي احسن أي انبياء الله أعطيت مقام الارض وميت أمد وجعلت أمقي خيرا لامم وذكر خصلة التراب فصار التماسك ثلث عشرة خصلة وعند الزاين وجه آخر عن أي هريرة رفعه فضلت على الانبياء بسبع شفر الى ما تقدم من ذنبي وما تخر وجعلت أمقي خيرا لامم وأعطيت الكور وان صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه وذ كرتين مما تقدم ولهم حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بمصليتي كان شيطاني كثيرا فاعانني الله عليه فاسلم قال ووليت الاخرى (قلت) فنقول هذا سبع عشرة خصلة ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن التمسع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر أبو سعد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى ان عددا الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء مستون خصلة وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم مشروعة تعديتكم الله والقائه العلم قبل السؤال وان الاصل في الارض الطهارت وان صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك وأما حديث الصلاة لتبارة المسجد الا في المسجد فضعف أخرجه الدارقطني من حديث جابر واستدل به صاحب الميسوط من الحنفية على اظهار كرامة الآدمي وقال لان الآدمي خلق من ماء وتراب وقد ثبت ان كلامهما طهور وفي ذلك بيان كرامته والله تعالى أعلم بالصواب (قوله يا ساد) اذ لم يجد ما ولا ترابا قال ابن رشيد كان المنصف نزل فقد شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم فكانه

• (باب) اذ لم يجد ما ولا ترابا •

يقول حكمهم في عدم الطهر الذي هو الماء خاصة كحكمنا في عدم الطهر من الماء والتراب  
وبهذا تظهر مناسبة الحديث الترجمة لان الحديث ليس فيه اهم فقدوا التراب واقامه انهم  
فقدوا الماء فقط فثبت دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين ووجه انهم صلوا معتدلين  
وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حيث شئتموع لذكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا قال  
الشافعي وأحمد وجهوا الحديثين وأكثرا أصحاب مالك لكن اختلقوا في وجوب الاعادة  
فالمقصود عن الشافعي وجوبها وصحة أكثر أصحابها حتى يابنه عذرنا في سقط الاعادة  
والمشهور عن أحمد أنه قال المزي وسنن ابن المنذر لا تقبوا حتى يابنه حديث الباب لانها  
لو كانت واجبة ليقينهم النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة  
وتقريبان الاعادة لا تقب على الفور بل تأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا يمن دليل  
على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما لا يصلي الصلوات الا بعد غسل  
وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والأوزاعي وقال مالك فيما حاكمه عنه المدنيين  
لا يجب عليه القضاء هذه الاقوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكي الثوري في شرح  
المهذب عن القديم تسحب الصلاة وتجب الاعادة وبهذا الاقوال خمسة والله أعلم (قوله  
حدثنا زكريا بن يحيى) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب وكذا في قصة سعد بن معاذ فانه  
أورد هاهنا الصلاة للهجرة والمغازي بهذا الاسناد عنه ولم ينسبه وأعاد في التفسير تاما ومثله  
في الصلاة حديث مرأيا بكر بن أبي النجاشي وكذا سبق في باب خروج النساء الى البراء لكن من  
روايت عن أبي أمامة لاهن عبد الله بن عمرو وأعاد في التفسير تاما ومثله في التفسير حديث عائشة  
كنت أمار على اللاتي وهن أنفسهن وفي صفة ابليس حديث لما كان يوم أحد انهم المشركون  
الحديث عن جرم الكلابي بأنه اللزومي البليغي وقال ابن عدي هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي  
زائدة قال في هذا المارقطي لأنه كوفي وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن عمرو وأمامة  
وقد روى البخاري في العدين عن زكريا بن يحيى عن الحضاري لكن قال حدثنا زكريا بن يحيى أبو  
السكين فيصم أن يكون هو الملهمل في المواضع الاخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضا وقد  
ذكر المزي في التذييل انه روى عن ابن عمرو وأبي أمامة أيضا وجرم صاحب الزهريان الحضاري  
روى عن أبي السكين أربعة أحاديث وهو مصير منه الى الله المراكم جوزهناه الى ذلك مال أبو الوليد  
البايعي في رجال البخاري والله أعلم (قوله وليس معهم ماء فصالا) زادا الحسن بن سفيان  
في مسنده عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه فصالا بغرضه أخرجه الامصلي وأبو نعيم من  
طريقه وكذا أخرجه الجوزي من وجه آخر عن ابن نمير وكذا المصنف في فضل عائشة من  
طريق أبي أمامة وفي التفسير من طريق حبة بن سليمان كلاهما عن هشام وكذا المسلم من طريق  
أبي أمامة وأغرب ابن المنذر فأدعى ان عبة تفرج منه الزيادة وقد قدمت مصابحا الحديث  
وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم في الباب الذي قبله (قوله) التيمم في الحضر  
اذ لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة يجعله مقدا بشرط خوف خروج الوقت وقد قدمنا  
ولحق يفقده عدم القدرة عليه (قوله) وبه قال عطاء أي في المذهب وقد وصله عبد الرزاق  
من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر وليس في المنقول عنه تعرض لوجوب الاعادة

حدثنا زكريا بن يحيى قال  
حدثنا عبد الله بن نمير قال  
حدثنا هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة انها  
استعارت من أسماء قلادة  
فهلكت فبعث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رجلا  
فوجدها فأدركتهم الصلاة  
وليس معهم ماء فصالا  
فشكوا ذلك الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأنزل الله  
آية التيمم فقال أسيد بن  
حضره لعائشة جرتك الله  
خبرنا قال عطاء بن رباح  
ذكره عنه الاجعل الله ذلك  
لئلا يمسلم فيه خيرا  
(باب التيمم في الحضر  
اذ لم يجد الماء وخاف فوت  
الصلاة) وبه قال عطاء

(قوله وقال الحسن) وصله جميل القاضي في الاحكام من وجه صحيح وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قال لا يتيمم ما رجا أن يقدر على الماء في الوقت ومفهومه يوافق ما قبله (قوله وأقبل ابن عمر) قال الشافعي أنا ابن عيينة عن ابن جهم عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمردية تميم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر وذكر قبسة أنكر كما علقه المصنف ولم يظهر لي سبب حذفه من ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع مختصر الكنى ذكر فيه أنه تيمم فمسح وجهه ويديه إلى المرقطين وأخرجه الدارقطني وطحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعا لكن استاده ضعيف والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يسكنون به إذا أرادوا الغزو قال ابن اسحق هو على فرسخ من المدينة والمرد بكسر الميم وسكون الراء بعد هاء واحدة مفتوحة وحكى ابن التين أنه روى بفتح أوله وهو من المدينة على ميل وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر لأن مثل هذا لا يسمى سفرا وهذا يناسب الترجعة وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والشمس مرتفعة لكن يحتمل أن يكون ملنا أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ويحتمل أيضا أن ابن عمر تيمم لأن حدث بل لأنه كان يتوصل لكل صلاة استحبابا فاعلمه كان على وصوفه أراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء وعلى هذا فليس مطابقة للترجمة إلا بجامع ما بينهما من التيمم في الحضر وأما كونه لم يعد فلا حاجة فيه لمن أسقط الاعادة عن التيمم في الحضر لأنهم على هذا الاحتمال لا يجب عليه الاعادة بالاتفاق وقد اختلف السلف في أصل المسئلة فذهب مالك إلى عدم وجوب الاعادة على من تيمم في الحضر ووجهه أن يبالغ بان التيمم انما يورد في المسافر والمريض لأدراك وقت الصلاة فليكن جميعا الحاضر إذا لم يقدر على الماء فاسأوا قال الشافعي يجب عليه الاعادة لتدوير ذلك وعن أبي يوسف وزفر لا يصل إلى أن يجد الماء ولو خرج الوقت (قوله عن جعفر بن ربيعة) في رواية الاسماعيلي حدثني جعفر ونصف هذا الاسناد مصرون ونصفه الأعلى مذبذون (قوله سمعت غير أمولى ابن عباس) هو ابن عبد الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحرث والمقدان بن عباس وقد روى ابن اسحق هذا الحديث فقال مولى عبد الله بن عباس وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها وروى موسى بن عقبة ما رواه لهمة وأبو الحورث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي جهم ولم يذكرها بينهما عمرا والصواب إثباته وليس له في الصحيح غير هذا الحديث وحدث آخر عن أم الفضل ورواية الأعرج عنه من رواية الأقربان (قوله أقبلت أنا وعبد الله بن يسار) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ووقع عند مسلم في هذا الحديث عبد الرحمن بن يسار وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية ولهذا لم يذكره المحققون في رجال العصمين (قوله على أبي جهم) قيل اسمه عبد الله وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال يقال هو الحرث بن الصمة فعلى هذا القطعة ابن زائدة بين أبي جهم والحرث لكن صحيح أبو حاتم أن الحرث اسم أبيه لا اسمه وقرئ ابن أبي حاتم بنمو بن عبد الله بن جهم يكنى أيضا أبا جهم وقال ابن منده عبد الله بن جهم بن الحرث بن الصمة فجعل الحرث اسم جده ولم يوافق عليه وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه والصمة بكسر الميملة وتشديد الميم هو ابن عمرو بن عتيك الخزرجي ووقع في مسلم دخلنا على أبي الجهم بها سكان الهاء والصواب أنه بالتصغير وفي

وقال الحسن في المريض عنده الماء لا يجزئ من شأله يتيمم وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف فحضر العصر يمر بد القتم فصلى ثم دخل المدينة وتوا الشمس مرتفعة فلم يعد حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث بن جعفر ابن ربيعة عن الأبرج قال سمعت غير أمولى ابن عباس قال أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي جهم بن الحرث بن الصمة الانصاري فقال أبو جهم أقبل الجي صلى الله عليه وسلم

الحصاة يفتض آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانصانية وهو غير هذا الامة قرشي وهذا  
 انصاري ويقال بحذف الالف واللام على كل منهما ما وثباتهما **(قوله)** من نحو برجل فقهير  
 جهة الموضع الذي يعرف بذلك وهو معروف باليد بنحوه يفتح الجيم والميم وفي النسائي برجل  
 وهو من الصديق **(قوله)** فقيهير رجل هو أبو الجهم الراوي عنه الشافعي في روايته لهذا الحديث  
 من طريق أبي الخوير عن الاعرج **(قوله)** حتى أقبل على الجدار والدراقل من طريق ابن  
 اسحق عن الاعرج حتى وضع يده على الجدار وزاد الشافعي فقهه بعضا وهو محمول على ان الجدار  
 كانه ابا وعلا كالانسان يعرف يده على الجدار وكذا الشافعي من رواية أبي الخوير وله شاهد من  
 صالح عن الثوري فقهه وذراعيه وكذا الشافعي من رواية أبي الخوير وله شاهد من  
 حديث ابن عمر آخره أبو داود ولكن خطأ الحفاظ راوه في رفعه وصروا وقفه وقد تقدم ان  
 ما لا آخره موقوف على معناه وهو الصحيح والثابت في حديث أبي جهم أيضا بلفظ يده لانداعيه  
 فانها رواية تضاف مع ما في أبي الخوير وأبي صالح من الضعف وسأنا ذكر الخلاف في إيجاب  
 مسح المذابح بعد سيب واحد قال النووي هذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 عادما لما حال التيمم (قلت) وهو مقتضى منيع البصري لكن تعقب استدلاله به على جواز  
 التيمم في الحضرة وروى عن سيب وهو ارادة ذكر الله لأن لفظ السلام من أسماءه وأما رده  
 استحسان الصلاة وأوجب ما لا تيمم في الحضرة والسلام مع جوازه بدون الطهارة عن خشى  
 قوت الصلاة في الحضرة جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة وقيل  
 يحتمل أنهم يرد على الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ولا سيما مع تطور وانما أراد ان تشبه  
 بالظهور كما يشرع الامساك في رمضان لمن يساح له ان يطروا أو أراد تخفيف الحديث التيمم كما  
 ينشر تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم واستدل به ابن طلال على عدم اشتراط التراب قال  
 لانه معلوم أنهم يعلق يده من الجدار ترابا ونوقض بانه غير معلوم بل هو محتمل وقد سبق من رواية  
 الشافعي ما يدل على أنهم يكن على الجدار ترابا ولهذا احتاج الى حتم النص **(قوله)** ما  
 التيمم هل ينفع فيها أي في يديه وزعم الكرماني ان في بعض النسخ باب هل ينفع في يديه بعد  
 ما يضر بسببها الصحيح التيمم وانما ترجم بلفظ الاستهلام لئلا يظن ان فيه احتمالا كعادته لان  
 النسخ يحتمل أن يكون شئ يعلق يده خشى أن يصب وجهه الكريم أو يعلق يده من التراب  
 شئ له كثره فاذا تخففه لتلاقي له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون لبان التشرع ومن ثم  
 تمسك بمن أجاز التيمم بغير التراب زاعما ان فقهه يدل على ان المشروط في التيمم الضرب من غير  
 زيادة على ذلك فلما كان هذا الفصل محتملا ذكرنا ورده بلفظ الاستهلام لعرف الناظر ان  
 للبحث فيه مجالا **(قوله)** حدثنا الحكم هو ابن عتبة الفقيه الكوفي وذو بالمعجزة هو ابن عبد الله  
 المروزي **(قوله)** جابر رجل لم يفتض على تيممه وفي رواية الطبراني ان من أهل البادية وفي رواية  
 سليمان بن حرب الاسمية ان عبد الرحمن بن ابري شهد ذلك **(قوله)** ثم أصاب الماء فقال عمار هذه  
 الرواية انحصرت فيها جواب عمرو ليس ذلك من المصنف فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا  
 بدونها وقد ورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس يضعان  
 شعبة بالاسناد المذكور ولم يفسقه تأمل من رواية واحد منهم ثم ذكر جواب عمر مسلم من طريق

من نحو برجل فقهير رجل  
 فلم عليه فلم يرد عليه التيمم  
 صلى الله عليه وسلم حتى أقبل  
 على الجدار فمسح وجهه  
 ويديه ثم ردت عليه السلام  
 «(باب)» التيمم هل ينفع  
 فيها ما حدثنا آدم قال  
 حدثنا شعبة قال حدثنا  
 الحكم عن ذر عن سعيد بن  
 عبد الرحمن بن ابري عن  
 أبيه قال جابر رجل الى عمر  
 ابن الخطاب فقال اني أجنبت  
 فلم أصب الماء فقال عمار  
 ابن ياسر لعمر بن الخطاب أما  
 تذكر أبا كذا

يحيى بن سعيد الساسي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظه ما فقال لا تصل زاد  
 السراج حتى يجرد الماء وللتاسي نحوه وهذا مذهب مشهور عن عمرو ووافقه عليه عبد الله بن  
 مسعود وجرث فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما ساق في باب التيمم ضربة وقيل ان ابن  
 مسعود رجح عن ذلك وسند كرهنا لوجه مذهب اله عوفي ذلك والجواب عنه **(قوله في سفر)**  
 ولمسلم في سرية وزاد فاجئنا وساق في المصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب  
 عن شعبة **(قوله فتمسكت)** وفي الرواية الآتية بعد فتمسكت بالغيب المجبة أي قلبت وكان عمارة  
 استعمل القياس في هذه المسئلة لأملا رأى ان التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء  
 رأى ان التيمم عن الصل يقع على هيئة الغسل ويستقادم هذا الحديث وقوع استحباب العصابة  
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وان المجتهد لا يلزم عليه اذا بذل وسعه وان لم يصب الحق وانما اذا  
 عمل بالاجتهاد لا تجب عليه الاعادة وفي تركه امر عمر أيضا بقضائها تمسك لمن قال ان فائدة  
 الطهورين لا يصلي واقتضاه عليه كما تقدم **(قوله انما كان يكفيك)** فيه دليل على ان الواجب في  
 التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث والزائدة على ذلك لو ثبت بالامر دلت على التسخ وإلزم  
 قبولها لكن انما وردت بالفعل فقص على الاكل وهذا هو الاظهر من حيث الدليل كما ساق  
**(قوله وضرب بكفيه الارض)** في رواية غير أبي ذر فضر ب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا  
 للبيهي من طريق آسم **(قوله ونفخ فيهما)** وفي رواية حجاج الآتية ثم اذناهما من فيه وهي  
 كناية عن التيمم وفيها اشارة الى انه كان تخافه فاوفا في رواية سليمان بن حرب تفل فيهما والتقل  
 قال اهل اللغة هودون البرق والفت دونه وساق هو لا يمدل على ان التعلم وقع بالفعل ولمسلم  
 من طريق يحيى بن سعيد للاسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره كما هم عن شعبة ان التعليم  
 وقع بالقول ولقنهم انما كان يكفيك أن تضرب بيحك الارض زاذ يحيى ثم تنفخ ثم تمسح بهما  
 وجهك وكفيك واستدل بالنفخ على استحباب تحفيف التراب كما تقدم وعلى سقوط استحباب  
 التكرار في التيمم لان التكرار يستلزم عدم التخفيف وعلى ان من غسل رأسه بدل الممسح في  
 الوضوء أبرأه أخذ من كون عمل ترغ في التراب التيمم وأجزأ ذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة  
 على الضرئتين في أهم وسقوط استحباب الترتيب في التيمم عن الجنابة **(قوله ما التيمم)**  
 للوجه والكفين أي هو الواجب الجزئي وفي ذلك بصيغة الجزم مع شهرة اختلاف في نفسه لقوة  
 دليله فان الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمارة وما عداهما  
 فضيف أو تحذف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم فورد بكه في الدين بمجلا  
 وأما حديث عمارة فورد بكه في الكفين في العيصين وبذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف  
 النزاع وفي رواية الى الاطراف ما رواية المرفقين وكذا نصف النزاع ففيه ما مقال وأما رواية  
 الاطراف فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صحيح للنبي  
 صلى الله عليه وسلم بعده فهو تامح له وان كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به وبما يقوى رواية  
 العيصين في الاقتصاء على الوجه والكفين كون عمارة كان يثني بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
 بذلك وراوى الحديث أخرجه بالمراد به من غير ولا سيما العصابة المجتهد وساق في الكلام على  
 مسئلة الاقتصاء على ضربة واحدة في باب ان شاء الله تعالى **(قوله حدثنا حجاج)** هو ابن

في سفرنا وأنت فأنما أنت  
 فلم تصل وأما أنا فتمسكت  
 فصلت فذكرت ذلك  
 للنبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم انما كان يكفيك هكذا  
 وضرب النبي صلى الله عليه  
 وسلم بكفيه الارض ونفخ  
 فيهما ثم مسح بهما وجهه  
 وكفيه **(باب)** التيمم  
 للوجه والكفين حدثنا  
 حجاج قال أخبرنا شعبة

عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن بن أبي ربي عن أبيه قال علم بهذا وضرب شعبة ٣٧٧

بينه الأرض ثم أذن لهم أن فيه  
ثم مسح بها وجهه وكفيه  
وقال انصرفوا فخرجوا  
عن الحكم قال سمعت ذرا  
يقول عن ابن عبد الرحمن بن  
أبزي قال قال الحكم وقد  
سمعت من ابن عبد الرحمن  
عن أبيه قال قال عمر  
وضوء المسلم يكفيه  
من الماء حدثنا سليمان  
ابن حرب قال حدثنا شعبة  
عن الحكم سمعت ذرا عن  
ابن عبد الرحمن بن أبي ربي  
عن أبيه أنه شهد عمر وقال  
له علم كما في سورة فاجئنا  
وقال نفل فيها • حدثنا  
محمد بن كثير قال أخبرنا  
شعبة عن الحكم عن زر عن  
ابن عبد الرحمن بن أبي ربي  
عن أبيه قال قال عمر لعمر  
فعلت فأتيت النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يكفئك  
الوجه والكفا • حدثنا  
مسلم عن شعبة عن الحكم  
عن زر عن ابن عبد الرحمن  
ابن أبي ربي عن عبد الرحمن  
قال نهلت عمر قال له علم  
وساق الحديث • حدثنا  
محمد بن بشر قال حدثنا  
غندر قال حدثنا شعبة  
عن الحكم عن زر عن ابن  
عبد الرحمن بن أبي ربي عن  
أبيه قال قال عمر لعمر  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بينه الأرض فمسح وجهه  
وكفيه • (باب) • الصعد  
الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء

وقد روي النسائي هذا الحديث عن طريق جراح بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ولم يسمع  
البخاري عن جراح بن محمد وتابعه على هذا السياق عن جراح بن مهthal على بن عبد العزيز  
البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه وناقلهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال عن  
عبد الرحمن بن أبي ربي عن أبيه أنه أخرجه الطحاوي عنه وأشار إلى أنه وهم فيه (قلت) سقطت  
من روايته لفظه ابن ولا يثبتها لأن أبزي والحداد عبد الرحمن لا رواة له في هذا الحديث والله أعلم  
(قوله عن الحكم) في رواية كريمة الأصل في الخبر الحكم وهي رواية ابن المنذر  
أيضا (قوله عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن سعد بن عبد الرحمن  
(قوله هذا) أشار إلى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك إلا أنه ليس  
في رواية جراح قصة عمر (قوله وقال النضر) هو ابن شميل وهذا التعليق موصول عند مسلم عن  
ابن عتيق بن منصور عن النضر وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحق بن زاهر عنه وأما  
النضر في هذه الرواية ابن الحكم سمع من شيخ شعبة سعد بن عبد الرحمن والظاهر أنه سمع من  
ذر عن سعد ثم في سعد فافهم عنه وكان سماعته من ذر كان آتقن ولهذا أكثر ما يجرى  
في الروايات وأما ما رواه سليمان بن حرب أن عمر أيضا كان قد أجاب فلهذا أخاف  
اجتهاده اجتهد عمر (قوله في رواية محمد بن كثير يكفك الوجه والكفان) كذا في رواية  
الأصلي وغيره لا رفع فيها على الفاعلية فهو واضح وفي رواية أبي ذر ذكر مرة يكفك الوجه  
والكفان بالنصب فيهما على المفعولية أما ما أخرجه ابن أبي عمير في التقدير يكفك أن تمسح الوجه  
والكفان أو بالرفع في الوجه على الفاعلية والنصب في الكفان على أنه مفعول معه وقيل أنه  
روى بالجر فيما وجهه ابن مالك بأن الأصل يكفك مسح الوجه والكفان فحذف المضاف وبقي  
الجر وجهه على ما كان ويستفاد من هذا الوجه أنه ما زاد على الكفان ليس يفرض كما تقدم وأما  
ذهب أحمد وإسحق وابن جرير وابن المنذر وابن جرير وغيرهم عن مالك وغيره عن مالك ونقله  
الخطابي عن أصحاب الحديث وقال النووي ودوام أبو نعيم وغيره عن الشافعي في القديم أنكروا ذلك  
المأثور ويؤيدونه قال وهو انكارهم ودولان أبو نعيم ثقة قال وهذا القول وإن كان مرجوحا  
فهو الأقوى في الدليل انتهى كلامه في شرح المذهب وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا  
الحديث أن المراد به بيان حرورة الضرب والتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التمسك  
وتعقب بأن مساقى القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر من قوله إنما  
يكفك وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من أن ذلك مشتط في الوضوء  
فجوابه أنه قايما في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار وقد عارضهم لم يشترط ذلك بقياس أثر  
وهو الأصل في آية السرقة ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص (قوله حدثنا مسلم) هو ابن  
أبراهيم ولم يبق المن في هذه الرواية بل قال وساق الحديث وظاهره أن لفظه وافق اللفظ الذي  
قبله ثم ساقه نازلا من طريق غندر عن شعبة وأظنه قصد بيان هذه الطرق الإشارة إلى أن النضر  
تفرد بن يادته وإن الحكم سمعه من سعيد بن أسطوخايم المصنف أيضا سياق غندر وقد  
أخرجه أحمد عنه وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشر شيخ البخاري وساقه أحمد كره  
قصة عمر وذكره الفتح أيضا والله أعلم (قوله باب) بالتونين الصعيد الطيب وضوء



المسلم هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن  
 أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني إن الصواب إرساله وروى أحمد  
 وأصحاب السنن من طريق أبي غلابة عن عمرو بن يحيى عن محمد بن جهم عن حماد بن عمار عن  
 أيذر بن وهب عن محمد بن عبد الله بن محمد بن جهم عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 وابن حبان والدارقطني (قوله وقال الحسن) وصلة عبد الرزاق ولفظه يجزئ تيم واحد ما لم  
 يحدث وابن أبي شبة ولفظه لا يتقض التيمم إلا بالحدث وسعيد بن منصور ولفظه التيمم بمنزلة  
 الوضوء إذا وضأت فأت على وضوء حتى يحدث وهو أصح في مقصود الباب وكذلك  
 ما أخرجه جلد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال تعلى الصلوات كلها بتيمم  
 واحد مثل الوضوء ما لم يحدث (قوله وأم ابن عباس وهو متيمم) وصلة ابن أبي شبة والبيهقي  
 وغيرهما وأسانده صحيح وساق في باب إذا خاف الجنب لعمر بن العاص مثله وأشار المسنن  
 بذلك إلى أن التيمم بقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أم ابن عباس وهو متيمم من  
 كان متوضئاً وهذه المسئلة وافق فيها البخاري والكوفيون والجمهور وذهب بعضهم من التابعين  
 وغيرهم إلى خلاف ذلك وجهم من التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت  
 ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أجنب فلم يصل إلا من المأكل يقتل به بعد أن قال  
 له عليك الصلوة فإنه يكفيك لأنه وجد الماء فبطل تيممه وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر  
 من فريضة بتيمم واحد نظروا قد أجمع عند الأكثر بالتيمم الواحد النوافل مع الفريضة إلا أن مالكا  
 رحمه الله يشترط تقدم الفريضة وشريك القاضي فقال لا يصلي بالتيمم الواحد أكثر من صلاة  
 واحدة فرضاً كانت أو نقلاً قال ابن المنذر إذا صححت النوافل بالتيمم الواحد صححت الفرائض لأن  
 جميع ما يشترط للفرائض مشترط للنوافل لا يدل على أنه قد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسئلة  
 حديث صحيح من الطرفين قال لكن صح عن ابن عمر إيجاب التيمم لكل فريضة ولا يعلم له مخالف  
 من الصحابة وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب واحتج المصنف لعدم الوجوب  
 بعموم قوله في حديث الباب أنه يكفيك أي ما لم يحدث أو تجد الماء وجه الجمهور على الفريضة  
 التي تيمم من أجلها ويصلي بها ما من النوافل فإذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء فإن  
 لم تجد تيمم وإنه أعلم (قوله وقال يحيى بن سعيد) هو الانصاري والسبعة بمجمله وموحدة ثم مجزئة  
 مفحوظات هي الأرض المأخوذة التي لا تكاد تنبت وإذا وضعت الأرض قلت هي أرض سبعة بكسر  
 الموحدة وهذا لا أثر يتعلق بقوله في الترجمة الصعد الطيب أي أن المراد الطيب الطاهر وأما  
 الصعد فقد تقدم فقل الخلاف فيه وإن أظهر اشتراط التراب وبدل عليه قوله تعالى فامسحوا  
 بوجوهكم وبأيديكم منه فإن الظاهر أنها للتبعيض قال ابن بطال فإن قيل لا يقال مسح منه إلا إذا  
 أخذ منه جراً وهذا صفة التراب لأصقة الحضر مثلاً الذي لا يعلق باليد شيء قال الجواب أنه  
 يجوز أن يكون قوله منه صفة وتعقب بأنه تعسف قال صاحب الكشف فإن قلت لا يفهم أحد  
 من العرب من قول القتال مسحت برأسي من الدهن أو غيره إلا معنى التبعيض قلت هو  
 كما يقول والأذن اللقي خير من الماء انتهى واحتج ابن خزيمة بجواز التيمم بالسبعة بتحديث عائشة  
 في شأن الهجرة أنه قال صلى الله عليه وسلم أرأيت دارهم تركم سبعة ذات فضل يعني المدينة قال

قوله إذا وضأت في نسفة  
 إذا تيممت ٥١

وقال الحسن يجزئ التيمم  
 ما لم يحدث وأم ابن عباس  
 وهو متيمم وقال يحيى بن  
 سعيد لا بأس بالصلاة على  
 السبعة والتيمم بها

وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فقل على أن الحجة داخله في الطيب ولم يخالف في ذلك إلا سفيان بن زهير (قوله حدثنا مسدد) زاد أبو ذر ابن مسعود يحيى بن سعيد هو القطن وعوف بالقاصم الأعرابي وأبو جهمو الطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون (قوله كافي سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم) استخفي في قصبة هذا السفر في مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر فرمى من هذه القصبة وفي أبي داود من حديث ابن مسعود أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة للاقعة فقال لمن يكوا ناضلا بلال أنا الحديث وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مر سلا عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكيل بلالا وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مر سلا أن ذلك كان بطريق بولس والبيهي في الدلائل نحوه من حديث عتبة بن عامر وروى مسلم من حديث أبي قتادة موطولا والبخاري مختصرا في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضا في السفر لكن لم يصحبه ووقع في رواية لابي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأمازيغيين ابن عبد البربان غزوة جيش الأمازيغيين هي غزوة مونة ولم يشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم وهو كما قال لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمازيغيين غزوة أخرى غير غزوة مونة وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر أعني نومهم عن صلاة الصبح فحزم الأصلي بأن القصة واحدة وتعبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغيرة لقصة عمران بن حصين وهو كما قال فان قصة أبي قتادة فيها أن أباهم وعمر لم يكونا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما قاموا قصة عمران بن حصين أيضا فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمر بالكبير وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وفي القصص غير ذلك من وجوه المغايرات ومع ذلك فالجميع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عند لم وغيره ابن عبد الله بن زيار أبي الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له انظر كيف تحدث فاني كنت شاهدا القصة قال نعم أنكر عليه من الحديث شيئا فهذا يدل على اتحادها لكن لم يدعي التعدد ان يقول يحتمل أن يكون عمران حضر القصصين فحدث بأحدهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة قال أخرى والله أعلم وما يدل على تعدد القصة اختلاف مواضعها كما قدمناه وسأل ابن عبد البر الجميع بينهما بأن زمان رجوعهم من خيبر فرمى من زمان رجوعهم من الحديث وان اسم طريق مكة يصدق عليهم ما لا يخفى فانه من التكلف ورواه عبد الرزاق شعبين غزوة بولس ترك عليه وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئا بقصة عمران وفيه أن الذي كلاً لهم الفجر ذو بخبر وهو كسر الميم وسكون الناء المتبعة وفتح الموحدة وأخرجهم من الطريق ذي بخبر أيضا وأصله عن أبي داود وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أن بلالا هو الذي كلاً لهم الفجر وذكره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقاظا كما في قصة أبي قتادة ولان جبان في محصنه من حديث ابن مسعود أنه كلاً لهم الفجر وهذا أيضا يدل على تعدد القصة والله أعلم (قوله أسير بنا) قال الجوهري تقول سرت وأسرت بمعنى إذا سرت لبلال وقال صاحب الحكم السري سر عامه الليل وقيل سر الليل كله وهذا الحديث يخالف القول الثاني (قوله وقعنا وقعة) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم

حدثنا مسدد قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو رباح عن عمران قال كافي سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أسير بنا حتى إذا كافي آخر الليل وقعنا وقعة ولا وقعة أحلى عند المسافر منها فأما يظننا الآخر الشمس

فذلك وفيه صلى الله عليه وسلم قال أخاف أن تناموا عن الصلاة فقال بلال أنا وأنتما وتكلمهم **(قوله)**  
فكان أول من استيقظ فلان بسبب أول لاخبر كان وقوله الرابع هو في رواية أبا الرفع  
وبجور نصيب على خبر كان أيضا وقد بين عوف أنه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيعة كان يسميهم  
وقد شاركه في روايته عنه مسلم بن زكريا روى أول من استيقظ أخرجه المستفي في علامات  
التبوة من طريقه ولعله فكان أول من استيقظ أو يكرو يشبهه والله أعلم أن يكون الثاني  
عمران راوى القصة لأن ظاهر ساقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه وشبهه  
أن يكون الثالث من شاركه عمران في رواية هذه القصة المعينة في الطريق من رواية عرو بن  
أمية قال ونحوه فإني لأرى الشمس تشرق على القوم فأيقظهم أو يقظ الناس بعضهم بعضا  
حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** لا نالادري ما يحدثه (بضم الدال بعدها مثلثة  
أي من الوسى كقوله يخافون من إيقاظه قطع الوسى فلا يقظونه لاحتمال ذلك قال ابن بطال يؤخذ  
منه التسليم بالأمر الأعم احتياطا **(قوله)** وكان رجلا جليدا هو من الجلالة بمعنى الصلاة  
وزاد مسلم هنا عوف أي رفع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة وفي استعماله التكبير رسالته  
طريق الأدب والجمع بين المصلتين وخص التكبير لأنه أصل الدعاء إلى الصلاة **(قوله)** الذي  
أصابهم أي من وهمهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها **(قوله)** لا ضرر أي لا ضرر وقوله وألا  
يضر بشئ من عوف حس بذلك البيهقي في روايته ولا يضر في السجود لا يسوموا لا يضر وفيه  
تأنيص لقلوب العصابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها بأنهم لا خرج عليهم إذ  
لم تعملوا ذلك **(قوله)** ارتحلوا بصيغة الأحرار استدلى به على جواز تأخير الفائتة عن وقتها  
إذا لم يكن عن تقاقل أو استهانة وقد بين مسلم بن روايه أي حارم من أي هرة السبب في الأمر  
بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ولعله كان هذا منزل حضر فيه الشيطان ولأبى  
داود من حديث ابن مسعود يتحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة وفيه رد على من زعم  
أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا أثر  
الشمس ولمسلم من حديث أبي هريرة حتى ضربتهم الشمس وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت  
الكراهة وقد قيل إنما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقبل تفرغهم من  
العدو وقيل انتظار المأزلة عليهم من الوسى وقيل لأن المجل محل غفلة كالتقدم عند أبي داود  
وقيل ليستيقظ من كان نائما أو مشغولاً من كان كسلا أو روى عن ابن وهب وغيره أن تأخير فضله  
الفاستقمة منسوخ بقوله تعالى أقم الصلاة لذكري وفيه نظر لأن الأيقظة والحدوث مدني  
فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله صلى الله  
عليه وسلم أن عني تنامان ولا ينام قلبى قال النووي له جوابان أحدهما أن القلب انما يدرك  
الحسبات المتعلقة به كالحدث والالتم ونحوهما ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان  
والثاني أنه كان له حال كان قلبه لا ينام وهو الغلب وحال ينام فيه قلبه وهو نادر ضارفا  
هذا أي خصه النوم عن الصلاة قالوا الصحيح المعتمد هو الأول والثاني ضعيف وهو كما قال  
ولا يقال القلب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية القمر مثلا لكنه يدرك إذا كان يقظا  
مرورا الوقت الطويل فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حبت الشمس مدة طويلة لا تخفى على

فكان أول من استيقظ فلان  
ثم فلان ثم فلان يسميهم أبو  
رجاء تسمى عوف ثم عرو بن  
الخطاب الرابع وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم إذا نام لم  
يقظ حتى يكون هو يستيقظ  
لا نالادري ما يحدثه في  
نومه فلما استيقظ عرو راى  
ما أصاب الناس وكان رجلا  
جليدا فكبور رفع صوته  
بالتكبير فزال يكبر ورفع  
صوته بالتكبير حتى استيقظ  
بصوته النبي صلى الله عليه  
وسلم فلما استيقظ شكوا إليه  
الذي أصابهم قال لا ضرر  
أولا يضر ارتحلوا فارتحلوا

من لم يكن مستغفرًا لا يقول يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم أخذًا مستغفرًا بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وسلم حالة القاء الوحي في القنطرة وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في تخفيفه في الصلاة وقرب من هذا جواب ابن النعمان القلب قلب يحصل له السهولة في القنطرة لفعل التشريع في النوم بطريق الأولى وأعلى السواء وقد أعجب عن أصل الاشكال ما جوه أخرى ضعفة منها أن معنى قوله لا ينام قلبي أي لا يفتني عليه حالة انقراض وضوئه ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث وهذا قريب من الذي قبله قال ابن دقيق العبد كان قائل هذا أراد تخصيص بيقظة القلب بأدراك حالة الانقراض وذلك بعد ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم إن عيني تنامان ولا ينام قلبي خرج جوابا عن قول عائشة أنتم قبل أن توتروا وهذا كلام لا يتعلق به بانقراض الطهارة الذي تكملوا فيه وانما هو جواب يتعلق بامر الوتر فتصل بيقظته على تعلق القلب بالقنطرة للوتر وقرئ بين من شرع في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فسه متعلقا بالقنطرة قال فعلى هذا فلا تعارض ولا إشكال في حديث اليوم حتى طلعت الشمس لا يحصل على أنه أطمأن في يومه لما أوجبته تعب السير معتمدا على من وكله بكلاءة القبراه والله أعلم ومحله تخصيص القنطرة المفهوم من قوله ولا ينام قلبي بأدراكه وقت الوتر ادراكه عنوا بالعلق به وانومه في حديث الباب كان نوما مستغفرا ويؤيده قول بلال أنه أخذ بنفسه الذي أخذ بنفسه كما في حديث أبي هريرة عن عيسى لم يشكر عليه ومعلوم أن نوم بلال كان مستغفرا وقد اعترض عليه ما أنه بقضى اعتبار خصوص السبب وأجاب به بغيره إذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه السياق وهو هنا كذلك ومن الأجوبة الضعفة أيضا قول من قال كان قلبه يفتناها وعلم بخرجه الوقت لكن تركه إعلامهم بذلك عند المصلحة التشريعية وقول من قال المراد بنفي النوم عن قلبه أنه لا يطرأ عليه أصغاث الأحلام كما يطرأ على غيره بل كل ما راد في نومته وحي فهو عدة أجوبة أقربها إلى الصواب الأول على الوجه الذي قرئناه والله المستعان (قائدة) قال القرطبي أخذ بهذا بعض العلماء قال من اتهم من نوم عن صلاة فأتى في سفر فليتحول عن موضعه وإن كان واديا فليخرج عنه وقيل انما يلزم في ذلك الوادي حينه وقيل هو خاص بالتي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غير ذلك الا هو قال غيره يؤخذ من أن من صلى له غفلة في مكان عن عبادة استقبله التحول منه ومنه أمر الناس في جماع الخطبة يوم الجمعة يقول من مكانه إلى مكان آخر (قوله فسار غير بعيد) يدل على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد (قوله ونودي بالصلاة) استدلبه على الأذان للقوائت وتقيب بان الدعاء أهم من الأذان فيحصل أن رابيه هنا الإقامة وأجيب بان في رواية مسلم من حديث أبي قتادة التصريح بالتأخير وكذا هو عند المستشرقين وأخر المواقيت وترجمه ترجمة خاصة بذلك كما سياتي (قوله صلى بالناس) فيمشر وعندها الجماعة في القوائت (قوله اذا هو برجل) لم أقف على تسمية ووقع في شرح العمدة الشيخ سراج الدين بن الملقن ما نصه هذا الرجل هو خالد ابن رافع بن مالك الأنصاري أخو رفاعته شهد بدرا قال ابن الكلبي وقتل يومئذ وقال غيره رواية

فسار غير بعيد ثم نزل فدعا  
بالوضوء فتوضأ ونودي  
بالصلاة فصلى بالناس فلما  
انقضى من صلاته اذا هو  
برجل معتل لم يصل مع القوم  
قال ما صنعت يا فلان أن تصلى  
مع القوم

وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) أما على قول ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة لا خلاف فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله وأما على قول غير ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو منقطعة لكن نقلها عنه صحابي آخر ونحوه وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال أنه قتل يسيرا لأن أبي عروبة عن تابعي غير محضرم وصرح فيها بإجماعه من حديث يزيد أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة إلا أن وردت رواية مخصوصة بذلك لم تنفع عليها إلا الآن (قوله) أصابني جنبه (ولامه) بفتح الهمزة أي معي أو موجود وهو أبلغ في إقامته عزه وفي هذه القصة مشروعة ثم الجنب وساقى القول فيه في الباب الذي بعده وفيها جواز الإجماع بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوما عندهم ~~لكن~~ صريح في الآية من الحديث الأصغر بناء على أن المراد بالملامسة ما دون الجماع وأما الحديث الأكبر فليست صريحة فيه فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم فعلم بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم ويحصل أنه كان لا يعلم مشروعة التيمم أصلا فكان حكمه حكم فاقده الطهورين ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلا تخفلا أن يسأل فاعله عن الحال فيه لوضعه وجه الصواب وفيه التعريض على الصلافة الجماعية وترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معجب على فاعله بفرد عزه وفيه حس الملاحظة والرفق في الإنكار (قوله) علم بالصعيد وفي رواية مسلم بن زبير فراه أنه يتيمم بالصعيد واللام فيه العهد المذكور في الآية الكريمة ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الأفهام لانه حاله على الكيفية المصاولة من الآية ولم يصرح له بما وُلد قوله يكفيك أي على التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحصل أن يكون المراد بقوله يكفيك أي اللاداء فلا يدل على ترك القضاء (قوله) فدعا فلانا هو عمران بن حصين ويدل على ذلك قوله في رواية مسلم بن زبير عنده مسلم ثم علق النبي صلى الله عليه وسلم في ركب بين يديه فطلب المسحودت هذه الرواية على أنه كان هو وعلى فقط لأنهما خوطبا بلفظ التثنية ويحصل أنه كان معهما غيره مما على سبيل التبعية لهما فنبهه إطلاق لفظ ركب في رواية مسلم وخصابا لخطاب لانهما المقصودان بالارسال (قوله) فأتبعنا ولا يصلي فأتبعنا ولا جدها فأتبعنا والمراد الطلب يقال أتبع الشيء أي تلبسه وأبع الشيء أي اطلبه وأتبع أي اطلبه وفيه الجري على العادت في طلب المسحودين الوقوف عند خبرهما وان التسبب في ذلك غير قادم في التوكل (قوله) بين من أدتني المزايدة بفتح الميم والواو أي قربه كبيرة زاد فيها جلوس غير هاتين أي أيضا السطية وأنها شئت من عوف خلوق رواية مسلم عن أبي رباح عنها وفي رواية مسلم فاذن شخص بأمره ساداة أي مدلة بجلبها بين من أدتني والمراد بهما الرواية (قوله) أمس خبر يلبس وهو مبنى على الكسر وهذه الساعة بالنصب على التلطفية وقال ابن مالك أصلي في مثل هذه الساعة تحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي بعد حذف في (قوله) ونفرنا قال ابن سيده الفرمادون العشرة وقيل الفرمادون من كراع (قلت) وهو اللائق هنا لانها أراحت أن رجلاها تحلقوا والطلب الماء

قال أصابني جنبه ولا ماء قال عليك بالصعيد فإنه يكفيك ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم فاشتكى إليه الناس من العطش فنزل فدعا فلانا كان يسميه أبو رباح نفسه عوف ودعا فلانا فقال أتبعنا فأتبعنا الماء فأنطلقا فتلقتنا امرأه بين من أدتني أو سطيتين من ماء لي بعير لهما فأتبعنا الماء قالت همدى بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خلوقا قالوا انطلقا إذا قالت إلى أين قال إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الذي يقال له

(٣) قوله وفيه جواز الخلوة  
الحقبة انتم اثنان ولا تحصل  
مهما الخلوة المحرمة وتأمل  
يقضي سياق الحديث وحرر  
أهـ معصية

الصافي قال هو الذي تعين  
فأطلق فجاء بها إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وحديثه الحديث قال  
فاستلوا عن بعيرها ودعا  
التي صلى الله عليه وسلم بانها  
ففرغ فغم من أفواه المزدتين  
أو السطحيين وأركأ  
أفواههما وأطلق العزالي  
ونودي في السلس اسقوا  
واسقوا فسقى من سقى  
واسقى من شاء وكان آخر  
ذلك أن أعطى الذي أصابته  
الجنابة أنام من ماء قال اذهب  
فأفرغه عليك وهي فاعلمة  
تنظر إلى ما يفعل بعثها وإيم  
الله لقد أقطع عنها وأعطى  
البناء أشد ملائمتها  
حين أسدأ فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم اجعوا  
لها جمعوا لها من بين جموع  
ودقيقة وسويق حتى جمعوا  
لها طعما فجاءوا في ثوب  
وجاها على بعيرها ووضعوا  
الثوب بين يديها

وخالف بعضهم اناء المجعة واللام جمع خالف قال ابن فارس الخالف المستقى ويقال أيضا لنقاب  
ولعله المراد هنا أي أن رجالها غابوا عن الحى ويكون قوله ما وتقرنا خالف بطله مستقلة زائدة على  
جواب السؤال وفي رواية المستقى والجوى وتقرنا خالف بالنصب على الحال السائدة عند الخبر  
(قوله الصافي) بلا هي زائى المائل وروى بالهمز من مصابوا أي خرج من دين الذين وسبأ  
تفسيره للمصنف في آخر الحديث (قوله هو الذي تعين) نفسه أديب حسن ولو لا لاله الاوقات  
المقصود أنهم لم يحسن بهما أذبه تقرر بذلك فخلصا أحسن فخلص (٣) وفيه جواز الخلوة  
بالاجنبية في مثل هذه الحالة عندنا من الفتنة (قوله فاستلوا عن بعيرها) قال بعض الشراح  
المتقدمين إنما أخذوها واستعجزوا وأخذنا منها لأنها كانت كافرزة حريصة على تقدير أن يكون  
لها بهد فضرورتا العطش تنبع للسلم الماء المملوك لغيره على عرض والافئض الشارع فتدلى  
بكل شئ على سبيل الوجوب (قوله فرغ) ولكن تنقيف فافرغ فغم من أفواه المزدتين زاد  
الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فمضغض في الماء وأعاد في أفواه المزدتين وهذه الزيادة تنضج  
الحكمة في ربط الافواه بعد قصها واطلاق الافواه كما قوله تعالى فقد صفت قلوبكم فكانا ليس  
لكل من ادعى سوى غم واحد عرف منها أن البركة إنما حصلت بعشارة ريقه الطاهر المبارك للماء  
(قوله وأركأ) أي ربط وقوله وأطلق أي فرغ والعزالي بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويحوز  
فصهاج عن زلا من ساكن الزاي قال الخليل هي مصب الماس الراوية ولكل من ادعى زلا وان  
من أسفلها (قوله اسقوا) بهمة تقطع مقصود من أسقى أو بهمة وصل مكسورة من سقى  
والمراد أنهم سقوا غيرهم كالذباب ونحوها واستقواهم (قوله وكان آخر ذلك أن أعطى) نصب  
آخر على أنه خبر مقدم وان أعطى اسم كان ويحوز رفعه على أن أن أعطى انظر لان كليهما  
معرفة قال أبو الباقا الأول أقوى ومثله قوله تعالى فما كان جواب قومه إلا أنه استندل بهذه  
القصة على تقديم مصلحة شرب الأذى والحيوان على غيره كصلاة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج  
إليها عن سقى واستقى ولا يقال فتوقع في رواية سلم بن زرير غير أنما نسق بعيرنا لا نقول هو  
محمول على أن الأبل لم تكن محتاجة آنذاك إلى السقى فيصل قوله فسقى على غيرها (قوله وإيم  
الله) بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة أصله إيم الله وهو اسم وضع للقسم هكذا تم حذف  
منه النون تحذفوا ألفه ألف وصل مفتوحة وبجي ككذلك غيرها وهو من فوع بالابتداء  
وخبره محذوف والتقدير إيم الله قسمي وفيها العات جهم منها التوى وفي تهذيبه سبع عشر قول بلغ  
بها غيره وعشرين وسيكون لنا الهادة لبيانها في كتاب الإيعان إن شاء الله تعالى ويستفاد منه  
جواز التوكيد بالعين وإن لم تعين (قوله أشملا) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة وفي  
رواية للبيهقي أملا منها والمراد أنهم يظنون أن ما بقي فيها من الماء كثر بما كان أولا (قوله  
اجعوا لها) فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلب منه أو بعرضه وإن تعين وفيه جواز  
المعاطة في مثل هذا من الهبات والاحابات من غير لطم من المعطى والاشخذ (قوله من بين  
جموع وسويق) الجموع شعرة وفرة والسويق شجرة أو كذا الدقيقة وفي رواية كثر جمعها  
مهمرا مثقلا (قوله حتى جمعوا لها طعما) زاد حذف روايته كثيرا وفيه إطلاق لفظ الطعام  
على غير الخلطة والذرة خلافت أي ذلك ويحتمل أن يكون قوله حتى جمعوا لها طعما أي غير

ما ذكر من الجحوة وغيرها **(قوله قال لها العليين)** بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أي الأعلى والأصلي قالوا ولا سمعنا على قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تفصل رواية الأصلي على أنهم قالوا لها ذلك بامرهم وقد اشغل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة **(قوله ما رزنا)** بفتح الراء وكسر الزاي ويجوز فتحها وبعد هاء من ساكنة أي نقصنا وظاهره أن جسم ما أخذ من الماء مما زاده الله تعالى وأوجده وأوله لم يحتل فيه شيء من مائها في الحقيقة وإن كان في الظاهر محتلا وهذا ادّعى وأغرب في المعجزة وهو ظاهر وقوله ولكن الله هو الذي أسقانا ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار ما نلك شيا واستدل بهذا على جواز استعمال أو أفي المشركون ما لم يبق فيها النجاسة وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاه الله على سبيل العوض عن ما يهابل على سبيل التكرم والتفضل **(قوله وقالت يا صبيها)** أي أشارت وهو من إطلاق القول على الفعل **(قوله يغرون)** بالضم من أغار أي دفع الخيل في الحرب **(قوله الصرم)** بكسر المهملة أي أيا ما تحققت من الناس **(قوله فقالت)** وما تقومهما ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمدا هذه رواية الأكثر قال ابن مالك ما موصولة وأرى بفتح الهمزة يعني أعلم والمعنى الذي اعتقده أن هؤلاء يتركونكم عمدا لا غفلة ولا نسيان بل من امرنا ليس بغيري وبينهم وهذه الغاية في إعاقة العصبة البسيرة وكان هذا القول سببا لرغبته في الإسلام وفي رواية أخرى ما أرى أن هؤلاء القوم وقال ابن مالك أيضا وقع في بعض النسخ ما أدري يعني رواية الأصلي قال وما موصولة وان بفتح الهمزة وقال عروم ما فانية وان يعني لعل وقيل ما فانية وان بالكسر ومعناه لأعلم حالكم في تصفكم عن الإسلام مع أنهم يدعونكم عمدا ومحصل القصة أن المسلمين صاروا راعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى سكن ذلك سببا لإسلامهم بهذا يحصل الجواب عن الأشكال الذي ذكره بعضهم وهو أن الاستئلاف على الكفار يحرم بموجب ريق النساء والصبيان وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في الرق باستئلافهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويدها كما تقدم لنا نقول أطلقت لمصلحة الاستئلاف الذي جرت دخول قومها أجعين في الإسلام ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك أو كانت من قوم لهم عهد واستدل ببعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة وبأنهم إن كان له غن وقبلة نظر لانه بناء على أن الماء كان مملوكا للمرأة وإنما كانت معصومة النفس والمال ويحتاج إلى ثبوت ذلك وانما قلناه احتمالا وأما قوله بفتح فكأنه أخذ من أعطاهما ما ذكر وليس يستقيم لأن العطية المذكورة متقومة والماء مشلى وضمان المثلثي انما يكون بالمثل ويشعكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يجب العوض عنه وقال بعضهم فيه جواز طعام المخارجة لانهم يتحاربون في عوض الماء وهو مبنى على ما تقدم وفيه أن الخوارق لا تغير الأحكام الشرعية **(قوله قال أبو عبد الله صبا الخ)** هذا في رواية السجلى وحدهم وقع في نسخة الصغاني صبا فلان الخلف وأصبا أي كذلك وكذا قوله وقال أبو العالية إلى آخره وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه وقال غيره هم مفسوون إلى الصابي بن ميسرة ثم نوح عليه السلام وروى ابن جرير بإسناد حسن عن ابن عباس قال الصابون ليس لهم كتاب انتهى ووقع في نسخة الصغاني أصبأمل وهذا ساقط في تفسير سورة يوسف أن شاء الله تعالى وانما أورد البخاري هذا هنا ليلين الفرق بين الصابي المراد

قال لها العليين ما رزنا من ما نلك شيا ولا سكن الله هو الذي أسقانا فأتت أهلها وقد احتبست عنهم فقالوا ما حبسنا فإلانة قالت العجب لصبي رجلان فذهبا بي إلى هذا الذي يقال له الصابي تفصل كذا وكذا فواتقناه لاصر الناس من بين هذه وهذه وقالت يا صبيها الوسطى والسبابة فرفعتما إلى السماء نصنئ السماء والأرض أو أنه لرسول الله سبحانه فكان المسلمون بعد ذلك يغرون على من حولها من المشركون ولا يصيبون الصرم الذي هي منه فقالت يوما لقومها ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمدا فهل لكم في الإسلام فاطاعوها فدخلوا في الإسلام قال أبو عبد الله صاخر من دين إلى غيره وقال أبو العالية الصابي بن ميسرة من أهل الكتاب يقرؤن الزبور

في هذا الحديث والماء المتسبب للطهارة للذكورة واقته أعلم **(قوله)** ما سب إذا خاف الجنب على نفسه المرنى الخ مراده الحق خوف المرنى وفيه اختلاف بين الفقهاء يخفف العطش ولا يخلف فيه **(قوله)** ويذكر أن عمرو بن العاص هذا التعلق وصله أبو داود وإسحاق من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال احتلقت لي ليلته بآبادة في غزو وقد ان السلاسل فاشتقت أن اغتسل فأهال فتيممت ثم جعلت يداي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر وصلت يا صباك وأنت جنب فأخبرته الذي منعتني من الاغتسال وقلت أني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا ورواه أيضا من طريق عمرو بن الطرح عن يزيد بن أبي حبيب لكن زاد بن عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلا وهو أبو أنس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة فغسله فأبته ووضأ ولم يقل تيم وقال فيه لو اغتسلت وذكر أبو داود أن الأوزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها فتيممت انتهى ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيم والساق الأثر أبو جعفر المصنف وأسناده قوي لكنه علقه بصفة القرية لكونه اختصره وقد أوهم ظاهر سياقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب وليس كذلك وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره على غزو وقد ان السلاسل كما سأل في المخازي وبوجه استدلاله بالآية فظاهر من سياق الرواية الثانية وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه يؤشأن تيمم عن الباقي وقال النووي وهو متعين **(قوله)** فلم يغتسل حذف المفعول للعلم به أي لم يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر أفكان ذلك تقررا دالاعلى الجواز ووقع في رواية الكشي تيمم فلم يغتسل بآبادة الماء الضعيف وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاكة سواء كان لأجل برد أو غيره وجواز صلاة التيمم بالماء الوضئين وجواز الاجتماع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** حدثنا محمد بن غندير لم يقل الأصمعي هو غندير فكأنهم مقلون من دون البخاري **(قوله)** عن شعبة (للأصمعي) حدثنا شعبة قوسلج بن هو الأعشى **(قوله)** إذا لم تجد الماء لا تصلي كذا في رواية ثمانية الخطيب ورواه رواية الإسماعيلي من هذا الوجه ونظفه فقال عبد الله فم إن لم أجده لم أشر إلى الأصلي وفي رواية كريمة باليه التحصينة في الموضوعين أي إذا لم يجد الجنب **(قوله)** قال عبد الله زاد بن عسكرفم **(قوله)** أحدهم كذا لا كثره لعمري أحكم **(قوله)** قال هكذا فيه إطلاق القول على العمل وقوله يعني تيمم وصلى شرح لقوله هكذا والظاهر أنه قول أي موسى **(قوله)** فأمر قول عمار لعمر هكذا وقع في رواية شعبة مختصرا ويأني في رواية حفص الآية ثم رواه أي معاوية وهي أعم **(قوله)** حدثنا عمر بن حفص أي ابن غياث **(قوله)** حدثنا الأعشى في رواية أي ذروا في الوقت عن الأعشى وأقادت رواية حفص التصريح بسماع الأعشى من شعبة **(قوله)** أن رأيت أي أخبرني (يا أبا عبد الرحمن) وهي كنية ابن مسعود **(قوله)** إذا أحبب أي الرجل **(قوله)** حين قاله النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفك كذا اختصر المتن وأبهم الآية وسباق المواد من ذلك في الباب الذي بعده **(قوله)** فذكر عثمان قول عمار فيه جواز الانتقال من

العطش فميم ويذكر أن عمرو بن العاص أحب في ليله بأبادة فميم وتلا ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فم يغتسل حدثنا بشر بن خالد قال حدثنا محمد بن غندير عن شعبة عن سلمان بن صان وأبى وائل قال قال أبو موسى لعبد الله بن مسعود إذا لم تجد الماء لا تصلي قال عبد الله لو رخصت لهم في هذا كان إذا وجد أحدهم البرد قال هكذا يعني تيمم وصلى وقال قلت فأمر يقول عمار لعمر قال أي لم أر عمر قطع بقول عمار حدثنا عمر بن حفص قال حدثنا أي حدثنا الأعشى قال سمعت شقيق بن سلمة قال كنت عند عبد الله وأبي موسى فقال له أبو موسى رأيت يا أبا عبد الرحمن إذا أحبب فلم يجدهما كيف يصنع فقال عبد الله لا يصلي حتى يجد الماء فقال أبو موسى كيف تصنع يقول عمار حين قاله النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفك قال أترجر لم يقطع ذلك فقال أبو موسى فذكرنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية فذكرى عبد الله ما يقول فقال أنالو رخصنا لهم في هذا أو لا شك



(باب التيمم ضربة) •  
 حدثنا محمد بن سلام قال  
 أخبرنا أبو معاوية عن  
 الأعمش عن شقيق قال  
 كنت جالساً مع عبد الله بن  
 موسى الأشعري فقال  
 أبو موسى لو أن رجلاً أحب  
 فلم يجد الماء فمدا يده  
 يغمو يديه فكيف تصنعون  
 في سورة المائدة فلم يجدوا ماءً  
 فغموا أصابعهم فقال  
 عبد الله لو رخص لهم في  
 هذا لا شكوا أذابر دعاهم  
 الماء أن يغموا أصابعهم  
 قلت وإنما كرهتم هذا  
 قال نعم فقال أبو موسى ألم  
 تسمع قول عمار لعمر بن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في حاجة فاجتنب فلم  
 أجدها ما عتقرت في الصعد  
 في الصعد كما تترغ الدابة  
 فذكرت ذلك للنبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال إنما كان  
 يكفك أن تصنع هكذا  
 فضرب بكفه ضربة على  
 الأرض ثم نقصها ثم مسحها  
 ظهر كفه بشماله أو ظهر  
 شماله بكفه ثم مسح بها  
 وجهه فقال عبد الله ألم تر  
 عمر لم يقطع قول عمار

دليل إلى دليل أو وضع منه وعما فيه الاختلاف إلى ما فيه الاتفاق وفيه جواز التيمم باليمين  
 بخلاف ما نقل عن عمرو بن مسعود وفيه إشارة إلى ثبوت حجة أبي موسى لقوله لما جرى عبد الله  
 ما يقول وسبأني الكلام على ذلك وعلى السبب فيكون عمر لم يقطع قول عمار **(قوله)**  
**باب التيمم ضربة** (رواية الأكثرين) باب وقوله التيمم ضربة بالرفع لأنه مبتدأ  
 وخبر وفي رواية الكشي يغيثون وضربة بالصب **(قوله)** حدثنا محمد بن سلام (والأصلي  
 محمد هو ابن سلام **(قوله)** ما كان يقيم ويصلي) ولعله كرمه والأصلي ما كان زيادة همزة  
 الاستفهام ولمسلم كيف يصعب بالصلاة قال عبد الله لا يقيمون لم يجد الماء شهر أو نحوه لا يداود  
 قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية **(قوله)** فكيف تصنعون في سورة المائدة  
 والكشي فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة وسقط لفظ الآية من رواية الأصلي  
**(قوله)** لم يجدوا هو بيان للمراد من الآية وتوقع في رواية الأصلي أن لم يجدوا وهو مضاف  
 للتلاوة وقيل أنه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلها على وفق الآية وإنما نحن سورة المائدة  
 لكونها أظهر في حذو روعة تيمم الخنثى من آية النساء لتقدم حكم الوضوء في المائدة قال  
 الخطابي وغيره وفيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد من الملامسة الجماع فهذا لا يدفع دليل  
 أبي موسى والألكن يقول المراد من الملامسة التقاء البشريتين فيمدا يديهما والجماع يحصل  
 التيمم بلا من الوضوء لا يستلزم جعله بلا من الغسل **(قوله)** إذا روي يفتح الراء على المشهور ويحكم  
 الجوهرى ضمها **(قوله)** قلت وإنما كرهتم هذا (الد) قال ذلك هو شقيق قاله الكرماني وليس كما  
 قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه **(قوله)** فقال  
 أبو موسى ألم تسمع ظاهره أن ذكر أبي موسى قصة عمار تأخر من احتجابه بالآية وفي رواية  
 حفص المأخوذة اجتماعه بالآية متأخر من احتجابه بصحة عمار ورواية حفص أربع  
 لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله فدا عمار من قول عمار كيف تصنع هذه الآية **(قوله)**  
 كما تترغ الدابة) يفتح المناء ونتم العن المعجزة وأصله كما تترغ الدابة أحدى الدابة **(قوله)** إنما  
 كان **(كفك)** فيه أن الكففة المذكورة بمنزلة كفص لما ورد زائد أعلياً على الأكل **(قوله)**  
 ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالنسبة وفي رواية أبي داود تصريح  
 بذلك من طريق أبي معاوية أيضاً ولفظه ثم ضرب بشماله على يمينه ثم مسح على شماله على  
 الكفيتين ثم مسح وجهه وفيه إلا كفاه بضربة واحدة في التيمم وقوله ابن المنذر جهور العلماء  
 واختاره وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم قال ابن دقيق العيد اختلف في لفظ هذا  
 الحديث فوقع عند البصري بلقط ثم وفي سياقه اختصاصه بولم بالواو ولفظه ثم مسح الشمال  
 على اليمين وظاهر كفه ووجهه ولا سما على ما هو أصرح من ذلك **(قلت)** ولفظه من طريق  
 هرون الجاهلي عن أبي معاوية إنما يكفك أن نصرب يديك على الأرض ثم نقصها ثم مسح  
 يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم مسح على وجهك قال الكرماني في هذه الرواية اشكال  
 من جهة أوجه أحدها الضربة الواحدة وفي الطرق الأخرى خبرتان وقد قال النووي الأصح  
 المخصوص خبرتان **(قلت)** مراد النووي ما يتعلق بنقل المذهب **(قوله)** ألم تر عمر في رواية  
 الأصلي وكريمة أن يزيداً فامراً لم يقطع عمر يقول عمار لكونه أخبره أنه كان معه في ذلك الحال

وحضر معه تلك القصة كما سأقرب رواية يعلى بن عبيد ولم يتذكر ذلك عمر أصلاً لهذا قال لعمار  
فعمار وامسك من طريق عبد الرحمن بن أبي ربيعة انتق الله عمار قال ان خفت لم أحدث به فقال عمر  
فوليك ما توليت قال التوروي معنى قول عمار انتق الله عمار رأى قصارويه وثبت فيه فلهذا نسبت  
أو اشتبه عليك فاني صككت معك ولا أئذ كرشاً من هذا ومعنى قول عمار ان رأيت المصلحة  
في الامتناع عن التعديت به راجعة على التعديت به واقتك وأمسكت فاني قد بلغته فترك على  
فمصرح فقال له عمر نوليك ما توليت أي لا يزمن كوني لا لأذكره أن لا يكون حقاني نفس الامر  
فليس لي معك من التعديت به **(قوله زاد يعلى)** هو ابن عبيد الله الذي زاد يعلى في هذه القصة  
قول عمار لعمر يعني أنا وأنت وبه يتضح عذر عمر كما قلناه وأما ابن مسعود فلا عذره في  
التوقف عن قبول حديث عمار فلهذا أجاب عنه انه رجع عن التنبأ بذلك كما أخرجنا ابن أبي شيبة  
بأسانده اقطاع عنه ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أحد في مسنده **(قوله انما)**  
**كان يكفك هكذا)** وللكشميني هذا **(قوله واحدة أي مسحة واحدة)** **(قوله يا)**  
كذلك لا كثر بل ارتحمة وسقط من رواية الاصيلي أصلاً فعلى روايته هو من جهة الترتيب  
للخاصية وعلى الاول هو عبارة الفصل من الباب كقوله أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك  
وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل المأخوذ في باب الصد الطيب وليس فيه التصريح  
بكون الضربة في التيمم مرة واحدة فيصير أن يكون المصنف أخذ من عدم التقيد لان المرة  
الواحدة أقل ما يصلح به الامتنال وجوبها متيقن والله أعلم **(خاتمة)** اشغل كتاب التيمم من  
الاحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثاً المكرر منها عشرة منها اثنان معلقان وانما خلاص سبعة  
منها واحد معلق والبقية موصولة وافقه مسلم على تحريرها سوى حديث عمر بن العاص  
المعلق وقم من الموقوفات على الصحابة والابن عشرة آثار منها ثلاثة موصولة وهي فتوى  
عمر وأبي موسى وابن مسعود ومن براعة الختام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب خفف كتاب  
التيمم بقوله فانه يكفك إشارة الى ان الكفاية بما أوردته فحصل لي تدبر وتفهم والله سبحانه  
وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

**\*(كتاب الصلاة)\***

زاد يعلى عن الاعمش عن  
شقيق قال كنت سمع عبد الله  
وأبي موسى فقال أبو موسى  
ألم تسمع قول عمار لعمر ان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يعني أنا وأنت فأجبت  
فتمكك بالصعد فأتينا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فآخبرناه فقال انما  
كان يكفك هكذا ومسح  
وجهه وكفبه واحدة  
**\*(باب)** حدثنا عبد الله قال  
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
عوف عن أبي رباح قال  
حدثنا عمران بن حصين  
الخزازي أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رأى رجلاً  
معتزلاً لم يصل في القوم فقال  
يا فلان ما منعك أن تصل  
في القوم فقال يا رسول الله  
أصابتني جنابة ولأما قال  
عليك بالصعيد فانه يكفك

**(بسم الله الرحمن الرحيم)**

**\*(كتاب الصلاة)\***

تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا المصنف في الترتيب لمخاض من كلام شيخنا شيخ  
الاسلام وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشروط والوسيلة على  
المقصود وقد تأملت كتاب الصلاة فوجدته مشقلاً على أنواع تزيد على العشرين فرأيت ان  
أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشرع في شرحها **(فأقول)** بدأ ولا بالشروط السابقة على  
الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ولما كانت  
الطهارة تشغل على أنواع أفرد لها كتاب واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضها التعيين وقدرت غيره  
من أركان الاسلام وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه ثم نخبها لاستقبال للزوم  
في الفريضة والنافلة الا ما استثنى كشدة الخوف وناقلة السفر وكان الاستقبال يستدعي مكاناً

فذكر المساجدين من أرباع الاستقبال ستره المصل فذكرها ثم ذكر الشرح الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالقرينة وكان الوقت يشرع بالإعلام بفد كرا الاذان وفيه إشارة الى انه حق الوقت وكان الاذان اعلاما بالاجتماع الى الصلاة فذكر الجماعة وكان أهلها امام ومأموم فذكر الامامة ولما اقتضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ولما كانت الفرائض في الجماعة قد قصص بهيئة مخصوصة ذكر الجماعة والخوف وقدم الجمعة لاكثرها ثم تلا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من التوافل فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف وآخر ما لخصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لانه قد يقع في الصلاة وكان اذا وقع اشغلت الصلاة على زيادة مخصوصة قتلاه بما يقع فيه نقص من عدد ما هو قصر الصلاة ولما اقتضى ما يشرع فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ثم للصلاة بعد الشروع فيها شرط ثلاثه وهي ترك الكلام وترك الأفعال الزائدة وترك المفترق فجمع لذلك ثم بطلانها بخصيص ما وقع على وجه العمد فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فقبض ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الحنيفة هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك فله الجعلى ما ألهم وعلم **في قوله** ما كيف فرضت الصلاة وفي رواية الكشي في المسبقي الصلوات في الاسراء في قوله الأسراء من هذا المصدر من المصنف الى ان المعراج كان في ليلة الاسراء وقد وقع في ذلك اختلاف فقبل كان في ليلة واحدة في بقعة صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور وقبل كانا جميعا في ليلة واحدة في مناهه وقيل وقعا جميعا من بين في ليلتين مختلفتين احدهما يقطعه والاخرى مناهه وقيل كان الاسراء الى بيت المقدس خاصة في القيلة وكان المعراج مناهه في تلك الليلة أو في غيرها والذي ينبغي ان لا يجري فيه الخلاف ان الاسراء الى بيت المقدس كان في القيلة لتظاهر القرآن ولكون قريش كذبته في ذلك ولو كان مناهه لم تكذبه فيه ولا في بعدهه وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كافي هذا الباب ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ورواه شريك بن أبي نمر واثب البناي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وفي ساق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر والفرض من ايراده هناك فرض الصلاة فليقع الاقتصار هنا على شرحه وذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع الاثني وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة ان شاء الله تعالى والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج انه لما قدس ظاهر او باطنا حين غسل بعمامة من بالايان والحكمة من شأن الصلاة ان يقدمها المظهر وناس بذلك ان تفرض الصلاة في تلك الحالة ولما ظهر شرفه في الملا الاعلى وبصلى بمن سكنه من الانبياء باللائكة ولما ينبغي بهومن ثم كان المصلي يتابع ربه جل وعلا **في قوله** وقال ابن عباس هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحي والقائل بامرنا هو أبو سفيان ومناسبتهم لهذه الترجمة ان فيه إشارة الى ان الصلاة فرضت بحكمة قبل الهجرة لأن أبي سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الى الوقت الذي اجتمع فيه

(باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء) وقال ابن عباس حدثني أبو سفيان في حديث هرقل فقال يا امرأتي النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة والصدق والعفاف حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال كان أبو ذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

به سر قل بقاءه يتبعه أنه أن يكون أمر الله بطريق الحقيقة والاسراء كل قبيل الهجرة بلا  
 خلاف وإن الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع فغير  
 ذلك في أول الكتاب في قوله كيف كان به الوحي وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة  
 (قوله فخرج) بضم الفاء والجيم أي فخرج والحكمة فيه أن الملك انصب إليه من السمة انصباة  
 واحدة ولم يعز على شيء سواء بالغة في المباحة وتبعها على أن الطلب وقع على غير ميعاد ويحتمل  
 أن يكون السرى في ذلك التمهيد لما وقع من شق صدره فكان الملك أربابا فراج السفوف والتتامة  
 في الحال كصفة ما يصنع بلطفها به وتبيناته وإقائه أعلم (قوله فخرج صدرى) هو فخرج القاصم بالجيم  
 أيضا أي شقه وخرج عباض أن شق الصدر كان وهو صغير عند عمر وضعه حلجة ونقشه السهملى  
 بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب وسباق في تحققة عند الكلام على حديث بشرى في كتاب  
 التوحيد أن شاء الله تعالى ومحصله أن الشق الأول كان لاستعداد نزع الحلقة التي قبله عندها  
 هذا حفظ الشيطان منك والشق الثاني كان لاستعداد الحلقة الحاصل في تلك الليلة وقدرى  
 العباسي وأثر في مسندها من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عندهما جبريل  
 له بالوحي في غار حراء والله أعلم ومناسبة غارة وروى الشق أيضا وهو أن عشر أو نحوها في  
 قصة مع عبد المطلب أخرجهما أونعيم في الدلائل وروى مرة أخرى خاصة ولا تكتب (قوله ثم  
 ج مبطت) يفصح الظاهر بكسر هاءه أنه معروف سبق في تحققة في الموضوع بذلك لأنه آلة  
 العمل عرفا وصكان من ذهب لأنه أعلى وأني الحجة وقد أعد من استدبل به على جواز نقطة  
 المحصف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك فصاح إلى شوت كونهم مكلفين بما كلفنا به ورواه  
 ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب انما وقع بالمدينة كما ساق في اخفاي اللباس  
 (قوله ثم جلى) كذا وقع بالتدكير على معنى الاتان الأعلى لفظ الطست لأنها مرتبة وحكمة وإيماننا  
 بالنصب على التميز المعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة  
 وإيماننا مجازاً ومثاله بناء على جواز تمثيل المعاني كما يمثل الموت كيشا قال النووي في تفسير  
 الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفائنا منها أن الحكمة العلم المشغل على المعرفة بالله مع فناء  
 البهيرة وتهذيب النفس وتحقق الحق للعمل به والكف عن ضلوع الحكيم من ذلك اهـ  
 ملخصا وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله وعلى النبوة كذلك وقد تطلق على  
 العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك (قوله ثم أخذ يدي) استدبل به بعضهم على أن المعراج وقع  
 غير مرة لتكون الاسراء إلى بيت المقدس لم يذكرها ويمكن أن يقال هو من اختصار الراوى  
 والابن يرمي الحقة للراوى لا ينافي وقوع أمر الاسراء بين الآخرين للذكور بين هذه الاطباق  
 والعروج بل يشهد به وحاصله أن بعض الرواة ذكره لا يروونه ترجمة المصنف كما  
 تقدم (قوله فخرج) بالفتح أي الملك (قوله) وفي رواية للكنهية في به على الالتفات والغربة (قوله  
 افتح) يدل على أن الباب كان مغلقا قال ابن المسيح حكمة التحقق أن السمة لم تفتح إلا من أجله  
 بخلاف ما لو وجد مفتوحا (قوله قال جبريل) فيه من أحب الاستئذان أن المساذن يسمى  
 نفسه ثلاثين بغيره (قوله أرسل إليه) ولكن كشمى أو أرسل إليه يحتمل أن يكون نفي عليه  
 أصل إرساله لاستغاثه بعبادته ويحتمل أن يكون استغفهم عن الإرسال إليه للعروج إلى السماء

فخرج عن سقف بيتي وأنا  
 بحكة فقتل جبريل فخرج  
 صدرى ثم غلبه زمزم  
 ثم جاء بطست من ذهب  
 على حكمة وإيماننا فرغه  
 في صدرى ثم أطبقه ثم أخذ  
 يدي فخرجت بي إلى السماء  
 الدنيا فلما جئت إلى السماء  
 الدنيا قال جبريل لخازن  
 السماء افتح قال من هذا  
 قال جبريل قال هل معك  
 أحد قال نعم معي محمد صلى  
 الله عليه وسلم فقال أرسل  
 السمة قال نعم فلما فتح علونا  
 السماء الدنيا

وهو الاظهر لقوله اليه ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام الله لان الخائف لم يتوقف عن  
التفكير على الوحي المبذل بل عمل بلازم الارسال اليه وسأف في هذا حديث مرفوع في كتاب  
الاستبذان ان شاء الله تعالى ويؤيد الاحتمال الاول قوله في رواية شريك أو قد بعثت لكم ما من  
المواضع التي تعقبت كما ساق في تحريرها في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (قوله أسودة) بوزن  
أزمنة وهي الاختصاص من كل شيء (قوله قلت لجبريل من هذا) بظاهرها أنه سأل عنه بعد ان قاله  
آدم مر حاور واية ما لا ينصع بعكس ذلك وهي المعتمدة فتعمل هذه عليها ان ليس في هذه  
أداة ترتيب (قوله نسف فيه) السنف بالنون والمهمله المقنوحين جمع نسفة وهي الروح وحكي ابن  
التيقنة رواه بكسر الشين المجهدة وفتح الباء آخر الحروف بعد هاءيم وهو تحفيف وظاهرها ان  
أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السما هو مشكل قال القاضي عياض قد جاء ان أرواح  
الكفار في جهنم وان أرواح المؤمنين منعمة في الجنة يعني فكيف تكون مجتعة في حلة  
الدنيا وأجاب بأنه يحتمل انها تعرض على آدم وأما نفاذ وقت عرضها مرور النبي صلى الله عليه  
وسلم ويدل على ان كونهم في الجنة والنار انما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى النار يعرضون  
عليها غدوًا وعسيا واعترض بان أرواح الكفار لا تغفل لها أبواب السماء كما هو نص القرآن  
والجواب عنه ما أبداه هو احتمال ان الجنة كانت في حوزة عين آدم والنار في حوزة شمسها لو كان  
يكشفه عنها ما ويحتمل أن يقال ان القسم المرسى هي التي لم تدخل الاجساد بعد وهي  
محاولة قبل الاجساد ومستقرها عين آدم وشماله وقد علم عايشون ان الله قد ذلك كان  
يستبشر اذا نظر الى من عن يمينه ويحزن اذا نظر الى من عن يساره بخلاف التي في الاجساد  
فليست مرادة قطعاً وبخلاف التي انتقلت من الاجساد الى مستقرها من جنة أو نار فليست  
مرادة أيضاً فبما يظهر وبهذا تدفع الارادو يعرف ان قوله نسف فيه عام مخصوص أو أريد به  
الخصوص وأما ما أخرجه ابن اسحق والبيهقي من طريقه في حديث الاسرافاذ ان آدم تعرض  
عليه أرواح ذرية المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ثم تعرض عليه  
أرواح ذرية الكفار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في جهنم وفي حديث أبي هريرة  
عند البراء بن الزبارة فاذا عن يمينه باب يخرج منه روح طيبة وعن شماله باب يخرج منه روح خبيثة  
اذا نظر عن يمينه استبشر واذا نظر عن شماله حزن فهذا الوجه لكان المصير اليه أولى من جميع  
ما تقدم ولكن سندهما ضعيف (قوله قال أنس قد ذكر) أي أودر (قوله أنه وجد) أي النبي صلى الله  
عليه وسلم (قوله ولم يثبت) أي أودر (قوله وإبراهيم في السماء السابعة) هو موافق لرواية  
شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة فان قلنا تعدد المعراج فلا  
تعارض والافلاخر رواية الجماعة لقوله فيها أنه رأى مستنداً اظهره الى البيت المعمور وهو في  
السابعة بلا خلاف وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوبى فان ثبت حل على أنه  
البيت الذي في السادسة فيجيب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل جهة بيت يحاذي الكعبة وكل  
منها معمور بالملائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره ان البيت المعمور في  
السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت  
المعمور الضراح بضم الميمه وتحفيف الراء آخره مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولاه

فاذا رجعت فاعد على  
يمينه أسودة وعلى يساره  
أسودة اذا نظر قبل يمينه  
ضمك واذا نظر قبل  
يساره بكى فقال مرحبا  
بالتي الصالح والابن الصالح  
قلت لجبريل من هذا قال  
هذا آدم وهذه الاسودة عن  
يمينه وشماله نسف فيه فاهل  
الجنة منهم اهل الجنة  
والاسودة التي عن شماله  
اهل النار فاذا نظر عن يمينه  
ضمك واذا نظر قبل شماله بكى  
حتى خرج بي الى السماء  
الثانية فقال لخارجها افترج  
فقال له خازنها مثل ما قال  
الاول ففتح قال أنس قد ذكر  
انه وجد في السموات آدم  
وادريس وموسى وعيسى  
وابراهيم صلوات الله عليهم  
ولم يثبت كيف منازلهم غير  
أنه ذكرهم وجد آدم  
في السماء الدنيا وإبراهيم في  
السماء السادسة

قال أنس فلم تر جبريل بالني

صلى الله عليه وسلم يادرس

قال مرحبا بالني الصالح

والاخ الصالح قلت من هذا

قال هذا ادريس ثم مررت

بعيسى فقال مرحبا بالني

الصالح والاخ الصالح قلت من

هذا قال هذا موسى ثم مررت

بعيسى فقال مرحبا بالاخ

الصالح والني الصالح قلت

من هذا قال هذا عيسى ثم

مررت براهيم فقال مرحبا

بالني الصالح والابن الصالح

قلت من هذا قال هذا

ابراهيم صلى الله عليه وسلم

قال ابن شهاب فاخبرني ابن

حزم أن ابن عباس وأباجة

الانصاري كانا يقولان قال

الني صلى الله عليه وسلم

ثم خرج حتى ظهرت

لمستوى أجمع فيه صرف

الاقلام قال ابن حزم وأنس

ابن مالك قال النبي صلى الله

عليه وسلم ففرض الله على

أمتي خمسين صلاة فريحت

بذلك حتى مررت على

موسى فقال ما فرض الله لك

على أمتك قلت فرض خمسين

صلاة قال موسى فارجع

إليك فإن أمتك لا تطيق

ذلك فارجعني فوضع شطرها

فريحت الى موسى قلت

وضع شطرها قال راجع

إليك فإن أمتك لا تطيق

فارجعني فوضع شطرها

قال هنا ما لم ثبت كيف سنأزله من رواية من أنتم أرواح وما ذكر من هذا في كتاب التوحيد  
(قوله قال أنس فلما تر) ظاهره ان هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي نذر (قوله من جبريل بالني  
صلى الله عليه وسلم يادرس) الباء الاولى للمصاحبة والثانية للاصاق ويعني على (قوله ثم  
مررت بعيسى) ليست ثم على بابها في الترتيب الا ان قيل تعدد المعراج اذ الروايات متفقة على ان  
المروية كان قبل المرور بعيسى (قوله قال ابن شهاب فاخبرني ابن حزم) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو  
ابن حزم وما أله محمد بن يعقوب الزهري منه تقدم موه لك رواية أبي بكر عن أبي حنيفة متفقة  
لانه استشهدا بحد قس موافق أبي بكر بدهر وقبل مولده محمد أيضا وأوجه فيقع المصاحبة  
وبالموحدة المستدعة على المشهور وعند القابسي بمنائة تحتانية وعط في ذلك ذكره الواقدسي  
بالتون (قوله حتى ظهرت) أي ارتفعت والمستوى المقصود مستوى الاقلام فيقع الصاد المصاحبة  
نصوبها حالة الكتابة والمرامات كتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى (قوله قال ابن  
حزم) أي عن شيوخه (وأنس) أي عن أبي نذر كذا جزم به أصحاب الاطراف ويحتمل ان يكون  
مرسلا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة (قوله ففرض الله على أمتي خمسين صلاة)  
في رواية ثابت عن أنس عند مسلم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ويقوع في رواية مالك  
ابن عصفه عند المنصف فيصطلح أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الاخرى اختصار أو  
يقال ذكر الفرض عليه يستلزم القرض على الامم وبالعكس الا ما يستثنى من خصائصه (قوله  
فارجعني) وللكشميني فراجعت والمعنى واحد (قوله فوضع شطرها) في رواية مالك بن عصفه  
فوضع عن عشرين ومئة لشريك وفي رواية ثابت قطعتي خصال ابن المنذر ذكر الشطر أعظم  
كونه وقع في دفعة واحدة (قلت) وكذا العشر فكانت موضع العشر في دفعتين والشطر في خمس  
دفعات أو المراتب الشطر في حديث الباب البعض وقد حقت رواية ثابت ان التخصيف كان خسا  
خسا وهي زيادة معتدة تبين جل باقي الروايات عليها وأما قول الكرماني الشطر هو النصف ففي  
المراجعة الاولى وضع خسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف النخبة والعشرين يجبر  
الكسر وفي الثالثة سبعة كذا قال وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر موضع شيء  
الا ان يقال حذف ذلك اختصارا فحبسه لكن الجمع بين الروايات ياتي هذا الجمل فالعندما تقدم  
وأدى ابن المنذر هنا نكتة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع  
بعد ان صارت خسا فقال استصيت من ربي قال ابن المنذر يحتمل انه صلى الله عليه وسلم لم يفرس من  
كون التخصيف وقع خسا خسا لله لو سال التخصيف بعد ان صارت خسا لكان سا لا في رفعها  
فلذلك استصيا اه ودلت مراجعته صلى الله عليه وسلم في طلب التخصيف تلك المرات كلها  
انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الازام بخلاف المرة الاخيرة ففيها ما يشعر بذلك  
اقوله سبحانه وتعالى لا يدل القول على ذلك ويحتمل ان يكون سبب الاستصيا ان العشرة آخر جمع  
القلة وأول جمع الكثرة فحسب أن يدخل في اللاحاق في السؤال لكن اللاحاق في الطلب من الله  
مطلوب فكانت حشيت من عدم القبا على الشكر والله أعلم وسأقي في التوحه مذيادة في هذا ومخالفة  
وأبدي بعض الشيوخ حكمة لا خسران موسى تكرر يرداد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما  
كان موسى قد سال الرؤية فقع وعرف أنها حصلت لمحمد صلى الله عليه وسلم قصد تكرير رجوعه

فريحت اليه فقال ارجع اليك فإن أمتك لا تطيق ذلك فارجعني

تكرر برؤيته لعمرى من رأى بما قبل • لعل اراهم أو أرى من رأيهم • (قلت) ويحتاج الى ثبوت تعدد الرؤية في كل مرة (قوله من خمس ومن خمسون) وفي رواية غيرنا ذكره يدل من في الموضوعين والمراد من خمس عدد باعتبار الفعل وخمسون اعتداد باعتبار الثواب واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشآت ولو كانت مؤكدة خلافا لقوم فيما كدو على جواز النسخ قبل الفصل قال ابن طلال وغيره ألا ترى انه عز وجل نسخ الجنب بالنفس قبل ان تفصل ثم تفصل عليهم بأن اكمل لهم الثواب وتعبه ابن المنير فقال هذا ذكره طو اتم من الاصوليين والشراح وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفصل كالأشاعرة أو منعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه نكتة مبتكرة (قلت) ان أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع وان أراد قبل البلاغ الى الامة فسلم لكن قد يقال ليس هو بالنسبة اليهم نكحاً لكن هو نسبة بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه كتب بذلك قطعاً ثم نسخ بعد ان بلغه وقبل ان يفعل فالمسئلة صحيحة للتصور في حقه صلى الله عليه وسلم والله أعلم وسبب ذلك من ينفى شرح حديث الاسراء في الترجمة النبوية ان شاء الله تعالى (قوله حبايل اللؤلؤ) كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضوع بالحاء المعجمة ثم الموحدة وبعد الالف تحتانية ثم لام وذكر كثير من الأئمة انه تصحيف وانما هو جنابنا بياض والتون وبعد الالف موحدة ثم ذال هجاء كما وقع عند المصنف في أحاديث الانبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس وكذا عند غيره من الأئمة ووجدت في نسخة معتبرة من رواية أبي ذر في هذا الموضوع جناباً على الصواب وأظنه من اصلاح بعض الرواة قال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخاري فقتت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناهما انتهى وذكر غيره ان الجناب يشبه القباب واحدها جنبنة الضم وهو ما ارتفع من البناء فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيخان عن قتادة عن أنس قال لما حضر حالي صلى الله عليه وسلم قال أتيت على غير حافتيه قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع في الحيايل قبل هي التلائد والعفود أو هي من حيايل الرمل أي فيها اللؤلؤ مثل حيايل الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وتعب بان الحيايل لا تكون الا جمع حباله ووزن عظيمة وقال بعض من اعنى البخاري الحيايل جمع حباله وحباله جمع حبل على غير قياس والمراد ان فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ (قوله عن عائشة) قالت فرضن الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين) كررت لفظاً ركعتين لتبديع عموم التثنية لكل صلاة زاد ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد الا المغرب فانها كانت ثلاثاً أخرجه أحمد بن حنبل وطريقه وللمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً فعين في هذه الرواية ان الزيادة في قوله هنا وزيد في صلاة الحضر وقعت بالمدسة وقد أخذنا من هذا الحديث الحفصة وشوا عليه ان القصص في السفر عزيمة لا رخصة واحتج مخالفوه بقوله سبحانه وتعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة الا نفي الجناح لا يدل على العزيمة

فقال من خمس ومن خمسون لا يدل القول على فرضية الموحدة فقال راجع بك الى موسى فقال راجع بك فقلت استصيت من ربي ثم اطلق لي حق انتهى بي الى صدره المنتهى وعشياً ألوان لا أدري ما هي ثم أدخلت الجنة فأنافها حبايل اللؤلؤ وارتابها المسك حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فافترت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر

والقصر لهما يكون من شيء أطول منه ويدل على أنه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم صدقة  
تصدق الله بها عليكم وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة وغيره من فروع وبأنها لم  
تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره وفي هذا الجواب نظرا ما أولا فهو مما لا مجال للرأى  
فيه فله حكم الرقع وأما ما ينافي على تقدير تسليم أنها لم تدركه القصصية يكون مرسل صحابي وهو وجه  
لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدركه ذلك وأما  
قول امام الحرمين لو كان ما نقل متواترا فقصه أيضا نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم  
وتجاولوا أيضا يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعين  
وفي السفر ركعتين أخرجه مسلم والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما  
سبق فلا تعارض وأزمو الخنفسة على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم  
يقولون العبدة بما رأى لاجباروى وخالفوا ذلك هنا فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تنه في السفر  
فدل ذلك على ان المروى عنها ثابت والجواب عنهم ان عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن  
اتهامها في السفر أنها تأملت كتابا أولى عثمان فعلى هذا لا تعارض بين رواياتها وبين رأيها فافروا بها  
محصصة ورأيها مبني على ما تأولت والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة ان الصلوات  
فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين لا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الوجرة الا الصبح كما  
روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت  
صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمان  
زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وتركت صلاة الفجر لطول القرارة وصلاة المغرب لأنها وتر  
الهار اه ثم بعد ان استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي  
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح  
المستند ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ مما ذكره غيره ان نزول آية  
الخوف كان فيها وقبل كان قصر الصلاة في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره الدولابي  
وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه وقبل بعد الهجرة بربعين يوما فعلى هذا المراد  
بقول عائشة فأنزلت صلاة السفر رأى باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لأنها استقرت منذ  
فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزنة وأما ما وقع في حديث ابن عباس والخوف ركعة  
فالحص فيه هي ان شاء الله تعالى في صلاة الخوف (قائدة) ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل  
الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحارثي الى  
ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل  
العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نُسخت بقوله تعالى فافروا ما تيسر منه فصار القرض قيام  
بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل  
على أن قوله تعالى فافروا ما تيسر منه انما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون في  
سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة والاسراء كان بمكة قبل ذلك اه وما استدلل به غير  
واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهري الاستقبال فكأنه سبحانه وتعالى امن عليهم  
بتهليل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم والله أعلم



• (أبواب ستر العورة) •

**(قوله) باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد** يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت  
عريانة الحديث وفيه فترك خذوا زينتكم ووقع في تفسير طائوس قال في قوله تعالى خذوا  
زينتكم قال الثياب وصله البيهقي ونحوه عن مجاهد وقيل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر  
العورة **(قوله) ومن صلى لخصا في ثوب واحد** هكذا ثبت للمسئلي وحده هنا وسياق قرى ساق  
باب مفرد وعلى تقدير شوته هنا فلهذا لم يلق بحديث سلة الملق بعده كما سيظهر من سياق **(قوله)**  
ويذكر من سلة محمد بن السب في ترك جزءه به بقوله وفي أسناده نظر وقد وصله المصنف في تاريخه  
وأودود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد  
الرحمن بن أبي ربيعة عن سلة بن الأكوع قال قلت لرسول الله في رجل أتصعد أفاصل في  
القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكه ورواه الضاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن  
أيوب عن موسى بن إبراهيم بن أيوب عن سلة زاد في الأسناد رجلا ورواه أيضا عن مالك بن  
اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلة فصرح بالتصديتين  
موسى وسلة فاحتمل أن يكون رواية أيوب من المزني في متصل الأسانيد أو يكون التصريح  
في رواية عطاء وهمافهد أوجه الخلف في أسناده وأما من جهة فاعتمد رواية الدراوردي  
وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها بطريق عطاء أخرجهما أيضا أحد والنسائي وأما قول  
ابن القطان أنه موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وإي حاتم وأبي داود  
وأنه نسبها إلى جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية الهارثي وغيره مخزوما وهو غير التيمي  
بلا تردد ثم وقع عند الطحاوي وموسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محفوظا فيصل على بعدان  
يكونا جعلا روايا للحديث وجعله عنهما الدراوردي والأخذ كرمحده فيه شاذ والله أعلم **(قوله)**  
يزره) يضم الزاي وتشديد الراء أي يشد أزاره ويجمع بين طرفيه لئلا تدعوه وله ولي يمكنه  
ذلك إلا أن يفرض في طرفيه شوكه يستعمل بها وذلك المثل في حديث سلة هذا إشارة إلى أن المراد  
بأخذ الزنسقي الآية السابقة قبل الثياب لا تحسبها **(قوله) ومن صلى في الثوب** يشير إلى  
ما رواه أبو داود والنسائي ويحتمل ابن خزيمة وابن حبان من طريقه ما رواه بن أبي شبيب أنه  
سأل أخته أم حبيبة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجمع فيه قالت  
نعم إذا لم ير فيه أذى وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بقية صيغة رواية حتى  
ولا التعليق **(قوله) ما يرفقه أذى** سقط لظنه من رواية المسنذلي والجهوي **(قوله) وأمر**  
التي صلى الله عليه وسلم أشار ذلك إلى الحديث أبي هريرة في به شعل في حجة أبي بكر بذلك وقد  
وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالامر وروى أحمد بأسناد حسن من حديث أبي بكر  
الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لايحج بعد العام مبكر ولا يطوف بالبيت  
عريان الحديث ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا جمع فيه الثوب الصلاة أولى إذ  
يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزاد وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة  
وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يحل تركها

• (باب) وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ومن صلى لخصا في ثوب واحد ويذكر من سلة محمد بن السب في ترك جزءه به بقوله وفي أسناده نظر وقد وصله المصنف في تاريخه وأودود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلة بن الأكوع قال قلت لرسول الله في رجل أتصعد أفاصل في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكه ورواه الضاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن أيوب عن موسى بن إبراهيم بن أيوب عن سلة زاد في الأسناد رجلا ورواه أيضا عن مالك بن اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلة فصرح بالتصديتين موسى وسلة فاحتمل أن يكون رواية أيوب من المزني في متصل الأسانيد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهمافهد أوجه الخلف في أسناده وأما من جهة فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها بطريق عطاء أخرجهما أيضا أحد والنسائي وأما قول ابن القطان أنه موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وإي حاتم وأبي داود وأنه نسبها إلى جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية الهارثي وغيره مخزوما وهو غير التيمي بلا تردد ثم وقع عند الطحاوي وموسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محفوظا فيصل على بعدان يكونا جعلا روايا للحديث وجعله عنهما الدراوردي والأخذ كرمحده فيه شاذ والله أعلم (قوله) يزره) يضم الزاي وتشديد الراء أي يشد أزاره ويجمع بين طرفيه لئلا تدعوه وله ولي يمكنه ذلك إلا أن يفرض في طرفيه شوكه يستعمل بها وذلك المثل في حديث سلة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزنسقي الآية السابقة قبل الثياب لا تحسبها (قوله) ومن صلى في الثوب يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي ويحتمل ابن خزيمة وابن حبان من طريقه ما رواه بن أبي شبيب أنه سأل أخته أم حبيبة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجمع فيه قالت نعم إذا لم ير فيه أذى وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بقية صيغة رواية حتى ولا التعليق (قوله) ما يرفقه أذى سقط لظنه من رواية المسنذلي والجهوي (قوله) وأمر التي صلى الله عليه وسلم أشار ذلك إلى الحديث أبي هريرة في به شعل في حجة أبي بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالامر وروى أحمد بأسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لايحج بعد العام مبكر ولا يطوف بالبيت عريان الحديث ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا جمع فيه الثوب الصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزاد وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يحل تركها

الصلاة واحتجوا به لو كان شرطاً في الصلاة لا يخص بها ولا يقتصر إلى النبي وكان العاجز العريان ينتقل إلى البدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود والجواب عن الأول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يخص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فإنه لا يقتصر للنبي وعن الثالث على ما فيه العاجز عن القراءة ثم عن التسليم فإنه يصلي ما كفاً **(قوله)** حدثنا بن إدريس بن إبراهيم هو التستري ومحمد بن سيرين والسناد كله بصريون وكذا المعلق بعده **(قوله)** أمرنا بن بضم همزة وسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية **(قالت)** أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأن من هذا السباق في باب شهود الحائض العبدتين وتقدم الكلام عليه ثم **(قوله)** يوم العبدتين وفي رواية الموقوف والكشميني يوم العبدتين الأفراد **(قوله)** ويعتزل الحائض عن مصلاتها أي النساء اللائي لسن يعضن والموقوف عن مصلاتها على التغليب ولكن كشميني عن المصلي والمراد بموضع الصلاة ودلائله على الترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارة للفرج إلى صلاة العبد فيكون ذلك للقريضة أولى **(قوله)** وقال عبد الله بن رباح هو القنادي بضم المجهمة وتحفيف المهمل وبعد لا لقب فون هكذا في أكثر الروايات ووقع عند الأصلي في عرضه على أبي زيد بجملة حدثنا عبد الله بن رباح قال وفي بعض النسخ عن أبي زيد قال عبد الله بن رباح كما قال الباقون **(قلت)** وهذا هو الذي اعقده أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب وعمران المذكور هو القفطان وقائدة التعليق عنه تسمى بجمعة بن سيرين بن عبد الله بن بشار أم عطية فبطل ما نقله بعضهم من أن عمداً انما سمع من أخيه حفصة عن أم عطية وقد روى بن ميمون في الطبقات الكبير حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رباح والله أعلم **(قوله)** ما سمعنا الأزارع **(قوله)** هو بالقصر **(قوله)** وقال أبو حازم هو بن دينار وقد ذكره بقائه موصولاً بعد قليل **(قوله)** صلاوا بلفظ الماضي أي العصابة وعاقبتى جمع عاقد وحذفت النون للإضافة وهو في موضع الحال وفي رواية الكشميني عاقدوا وهو خبر مبتدأ محذوف أي وهم عاقدوا وانما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سراويل فكان أحدهم يعضد أزاره في قفاه ليكون مستورا إذا ركع وحيد وهذه العنة صفة أهل الصفة كما ساقى في باب يوم الرجال في المسجد **(قوله)** حدثني واقد هو أخو عاصم بن محمد الرازي عنه ومحمد أبوهما هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر وواقد ومحمد بن المنكدر مدنيان تابعا من طبقة واحدة **(قوله)** من قبل بكسر القاف وقمع الموحدة أي من جهة قفاه **(قوله)** المشجب بكسر الميم وسكون المجهمة وقمع الميم بعد ما وحده هو عيدان تضم رؤسها ويقرب بين قوائمها فوضع عليها السياب وغيرها وقال ابن سيده المشجب والشجائب شجائب ثلاث يعلق عليها الراوي دلوها وسقامه يقال في المثل فلان كل مشجب من حيث عقده وحده **(قوله)** فقال له قائل وقع في رواية مسلم أنه عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت وساقى قريشاً أن سعيد بن الحرث سأله عن هذه المسئلة ولعلها جميعاً سالاه وساقى في عند المصنف في باب الصلاة بغير رده من طريق ابن المنكدر أيضاً قلنا يا عبد الله فلفل السؤال تعدد وقال في جواب ابن المنكدر فاحيت أن يرى الجهال مثلكم وعرف به أن المراد بقوله هنا حتى أي جاهل والحق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبضه قاله في النهاية والعرض بيان جواز الصلاة في الثوب

• حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا بن إدريس بن إبراهيم عن محمد بن أم عطية قالت أمرنا أن نخرج الحائض يوم العيدن وذوات الخدور فنبشهن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزل الحائض عن مصلاتها قالت أمرنا يا رسول الله أحداً ناليس له لم يجلب قال لتلبسها صاحبها من جلبها وقال عبد الله بن رباح حدثنا عمران قال حدثنا محمد بن سيرين قال حدثنا أم عطية سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بهذا **(باب)** عقد الأزارع على القفا في الصلاة وقال أبو حاتم عن سهل صلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدني أزرحهم على عواقبهم • حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد عن محمد بن المنكدر قال صلى جابر في أزارقه عقد من قبل قفاه وشابه موضوعه على المشجب قال له قائل تصلي في أزار واحد فقال انما صنعت ذلك ليراني أحق مثلك

وأما كان له ثوبان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 \* حدثنا مطرف أبو مصعب  
 قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي  
 الموالي عن محمد بن المنكدر  
 قال رأيت جابر بن عبد الله  
 يصلي في ثوب واحد وقال  
 رأيت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يصلي في ثوب \* (باب)  
 الصلاة في الثوب الواحد  
 ملخصه قال الزهري في  
 حديثه المتفق المتوخ  
 وهو الخاقين طرفيه على  
 عاتقه وهو الاشتغال له  
 منكبيه قال وقالت أم هانئ  
 التي النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثوب وخالف بين طرفيه  
 على عاتقه \* حدثنا عبد  
 الله بن موسى قال حدثنا  
 هشام بن عروة عن أبيه عن  
 عمر بن أبي سلمة أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم صلى في ثوب  
 واحد فخالف بين طرفيه  
 \* حدثنا محمد بن المنثري قال  
 حدثنا يحيى قال حدثنا  
 هشام قال حدثني أبي عن عمر  
 بن أبي سلمة أنه رأى النبي صلى  
 الله عليه وسلم يصلي في ثوب  
 واحد حتى يمتأمله قدامه  
 طرفيه على عاتقه \* حدثنا  
 عبد بن أبي حمزة قال حدثنا  
 أبو أسامة عن هشام عن  
 أبيه أن عمر بن أبي سلمة أخبره  
 قال رأيت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصلي في ثوب واحد

الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل فكأنه قال صنعت عبد الله الجواز ما لم يقتدى  
 به الجاهل ابتداءً وينكر على فاعله أن ذلك جائز وإنما غلط لهم في الخطأ بجره عن الأثبات  
 على العلم أو ليصحب على الجس عن الأمور الشرعية (قوله وأما كان له) أي كان أكثرنا في  
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا الثوب الواحد ومع ذلك فلا يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلي فيه  
 فدل على الجواز وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصروفة بأن ذلك وقع من فعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بيان الجواز أنه وقع في النفس لكونه أصرح في الرفع من  
 الذي قبله وخفي ذلك على التكرار فيقال دلالة أي الحديث الأخير على الترجمة وهي عقد  
 الأزار على أن لا يفتقر إلى ثوبين من الحديث السابق أي هو طرف من الذي قبله وأما أنه يدل عليه  
 بحسب الغالب الأدلة لا يفتقره على العقل المستر العورة غالباً ١١ ولو تأمل لفظه وسياقه بعد  
 غيبة أبواب لعرف اندفاع احتجاليه فإنه طرف من الحديث المذكور هناك لأن السابق  
 ولا ضرورة إلى ما إذا علم من الغلبة فإن لفظه هو يصلي في ثوب ملتحقه وهي قصة أخرى فيما يظهر  
 كان الثوب فيها واحداً فالتصديق كان في الأولى خفياً فقد عده وسياً ما يزيد هذا التفصيل قريباً  
 \* (قائدة) \* كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديماً روى ابن أبي شيبة عن ابن  
 مسعود قال لا تصل في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض ونسب ابن بطال ذلك  
 لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الأمر على الجواز (قوله حدثنا مطرف) هو ابن عبد الله بن  
 سليمان الأصم صاحب مالئ مدني هو وباقي رجال أسندوه وقد شاركه أم مصعب أحد بن أبي بكر  
 الزهري في محبة مالك وفي رواية الموطأ عنه وفي كنيته لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من  
 اسمه ومطرف العكس (قوله باب) الصلاة في الثوب الواحد ملتحقه لما كانت  
 الأحاديث الماضية في الاقتصاد على الثوب الواحد مطلقة أردفها بإيجال على أن ذلك يخص  
 بحال الضيق وإيجال بيان الجواز (قوله قال الزهري في حديثه) أي الذي رواه في الاتعاف  
 والمراد ما حدث به عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره وأعن سعد بن أبي  
 هريرة وهو عند أحمد وغيره والذي يظهر أن قوله هو الخالف إلى آخره من كلام المصنف (قوله)  
 وقالت أم هانئ) سياتي حديثها موصولاً في آخر الباب لكن ليس فيه وخالف بين طرفيه وهو  
 عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المطلق (قوله حدثنا  
 عبد الله بن موسى) حدثنا هشام بن عروة هذا الإسناد له حكم الثلاث وإن لم يكن له صورته  
 لأن أعلى ما يقع للصارى ما بينه وبين العصى فيه اثنتان فإن كان العصى يروي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم فثبتت وحده صورة الثلاث وإن كان يروي عن عصى آخر فلا لكن الحكم  
 من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين العصى اثنين وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي  
 إذا لم يقع بينهما أو واحد فإن روى التابعي عن عصى فقل ما تقدم وإن روى عن تابعي آخر  
 فله حكم العلو لا صورة الثلاث كهذا الحديث فإن هشام بن عروة من التابعين لكنه حدثنا  
 عن تابعي آخر وهو أبو هريرة ورواه عن عصى ورواه ذلك العصى عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان  
 ثلاثاً والحاصل أن هذا من العلو ليس لاطلاق والله أعلم ثم ورد المصنف الحديث  
 المذكور ينزل درجة من رواته يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور وقائده ما وقع

فه من القصص بان الصابي شاهد التي صلى الله عليه وسلم يفعل ما نقل عنه أولا بالصورة  
 المحملة وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والدة الصابي المذكور عن ابن أبي سلقة ربيب  
 النبي صلى الله عليه وسلم وفيه زيادة كون طرق الثوب على عاتق التي صلى الله عليه وسلم على أن  
 الامعاء على قدام الخديت المذكور من طريق عبد الله بن موسى وفيه جسد الزيادة  
 فكان عبد الله بن مسعود به البخاري مختصرا او فائدة ايراد المصنف الحديث المذكور فالتا بالزول  
 ايضا من رواية أبي أسامة عن هشام بن عمار عن ابن عمر عن أبيه ووقع في الروايتين  
 المصنفين بالضعف وفيه ايضا ذكر الاشغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير (قوله له قلايه)  
 بالنصب للذكر على الحال وفي رواية المسقى والجوى بالجر على المجاورة والرفع على الحذف  
 قال ابن بطل فائدة الالتفاف المذكور أن لا يشتر المصلى الى عورة نفسه اذا ركع ولتلا بقط  
 الثوب عند الركوع والسجود (قوله له عن أبي النضر) هو المحدث وأبو مرة يقتضيه كرمي  
 العلم وعن هشام بن مولى أم هانئ وهنالك لمولى عقيل وهو مولى أم هانئ حقيقة واما عقيل  
 فلكونه مأخوفا نسب الى ولائه محازا بأدنى ملاسة أو لكونه كان يكتم ملازمة عقيل كما وقع  
 لمقسم مع ابن عباس وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب التستر وبأن  
 الكلام عليه أضاف صلاة الضمى وموضع الحاجة منه هانئ أم هانئ وصفت الالتفاف  
 المذكور في هذا الطريق الموصولة بانه الخافعة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المحملة  
 قبل فطابق التفسير المتقدم في الترجمة (قوله له زعم ابن أبي) هو على بن أبي طالب في رواية الجوى  
 ابن أبي وهو صحيح في المعنى فانه مشتقها وزعم هشام بن ادي وقولها قاتل رجلا منه اطلاق  
 اسم القاتل على من عز عن التلبس بالفعل (قوله له فلان بن هبيرة) بالنصب على البدل والرفع  
 على الحذف وعند أحمد والطبراني من طريق آخر عن أبي مرة عن أم هانئ اني أجرت حورين  
 لي قال أبو العباس بن شريح وغيرهما جعده بن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كان فحين قاتل  
 خالد بن الوليد ولم يقبل الامان فأجارتها أم هانئ وصكا من اجارتها وقال ابن الجوزي ان  
 كان ابن هبيرة منهما فهو جعده كذا قال وجعده معدود فيمن له روية ولم تصح له حصة وقد ذكره  
 من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما فكيف يتبين ان هذمه سيله في  
 صفرا السن ان يكون عام القضيعة فلاحق يحتاج الى الامان ثم لو كان ولدا أم هانئ لم يهرم على بقله  
 لانها كانت قد أملت حورين زوجها وتزله ولدا عند هذمه وجوز ان عبد البر ان يكون ابنا لهبيرة  
 من غير ما عتقه من أهل النسب انهم لم يذكروا لهبيرة ولدا من غير أم هانئ ثم يزعم ابن هشام  
 في تهذيب السيرة بان اللذين أجارتها أم هانئ هما الحرث بن هشام وذهير بن أبي أمية الخزرمي  
 وروى الأزرقي بسنده الواقدي حديث أم هانئ هذا أنهم الحرث بن هشام وعبد الله بن  
 أبي ربيعة وحكي بعضهم انهما الحرث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب وليس بشي لان هبيرة هرب  
 عند قضيعة مكة الى شجران فابزل جملته لشر كحق مات كذا يزعم به ابن اسحق وغيره فلا يصح ذكره  
 فيمن أجارته أم هانئ وقال الكرماني قال الزبير بن بكارة فلان بن هبيرة هو الحرث بن هشام انتهى  
 وقد تصرف في كلام الزبير واما وقع عند الزبير في هذه القصص موضع فلان بن هبيرة الحرث بن هشام  
 والذي يظهر لي ان في رواية الباب حذفا كما أنه كان فيه فلان ابن عم هبيرة فتنقطع لفظ عم وكان

مشغلة في بيت أم سلمة  
 واضعاطا رقبه على عاتقه  
 • حدثنا اسمعيل بن أبي  
 أويس قال حدثني مالك  
 عن أبي النضر مولى عمر بن  
 عبد الله أن أم هانئ تمولى أم  
 هانئ بنت أبي طالب أخيه  
 أنه سمع أم هانئ بنت أبي  
 طالب تقول ذهبت الى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عام الفتح فوجدته  
 يقتل وفاطمة ابنته تتره  
 قالت فسلت حبله فقتل  
 من هذه فقلت أنا أم هانئ  
 بنت أبي طالب فقال مرحبا  
 بأم هانئ فلفا فرغ من غلته  
 قام فصلى ثمان ركعات  
 ملتحفا في ثوب واحد فلما  
 انصرف قلت يا رسول الله  
 زعم ابن أبي أنه قاتل رجلا  
 قد أجزه فلان بن هبيرة  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قد أجزا من  
 أجزت يا أم هانئ قالت أم  
 هانئ وذا الضمى • حدثنا  
 عبد الله بن يوسف قال أخبرنا  
 مالك عن ابن شهاب عن سعد  
 ابن المسيب عن أبي هريرة

فيه فلان تحريب هيرة فتغير لفظا قرب بلفظ ابن وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي لمية وعبد  
الله بن أبي ربيعة بنصه وصفه بأنه ابن عم هيرة وقريبه لكون الجميع من بني مخزوم وسأني الكلام  
على ما يتعلق بامان المراء في آخر كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله) ان سائلا سأل لم أقف على  
اسمه لكن ذكرته في الاثمة السرخسي الحنفى في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان (قوله) اولئككم  
قال الخطابي لفظه استخبارا ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى  
من طريق النصوى كانه يقول اذا علمت ان ستر لعودة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد  
منكم ثوبان فكيف لم تعلم ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أى مع مراعاة ستر العودة به وقال  
الطحاوى معناه لو كانت الصلاة متكررة وفي الثوب الواحد لكرهت لن لا يجزى الا ثوبا واحدا  
انتهى وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال انما كان عن الجواز  
وعنده لا عن الكراهة (قائده) روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الاوزاعي عن  
ابن شهاب لكن قال في الجواب ليتوهم ثم يوصل فيه فيصير ان يكونا حديثين أو حديثا  
واحدا فرفقه الرواة وهو الاظهر وكان المصنف أشار الى هذا لذكر التوسيع في الترجمة والله اعلم  
(قوله) باس اذا صلى في الثوب الواحد فليصل على عاتقه أى بعض في رواية  
عاتقه بالانفراد والعائق هو ما بين المنكبين الى أصل العنق وهو مذكر وحكى تايته (قوله)  
لا يصلى قال ابن الاثير كذا هو في الصحيحين بإثبات الباقى وجهه ان لافسمة وهو خبر يعنى  
النهى (قلت) ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الشافعى عن مالك بلفظ لا يصل  
بغير يام من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ لا يصلين بزيادة نون الساكنة ورواه  
الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ليس  
على عاتقه شيء زاد مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد منه شيء والمراد انه لا يتزويج وسطه  
ويستد طرقي الثوب في حقوقه بل يتوشع بها على عاتقه ليصل التبريط من أعالي البدن وان  
كان ليس بعودة أو لكون ذلك أمكن في ستر العودة (قوله) حدثنا شيبان هو ابن عبد الرحمن  
(قوله) سمعته أى قال يحيى سمعت عكرمة ثم تردد هل سمع ابتداء أو جواب سؤال منه هذا ظاهر  
هذه الرواية وأخرجه الاسماعيلي عن مكى بن عبدان عن جدان السلمي عن أبي نعم بلفظ سمعته  
او كتب به الى حصل التردد بين السماع والكتابة قال الاسماعيلي ولا أعلم أحد ذكر فيه سماع  
يحيى من عكرمة يعنى بالجزم قال وقد وردنا من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتزديد في  
السماع او الكتابة أيضا (قلت) قد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن  
شيبان بخبر رواية البخاري قال سمعته أو كنت سألته فسمعت أنه أخرجه أو نعم في المختصر (قوله)  
أشهد ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره (قوله) من صلى في ثوب (زاد الكشي مني واحد ودلالته  
على الترجمة من جهة ان الخالفة بين الطرفين لا يتيسر الا يجعل شيء من الثوب على العائق كذا  
قال الكرماني وأولى من ذلك ان في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالزاد فاشارة اليه المصنف  
كعادته ففسد أحد من طرق معمر عن يحيى فيه فليصاف بين طرفيه على عاتقه وكذلك  
للاسماعيلي وأبي نعم من طريق حسين بن شيبان وقد قلنا لجمهور هذا الامر على الاحتساب  
والنهي في الثوب قبله على التزيم وعن أحدنا تصح صلاته من قدر على ذلك فتركه جعله من الشرائط

أنما ثلاثا لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن الصلاة في  
ثوب واحد قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أولئككم  
ثوبان (باب) اذا صلى  
في الثوب الواحد فليصل  
على عاتقه • حدثنا أبو  
عاصم عن مالك عن أبي الزناد  
عن عبد الرحمن الأعمش  
عن أبي هريرة قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا يصل  
أحدكم في الثوب الواحد  
ليس على عاتقه شيء  
• حدثنا أبو نعيم قال حدثنا  
شيبان عن يحيى بن أبي كثير  
عن عكرمة قال سمعته أو  
كنت سألته قال سمعت أبا  
هريرة يقول أشهد أني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول من صلى في ثوب  
واحد صاف بين طرفيه  
• (باب) اذا كان الثوب  
مقا • حدثنا يحيى بن صالح  
قال حدثنا علي بن سليمان  
عن محمد بن الحارث قال  
سألت أبا هريرة عن عبد الله عن  
الصلاة في الثوب الواحد

وعنه تصح ويأثم جعله واجبا مستقلا وقال الكرماني ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الاجماع  
منع على جواز تركه كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النووي من حكاية ما نقله عن أحد  
وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي بن عيسى الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف ايضا  
وقد تقدم ذلك قبل باب وصعد الطحاوي في باب في شرح المعنى ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس  
والضبي ونقله غير عن ابن وهب وابن جابر روي الطحاوي بين أحاديث الباب بيان الاصل ان  
يصلى مشغلا فان شاق اتزرو هل الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره  
لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه صلى الله عليه  
وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نساءه وهي قائمة له ومعلوم ان الطرف الذي هو  
لباسه من الثوب غير متسع لأن يتزروه فيفضل منه ما كان لعاقبته وفيما قاله نظر لا يفتي  
والظاهر من تصرف المصنف التخصيص بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما إذا كان ضيقا  
فلا يجب وضع شيء منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك ظهر مناسبة تعقيب باب إذا  
كان الثوب ضيقا **(قوله في بعض أسفاره)** عنيته مسلم في رواية من طريق عباد بن الوليد بن عبادة  
عن جابر غزوة وواط وهو بضم الموحدة وتخصيف الواو وهي من أوائل مقاربه صلى الله عليه وسلم  
**(قوله بعض أمرى)** أى حاجتى وفي رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان أرسله هو وجابر بن  
صهر لتهمة الماشي المنزل **(قوله ما السري)** أى ما سب سر الك أى سر الك في الليل **(قوله ما هذا)**  
الاشغال) كانه استقام انكار قال الخطابي الاشغال الذى أنكره هو ان يدبر الثوب على يده  
كله لا يضح منه يده قلت كانه أخذ من تفسير الصامع على أحد الاوجه لكن بين مسلم في  
روايته ان الانكار كان بسبب ان الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتوافق أى التحنى عليه  
كانه عند الخالفة بين طرفي الثوب بصر سائر أفاضنى ليسترقا فعلى صلى الله عليه وسلم ما كان  
ذلك ما إذا كان الثوب واسعا فاما إذا كان ضيقا فانه يحزنه ان يتزربه لان المصدر الاصلى ستر  
العورة وهو يحصل بالاترا ولا يحتاج الى التوافق الماير للاعتدال المأمور به **(قوله كان)**  
**(ثوب)** كذا لا بدور كريمة بالرفع على ان كان ثامة وغيره ما بالنصب أى كان المشغل به ثوبا زاد  
الاجماع على ضيقا **(قوله حدثنا يحيى)** هو ابن سعد القطان وسفيان هو النوري وأبو عزم هو ابن  
دينار وسهل هو ابن سعد **(قوله كان رجال)** التنكير فيه للتنويع وهو يقتضى ان بعضهم كان  
بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أى داود رأيت الرجال واللام فيه الجنس فهو في حكم  
التنكير **(قوله عاقدى أزرهم على)** أعناقهم **(في رواية)** أى داود من طريق وكيع عن الثوري عاقدى  
أزرهم في أعناقهم من سبق الازوي وختمه ان الثوب إذا لم يكن الاكصاف به كان أولى من  
الاترا لانه أبلغ في التستر **(قوله وقال للناسم)** قال الكرماني فاعل قال هو النبي صلى الله عليه  
وسلم كذا حزمه وقد وقع في رواية الكشميني ويقال للنساء موقوفة وكيع فقال قائل  
يا معشر النساء فكأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من يقول لهن ذلك ويطلب على القطن  
أنه بلال وانما نهى النساء عن ذلك لئلا يلصق عند رفع رؤسهن من السجود بشئ من عورات  
الرجال بسبب ذلك عند موضوعهم وعدا جدواوى داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت  
أبي بكر ولقنمه فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهية أن يرين عورات الرجال

فقال خرجت مع النبي صلى  
الله عليه وسلم في بعض  
أسفاره فحقت ليله لبعض  
أمرى فوجدته يصلى  
وعلى ثوب واحد فاشتكت  
به وصليت الى جانبه فلما  
انصرف قال ما السري يا جابر  
فاخبرني بحاجتي فلما فرغت  
قال ما هذا الاشغال الذى  
رأيت قلت كان ثوب  
فان كان واسعا فالتصفيه  
وان كان ضيقا فالتزيره  
حدثنا مسدد قال حدثنا  
يحيى عن سفيان قال حدثني  
أبو حازم عن سهل قال كان  
رجال يصلون مع النبي صلى  
الله عليه وسلم عاقدى  
أزرهم على أعناقهم كهية  
الصبيان وقال للنساء لا ترفعن  
رؤسكن حتى يسوى  
الرجال جلوسا



(قوله جعلت) أي الأزارول والكشميني جعلته وسوا بلو محنوف ان كانت شرطية وقد دبره  
 لكان أسهل عليك وان كانت للتمني فلاحذف (قوله قال غله) يحتمل ان يكون مقول جابر أو  
 مقول من حديثه (قوله غاروي) يضم الراء بعد هاءه مكمورة ويجوز كسر الراء بعد هاءه  
 ثم هاءه فتفتوح في رواية الاسماعيلي فلم يتعز بعد ذلك ومطابقة الحديث للترجمين هذه الجملة  
 الأخيرة لانها تناول ما بعد النبوة فثبت بذلك الاستدلال وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مصوناً  
 عما يستقيم قبل البعثة وبعده وفيه أنه صلى الله عليه وسلم تعزى بحضرة الناس وسياق ما يتعلق بالخلافة  
 بعد قليل وقد ذكر ابن ابي عمير في السيرة أنه صلى الله عليه وسلم تعزى وهو صغير عند حلقة قل كنه  
 لا كنه فلم يعد يتعزى وهذا ان ثبت جل على نفي التعزى بغير ضرورة عادة وفي نفي حديث  
 الباب على الضرورة العاديتو التي فيها على الاطلاق أو بتقدير الضرورة الشرعية كخالة التومع  
 الأهل أحياناً (قوله ما) الصلوة القميص والسراويل) قال ابن سبيده  
 السراويل فارسي معرب ذكره يوشع بن يعقوب يعرف أو حاتم السجستاني التذكروا الأشهر عدم  
 صرفه (قوله والتبان) بضم اللام وتشديد الواو وهو على هيئة السراويل الا انه ليس به  
 رجلان وقد يفتن من جلد (قوله والقباض) بالقصر وبالقل هو فارسي معرب وقيل عربي  
 مشتق من قبوت الشيء اذا ضمت أصابعك عليه معي بذلك لانضمام طرفه في يدي عن كعب  
 ان أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام (قوله من محمد) هو ابن سيرين (قوله فام رجل)  
 تقدم أنه لم يسم وتقدم الكلام على المرفوع منه (قوله ثم سأله رجل عن أي من ذلك ولم يسم  
 أيضاً) يحتمل ان يكون ابن مسعود لانهما اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلوة في  
 الثوب الواحد يعني لا تكثره وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب قل فقام عمر على المنبر  
 فقال القول ما قال أبي ولم يال ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق (قوله جمع رجل)  
 هو بقية قول عمر وأوردته بصيغة الخبر ومرة الامر قال ابن بطال يعني لجمع ولصل وقال ابن  
 المنبر الصحيح انه كلام في معنى الشرط كما قال ابن جع رجل عليه ثياب مفسن ثم فصل الجمع  
 بصور على معنى البدلية وقال ابن مالك تضمن هذا الحديث فائدتين احدهما ورود القميص  
 الماضي بمعنى الامر وهو قوله صلى والمعنى ليصل ومثله قولهم اتق الله عبدو المعنى ليقن ثابتهما  
 حذف حرف العطف فان الاصل صلى رجل في ازار وورداً وفي ازار وقميص ومثله قوله صلى الله  
 عليه وسلم تصدق امرؤ من دينا ومن درهمه من صاع ثمرة انتهى فصل في كل من المستثنى  
 وتبينان (قوله قال وأحسبه) فاعلم ذلك أو هو يرقوا الضمير في أحسبه راجع الى عمر وانما لم  
 يحصل الخرم بذلك لانما كان عمر أهمل ذلك لان الثياب لا يستر العورة كلها على أن التخصن  
 العورة قاله السترة حاصل مع القصاص ومع القميص وأما مع الرداء فقد لا يحصل ورأى ابو هريرة ان  
 القصار القصة يقتضي ذكر هذه الصورة وان السترة يحصل بها اذا كان الرداء مابا ومجوع  
 ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره تقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة  
 وقدم أسترها أو أكثرها استعما لالهم وضم الى كل واحد واحد آخر من ذلك تسع صور من  
 ضرب ثلاث في ثلاثة ولم يقصد الحصر في ذلك بل يعلق بذلك ما يقوم مقامه وفي هذا الحديث  
 دليل على وجوب الصلوة في الثياب لما قيل من أن الاقتصار على الثوب الواحد كان لمضيح الحال

جعلت على منكبيك دون  
 الخمار قال غله فجعله على  
 منكبيه فسقط مفتشاً عليه  
 غاروي بعد ذلك عن أبي ناصلي  
 الله عليه وسلم (باب  
 الصلوة في القميص  
 والسراويل والتبان والقباض)  
 يحدثنا سليمان بن حرب  
 قال حدثنا جابر بن زيد عن  
 أبي بن محمد عن أبي هريرة  
 قال فام رجل الى النبي صلى  
 الله عليه وسلم فسأله عن  
 الصلوة في الثوب الواحد  
 فقال أو كلكم يجدون بين  
 ثم سأله رجل عن فقال اذا  
 وسع الله فأوسعوا جمع  
 رجل عليه ثياب على رجل  
 في ازار ورداء في ازار وقميص  
 في ازار ولبه في سراويل  
 ورداء في سراويل وقميص  
 في سراويل وبقية في ثياب  
 وبقية في ثياب وقميص قال  
 وأحسبه قال في ثياب ورداء



وفيه ان الصلاة في الثوبين افضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنى اختلاف في ذلك لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم اثباته لانه لما حكى عن الاثمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال وقد استحب بعضهم الصلاة في ثوبين وعن أشهب فحين اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة بعيد في الوقت الا ان كان صقيا وعن بعض الحنفية يكره (قائده) روى ابن حبان حديث الباب من طريق اسمعيل بن علية عن أيوب بن خالد عن الواقفي المرفوع ولم يذكر روى أيوب جادين زيد هذه المفصلة أصح وقد وافقه على ذلك جادين سلمة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن حبان أيضا وأخرج مسلم حديث ابن علية فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي وذلك من حسن تصرفه والله أعلم (قوله) حدثنا عاصم بن علي (هو الواسطي) (قوله) سأله رجل (تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم وأخرنا الكلام عليه الى موضع في الحج وموضع الحاجة منه هنا ان الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من الخطأ لامر الحرم باجتناب ذلك وهو ما روي بالصلاة (قوله) حتى يكونا في رواية الجوى والمحق حتى يكون بالافراد أي كل واحد منهما (قوله) وعن نافع (عطف على قوله عن الزهري وذلك من في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم فإنه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب تقدم طريق نافع وعطف عليه طريق الزهري عكس ما هنا وزعم الكرماني ان قوله وعن نافع تعليق من الضاري وقد قدما ان التجوزات العقلية لا يليق استعمالها في الامور النقلة والله الموفق (قوله) باب ما يستر من العورة أي خارج الصلاة والظاهر من تصرف المصنف انه يرى ان الواجب ستر السواكين فقط وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التمسيل وأول ما أدت الباب يشهد له فانه قيد النهي بما اذا لم يكن على الفرج شيء أي يستره ومقتضاه ان الفرج اذا كان مستورا فلا شيء (قوله) عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة (أي ابن مسعود) (عن أبي سعيد) هكذا رواه اللبس عن ابن شهاب ووافقه ابن جريح كما أخرجه المصنف في اللباس ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن اللبس أيضا عن نونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسياقه أتم وفيه النهي عن الملاسة والمناينة أيضا وفيه تفسير جميع ذلك ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد بن عروة رواية نونس لكن بدون التفسير والطرق الثلاثة صحيحة وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد ثلاثه من أصحابه فحدث به عن كل منهم فخره (قوله) عن اشمال الصعاء هو الصادق الملقب بالمدد قال أهل اللغة هو أن يحلل جسده بالثوب لا يرفع منه ثيابا ولا يقي ما يخرج منه يده قال ابن قتيبة سمع حماد بن بسد المنافذ كلها فقصير كالخثرة الصعاء التي ليس فيها خرق وقال الفقهاء هو أن يتخفف الثوب ثم يرفع من أحد ناحيته فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باديا قال النووي فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكر وهالك لا يمرض له حاجة فيتعرض عليه أخرج برده فيلحق الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف العورة (قلت) ظاهر سياق المصنف من رواية نونس في اللباس ان التفسير المذكور فيها مرفوع وهو ما افقنا قال الفقهاء ولفظه الصعاء أن يجعل ثوبه على أحد ناحيته فيبدو أحد حشيه وعلى تقدير أن يكون موقوفا فهو جفت على الصحيح لانه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر (قوله) وأن يجتبي الاحتباء أن يتعد على ألبسته وينصب ساقيه

حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يلبس المحرم فقال لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا يستر عقران ولا ويرى من لم يجد التحلين فلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين وعن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (باب ما يستر من العورة) حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشمال الصعاء وأن يجتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وحدثنا قتيبة بن عتبة

وعلق عليه ثوبا يقال له الخبوة وكانت من شان العرب وقسمها في رواية توافى المذكورة  
بعضها (قوله حدثنا سفيان) هو الزوري (قوله عن يميني) بفتح الموحدة يجوز كسرهما على  
ارادة الهيئة واللباس بكسر أوله وكذا الباء وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة وسباق  
تفسيرهما في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى والمطلوع في الاجتماع محمول على المتسلف  
الحديث الذي قبله (قوله حدثنا اسحق) كذا الاكثر غير منسوب وردده الحفاظ بين ابن منصور  
وبن ابن داويه ووقع في نسخي من طريق أبي هريرة اسحق بن ابراهيم فتعين انه ابن داويه اذ لم  
يرو البخاري عن اسحق بن ابي اسرائيل وابنه ابراهيم شيئا ولا عن الصواف وهو دونهما في  
الطبقة (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) أي ابن سعد ورواه هذا الاسناد سوى هما به وشيخ  
المصنف زهير بن وهب أربعة (قوله أن لا يبيع) كذا الاكثر ولكن شيخي الألابيجم بأداة الاستفتاح  
قبل حرف النهي وقد تقدمت الإشارة الى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب وسباق  
الكلام على بقية ما حث في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة) الفصل العبر  
رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الازار على التقاطع وقوله هنا (ملتحفا به) كذا  
الاكثر بالنسب على الحال والستى والجوى ملتحف بالرفع على الحذف وفي نسخة عنهما  
بالجر على المجاورة وقوله في آخره يصلي كذا في رواية الكشميني يصلي هكذا وقوله الجاهل  
منكم لفظ المثل مقدر لكونه اسم جنس فلذلك طابق لفظ الجاهل وهو جمع أو اكتسب  
الجمعة من الاضافة (قوله باب ما يذكر في الفخذ) أي في حكم الفخذ والكشميني  
من الفخذ (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وسقط من رواية الاكثر (قوله ويروي عن ابن  
عباس) واصله الترمذي وفي اسناداه أبو يحيى القنات يقاتل ومثاقين وهو ضعيف مجهول يكتبه  
واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهر هادي بنار (قوله ورواه) بفتح الحيم ومكون الزاء  
وفتح الهاء وحده فهو موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه  
المصنف في التاريخ لا يضر أب في اسناده وقد ذكرت كثيرا من طرقه في تعليق التعليق (قوله  
ومحمد بن يحيى) هو محمد بن عبد الله بن يحيى نسب الى جدته له ولابيه عبد الله حصة وزينب بنت  
يحيى أم المؤمنين هي عته وكان محمد صغيرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه وذلك  
بين في حديثه هذا فقد وصله أحمد والمصنف في التاريخ في الجاهل كم في المستدرك كلهم من طريق  
أسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن يحيى عنه قال مر النبي صلى  
الله عليه وسلم وأمامه على معبر ولذا معكشوقان فقال يا معبر عط عليك فخل ذلك فان  
الفخذين حورة رجاله رجال الصبيغ غرابي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجده تصريحا  
بتعديل ومعبر المشار اليه هو معبر بن عبد الله بن فضالة القرشي العدوي وقد أخرج ابن فانع  
هذا الحديث من طريقه أيضا ووقع في حديث محمد بن يحيى سلسلة التمهيد من من ابتدأه الى  
انتهائه وقد ألبسته في الاربعين المتباعدة (قوله وقال أنس حسر) بمجموعات مقتضات أي  
كشف وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما في أبي قريبا (قوله وحديث أنس أسند) أي  
أصح اسنادا كما يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو صحيح بالنسبة الى حديث أنس

عن يعقوب بن اللماص  
والنباذون أن يشغل الصم  
وأن يعقبى الرجل في ثوب  
واحد حدثنا اسحق قال  
حدثنا يعقوب بن ابراهيم  
قال حدثنا ابن أخي ابن  
شهاب عن عمه قال أخبرني  
جسود بن عبد الرحمن بن  
عوف أن أبا هريرة قال  
بعثنى أبو بكر في تلك الجهة  
في مؤذنين يوم النحر مؤذن  
بمن أن لا يبيع بعد العام  
مشارك ولا يطفو بالبيت  
عربان قال جسود بن عبد  
الرحمن ثم أرفد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عليا  
فامر أن يؤذن براهة قال  
أبو هريرة فاذن معنا على في  
أهل منى يوم النحر لا يبيع  
بعد العام مشترك ولا يطفو  
بالبيت عربان (باب  
عبد العزيز بن عبد الله  
قال حدثنا ابن أبي الموالى  
عن محمد بن المنكدر قال  
دخلت على جابر بن عبد الله  
وهو يصلي في ثوب ملتحفا به  
وردوا وموضوع فلما انصرف  
قلنا يا أبا عبد الله تصلى  
وردوا وموضوع قال نعم  
أحببت أن يراني الجاهل  
منكم رأيته النبي صلى  
الله عليه وسلم يصلي كذا

(باب ما يذكر في الفخذ) ويروي عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم التمهيد وقول  
أنس حيدر النبي صلى الله عليه وسلم عن ثعلبة حديث أنس أسند

وحديث جرهدا أحوط حتى  
يخرج من اختلافهم وقال  
أوموسى عطى النبي صلى  
الله عليه وسلم ركبته حين  
دخل عثمان وقال زيد بن  
ثابت أنزل الله على رسوله  
صلى الله عليه وسلم ونخذه  
على فخذي فنقلت على  
سني فخذي أن ترض نخذي  
حدثنا يعقوب بن إبراهيم  
قال حدثنا اسمعيل بن علي  
قال حدثنا عبد العزيز بن  
صهيب عن أنس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فزا  
خير فصلينا عندها صلاة  
الغداة بغلس فركب نبي  
الله صلى الله عليه وسلم  
وركب أبو طلحة وأرادني  
أبي طلحة فأجري نبي الله  
صلى الله عليه وسلم فزفأق  
خير وان ركبني نفس نخذي  
نبي الله صلى الله عليه وسلم  
ثم حسر الأزارعن نخذه  
حتى أني أنظر إلى بياض  
نخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم

(قوله وحديث جرهد) أي ومات معه أحوط أي الدين وهو محتتمل أن يريد الاحتياط للرجوع  
أو الورع وهو أظهر لقوله حتى يخرج من اختلافهم بعض في روايتنا مضبوطة بفتح النون  
وضم الزا وفي غيرهما بضم الباء مفتح الزا (قوله وقال أوموسى) أي الأشعري والمذكور ههنا من  
حديثه طرف من قصة أوردها المصنف في المناقب من رواية عاصم الاحول عن أبي عثمان  
التهدي عنه فذكر الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ما عقد  
انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان خطاها وعرف بهذا الرعد على الداودي الشارح  
حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة هي أبي موسى وهم وان دخل حديث في حديث وأشار إلى  
ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا  
عن نخذه أو ساقه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عندنا جدي بلطف كاشفا عن نخذه  
من غير تدويل من حديث خصه مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال  
أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع يديه بين نخذه فدخل أبو بكر الحديث وقد بان بمأخذ مناه  
أنه لم يدخل على البصري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في أحدهما كشف  
الركبة وفي الأخرى كشف التخصن الأول من رواية أبي موسى وهي المعلقة ههنا والأخرى من  
رواية عائشة ووافقها خاصة ولم يذكرهما البصري (قوله وقال زيد بن ثابت) هو أيضا طرف من  
حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة التيساق في نزول قوله تعالى لا يستوي القاعدون من  
المؤمنين الآية وقد اعترض الاسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفضل ليست بصورة لانه  
ليس فيه التصريح بعدم الحائل قال ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل لانه يقول العضو  
الذي يقع عليه الاعتقاد يخبر عنه بأنه معروف بالموضع بخلاف الثوب انتهى والظاهر أن المصنف  
تمسك بالأصل والله أعلم (قوله أن ترض) أي تكسر وهو بفتح واو وضم الزا وهو يجوز تركه  
(قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو النوري (قوله فصلينا عندها) أي خارجا منها (قوله صلاة  
الغداة) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافا لمن كرهه (قوله وأرادني أبي طلحة) فيه  
جواز الأرداد ومجملها إذا كانت الدابة مطبقة (قوله فأجري نبي الله صلى الله عليه وسلم) أي  
مر كونه (قوله وان ركبني نفس نخذي) أي صلى الله عليه وسلم ثم حسر الأزارعن نخذه حتى أني  
أنظر) وفي رواية الكشميني لا تظر (إلى بياض نخذي) أي صلى الله عليه وسلم) هكذا وقع في  
رواية البصري ثم انحسر والصواب أنه منه بفتح المهملة ويدل على ذلك تعليق المصنف في  
أوائل الباب حيث قال وقال أنس حسر النبي صلى الله عليه وسلم وضبطه بعضهم بضم أوله  
وكسر ثانيه على البناء للمفعول بليل رواية مسلم فأنحسر وليس ذلك بمستقيم إذ لا يلزم من وقوعه  
كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البصري على خلافه ويكتفي في كونه عند البصري بضعفين  
ما تقدم من التعليق وقد وافق مسلم على روايته بلطف فأنحسر أجد بن حنبل عن ابن عليه وكذا  
رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البصري ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب  
المذكور ونقله فاجري نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خير اذخر الأزار قال الاسماعيلي  
هكذا وقع عندي خبرا بالجمجمة والرافع كان محققا فليس فيه دليل على ما ترجم به وان

كانت روايته هي المصنوعة فهي دالة على أن التفضيلست بعورة انتهى وهذا مصيرته الى أن  
رواية البخاري بفتحين كافتنا ماى كشف الاراضن فخذ عند سوق مراكوه ليتمكن من  
ذلك قال القرطبي حديث أنس ومعه انما ورد في قضايامعينة في اوقات مخصوصة يتطرق  
اليها من احتمال انصوصة أو القاء على أصل الاباحة ما لا يتطرق الى حديث جده ومعه  
لانه يضمن اعطاهم حكم كلي واطهار شرع عام فكان العمل به أولى ولعل هذا هو مراد المصنف  
بقوله وحديث جده أحوط قال النووي ذهب كثير العلماء الى أن التفضوعة وعمن أحد  
ومالك في رواية العورة القبل والذرة فقط وبه قال أهل الفاهروا بن جبر والاصطغري (قلت)  
في ثبوت ذلك عن ابن جبر نظر فقد ذكر المسئلة في تهذيبه وروى عن من زعم ان التفضيلست  
بعورة ومعا احتجوا بقول أنس في هذا الحديث وان ركني قميصي قد غشي الله صلى الله عليه وسلم  
اذ ظاهره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون سائل لا يجوز وعلى رواية قسم ومن تابعه  
في أن الازالم يتكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم يمكن الاستدلال على أن التفضيلست  
بعورة من جهة استقراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يفر على  
ذلك لما كان عمتته صلى الله عليه وسلم ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير الاحتار لكان  
مكالمك فيه تلمس من جهة انه كان يتعمد جثته البان عقبه كافي قصة السهو في الصلاة وساقه  
عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استقرار ذلك ولقظه  
فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذات خير وان ركني قميصي قد غشي الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم وان لا يرى بياض فخذه (قوله) فادخل القرية قال الله أكبر خربت خيبر قبل مناسبة ذلك  
القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيم ومكالمهم وهي من آلات الهدم (قوله) قال عبد العزيز  
هو الراوى عن أنس (وقال بعض أصحابنا) أى أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه فقالوا  
محمد وسمع من بعض أصحابه عنه والجميع ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة فقالوا  
محمد والجميع من غير تفصيل قدلت رواية ابن عتبة هذه على أن في رواية عبد الوارث ادراجا وكذا  
وقع لجاد بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما ساق في آخر صلاة الخوف وبعض أصحاب عبد العزيز  
يحتل أن يكون محمد بن سيرين قد أخرجه البخاري من طريقه أو ناسا الباني فخذ ما خرجهم مسلم  
من طريقه (قوله) يعني الجليش) تفسير عن عبد العزيز وأعمى دون ما أدبها عبد الوارث في  
روايته أيضا وسعى الجيش خبسا لانه خمسة أقسام مقدمة وساقه وقلب وجناحنا وقيل من  
تخميس الغنمة وتعبه الازهرى بان التخميس انما ثبت بالشرع وقد كان أهل الحاملة يعمون  
الجيش خمسا فبان أن القول الاول أولى (قوله) عنوة) يقع المصطلح أى قهرا (قوله) اعطى جارية  
يحتل أن يكون اذنه في أخذ الجارية فعلى سبيل التفضل له اما من أصل الغنمة أو من خمس الخمس  
بعد أن مرأ وقبل على أن تحسب منه اذا مرأ وأن له في أخذها تقوم عليه بعد ذلك وتوصب  
من سهمه (قوله) فاخذ) أى فخذها فاخذ (قوله) فها رجل) أى أقبل على اسمه (قوله) خنجر يمين  
السبي غيرها ذكر الشافعي في الامم عن سبروا واثقيا أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه أخت كنانة  
ابن جبر بن أبي الحقيق انتهى وكان كنانة زوج حصة فكانه صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما  
استخرج منه حصة بان أعطاه أخت زوجها واسترجاع النبي صلى الله عليه وسلم حصة منه محمول

فلا يدخل القرية قال  
الله أكبر خربت خيبر أنا  
اذ انزلنا بساحة قوم فسه  
صباح المنذر ين ظاهرا ثلاثا  
قال وخرج القوم الى أعمالهم  
فقالوا محمد قال عبد العزيز  
وقال بعض أصحابنا والجميع  
يعنى الجيش قال فاصبها  
عنوة فجمع السبي فجاءه  
دحية فقال يا بني الله أعطى  
جارية من السبي قال اذهب  
فخذ جارية فاخذ حصة بنت  
سبي فجاءه رجل الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
يا بني الله أعطيت دحية  
صصة بنت سبي سيدة  
قرينة والنضر لا تصلح الا  
لك قال ادعوا بها فاجابها  
فلما نظر اليها النبي صلى الله  
عليه وسلم قال خذ جارية  
من السبي غيرها قال  
فأعنتها النبي صلى الله عليه  
وسلم وترجها

فقال له ثابت يا أبا حمزة ما صدقها قال نفسها اعتقها وترجوها حتى إذا كان بالطريق جهزتها له أم سليم فاهدتها له من الليل فاصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروسا فقال من كان عنده شيء خليجي يهبوسه فطعا فجعل الرجل يحيى بالتمر وجعل الرجل يحيى بالسنن قال وأحسبه قد ذكر السويق قال لحاسوا حيا فاكنت ولية رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب) في كم تصلى المرأة من الثياب وقال عكرمة لو رايت جسدي هاني فوب جاز • حدثنا أبو الجان قال أخبرنا شعب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي القبر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في مروطهن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد • (باب) إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عملها • حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا إبراهيم بن سعيد قال حدثنا ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خيصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها فتعروا فلما انصرف قال أذهبوا

على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشا السبي لا في أخذ أفضلهن فجازا ستر جاعها منه لثلا يتزينها على باقي الجيش مع أن فيه من هو أفضل منه ووقع في رواية مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشتري خيصة منه بسبعة أروس واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في قوة سبعة أروس ما ينافي قوله هنا أخذ جارية لأليس هذا لالة على نفي الزيادة وسند كرقبة مباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي والكلام على قوله أعتقها وترجوها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى (قوله) فقال له أي لانس وثابت هو البناء وأبو حمزة كنية أنس وأم سليم والدة أنس (قوله) فاهدتها أي زفها (قوله) وأحسبه أي أنسا قد ذكر السويق وجرم عبد الوارث في روايته يذكر السويق فيه (قوله) لحاسوا بمعنيين أي خلطوا والحس يفتح أوله خبط السمن والتمر والاقط قال الشاعر

التمر والسمن جمعوا الاقط • الحس الأله لم يمتلظ

وقد يمتلظ مع هذه الثلاثة غيرهما كالسويق وسبأ في بقية تفوا بذلك في كتاب الولية إن شاء الله تعالى (قوله) (باب) بالتنوين (في كم) يمتد في المدي أي كم ثوبا (تصلى المرأة) من الثياب قال ابن المنذر بعد أن حكى عن بله ورأى الواجب على المرأة أن تصلي في درع وخمار المراد بذلك تعبطه بينها ورأسها فلو كان الثوب واسعاً فغطت رأسها بقضله جاز قال وما روينا من عطاء أنه قال تصلي في درع وخمار وازرع ابن سيرين مثله وزاد ملحقة فأنى أطنه محو على الاستصحاب (قوله) وقال عكرمة يعني مولى ابن عباس (قوله) جاز وفي رواية الكشميهني لا جزة بفتح الجيم وسكون الزاي وأمر هذا وصلة عبد الرزاق ولقظه لو أخذت المرأة ثوبا فتنصت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها (قوله) إن عائشة قالت لقد اللام في لقد جواب قسم محذوف (قوله) متلفعات قال الأصمعي التلقع أن تشغل بالثوب حتى يغطي جسمك وفي شرح الموطأ ابن حبيب التلقع لا يكون الا تنطية الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه والمروط جمع مروط بكسر أوله كسا من خرا أو صوف أو غيره وعن الضعيرين ثوب لما يقتضى هذا خاص بلبس النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد إن لا ارتفاع المذكور بمقتضى أن يكون فوق ثياب أخرى والجواب عنه أنه يمكن أن الأصل عدم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصرح بشئ إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يروى عنها الترجعة (قوله) ما يعرفهن أحد زاد في المواقيت من الغسل وهو يعين أحد الأسماء هل علم المعرفة من لبقاء الطلبة وألبا الفتن في التغطية وسبأ في الكلام على بقية مباحث في المواقيت إن شاء الله تعالى (قوله) (باب) إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عملها قال الكرماني في رواية ونظر إلى عمله والتأنيث في عملها باعتبار التخصيص (قوله) خيصة بفتح الخيصة وكسر الميم وبالضاد المهملة كساء مريع له علمان والألوانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد التنوين والتسوية كساء غليظ لا • وقال ثعلب يجوز فتح همزة وكسر هاء وكذا الموحدة يقال كبش انجالي إذا كان ملثما كشيء الصوف وكساه انجالي كذلك وأكرأ موسى المديني عن من زعم أن منسوب إلى منج البلد المعروف بالشام قال صاحب الصحاح إذا نسبت إلى منج فبعت بالماضت كسا منجيا أي أخرجوه من منج منظر إلى في البهجة من منج موضع

أعجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنجانية وقال أبو حاتم السجستاني لا يقال  
كساه انجاني وإنما يقال منجاني قال وهذا مما يتعلق فيه العامة وتعبه أبو موسى كما تقدم  
فقال الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له انجيان والله أعلم **(قوله إلى أبي جهم)** هو عبيد  
ويقال عامر بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور وأما خصه صلى الله عليه وسلم بأرسال  
النجاسة لأنه كان أهذا النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن  
عائشة قالت أهدي أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجاسة فاعلم فتشهد  
فيها الصلاة فلما انصرف قال ردى هذه النجاسة إلى أبي جهم ووقع عند الزبير بن بكارة بإحاطة  
ذلك فأنزج من وجهه من أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بخصمتين سوداوين فخلص  
احدهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ولا يداو من طريق أخرى وأخذ كديا إلى أبي جهم فقبل  
يا رسول الله النجاسة كانت خيرا من الكبردي قال ابن بطال إنما طلب منه ثوبا غير هذا لعله أنه  
لم يرد عليه هديته استغفاه قال يوفيه أن الواهب إذا رقت عليه عطية من غير أن يكون هو  
الراجح فيها فلا أن يقبلها من غير كراهة **(قلت)** وهذا مبني على أنها واحدة ورواية الزبير والي  
بعدها تصرح بالتعدد **(قوله ألهني)** أي شغلتني يقال لهي الكسر إذا غفل ولهي بالفتح إذا  
لعب **(قوله أتفا)** أي قريسا وهو ماخوذ من التثاقف الشيء أي ابتدأه **(قوله من صلاتي)**  
أي عن كمال الحضور فيها كذا قبل والطريق الأسيية المعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك  
وإنما شغى أن يقع لقوله فأخاف وكذا في رواية مالك فكاد يفلت وتول الرواية الأولى قال ابن دقيق  
العبد في مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ونفى ما لعله يحدس فيها وأما بعته بالنجاسة إلى أبي  
جهم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حله عطار حديث بعث بها إلى عمر إلى لم  
أبعث بها بذلك لتبساها ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فأتى أبا جهم من لا تبايى ويستبسط  
منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها وفيه قبول الهدية من  
الأصحاب والأرسال إليهم والطلب منهم واستدلاله بالباي على صحة المعاونة لعدم ذكر الصفة  
وقال الطبري فيه إذا كان المصور الأشياء الظاهرة تاتر في القلوب الطاهرة والنفس الزكية  
بعض فضلا عن دونها **(قوله وقال هشام بن عروة)** أخرجه أحد وابن أبي شبة ومسلم وأبو داود  
من طريقه ولم يرفئ من طرقهم هذا اللفظ ثم اللفظ الذي ذكرناه من الموطأ قريب من هذا  
اللفظ المعلق ولعله فأنشئت إلى عملها في الصلاة فكاد يقتضي والجمع بين الروايتين يجعل  
قوله ألهني على قوله كادت فيكون إطلاق الأولى للبالغة في القرب لا تصح وقوع الإلهاء  
«تنبيه» قوله فأخاف أن تقتني في روايتنا بكسر المثناة وتشديد النون وفي رواية الباقين  
بإظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من الثلاث **(قوله ما)** انحلي في توب مصطب  
بفتح اللام المستندة إلى أنه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاوير في توب في تصاوير كراهة  
حذف المضاف لدلالة المعنى عليه وقال الكرماني هو عطف على توب لاعلى مصطب والتقدير  
أو صلى في تصاوير ووقع عند الاسماعيلي أبو تصاوير وهو يرجع إلى أقوال الأول وعند أبي نعيم  
في توب مصطب أو مصور **(قوله هل تفسد صلاته)** يرى المصنف على قاعته في ترك الجزم فيها  
فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه وهذا مبني على أن النبي هل يقتضي الفساد لا لأجل الجمهور

بخصمتي هذه إلى أبي جهم  
وأنت في نجاسة أبي جهم  
فإنها ألهني أتفا عن سلاف  
وقال هشام بن عروة عن  
أبي عن عائشة قال النبي  
صلى الله عليه وسلم كنت  
أنظر إلى عملها وأتاف الصلاة  
فأخاف أن تقتني **(باب)**  
أن صلى في توب مصطب أو  
تصاوير هل تفسد صلاته  
وما ينهي من ذلك **حدثنا**  
أبو معمر عبد الله بن عمرو

ان كان لعن في نفسه واقضاهوا الا فلا **(قوله وما ينهى من ذلك)** أي وما ينهى عنه من ذلك وفي رواية غير أبي ذر وما ينهى عن ذلك وظاهر حديث الباب لا وفي جميع ما تضمنته الترجمة لا يبعد التأمل لان السراوان كان ذات صاوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلبا ولا نهى عن الصلاة فيه صريحا والجواب أما أولها فان منع لبسه بطريق الأولى وأما ثانياً فبالإحقاق الصلب بالمصور لا اشتراكهما في أن كلامهما قد عذب من دون الله تعالى وأما ثالثاً فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته وذلك فيما أحرمه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوكأ في بيته شامية تصليب الانقضة ولا ماصلي ستر أو فوبا **(قوله عبد الوارث)** هو ابن سعد بن الاسناد كله بصرون **(قوله قرام)** بكسر القاف وتخفيف الراء مستروق من صوف ذوا وأن **(قوله اميطي)** أي انزلي وزنا ومعنى **(قوله لا تزال تصاوير)** كذا في روايتنا وللباقين بإسناد الضعيف والهاء في روايتنا في فاه ضهير الشان وعلى الأخرى يحتمل أن تعزى على التوب **(قوله تعرض)** بفتح أوله وكسر الراء أي توافح وللإمام علي تعرض بفتح العين وتشديد الراء أصله تعرض ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يعدها وساقى في ذلك اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين مآطاه الاختلاف منها إن شاء الله تعالى والله أعلم **(قوله باب)** من صلى في فروج بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره مجيب هو القبا المتيقن من خلف وحكي أبو زكريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء **(قوله عن يزيد)** زاد الأصل هو ابن أبي حبيب وأبو الخير هو الزبيدي بفتح الزاي بعد هاتون والاسناد كله بصرون **(قوله أهدى)** بضم أوله والذي أهداه هو كندر كما ساقى في اللباس وظاهر هذا الحديث أن صلاته صلى الله عليه وسلم فيه كانت قبل تحریم لبس الحرير ويدل على ذلك حديث جابر عنده مسلم بلفظ صلى في قبا ويراجح ثم نزعوه وقال نهى عن جبريل ويدل عليه أيضاً مفهوم قوله لا ينبغي هذا المتيقن لان المتقن وغيره في التحريم سواء ويحتمل أن يراد بالمتقن المسلم أي المتقن للكفر ويكون النهي سبب النزعي ويكون ذلك ابتداء التحريم وإذا قرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وسلم لم يعد تلك الصلاة لان ترك أعادتها الكونها وقعت قبل التحريم أما بعده فعند الجمهور يحتمل لكن مع التحريم وعن مالك بعدد في الوقت والله أعلم **(قوله باب)** الصلاة في الثوب الأحمر يشترط في الجواز والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا يكروه وتناولوا حديث الباب بانها كانت حلة من برود فيها خلوط حجر ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود ومن حديث عبد الله بن عمرو قال مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمر انسلم عليه فلم ير عليه وهو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لان في حسنه كذا وعلى تقدير أن يكون مما يصح به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عن فحتمل أن يكون تركها رد عليه بسبب آخر وجهه البهيق على ما صيغ بعد النسيج وأما ما صيغ غره ثم نسج فلا كراهية فيه وقال ابن التين نزع بعضهم ان لبس النبي صلى الله عليه وسلم تلك الحلة كان من أجل الغزو وفيه فطر لانه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له انذاك غزو **(قوله أخذ)**

قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال كان قرام لعائشة ستريت جباب يثها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أميطي عن قرامك هذا فإنه لا تزال تصاوير تعرض في صلاتك **(باب)** من صلى في فروج حرير ثم نزع **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخضر عن عقبة بن عامر قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فزوج حرير فلبسه صلى فيه ثم انصرف فنزعها نزعاً شديداً كالكارهه وقال لا ينبغي هذا المتيقن **(باب)** الصلاة في الثوب الأحمر **(قوله)** حدثنا محمد بن عريضة قال حدثني عمار بن أبي زائدة عن عوف بن أبي جميلة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب حرير من آدم ورأيت بلالا أخذ

وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتدلون ذلك الوضوء من أصابعه شيئا مع يؤمن لم يصيب عنه شيئا أخذ من يده صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عذرة فركها وخرج النبي صلى الله عليه وسلم ٤٠٩ في حله حراما مشرا إلى العذرة بالناس ركعتين ورأيت

وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح الواو أي الماء الذي توشأ به وقد تقدم استدلال المصنف على طهارة الماء المستعمل وباقي ما في مباحثه في أبواب السرة قال شافعه الله تعالى **(قوله باب الصلاة في الطلوع والمغرب والغروب)** يشير بذلك إلى الجواز والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان اماما **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف والحسن هو البصري والجديد شيخ الجهم وسكون الميم بعد هاء الهمزة الله إذا جدد وهو مناسب لآثار ابن عمر إلا أني أنه صلى على الثلج وحكي ابن عمر قول ابن رواحة الأسدي وأبو ذر بنع الميم قال القزاز الجهم محرك الميم هو الثلج نقل ابن التين عن الصحاح الجهم بضم الجيم والميم وسكون الميم أيضا مثل عسر وعسر المكان الصلب المرتفع **(قلت)** وليس ذلك مرادها هنا بل صواب ابن عمر قول وغره الاو لانه المناسب للقطار لا شرا كما هي أن كلامهما قد يكون تحته ما ذكر من البول وغيره والعرض أن إزالة الجاسة يتحصن بما لاقي المصلي أمامه الحائل فلا **(قوله وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد)** وللمسئلي على سقف وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق صالح مولى التوأمة قال صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الامام وصالح فيه ضعف لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد **(قوله حدثنا علي بن عبد الله)** هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وأبو حازم هو ابن دينار **(قوله ما بيني بالناس)** وللكتشي في الناس **(أعلم مني)** أي بذلك **(قوله من أئمت)** يعني الهمزة وسكون المثناة ثم معروف والقابة بالهمزة والموحدة ثم معروف عن عوف المذنية **(قوله علمه فلان مولى فلانة)** اختص في اسم الثعالب المذنية كوركا سياتي في الجمعة وأخرها ما رواه أبو سعد شرف المصطفى عن طريق ابن أبي لهجة عن عمار بن غزبة عن عباس بن سهل عن أبيه قال كان المدينيته بخار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية ونقل ابن التين عن مالك أن البار كان مولى السعد بن عبادة فيصم أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه بما رواه اسم امرأته فكية بنت عبيد بن دليم وهي ابنة عمه ألفت وبايعت فصم أن تكون هي المرادة لكن رواه إسحق بن زاهر في مسنده عن ابن عيينة فقال مولى ليلى يساهمة وأما موقع في الدلائل لا يسمي المديني قلنا عن جهم المستغري أنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاة بالعين المسهلة وبالثلاثة ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال وبنه أرسل إلى علاته امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر وأشيخه وانما هو فلانة انتهى ووقع عند الكرماني قبل اسمها عائشة وأخته صحف المصنف ولود كرمسته في ذلك المكان أولى ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتدلها فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا فذكر الحديث واستاده ضعيف ولوصحاح الحديث على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا لا يتعفف والله أعلم والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح

(٥٢ - فتح الباري ل) ابن حنبل رحمه الله عن هذا الحديث قال غانم أرادت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أعلى من الناس فلا بأس أن يكون الامام أعلى من الناس هذا الحديث



قال فقلت ان سفيان بن عيينة كان يسئل عن هذا كثيرا فلم يسمع منه قال لا  
 محمد بن محمد بن عبد الرحيم  
 قال حدثنا يزيد بن هرون  
 قال أخبرنا جند الطويل  
 عن أنس بن مالك أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سقط  
 عن فرس فجمعت ساقه  
 أو كفه وأتى من نسائه  
 شهرا فجلس في مشربة له  
 درجتها من جذوع قاناه  
 أحصبه يهودونه فعلى بهم  
 بالسواهم قيام فلما سلم قال  
 انما جعل الامام ليؤتم به  
 فاذا كبر فكبروا واذا ركع  
 فاركعوا واذا سجد  
 فاسجدوا وان صلى قائما  
 فساوا قياما ورل لتسع  
 وعشرين فقالوا يا رسول  
 الله انك ألت شهر افقال  
 ان الشهر تسع وعشرون  
 (باب) اذا أصاب ثوب  
 المصلي امرأته اذا سجد  
 • حدثنا مسدد عن خالد  
 قال حدثنا سليمان الشيباني  
 عن عبد الله بن شداد عن  
 ميمونة قالت كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
 وأما سجداه وأما حائض  
 وربما أصابني ثوبه اذا  
 سجد قالت وكان يصلي على  
 الخثرة (باب الصلاة على  
 الحصى) •

بذلك المصنف في حكاية عن شخصه على بن المدني عن أحمد بن حنبل ولا بن دقيق العيد في ذلك  
 بحث قاته قال من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ  
 لا يتناول ولا انفرد الاصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه وقيل دليل على جواز  
 العمل اليسير في الصلاة كما سيأتي في موضعه (قوله قال فقلت) أي قال على لأحمد بن حنبل  
 (قوله فلم يسمع منه قال لا) صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة  
 وقد راجع مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الاسناد من هذا الحديث قول  
 سهل كان المنبر من أثل العلية فقط فبين أن المنى في قوله فلم يسمع منه قال لا جميع الحديث  
 لابعضه والغرض هنا وهو صلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض فلذلك  
 سأل عنه علما وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وفي الحديث  
 جواز الصلاة على الخشب وكذلك الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما أخرج أيضا  
 عن ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن سفيان قال كان يحمل لبنه ليسجد عليها اذا ركب السفينة  
 وعن ابن سيرين نحوه والقول بالجواز هو المعتقد (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ  
 المعروف بصاعقة (قوله عن أنس) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن جند حدثنا أنس  
 (قوله فجمعت) بضم الجيم وكسر المهملة بعد هاشم منجعة والحش الخدش أو أشد منه قليلا  
 (قوله ساقاه أو كفه) شك من الراوي وفي رواية يقرن المفضل عن جند عند الاسماصلي  
 انفكت قدمه وفي رواية الزهري عن أنس في الصبيح فحش شقه الأيمن وهي أثمل مما  
 قبلها (قوله وأتى من نسائه) أي حلف أن لا يدخل عليهن شهرا وليس المراد به الايلاء  
 المتعارفين بين الفقهاء (قوله مشربة) بفتح أوله وسكون المجه وبضم الراء وبجوز قصها هي  
 الغرفة المرتفعة (قوله من جذوع) كذا لاكثر بالتونين بغير اضافة والكتش بهي من جذوع  
 النخل والعرض من هذا الحديث هما لانه صلى الله عليه وسلم في المشربة وهي محمولة من  
 الخشب قاله ابن بطلال وتعب بأنه لا يزم من كون درجتها من خشب أن تكون كلها خشبا  
 فجاء حمل أن يكون العرض منه بيان جواز الصلاة على السطح اذ هي سفوف في الجملة وسيأتي  
 الكلام على بقية قوائمه في أبواب الامامة ان شاء الله تعالى (قوله ما سجد) اذا أصاب  
 ثوب المصلي امرأته اذا سجد أي هل تفسد صلاته أم لا والحديث حال على العصة (قوله عن خالد)  
 هو ابن عبد الله الواسطي وسليمان الشيباني هو أبو إسحق شهير بكتبه وقد تقدم الكلام على  
 هذا الحديث في الطهارة واستدل به ذلك على أن عين الحائض طاهرة وهما على ان ملاقاته بدن  
 الطاهر ومباة لا تفسد الصلاة ولو كان ثوبا خاصة حكمه وفيه اشارة إلى أن العادة اذا  
 كانت عينية قد تضر وفيه ان محاذاة المرأة لا تفسد الصلاة (قوله وكان يصلي على الخثرة) وقد  
 تقدم ضبطها في آخر كتاب الحصى قال ابن بطلال لا خلاف بين فقهاء الامصار في جواز الصلاة  
 عليها الاماروي عن عرب بن عبد العزيز انه كان يوثق بتراب في موضع على الخثرة فيسجد عليه ولعله  
 كان يسجد على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى  
 ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير انه كان يكره الصلاة على شيء من الارض وكذا روى عن غيره  
 ويحتمل ان يجعل على كراهة التزيم والله أعلم (قوله ما سجد) الصلاة على الحصى قال

ابن بطالان كان ما يصلي عليه كبير اقد و طول الرجل فأكثر فاته يقال له حسيرو ولا يقال له خفرة  
 وكل ذلك يصنع من ضعف النخل وما أشبهه **(قوله وصلي جابر الخ)** وصله ابن أبي شيبة من طريق  
 عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله  
 وأناس قدمنا بهم قال وكان امامنا يصلي ثاني السجدة قائما وصلي خلفه قائما ولو شئت لأرقبنا  
 أي لا رسينا يقال أركس السجدة السجدة المملة وأرقبنا إذا وقفنا على الشط **(قوله وقال)**  
 الحسن تصلي قائما لم تشق على أصحابك تدور معها أي مع السفيحة والافتقار أي وإن شق  
 على أصحابك فصل فاعدا وقدرنا أن ترا الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي  
 حوالة عن عاصم الاحول قال سألت الحسن وابن سيرين وعاصم يعني الشعي عن الصلاة  
 في السجدة فكلمهم يقول أن قدر على الخروج فليخرج غير الحسن فانه قال ان لم يؤد أصحابه أي  
 فليصل ويروي ابن أبي شيبة عن حصص عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا وصل  
 في السجدة قائما وقال الحسن لا تشق على أصحابك وفي تاريخ البصري عن طريق هشام قال  
 سمعت الحسن يقول دعى السجدة كما تدور إذا صليت قال ابن المنور وجه ادخال الصلاة في  
 السجدة في باب الصلاة على الحصر أي ما اشتركا في أن الصلاة عليهم صلاة على غير الأرض مثلا  
 فيحصل تخيل أن مباشرة الأرض شرط لقوله في الحديث المشهور يعني الذي أخرج به أبو داود  
 وغيره وثرب وجهك انتهى وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك وأشار البصري إلى خلاف أبي  
 حنيفة في تجوز الصلاة في السجدة فاعدا مع القدرة على القيام وفي هذا الأثر حواز ركوب  
 البصر **(قوله عن اسحق بن أبي طلبة)** كذا للكشيميني والجوي والباقرين اسحق بن عبد الله بن أبي  
 طلبة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة هي بضم الميم تصغر ومليكة والضم في جدته يعود على  
 اسحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصححه النووي وجرم ابن معدوان بن معدو اب  
 الحصار بأنها جدته أنس والده أمه أم سليم وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه  
 وكلام عبد الغني في العمدة وهو ظاهر السباق ويؤيده ما روينا في فوائدهم الراقيين لا في الشيخ  
 من طريق القاسم بن يحيى المقدسي عن عبيد الله بن عمر عن اسحق بن أبي طلبة عن أنس قال  
 أرسلني جدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها مليكة فجاءتنا خضرت الصلاة الحديث وقال  
 ابن سعد في الطبقات أم سليم فت لحان فساق نسبها إلى عدي بن الصار قال وهي الغصماء يقال  
 الرميضاء ويقال اسمها سيلة ويقال أشعة أي بالنون والقامص مفرقة ويقال رمية أو اسمها مليكة  
 بنت مالك بن عدي فساق نسبها إلى مالك بن النجار ثم قال تزوجها أي أم سليم مالك بن النضر  
 فوائده أنس بن مالك ثم خلف عليها أبو طلبة فوائده عبد الله بن أبي عمير (قلت) وعبد الله هو والد  
 اسحق راوي هذا الحديث عن عمه أخى أي لأمه أنس بن مالك ومقتضى كلام من أعاد الضمير  
 في جدته إلى اسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عينة عن  
 اسحق بن أبي طلبة عن أنس قال صفقت أنا وشيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي أم  
 سليم خلفنا هكذا أخرجه المصنف كما سبق في أبواب الصفوف والقصة واحدة طوله لها مال  
 واختصرها سفيان ويحفل تعددها فلا يخالف ما تقدم وكون مليكة جدته أنس لا يتق كونها  
 جدته اسحق لما بيناه لكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في أن مليكة اسم أم

وصلي جابر بن عبد الله وأبو  
 سعد في السجدة قائما وقال  
 الحسن تصلي قائما لم  
 تشق على أصحابك تدور  
 معها ولا فتقاردا وحدثنا  
 عبد الله قال أخبرنا مالك عن  
 اسحق بن أبي طلبة عن أنس  
 ابن مالك أن جدته مليكة

سلم نفسها والله أعلم **(قوله لطعام)** أى لأجل طعامه وهو مشعر بأن محبته كان لذلك لاصلى بهم ليأخذوا مكان صلاته صلى لهم كما في قصة عتيان بن مالك الأصبهاني وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهما بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما بما يصل ما دعى لأجله **(قوله ثم قال قوموا)** استبدل بعلى ترك الوضوء بمحسنت النار لكونه صلى بعد الطعام وفيه نظر لما رواه الذرقي في غرائب مالك عن البخوي عن عبيد الله بن عون عن مالك بن أنس وقطعة صنعت لمكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاكل منه وأما بعد ثم دعا بوضوء فتوضأ الحديث **(قوله فلا صلى لكم)** كذا في روايتنا بكسر اللام وفتح اليا وفي رواية الاصل يحدف اليا قال ابن مالك روى يحدف اليا وثبوتهما مفتوحة وسأكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت اليا مفتوحة لأم كي والفعل بعدها منصوب بان مضرة واللام ومعصوما خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقاموا لكم لكونكم يحدفون مذهب الاختصاص ان تكون الفاء زائدة واللام معلقة بقوموا وعند سكون اليا يحتمل ان تكون اللام أيضا لام كي وسكنت اليا تحذف أو لام الامر وثبتت اليا في الجزم اجراء الفعل مجرى الصحيح كقراءة قبل ان يمتن يتق ويصبر وعذ حذف اليا اللام لام الامر وأمر التسليم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى ولنجعل خطاياكم قال ويجوز فتح اللام ثم ذكر نوحيه وفيه تغيير بحث اختصره لان الرواية لم تدرج وقيل ان في رواية الكشي في فاصل يحدف اللام وليس هو فيلوقف عليه من النسخ العصب حتى ابن قرقول عن بعض الروايات فتصل بالنون وكسر اللام والجزم واللام على هذا اللام الأمر وكسر الفة معروفة **(قوله لكم)** أى لأجلكم قال السهلي الأمر هنا مجيئاً انبهر وهو كقوله تعالى فلنبدله الرحمن مداً ويحتمل أن يكون أمر الهم بالانتماء لكنه أضافه الى نفسه لارتباط فعلهم بفعله **(قوله لمن طول ما لبس)** فيه ان الاقتراش يعنى لبسا وقد استدل بعلى منع اقتراش الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير ولا يدعى ذلك ان من حلق لا لبس حريرا فإنه لا يبحث بالاقتراش لان الايمان مبناها على العرف **(قوله فنخضه)** يحتمل أن يكون النخض تلين الحصاراً وتلطيفه وتطهيره ولا يصح الجزم بالآخر بل المتبادر غيره لان الأصل الطهارة **(قوله وصفقت أنا واليتيم)** كذا اللاكثير والمستقلى والنجوى فصفت واليتيم بغير أنا كبداً الاول أفصح ويجوز في التيمم الرفع والنصب قال صاحب العمدة التيمم هو ضمة جد حسين بن عبد الله بن ضمرة قال ابن الحذاك كذا أسماء عبد الملك بن حبيب ولم يذكر غيره وأظنه جمعه من حسين بن عبد الله ومن غيره من أهل المدينة قال وضمة هو ابن أبي ضمرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في اسم أبي ضمرة فقيل روح وقيل غيره ذلك انتهى وروى بعض الشراح فقال اسم التيمم ضمرة وقيل روح فكانه انتقل ذهنه من اختلاف في اسم أبيه اليه وسما في باب المرأة وحدها تكون صفداً كمن قال ان اسمه سليم وبيان وجهه في ذلك ان شاء الله تعالى ويزم البخاري بان اسم أبي ضمرة سعد الجبيري ويقال سعيد ونسبه ابن حبان لبنا **(قوله والجوز)** هي ملكة المد كورثاً ولا **(قوله ثم انصرف)** أى الى بيته وأمن الصلاة في هذا الحديث من القوائد اجابة الدعوة ولو لم تكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث قوموا القسوة والاكل من طعام الدعوة وصلاة النافلة جماعة

دع رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فأكمل منه ثم قال قوموا فلا صلى لكم قال أنس فقمت الى حصوننا فداست وكن طول ما لبس فخضه بجمه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وشفقت أنا واليتيم وراهم واليهو من ورائنا فصى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف

في البيوت وكان صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمساهدة لاجل المرأة فأنقذ  
 يحنى عليها بعض التفاصيل ليعلم موقفها وقه تنظف مكان المصلى وقيام الصبي مع الرجل صفا  
 وقآخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صفوا وحدها إذا لم يكن معها امرأه غيرها واستدل  
 به على جواز صلاة المفرد خلف الصف وحده ولا جوفه لذلك وفيه الاقتصاد في نافلة النهار على  
 ركعتين خلافا لمن اشتراط أربعين أو ثمانين في ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى وفيه صحة صلاة  
 الصبي المميز وضوئها وإن عمل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة  
 كالتعليم بل يمكن أن يقال هو الأفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وسلم (تنبيهان) (١) الأول  
 أو رد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الخفي وتعب عاروا أم انس بن سيرين عن انس بن مالك أنه  
 لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الخفي الا مرة واحدة في دار الانصاري الخضم الذي دعاه ليصلي  
 في بيتنا أخرجه المصنف كما ساقى وأجاب صاحب القس بأن مالك لا يرى كونه الوقت الذي  
 وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الخفي فله عليه وإن أنسلم يطلع على أنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يترك الصلاة صلاة الخفي (الثاني) (٢) النكتة في ترجمة الباب الإشارة الى ما رواه ابن  
 أبي شيبة وغيره من طريق شرح بن حنفى أنه سأل عائشة أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على  
 الخضر والله يقول وجعلناهم للكاقرين حصيرا فقلت لم يكن يصلي على الخضر فكيف كان ثبت  
 عندها المصنف أو أنه شاذ امر دود المعارضة ما هو أقوى منه حديث الباب بل ساقى عنه من  
 طريق أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حصير يسطه ويصلي عليه وفي مسلم  
 من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصير (قوله ما) (٣)  
 الصلاة على الخمر) تقدم الكلام عليها قريبا وان ضبطها تقدم في آخر الحفظ وكنائه  
 أفرد ما ترجمه ليكون شعبا الى الوليد حده بالحد في مختصرا والله أعلم (قوله ما) (٤)  
 الصلاة على الفراش) أي سواء كان نام عليه مع امرأته أم لا وكانه يشترى الحديث الذي  
 رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لفنا وكانه أيضا لم يثبت عنده أو أنه شاذ امر دودا وقد  
 بين أبو داود اعلمه (قوله وصلى انس) وصلها بن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك  
 عن عبد قال كان انس يصلي على فراشه (قوله وقال انس كان يصلي) كذا لا كرو سقط انس من  
 رواية الاصيلي فاهم انه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كساقى في موصولا  
 في الباب الذي بعده مجمعا ما رواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا وساقا ثم وأشار  
 الضاري بالترجمة الى ما أخرجه ابن أبي شيبة وسند صحيح عن ابراهيم النخعي عن الأسود عماره  
 أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنفس والفراء والمسوح وأخرج حص جمع من الصحابة  
 والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا يرى بأسا بالقيام عليها إذا كان يضع وجهه ويديه على الأرض  
 (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس والاسناد كماه مدنيون (قوله كنت) أنا بن يدي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلا في قبته أي في مكان جود مودين ذلك من الرواية التي  
 بعده (قوله فقبضت رجل) كذا بالنسبة للا كرو كذا في قوله باسطهما للستى والحوى  
 رجل بالافراد وكذا باسطها وقد استدل بقوله لا غزى على أن لس المرأة لا تقض الوضوء عقب  
 باحتمال الحائل أو بانصوبيه على أن المرأة لا تقطع الصلاة وساقى مع بقية مباحته في أبواب

(باب الصلاة على الخمر) (١)  
 حدثنا أبو الوليد قال حدثنا  
 شعبة قال حدثنا سليمان  
 الشيباني عن عبد الله  
 ابن شددان عن عموه قالت  
 كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يصلي على الخمر (باب  
 الصلاة على الفراش) (٢)  
 وصلى انس على فراشه  
 وقال انس كنا نصل  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيصعد أحدها على نوبه  
 (٣) حدثنا اسمعيل قال  
 حدثني مالك عن أبي النضر  
 مولى عمر بن عبيد الله عن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن عن  
 عائشة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنها قالت كنت  
 أمام بين يدي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ورجلاي  
 في قبته فإذا صعد غزى  
 فقبضت رجلى فإذا قام  
 يسطعها قالت والبيوت  
 يومئذ ليس فيها مصابيح  
 (٤) حدثنا يحيى بن بكير قال  
 حدثنا الليث عن فضيل عن  
 ابن شهاب قال أخبرني  
 عروة أن عائشة أخبرته أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان يصلي وحى بينه  
 وبين القبلة على فراش الله

الستر ان شاء الله تعالى وقولها والسيوت يومئذ ليس فيها مصابيح كأنها أرادت به الاعتذار عن قومها على تلك الصفة قال ابن بطال وفيه اشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصحبون ومناسبة هذا الحديث للترجمتين قولها كنت أيام وقد صرحت في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على فراش أهله **(قوله)** اعترض الحجازة منصوب بأنه مقول مطلق يعامل مقدراً ومعى معترضة اعترضاً كاعترض الحجازة والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه الى جهة شماله كما تكون الحجازة بين يدي المصلي عليها **(قوله)** عن يزيد هو ابن أبي حبيب وعزاله هو ابن مالك وعروة هو ابن الزبير والثلاثة من التابعين وصورة ساقه هذا الأرسال لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها والنسبة في إيرادها أن فيه تقيد الفراش بكونه الذي سامان عليه كما تضمنت الإشارة إليه أول الباب بخلاف الرواية التي قبلها فإن قولها فراش أهله أعم من أن يكون هو الذي ناما عليه أو غيره وفيه أن الصلاة في السائم لا تذكر وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك وهي محمولة أن ثبت على ما إذا حصل شغل الفكر به **(قوله)** ما السجود على الثوب في شدة الحر التقيد بشدة الحر المصاحفة على لفظ الحديث والأفوه في البرد كذلك بل المائل بالجواز لا بقيد الحاجة **(قوله)** وقال الحسن كان القوم أي العصاة كالمسي في بيته **(قوله)** والقلسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل ياء متناقضتين تحت وقد تبدل ألفا وفتح السين فيقال قلنسوة وقد تحذف النون من هذه بعدها ما أتيت غشاً مبطن بستره الرأس قاله القزافي شرح الصنيع وقال ابن هشام هي التي يقال لها العمامة الشائسة وفي الحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمامة وتسمى من الشمس والمطر كأنها عند رأس الرئيس **(قوله)** ويدها أي يد كل واحد منهم وكأنه أراد تغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلسوة معاً لكن في كل حالة كان يسجد ويدها في كل وقوع في رواية الكشي في ويدها في كل وهو منصوب بفعل مقدراً أي ويجعل يديه وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون وأيديهم في شامهم ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعباءته وهكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق هشام **(قوله)** حدثنا غالب القطان ولا ذكر حديثي بالافراد والاسناد كله بصريون **(قوله)** طرف الثوب ويسلم بسط ثوبه وللمصنف في أبواب العمل في الصلاة وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب سجدة على ثيابا اتقاء الحر والثوب في الأصل يطلق على غير الخط وقد يطلق على الخط مجازاً وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الأرض لا اتقاء حرّاً وكذا غيرها وفيه إشارة الى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه لا علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة أو استدلاله على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحده الشافعي على الثوب المفصل انتهى وأيد البيهقي هذا الخبر بغيره إلا ما عاب على من هذا الوجه بلفظ فأخذ أحدنا الحصى في يده فإذا برد وجهه وسجد عليه قال فلو جاز السجود على شيء متصل لما احتاجوا الى تبريد الحصى مع طول الأرض فيه وتعقب باحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها

اعترض الحجازة حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد عن عراك عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وعائشة معترضة يسو بين القفلة على الفراش الذي سامان عليه **(باب السجود على الثوب في شدة الحر)** وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلسوة ويدها في كل حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا بشر بن المفضل قال حدثنا غالب القطان عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب بين شدة الحر في مكان السجود

مع بقا صيته له . وقال ابن دقيق العبد يحتاج من استدله على الجواز إلى أمرين أحدهما أن  
لفظ ثوبه دال على المتصل به أمام حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط يعني كافي رواية  
مسلم وأما من خارج اللفظ وهو قوله التياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الأمر  
الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناولا للحمل النزاع وهو أن يكون محايضاً لغيره المصلحة وليس  
في الحديث ما يدل عليه ولقد علموه مجواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها  
لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازمة لتقوية العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظاهر  
في قول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد كإسباقي في المواقيت يعارضه في قول  
الإبراد رخصة فلا إشكال ومن قال سنة فأما أن يقول التقديم المذكور رخصة وأما أن يقول  
منسوخ بالأمر بالإبراد وأحسن منهما أن يقال إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيصاحب إلى  
السجود على التراب وإلى تبريد الحصى لأنه قد يستقر حره بعد الإبراد **فكون** فائدة الإبراد  
وجود ظلي يعني نفسه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن  
دقيق العبد وهو أن دعوى تعارض الحديث وفيه أن قول المصنفين كالتفصيل كذا من  
قبيل المرفوع لاتفق الشيعين على تحريم هذا الحديث في جميع ما لم ومعلم المصنفين لكن  
قد يقال أن في هذا زيادة على مجرد الصفة لكونه في الصلاة تخلف صلى الله عليه وسلم وقد  
كان يرى فيها من خلقه كجاري من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لأن مجرد  
صفة كالتفصيل **(قوله باب الصلاة في النعال)** بكسر النون جمع نعل وهي معرفة  
ومناسبتها لما قبله من جهة جواز تقطيعه بعض أعضاء السجود **(قوله يصلي في نعليه)** قال ابن  
بطال هو محمول على ما ذكره في حاشيته ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العبد لأن  
المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو أن كان من ملابس الزينة إلا  
أن ملاسته الأرض التي تكثرت فيها التماسات قد تقصر عن هذه الرتبة وإذا تعارضت مراعاة  
مصلحة التصنيع ومراعاة إزالة التماسات قدمت الثانية لأنهم باب دفع المفساد والآخر من باب  
جلب المصالح قال الآن يرد دليل بالحق بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا الظن **(قلت)** قد  
روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً قال قال اليهود فأنهم لا يملكون في فعالهم  
ولا أخفافهم فيكون استحباب ذلك من جهة قصد الخفافة المذكور وتورده في كون الصلاة  
في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً ورده ابن عدي في الكامل  
وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والقبلي من حديث أنس **(قوله باب**  
**الصلاة في الخفاف)** يجهل أنه أراد الأشرار بإبراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس  
المذكور لجمعه بين الأمرين **(قوله سمعت أبا هريرة)** هو النص وفي الإسناد ثلاثة من التابعين  
كوفيتون أبا هريرة وشعبة والراوي عنه **(قوله ثم قام صلى)** ظاهر في أنه صلى في خفيه لا ملونزعهما  
بعد المسح لوجوب غسل رجله ولوغسلهما بالقل **(قوله فسل)** ولطبراني عن طريق جعفر بن  
الحرث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور ولهم من طريق زائدة عن الأعمش  
فجاب عليه ذلك رجل من القوم **(قوله قال أبا هريرة فكان يجهيهم)** زاده سلم من طريق أبي معاوية  
عن الأعمش كان يجهيهم هذا الحديث وس طريق عيسى بن يوسف عنه فكان أصحاب عبد الله

• (باب الصلاة في النعال)

• حدثنا آدم بن أبي إمام قال

• حدثنا شعبة قال أخبرنا أبو

• مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي

• قال سألت أنس بن مالك

• أكان النبي صلى الله عليه

• وسلم يصلي في نعليه قال نعم

• (باب الصلاة في الخفاف)

• حدثنا آدم قال حدثنا

• شعبة عن الأعمش قال

• سمعت أبا هريرة يحدث عن

• همام بن الحرث قال رأيت

• جابر بن عبد الله قال ثم

• فوضوا مسح على خفيه ثم

• قام فصلى فسل فقال رأيت

• النبي صلى الله عليه وسلم

• صنع مثل هذا قال أبا هريرة

• فكان يجهيهم لأن جابر كان

ابن مسعود يجههم (قوله من آخر من أسلم) ولمسلم لأن أسلم جري كان بعد نزول المسئلة ولا ي  
 داود من طريق أبي ذرعة عن عمرو بن جري في هذه القصة قالوا إنما كان ذلك أي مسح التي  
 صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المسئلة فقال جري ما أسلمت إلا بعد نزول المسئلة وعند  
 الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جري أن ذلك كان في حجة الوداع وروى الترمذي من طريق  
 شهر بن حوشب قال رأيت جري بن عبد الله فذكر نحوه حديث الباب قال فقلت له أقبل المسئلة  
 أم بعدها قال ما أسلمت إلا بعد المسئلة قال الترمذي هذا حديث مقسّر لأن بعض من أنكر المسح  
 على الخفين تأول أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي  
 في المسئلة فيكون منسوخاً فذكر جري في حديثه أنه رأى مسح بعد نزول المسئلة فكان أصحاب  
 ابن مسعود يجههم حديث جري لأن فيه ردّاً على أصحاب التأويل المذكور وذكر بعض المحققين  
 أن أحاديث القراءتين في آية الوضوء هي قرأة التلخيص فالعلى المسح على الخفين وقد تقدمت  
 سائر ما حثته في كتاب الوضوء (قوله حدثنا إسحق بن نصر) هو إسحق بن إبراهيم بن نصر نسب  
 إلى جده والاسناد كله كوفيون غيره وفيه أيضاً ثلاثة من التابعين الأعمش وشيعة مسلم وهو أبو  
 الغضى ومسروق ووردوا في أن السجدة هو أبو الغضى أو البطين قصور وقد جرم  
 الحفاظ بأنه أبو الغضى وقد تقدم الكلام على فوائده حديث المعرفة حيث أورده المصنف تأماً  
 في كتاب الوضوء (قوله ما) إذا لم يتم السجود كذا وقع عندنا أكثر الروايات هذه  
 الترجمة وحديث حذيفة في الترجمة التي بعده وأحدث ابن بجة فيها موصولاً ومعلقاً  
 ووقعتا عندنا الأصل قبل باب الصلاة في التعال ولم يقع عندنا المسئلة شيء من ذلك وهو الصواب  
 لأن جميع ذلك ساقط في مكانه اللائق به وهو أبواب صفة الصلاة ولولا أنه ليس من عادة المصنف  
 إعادة الترجمة وحديثهما لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة  
 إلى أن من تركه شرطاً لأصعب صلاته كمن ترك ركناً ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن المجافاة  
 في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطلة للصلاة في الجملة إعادة هاتين الترجمتين  
 هنا في أبواب السجود لاجل فيمعه على النسخ بلبيل سلامة رواية المسئلة من ذلك وهو  
 أحفظهم (قوله ما) يندى ضيعه الخ) تقدم القول فيه قبل كثرى (خاتمة) (قوله ما)  
 استقلت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على  
 تسع وثلاثين حديثاً فان أضفت إليها حديثي الترجمتين المذكورين صارت أحداً وأربعين  
 حديثاً المكررها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً وفيها من الملقطات أربعة عشر حديثاً وإن  
 أضفت إليها الملققة في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً وعشرة منها وأحد عشر مكررة  
 وأربعة لا توجد في الأملقة وهي حديث حلبين الأكويزه ولويسة وأحد عشر من عباس  
 وجردوا بن جحش في القنطرة فقهه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في  
 قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخالفة طرفي الثوب وفيه من الآثار  
 الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلقة إلا أن ابن عمر إذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم فإنه  
 موصول

(قوله ما) استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد

من آخر من أسلم حدثنا  
 إسحق بن نصر قال حدثنا  
 أبو أسامة عن الأعمش عن  
 مسلم عن مسروق عن المغيرة  
 ابن شعبه قال وضأت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فمسح على  
 خفيه وصلى (باب إذا  
 لم يتم السجود) أخبرنا  
 الصلت بن محمد أخبرنا مهدي  
 عن واصل عن أبي وائل عن  
 حذيفة أنه رأى رجلاً لا يتم  
 ركوعه ولا سجوده فلما  
 قضى صلاته قال له حذيفة  
 ما صليت قال وأحسبه  
 قال لم تمت مت على غير سنة  
 محمد صلى الله عليه وسلم  
 (باب يندى ضيعه  
 ويحافى في السجود) أخبرنا  
 يحيى بن بكير قال حدثنا  
 بكر بن مضر عن جعفر بن  
 ابن هرم عن عبد الله بن  
 حالك بن بجة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان إذا  
 صلى فريخ بين يديه حتى  
 يبدو ياضاً عليه وقال  
 اللث حدثني جعفر بن  
 ربيعة نحوه

«باب فضل استقبال القبلة» ٤١٧ يستقبل باطراف وجهه القبلة قاله

أوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً عن ابن عباس قال حدثنا ابن المهدى قال حدثنا منصور بن سعد عن ميمون بن سنان عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكمل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته حديثاً عن ابن المبارك عن عبد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا هو صلاوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرم علينا دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال ابن أبي هريرة أخبرنا يحيى قال حدثنا حميد قال حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحرث قال حدثنا حميد قال سألت ميمون بن سنان عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكمل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته

**باب فضل استقبال القبلة** يستقبل باطراف وجهه القبلة قاله أبو جريد يعني الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني في حقة صلاته كما سياتي بعد موصولاً من حديثه والمراد باطراف وجهه رؤس أصابعها وأرأيد كرهنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء **(قوله)** حدثنا عمرو بن عباس بالوجهة ثم الممثلة وميمون بن سنان بكسر الميملة وتضعف التصانيف ثم هامة بن عوف بن عمرو بن ميمون وهو فاسي معرب عنه الأسد وقيل عربي **(قوله)** ذمة الله أي أمانته وصحته **(قوله)** فلا تخفروا بالضم من الرباعي أي لا تعدوا يقال أخفرت إذا خدرت وخفرت إذا جئت يقال إن الهمة في أخفرت للأزلة أي تركت حاجته **(قوله)** فلا تخفروا الله في ذمته أي ولا رسوله وحذف دلالة الساق عليه ولا استلزام المذكور الخدوف وقد أخذت فهو ممن ذهب إلى قتل تاريخ الصلاة له موضع غير هذا وفي الحديث تعظيم شأن القبلة وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتبني به هو الألف داخل في الصلاة لكونه من شروطها وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما يظهر منه خلاف ذلك **(قوله)** حدثنا نعيم هو ابن جاد أنزلنا في رواية جادين شاكر عن الصاري قال نعيم بن جاد في رواية كريمة والأصلي قال ابن المبارك بقدره بغيره وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولاً في سنن الدارقطني وتابعه جادين موسى وسعد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك **(قوله)** حتى تقولوا لا اله الا الله اقتصر عليها ولم يذكر الزكاة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وزيد السورة كلها وقيل أول الحديث ورد في حق من عهد التوحيد فإذا أقر به صار كل واحد من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيعان بما جاء به الرسول فلهذا عطف الأفعال المذكورة عليه فقال وصلوا صلاتنا إلى آخره والصلاة الشريعة مستعينة للشهادة بالرسالة وحكمة الاقتصاري ما ذكر من الأفعال أن من قرب التوحيد من أهل الكتاب وإن صلاوا واستقبلوا وذبحوا الصلوات كانهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ومهمهم يذبح لغداً والله ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ولهذا قال في الرواية الأخرى وأكل ذبيحتنا والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم بخلاف غير ذلك من أمور الدين **(قوله)** فقد حرمت بفتح أوله وضم الراء أوله في شيء من الروايات بالتشديد وقد تقدمت سائر ما بحثه في باب فان تابوا وأقاموا الصلاة من كتاب الإيعان **(قوله)** وقال علي بن عبد الله هو ابن المديني وقائمة أيراد هذا الاستناد تقوية رواية ميمون بن سنان بالجملة **(قوله)** وما يجزم بالتشديد هو معطوف على شيء مخدوف كأنه سأل عن شيء قبل هذا عن هذا وألوا واستأنفوا فوسقت من رواية الأصلي وكريمة ولمالم يكن في قول حميد سأل ميمون أنسا التصريح بكونه حاضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصرح حميد بأن سألهم ثلاثين أنه دلّسه ولتصرّحه أيضاً بالرفع وإن كان لا لآخرى حكمة وقدروا بطريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيعان لمحمد بن نصر ولا بن منده وغيرهما من طريق ابن أبي هريرة المذكور وأعل الإيعان على طريق حميد المذكور فقال الحديث حديث ميمون وحميد انما جمعته واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد بن ميمون قال سألت أنسا قال حديث يحيى بن أيوب لا يخرج به يعني في التصريح بالتحديث قال لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يرونه **(قلت)**



هذا التعليق مردود ولو فتح هذا الباب لم يوفق برواية من ادلس أصلاً ولو صرح بالسماع والعمل على خلافه وروايته ماذ لا دليل فيها على ان جسد المسيح من أنس لأنه لا مانع ان يسعه من أنس ثم يستثبت فيمين ميمون لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك فكان حقيقاً بصبطه فكان جسد تارة يحدثه عن أنس لأجل العلو وتارة عن ميمون لكونه بنته فيه وقد بدت عادة جسد هذا يقول حديثاً أنس وثبت فيه ثابت وكذا وقع لغير جسد **(قوله يا)** قبله أهل المدينة أهل الشام والمشرق نقل عياض ان رواية الا كقرض قاف المشرق فيكون معطوفاً على بابو ويحتاج الى تقدير محذوف والذي في روايةنا تخلف ووجه السهلي برواية الصمبان الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبلة مخالفاً لحكم المدينة بخلاف الشام فاصوفاً وأجاب ابن رشد بان المراد بيان حكم القبلة من حيث هو صوفاً وافقت البلاد أم اختلفت **(قوله ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة)** هذه جملة مستأنفة من تفقه المصنف وقد نوذع في ذلك لأنه يحصل الامر في قوله شرقاً وغرباً على عموماً وانما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ويطبق بهم من كان على مثل منهم عن اذا استقبل المشرق والمغرب لم يستقبل القبلة ولم يستبرها المامن كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه وهذا معقول لا يحتاج مثله على البتة في فنيين تأويل كلامه بان يكون مراد ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة أي لاهل المدينة والشام ولعل هذا هو السرفي تخصصه المذنبو الشام بالذكور وقال ابن بطال لبيذكر العتاري مغرب الارض استكنه بذكر المشرق اذا العلة مشتركة ولان المشرق أكثر الارض المعمورة ولان بلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قبله انتهى **(قوله وعن الزهري)** يعني بالاسناد المذكور والمراد ان سفيان حدث به عليهما زين حمرة صرح بتصديت الزهري به وفيه عن عطاء مومي فإني بالنعنة عن الزهري ويتصرح عطاء السماع وادعى بعضهم ان الرواية الثانية معلقة وليس كذلك هي ما قرره وقال الكرماني قال في الاقل عن أبي أيوب ان النبي صلى الله عليه وسلم في الثاني سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان الثاني أقوى لان السماع أقوى من النعنة والنعنة أقوى من ان لكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال وعن الزهري انتهى وفي دعواه ضعف ان النسبة الى عن نظر فكأنه قد في ذلك نقل ابن الصلاح عن أحد ويعقوب بن شبة وقدين شيناني ترجمته منظومته وهم ابن الصلاح في ذلك وان حكمهما واحداً لانه سستق من التعبير ان ما اذا أضاف اليها صفة ما أدركها الراوي وأما جرمه بكون السند الثاني معلقاً فهو بحسب الطاهر والاعمله على ما قلته يمكن وقدروها في مسند ابن زهريه قال حدثنا سفيان فذكر مثل سابقها صواباً فاعل هذا فلا ضعف فيه أصلاً وانه أعلم وقد تقدمت قوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة **(قوله يا)** قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وقع في روايةنا واتخذوا كسر الخاء على الامر وهي احدى القراءتين والاخرى بالفتح على الخبر والامر دال على الوجوب لكن انفتد الاجماع على جواز الصلاة الى جميع جهات الكعبة فقل على عدم التخصيص وهذا بناء على ان المراد بمقام إبراهيم اطراف التي فيه أثرت قدمه وهو موجود الى الآن وقال مجاهد المراد بمقام إبراهيم الحرم كله والاول أصح وقد ثبت دلسه عند مسلم من حديث حابر وسأقي

وإياي قبله أهل المدينة وأهل  
الشلم والمشرق) • ليس  
في المشرق ولا في المغرب  
قبله تقول النبي صلى الله  
عليه وسلم لا تسبقوا القبلة  
مضاً قط وأبول ولكن شرفوا  
أعزوا • حدثنا علي بن  
عبد الله قال حدثنا سفيان  
قال حدثنا الزهري عن  
عطاء بن ريد عن أبي أيوب  
الانصاري أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا كنتم  
العاطف فلا تسبقوا القبلة  
لا تستدبروها ولكن شرفوا  
وغزو قال أبو أيوب فقدمنا  
لشام فوجدناهم أحض  
بنت قبل القبلة فنصرف  
ويفتقر الله تعالى وعن  
الزهري عن عطاء قال سمعت  
أبا أيوب عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مثله • (باب) •  
قوله تعالى واتخذوا من  
مقام إبراهيم صلى • حدثنا  
الحديث قال حدثنا سفيان  
قال حدثنا عمر بن دينار قال  
سألت ابن عمر عن رجل

عند المصنف أيضا **(قوله صلى)** أي قبله **قوله الحسن البصري** وغیره وبه يتم الاستدلال وقال بجاهد أي مدعى عنده ولا يصح جعله على مكال الصلاة لأنه لا يصل إلى قبله عنده ويرجع قول الحسن بأنه جابر على المعنى المشرعى واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاته صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة فلو عين باستقبال المقام لم يحتج بذلك لأنه كان حينئذ غير مستقبه وهذا هو السرى أبا حدث ابن عمر عن بلال في هذا الباب وقدرى الأزرق في أخبار مكة بأسانيد صحيحة أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في اللوضع الذي هو فيه الآن حتى جاسم في خلافة عمر فاحتله حتى وجدنا سفل مكة فاقى به فربط إلى استار الكعبة حتى قدم عمر فاستنبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول فاعاده إليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن **(قوله طاف بالبيت المعمرة)** كذا لا كثر والمستل والمجوى طاف بالبيت المعمرة بحدف اللام من قوله المعمرة ولا يمن تقدرها بصم الكلام **(قوله آياتي)** أمر الله أي هل حل من امره حتى يجوز له الجمع وغيره من محرمات الاحرام ونخص آياتان المرأتان كراهة أعظم المحرمات في الاحرام وأجلهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما في أمر المناكح لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم وأجلهم جابر بصريح النبي عليه أكثر التفاهة وسألت عنه ابن عباس فأجاب بالعقر الصل بعد الطواف وقبل السعي وسأني بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى والمناسك التي ترجع من هذا الحديث لقوله صلى خلف المقام ركعتين وقد يشر بحمل الأمر في قوله وقد اتخذوا على تخصيص ذلك بركعتي الطواف وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سأني في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى **(قوله عن سيف)** هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المكي **(قوله أي ابن عمر)** لما قبل على اسم الذي أخبر بذلك **(قوله وأجد بعد قولة فاقبلت)** وكان المناسب للسياق أن يقول ووجدت وكأنه عدل عن المسمى إلى المضارع استحضار تلك الصورة حتى كأن المخاطب يشاهدها **(قوله فأتاها ابن الباقين)** أي المصر اعز وجهه الكرماني فهو يرأى على حقيقة التنبيه وقال أراد بالباب الثاني الباب الذي لم تقصصه قرئش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان أو كان أخبار الراوي بذلك بعد أن قصها ابن الزبير وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالا في وسط الكعبة وفيه بعد وفي رواية المجوى بين الناس ثوبن وسين مهملة وهي أوضع **(قوله قال ثم ركعتين)** أي صلى ركعتين وقد امتشكل الإصحاح وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال ونسبت أن أسأله على كمي قال قل على أنه أخبره بالكعبة وهي تعبسن الموقف في الكعبة ولم يتجر بها الكعبة ونسب هو أن يسأله عنها الجواب عن ذلك أن يقال يحتمل أن ابن عمر اعتقد قولة في هذه الرواية ركعتين على القدر المتصوره وذلك أن بلالا ثبت أنه صلى ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تنقل في النهار يقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقوعهما بالمعرف بالاستقرار من عادة فعله هذا فقوله ركعتين من كلام ابن عمر لامن كلام بلال وقد وجد ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتابه عن طريق ابن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبلني بلال فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهنا فاشأرا بيده أي صلى ركعتين

طاف بالبيت المعمرة ولم يطف بين الصفا والمروة آياتي أمر الله فقال قدم النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وسألنا جابر بن عبد الله فقال لا يقرئها حتى يطوف بين الصفا والمروة حدثنا شمس قد قال حدثنا يحيى عن سيف قال سمعت بجاهدا قال أي ابن عمر فقيل له هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فقال ابن عمر فاقبلت والتي صلى الله عليه وسلم قد خرج وأجد بلالا فأتاها بين البابين فسالت بلالا فقلت أصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين بين السارين اللتين على يساره إذا دخلت ثم خرج فعلى

بالسبابة والوسطى فعلى هذا فحصل قوله نسبت ان أسأله كم صلى على أنه لم يسأله لفظاً ولم يجبه  
لفظاً وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بلفظه وأما قوله في الرواية الأخرى ونسبت  
ان أسأله كم صلى فيصل على ان مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولاً وأما قول بعض  
المتأخرين يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر بن الخطاب قال لا تأثم بركعة مرة أخرى فسأله فنهى فنهى  
من وجهين أحدهما ان الذي يظهر ان القصة وهي سؤال ابن عمر عن صلاة في الكعبة لم تعدد  
لأنه أتى في السؤال بالفاء المعقبة في الروايتين معاً فقال في هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالا  
وقال في الأخرى مبدت فسألت بلالا فدل على ان السؤال عن ذلك كان واحداً في وقت واحد  
فإنه ما نراوى قول ابن عمر ونسبت هو نافع مولاهو بعد مع طول ملازمته له الى وقت موته ان  
يسمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكراً مسلماً والله أعلم وأما ما نقله صاخر ان قوله  
ركعتين غلط من يحيى بن سعيد القطان لان ابن عمر قد قال نسبت ان أسأله كم صلى قال وإنما دخل  
الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد فهو كلام مردود والمغلط هو الغلط فانه ذكر الركعتين  
قبل وبعد فلم يجر من موضع الى موضع ولم يتقدم يحيى بن سعيد ذلك حتى يغلط فقد تابعه أبو نعيم  
عند البصري والنسائي وأبو عاصم عند ابن خزيمة وعمر بن علي عند الاسماعيلي وعبد الله بن غير  
عبد أحمد عنه كلهم عن يحيى بن سعيد ولم يتقدمه سفيان أيضاً فقد تابعه عليه حبيب بن مجاهد عند  
أحمد ولم يتقدمه مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي وعمر بن  
ديناور عند أحمد أيضاً باختصار ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوي  
ومن حديث أبي هريرة عند الزوار ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فخرجت سالت  
من كان معه فقالوا يحيى بن سعيد عند السارية الوسطى أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ومن حديث  
شعبة بن عثمان قال لقد صلى ركعتين عند العمودين أخرجه الطبراني بإسناد جيد فالجواب من  
الاقدم على غلبت جبل من جبال الحفظ بقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير  
علم ولو سكت لسلم والله الموفق **(قوله في وجه الكعبة)** أي مواجهه باب الكعبة قال الكرماني  
الظاهر من الترجمة انه مقام ابراهيم أي انه كان عند الباب (قلت) قد قدمنا انه خلاف المنقول  
عن أهل العلم بذلك وقد منّا أيضاً مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحثيثة وهي ان استقبال  
المقام غير واجب ونقل عن ابن عباس كما رواه الطبراني وغيره انه قال ما أحب أن أصلي في الكعبة  
من على فيها فقد تلتشياً منها خلفه وهذا هو السر أيضاً في ايراد حديث ابن عباس في هذا الباب  
**(قوله اسحق بن نصر)** كذا وقع منسوبا في جميع الروايات التي وقعت عليها وبذلك جزم  
الاسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم ذكر أبو العباس الطبراني في الاطراف انه ان البصري  
أخر جمعه من اسحق بن غير منسوب وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق اسحق  
ابن راهويه عن عبد الرزاق شيخ اسحق بن نصر فيه بإسناد هذا فجعله من رواية ابن عباس عن  
أسامة بن زيد وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريح وهو الأصح وسياق وجه  
التوفيق بين رواية بلال المثبتة لصلاة على الله عليه وسلم في الكعبة وبين هذه الرواية النافية  
في كآب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله في قبل الكعبة)** بضم القاف والموحدة وقد تسكن أي  
مقابلها وما استقبل منها وهو وجهها وهذا موافق لرواية ابن عمر السابقة **(قوله هذه الكعبة)**

في وجه الكعبة ركعتين  
حدثنا اسحق بن نصر قال  
حدثنا عبد الرزاق قال  
أخبرنا ابن جريح عن صفاء  
قال سمعت ابن عباس قال  
لما دخل النبي صلى الله  
عليه وسلم البيت دعا في  
فواحيه كما هو لم يصل حتى  
خرج منه فلما خرج ركع  
ركعتين في قبل الكعبة

الاشارة الى الكعبة قبل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس وقبل المراد أن حكم من شاهد البيت وجوب مواجهته عنه جزأ من خلاف الغالب وقيل المراد أن الذي أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة والمسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها أو الاشارة الى وجه الكعبة أي هذا موقف الامام ويؤيده ما رواه الزائر من حديث عبد الله بن حبشي الخثعمي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى باب الكعبة وهو يقول أيها الناس ان الباب قبله البيت وهو محمول على الندب لقيام الاجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته والله أعلم **(قوله ما)** التوجه نحو القبلة حيث كان أي حيث وجد الشخص في سفر أو حضر والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما تبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر **(قوله وقال أبو هريرة)** هذا طرف من حديثه في قصة النبي صلى الله عليه وسلم وقدا سافه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستبذان **(قوله عن البراء)** تقدم في باب الصلاة من الايمان من كتاب الايمان بيان من رواه عن أبي اسحق مصر جابته حديث البراء **(قوله)** وكان يحب أن يوجه الى الكعبة جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهرا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يستقبل قبله ابراهيم فكان يدعو ويرتظر الى السماء فزلت من طريق مجاهد قال انما كان يحب أن يتحول الى الكعبة لان اليهود قالوا ليخالفنا محمد ويتبع قبلتنا فنزلت وظاهر حديث ابن عباس هذا ان استقبال بيت المقدس انما وقع بعد الهجرة الى المدينة لكن أخرج احمد بن حنبل وجه آخر عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما يمكن بأن يكون أمر صلى الله عليه وسلم لما هاجر ان يستقر على الصلاة بيت المقدس وأخرج الطبري ان من طريق ابن جريج قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما صلى الى الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى اليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله الى الكعبة فتولاه في حديث ابن عباس الاول أمره الله يرد قول من قال أنه صلى الى بيت المقدس باجتهاد وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعن أبي العالية انه صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس يتألف أهل الكتاب وهذا لا ينبغي ان يكون متوقف **(قوله نحو بيت المقدس)** أي بالمدينة قد تقدم في باب الصلاة من الايمان في كتاب الايمان تقرير للمدة المذكورة وانها ستة عشر شهرا وأيام **(قوله يوجه)** بفتح الجيم أي يوجه بالوجه **(قوله)** فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم رجال كذا في رواية المسنن والحاوي وفي رواية غيرهما رجل وهو المشهور وقد تقدم في الايمان ان اسمه عباد ابن بشر وتحتاج رواية المسنن الى تقدير محذوف في قوله ثم خرج أي بعض أولئك الرجال **(قوله)** في صلاة العصر نحو بيت المقدس والاشك في في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس وفيه افساح بالمراد وقع في تفسير ابن أبي ساتم من طريق ثوبان بن أسلم صليت الظهر والعصر في مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجدا يليها فصلينا مسجد بني أي ركعتين ثم جاءنا من يحضرنا ان النبي

قوله قبله البيت في نسخة  
قبله ابراهيم اهـ

وقال هذه القبلة • (باب  
التوجه نحو القبلة حيث  
كان) وقال أبو هريرة قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
استقبل القبلة وكبر  
بحد ثنا عبد الله بن رجاه  
قال حدثنا اسرائيل عن  
أبي اسحق عن البراء بن  
عازب قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى  
نحو بيت المقدس ستة عشر  
شهرا أو سبعة عشر شهرا وكان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يحب أن يوجه الى  
الكعبة فأرسل الله عز وجل  
قد نرى قلب وجهك في  
السماء فتوجه نحو الكعبة  
وقال السفهاء من الناس  
وهم اليهود وما ولاهم عن  
قبلتهم التي كانوا عليها قل  
لله المشرق والمغرب يهدي  
من يشاء الى صراط مستقيم  
فصلى مع النبي صلى الله  
عليه وسلم رجل ثم خرج بعد  
ما صلى فمر على قوم من  
الانصار في صلاة العصر  
نحو بيت المقدس

صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها وكذا في المسجد فظاهر حديث البراءة أنها الظهر وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال يقال أنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسكين ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه ودأب معه المسلمون ويقال زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر بن البراء بن معرور في سلمة فصفته طعاما وحانت الظهر فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه ركعتين ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل المزاب فسمى مسجد القبلتين قال ابن سعد قال الواقدي بهذا أثبت عندنا وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة بن زيد روى عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاحي العشي حين صرفت القبلة فدارا ودارا معه في ركعتين وأخرج البراء من حديث أنس أنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه إلى الكعبة وللطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس وفي كل منهما ضعف (قوله فقال) أي الرجل (هو يشهد) يعني بذلك نفسه وهو على سبيل التجريدو يحتمل أن يكون الراوي نقل كلامه بالعين ويؤيده الرواية المتقدم في الأمان بلفظ أشهد وقد تقدمت بمباحثه هناك (قوله حدثنا سلم) زاد الأصبلي ابن إبراهيم (قال حدثنا هشام) زاد الأصبلي ابن أبي عبد الله وهو النسائي (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن ثوبان العامري المدني وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البصري عن جابر شيئا (قوله حيث توجهت) زاد الكشي من به والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة وهو إجماع لكن رخص في شدة الخوف (قوله عن منصور) هو ابن المغيرة وأبراهيم هو ابن يزيد النخعي وأخطأ من قال أنه غيره وهذه الترجمة من أصح الأسانيد (قوله قال إبراهيم) أي الراوي المذكور (لأدري زاد أنقص) أي النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لأجل الزيادة أو التقصان لكن ساقى في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بأسانيد هذا أنه صلى خسا وهو يقتضي الحزم بالزيادة فله شك لما حدث منصورا ويقتضي لما حدث الحكم وقد تابع الحكم على ذلك جاد ابن أبي سلميán وطلمة بن مصرف وغيرهما وعين في رواية الحكم أيضا وجاد أنها الظهر ووقع للطبراني من رواية طلمة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر وما في الصحيح أصح (قوله أحدث) بضم الحاء ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي بوجوب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه ودل استغفارهم من ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه (قوله قال وماذا) فيه اشتغالهم لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الرادة وفيه دليل على جواز وقوع السهو عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال قال ابن دقيق العيد هو قول عامة العلماء والنظار وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على النبي السهو وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم أنه أنسى كما نسون فأنانا نسيت فذكرني أي بالتيسير ونحوه وفي قوله لو حدث شيء في الصلاة لتبأتكم بدليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله فنتي رحله والكشي من والأصبلي رحله بالثنية واستقبل القبلة فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المأمومين لكن يحتمل أن يكون

فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه توجه نحو الكعبة فصرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة وحدثنا سلم قال حدثنا هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحته حيث توجهت فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة وحدثنا عثمان قال حدثنا بشر عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال قال عبد الله صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لا أدري زادا ونقص فأسلم قبله يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء قال وماذا قال قالوا أصليت كذا وكذا فأنفى وجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم فلما أقبل علينا بوجهه قال أنه لو حدث في الصلاة شيء لتبأتكم به ولكن اغماأنا بشر مثلكم أنسى كما نسون فإذا أنسيت فذكرني وإذا شك أحدكم في صلاته

تذكر عند ذلك أو علم بالوصي أو أن هو الهم أحد حدث عنده شك فحصل حود الشك الذي طرأ  
 لا يجوز قبولهم **(قوله)** فليختر الصواب (بالجاء المهملة والراء المشددة أي فليقتصد المراد البناء على  
 البين كما سابقاً وانضمام بقية مباحثه في أبواب السهوان شاء الله تعالى **(قوله)** **باب**  
 ما جاء في القبلة (أي غير ما تقدم) (ومن لم ير الأعادة على من سها فلي إلى غير القبلة) وأصل هذه  
 المسئلة في الجهم في القبلة اذ ابن خنوة فروى ابن أبي شيبة عن سبعين المسبب وعطاء  
 والشعبي وغيرهم أنهم قالوا لا تجب الأعادة وهو قول الكوفيين وعن الزهري ومالك وغيرهما  
 تجب في الوقت لا بعده وعن الشافعي يبعد إذا ثبت الخطأ مطلقاً في الترمذي من حديث عامر  
 ابن زبعة ما وافق قول الأولين لكن قال ليس أسنده بذلك **(قوله)** وقد سلم النبي صلى الله عليه  
 وسلم الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي الدين وهو موصول في النصيبين من طرق  
 لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو في النصيبين بهذا اللفظ موصول لكنه في المواطن طريق  
 أي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة وهو ابن التيسر لا ابن بطال حيث جزم بأنه طرف من  
 حديث ابن مسعود الماضي لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين  
 ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن شامه في الصلاة دال على أنه في حال استدباره القبلة  
 كان في حكم المصلي ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهياً لا سطل صلاته **(قوله)** عن أنس قال  
 قال عمر) هو من رواية حماد بن عيسى لكعبه صغير عن كبير **(قوله)** وافقت بني في ثلاث) أي  
 وقائع والمعنى وافقت بني فأنزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى  
 نفسه أو أشار به إلى حديث رأيه وقدم الحكم وليس في نفسه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة  
 عليه لأنه حصلت الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أماري بدر وقصة الصلاة على  
 المنافقين وهما في الصحيح وصح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال ما نزلنا من أمر قط فقالوا  
 فيه وقال فيه عمر أنزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا دال على كثرة موافقته وأكثر  
 ما وقفنا منها بالتحسين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول وقد تقدم الكلام على مقام  
 ابراهيم وساقى الكلام على مسئلة الجواب في تفسير سورة الاحزاب وعلى مسئلة التصير في تفسير  
 سورة الصم ورواه في هذه الرواية واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه فقلت لهن  
 عسى ربه أن خذ كربة من وجه آخر عن حديث تفسير سورة البقرة زيادة في التيسر عليها في  
 باب عشرة النساء في آخر السكاح وقال بعضهم كان الاثنان ابراهيم والحديث في الباب الماضي  
 وهو قوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتصنيف  
 فيه على وقوع ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح  
 بذلك وأما مناسبة الترجمة فاجاب الكرماني بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها فاما  
 على قول من فسر مقام ابراهيم بالكعبة فظاهر أو بالحرم كله فن في قوله من مقام ابراهيم التبعيض  
 ومصلى أي قبله أو بالخبر الذي وقف عليه ابراهيم وهو الاظهر فيكون تعلقه بالقبلة بالقبلة  
 لأنفس القبلة وقال ابن رشد الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع  
 الاجتهاد في القبلة لأن عمر أجهد في أن اختار أن يكون المصلى إلى مقام ابراهيم الذي هو في وجه  
 الكعبة فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب

فليختر الصواب فلم يتم عليه  
 ثم يعلم ثم يحدد بمحدثين  
 (باب) مما جاء في القبلة  
 ومن لم ير الأعادة على من  
 سها فلي إلى غير القبلة وقد  
 سلم النبي صلى الله عليه وسلم  
 في ركعتي الظهر وأقبل على  
 الناس ووجهه ثم أتى ما في  
 حديث شامه عن ابن عمر قال  
 حدثنا هشيم عن جدي عن  
 أنس قال قال عمر وافقت  
 ربي في ثلاث قلت يا رسول  
 الله لو اتخذنا من مقام ابراهيم  
 مصلى قنزلت واتخذوا من  
 مقام ابراهيم مصلى وآية  
 الجواب قلت يا رسول الله لو  
 أمرت نساء أن يتحصن  
 فانه يكلمهن البر والفاجر  
 قنزلت آية الجواب واجتمع  
 نساء النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الغيرة عليه فقلت  
 لهن عسى ربه أن يملككن  
 أن يسله أزواجهن الا  
 منكن قنزلت هذه الآية

اجتهاد المجتهد اذ ابل وسعه ولا يخفى ما فيه **(قوله وقال ابن ابي مرزم)** في رواية كبريت حدثنا ابن ابي مرزم وقائدة يرا هذا الاسناد ما فيه من التصريح بجماع جدم أنس فامن من تدليسه وقوله بهذا أي اسنادا ومتافهون رواية أنس عن عمر لامن رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقائدة التعليق المذكور تصريح بجيد بسماعه لمن أنس وقد نفعه بعضهم بأن يحيى بن ابيوب يمتح به البخاري وان خرج له في المتابعات **(وأقول)** وهذا من جملة المتابعات ولم ينفر يحيى بن ابيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الاسماعيلي عن رواية يوسف القاضي عن أبي الربيع الزهراني عن هشيم أخبرنا جيد حدثنا أنس وأبوه أعلم **(قوله يمتح الناس بقباه)** بالمد والصرف وهو الاشهر ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو زيد كرويت موضع معروف بظاهر المدينة والمراد هنا صيدا أهل قباه فقهه مجاز الحذف واللام في الناس للهذه الذخيرة والمراد أهل قباه من حضر معهم **(قوله في صلاة الصبح)** وسلم في صلاة الغداة وهو أحد أسماءها وقد نقل بعضهم كراهة تصحها بذلك وهذا فيه مغفلة تحدث البراء المتقدم فانه قال أنهم كانوا في صلاة العصر والجواب أن لما فاته بين الخبرين لان اخره وصل وقت العصر الى من هو داخل المدينة وهم نحو حارثة وذلك في حديث البراء الا في اليوم ذلك عباد بن بشر وأبو نهيك كما تقدم ووصل الخبر وقت الصبح الى من هو خارج المدينة وهم نحو عمرو بن عوف أهل قباه وذلك في حديث ابن عمر ولم يسم الا في ذلك اليوم وان كان ابن طاهر وغيره نقولوا أنه عباد بن بشر فقهه نظر لان ذلك انما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر فان كان ما نقلوا محفوفا فيحصل أن يكون عباد في بني حارثة أولا في وقت العصر ثم توجه الى أهل قباه فاعلمهم بذلك في وقت الصبح وما عايد على تعددهما ان مسباروى من حديث أنس ان رجلا من بني سلمة ثم وهم ركوع في صلاة الفجر فهذا موافق لرواية ابن عمر في تعين الصلاة بوسيلة غير بني حارثة **(قوله قد أنزل الله القرآن)** فيه اطلاق السلسلة على بعض اليوم الماضي واليه التي تليه مجازا والتسكية في قوله قرآن لارادة البعضية والمراد قوله قد نرى قلب وجهك في السماء الآيات **(قوله وقد أمر)** فيه ان ما يؤمر به النبي صلى الله عليه وسلم يلزم أمره وان أفعاله يؤتى بها كما قوله حتى يقوم دليل الخصوص **(قوله)** فاستقبلوها) يخفى الموحدة لا كثرأي فتحووا الى الجهة الكعبة وقوله استقبلوها الخطأ بكون ذلك وهم أهل قباه وقوله وكانت وجوههم الخ تفسير من الراوي التحول المذكور وبحق أن يكون فاعل استقبالها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وضرب وجوههم لهم أولا هل قباه على الاحتمالين وفي رواية الاصلية فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الامر وبإني في ضمير وجوههم الاحتمالان المذكوران وعوده الى أهل قباه أظهر ويرجح رواية الكسر انه عندنا المنصف في التفسير من رواية سليمان بن بلال عن جيد الله بن دينار في هذا الحديث بلفظ وقد أمر ان يستقبل الكعبة ألا فاستقبلوها فدخل حرف الاستفتاح يشعر بان الذي بعده أمر لانه بقية الخبر الذي قبله والله أعلم ووقع بيان كفة التحول في حديث ثوبان بنت أسلم عند ابن أبي حاتم وقد ذكرت بعضهم في ساوالت فيه فتحووا النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصلينا السجدة الباقيتين الى البيت الحرام (قلت) وتصويره ان الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لودار كما هو في مكانه

وقال ابن ابي مرزم أخبرنا يحيى بن ابيوب قال حدثني جيد قال سمعت أنس بهذا **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن جيد الله بن عمر قال يمتح الناس بقباه في صلاة الصبح اذ جاءهم أت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدروا الى الكعبة حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة

لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولم يتحول الامام تحول الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحصل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم الصلح الكثير كما كان قبل تحريم الكلام وبحتم أن يكون اغفر العمل المذكور من أجل المسئلة المذكورة أو لم تتوال الخطا عند التحويل بل وقعت مفرقة والله أعلم وفي هذا الحديث أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لأن أهل قيام يومهم وأبلا الاعتصام كون الأمر باستقبال الكعبة وقيل قبل صلاتهم تلك الساعات واستنبط منه الطحاوي أن من لم يبلغه الدعوة لم يمكنه استعمال ذلك فالعرض غير لازم وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهمل التمسك وفي الصلاة ولم يقطعوا هائل على أنه يخرج عندهم التمسك والتحويل على القطع والاستئناف ولا يكون ذلك إلا على اجتهاد كذا قيل وفيه نظير لاحتقال أن يكون عندهم في ذلك نفس سابق لأنه صلى الله عليه وسلم كان متقربا التحول المذكور فلا مانع أن يعلمهم ما سننوا من التحويل وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمشايدتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهة وقوع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد وأجيب بأن الخبر المذكور احتفت بقرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصحة ذلك الخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم بالإجماع في العلم وقيل كان النسخ بخبر الواحد جازا في زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقا وانما نسخ بعده ويحتاج إلى دليل وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها وإن استماع المصلي للكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي تحول فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الايمان ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب أن دلالة على الجزاء الأول منهما من قوله أمر أن يستقبل الكعبة وعلى الجزء الثاني من حيث أنهم صلوا في أول تلك الصلاة إلى القبلة المتسوخة جاهلين بوجوب التحول عنها وأجروا عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالاعادة فيكون حكم الساهی كذلك لكن يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستحب الحكم الأوله فمختر في حقه ما لا يقتضي في حق الساهی لأنه انما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه **(قوله عن عبد الله)** يعني ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خسا تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وتعلقه بالترجمة من قوله قال وماذا أي ما سبب هذا السؤال وكان في تلك الحالة غير يستقبل القبلة سهوا كما يظهر في الرواية الماضية من قوله فمختر في حقه واستقبل القبلة **(قوله يا)** حن الزقاق باليمن المسجد أي سواء كان ليلة أم لا وانزع الاماعيل في ذلك فقال قوله فمختر يسده أي نولي ذلك بنفسه لا يباشر يسده الخاضعة يؤيد ذلك الحديث الآخر أم حكما بعرجون ٨١ والمصنف مشى على ما يحتمله اللفظ مع أنه لا مانع في القصص من التعدد وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر **(قوله عن جعفر بن أثن)** حكذا في جميع ما وقفت عليه من الطرق بالنعنة لكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسماع جعفر بن أثن فمن تدليه **(قوله خضامة)** قيل هي ما يخرج من الصدوق قبل الخاضعة بالعين من الصدوق وبالميم من الرأس **(قوله في القبلة)** أي الحائط الذي من جهة القبلة **(قوله حتى رؤى)** أي شوهده

عن عبد الله قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خسا فقالوا أزيد في الصلاة قال وماذا قالوا صليت خسا فمختر رجله ومجد مجدين **(باب حن الزقاق باليمن المسجد)** وحد ثنائيتيه قال حدثنا اسمعيل بن جعفر عن جعفر بن أثن أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى خضامة في القبلة فمختر ذلك عليه حتى رؤى في وجهه فقام فمختر يسده فقال



ان أحدكم اذا قام في صلاته  
 فانه يسأله ربّه أو ان يديه منه  
 وبين القبلة فلا يترق أحدكم  
 قبل قبلته ولكن عن يساره  
 أو تحت قدمه ثم أخذ طرف  
 رداءه فصق فيه ثم رقبه بعضه  
 على بعض فقال أو يفعل  
 هكذا حدثنا عبد الله بن  
 يوسف قال أخبرنا مالك عن  
 نافع عن عبد الله بن عمر أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رأى بصافاً في جدار القبلة  
 فحككه ثم أقبل على الناس  
 فقال اذا كان أحدكم يصلي  
 فلا يصح قبل وجهه فان الله  
 قبل وجهه اذ صلى حدثنا  
 عبد الله بن يوسف قال أخبرنا  
 مالك عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن عائشة أم المؤمنين  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رأى في جدار القبلة خطاً  
 أو بصافاً أو خفاجة فحككه  
 (باب حلك الخطاط الحصى من  
 المسجد) وقال ابن عباس  
 ان وطئت على قدر رطب  
 فاعشله وان كان باباً فلا  
 • حدثنا موسى بن عبيد  
 قال أخبرنا ابراهيم بن سعد  
 قال أخبرنا ابن شهاب عن  
 جدي عبد الرحمن أن أبا  
 هريرة أو أبا عبد الله أو أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رأى خفاجة في جدار المسجد

في وجهه أثر المشقة وللساق فغضب حتى اجتر وجهه والمصنف في الادب من حديث ابن عمر  
 فتعظ على أهل المسجد (قوله اذا قام في صلاته) أي يمشد روعه فيها (قوله أو أن يديه) كذا  
 لا تكثر بالشك كما سيق في الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب والمصنف في الحديث من حديث ابن عمر  
 العطف والمراد بالساق من قبل العبد حقيقة التجوي ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازاً  
 والمعنى ان الله عليه بالرحمة والرضوان وأما قوله وان يديه منه وبين القبلة وكذا في الحديث الذي  
 بعده فان الله قبل وجهه فقال الخطاطي منه ان توجهه الى القبلة منقضى بالقصد منه الى ربه فصار  
 في التقدير كأن مقصوده منه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظمه الله أو ثواب الله  
 وقال ابن عبد البر هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بان  
 اتقى كل مكان وهو جهل واضح لان في الحديث انه يرق تحت قدمه وفيه نقص ما أصله  
 وفيه الرق على من زعم أنه على العرش بذاته ومهما تأول به هذا جاز أن يتأول به ذلك والله  
 أعلم وهذا التعليق يدل على أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما  
 من المصلي فلا يجري فيه الخلاف في أن كراهية البراق في المسجد هل هي للترية أو للتعزيم  
 وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مر فوعان قتل تجاه القبلة جاي يوم  
 القيامة وقضله بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مر فوعان يبعث صاحب  
 القمامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يردوا و ابن حبان من حديث السائب بن خلاد  
 ان رجلاً أتوا بمأبى في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي لكم  
 الحديث وفيه انه قال له انك أدبت الله ورسوله (قوله قبل قبلته) بكسر التاء وقع الموحدة  
 أي جهة قبلته (قوله أو تحت قدمه) أي اليسرى بخلاف حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده  
 وزاد أيضاً من طريق همام عن أبي هريرة قد فعلها كما ساق في ذلك بعد أربعة أبواب (قوله ثم  
 أخذ طرف رداءه الخ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في نفس السامع وظاهر قوله أو يفعل  
 هكذا أنه يخبر من ماذا كر لكن سيق في بعد أربعة أبواب أن المصنف حل هذا الأخير على ما ذهبه  
 البراق فأوعى هذا في الحديث للتنبوع واقه أعلم (قوله في حديث ابن عمر) رأى بصافاً في  
 جدار القبلة وفي رواية المسلق في جدار المسجد والمصنف في آخر الصلاة من طريق أبواب  
 عن نافع في قبلة المسجد زاذيه ثم نزل حكمها بدمه وهو مطابق للترجوة فيه اشعار بأنه كان في  
 حال الخطبة فصرح الاسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضاً قال  
 وأحسب هذا بن عفران فلفظ فيه زاذيد البراق عن معمر عن أبواب فذلك صنع الزعفراني  
 المساجد (قوله في حديث عائشة) رأى في جدار القبلة خطاً أو بصافاً أو خفاجة فحككه كذا  
 هو في الموطأ بالشك ولا يصح من طريق معمر عن مالك أو خفاجة بل خطاط وهو أشبه وقد تقدم  
 الفرق بين الضافة والخفاجة (قوله بالسلك الخطاط الحصى من المسجد) وجه  
 المغاربة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الثعالبي وذلك ان الخطاط غالباً يكون لجرم لزج  
 فيصاح في ترجمته الى معالجة والباق لا يكون كذلك فيمكن ترجمته بغير آلة الا ان خالعه يلزم  
 فيلحق بالخطاط هذا الذي يظهر من مراده (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي  
 شيبة بسند صحيح وقال في آخره وان كان ناسياً لم يضره ومطابقة للترجمة الاشارة الى ان الغلة

فتناول حسنة عكها فقال اذا اتضمت أحدكم فلا يتضمّن قبل وجهه ولا عن ٤٢٧ يمينه وليصنّ عن يساره أو تحت قدمه اليسرى

• (باب) • لا يصنّ عن يمينه في الصلاة • حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن جندب بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال سألت أبا سعيد أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في حائط المسجد فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة فغتمها ثم قال اذا اتضمت أحدكم فلا يتضمّن قبل وجهه ولا عن يمينه وليصنّ عن يساره أو تحت قدمه اليسرى • حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنسا قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتقلّن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت رجله • (باب) • لا يصنّ عن يساره أو تحت قدمه اليسرى • حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن المؤمن إذا كان في الصلاة فأنما يجازي به فلا يبرئ من يمينه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه • حدثنا علي قال حدثنا أسفيان قال حدثنا الزهري عن جندب بن عبد الرحمن عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر نخامة في قبله المسجد فكها بحصاة ثم نحى أبي يبرق الرجل بين يديه أو عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى • وعن الزهري مع جندب عن أبي سعيد نحوه

العظمى في النبي احترام القبلة لا مجرد التأذي بالرياح ويقوده فاته وإن كان على أيبال لكن احترام القبلة فيه أكد فلهذا لم يفرق فيه بين يربط ويابس بخلاف ما علة النبي فيه مجرد الاستعداد فلا يشروطه اليابس منه والله أعلم • (قوله فتناول حسنة) هذا موضع الترجمة ولا فرق في المعنى بين النخامة والنخاط فلذلك استدل بأحد هما على الآخر • (قوله فكها) ولكنهم بنى فتمت بنشأ من فوق وهما بمعنى • (قوله ولا عن يمينه) سبأ في الكلام عليه قريبا • (قوله ما) لا يصنّ عن يمينه في الصلاة أو ردفه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب ثم حدث أنس من طريق قتادة عنه مختصرا من روايته عن حفص بن عمر وليس فيه ما تفيد ذلك بحالة الصلاة ثم هو مقيد بذلك في رواية آدم الاتية في الباب الذي يليه وكذا في حديث أبي هريرة التميمي ذلك في رواية همام الاتية بعد جري المصنف في ذلك على عادة في التعليل بأوردي بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب وكأنه خرج إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقدّم وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة وقد حرم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة ونارحها سواء كان في المسجد أم غيره وقد قل عن مالك أنه قال لا يابس به يعني خارج الصلاة ويشهد بالمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه ذكر يصنّ عن يمينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل قال ما بصقت عن يميني منذ أسلت وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذ من علة النبي المذكورة في رواية همام عن أبي هريرة حيث قال فاته عن يمينه ملكا هذا إذا قلنا أن المراد بذلك غير الكتاب والمحافظة فظهر حينئذ اختصام بحالة الصلاة وسبأ في البحث في ذلك أن شاء الله تعالى وقال القاضي عياض النبي عن الباق عن العين في الصلاة انما هو مع إمكان غيره فان تعذر فلهذا • (قلت) لا يظهر وجود التعذر مع وجود النوب الذي هو لابس وقد أرشد الشارع إلى التغلّب فيه كما تقدم وقال الخطابي أن مكان عن يساره أحد فلا يبرق في راحته من الجهتين لكن تحت قدمه أو يمينه • (قلت) وفي حديث طارق الحارثي عند أبي داود ما يشهد بذلك فاته قال فبه أو تلقا مشغلا إن كان فارغا أو لا فلهذا ويزق تحت رجله وذلك ليعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه ولو كان تحت رجله مثل شئ ميسوط أو نحوه تعس النوب ولو فقد النوب مثلا فعل بعله أولى من ارتكاب المنهي عنه والله أعلم • (تنبيه) • أخذ المصنف كون حكم النخامة والباقي واحدا من أصله صلى الله عليه وسلم رأى النخامة فقال لا يبرق من فعل على تساويهما والله أعلم • (قوله ما) سبب ليصنّ عن يساره حدثنا علي إذا لا يصلي ابن عبد الله وهو ابن المديني والمن هو الذي مضى من وجهه من آخر من ابن شهاب وهو الزهري ولم يذكر كسفيان وهو ابن حبيشة فيه بأباهرة كذا في الروايات كلها لكن وقع في رواية ابن عساکر عن أبي هريرة بدل أبي سعيد وهو وهم وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في آخره وعن الزهري مع جندب عن أبي سعيد فظن أنه عنده من أبي هريرة وأبي سعيد معا لكنه فرقه ما وليس كذلك وإنما أراد المصنف أن بين أن كسفيان رواه مرة بالصيغة ومرة صرح بسماع الزهري من جندب وهو بعض الشراح في زعمه أن قوله وعن الزهري معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نظائر • (قوله ولكن عن يساره أو تحت قدمه) كذا لا تكرر وهو المطابق للترجمة وفي رواية أبي الوقت وصحت قدمه بالواو

يديه أو عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى • وعن الزهري مع جندب عن أبي سعيد نحوه

ووقع عند علم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة قال كنت عن يسار تحت قدمه يحذف؟ وكذا  
 المصنف من حديث أنس في آخر الصلاة والرواية التي فيها وأعمل كونها تشمل ما تحت القدم  
 وغير ذلك **(قوله ما)** كفارة الزقاق في المسجد أو دفعه حديث الزقاق في المسجد  
 خطيئة وكفارتها دفنها من حديث أنس بإسناده المسمى في الباب فلهما أو يسلم التقل بدل  
 الزقاق والتقل بالمثاقن فوق أخف من الزقاق والتف بجثلة آخر ما أخف منه قال القاضي  
 عياض انما يكون خطيئة إذا لم يدفنه وأما من أراد دفعه فلا ورثة النوى فقال هو خلاف صريح  
 الحديث (قلت) وحاصل النزاع أن هنا عومين تعارضوا وهما قوله الزقاق في المسجد خطيئة وقوله  
 وليس في من يساره أو تحت قدمه فالنوى يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في  
 المسجد والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها وقد وافق القاضي  
 جماعة منهم ابن مكي في التقبيل والقرطبي في المنهم وغيرهما وشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد  
 حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال من تنصت في المسجد فغيب شغامة أن  
 نصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتزده وأوضحه من المقصود ما رواه أحمد أيضاً والطبراني  
 بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال من تنصت في المسجد لم يدفنه فبيته وإن دفنه  
 فغسسه فلم يجعله بيته إلا بقصد عدم الدفن ونحو حديث أبي ذر عن مسلم مرفوعاً قال  
 ووجدت في مساوي أعمال أمتي التضاعف تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها  
 حكم البيعة لغيرها ويقاعها في المسجد بل هو يتركها غير مدفونة انتهى وروى سعد بن  
 منصور عن أبي عبد الله الجراح أنه تنصت في المسجد ليدفنني أن يدفنني حتى رجع إلى منزله فأخذ  
 شعله من نار ثم غطى بها حتى دفنها ثم قال الحمد لله الذي لم يكتب علي خطيئة اللية فدل على أن  
 الخطيئة تقتصر عن تركها إلا بمن دفنها وعلة النهي تركها إليه وهي تأذي المؤمن بها ومجامل على  
 أن عمومها مخصوص بجواز ذلك في التوب ولو كان في المسجد بالأخلاف وهذا في داود من  
 حديث عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فصلى تحت قدمه اليسرى ثم دلكه  
 بعله أسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر أن ذلك كان في المسجد فلو لم يقدم وقوس بعضهم  
 فجعل الجواز على ما إذا كان له عذر كان لم يتسكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن  
 له عذر وهو تفصيل حسن والله أعلم وينبغي أن يفصل أيضاً بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل  
 كمن حفر أولاً ثم صلى ووراء وبين من صلى أولاً ثم دفن مثلاً فيصير فيه اختلاف بخلاف  
 الذي قبله لأنه إذا كان المكفر اثم أراحها ودفنها فكيف باثم من دفنها ابتداءً وقال النووي قوله  
 كفارتها دفنها قال الجمهور يدفنها في تراب المسجداً ورمله أو حصبائه وحكي الرواية أن المراد  
 بدفنها آخر أجبها من المسجد أصلاً (قلت) الذي قاله الرواية يجري على ما يقول النووي من  
 المنع مطلقاً وقد عرف ما فيه **(تنبيه)** قوله في المسجد ظرف للفعل فلا يشترط كون الفضل  
 فيه حتى لو صلى من هو خارج المسجد فتناله النهي والله أعلم **(قوله ما)** دفن  
 التضامة في المسجد أي جواز ذلك وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه باللفظ  
 إذا قام أحدكم إلى الصلاة ثم قال في آخره فيدفنها فأشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله  
 إلى الصلاة أن ذلك يخص بالمسجد لكن اللفظ أعم من ذلك وقيل انما ترجم الذي قبله بالكفارة

**(باب)** كفارة الزقاق  
 في المسجد • حدثنا آدم  
 قال حدثنا شعبة قال حدثنا  
 قتادة قال سمعت أنس بن  
 مالك قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم الزقاق في المسجد  
 خطيئة وكفارتها دفنها  
**(باب)** دفن التضامة في  
 المسجد • حدثنا الحسن بن  
 نصر قال حدثنا عبد الرزاق  
 عن ميمون عن همام سمع أبا  
 هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا قام أحدكم  
 إلى الصلاة فلا يصق أمامه

وهذا بالذات اشعار بالفرقة بين المتمعد بلا حجة وهو الذي أثبت عليه الخطئة وبين من غلبته  
 الغضامة وهو الذي أذن له في الذن أو ما يقوم مقامه **(قوله فأنما ينسب)** والكتنهي في قوله  
**(قوله ما دام في مصلاه)** يقتضي تخصيص المنع بما إذا كان في الصلاة لكن التعليل المتقدم  
 يأذي المسلم يقتضي المنع في جدار المسجد مطلقا ولو لم يكن في صلاة فيصعب أن يقال كونه في  
 الصلاة أشد أم لا مطلقا وكونه في جدار القبة أشد أم لا من كونه في غيرهما من جدار المسجد في  
 مراتب متفاوتة في الاشتراك في المنع **(قوله فان عن عينه ملكا)** تقدم أن نظاها اختصاصه  
 بجالة الصلاة فان قلنا المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره  
 ملكا آخر وأوجب باحتمال اختصاص ذلك بملك العيّن تشريفا له وتكرما هكذا قاله  
 جماعة من القدماء ولا يفتي بغيره وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدينة  
 فلا تدخل لكاتب السبائك فيها ويشهد ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا  
 في هذا الحديث قال ولا عن عينه فان عن عينه كاتب الحسنات وفي الطبراني من حديث أبي  
 أمامة في هذا الحديث قاله يقوم بين يدي الله وملكه من عينه وقرنه من يساره **فالتعليل**  
 حينئذ انما يقع على القرن وهو التسديدان ولعل ملك السارجين يدور بحث لا يصيبه  
 شيء من ذلك أو أنه يتحول في الصلاة إلى العين والله أعلم **(قوله فدينها)** قال ابن أبي حنيفة  
 لم يقل يقطبها لأن الغضبة يستمر الضرر بها إذا لم يكن أن يجلس غيره عليها فتؤذي به بخلاف  
 الذن فإنه يفهم منه التمتع في باطن الأرض وقال النووي في الرياض المراد دينها ما إذا كان  
 المستدرا بيا أو رملا فإذا كان مسلطا فلا بد لكها عليه بشي مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة  
 في التقدير **(قلت)** لكن إذا لم يكن لها أثر البتة فلا مانع وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن  
 النضر المتقدم ثم ذلك بعلمه وكذلك قوله في حديث طارق عند أبي داود وبرققت رجليه وذلك  
**(قائمه)** قال القفال في فتاويه هذا الحديث محمول على ما يخرج من القم أو ينزل من  
 الرأس أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا بد من غسله في المسجد **هـ** وهذا على اختياره لكن يظهر  
 التفصيل فيما إذا كان طرفا من ق وكذا إذا خالط الزاقد والله أعلم **(قوله باسـ**  
**اذا بدنه الزاقد)** أنكر السروجي قوله بدنه وقال المعروف في القصة بدت إليه وادبرته  
 وأجيبا به يستعمل في الغالب يقال بدت كذا فبدت أي سبقني واستشكل آخرون التقييد  
 في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه وكأني أشار إلى ما في بعض  
 طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ وليسبق عن يساره ونجت رجليه  
 اليسرى فان هاتين بمبادرة فليلق بثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ولا بد في شية وأبي  
 داود من حديث أبي سعيد بن جابر موقوفا في رواية أبي داود بان ينقل في ثوبه ثم يرضه على بعض  
 والحديثان معجمان لكنهما ليسا على شرط البخاري فإشارتهما بأن جعل الأحاديث التي  
 لا تفصيل فيها على ما فصل فيها والله أعلم وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب  
 وقوله هنا ورؤي منه بضم الراء حدها وأومهمون في من النبي صلى الله عليه وسلم وكراهيته  
 بالرفع أي ذلك الفعل وقوله أو رؤي شئ من الراوي وقوله وشده بالرفع عطف على كراهيته  
 ويجوز أن يجر عطف على قوله لذلك وفي الأحاديث المذكورة من القوائد غير ما تقدم التدب إلى

فأنما ينسب الله ما دام في  
 مصلاه ولا عن عينه فان عن  
 عينه ملكا وليسبق عن  
 يساره أو تحت قدمه فدينها  
**هـ** (باب) إذا بدنه الزاقد  
 فلاخذ بطرف ثوبه حدثنا  
 مالك بن إسماعيل قال حدثنا  
 زهير قال حدثنا جندب عن  
 أنس أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم رأى ثوبا في القبة  
 فحكها سيدمورؤى منه  
 كراهية ورؤى كراهته لذلك  
 وشده عليه وقال إن أحكم  
 إذا قام في جلته فأنما ينسب  
 ربه أو ربه بينه وبين قلبه  
 فلا يرقن في قلبه ولكن  
 عن يساره أو تحت قدمه ثم  
 أخذ بطرف رداءه فبرقنه  
 ورد بعضه على بعض قال  
 أبو يعقل هكذا

ازالة ما يستقدراً ويتزعمه من المحسود تفقد الامام أحوال المساجد وتغلبها ومشايتها وأن  
 للمصل أن يسوق وهو في الصلاة ولا تصد صلاته وإن التفتخ والتخف في الصلاة جازان لأن  
 التخمأة لابد أن يقع معها شيء من تفتخ أو تخف وعمله ما ذالم يفتخ ولم يقصد صاحبه العبث ولم  
 بين منه معنى كلامه وأقله عرفان أو عرف يمدود واستدل به المصنف على جواز التفتخ في الصلاة  
 كما ساق في أو آخر كتاب الصلاة والجهو وعلى ذلك لكن بشرط المذكور وقيل وقال أبو  
 حنيفة أن كان التفتخ يسع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة واستدلوا به حديث عن أم سلمة عند  
 النساء رواه عن ابن عباس عند ابن أبي شيبه وفيها أن الباق طاهر وكذا التخمأة والتخاط  
 خلافه فيقول كل ما تستقذره النفس حرام ويستفاد منه أن الصنين أو التقيج انما هو بالنشرع  
 فان جهة العين مقضلة على اليسار وان اليد مقضلة على القدم وفيه الخلف على الاستسكان من  
 الحسنات وإن كان صاحبها ملأ لكونه صلى الله عليه وسلم بإشراك نفسه وهو دال على  
 عظم وقاضيه زاده الله تشرى فثاوت عظيم على الله عليه وسلم **(قوله ما عظة الامام**  
**الناس)** بالنسب على المفعولية وقوله في انعام الصلاة أي بسبب ترك انعام الصلاة **(قوله وذكر**  
**القبلة)** بالتر عطف على عظة وأورد ملا شعار بمناسبة هذا الباب لما قبله **(قوله هل ترون قبلي)**  
 هو استفهام انكار لما يلزم منه أي أتمظنون أني لأرى فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة لأن  
 من استقبل شيئا استدبر ما وراءه لكن بين النبي صلى الله عليه وسلم أن رؤيته لا تقتصر بجهة  
 واحدة وقد اختلف في معنى ذلك قبل المراءى العلم اما بان يرى السه كشيء فعلهم وانما بان  
 يلهم وفيه نظر لان العلم لو كان مراداً لم يقيد بقوله من وراء ظهره وقبل المراد انه يرى من  
 عينه ومن عن يساره من تدرك عينه مع التقات بسيرة النادر ويوسف من هو هناك بانه وراء  
 ظهره وهذا ظاهر التكلف وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب والواب اختار انه محمول  
 على ظاهره وان هذا الابصار ادراك حقيقي خاص به صلى الله عليه وسلم انخرقت فيه العادة وعلى  
 هذا عمل المصنف فخرج هذا الحديث في علامات النبوة وكذا نقل عن الامام أحمد وغيره ثم ذلك  
 الادراك يجوز ان يكون برؤية عصبه انخرقت فيه العادة فيه أيضا فكان يرى جهنم غير مقابلة لان  
 الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب وانما تلك  
 أمور عادية يجوز حصول الادراك مع عدمها عقلا ولذلك حكوا بجواز رؤية الله تعالى في الدار  
 الآخرة خلافا لأهل البدع لوقوفهم مع العادة وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى جهنم وراءه  
 دائما وقيل كان بين كتفيه عينان مثل سم النملط يصيرهما لا يجهنم ما قرب ولا غيرو وقيل بل  
 كانت صورهم تطبع في ساطع قلبه كما تطبع في المرآة فيرى أمثلهم فيها فاشهد أفعالهم **(قوله**  
**ولا خشوعكم)** أي في جميع الاركان ويحتمل ان يريد به السجود لان فيه غاية الخشوع وقد صرح  
 بالسجود في رواية لمسلم **(قوله اني لا أراكم)** بفتح الهمزة **(قوله في حديث أنس صلى لنا)** أي لا جلنا  
 وقوله صلاتنا السجدة للاجتماع وقوله ثم في يكسر الفاق **(قوله فقال في الصلاة)** أي في شأن الصلاة  
 أو هو متعلق بقوله بعد اني لا أراكم عندهم بجبر تقدم الظرف وقوله وفي الركوع أقروا بالذكر  
 وان كان داخلا في الصلاة اهتماما به اما لكونه القصير فيه كان أكثر أولاه أعظم الاركان بديل  
 ان المسبوق يدرك الركعة بتمامها بادراك الركوع **(قوله كما أراكم)** يعني من اما هو موصرح به

• (باب) عظة الامام الناس  
 في انعام الصلاة وذكر القبلة  
 • حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن أبي  
 الزناد عن الأعرج عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال هل  
 ترون قبلي ههنا فوالله  
 ما يعني على خشوعكم ولا  
 ركوعكم اني لا أراكم من وراء  
 ظهري • حدثنا يحيى بن  
 صالح قال حدثنا علي بن  
 سليمان عن هلال بن علي  
 عن أنس بن مالك قال صلى  
 بنا النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلاة ثم رقي المنبر فقال في  
 الصلاة وفي الركوع اني  
 لا أراكم من ورائي كما أراكم

في رواية أخرى كسابق ولم يأت في البصر من ورائي كما أبصر من بين يدي وفيه دليل على المختار أن المراد بزيادة الإبصار وظاهر الحديث أن ذلك يقتضيه بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعا في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وحكي في بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصرف في الخلعة كما يصرف في الصلوة وفي الحديث الحديث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على إتمام أركانها وإيعاضها وأنه ينبغي للإمام أن يبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأى منهم ما يخالف الأولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى **(قوله باب هل يقال مسجد في فلان)** أورده في حديث ابن عمر في المسابقة وفيه قول ابن عمر إلى مسجد بن زريق وزريق يتقدم الزريق مصغرا ويستقدمه جواز إضافة المساجد إلى أبنائها والمصلى فيها ويطبق بمجواز إضافة أعمال الرائي أربابها وأنما ورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لينبه على أنه احتمالا لا يَحْتَمِلُ أن يكون ذلك قد عمله النبي صلى الله عليه وسلم بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والأول أظهر والجوهري على الجواز والمخالف في ذلك إبراهيم الغني فيما رواه ابن أبي شيبة عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بن فلان ويقول مصلى بن فلان لقوله تعالى وإن المساجد لله وجوابه أن الإضافة في مثل هذا إضافة تقدير لاء للوسيط في الكلام على فوائد التتم في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى **(تنبيه)** الحنفية يفتح المهمة وسكون القامع بعد هاء أخيرة معدومة والامد القامع واللام في قوله التنية للمعتمد نية الوداع **(قوله باب القسمة)** أي جوازها والقنوب بكسر القاف وسكون النون فسر في الأصل في رواية ثناء العذوق وهو بكسر العين المهملة وسكون الهمزة والهمزة الموحدة وهو العرجون بجافيه وقوله الاثنان قنوان أي بكسر النون وقوله مثل صنو وصنوان أهمل الثالثة كنفاه منظرها **(قوله)** وقال إبراهيم يعني ابن طهمان كذا في روايتنا وهو صواب وأهمل في غيرها وقال الاسماعيلي ذكره البخاري عن إبراهيم وهو ابن طهمان قسما أحسب بغير إسناد به في تعليقا (قلت) وقد وصله أو تعميم مستقرجه والحال كما في مستدركه من طريق أحمد بن حفص بن عبد الله النسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان وقد أخرج البخاري بهذا الإسناد إلى إبراهيم بن طهمان عدة أحاديث **(قوله)** عن عبد العزيز بن صهيب كذا في روايتنا وفي غيرها عن عبد الله بن زريق عن منسوب فقال المزني في الأطراف قبل أنه عبد العزيز بن رفيع وليس بشيء ولم يذكر البخاري في الباب حديث شافعي يعلق القنوب فقال ابن بطلان أغفله وقال ابن التين أنسه وليس كما قال لا بل أخذ من جواز وضع المال في المسجد بجماع أن كلامهم وضع لأخذ المحتاجين منه وأشار بذلك إلى ما رواه التماسي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويده عصا وقد علق رجلا قنوحا شفع فجعل يطعن في ذلك القنوب ويقول لو شارب هذه الصدقة تصدق باطمين هذا وليس هو على شرطه وإن كان أسناده قويا فكيف يقال أنه أغفله وفي الباب أيضا حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل ساطع بقنوب يعلق في المسجد يعني للمسكين وفي رواية وكان عليه ما عذب بن جبل أي على حفظه أو على قسمة **(قوله)** بحال من البصرين يروي ابن أبي شيبة عن طريق جدي بن هلال مرسل أنه كان مائة القنوب أو مائة

**(باب)** هل يقال مسجد  
بن فلان **(حديث)** عبد الله  
بن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن نافع عن عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سابق بين النخيل التي  
أضمرت من الخفايا وأمدتها  
ثنية الوداع وسابق بين  
النخيل التي لم تضمر من الثنية  
إلى مسجد بن زريق وأن  
عبد الله بن عمر كان فيمن  
سابقهما **(باب)** القسمة  
وتعلق القنوب المسجد  
قال أبو عبد الله القنوب  
العذوق والاثنان قنوان  
والجماعة أيضا قنوان مثل  
صنو وصنوان وقال إبراهيم  
يعني ابن طهمان عن عبد  
العزيز بن صهيب عن أنس  
رضي الله عنه قال أتى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رجال  
من البصرين

فقال اشروه في المسجد وكان كثر ما ٤٣٢ أني جرسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة

به العلاء بن الحضرمي من خراج البصرين قال وهو أول خراج حمل الى النبي صلى الله عليه وسلم وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل البصرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبد الله بن خراجه اليهم فقدم أبو عبد الله فقال سمعت الانصار يقدمونه الحديث فاستفاد منه تعين الآتي بالمال لكن في الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلهذا كان رفيق أبي عبد الله وأما حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لو قد جاء مال البصرين أعطيتك وفيه فلم يقدم مال البصرين حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فهو صحيح كالمساق في عند المصنف وليس معارضاً لما تقدم بل لم يراد منه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان مال خراج أو جزء فكان يقدم من سنة الى سنة **(قوله فقال اشروه)** أي صبره **(قوله وقاديت عتقا)** أي ابن أبي طالب وكنان أسرع عنه العباس في غزوة بدر وقوله لثقي بمحلة ثم مثله مفتوحة والضيق في ثوبه يعود على العباس وقوله يقبله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع والجل **(قوله من بعضهم)** بضم الميم وسكون الراء في رواية أو مر بالهمز وقوله يرفعه بالجزم لأنه جواب الامر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه **(قوله على كاهله)** أي بين كتفيه وقوله يتبعه بضم أوله من الاسباع ويجوز الفتح وقوله وتم منها درهم فخرج المثلثة أي هنالك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وسلم وعدم التفاته الى المال قل أو كثروا الامام ينبغي له ان يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يكثره وسيأتي الكلام على فوائده هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حد ذكره المصنف فنه مختصر ان شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترط المسلمون فيه من صدقة وهو حق المسجد ومحلها ما اذا لم يمنع محامضه المسجد من الصلاة وغيرها مما يحل في المسجد لاجله ونحو موضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع ما يقيم فقهه في المسجد كالماء لشراب من يطش ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للزينة فمنع الثاني دون الاول وبالله التوفيق **(قوله ما)** من دعي الطعام في المسجد ومن أجاب عنه وفي رواية الكشمي ومن أجاب الله به وأوردته حديث أنس مختصراً وأوردته أنه مناسب لا حديث الترجمة وهو الثاني ويوجب بان قوله في المسجد متعلق بقوله دعي لا بقوله الطعام فالمناسبة طاهرة والقرض منه ان مثل ذلك من الامور المباحة ليس من اللغو التي يمنع في المساجد ومن في قوله منه ابتداءً والضمير يعود على المسجد وعلى رواية الكشمي يعود على الطعام والكشمي قال بان معه بدل من نحوه وفي الحديث جواز الدعاء الى الطعام وان لم يكن ولم يوافقوا استدعاء الكبري الى الطعام القليل وان المدعو اذا علم من الدعاء انه لا يكره ان يحضر معه فقوله فلا بأس باحضارهم معه وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى حيث أوردته المصنف تاماً في علامات النبوة **(قوله ما)** الضامو للعائن في المسجد هو من عطف الخاص على العام ومقتضوه بين الرجال والنساء من رواية المستحلي **(قوله حدثنا يحيى)** زاد الكشمي ابن موسى وكذا نسبه ابن السكن وأخطأ من قال هو ابن جعفر وسيأتي الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور ونسبه من أهم فقه في كتاب العائن ان شاء الله تعالى وباقي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الاحكام ان

يلتفت اليه فلتأخذ الصلاة  
ساجد على السجدة كان يرى  
أحد الأعمى اذ به العباس  
رضي الله عنه فقال يا رسول  
الله أعطني فاني قاديت نفسي  
وقاديت عتقاً فقال له  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خذني في ثوبه ثم ذهب  
يقبله فلم يستطع فقال  
يا رسول الله مر بعضهم  
برفصه الي قال لا قال  
فأرفعه أنت علي قال لا فنه  
منه ثم ذهب يقبله فقال  
يا رسول الله أومر بعضهم  
برفصه قال لا قال فأرفعه  
أنت علي قال لا فنه ثم  
احتله فالنساء على كاهله ثم  
انطلق فما زال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتبعه  
بصره حتى خفي علينا فجاء  
من حرمه فما قام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ثم  
منها درهم **(باب)** من دعي  
لطعام في المسجد ومن أجاب  
منه حديثنا عبد الله بن  
يوسف قال أخبرنا مالك عن  
أنس بن عبد الله سمع أنسا  
وجدت النبي صلى الله عليه  
وسلم في المسجد معه ناس  
فقال نعم فقال لي أنس  
أو طلبة قلت نعم قال لطعام  
قلت نعم فقال لي نحوه قوما  
فانطلق وانطلقت بين أيديهم  
**(باب)** الضامو للعائن  
في المسجد حدثنا يحيى قال  
أخبرنا عبد الزاق قال

شاء الله تعالى **قوله** يا **ب** اذا دخل بيتا أى لغيره يصلى حيث شاء وأوحى أمر قبل  
 مراده الاستفهام لكن حذفناه أى هل توقف على إذن صاحب المنزل أو يكتبه الاذن  
 العام في الدخول فأوعى هذا البت للثب وقوله ولا تنصس سطنا ما لم يحرم قبل أن تروى بالخاء  
 المهملة وهو متعلق بالثب الثاني قال المهلب دل حديث الباب على الفاحصكم الشق الأول  
 لاستدناصلى الله عليه وسلم صاحب المنزل أين يصلى وقال المازنى معنى قوله حيث شاء أى من  
 الموضع الذى أذن له فيه وقال ابن المبرغما أراد التصارى أن المسئلة موضع نظر فهل يصلى من  
 دعى حيث شاء لأن الاذن فى الدخول عام فى أجزاها المكان فائىما جلس أو صلى تتأوله الاذن أو  
 يحتاج إلى أن يستأذن فى تعيين مكان صلاته لأن التى صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الظاهر الأول  
 وانما استأذنه التى صلى الله عليه وسلم لانه دعى للصلاة ليتبرك صاحب البيت بكان صلاته فانه  
 ليصلى فى البقعة التى يحب تخصيصها بذلك وأما من صلى لنفسه فهو على عزم الاذن (قلت) الا  
 أن يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيقتصر واقعاً علم **قوله** من ابن شهاب) صرح أبو داود  
 الطيالسى فى مسنده بسماع ابراهيم بن سعد من ابن شهاب **قوله** من ابن شهاب (قوله  
 من ابن شهاب) قال أخبرنى محمود **قوله** من ابن شهاب) زاد يعقوب المذكور فى روايته قصة محمود فى عقله  
 النجعة كما تقدمت من وجه آخر فى كتاب العلم وصرح يعقوب أيضاً بسماع محمود من عتيان **قوله**  
 من ابن شهاب) اختصره الصفهنا وما قدمه من رواية يعقوب المذكور تماماً كما ورد من طريق  
 عقيل فى الباب الاخرى **قوله** من ابن شهاب) كذا لا كذا فى رواية يعقوب والمسمى  
 هنا أن أصله لكشمتى فى بيتك وسأى الكلام على الحديث فى الباب الذى بعده **قوله**  
**باب** المساجد أى اتخاذاً للمساجد فى البيوت **قوله** وصلى البراء من عتيان فى مسجد  
 دار جماعة) ولكشمتى فى جماعة وهذا الأثر ورد فى شيتة معناه فى قصة **قوله** من عتيان  
 ابن مالك) أى الخزيجى السالى من بنى سالم بن عوف بن عمرو بن الحزرجى هو بكسر  
 العين ويحوزونها **قوله** أنه أتى) فى دواية ثابت عن أنس عن عتيان عند مسلم أنه بعث إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم يطلب منه ذلك فيصلى أن يكون نسباً ثابته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يكون ثابته مرة وبعث إليه أخرى أتم اقتضاهما ذكر أوفى الطبرانى من طريق أبى أوس  
 عن ابن شهاب بسنده أنه قال النبى صلى الله عليه وسلم يوم جعة لو أتيتنى بأرسول الله وفيه  
 أنه أتاه يوم السبت وظاهره أن مخاطبة عتيان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً **قوله** قد أنكرت  
 يعسرى) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كالمتصنف من طريق ابراهيم بن سعد ومعمرو وسلم  
 من طريق يونس والطبرانى من طريق الزبيدى والأوزاعى ومن طريق أبى أوس لسماء  
 بصرى ولأسماعيل من طريق عبد الرحمن بن غرžel بصرى يكل وللمسلم من طريق سليمان بن  
 المغيرة عن ثابت أصابنى بصرى بعض التى يكل ذلك ظاهراً فى أنه يكل بطلح العمى اذ ذلك لكن  
 أخرجه المتصنف فى باب الرخصة فى المطرس من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه أن عتيان كان  
 يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تكون الظلمة والسبل وأما رجل  
 ضرر بالبصر الحديث وقد قيل إن رواية مالك هذه معارضة لغيره وليست هندية كذا بل قول

امرأته رجلاً أقتله  
 فلما عتاف المسجوناً ما شاهد  
**باب** اذا دخل بيتا  
 يصلى حيث شاء وأوحى  
 أمر ولا ينصس  
 عبد الله بن مسلة قال حدثنا  
 ابراهيم بن سعد عن ابن  
 شهاب عن محمود بن الربيع  
 عن عتيان بن مالك أن النبى  
 صلى الله عليه وسلم أتاه فى  
 منزله فقال أين شرب أن  
 أصلى لك من بيتك قال  
 فأشربت له إلى مكان فكبر  
 النبى صلى الله عليه وسلم  
 وصفتنا خلفه صلى ركعتين  
**باب** المساجد فى  
 البيوت وصلى البراء من  
 عتيان فى مسجده فى داره  
 جماعة حدثنا سعد بن  
 عفر قال حدثنى البت قال  
 حدثنى عقيل عن ابن شهاب  
 قال أخبرنى محمود بن  
 الربيع الاضارى أن عتيان  
 ابن مالك وهو من أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بمن شهد بدراً من  
 الاضاراة أتى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا رسول الله قد أحسرت  
 بصرى وأنا



محمود ان عتيان كان يؤم قومه وهو أعمى أى حين لقبه محمود ومعه منه الحديث لاحتسأله  
 لقي على الله عليه وسلم وبينهم قوله في رواية يعقوب بن عتيان وهو شيخ أعمى يؤم قومه  
 وأما قوله وأما رجل شرير البصر أى أعمى منه ضربه كقوله أنكرت بصري وبزبد هذا  
 الجمل قوله في رواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن سعد أيضاً أنكرت من بصري وقوله في  
 رواية مسلم أعمى أى فى بصري بعض الشيء فاعلم طاهر فى أنه لم يكمل عماده لكن رواية مسلم من  
 طريق جادين مسلمة عن ثابت بلقط أنه عمى فارسل وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من  
 أصحاب ابن نهب فقال قوله أنكرت بصري هذا اللفظ يطلق على من فى بصره سوء وإن كان  
 يصير بصراً أو على من صلا أعمى لا يصير شيئاً انتهى والاولى ان يقال أطلق عليه عمى لقربه منه  
 ومشاركته فى فوات بعض ما كان يعهد فى حال العصفور هذا تألف الروايات والله أعلم **(قوله)**  
 أملى لقوى أى لاجلهم والمراد أنه كان يؤمهم وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن ابراهيم بن  
 سعد **(قوله)** سال الوادى أى سال المصطفى فى الوادى فهو مصطلح المصطفى على الحال والطبرانى من  
 طريق الزبدي وإن الامطار حين تكون غتفى سبل الوادى **(قوله)** بنى وبينهم وفى رواية  
 الاسماعيلى يسأل الوادى الذى بين مكى وبين مسجد قوى فصول بنى وبين الصلاة معهم **(قوله)**  
 فاصلى بهم بالنصب عطف على أى **(قوله)** ودعت بكسر الهمزة والاولى أى غتت وحكى القزوينى  
 فتح الال فى المصطفى والواو فى المصدر والمشهور فى المصدر الضم وحكى فيه أيضاً الفتح فهو مثلث  
**(قوله)** فتسلى بسكون اليا هو يجوز بالنصب لوقوع الفاء بعد التثنية وكذا قوله فاعتن به الرفع ويجوز  
 النصب **(قوله)** سائل ان شاء الله هو هنا التعلق بالخص التبرك كذا قيل ويجوز ان يكون التبرك  
 لاحتمال اطلاعه صلى الله عليه وسلم بالوسى على الجزم بان ذلك سيقع **(قوله)** قال عتيان طاهر  
 هذا السباق ان الحديث من قوله الى ههنا رواية محمود بن ابيس بغير واسطة ومن ههنا الى آخره  
 من روايته عن عتيان صاحب القصة وقد قال القدر الاول مرسل لان محمود يصغر عن  
 حضور ذلك لكن وقع التصريح فى أوله بالتصديق عتيان ومحمود من رواية الاوزاعى عن ابن  
 شهاب عندئذ أى عاتوه وكذا وقع تصريحه بالمصاح عند المصنف من طريق معمر ومن طريق  
 ابراهيم بن سعد كما ذكرته فى الباب الماضى فيصل قوله قال عتيان على ان محمود أعلاه اسم شيخه  
 احتجاً بذلك لطول الحديث **(قوله)** فغدا على زاد الاسماعيلى بالعمد والطبرانى من طريق  
 أى أو يس ان السؤال وقع يوم الجمعة والتوجه اليه وقع يوم السبت كما تقدم **(قوله)** أو بكر  
 لزيد كجمهور الرواة عن ابن شهاب غيره حتى ان فى رواية الاوزاعى فاستاذنا فاذا نلت لهما لكن  
 فى رواية أى أو يس ومعه أو بكر وعمر وسلم من طريق أنس عن عتيان قاتان ومن شأ الله من  
 أصحابه والطبرانى من وجه آخر عن أنس فى نفر من أصحابه ففصل الجمع بان أبابكر محب وحمدى  
 ابتداء التوجه ثم عند الدخول أو قبله اجتمع عمرو وغيره من الصحابة فدخلوا معه **(قوله)** فجلس  
 حين دخل وللكتفى حتى دخل قال عياض زعم بعضهم انها غلط وليس كذلك بل المعنى فلم  
 يجلس فى الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادراً الى ما جاء بهه وفى رواية يعقوب عند المصنف  
 وكذا عند الطيالسي فلما دخل لم يجلس حتى قال ابن تحب وكذا الاسماعيلى من وجه آخر وهو  
 أبى فى المراد لان جلوسه اتفاق بعد صلاته بخلاف ما وقع منه فى بيت مليكة حيث جلس فأكمل

أصلى لقوى فاذا كانت  
 الامطار سال الوادى الذى  
 بنى وبينهم لم أستطع أن  
 آفى مسجدهم فاصلى  
 بهم وودعت يا رسول الله  
 انك تأتيت فتصلى فى بيتي  
 فاعتن به صلى قال فقال له  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم سافعل ان شاء الله قال  
 عتيان فعاد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وأبو بكر حين  
 ارتفع النهار فاستاذن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فاذا نلته فليجلس  
 حين يدخل البيت ثم قال  
 ابن تحب

ثم صلى لانه هناك دعى الى الطعام فبدأ به وهذا دعى الى الصلاة فبدأ بها **(قوله أن أصلي من بيتك)**  
 كذا لا أكثر ولجوه ورواة الزهري ووقع عند الكشمي وحده في بيتك **(قوله وجبناه)** أى  
 منعنا من الرجوع **(قوله خزيرة)** جماعة مفتوحة بعدها زاي مكسورة ثم بابتنائية ثم راء  
 هام فوقع من الالعمة قال ابن قتيبة تضع من لحم تقطع صفاراً ثم يصب عليه ماء كثير فإذا انضج  
 ذر عليه الدقيق وإن لم يكن فيه لحم فهو عسجد وكذا ذكر يعقوب وزاد من لحم بات ليلة قال  
 وقيل هي حساء من دقيق فمدمس وحكي في الجهره نقوه وحكي الازهرى عن أبي الهيثم أن  
 الخزيرة من الصلابة وكذا حكم المصنف في كتاب الأطعمة عن النضر بن شميل قال عياض المراد  
 بالصلابة دقيق لم يغربل **(قلت)** ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الاوزاعي عنده مسلم على  
 جديشة جهم ومجتبى قال أهل القصة هي ان تطين المنطقة قليلاً ثم يلقى فيها شحم وغيره وفي  
 المطالع أشهر ويقتضي الصميمين يجمو رامين مهملات وحكي المصنف في الأطعمة عن النضر  
 أيضاً أنها أى التي مهملات تضع من اللبن **(قوله فتاب في البيت رجال)** بمثابة بعد الالف  
 موحدة أى اجتمعوا بعد أن تفرقوا قال الخليل المثابة تجتمع الناس بعد افتراقهم ومنه قيل  
 للبيت مثابة وقال صاحب المحكم يقال تاب إذا رجع وثاب إذا أقبل **(قوله من أهل البار)** أى  
 المحلة قوله خبر دور الانصار دارى التبارى محلته والمراد أهلها **(قوله فقال قاتل منهم)** لم يسم  
 هذا المحدثى **(قوله مالت بن الدخشن)** بضم الدال المهملة وفتح الخاء المهملة وسكون الباء  
 التختانية بعدها شين معجمة مكسورة ثم ثون **(قوله أو ابن الدخشن)** بضم الدال والسين وسكون  
 الخاء بينهما وحكى كسر أوله والشك فيه من الراوى هل هو صغرا ومكبر وفي رواية السجلى هنانى  
 الثانية بيل بل القوت وعند المصنف فى الحاريزين من رواية معمر الدخشن بالنون مكبراً من غير  
 شك وكذا المسلم من طريق ثونس ولهم من طريق معمر والشك ونقل الطبراني عن أجد بن صالح أن  
 الصواب الدخشم بالميم وهي رواية الطبايسى وكذا المسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتيان  
 والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه **(قوله فقال بعضهم)** قيل هو عتيان راوى  
 الحديث قال ابن عبد البر القهيد الرجل الذى ساروا النبي صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من  
 المنافقين هو عتيان والمنافق المشار اليه هو مالك بن النشم ثم ساق حديث عتيان المذكور في  
 هذا الباب وليس فيه دليل على ما تقدم من ان الذى ساروه هو عتيان وأغرب بعض المتأخرين  
 فنقل عن ابن عبد البر ان الذى قال في هذا الحديث ذلك منافق هو عتيان أخذ من كلامه هذا  
 وليس فيه تصريح بذلك وقال ابن عبد البر لم يختلف في شهو مالك عبداً وهو الذى أسربيل بن  
 عمرو ثم ساق باسناد حسن عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه ليس قد  
 شهيداً **(قلت)** وفي المعازى لابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مالكا هذا ومعين بن  
 عدى فخر فامسجد اضرا قد عل على أنه يرى مما اتهم به من النفاق أو كان قد أقطع عن ذلك أو  
 النفاق الذى اتهم به ليس نفاق الكفر وإنما ذكر العصابة عليه وودع للمنافقين ولعل له عذراً في  
 ذلك كما وقع لحاطب **(قوله الأتراء قد قال لا اله الا الله)** والطبايسى اما يقول ولمسلم أنس يشهد  
 وكانهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جرم بذلك ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه انه يقول ذلك  
 وما هو في قلبه كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتيان **(قوله فأنارى ومعه)** أى توجهه

أن أصلي من بيتك قال  
 فأشرفت له إلى ناحية من البيت  
 فقام رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فكبركمنا فصفقنا  
 فصلى ركعتين ثم سلم قال  
 وحسناء على حوزة صنعنا  
 له قال فتاب في البيت رجال  
 من أهل الدار فوعد عدد  
 فاجتمعوا فقال قاتل منهم  
 ابن مالك ابن الدخشن أو  
 ابن الدخشن فقال بعضهم  
 ذلك منافق لا يجب الله  
 ورسوله فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تقل  
 ذلك ألا تراء قد قال لا اله الا  
 الله يريد بذلك وجه الله قال  
 الله ورسوله أعلم قال فانا  
 نرى وجهه

(قوله ونصيته الى المنافقين) قال الكرمانى يقال نصته لآله ثم قال قد ضمن معنى لآله كذا قال والظاهر ان قوله الى المنافقين متعلق بقوله وجهه فهو الذى يتعدى الى وامام متعلق بصيته مخذوف العلم به (قوله قال ابن شهاب) أى بالاسناد الملقى ووجهه من قال انه متعلق (قوله ثم سألت) زاد الكشميني بعد ذلك والحسين مهملة من جمعهم الالف قاسية فضبطه بالضاد المجدبة وظلوه (قوله من سرائهم) بفتح المهملة أى خيارهم وهو جمع سرى قال أبو عبيد هو المرتفع القدر من سر والرجل يسر وإذا كان رفيع القدر وأصله من السراة وهو ارتفاع المواضع من ظهر الدابة وقيل هو رأسها (قوله ان يصدق به ذلك) يحتمل أن يكون الحسين سمعوا أيضا من عتيان ويحتمل أن يكون جملة على صفات أخرى وليس الحسين ولا عتيان في العيصين سوى هذا الحديث وقد أخرجه البخاري في أكثر من عشرة مواضع مطولا ومختصرا وقد سمعنا من عتيان أيضا أنس بن مالك كما أخرجه مسلم وجمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتيان أخرجه الطبراني وسباني في باب النوافل جماعة أن أبا أيوب الأصمى سمع محمود بن الربيع يحدث عن عتيان فانكره لما يقضيه ظاهره من ان النار محرومة على جميع الموحدين وأحاديث الشفا عتدا على ان بعضهم يعذب لكن للعلماء أجوبة عن ذلك منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب انه قال يعذب حديث الباب ثم زلت بعد ذلك فرائض وأمور زرى ان الامر قد انتهى اليها حتى استطاع ان لا يقر فلا يعترف في كلامه فطران الصلوات الخمس نزل فرضه اقبل هذه الواقعة قطعوا ظاهره ويقضى ان تاريخها لا يعذب اذا كل واحد جدا وقيل المراد ان من قالها مخلصا لا يترك الفرائض لان الاخلاص يحصل على اداء اللازم و يعذب بمنع الملازمة وقيل المراد قصره عن التقيد أو قصره دخول النار العتقة للكافرين لا الطبقة العتقة للعصاة وقيل المراد قصره عن دخول النار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السي واقفه أعلم وفي هذا الحديث من القوائد امامة الاصحى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى وانه كان في المدينة مساجد للبيعة سوى مسجد صلى الله عليه وسلم والصلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما انتهى عن ايطان موضع معين من المسجد نفسه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما اذا استلزم ربا ونحوه وفيه تسوية الصفوف وان عموم النهي عن امامة الزائر من زاده مخصوص بما اذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يحكمه وكذا من أدن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ووطئها ويستفاد منه ان من دهم من الصالحين لتبرك به انه يجب اذا أمن الفتنة ويحتمل ان يكون عتيان انما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة الفاضل دعوة المفسول والتبرك بالمشيئة والوفاء بالوعد واستصحاب الزائر بعض أصحابه اذا علم ان المستدعى لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وان تقدم منه طلب الحضور وان اتخذ مكانا في البيت للصلاة لا يستلزم وقضيته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل الهمة على الامام والعالم اذا ورد منزل بعضهم لاستفدوا منه وتبركوا به والتبعية على من ينظر به الفساد في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا يفتد ذلك غيبة وأن على الامام ان يتب في ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه الجليل وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر وانه لا يكتفى في الايمان بالنطق من غير اعتقاد

ونصيته الى المنافقين  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فان الله قد  
حرم على النار من قال لا اله  
الا الله ينفي بذلك وجه الله  
قال ابن شهاب ثم سألت  
الحسين بن محمد الانصاري  
وهو أحد بنى سالم وهو من  
سراهم عن حديث محمود  
ابن الربيع فصدق به ذلك

وأنه لا يختلف النار من مات على التوحيد وترجم عليه الجباري غير ترجمة الباب \* والذي قبله  
 الرخصة في الصلاة في الحال عند المطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المومنين بسلام الامام  
 وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا اراد قوماً مهمومين ودعيتان بدوا على ان تزيروا  
 وان العمل الذي ينبغي بوجهه الله تعالى ينبغي صلحه اذا قبله الله تعالى وان من نسب من يظهر  
 الاسلام الى النفاق فهو مقرر سنة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يسقط بل يعذب كما قبل في قوله  
**باب** التين) أي البائعات التين (في دخول المسجد وغيره) بالتحقق عطف على الدخول  
 ويجوز ان يهذف على المسجد لكن الاول أفيد **(قوله)** وكان ابن عمر (أي في دخول المسجد ولم يره  
 موصو لانه لكن في المستدرك للعلماء من طريق معاوية بن قرة عن أنس انه كان يقول من السنة  
 ان دخلت المسجد ان تبدأ برحلك البني واذا خرجت ان تبدأ برحلك اليسرى والعصيان قول  
 العصيان من السنة كذا يجوز على الرفع لكن لما لم يذكر حديث أنس على شرط المصنف أشار  
 اليه بآثار ابن عمر وعموم حديث عائشة في البائعات التين في الخروج من المسجد أيضاً ويحمل  
 ان يقال ان في قولها ما استطاع احترازاً عما لا يستطاع فيه التمسك شرعاً كدخول الخلاص والخروج  
 من المسجد وكذا تعاضل الاشياء المستقرة التين كالاتصاف بالخط وعلقت عائشة رضي الله  
 عنها صلى الله عليه وسلم لما ذكرت ما أخبره به بذلك وأما القرائن فقد تقدمت بقية مباحث  
 حديثها هذا في باب التين في الوضوء والغسل **(قوله)** **باب** هل تنبش قبور مشركي  
 الجاهلية) أي دون غيرها من قبور الانبياء وآساعهم لما في ذلك من الاهات لهم بخلاف المشركين  
 قائم لآخر ملهم وأما قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فوجه التعليق ان الوعيد على  
 ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيم الاله كما صنع أهل الجاهلية قبحهم ذلك الى  
 عبادتهم ويتناول من اتخذوا مسكنة قبورهم مساجدين تنبش وترى عظامهم فهذا يخص  
 بالانبياء ويلحق بهم آساعهم وأما الكفرة فله لآخر في نبش قبورهم اذ لا يخرج في اهانهم  
 ولا يلزم من اتقاء المساجد فيمكنها تعظيمهم فعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه  
 وسلم في نبش قبور المشركين واتقاء مسجدهم مكاناً وبين لعنه صلى الله عليه وسلم من اتخذ قبور  
 الانبياء مساجد لئلا ينسب من الفرق والمتن الذي أشار اليه موله في باب الوفاة في واخر المعازي  
 طريق هلال عن مروية عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصه ووصف في الجنائز من طريق أخرى عن  
 هلال وزاد في المصاري وذكر في حديثه موضع من طريق أخرى بالزيادة **(قوله)** وما يكروه من  
 الصلاة في القبور يتناول ما اذا وقعت الصلاة على القبر أو الى القبر أو بين القبرين وفي ذلك  
 حديث رواه مسلم من طريق أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على القبور ولا تصلوا اليها أو  
 عليها قلت وليس هو على شرط البخاري فاشارة اليه في الترجمة وأورد معه أثر عمر الدال على ان  
 النبي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة الاثر المذكور عن عمرو بن ميمون لا في كتاب الصلاة لاني  
 نعم شيخ البخاري ولفظه بينما أنس يصلي الى القبر ناداه عمر القبر اتقرفظن انه يعني القبر فلما رأى  
 انه يعني القبر جاز القبر وصل ولما طرق أخرى ينتهي في تعليق منها من طريق جدي عن أنس  
 فهو زاد فيه فقال بعض من يلحق انما يعني القبر فتصبت عنه وقوله القبر القبر بالنسب فيها  
 على التحذير **(قوله)** وما به بالاعادة) استنبطه من تنافي أنس على الصلاة لو كان ذلك يقتضي

• **(باب)** التين في دخول  
 المسجد وغيره وكان ابن  
 عمر يبدأ برحله اليسرى  
 • حدثنا سليمان بن حرب  
 قال حدثنا شعبة عن  
 الأشعث بن سليم عن أبيه  
 عن مسروق عن عائشة  
 رضي الله عنها قالت كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يحب التمسك ما استطاع في  
 شأنه كله في طهوره وتزجله  
 وتخلعه **(باب)** هل تنبش  
 قبور مشركي الجاهلية  
 ويتخذ مكانها مساجد  
 لقول النبي صلى الله عليه  
 وسلم لعن الله اليهود اتخذوا  
 قبورهم مساجد  
 وما يكروه من الصلاة في  
 القبور ورأى عمر أنس بن  
 مالك يصلي عند قبر فقال  
 القبر القبر يا امرءة بالعادة

حدثنا محمد بن المنثري قال  
حدثنا يحيى عن هشام قال  
أخبرني أبي عن عائشة أن  
أم حبيبة وأم سلمة ذكرا  
كنيسة رأينها بالحبيشة فيها  
نصار يرفضون ذلك للنبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
إن أولئك إذا كان فيهم  
الرجل الصالح مات بنوا  
على قبره مسجدًا وصوروا  
فيه تلك الصور فأولئك  
شرا أطلق عند الله يوم  
القائمة أحدثناهم فقال  
حدثنا عبد الوارث عن أبي  
البراء عن أنس قال قدم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
المدينة فنزل على المدينة  
فبقي يقال لهم ينوعون  
عوف فأقام النبي صلى الله  
عليه وسلم فيهم أربع عشرة ليلة  
ثم أرسل إلى بني النضير فأتوا  
مقتلدين السيوف كأتى  
أنظر إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم على راحته وأبو بكر  
ردفه وملاقي النضير حوله  
حتى أتى ضياء أبي أوب  
وكان يحب أن يصلي حيث  
أدركه الصلاة فيصلي في  
مرايض الغنم

فأفادها لقطعها واستأنف **(قوله)** حدثنا محمد بن المنثري قال ثنا يحيى (هو القطان عن هشام) عن هشام  
عروة **(قوله)** عن عائشة في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه أخبرني عائشة **(قوله)** أن أم حبيبة  
أى رملت بنت أبي سفيان الأموية (وأم سلمة) أى هند بنت أبي أمية الخزرجية وهما من أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم وكاتبنا من هاجر إلى الحبشة كاسياني في موضع **(قوله)** ذكرنا كذا كذا الرواية  
والمستقلى والجهيز كرايات **(قوله)** وهو مشكل **(قوله)** رأينها أى هياوس كان معهما  
ولكن كسبني والأصلي رأناها وما بقى المصنف قريبا في باب الصلاة في البعثة من طريق عبدة  
عن هشام إن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء التصانيق في الجنائز  
من طريق مالك عن هشام عروة وزاد في أوله لا المشكي النبي صلى الله عليه وسلم ومن طريق  
هلال عن عروة بلفظ حال في مرضه الذي مات فيه ولمسلم من حديث جندب أنه صلى الله عليه  
وسلم قال شئوا ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيهم تمتدوا القبور مساجد قال أنها كمن ذلك  
انتهى وقائدة التخصيص على زمن النهي الإشارة إلى أنه من الأمر الحكم الذي لم ينسخ لكونه  
صدوق آخر حياته صلى الله عليه وسلم **(قوله)** أن أولئك يكسر الكاف ويجوز فتحها **(قوله)**  
نجات عطف على قوله كان وقوله بنوا جواب إذا **(قوله)** وصوروا فيه تلك الصور والمستقلى  
تبك الصور بالياء التصانيق بدل اللام وفي الكاف فيها وفى أولئك ما فى أولئك الماضية وانما  
فعل ذلك أو تألمهم ليس أنسوا برؤية تلك الصور يتذكروا أحوالهم الصالحة فيصعدون  
كاجتماعهم ثم خلقهم من بعدهم خلوف جهال أمر أدهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم  
كافوا يصعدون هذه الصور يعظمونها فاعيدوها لغيرنا النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك  
سد المذريعة المؤدية إلى ذلك في الحديث دليل على تحريم التصوير وحمل بعضهم الوعيد  
على من كان في ذلك الزمان تقرب العهد بعبادة الأوثان أو المآلات فلا وقد أخطأ ابن دقيق  
الصيد في رد ذلك كاسياني في كتاب اللباس وقال البضاوى لما كانت اليهود والنصارى  
يصعدون القبور الأبنية تعظيما لشأنهم ويعملون بها قبله يتوجهون في الصلاة نحوها أو اتخذوها  
أو أنالها عنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فلما من اتخذ مسجدا في جوار صالح وقصد التبرك  
بالقرب منه لا التعظيم ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد وفي الحديث جوار حكاية  
ما يشاهد المومن من العجايب ووجوب بيان حكم ذلك على العامة وهو فاعل المرحلات وإن  
الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كانت بحجب القبر  
أو عليه أو بالموسيات بيان ذلك قريبا وفى حديث أنس في بناء المسجد بمسوط في كتاب الهجرة  
وأسنداه كلهم بصريون وقوله فيه فأقام فهم أربعين وعشرين كذا المستقلى والجهيز والباقي  
أربع عشرة وهو الصواب من هذا الوجه وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ الجنائز فيه  
وقد اختلف فيه أهل السير كاسياني وقوله وأرسل إلى بني النضير أنهم أحوال عبد المطلب  
لان أمه سلى عنهم فأراد النبي صلى الله عليه وسلم النزول عندهم لم يتحول من قيام النصارى  
بطن من الخنزير واسمهم الثلاث بن ثعلبة **(قوله)** مقتلدين السيوف منصوب على الحال  
وفي رواية كريمة مقتلدى السيوف بجذف النون والسيوف مجرورة بالاضافة **(قوله)** وأبو بكر  
ردفه كان النبي صلى الله عليه وسلم أرده تشريفا وتوقيرا بهما بقدر ما كان لا يكر

واقعة هاجر عليها كجاسأني بانه في الهجرة وقوله وملا بني التمار حوله أي جعلتهم حوله كما منهم مشوا معه أديا وقوله حتى أتى أي أتى رحله أو الفناء الناحية المتسعة أمام الدار (قوله) وانه أمر بالفتح على البناء للفاعل وقيل روي بالضم على البناء للمفعول (قوله) لمانوني) بالثلاث أي اذ كروا في ثمنه لاندكر لكم الثمن الذي اشتد به قال خلك على سبيل المسلوقة فكانه قال ساوموني في الثمن (قوله) لا تطلب عنه إلا الله) تقديره لا تطلب الثمن لكى الأمر فيه إلى الله وإلى بعض من وكذا اعتد الأماصلي لا تطلب عنه إلا الله وزاد ابن ماجه أيدوا بظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه غنا ولا خلق في ذلك أهل السير كجاسأني (قوله) فكان فيه) أي في الحائط الذي بنى في مكانه المسجد (قوله) وفيه خرب) قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الخلاء المجبة وكسر الراء بعدهما موحدة جمع خربه ككلمه وكلمة (قلت) وكذا ضبط في سنن أبي داود وحكى الخطابي أيضا كسر أوله وفتح ثانيا جمع خربة كمنب وعصبة ولكشمين حوت بنفع الخاء المهملة وسكون الراء بعدهما مثقلة وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمجبة والموحدة ورواية جادين بفتح من أي التباح بالمهملة والثلاثة قطعي هذا فرواية الكشمين في وهم لأن الضاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر الخطابي فيه مضطبا آخر وفيه بحث سياسي مع قضية ما يقيد في كتاب الهجرة أن شاء الله تعالى (قوله) في آخره فاعفوا للأنصار) كذا اللاكرو للمسقل والجوى فاعفوا الأنصار بحدف اللام ووجهه بأنه ضمن اغفر معني استر وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ فاعفوا الأنصار وفي الحديث حوزا أن تصرف في المقبرة المألوكة بالهبة والبيع وجواز بيع القبور والدارسة إذا لم تكن محتملة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد تشييدها وأخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها قبل وفيه جواز قطع الأشجار المخترعة للباحة أخذ من قوله وأمر بالفضل قطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يفرامان أن يكون ذكورا وأما أن يكون طرأ عليه ما قطع عمره وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره **باب الصلاة** في مرابض الغنم) أي أما كتبها هو بالموحدة والصاد المجبة جمع مرابض بكسر الميم وحديث أنس طرف من الحديث الذي قبله لكن بين هناك أنه كان يحب الصلاة حيث أدركته أي حيث دخل وقتها سواء كان في مرابض الغنم أو غيرها وبين هنا أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة في غيره بالضرورة قال ابن بطال هذا الحديث صحة على الشافعي في قوله بنجاحية أو بال الغنم وأيعاها لأن مرابض الغنم لا تقسم من ذلك وتعقب بأن الأصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب وإذا تعارض الأصل والقالب قدم الأصل وقد تقدم مزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أوال الأبل (تنبيه) القائل ثم سمعت بعد يقول هوشعبة يعني أنه سمع شخصه بن يذيقه القيد المذكور بعد أن سمعته يقولون مفهوم الزيادة أنصلي الله عليه وسلم لم يصل في مرابض الغنم بعد بناء المسجد لكن قد ثبت أنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة **باب الصلاة في مواضع الأبل** كانه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الأبل والغنم ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن مرة عنده مسلم وحديث البراء بن عازب عند أبي داود وحديث أبي هريرة عند الترمذي وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه وفي معظمها التعبير بماعطن الأبل ووضع

واقعة هاجر عليها كجاسأني بانه في الهجرة وقوله وملا بني التمار حوله أي جعلتهم حوله كما منهم مشوا معه أديا وقوله حتى أتى أي أتى رحله أو الفناء الناحية المتسعة أمام الدار (قوله) وانه أمر بالفتح على البناء للفاعل وقيل روي بالضم على البناء للمفعول (قوله) لمانوني) بالثلاث أي اذ كروا في ثمنه لاندكر لكم الثمن الذي اشتد به قال خلك على سبيل المسلوقة فكانه قال ساوموني في الثمن (قوله) لا تطلب عنه إلا الله) تقديره لا تطلب الثمن لكى الأمر فيه إلى الله وإلى بعض من وكذا اعتد الأماصلي لا تطلب عنه إلا الله وزاد ابن ماجه أيدوا بظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه غنا ولا خلق في ذلك أهل السير كجاسأني (قوله) فكان فيه) أي في الحائط الذي بنى في مكانه المسجد (قوله) وفيه خرب) قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الخلاء المجبة وكسر الراء بعدهما موحدة جمع خربه ككلمه وكلمة (قلت) وكذا ضبط في سنن أبي داود وحكى الخطابي أيضا كسر أوله وفتح ثانيا جمع خربة كمنب وعصبة ولكشمين حوت بنفع الخاء المهملة وسكون الراء بعدهما مثقلة وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمجبة والموحدة ورواية جادين بفتح من أي التباح بالمهملة والثلاثة قطعي هذا فرواية الكشمين في وهم لأن الضاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر الخطابي فيه مضطبا آخر وفيه بحث سياسي مع قضية ما يقيد في كتاب الهجرة أن شاء الله تعالى (قوله) في آخره فاعفوا للأنصار) كذا اللاكرو للمسقل والجوى فاعفوا الأنصار بحدف اللام ووجهه بأنه ضمن اغفر معني استر وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ فاعفوا الأنصار وفي الحديث حوزا أن تصرف في المقبرة المألوكة بالهبة والبيع وجواز بيع القبور والدارسة إذا لم تكن محتملة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد تشييدها وأخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها قبل وفيه جواز قطع الأشجار المخترعة للباحة أخذ من قوله وأمر بالفضل قطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يفرامان أن يكون ذكورا وأما أن يكون طرأ عليه ما قطع عمره وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره **باب الصلاة** في مرابض الغنم) أي أما كتبها هو بالموحدة والصاد المجبة جمع مرابض بكسر الميم وحديث أنس طرف من الحديث الذي قبله لكن بين هناك أنه كان يحب الصلاة حيث أدركته أي حيث دخل وقتها سواء كان في مرابض الغنم أو غيرها وبين هنا أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة في غيره بالضرورة قال ابن بطال هذا الحديث صحة على الشافعي في قوله بنجاحية أو بال الغنم وأيعاها لأن مرابض الغنم لا تقسم من ذلك وتعقب بأن الأصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب وإذا تعارض الأصل والقالب قدم الأصل وقد تقدم مزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أوال الأبل (تنبيه) القائل ثم سمعت بعد يقول هوشعبة يعني أنه سمع شخصه بن يذيقه القيد المذكور بعد أن سمعته يقولون مفهوم الزيادة أنصلي الله عليه وسلم لم يصل في مرابض الغنم بعد بناء المسجد لكن قد ثبت أنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة **باب الصلاة في مواضع الأبل** كانه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الأبل والغنم ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن مرة عنده مسلم وحديث البراء بن عازب عند أبي داود وحديث أبي هريرة عند الترمذي وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه وفي معظمها التعبير بماعطن الأبل ووضع

في حديث جابر بن سمرة والبراء بن العازب والابن ميثاق وحديث سليل عند الطبراني وفي حديث سيرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي وأعدان الابن وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني في معناه الابن وفي حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد مرابد الابن فعبه المصنف بالموضع لانها أشبه والمعاظن أخص من المواضع لان المعاطن مواضع أقامتها عند الماء خاصة وقد ذهب بعضهم الى ان انتهى خاص بالمعاظن دون غيرها من الاماكن التي تكون فيها الابن وقيل هو ما رواه مطلقا فله صاحب المعنى عن أحمد وقد نازع الاسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة الى العبر وجعل سيرة عدم كراهة الصلاة في مبركه وأجيب بأن مراده الاشارة الى ما ذكر من علمه انتهى عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فانها خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كما به يقول لو كان ذلك فمعنا من صحة الصلاة لا منع مثل في جعلها امام المصلي وكذلك صلاته كما به وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما ساق في أبواب الورد وفريق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها جمعة لمطابعت عليه من الغفار المقضي الى تشويش قلب المصلي بخلاف الصلاة على الركوب منها الى وجه واحد مقبول وساق بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب سيرة المصلي ان شاء الله تعالى وقيل علمه انتهى في التفرقة بين الابن والغنم بان عادة أصحاب الابن التقوى بقرها فتجس اعطائها وعادة أصحاب الغنم ترك سكاك المطاوى عن شريك واستبعده وغلط ايضا من قال ان ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوها وأولادها وانها لان مريض الغنم تشرب بها في ذلك وقال ان النظر يقتضي عدم التفرقة بين الابن والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب أصحابه وتجب بانه مما قاله للاحداث العصبية المصرفة التفرقة فهو داس فاسد الامتياز واذا ثبت انه يربط به معارضة بالقياس اتفاقا لكن جمع بعض الائمة بين عموم قوله جعلت في الارض مسجد او طهر وراوين أحاديث الباب يجعلها على كراهة التفرقة وهذا أولى والله أعلم (تكملة) \*  
وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مريض الغنم ولا يصلي في مريض الابن والقر وسنده ضعيف فلو ثبت لا فادان حكم البقر حكم الابن بخلاف ما ذكره ابن المنذر ان البقر في ذلك كالغنم (قوله ما) من صلى وقدامه التنوير)  
بالنصب على الطرف والتنوير فتح المناقاة تشديد التنوين المضمومة ما وقده في النار لغيره وقوله وهو في الاكثر يكون حفر في الارض وربما كان على وجه الارض ووهب من خصه بالا قول قل هو معرب وقيل هو عربي وتوافقت عليه الالسة وانما خصه بالذراع كرمع كونه ذكر النار بعده احتمالا به لان عبدة النار من الجحوش لا يعبدونها الا اذا كانت متوقفة بالبحر كالتي في التنوير وأشار به الى ما ورد في ابن سيرين انه كره الصلاة الى التنوير وقال هو بيت نار أخرجه ابن أبي شيبة وقوله وأشي من العلم بعدا لخاص فتدخل فيه الشمس مثلا والاصنام والتمثيل والمراد ان يكون ذلك بين المصلي وبين القبلة (قوله وقال الزمري) هو طرف من حديث طويل ياتي موضوعا في باب وقت الطهر وقد تقدم طرف منه في كتاب العلوسا في اللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد وحديث ابن عباس في الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف فقد ذكره بتمامه هنا لشد الاساند وقد تقدم ايضا طرف منه في كتاب الايمان وقد نازعه الاسماعيلي في الترجمة فقال ليس ما رأى الله نبيه من

(باب) من صلى وقدامه تنوير أو نادى بشي مما يعبد فاراديه وجهه الله تعالى وقال الزمري أخبرني أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم وضعت على النار وأنا على حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله ابن عباس قال انخفضت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال أريت النار فلم أرمق لها كالיום قط أقطع

النار عذبة نار معدودة تقوم بوجه المصلّي إليها قال ابن التين لاجتماعه على الترجمة لأنه لم يفعل ذلك محتاراً وانما عرض عليه ذلك المعنى الذي أراد الله من تبيين العباد وتعتيق بان الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل فدل على انه مثله جازم وقوة الاسماعيلي بين القصد وعدمه وان كانت ظاهرة لكن الجامعين الترجمة والحديث وجوداً بين المصلّي وبين قلبه في الجبهة وأحسن من هذا عندى ان يقال لم يضح المصطفى في الترجمة بكرة ولا غيره فاحتمل ان يكون مراده التفرقة بين من يني ذلك بينه وبين قلبه وهو قادر على ازالته أو انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني وهو المطابق لحديث الباب ويكره في حق الاول كما سباني التصريح بذلك عن ابن عباس في التماسيل وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين انه كره الصلاة الى التنوير الى بيت نار ونازعها بعض من المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم قال أريت النار ولا يلزم ان تكون امامه متوجهاً اليها بل يجوز ان تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك قال ويحتمل ان يكون ذلك وقع لمقبل شروعه في الصلاة انتهى وكان البصاري رحمه الله كوشف هذا الاعتراض فعمل بالخواب عنه حيث صدر الباب المعلق عن أنس فنه عرضت على النار وأنا مصلّي وأما كونه رآها امامه فمما في حديث ابن عباس يقتضيه فنه انهم قالوا له بعد ان انصرف رسول الله رأيناك تناولت شيئاً فقال نعم رأيناك تتكلمت أي تأخرت الى خلف وفي جوابه ان ذلك بسبب كونه رأى النار في حديث أنس المعلق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولة قد عرضت على الجنة والنار أتنا في عرض هذا الحائط وأنا مصلّي وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلّي والبعد **(قوله)** كراهة الصلاة في المقابر استنبط من قوله في الحديث ولا تتخذوا قبوراً ان القبور ليست تجعل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة وكأنه أشار الى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد الخدري مر فوعا الارض كلها مسجد الا المقبرة والجامع جالها ثقات لكن اختلف في وصلة وارسله وحكم مع ذلك بجهته الحاكم وابن حبان **(قوله)** حديثنا يحيى هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري **(قوله)** من صلاتكم قال القرطبي من للتبعيض والمراد التوافل ببليل ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوعا اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليصل ليشه نصيباً من صلاته (قلت) وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عباس عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فرقكم في موتكم ليقضى بكم من لا يخرج الى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وان كان محتملاً لكن الاول هو الأرجح وقد بالغ الشيخ يحيى الدين فقال لا يجوز جعله في الفريضة وقد نزع الاسماعيلي المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور لافي المقابر (قلت) قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين تأوله البصاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على انه انما يقه التنبه الى الصلاة في القبور لا يصلح كونه قال لا تكونوا كالقوف الذين لا يصلحون في بيوتهم وهي القبور قال فاجابوا الصلاة في المقابر والمنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك (قلت) ان ارادته لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان أردت في ذلك مطلقاً لا فقد قلنا

• (باب كراهية الصلاة في المقابر) •  
 • حدثنا سعد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبوراً



وجه استنباطه وقال في النهاية بما للمطالع ان تاويل البخاري مر جوح والاولى قوله من قال  
معناه ان الميت لا يصل في قبره وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم انهم استدلوا بهذا الحديث  
على ان المقبرة ليست بموضع الصلاة **وصكذا** قال البخاري في شرح السنة والخطابي وقال  
أيضا فيقول ان المراد لا تجعلوا بيوتكم وطنا للنوم فقط لاتصلون فيها فان النوم أخو الموت  
والميت لا يصل وقال التوربشتي حاصل ما يحتمل أنه ربيعة معان فذكر الثلاثة الماضية ورابعها  
يحتمل ان يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالمت وبنيته كالقبر (قلت) ويؤيده  
ما رواه مسلم مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحى والميت  
قال الخطابي وأما من تأوله على النبي عن دفن الموق في البيوت فليس بشئ فقد دفن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته (قلت) ما ذكره تاويل هو ظاهر لفظ  
الحديث ولا سيما ان يجعل النبي حكما منفصلا عن الامر وما استدلل به على ردة عقبة الكرماني  
فقال لعل ذلك من خصائصه وقد روى ان الانبياء يدفنون حيث يموتون (قلت) هذا الحديث  
رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مر فوعا ما قبض نبي الا دفن حيث يقبض وفي  
استناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله ذكرها البيهقي في  
الدلائل وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبد الله الانصبي  
الصابي عن أبي بكر الصديق انه قيل له أين يدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المكان  
الذي قبض الله فيه روجه فانه لم يقبض روجه الا في مكان طيب استناده صحيح لكنه موقوف  
والنبي عليه أصرح في المقصود واذا جلد دفنه في بيته على الاختصاص لم يعد نهي غيره عن ذلك  
بل هو متجه لان استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقارقتصير الصلاة فيها مكرهه ولفظ  
حديث أبي هريرة عن مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا بيوتكم مقارنا لظواهره  
يقضي النبي عن الدفن في البيوت مطلقا والله أعلم **(قوله)** باب الصلاة في مواضع  
الخشف والعذاب) أي ما حكمها وذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لان الخسف  
من جملة العذاب **(قوله)** ويذكر ان عليا هذا الأثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي  
الحلى وهو يضمن الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال كأمع على قرزنا على الخسف الذي يابل ظم  
يصل حتى أجازوا أي تعداه ومن طريق أخرى عن علي قال ما كنت لأصلي في أرض خسف الله  
بها ثلاث مراروا الظاهر أن قوله ثلاث مرار ليس متعلقا بالخسف لانه ليس فيها الا خسف واحد  
وانما أراد أن عليا قال ذلك ثلاثا ورواه أبو داود ومر فوعا من وجه آخر عن علي ولفظه نهاني  
حيبي صلى الله عليه وسلم أن أصلي في أرض يابل فانها ملعونة في استناده ضعف واللاق يعقد  
المصنف ما تقدم والمراد ان الخسف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله فأتى الله بنيانهم من القوا واعدت  
عليهم السقف من فوقهم الا يذكروا أهل التفسير والخبار ان المراد بذلك ان القروذين كنعان  
بن يابل بنات اعطيا يقال ان ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع تخسف الله بهم قال الخطابي لأعلم  
أحد من أهل علم الصلاة في أرض يابل فان كان حديث علي ثابتا فاعلم انه أن يخفها وطنا  
لانه اذا قام بها كانت صلواته فيها يعني أطلق المزموم وأراد الا لازم قال فيشمول ان النبي خاص  
بجلى انذاره بجائى من القسمة والعراق (قلت) وسياق قصة على الأولى يعد هذا التأويل والله

(باب الصلاة في مواضع  
الخشف والعذاب)  
ويذكر ان عليا كره الصلاة  
بخسف يابل

أعلم **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك **(قوله)** لا تدخلوا كان هذا النبي لماسر وابع النبي صلى الله عليه وسلم بالبحر فباركوا في حال توجههم الى تولد قد صرح المصنف في احاديث الانبياء من وجه آخر عن ابن عمر بعض ذلك **(قوله)** هؤلاء المعذنين يفتح الذال المعجمة وله في احاديث الانبياء لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا انفسهم **(قوله)** الا ان تكونوا باكين ليس المراد الاقتصار في ذلك على ابتداء الفخول بل دائما عند كل بر من الفخول وأما الاستقرار فالكسفة المذكورة مطبوعة فيما لا يولوه وسأقي الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل فيه البينة قال ابن بطال هذا يدل على اباحة الصلاة هناك لان الصلاة موضع يكلمه وتضرع كانه يشير الى عدم مطابقة الحديث لا تزعني **(قلت)** والحديث مطابق له من جهة ان كلامهما فيه ترك التزول كما وقع عند المصنف في المغازي في آخر الحديث ثم قطع صلى الله عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي فدل على انه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع على في خيفه بابل وروى الحاكم في الاكليل عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رجلا جاضعا ثم وجدنا بطريق سيوت المعذنين فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر بيده أن ينظر اليه وقال ألقته فلقاه لكن اسناده ضعيف وسأقي فيه صلى الله عليه وسلم ان يستقي من مباههم في كتاب احاديث الانبياء ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا يصيبكم بالرفع عن ان لا نافية والمعنى ثلاثا يصيبكم ويجوز الجزم على انها نافية وهو أوجه وهو نهي بمعنى انهم ولا يصنف في احاديث الانبياء ان يصيبكم أي خشية ان يصيبكم ووجه هذه الخشية ان البكاء يعنه على التفكير والاعتبار فكانه أمرهم بالتفكير في أحوال نوجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع فكينهم في الارض وامهالهم مدة طويلة ثم انقاع قمتهم بهم وشدة عذابه وهو سبحانه مقلب القلوب غلايا من المؤمنين ان تكون عاقبته الى مثل ذلك والتفكير أيضا في مقابله أولئك نعمة الله الكفر وامهالهم اعمال عقولهم فيما وجب الايمان به والطاعة له فمن مر عليهم ولم يفكر فيما وجب البكاء اعتبارا بما حوالهم فقد شابههم في الاهمال ودل على قساوة قلبه وعدم خشوعه فلا يامن ان يصير ذلك الى العمل بمثل اعمالهم فيصيبه ما أمامهم وبهذا يدفع اعتراض من قال كيف يصيب عذاب الظالمين من ليس نظام لا تمب هذا التقرير لا يامن ان يصير نظاما في عذب بظلمه وفي الحديث الحث على المراقبة والزجر عن السكني في ديار المعذنين والاسراع عند المروء بها وقد أشير الى ذلك في قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وتبين لكم كيف فعلناهم **(قوله)** ما الصلاة في البيعة بكسر الموحدة بعد هاء ثمانية تحتها معية للنصارى قال صاحب التحكم البيعة صومعة الراهب وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المعقد ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وقيل المدارس والصومعة وبيت الصنم وبيت الباروث وذلك **(قوله)** وقال عمران الاندلس كنائسكم وفي رواية الاصل كنائسهم **(قوله)** من أجل التاميل هو جمع قتال بعنة ثم مثله بينهم ما بينه وبين الصورة هجوم وخصوص مطلق فالصورة أهم **(قوله)** التي فيها الضمير يعود على الكنيسة والصورة بالجر على انها بدل من التاميل وبيان لها وبالنصب على الاختصاص أو بالرفع أي ان التاميل مصورة والضمير على هذا التاميل وفي رواية الاصل والصور زيادة الواو العاطفة وهذا الاثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له

• حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين الا ان تكونوا باكين فان لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم ما أصابهم • (باب الصلاة في البيعة) وقال جررضي الله عنه ان الاندلس كنائسكم من أجل القائل التي فيها الصور

وكان ابن عباس يصلي في البعثة الايعاقها تماثيل وحدثنا محمد قال اخبرنا عبد الله عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان ام سلمة  
ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٤٤ كيسة وراها بارض الحبشة يقال لها مارية قد كرت له ما رأت فيهما من الصور

فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اولئك قوم اذا  
مات فيهم العبد الصالح  
او الراجل الصالح بنوا على  
قبره مسجدا وصوروا فيه  
تلك الصور اولئك شرار  
الخلق عند الله (باب)  
حدثنا ابو اليان قال اخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
اخبرني عبد الله بن عبد الله  
ابن عتبة ان عائشة وعبد  
الله بن عباس قالما نزل  
برسول الله صلى الله عليه  
وسلم طفق يطرح خصمته  
على وجهه فاذا اغتم بها  
كشفها عن وجهه فقال  
وهو كذلك لعنة الله على  
اليهود والنصارى اتخذوا  
قبورا لنبياهم مساجد يحذر  
ما صنعوا وحدثنا عبد الله  
ابن مسleme عن مالك عن ابن  
شهاب عن سعد بن المسيب  
عن ابي هريرة ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال قاتل  
الله اليهود اتخذوا قبور  
انبيائهم مساجد (باب)  
قول النبي صلى الله عليه  
وسلم جعلت في الارض  
مسجدا وطهورا وحدثنا  
محمد بن سنان قال حدثنا  
هشيم قال حدثنا ساهر

ابو الحكم قال حدثنا يزيد القسيري قال حدثنا جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطيت التجرم  
نجاما يعطون احل من الانبياء على نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت في الارض مسجدا وطهورا وانا رجل من ائمتي ادركه  
الصلاة فليصل ولا يحل لي ان اتيها وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس كافة واعطيت الشفاعة

٥٧  
 (باب نوم المرأة في المسجد)

حدثنا عبد بن اسمعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن وليدة كانت سوداء لحى من العرب فاعترضوها ففككت معهم قالت فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور قالت فوضعتها وأوقع منها فزرت به حدة وهو ملق لحسبته لحا فخطفته قالت فالتسوه فلم يجدوه قالت فأتهموني به قالت فطفقوا يقتشون حتى قتشوا عليها قالت والله أني لقاتمتهم اذ مررت الحديدة فألقته قالت فوقع بينهم قالت فقلت هذا الذي أتهموني به زعموا ما منه برئة وهو ذاهو قالت فخاصت الرسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت قالت فكانت لها خياض في المسجد أو خضن قالت فكانت تأتي فتحدث عندي قالت فلا تجلس عندي مجلسا الا قالت

وبوم الوشاح من تعاجيبنا  
 الألف من بلدة الكفر أنجاني  
 قالت عائشة فقلت لها  
 ما شأنا لا تعدين معي مقعدا  
 الا قلت هذا قالت فحدثني  
 بهذا الحديث

لتهريم لمعوم قوله جعلت في الارض مسجدا أى كل جزء منها يصلح أن يكون مكانا للسجود أو يصلح أن يبنى فيه مكان الصلاة ويحتمل أن يكون أراد ان الكراهة فيها التهريم وعموم حديث جابر مخصوص بها والاول أولى لان الحديث سبق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه ولا رد عليه أن الصلاة في الارض المتخسة لا تصح لان التخصيص وصف طاروا الاعتبار بما قبل ذلك

**وقوله** باب نوم المرأة في المسجد أى واقامتها فيه (قوله أن وليدة) أى أمه وهى فى الاصل المولودة ساعة ولد قاله ابن سبويه ثم أطلق على الامه وان كانت كبيرة (قوله قالت فزرت) القائلة ذلك هى الوليدة المذكورة وقد روت عنها عائشة هذه القصة والبيت الذى أنشدته ولم يذكرها أحد من منصفى رواية البخارى ولا وقتت على اسمها ولا على اسم القليلة التى كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز ذهابها اليها ألفا خيطان من اللؤلؤ يخاف بينهم وتوتج به المرأة وقيل ينسج من ادمع يرصع باللؤلؤ وتشد المرأة بين عاتقها وكشحتها وعن الفارسي لا يسمى وشاحا حتى يكون منقوشا بلؤلؤ وودع انتهى وقولها في الحديث بن سيور يدل على أنه كان من جلد وقولها بعد لحسبته لحا لا ينبغي كونه من صرعا لا يبيض اللؤلؤ على حرارة الجلد يسير كالصم السمين (قوله فوضعتها) وأوقع منها) شك من الراوى وقد روى ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت عروسا فدخلت الى مقعد لها فوضعت الوشاح (قوله حدة) بضم الحاء وقع الدال المهملة تنشد يد الباء التختانية تصغير حدة بالهمز وزن حبة ويجوز فتح أوله وهى الطائر المعروف الماذون في قتله في الحل والحرم والاصل في تصغيرها حدة بفتح الدال المهملة ولكن سهلت الهمزة وأدغمت ثم أصبحت الفتحة فصارت ألفا وتسمى أيضا الحدة بضم أوله وتشديد الدال مقصور ويقال لها أيضا الحدة بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجمعها حدة كالفرديلاها ورعا قالوه بالدو الله أعلم (قوله حتى قتشوا قبلها) كأنهم كلام عائشة والافتقضى السياق أن تقول قبلنى وكذا هو في رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية على بن مسهر عن هشام قال ظاهرا أنه من كلام الوليدة أو رده بلفظ القصة التفتا أو تجر يد أو زاد فيه ثابت أيضا قالت فدعوت الله أن يرثنى لحاش الحديا وهم يظنون (قوله وهو ذاهو) يحتمل أن يكون هو الثاني خبرا بعد خبر أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبرا عن ذوا الجوع خبرا عن الاول ويحتمل غير ذلك ووقع في رواية أى نسج وهما ذاهو وفي رواية ابن عمر وهو ذاهو كائزون (قوله قالت) أى عائشة (لحاش) أى المرأة (قوله فكانت) أى المرأة ولكن شينى فكان والتباء بكسر اللام بضم دها ووحدة وبالمد الخيع من وبر أو غيره وعن أبي عبيد لا يكون من شعر والخضن بكسر الهمزة وسكون الفاء بعدها شين مفعلة البيت الصغبر القريب السمك ماخوذ من الانخفاس وهو الانضمام وأصله الوعاء الذى تضع المرأة فيه غزلها (قوله فعدت) بلفظ المضارع محذوف احدى التامين (قوله تعاجيب) أى أعاجيب واحدها عجوبة ونقل ابن السكند أن تعاجيب لا واحدة من لفظة (قوله لانه) بضم اللام وكسر الهمزة وهذا البيت الذى أنشدته هذه المرأة عرضة من الضرب الاول من الطويل وأجزاؤه ثمانية ووزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات لكن دخل البيت المذكور القبض وهو محذوف

(باب نوم الرجال في  
 المسجد) هو قال أبو قلابة عن  
 أنس قدم رط من عمل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فكانوا في الصفّة وقال  
 عبد الرحمن بن أبي بكر  
 كان أصحاب العسة الفقراء  
 وحدثنا مسدد قال حدثنا  
 يحيى عن عبد الله قال  
 حدثني نافع قال أخبرني  
 عبد الله بن عمر أنه كان شام  
 وهو شاب أعزب لا أهل في  
 مسجد النبي صلى الله عليه  
 وسلم وحدثنا قتيبة بن  
 سعد قال حدثنا عبد  
 العزيز بن أبي حازم عن أبي  
 حازم عن سهل بن سعد  
 قال جاء رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بيت فاطمة فمقر بعد  
 عليا في البيت فقال أين ابن  
 عمك قالت كان يتي ويومه  
 شيء فغاضني فخرج فليرقل  
 عندي فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لأنتان  
 أخا زراين هو به فقال  
 يا رسول الله هو راقد في  
 المسجد فجاء رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وهو مضطجع  
 قد سقط رداؤه عن شقه  
 وأصابعه تراب فجعل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 يمسحه عنه ويقول قم  
 يا زرايم قم يا زرايم وحدثنا  
 يوسف بن عيسى قال

انجلس الساكن في ثلثي برصمسه فان اُشبعته حركة الحلة من الوشاح صار سالماً وقلت  
ويوم وشاح بالتون بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف  
من الأول واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السدس في أشعار العرب كبير  
جداً نادى في أشعار المولين وهو عند الخليل بن أحمد أصح من الكف ولا يجوز عندهم الجمع بين  
الكف وهو حذف السابع الساكن وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا وإنما أوردت هذا التقدير  
هنا لأن الطبع السليم يتفرق من القبض المذكور وفي الحديث إباحة الميت والميتل في المسجد  
لأن لا مسكن لهم المسكين وجلا كان أو أحراراً عند أمن الفتنة وإباحة استطلاعه فيه بالخطبة  
وشعرها وقه انطروح من البلد الذي يحصل المعرفة الحقة ولعله يقول إلى ما هو خبره كما وقع  
لهذه المأثرة وفيه فضل المهجر من دار الكفر وإجابة دعوة الظلم ولو كان كافراً لأن في الساق  
أن أسلمها كان بعد قدمها والمها يتو الله أعلم **(قوله ما)** قوم الرجال في المسجد أي  
بجواز ذلك وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهية الأنثى بريد الصلاة وعن ابن مسعود  
مطلقاً وعن مالك التخصيص بين من لم يسكن فكره وبين من لا مسكن له فيباح **(قوله وأما)**  
فلا يبر عن أنس هذا طرف من قصة العريتين وقد تقدم حديثهم في الطهارة وهذا التفسير ورد في  
الحار بن موصول من طريق وهب عن أوب عن أبي غلابة **(قوله وأما عبد الرحمن بن أبي بكر)**  
هو أيضاً طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة والصفة موضع مطلق في المسجد  
النبوي كانت قواي إليه المساكين وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعد بن المسيب  
وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة عنهما **(قوله حديثناجي)** هو القطان (عن عبيد الله) هو  
العمرى وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصراً أيضاً من حديثه طويل يأتي في باب فضل قيام  
الليل وأورده ابن ماجه مختصراً أيضاً بقوله كاشم **(قوله أعزب)** بالمهمله والزاى أى غير ترفع  
والشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الزاى والاول لفعله مع أن القزأزكرها وقوله لأهل  
له هو تفسير لقوله أعزب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فدخل فيه الأقارب ولجوههم  
وقوله في مسجد متعلق بقوله نام **(قوله عن أبي حازم)** هو طلبة بن دينار وأبو عبد العزيز المذكور  
**(قوله أين ابن عسك)** فيه إطلاق ابن الع على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها لأن عمها وفيه  
إرشادها إلى أن مخاطبة بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة وكأنه صلى الله عليه وسلم فهم ما  
وقع بينهما فأراد استعفافها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما **(قوله فلم يقل عدى)** بفتح الياء  
الضامة وكسر الطاف من القبيلة وهو قوم نصف النهار **(قوله فقال لانسان)** يظهر له أنه سهل  
راوى الحديث لأنه لم يذكره أن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقهره والمصنف في الأدب فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم لقاطمة أين ابن عسك قالت في المسجد وليس بينه وبين الذي هنا مخالفة  
لاحتقال أن يكون المراد من قوله أنظر أين هو المكان المخصوص من المسجد وعند الطرفين فأمر  
أنسأنا معه فوجدته مضطجعا في الجدار **(قوله هو راقد في المسجد)** فيه مراد الترجة لأن  
حديث ابن عمر يدل على إباحته لأن لا مسكن له وكذا بقية أحاديث الباب الأقصة على قائمها  
تقتضى التعميم لكن يمكن أن يفرق بين يوم الليل وبين قبيلة النهار وفي حديث سهل هذا من  
القوائد أيضاً جواز القاطنة في المسجد ومما حذى الغضب بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنسه

وفيه التكنية بغير الوالد وتكنية من له كنية والتلقب بالكنية لمن لا يغضب وسياق في الادب  
 أنه كان يفرح إذا دعي بذلك وفيه مداراة الصهر وتكنيه من غضبه ودخول الوالد بيت ابنته بغير  
 إذن زوجها محبت بغير رضاه وأنه لا بأس بأبداء المتكئين في غير الصلاة وسأني بقصة ما يتعلق به  
 في فضائل علي **قال** شاء الله تعالى **(قوله)** حدثنا ابن فضال هو محمد بن فضال بن غزوان وأبو حازم هو  
 سلمان الأشعري وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السنن والقساوان كانا جميعاً مدينين تابعين  
 ثقتين **(قوله)** لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة يشعرونهم كانوا أكثر من سبعين وهوؤلاء  
 الذين رأهم أبو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم في خزوة بئر معونة وكانوا  
 من أهل الصفة أيضاً لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة وقد اعتق بجميع أصحاب الصفة ابن  
 الأعرابي والسلي والحاكم وأبو نعيم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وفي بعض ما ذكره  
 اعتراض ومناقشة لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك **(قوله)** ردها هو ما يستأجر على البدن  
 فقط وقوله أما إذا رأى فقط وأما كساء أي على الهيئة المشروحة في المتن وقوله قدر بطوأي  
 الأكسة غذف المقول للعلم به وقوله تخبا أي من الأكسة **(قوله)** فيصععه بيده أي الواحد  
 منهم زاد الأمر على أن ذلك في حال كونهم في الصلاة ومحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان وقد  
 تقدم فحوزه الصفة في باب إذا كان الثوب خفيفاً **(قوله)** ما الصلاة إذا قدم من سفر  
 أي في المسجد **(قوله)** وقال كعب هو طرفة من حديثه الطويل في قصة طفله وقبته وسياق  
 في وأخر المغازي وهو ظاهر في ترجمه ورواه كعبه حديث جابر يجمع بين فعل النبي صلى الله  
 عليه وآله وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه **(قوله)** قال مسرأراه بالضم أي أظنه والضمير  
 لجابر **(قوله)** وكان في عليه دين كذا لا كثرة للصوى وكان له أي لجابر عليه أي على النبي صلى  
 الله عليه وسلم وفي قوله بعد ذلك قضائي التفات وهذا الدين هو ثمن جل جابر وسياق مطولا  
 في كتاب الشروط وذكره هناك فوائده إن شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف أيضاً في نحو من  
 عشرين موضعاً مطولا ومختصراً موصولاً ومعلقاً ومطابقاً للترجمة من جهة أن تقاضيه لغير  
 الجمل كان عند قدمه من السفر كما ساقى وأغما وغفل مغلطاً حيث قال ليس فيه ما يؤيد عليه  
 لأن لقائل أن يقول إن جابر لم يقدم من سفره له ليس فيه ما يشع بذلك قال النووي هذه الصلاة  
 مقصودة للقدم من السفر نوى بها صلاة القدوم لأنها تحية المسجد التي أمر الداخل بها قبل  
 أن يجلس لكن تحصل التحية وتسليم بعض من منع الصلاة في الأوقات التمهية ولو كانت  
 ذاسب بقوله ضمي ولا جهة في أنها واقع بعد **(قوله)** ما إذا دخل المسجد حذف  
 الفاعل للعلم به وذكر في رواية الأصلية وكثرة كلف المتن **(قوله)** عن أبي قتادة يفتنن ثمكذا اتفق  
 عليه الرواة عن مالك والشافعي وابن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال عن جابر بن  
 أبي قتادة وخلفاء الترمذي والدارقطني وغيرهما **(قوله)** السلي يفتنن لأنه من الاتصا والاسناد  
 كله مدني كانني بعده **(قوله)** فليركم أي فليصل من إطلاق الجوز وأرادة الكل **(قوله)** ركتين  
 هذا العدد لا مفهوم لا ذكره باقتراح واختلاف في أقله والصحيح اعتباره فلا تنادي هذه السنة  
 باطل من ركتين واتفق أئمة الفتوى على أن الأحرار في ذلك المنسحب وقيل ابن بطال عن أهل  
 الظاهر والحوجب والذي صرح به ابن حزم عدمه ومن أدفع علم الوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم

حدثنا ابن فضال عن أبيه  
 عن أبي حازم عن أبي هريرة  
 قال رأيت سبعين من أصحاب  
 الصفة ما منهم رجل عليه  
 رداء أما أزار وأما كساء  
 قدر بطوأي أعناقهم فيها  
 ما يبلغ نصف الساقين ومنها  
 ما يبلغ الكعبي فيصععه  
 بيده كراهية أن تری عورته  
 باب الصلاة إذا قدم من  
 سفر وقال كعب بن مالك  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد  
 ففعل فيه حدثنا خلاد بن  
 يحيى قال حدثنا مسر قال  
 حدثنا محارب بن ثار عن  
 جابر بن عبد الله قال أتيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو في المسجد قال مسر  
 أراه قال ضمي فقال صل  
 ركتين وكان في عليه دين  
 فقضائي وزاد في باب  
 إذا دخل المسجد فليركم  
 ركتين حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن عامر بن عبد الله بن  
 الزبير عن عمرو بن سليم الزرق  
 عن أبي قتادة السلي أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال إذا دخل أحدكم  
 المسجد فليركم ركتين

الذي رأته يخطئ أجلس فقد آذيت ولم يأمر بمصلاة كذا استدلل به الطحاوي وغيره فنه نظر وقال الطحاوي أيضا الأوفاة التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الأمر بداخل فيها (قلت) هما عمومان تناوضا الأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في أوفاة مخصوصة فلا بد من تخصيص أحد الصومين فذهب جمع إلى تخصيص النهي وتعميم الأمر وهو الأصح عند الشافعية وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية (قوله قبل أن يجلس) صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا بشرع له التدارك وقبه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركعتين ركعتين قال لا قال قم فأركعتهما ترجم عليه ابن حبان أن تبعه المسجد لا تقوت بالجلوس (قلت) ومثله قصة سليل كما ساق في الجملة وقال الحب الطبري يحتفل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز أو يقال وقتها قبله أداء وبعده قضاء ويحتمل أن يحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما ذم بطل الفصل (قائده) حديث أبي قتادة هذا وارد على سبب وهو أن أبانقادة دخل المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالساً بين أصحابه فجلس معهم فقال له ما منعك أن تركع قال رأيتك جالساً للناس جلوس قال فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين أخرجه مسلم وعنه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة أعطوا المساجد حقها قبل له وما سقمها قال ركعتين قبل أن يجلس (قوله باب) الحديث في المسجد قال المازري أشار الضاري إلى الرد على من منع الحديث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب وهو مبني على أن الحديث هنا الرجم ونحوه وبذلك فسره أبو هريرة كما تقدم في الطهارة وقد قبل المراد بالحديث هنا أهم من ذلك أي ما يحدث سواء يؤيده رواية مسلم ما يحدث فيه ما يؤيده فيه وفي أخرى للضاري ما يؤيده يحدث فهو ساقى غير ما بناء على أن الثانية تفسير للاولى (قوله) الملائكة تصلي) ولكن سميت الملائكة تصلي بزيادة أن والمراد بالملائكة الحنفلة أو السارة أو أهم من ذلك (قوله تقول الخ) هو بيان أقوله تصلي (قوله) ما دام في صلاة جفوه هو أنه إذا انصرف عنه انقضت ذلك وساقى في باب من جلس في المسجد يفتقر الصلاة بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ولنظفه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة قايت للمنتظر حكم المصلي فيمكن أن يحمل قوله في مصلاه على المكان المعتد للصلاة لا الموضع الخاص بالسجود فلا يكون بين الحدين تحالف وقوله ما يحدث يدل على أن الحديث يبطل ذلك ولو استرجعنا وفيه دليل على أن الحديث في المسجد أشد من التماسه تقدم من أن لها كفارة ولهم ذلك كفارة بل عومل صاحبه بحرمان استغفار الملائكة ودعاء الملائكة من جوابه لاقابه لقوله تعالى ولا تشعقون إلا لمن ارتضى وسباق بقية فوائد هذا الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة إن شاء الله تعالى (قوله باب) بيان المسجد أي النبوي (قوله) وقال أبو سعيد هو اندري والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر وقدمه المؤلف في الاحتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه وساقى في أبواب صلاة الجماعة (قوله) وأمر عمر هو طرف من قصة ذكر تجديد المسجد النبوي (قوله) وقال أكن الناس وقع في روايتنا أكن بضم الهاء وكسر الكاف وتشديد النون المضموه بلطف الفعل

فقبل أن يجلس \* (باب)  
الحديث في المسجد \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن أبي  
الزناد عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال الملائكة  
تصلي على أحدكم ما دام  
في مصلاه الذي صلى فيه  
ما لم يحدث تقول اللهم  
اغفر له اللهم ارحمه \* (باب)  
بيان المسجد \* وقال  
أبو سعيد كان سقف المسجد  
من يزد النخل وأمر عمر  
ببناء المسجد وقال أكن  
الناس من الطروايك

المضارع من أكن الرابح يقال أكنف الشيء أكنافاً أي حنته وسترته وحكي أوزيد كنته من الثلاث بمعنى أكننته وقرئ الكسافي بينهما فقال كنته أي سترته وأكننته في نفسي أي أسرته ووقع في رواية الأصلية أكن فتح الهزنة والنون فعل أكرم من الأكنان أيضاً ويرجمه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأول بأنه خاطب القوم بما أراد ثم اتفق إلى الصانع فقال له وإياك أو يحل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عباس وفي رواية غير الأصلية والقباضي أي وأني ذكرني الماس بحذف الهزنة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكنون انتهى وهو متجه لكن الرواية لا تساعده (قوله) فتفتن الناس بفتح المسناة من فتن وضبطه ابن التين بالضم من أفتن وذكر أن الأصمى أنكروا أن أبا عبيدأجازة فقال فتن وأفتن بمعنى قال ابن بطلال كان عمر فهم ذلك من رد الشارع للخصصة إلى أي جهنم من أجل الأعلام التي فيها وقال أنها ألفتني عن صلاقي (قلت) ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً ما سأله قوم قط الأنزرف وما سجدهم رجالة فقات الأشجعة بجارية من المغلس فقه مقال (قوله) وقال أنس يتباهون بها بفتح الهاء أي يتفاخرون وهذا التعليق رويته موصولاً في مسند أبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق أبي قلابة أن أنساً قال سمعته يقول ياتي على أمتي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها الا قليلاً وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان مختصراً من طريق آخر عن أبي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد والطريق الأولى التي عرأ الجباري وعند أبي نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد (تبيه) قوله ثم لا يعمرونها المراد به عمارتها بالصلاة وذكر الله وليس المراد به بناءها بخلاف ما ياتي في ترجمة الباب الذي بعده (قوله) وقال ابن عباس لتزخرقنها بفتح اللام وهي لام القسم وضم المسناة وتفتح الزاي وسكون الناء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون وهي نون التاكيد والزرخرة الزينة وأصل الزخرقة الذهب ثم استعمل في كل ما يترتب به وهذا التحليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس هكذا موقوفاً وقوله حديث مرفوع وقطفه ما أمرت بتشديد المساجد وظن الطبري في شرح المشكلة أنهم ما حديثاً واحداً فسرحه على أن اللام في لتزخرقها مكسورة وهي لام التقليل المتيقن قبله والمعنى ما أمرت بالتشديد ليعمل ذريعة إلى الزخرقة قال والنون فيه لحذف التاكيد ويمنوع توبيخ وتأنيب ثم قال ويجوز رفع اللام على أنها جواب القسم (قلت) وهذا هو المقدو الأول لم يشبهه الرواية أصلاً فلا يفتبه وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في الكتب المشهورة وقورها وانما لم يذكر العتاري المرفوع عنه للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصله وارساله قال البغوي التشديد رفع البناء وتطويعه وانما زخرقت اليهود والنصارى معابد حاجين حرفوا أكثهم وبدلوا (قوله) حدثنا يعقوب بن ابراهيم زاد الأصلية ابن سعد رواية صالح بن كيسان عن نافع من رواية الأقران لأنهم ما يندان فقتان تابعا من طبقة واحدة وعبد الله هو ابن عمر (قوله) باللين بفتح اللام وكسر الموحدة (قوله) وعده بفتح أوله وثانيه ويجوز ضمها وكذا قوله خشب (قوله) وزاد فيه عمرو بن بناء على بنيانه أي يجنس

تعمر أو تصغر فتفتن الناس  
وقال أنس يتباهون بها  
ثم لا يعمرونها الا قليلاً  
وقال ابن عباس لتزخرقنها  
كازخرقت اليهود والنصارى  
حدثنا علي بن عبد الله  
قال حدثنا يعقوب بن  
ابراهيم قال حدثني أبي عن  
صالح بن كيسان قال حدثنا  
نافع أن عبد الله أخبره أن  
السجد كان على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مبنياً باللين وسقفه  
الجريد وعده خشب  
الحصل فلم يزد فيه أبو بكر  
شياً وزاد فيه عمر وبناء على  
بنيانه في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم باللين  
والجريد وأعاد عده خشباً



الآلات المذكورة لم يغير شيئا من هيئته الاثني عشر **(قوله)** ثم غيره عثمان أي من الوجهين التوسيع وتغير الآلات **(قوله)** بالحجارة المنقوشة أي بدل اللبن والعمود والمسطح بججارة منقوشة **(قوله)** والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الحص بلفظة أهل الخيبر وقلل الخلداني تشبه الحص وليست به **(قوله)** وسقفه بلفظ الماضي عطف على جمل وبأسكن القاف على عمله والساج نوع من الخشب معروف يوقى به من الهند قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بيان المسجد القصد وترك الدق في تحسينه فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يبرأ المسجد عما كان عليه وإنما احتاج إلى تعديده لأن جريد الخلد كان قد شتر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر فحسنه بما لا يقتضي الزينة ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كسأى في بعد قليل وأول من زحف المسجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن أنكار ذلك خوفا من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمسجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال ابن المنير لما شدد الناس بيوتهم وزحفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمسجد صوالها عن الاسنائة وتعقب بان المنع أن كان البيت على اتباع السلف وترك الرفاهية فهو كما قال وإن كان لخشية شغل بال المصل بالزينة فلا لبقاء العلة وفي حديث أنس علم من اعلام النبوة لا يخبره صلى الله عليه وسلم عما سيقع فوقع كما قال **(قوله)** التعاون في بناء المسجد ما كان المشركين أن يعمره واسجد الله أي ذروا زاده قبل قوله ما كان وقول الله عز وجل وفي آخره أي قوله المحدثين وذكر له هذه الآية مضمرة إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية وذلك أن قوله تعالى مساجد الله يحتمل أن يراد بها مواضع السجود ويحتمل أن يراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة وعلى الثاني يحتمل أن يراد بها ما رتب لها ثوابها ويحتمل أن يراد بها الأقامة لذكر الله فيها **(قوله)** حدثنا سعد هذا الاسناد كله بصري لأن ابن عباس أقام على البصرة أمرا ممد ومعه مولاة عكرمة **(قوله)** انطلقا إلى أبي سعيد أي الخلدوي **(قوله)** فاذا هو زاد المصنف في الجهاد فانتباه وهو وأخوه في حائط لهما **(قوله)** يصلحه قال في الجهاد بيقبائه والحاظ البستان وهذا الآخر زعم بعض الشراح أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبو سعيد لم يولد له إلا يكون هو فان علي بن عبد الله بن عباس ولد في أواخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أمه ولا من أمه الأقداد فحتمل أن يكون المذكور أخا من الرضاة ولم أتبع إلى الآن علي اسمه وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحصى جميعه أحد لان ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالانذاع إلى أبي سعيد فحتمل أن يكون علم ان عنده ما ليس عنده ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علوا الاسناد لان أبي سعيد أقدم محبة وأكثرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم من ابن عباس وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر وتعاهد أحوال المعاش بأنفسهم والاعتراف لأهل الفضل بفضلهما وأكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم **(قوله)** فاخذوا مفااتي فيه التاهب للاقاء العلم وترك التصديق في حالة المهنة اعظام الحديث **(قوله)** حتى أتى علي ذكر بناء المسجد أي النبوي وفي رواية كريمة حتى إذا

ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وفي جداره بالجارة المنقوشة والقصة وجعل عنده من ججارة منقوشة وسقفه بالساج • (باب) • التعاون في بناء المسجد ما كان المشركين أن يعمره واسجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر أولئك حبطت أعمالهم وفي التاريخ خالد بن أنس يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وأتى الزكاة ولم يعش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين • حدثنا سعد قال حدثنا عبد العزيز بن مختار قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولابنه علي انطلقا إلى أبي سعيد فاسعما من حديثه فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلحه فاخذوا مفااتي ثم أنشأ يتحدثنا حتى أتى علي ذكر بناء المسجد فقال كما فعل ابنه لينة

أق (قوله وعار لبتين) زاد معمر في جامع لبنته ولبتن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطا من المصالح وفضل بنان المساجد (قوله فراه النبي صلى الله عليه وسلم فنقض) فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضي مباغلة لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهده وفي رواية التكمي في جعل نقض (قوله التراب عنه) زاد في الجهاد عن رأسه وكذلك المسلم وفيه إكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول (قوله ويقول) أي في تلك الحال (ويح عمار) أي كلفه حجة وهي فتح الحامد إذا اضيف فان لم تنصف جازا رفع والنصب مع التنوين فيما (قوله يدعوه) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتله كما ثبت من وجه آخر قتله القصة الباغية يدعوه إلى آخره وسيأتي التسمية عليه فان قيل كان قتله بصفين وهو مع علي والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من العصابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار فالجواب أنهم كانوا غائبين عنهم يدعونهم إلى الجنة وهم يجهلون لا لوم عليهم في اتباع ظنهم فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سبيلها وهو طاعة الامام وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة علي وهو الامام الواجب الطاعة اذ ذلك وكافواهم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم مذكورون للقاء بل الذي ظهر لهم وقال ابن بطال دعا المهلب انما يصح هذا في الخوارج الذين بعث اليهم على عمار يدعوهم إلى الجماعة ولا يصح في أحد من العصابة وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح وفيه نظر من أوجه أحدها ان الخوارج اغتاروا على علي بن عبد الله حمار ولا خلاف بين أهل العلم بذلك فان استدأهم الخوارج كان عقب التحكيم وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعا فكيف يبعث اليهم على بعد موته فأنها ان الذين بعث اليهم على عمار انما هم أهل الكوفة بعثه يستنصرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجبل وكان فيهم من العصابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل وسيأتي التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن فافترسه المهلب وقع في مثل مع زيادة اطلاقها عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك فأنها المشرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة ويمكن جله على أن المراد بالذين يدعونه إلى البار كفار قرش كما صرح به بعض الشراح لكن وقع في رواية ابن السكن وكرهه غيره وهو كذا ثبت في نسخة الصغالي التي ذكر أنه قالها على نسخة الفرري التي بخطه زيادة في موضع المراد وتفصيح ان الضمير يعود على قتله وهم أهل الشام ولقوله ويح عمار قتله القصة الباغية يدعوه هم الحديث هو اعلم ان هذه الزيادة لم يذكرها الجسدي في الجمع وقال ان البصري لم يذكرها أصلا وكذا قال أبو مسعود قال الجسدي ولعلها لم تقع البصري أو وقعت لحذفها عمدا قال وقد أخرجهما الامام علي والرفاعي في هذا الحديث (قلت) يظهر لي ان البصري حذفها عمدا وذلك لنسبة خفية وهي ان أباسعدا الخدري اعترف انه لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فدل على انها في هذه الرواية مدرجة والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البصري وقد أخرجهما البراء من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وجاهلهم لبنت لينة وفيه فقال أبو سعيد حدثني أصحابي ولم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ابن مسعود تقتلك القصة الباغية اه وابن مسعود عمار وصية امه وهذا الاستناد على شرط مسلم وقدين أبو سعيد من حديثه بذلك

وعار لبتين لبتين فراه  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فينقض التراب عنه ويقول  
ويح عمار يدعوهم إلى الجنة  
ويدعونه إلى النار

ففي مسلم والسنن من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال حدثني من هو خير مني أبو قتادة فذكره فاقصر الجباري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وهذا دل على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الاحاديث وفي هذا الحديث زيادة أيضا لم تقع في رواية الجباري وهي عند الاساعلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خاله الواسطي عن خاله الحذاء وهي فذال رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعارة لا تجعل كما يجعل أصحابك قال أبي أن يري من الله الاجر وقد تقدمت زيادة مصرفة أيضا (فائدة) روى حديث تقتل عمارا الشئ الباغية جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما تقدم وأما سلمة عندهم وأبو هريرة عند الترمذي وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع ونزيع بن ثابت ومعاوية وعمر بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه وكلها عند الطبراني وغيره وتآل طارعا مخصصة أو حسنة وفيه عن جماعة آخر ينطول عددهم وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وقضية ظاهرة للعلماء ولعمارة على الواجب الراعي أن عليا لم يكن مصيافا حروبه (قوله) في آخر الحديث يقول عمارا عوذنا الله من الفتنة فيه دليل على استحباب الاستعاذة من الفتنة ولوعلم المرأة تسلك فيها الحق لأمه فقد تنفض إلى وقوعه ما لا يرى وقوعه قال ابن بزال وفيه رد الحديث الشائع لاستبعادنا بالله من الفتنة فإن فيها حصاد للمفاتيح قلت وقد سئل ابن وهب عن عبد الله فقال أنه باطل وسياق في كتاب الفتنة ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها أعاننا الله تعالى بمظهر منها وما ينبغي (قوله) بالاستعاذة بالعمار والصناع في أحواد المنبر والمسجد) الصناع بنهم المهمة جمع صانع وذكره بعد التبر من العام بعد الخصاص أو في الترجمة لم ينشر فقوله في أحواد المنبر يتعلق بالعمار وقوله والمسجد يتعلق بالصناع أي والاستعاذة بالصناع في المسجد أي في بناء المسجد وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعا يتعلق بالعمار فقط ومنه تؤخذ مشروعية الاستعاذة بغيره من الصناع لعدم الفرق وكأته أشار بذلك إلى حديث طلق بن علي قال بنيت المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يقول غروا الصالحين من الطين فإنه أحسنكم له مساوا شددكم له سكاروا أجد وفي لفظه فاختت المسحة فخلطت الطين فكان ما أعجبه فقال دعوا الحنفي والطين فإنه اضبطكم للطين ورواه ابن حبان في صحيحه واقطعه فقلت يا رسول الله أنقل كما يشلون فقال لا ولكن اخلط لهم الطين فانت أعلم به (قوله) حدثنا عبد العزيز هو ابن أبي حازم (قوله) إلى امرأة) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح والتنبيه على غلط من سماها علاه وكذا التنبيه على اسم غلامها وساق المتن ما مختصر واساقه بقائه في البيوع بهذا الاسناد وسند كفوذا في كتاب الجملة أن شاء الله تعالى (قوله) حدثنا خلاد هو ابن يحيى وأمين بوزن وأفع وهو الحبشي مولى بني مخزوم (قوله) ان امرأة) هي التي ذكرت في حديث سهل فان قيل ظاهر سياق حديث جابر بخلاف لسباق حديث سهل لأن في هذا أنها ابتدأت بالعرض وفي حديث سهل أنه صلى الله عليه وسلم هو المتكلم أرسل إليها يطلب ذلك أجاب ابن بطال باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول أمكن أن يخطي الغلام بعمله فأرسل يستعجز عما عملته له لعله يطيع نفسها بما بذلته قال ويمكن إرساله إليها ليعترفها بفضله ما يصنعها الغلام من الاعواد وان يكون ذلك

قال يقول عمارا عوذنا الله من الفتنة (باب) الاستعاذة بالعمار والصناع في أحواد المنبر والمسجد • حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى امرأة أن امرئ غلامك الجباري يعمل لي أحوادا أجلس عليهن • حدثنا خلاد قال حدثنا عبد الواحد بن أمين عن أبيه عن جابر أن امرأة قالت

ذلك منبر قلت قد أخرج المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ ألا جعل لك منبراً فاعل  
 التعريف وقع بصلة المنبر بخصوصه أو يحتمل أنه لما فرض إليها الأمر بقوله لها أن شئت كان  
 ذلك سبب البطلان الغلام كان شرعاً وأبطالاً لأنه جهل الصفة وهذا الوجه في نظري  
**(قوله ألا جعل لك)** أضافت الجعل إلى نفسها مجازاً **(قوله فان لي غلاماً ثانياً)** في رواية  
 الكشيبي في فاني في غلام ثانياً وقد اختصر المؤلف هذا ابتداءً بما يأتي بقوله في علامات النبوة  
 وفي الحديث قبول البذل إذا كان بغير سؤال واستبصار الوعد بمن يعلم منه الإجابة والتعريف إلى  
 أهل الفضل بعمل الخير وسياً في حقبة فوائده في علامات النبوة أن شاء الله تعالى **(قوله)**  
**باب من بنى مسجداً** أي ماله من الفضل **(قوله أخبرني عمرو)** هو ابن الحرث وبكير  
 بالنسبة هو ابن عبد الله بن الأشج وعبد الله هو ابن الأسود في هذا الأسناد ثلاثة من التابعين  
 في نسق كبير وعاصم وعبد الله وثلاثة من أوله مصريون وثلاثة من آخره مدنيون وفي وسطه  
 مدني سكن مصر وهو بكير فاقسم الأسناد إلى مصري ومدني **(قوله عند قول الناس فيه)** وقع  
 بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الأنصاري وهو من صفار العصابة قال  
 لما أرا عثمان بن ماء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا أن يدعو على هيبته أي في عهد النبي صلى الله  
 عليه وسلم وظاهر هذا أن قوله في حديث لبيد بن ربيعة بن أبي حنيفة أراد أن يبنى وقال البغوي في  
 شرح السنة لعزل الذي كرهه العصابة من عثمان بناؤه بالجارية المنقوشة لا بمجرد توسيعه  
 انتهى ولبين عثمان المسجد إنشاء وانما وسعه وشده كما تقدم في باب بيان المسجد فبوخذ عنه  
 إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ والمراد بالمسجد هنا بعض المسجد  
 إطلاق الكل على البعض **(قوله مسجد الرسول)** كذلك والعموي والكشيبي في مسجد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله أنكم)** كترتم حذف الفعل للعلم به والمراد الكلام بالانكار  
 ونحوه **(تنبيه)** كان بناء عثمان المسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة  
 من خلافته ففي كتاب السير عن الحرث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كعب الأحبار  
 كان يقول عند بناء عثمان المسجد لوددت أن هذا المسجد لا ينجز فانه إذا فرغ من بنيانه قتل  
 عثمان قال مالك فكان كذلك **(قالت)** ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتداءه  
 والثاني تاريخ انتهائه **(قوله من بنى مسجداً)** التذكير فيه للشموع فدخل فيه الكبير والصغير  
 ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيراً أو كبيراً وأراد أن أي شئ في حديث الباب من وجه  
 آخر عن عثمان ولو كخص قطاة وهذه الزيادة أيضاً عند ابن حبان والزارني حديث أنس  
 وعند أبي مسلم الكشي من حديث ابن عباس وعند الطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمر  
 وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ  
 كخص قطاة أو أصغر رجل أكثر العمل خلت على المبالغة لأن المكان الذي تخصص القطاة عنه  
 لتضع فيه يضاهو وترقد عليه لا يكتفي بمقداره للصلاة فيه ويؤيده رواية جابر بن عبد الله عن علي  
 ظاهره المعنى أن يزيد في مسجد قدر يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يستلزم جماعة  
 في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يباشر  
 إلى الذهن وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسمع

يا رسول الله ألا جعل لك  
 شيئاً تعد عليه فان لي غلاماً  
 ثانياً قال أن شئت فعلت  
 المنبر • **(باب من بنى**  
**مسجداً)** حدثنا يحيى بن  
 سليمان قال حدثني ابن  
 وهب أخبرني عمرو بن بكير  
 حدثني أن عاصم بن عمر بن  
 قتادة حدثني أنه سمع عبد الله  
 النخولاني أنه سمع عثمان بن  
 عفان رضي الله عنه يقول  
 عند قول الناس فيه من  
 بنى مسجد الرسول صلى الله  
 عليه وسلم أنكم كترتم واني  
 سمعت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقول من بنى مسجداً

الجمية فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر لكن قوله بنى يشعر بوجود بناء على الحقيقة ويشير بقوله بنى  
 رواية أم حبيبة من بنى الله بنتاً أخرجه سمويه في فوائد ما سنده حسن وقوله بنى رواية عمر بن بنى  
 مسجد ايد كرفه اسم الله أخرجه ابن ماجه وابن حبان وأخرج الترمذي نحوه من حديث عمرو  
 ابن عيسى فكل ذلك شعربان المراد بالمسجد المكان المتخذ لوضع السجود فقط لكن لا يمنع  
 ارادة الآخر مجازاً اذ بنا كل شيء بحسبه وقد شاهدنا كثيراً من المساجد بنى طرق المسافرين  
 يحيطون بها الى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود  
 وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التي في  
 الطرق قال نعم والطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة واسنادهما حسن (قوله قال بكبر حبيت  
 أنه أي شجعة عاصم ابنا اسناد المذكور (قوله يبنى به وجه الله) أي يطلب به رضا الله والمعنى بذلك  
 الاخلاص وهذه الجملة لم يحزم بها بكبرى الحديث ولم أرها الا من طريقه هكذا وكما تم الاستدلال  
 الحديث بقلتها فان كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق الى ما قلناه من بنى الله مسجداً  
 فكان بكبراً نسباً فذكرها بالمعنى متردداً في اللفظ الذي طنه فان قوله لله بمعنى قوله يبنى به  
 وجه الله لا شراً كهما في المعنى المراد وهو الاخلاص (فائدة) قال ابن الجوزي من كتب اسمه  
 على المسجد الذي يبنيه كان بعيداً من الاخلاص انتهى ومن بناه بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد  
 المحصور لعدم الاخلاص وان كان يؤجر في الجملة وروى أصحاب السنن وابن خزيمة  
 والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه  
 المحتسب في صنعه والراعي به والمتمتع بقوله المحتسب في صنعه أي من يقصد بذلك اعانة  
 المجاهد وهو أهم من أن يكون متطوعاً بذلك وأبجراً لا يمكن الاخلاص لا يحصل الا من  
 المتطوع وهل يحصل الثواب المذكور بن جعل بقعة من الارض مسجداً بان يكتب في بقعها  
 من غير بناء وكذا من عمد إلى بناء كل يملكه فوقفه مسجداً ان وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا وان  
 نظرنا إلى المعنى فمعه وهو المقام وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها لكن المعنى يقتضي  
 دخول الامر بذلك أيضاً وهو المنطبق على استدلال عثمان رضي الله عنه لانه استدلل بهذا  
 الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم انه لم يباشر ذلك بنفسه (قوله بنى الله) اسناد البناء الى الله  
 مجاز وبرا للفاعل فيه لتعظيم ذكره جل اسمه ولتلائقنا بالضمائر وترويه عوده على بنى  
 المسجد (قوله مثله) صفة مصدر مخذوف أي بنى بنا مثله ولفظ المثل له استعمالان أحدهما  
 الافراد مطلقاً كقوله تعالى فقالوا أنؤمن بشر بن ملثنا والآخر المطابقة كقوله تعالى أم  
 أمثالكم فعلى الاول لا يمنع أن يكون الجزء أربعة متعددة فيحصل جواب من استشكل التقييد  
 بقوله مثله مع ان الحسنة عشر أمثاله الاحتمال أن يكون المراد بنى الله عشرة أبنية مثله  
 والاصل ان ثواب الحسنة الواحدة واحد بحكم العدل والزيادة عليه بحكم الفضل وأما من  
 أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة  
 فله عشر أمثالها فقيه يصدوكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا يبنى الزيادة عليه ومن  
 الاجوبة المرضية أيضاً ان المثلية هنا بحسب الحكمة والزيادة حاصلة بحسب الكيفية  
 فكيف من بيت خير من عشرة بل من مائة وان المقصود من المثلية أن جزاءه الحسنة من جنس

قال بكبر حبيت أنه قال  
 يبنى به وجه الله بنى الله له  
 مثله

البناء لامن غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع أن التفاوت **بمحل** قطعاً بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة اذ وضع شهر فيها خمرين الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح وقد روى أحمد من حديث وثاقه بلفظ بن القلاء في الجنة أفضل منه والطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ أوسع منه وهذا يشعر بان المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه وقال النووي يحتل أن يكون المراد أن فضله على سيوت الجنة كفضل المسجد على سيوت الدنيا **(قوله في الجنة)** يتعلق بنى أو هو حال من قوله مثله وفيه إشارة الى دخول فاعل ذلك الجنة اذ المقصود بالبناء أنه يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد الدخول والله أعلم **(قوله بأس)** بأخذ أى الشخص (بمصول) جمع فصل ويجمع أيضاً على نصال كما سيق في حديث الباب الذى بعده والتبيل بفتح التون وسكون الواو حديث بعد الهام السهام العريضة ترى مؤنة ولا واحد لهم لفتلها وجواب الشرط في قوله اذا متر محذوف ويقصر قوله بأخذ أو التقدير يستحب لمن معه نبل أما اذا خالى آخره وسفيان المذكور في الاسناد هو ابن عينة وعمره وابن يارولم يذكر قتيبة في هذا السباق جواب عمر وعن استيفاهم سفيان كذا في أكثر الروايات وحكى عن رواية الاصيل أنه ذكر في آخره فقال ثم ولم أره فيها وقد ذكره غير قتيبة آخره المصنف في الفتن عن علي بن عبد الله عن سفيان مثله وقال في آخره فقال ثم ورؤاه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بن دينار ولا جواب لكن سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان أيضاً آخره جامن طريق جاد بن زيد عن عمرو ولفظه ان رجلاً مرقى المسجد باسمه قد أبدى نصولها فأمر أن يأخذ نصولها كى لا تخدش مسلها وليس في سباق المصنف كى وأعاد رواية تفضان تعيين الامر بالمسجد رواية جاد وأثبت رواية جاد بيان عمله الامر بذلك واسلم أيضاً من طريق أبي الزبير عن جابر أن المار المذکور كان يتصدق بالنبل في المسجد ثم ألقى على اسمه الى الآن **(قائده)** قال ابن بطال حديث جابر لا يظهر فيه الاستناد لان سفيان لم يقل أن عمرأ قال لهم قال ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وذكره في آخره فقال ثم فبان بقوله ثم اسناد الحديث **(قلت)** هذا مبنى على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ ثم اذا قاله القاري عنلا أحدث فلان والمذهب الرابع الذى عليه أكثر المحققين ومنهم البخاري أن ذلك لا يشترط بل **بمكتفى** بسكون الشيخ اذا كان مستقلاً وعلى هذا الاسناد في حديث جابر ظاهر والله أعلم وفي الحديث إشارة الى تعظيم قليل النعم وكثير يومنا كيد حومة المسلم وجواز ادخال المسجد السلاح وفي الاوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل السلاح في المسجد والمعنى فيه ما تقدم **(قوله بأس)** المروى في المسجد أى جواز وهو مستتب من حديث الباب من جهة الاولى فان قبل ماوجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المروى وحديث جابر بترجمة الاخذ بالنصال مع أن كلام المحدثين يدل على كل من الترتيبين أوجب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر الى اللفظ المن قال حديث جابر ليس فيه ذكر المروى من لفظ الشارع بخلاف حديث أبي موسى فان فيه لفظ المروى مقصوداً حيث جعل شرطاً وترتيب عليه الحكم وهذا بالنظر الى اللفظ الذى وقع للمصنف على شرطه ولا تفقدوا التساقى من طريق ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر بلفظ اذا مرأ أحدكم الحديث وعبد الواحد المذكور في الاسناد هو

في الجنة **(باب بأخذ)**  
 بصول النبل اذا مرقى  
 المسجد **(حديثنا قتيبة)**  
 قال حدثنا سفيان قال قلت  
 لعمرؤا سمعت جابر بن عبد  
 الله يقول مرقى في المسجد  
 ومعه سهام فقال له رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 أمسك نصالها **(باب)**  
 المروى في المسجد **(حديثنا)**  
 موسى بن اسمعيل قال حدثنا  
 عبد الواحد قال حدثنا أبو  
 بردة بن عبد الله قال سمعت  
 أبا بردة عن أبيه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال من  
 مرقى شئ من مساجدنا

ابن زياد أو بردة بن عبد الله بن يوشع هو جده أو بردة بن أبي موسى الأشعري وقد  
 أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن يزيد بن جهمه وكذا أخرجه مسلم من طريقه  
 (قوله أو أسواقنا) هو تنويع من الشارع وليس شكاً في الراوي والباقي قوله بئيل للصاحبة  
 (قوله على نصالها) ضمن الاختصاف الاستعلاء للمالعة أو على بمعنى الباطن كما تقدم في طريق حماد  
 عن عمرو وسياق من طريق ثابت عن أبي بردة (قوله لا يعقر) أي لا يصرح وهو مجرم نظراً إلى  
 أنه جواب الأمر ويجوز الرفع (قوله بكفه) متعلق بقوله فلما أخذ وكذا رواية الأصملي لا يعقر  
 مسلماً بكفه ليس قوله بكفه مطلقاً يعقروا التقدير فلما أخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلماً ويؤيده  
 رواية أبي أسامة فليست على نصالها بكفه أن يصيب أحد من المسلمين لفظ مسلم وله من طريق  
 ثابت عن أبي بردة فلما أخذ نصالها ثم لما أخذ نصالها ثم لما أخذ نصالها (قوله ما  
 الشعر في المسجد) أي ما حكمه (قوله عن الزهري) قال أخبرني أبو سلمة كذا رواه شعيب وتابعه  
 اسحق بن إبراهيم عن الزهري أخرجه الترمذي ورواه مسكين بن عيسى عن الزهري فقال عن سعيد  
 بن المسيب يدل أبي سلمة أخرجه المرفوع في بدء الخلق وتابعه معمر بن مسلم وإبراهيم بن سعيد  
 وإسماعيل بن أسامة عند الساق وهذا من الاختلاف الذي لا ينظر لأن الزهري من أصحاب  
 الحديث فلا ريب أنه عندهم ما عاين كان يحدث به نارة عن هذا ونارة عن هذا وهذا من جنس  
 الأحداث التي يتبعها الدارقطني على الشئ لعله لم يدركه فاستدل عليه وفي الإسناد نظر  
 من وجه آخر وهو على شرط التسع أيضاً ذلك أن لفظ رواه سعيد بن المسيب مرفوع في المسجد  
 وحسان بن سعيد فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة فقال أنشدك  
 الله الحديث رواه سعيد لهذه القصة عندهم مرسله لأنه لم يدرك من المروزي لكن يحتمل على  
 أن سعيد سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى  
 فحضر ذلك سعيد ويقويه سياق حديث الباب فإن فيه أن أباسلمة سمع حسان يستشهد بأبي هريرة  
 وأبوسلمة لم يدرك من مروزي أيضاً فإنه أصغر من سعيد فدل على تعدد الاستشهاد ويجوز أن  
 يكون الثقات حسان إلى أبي هريرة واستشهاد به انما وقع متأخراً لأن ثم لا تدل على القورية  
 والأصل عدم التعدد وغاية أن يكون سعيداً أرسل قصة المروزي ثم يجمع بعد ذلك استشهاد حسان  
 لأبي هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع وهو موصول بالتردد والله أعلم (قوله يستشهد) أي يطلب  
 الشهادة والمراد الأخبار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر (قوله  
 أنشدك) بفتح الهمزة ونعم الشئ المجبة أي سألتك الله والتشديد بفتح الون وصحكون المجبة  
 التذكر (قوله أجاب عن رسول الله) في رواية سعيد أجابني فيصم أن يكون الذي هنا ما يعني  
 (قوله أيده) أي قومه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراء عند المصنف أيضاً بلفظ  
 وجبريل معن والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هموا بارسال الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
 وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نصب لحسان منراً في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وذكر المزي في الأطراف أن البصري  
 أخرجه تليقاً لمخومه وأتم منه لكن لم أره فيه قال ابن بطال ليس في حديث الباب أن حسان  
 أنشد في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواية البصري في بدء الخلق من

أو أسواقنا بئيل فلما أخذ  
 على نصالها لا يعقر بكفه  
 مسلماً (باب الشعر في  
 المسجد) حدثنا أبو المان  
 الحكم بن نافع قال أخبرنا  
 شعيب عن الزهري قال  
 أخبرني أبوسلمة بن عبد  
 الرحمن بن عوف أنه سمع  
 حسان بن ثابت الأنصاري  
 يستشهد بأبي هريرة أنشدك  
 الله هل سمعت النبي صلى  
 الله عليه وسلم يقول  
 يا حسان أجاب عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 اللهم أيده بروح القدس  
 قال أبو هريرة نعم

طريق يعجد تدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم لحسان أحب عني كان في المسجد وأنه أشد فيه ما أجاب به المشركين وقال غيره يحتمل أن البخاري أراد أن الشعر المشغل على الحق حق بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شعره وإذا كان حقا جاز في المسجد كما في الكلام الحق ولا يمنع منه كائن من غير من الكلام الحديث والقول الساقط (قلت) والاول البقي يتصرف البخاري بذلك جرم المازري وقال انما اختصر البخاري القصة لاشتمارها ولو لكونه قد ذكرها في موضع آخر انتهى وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناشد الاشعار في المساجد واسناده صحيح الى عمرو بن شعيب نسخة صحيحه وفي المعنى عدة احاديث لكن في اسانيد هاهنا قال فالجزم بينها وبين حديث الباب ان يجعل النبي صلى الله عليه وسلم على تناشد اشعار الجاهليين والمأثون فيه ما سلم من ذلك وقيل المنهى عنه ما اذا كان التناشد على النبي صلى الله عليه وسلم حتى يتشاكل به من فيه وأبعد أبو عبد الملك البوني فاعمل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التبر عن وهذ كرايا أنه طرد هذه الدعوى فيما ساق من دخول اصحاب الحرب المسجد وكذا دخول المشرك (قوله ما) اصحاب الحرب في المسجد الحرب بكسر المهملة جمع حربة والمراد جواز دخولهم فيه ونصالحواهم مشهورة وأطن المصنف اشار الى تخصص الحديث السابق في النبي صلى الله عليه وسلم في المحدثات لعل غير مغمود والفرق بينهما ان التصنع في هذه الصورة وهي صورة اللعب بالحرب سهل بخلاف مجرد المروءة فانه قد يقع بغتة فلا يتحقق منه (قوله في الاسناد عن صالح) هو ابن بكيسان (قوله لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب حجر في والحبيشة يلعبون في المسجد) فيه جواز ذلك في المسجد وحكي ابن التبر عن أبي الحسن الهيثمي أن اللعب بالحرب في المسجد مباح بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في سوت آذن الله أن ترفع وأماله سنة فحدث جنبوا مساجدكم صيحاتكم وبجائيتكم وتعبق بان الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصریح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ وحكي بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا لا يثبت عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعهم والقب بالحرب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والابتعاد عن اللذات وقال المهلب المصعب موضوع لا من جماعة المسلمين كما كن من الاعمال يجمع شعبة الذين وأهلها جازمه وفي الحديث جواز النظر الى اللهو والمباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع أهله ومكرمه معاشرته وفضل عائشة وعظيم علمها وعنده وسياق بقية الكلام على قوائمه ككاتب العبد ابن ان شاء الله تعالى (قوله في باب حجر) عند الاصلي وكريعة على باب حجر (قوله يستفي بردائه) يدل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ويدل على جواز نظر المرأة الى الرجل وأجاب بعض من منع بان عائشة كانت اذا الصغرة وفيه نظر لاذكرنا وادعى بعضهم النسخ بحديث انفعما وان أنما وهو حديث مختلف في صحته وسياق المسئلة مزبدط في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله واد ابراهيم بن المنذر) يريد ان ابراهيم رواه من رواية تونس وهو ابن يزيد عن

(باب اصحاب الحرب في المسجد) وحدنا عبد العزيز ابن عبد الله قال حدثنا ابراهيم ابن سعد عن صلح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير ان عائشة رضی الله عنها قالت لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب حجر في والحبيشة يلعبون في المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يترى بردائه أنظر الى لعبهم وزاد ابراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت رايت النبي صلى الله عليه وسلم والحبيشة يلعبون بحرابهم



(باب ذكر البيع والشراء)  
 على المنبر في المسجد حدثنا  
 علي بن عبد الله قال حدثنا  
 سفيان عن يحيى عن عمرة  
 عن عائشة قالت أتتني امرأة  
 تسألها في كتابها فقالت  
 ان شئت أعطيت أهلك  
 ويكون الولد لي قال أهلك  
 ان شئت أعطيتها ما بقي  
 وقال سفيان مرة ان شئت  
 أعطتها ويكون الولد لنا  
 فلما جاء رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ذكر ذلك فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 اتباعها فاعتقها فان الولد  
 لمن أعتق ثم قام رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على  
 المنبر وقال سفيان مرة  
 فصد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على المبر فقال  
 ما بال أقوام يشترطون  
 شروطا ليس في كتاب الله  
 من اشترط شروطا ليس في  
 كتاب الله فليس له  
 وان اشترط ما تمرة

ابن شهاب كرواية صلح لكن عن أن لعهم كان يجرهم وهو المطابق للترجمة وفي ذلك إشارة  
 إلى أن الخاضري يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده ولم يقتصر على  
 طريق فوس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة ثم وصلها مسلم عن أي طاهر بن السرح  
 عن ابن وهب ووصلها الأساعدي أيضا بن طريق عثمان بن عمر بن سفيان وفيه الزيادة  
 (قوله) باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد مطابقة لهذه الترجمة  
 لحديث الباب من قوله ما بال أقوام يشترطون فان فيه إشارة إلى القصة المذكورة وقد اشقت  
 على بيع وشراء وصنف ولا وهو من تكلم على هذا الكتاب فقال ليس فيه أن البيع  
 والشراء وقع في المسجد فلما منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك وليس كائن للفرق بين  
 جواز ذلك الشيء والآخر من حكمه فان ذلك حق وخبر بين مباشرة العقد فان ذلك يقضي إلى  
 اللفظ المنهي عنه قال المازري واختلفوا في جواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم على صحة العقد ولو  
 وقع ووقع لأن المنبر في تراجمهم أرفقه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أي هري في  
 قصة غلمة بن أميال وشعر عتكف لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد وإنما التي في  
 النسخ كلها في ترجمة البيع والشراء حديث عائشة وأما حديث أي هري المذكور فسأقي  
 بعد أربعة أبواب ترجمة أخرى كأنه اختل بصره من موضع لموضع أو نقص ورقة فالتقت ثنتان  
 (قوله) حديث سفيان (قوله) عن يحيى (قوله) هو ابن سفيان للمسلم في مسنده عن سفيان  
 حديث يحيى (قوله) قالت أميال (قوله) التفتان أن كان فاعل قالت عائشة ويحتمل أن يكون  
 الفاعل عروة فلا التفتان (قوله) تسألها في كتابها (قوله) نحن نسال معنى سبعين وثبت كذلك في رواية  
 أخرى والمراد بقولها أهلك ماله وحذف مفعول أعطيت الثاني لإزالة الكلام عليه والمراد  
 بضمه ما عليها وسأقي تعيينه في كتاب العتق ان شاء الله تعالى (قوله) وقال سفيان مرة (قوله) أي أن  
 سفة ان حدث به على وجهين وهو موصول غير معلق (قوله) ذكره ذلك كذا وقع هنا بتسديد  
 الكفاف فقيل الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ ذكرت ذلك لأن التذكري يستدعي  
 سبق علم بذلك ولا يتصور تحطئة هذه الرواية لاحتمال السبق أو لأعلى وجه الإجمال (قوله)  
 يشترطون شروطا ليس في كتاب الله كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظ ما تلة للمبالغة  
 فلا يفهموه (قوله) في كتاب الله قال الخطابي ليس المراد أن ما ينص عليه في كتاب الله  
 فهو باطل فان لفظ الولد لمن أعتق من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمكن الأمر بطاعته  
 في كتاب الله فجاز إضافة ذلك إلى الكتاب وتعب بان ذلك لوجاز بلانته إضافة ما اقتضاه كلام  
 الرسول صلى الله عليه وسلم إليه والجواب عنه أن تلك الإضافة إنما هي بطريق العموم  
 لاجتصاص المسئلة المعينة وهذا ماصير من الخطابي إلى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن وتظهر  
 ما جرحه ما فالة انه سعة ولا تم يعقوب في قصة الواشعة ما لا ليس من لعن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ثم استدلل على كونه في كتاب الله بقوله تعالى وما أتاكم  
 الرسول فخذوه ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا في كتاب الله أي في حكم الله سواء ذكر  
 في القرآن أم في السنة أو المراد بالكتاب المكتوب أي في اللوح المحفوظ وحديث عائشة هذا في  
 قصة برقة أخرجه البخاري في مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيرهما واعتني به جماعة

من الائمة فافردوه بالتصنيف وسند كرفوائده ملخصة بمجموعة في كتاب العتق ان شاء الله تعالى  
**(قوله)** ورواه مالك) وصله في باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه وصورة سياقه الارسال  
وسياق الكلام عليه هناك **(قوله)** قال علي) يعني ابن عبد الله المذكور بأول الباب ويحيى هو ابن  
سعيد القطان وعبد الوهاب هو ابن عبد الحميد الثقفي والحاصل ان علي بن عبد الله حدث  
البحاري عن أربعة أنفس حذوه كل منهم يحيى بن سعيد الانصاري وانما أنفرد رواية سفيان  
لمطابقتهما الترجمة بذكر المنبر فيها وبذلك أن التعليق عن مالك أخر في رواية كريمة عن  
طريق جعفر بن عون **(قوله)** عن عروة بن قحوة) يعني نحو رواية مالك وقد وصله الاسماعيلي من طريق  
محمد بن بشير عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عروة أن  
بريرة قد ذكره وليس فيه ذكر المنبر أيضا وصورته أيضا الارسال لكن قال في آخره فرجعت عائشة  
أنها ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فظهر بذلك اتصاله وأما حديث رواية جعفر بن  
عون التصريح بسماع يحيى من عروة وسماع عروة من عائشة فأمس بذلك ما يعضي فيمن الارسال  
المذكور وغيره وقد وصله النسائي والاسماعيلي أيضا من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة  
قالت استنبر بريرة فذكر الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضا **(قوله)** ما س (التقاضي)  
أي مطالعة الغريم بشهادة الدين (والملازمة) أي ملازمة الغريم وفي المسند يتعلق بالامر بن  
فان قبيل التقاضي ظاهر من حديث الباب بدون الملازمة اجاب بعض المتأخرين فقال كانه  
أخذ من كون ابن أبي حنبله لم خصمه في وقت التقاضي وكانما كانا ينتظران النبي صلى الله  
عليه وسلم لفصل بينهما قال فإذا جازت الملازمة في حال الخصومة فجزاها بعد ثبوت الحق بعد  
الحكم أو انهي (قلت) والذي يظهر من من عادة تصرف البحاري أنه أضاف الملازمة الى ما ثبت  
في بعض طرقه وهو ما أخرجه هو في باب الصلح وغيره من طريق الأخر عن عبد الله بن كعب  
عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبي حنبله الأسلي مال فلقبه فآزره فكلما سحق أو نفضت  
أصواتهما ويستفاد من هذه الرواية أيضا قصة ابن أبي حنبله وذكر نسبته **(قائدة)**  
قال الجوهري وغيره لم يأت من الاسماعيلي فلعن بشكر بر النعير غير حنبله وهو شيخ المهمل  
بعد هادال مهمل سا كنة ثم راجع متوخة ثم دال مهمل أيضا **(قوله)** عن كعب) هو ابن مالك  
أبوه **(قوله)** دينا) وقع في رواية زمعة بن صالح عن الزهري أنه كان أوليقتين أخرجه الطبراني  
**(قوله)** في المسند) متعلق بتقاضي **(قوله)** فخرج اليهما) في رواية الأعرابي فخرجهما النبي صلى  
الله عليه وسلم فظاهرا رايتهما التقاضي وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مرهما  
أو لأن كعبا شخص خصمه للمساكة ففهمهما النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وهو في  
بته (قلت) وفيه بعد لأن في الطريقين أحسن الله عليه وسلم أشار الى كعب بالوضعة وأمر  
غريمه بالقضاء فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم لهما الماخاخ الى الاعادة الأولى  
فيما يظهر أن يعمل المروعي أمر معنوي لآحسى **(قوله)** ضمني) بكسر الميم وله وسكون  
الجيم وحكى فتح أوله وهو الشتر وقيل أحد طرق الشتر المخرج **(قوله)** أي الشطر) بالتصبي أي  
ضع الشطر لانه تفسير لقوله هذا والمراد بالشطر الصفح صرح به في رواية الأعرابي **(قوله)**  
لقد فعلت) مبالغة في امتثال الأمر وقوله قم خطاب لابن أبي حنبله وفيه إشارة الى أنه

ورواه مالك عن يحيى عن  
عروة أن بريرة لم يذكر قصده  
المنبر قال علي قال يحيى  
وعبد الوهاب عن يحيى عن  
عروة نحوه وقال جعفر بن  
عون عن يحيى قال سمعت  
عروة قالت سمعت عائشة  
رضي الله عنها \* (باب  
التقاضي والملازمة في  
المسند) \* حدثنا عبد الله  
ابن محمد قال حدثنا عثمان  
ابن عمر قال أخبرنا يونس  
عن الزهري عن عبد الله بن  
كعب بن مالك عن كعب أنه  
تقاضى ابن أبي حنبله دينا  
كله عليه في المسند  
فارتفعت أصواتهما حتى  
سمعهما رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو في بته فخرج  
اليهما حتى كشف صف  
بجبهته فنادى يا كعب قال  
ليبت يا رسول الله فقال ضع  
من دينك هذا أو وما اليه أي  
الشرط قال لقد فعلت يا رسول  
الله قال قم فاقضه

لا يجمع الرضعة والتأجيل وفي الحديث جوار رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم تنفحش  
وقد أقره المصنف بإلحاقه بما في قول من قال منع في المسجد مطلقا وعنه التفرقة بين رفع  
الصوت بالعلم والخبر وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه باللعن ونحوه فلا قال المصنف لو كان رفع  
الصوت في المسجد لا يجوز لما تركهما النبي صلى الله عليه وسلم ولين لهما ذلك (قلت) ولين منع  
أن يقول الله تقدمت به عن ذلك فاكثرت به واقصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك  
بالصلح المنقضي تركه المحاصمة الموجبة لرفع الصوت وفيه الاعتماد على الإشارة إذا فهمت  
والشفاعة إلى صاحب الحق وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة وسجوا زارعا السر على الباب  
(قوله) ما سكت كس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعبدان أي منه (قوله) عن أبي  
رافع هو الصائغ تابعي كبير وهم بعض النشراح فقال أنه أبو رافع العاصي وقال هومن رواية  
عصاي عن عصاي وليس كما قال فان تابا البناء لم يدرك أبو رافع العاصي (قوله) أن رجلا أسود  
أو امرأة سوداء الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا ومن أبي رافع وسباني بعد باب  
من وجه آخر عن جلد بن هذا الاسناد قال ولا أراه إلا امرأ أو رواء ابن خزيمة عن طريق العللاء  
ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأ أسوداء لم يشك ورواه البيهقي بإسناد حسن  
من حديث ابن زبدة عن أبيه فسمها أم محجن وأقارن الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن  
سؤاله عنه أو بكر الصديق وذكر ابن مندقي العصابة خ امرأ أسوداء كانت تقم المسجد وقم  
ذكرها في حديث جلد بن زبدة عن ثابت عن أنس وذكرها ابن حبان في العصابة بذلك بدون ذكر  
الاسناد فان كان محجوزا فهذا اسمها وكنيتها أم محجن (قوله) كان يقم المسجد) يوافق مضمومة أي  
يجمع القمامة وهي الكثاسة فان قيل دل الحديث على كس المسجد في ابن يرخذ التقاط الخرق  
وما معه أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ لقياس عليه والجامع التثنية (قلت) والذي  
يظهر لمن تصرف المصاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً في طريق العللاء  
المتقدمة كانت تلتقط الخرق والعبدان من المسجد وفي حديث بريدة المتقدم كانت مولعة بقطط  
القذى من المسجد والقذى بالقاف والذال المحجمة مقصور جمع قذاة وجمع الجمع أقدية قال أهل  
اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان  
يسيراً وكلف من لم يطلع على ذلك فزعهم أن حكم الترجمة تؤخذ من إيمان النبي صلى الله عليه  
وسلم القبر حتى صلى عليه قال فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد (قوله) عنه أي عن  
حاله ومفعوله محذوف أي الناس (قوله) آذنتوني بالمدة أي أعتلت حوفي زاد المصنف في الحناجر  
قال خرقوا شأنه وزاد ابن خزيمة في طريق العللاء قالوا مات من الليل فذكره ناهن أو قتلته وكذا  
حديث بريدة وزاد مسلم عن أبي كامل الجدي عن جلد بن هذا الاسناد في آخره ثم قال إن هذه  
القبور علوة تلحق على أهلها وإن الله ينورها لهم يصلح عليهم وإنما لم يصرح بالصريح هذه الزيادة  
لأنها مدرجة في هذا الباب وهي من مر اسيل ثابت بين ذلك وغير واحد من أصحاب جلد بن زيد  
وقد أوصفت ذلك بل لا تليق كعب يسكن المدرج قال البيهقي يغلب على الظن أن هذه الزيادة من  
مر اسيل ثابت كما قال أحمد بن عبيدة أو من رواية ثابت عن أنس يعني كباراً ابن مسندة ووقع في  
مسند أبي داود الطيالسي عن جلد بن زيد وأبي عامر الخراز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة

(باب كس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعبدان)  
حدثنا سليمان بن حرب  
قال حدثنا جلد بن زبدة  
ثابت عن أبي رافع عن أبي  
هريرة أن رجلاً أسود  
أو امرأة سوداء كان يقم  
المسجد فأتى فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم عنه  
فقالوا مات قال أفلا كنتم  
أذنتموني به دلوني على قبره  
أو قال على قبره فأتى قبره  
فصلى عليها

وزاد بعد ما فقال الرجل من الانصار ان ابى واخى مات أو دفن فصل عليه قال فانطلق معه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث فضل تخليق المسجد والسؤال عن الخادم والعصديق اذا غاب وفيه المكافاة بالدعاء والترغيب في شهود جنازته أهل الخير ونبذ الصلوات على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه والاعلام بالموت **(قوله باب)** تحريم تجارة الخمر في المسجد أى سوا ذلك وكذلك وتبيين أحكامه وليس من ادعاء تخفيف مفهومه من أن تجارة الخمر تخص بالمسجد وانما هو على حذف مضاف أى أبى ذكر تحريم ما تقدم فله في باب ذكر البيع والشراء وهو وقع الترجع أن المسجد منزوع عن الفواحش فعلا وقولا لكن يجوز ذكرها فيه التحذير منها وهو ذلك كما دل عليه هذا الحديث **(قوله عن أبى حنيفة)** هو السكري ومسلم هو ابن صبيح أو الضبي وسأق الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة ان شاء الله تعالى قال القاضي عياض كان تحريم الخمر قبل نزول آية الرابطة طويلا فيفضل أنه على الله عليه وسلم أخبر بصرى عامرة بعد أخرى تأكيد **(قلت)** ويحتمل أن يكون محرم الصارفة فيها تأخر عن وقت تحريم عنها والله أعلم **(قوله باب)** الخدم للمسجد في رواية كريمة الخدم في المسجد **(قوله وقال ابن عباس)** هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم عنه **(قوله محمدا)** أى معتقا والمطهراته كان في شرعهم حصة السدوق وأولادهم وكان غرض البخارى الإشارة بما ردها إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الامم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده تخدمته ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة حصة تبرع تلك المراتب العامة فتمت الخدمة للمسجد لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك **(قوله حدثنا أحمد بن واقد)** واقد جدده واسم أبيه عبد الملك وشجعه حماد هو ابن زيور جاله إلى أبي هريرة بصرى **(قوله ولا إزاره)** بضم الهمزة أى أطنه **(قوله فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم)** الذى تقدم قبل باب **(قوله باب)** الاسبياء والغريم كذا لا كثيرا وهى التسويع وفي رواية ابن السكن وغيره والغريم واو العطف **(قوله حدثنا روح)** هو ابن عباد **(قوله تفلت)** بالغاء وتشديد اللام أى تعرض لى فلتة أى بقتة وقال الفرز بن زئب وقال الجوهري أفلت الشيء فانفلت وتفلت بمعنى **(قوله البارحة)** قال صاحب المنهى كل زائل يارح ومنه ساءت البارحة وهى أدنى ليلة زالت عنك **(قوله أو كلمة فمورها)** قال الكرماني الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة تفلت على البارحة **(قلت)** رواه شبابة عن شعبة بلفظ عرض لى ففسد على آخرجه المصنف وأواخر الصلوات وهو يؤيد الاحتمال الثانى ووقع في رواية عبد الرزاق عرض لى في صورة هز ولمسلم من حديث أبى الدرداء ما به يشاهد من نار لمع له في وجهى وللتناسق من حديث عائشة فالحذرة فصرعته فنفقته حتى وجدت برد لسانه على يدى وفيهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية فقالوا ان رؤى الشيطان على صورته التى خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه براكم هو وقبيله الآية وسند كريمة مباحث هذه المسئلة في أبى ذكرها ابن حبان حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق وبأن الكلام على بقية فوائده حديث الباب في تفسير سورة ص **(قوله رب اغفر لى وهب لى)** كذا في رواية أبى ذر وفي بقية الروايات هارب هب لى قال الكرماني لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة

**(باب تحريم تجارة الخمر في المسجد)** في المسجد **(حدثنا عبد الله بن أبي حنيفة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت لما أنزلت الآيات في سورة البقرة في الربا نزع النبي صلى الله عليه وسلم فقرأهن على الناس ثم حرم تجارة الخمر باب الخدم للخدمة)** وقال ابن عباس نذرت لك ما فى بطن عجزى للمسجد لخدمته **(حدثنا أحمد بن واقد قال حدثنا حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن امرأته أوزجلا كان يقيم المسجد ولأولادها امرأته فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبره)** **(باب)** الاسبياء والغريم يربط في المسجد **(حدثنا اسحق بن ابراهيم قال أخبرنا روح بن محمد بن جعفر عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان غفرتنا من الجن تفلت على البارحة أو قال كلمة فمورها على الصلاة فامكنق الله منه فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد حتى تصبوا وتطروا إليه كلكم فذكر قول أبى سليمان رب اغفر لى وهب لى ملكا لا ينهى لأحد من عبدي**

(قلت) ووقع عند مسلم كافي رواية أخرى على نسق التلاوة فالتظاهر أنه تفسير من بعض الرواة  
 (قوله) قال روح فرده أي النبي صلى الله عليه وسلم رد العفريت (خاسئا) أي مطرودا وظاهره أن  
 هذه الزائدة في رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر لكن أخرجه المصنف في أحاديث الألبان عن  
 محمد بن بشارة عن محمد بن جعفر وحده و زاد في آخر ما يضاف فرده خاسئا ورواه مسلم من طريق النضر  
 عن شعبة بلطف فرده الله خاسئا **(قوله) باب** الاعتسال إذا سلم وربط الأسير أيضا  
 في المسجد هكذا في أكثر الروايات ويسقط للأصلي وكريمة قوله وربط الأسير إلى آخره وعند  
 بعضهم باب بلا ترجمة وكأنه فصل من الباب الذي قبله ويحتمل أن يكون يضاف للترجمة فسدت  
 بعضهم الباء بمظهره ويدل عليه أن الأسماعلي ترجم عليه باب دخول المشرط المسجد  
 وأيضا فالضاري لم يغير عادته بإعادة لفظ الترجمة عقب الأخرى والاعتسال إذا سلم لا تعلق له  
 بأحكام المساجد الأعلى بعد وهو أن يقال الكافر حنب غالبا والجنب ممنوع من المسجد  
 إلا للضرورة فلما سلم لم تنق ضرورة للشبه في المسجد جنبا فاعتسل لتسوعه الأمانة في المسجد  
 وادعى ابن الميراث ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد قال ومطابقته القصة ثمانية  
 أن من يفتل منع ذلك أخذ من عموم قوله أنما ثبت المسجد لذكره قال فإذا الضاري أن هذا  
 العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد فإذا ذلك للمصلحة فكذلك يجوز  
 البيع والشراء للمصلحة في المسجد (قلت) ولا يخفى ما فهم من التكليف وليس ما ذكره من  
 الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ الضاري هنا وإنما قدمت قبل خسة أبواب الحديث عائشة في قصة  
 برة ثم قال فإن قيل أيراد قصة غلمة في الترجمة التي قبل هذه وهي باب الأسير يربط في المسجد  
 أثبت فالجواب أنه يحتمل أن الضاري أترادف الاستدلال بقصة العفريت على قصة غلمة لأن الذي هم  
 يربط العفريت هو النبي صلى الله عليه وسلم والذي يوربط غلمة غيره ومجربا هو ربوطا قال  
 أطلقوا غلمة قال فهو بان يكون انكارا لربه أو لم أن يكون تقرير انتهى وكأنه لم ينظر  
 سابق هذا الحديث أما لا في الضاري ولا في غيره فقد أخرجه الضاري في آخر المغازي من هذا  
 الوجه بعينه مطولاً وفيه انفصل الله عليه وسلم مر على غلمة ثلاث مرات وهو مر بوط في  
 المسجد وأما آخر ما أطلقه في اليوم الثالث وكذا أخرجه مسلم وغيره وصرح ابن اسحق في المغازي  
 من هذا الوجه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بربطه فبطل ما فتنه ابن المنبر و أن  
 لا تعيب منه كلف حوز أن العصاة يفعلون في المسجد أمر الارضاء رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فهو كلام فاسد معنى على فاسد فالجدة لله على التوفيق (قوله) وكان شريح يأمر الغريم أن  
 يحبس) قال ابن مالك فيه وجهان أحدهما أن يسكنوا الأهل بالمر بالمرم وأن يحبس بدل  
 اشتغال ثم حذفت الباء ثانيهما أن معنى قوله أن يحبس أي يحبس فجعل المطاوع موضع المطاوع  
 لاستزامه إياه انتهى والتعليق المذكور في رواية الجوى دون وقته وقدمه معمر عن أبواب  
 عن ابن سيرين قال كان شريح إذا قضى على رجل يحق أمر يحبس في المسجد أن يقوم بما  
 عليه فإن أعطى الحق والأمر به إلى السجن (قوله) خيلا أي فرسانا أو أصلا أنهم كانوا  
 رجالا على خيل و غلمة بجملة مضنومة وأما بضم الهزينة بهامثلة تخفيفه (قوله) لا يخل  
 في أكثر الروايات بأنما المعجبة وفي النسخة المقرأة على أبي الوقت بالجيم وصورها بعضهم وقال

قال روح فرده خاسئا  
 (باب) الاعتسال إذا سلم  
 وربط الأسير أيضا في المسجد  
 وكان شريح يأمر الغريم  
 أن يحبس إلى سارية المسجد  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال حدثنا الليث قال حدثنا  
 سعيد بن أبي سعيد أنه سمع  
 أباه يروى قال بعث النبي  
 صلى الله عليه وسلم خيلا قبل  
 فتح مكة فربط من بني  
 خزيمة يقال له غلمة بن أنال  
 فربطوه بسارية من سواري  
 المسجد فخرج إليه النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 أطلقوا غلمة فأنطلق إلى  
 فضل قريب من المسجد  
 فاعتسل ثم دخل المسجد  
 فقال أشهد أن لا إله إلا الله  
 وأن محمدا رسول الله

في الحديث في المسجد للمرضى وغيرهم حدثنا زكريا بن يحيى قال حدثنا ٢٣ عبد الله بن عمر قال حدثنا هشام عن أبيه

عن عائشة قالت أصيب سعد يوم الخندق في الأكل فضرب النبي صلى الله عليه وسلم خيمته في المسجد ليعوده من قربة فبغلهم وعهم وفي المسجد خيمته من بني غفار إلا الدم يسيل اليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي ياتنا من قبلكم فإذا سعد يغذو جرحه دما مات فيها (باب) إذا دخل البعير في المسجد للعلقة وقال ابن عباس طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل عن عروة عن زبيب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أشككي قال طوفين وراء الناس وأنت رأكبة فطفيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكتب مسطور (باب) حدثنا محمد بن المنسي قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس أت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرجا من عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة ومعهما مثل الصباحين يضيان بين أيديهما فاقترعا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أتاهما (باب)

والنخل المائل القليل التابع وقبل الجارى (قلت) ويؤيد الرواية الأولى للنظر في نزعة في محضه في هذا الحديث فأنطلق إلى حائط أبي طهته وسبأ في الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورد الصنف تأما إن شاء الله تعالى (قوله باب الخيمة في المسجد) أي جواز ذلك (قوله حدثنا زكريا بن يحيى) هو البجلي اللؤلؤي وكان حافظا وفي شيوخ البصري زكريا بن يحيى أو السكن وقد شارك البجلي في بعض شيوخه (قوله أصيب سعد) أي ابن معاذ (قوله في الأكل) هو عرق في البدن (قوله خيمته في المسجد) أي لسعد (قوله فبغلهم) أي يضرهم قال الخطابي المعنى أنهم يهاجمون حال طمأنينة حتى أفرغهم رؤية الدم فأراحوا وقال غيره المراد بهذا اللفظ السرعة لا نقص الفزع (قوله وفي المسجد خيمته) هذه الخيمة معتزة بين القفل والقائل والتقدير يظلمهم إلا الدم والمعنى فراغهم الدم (قوله من قبلكم) يكسر القاف أي من جهنكم (قوله يغذو) يغذي ذال مجهول أي يسيل (قوله غلات فيها) أي في الخيمة أو في تلك الموضع وفي رواية المسقي والكشميني غلت بها أي الجراحة وسبأ في الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب المغازي حيث أورد المؤلف هناك ما تم من هذا السياق (قوله باب) إذا دخل البعير في المسجد للعلقة أي الصاحجة وفهمته بعضهم أن المراد العلقة أنصف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة حديث ابن عباس ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشكى فطاف على راحلته وأما اللفظ المعلق فهو وصول عند المصنف في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وبأى أيضا قول جابر أنه انحطاط على بعيره ليراه الناس وليس أوهو يأتي الكلام على حديث أم سلمة أيضا في الحج وهو ظاهر في ترجمته ورجال أسانده مدينون وفيه تابعان محمد وعمر وقصصا ثنائان في أمهم أم سلمة قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها للمسجد إذا احتج إلى ذلك لأن قولها لا ينضم بخلاف غيره ما من الدواب ونقصانها ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويح وعلمه أنه يشخص التلويح يمنع الدخول وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وسلم كانت منقوعة أي مدربة معلقة فيومن منها ما يحد من التلويح وهي سائرة فيفضل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك والله أعلم (قوله باب) كذا هو في الأصل بلا ترجمه وكما هي في فاستتر كذلك وأما قول ابن رجب إن مثل ذلك إذا وقع للبصري كان كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة بخلاف مثل هذا الموضع وأما وجه تعليقه باب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرام النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في تلك الليلة المظلمة لا تتطابق صلة العشاء معه فعلى هذا كان يلقى أن يترجمه ففضل المنسحب إلى المسجد في الليلة المظلمة ويبلغ بحيث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة وظهر شاهد في حديث الباب لا كرام الله تعالى حذير الصالحين بهذا النور الظاهر وأدخراهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى وسند كريمة فوائده حديث أنس المذكور في كتاب المناقب فقد ذكر الصنف هنالك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعبد بن بشر (قوله باب)



ثم خرجوا قال ابن عمر فحدثت ثمانا بلا انتقال حتى فيه قتلتي أي قال بين (٤٦٥) الأسطو اثنين قال ابن عمر فذهب على أن أمه لم

لم يقل الأصلي ابن زيد وساق الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى قال ابن بطال الحكمة في علق الباب حديث ثلاثين الناس إن الصلاة فيه سنة قبلت زموت ذلك كذا قال ولا يخفى ما فيه وقال غيره بمقتضى أن يكون ذلك ثلاثين رجوا عليه لتوفروا عليهم على مراعاة أفعاله ليلابذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن قلبه وأجمع لشهوته وإنما دخل معه عثمان ثلاثين عن أنه عزل عن ولاية الكعبة وبلا وأسامة فلازمهم ما خدعتهم وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا يصح **(قوله ما)** دخول المشرک المسجد هذه الترجمة ترد على الإسماعيلي حيث ترجمها فاعلموا ببدل ترجمة الاعتساف إذا أتم وقيل يقال إن في هذه الترجمة نسبة إلى الترجمة الأسير يبطى المصدت تكرارا لأن بوطه فيه يستلزم إدخاله لكن يجاب عن ذلك بأن هذا أهم من ذلك وقد اختصر المصنف الحديث مقتصر على المقصود منه وساق تاما في المعازي وفي دخول المشرک المسجد مذاهب فعن الحنفية الجواز مطلقا وعن المالكية والمزني مطلقا وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية وقيل يؤخذ للكافي خاصة وحديث الباب برده عليه فإن ثمة ليس من أهل الكتاب **(قوله ما)** رفع الصوت في المسجد أشار بالترجمة إلى الخلاف في ذلك فقد كرهه مالك مطلقا سواء كان في العلم أم في غيره ووفق غيره بين ما يتعلق بغيره من أوقع دينوي وبين ما لا فائدة فيه وساق المعازي في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب الدال على عدمه اشارة منه إلى أن المنع فيها لا منفعه فيه وعدمه فماله في الضرورة اليه وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضي ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها فكان المصنف أشار إليها **(قوله)** حدثنا الجعدي عن عبد الرحمن في رواية الإسماعيلي الجعدي أوس وهو هو قال اسمه الجعدي وقد يصغر وهو ابن عبد الرحمن بن أوس فقد نسب إلى جده **(قوله)** حدثني يزيد بن خنيفة هو ابن عبد الله بن خنيفة نسب إلى جده وروى حاتم بن اسمعيل هذا الحديث عن الجعدي عن السائب بلا واسطة أخرجه الإسماعيلي والجعدي مع سماعه من السائب كما تقدم في الطهارة وليس هذا الاختلاف فادحا وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال كان عمر يقول لا تكثروا اللطع فدخل المسجد فذا هو برجلين قد ارتفع أصواتهما فقال إن سمعنا هذا الرفع فيه الصوت الحديث وفيه انقطاع لأن نافع لم يذكر ذلك الزمان **(قوله)** كنت فأخاف في المسجد كذا في الأصول بالفاق وفي رواية ناظم البانون يؤيده رواية حاتم عن الجعدي باللفظ كنت مضطجعا **(قوله)** قصص أي رماني بالحصاة **(قوله)** فاذأمر الخبير عذوق قدره قائم أو يخوه ولم أتقف على سمعة عذوق الرجلين لكن في رواية عبد الرزاق إنما تنقصان **(قوله)** لو كنتما فاذأمر الخبير عذوق قدره قائم أو يخوه ولم أتقف على سمعة عذوق الرجلين وفيه العذرة لاهل الجهل بالحكم إذا كان مما يخفى مثله **(قوله)** لا وجهتك زاد الإسماعيلي جلدًا ومن هذه الجهة ينبغي كون هذا الحديث لحكم الرفع لأن عمر لا يتردد ما بالجلد الأعلى مخالفة أمر توفيق **(قوله)** ترفعان بعمر جواب عن سؤال مقدر كأنهم قالوا له لم تر رجعا قال لا تكثرتا ترفعان وفي رواية الإسماعيلي رفعكما أصواتكما وهو يؤيد ما قدرناه وقد تم توجيه جمع أصواتكما في حديث يعنيد بن قبيروهما **(قوله)** حدثنا أحمد في رواية أبي على السبوي عن

صلى (باب) دخول المشرک المسجد حدثنا شاذلية قال حدثنا الليث عن سعد بن أي سجدته سمع أهريرة يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل شعث فقامت رجل من بني خنيفة يقال له غلمة بن أنال فربطوه بسارية من سواري المسجد **(باب)** رفع الصوت في المسجد حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سعد قال حدثنا الجعدي بن عبد الرحمن قال حدثني يزيد بن خنيفة عن السائب بن زيد قال كنت فأخاف في المسجد فخصني رجل فخررت فإذا عمر بن الخطاب فقال اذهب فأتني بهذين جعنتيه بهما فقال من أنتما أوس ابن أتما قال أوس أهل الطائف قال لو كنتما من أهل البلد لأوجعكما ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أحمد قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن كعب ابن مالك أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حذافد بنا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فأرتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج إليهما رسول الله صلى



الشيخ من ذلك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه (باب) هـ الحق والجواب في  
المسجد حدثنا مسدد قال حدثنا (٤٦٦) بشر بن الفضل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال سأل رجل النبي صلى الله عليه و

وهو على المنبر ما ترى في صلاة  
الليل قال مني مني فإذا  
خشي الصبح صلى واحدة  
فاوترت له ما صلى وإنه كان  
يشول أجمعوا آخر صلاتكم  
بالليل وترافان النبي صلى الله  
عليه وسلم أمر به حدثنا  
أبو النعمان قال حدثنا جاد  
عن أيوب عن نافع عن ابن  
عمر أن رجلاً جاء إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو مختضب  
فقال كيف صلاة الليل قال  
منني مني فإذا خشيت الصبح  
فارتبوا واحدة وتر ما قد صلب  
قال الوليد بن كثير حدثني  
عبيد الله بن عبد الله أن ابن  
عمر حدثهم أن رجلاً نادى  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
في المسجد حدثنا عبد الله بن  
يوسف قال أخبرنا مالك عن  
اسم بن عبد الله بن أبي طلحة  
أن أبا بكر بن عمرو بن قنبل  
طالب أخبره عن أبي واقد  
المسيقي قال بلغنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في المسجد فاقبل  
ثلاثة نفر فاقبل اثنان إلى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وذهب واحد فاما  
أحدهما فرأى فرجة فجلس  
وأما الآخر فجلس خلفهم  
وأما الآخر فادبر ذهاباً إلى  
فرغ رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ألا أخبركم عن الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله وأما الآخر فاستحفاً فاستجاب الله له وأما به  
الآخر فاعرض فاعرض الله عنه (باب) هـ الاستسقاء في المسجد حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن  
تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى

به صلى الله عليه وسلم بل هو جازم مطلقا فاذا اقرر هذا صار بين الحديثين تعارض في جميع بينهما  
فذكر نحو ما ذكره الخطابي وفي قوله عن حديث النهي ليس في الكتب الصحاح اغفال فان  
الحديث عند مسلم في الباب من حديث جابر وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص  
لا نسبت الاحتمال والتأخر ان فعله صلى الله عليه وسلم كان لبيان الجواز وكان ذلك في وقت  
الاستراحة لانه يجمع الناس للمصروف من عادته من الخلو بينهم بالوقار التام صلى الله عليه  
وسلم قال الخطابي وفيه جواز الالة كماله في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة وقال  
الداودي فيه أن الاجر الوارد لا يثبت في المسجد لا يخص بالمال بل يحصل للمستلقي أيضا  
(قوله) وعن ابن شهاب عن معبد بن المسيب هو معطوف على الاسناد المذکور وقد صرح  
بذلك أبو داود في روايته عن القعني وهو كذلك في الموطأ وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق  
بالحديث (قوله) المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس قال بالمأزري  
بناء المسجد في ملك المرازمة بالاجماع وفي غير ملكه منع بالاجماع وفي المباحات حديث لا يضر  
بأحد جازم أيضا لكن شذبه بعضهم فخصه لان بآيات الطرق موضوع لا تنافح الناس فإذا بنى بها  
مسجد منع انشاع بعضهم فأراد البخاري الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر لكون  
النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره (قلت) والمنع كور مروى عن ربيعة وقوله  
عبد الرزاق عن علي بن ابن عمر لکن باسنادين ضعيفين (قوله) وبه قال الحسن يعني أن المذکورين  
ورد التصريح عنهم بهذه المسئلة والافاههم روى ذلك كما تقدم (قوله) فآخره مروى هو  
معطوف على مقدرو المراد أبو داود عائشة أو بكر أو رومان وهو دال على تقسيم اسلام أم  
رومان (قوله) ثم بدلاي بكر اختصر المؤلف المتن ها وقد ساقه في كتاب البصرة مطولا بهذا  
الاسناد فاذا ذكر بعد قوله وعشيق قبل قوله ثم بدلاي قصة طويلة في خروج أبي بكر عن مكة  
ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشترطه عليه أن لا يستعلن بعبادته فعند فراغ القصة قال ثم  
بدلاي بكر أي ظهر له رأي غيبي مسجد فاذا ذكر باقي القصة مطولا كما ساق في الكلام عليه مسوطا  
هناك ان شاء الله تعالى ولم يجعل بعض المتأخرين حشر ح جميع الحديث هنامع أنه لم يقع منه  
هنا سوى قدر يسير وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما ساق ان شاء الله تعالى  
(قوله) الصلاة في مسجد السوق ولغيره أي في مساجد موقع الترجمة  
الاشارة الى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شر البقاع وان المساجد خير البقاع كما أخرجه  
البراز وغيره لا يصح اسناده ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لان بقعة المسجد حيث تكون  
بقعة خير وقيل المراد بالمساجد في الترجمة موضع ايقاع الصلاة لا انبئة الموضوعه فلذلك  
فكأنه قال باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يفتي بعده (قوله) وصلى أبو عون كذا في  
جميع الاصول وصحفه ابن التبر فقال وجهه لما بقعة الترجمة لحديث ابن عمر ع كونه لم يصل في  
سوق أن المصنف أراد أن بين جواز بناء المسجد داخل السوق لا يفضل من قبل من كونه  
محبورا مانع الصلاة لانه صلاة ابن عمر كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع الصغرة اتخاذ المسجد  
وقال الكرماني لعل غرض البخاري منه الرد على الخنفة حيث قالوا بان شاع اتحاد المسجد في  
الدار المحبوبة عن الناس اه والغنى في كتب الخنفة الكراهة لا التحريم وظهر حديث أبي  
هريرة ان الصلاة في السوق مشروعة واذا جازت الصلاة فيه فإدى كان أولى أن يصفه

وعن ابن شهاب عن معبد بن  
المسيب قال كان عمرو وعثمان  
يفعلان ذلك (باب) ●  
المسجد يكون في الطريق  
من غير ضرر بالناس وبه  
قال الحسن وأبو يربوع  
● حديث أبي بكر قال  
حدثنا الباق عن عقل عن  
ابن شهاب قال أخبرني هرو  
ابن الزبير ان عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قالت لم أعقل أبوي إلا وهما  
يدينان الدين ولم ير عليهما  
الايات فافهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طرفي النهار  
بكرة وعشية ثم بدلاي بكر  
فاثني مسجدا ايضا دارة  
فكلن يصلي فيه ويقرا  
القرآن ففهم عليه نساء  
المشركين وبنواؤهم يحبون  
منه ويتطرون اليه وكان  
أبو بكر رجلا بكة لا يملك  
عنه اذا قرأ القرآن فانزع  
ذلك أشرف قريش من  
المشركين (باب) ● الصلاة  
في مسجد السوق وصلى ابن  
عمر في مسجد دار بعلق  
عليهم الباب ● حديث مسدد  
قال حدثنا أبو معاوية عن  
الاعمش عن أبي صالح عن  
أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم

صلاته في ميتة وصلاته في سورة  
 خمس وعشرين درجة فان  
 أحكمكم اذا توضأ فحسن وأنى  
 المسجد لا يدا الصلاة  
 بخط خطوة الا رفعه الله بها  
 درجة وحط عنه خطيئة  
 حتى يدخل المسجد واذا دخل  
 المسجد كان في صلاة  
 ما كانت تحبسه وتصلى  
 عليه الملائكة مادام  
 في مجلسه الذي فيه اللهم  
 اغفره اللهم ارحمه ما لم يؤذ  
 يحدث (باب) • تشييك  
 الاصابع في المصنوع وغيره  
 • حدثنا حامد بن عمر بن  
 بشر قال حدثنا عاصم قال  
 حدثنا واقد بن أبيه عن ابن  
 عمر وأبى عمرو قال شريك  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 أصابعه وقال عاصم بن  
 علي حدثنا عاصم بن محمد  
 سمعت هذا الحديث من  
 أبي فلم أحفظه فقومني  
 واقد بن أبيه قال سمعت  
 أبي وهو يقول قال عبد الله  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يا عبد الله بن  
 عمر وكيف بك اذا بقيت في  
 حثالة من الناس بهذا  
 • حدثنا خلاد بن يحيى قال  
 حدثنا صفوان عن أبي بردة  
 ابن عبد الله بن أبي بردة عن  
 جده عن أبي موسى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم

مسجد الجماعة أشار إليه ابن بطل وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في باب  
 فضل صلاة الجماعة ويا في الكلام على فوائده هناك ان شاء الله تعالى وزاد في هذا ما رواه  
 وتصلى الملائكة الى آخره وقد تقدمت في باب الحديث في المسجد من وجه آخر عن أبي هريرة  
 (قوله في هذه الرواية صلاة الجنب) أي الجماعة وتكف من قال التقدير في الجنب وقوله  
 على صلاته أي الشخص (قوله فان أحكمكم) كذا الا كثيرا فانه والكشمين بالموجد وهو سببه  
 أوله صاحبه (قوله فاحسن) أي أسبغ الوضوء (قوله ما لم يؤذ يحدث) كذا الا كثيرا بالفعل  
 المجرى وعلى البدلي ويجوز ان رفع على الاستئذان والكشمين ما لم يؤذ يحدث فيه بلفظ الجار  
 والمجرور بعلقه يؤذ والمراد بالحديث الناقض للوضوء يحفل أن يكون أعين من ذلك لكن  
 صرح في رواية أبي داود ومن طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالاول (قوله باب) تشييك  
 الاصابع في المصنوع وغيره) أو ذنبه حديث أبي موسى وهو دال على جواز ان تشييك مطلقا  
 وحديث أبي هريرة وهو دال على جواز في المصنوع اذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز ووقع في  
 بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في كثر الروايات ولا استقرحه  
 الاسماعيلي ولا أبو نعيم بل ذكر أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن ربيع عن الثوري  
 وحامد بن شاذكر جيعان الضاري قال حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا  
 عاصم بن محمد حدثنا واقد بن أبيه عن أبيه يعني محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن ابن عمر وأبى  
 عمرو قال شريك النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه قال الضاري وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم  
 ابن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقومني واقد بن أبيه قال سمعت أبي وهو  
 يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمر وكيف بك اذا بقيت في حثالة  
 من الناس وقد ساقه الحديث في الجنبين النصيين تفلاص أي مسودوزاد هو قد مر جرت  
 عهدهم وأما ماتهم واختلقوا قصار وأخذنا وشبك بين أصابعه الحديث وحديث عاصم بن علي  
 الذي علقه الضاري وصله ابراهيم الحري في غرب الحديث قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا  
 عاصم بن محمد عن واقد سمعت أبي يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره  
 قال ابن بطل وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشييك في  
 المسجد وقد وردت فيه مراسيل ومنع من طرق غير ثابتة اهـ وكأنه بشر بالمسند  
 الى حديث كعب بن بكرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أحدكم ثم خرج  
 عامدا الى المسجد فلا يشك بيده فانه في صلاة أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي  
 اسناده اختلاف ضعفه بعضهم بسببه وروى ابن أبي شبة من وجه آخر بلفظ اذا صلى أحدكم  
 فلا يشك بين أصابعه فان التشييك من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد  
 حتى يخرج منه وفي اسناده ضعيف ويجهول وقال ابن المنير التحقيق أنه ليس بين هذه  
 الاحاديث تعارض اذا انتهى عنه فعله على وجه العبث والذى في الحديث انما هو لمقصود  
 التثيل وتصور المعنى في النفس بصورة الحس (قلت) هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما  
 قال بخلاف حديث أبي هريرة وجع الاسماع على بان النهي مقيد بما اذا كان في الصلاة أو  
 قاصدا لها اذ منظر الصلاة في حكم المعلى وأحد الباي الدالة على الجواز نالية ذلك أما

• تحدثنا الحق قال حدثنا ابن عجل قال أخبرنا ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلواتي العشي قال ابن سيرين قد سمعنا أبو هريرة يقول لكن نسبت أنا (٤٦٩) قال فبلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة

الأولان ففأمر أن يؤم أحاديث أبي هريرة فقلان تشيكة أعما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه فهو في حكم المنصرف من الصلاة والرواية التي فيها انتهى عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة كما قلنا فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطال واختلف في حكمة النبي عن التشيكة فقيل لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبه وقيل لأن التشيكة يجلب النوم وهو مظان الحديث وقيل لأن صورة التشيكة تشبه صورة الاختلاف كما أنه عليه في حديث ابن عمر فذكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمصلين ولا تختلفوا تختلفت قلوبكم وسبقت الكلام عليكم في موضعه واتي بالكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن وعلى حديث أبي موسى في كتاب الأدب وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو وسبقنا هو الثوري وأبو هريرة عن ابن عبد الله ووقع للكشبي عن يريده هو اسمه وقوله بشد بعضه في رواية المستقل شديدا بلفظ الماضي **(قوله حدثنا الحق)** هو ابن منصور كما جزمه أبو نعيم **(قوله أحسن صلوات العشي)** كذلك ذكره المستقل والحرى العشاء المند وهو وهم فقد صرح بها الطهروا العصر كما سبقت في ابتداء العشي من أول الزوال **(قوله)** ووضع يده اليمنى على ظهر كفة اليسرى عند الكشبي في خذه الأيمن يدل يده اليمنى وهو أشبه لثلاثين التكرار **(قوله)** فرمعا سألوه ثم سلم أي رعا سألوا ابن سيرين هل في الحديث ثم سلم يقول نبت إلى آخره وهذا يدل على أنه لم يسمع ذلك من عمران وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة بينه وبين عمران فقال قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قتادة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا أو دأود الترمذي والنسائي ووقع لأعالي في جزء الأهل فظهر أن ابن سيرين أبهم ثلاثة رواياته عن خالفين رواية الأكا بر عن الأصغر **(قوله)** المساجد التي على طرق المدينة أي في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة وقوله والمواضع أي الأماكن التي لم يفعل مساجد **(قوله)** وحديثي نافع القائل ذلك هو موسى بن عتبة ولم يبق الحارثي لفظ فضيل بن سليمان بل ساق لفظ أنس بن عياض وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر نافع فقط وقد تدلت رواية فضيل على أن روايته سالم ونافع متفقان في الموضوع الواحد الذي أشار إليه وكأنه اعتمد رواية أنس بن عياض لكونه أقضى من فضيل وحصل ذلك أن ابن عمر كان يتبرأ بتلك الأماكن وتشده في اتباع مشهور ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر قيادرون إلى مكان فساله عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من عرضته الهلاكة فليس والافليس فأنما هلك أهل الكتاب لأنهم تجمعو آثار أبياتهم فالتخذوها كآثار ويبدأ لأن ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم بل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشك ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنوه واجبا وكلا الأمرين مأمور من ابن عمر وقد تقدم حديث عثمان بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته لبعثه مصلي واجبا

يعرضي أما من الطريق فيصلي فيها ويصلي أن أباه كان يصلي فيها وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأمكنة وحديثي نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي في تلك الأمكنة وسالت سالم فقال أعلمه الأوافق نافع في الأمكنة كلها إلا أنهما اختلفا في مسجد بشرى الرواح حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض قال حدثنا موسى بن عتبة عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بني الحليفة حين يعقر وفي حجة حين حج

تحت بقعة في موضع المسجد الذي بنى الخليفة وكان اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق أوفى حج أو غرة يطعن بطن واذنفا  
 ظهر من بطن واذنفا نحو البعاطى التي على شفا الوادى الشرقية فعرس حتى يصعب عند المسجد الذي بجوار قولا على الاكمة  
 التي عليها المسجد كان ثم خليع يصلى عبد الله عنده في بطنه كتب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فدحاه السبل  
 بالبساط حتى دفن ذلك المكان الذي كان (٤٧٠) عبد الله يصلى فيه وان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم

صلى حيث المسجد الصغير  
 الذي دون المسجد الذي  
 بشرف الرواح وقد كان  
 عبد الله يعلم المكان الذي  
 كان صلى فيه النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقول ثم عن  
 عبيد بن قيس عن المسجد  
 فسمى وذلك المسجد على  
 حافة الطريق اليمنى وأنت  
 ذاهب الى مكة بينه وبين  
 المسجد الاكبر رمية بجعر  
 أو نحو ذلك وان ابن عمر كان  
 يصلى الى العرق الذي عند  
 منصرف الرواح وذلك  
 العرق انما طرفه على حافة  
 الطريق دون المسجد الذي  
 بينه وبين المنصرف وأنت  
 ذاهب الى مكة وقد ابني ثم  
 مسجد فإيكن عبد الله يصلى  
 في ذلك المسجد كان يتركه  
 عن يساره ورواه ويصلى  
 أمامه الى العرق نفسه وكان  
 عبد الله يروح من الرواح  
 فلا يصلى الظهر حتى ياتي  
 ذلك المكان فيصلى فيه  
 الظهر وإذا أقبل من مكة

فإن من قبل الصبح بساعة أو من آخر الصبح حتى يصلى بها الصبح وان عبد الله حدثه أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان ينزل تحت سرحة خضمة دون الروينة حتى بين الطريق ووجه الطريق في مكان يطعم سهل حتى يفضي من أكمة  
 دوزين بريد الروينة بجبلين وقد انكسر أعلاها فأتى في جوفها وهي قائمة على ساق وفي ساقها كتب كثيرة وان عبد الله بن  
 عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في طرف تلعتين وراى العرج وأنت ذاهب الى خضبة عند ذلك المسجد قربان  
 أو ثلاثة على القبور وضع من جبانة من بين الطريق

عند سبلات الطريق بن أولئك السبلات كان عبد الله بروح من العرج بعد أن قيل الشمس بالهجرة فعلمى الظهري ذلك  
المسجد وأن عبد الله بن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه (٤٧١) وسلم نزل عند سمرات عن يسار الطريق

في مسيل دون حرش ذلك  
المسيل لاصن بكرة حرش  
بينه وبين الطريق قريب  
من غلظة وكان عبد الله  
يصل إلى السرحة هي أقرب  
السرحات إلى الطريق وهي  
أطولهن وإن عبد الله بن عمر  
حدثه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان ينزل في  
المسيل الذي في أود من  
الظهران قبل المدينة حين  
يهبط من الصراوات ينزل  
في بطن ذلك المسيل عن  
يسار الطريق وأنت ذاهب  
إلى مكة ليس بين منزل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وبين الطريق الأرمية  
بجبر وإن عبد الله بن عمر  
حدثه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان ينزل بنى  
طوى ويبيت حتى يصبح  
يصل الصبح حين يقدم مكة  
ومضى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذلك على أكمة  
غلظة ليس في المسجد الذي  
بنى ثم ولكن أسفل من ذلك  
على أكمة قلظة وإن عبد  
الله حدثه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم استقبل فرضتي

في الارض وادون الجبل وقيل الجبل المنبسط على الارض وقيل الأكمة للمساو الرض الحجازة  
الكبار واحدها رضة يسكون الضاد المجبة في الواحد والجمع وقم عند الاصلي بالتحريث (قوله)  
عند سبلات الطريق أي ما يترج عن جوانبه والسبلات بفتح الميملة وكسر اللام في رواية أبي ذر  
والاصلي وفي رواية الباقر بنغ اللام وقيل هي بالكسر العجرات وبالفتح الشجرات والسرحات  
بالتحريك جمع سرحة وهي الشجرة الضخمة كما تقدم (قوله في مسيل دون حرش) المسيل  
المكان المصدرو حرش بفتح أوله وسكون الراء بعد هاشين معجمة مقصور قال البكري هو جبل على  
ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الخضة وكراع حرش طرفها والغلظة بالمجبة المفتوحة غاية  
بلوغ السهم وقيل قدر ثلثي ميل (قوله من الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء بفتح الطاء المعجمة  
وسكون الهاء هو الوادي الذي تسعها العاء بطن مر وبالسكان الراء بعد هاواو قال البكري بينه  
وبين مكة ستة عشر ميلا وقال أبو غسان سمى بذلك لأن في بطن الوادي كتبه يعرق من الارض  
أيض حياء مر الميم منفصلة عن الراء وقيل سمى بذلك لمرأته (قوله قبل المدينة) بكسر  
الضاد وفتح الواو المحدة أي ما قبلها والصفراء وات بفتح الميملة وسكون الضاد جمع صفراء وهو مكان  
بعد من الظهران (قوله ينزل بنى طوى) بضم الطاء لا كثر ويجزم الجوهر وفي رواية الجوى  
والسمقي بنى الطوى بنى طوى بضم الطاء ولا بفتحها وقيل الاصلي بالكسر وحكى عباس وغيره الفتح أيضا  
(قوله استقبل فرضتي الجبل) الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعد هاشم معجمة مدخل الطريق  
إلى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرفه ويقال أيضا مدخل النهر (تنبيهات) الأول اشقل  
هذا الساق على تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسند معرق من طريق اسمعيل  
ابن أبي أيوب عن أنس بن عاصم بعد الامتناع في كل حديث إلا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم  
منها الحدِيثين الاخيرين في كتاب الحجج هـ الثاني هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي  
الجليلة والمساجد التي بالرواح يعرفها أهل تلك الناحية وقد وقع في رواية الزبير بن بكاف  
أخبار المدينة من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في حقه تلك  
المساجد وفي الترمذي عن حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي  
الرواح وقال اتدلى في هذا المسجد سبعون نباه الثالث عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع  
آثار النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بها وقد قال القوي من النافعة أن المساجد التي ثبت  
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها أو نذر أحد الصلاة في شي منها تعين كالتعين للمساجد الثلاثة  
الرابع ذكر الضاري للمساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع  
له استاداف ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والامكن التي صلى فيها  
النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة متوعبا وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن  
كل مسجد بالمدينة فواجبه سبني بالهجرة المتقوسة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه

الجبل الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة فجعل المسجد الذي بنى يسار المسجد بطرف الأكمة ومضى النبي صلى  
الله عليه وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء تتبع من الأكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم فصل مستقبلي القرضين من الجبل  
الذي بينك وبين الكعبة

وسلم وذلك ان عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة تقسأل الناس وهم يومئذ متواترون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة اه وقد عين عمر بن شبة منها شيئاً كثيراً لكن اكبره في هذا الوقت قد اندثر وبقى من المشهورة الا ان مسجد قبا ومسجد الفضيخ وهو شرق مسجد قبا ومسجد بني ربيعة ومشرية أم ابراهيم وهي شمالي مسجد قريظة ومسجد بني ظفر شرق البقيع ويعرف بمسجد العلة ومسجد بني معاوية ويعرف بمسجد الاجابة ومسجد القريظ قرب من جبل سلح ومسجد الصلبيين في بني سلفة هكذا اثبت بعض شيوخنا وقائده معرفة ذلك ما تقدم من البغوي واقية علم

### • (أبواب سيرة المصلي) •

**(قوله ما)** سيرة الامام سيرة من خلفه أو ردفه ثلاثة أحاديث السلي والثاني منها مطايعان للترجمة لكونه صلى الله عليه وسلم لم يامر أصحابه ان يقضوا سيرة غير سيرة وأما الاول وهو حديث ابن عباس في الاستدلال به فطرا له ليس فيه أصلي الله عليه وسلم صلى الى سيرة وقد توب عليه النبي باب من صلى الى غير سيرة وقدمت في كتاب الطيفي الكلام على هذا الحديث في باب حتى يصح سماع الصغير قول الشافعي ان المراد بقول ابن عباس الى غير جد اراى الى غير سيرة وذكر ما تأسد ذلك من رواية البراءة وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جد اراى غير الجدار الا ان اخبار ابن عباس عن مرويه وهم وعدم انكارهم لذلك مشعر بحدوث أمر لم يهدوه فلو عرض هناك سيرة أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الاخبار فائدة اذ مرويه حديث لا يشكره أحد أصلاً وكان الضاري حل الامر في ذلك على المؤلف المعروف من عادته صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي في الغضا الا والعرة امامه ثم بذلك يهدي ابن عمرو إلى بحقيقة وفي حديث ابن عمر لم يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحرية وكان يجعل ذلك في السفر وقد سعه السورى فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث فيه ان سيرة الامام سيرة لمن خلفه والله أعلم **(قوله ناهزت الاحتلام)** أى قاربته وقد كثرت الاختلاف في قدر عمر وفي باب تعليم الصبيان من كتاب فضيلة القرآن وفي باب الاختتان بعد الكبر من كتاب الاستدذان وتوجه الجمع بين المختلف من ذلك وبين الرابع من الاقوال وقلة الجدل **(قوله يصلي بالناس من)** كذا قال مالك وأكثراً أصحاب الزهري ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة بعرفة قال النورى يحمل ذلك على انها مقبضتان وتقبضان الاصل عدم التعمد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث فالحق ان قول ابن عيينة بعرفة مشاذ ووقع عند مسلم أيضاً من رواية مفسر عن الزهري وذلك في حجة الوداع أو الفتح وهذا الشك من معمر لا يقول عليه والحق ان ذلك كان في حجة الوداع **(قوله بعض الصف)** زاد المصنف في الجمع من رواية ابن أخى ابن شهاب عن عمه حتى سرت بين يدي بعض الصف الاول انتهى وهو يعني أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما في كتاب العلم **(قوله فلم يشكر ذلك على أحد)** قال ابن دقيق العيد استدل ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك اعادتهم للصلاة لان ترك الانكار أكثر فائدة **(قلت)** ولو توجبه ان ترك الاعادة يدل على صحته فقط لاعلى جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معاً ويستفاد منه ان ترك الانكار

### • (أبواب سيرة المصلي) •

• (باب) • سيرة الامام سيرة من خلفه • حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد بن عبد الله بن عباس أنه قال أتبلت راكبا على جمل انا ن وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس يعني الى غير جد اراى فخرت بين يدي بعض الصف فزلت فأرسلت الاثان ترقع ودخلت في الصف فلم يشكر ذلك على أحد

حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الانكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل ولا يقال لا يلزم على كراطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلا دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا تقول قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يرى في الصلاة من وراءه كجاري من أمامه ويقدم ان رواية المصنف في الحج انتم بين يدي بعض الصف الاول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولولم ير شي من ذلك لكانت وقوفهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم عما يحدث لهم كافيا في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله اعلم واستدل به على ان مرور الجمار لا يقطع الصلاة فيكون ناسحا لحديث أي ذرا لتي رواه مسلم في كون مرور الجمار يقطع الصلاة وكذا مرور المرأة والكلب الاسود ونعقب بان مرور الجمار متحقق في حال مرور ابن عباس وهو راكبه وقدم تقدم ان ذلك لا يضر لكون ستر الامام ستر قتل خلفه واما مروره بعد ان نزل عنه فحتاج الى قتل وقال ابن عبد البر حديث ابن عباس هذا يخص حديث أي سعيد اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه فان ذلك مخصوص بالامام والمنفرد فاما المأموم فلا يضر من يمر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء وكذا نقل صياض الاتفاق على ان المأمومين يصلون الى ستره لكي يختلفوا هل سترتهم ستر الامام أم سترتهم الامام نفسه اه وفيه نظر لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو العفاري العاصي اه صلى باصحابه في سفرو بين يديه ستره فترت جري بين يديه اوصاه فاعادهم الصلاة وفي رواية انه قال لهم انهم لم يقطع صلاتي ولكن قطع صلاتكم فهذا يعكر على ما نقل من الاتفاق ولغزرت حجة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الاوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا سترت قلن خلفه وقال تفرقه سويد عن عاصم اه وسويد ضعف عنه هم ووردت ايضا في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق ويظهر أثر الخلاف الذي نقله صياض في المزمع بين يدي الامام أحد فعلى قول من يقول ان ستر الامام ستره من خلفه يضر صلاته ولا تضر صلاتهم وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم (قوله حديث الحسن) قال أبو علي الجبائي لم أحد أصح هذا منسوب الى احمد من الرواة (قلت) وقد جزم أبو نعيم وخلفه غيره بما يراه الحسن ابن منصور (قوله امر بالحربة) أي امر خادمه بجعل الحربة وللمصنف في العيدين من طريق الاوزاعي عن نافع كان يقولوا للنسلي والعزة فحسم وتصب بين يديه فيصلي اليها اذا بن ماجه وابن خزيمة والاسماعيلي وذلك ان المعلى كان فضاعا ليس فيه شيء يستره (قوله والناس) بالرفع عطفا على فاعل فصلى (قوله وكان يفعل ذلك) أي نصب الحربة بين يديه بحيث لا يكون حدار (قوله من ثم) أي من تلك الجهة اقتضد الامر امر بالحربة يحضر حجابين أي يدهن في العبد ويحمله هذه الجهة الأخيرة فصلها على بن مسهر من حديث ابن عمر جعلها من كلام نافع كأن ترجمه ابن ماجه وأوخصته في كتاب المدرج وفي الحديث الاحتياط للصلاة واخذ الله دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاستعداد وغير ذلك والضمير في اقتضد ها يحتمل عودها الى الحربة نفسها أو الى جنس الحربة وقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة من حديث سعد القرظ ان النعاشي أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم حربة

• حدثنا اسحق قال  
حدثنا عبد الله بن خنيس قال  
حدثنا عبد الله بن نافع  
عن ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان اذا  
خرج يوم العيد امر بالحربة  
فتوضع بين يديه فصلى اليها  
والناس وراءه وكان يفعل  
ذلك في السفرين ثم اقتضد  
الامر اه • حدثنا أبو الوليد  
قال حدثنا شعبة عن حمون  
ابن أبي حنيفة قال سمعت أبي



ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعام وبين يديه عشرة ركعتين الظهر ركعتين والعصر ركعتين يتزين يديه المرأة والجار (باب) قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة حديثنا عبرون زيادة قال أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فامسكها لنفسه فهي التي عشي بها مع الامام يوم العيد ومن طريق الثمالي أنه بلغه ان العنزة التي كانت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كانت لرجل من المشركين فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فاخذها منه النبي صلى الله عليه وسلم فكان يسحبها بين يديه اذا صلى ويحتمل الجميع بان عنزة الزبير كانت اول قبل حربة الجاشي (قائمة) حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولاً ومختصراً وقد تقدم في الطهارة في باب استعمال فضل وضوء الناس وفي حديث ستر العورة من الصلاة في باب الصلاة في النوب الاجر وذكره أيضاً هنا بعد ما بين أيضاً وفي الاذان وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى هون بن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر وقد مره شعبة عنهما كما ساقنا وأما (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعام) يعني بطعام مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الابطح وكذا ذكره من رواية أبي العيص عن عون وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون ان ذلك كان بالهجرة فيستفاد منه كآذ كره النووي انه صلى الله عليه وسلم جمع بين اثنين الصلاة في وقت الاولى منهما ويحتمل ان يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها (قوله وبين يديه عشرة) تقدم ضبطها وتفسيرها في الطهارة في حديث أنس وفي رواية أبي العيص جاء بلال قائماً بالصلاة ثم خرج بالعترة حتى ركعها بين يديه وأقام الصلاة وأول رواية عمر بن أبي زائدة عن عون عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة جبراً من آدم ورأيت بلالاً أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتندرون ذلك الوضوء فمن أصاب منه شيئاً تسبى به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلال يدها حبه وفيما أيضاً خرج في حله جبراً مشعراً وفي رواية مالك بن مغول عن عون ككأنني أظن إلى ويص ساقيه بين يديه أيضاً ان الوضوء الذي أشدته الناس كان فضل المله الذي وضاه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعر بان ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة (قوله يتزين يديه) أي بين العنزة والقبلة لا ينمو بين العنزة ففي رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في النوب الاجر ورأيت الناس والذواب يرون بين يدي العنزة وفي الحديث من القوائد القماس البركة محالامه الصالحون ووضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفائها بجمل غلظة العنزة وان قصر الصلاة في السفر افضل من الاتمام لما يشعر به الخبر من مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه وان ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه وفيه تعظيم العجايب للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه استحباب تشبه الشاب لا يحيا في السفر وكذلك استحباب العنزة ونحوها ومشروعية الاذان في السفر كما ساقنا في الاذان وجواز النظر الى الساق وهو اجماع في الرجل حيث لا تفتنه وجواز نيل النوب الاجر وفيه خلاف ياتي ذكره في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله) قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة أي من ذراع ونحوه والمصلي بكسر اللام على أنه اسم فاعل ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي المكان الذي يصلي فيه (قوله عن أبيه) في رواية أبي داود والاسماعيلي أخبرني أبي (قوله عن سهل) زاد الاصل بن سعد (قوله كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي مقامه في صلاته وكذا هو في رواية أبي

داود **(قوله وبين الجدار)** أي جدار المسجد على القبلة وصرح بذلك من طريق أبي نعيم  
عن أبي حاتم في الاعتصام **(قوله عمر الشاة)** بالرفع وكان تأمه أو عمر اسم كان يتقديراً قدراً وشوه  
والتطرف انشبر وأعره الكرماني بالنصب على أن عمر خبر كان واسمها نحو قدراً للمسافة قال  
والسياق يدل عليه **(قوله عن سلمة)** يعني ابن الأكوع وهذا ثلثان البضاري **(قوله)**  
كان جدار المسجد كذا وقع في رواية مكي ورواه الأسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بن  
كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما تمر العترة  
فتبين بهذا السياق أن الحديث مرفوع **(قوله تجوزها)** ول بعضهم أن تجوزها أي المسافة  
وهي ما بين المنبر والجدار فإن قيل من أين يطابق الترجمة أجاب الكرماني فقال قل من حيث أنه  
صلى الله عليه وسلم كان يقوم بجنب المنبر أي ولم يكن للمسجد محراب فتكون مسافة  
ما بينهما بين الجدار ونظر ما بين المنبر والجدار فكانت قال والنبي ينبغي أن يكون بين المصلي وستره  
قدراً ما كان بين منبره صلى الله عليه وسلم وجدار القبلة وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيديان  
البضاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر  
والخشب فإن فيه أنه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر حين عمل فصلى عليه فاقضى ذلك أن  
ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلي (فإن قيل) أن في ذلك الحديث أنه لم يصعد على المنبر وإنما  
نزل فصعد في أصله بين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من عمر الشاة أجيب بأن أكثر عمر الشاة  
قد حصل في أعلى المنبر وإنما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تقسم لقدر صعوده فحصل به المقصود  
وأيضاً فإنه لما صعد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترته وهو قدما تقدم قال ابن بطال  
هذا أقل ما يكون بين المصلي وستره يعني قدر عمر الشاة قيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال  
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وبنوه بين الجدار ثلاثة أذرع كما ساقى قريش بعد  
خسة أبواب وجمع الدودي بأن أقل عمر الشاة وأكثر ثلاثة أذرع وجمع بعضهم بأن الأول في  
حال القيام والقصود والثاني في حال الركوع والسجود وقال ابن الصلاح قدروا عمر الشاة  
بثلاثة أذرع (قلت) ولا يخفى ما فيه وقال البغوي استحب أهل العلم الغنوم السترة بحيث يكون  
بينه وبينها قدر إمكان السجود وكذلك بين الصوف وقد ورد الأمر بالدومنها ونفسه بأن  
الحكمة في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنيفة عن فوعة أضاف إلى أحدكم  
أن السترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته **(قوله باب الصلاة إلى الحربة)**  
ساق فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم قبل باب وقوله تركأني تعزفي الأرض **(قوله)**  
**باب الصلاة إلى العترة)** ساق فيه حديث أبي حنيفة عن آدم عن شعبة عن عون وقد  
تقدم الكلام عليه أيضاً واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكرار قال العترة هي الحربة  
لكن قد قيل أن الحربة إنما يقال لها عترة إذا كانت قصيرة ففي ذلك جهة مغايرة **(قوله والبراة)**  
والجمل يترون من ورائها كذا وبصيغة الجمع فكأنه أراد الجنس ويؤيده رواية والناس  
والدواب يرون كما تقدم وأفيه حذف تقديره وغيرهما والمراد الجمل أركب وقد تقدم بلفظ  
ير بين يديه المرأة والحمار فالظاهر أن الذي وضعه لمن نصرف الرواة وقال ابن التين الصواب  
إيران الذي يرون الحمار صيغة الجمع على الاثنين وقال ابن مالك أعاد ضمير الذكور والعلاء

وبين الجدار يمر الشاة  
حدثنا المكي قال حدثنا  
يزيد بن أبي عبيد عن سلمة  
قال كان جدار المسجد  
عند المنبر ما كادت الشاة  
تجوزها **(باب الصلاة**  
**إلى الحربة)** حدثنا مسدد  
قال حدثنا يحيى عن عبيد  
الله قال أخبرني نافع عن عبد  
الله أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يركب الحربة  
فصلى إليها **(باب الصلاة**  
**إلى العترة)** حدثنا آدم قال  
حدثنا شعبة قال حدثنا  
عون بن أبي حنيفة قال  
سمعت أبي قال خرج علينا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالحاجرة فأتى بوضوء فتوضأ  
فصلى بنا الظهر والعصر  
وبين يديه عترة والمرأة والحمار  
يترون من ورائها حدثنا  
محمد بن حاتم بن زرع قال  
حدثنا شاذان عن شعبة  
عن عطاء بن أبي ميمونة قال  
سمعت أنس بن مالك قال  
كان النبي صلى الله عليه  
وسلم إذا خرج ساجدة تبعته

على مؤنث ومنذ كغيره عاقل وهو مشكل والوجه فيه أنه أراد المرأة والحمار وما كان عليه خنق  
 الراكب لثلاثة الحمار عليه ثم غلب تذكريا لراكب المفهوم على تأنيث المرأة وهذا العقل على  
 الحمار وقد وقع الاختصار عن مذكور ومخذوف في قولهم راكب البعير بزمان أي البعير  
 وراكبته متساوق البخاري حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة (قوله فيه  
 ومعناه عكازة أو عصا أو عنزة) كذا اللالكثري بالمهمله والنون والزاى المقطوعات وفي رواية  
 المسقلى والجهوى وغيرهما بالمجھے والياء والراءى سواء أي المذكور والظاهر أنه تصيف (قوله  
 باب السترة بمكة وغيرها) ما ق فيه حديث أبي جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة  
 عن الحكم والمراد منه هنا قوله بالبطحا فقد قلنا أنها بالبطحا مكة وقال ابن المنذر انما يخص مكة  
 بالذكر فاعتواهم من يشوه أن السترة قبله ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة فلا يحتاج  
 فيها إلى ستره انتهى والذي أنطه أنه أراد أن ينكت على ما ترجمه عبد الرزاق حيث قال في باب  
 لا يقطع الصلاة بمكة شيء ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده  
 قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بين يديه شيء من الناس ستره  
 وأخرج من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ورجالهم موثقون إلا أنه معلول فقد رواه أبو داود عن  
 أحمد عن ابن عيينة قال كان ابن جريج أخرجه هكذا فقلت كثير أقال ليس من أبي جعفره  
 ولكن من بعض أهله عن جدي فأراد البخاري التسمية على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين  
 مكة وغيرها في شروعية السترة واستدل على ذلك بمحدث أبي جحيفة وقد قلنا وسه الدلالة  
 منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المروي بين يدي المصلي بين مكة وغيرها  
 واعتقر بعض الفقهاء ذلك للثلاثين دون غيرهم للضرورة وعن بعض النجاشية جواز ذلك  
 في جميع مكة (قوله باب الصلاة إلى الأسطوانة) أي السارية وهي بضم الهمزة  
 وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن أقصوانة على المشهور وقيل بوزن فعلاوانة والغالب أنها  
 تكون من بناء مختلف للعمود فانه من حجر واحد قال ابن بطال لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يصلي إلى الحربة كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد مسترة (قلت) لكن أناد ذكر  
 ذلك التخصيص على وقوعه والنص أعلى من القصور (قوله وقال عن) هذا التعليق وصله ابن أبي  
 شيبة والبخاري عن طريق همدان وهو يفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة وكان يريد عن أبي  
 ربيعة إلى أهل اليمن عن عمره ووجه الاحتية أنها مشتركة في الحاجة إلى السارية للعتقة  
 إلى الاستئذان للمصلي لبطها ستره لكن المصلي في عبادة محقق فكان أحق (قوله ورأى ابن عمر)  
 كذا ثبت في رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما وعند بعض الرواة ورأى عمر بن الخطاب وهو أشبه  
 بالصواب بقدر واه ابن أبي شيبة عن طريق معاوية بن قرة بن أبياس المزني عن أبيه وله حصة قال  
 رأى عمر وأهله أصلي فذكر مثله سواء لكن زاد ما أخذ يقضى وعرف بذلك تسمية الميم المذكور في  
 التعليق وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى السترة وأراد البخاري ما أراد عزير هذا أن المراد  
 بقوله سلمة يصري الصلاة عندها أي إليها وكذا قول أنس يتدرون السوراي أي يصلون إليها  
 (قوله حديثنا المكي) هو ابن إبراهيم كآبت عند الاصلي وغيره وهذا ثالث ثلاثيات البخاري وقد  
 ساء في البخاري شيئا أحد بن حنبل فإنه أخرجه في مسنده عن مكي بن إبراهيم (قوله التي عند

أنا وغلام ومعناه عكازة أو  
 عصا أو عنزة ومعناه أداة  
 فاذا فرغ من حاجته تناولته  
 الأداة (باب السترة  
 بمكة وغيرها) حديثنا سليمان  
 ابن حرب قال حدثنا شعبة  
 عن الحكم عن أبي جحيفة  
 قال خرج رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالهاجرة فصلي  
 بالبطحا الظهر والعصر  
 ركعتين ونصب بين يديه عنزة  
 وتوضأ فجعل الناس يتمسكون  
 بوضوئه (باب الصلاة  
 إلى الأسطوانة) وقال عمر  
 المصلون أحق بالسوراي  
 من المصدين إليها ورأى  
 عمر رجلا يصلي بين أسطوانتين  
 فأدناهما إلى ساريته فقال صل  
 إليها (حديثنا المكي قال  
 حديثنا بن زيد بن أبي عبيد  
 قال كنت آتي مع ثلثين  
 الأسكوع فصلي عند  
 الأسطوانة التي عند

المصنف فقالت يا أبا مسلم  
أراك تعزى الصلاة عند  
هذه الاسطوانة قال فأتى  
رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم يعزى الصلاة عندها  
حدثنا قيسة قال حدثنا  
سفيان عن عمرو بن عامر  
عن أنس قال لقد رأيت  
كبار أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم يجتهدون السواري  
عند المغرب ورواه شعبة  
عن عمرو بن أنس حتى  
يخرج النبي صلى الله عليه  
وسلم (باب الصلاة بين  
السواري في غير جماعة)  
حدثنا موسى بن اسماعيل  
قال حدثنا جويرية عن  
نافع عن ابن عمر قال دخل  
النبي صلى الله عليه وسلم  
البيت وأمامه بن زيد وعثمان  
بن طلحة وبلال فأطال ثم  
خرج كنت أول الناس دخل  
على أثره فسالت بلالا أين  
صلى قال بين الصمودين  
المقدمين حدثنا عبد الله  
ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن نافع عن عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم دخل الكعبة وأمامه  
ابن زيد وبلال وعثمان بن  
طلحة أجي فأغلقها عليه  
ومكث فيها فسالت بلالا  
حين خرج ما صنع النبي  
صلى الله عليه وسلم قال جعل  
عمودا عن يساره وعمودا

المصنف) هذا دل على أنه كان المصنف موضع خاص به ووقع عندهم بلفظ يصلي وراء  
الصندوق وكأنه مكان المصنف صندوق وضع فيه والاسطوانة المذكورة حقل لتأبض  
مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة وإنما تعرف بالاسطوانة للمهاجرين قال وروى عن  
عائشة أنها كانت تقول لو عرفها النسل لاضطرر بأعليه بالسلام وإنما أسرتهما إلى ابن الزبير  
فكان يكثر الصلاة عندهما ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن التمار ورواه ابن المهاجرين من  
قريش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (قوله يا أبا مسلم) هي  
كنية سلمة بن نصير أي يقصد (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وعمرو بن عامر هو الكوفي  
الأنصاري لا والد أسد فانه يجلي ولا عمرو بن عامر البصري فانه سلمي (قوله لقد رأيت) في رواية  
المستحق والجمهور لقد أدركت (قوله عند المغرب) أي عند أذان المغرب وصرح بذلك الاسماعيلي  
من طريق ابن مهدي عن سفيان وسلم من طريق عبد العزيز بن مهيب عن أنس نحوه (قوله)  
وزاد شعبة عن عمرو بن عامر المذكور وقوله المصنف في كتاب الأذان من طريق غندر  
عن شعبة فقال عن عمرو بن عامر الأنصاري ورواه في بعض النسخ قبل المغرب وساق  
الكلام عليه هناك مع بقية ما بحثه وغيره من وقتنا عليهم من كبار أصحابه المشار إليهم فيه أن شاء  
الله تعالى (قوله باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) اعلم بقوله هذا في جماعة  
لأن ذلك يقع الصفوف ونسوية الصفوف في الجماعة مطلوب وقال الرافعي في شرح المسند  
أصح الضائر بهذا الحديث أي حديث ابن عمر عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين السارين  
إذا لم يكن في جماعة وأشار إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية ومع هذه الأولى في فلا  
مكرهة في الوقوف بينهما أي المنفرد أو ما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالصلاة إلى  
السارية انتهى كلامه في موضع فلو روي عن النبي عن الصلاة بين السواري كما روي الحاكم  
من حديث أنس بن مالك صحيح وهو في السنن الثلاثة وحسنه الترمذي قال المحب الطبري رحمه  
الله صلى الله عليه وسلم بين السواري انتهى الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عندهم الضيق والمصكمة فيه  
أما لا تقطع الصف وأما موضع النعال انتهى وقال القرطبي روى في سبب كراهة ذلك أنه  
صلى الحسن المؤمن (قوله شاجوربة) هو بالجم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبي  
وافق أن اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء وقد سمع جويرية المذكور  
من نافع وروى أيضا عن مالك عنه (قوله كنت أول الناس) كذا في رواية أبي ذر وكريمة  
وفي رواية الأصميلي وابن عساكر وكنت بزيادة وافي وأبو يحيى أشبهه ورواه الاسماعيلي  
من هذا الوجه فقال بصرفه ثم خرج بعد الله على أثره وأول الناس (قوله بين  
الصمودين المتقدمين) في رواية الكشيبي المتقدمين كذا في هذه الرواية وفي رواية مالك التي  
تليها جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة ورواه وليس بين الروايتين مخالفة  
لكن قوله في رواية مالك وكان البيت ومثله ستة أعمدة مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه  
أو يساره كان اثنين ولهذا عقبه البخاري برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن  
الجمع بين الروايتين بأنه حيث شئ أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
وحيث أقر أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لا فيه

اشعار ابائه تمرير عن هيبته الاولى . وقال الكرماني لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثني فهو  
 يحمل ينسب رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم تكن الا عمدة الثلاثة على ميت واحد بل اثنان  
 على ميت والثالث على غيرهما ولفظ المتقدمين في الحديث السابق مشعر به والله أعلم (قلت)  
 ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب واخذوا من مقام ابراهيم صلى فان  
 فيها بين الساريتين اللتين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار  
 وأنه صلى بينهما فحصل أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعدد أو على غيرهما وعمودين  
 فيصير قول من قال جعل عن يمينه عمودين وقول من قال جعل عمودا عن يمينه وجوزوا الكرماني  
 احتقالا آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة ففصل إلى جنب الاوسط فن قال جعل  
 عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجدته  
 مسبوقا بهذا الاحتمال وأبعد منه قول من قال انقل في الركبتين من مكان إلى مكان ولا تسفل  
 الصلاة بذلك لفظه والله أعلم (قوله وقال اسمعيل) أي ابن أبي أويس — كذا في رواية أبي ذر  
 والاصلي قال مجردة وفي رواية كريمة قال لتألف وضع وصله وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على  
 مالك فيسه فوافق الجمهور عبد الله بن يوفى في قوله وعمودا عن يمينه وعمودا عن يساره ووافق  
 اسمعيل في قوله عمودين عن يمينه ابن القاسم والقاضي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة  
 وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وقال يحيى بن يحيى النسا يورى فيساروا  
 عنهما سلم جعل عمودين من يساره وعمودا عن يمينه عكس رواية اسمعيل وكذلك قال الشافعي  
 وبشر بن عمر في إحدى الروايتين عنهما وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال  
 تعدد الواقعة وهو بعيد لا تصحح الحديث وقد جزم البيهقي بجمع رواية اسمعيل ومن  
 وافقه وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر بن حمص مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره  
 ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوق عهدا لجمعين  
 لكن يعكر عليه قوله وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة ورام وقد قال  
 الدارقطني لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك (قوله ما) كذا لاكثر بلا تزجوه وهو  
 كالقفل من الباب الذي قبله كما تفصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين  
 السوراي لكن فيه بيان مقدار ما كان فيه وبين الجدار من المسافة وسقط لفظ باب من رواية  
 الاصلي (قوله حتى يكون بينه وبين الجدار قرير) كذا وقع بالنسبة على خبر كان واسمها  
 محذوف (قوله من ثلاث أذرع) كذا لا يذرع ولغيره ثلاثة بالثابت والذراع ذكر ويؤيد  
 (قوله يتوخى بالمحبة) أي يقصد (قوله قال) أي ابن عمر (قوله أن يصلي) كذا لكثرتين وغيره  
 أن صلى بلفظ الماضي ومرا دابن عمر أنه لا يشترط في صحة الصلاة في البيت موافقة المكان الذي  
 صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم بل موافقة ذلك أولى وإن كان يحصل الفرض بغيره (قوله)  
 الصلاة إلى الراحة والعبر) قال الجوهري الراحة الناقة التي تقطع لان يوضع  
 الرجل عليها وقال الأزهري الراحة المركوب النسيب ذكر أو اتى والهاتين اللتين  
 والعبر قال المدخل في الخامسة (قوله والشجر والرحل) المذكور في حديث الباب الراحة  
 والرحل فكأنه الحق بالعبر بالراحة بالعين الجامع بينهما ويحتمل أن يكون اشار إلى ما ورد في

عن يمينه وثلاثة أعمدة  
 ورامه وكان البيت يومئذ  
 على ستة أعمدة ثم صلى وقال  
 اسمعيل حدثني مالك وقال  
 عمودين عن يمينه (باب)  
 حدثنا ابراهيم بن المنذر قال  
 حدثنا أبو حمزة قال حدثنا  
 موسى بن عقبة عن نافع أن  
 عبد الله كان إذا دخل  
 الكعبة مشى قبل وجهه  
 حين يدخل وجعل الباب  
 قبل ظهره ثم حتى حتى  
 يكون بينه وبين الجدار  
 الذي قبل وجهه قرير  
 ثلاث أذرع صلى يتوخى  
 المكان الذي أخبر به بلال  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلى فيه قال وليس على  
 أحد بأس أن يصلي في أي  
 فؤاد البيت شاء (باب)  
 الصلاة إلى الراحة والعبر  
 والشجر والرحل (حدثنا  
 محمد بن أي بكر المصنف  
 البصري قال حدثنا معمر

بعض طرقه فقد روى ماؤه خالد الجعفي عن عبد الله بن عمر عن نافع بلفظ كان يصلي إلى بعيره انتهى  
فإن كان هذا حديثاً أخرجه المصنفون كان مختصراً من الأول كأن يكون المراد يصلي إلى  
مؤخره رجل بعيره اتجه الاحتمال الأول ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق أن ابن عمر  
كان يكره أن يصلي إلى بعيره إلا وعليه رجل وسأله كرمه بعدوا الحق الشجر بالرجل بطريق الأولوية  
ويحتمل أن يصحكون أشار بذلك إلى حديث علي قال لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا إنسان إلا نام  
إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يصلي إلى شجرة يدعو حتى أصبح رواءه إنساناً ما ساند  
حسن (قوله بعير من) بتشديد الراء يجعلها عرضاً (قوله قلت أقرأيت) ظاهره أنه كلام نافع  
والمستول ابن عمر لكان بين الاسماعيلي من طريق عبيدة بن جليل عن عبيد الله بن عمر أنه كلام  
عبيد الله والمستول نافع فعلى هذا هو مرسل لأن فاعله ياخذ هو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكره  
نافع (قوله هب الركب) أي حاجت الابل يقال هب الفحل إذا حاج وهب البعير في السير إذا  
نشط والركب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها والمعنى إن الابل إذا حاجت شوش  
على المصلي لعدم استقرارها عندل عنها إلى الرجل فيجعل سيرة وقوله فعده بفتح أوله وسكون  
العين وكسر الدال أي يقبضه تلقاء وجهه ويجوز التشديد وقوله إلى آخرته قصصت بلام مدح ويجوز  
المدح ومؤخرته بضم أوله ثمزة مائة كمة وأما الخلة فجزم أبو عبيد بكسر هاء وجوز الفتح وانكر  
ابن قتيبة الفتح وعكس ذلك ابن مكي فقال لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة وما  
في غيره فافعل بالفتح فقط روى بعضهم بفتح الهمزة وتشديد النون المراد بها العود الذي في آخر  
الرجل الذي يستند إليه الركاب قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التسرع بغير  
من الحيوان ولا يعارضه النبي من الصلاة في معاطن الابل لأن المعاطن مواضع أقامت عند  
الماء وكراهة الصلاة حينئذ عند هذا ما لشدت تنهاها ما لانهم كانوا يفتلون فيها مستعربين بها انتهى  
وقال غيره عليه النبي من ذلك كون الابل خلقت من الشياطين وقد تقدم ذلك في فصل ما وقع  
منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة وقطعه صلاته إلى السرير الذي عليه للراة لكون  
البيت كان ضيقاً وعلى هذا أقول الشافعي في البويطي لا يستبرأ مرة ولا ذاب أي في حال  
الاختيار وروى عبد الرزاق عن ابن عسبة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلي  
إلى بعير إلا وعليه رجل وكان الحكمة في ذلك أنها في حال شد الرجل عليها أقرب إلى السكون  
من حال تقربها (تمكلمه) اعتبر الفقه بمؤخرة الرجل في مقدار أقل السجدة واختلقوا  
في تقديرها بفعل ذلك فيفضل ذراع وقيل ثلثان ذراع وهو أشهر لكن في مصنف عبد الرزاق عن  
نافع أن مؤخره رجل ابن عمر كانت قدر ذراع (قوله ما) الصلاة إلى السرير (أورد  
فيه حديث الاسود عن عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسط السرير الذي هي  
متوسطه عليه واعتز به الاسماعيلي بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير ثم أشار  
إلى أن رواية مسروقة عن عائشة التي على المراد لأن لفظه كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة  
كما ساقى فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بأن حروف  
الحرف تتأوب بمعنى قوله في الترجمة إلى السرير رأى على السرير روادى قبل ذلك (موقع في بعض  
الروايات بلفظ على السرير (قلت) ولا حاجة إلى الحل المذكور فإن قوله أفتوسط السرير

عن عبيد الله بن نافع عن  
ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه كان يرض  
راحته فمضى إليها قلت  
أقرأيت إذا هبت الركاب  
قال كان ياخذ الرجل فبعده  
فيسلى إلى آخرته أو قال  
مؤخره وكان ابن عمر يعله  
(باب الصلاة إلى السرير) •  
• حدثنا عثمان بن أبي شيبة  
قال حدثنا جريح عن منصور  
عن إبراهيم عن الأسود عن



التي كانت بين عليّ ومن خلفه وأيضاً فلم يكن الوليد يومئذ شاباً بل كان في عشرين أو اثنين من قبله  
 كان فيه ما قبل ابن الوليد بن عقبة فتجبه وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن  
 زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه أذا شاب ولم يسعه أيضاً وعن معمر  
 عن زيد بن أسلم وقال فيه قد هب خوراً بل روان ومن طريق أبي العلاء عنه عن أبي سعيد فقال  
 فيه مر رجل بين يديه من خمر وان ولقد أتى من وجه آخر غراب لروان وسعد عبد الرزاق  
 من طريق سليمان بن موسى داود بن مروان ولفظه أراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي  
 سعيد ومر وان يومئذ أمير بالدينه فذكر الحديث بذلك جرم ابن الجوزي ومن تبعه في تسوية  
 المهتم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان وفيه نظر لأن فيه أنه من أبي سعيد وليس مروان  
 من فيه بل أبو سعيد ابن عمو الدرمان لأنه أبو سعيد ابن أبي عمرو بن أمية ووالد الدرمان هو الحكم  
 ابن أبي العاص بن أمية وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي سعيد فيستعمل  
 أن يكون داود نسب إلى أبي سعيد من جهة الرضاة أو لكون جدته لأم عثمان بن عفان كان  
 أخا الوليد بن عقبة بن أبي سعيد لأمه فتسبب داود إليه بما زاف فيه بعدوا الأقرب أن تكون الواقعة  
 تعدت لأبي سعيد مع غيره وأحد في مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه  
 القصة ما راد عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن يمر بين يديه الحديث وعبد الرحمن بن حمزوي ماله  
 من أبي سعيد نسبة والله أعلم **(قولاه في جده مساعداً)** بالعين المهية أي مرأوه فقال من أبي سعيد  
 أي أخيه من مرضه بالشم **(قولاه في قتال مالك ولابن أخيك)** أطلق الأخوة باعتبار الأيمان وهذا  
 يؤيد أن المار غير الوليد لأن أباه عقبة قتل كافراً واستدل الرافعي بهذه القصة على مشروعية  
 الدفع ولو لم يكن هناك مسك غيره خلافاً لأمام الحرمين ولا في الرقعة فمجهت سنن أبيه في  
 الحديث التي بعده أن شاذقه تعالى **(قولاه في دفعه)** ولم يدفع في محضره قال القوطي أي  
 بالاشارة ولطف المنع وقوله فلما قتله أي بزندقه الثاني أشد من الأول قال أبو جعفر أنه  
 لأبازمه أن يقتله بالسلاح لحاقه ذلك لقاعدة الإقبال على الصلوة الاشتغال بها وإنشروع  
 فيها اه وأطلق جماعة من الشافعية أنه أن يتألف حقيقة واستبعد ابن العربي ذلك في  
 القبس وقال المراد بالقتال المدافعة وأغرب الباجي فقال يحتل أن يكون المراد بالقتال اللعن  
 أو التعنيف وتعقب بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير ويمكن أن  
 يكون أراد أنه بلغه داعياً لخطأه لكن فصل العصى بخالفه وهو أدري بالمراد وقدرناه  
 الأسع على لفظه فان أي فليصل يده في صدره ويدفعه وهو صريح في الدفع باليد وتقل البيهقي  
 عن الشافعي أن المراد بالقتال دفع أشد من الدفع الأول وما تقدم عن ابن عمر يقتضي أن  
 المقاتلة انما تشرع اذا تعينت في دفعه وبه صرح أصحابنا فقالوا بملل الو جوه فان أبي  
 فباشد ولو أدى إلى قتله فلو قتل خلاشي عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة للباحة  
 لأصحب فيها وتقل بها وضغرة وان عندهم خلافاً في وجوب الدية في هذه الحالة وتقل ابن بطال  
 وضغرة الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه لدفعه ولا العمل الكثير في مدافعة لأن ذلك  
 أشد في الصلوة من المروءة والجمهور على أنه إذا مر ولم يدفعه فلا غشيه أن يرد له في نفسه  
 إعادة للمروءة وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أنه لا ذلك ويمكن جملة على ما أوردته

فلم يجد مساعداً إلا بين  
 يديه فعاد ليصتاز قدفعه  
 أو سعيداً أشد من الأول  
 فقال من أبي سعيد ثم دخل  
 على مروان فشتك إليه ما أتى  
 من أبي سعيد ودخل أبو  
 سعيد خلفه على مروان  
 فقال مالك ولابن أخيك يا أبا  
 سعيد قال سمعت النبي صلى  
 الله عليه وسلم يقول إذا صلى  
 أحدكم إلى شيء يستتر منه  
 الناس فإراد أحد أن يختار  
 بين يديه فليدفعه فان أبي  
 فليقاتله



فامتنع وتعالى لاحت يقصر المعنى في الرد وقال النووي لأعلم أحد من الفقهاء قال هو جوب  
هذا الدفع بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى وقد صرح بوجوبه أهل الطاهرة وكان الشيخ  
لمراجع كلامهم فيه أو لم يعتقد خلافهم (قوله) فأنما هو شيطان أي فعله فعل الشيطان  
لأنه أي الالتصاق بين على المصلح وإطلاق الشيطان على المأمن من الناس سائق شائع وقديما  
في القرآن قوله تعالى شياطين الناس والجن وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز إطلاق  
لفظ الشيطان على من يقنع في الدين وإن الحكم للعاني دون الأسماء لاستحالة أن يصير  
المأمن شيطانا بمجرد ورده انتهى وهو مبني على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى  
ومجازا على الأنسى وفيه بحث ويحتمل أن يكون المعنى فأنما الحامل على ذلك الشيطان وقد وقع  
في رواية للأسماعيلي فأن معه الشيطان ونحوه مسلم من حديث ابن عمر يلفظ فأن معه القرن  
واستنبط ابن أبي جرة من قوة فأنما هو شيطان أن المراد بقوله فليقاته المدافعة اللطيفة  
لاحقة فأنما قال لأن معاقلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتسترعنه بالتسمية ونحوها  
وإنما جاز الفعل السب في الصلاة لضرورة فلو قاتله حقيقة المعاقلة لكان أشد على صلاته  
من المار قال وهل المعاقلة تخلل يقع في صلاة المعلى من المرو وأودع الأعم عن المار الظاهر  
الثاني انتهى وقال غيره بل الأول أظهر لأن إقبال المعلى على صلاته أولى من اشتغاله بدفع  
الاشم عن غيره وقد روي أن ابن شبة عن ابن مسعود أن المرو بين يدي المعلى يقطع نصف  
صلاة وروي أبو نعيم عن عمرو بن عمار المعلى ما ينقص من صلاته بالمرو بين يديه ما صلى إلى  
شيء يستومن الناس فهذا الأثران مقتضاهما أن الدفع تخلل يتعلق بصلاة المعلى ولا يختص  
بالمار وهما وإن كانا موقوفين لفظا لحكمهما محكم الرفع لأن مثلهما لا يقال بالرأي

فأما هو شيطان • (باب اثم  
المسلمين يدي المصلّي) •  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن أبي  
النضر مولى عمر بن عبد الله

**(قوله باب)** اثم المار بين يدي الصلي) اور قد فيه حديث بسري سعيد بن زيد بن خالد  
أبي الجهم العنابي أرسله إلى أبي جهم أي ابن الحرث بن الصعة الانصاري العنابي الذي تقدم  
حديثه في باب التميم في الحضرة هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ باختلاف عليه فيه  
ان المرسل هو زيد وان المرسل اليه هو أبو جهم وتابعه صفوان الثوري عن أبي الضر عنده مسلم  
وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبي الضر فقال عن بسري سعيد قال أرسلني  
أبو جهم إلى زيد بن خالد أسأله فذكر هذا الحديث قال ابن عبد البر هكذا رواه ابن عيينة  
مخاوبا أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة ثم قال ابن أبي خيثمة سئل عنه يحيى بن معين  
فقال هو خطأ أنما هو أرسلني زيد إلى أبي جهم كما قال مالك ونقص ذلك ابن القطان فقال ليس  
خطأ ابن عيينة فيه بمتعين لاحتمال ان يكون أبو جهم بعث بسري إلى زيد وبسري إلى أبي  
جهم يستثبت كل واحد منهما عند الاخر فقلت لتقليل الأئمة للاحاديد ثبت على غلبة الظن  
فأذا قالوا الخطأ فلان في كذا الأربعين خلطوه بنفس الامر بل هو راجح الاحتمال فيمنه ولو لا ذلك  
لما اشتطوا انتفاء الشاذ وهو مخالفا للثقة قدس من هو أربح منه في هذا الصنيع **(قوله)** بين  
يدي الصلي) أي أمامه بالقرب منه وعبر بالذين لكون أكرار الشغل يقع معهما واختلف  
في تعدد ذلك فقلل إذا مر منه وبين مقدار مسجوده وقيل منه وبين قدر ثلاثة أذرع

وقيل بينهما وبين قدره مئة بصحر **(قوله ما ذا عليه)** زاد الكشيميني من الاثم وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره والحديث في الموطأ بدونها وقال ابن عبد البر لم يختلف على ما لث في شيء منه وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمخبريات بدونها ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من الاثم فيحصل ان تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشيميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية وقد عزاها الحب الطبري في الاحكام للبخاري وأطلق فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في النصيبين وإنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أنبتها في الخبر فقال لفظ الاثم ليس في الحديث صريحاً وإنما ذكره النووي في شرح المذهب دونها قال وفي رواية وسأها في الأربعين لعبد القادر الهروي هذا عليه من الاثم **(قوله لكان أن يقف أربعين)** يعني أن المار لو علم مقدارا الاثم الذي يلحقه من ضرره بين يدي المصلي لا تخار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الاثم وقال الترمذي جواباً لوليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لوقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له وليس ما قاله متعبنا قال وأبهم المعداد فخصما للآخر وتعظيما **(قلت)** طاهر السياق انه عين المعداد ولكن شك الراوي فيه ثم أبدى الحكماني تخصيص الأربعين بالذكر حكمتين أحدهما كون الأربعة أسهل جميع الأعداد فلما أريد التكثر ظهر في عشرة فانيتهما كون كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة وكذا يلوغ الأشد ويحتمل غير ذلك له وفي رواية ما به وابن حبان من حديث أبي هريرة لكان أن يقف مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها وهذا يشعر بان إطلاق الأربعين للمائة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين ويحتمل الطحاوي أن القيد بالمائة وقع بعد التقييد بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المار لأنهما لم يقعا معاً المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام جرح وتقوية فلا يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب أن يتأخر وعبر الأربعين أن كان هو السنة ثبت المدعى أو ما دونها فنزول باب الأولى وقد وقع في مسند الجزار من طريق ابن عينة التي ذكرها ابن القطان لكان أن يقف أربعين خيرا له أخرجه عن أحمد بن عبد الصني عن ابن عينة وقد جعل ابن القطان الجرح في طريق ابن عينة والشك في طريق غيره هذا الأعلى التمدد لكن رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عينة عن أبي النضر على الشك أيضاً زأد فيه أو ساهة فيبعد أن يكون الجرح والشك وقعا معاً من رأوا وحتى حالة واحدة إلا ان يقال له تذكروا الحال فجزم وفيه مما فيه **(قوله خيرا له)** كذا في روايتنا بالنصب على انه خير كان وليعظم خبره بالرفع وهي رواية الترمذي ولصريحها ابن العربي على انها اسم كان وأشار إلى تسويغ الاستدلال بالتركيب كونها موصوفة ويحتمل أن يقال اسمها خبر الشان والجلسه خبرها **(قوله قال أبو النضر)** هو كلام مالك وليس من تعليق البخاري لأنه ثابت في الموطأ من جميع الطرق وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عينة كما ذكرنا قال النووي فيه دليل على تحريم المروء فان معنى الحديث النهي ألا يكيدوا لعبد الشديدي ذلك انتهى ومقتضى ذلك أن يعتق البكاثر وفيه أخذ القرنين عن قرنه ما فاته وأستبانه فيما سمع معه وفيه الاعتماد على خبر الواحد

عن يسر بن مسعود أن زيد  
ابن خالد أرسله إلى أبي جهيم  
يسأله ماذا سمع من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في  
المار بين يدي المصلي فقال  
أبو جهيم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لو يعلم  
المارين يدي المصلي ماذا  
عليه لكان أن يقف أربعين  
خيرا له من أن يمر بين يديه  
قال أبو النضر لا أدري قال  
أربعين يوما أو شهرا أو سنة

لأن زيد أقصر على النزول مع القعدة على العاوا كنفه رسول الله المذكور وقسمه استعما إلى باب  
 الوعد ولا يدخل ذلك في النهي لأن محل النهي أن يشعر بما بعد المقدور كما ساق في كتاب القعدة  
 حيث أورد المصنف أن شاء الله تعالى (تنبيهات) هـ أحدها استبط ابن بطال من قوله لو يعلم أن  
 الأثم يخص عن يعلم بالنهي وأركبه انتهى وأخذ من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة  
 أخرى فإنها ظاهر الحديث أن الوعد المذكور يخص عن مرتلين وعن عامدا مثل ما بين يدي  
 المصلي أو قعدا وقد ذكرنا أن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو حق معنى المار تأنها ظاهره  
 عموم النهي في كل محل وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد لان الماموم لا يضرم من مرتلين يديه  
 لأن ستره أمامه ستره له وأمامه ستره له والتعليل المذكور لا يطابق للمدعى لأن السترة تقيد برفع  
 الخرج عن المصلي لأن المار فاستوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك ما بعد في كتاب ربيع العبد  
 أن بعض تلقها أي المالكية قسم أحوال المارو المصلي في الأثم وعنده إلى أربعة أقسام يأثم  
 الماردون المصلي وعكسه بأثم جميعا وعكسه فالصورة الأولى أن يصلي إلى السترة في غير  
 مشروع وللماردندوحة فيأثم الماردون المصلي الثانية أن يصلي في مشروع مسلوفاً بغير ستر أو  
 متباعدا عن السترة ولا يجد الماردندوحة فيأثم المصلي دون المار الثالثة أن يصلي في غير  
 الماردندوحة فيأثم جميعا الرابعة مثل الأولى لكن لم يجد الماردندوحة فلا يأثم جميعا  
 انتهى وظاهر الحديث يدل على منع الماردندوحة ولم يجد مسلكا بل يقف حتى يفرغ المصلي من  
 صلاته ويؤد بقية أي سعد السابقة فإن فيها فنظر الشاب فلم يجد مسلكا وقد تقدمت الإشارة  
 إلى قول امام الحرمين أن الدفع لا يشترع للمصلي في هذه الصورة تبعه الغزالي ونازعه الرافعي  
 وتعبه ابن الرقعة بما حاصله أن الشاب انما استوجب من أي سعيد الدفع لكونه قصر في  
 التأخر عن الحضور إلى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى وأما أنه محتمل لكن لا يدفع الاستدلال  
 لأن أباسعيد لم يعذر بذلك ولأنه متوقف على أن ذلك توقع قبل صلاة الجمعة وفيها مع احتمال أن  
 يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما تأله من التفسير بعدم التكبير لكثر الزحام حينئذ وأوجه  
 والله أعلم خامسها وقع في رواية أبي العباس السراي من طريق الفصالح بن عثمان عن أبي النضر  
 لو يعلم الماردين يدي المصلي والمصلي فحمل بعضهم على ما إذا قصر المصلي في دفع المار أو بان يصلي في  
 الشارع فيحتمل أن يكون قوله والمصلي بفتح اللام أي بين يدي المصلي من داخل ستره وهذا أظهر  
 والله أعلم (قوله) باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي في نسخة الصغافرا استقبال  
 الرجل صاحبه أو غفرو في صلاته أي هل يصكره أو لا أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا وإلى هذا  
 التفصيل جنح المصنف وجمع بين ما ظهره الاختلاف من الأثرين الذين ذكرهما عن عثمان  
 وزيد بن ثابت ولم أر عن عثمان إلى الآن وإجمارا يسه في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة  
 وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك وفيهما أيضا عن عثمان ما يدل على  
 عدم كراهية ذلك فليست أم لا احتمال أن يكون فيلوقع في الأصل تعصيف من جرى عثمان وقول  
 زيد بن ثابت ما بالسير بداهة لآخر في ذلك (قوله) فتكون لي الحاجة وأكره أن استقبله كذا  
 للاكثر بالواو وهي حالية وللتكثير في كراهية إتياء (قوله) وعن الأعمش عن إبراهيم هو

هـ (باب استقبال الرجل  
 الرجل وهو يصلي) هـ وكره  
 عثمان أن يستقبل الرجل  
 وهو يصلي واتحدا إذا  
 استقبل به فاما إذا لم يستقبل به  
 فقد قال زيد بن ثابت ما باليت  
 أن الزجل لا يقطع صلاة  
 الرجل هـ حدثنا اسمعيل  
 ابن خليل حدثنا علي بن مسهر  
 عن الأعمش عن مسلم عن  
 مسروق عن عائشة أنه ذكر  
 عندها ما يقطع الصلاة  
 فقالوا يقطعها الكلب والجار  
 والمرأة قالت لقد جعلتونا  
 كلابا لقد رأيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم يصلي وإلى لينه  
 وبين القبلة وأما مضطربة  
 على السرير فتكون في  
 الحاجة وأكره أن استقبله  
 فأنزل أنسلالا هـ وعن  
 الأعمش عن إبراهيم عن  
 الأسود عن عائشة فقوه

معطوف على الاسناد الذي قبله يعني ان علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الاعشى باسنادين  
الى عائشة عن سلم وهو ابو الضبي عن مسروق عنها باللفظ المذكور وعن ابراهيم عن الاسود  
عنها باللفظ وقد تقدم لفظه في باب الصلاة على السرور ما ظن الكرماني ان مسلماً هذا هو  
البلخي فلم يصب في ظنه ذلك قال ابن المنذر ارجح لا تطابق حديث عائشة لكنه يدل على المقصود  
بالاولى لكن ليس فيه تصريح بانها كانت مستقبلة فعلها كانت مخرقة أو مستندرة وقال ابن  
زبيد قصد البصري ان شغل المصلي بالمراة اذا كانت في قلبه على أي حال كانت أشد من شغله  
بالرجل ومع ذلك فلم يضر صلاته صلى الله عليه وسلم لانه غير متغل بها فكذلك لا تضر صلاة من  
لم يشغل بها والرجل من باب الاول واقتنع الكرماني بان حكم الرجل والمرأة واحد في الاحكام  
الشريعة ولا يخفى ما فيه **(قوله باب الصلاة خلف المائم)** اورده فيه حديث عائشة أيضاً  
من وجه آخر لفظ آخر لاشارة الى انه قد يفرق معتزق بين كونها قائماً أو يقضى وكأه أشار أيضاً  
الى تضعيف الحديث للوارد في النبي عن الصلاة الى التائم فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من  
حديث ابن عباس وقال أبو داود طرقه كلها واهية يعني حديث ابن عباس انتهى وفي الباب  
عن ابن عمر أخرجه ابن عدى وعن ابى هريرة أخرجه الطبراني في الاوسط وهما واهيان أيضاً  
وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة الى التائم خشية أن يبدو منه مما يلهي المصلي عن صلاته  
وطاهر تصرف المصنف ان علم الكراهة حيث يحصل الامن من ذلك **(تنبيه)** يحيى  
المذكور في الاسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة **(قوله باب التطوع خاف**  
**المراة)** اورده فيه حديث عائشة أيضاً لفظ آخر وقد تقدم في باب الصلاة على القرائش من هذا  
الوجه ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في تنه بالليل وكانت صلاته  
القرائش بالجماحة في المسجد وقال الكرماني لفظ الترجة يقتضى أن يكون ظهر المرأة الى  
لفظ الحديث لا يقتضيه فيه الظاهر ثم أجاب بان السنة للتائم أن يتوجه الى القبلة والغالب  
من حال عائشة ذلك انتهى ولا يخفى تكلفه وسنة ذلك للتائم في ابتداء النوم لا في دوامه لانه  
ينقلب وهو لا يشعر والذي يظهر أن معنى خلف المرأة راءها فتكون هي نفسها امام المصلي  
لا خصوص ظهرها ولو اراده لقال خلف ظهر المرأة والاصل عدم التقدير وفي قولها والبيوت  
يوثن ليس فيها ما صابح اشارة الى عدم الاشتغال بها ولا يعبر على ذلك كونه يغمزها عند السجود  
ليس بسجد مكان رجلها كما وقع صريحاً في رواية لابي داود لان الشغل بها مأمون في حقه صلى الله  
عليه وسلم بل من ذلك لم يكره في حقه **(تنبيه)** الظاهر ان هذه الحالة خيرا لانه التي تقدمت في  
صلاته صلى الله عليه وسلم الى جهة السرور التي كانت عليه لانه في تلك الحالة غير محتاج لان يسجد  
مكان رجلها ويمكن أن يوجه بين الحالتين بان يقال كانت صلاته فوق السرور لا أسفل منه كما جرح  
اليه الامام علي فيما سبق لكن جملة على حالتين الاولى والله أعلم **(قوله باب ما**  
**لا يقطع لصلاة نبي)** أي من فعل غير المصلي والجملة المترجم بها اوردها في الباب صريحاً من قول  
الزهري ورأها مالك في الموطن عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله  
وأخرجهما الدارقطني من فروع من وجه آخر عن سالم لكن اسنادها ضعيف ووردت أيضاً

**(باب الصلاة خلف النائم)**  
حديثنا سند قال حدثنا  
يحيى قال حدثنا هشام قال  
حدثني أبي عن عائشة قالت  
كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يمشي وأما راقدة معتزقة على  
فراشه فإذا أراد أن يوتر  
أيقظني فاوترت **(باب**  
**التطوع خلف المرأة)**  
حديثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن أبي  
النضر مولى عمر بن عبد الله  
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن عائشة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم أنها قالت  
كنت أطم بين يدي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ورجلاي في قلبه فإذا  
سجد غمزني فقبضت رجلتي  
فإذا قام بسطتها قالت  
والبيوت يوثن ليس فيها  
مصابيح **(باب من قال**  
**لا يقطع الصلاة نبي)**  
حديثنا عمر بن حفص قال  
حدثنا أبي

مر فروعته من حديث أبي سعيد عند أبي داود ومن حديث أنس وأبي امامة عند الدارقطني ومن حديث جابر عند الطبراني في الأوسط وفي استناد كل منهما ضعف وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي بن عثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً **(قوله قال الأعشى)** هو موقوف حصص بن غنات وليس بتعليق وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر **(قوله عن عائشة ذكر عبد الله)** أي أنه ذكر عبد الله وقوله الكلب إلى آخره فيه حذف وسيلته في رواية علي بن مسهر ذكر عبد الله ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حصص عن عروة قال قالت عائشة ما يقطع الصلاة فقلت المرأة الجارية وسعيد بن منصور من وجه آخر قالت عائشة يا أهل العراق قد علموا الحديث وكأنا أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعاً وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر وقيد الكلب في رواية بالأسود وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل وعند الطبراني من طريق الحسن البصري أيضاً عن الحكم بن عمرو بن وهب عن غير تقييد وعند مسلم من حديث أبي هريرة كذلك وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخاص وأخرجه ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضاً بالأسود وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث فقال الحارثي وغيره إلى أن حديث أبي داود ما تقدم من حديث عائشة وغيرها وقيل بان النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التأنيخ أو تعذر الجمع والتاريخ فيهما لم يتحقق الجمع لم يتعد روال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بان المراد به نقص الحشوع لا الخروج من الصلاة ويؤيد ذلك أن العاصي راوى الحديث سال عن الحكمية في التقييد بالأسود فاجاب بأنه شيطان وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المولى لم يفسد صلاته كما سألني في الصحيح إذا نوي بالصلاة أدير الشيطان ذاقني الشويب أقل حتى يحضر بين المزة ونقص الحديث وسألني في باب العمل في الصلاة حديث أن الشيطان عرض في شدة علي الحديث وللساني من حديث عائشة فأخذته فصرعته فخرقته ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جالس يقطع صلاته لأن قول قديس في رواية مسلم سبب القطع وهو أنه جاء بشهاب من نار ليصعد في وجهه وأما مجر دالم وروى فقد حصل ولم تقصده الصلاة قال بعضهم حديث أبي ذر مقدم لأن حديث عائشة على أصل الإباحة انتهى وهو مبني على أنها متعارضان ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض وقال أحد قاطع الصلاة الكلب الأسود في النفس من الجارية والمرأة التي زوجها ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجسد في الكلب الأسود ما عارضه ووجد في الجارية حديث ابن عباس يعني الذي تقسم في سروره وهوا كعبتي ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب وسماي الكلاب في دلالة على ذلك بعد **(قوله شبهة قويا)** هذا القطر رواية مسروق رواية الأسود عنها أعد لها ولعلي واحد وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ جعلت قولا كلاباً وهذا على سبيل المبالغة قال ابن مالك في هذا الحديث جواز تعدد المشبهة بالباع أو أكثره بعض النحويين حتى بالغ خطأ سميح في قوله شبهة كذا يكذباً وزعم أنه لا يوجد في كلام من يؤتى به شبهة وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها قال والحق أنه جاز أن كان مسقطها

قال حدثنا الأعشى قال حدثنا ابراهيم عن الأسود عن عائشة قال الأعشى وحديث مسلم عن مسروق عن عائشة ذكر عبد الله ما يقطع الصلاة الكلب والجارية والمرأة فقالت عائشة شبهة قويا الجارية والكلاب والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يعلو وأنا على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدلني الحاجة

أشهر في كلام المتكلمين وبثوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين **(قوله)** فأكره أن أجلس فأؤذي  
 فأؤذي النبي صلى الله عليه وسلم استدل به على أن التشويش بالمرأته وهي قاعدة يحصل  
 منه ما لا يحصل بها وهي راقدة والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون وعلى هذا  
 فرووها أشد وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا  
 الحديث فأكره أن أقوم فأمر بيديه فأنسل أنسلًا لا فإظهار أن عائشة إنما تكرت الخلاق  
 كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات لا المروءة بخصوصه **(قوله)** فأنسل برفع اللام عطفًا  
 على فأكره **(قوله)** حدثنا إسحق بن إبراهيم هو الخطابي المعروف بابن راهويه وبذلك جزم ابن  
 السكن وفي رواية غير أبي ذر حدثنا إسحق غير منسوب وزعم أبو نعيم أنه ابن منصور الكوسج  
 والاولى **(قوله)** أنه سأل عنه المخارجه الدلالة من حديث عائشة التي احتج به ابن شهاب أن  
 حديث يقطع الصلاة المرأة إلى آخره يشمل ما إذا كانت حارة أو قادمة أو قاعدة أو مضجعة على  
 ثوب أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المصطح وفي  
 الباقي بالقياس عليه وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة وقد تقدم ما فيه فلا  
 ثبت أن حديثهما متأخر عن حديث أبي ذر ليدل الأعلى نسخ الاضطجاع فقط وقد نازع بعضهم  
 في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى أحدها أن العلة في قطع الصلاة بها ما يحصل من  
 التشويش وقد قلنا أن البيوت ومثمل يكن فيها صاحبه فأتى المأول بانقضاء عتقه ثامنا أن  
 المرأة في حديث أبي ذر مطلقة وفي حديث عائشة مقيدة بكونها زوجته فقد جعل المطلق على  
 المقيد ويقال بتقدير القطع بالاجنبية لنسبة الافتتان بها بخلاف الزوجة فإنها حاصلة ثالثها  
 أن حديث عائشة واقعة حال يطرأ إليها الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق لمساق  
 التشريع العام وقد أشار ابن بطال إلى ذلك كل من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنه كان  
 يقدم من ملك أربه على ما لا يقدر عليه غيره وقال بعض الحاشية يعارض حديث أبي ذر وما  
 وافقه أحاديث صحيحة غير مصرح بصحة غير صحيحة فلا يترك العمل بحديث أبي ذر  
 الصحيح بالتحمل يعني حديث عائشة وما وافقه والفرق بين المأروي بين التام في القبله أن المروء  
 حرام بخلاف الاستقرار بانما كان أم غيره فهكذا المرأة يقطع مروءها دون لبها **(قوله)** على  
 فراش أهله كذا لا كثر هو متعلق بقوله فصل في وقوع المسكن على الفراش بخلاف الثاني فقهه  
 بقوله يقوم والاول يقتضي أن تكون صلاته كانت واقعة على الفراش بخلاف الثاني فقهه  
 احتمال وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من رواية عقيل عن ابن شهاب مثل الاول  
**(قوله)** باب إذا جارية صغيرة على عتقه قال ابن بطال أراد البصري أن جل  
 الصلي الجارية إذا كان لا يضر الصلاة فروها بين يديه لا يضر لأن جلها أشد من مروءها وأشار  
 إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي لكن تشديد المصنف بكونها صغيرة قد ثبت من أن الكبيرة ليست  
 كذلك **(قوله)** عن أبي قتادة في رواية عبد الرزاق عن مالك سمعت أبا قتادة وكذا في رواية  
 أحمد من طريق ابن جريج عن عامر عن عمرو بن سليم أنه سمع أبا قتادة **(قوله)** وهو حال (امامة)  
 المشهور في الروايات بالتسوية ونصب امامة وروى بالاضافة كما ترى في قوله تعالى إن الله بالغ أمره

فأكره أن أجلس فأؤذي  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأنسل من عند رجليه  
 • حدثنا إسحق قال أخبرنا  
 يعقوب بن إبراهيم قال  
 حدثني ابن أبي شهاب  
 أنه سأل عنه من الصلاة  
 يقطعها شي فقال لا يقطعها  
 شي أخبرني عمرو بن الزبير  
 أن عائشة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم قالت لقد كان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقوم فبصلي من الليل  
 وأنا لعمري في شدة من بين  
 القبلة على فراش أهله  
 • (باب) إذا جالس جارية  
 صغيرة على عتقه في الصلاة  
 • حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن عامر  
 ابن عبد الله بن الزبير عن  
 عمرو بن سليم الزرقاني عن  
 أبي قتادة الأنصاري أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان يصلي وهو  
 جالس أمامة بنت زب بنت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوجهين وتخصيص الجبل في الترجمة بكونه على العتق مع ان السباق يشمل الملهو  
 مأخوذاً من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي المسلم من طريق بكير بن الانجي عن عمرو بن  
 ورواه عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب فزاد فيه على عاتقه وكذلك المسلم وغيره من طرق  
 أخرى ولا جسد من طريق ابن جبريج على رقبته وأما بقية الهمزة وتخصيف العين كانت  
 صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وترتجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب  
 (قوله ولأبي العاص) قال الكرمانى الاضافة في قوله بنت زبيب يعنى الامام فاطمة في المعطوف  
 وهو قوله ولأبي العاص ما هو مقدم في المعطوف عليه انتهى وأشار ابن العطار الى ان الحكمة في  
 ذلك كون والد الامامة كان اذا ذلك مشركا فنسب الى أمها تسمية على ان الولد ينسب الى أشرف  
 أو يرد بنا ونسباً ثم ينسب انما من أبي العاص تبيين الحقيقة نسباً انتهى وهذا السباق للمالك  
 وحده وقدره وغيره عن عاص بن عبد الله ففسبوا الى أبيها ثم ينسبوا انما بنت زبيب كما هو عند  
 مسلم وغيره ولا جسد من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم يحمل امامة بنت أبي العاص وأما زبيب  
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه (قوله ابن زبيدة بن عبد شمس) كذا رواه الجوهري  
 عن مالك ورواه يحيى بن بكير ومعنى بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن الربيع  
 وهو الصواب وغفل الصكرمانى فقال خالف القوم البصري فقال ربيعة وعندهم الربيع  
 والواقع ان من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبصري فالحقيقة فيه انه لم يسم من مالك  
 وأدعى الاصل انه ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة الى جده ورده صباض والقرطبي  
 وغيرهما لا يطابق التباين على خلافه ثم قد نسب مالك الى جده في قوله ابن عبد شمس وانما هو  
 ابن عبد العزيز بن عبد شمس أطلق على ذلك النسب ابن أيضاً واسم أبي العاص لقط وقيل مقسم  
 وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر وهو مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح وهاجر ورده  
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء بنسب ومات معه وأتى عليه في مصاهرته وكانت وفاته في  
 خلافة أبي بكر الصديق (قوله فاذا وجد وضعها) كذا المالك أيضاً ورواه مسلم أيضاً من طريق  
 عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عثمان والنسائي من طريق الزبيدي وأحمد بن طريق ابن جبريج  
 وابن حبان من طريق أبي العباس كلهم عن عاص بن عبد الله شيخ مالك فقالوا اذا ركع وضعها  
 ولأبي داود ومن طريق المقرئ عن عمرو بن سليم حتى اذا اراد ان يركع أخذها فوضعها ثم ركع  
 وجد حتى اذا رجع من سجود فقام أخذها فرددتها في مكانها وهذا أصح شيء في ان فعل الجبل  
 والوضع كان منه لانهما بخلاف ما أوله الخطاطي حيث قال يشبه ان تكون الصبة كانت قد  
 ألقيت فاذا وجد تعلقت باطرافه والمرتبة فتنهض من سجوده فتسقي بحمولة كذلك الى ان يركع  
 فترسلها قال هذا وجهه عندى وقال ابن دقيق العيد المعام ان لفط جل لاساوى لقط  
 وضع في اقتضاء فعل الصاعل لا تقول فلان جل كذا ولو كان غيره لكان لفظ جل لاساوى لقط  
 قاله عمل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقول العمل قال وقد كنت أحب هذا أحسن الى الآن  
 رأيت في بعض طرقه الصيغة فاذا قام أعادها (قلت) وهي رواية لمسلم ورواية لابي داود التي  
 قد منها أصح في ذلك وهي ثم أخذها فرددتها في مكانها ولا جسد من طريق ابن جبريج وإذا قام  
 جلها فوضعها على رقبته قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم

ولأبي العاص بن زبيدة بن  
 عبد شمس فاذا وجد وضعها  
 وإذا قام جلها

الى ذلك انه عمل كثير فروى ابن القاسم عن مالك انه كان في النافله وهو تاويل بعد فان ظاهر  
 الاحاديث انه كان في غير وضوء سبقه الى استبعاد ذلك المازي وعياض لما ثبت في مسلم رأيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وأمامه على عاتقه قال المازي أمانته بالس في النافله  
 ليست بعموده ولا يداد ويخاف نحن نتشتر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر أم العصور وقد  
 دعاه بلال الى الصلاة فخرج علينا وأمامه على عاتقه فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر في كبرنا  
 وهي في مكانها وعند الزبير بن بكارة نحوه السهلي الصبي ووهم من عزاء للصبي قال القرطبي  
 وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد يكفيه أمره انتهى  
 وقال بعض أصحابه لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته **أ**كثر من شغله بحملها  
 وفرق بعض أصحابه بين القريضة والنافله وقال الباقون وجد من يكفيه أمره حاجز في النافله  
 دون القريضة وإن لم يجد حاجز فيها قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن  
 الحديث منسوخ (قلت) روى ذلك الاسماعيلي عقب رواية الحديث من طريقه لكنه غير  
 صريح ولفظه قال التنيسي قال مالك من حديث النبي صلى الله عليه وسلم نافع ومنسوخ  
 وليس العمل على هذا وقال ابن عبد البر له نسخ بصرم العمل في الصلاة وتقيب بان النسخ  
 لا ثبت بالاحتمال وبان هذه القصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة لتغلغلان  
 ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعا بعدة مديدة وذكر عياض عن بعضهم  
 أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكونه كان معصوماً أن يقول وهو حاملها وروى  
 بان الاصل عدم الاختصاص وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره فيردليل  
 ولا مدخل للقباس في مثل ذلك وجل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود  
 الطمانينة في أمرك كان صلاته وقال النووي ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ  
 وبعضهم أنه من الخصائص وبعضهم أنه كان لضرورة وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل  
 عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لان الآية مظهر وما في جوفه، وهو عنه  
 وثيب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تدين النجاسة والاعمال في الصلاة  
 لا تبطلها اذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرع متطاهرة على ذلك وإنما فعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم ذلك لبيان الجواز وقال القاكها إلى كونه السرفي جهلاً أمامة في الصلاة دفعاً لما كانت  
 العرب تالغمن كراهة البنات وجلهن تخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للمباينة في ردهم  
 والبنات الفعل قد يكون أقوى من القول واستدل به على ترجيح العمل بالاصل على الغالب كما  
 أشار إليه الشافعي وابن دقيق العيد هنا حيث من جهة أن **ح**كيمات الاحوال لا عموم لها  
 وعلى جواز ادخال الصبيان في المساجد وعلى أن لبس الصغار الصبايا غير مؤثر في الطهارة ويحتمل  
 أن يفرق بين ذوات الخمار وغيرهن وعلى صحة صلاتهن جل آدمياً وكذا من حمل حيواناً طاهراً  
 وللشافعية تفصيل بين المستحصر وغيره وقد يجاب عن هذه القصة بأنها واقعة حال فيستعمل أن  
 تكون أمامة كانت حينئذ قد غسلت كما يحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم معها جالاً وفيه  
 نواضع صلى الله عليه وسلم وشقته على الاطفال وإكرامه لهم جراً لهم ولوالدهم (قوله)  
**(باب** اذا صلى الى فراش فيه حائض) أي هل يكره أو لا وحديث الباب يدل على أن

هـ) (باب اذا صلى الى فراش  
 فيه حائض) هـ حدثنا  
 عمرو بن زارة قال أخبرنا  
 هشيم عن الشيباني عن  
 عبد الله بن شداد بن الهاد  
 قال أخبرني خالتي معوية  
 بنت الحرث



فالت كان فراشي حبال مصلى النبي صلى الله عليه وسلم فريعا وقع ثوبه على وأنا على فراشي • حدثنا أبو النعمان قال حدثنا  
عبد الواحد بن زياد قال حدثنا الشيباني سليمان حدثنا عبد الله بن شداد قال سمعت موهبة تقول كانت النبي صلى الله عليه  
وسلم يصلي وأنا إلى جنبه فأنتم فاذا سجد (٤٩٠) أصابني ثوبه وأنا حائض • (باب هل يغتسل الرجل امرأته عند السجود لكي

يسجد) • حدثنا عمرو بن  
نحلي قال حدثنا يحيى قال  
حدثنا عبد الله قال حدثنا  
القاسم عن عائشة رضي الله  
عنها قالت بشما عدلتونا  
بالك وبالحمار لقد رأيتني  
ورسول الله صلى الله عليه  
وسلم يصلي وأنا مضطجعة  
بينه وبين القبلة فإذا أراد  
أن يسجد غمزني فقبضتها  
• (باب المرأة تطرح عن  
المصلى شيئا من الأذى) •  
حدثنا أحمد بن اسحق  
السورماني قال حدثنا  
عبد الله بن موسى قال  
حدثنا إسرائيل عن أبي  
أسحق عن عمرو بن ميمون  
عن عبد الله قال يفتا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قائم يصلي عند الكعبة  
ويخرج من قريش في مجالسهم  
إذا قال قائل منهم لا تنظرون  
إلى هذا المراقى أيكم يقوم  
إلى جزو رآل فلان فيمد  
إلى فرثها ويمسها ويسلاها  
فيجيء به ثم يمسحها حتى إذا سجد  
وضعه بين كتفيه فأبعت  
أشفاها فلما سجد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وضعه

لا ركعة وقال الكر ما في جواب إذا انحذوف تقديره صحت صلاته أو معناه باب حكم المسئلة  
الفلائية وقد تقدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته وهذه  
الترجمة لأخص من تلك وقد سمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحوض (قوله حال) بكسر  
المهمل بعدها يا تحسنة أي يجنبه كاذ كرف الطريق الثانية (قوله فإذا أصاب ثوبه)  
كذا الأكثر والمستحلى والكشيمبي ثيابه وللأصلي أصابني ثيابه قال ابن بطال هذا الحديث  
وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلة بدل على جواز الاعتدول لأصل  
جواز المرور انتهى وتعبان ترجمة الباب ليست معقولة للاعتراض بل مستثله الاعتراض  
تقدمت والقاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجنب المصلي ولو أصابها  
ثيابه لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة وتعبير بقوله إلى أهم من أن تكون بينه وبين  
القبلة فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله وقد مر في الحديث  
بكونها كانت إلى جنبه (قوله وأنا حائض) كذا في زويعقت هذا الجملة لغو ولكن في رواية  
كرجة بعد قوله أصابني ثوبه زاعمستدعن خالد عن الشيباني وأنا حائض ورأيت مستدذه  
ساقها المصنف في باب إذا أصاب ثوب المصلي وفيها هذه الزيادة وهي أصرح بمراد الترجمة  
والله أعلم • (قوله) • هل يغتسل الرجل امرأته الخ في الترجمة التي قبلها بيان صحة  
الصلاة ولو أصاب المرأة بعض ثياب المصلي وفي هذه الترجمة بيان صحتهما ولو أصاب بعض جسده  
(قوله حدثنا عمرو بن علي) هو القلاس ويحيى هو القطان وعبد الله هو العمري والقاسم هو  
ابن محمد بن أبي بكر • (قوله: بشما عدلتونا) يخفف الدال وما ذكره مفسرة لقائل يسأل  
والخصوص بالهم محذوف تقديره عدلكم أي تسيئكم أيا جاء ذكره وقد تقدم الكلام على  
مباحث الحديث في باب التطوع خلف المرأة • (قوله) • المرأة تطرح عن المصلى  
شيئا من الأذى قال ابن بطال هذه الترجمة قريئة من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة إذا تناولت  
مأعلى ظهر المصلى فأنها تقصد إلى أخذ من أي جهة أمكنها تناوله فإن لم يكن هذا المعنى أشد من  
مرورها بين يديه فليس بدونه (قوله حدثنا أحمد بن اسحق) هو من صفار شيخوخ الصاري وقد  
شاركه في الرواية عن شيخه عبد الله بن موسى المذكور وعبد الله ومن فوقه كلهم كوفيون  
(قوله) • لا تنظرون إلى هذا المراقى مأخوذين الزاير هو التعبدي الملاحون الخ لا يرى  
(قوله) • يزور آل فلان لم أقص على تعبيتهم لكن يشبه أن يكونوا آل أي معط لمبادرة عقبة بن  
أي معط إلى احضار ما طلبوه منه وهو المعنى بقوله أشفاها (قوله) • فأنطق منطلق لم أقص على  
تعبيته ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوي وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث  
في الطهارة قبل الفصل بقليل • (خاتمة) • أشقت أبواب استقبال القبلة وماعها من أحكام

في كفيه وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا ففكها حتى مال بعضهم إلى بعض من الخشك فأنطلق منطلق إلى المساجد  
قاطمة وهي جورية فأقبلت تسعي وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا حتى ألقته عنه وأقبلت عليهم تسبهم فلما قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الصلاة قال اللهم عليك بقريرش اللهم عليك بقريرش ثم سعى اللهم عليك بعمر بن هشام وعقبة بن زبعة وشيبة  
ابن زبعة والوليد بن عتبة وأسمة بن خلف وعقبة بن أبي معط وعمارة بن الوليد قال عبد الله قال فوالله لقد أقدرا إليهم صرعى يوم بدر  
ثم حصروا إلى القلب قلب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشيع أصحاب القلب لعنة

ترجمة. ولف هذا الشرح الجليل وهو الحافظ  
الامام العلامة أبو الفضل بن حجر  
العسقلاني نغمته الله برحمته  
وأمكنه فسيح  
جنته

4862  
18



